الطبة الوحيدة الكامِدُمنُ والكامِدُمنُ والكامِدُمنُ والكامِدُمنُ والكامِدُمنُ والكامِدُمنُ والكامِدُمنُ والكامِدُمنُ المُعَدُبُ للمِدْبُ المُدَادِيُ

دعاء مستجاب :

اسال الله الكريم المامه على احسن الوجوه والملها والمها واعجلها ، وانفعها في الآخرة والدنيا ، واكثرها انتفاعا به واعمها فائدة لجميع السلمين ...

[الشيخ محيى الدين النووي في المقدمة جـ ١ ص ١٠٢ إ

الجزء الثالِث عَشرُ

وهو الجزء الثاني من تكملة هذا الشرح

بق المر محمد تجيب الطبعى محمد تجيب المطبعى دنيس قسم السنة وعلوم الحديث بجامعة ام درمان الاسلامية

مَهِمَتَبُمُ الْأَرْشِيَاكُيْ جُدّة - الْمُلَكَة الْعَرَبِيَةِ الْسَعُودِية

قال المصنف رحمه الله تعالى

باب الحجــر

(اذا ملك الصبى أو المجنون مالا حجر عليه في حاله ، والدليل عليه قوله تعالى : ((وابتلوا اليتامي حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشــــدأ فادفعوا اليهم أموالهم)) (١) .

فدل على أنه لا يسلم اليه المال قبل البلوغ والرشد) ..

الشرح الحجر في اللغة المنع والتضييق ، ومنه سمى الحسرام حجراً • قال الله تعالى « ويقولون حجرا محجورا » (٢) أى حراماً محرماً ، ويسمى العقل حجراً • قال تعالى : « هل في ذلك قسم لذي حجر » (٦) سمى حجراً لمنعه صاحبه من ارتكاب القبائح ، وما يضر العاقبة ، وسمى حجسر البيت حجراً لأنه يمنع من الطواف به • وفي الشريعة منع الانسان من التصرف في ماله بسبب خاص ، وهو اما لمصلحة الغير ومنه حجر المفلس لحق الغرماء والراهن للمرتهن والمريض للورثة بالنسبة لتبرع زاد على الثلث أو الوارث وللغرماء مطلقاً ، واما لمصلحة النفس وهو مقصود الباب •

101 الأحكام فالمحجور عليهم ثمانية ، ثلاثة حجر عليهم لحق أنفسهم ، وخمسة حجر عليهم لحق أنفسهم : فالصبى وخمسة حجر عليهم لحق غيرهم ، فالذين حجر عليهم لحق أنفسهم : فالصبى والمجنون والسفيه ، والمحجور عليهم لحق غيرهم فهم المفلس الذي يحجر عليه نحق العرماء ، والمريض لحق الورثة ، والعبد القن ، والمكاتب ، بفتح التاء لحق المكاتب بكسرها ، والمرتد لحق المسلمين .

⁽١) من ألاية ٦ من بورة النساء .

⁽٢) من الآية ٢٢ من سورة الفرقان .

والأصل فى ثبوت الحجر على الصبى قوله تعالى: (١) « وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ، ولا تأكلوها اسرافاً وبداراً أن يكبروا » والابلاء: الاختبار • قال تعالى: « هو الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا » (٢) أى ليختبركم •

واليتيم من مات أبوه وهو دون البلوغ • قال صلى الله عليه وسلم : « لا يتم بعد الحلم » وقوله تعالى : « اذا بلغوا النكاح » ، فوضع الايناس موضع الوؤية فى قوله تعالى « آنس ملن جانب الطور ناراً » (⁷⁾ أى رأى •

روى أنها نزلت فى ثابت بن رفاعة وفى عمه « لما توفى رفاعة وترك ابنه صغيراً ، أتى عم ثابت الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال: ان ابن أخى يتيم في حجرى فما يحل لى من ماك؟ ومتى أدفع اليه ماله ؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية » •

قال الشافعى رضى الله عنه: فلما علق الله تعالى دفع المال الى اليتيام البلوغ ، وايناس الرشد ، علم أنه قبل البلوغ ممنوع من ماله محجور عليه فيه ، والدليل على ثبوت الحجر على السفيه والصبى والمجنون قوله تعالى: « فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمال وليه بالعدل » (٤) والسفيه يجمع المبذر لماله والمحجور عليه لصغر ، والضعيف يجمع الشيخ الكبير الفاني والصغير المجنون .

فأخبر الله تعالى بأن هؤلاء ينوب عنهم أولياؤهم فيما لهم وعليهم فللم على ثبوت الحجر عليهم و واختلفوا في الحجر على غير العليم الفاقه بأحكام الحلال والحرام ، فرجح بعضهم وجوب الحجر عليه و قال القرطبي في جامع الأحكام: وأما الجاهل بالأحكام وان كان غير محجور عليه لتنميته لماله وعدم تدبيره فلا يدفع اليه المال لجهله بفاسد البياعات وصحيحها وما يحل وما يحرم

(٢) الآية ٢٠ من سورة الملك -

^{. (1)} الآية ٦ من سورة النساء ٠

⁽٤) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة!

⁽٣) من الآية ٢٩ من سؤورة القصص

منها ، وكذلك الذي مثله في الجهل بالبياعات ولما يخاف من معاملته بالربا وغيره • والله أعلم • ا هـ •

(فائدة) في أهلية الأداء: ان الأهلية هي صلاحية الشخص المكلف لصدور الفعل عنه على وجه يعتد به شرعاً وتتم به العقود ، وقد نص القانون المدنى في مادته ٤٦ « كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد وكان سفيها أو ذا غفلة يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون » وقسم الدكتور السنهوري في الوسيط ص ٢٦٨ العقود من حيث الأهلية الى أربعة أقسام: ١ مقود اغتناء كالهبة بالنسبة للموهوب له ، ٢ معقود ادارة ، وهي عقود ترد على الشيء لاستغلاله كالايجار بالنسبة الى المؤجر ، ٣ معقود تصرف كالبيع ، عقود تبرع كالهبة بالنسبة للواهب ، فمن كانت تصرف كالبيع ، عقود الاغتناء والادارة بمفرده ، ولا يصلح وحده لماشرة عقود التبرع ، ولا يصلح وحده لماشرة عقود التبرع ، وأما اذا لماشرة عقود التبرع ، وأما اذا الأهلية منعدمة كالصبي غير المميز ، فانه لا يصلح لشيء من همده الأوسام الأربعة ا ه ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وينظر في ماله الأب ثم الجد لانها ولاية في حق الصفير فقدم الأب والجد فيها على غيرهما كولاية النكاح ، فان لم يكن أب ولا جد نظر فيه الوصى نائب عن الأب والجد فقدم على غيره ، وان لم يكن وصى نظر السلطان ، لأن الولاية من جهة القرابة قد سقطت فثبتت للسلطان كولاية النسكاح ، وقال أبو سعيد الاصطخرى : فان لم يكن أب ولا جد نظرت الأم لانها أحد الأبوين فثبتت لها الولاية في المال كالأب ، والمذهب أنه لا ولاية لها لانها ولاية ثبتت بالشرع فلم تثبت للام كولاية النكاح) .

الشرح الأحكام: اذا ملك الصبى مالا، فان الذي ينظر في ماله أبوه ان كان عدلا، فان لم يوجد الأب أو كان من لا يصلح للنظر، كان النظر الى الجد أبى الأب اذا كان عدلا، لأنه ولاية في حق الصغير فقدم الأب والجد فيها على غيرهما كولاية النكاح فان مات الأب وأوصى الى رجل

بالنظر في مال ابنه وهاك جد يصلح للنظر ، فقيه وجهان (المذهب) أنه لا تصلح الوصية اليه ، بل النظر الى الجد • (الثانى) حكاه فى الابانة ، وبه قال أبو حنيقة : ان النظر الى الوصى لأنه قائم مقام الأب ، وليس بشى • لأن الجد يستحق الولاية بالشرع فكان أحق من الوصى ، فان لم يكن أب ولا جد نظر الوصى من قبلهما • فان لم يكونا ولا وصيهما فهل تستحق الأم النظر ؟ فيه وجهان ، قال أبو سعيد الاصطخرى : تستحق النظر فى مال ولدها، لأنها أحد الأبوين ، وقال أحسد بن حبل : ان عسر أوصى الى حفصة (والثانى) وهو المذهب : أنه لا وصية لها ، بل النظر الى السلطان ، وروى عن عطاء بن أبى رباح أنه قال فى رجل أوصى الى امرأته قال : لا تكون المرأة وصيا ، فان فعل حولت الى رجل مسن قومه اه • (قلت) ولأنها ولاية ناشرع فلم تستحقها الأم كولاية النكاح ، ولأن قسرابة الأم لا تنضمن ولاية لقرابة الخال ، فان قلنا بقول أحمد والاصطخرى ، فهل يستحق أبوها وأنها الولاية عند عدمها ؟ فيه وجهان حكاهما الصيمرى والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يتصرف الناظر في ماله الا على النظر والاحتياط ، ولا يتصرف الا فيما فيه حظ واغتباط ، فأما مالاحظ فيه كالعتق والهبة والمحاباة فلا يملكه ، لقوله تعالى ((ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن)) ولقوله صلى الله عليه وسلم : [ولا ضرر ولا ضرار] وفي هذه التصرفات أضرار بالصبي فوجب أن لا يملكه ، ويجوز أن يتجر في ماله ، لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [من ولى يتيما وله مال فليتجر له بماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة] ،

الشرح حدیث عبد الله بن عمرو « من ولی یتیماً له مال فلیتجر له ، ولا یترکه حتی تأکله الصدقة » رواه عبد الرزاق وابن جریر عنه بسند صحیح ، وسبق للامام النووی استقصاء روایاته فی کتاب الزکاة •

اما الأحكام فلا يجوز للناظر في مال الصبى أن يعتق منه ، ولا أن

يكاتب، ولا يهب ولا يجابى فى البيع لقوله تعالى: « (١) ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » •

فرع قال الشافعي رضي الله عنه : وأحب أن يتجر الوصى بأموال من يلي عليه ولا ضمان • وجملة ذلك أنه يجوز للناظر في مال الصبي أن يتجر في ماله ، سواء كان التاجر أبا أو جدا أو وصيا أو ميتاً من قبل الحاكم لما روى عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ولي ينيماً له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » •

(قلت) ولأن ذلك أحظ للمولئي عليه لتكون نفقته من الربح و هكذا قال عامة أصحابنا الا الصيمرى ، فانه قال : لا يتجر له فى هذا الزمان لفساده وجور السلطان على التجار ، بل يشترى له الأرض ، أو ما فيه منفعة ، فان اتجر له لم يتجر له الا فى طريق مأمون ولا يتجر له فى البحر فانه مخوف ، فان قيل فقد روى أن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أبضعت أموال بنى محمد بن أبى بكر رضى الله عنهم (قلنا) يحتمل أن يكون ذلك فى موضع مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على نفسها ان هلك ، قال الصيمرى : ولا يبيع له الا بالحال ، أو بالدين على ملى نققة ، ا ه و والله أعلم و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويبتاع له العقار لأنه يبقى وينتفع بغلته ، ولا يبتاعه الا من مامون لأنه اذا لم يكن مأمونا لم يأمن أن يبيع مالا يملكه ولا يبتاعه في موضع قد أشرف على الخراب أن يخاف عليه الهلاك لأن في ذلك تفريراً في المال ويبنى له العقار ويبنيه بالآجر والطين ولا يبنيه باللبن والحصى ، لأن الآجر يبقى واللبن يهلك والحصى يجحف به والطين لا ثمان له والجص يتناثر ويذهب ثمناه والطين لا يتناثر ، وأن تناثر فلا ثمن له ولأن الآجر لا يتخلص من الجص اذا أراد نقضه ويتلف عليه ويتخلص من الطين فلا يتلف عليه ولا يبيع له بالعقار في موضعين (أحدهما) أن تدعو اليه ضرورة بان يفتقر الى نفقة وليس له مال غيره ولم

⁽۱) من الآية ٣٤ من سورة الاسراء .

يجد من يقرضه ، (والثانى) أن يكون له في بيعه غبطة ، وهو أن يطلب منسه باكثر من ثمنه فيباع له ويشترى ببعض الثمن مثله ، لأن البيع في هسلين الحالين فيه حظ وفيما سواهما لا حظ فيه فلم يجز ، وأن باع العقار وسال الحاكم أن يسجل له نظر ، فأن باعه الأب أو الجد سجل له ، لاتهما لا يتهمان في حق الولد ، وأن كان غيرهما لم يسجل حتى يقيم بيئة على الضرورة أو الفبطة لانه تلحقه التهمة فلم يسجل له من غير بيئة ، فأن بلغ الصبى وادعى أنه باع من غير ضرورة ولا غبطة ، فأن كان الولى أبا أو جدا فالقول قوله وأن كأن غيرهما لم يقبل الا ببيئة لما ذكرناه من الفرق ، فأن بيع في شركته شقص ، فأن كان الحظ في أخذه بالشفعة لم يترك ، وأن كأن الحظ في الترك لم يأخذ ، لأنا بيئا أن تصرفه على النظر والاحتياط ، فلا يفعل الا ما يقتضى النظر والاحتياط، فأن ترك الشفعة والحظ في تركها ثم بلغ الصبى وأراد أن يأخذه ، فالنصوص أنه لا يملك ذلك لان ما فعل الولى مما فيه نظر لا يملك الصبى نقضه كما لو أخذ والحظ في الأخذ فبلغ وأراد أن يرد .

ومن اصحابنا من قال: له أن ياخذ ، لانه يملك بعد البلوغ التصرف فيما فيه حظ ، وفيما لاحظ فيه ، وقد بلغ فجاز أن ياخذ ، وأن لم يكن فيه حظ وهذا خطأ ، لأن له أن يتصرف فيما لاحظ فيه أذا كان بانيا ، وهنا قد سقط بعفو الولى فسقط فيه اختياره ، فأن بلغ وادعى أنه ترك الشفعة من غيم غبطة فالحكم فيه كالحكم في بيع العقار وقد بيناه) .

الشرح الأحكام: يجوز أن يبتاع له العقار لأنه أقل غرراً ، لأنه ينتفع بعلته مع بقاء أصله ، قال أبو على فى الافصاح: ولا يشتريه الا من ثقة أمين يؤمن جحوده فى الثمن وحيلته فى افساد البيع لاتباعه فى موضع قد أشرف على الهلاك بزيادة ما أوقعته بين طائفتين ، فان ذلك تغرير ماله ، ويجوز أن يبنى له العقار اذا احتاج اليه الا أن يكون الشراء أحظ له فيشرى له ذلك ، واذا احتاج الى البناء ، قال الشافعي رضى الله عنه : يبنى له بالآجر والطين ، ولا يبنى له باللبن والحصى ، لأن اللبن يهلك ، والآجر بيقى والحصى يلزق ، فريما احتيج الى نقض شيء من الآجر فلا يتخلص من ليقى والحصى يوحف به ، والطين لا يجحف به ، قال فى البيان تعليقاً الحصى ، ولأن الحصى يوحف به ، والطين لا يجحف به ، قال فى البيان تعليقاً على قول الشافعى: « وهذا أولى من الآجر ، لأنها أكثر بقاء ، وأقل مؤنة » ،

(قلت) فاذا كان الناظر في مال الصبي عدلا ذا مهارة ورأى أن يبنى

بالخرسانة المسلحة ، وكان فى ذلك ما يعود على الصبى بفائدة مع حفظ ماله _ لاسيما فى زماننا هذا _ الذى يكون للتعمير والبناء صيانة ونماء ، كان له ذلك بل كان هو الأفضل ، والله تعالى أعلم .

فرع وان ملك الصبى عقاراً لم يبع عليه الا فى موضعين و أحدهما) أن يكون له فى بيعه غبطة كأن يكون له شركة من غيره ، أو مجاورة لغيره فيبذل الغير فيه بذلك أكثر من قيمته ، ويوجد له مثل بأقل مما باع به فيجوز له بيع العقار عليه لذلك ، وكذلك اذا كان له عقار قيد أشرف على الهلاك بالفرق أو بالخراب ، فيجوز له بيعه عليه لأن النظر له فى ذلك البيع ، فاذا باع الأب أو الجد عليه عقاراً فرفع ذلك الى الحاكم وسأله امضاءه وتسجيله عليه أمضاه وسجله له ، لأن الظاهر من حالهما أنهما لا يبيعان الا ما له فيه حظ .

وهل يحتاج الحاكم الى ثبوت عدالتهما عنده ؟ قال ابن الصباغ : سمعت القاضي أبا الطيب يقول : فيه وجهان (أحدهما) لا يحتاج الى ذلك ، بل يُكتفى بالعدالة الظاهرة ، كما قلنا في شهود النكاح • (والثاني) يحتاج الى الثبوت لولايتهما عنده كما يحتاج الى ثبوت عدالة الشهود عنده • وأما أذا رفع الوصى أو أمين الحاكم البيع اليه والتسجيل عليه وامضاءه ففيه وجهان (أحدهما) وهو المشهور أنه لا يمضى ذلك حتى تقوم عنده البينة على الحظ أو الغبطة له • لأن غير الأب والجد يلحقه التهمة فلم يقبل قول من غير بينة بخلاف الأب أو الجد • (والثاني) ذكر القاضي أبو الطيب في المجرد أنه يقبل قولهما من غير بينة ، كالأب والجد . قال ابن الصــباغ : وهذا له عندى وجه لأنه اذا جاز لهما التجارة في ماله فيبيعان ويشتريان ولا يعترض الحاكم عليهما جاز أيضاً في العقار ، فان بلغ الصبى وادعى أن الأب أو الجد باع عليه عقاراً في غير غبطة ولا حاجة ، فان أقام بينة على ما ادعاه حــكم له به ، وإن لم تقم بينة فالقول قول الأب أو الجد مع يمينه • وأن باع غير الأب والجد عليه كالوصى وأمين الحاكم • فلما بلغ ادعى أنه باع عليه من غير بينة، لأن التهمة تلحقه ، وبهذا لا يجوز له أن يشتري مال الولى عليه في نفسه فلم يقبل قوله من غير بينة ، بخلاف الأب والجد .

فسرع وان بيع شقص فى شركة الصبى ، فان كان للصبى حظ فى الأخذ بان كان له مال يريد أن يشترى له به عقاراً ، أخذ له بالشفعة ، وان كان الحظ له بالترك بأن كان لا مال له يريد أن يشترى له به ، أو كان ذلك فى موضع قد أشرف على الهلاك ، أو بيع بأكثر من قيمته لم يأخذ له بالشفعة ، وان كان الحظ له بالترك بأن كان لا مال له يريد أن يشترى له به ، أو كان ذلك فى موضع قد أشرف على الهلاك ، أو بيع بأكثر من قيمته لم يأخذ له بالشفعة ، فان أخذ له الولى فى موضع يرى له الحظ فى الأخذ ، فبلغ الصبى وأراد أن يرد ما أخذ له الولى لم يملك ، لأن ما فعله الولى مما فيه الحظ لا يملك الصبى بعد بلوغه رده ، واذا ترك الولى الأخذ له فى موضع رأى الحظ له فى الترك ، فأراد الصبى بعد بلوغه أن يأخذه ففيه وجهان :

من أصحابنا من قال له ذلك ، لأنه بعد بلوغه يملك التصرف فيما فيه حظ ، وفيما لا حظ له ، والمنصوص ليس له ذلك ، لأ نالولى قد اختار الترك بحسن نظره ، فلم يكن له نقض ذلك كما لو أخذ له والحظ في الأخذ وانه لا يملك الصبى بعد البلوغ الرد ، فان ادعى بعد البلوغ أن الولى أخذ والحظ في الأخذ ، فان أقام بينة الولى أخذ حكم له به ، وان لم يقم بينة فان كان الولى أبا أو جداً ، فالقول قولهما مع يمينهما ، وان كان غيرهما من الأولياء لم يقبل قوله من غير بينة ، كما ذكرنا من الفرق قبل هذا والله تعالى أعلم .

قال على بن عبد الكافى السبكى فى فتاويه: ومن مصالح الصبى أن الولى يصونه عن أكل ما فيه شبهة وعن أن يخلط ماله به ، ويحرص على اطعامه الحلال المحض وعلى أن يكون ماله كله منه ، وهى مصلحة أخروية ودنيوية ، أما أخروية فظاهر لأنه وان لم يكن مكلفاً لكن الجسد النابت من الحلال الطيب أزكى عند الله وأعلى درجة فى الآخرة من غيره ، وأما دنيوية المان الجسد الناشىء على الحلال ينشأ على خير ، فيحصل له مصالح الدنيا والآخرة .

وقد يكون بتركه اجتناب الشبهات يبارك الله له فى القليل الحلال فيكفيه

ويرزقه من حيث لا يحتسب ، فهذه المصالح محققة ، والفائدة الدنيوية التي يكتسبها بالمعاملة دنيوية محضة فتعارضت مصلحتان أخروية ودنيوية ، ورعاية الآخرة أولى من رعاية الدنيا ، فكان الأحوط والأصلح لليتيم ترك هسذه المعاملة ، فقد يقال يكون المستحب تركها ، وقد يزاد فيقال يجب تركها لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » (١) فالأحسن في الدنيا والآخرة حلال قطعا ، وغير الأحسن فيهما يمنع قطعا ، والأحسن في الآخرة دون الدنيا اذا راعينا مصلحة الآخرة وقدمناها على الدنيا صار أحسن مسن الآخرة ، فهو أحسن مطلقاً ، فان تيسر متجر ابتغي فعله ، والا فلا يكلف الله نفسا الا وسعها ، ويأكل ماله خير من أن يأكله غيره ، والله أعلم ا هـ •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة ، فان كانت السلعة تساوى مائة نقدا ومائة وعشرين نسيئة فباعها بمائة نسسيئة ، فالبيع باطل لانه باع بدون الثمن ، وان باعها بمائة وعشرين نسيئة من غير رهن لم يصح البيع لانه غرر بالمال ، فإن باع بمائة نقدا وعشرين مؤجلا واخذ بالعشرين رهنا جاز ، لانه لو باعها بمائة نقدا جاز فلان يجوز وقد زاده عشرين أولى ، وأن باعها بمائة وعشرين نسيئة وأخذ بها رهنا ففيه وجهان ، (أحدهما) لا يجوز لانه اخرج ماله من غير عوض ، (والثاني) يجوز ، وهو ظاهر النص ، وقول أبي اسحاق لانه باع بربح واستوثق بالرهن فجاز ،

(فصل)ولا يكاتب عبده ولو كان بأضعاف القيمة لانه ياخذ العوض من كسبه وهو مال له فيصير كالعتق من غير عوض) .

الشرع الأحكام: ينبغى أن لا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة أى راحة نفس، فان كانت له سلعة يريد بيعها ، وهى تساوى مائة نقدا ، أو مائة وعشرين نسيئة ، فان باعها بمائة نسيئة لم يصح بيعها ، سواء أخذ بها رهنا أو لم يأخذ ، لأن ذلك دون ثمن المثل ، فان باعها بمائة نقدا وعشرين نسيئة وأخذ بالعشرين رهنا جاز ، لأنه قد زاد خيرا ووثيقة .

^{. (}١) من الآية ٣٤ من سورة الاسراد .

وان باعها بمائة وعشرين نسيئة ولم يأخذ بها رهنا لم يجز ؛ لأنه غسرر بماله • وان باعها بمائة وعشرين نسيئة وأخذ بالجميع رهناً ففيه وجهان •

(أحدهما): لا يجوز ؛ لأن فى ذلك تغريراً بالمال ، وقد يتلف الرهن •

(والثانى): يصح • وهو قول أبى اسحق وأكثر أصحابنا ، لأنه مأمور بالتجارة وطلب الربح ولا يمكنه الاذلك ، فعلى هذا يشترط أن يكون المشترى ثقة مليئاً لأنه ان لم يكن ثقة ربما رهن مالا يملكه ، واذا لم يكن مليئاً فربما تلف الرهن فلا يمكن استيفاء الحق منه •

ويشترط أن يكون الرهن يفي بالدين أو أكثر لأنه ربما أفلس أو تلف ما في يده ، فاذا لم يمكن استيفاء الحق من الرهن كان وجود الرهن كعدمه .

وهل يشترط الاشهاد مع ذلك ؟ فيه وجهان حكاهما الصيمرى .

فسسرع قال الصيمرى : ولا يجوز أن يشترى له متاعاً بالدين ويرهن من ماله لأن الدين مضمون والرهن أمانة ، فان فعل كان ضامنا • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يسافر بماله من غير ضرورة لأن فيه تفريرا بالمال ، ويروى « ان المسافر وماله على قلت) أي على هلاك ، وفيه قول الشاعر :

بغاث الطبير أكثرها فراخا وأم البسباز مقبلات نزور

(فصل) فان دعت اليه ضرورة بأن خاف عليه الهلاك في الحضر لحريق أو نهب جاز أن يسافر به لأن السفر ههنا أحوط) .

الشرح قوله «قلكت» اذا قلتها بفتح القاف وسكون اللام كانت الهلاك والمقلت النقر فى الجبل واذا قلتها بفتح القاف وكسر اللام كانت الهلاك والمقلت المهلكة ، والمقلات الناقة التى تضع واحدا ثم لا تحميل ، والبيت للعباس ابن مرداس وقال: فى اللسان هو قول كثير أو غيره وآخذ على المصنف استشهاده بهذا البيت فى المعنى الذى أراده ، فان معناه أن بغاث الطير ، وهو طائر دون الرخكة بطىء الطيران ، وهو طير لايصيد ولا يرغب أحد فى صيده

نحقارة شأنه • ومنه المثل « استنسر البغاث » فيمن يلبس غبر لباسه متظاهراً بالشجاعة وهو جبان ، وعليه قول من قال :

ان البعاث بأرضنا يستنسر •

أى ان الضعيف يصير بأرضنا قوياً تكثر فراخه فى حين أز، أم الصه قر مقلات نزور •

أما اللغات وقوله « نزور » أى قليلة الفراخ جداً ، والمقابلة والمشاكلة بين بعاث الطير فى كثرة فراخها ، وبين أم الصقر وهى قليلة الفراخ واضحة ، وليس فيها معنى أن المقلات هى المهلكة .

أما الأحكام فانه لا يجوز أن يسافر بماله من غير ضرورة بالأن فى ذلك تغريراً بالمال وتعريضاً له للهلاك ، وقد قيل (ان المسافر وماله على قلت) أى هلاك ، ويؤخذ على المصنف قوله (روى) وهو ما يوهم أنها خبر أو أثر والصواب أنها ليست حديثا صحيحا أو غير صحيح الا ما أخرجه السلفى من أخبار أبى العلاء المعرى ، وكذلك الديلمى فى مسند الفردوس من هذا الوجه أيضاً والصواب ما قاله ابن منظور صاحب لسان العرب فى مادتها : (وقال أعرابي : ان المسافر ومتاعه لعلى قتلت) فان دعت اليه ضرورة بأن خاف من نهب أو غرق أو حريق جاز أن يسافر به الى حيث يأمن عليه ، لأن ذلك أمر تسوغه الضرورة وتدعو اليه ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يودع ماله ولا يقرضه من غير حاجة ، لانه يخرجه من يسده فلم بجز ، فان خاف من نهب أو حريق أو غرق ؛ أو أراد سفراً وخاف عليه جاز له الايداع والاقراض ، فأن قدر على الايداع دون الاقراض أودع ، ولا يودع ألا ثقة ، وأن قدر على الاقراض دون الايداع أقرضه ، ولا يقرضه الا ثقة ملينا ، لأن غير الثقة يجحد ، وغير الملىء لا يمكن أخذ البدل منه ؛ فأن أقرض ورأى أخذ الرهن عليه أخذ ، وأن ترك الرهن لي يأخذ ، وأن قدر على الايداع والاقراض فالاقراض أولى ، لأن القرض مضمون بالبدل والوديعة غير مضمونة

فكان القرض احوط ، فان ترك الاقراض وأودع ففيه وجهان (احدهما) يجوز لأنه يجوز كل واحد منهما ، فاذا قدر عليهما تخير بينهما (والثاني) لا يجوز لقوله تعالى: ((ولا تقربوا مال اليتيم الابالتي هي احسن) (۱) والاقراض ههنا احسن فلم يجز تركه ، ويجوز أن يقترض له اذا دعت اليه الحاجة ويرهن ماله عليه لأن في ذلك مصلحة له فجاز) ٠٠

الشرح اذا خاف على ماله من نهب أو غرق أو حريق ولم يقدر الولى على المسافرة به ، أو أراد الولى السفر الى موضع لا يمكنه نقل المال اليه ، أو يحتاج فى نقله الى مؤنة مجحفة جاز أن يودعه أو يقرضه فى هده الأحوال ، فان قدر على الإيداع دون الاقراض أودعه ثقة ، وان قدر على الاقراض دون الايداع آقرضه ثقة مليئاً وأشهد عليه ، لأن غير الثقة يجحد وغير المليء لا يمكن أخد المال منه أو بدله اذا تلف ، فان رأى أن المصلحة والحظ فى أخذ الرهن أخذه ، وان رأى أن « التى هى أحسن » فى ترك الرهن تركه ولم يأخذه بأن يكون الموضع مخوفاً وكان الولى ممن يرى سقوط الحق يتلف الرهن ، لأنه لاحظ له فى أخذ الرهن مع ذلك ، وان قدر على الاقراض ينفيه وجهان (أحدهما) يجوز لأن كل واحد منهما يجوز فيمسيز بينها المفيه وجهان (أحدهما) يجوز إلى الاقراض أحظ له ، فاذا نزل الأحظ ضمن ،

فسسرع فأما الاقراض له فيجوز اذا دعته الى ذلك حاجة للنفقة عليه والكسوة أو النفقة على عقره المتهدم اذا كان له مال غائب فتوقع قدومه أو ثمرة ينتظرها يفى بذلك ، وان لم يكن له شيء ينتظر فلا حظ له في الاقراض ، بل يبيع عليه شيئا من أصوله ويصرف في نفقته .

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل)وينفق عليه بالمروف من غير اسراف ولا اقتار ، لقوله تمالي (والذين أذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما)) (٢) وان رايان يخلط ماله بماله في النفقة جاز لقوله تمالي : ((٢) ويستلونك عن اليتامي قل

⁽¹⁾ الآية ٣٤ من سورة الاسراء .

⁽٢) من الآية ٦٧ من سورة الفُرقان ،

⁽٢) - من الآية ٢٢٠ من سيورة المبقرة

اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح » فان بلغ الصبى واختلفا في النفقة فان كان الولى هو الآب أو الجد فالقول قوله . وان كان غيرهما ففيه وجهان (أحدهما) يقبل ، لأن في اقامة البيئة على النفقة مشبقة فقبل قوله (والثاني) لا يقبل قوله تما لا يقبل في دعوى الضرر والفبطة في بيع العقار) .

الشرح ينبغى أن ينفق عليه ويكسوه من غير اسراف ولا اقتار لقوله تعالى « والذين ادا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » وان كان الصبى مكتسبا قال أبو اسحق المروزى: أجبره الولى على الاكتساب لنفقته وحفظ عليه ماله ، لأن ذلك أحظ له ،

فرع فاذا رأى الولى أن الحظ للمولى عليه يخلط نفقته مع نفقته ، بأن كان اذا خلط دقيقه بدقيقه بدقيقه كان أرفق به فى المؤنة وأكثر له فى الخبز ، جاز له الخلط ، لما روى أنه لما نزل قوله تعالى « أن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً أنما يأكلون فى بطونهم نارا، وسيصلون سعيراً (١) » تجنباً صحاب النبى صلى الله عليه وسلم اليتامى وأفر دوهم عنهم ، فنزل قوله تعالى « وأن تخالطوهم فاخوانكم ، والله يعلم المفسد من المصلح، ولو شاء الله لأعنتكم (٢) أى لضيق عليكم ، لأن العنت الضيق وأن كانت الفائدة والمصلحة فى أفراده نم تجز الحلطة لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن (٢) نم تجز الحلطة لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن (٢)

في و الولى في قدر نفقته ، فان الصبى واختلف هو والولى في قدر نفقته ، فان كان الولى أباً أو جدا _ فان ادعى أنه أنفق عليه زيادة على المنفعة بالمعروف لزمهما ضمان تلك الزيادة الأنه مفرط ، وان ادعيا النفقة بالمعروف فالقول قولهما مع أيمانهما الأنهما غير متهمين .

وان كان الولى غيرهما كالوصى وأمين الحاكم • وادعيا النفقة بالمعروف ، فهل يقبل قولهما من غير بينة ؟ فيه وجهان • (أحدهما): لا يقبل قولهما من غير بينة ، كما لا يقبل ذلك منهما فى دعوى بيع العقار • (والثانى): يقبل

⁽١) الآية ١٠ من صورة النساء -

⁽٢) الآية ٢٢٠ من أسورة البقرة

⁽٢) الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

قولهما مع أيمانهما ، قال ابن الصباغ : وهو الأصح لأن اقامة البينة على ذلك تتعدر بخلاف البيع فانه لا يتعدر عليه اقامة البينة عليه (قلت) ويجب على الولى اذا كان في البلد ظام يسود فيه التوثيق والتسجيل ، وكان من السهل على الولى أن يحمل للنفقات والابتياعات وثائق كالفواتير الصادرة عن أطراف البائعين فيجب عليه حينئذ أن يتبع ابتياعاته بوثائقها الدالة عليها لا يختلط ماله بمال الصبى ولا ينسى شيئاً يكون قد أنفقه عليه أو يترك لداكرته أمر استحضار ما اشتراه له فيضرب في عمايات الجزاف ، فيقرب مال البتيم بغير التي هي أحسن ، وقوله تعالى : « الا بالتي هي أحسن » تفضى سولا شك الى اتباع النظام على أحسن صوره ، وأدق وسائله وأضبط أسابه ، ومن ثم تكون الآية نصا في الأخذ بنظام الوثائق المكتوبة ، لأنها هي الأحسن ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان أراد أن يبيع ماله بماله فان كان أبا أو جدا جاز ذلك لانهما لا يتهمان في ذلك لكمال شفقتهما ، وان كان غيرهما لم يجز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((لا يشترى الوصى من مال اليتيم)) ولأنه متهم في طلب الحظ له في بيع ماله من نفسه فلم يجعل ذلك اليه) .

الشرح حدیث: «لا یشتری الوصی من مال الیتیم » لفظه فی سنن الدارمی من قول مکحول: حدثنا محمد بن المسارك حدثنا یحیی بن حمزة عن ابن وهب عن مکحول قال: «أمر الوصی جائز فی كل شیء الا فی الابتیاع، واذا باع بیعا لم یقبل » قال الدارمی: وهو رأی یحیی بن حمزة ه

اذا ثبت هذا فانه يجوز للأب والجد أن يبيعا ما لهما من الصحيى ويشتريا ما له لأنفسهما اذا رأيا العظ فى ذلك لأنهما لا يتهمان فى ذلك و قال الصيمرى: فيحتاج أن يقول: قد اشتريت هذا لنفسى من ابنى بكذا، وبعت ذلك عليه، فيجمع بين لفظ البيع والشراء، قال: وغلط بعض أصحابنا وقال: تكفيه النية فى ذلك من غير قول، لأنه لا يخاطب نفسه و قال العمرانى: وليس بشىء ، لأنا قد أقمناه مقام المشترى فى لفظ الشراء ومقام البائع فى

لفظ البيع ، ولو احتاج الى قرض فأقرضه أبواه أو جده وأخـــذ مـــن ماله رهناً ، قال الصيمرى : فيه وجهان ، الأصح : أنه يجوز الا أن يكون أقرضـــه متطوعا ، ثم أحب أن يأخذ بعد ذلك منه رهناً ، فلا يكون له .

وأما غير الأب والجد من الأولياء ، كالوصى وأمين الحاكم (الحارس أو الناظر) فلا يجوز أن يبيع ماله من الصبى ، ويتولى هو وحده طرفى العقد ، ولا يجوز أن يشترى ماله بنفسه وقد استدل المصنف بخبر « لا يشترى الوصى من مال اليتيم » ولأن غير الأب والجد يتهم فى ذلك فلم يجز .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وأن أراد أن يأكل من ماله نظرت ، فأن كأن غنيا لم يجز ، لقوله تعالى : ((ومن كأن غنياً فليستعفف)) (١) وأن كأن فقيراً جأز أن يأكل ، لقوله تعالى : (((٢) ومن كأن فقيراً فليأكل بالمعروف)) وهل يضمن ألبدل ؟ فيه قولان :

(أحدهما) لا يضمن ، لأنه أجيز له الأكل بحق الولاية فلم يضمنه كالرزق الذي يأكله الامام من أموال المسلمين (والثاني) أنه يضمن ، لأنه مال لفسيره أجيز له أكله للحاجة ، فوجب ضمانه كمن اضطر الى مال غيره) .

الشرح عن عائشة رضى الله عنها فى قوله تعالى: « ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » أنها نزلت فى ولى اليتيم اذا كان فقيراً أنه يأكل منه مكان قيامه عليه بالمعروف • وفى لفظ « أنزلت فى ولى اليتيم الذى يقوم عليه ويصلح ماله ان كان فقيراً أكل منه بالمعروف » متفق عليه •

وعن عمرو بن شعیب عن أبیه عن جده « أن رجلا أتی النبی صلی الله علیه وسلم فقال: انی فقیر لیس لی شیء م ولی یتیم ، فقال: کل من مال یتیم فقیر مسرف ولا مبذر ولا متأثل » رواه البخاری ومسلم وأحمد فی مسنده ، والنسائی وأبو داود وسكت عنه أبو داود ، وقال ابن حجر فی الفتح: اسناده قوی ،

⁽۱) ، (۲) الآبة ٦ من سورة النساء .

واختلف الجمهور فى الأكل بالمعروف ما هو ؟ فقال قوم هو القرض اذا احتاج ، ويقضى اذا أيسر ، قاله عمر بن الخطاب وابن عباس وعبيدة وابن جبير والشعبى ومجاهد وأبو العالية ، وهو قول الأوزاعى ، ولا يتسلف أكثر من حاجته .

قال عمر رضى الله عنه: «ألا انى أنزلت نفسى من مال الله منزلة الولى من مال اليتيم ، ان استغنيت استعففت ، وان افتقرت أكلت بالمعسروف ، فاذا أيسرت قضيت » ، روى عبد الله بن المبارك عن عاصم الأحول عن أبى العالية « ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » قال : قرضاً ، تم تلا قوله تعالى : « فاذا دفعتم اليهم أمو الهم فأشهدوا عليهم » (١) وقول ثان روى عن ابراهيم وعطاء والحسن البصرى والنخعى وقتادة : لا قضاء على الوصى الفقير فيما يأكل ، لأن ذلك حق النظر ، قال القرطبي وعليه الفقهاء ، قال الحسن : هو طعمة من الله له ، وذلك أنه يأكل ما يسد جوعته ويكسو عورته ، ولا يلبس الرفيع من الكتان ولا الحلل ، وقال زيد بن أسلم : ان الرحصة في هذه الآية منسوخة بطونهم ناراً » ،

وذهب أبو يوسف الى أنها منسوخة بقوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم» (٢) وهذا ليس بتجارة ، وبقول أبى يوسف قال من قبله مجاهد ، ومن بعده الكليا الطبرى ، وعليه اذا أراد الولى أن يأكل من مال الصبى أو المولى عليه ، فان كان الولى غنيا لم يجز له أن يأكل منه ، وان كان فقيراً وقد انقطع عن أى عمل الا على مال المولى عليه ، وليس له مورد للكسب لنفسه ، فقد قال الشافعى رضى الله عنه : فله أن يأخذ من ماله أقل الأمرين من كفايته ، أو أجرة عمله لقوله تعالى : « وابتلوا اليتامى » الى قوله تعالى : « ولا تأكلوها أجرة عمله لقوله تعالى : « ولا تأكلوها

⁽¹⁾ آلاية ٦ من سورة النساء .

⁽٢) الآية ١٠ من صبورة النصاء ٠

⁽٣) الآية ٢٩ من سورة النساء

اسرافاً وبداراً أن يكبروا ، ومن كان غنياً فليستعفف ، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » (١) •

فمعنى قوله تعالى: (بداراً أن يكبروا) أى لا تأكلوا أموال اليتامى مبادرة لئلا يكبروا فيأخذوها ولأنه يستحق ذلك بالعمل والحاجة وهكذا ذكر عامة أصحابنا وذكر المصنف أنه اذا كان فقيراً جاز له أن يأكل من غير تفصيل مولعله أراد باطلاقه ما ذكر غيره وهل يضمن الولى ما أكله بالبدل؟ قال العمرانى في البيان: فيه وجهان و (أحدهما) يجب عليه ضمانه في ذمته ، (والثانى) لا يجب لأن الله أباح له الأكل ولم يوجب الضمان ولأن ذلك استحقه بعمله في ماله ، فلم يلزمه رد بدله كالمستأجر ، والله أعلم و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يفك الحجر عن الصبى حتى يبلغ ويؤنس منه الرشد ، لقوله تعالى : ((حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهسسم أموالهم)) فأما البلوغ فأنه يحصل بخمسة أشياء ، ثلاثة يشترك فيها الرجل والرأة ، وهي الانزال والسن والانبات واثنان تختص بهما الرأة ، وهما الحيض والحبل .

فأما الانزال فهو انزال المنى ، فمتى انزل صار بالفا ، والدليل عليه قوله تعالى : «واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا (٢) » فأمرهم بالاستئذان بعد الاحتلام ، فدل على أنه بلوغ ، وروى عطية القرظى : «عُرِضْنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن قريظة ، فمن كان محتلماً أو نبتت عانته قتل » فلو لم يكن بالفا لما قتل ، وأما السن فهو أن يستكمل خمس عشرة سسنة والدليل عليه ما روى ابن عمر رضى الله عنه قال : «عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزنى ولم يرنى بلغت ، وعرضت عليه وأنا ابن خمس عشرة سنة فرآنى بلغت فاجازنى » .

وأما الانبات فهو الشعر الخثين الذي ينبت على العانة؛ وهو بلوغ في حق الكافر، والدليل عليه ما روى عطية القرظي قال: « كنت فيمن حكم فيهم سعد

⁽¹⁾ الآية ٦ من سورة النساء ص

⁽۲) من الآية ٨٥ من سيورة النور ..

ابن مماذ رضى الله عنه ، فشكوا فى أمن اللرية أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا فأن كان قد أنبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فأذا عانتى لم تنبت ، فجعلونى فى النرية ولم أقتل)) وهل هو بلوغ فى نفسه ؟ أم دلالة على البلوغ ؟ فيه قولان (أحدهما) أنه بلوغ ، فعلى هذا هو بلوغ فى حق المسلم ، لان ما كان بلوغاً فى حق الكافر كان بلوغاً فى حق المسلم كالاحتلام والسن (والثانى) أنه دلالة على البلوغ ، فعلى هذا هل يكون دلالة فى حق المسلم ؟ فيه وجهان (أحدهما) أنه دلالة لما رؤى محمد بن يحيى بن حبان ((أن غلاماً من الأنصار شبب بامرأة فى شعره فرفع الى عمر رضى الله عنه فلم يجسده أنبت ، فقال لو أنبت الشعر لحددتك)) .

(والثاني) أنه ليس بدلالة في حق السلم وهو ظاهر النص ، لأن السلمين يعكن الرجوع الى أخبارهم ، فلم يجعل ذلك دلالة في حقهم ، والكفار لا يمكن الرجوع الى اخبارهم ، فجعل ذلك دلالة في حقهم ، ولأن الكافر لا يسستفيد بالبلوغ الا وجوب الحرية ، ووجوب القتل ، فلا يتهم في مداواة العائة بما ينبت الشمر ، والمسلم يستقيد بالبلوغ التصرف والكمال بالاحكام فلا يؤمن أن يدارى العانة بما ينبت الشعر ، فلم يجمل ذلك دلالة في حقه ، فأما الحيض فهو بلوغ ، لما روى أن النبي صلى أنه عليه وسلم قال لأسماء بنت أبي بكسر الصديق رضي الله عنهما ((أن الرأة أذا بلفت المحيض لا يصلح أن يرى منها ألا هذا وهذا)) وأشار اللي الوج، والكف ، فعلق وجوب الستر بالمحيض وذلك تكلُّيف ، فعدل على أنه بلوغ يتعلق به التكليف وأما الحيل فهدو دليسل على البلوغ ، فاذا حيلت حكمنا بأنها بالغ ، لأن الحبل لا يكون الا بانزال الماء ، فعل على البلوغ ، فاذا كانت المرأة لها زوج فولدت حكمنا بأنها بائغ من قبل الوضع بسنة أشهر ، لأن ذلك أقِل مدة الوضع ، وأن كانت مطلقة وأتت بولد يلحق الزوج ، حكمنا بأنها بألغ من قبل الطّلاق ، وأن كان خنثي فخرج المني مين ذئره أو الدم من فرجه لم يحكم بالبلوغ ، لجواز أن يكون ذلك من العضيو أَلْرَائِكَ ، فَأَنْ حَرِج النِّي مِن الذِّكر ، والدم مِن الفرج فقد بِنْغ ، لانه أن كأن رجلا فقد أمنى ، وأن كأن أمرأة فقد حاضت) .

النسر قوله تعالى: «حتى اذا بلغوا النكاح» أى الحلم لقوله تعالى: « واذا بلغ الأطفال منكم الحلم (١)» وحال النكاح والبلوغ يكون بخمسة أشياء • ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء ، واثنان يختصان بالنساء ،

⁽۱) من الآية ٨٨ من سورة النور .

وهما الحيض والحبل • فأما الحيض والحبل فلم يختلف العلماء فى أنه بلوغ، وأن الفرائض والأحكام تجب بهما •

أما حديث ابن عمر « عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن أربع عشرة سنة الحديث » فقد أخرجه البخارى في الشهادات ، والمعازى ، ومسلم في الامارة ، وأبو داود في الحدود ، وابن ماجه في الحدود ، وأحمد في مسنده ج ٣ ص ٢٩٤ . وأما حديث عطية القرظى فسيئاتي بعد قليل ، وأما حديث « اذا بلغت المرأة المحيض » الحديث فقد أخرجــه أبو داود حدثنــا يعقوب أبن كعب الانطاكي ومؤمل بن الفضل الحراني قالا : حدثنا الوليد عن سعيد ابن بشير عن قتادة عن خالد قال يعقوب : ابن دريك عائشة رضي الله عنها أن أسماء دخلبت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها وقال لها : « يا أسماء ، ان المرأة أذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا . وأشار الى وجهه وكفيه » . قال أبو داود : هذا مرسل خالد بن دریك لیم یدرك عائشة رضی الله عنها • وأما محمد بن یحیی بن حبان بن منقذ الأنصاري المدنى فقد توفى سنة احدى وعشرين ومائة وهو ابن أربع وسبعين ومعنى ذلك أن بينه وبين عصر عمر قريبًا من الأربعين سنة ، ولذا جاء الخبر مشوبًا بعدم الدقة • اذ الغلام ليس من الأنصار وانما هو عمر بن أبي ربيعــــة المخزومي فهو قرشي مكي، وكانت أكثر تشبيباته في مكة وهو من أهلها، فهو ليس من المهاجرين ولا من الأنصار يعنى لا في العير ولا في النفير .

واختلفوا فى الثلاث ، فأما الانبات والسن فقال الأوزاعى والشافعى وابن حنبل : خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتلم ، وهو قول ابن وهب وأصبغ وعبد الملك بن الماجشون وعمر بن عبد العزيز وجماعة من أهل المدينسة ، واختاره ابن العربى فى أحكام القرآن ، وتجب الحدود والفرائض عندهم على من بلغ هذه السن ،

واحتجوا بحديث ابن عمر الذي أخرجه البخاري ومسلم وأحمد وأصحاب السنن الأربعة ، اذ عرض يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجيز ، ولم يجز يوم أحد ، لأنه كان ابن أربع عشرة سنة ، قال أبو عمر ابن عبد البر : هذا فيمن عرف مولده ، وأما من جهل مولده وعدم سنه أو

جحده فالعمل فيه بما روى نافع عن أسلم عن عمر بن الخطاب أنه كتب الى أمراء الأجناد « ألا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى » وقال عثمان رضى الله عنه فى غلام سرق « انظروا ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه » وقال عطية القرظى ، وهو من صغار الصحابة ، ولم يعرف له نسب وليس له سوى هذا الحديث : « عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قريظة فكل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت منهم استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركنى » رواه البخارى ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذى وصححه ،

وقال مالك مرة: بلوغه بغلظ صوته وتنشق أرنبته ، وعن أبى حنيفة رواية أخرى تسع عشرة وهى الأشهر ، وقال فى الجارية: بلوغها لسبع عشرة سنة وعليها النظر ، وقال داود الظاهرى: لا يبلغ بالسن ما لم يحتلم ، ولو بلغ أربعين سنة ، فأما الانبات فمنهم من قال: يستدل به على البلوغ ، روى عن ابن القاسم وسالم ، وقال مالك مرة ، والشافعى فى أحد قوليه ، وبه قال أحمد واسحاق وأبو ثور ، وقيل: هو بلوغ الا أن يحكم به فى الكفار فيقتل من أنبت ، ويجعل من لم ينبت فى الذرارى ، قاله الشافعى فى القول الآخر لحديث عطية القرظى ، ولا اعتبار فى الخضرة والزغب ، وانما يترتب الحكم على الشعر ،

وقال مالك: العمل عندى على حديث عمر بن الخطاب: « لو جسرت عليه المواسى لحددته » قال أصبغ: قال لى ابن القاسم: وأحب الى آن لا يقام عليه الحد الا باجتماع الانبات والبلوغ ، قال ابن العربى: اذا لم يكن حديث ابن عمر دليلا فى السن فكل عدد يذكرونه من السنين فانه دعوى ، والسن التى أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من سن لم يعتبرها ، ولاقام فى الشرع دليل عليها ، وكذلك اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الانبات فى بنى قريظة ، فمن عذيرى ممن ترك آمرين اعتبرهما النبى صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم لفظاً ، ولا جعل الله له فى الشريعة ظراً على أن ابن العربى تبعاً لأمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز تأول حديث ابن عمر فى الأنفال وأن موجبه الفرق بين مسن

يطيق القتال ويسهم له وهو ابن خمس عشرة سنة ومن لا يطيقه فلا يسلهم له فيجعل فى العيال ، وهو الذى فهمه عمر بن عبد العزيز من الحديث والله نعالى أعلم •

وأما سعد بن معاذ الذي حكَّمه الرسول في أمر بني قريظة ورضوا به حكماً فهو أبو عمر سعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس بن يزيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخررج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسى الأشهلي المدنى سيد الأوس • وأمــه كبشـــة بنت رافع أسلمت ولها صحبة أسلم سعد على يد مصعب بن عمير رضى الله عنه حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهاجراً الى المدينة يعلم المسلمين أمور دينهم ، فلما أسلم سعد قال لبني عبد الأشهل : كلام رجالكم ونسائكم على على حتى تسلموا فأسلموا ، وكان من أعظم النساس بركة في الاسلام ، ومن أنفعهم لقومه ، وشهد بدرا وأحسدا والخندة وقريظة ، ونزلوا على حكمه ، فحكم فيهم بقتــل الرجال وســــبى الذرية فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لقد حكمت فيهم بحكم الله تعالى، وتوفى شهيداً عام الخندق من جرح أصابه من قتال الخندق وثبت في صـــحيحي البخارى ومسلم عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال . (اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ) وفي صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه مثله • قال العلماء :اهتزاز العرش فرح الملائكة بقـــدومه لما رأوا من منزلته •

وفى الصحيحين عن البراء بن عازب قال : « أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوب حرير فجعلنا نلمسه وتنعجب منه فقال النبى صلى الله عليه وسلم : والذى تقسى بيده لمناديل سعد بن معاذ فى الجنة خير من هذا وألين » وفى الصحيحين عن أنس مثله وفى رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (والذى تقسى بيده لمناديل سعد بن معاذ فى الجنة أحسن من هذا) وفى الصحيحين عن أبى سعيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « حين بعث الى سعد بن معاذ فجاء على حمار فبلغ قريباً من المسجد قال : قوموا الى سيدكم ، أو قال : خيركم » وفى الترمذى عن أنس قال :

لما حملت جنازة سعد بن معاذ قال المنافقون: ما آخف جنازته وذلك لحكمه فى قريظة فقال النبى صلى الله عليه وسلم (ان الملائكة كانت تحمله) قال الترمذى : هذا حديث صحيح ومناقب سعد كثيرة مشهورة وأنشدوا .

وما اهتز عرش الله من موت هالك سيمعنا به الالسيعد أبي عمرو

وروى له البخارى حديثاً من رواية ابن مسعود فيه معجزة من معجزات النبى صلى الله عليه وسلم •

فسرع قال العمراني في البيان: فأما الانزال فمتى خرج منه المنى وهو الماء الأبيض الدافق الذي يخلق منه الولد في الجماع أو في النوم أو اليقظة فهو بلوغ لقوله تعالى: « واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا » فلما أمر الأطفال بالاستئذان اذا احتلموا دل على أنهم قد بلغوا لأنهم قبل ذلك لم يكونوا يستأذنون ، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « رفع القلم عن ثلاث ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبى حتى يحتلم » رواه أحمد في مسنده ، وأبو داود في سننه والحاكم عن على وعمر رضى الله عنهما •

وهل يكون الاحتلام بلوغا من الصبية ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يكون بلوغا لقوله صلى الله عليه وسلم: « وعن الصبى حتى يحتلم » فخص الصبى بالاحتلام (والثانى) وهو طريقة أصحابنا البعداديين أنه بلوغ ، كما روت أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت: « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، فقالت عائشة رضى الله عنها: فضحت النساء ، أو يكون ذلك ؟ فقال صلى الله عليه وسلم فيم يشبهها ولدها ؟ » ، وفي رواية « فيم الشبه » ثم قال صلى الله عليه وسلم: « اذا رأت ذلك فلتغتسل » رواه الجماعة فأمرها بالاغتسال ، فثبت أنها مكلفة ، وأما السن فهو أن يستكمل الرجل والمرأة خمس عشرة سنة ،

وحكى المسعودي وجها لبعض أصحابنا أن البلوغ يحصل بالطعن في أول

سنة الخمس عشرة ، والأول أصح ، وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهما الله ، وقال أبو حنيفة لا يبلغ الغلام الا بتسع عشرة سنة وهى رواية محمد رضى الله عنه ، وفى رواية الحسن اللؤلؤى عنه أذا بلغ ثمان عشرة سنة ، أما الجارية فتبلغ أذا بلغت تسع عشرة سنة ، وقال مالك كقول داود ليس البلوغ حد فى السن ،

دليلنا حديث ابن عمر رضى الله عنهما : « عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردنى وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازنى فى المقاتلة » ولا يجاز فى المقاتلة الا بالغ ، فدل على ما قلناه ، وروى أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اذا استكمل الغلام خمس عشرة سنة كتب ما له وما عليه وأخذت منه الحدود » رواه البيهقى ، قال فى التلخيص : وسنده ضعيف ،

وأما الانبات فهو انبات الشعر القوى الذي يحتاج الى الموسى ، لا ألزغب الأصفر حول العانة وحول الفرح ، ولا يختلف المذهب أنه اذا ثبت ذلك للكافر حكم ببلوغه ، وهل هو بلوغ فيه ؟ أو لا دلالة له على البلوغ ؟ فيه قولان : (أحدهما) أنه بلوغ فى نفسه ، لأن ما حكم به بالبلوغ كان بلوغا بنفسه كالاحتلام (والثاني) أنه ليس ببلوغ فى نفسه ، وانسا دلالة على البلوغ ، لأن العادة جرت أنه لا يظهر الا فى وقت البلوغ ، فاذا قلنا : انه بلوغ فى حق الكافر كان بلوغا فى حق المسلم ، لأن ما كان بلوغا فى حق الكافر كان كذلك فى حق المسلم كالاحتلام ، واذا قلنا : أنه ليس ببلوغ فى حق الكافر وانما هو دلالة على البلوغ فهل يجعل ذلك دلالة فى حق المسلم كالاحتلام ، واذا قلنا : أنه ليس ببلوغ فى منهم من قال : فيه قولان : (أحدهما) أنه دلالة على بلوغه ، لأن ما كان دلالة على البلوغ فى حق الكافر كان دلالة وعلما على على بلوغه ، لأن ما كان دلالة على البلوغ فى حق الكافر كان دلالة وعلما على عند المسلم ، لأنه يمكن الرجوع الى معرفة سمن المسلم ، لأنه مولود بين المسلم ، لأنه يمكن ذلك فى سن الكافر هكذا قال صاحب البيان ،

(قلت) وهو دليل على أن النظام عند المسلمين فى عنفوان مجدهم جعلهم يؤرخون لمواليدهم فى زمن كانت تسود العالم الفوضى والعشوائية حتى فى

تحدید سن الذریة بین غیر المسلمین ، فمتی یعود المسلمون الی سابق مجدهم فیسبقوا أمم الأرض بنظامهم وعلومهم وقوتهم وایمانهم ؟ وتلك لعمری عمد المجد الذی تدین الدنیا لهم بها ، فاللهم بصرنا وافتح قلوبنا للایمان ، ولقد رأیت شعوباً وقبائل من المسلمین لا یعرف الواحد متی ولد ، ولا یعرف کم مضی من سنی عمره ، وعندما یرید السفر یملی أی سسن یروقه ، وقد یقتطع من حقیقة سنه بضعة أعوام تجعله فی سن أبنائه ،

وقال أبو حنيفة : الأنبات لا يكون بلوغاً ولا دلالة على البلوغ فى حق المسلم وآلكافر .

دلیلنا ما روی عطیة العوفی أن رسول الله صلی الله علیه وسلم «حکم سعد بن معاذ رضی الله عنه فی بنی قریظة فحکم بسبی ذراریهم ونسائهم ، وقسم أموالهم ، وقتل من جرت علیه الموسی فأمر أن یکشف عن مؤتزریهم فمن أنبت منهم فهو من المقاتلة ، ومن لم ینبت فهو من الذراری فبلغ ذلك النبی صلی الله علیه وسلم فقال : لقد حکمت فیهم بحکم الله من فوق سبعة أرقعة » .

قال الصيمرى: وكيف يعرف الانبات؟ قيل: يدفع اليهم شمع أو طين رطب يلزقونه الموضع، وقيل يلمس ذلك من فوق ثوب ناعم، وقيل يكشف حالا بعد حال وهو الصحيح لأن سعداً رضى الله عنه أمر بكشف بنى قريظة، وأما خضرة الشارب، ونؤول العارضين ونبات اللحية، وخشونة الحلق، وقوة الكلام، وانقراج مقدم الأنف، ونهود الثدى، فليس شيء من ذلك بلوغا لأنه قد يتقدم على البلوغ وقد يتأخر عنه،

وأما الحيض فهو بلوغ لقوله صلى الله عليه وسلم: « لا يقبل الله صلاة امرأة تحيض الا بخمار » فجعلها مكلفة بوجود الحيض ، فدل على أنه بلوغ ، وأما الحمل فانه ليس ببلوغ فى نفسه ، وانما هو دلالة على البلوغ ، فاذا حملت المرأة علمنا أنه قد خرج منها المنى لقوله تعالى: « خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب » .

ان كانت ذات زوج ، إذن ذلك قدر مدة الحمل عندنا ، وان كانت مطلقة فأتت بولد يلحق الزوج حكمنا أنها كانت بالغة قبل الطلاق ، وأما الغلام الذى شبب فى شعره فهو عمر بن أبى ربيعة وكانت له جولات فى الغزل على عهد عمر ومن بعده ، وقوله (شبب بامرأة فى شعر) التشبيب النسيب يقال هو يشبب بها أى يذكرها فى شعره واشتقاق التشبيب من وجهين (أحدهما) من الشبيبة وأصلها الارتفاع عن حال الطفولية (والآخر) أن يكون من الجلاء يقال شب وجه الجارية اذا جلاه وأبدى ما يخفى من محاسنه ،

فرع وأما الخنثى المشكل فاذا استكمل خمس عشرة سنة أو نبت له الشعر الخشن على عاته حكم ببلوغه ، لأنه يستوى فى ذلك الرجل والمرأة ، فان حمل زال اشكاله ، وبان أنه امرأة ، وحكم بأنه بالغ قبل الوضع ، وان خرج المنى منه من أحد الفرجين لم يحكم ببلوغه لجواز أن يكون خرج منه من الفرج الزائد ، وان خرج منه الدم من فرج النساء لم يحكم ببلوغه لجواز أن يكون رجلا ، وهذا عضو زائد ، وان خرج منه المنى من الفرجين حكم ببلوغه ، لأن خروج المنى من فروج الرجال والنساء بلوغ ،

قال الشافعي رضي الله عنه : وان حاض وأمنى لم يبلغ •

واختلف أصحابنا فيه فقال الصيمرى: اذا حاض من فرج النساء وأمنى من فرج الرجال لم يحكم ببلوغه ، وقال الشيخ أبو حامد وعامة أصحابنا: يحكم ببلوغه ، لأنه ان كان رجلا فقد احتلم ، وان كانت امرأة فقد حاضت ، وما ذكره الشافعى رضى الله عنه فله تأويلان (أحدهما) أنه أراد أمنى وحاض من فرج واحد (والثانى) أراد حاض وأمنى ، فان قيل : هلا جعلتم خروج المنى منه من أحد الفرجين ، دليلا على بلوغه ؟ كما جعلتم خروج البول دليلا على ذكوريته وأنوثيته ، فالجواب أن البول لا يخرج الا من الفرج المعتاد ، والمنى قد يخرج من المعتاد وغيره ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) فأما ايناس الرشد فهو اصلاح الدين والمال ، فاصلاح الدين أن لا يرتكب من المعاصى ما يسقط به العدالة ، واصلاح المال أن يكون حافظاً لماله غير مبلر ويختبره الولى اختبار مثله من تجارة أن كان تاجراً أو تناء أن كان تائناً أو أصلاح أمر البيت أن كانت أمرأة ، واختلف أصحابنا في وقت الاختبار فمنهم من قال : لا يختبر في التجارة الا بعد البلوغ ، لأن قبل البلوغ لا يصح تصرفه ، فلا يصح اختباره ، ومنهم من قال : يختبر قبل البلوغ لقوله تعالى : (وابتلوا البتامي وهم الصفار ، وابتلوا البتامي وهم الصفار ، فعلى هذا كيف يختبر ؟ فيه وجهان (احدهما) أنه يسلم اليه المال فاذا ساوم وقرر الثمن عقد الولى لأن عقد الصبى لا يصح (والثاني) أنه يتركه حتى يعقد وقرر الثمن عقد الولى لأن عقد الصبى لا يصح (والثاني) أنه يتركه حتى يعقد لأن هذا موضع ضرورة ،

(فصل) وان بلغ مبدراً استديم الحجر عليه لأن الحجر عليه انما بثبت للحاجة اليه لحفظ المال والحاجة قائمة مع التبذير فوجب أن يكون الحجير باقياً ، وأن بلغ مصلحا للمال فاسقا في الدين استديم الحجر عليه لقوله تعالى ؛ (فأن آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم)) والفاسق لم يؤنس منسه الرشد ، ولأن حفظه للمال لا يوثق به مع الفسق لانه لا يؤمن أن يدعوه الفسق الى التبذير فلم يفك الحجر عنه ، ولهذا لم تقبل شهادته وأن كان معسروفا بالصدق لأنا لا نامن أن يدعوه الفسق الى الكذب وينظر في ماله من كان ينظر في حال الصغر وهو الأب والجد والوصى والحاكم لانه حجر ثبت من غير قضاء فكان النظر الى ما ذكرنا كالحجر على الصبى والمجنون .

الشرح قوله « آنستم » مرّ بك بعض معانيه • وقال الأزهرى تقول العرب : اذهب فاستأنس هل ترى أحداً معناه تبصر • قال النابغة :

كأن رحلى وقد زال النهار بنا يوم الجليل على مستأنس وحد

أراد ثورا وحشيا يتبصر هل يرى قانصا فيحذره ، وقيل آنست وأحسست ووجدت بمعنى واحد ، وقراءة العامة « رشدا » بضم الراء وسكون الشين • وقرأ السلمى وعيسى الثقفى وابن مسعود « رشدا » بفتح الراء والشين ، وقيل رشدا مصدر رشد وبابه سما يسمو ، ورشدا بفتلح الشين مصدر رشد ، وبابه علم • وكذلك الرشاد •

واختلف العلماء في تأويل « رشداً » فقال الحسن وقتادة وغيرهما صلاحا في الدين والعقل وقال ابن عباس وانسدى والثورى صلاحا في العقل وحفظ المال . قال سعيد بن جبير والشعبي ان الرجل ليأخذ بلحيته وما بلغ رشده ، فلا يدفع الى اليتيم ماله وان كان شميخا حتى يؤنس منه رشده • وقال مجاهد : (رشـــدا) يعنى في العقــل خاصة ، وقال الضــحاك: لا يعطى اليتيم ماله ان بلغ مائة سنة حتى يعلم منه اصلاح ماله • وأكشر بنوغ الحلم وان شاخ لا يزول الحجر عنه • وهو مَذهب مالك • وقال أبو حنيفة لا يحجر على الحر البالغ ادا بلغ مبلغ الرجال ، ولو كان أفسق الناس وأشدهم تبذيراً اذا كان عاقلا • وبه قال زفر بن الهذيل • وهو مذهب كان يبتاع وفي عقله ضعف • فقيل : يا رسول الله احجر عليه فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: « لا تبع » فقال : « لا أصبر » فقال : « اذا بايعت فقل : لا خلابة • ولك الخيار تلاَّتا » قالوا: فلما سأله القوم الحجر عليه لما كان من تصرفه من العبن ولم يقعـــل. عليه السلام، ثبت أن الحجر لا يجوز ، وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه مخصوص بذلك على أوجه ساقها شيخنا النووى في أول البيوع •

قال الامام الشافعي رضى الله عنه: (ان كان مفسداً لماله ودينه، أو كان مفسداً لماله دون دينه حجر عليه) وان كان مفسداً لدينه مصلحا لماله فعلى وجهين (أحدهما) وهو اختيار أبي العباس بن سريج: يحجر عليه (والثاني) لا حجر عليه، وهو اختيار أبي استحاق المروزي، والأظهر من مذهب الشافعي، قال الثعلبي: وهذا الذي ذكرناه من الحجر على السفيه قسول عثمان وعلى والزبير وعائشة وابن عباس، وعبد الله بن جعفر رضوان الله عليهم ومن التابعين شريح، وبه قال من الفقهاء مالك وأهل المدينة والأوزاعي واهل الشام وأبو يوسف، ومحمد وأحمد واسحاق وأبو ثور وقال الثعلبي: وادعى أصحابنا الاجماع في هذه المسألة والمدينة والأوزاعي

فاصلاح الدين يكون بأن لا يرتكب من المعاصى ما ترد به شهادته ، واصلاح المال أن لا يكون مبذراً ، وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى : اذا بلغ الرجل مصلحاً لماله دفع اليه ماله ، وان كان مفسداً لدينه . ا ه .

دليلنا قول الله تعالى « فان آنستم منهم رشداً » قال ابن عباس : الرشد الحلم والعقل والوقار ، والحلم والوقار لا يكونان الا لمن كان مصلحا لماله ودينه ، وهكذا قال الحسن البصرى ، ولأن افساده لدينه يمنع رشده ، والثقة في حفظ ماله ، كما أن الفسق يسقط عدالته ويمنع من قبول قوله وان عرف عنه الصدق في القول .

أَذَا نبت هذا وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد • وقال آبو حنيفة : وان صار شيخا ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد • وقال آبو حنيفة : « اذا بلغ غير مصلح لماله لم يدفع اليه ، لكن ان تصرف فيه ببيع أو عتق أو غيره نفذ تصرفه ، فاذا بلغ خمساً وعشرين سنة انفك عنه الحجر ودفع اليه ماله ، وان كان مفسدا لدينه وماله • الأنه قد آن له أن يصير جدا الأنه قد بلغ باثنتي عشرة سنة فيتزوج ويولد له ولد ويبلغ ولده الاثنتي عشرة سنة فيتزوج ويولد له ولد ويبلغ ولده الاثنتي عشرة سنة ويولد له والد ويبلغ ولده الم قال : وأنا أستحيى أن أمنع الجد ماله » .

دليلنا قوله تعالى «حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » وقد بينا الرشد ما هو ، وهذا لم يؤنس منه الرشد فلم يفك عنه الحجر ولم يدفع اليه ماله كما لو كان ابن أربع وعشرين مسنة ، وأما فوله (أنه آن له أن يصير جدا ، ألا ترى أن المجنون يستدام عليه الحجر مادام مجنونا ، وأن كان جدا) .

أذاً ثبت هذا فانه ينظر فى ماله من كان ينظر فيه قبل البلوغ ، لأنه حجر ثبت عليه من حاكم فكان الى الناظر فيه قبل البلوغ ، كالنظر فى مال الصغير .

فسرع وأما اصلاح المال فلا يعلم الا بالاختبار، وفى وقت الاختبار أحدهما) لا يصح الا بعد البلوغ ، لأن الاختبار أن يدفع اليه المال ليبيع ويشترى فيه وينفقه . وهذا لا يصح الا بعد البلوغ ، فأما

فيل هذا فهو محجور عليه للصغر (والثانى) يصح لقوله تعالى : « وابتلوا اليتامى الخ » وهذا يقتضى أن يكون الاختبار قبل بلوغ النكاح ، ولأن تأخير الاختبار الى البلوغ يؤدى الى الحجر على رشيد ، لأنه قد يبلغ مصلحا لماله ودينه ، فلو قلنا : ان الاختبار لا يجوز الا بعد البلوغ لاستديم الحجر على رشيد ومنع من ماله ، لأنه لا يدفع اليه الا بعد الاختبار .

فاذا قلنا بهذا فكيف يختبر بالبيع والشراء ؟ فيه تلائة أوجه: (أحدها) يأمره الولى أن يساوم فى السلع ويقدر الثمن ، وليس يعقد ، لأن عقد الصبى لا يصح ، ولكن يعقد الولى ، ومنهم من قال : يشترى الولى سلعة ويدعها بيد البائع ويواطئوه على بيعها من الصبى ، فان اشتراها منه بثمنها عرف رشده ، ومنهم من قال يجوز عقد الصبى لأنه موضع ضرورة ، وأما كيفية الاختبار فان كان من أولاد التجار وأصحاب المهن الذين يخرجون الى السوق فاختباره أن يدفع اليه شىء من ماله ليبيع ويشترى فى السوق ، أو تترك له مناسبة يباشر فيها مهنة أبيه مستقلا تحت نظر الولى واشرافه ، فان كان ضابطا جازما فى البيع والشراء والحرفة دل على رشده ، وان عبى عصالا يتغابن الناس بمثله فهو غير رشيد ،

وان كان من أولاد الحكام وأبناء الذين يصانون عن الأسواق قال الشيخ أبو حامد: فاختبارهم أصعب من الأول ، واختبار الواحد منهم أن يدفع اليه شيء من المال ويجعل اليه نفقة الأسرة مدة شهر مثلا أو ما أشبه ذلك ، لشراء متطلبات الدار واحتياجاتها ، فان كان ضابطا حافظا يحسن انفاق ذلك علم رشده ، وان كان غير ضابط لم يعلم رشده ، أو كما قال ، قال الصيدلاني : وولد البناء يختبر بالدراعة ، هذا اذا كان المختبر غلاما ، فان كان امرأة قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : لا تختبر بالبيع والشراء ، لأن العادة جرت أنها لا تباشر ذلك ، وانما تختبر في البيت بأن يدفع اليها شيء من المال ويتولى نساء ثقات الاشراف على فعلها ، وتؤمر بانفاق ذلك في الخبز والملح واللحم والخضر ، والوقود واصلاح أدوات المطبخ وصيانة أثاث البيت ، وما الى ذلك ، أو كما قال الصيمرى : ان كانت مبتذلة تعامل الخباز والصباغ اختبرت بالبيع والشراء ، وقال الصيمرى : ولا يعلم رشده الخباز والصباغ اختبرت بالبيع والشراء ، وقال الصيمرى : ولا يعلم رشده

حنى يتكرر ذلك منه التكرر الذى يؤمن أن يكون ذلك اتفاقاً (مصادفة) . قال الشافعى فى الأم ، وقد رأيت من الحكام من أمر باختبار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع اليه القليل من ماله ، فان أصلح فيه دفع اليه ما بقى ، وان أفسد فيه كان الفساد فى القليل أيسر منه فى الكل ، ورأينا هذا وجها من الاختبار حسناً والله أعلم ،

فسرع فيمن قامت بينة برشده ثم قامت بينة أخرى بسفهه وكتب السبكى على بن عبد الكافى رحمه الله تعالى رداً على سؤال من أبنه الأمام تاج الدين صاحب طبقات الشافعية فى أمرأة سفيهة تحت الحجر قامت بينة برشدها ثم حضر وصيها فأقام بينه بسفهها ، فهل تسمع بينته ويعاد الحجر عليها ؟ واختلف أبنه مع غيره من الفقهاء ، فقال على رحمه الله :

أما كون بينة السفه لا تقبل الا مفسرة فينبغي ذلك ، لأن الناس مختلفون فى أسباب السفه والرشد ؛ فمن الناس من يرى صرف المال الى الأطعمة النفيسة التي لا تليق بحاله سفها ، والصحيح أنه ليس بسفه ، ولكن صرفها فى الحرام سفه ، ومن الناس من يرى أن الصبى ادا بلغ وهو يفرط فى انفاق المال في وجوه الخير من الصدقات ونحوها يكون سفيها لذلك ، والصحيح أنه لا يكون بذلك سفيها • ومن الناس من يرى أن الرشد هو الصـــلاح في وخالف فيه بعض أصحابنا وجماعة من العلماء • ومن السفه ما يكون طارئاً ومنه ما يكون مستداماً ، والشاهد قد يكون عامياً وقد يكون فقيها ويـرى سفها ما ليس بسفه عند القاضي • وكذلك الرشد • فكيف تقبل شهادته حنى ببين أنه مصلح لدينه وماله كما هي عادة المحاضر التي تكتب بالرشد . وقال الماوردى : اذا أقر الراهن والمرتهن عند شاهدين أن يؤديا ما سمعاه مشروحاً ، فلو أراد أن لا يشرحاً بل شهدا أنه رهن بألفين ، فان لم يكونا من أهل الاجتهاد لم يجز ، وكذا ان كان من أهل الاجتهاد في الأصح ، لأن الشاهد ناقل ، والاجتهاد الى الحاكم .

وقال ابن أبي الدم: الذي تلقيته من كلام المراوزة وفهمته من مدارح

مباحثاتهم المذهبية أن الشاهد ليس له أن يرتب الأحكام على اسبابها ، بل وظيفته نقل ما سمعه أو شاهده فهو سفير الى الحاكم فيما ينقله من قول سمعه أو فعل رآه ، وقد اختلف أصحابنا فى الشهادة بالردة ، هل تقبل مطلقة أو لابد من البيان ، والمختار عندى أنه لابد من البيان وفاقا للغزالى لاختلاف المذاهب فى التكفير ، ولجهل كثير من الناس ، وان كان الرافعى رجح قبولها مطلقة لظهور أسباب الكفر ، وهذه العلة لا يأتى مثلها فى السفه والرشد ، فيترجح أنه لابد من البيان كالجرح ، وليس الرشد كالتعديل حتى يقبل مطلقا، نعم هو مثله فى الاكتفاء فى الاطلاق فى صلاح الدين ، والاطلاق فى صلاح المنين ، والولين و الاطلاق فى سلاح المنين ، و الاطلاق فى الاطلاق ، و الاطلاق المنين ، و المن

أما اطلاق الرشد من غير بيان الدين والمال فلا يكفى ، وبعد أن أوضح العلامة رحمه الله تقديم بينة الرشد على بينة السفه مقيدة بالتاريخ قال: وأما أذا قبلناها مطلقة فالذي بحثه الولد _ يعنى ابنه _ صحيح • ويشهــــد له ما قاله الشيخ تقى الدين أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله فى فتاويه فى ثلاث مسائل متجاورة في أول كتاب التدليس • احداها فيمن علم يسار شـخص في زمان متقادم هل له أن يشهد الآن بيساره ؟ وهل يسأله الحاكم عن كونه موسراً حال أداء الشهادة • وعليــه الشـــهادة ؛ كذلك أجاب رضي الله عنـــه يعنى ابن الصلاح _ أن له أن يشهد الآن بيساره معتمداً على الاستصحاب . الا أن يكون قد طرأ ما أوجب اعتقاده بزواله أو جعله في صورة التشكيك فى بقائه وزواله ، والاعتماد فى هذا على الاستصحاب السالم عن طارىء • فحدثه كالاعتماد على مثله في الملك ولا يشترط فيه الخبرة الباطنة كما هنالك، وما علل به ذلك من أنه لا طريق له الا الاستصحاب في الباطن لا دليل له من الاستصحاب موجود هنا • قال : ومما يدل من كلامهم على جريانه فى نظائره قولهم في البينة الناقلة في الدين في مسائلة الابنين المسلم والنصراني وفي غيرهما أنها ترجح على المنفية ، لأنها اعتمدت على زيادة علم ، والأخرى ربما اعتمدت على الاستصحاب • وهذا تجويز منهم لذلك ، والا لكان ذلك قـــد جاء فيها لا من قبيل الترجيح ، بل يكتفى الحاكم بالشهادة أنه موسر ، فانه يتناوله الحال؛ فان أحوجه الى ذكر الحالة الراهنة فله أن يشهد لذلك معتمداً على الاستصحاب المذكور ، بل لا ينبغي أن يفصح بذلك في الشهادة ، فانه

لابد من الدين بما شمل الحال الحاضرة • هـكذا نقل السبكي كلام ابن الصلاح ، والله أعلم •

قال المسعودى : ولا يضمن الولى المال الذى يدفعه اليه للاختبار ، لأن ذلك موضع حاجة اليه ا هـ •

فرع اذا بلغت المرأة مرتبة من الادراك والتصون تجعلها مصلحة لمالها ودينها فك عنها الحجر ودفع اليها مالها ، سواء تزوجت أو لم تتزوج ثم يكون لها التصرف فى جميع مالها بغير اذن زوجها ، وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، وقال مالك رضى الله عنه : لايفك عنها الحجر حتى تتزوج ويدخل بها ، واذا تزوجت لم يجز لها أن تتصرف بأكثر من ثلث مالها بغير معاوضة الا باذن زوجها .

دليلنا ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه خطب فى العيد فلما فرغ من خطبته أتى النساء فوعظهن وقال: « تصدقن ولو من حليكن ، فتصدقن بحليهن » رواه الشيخان ، فلو كان لا ينفذ تصرفهن بعير اذن أزواجهن لما أمرهن النبى صلى الله عليه وسلم بالصدقة ، ولا محالة أنه كان فيهن من لها زوج ومن لا زوج لها ولو أنها حرة بالغة رشيدة فليس تمنع من مالها كما لو تزوجت ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصل وان بلغ مصلحا للدين والمال فك عنه الحجر لقوله تعالى: ((فان انستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم) وهل يفتقر فك الحجر الى الحاكم ؟ فيه وجهان: (أحدهما) لا يفتقر الى الحاكم ، لانه حجر ثبت من غير حكم فزال من غير حكم كالحجر على المجنون ، (والثاني) أنه يفتقر الى الحاكم لانه يحتاج الى نظر واختبار ، فافتقر الى الحاكم كفك الحجر عن السفيه) .

الشرح الأحكام: اذا بلغ مصلحاً لماله ودينه فك عنه الحجر، وهل يفتقر فكه الى الحاكم؟ فيه وجهان: (أحدهما) لا يفتقر الى الحاكم، لأنه حجر لم يفتقر ثبوته الى الحاكم فلم يفتقر فكه الى الحاكم كالحجر على المجنون، وفيه احتراز من حجر السفيه (والشاني) لا ينفك الا بحكم

الحاكم ، لأنه يفتقر الى نظر واجتهاد فافتقر الى الحاكم كالحجر على السفيه • هذا هو المشهور • وقال الصيمرى : ان كان الناظر فى ماله هو الأب أو الجد لم يفتقر الى الحاكم وان كان الناظر فيه أمين الحاكم (الحارس) لم ينفك الا بالحاكم • وان كان الناظر فيه هو الحاكم فهيه وجهان :

(أحدهما) لا يفتقر الى الحاكم ، كما لو كان الناظر فيه الأب والجد . (والثاني) يفتقر الى الحاكم ، كما لو كان الناظر فيه أمين الحاكم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

فصــل وان فك عنه الحجر ، ثم صار مبذرا حجر عليه ، لما روى « أن عبد الله بن جعفر رضى الله عنه ابتاع ارضا سبخة بستين الفا فقال عثمان : ما يسرني أن تكون لي بنعلي معا ، فبلغ ذلك علياً كرم الله وجهه ، وعزم أن يسال عثمان أن يحجر عليه فجاء عبد الله بن جعفر الى الزبير ، وذكر أن عليا يريد أن يسأل عثمان رضي الله عنهما أن يحجر عليه ، فقال الزبي: أنا شريكك فجاء على الى عثمان رضي الله عنهما وساله أن يحجر عليه فقال: كيف احجر على من شريكه الزبير؟ » فدل على جواز الحجر ولأن كل معنى اقتضى الحجسر اذا قارن البلوغ اقتضى الحجر اذا طرأ بعد البلوغ ، كالجنون ، فان فك عنسه الحجر ثم صار فاسقا ففيه وجهان ، قال أبو العباس : يعاد عليه الحجر ، لانه معنى يقتضي الحجر عند البلوغ ، فاقتضى الحجر بعده كالتبذير . وقال أبو اسحاق: لا يعاد عليه الحجر لأن الحجر للفسق لخوف التبذير، وتبذير الفاسق ليس بيقين ، فلا يزال به ما تيقنا من حفظه للمال ، ولا يعاد عليه الحجر ، لأنه معنى يقتضي الحجر عند البلوغ ، فاقتضى الحجر بعده كالتبذير . وقال أبو اسحاق: لا يعاد عليه الحجر لان الحجر للفسق لخوف التسذير، وتبذير الفاسق ليس بيقين ، فلا يزال به ما تيقنا من حفظه للمال ، ولا يماد عليه الحجر بالتبذير الا بالحاكم ، لأن عليا كرم الله وجهه اتى عثمان رضي الله عنه وسأله أن يحجر على عبد الله بن جعفر ، ولأن العلم بالتبدير يحتاج الى نظر ، فان الفبن قد يكون تبذيرا ، وقد يكون غير تبذير ، ولأن الحجر التبذير مخَّتلف فيه فلا يجوز الا بالحاكم ؛ فاذا حجر عليه لم ينظر في ماله الا الحاكم ؛ لأنه حجر ثبت بالحاكم فصار هو الناظر كالحجر على المفلس .

ويستحب أن يشهر على الحجر ليعلم الناس بحاله وأن من عامله ضبيع ماله ، فأن أقرضه رجل مألا أو باع منه متاعا لم يملكه ، لأنه محجور عليسه

لعدم الرشد ، فلم يملك بالبيع والقرض ، كالصبى والمجنون ، فان كانت العين باقية ردت ، وان كانت تالفة لم يجب ضمانها لأن المالك ان علم بحاله فقد دخل على بصيرة وأن ماله ضائع ، وان لم يعلم فقد فرط حين ترك الاسستظهار ، ودخل في معاملته على غير معرفة .

وان غصب مالا واتلفه وجب عليه ضمانه ؛ لأن حجر العبد والصبى آكد من حجره ، ثم حجر العبد والصبى لا يمنع من وجوب ضمان المتلف ، فلان لا يمنع حجر المبلر اولى ، فان اودعه مالا فاتلفه ففيه وجهان : (احسلهما) انه لا يجب ضمانه ، لأنه فرط في التسليم اليه . (والثاني) يجب ضمانه ، لانه لم يرض بالاتلاف ، فان اقر بمال لم يقبل اقراره لانه حجر عليه لحظه فلا يصح اقراره بالمال كالصبى ، ولأنا لو قلنا : يصح اقراره توصل بالاقراد الى ابطال معنى الحجر ، ومالا يئزمه بالاقرار والابتياع لا يئزمه اذا فك عنه الحجر ، لأنا اسقطنا حكم الاقرار والابتياع لحفظ المال ، فلو قلنا : انه يئزمه اذا فك عنه الحجر ، لأنا اسقطنا حكم الاقرار والابتياع لحفظ المال ، فلو قلنا : انه يئزمه اذا فك عنه الحجر لحفظ المال ، وان طلق امرأته صح الطلاق، لأن الحجر لحفظ المال ، وان طلق امرأته صح الطلاق، حاز ، لأنه اذا صح الطلاق بغير مال فلأن يصح بالمال اولى .

ولا يجوز للمراة أن تدفع اليه المال فأن دفعته لم يصح القبض ، ولم تبرأ المرأة منه ، فأن تلف كأن ذلك من ضمانها ، وأن تزوج من غير فالنكاح بأطل لأنه يجب به المال ، فأذا صححنا من غير أذن الولى تزوج من غير حاجة ، فيؤدى إلى اتلاف المال ، فأن تزوج بأذنه صح ، لأن الولى لا يأذن الا في موضع الحاجة ، فلا يؤدى إلى اتلاف مأله ، فأن باع بأذنه ففيه وجهان : (أحدهما) يصح ، لأنه عقد معاوضة فملكه بالاذن كالنكاح ، (والتـــانى) لا يصح ، لأن القصد منه المال ، وهو محجور عليه في المال ، فأن حلف انعقدت لا يصح ، لأن القصد منه المال ، وهو محجور عليه في المال ، فأن حلف انعقدت يمينه ، فأذا حنث كفر بالصوم ، لأنه مكلف ممنـــوع من التصرف بالمال ، فصحت يمينه ، وكفر بالصوم كالعبد ، وأن أحرم بالحج صع أحرامه لانه من فصحت يمينه ، وكفر بالصوم كالعبد ، وأن أحرم بالحج صع أحرامه لانه من أتمامه ، ويجب الانفاق عليه الى أن يفرغ منه لأنه مال يحتاج اليه لأداء الفرض فوجب .

وان كان تطوعاً - فان كان ما يحتاج اليه في الحج لا يزيد على نفقته - لزمه اتمامه - وان كان يزيد على نفقته - فان كان له كسب اذا اضيف الى النفقة ، أمكنه الحج ، لزمه اتمامه ، وان لم يمكنه حلله الولى من الاحرام ، ويصير كالمحصر ويتحلل بالصوم دون الهدى ، لانه محجود عليه في المال ، فتحلل بالصوم دون الهدى كالمنب ثبت النسب ، لأنه حسق فتحلل بالصوم دون الهدى كالعبد ، وان أقر بنسب ثبت النسب ، لأنه حسق

ليس بمال فقبل اقراره به كالحد وينفق على الولد من بيت المال ، لأن القسر محجود عليه في المال ، فلا ينفق عليه من المال كالعبد ، وأن وجب له القصاص فله أن يقتص ويعفو ، لأن القصد منه التشفى ودرك الغيظ ، فأن عفا عسن مأل وجب المال ، وأن عفا مطلقا أو عفا على غير مأل ، فأن قلنا : أن القتسل يوجب أحد الأمرين من القصاص أو الدية وجبت الدية ، ولم يصح عفسوه عنها ، وأن قلنا : أنه لا يوجب غير القصاص سقط ولم يجب المال) ،

الشرح قصة عبد الله بن جعفر رواها الشافعى فى مسنده عسن محمد بن الحسن عن أبى يوسف القاضى عن هشام بن عروة عن أبيه وأخرجها أيضا البيهقى وقال : يقال ال أبا يوسف تفرد به ، وليس كذلك ، ثم أخرجها من طريق الزهرى المدنى القاضى عن هشام نحوه ، ورواها أبو عبيدة فى كتاب الأموال عن عفان بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : قال عشان لعلى رضى الله عنه ألا تأخذ على يد ابن أخيك _ يعنى عبد الله بن جعفر _ وتحجر عليه ؛ اشترى سبخة _ أى أرضاً لا تنبت _ بستين ألف درهم ما يسرنى أنها لى بيعلى ، وقد سساق القصة البيهقى فقال : اشترى عبد الله بن جعفر أرضا سبخة فبلغ ذلك عليا رضى الله عنه ، فعزم على أن يسأل عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله بن جعفر أرضا سبخة فبلغ ذلك عليا الى الزبير فذكر له ذلك ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فلما سال على عثمان الحجر على عن شريكه الزبير » أ الحجر على عن شريكه الزبير » أ

وقال الرافعى: الثمن ثلاثون ألفا ، قال الحافظ: لعله من غلط النساخ ، والصواب بستين ألفا ا ه ، (قلت) وقد ورد التصحيف أيضاً فى قسول عثمان رضى الله عنه: ما يسرنى أن تكون لى ببغلى فوردت ببغلى ، ووردت بنعلى ، وروى القصة ابن حزم فى المحلى فقال: بستين ألفا ،

أما أحكام الفصل فقد استدل بهذه الواقعة من أجاز الحجر على من كان سيء التصرف ، وبه قال على وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله ابن جعفر وشريح وعطاء والشافعي ومالك وأبو يوسف وأبو محمد • قال الحافظ ابن حجر في فتح البارى : والجمهور على جواز الحجر على الكبير

وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ، ووافق أبو يوسف ومحمد • قال الطحاوى : ولم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر على الكبير ، ولا عن التابعين الا عن ابراهيم وابن سيرين •

وحكى صاحب البحر الزخار عن العترة أنه لا يجوز مطلقاً ، وعن أبى حنيفة أنه لا يجوز أن يسلم اليه ماله الا بعد خمس وعشرين سنة ، ولا يعاد عليه الحجر اذا أسلم اليه ماله بعد خمس وعشرين ، سواء أفسد دينه وماله أو أحدهما • قال العمرانى فى البيان : اذا بلغ الصبى مصلحاً لماله ودينه ففك عنه الحجر ودفع اليه ماله ، ثم صار مفسداً لدينه وماله أو لماله ، فأنه يعاد الحجر عليه بلا خلاف على المذهب • فأما افساد الدين فمعروف ، وأما افساد الحجر عليه بلا خلاف على المذهب • فأما افساد الدين فمعروف ، وأما افساد مثل الزنا وشرب الخمر وغير ذلك • والثانى أن ينفقه فيما لا مصلحة له فيه ولا غرض ، مثل أن يشترى ما يساوى درهما بمائة درهم • فأما اذا أكل الطيبات ولبس الناعم من الثياب ، وأنفق على الفقهاء والفقراء فهذا ليس فيه افساد للمال ا ه .

وأما اذا عاد مفسدا لدينه وهو مصلح لماله فهل يعاد الحجر عليه ؟ فيه وجهان: قال أبو العباس: يعاد عليه الحجر لقوله تعالى: « فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل » فأثبت الولاية على السفيه وهذا سفيه و ولأنه معنى لو قارن البلوغ لمنع فك الحجر عنه ، فاذا طرأ بعد فك الحجر عنه ، اقتضى ذلك اعادة الحجر عليه كالتبذير و وقال أبو اسحاق المروزى: لا يعاد عليه الحجر لأن الحجر يراد لحفظ ماله ، فاذا كان مصلحا لماله لم يعد عليه الحجر ، ويخالف اذا قارن افساد الدين البلوغ لأن الحجر اذا ثبت لم يزل عنه الا بأمر قوى ، فكذلك اذا فك عنه الحجر لم يعد عليه الا بأمر قوى و هذا مذهبنا ، وأنه اذا عاد مفسدا لماله ودينه عاد عليه الحجر ، وبه قال عثمان وعلى والزبير وعبد الله بن جعفر وعائشة أم المؤمنين وشريح ومالك وأبو يوسف ومحمد ، وقد مضى خلاف أبى حنيفة لهم جميعا ،

دليلنا ما مضى فى قوله تعالى : « فان كان الذى عليه الحق ســفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل » •

قال الشافعي رضى الله عنه: والسفيه هو المفسد لماله ودينه، والضعيف هو الصبي والشيخ الفاني، والذي لا يستطيع أن يمل المجنون و والسفيه اسم ذم يتناول المبذر، فأما قوله تعالى: « سيقول السفهاء من الناس » الآية و فأراد اليهود وقيل أراد المنافقين وقيل أراد اليهود والنصارى و

وقوله تعالى: « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » الآية • قيل : أراد به النساء ، وهو قول مجاهد ، وهذا القول لا يصح ، وانما تقول العرب للنساء سفائه أو سفيهات • لأنه الأكثر في جمع فعيلة •

وروى عن عمر رضى الله عنه: من لم يتفقه فلا يتجر فى سوقنا ، قال القرطبى فكذلك قوله تعالى « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » يعنى الجهال بالأحكام ، وقوله تعالى: « أموالكم » أى أموالهم » كقوله تعالى: « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » أى آموال بعضكم ، ويدل على ما ذكرناه أن حبان بن منقذ أصابه فى عقله ضعف ، فأتى أهله الى النبى صلى الله عليه وسلم فسألوه أن يحجر عليه ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : « لا تبع ، فقال انى لا أصبر ، فقال صلى الله عليه وسلم : من بايعته فقال : لا خلابة ولك الخيار ثلاثا » فلو كان الحجر لا يجوز على البالغ لأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم سؤالهم ، وانما لم يجبهم الى الحجر لأنه يحتمل ان يكون الذي يغبن به مما يتغابن الناس بمثله ،

ويدل على ما ذكرناه اجماع الصحابة فى قصة عبد الله بن جعفر حين قال عثمان رضى الله عنه : كيف أحجر على من شريكه الزبير ؟ وانما قال هذا لأن الزبير بن العوام رضى الله عنه كان معروفاً ببصره فى التجارة ، فدل على أن الحجر جائز عندهم بالاجماع • وروى أن عائشة رضى الله عنها كانت تنفق نفقة كثيرة • فقال ابن الزبير لتنهين عائشة أو لأحجرن عليها • فبلغها ذلك فحلفت ألا تكلمه » فأناها ابن الزبير واعتذر اليها ، فكفرت عن يمينها وكلمته، فلم ينكر عليه أحد • ويقول : ان عائشة رضى الله عنها بالغة رشيدة ، فكيف

يحجر عليها ؟ ولأن كل معنى لو قارن البلوغ منع من تسليم المال اليه ، فاذا طرأ بعد البلوغ اقتضى اعادة الحجر عليه كالمجنون .

فرع بعض الناس يكون شحيحا على نفسه جدا مع يساره وامتلائه ، فهل يحجر عليه ، فيه وجهان حكاهما الصيمرى ، الصحيح أنه لا يحجر عليه .

فسوع أما فى حالة التبذير والاسراف اذا صار ذلك منه بعد فك الحجر عنه ، فأنه لا يعيد الا الحاكم ، وبه قال أبو يوسف ، وقال محمد : يصير بذلك محجوراً عليه ، وهو قول بعض أصحابنا الخراسانيين .

دليلنا أن عليا رضى الله عنه سأل عثمان رضى الله عنه أن يحجر على عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، فدل على أنه لا يصير محجوراً عليه الا بالحاكم ، ولأن الحجر بالتبذير مختلف فيه فافتقر الى الحاكم ، كالطلاق بالعنية لا يثبت الا بالحاكم لموضع الاختلاف فيه • فاذا حجر عليه لم ينظر في ماله الا الحاكم ، لأنه حجر ثبت بالحاكم ، فكان هو الناظر فيه كالحجر على المفلس • ويستحب أن يشهر الحاكم على ذلك ، فيشهر هذا الحجر بوسائل الاشهار العرفية حسب كل زمان ومكان • ففي القرى مثلا أو في البلاد المتبدية يكون بالمنادى أو الاعلان الملصق ، وفي المدن الكبرى يكون بالنشر في الصحف بالمقروءة ، حتى لا يغتر الناس بمعاملته •

و رع الله في يد غيره مال استرجعه الحاكم منه ان كان باقيا ، أو استرجع بدله ان كان تالفا ، وان حصل في يد المحجور عليه مال لغيره ببيع أو غيره استرده الحاكم منه ورد على مالكه وان باعه غيره شيئا أو أقرضه اياه ، ثم تلف في يده الحاكم منه ورد على مالكه وان باعه غيره شيئا أو أقرضه اياه ، ثم تلف في يده أو أتلفه فانه لا يجب عليه ضمانه ، سواء علم بحجره أو لم يعلم ، لأنه ان علم بحجره فقد دخل على بصيرة ، وان لم يعلم بحاله فقد قصر وفرط حيث بايع بحجره فقد دخل على بصيرة ، وان لم يعلم بحاله فقد قصر وفرط حيث بايع من لا يعلم حاله ، ولا يلزمه اذا فك عنه الحجر ، لأن الحجر عليه لحفظ ماله ، فلو ألزمناه ذلك بعد الحجر لبطل معنى الحجر ، وهذا في ظاهر الحكم ، وهل يلزمه ضمان فيما بينه وبين الله تعالى ۴ فيه وجهان ، حكاهما في الافصاح :

(أحدهما) يلزمه ذلك • وبه قال الصيدلاني والعمراني ، لأن الحجــر لا يبيح له مال غيره •

(والثانى) لا يلزمه و قال فى الافصاح: وهو الأصح، وان غصب فى يده عينا فتلفت فى يده أو أتلفها فى يده أو يد مالكها وجب عليه ضمانها ، لأن السفيه أحسن حالا من الصبى والمجنون لأنه مكلف اذا أتلفا على غيرهما مالا وجب عليهما الضمان ، فكذلك هذا مثله ، وان أودعه رجل عينا فأتلفها ، فهل يجب عليه الضمان ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجب عليه ضمانها لأن صاحبها عرضها للاتلاف بتسليمها اليه و (والثانى) يجب عليه الضمان لأن مالكها لم يرض باتلافها ، لأن غير المحجور عليه لا يلزمه ذلك فالمحجور عليه أولى و

وان أقر لغيره بعين فى يده أو دين فى ذمته لم يلزمه ذلك فى الحال ، ولا بعد فك الحجر ، لأنا لو قبلنا اقراره لبطلت فائدة الحجر ، والحجر يقتضى حفظ ماله .

فرع وان طلق السفيه أو خالع صح طلاقه وخلعه ، الا أن المرأة لا تسلم المال اليه ، بل تسلم المى وليه ، فان سلمته اليه فتلف فى يده أو أثلفه وجب عليها الضمان كما قلنا فى البيع ، ولو أذن ولى السفيه للمرآة بتسليم المال الى السفيه فسلمته اليه فهل تبرأ ؟ فيه وجهان : (أحدهما) تبرأ كما لو سلمت المرأة المال الى العبد باذن سيده ، (والثانى) لا تبرأ لأنه ليس من أهل القبض ، هذا مذهبنا وبه قال عامة أهل العلم ،

وقال ابن أبى ليلى والنخعى وأبو بوسف: لا يصبح طلاقه وخلعه و دليلنا قوله تعالى: « الطلاق مرتان ، فامساك بمعروف أو تسريح باحسان » ، ولم يفرق بين السفيه وغيره ، ولأنه يستفيد بالطلاق ، فانه ان كان قبل الدخول رجع اليه نصف المهر ، وان كان بعد الدخول سقطت عنه النفقة والكسوة والمصالح ويحصل له ذلك بالخلع وما بذلت له .

فرع ولا يصح نكاحه بغير اذن الولى ، لأن النكاح يتضمن وجوب المال فلم يصح بغير اذن الولى ، وان احتاج الى النكاح فالولى بالخيار

أن شاء زوجه بنفسه وتولى العقد ، وان شاء أذن له ليعقد بنفسه ، لأنه عامل مكلف ، وانما حجر عليه لحفظ ماله بخلاف الصبى .

وان تزوج السفيه بغير اذن الولى ودخل بها فما الذي يلزمه ۴ قال المسعودى: فيه ثلاثة أقوال (أحدهما) لا يلزمه شيء كما لو اشترى شيئاً بغير اذن وليه وأتلفه • (والثانى) يلزمه مهر المثل ، كما لو جنى على غيره • (والثالث) يلزمه أقل شيء يستباح به البضع لأن البضع لا يستباح بالاباحة • وأما البغداديون من أصحابنا فقالوا: هي على وجهين (أحدهما) لا يلزمه شيء • (والثاني) يلزمه مهر المثل •

فسرع وان اذن الولى فى البيع والشراء فباع أو اشترى فهل يصح وفيه وجهان (أحدهما) يصح كما يصبح النكاح اذا أذن له فيه و والثانى) لا يصح لأن البيع والشراء يختلف حكمه مباعة فساعة ، لأنه قد يزيد سعر السوق وينقص ، فافتقر الى عقد الولى ، ولأن البيع والشراء يتضمن المال لا غير ، وهو محجور عليه فى المال بخلاف النكاح .

ولا على وان حلف انعقدت يمينه ، فان حنث كفر بالصوم ، ولا يكفر بالمال لأنه محجور عليه في المال ، وان أحرم بالحج صح احرامه لأنه من أهل التكليف ، فان كان فرضاً لم يمنع من اتمامه وأنفق عليه من ماله ما يحتاج اليه وان كان متطوعاً _ فان كانت نفقته على اتمامه لا تزيد على نفقة الحضر _ لم يجز تحليله ، وان كانت تزيد على تفقة الحضر ، فان كان له كسب وقال : أنا أتمم النفقة بالكسب لم يحلل ، وان لم يكن له كسب حلله الولى ويصير كالمحصر ، فيتحلل بالصوم دون الهدى لأنه محجور عليه في المال ، ويصير كالمحصر ، فيتحلل بالصوم دون الهدى لأنه محجور عليه في المال ، فأشبه المفلس في هذه الأمور كلها ، وبهذا قال أصحاب احمد رضى الله عنه ،

فسرع وان أقر بنسب يلحقه فى الظاهر ثبت النسب ، لأن ذلك لا يتضمن اتلاف المال وان أقر بنسب من يلزمه نفقته لم ينفق عليه من ماله بل ينفق عليه من بالله وان وجب له القصاص فله أن يقبض لأن الغرض منه التشفى ، وان عفا عنه على مال كان الأمر له ، وان عفا مطلقاً أو على غير منه التشفى ، وان قلنا أن الواجب القصاص لا غير صح عفوه ، وأن قلنا أن الواجب

أحد الأمرين لم يصح عفوه عن المال ، وان أقر بجناية العمد صح اقراره لأنه غير متهم فى ذلك ، فان أراد المقر له العفو على المال ، قال الطبرى : فان قلنا : ان موجب العمد القود ثبت المال ، لأن الذى ثبت باقراره هو القسل والقطع دون المال ، وان قلنا ان موجبه أحد الأمرين فهل يثبت ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه قولان كالعبد اذا أقر بالسرقة فانه يقبل فى المال ؟ فيه قولان ، ومنهم من قال : له أخذ المال قولا واحدا ، لأن الواجب أحدهما لا بعينه ، وكل واحد منهما بدل عن الآخر ، وتعلقهما بسبب واحد ، وأما السرقة ففيها حكمان (أحدهما) القطع لله تعالى لأنه حق الله تبارك وتعالى ، والآخر للادمى فجاز ثبوت أحدهما دون القطع ، ولهذا لو شهد رجل وامرأتان على السرقة ثبت المال دون القطع ، ولو شهدا على القطع لم يثبتا ،

وان دبر السفيه أوصى _ على ما سنفصله ان شاء الله فى أحكام المدبر _ فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه قولان كالصبى ، ومنهم من قال : يصح قولا واحدا ، قال الطبرى : وهو الصحيح ؛ لأن الصغير لا حكم لقوله ولا يصح شىء من اقراره بخلاف السفيه فانه يصح اقراره بالنسب ،

فرع المرتد اذا قلنا: ان ملكيته باقية على ماله فانه محجور عليه وهل يفتقر الى حجر الحاكم ؟ فيه قولان و واذا زال السفه فانه لا ينفك الحجر عنه الا بحكم الحاكم ، لأنه حجر ثبت بالحاكم فلم يزل من غير حكمه و والله تعالى أعلم وهو الموفق للصواب .

فرع ذكر ابن حجر فى تحفته: غاب يتيم فبلغ ولم يعلم رشده لم يجز لوليه النظر فى ماله معتمداً استصحاب الحجر للشك فى الولاية عند العقد وهى شرط وهو لابد من تحققه ، فان تصرف اثم ، ثم أن بان غير رشيد تفذ التصرف والا فلا ، وقد ينافيه ما يأتى من الولى فى دوام الحجر ، لأنه الأصل ، الا أن يقال : محل ذلك فى حاضر لأنه يعرف حاله غالباً بخد لف الغائب ، وليس قول المولى : قبضت مهرها باذنها ، ولا قوله : اضمنى اقراراً بالرشد فلا ينعزل به والبلوغ فى الذكر والأنشى انما يتحقق فى أحد شيئين :

(أحدهما) يسمى بلوغاً بالسن باستكمال خمس عشرة سنة قمرية تحديداً من انفصال جميع الولد بشهادة عدلين خبيرين ، وشد من قال بخلاف ذلك ، قال الشافعي رضى الله عنه : رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر صحابيا وهم أبناء أربع عشرة سنة لأنه لم يرهم بلغوا ، وعرضوا عليه وهم أبناء خمس عشرة سنة فأجازهم منهم : زيد بن ثابت ورافع بن خديج وابن عمر ، وقصة ابن عمر صححها ابن حبان ، وأصلها في الصحيحين .

(ثانیه ما) ویسمی بلوغا بالاحتلام خروج المنی کما قال النووی: (أو خروج منی) من ذکر أو أنثی لقوله تعالی: (واذا بلغ الأطفال منکم الحلم) مع خبر رفع القلم عن ثلاث: (عسن الصبی حتی بعتلم) والحلم الاحتلام، وهو ما براه النائم وکنی به هناعن خروج المنی ولو یقظة بجماع أو غیره ویشترط تحققه، فلو أتت زوجة صبی بلغ تسع سنین بولد للامکان لحقه، لأن النسب یکتفی فیه بمجرد الامکان، ولم یحکم ببلوغه لأنه لابد من تحقق خروج المنی، وخرج بخروجه ما لو أحس بانتقاله من صلبه فأمسك ذكره فرجع فلا یحکم ببلوغه کما لا غسل، وبحث الزرکشی ومن تبعه الحکم ببلوغه بعید، والفرق بأن مدار البلوغ علی العلم بانوال المنی، والفسل علی حصوله فی الظاهر بالتحکم أشبه علی انه بانوله ثم رجوعه به اذ کثیراً ما یقع الاشتباه فیما بحس بنوله ثم رجوعه به

ووقت امكانه فيهما استكمال تسع سنين قمرية تقريباً نظير ما مر فى الحيض ، ونبات العانة الخشن بحيث تحتاج ازالته للحلق ، وظاهره أنها الحيض ، ونبات العانة الخشن بحيث تحتاج ازالته للحلق ، وظاهره أنها المنبت لا للنابت وفيه خلاف لأهل اللغة ، والأشهر أنها النابت ، وأن المنبت شعرة" (بكسر أوله) ووقته وقت الاحتلام يقتضى الحكم ببلوغ ولد الكافر بالسن أو الاحتلام ، ومثله ولد من جهل اسلامه لا من عدم مسن بعرف سنه على الأوجه للخبر الصحيح أن عطية القرظى رضى الله عنه كان فى سبى بنى قريظة ، فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ، ومن لم ينبت الشعر سبى بنى قريظة ، فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ، ومن لم ينبت الشعر وخرج بها نبات نحو اللحية فليس بلوغا ، كما صرح فى الشرح الصغير فى وخرج بها نبات نحو اللحية فليس بلوغا ، كما صرح فى الشرح الصغير فى

الابط ، وألحق به اللحية والشارب بالأولى • فان البغوى ألحق الابط بالعانة دونهما ، وفى كل ذلك نظر ، بل انشعر الخشن من ذلك كالعانة فى ذلك وأولى الا أن يقال : ان الاقتصار عليها أمر تعبدى •

وأفهم قوله: يقتضى الحكم أنه أمارة على البلوغ بأحدهما ، نعم ان ثبت أن سنه دون خمس عشرة سنة ولم يحتلم لم يحكم ببلوغه ، ويقبل قلوله يبييته ، وان لم يحلف الصبى احتياطاً لحقن الدم استعجلته بدواء ان كان ولد حربى سبى لا ذمى طولب بالجزية .

ويحل النظر للخبر ، وأفهم قوله _ يعنى النووى فى المنهاج _ كالروضة ولد ، أنه لا فرق فى ذلك بين الذكر والأنثى ، وهو كذلك ، وان كان قضية المحرد اخراج النساء لأنهن لا يقتلن ، ونقله السبكى عن الجوزى ، والخنثى لابد أن ينبت على فرجيه معا ، لا المسلم فى الأصح لسهولة مراجعة أقاربه المسلمين غالباً ، ولأنه متهم باستعجاله تشوفاً للولايات بخلاف الكافر ، لأنه يفضى به الى القتل أو الجزية أو ضرب الرق فى الأنشى ، وما مر عام فى الذكر والأنثى كما تقرر ، وتزيد المرأة عليه حيضاً فى سنه السابق اجماعاً وحبلا ، لكنه دليل على سبق الامناء ، لأن الولد يخلق من الماءين ، فيالوضع يحكم ببلوغها قبله بستة أشهر ولحظة ، ما لم تكن مطلقة وتأتى بولد يلحق المطلق فيحكم ببلوغها قبل الطلاق بلحظة .

ولو حاض الخنثى بفرجه وأمنى بذكر حكم ببلوغه، فان وجد أحدهما فلا عند الجمهور، ولا يشكل عليهم ما مر أن خروج المنى من الزائد يوجب العسل فيقتضى البلوغ ، لأن محله مع انسداد الأصلى ، وهذا غير موجود هنا ، وخالفهم الامام ما لم يظهر خلافه فيغير ، قالا : وهو الحق ، وقال المتولى : ان تكرر فنعم والا فلا ، قال المصنف : وهو حسن غريب ،

والرشد صلاح الدين والمال معاً كما فسر به ابن عباس وغيره الآية السابقة ، ووجه العموم فيه مع أنه مثبتة وقوعه فى سياق الشرط ، قالوا : ولا يضر اطباق الناس على معاملة من لا يعرف حاله مع غلبة الفست ، لأن الغالب عروض التوبة فى بعض الأوقات التى يحصل فيها الندم ، فيرتفع

الحجر بها ثم لا يعود بعود الفسق ، ويعتبر فى ولد الكافر ما هو صلاح عندهم دينا ومالا •

قال ابن الصلاح: ولا يلزم شاهد الرشد معرفة عدالة الشهود له باطناً فلا يكفى معرفتها ظاهراً ولو بالاستقامة • واذا شرطنا صلاح الدين فلا يفعل مجرماً مما يبطل العدالة بارتكاب كبيرة مطلقاً ، أو صغيرة ولم تغلب طاعاته معاصيه ، وخرج بالمحرم خارم المروءة ، فلا يؤثر في الرشد ، وان حرم ارتكابه لكونه تحمل شهادة لأن الحرمة فيه لأمر خارج • واذا شرطنا صلاح المال لم يحصل الا أن كان بحيث لا يبذر بأن يضيع المال _ أى جنسه _ باحتمال غبن فاحش ـ وسيأتي في الوكالة ـ بخلاف اليسير في المعاملة ، كبيم ما يساوى عشرة بتسعة ، لأنه يدل على قلة عقله ، ومن ثم لو أراد به المحاياة والاحسان لم يؤثر لأنه ليس بتضييع ولا غبسن ، ولو كان بغبسن في بعض التصرفات لم يحجر عليه ، كما رجعه القمولي لبعد اجتماع الحجر وعدمه ، كن الذي مال اليه الأدرعي اعتبار الأغلب أو رميه ولو قلساً ، وظاهر كلامهم آنه لا يلحق به الاختصاص في هذا وهو محتمل ، ويحتمل خلافه في بحسر لقلة عقله ، أو انفاقه ولو فلساً أيضا في محرم في اعتقاده ولو في صفيره ، والانفاق هنا مجاز عن خسر أو غرم أو ضيع ، اذ هذا هو الذي يقال في المخرج ف المصية ، والأصح أن صرفه في الصدقة ووجوه الخير عام بعد خاص ، والمطاعم والملابس والهدايا التي لا تليق به ليس بتبذير ، لأن له فيه غرضــــا صحيحاً هو الثواب أو التلذذ، ومن ثم قالوا: لا سرف في الخير، كما لا خير فى السرف

وفرق الماوردى بين التبذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقع الحقوق، والثانى الجهل بمقاديرها • وكلام الغزالى يقتضى ترادفهما ، ويوافقه قـ ول غيره: حقيقة السرف مالا يقتضى حمداً عاجلا ، ولا أجراً آجلا ، ولا ينافى ما هنا عد الاسراف فى النفقة معصية ، لأنه مفروض فيمن يقترض لذلك من غير رجاء ، وفاء من جهة ظاهرة مع جهل المقرض بحاله •

ويختبر من جهة الولى ولو غير أصل رشد الصبى فيهما لقوله تعالى : (وابتلوا اليتامى) أما في الدين فمبشاهدة حاله من فعل الطاعات ، وتوقى

المحرمات ومن زاد على ذلك توقى الشبهات ، أراد لا الاشتراط كما عرف من شرط الرشد السابق ، وقد جوزا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهرة ، وأن لم يحط بالباطنة ، وأما فى المال فهو يختلف بالمراتب ، فيختبر ولد التاجر والسوقى بالبيع والشراء ، أى بمقدوماتهما ، فعطفه ما يعدهما عليهما من عطف الرديف أو الأخص ، وذلك لما يذكره بعد من عدم صحتهما منه ، فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه م

والمماكسة فيهما بأن يطالب أنقص مما يريده البائع وأزيد مما يريده المشترى ، ويكفى اختباره فى نوع من أنواع التجارة عن باقيها •

وولد الزارع بالزراعة والنفقة على القوام بها ، أي بمصالحها كحسرت وحصد وحفظ أي اعطائهم الأجرة ، وولد نحو الأمير بالاتفاق على أتباع أبيه ، والفقيه بذلك ، ونحو شراء الكتب .

والمحترف بما يتعلق بحرفته (يصح جره، وعليه يرجع ضمير حرفت المضاف اليه وهو سائغ » وتكون فائدته أنه تعميم بعد تخصيص) ويؤيده قول الكافي يختبر الولد بحرفة أبيه وأقاربه (ورفعه وهو الأولى، لافادته أن ما مر في ولد نحو التاجر محله اذا لم يكن للولد حرفة ، واختبر حينت في بحرفة أبيه ، لأن الغالب حيث لا حرفة له أنه يتطلع لحرفة أبيه ، والا اختبر الولد بما يتعلق بحرفة نفسه ولم ينظر لحرفة أبيه ، لأنه لا يتطلع اليها ، ولا يحسنها حينئذ وتختبر المرأة من جهة الولى أيضاً كما هو ظاهر ، ولا ينافيه يحسنها حينئذ وتختبر المرأة من جهة الولى أيضاً كما هو ظاهر ، ولا ينافيه النص ، على أن النساء والمحارم يختبرونها ، لأن الولى ينيبهم في ذلك وعليه قيل يكفى أحدهما وهو الأوجه ، وقيل : لابد من اجتماعهما ، وقضية هذا النص أنه لا تقبل شهادة الأجانب لها بالرشد وبه أفتى ابن خلكان ، لكن خالفه التاج الفزارى ، قال : وانما تعرض الشافعي للظريق الغالب في الاختبار دون الزيادة ا ه . .

ويؤيده ما يأتى فى الشهادة أن الشاهد عليها لا يكلف السؤال عن وجه تحمله عليها الا أن كان عاميا لأنه قد يظن صحة التحمل عليها اعتماداً على صوتها بما يتعلق بالغزل أى بفعله ان تخدرت ، والا فببيعه يطلق على المصدر والمغزول والقطن حفظاً وبيعاً ، كما تقرر .

فان لم يليقا بها أو لم تعتدهما فيما يعتاده أمثالها ، قال الصييمرى ؛ والمرأة المبتذلة بما يختبر به الرجل ، وصون الأطعمة عن الهرة ، لأن بذلك يتبين الضبط وحفظ المال وعدم الانخداع ، وذلك قوام الرشد ، ونحوها أى الهرة - كالفأرة (والأطعمة) كالأقمشة ، واذا ثبت رشدها نفذ تصرفها بغير اذن زوجها ، وخبر (لا تتصرف المرأة الا باذن زوجها) آشار النسافعي الى ضعفه ، وبفرض صحته حملوه على الندب ، واستدل له بأن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعتقت ولم تعالمه فلم يعبه عليها وفيه ما فيه ، اذ قول مالك رضى الله عنه : لا تعطى الرشيدة مالها حتى تتزوج ، وحيئذ لا تتصرف فيما زاد على الثلث بغير اذنه ما لم تصر عجوزاً لا ينافى ذلك ، والخنثى يختبر بما يختبر به النوعان .

ويشترط تكرر الاختبار مرتين أو أكثر حتى يغلب على الظن رئسده ، لأنه قد يصيب مرة لا عن قصد ، ووقت الاختبار قبل البلوغ ، لاناطة الاختبار في الآية باليتيم ، وهو انها يقع حقيقة على غير البالغ ، فالمختبر هو الولى ، والمراد بقبله قبيله (بالتصغير) حتى اذا ظهر رشده وبلغ سلم له ما له فوراً ، وقيل بعده لبطلان تصرف الصبى أى بالنسبة لنحو البيع ، فعلى الأول المعتمد الاصح (بالرفع) أنه لا يصح بيعه ، بل يمتحن في المماكسة ، فاذا أراد العقد عقد الولى ، لعدم صحته من المولى وعلى الوجهين يعطيه الولى مالا قليلا عقد الولى ، لعدم صحته من المولى وعلى الوجهين يعطيه الولى مالا قليلا ليماكس به ، ولا يضمنه أن تلف عنده ، لأنه مأمور بالتسليم اليه . كذا تضييعه والا ضمنه لم يبعد .

فسرع ليس للولى أخذ شيء من مال ان كان غنيا مطلقا ، فان كان فقيراً أو انقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته عند الرافعي ، ورجح المصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن أجرة مثله ، وإذا أيسر لم يلزمه بدل ما أخذه ، قال الاسوى : هذا في وصى أو أمين ، أما أب أو جد فيأخذ قدر كفايته اتفاقا ، سواء الصحيح وغيره ، واعترض بأنه ان كان مكتسباً لا تجب نفقته ، ويرد بأن المتمد أنه لا يكلف الكسب ، فإن فرض أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته ، وحيننذ فغاية الأصل هنا أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته ، وحيننذ فغاية الأصل هنا أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام

كفايته ، وحينئذ فعاية الأصل هنا أنه اكتسب دون كفايت ، فيلزم الولد تمامها ، فاتجه أن له أخذ كفايته ، البعض فى مقابلة عمله ، والبعض لقرابته ، وقيس بولى اليتيم فيما ذكر ، من جمع مالا لفك أسير مثلا فله ان كان فقيرا الأكل منه ، كذا قيل ، والوجه أن يقال : فله أقل الأمرين ، وللأب والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل بأجرة ، ولا يضربه على ذلك على الأوجه ، خلافاً لمن جزم بأن له ضربه عليه ، واعارته لذلك ، ولخدمة يتعلم منه ما ينفعه دينا أو دنيا ، وان قوبل بأجرة كما يعلم مما يأتى أول العاربة .

وبحث أن علم رضا الولى كادنه ، وأن للولى ايجاره بنفقته ، وهو محتمل أن له فيها مصلحة ، لكون نفقته أكثر من أجرته عادة ، وأفتى المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده ، وان لم يكرهه لأنه ليس من أهل التبرع بمنافعه المقابلة بالعوض ، ومن ثم لم تجب أجرة الرشيد الا ان أكره ، ويجرى هذا فى غير الجد للأم ، قال الجلال البلقينى : ولو كان للصبى مال غائب فاتفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع اذا حضر ماله رجع ان كان أبا أو جدا ، لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أى حتى الحاكم ، بل يأذن لمن ينفق ثم يوفيه وأفتى القاضى بأن الأب لو حفظ مال الابن سنين فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل من ماله أو مال نفسه حمل على فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل من ماله أو مال نفسه حمل على

وبمثله أفتى البلقينى وعلله بأن الوالد ولى متصرف والأصل براءة ذمته ما والظاهر يقتضى ذلك ، والأمين اذا مات وضمناه فذلك حيث لم يظهر ما يسقط التعلق بتركته ا ه نعم لذى المال أن يحلف بقية الورثة على أن أباه أنف قاليه ما كان له تحت يده ، وأفتى جمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى انفاقه عليه بأنه يصدق هو ووارثه أى باليمين ، والبلقينى يقول بجواز الشرب على وجه لا يحتفل به من نحو عين ونهر لقاصر فيه شركة ولقط سنابل من زرعه كسرة له ساقطة ، وخالفه الزركشى فى الثانية ، أى لأنها كالثالثة ، القائل هو بامتناعها ، وخرج بما قيد به شرب يضر نحو زرعه فيمتنع ، وأفتى القاض فيما لو اشترى ضيعة من قيم يتيم وسلمه الثمن فكمل المولى ، وأنكر كون فيما لقيم وليا له واشترى الضيعة ثم اشتراها منه بأنه لا يرجع

بالثمن على البائع لأنه صدقه على الولاية ، كما لو اشترى من وكيل ودفع له الثمن فأنكر الموكل الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكيل بالثمن ، لأنه صدقه على الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكيل بالثمن لأنه صدقه على الوكالة ، واستشكله الغزى بأنه مخالف لقولهم اذا اشترى شيئاً وصدق البائع على ملكه ، ثم استحق رجع عليه بالثمن لأنه انما صدقه بناء على ظاهر الحال فكذا هنا .

وأجاب شيخنا بأن البائع فى تلك مقصر ببيعه ما هو مستحق ا هو وفيه ظر فان الملحظ انما هو التصديق على الملك وهو موجود فى الكل ، فكما عذر فى هذه باسناد تصديقه الى الظاهر ، فكذا فى تينك ، على أن القيم والوكيل مقصران أيضاً ببيعهما قبل ثبوت ولايتهما ، ومن ثم جزمت بخلاف كلام القاضى قبيل الوديعة .

كلام أبى حنيفة وأصحابه فى حجر الفساد من كتاب أدب (١) القاضى للخصاف (٢) وشرحه للجكماس (٣)

قال الخصاف: قال أبو حنيفة رحمه الله: الحجر على الحر باطل و وهذا صحيح من مذهب أبى حنيفة لا نعرف عنه خلافاً في هذا ، سواء كان الحجر لأجل السفه أو التبذير أو الافلاس و وعند أبى يوسف ومحمد جاز الحجر على الحر في هذه الوجود الثلاثة كلها و

أما المفلس فحكمه ما بينا من الخلاف ووجه قولهم • وآما التبذير فهو ال لا يعرف الرجل التصرف فيعين فيه ، وأما السفه فهو آن يفسد ماله ويسرف فيه ويضيعه بما لا ينبغى أن يفعله مع معرفته بالتصرف وقدرته على ضبطه ، فللقاضى أن يحجر عليه ويمنعه من التصرف عندهما • ولا يجوز ذلك عند أبى حنيفة • ووجه قوله ما بينا فى الافلاس من جهة الكتاب والنظر ، ووجه قوله تعالى : « فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفاً أو

⁽۱) تحقیق فرحات زیادهٔ رئیس تسم دراسات الشرق الادنی جامعة واشنطن •

⁽٢) هو الأمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن مهير الشيبائي المعروف بالخصاف المتوفي مست

⁽٣) هو الامام أبو بكر بن على الرازي المعروف بالجصاص المتوفى سنة ٢٧٠ هـ ١٨٠ م

لا يستطيع أن يمل هو » (١) الآية • فأخبر الله تعالى أن من كان سفيها أو صعيفاً في التصرف فلا يحسن الاملاء يتولى ذلك وليه •

ولا يجوز للولى أن يتولى مع بقاء ولايته فى ماله ، وهذا لا يكون الا محجوراً عليه ، ويحتجان أيضاً بالخبر المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن رجلا كان في عقدته ضعف فجاءوا به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: يارسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفًا ، فحجر عليه فقال: يارسول الله ، اني لا أصبر عن البيع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اذا بعت (٢) فقل: لا خلابة » أي لاتغابن ، فلما حجر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك الرجل لأجل التبذير كان لنا أن نحجر على المبذر ، والجواب عن الآية أن نفس الآية تدل على صحة مذهب أبي حنيفة ، وذلك أن الله تعالى أجاز مداينة السفيه والضعيف الذي لا يستطيع أن يمل بقوله تعالى « يأيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى » (٣) ثم عطف عليه قوله « فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا » (١) الآية • ولو كان السفه يوجب الحجر على الحجر لما أجاز عقد مداينة السفيه كما لا يجوز عقد مداينة المجنون ، فلما أثبت الله تعالى عقد مدانية السفية والضعيف والعاجـز عـن الاملاء، ثم عطف عليه قوله « فليملل وليه بالعدل » فنحن نقول : ان المعطوف على العاجز عن الاملاء دون السفيه والضعيف ، وأراد أن الذي عليه الحق أذا كان عاجزاً عن أملاء الشرط يملى وليه الشرط •

وقال المخالف فى هذا لأبى حنيفة : هو معطوف على السفيه والعاجز والضعيف جميعاً ، فعليه اقامة الدلالة على صحة دعواه أن المعطوف راجع الى جميع المذكورين فى الآية ، على أنه لو ثبت أن المراد بالمعطوف جميع المذكورين ، لم يكن فى ذلك دلالة على خلاف ما ذهب اليه أبو حنيفة ، وذلك أن الهاء فى قوله تعالى : وليه ، يحتمل أن تكون كناية عن ولى العقد ،

⁽١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

 ⁽۱) رواه في المسند ج ٣ ص ٢١٧ بلفظ : « أن كنت غير تارك البيع فقل هوها ولا خلابة ،
 ولاها لاخللبة » في سسنن أبي داود في كتساب البينوع « أن كنت غير تارك البيع فقل هاء وهاء
 ولا خلابة » .

⁽ ٣ ، ٤)من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

ويحتمل أن تكون كناية عن ولى الذى عليه الحق ، فاذا احتمل الأمران لم يكن لهما دلالة فى ظاهر الآية ، ولم يكونا بها أولى بصرفها الى ولى الذى عليه الحق من أبى حنيفة بصرفه الى ولى العقد ، وصار كأنه قال : كان الذى عليه الحق سفيها وضعيفا ولا يحسن أن يملل ، فليملل ولى العقد ، وهو الذى له الحق بالعدل ، واذا كان كذلك سقط اجتجاج أبى يوسف ومحمد ، فظاهر الآية لأبى حنيفة •

والجواب عن الخبر ، فهو أن الخبر بدل أيضاً على إبطال الحجر على الحجر البالغ ، وذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له الرجل : انى لا أصبر عن البيع لم يمنعه من البيع ، وأجاز بيعه ، وأن كان قال له : « قل لا خلابة » ولو كان غير جائز لم يطلقه النبى صلى الله عليه وسلم فى التصرف لأجل أن لا يصبر عن البيع كما لا يطلق المجنون والصبى الذى لا يحسن أن يتصرف فى المال ، فلما أطلقه دل على أنه لم يحجر عليه حجراً يمنع التصرف وانما قال له : لا تبع ، على وجه الرفق به والشفقة عليه ، لا على وجه المنع من التصرف و

وقال أبو حنيفة: وإن كان الرجل غير رشيد ولم يبلغ خمساً وعشرين سنة لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ، وعندهما لا يدفعه الله بعد خمس وعشرين سنة أيضاً حتى يؤنس منه الرشد و لأبى حنيفة فى منع المال عنه قبل خمس وعشرين سنة قوله تعالى: « فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » (۱) وهذا لم يؤنس منه الرشد فلا يستحق أخذ المال ، وهذا العموم يتناول جميع أحواله الا فى موضع تقوم الدلالة عليه ، هذا اعتماد أبى يوسف ومحمد ، وحجتهما على أبى حنيفة بعد خمس وعشرين سنة ، فانما يستحق أخذ ماله ، وان كان غير رشيد لقوله تعالى: « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده » (۲) والأشد عند أبى حنيفة خمس وعشرون سنة ، وان كان قد قيل : أربعون سنة ، وقيل دون خمس وعشرين سنة ، فانه قد صح عنده أن بلوغ الأشد خمس وعشرون سنة ، وان

⁽١) الآية ٦ من سورة التنساء ٠

⁽٢) الآية ١٥٢ من سورة الأنعام •

كان كذلك وجب أن يستحق أخذ ماله اذا بلغ هذا المبلغ بهذه الآية وان لم يؤنس منه الرشد ، وإذا أونس منه الرشد استحق أخذ ماله اذا بلغ هذا المبلغ بهذه الآية وان لم يؤنس منه الرشد ، واذا أونس منه الرشد استحق أخذ ماله قبل هذا المبلغ بقوله « فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » (١) حتى نكون مستعملين للأيتين جميعاً ، فان قيل : فما الدليــــل على أن بلوغ الأشد خمس وعشرون سنة حتى تصح المسالة ؟ قيــل له : الكلام فى هذا خارج عن مسألتنا اذكانت فى أنه لم يستحق أخذ ماله بعـــد وعشرين سنة ، فاذا كان سلم حجاج المسئلة الأولى والدليل أن الرجل قـــد يكون جداً لخمس وعشرين سنة ، وغير جائز أن يكون جداً وهو لم يبلغ الأشد، فيكون في حد الصغر لاستحالة اجتماع حد الشيخوخة وحد الصغر، وانما قلنا انه يجوز أن يكون جداً لخمس وعشرين سنة لأن أقل ما يبلغ فيه الرجل أثنتا عشرة سنة ، وأقل الحمل ستة أشهر ، فأن كان كذلك يحتمل أن يبلغ هو استكمال الاثنتي عشرة ، وقد تزوج امرأة فدخل بها فتلد امرأته لستة أشهر ، ويبلغ ولده في اثنتي عشرة سنة أيضاً ، ويتزوج امرأة ويدخل بها فتلد أيضاً لستَّه أشهر فذلك جمال خمس وعشرين سنة فبان لك هـذا واتضح ..

فصسل

فان باع هذا المحجور عليه أو اشترى نظر الحاكم فى ذلك _ فان كانت اجازته خيراً له أجاز ذلك اذا كان فى ذلك توفير عليه وزيادة لماله ، وان كان رد ذلك خيراً له رده • وهذا على قولهما لأن القاضى انما حجر عليه لئلا يتلف ماله ، فاذا كان فى تصرفه خير له لم يبطل عليه ، وان كان شر له أبطله •

قال الجصاف : والمفسد لماله والذي لم يبلغ سواء الا في أشياء ، أما هذا الذي بلغ فانه يخرج من ولاية الوصى عليه ، ولا يجوز أمر الوصى عليه في

⁽١) الآية ٦ من سورة النساد.

شيء ، وان أعتق مملوكا جاز عتقه ، ويسعى المعتق في قيمته له ، وكذلك اذا دبر جاز تدبيره ، فان مات المعتق غير رشيد سعى المدبئر في جميع قيمته ، وتجوز وصاياه فيما يتقرب به الى الله تعالى من قبل أن الذي أوجب عليه الحجر كونه مفسداً للمال فيحجر عليه لئلا يبقى مفلساً ، فيحتاج أن يسال الناس ، ومعنى الافساد والاحتياج الى السؤال معدوم بعد موته ، فيجوز تصرفه بعد موته من الثلث ، وهو القدر الذي يحكم له بالملك بعد الموت ، وأما العبد المدبر فانه يسعى في قيمته وان كان تدبيره وصية ، لأن حكم التدبير قد استقر فيه قبل موت المحجور عليه ، ألا ترى أنه لا يصح الرجوع فيه ، فاذا كان كذلك صار مثل العتق فيلزمه السعاية ، وانما يسعى في قيمته مدبرا ، ولم يسع في قيمته عبدا غير مدبر ، لأن المدبر لا يحصل في يد نفسه مدبرا ، ولم يسع في قيمته عبدا غير مدبر ، لأن المدبر لا يحصل في يد نفسه الا بعد موت المدبر ، فلا يجب عليه قيمة رقبته غير مدبرة ،

فصـــل

لو طلق وقع الطلاق على امرأته ، لأن هذا مكلف لم يتزل عنه التكليف بالحجر فيلزمه حكم قوله فى هذه العقود كلها ، الا أنه يبطل من العقود وغيره ما يلحقه الفسخ بالاقالة لكونه محجوراً عليه ، فصار كأن القاضى أبطله بعد اثباته ، ولا يبطل ما لا يلحقه الفسخ ، لأن القاضى لو قصد الى ابطاله بعد ثبوته لم يكن له أن يبطله ، فلذلك لا يبطل بالحجر ، وذلك مثل الطللق والعتاق والتدبير والاستيلاد والنسب ، والنكاح مثل هذا قياساً على هذه العقود وان كان مما يلحقه الفسخ ، والعلة منع الفسخ فيه بالاقالة والرد بالعيب .

فصيل

قال الخصاف: ولوحنث في يمين أجزأه الصوم ولم يكن له أن يكفر من ماله، ولو ظاهر كان عليه الصوم، وان أعتق عن الظهار عبدا جاز العتق ولم يجز عن الكفارة وكذلك كفارة القتل، وذلك لأن هذا محكوم بابطال التصرف في ماله فصار كلا مالك فيما يلزمه نفسه كالاقرار بالمال للغير انه لا يجوز عليه ، لأنه بقوله أراد اثباته فكذلك الكفارة والنذر مثل هذا ، وكما قلنا فى الهبة والصدقة _ انه لا يجوز عليه ، فكذلك لا يجوز العتق ولا الاطعام ، وانما عليه الصيام فى ذلك كله ، كالعبد اذا أذن له مولاه فى الحج يلزمه الفدية من طعام أو صيام _ ان عليه الصيام دون الاطعام ، وكالعبد اذا حنث أو ظاهر من امرأته _ ان عليه الصوم ولا يجوز عنه العتق ، كذلك هذا مثله _ .

وأيضاً لما كان هذا مصنوعاً من التصرف فى ماله غائباً عنه جاز أن يصوم عن الكفارة فى اليمين و وأما العتق فانما لم يجز عن الظهار والكفارة لأن العبد يلزمه السعاية بالعتق فصار كالعتق على مال ، ولو أعتق على مال لا يجزى عن الكفارة ، كذلك هذا ، وأما حجة الاسلام وزكاة الأموال فلا تسقط عنه ويلزمه ، لأن لزومه لم يكن من جهته ، وانما هو من جهة الله تعالى فلا يبطل حكمه بالحجر وأما ما لزمه فى الحج من كفارة وجناية فلا يجوز فيه غير الصوم كالعبد ، لأن لزومه ذلك أيضا من جهته فصار مثل هبة يهبها هو و

قال الخصاف: والمرأة المفسدة فى هذا كالرجل قال الجصاص: لأن المعنى الذى يوجب الحجر على الرجل موجود فى المرأة ، وهو الاسراف والتبذير فلا فرق بينهما •

قال الشيخ: والقاضى انما يحجر على المفسد لماله لكيلا يفتقر فيسال الناس فيتأذون بسؤاله اياهم، ويحتمل أن يكون حجر عليه لأجل أنه اذا افتقر ولا يكون قادراً على الكسب ولا أحد ينفق عليه يلزمه النفقة من بيت المال، فللامام أن يمنعه من ذلك لئلا يؤدى اسرافه الى استحقاق النفقة من بيت المال.

مسيالة

قال : قال محمد _ يعنى ابن الحسن الشـــيبانى _ اذا بلغ الغلام مبلغ الرجال وهو مفسد غير مصلح فهو محجور عليه ، حجر القاضى عليه أو لم يحجر . قال الجصاص : ولم يذكر قول أبى يوسف . وعنـــد أبى يوسف

لا يكون محجوراً عليه حتى يحجر عليه القاضى و والأصل فى هذا أن أبا يوسف ومحمد قد اتفقا جميعاً أن المهلس لا يعيد محجوراً عليه بنفس الافلاس و والمريض يكون محجوراً بالمرض عند الجميع ، فقاس أبو يوسف مسئلتنا على الحجر بالافلاس لكونهما مكلفين فى حقوق الله تعالى ، ومحمد قاسها على حجر المريض لوجود السبب الموجب للحجر ، وهو الافساد فى المال هاهنا ، والمريض فى مسئلة المريض ، والجواب عن هسدا لأبى يوسف أن المريض ليس محجوراً عليه فى حال المرض ، وانما يصير محجوراً عليه بالموت وجب الحجر ، ولا يصير به محجوراً عليه ويكون تصرفه عوقوفاً على الموت في المحت أن المرض لم يوجب الحجر ، ولا يصير به محجوراً عليه ويكون تصرفه موقوفاً على الموت فان مات صار تصرفه مثل تصرف وحى الموت فيما أوصى اليه به ، فاذا كان كذلك لم يجز لحمد قياس مسئلتنا على مسئلة المريض ، وجاز لأبى يوسف قياسها على مسئلة حجر الافلاس •

وأما فرق محمد بين مسئلتنا وبين مسئلة الافلاس ، أن الافلاس انما هو حكم من الحاكم ، ألا ترى أنه يأمره بأداء حق الطالب ، فان امتنع من ذلك حيند حجر عليه ويمنعه من التصرف فى ماله ، ويحكم بالافلاس ان كان ماله مستغرقا بدينه ؟ وليس كذلك حجر المفسد ، لأن الافساد فى المال حاصل حكم عليه الحاكم أو لم يحكم ، فالمعنى الموجب للحجر وهو الافسساد حاصل ، فبنبغى أن يصير محجوراً عليه بنفس الافساد ، والأخبار المروبة تشهد لأبى يوسف على محمد اذا لم نحملها على مروافق مذهب أبى حنيفة ، وذلك أن يوسف على محمد اذا لم نحملها على مروافق مذهب أبى حنيفة ، وذلك أن الذي أتى الى النبى صلى الله عليه وسلم وكان فى عقدته ضعف فقيل للنبى صلى الله عليه وسلم فلو الله عليه وسلم فلو كان الافساد نفسه صار حجرا ولم يكن يحجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو وسلم على الرجل ، بمعنى بل كان يقول : أنت قد صرت محجسوراً عليه بالاسراف ، وكذلك خبر على رضى الله عنه مع عبد الله بن جعفر : لو كان الاسراف حجراً لما أمر على رضى الله عنه عثمان بن عفان بحجره على عبد الله فان .

قال الخصاف : ولو أن القاضى أمر هذا المفسد بعد الحجر عليه أن يبيع شيئاً من من ماله ويشترى ، فباع واشترى وقبض الثمن ، جاز جميع ما صنع من ذلك وكان أمر القاضى اخراجاً له من الحجر ، فان وهب أو تصدق لم يجز ذلك .

قال الجصاص تعقيباً: أما اطلاقه عن الحجر بأمره بالشراء والبيع كان اذنا في التصرف كذلك هذا ، وأما بطلان هبته وصدقته فلان اطلاقه عن الحجر انما جوز له التصرف في التجارة ولم يوجب جواز الهبة والصدقة كما قلنا في اذن العبد والصبي ، فان قيل : لما كان المانع من الهبة والصدقة في مسئلتنا هو الحجر ، والحجر قد ارتفع باطلاق القاضي فلم لا تجوز الهبة والصدقة ؟ قيل له : من قبل أن هذا الاطلاق انما أوجب له الاذن في التجارة ولم يوجب أكثر من ذلك ، اذ كان المعنى للحجر موجودا ، وانما أذن له في التصرف بهذا الاطلاق لمنفعته ، فلو كان ذلك موجباً لجواز هبته وصدقته لم يكن في ذلك حفظ لماله ، قال الخصاف : ولو أمره القاضي ببيع عبد له بعينه أو شيء بعينه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه

مسيالة

قال الخصاف: ولو قال له: قد أذنت لك في التجارة بمحضر من أهل سوقه ولا أجيز عليك من ذلك الا ما كان بمعاينة من الشهود، فأما ما كان من اقرار لم أجزه فهو كما قال القاضى _ وقال الجصاص تعقيباً: فلا يجوز اقراره ولا ما يتصرف به من غير معاينة الشهود، ولا يشبه هذا المأذون من قبل أن القاضى حجر عليه لاستفساده في ماله لا لمعنى غير ذلك فله أن يمنعه مما يوجب الاستفساد في المال من الاقرار وغير ذلك و ولا يمنعه مما يوجب الاستصلاح في المال وأما العبد والصبى فلم يكن الحجر عليهما لأجلسل الاستفساد، وانما كان الصبى محجوراً لأنه غير مكلف، فلا يكون قدوله الاستفساد، وانما كان الصبى محجوراً لأنه غير مكلف، فلا يكون قدوله

قولا فيما يتعلق به من الأحكام ، وكذلك العبد لا يكون قوله قولا فيما يلزم المولى ، فاذا أذن له فى بعض التجارات صار قوله قولا صحيحاً ، فلا يختص بعض التجارات دون بعض .

قال الخصاف: ولو أن غلاما أدرك وهو مصلح لماله فأتجر في ماله وأقر بديون ووهب وتصدق ثم أفسد بعد ذلك وصار الى حال من يستحق الحجر جاز ما صنع من ذلك في حال الصلاح • وقال الجصاص تعليقاً: وأما فعله في حال الفساد _ يعنى أن القاضى اذا رفع اليه أمره أجاز ما صنع في حال الصلاح ، ويبطل ما صنعه في حال الفساد لأن التصرف في حال الفساد لم يصح على قول أبى يوسف ، بل تصرفه واقع الا أن القاضى ينظر فيه ، فما كان رده غيراً له رده ، وما كان امضاؤه خيراً له أمضاه ، وأما ما صنعه في حال الصلاح فهو ماض ليس لأحد عليه الاعتراض • وأما على قول محمد فما صنعه في حال الفساد باطل لأنه يصير محجوراً عليه بنفس الافساد عنده ، فلا يجوز تصرفه عد ذلك •

الخصاف: والفساد الذي يستحق الحجر كل من كان مفسدا لماله مضيعاً لا يبالى بما صنع به ، سواء كان ذلك الاسراف في المال في الفجور والملاهي أو في غير ذلك من الاسراف والتبذير • فأما من كان فاسدا في دينه فاجرا في نفسه الا أنه حافظ لماله لم يستحق الحجر •

الجصاص : لأن الحجر وجب ههنا لأجل تلف المال لا لغير ذلك ، فلا يحجر على غير متلف لماله على وجه السفه والتبذير .

الخصاف : ولو أن قاضيا حجر على رجل مسلم مفسد لماله فجاء قاصد آخر فأطلقه عن حَجْره وأجاز ما صنع فى ماله قبل الاطلاق فهو جائز ، الاأن تكون عقوداً رفعت الى القاضى المعزول فأبطلها ، فلا يجوز للثانى أن يجيزها ويبطل حكم الأول .

الجصاص : وذلك لأن ما لم ببطله القاضي الأول من التصرف كان موقوفاً

لم يجز عليه الحكم بالجواز ، ولا بالبطلان ، فللثانى أن يجيزه اذا كان ذلك فبله الاجتهاد ، وأدى اجتهاده الى جوازه ، ولم يكن فى ذلك ابطال حكم ، وأماما أبطله الأول فانما لم يجز للثانى انفاذه ، لأن القاضى الأول قد حكم بابطاله فى موضع يسوغ الاجتهاد فيه ، اذ كانت مسألة الحجر مما يسموغ فيها الاجتهاد ، فلا يجوز لأحد أن يتعقبه بابطاله ذلك الحكم بالاجتهاد كما أن الصلاة اذا أدريت باجتهاد لا يجوز أن تبطل باجتهاد .

الخصاف: فان لم ينفذ هذا الثانى قضاء الأول بابطال تصرف المحجـور عليه وأجاز تصرف، ثم جاء قاض آخر ـ فان القاضى الثالث ينبغى أن ينفذ حكم الأول بابطال العقود التى أبطلها ، ويبطل حكم الثانى .

الجصاص : لأن حكم الأول قد وقع باجتهاد منه فى موضع يسوغ له الاجتهاد فيكون صحيحا ، وحكم الثانى كان فاسداً ، لأنه حكم بما لا يسوغ فيه الاجتهاد ، اذ ليس بين الناس خلاف أن حكم الحاكم اذا وقع باجتهاد في الاجتهاد ، الاجتهاد فيه لا ينقص أبداً .

الخصاف : فان باع هذا المفسد المحجور عليه شيئاً من ماله وقبض ثمنه لم يكن للذى دفع اليه المال أن يرجع عليه بماله .

الجصاص: كذا قال الخصاف ولم يبين أن المبيع هو فى يدى المسترى أو فى يدى البائع المفسد، أو هو قائم أو هالك، وأن الثمن فى يدى البائع أولا ؟ وقال محمد فى كتاب الحجر فى المفسد لماله: اذا باع شيئا ببينة ثم رفع ذلك الى القاضى نظر فيه _ فأن رأى ما باع رغبة أجازه ان كان الثمن قائماً، وان كان ضاع فى يده لم يجزه القاضى _ قال : لأنه اذا أجازه جاز قبضه الثمن قال : وكذلك لو كان قبض الثمن بدفع المشترى اليه واستهلكه بين يدى الشهود، فانه ينقض بيعه، ولا يلزم المحجور عليه شىء من الثمن قال : يدى الشهود، فانه ينقض بيعه، ولا يلزم المحجور عليه شىء من الثمن قال : فان كان المحجور عليه حين قبض الثمن أنفقه على نفسه نفقه مثله فى مثل تلك فان كان المحجور عليه حجة الاسلام أو أدى منه زكاة ماله، ثم رفع الى القاضى _ نظر فيه _ فان كان البيع رغبة أو كانت قيمته مثل الثمن الذى أخذه أجاز

البيع وأبرأ المشترى من الثمن ، وان كان فيه محاباة فأبطله القاضى لم يبطل الثمن عن المحجور عليه ، لكن القاضى يقضيه من مال .

فبين محمد بهذا أن الثمن اذا كان مستهلكا بما يجوز للمحجوز عليه أن يفعله كالاتفاق على نفسه بنفقه مثله ، وكأداء الحج به ، وأداء الزكاة ، وكأداء مهر المرأة ، ان قبضه للثمن قبض صحيح ، وعلى القاضى أن يرد على المشترى مثله من مال المحجور عليه ، ان أبطل البيع لأجل المحاباة .

وان أجاز البيع لرغبة فيه لم يلزم المشترى ثمن آخر غير ما نقده للمحجور عليه _ وهذا بين على ما قاله لأنه ليس فى ذلك افساد لماله اذ الحج لازم له ، وكذلك الزكاة ومهر المرأة ونفقة مثله ، فاذا فعل ما يستحقه ولم يكن القاضى منعه صار فى ذلك مثل غير المحجور ، ويجوز له استقراضه لذلك لأنه جاز فبض الثمن واتفاقه على ذلك الوجه .

وأما اذا لم ينفقه على الوجه الذي بينا ولكنه استهلكه على وجه الافساد فانه قال : ينبغي أن يبطل القاضي بيعه وان لم يكن فيه محاباة للمشترى •

قال: لأنه لو أجاز له البيع جاز قبضه الشن ، اذ لا يلزمه من ضحصان الثمن شيء و قال: وكذلك لو قبضه واستهلكه بمحضر من الشهود لم يلزمه ضمانه و قال: وان كان الثمن قائما بعينه » وكان فى البيع رغبة أجازه من قبل أنه لا يلزمه ضمان الثمن الذي هو قيمة المبيع الحاصل فى يده و ولم يذكر ادا كان فيه للمشترى والثمن مستهلك على وجه الافساد كيف يكون حكمه ، ينبغى أن لا يضمن شيئا اذا أبطل القاضى بيعه كما قلنا فى غير المحاباة ، فصار تحصيل هذا أن المحجوز اذا قبض الثمن واستهلكه على الوجه الذى له فعله كالنفقة فى الحج والزكاة والمهر كان قبضه قبضا صحيحاً ، فان أجاز القاضى البيع ففى ماله مثل ما قبض من الثمن ، وقد بينا وجه هذا و

وان كان استهلاكه على غير الوجه الذي بينا ، وكان فى البيع محاماة أو لم يكن ، فان قبضه الثمن باطل وليس عليه شىء مما استهلكه من الثمن ، ولا للقاضى أن يجيز البيع كان فيه محاماة أو لم يكن ، وينبغى أن يكون هـــذا على قول أبى يوسف فيبغى أن يضمن مثل ما قبض من الثمن كما قال فى استقراض الصبى من البالغ الحر، ان الصبى لا يضمن ما استهلك من القرض عند محمد، وهو قول أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف ومحمد ، وعلى قول أبى ينبغى أن يكون على ذلك الخلاف بين آبى يوسف ومحمد ، وعلى قول أبى حنيفة هو مثل غير المحجور عليه يجوز تصرفه لأن الحجر عليه باطل ، ووجه قول محمد فى مسئلة القرض ، وهو قول أبى حنيفة ، أن قول الصبى كلا قول اذا كان محجورا ، فصار كأنه قبض المال المستقرض ، ولم يضمن له رد مثله فلا ضمان عليه ، اذ قد سلطه القرض على استهلاكه ، لأن القرض يوجب التمليك وجواز التصرف فيه ، واذا كان القرض قد سلط الصبى استهلاله ولم يكن من الصبى قول يوجب ضمان مثله اذ قوله كلا قول ، لم يلزم الصبى شيء ، كرجل دفع مالا الى صببى قاصر وأمره بالانفاق على نفسه من غير ايجاب الضمان عليه ، فلا يجب على المدفوع له شيء للدافع ، فاذا صبح عليه كلا قول فيما يلزمه من الضمان فى ماله وقد وجد من المشترى تسليطه على الثمن ،

واذا استهلكه بأمره من غير ايجاب قول يوجب الضمان عليه لم يلزمه شيء ، وعند أبي يوسف : لما كان الصبي ضامناً لما استهلكه على وجه القرض كذلك هذا ، ما استهلكه على وجه البيع يكون ضامناً اذ الدافع لم يوجب تسليطه عليه الاعلى وجه البدل ، فاذا لم يحصل له البدل رجع عليه بالمدفوع، وأما اذا كان الثمن قائماً بعينه فان المشترى يأخذه متى ما أبطل القاضى البيع وان أجاز القاضى البيع سلم القاضى المبيع للمشترى ، وسلم الثمن للمحجور عليه ، لأن العقد اذا ارتفع عاد ملك كل واحد منهما أن يرجع على صاحبه بما قبضه منه ، فهذه الوجوه كلها داخلة تحت مسألة الكتاب ، وقد أجمسل الخصاف جوابها وقال : (لا ضمان عليه فيما قبض من الثمن) وهذا غلط على هذا الاجماع والجواب على ما فسرنا ،

الخصاف : وقال محمد فى المحجور عليـ يزوج ابنتـ أو أختـ وهما صغيرتان ، قال : تزويجه باطل • الجصاص: من قبل أن عندنا كل من لا يملك ولاية نفس فى التصرف لا يلي على غيره بدلالة الجنون والصبى لما لم يليا التصرف فى ماليهما لم يليا عقد النكاح على غيرهما • فان قيل: ان هذا يلى عقد النكاح بدلالة أن له أن يتزوج فلذلك ينبغى أن يزوج ، قيل له: ان يجر عقده للنكاح فهو ليس لأنه يلى عقد النكاح • ألا ترى أنه لو تزوج بأكثر من مهر مثلها لم يجنز عليه الفضل ؟ فاذا كان كذلك قلنا: ان جواز عقد النكاح بمهر المثل بمنزل شراء شيء بمثل القيمة ، ان للقاضى أن يجوزه ، وان لم يكن ذلك دليلا على جواز التصرف فى ماله • كذلك جواز النكاح لنفسه بمهر المثل لا يدل على كو نه وليا فى ايقاع عقد النكاح على غيره •

الخصاف : ولو اختلف المحجور عليه والمشترى فى البيع فقال المحجور عليه : اشتريته منك فى حال عليه : اشتريته منك فى حال الصلاح فالقول قول المحجور عليه .

الجصاص : لأن المشترى يدعى تاريخا متقدماً ، ولا يعلم ذلك الا بقوله ، والمحجور عليه يدعى الحال ، فالقول قوله لكون الظاهر معه .

الخصاف: فان أقاما البينة على دعواهما فالبينة بينة المشترى •

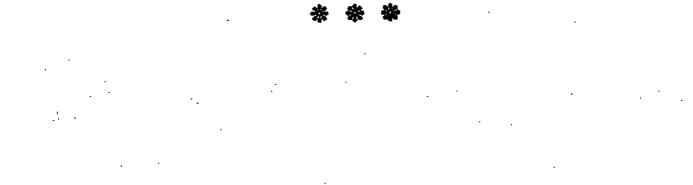
الجصاص : لأنه قد أثبت تاريخاً متقدماً ببينته تنكر بينة المحجور عليه فتكون بينة الاثبات أولى •

الخصاف : ولو أطلق عنه الحجر ثم اختلفا كذلك ، فقال المحجور عليه : اشتريته في حال الحجر ، كان القول قول المحجور عليه . قول المحجور عليه .

الجصاص: للعلة التي ذكرناها وهي أن المشترى يدعى اثبات تاريخ متقدم للحجر، والمحجور عليه ينكر ذلك فالقول قوله •

الخصاف: ولو اختلفا فقال المحجور عليه: اشتريته منى فى حال الحجر، وقال المشترى: اشتريته منك بعد ما أطلق عنك الحجر، فالقول قول المشترى.

الجِصاص : ولا تشبه هذه المسئلة الأولى من قبل أن المشترى هاهنا لم يدع اثبات تاريخ قبل الحجر ، وانما ادعى شراءه بعد اطلاق الحجر عنه ، والمحجور عليه ادعى اثبات تاريخ قبل الاطلاق ولا يُعثلم هذا التاريخ، فصار الظاهر ها هنا مع المشترى ، وصار المحجور عليه هو المدعى بخلاف الظاهر فعليه البينة على دَعواه ، والقول قول المشترى على نفى تاريخ متقدم للاطلاق، وفى المسألة الأولى ادعى المشترى الشراء قبل الحجر ، وادعى ذلك اثبات ناريخ متقدم للحجر ، والمحجور عليه ينكر ذلك وادعى أنه لم يقع العقـــد الا في حال الحجر ، والقول قوله اذا الظاهر معه انتهى من كتاب أدب القاضي.



قال المصنف رحمه الله تعالى

كتساب الصسلح

اذا كان لرجل عند رجل عين في يده ، او دين في ذمته ، جاز ان يصالح منه والدليل عليه ما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((المسلمون على شروطهم ، والصلح جائز بين المسلمين)) فان صالح عن المال على مال ، فهو بيع يثبت فيه ما يثبت في البيع من الخيار ، ويحرم فيه ما يحرم في البيع من الغرر ، والجهالة ، والربا ، ويفسد بما يفسد به البيع من الشروط الفاسدة ، لأنه باع ماله بمال ، فكان حكمه حكم البيسع فيما ذكرناه ، وأن صالحه من دين على دين وتفرقا قبل القبض لم يصح ، لانه بيع دين بدين تفرقا فيه قبل القبض ، فان صالحه من دين على عين ، وتفرقا قبل القبض ، ففيه وجهان :

(احدهما) لا يصح ، لانهما تفرقا والعوض والموض في ضمان واحد ، فأشبه اذا تفرقا عن دين بدين و والثاني) يصح ، لانه بيع عين بدين فصار كبيع العين بالثمن في النمة وان صائح عن المال على منفعة فهو اجارة يثبت فيه ما يثبت في الاجارة من الخيار ، ويبطل بما تبطل به الاجارة من الجهالة . لاته استأجر منفعة بالمال فكان حكمه فيما ذكرناه حكم الاجارة ،

فصل وان صالح من دار على نصفها ففيه وجهان (احدهما) لا يصح ، لاته ابتاع ماله بماله (والثانى) يصح ، لاته لما عقد بلفظ الصلح صار كأنه وهب النصف وأخذ النصف ، وان صالحه من الدار على سكناها سنة ففيه وجهان : (أحدهما) لا يصح لاته ابتاع داره بمنفعتها . (والثانى) يصح ، لاته لما عقد أغظ الصلح صار كما لو أخذ الدار واعاره سكناها سنة ، وأن صالحه من ألف بيع الف الند درهم على خمسمائة ففيه وجهان (احسمها) لا يصح ، لانه بيع الف بخمسمائة (والثانى) أنه يصح لانه لما عقد بلفظ الصلح جمل كانه قال : ابرأتك من خمسمائة واعطنى خمسمائة) .

الشرح حديث أبى هريرة أخرجه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة • قال الحاكم : على شرطهما وصححه ابن حبان • ورواه الترمذي وحسنه بزيادة « المسلمون على شروطهم الاشرطا حرم حلالا أو أحل حراماً » عن عمرو بن عوف • وقال الترمذي :

هدا حدیث حسن صحیح ، ورواه أبو داود وابن ماجه والترمذی أیضا عن عمرو بن عوف بلفظ أن النبی صلی الله علیه وسلم قال : « الصلح جائز بین المسلمین الا صلحاً حرم حلالا أو أحل حراماً » وأخرجه الحاكم وابن حبان فی اسناده عند هؤلاء جمیعاً كثیر بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبیه وهو ضعیف جداً ، قال فیه الشافعی وأبو داود : هو ركن من أركان الكذب ، وقال النسائی : لیس بثقة ، وقال ابن حبان : له عن أبیه عن جده نسخة موضوعة ، وتركه أحمد ، وقد نوقش الترمذی فی تصحیحه لهذا الحدیث ، قال الذهبی : فروی من حدیثه « الصلح جائز بین المسلمین » وصححه ، فلهذا لا یعتمد العلماء علی تصحیحه .

وقال ابن كثير فى ارشاده: قد نوقش أبو عيسى الترمذى فى تصحيحه هذا الحديث وما شاكله وقد اعتذر له الحافظ ابن حجر العسقلانى فقال فى بلوغ المرام: وكأنه اعتبره بكثرة طرقه، وقد صححه ابن حبان من طريق أبى هريرة، وقال فى الفتح: وكأنه اعتبره بكثرة طرقه، وذلك لأنه رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة ا هـ داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة ا هـ د

وأخرجه أيضاً الحاكم من طريق أنس ، وأخرجه أيضاً من حديث عائشة ، وكذلك الدارقطنى و وأخرجه أحمد من حديث سليمان بن بلال عن العلاء عن أبيه عن أبيه هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء مرسلا و وأخرجه البيهقي موقوفا على عمر كتبه الى أبي موسى الأشعرى ، وقد صرح الحافظ ابن حجر بأن اسناد حديث أنس واسناد حديث عائشة واهيان ، وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف ، وكذلك ضعفه عبد الحق ،

وقد روى من طريق عبد الله بن الحسين المصيصى ، وهو ثقة ، وكثير بن زيد المذكور قا لأبو زرعة : صدوق ، ووثقه ابن معين ، والوليد بن رباح صدوق أيضا ، ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة ، والطرق يشهد بعضها لبعض ، قال الشوكانى : فأقل أحوالها أن يكون المتن الذى اجتمعت عليه حسنا .

وقال الحافظ في التلخيص الحبير :

حدیث أبی هریرة « الصلح جائز بین المسلمین الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا » أبو داود وابن حبان والحاكم من طریق الولید بن رباح عنه بتمامه ، ورواه أحمد من حدیث سلیمان بن بلال عن العلاء عن أبی هریرة دون الاستثناء ، وفی الباب عن عمرو بن عوف وغیره كما سسیاتی قریبا ، قوله : ووقف هذا الحدیث علی عمر أشهر ، البیهقی فی المعرفة مسن طریق أبی العوام البصری قال : كتب عمر الی أبی موسی فذكر الحدیث وفیه : « والصلح جائز » فذكره بتمامه ، ورواه فی السنن من طریق أخری الی سعید ابن أبی بردة قال : هذا كتاب عمر الی أبی موسی فذكره فیه ، وسیأتی فی كتاب القضاء والله أعلم كتاب القضاء تاما ان شاء الله قلت لم أجده ذكره فی كتاب القضاء والله أعلم كتاب القضاء والله أعلم

أما لفات الفصل فالصلح هو التوفيق ، ومنه صلح الحديبة ، والصلاح هو الخير والصواب وفلان صالح للأمر أى له أهلية القيام به وفى الدين أقسام: صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين الفئتين الباغية والعادلة والصلح بين المتقاضين والصلح في الجراح كالعفو على المال والصلح لقطع الخصومة اذا وقعت المزاحمة اما في الأملاك أو فى المشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمنات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمنات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمنات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمنات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمنات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمنات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمنات والمنات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع والمنات المنات والمنات المنات المنات المنات المنات المنات المنات والمنات المنات والمنات المنات والمنات المنات والمنات المنات الم

أما أحكام الفصل ف الأصل ف جواز الصلح الكتاب والسنة والاجماع •

أما الكتاب فقوله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) الآية فأمر الله تعالى بالصلح بين المؤمنين وقوله تعالى: (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وقوله تعالى: (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما) فدلت هذه الآيات على جواز الصلح .

اما السنة: فقد روى البخارى وأحمد والترمذي وصححه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحلل منه اليوم قبل أن لا يكون

دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه » لفظ البخارى هكذا ، أما الآخران فقالا فيه « مظلمة من مال أو عرض » •

وحديث أبى هريرة الذى ساقه المصنف وأحاديث أخرى تأتى فى فصول الصلح الآتية ان شاء الله تعالى •

وأما الاجماع فان الأمة أجمعت على جوازه .

اذا ثبت هذا فان الصلح فرع على غيره ، وهو ينقسم على خسسة أقسام: قسم هو فرع على البيع ، وهو أن يدعى عليه عينا في يده فيقر له بها فيصالحه من ذلك على عين أو دين ، فهذا حكمه حكم ما لو اشترى منه عينا بعين أخرى أو بدين ، فيعتبر فيه ما يعتبر في البيع من الربا ، ويبطل بما يبطل فيه البيع من الغرر وثبت فيه ما ثبت في البيع من الخيار ، لأن ذلك مع تلفظ الصلح ،

وان ادعى عليه دينا فى ذمته فأقر له به ثم صالحه منه على ذمته وتفرقا قبل القبض ، لم يصح الصلح ، كما لا يصح فى بيع الدين بالدين ، وان صالحه منه على عين وقبض العين قبل التفرق صح الصلح _ اذا كان الدين مما يصح أخذ العوض عنه وان افترقا عن المجلس قبل قبض العين فهل يصح ؟ فيه وجان (أحدهما) لا يصح لأنهما افترقا والعوض فى ضلمان واحد فلم يصح ، كما لو صالحه من دين على دين وتفرقا قبل القبض (والثانى) يصح كما يصح فى بيع العين بالدين .

(القسم الثانى) صلح هو فرع على الاجارة ، وهو أن يدعى عليه عينا في يده أو دينا فى ذمته فيقر له به ، ثم يصالحه من ذلك على سكنى داره شهراً أو استعمال سيارته مدة معلومة ؛ ويملك المقر ما ادعى عليه به ، ويملك المقر نه منفعة الدار والسيارة ، كما لو استأجر منه ذلك ، ويشترط فيه ما يشترط في موضعه ان شاء الله تعالى .

(القسم الثالث) صلح هو فرع على الابراء والحطيطة ، وهو أن يدعى

عليه ألفا في ذمته فيقر له بها فيصالحه على بعضها و قال الشيخ أبو حامد فهذا ينقسم قسمين (أحدهما) أن يقول الذي عليه الحق لمن له الحق : أدفع اليك خمسمائة بشرط أن تسقط عنى الخمسمائة الأخرى ، أو يقول صاحب الحق : ادفع الى خمسمائة على أن أسقط عنك الخمسمائة الأخرى فهذا لا يجوز و فاذا فعلا ذلك كان باطلا ، وكان لصاحب الألف المقر له أن يطالب بالخمسمائة الأخرى ، لأنه دفع اليه بعض حقه وشرط شرطاً لا يلزمه ، فسقط الشرط ، ووجب الألف بالاقرار (والثاني) أن يقول أدفع اليك خمسمائة وأبرئني من خمسمائة أو يقول الذي له الحق : أدفع الي خمسمائة فقد أبرأتك من الخمسمائة الأخرى ، فان هذا يجوز ، اذا لم يدخل فيه حسرف الشرط وهو قوله على أن تبرئني ، أو بشرط أن تبرئني لأنه كان له حق فاخذ بعضه وأبرأ من البعض و اهو و

وقد قال المصنف: وان صالحه من ألف على خمسمائة ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح كما لو باع ألفاً بخمسمائة (والثاني) يصح لأنه لما عقد بلفظ الصلح صار كأنه قال أبرأتك من خمسمائة وأعطني خمسمائة .

وقال المسعودى: إذا ادعى عليه ألف درهم حالة فأقر له بها ثم صالحه على خمسمائة مؤجلة صح الصلح ولا يلزم الأجل و وأن ادعى عليه ألف درهم مؤجلة فأقر له بها ثم صالحه عنها على خمسمائة حالة لم يصح و لأنه جعل الخمسمائة التى تركها عوضا للحلول و وذلك لا يجوز أخذ العوض عليه وأن ادعى عليه ألف درهم صحاحا فأقر له بها ثم صالحه على خمسمائة مكسرة قال المسعودى : صح الصلح ، ولا يلزمه أخذ المكسرة ، بل يجب له خمسمائة صحاح ، لأن الصحة صفة فلا يصح الابراء منها و اهر و

(القسم الرابع) صلح هو فرع على الهبة ، وهو أن يدعى عليه داراً فيقر بها ، فقال المقر : أدفع اليك نصفها ووهبتك النصف الآخر صحت الهبة ، لأنها مجردة غير معلقة على شرط ، وان كان بلفظ الصلح بأن قال المقر للمقر له : صالحنى من هذه الدار بنصفها فذكر المصنف أنها على وجهين (أحدهما) لا يصح ، لأنه باع ماله بساله (والثاني) ولم يذكر ابن الصباغ غديره أنه

يصح ، لأنه لما عقد بلفظ الصلح صار كما لو قال : ادفع الى نصفها ووهبتك النصف الثاني •

(القسم الخامس) صلح هو فرع على العارية بأن يدعى عليه داراً فى يده فاقر له بها ثم قال المقر له للمقر: صالحنى عن هذه الدار بسكناها سنة فقال المقر صالحتك ، صح الصلح ، ويكون كأن المقر له أعار المقر أن يسكنها سنة قال المسعودى « وللمقر له أن يرجع فى عاريته » وذكر المصنف أنها على وجهين • (أحدهما) هذا (والثانى) لا يصح لأنه ابتاع داره بمنفعتها •

فرع قال الشافعي رضى الله عنه « فان صالح الرجل أخاه من مورثه ، فان عرفا ما صالحه عليه بشيء يجوز في البيع جاز ، وهذا كما قال أذا ورث اثنان من ابنهما أو أخيهما مالا فصالح أحدهما الآخر عن نصيبه ، فاذ هذا فرع للبيع ، فاذا شاهد التركة وعرف العوض صح الصلح كما لو اشتراه بلفظ الشراء » .

فسرع وان صالحه عن الدراهم على دنانير أو على الدنانير على دراهم ، فان ذلك صرف ، ويشترط فيه قبض العوض في المجلس كما قلنا في الصرف .

فــــوع اذا أتلف عليه ثوباً أو حيوانا قيمته دينار فأقر له به ، ثم صالحه من ذلك على أكثر منه ، لم يصح الصلح .

دليلنا أن الواجب فى ذمته قيمة المتلف فلم يصح الصلح على أكثر منه ، كما لو غصب منه دينارا ثم صالحه على أكثر منه ، وان صالحه عن قيمة الحيوان بعوض وجعله مؤجلا لم يتأجل العوض ولم يصح الصلح . وقال أبو حنيفة: يصح .

دليلنا أن الواجب هو دين حال فى ذمته ، فاذا كان العوض عنه مؤجلا كان بيع الدين بالدين • وذلك لا يجوز • وان ادعى عليه مالا مجهولا فأقر له به وصالحه عليه بعوض لم يصح الصلح ، وقال أبو حنيفة : يصح •

دليلنا : أن ذلك معاوضة ، ولهذا ثبت بالشقص فيه الشفعة ، فلم يصــح فى المجهول كالبيع •

قال الشافعى رضى الله عنه « اذا ادعى على رجل شيئاً مجملا فأقر له به ثم صالحه منه على شيء صح الصلح » قال الشيخ أبو حامد أراد اذا كان المعقود عليه معلوما فيما بين المتعاقدين فيصح وان لم يسمياه ، كما اذا قال : بعت منك الشيء الذي أعرفه أنا وأنت بكذا فقال : ابتعت فانه يصح والله تعمالي أعلم .

وقد أجمل الخرقى من الحنابلة الصلح الجائز عندهم بقوله: والصلح الذي يجوز هو أن يكون للمدعى حق لا يعلمه المدعى عليه فيصطلحان على بعضه، فإن كان يعلم ما عليه فجحده فالصلح باطل ١ ه و وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والثورى أن الصلح على الانكار صحيح ، ولكن الشافعى قال: لا يصح لأنه عاوض على ما لم يثبت له ، فلم تصح المعاوضة كما لو باع مال غيره ، ولأنه عقد معاوضة خلا عن العوض فى أحد جانبيه ، فبطل كالصلح على حد القذف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان ادعى عليه عينا في يده او دينا في ذمته فانكر المدعى عليسه فصالحه منه على عوض لم يصح الصلح ، لأن المدعى اعتاض عما لا يملكه فصار كمن باع مال غيره ، والمدعى عليه عارض على ملكه ، فصار كمس ابتاع مال نفسه من وكيله ، فان جاء أجنبى الى المدعى وصحفه على ما ادعاه وقال : صالحنى منه على مال لم يخل اما أن يكون المدعى عينا أو دينا ، فأن كان دينا نظرت فأن صالحه عن المدعى عليه صح الصلح ، لاته أن كان قد وكله المدعى عليه فقد قضى دينه باذنه ، وأن لم يوكله فقد قضى دينه بغير أذنه ، وذلك يجوز فأن صالحه عن نفسه وقال : صالحنى عن هذا الدين ليكون لى في ذمة المدعى عليه ، ففيه وجهان بناء على الوجهين في بيع الدين من غير من عليه .

(احدهما) لا يصح ، لانه لا يقدر على تسليم ما في ذمة المدعى عليه .

(والثاني) يصح كما لو اشترى وديعة في يد غيره ، وان كان المدعى عينا ، فان صالحه عن المدعى عليه وقال : قد اقر لك في الباطن ووكلني في مصالحتك،

فصدقه المدعى صح الصلح ، لان الاعتبار بالتماقدين وقد اتفقا على ما يجوز العقد عليه فجاز ، ثم ينظر فيه فان كان قد أذن له في الصلح ملك المدعى عليه العين لانه ابتاعه له وكيله ، وان لم يكن أذن له في الصلح لم يملك المدعى عليه العين لانه ابتاع له عينا بغير أذنه فلم يملكه ، ومن أصحابنا من قال : يملسكه ويصير هذا الصلح استنقاداً لماله ، كما قال الشافعي رحمه الله في رجل في يده دار فجعلها مسجداً ، ثم ادعاها رجل فأنكر فاستنقله الجيران من المدعى بغير اذن المدعى عليه أنه يجوز ذلك ، وأن صالحه لنفسه فقال : أنا أعلم أنه لك فصالحنى فأنا أقدر على أخذه ، صح الصلح لانه بمنزلة بيع المفصوب ممن يقدر على أخذه أستقر الصلح ، وأن لم يقدر على أخذه فهسو يقدر على أخذه أن أخذه استقر الصلح ، وأن لم يقدر على أخذه فهسو بالخيار بين أن يفسخ ويرجع ألى ما دفع وبين أن يصبر إلى أن يقدر ، كمن ابتاع عبداً فأبق قبل القبض) .

الشعرح الأحكام: اذا ادعى عليه عيناً فى يده او دينا فى ذمت فانكره المدعى عليه ثم صالحه على عين أو دين فى ذمته لم يصبح الصلح بلا خلاف على المذهب ، لأنه ابتاع ملكه ، وان ادعى عليه ألف درهم فى ذمته ، فأنكره ، ثم صالحه على خمسمائة منها وقلنا : يصح صلح الحطيطة فهسل يصح هذا الصلح ؟ فيه وجهان حكاهما فى الابانة ، (أحدهما) لا يصح ، لأنه صلح على الانكار فلم يصح ، كما لو ادعى عليه عينا فأنكره (والثانى) يصح ، والفرق بينهما أن فى صلح المعاوضة يحتاج الى ثبوت العوضين برضى المتعاقدين وليس العين المدعى بها ثابتة للمدعى حتى يأخذ عليها عوضاً ، وههنا هو ابراء فلا يحتاج الى رضاء صاحبه ، هذا مذهبنا ، وأن الصلح على الانكار لا يصح ، وقال ابن أبى ليلى : ان أنكره لم يصح الصلح ، وان سكت صح الصلح ،

دليلنا : قوله تعالى « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » والصلح على الانكار من أكل المال بالباطل ، لأن من ادعى على غيره داراً في يده فأنكر ذلك المدعى عليه ثم صالحه عنها بعوض فقد ابتاع ماله بماله ، وهذا لا يجوز ، وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لبلال ابن الحارث « يا بلال اعلم أن الصلح حائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما » .

وهذا المدعى لا يخلو اما أن يكون كاذبا أو صادقاً ، فان كان كاذبا فهذا

الصلح الذي يصالح به يحل له ما هو حرام عليه ، وان كان صادقاً فانه يستحق جميع ما يدعيه ، فاذا أخذ بعضه بالصلح فالصلح حرم عليه الباقى الذي كان حلالا له ، فوجب أن لا يجوز ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد ، ولأن البيع لا يجوز مع الانكار وهو أن يدعى عينا في يد غيره فينكره فيبيعها من غيره ، فان البيع لا يصح فكذلك الصلح .

اذا ثبت هذا فادعى على رجل ألفا فى ذمته فأنكره عنها ، ثم ان المدعى أبرأه منها صحت البراءة ، وهل يشترط فى صحة البراءة القبول ؟ على وجهين يأتى ذكرهما بعد ان شاء الله تعالى •

وانما صحت البراءة على الانكار لأنها ليست بمعاوضة والذي جعل المالكية والحنفية والحنابلة يجيزون الصلح مع الانكار ولا يفرقون بين الابراء والشرط قاعدتهم في أن الصلح يبيح لكل واحد منهما ما كان محرما عليه قبله ، كالصلح بمعنى الهبة ، فانه يحل للموهوب له ما كان حراماً عليه ، والاسقاط يحل له ترك آداء ما كان واجباً عليه ، وقالوا : ان هذا لا يدخل في حديث « الاصلحاً أحل حراماً أو حرم حلالا » لأن الصلح الفاسد لا يحل الحرام وانما معناه ما يتوصل به الى تناول المحرم مع بقائه على تحريمه ، كما لو صالحه على استرقاق حر ، أو احلال بضع محرم ، أو صالحه بخمسر أو خنزير ، وليس ما نحن فيه كذلك .

(قلت) فان ادعى عليه ألفا فى ذمته فأنكره عنها ثم صالحه على بعضها وقسض ذلك وأبرأه عن الحق الذى عليه وقال الشافعى رضى الله عنه فالصلح باطل والابراء لا يلزم ، فأما الصلح فيبطل لأنه صلح على انكار وعلى المصالح رد ما أخذه ، وأما البراءة فلا تلزمه لأنه انما أبرأه براءة قبض واستيفاء وهو أن يسلم له ما أخذه ، فاذا لم يسلم له ذلك لم تلزمه البراءة و

هذا اذا لم يعلم المدعى بفساد الصلح ، وأما اذا علم بفساد الصلح فأبرأ صحت براءته وهذا كما تقول فى رجل اشترى عبدا شراء فامدا • فقال البائع للمشترى : اعتق هذا العبد ولم يعلم البائع بفساد البيع فأعتقه _ قال الشيخ أبو حامد : لم يصح العتق ، لأن البائع لم يأمره باعتاقه عن نفسه ، وانما أمره

أن يعتقه فظن أنه قد ملكه بالشراء ، وان علم البائع بفساد البيع فأمر المسترى باعتاقه فأعتقه صح العتق ، وان علم أن عليه ألفاً فى ذمته فأقر نه بها فصالحه عنها صلح حطيطة ، وأبرأه على خمسمائة فان قبض منها خمسمائة ، وأبرأه عن الباقى ثم خرجت الخمسمائة التي قبض مستحقه _ قال الشيخ أبو حامد فانه يرجع عليه بالخمسمائة التي أخذها والايراء صحيح ، لأنه لم يبرئه ليسلم له ما قبض بل أبرأه عن حق هو مقر له به والابراء صادف حقه المقر به فنفذ ذلك وليس يتعلق بسلامة ما قبضه وعدم سلامته .

فسرع واذا ادعى عيناً فصالحه منها على عوض ثم اختلفا فقال المدعى: انما صالحت منها على الانكار فالصلح باطل ، ولى الرجوع الى أصل الخصومة ، وقال المدعى عليه: لا ، بل كنت أقررت لك بها ثم أنكرت ثم صالحت منها ، قال الشيخ أبو حامد: فالقول قول المدعى لأن الأصل هو الصلح على الانكار الذى قد عرف الى أن تقوم البينة باقراره لها قبل ذلك ،

فسوع وال ادعى رجل على رجل حقاً فأنكر فجاء اجنبى الى المدعى وقال: أنت صادق فى دعواك فصالحنى عليه ـ فلا يخلو اما أن يكون المدعى دينا أو عينا ، فان كان المدعى دينا ظرت ، فان صالحه عن المدعى عليه صح الصلح لأنه ان كان أذن له فى ذلك فهو وكيله والتوكيل فى الصلح جائز ، وان لم يكن وكيله ولم يوكله المدعى عليه ، فقد قضى عن غيره دينا ، ويجوز للانسان أن يقضى عن غيره دينا بغير اذنه ، فاذا أخذ المدعى المال ملكه وانقطعت دعواه ، وهل للأجنبى أن يرجع على المدعى عليه بنا دفع ؟ ينظر فيه، فان صالح عنه باذنه ودفع باذنه رجع عليه ، وان صالح عنه باذنه ، ودفع بغير اذنه لم يرجع عليه بشىء لأنه متطوع بالدفع ، وان صالح الأجنبى ليكون الدين له ، فإن الشيخ أبا اسحاق (المصنف) قال : هل يصح الصلح ؟ فيه وجهان بناء على جواز بيع الدين من غير من هو عليه ، وقال ابن الصباغ : لا يجوز وجها واحدا ، واليه أشار الشيخ أبو حامد ؛ لأن الوجهين فى يسم المنعن مع الاقرار ، فأما مع الانكار فلا يصحح وجها واحدا كبيسع العين المغصوبة معن لا يقدر على قبضها ،

وقال أصحاب أحمد: وان صالح عند المنكر أجنبى صح ، سواء اعترف للمدعى بصحة دعواه أو لم يعترف ، وسواء كان باذنه آو بغير اذنه ، لأن عليا وأبا قتادة رضى الله عنهما قضيا عن الميت فأجازه النبى صلى الله عليه وسلم وقالوا وفى الموضعين _ أعنى ان كان باذنه أو بغير اذنه _ لم يرجع عليه بشيء ، لأنه أدى عنه مالا يلزمه أداؤه ، أما اذا أذن له بالأداء عنه رجع اليه ، وهذا كله كقولنا فى المذهب .

(قلت) وان كان المدعى عيناً ، فصالح عن المدعى عليه بأن يقول للمدعى: المدعى عليه مقر لك بها فى الباطن ، وقد وكلنى فى مصالحتك ، فصالحه عنه صح الصلح ، لأن الاعتبار بالمتعاقدين ، وقد اتفقا على ما يجوز العقد عليه فاذا صالحه ملك المدعى ما يأخذه وانقطع حقه من العين ، وهل يملك المدعى العين المدعى بها ؟ ينظر فيه ، فان كان قد وكل الأجنبى ملك العين : فان كان الأجنبى قد دفع العوض من مال نفسه باذن المدعى عليه رجع عليه فان كان الأجنبى قد دفع العوض من مال نفسه باذن المدعى عليه رجع عليه به ، وان دفع بغير اذنه لم يرجع عليه كالدين ، لأنه متطوع ، لأنه انما أذن له فى العقد دون الدفع .

وان كان المدعى عليه لم يوكل الأجنبى فى الصلح فهل يملك العين ؟ فيه وجهان المنصوص أنه لا يملكها وحكى أبو على فى الافصاح أنه يملكها كما قال الشافعى رضى الله عنه : اذا اشترى رجل أرضاً وبناها مسجداً ، وجاء رجل فادعاها ، فان صدقه لزمه قيمتها ، وان كذبه فجاء رجل من جيران المسجد فصالحه صح الصلح لأنه بذل مال على وجه البر وقال العمرانى فى البيان : وهذا ليس بصحيح لأنه لا يجوز أن يملك غيره بغير ولاية ولا وكالة ، قال : فعلى هذا يكون الصلح باطلا فى الباطن ، صحيحاً فى الظاهر و

(قلت) وأما المسألة المذكورة فى المسجد فلا تشبه هده ، لأن الواجب على المدعى عليه القيمة ، لأنه قد وقفها ، ويجوز الصلح عما فى دمة غيره بعير اذنه كما سبق أن بينا ذلك وان قال الأجنبى للمدعى : المدعى عليه منكر لك ولكن صالحنى عما ادعيت لتكون العين له ، فهسل يصبح الصلح ؟ قال المسعودى : فيه وجهان ، وأما اذا قال الأجنبى : أنت صادق فى دعواك ، فصالحنى لتكون هذه العين الى قانى قادر على انتزاعها فيصح الصلح كمسا

بصح أن تبتاع شيئاً فى يد غاصب، فان قدر الأجنبى على انتزاعها استقر الصلح، وان لم يقدر كان له الخيار فى فسخ الصلح، كمن ابتاع عيناً فى يد غاصب ولم يقدر على انتزاعها.

اذا ثبت هذا التوكيل وهذا الصلح فيما بينه وبين الله تعالى ؟ اختلف فهل يصح هذا التوكيل وهذا الصلح فيما بينه وبين الله تعالى ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس: لا يجوز له الانكار لأنه كاذب ، الا أن يجوز له بعد ذلك أن يوكل ليصالح عنه على ما ذكرناه • قال المصنف: لا يجوز له ذلك بل يلزمه الاقرار به لصاحبه ، ولا يجوز له الوكالة للمصالحة عنه اذا غصب العين أو اشتراها من غاصب وهو يعلم ذلك •

فأما اذا مات أبوه أو من يرثه وخلف له هذه العين ، فجاء رجل فادعاها وأنكره ولا يعلم صدقه وخاف من اليمين ، وخاف ان أقر بها للمدعى أن يأخذها فيجوز أن يوكل الأجنبى فى الصلح على ما بيناه ، لتزول عنه الشبهة .

فرع الدعى بالعوض الذى قبضه من الأجنبى عن المدعى عليه بعوض بعينه ، فوجد المدعى بالعوض الذى قبضه من الأجنبى عيباً كان له الرد بالعيب ، ولا يرجع ببدله عليه ولكن ينفسخ عقد الصلح ويرجع الى خصومة المدعى عليه ، وكذلك اذا خرج العوض مستحقاً ، كما لو ابتاع من رجل عيناً فوجد فيها عيباً فردها أو خرجت مستحقة ، فانه لا يطالبه ببدلها ، وان صالحه على دراهم أو دنانير فى ذمته ، قال العمرانى : ثم سلم اليه دراهم أو دنانير فوجد بها عيباً فردها أو خرجت مستحقة فله أن يطالبه ببدلها كما قال النووى رضى الله عنه فى المجموع ،

فسرع وان ادعى عيناً فى يد رجل فانكره المدعى عليه ، فقال المدعى : أعطيك ألف درهم على أن تقر لى بها ففعل لم يكن صلحاً ولا يلزم الألف ، وبدله حرام ، وأمده حرام ، وهل يكون اقراراً ؟ فيه وجهان حكاهما الطبرى فى العدة .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) أذا أقر المدعى عليه بالحق ثم أنكر جاز الصلح فأن أنكر فصولح ثم أقر كان الصاح باطلا ، لأن الاقرار المتقدم لا يبطل بالانكار الحادث فيصلح الما أنكر بعد أقراره لوجوده بعد لزوم الحق ، ولم يصح الصلح أذا كأن عفيب أنكاره وقبل أقراره لوجوده قبل لزوم الحق .

(فصل) فلو أنكر الحق فقامت عليه البينة جاز الصلح عليه للزوم الحق بالبينة كلزومه بالاقرار لفظا ويقاس عليه ما لو نكل المدعى عليه فحلف المدعى من طريق الأولى ، اذ اليمين المردودة كالاقرار على احد القولين) ،

الشرح اذا أقر المدعى عليه بالحق فقد لزم الحق فاذا أنكر جاز أن يعقدا عقد الصلح على ما مر من أمر المنكر ابتداء ؛ فاذا عقد الصلح بينهما بعد الانكار ثم أقر بأن عاد الى اعترافه الأول كان الصلح باطلا لأن الاقرار تقدم على الانكار وكان الانكار حادثا ، فيصح الصلح اذا أنكر بعد الاقرار لحدوث الانكار بعد لزوم الحق ، ولأن الصلح على الاقرار هضم للحق ، ولأن الحق ثبت قبل انكاره والصلح من بواعثه وأسبابه وقدوع النزاع بالانكار ،

فسرع اذا أنكر المدعى عليه ثم قامت البينة فقد لزم الحسق كلزومه بالاقرار ومن ثم يجوز الصلح ، ومثله لو نكل المدعى عليه عن اليمين فحلف المدعى فقد لزم الحق وثبت للمدعى • لأن اليمين المردودة كالاقرار وكالبينة ، ومن ثم جاز الصلح • والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان ادعى عليه مالا فاتكره ، ثم قال : صالحنى عنه لم يكن ذلك اقراراً له بالمال ، لانه يحتمل انه اراد قطع الخصومة ، فلم يجعل ذلك اقرارا ، فان قال بعنى ذلك ففيه وجهان : (احدهما) لا يجعل ذلك اقرارا ، وهو قول الشيخ ابى حامد الاسفراينى ، لان البيع والصلح واحد ، فاذا لم يكن الصلح اقرارا لم يكن البيع اقرارا ، (والثانى) وهو قول شيخنا القاضى ابى الطيب انه يجعل ذلك اقراراً لأن البيع تمليك ، والتمليك لا يصح الا ممن يملك) .

الشرح اذا ادعى على رجل ديناً فى ذمته أو عيناً فى يده فأنكره المدعى عليه ثم قال : صالحنى عن ذلك بعوض لم يكن ذلك اقراراً من المدعى عليه ؛ لأن الصلح قد يراد به المعاوضة وقد يراد به قطع الخصومة والدعوى ، فاذا كان الأمر يحتملهما لم نجعل ذلك اقراراً • وان قال المدعى عليه للمدعى : بعنى هذه العين أو ملكنى اياها ، فحكى المصنف وابن الصلاع فى ذلك وجهين :

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبى حامد أنه لا يكون اقراراً لأن الصلح والبيع بمعنى واحد • فاذا لم يكن قوله صالحنى اقراراً ، فكذلك قوله بعنى •

(والثانى) يكون اقراراً ، وهو قول القاضى أبى الطيب ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد فى التعليق غيره ، وهو قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، لأن قوله : بعنى أو ملكنى يتضمن الاقرار له بالملك ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان اخرج جناحا الى طريق لم يخل ، اما أن يكون الطريق نافذا او غير نافذ ، فان كان الطريق نافذاً نظرت فان كان الجناح لا يضر بالمارة جاز ، ولم يعترض عليه ، واختلفوا في علته ، فمن أصحابنا من قال يجهوز ، لانه ارتفاق بما لم يتعين عليه ملك أحد من غير اضرار فجاز كالمشى في الطريق مونهم من قال يجوز لان الهواء تابع للقرار ، فلما ملك الارتفاق بالطريق مسن غير اضرار ملك الارتفاق بالهواء من غير اضرار ، فان وقع الجناح او نقضه وبادر من يحاذبه ، فأخرج جناحاً يمنع من اعادة الجناح الأول جاز ، لأن الأول ثبت له الارتفاق بالسبق الى اخراج الجناح ، فاذا زال الجناح ، جاز لفيره ان يرتفق ، كما لو قعد في طريق واسع ثم انتقل عنه) .

الشرح قوله « جناحا » فعله جنح أى مال ، وبابه خضع ودخل والجوانح الأضلاع التى تحت الترائب ، وجناح الطائر يده ، وقد شه به البناء الناتىء البارز من جدار البيت معلقاً فى الهواء ،

أما الأحكام فانه اذا أخرج جناحا أو روشتاً ، وهو نافذة تشبه الشرفة (أو البلكونة) الى شارع نافذ نظرت فان كان لا يضر بالمسلمين جاز

ولم يمنع من ذلك . وبه قال مالك والأوزاعى وأحمد واسحاق وأبو يوسف ومحمد . وقال أبو حنيفة له اخراجه الى أن يمنعه المسلمون أو واحد منهم ؟ فاذا منعه واحد من المسلمين لم يجز اخراجه فان أخرجه أزيل أو قلع .

دليلنا ما روى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه « مر بميزاب للعباس رضى الله عنه فقطر عليه فأمر بقلعه فخرج اليه العباس رضى الله عنسه فقال له : خلعت ميزاباً ركبه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، فقـــال عمر : والله لا يصعد من ينصبه الا على ظهرى ، قصعد العباس على ظهـره ونصبه » • فاذا ثبت هذا في الميزاب ثبت في الروشن مثله لأن الميزاب خشبة واحدة _ على عهدهم أو قضيب مجوف على عهدنا _ أما الروشن أو الجناح فهو بناء متكامل مركب من قطع كثيرة ، فشعله لحيز أكبر من الميزاب لاشك فيه ولا فرق بتين ولأن الناس يخرجون الرواشن من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير انكار اللهم الا ما تحتمه قواعد النظام الذي تأخذ بأسبابه مؤسسات الاسكان والمجالس البلدية في المدن والحواضر في عصرنا هذا الذي يجعل للجناح المتمارض أو البارز من البيت تناسبا مع اتساع الشارع ، فإن كان الشارع عريضاً أو كان ميدانا فسيحا سمح لصاحب البناء من واقع الرسم المرخص به أن يكون الجناح أو الروشن مترا ونصف المتر ، وان كان الشارع ضيقا كان البروز أقل ، وذلك حتى يتسنى للناس ممارسة شئونهم وانتقالاتهم بأسباب الانتقال الكهربية أو البخارية أو غيرها بدون أن تعترضهم الرواشن والشرفات فتعيق مصالحهم •

فدل ذلك كله على أن الأجماع منعقد على جواز ذلك فى الحــــدود والصفات التى يرسم بها الأمام أو الحاكم ، ولأنه ارتفاق بما لم يتعين عليه ملك أحد من غير أضرار فجاز ، كما لو مشى فى الطريق •

قال العمراني في البيان: اذا أخرج جناحا أو روشنا في شارع نافذ فانه لا يملك ذلك المكان وانما يكون أحق به لسبقه اليه ، فان انهدم روشنه أو هدمه فبادره من يحاذيه فمد خشبة تمنعه من اعادة الأول لم يكن للأول منعه من ذلك ، لأن الأول كان أحق به لسبقه اليه ، فاذا زال روشنه سقط حقبه وكان لمن سبق اليه ، كما تقول في المرور بالطريق • ثم قال: وان أخسرج

من يحاديه روشنا تحت روشنه الأول جاز ولم يكن للأول منعه من ذلك ، لأنه لا ضرر عليه فى ذلك فان أراد الثانى أن يخرج روشنا فوق روشن الأول قال ابن الصباغ فان كان الثانى عاليا لا يضر بالمار فوق روشن الأول جاز ، وان كان يضر بالمار فوق روشن الأول منع من ذلك ، كما لو أخرج روشا يضر بالمار فى الشارع ، فانه يمنع من ذلك ، اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) فان صالحه الامام عن الجناح على شيء لم يصح الصلح لمعنيين : (احدهما) أن الهواء تابع للقرار في العقد فلا يفرد بالعقد كالحمل (والتساني) أن ذلك حق له فلا يجوز أن يؤخذ منه عوض على حقه كالاجتياز في الطريق ، وان كان الجناح يضر بالمارة لم يجز ، واذا اخرجه وجب نفضه ، لقوله صلى الله عليه وسلم ((لا ضرر ولا ضرار)) ولانه يضر بالمارة في طريقهم فلم يجسسن كالقعود في المضسيق ، وان صالحه الامام من ذلك على شيء لم يجسز لمعنيين (احدهما) أن الهواء تابع للقرار فلا يفرد بالعقد (والثاني) أن ما منع منسه للاضرار بالناس لم يجز بعوض كالقعود في المضيق والبناء في الطريق) .

الشرح حدیث « لا ضرر ولا ضرار » رواه أحمد فی مسنده وابن ماجه عن ابن عباس رضی الله عنه ، وأخرجه أیضا ابن ماجه من حدیث عبادة بن الصامت رضی الله عنه ، وقد مضی شرحنا له .

اما أحكام الفصل فانه اذا صالحه الامام على هذا الجناح الذى لا يضر بعوض أو برسم من المال يؤديه لينفق من هذا ومثله على تعبيد الطرق ورصف الشوارع ، وتيسير الارتفاق على المسلمين فانه يجوز ذلك ، أما اذا صالحه الامام أو أحد المسلمين على مال يؤديه بدون ذلك لم يجز أن يؤخذ عليه عوض لأن الهواء تابع للقرار ، كما لا يجوز أن يؤخذ منه عوض على المرور في الطريق ، الا اذا كان يمر في طريق غير مسموح بالمرور فيه في وقت تنظيم المرور لما يؤدى هذا الى الاضرار به أو بعيره بأن كان يركب سيارة تسير بسرعة زائدة عن الحد المعقول أو المعتاد في شوارع تزدحم بالمارة ووقع الحاكم عليه عقوبة المخالفة حتى لا يعود الى تعريض سلامته وسلامة غيره فلاضرار أو المخاطر فان ذلك يجوز ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » •

فرع وان أراد اخراج روشن أو جناح الى شارع نافذ يضر بالمنار منه لم يجز ؛ فان فعل ذلك أزيل للحديث الشريف ، وليس له الانتفاع بالعرصة ، وهي ما أمام بيته بما فيه ضرر على المسلمين ، بأن يبنى فيها دكة أو يتخذ منها مجلسا له يشغل طريق المارة وبعيقهم فيؤذيهم بذلك ، وكذلك ليس له الانتفاع بالهواء بما يضر به عليهم ، فان صالحه الامام أو بعض الرعية على ذلك بعوض لم يصح الصلح لأنه افراد الهواء بالعقد ، ولأن فى ذلك اضرارا بالمسلمين ، وليس للامام أن يفعل ما فيه الحاق الضرر بهم ، هكذا قال العمراني فى البيان .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويرجع فيما يضر وفيما لا يضر الى حال الطريق ، فان كان الطريق لا تمر فيه القوافل ، ولا تجوز فيه الفوارس ، لم يجز اخراج الجناح الابحيث يمر الماشى تحته منتصباً لأن الضرر يزول بهذا القدر ولا يزول بما دونه وان كان الطريق تمر به القوافل وتجوز فيه الفوارس لم يجز الا عاليا بمقدار ما تمر العمارية تحته ويمر الراكب منتصبا .

وقال ابو عبيد بن حربوية: لا يجوز حتى يكون عاليا يمر الراكب ورمحه منصوب ، لأنه ربها أزدحم الفرسان فيحتاج الى نصب الرماح ، ومتى لم ينصبوا تأذى الناس بالرماح والأول هو المذهب ؛ لأنهم يمكنهم أن يضمعوا اطرافها على الاكتاف غير منصوبة فلا يتأذوا) .

الشرح الأحكام: أما كيفية الضرر، فان ذلك معتبر بالعادة فى ذلك الشارع، فان كان شارعا لا تمر فيه القوافل والجيوش والركبان أو التروللي أو الترام فيشترط أن يكون الجناح عالياً بحيث يمر الماشي تحته منتصباً، فان كان الشارع تمر فيه الجيوش أو القوافل أو الركبان أو المركبات الكهربية والبخارية اشترط أن يكون الجناح أعلا بحيث يمر الركبان في السكة بدون عوائق تصطدم بسطح المركبات .

وقال أبو عبيد بن حربويه: يشترط أن يمر الفارس تحت ورمحه منصوب بيده لأن الفرسان قد يزدحمون فيحتاجون الى نصب الرماح، قال المصنف رداً على ابن حربويه ما يفيد أن هذا ليس بصحيح لأنه يمكنه أن يحط رمحه على كنفه • ولأن الرمح لا غاية لطوله •

قوله « العمارية » من وسائل الهجوم فى الجيوش الاسلامية فى عصر المصنف وهى أشبه بعربة تجرها الجياد مصنوعة من الخشب السميك ومصفحة بالفوذ يتترس بها المهاجمون وقد ترتفع الى حد يتسلق منها المقاتلون الى أسوار الحصون • والعمارة القبيلة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان اخرج جناحا الى دار جاره من غير اذنه لم يجز ، واختلف اصحابنا في تعليله ، فمنهم من قال : لا يجوز لأنه ارتفاق بما تعين مالكه فلم يجز بغير اذنه من غير ضرورة ، كأكل ماله ، ومنهم من قال : لا يجوز ، لأن الهواء تابع للقرار والجار لا يملك الارتفاق بقرار دار الجار ، فلا يملك الارتفاق بهواء داره ، فان صالحه صاحب الدار على شيء لم يجز لأن الهواء تابع فلا يفرد بالعقد) .

الشرح الأحكام: اذا أراد أن يخرج جناحا أو روشنا فوق دار غيره أو شارع جاره بغير اذنه لم يجز لأنه لا يملك الارتفاق بقرار أرض جاره الا باذنه فكذلك الارتفاق بهواء أرض جاره ، فان صالحه صاحب الدار أو الشارع على ذلك بعوض لم يصح لأنه لا يجوز افراد الهواء بالعقد .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان أخرج جناحا الى درب غير نافذ نظرت فان لم يكن له في الدرب طريق لم يجز ، لما ذكرناه في دار الجار ، وان كان له فيه طريق ففيك وجهان (أحدهما) يجوز ، وهو قول الشيخ أبى حامد الاسفرايني ، لأن الهواء تابع للقرار ، فاذا جاز أن يرتفق بالقرار بالاجتياز جاز أن يرتفق بالهـــواء باخراج الجناح (والثاني) لا يجوز ، وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب رحمه ألله لأنه موضع تعين ملاكه فلم يجز الحسراج الجناح اليسه كدار الجار ، فأن قلنا يجوز اخراج الجناح لم يجز الصلح على الجنساح الخارج الى الشارع ، وأن قلنا لا يجوز أخراجه لم يجز الصلح لما ذكرناه في الصلح على الجناح الخارج الى الشارع ، وأن قلنا لا يجوز أخراجه لم يجز الصلح كل ذكرناه في الصلح على الجناح المارح الى دار الجار) ،

الشرح وان أراد أن يخرج جناحا أو روشنا الى درب غير نافذ وله طريق في هذا الدرب، فان كان يضر بالمارة لم يجز من غير اذن أهــــــل

وقال القاضى أبو الطيب: لا يجوز له ذلك بغير اذنهم لأنه مملوك لقوم معينين فلم يجز له اخراج الجناح اليهم بغير اذنهم ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وأن اراد أن يعمل ساباطاً ويضع اطراف اجذاعه على حائط الجار المحاذى لم يجز ذلك من غير اذله ، لأنه حمل على ملك الفير مسن غير ضرورة فلم يجز من غير اذنه كحمل المتاع على بهيمة غيره ، فان صالحه منه على شيء جاز أذا عرف مقدار الأجذاع ، فان كانت حاضرة نظر اليها ، وأن لم تحضر وصفها فان أراد أن يبنى عليها ذكر سمك البناء ، وما يبنى به فان اطلق كان ذلك بيعاً مؤيداً لمفارز الأجذاع ومواضع البناء وأن وقت كان ذلك اجدارة تنقضى بانقضاء المدة) .

الشرح ان أراد أن يعمل ساباطاً وهو سقيفة بين حائطين تحتها طريق والجمع سو بيط وساباطات على جدار جاره وصفته أن يكون له جدار وبحذائه جدار جاره وبينهما شارع ، فيمد جذوعا من جداره الى جدار جاره ، فلا يجوز له ذلك الا باذن جاره ، لأنه حمل على ملك غيره بغير اذنه ، من غير ضرورة فلم يجز كما لو أراد أن يحمل على بهيمة غيره بغير اذنه ،

وقولنا: من غير ضرورة احتراز من السقيف على الحائط الرابع لجاره على ما يأتى بيانه ، فان صالحه على ذلك بعوض صح الصلح ، ولابد أن تكون الأخشاب معلومة اما بالمشاهدة أو بالصفة ، فيقول : صالحنى على أن أضع هذه الأخشاب بكذا ، قال الشيخ أبو حامد : وهكذا اذا قال : خد منى مالا وأقر لى حقا فى أن أضع على جدارك جذوعى هذه أو نصفها ، فاذا أقر له بذلك وأخذ العوض جاز ، فان أراد أن يبنى عليها ذكر طول البناء وعرضه وما يبنى به ، لأن الغرض يختلف بذلك ، فان أطلقا ذلك ولم يقدراه بمدة كان ذلك تبعاً لمغارز الجذوع ، وان قدرا ذلك بمدة كان اجارة تنقضى بانقضاء المدة ، هكذا ذكر الشيخان أبو حامد وأبو اسحاق والقاضى أبو الطيب

وقال ابن الصباغ: لا يكون ذلك بيعاً بحال " لأن البيع ما يتناول الأعيان، وهذا الصلح على وضع الخشب لا يملك به الواضع شيئاً من الحائط الذى يضع عليه لأنه لو كان بيعاً لملك جميع الحائط ولكان اذا تهدم يملك أخذ الأنقاض ، وهذا لا يقوله أحد ، قال فان قيل : انما يكون بيعاً لموضع الوضع خاصة قيل : لا يصح ذلك لأن موضع الوضع محمل بقية الحائط الذى لغيره وتلك منفعة استحقها ، واذا بطل أن يكون تبعاً كان ذلك اجارة بكل حال ، قال قان قيل : فكيف يكون الإجارة الى مدة غير معلومة ؟ فالجواب أن المنفعة يجوز أن يقع العقد عليها فى موضع الحاجة غير مقدرة كما يقع عقد النكاح على منفعة غير مقدرة ، والحاجة الى ذلك ، لأن الخشب وما يشبهه منا يراد للتأبيد ، ويضر به التقدير ، بخلاف سائر الإجارات ، ولأن سائر الأعيان لو جوزنا فيها عقد الإجارة على التأبيد بطل فيها معنى الملك ، وهاهنا وضع الخشب على الحائط لا يمنع مالكه أن ينتفع به منفعة مقصودة ، والأول وضع الخشب على الحائط لا يمنع مالكه أن ينتفع به منفعة مقصودة ، والأول على أن يبنى على جدرانه ويسكن على سطحه أجزت ذلك اذا سميا منتهى على أن يبنى على جدرانه ويسكن على سطحه أجزت ذلك اذا سميا منتهى البنيان ، لأنه ليس كالأرض فى احتمال ما يبنى عليها .

ادًا ثبت هذا فان أقر صاحب الحائط لصاحب الخشب أن له حق الوضع على جداره لزم ذلك في الحكم • فان تقدمه صلح لزم ظاهراً وباطنا وان لم يتقدمه صلح لزم في الظاهر دون الباطن • والله تعالى أعلم •

فسرع فى مذاهب العلماء • قلنا : ان مذهبنا أنه يجوز الوضع على جدار جاره اذا لم يضر بالمارة وبه قال مالك والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وقد اشترطوا عدم الضرر بالمارة وبه قلنا فكان جائرا كالمشى فى الطريق والجلوس فيها •

وقال أصحاب أحمد: لا يجوز أن يشرع الى طريق نافذ جناحا ، وهو الروشن سواء كان ذلك يضر بالمارة أو لا يضر ، وسواء أذن الامام أو لم يأذن ، ولا يجوز الساباط من باب الأولى ، ولو كان الحائط ملكه ، وقال ابن عقيل من الحنابلة: ان لم يكن فيه ضرر جاز باذن الامام لأنه نائبهم فجرى اذنه مجرى اذن المشتركين في الدرب الذي ليس بنافذ وهذا القول

ضعيف عندهم لأن الضرر لابد أن يتحقق ولو بحجب الضوء عن الطريق ، أو الهواء ، وليس كالجلوس أو المرور فانهـما طارئان • وقال أبو حنيفة : يجوز من ذلك مالا ضرر فيه ، وان عارضه رجل من المسلمين وجب قلعه •

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز أن يفتح كوة ، ولا يسمر مسماراً في حائط جاره الا باذنه ، ولا في الحائط الشترك بينه وبين غيره الا باذنه ، لأن ذلك يوهي الحائط ويضر به ، فلا يجوز من غير اذن مالكه ، ولا يجوز أن يبنى على حائط جاره ولا على الحائط المسترك شيئاً من غير أذن مالكه ولا على السطحين المتلاصقين حاجزا من غير أذن صاحبه ، لانه حمل على ملك الفير فلم يجسز من غير أذن كالحمل على بهيمته ، ولا يجوز أن يجرى على سطحه ماء من غير أذنه ، فأن صالحه منه على عوض جاز ، أذا عرف السطح الذي يجرى ماؤه لانه يختلف و تنفاوت) .

الشرح الأحكام: لا يجوز أن يفتح كوة ، ولا يدق وتدا فى حائط الجار ولا فى الحائط المشترك بينه وبين غيره بعير اذن ، لأن ذلك يضعف الحائط ، ولا يجوز أن يبنى عليه من غير اذن كما لا يجوز أن يحمل على بهيمة غيره بغير اذنه .

فرع ولا يجوز أن يجرى الماء فى أرض غيره ولا على سطحه بعير اذنه م هذا قوله فى الجديد ، وقال فى القديم : اذا ساق رجل عينا أو بئرا فلزمته مؤنة ودعته الضرورة الى اجرائه فى ملك غيره ولم يكن على المجرى فى ملكه ضرر بين فقد قال بعض أصحابنا يجبر عليه ، فأوما الى أنه يجبر لما روى أن الضحاك ومحمد بن مسلمة اختلفا فى خليج أراد الضحاك أن يجريه فى أرض محمد بن مسلمة فامتنع فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فقال : والله لأمر بحنه ولو على بطنك ، قال العمرانى : والأول هو المشهور فى المهذب للشيخ أبى اسحاق ، لأنه حمل على ملك غيره فلم يجز من غير اذنه ، كالحمل على بهيمته قال : وأما الخبر فيحتمل أنه كان له رسم اجراء الماء فى أرضه فامتنع منه فلذلك أجبره أمير المؤمنين على ذلك ،

(قلت) فاذا صالح رجلا على موضع قناة من أرضه يجرى فيها ماء وبينا

موضعها وعرضها وطولها جاز ، لأن ذلك بيع موضع من أرضه ، ولا حاجة الى بيان عمقه ، لأنه اذا ملك الموضع كان له الى تخومه ، فله أن يترك فيه ما شاء ، وان صالحه على اجراء الماء فى ساقية من أرض رب الأرض مع بقاء ملكه عليها فهذا اجارة للأرض فيشترط تقدير المدة لأن هذا شأن الاجارة .

فرع اذا كانت الأرض في يد رجل باجارة جاز أن يصالح رجلا على اجراء الماء فيها في ساقية محفورة مدة لا تجاوز مدة اجارته ، وان لم تكن الساقية محفورة لم يجز أن يصالحه على ذلك ، لأنه لا يجوز احداث ساقية في أرض في يده باجارة ، فأما ان كانت الأرض في يده وقفاً عليه فهو كالمستأجر ، له أن يصالح على اجراء الماء في ساقية محفورة في مدة معلومة ، وليس له أن يحفر فيها ساقية لأنه لا يملكها انما يستوفى منفعتها كالأرض المستأجرة سواء وقال أصحاب أحمد: يجوز له حفر الساقية لأن الأرض له ، وله التصرف فيها كيفما شاء ما لم ينقل الملك الى غيره ، بخلاف المستأجر فانه انما يتصرف فيها بما أذن له فيه ، فكان الموقوف عليه بمنزلة المستأجر اذا أذن له في الحفر ، فان مات الموقوف عليه في أثناء المدة ، فهل لمن انتقل الليه فسخ الصلح فيما بقى من المدة ، على وجهين ،

فسوع اذا ادعى على رجل مالا فأقر له به ثم قال: صالحنى فيه على أن أعطيك مسيل ماء فى ملكى ، قال الشافعى رضى الله عنه « فان بينا الموضع وقدر الطول والعرض صح ، لأن ذلك بيع لموضع من أرضه ولا يحتاجان أن يبينا عمقه لأنه اذا ملك الموضع كان له النزول الى تخومه » وهل يملك المدعى عليه هذه الساقية ؟ فيه وجهان حكاهما الصيدلانى (أحدهما) يملكها تبعاً للأرض (والثانى) لا يملكها فعلى هذا لا يمنع مالك الأرض من بناء فوق المسيل .

قال ابن الصباغ : وان صالحه على أن يجرى الماء فى ساقية فى أرض للمتصالح قال فى الأم : فان هذا اجارة يفتقر الى تقدير المدة ، قال أصحابنا : انما يصح اذا كانت الساقية محفورة ، فاذا لم تكن محفورة لم يجز لأنه لا يمكن المستأجر من اجراء الماء الا بالحفر ، فليس له الحفر فى ملك غيره ، لأن ذلك اجارة لساقية غير موجودة ، فان حفر الساقية وصالحه جاز قال

العمرانى: وان كانت الأرض فى يد المقر باجارة جاز له أن يصالحه على اجراء الماء فى ساقية فيها محفورة مدة لا تجاوز مدة اجارته ، وان لم تكن الساقية محفورة لم يجز أن يصالحه على ذلك ، لأنه لا يجوز له احداث ساقية فى أرض فى يده باجارة ، وكذلك اذا كانت الأرض وقفاً عليه جاز أن يصالحه على اجراء الماء فى ساقية فى أرض فى يده وان أراد أن يحفر ساقية لم يكن له ذلك لأنه لا يملكها ، وانما له أن يستوفى منفعتها كالأرض المستأجرة ، وان صالحه على اجراء الماء على سطحه جاز اذا كان السطح الذى يجرى ماؤه فيه معلوما ، لأن الماء يختلف بكبر السطح وصغره .

وقال ابن الصباغ: ولا يحتاج الى ذكر المدة ، ويكون ذلك فرعا للاجارة لأن ذلك لا يستوفى به منافع السطح بخلاف الساقية فانه يستوفى منفعتها فكانت مدتها مقدرة ولأنهما يختلفان أيضاً فان الماء الذى يجرى فى الساقية لا يحتاج الى تقدير لأنه لا يجرى منه لأنه يجرى فيها أكثر من ملئها ، ويحتاج الى ذكر السطح الذى يجرى منه لأنه يجرى فيه القليل والكثير ، وان صالحه على أن يسقى زرعه أو ماشيته من مائه سقية أو سقيتين لم يصح ، لأن القدر من الماء الذى يسقى به الزرع والماشية مجهول ، فان صالحه على ربع العين أو تلثها صح كما قلنا فى البيع ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وفي وضع الجذوع على حائط الجار والحائط الذي بينه وبين شريكه قولان، قال في القديم (يجوز) فاذا امتنع الجار أو الشريك أجبر عليه اذا كان الجذع خفيفا لا يضر بالحائط، ولا يقدر على التسقيف الا به، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يمنعن أحدكم جاره أن يضع خشبة على جداره)) قال أبو هريرة رضى الله عنه ((اني لاراكم عنها معرضين) والله لأرمينها بين أظهركم)) ولاته اذا وجب بنل فضل الماء للكلا لاستغنائه عنه وحاجة غيره وجب بنل فضل الماء للكلا لاستغنائه عنه الجديد: لا يجوز بفير أذن ، وهو الصحيح: لقوله صلى الله عليه وسسلم ((لا يحل مال أمرىء مسلم الا بطيب نفس منه)) ولانه انتفاع بملك غيره مسن غير ضرورة فلا يجوز بفير أذنه كالحمل على بهيمته ، والبناء في أرضه ، وحديث أبى هريرة نحمله على الاسستحباب ، وأما الماء فانه غير مملوك في قول بعض أصحابنا ، والحائط مملوك ، ولان الماء لا تنقطع مادته ، والحائط بخلافه .

فان كان الجذع تقيلا يضر بالحائط لم يجز وضعه من غير اذنه قولا واحداً لأن الارتفاق بحق الفير لا يجوز مع الاضرار ، ولهذا لا يجهوز أن يخرج الى الطريق جناحاً يضر بالمارة ، وأن كان لا حاجة به اليه لم يجبر عليه ، لأن الفضل انما يجب بذله عند الحاجة اليه ، ولهذا يجب بذل فضل الماء عند الحاجة اليه للكلا ولا يجب مع عدم الحاجة (فأن قلنا) يجبر عليه فصالح منه على مأل لم يجز ، لأن من وجب له حق لا يؤخذ منه عوضه ، وأن قلنا : لا يجبر عليه فصالح منه على مأل جأز على ما بيناه في أجذاع الساباط .

(فصل) اذا وضع الخشب على حائط الجار أو الحائط المسترك ، وقلنا: انه يجبر في قوله القديم ، أو صالح عنه على مال في قوله الجديد فرفعه جاز له أن يعيده ، فان صالحه صاحب الحائط عن حقه بعوض ليسقط حقه من الوضع جاز لأن ما جاز بيعه جاز ابتياعه تسائر الأموال) .

الشرح حديث أبى هريرة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم وأحمد والترمذى وأبو داود وابن ماجه: وقد أخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقى وأحمد والطبرانى وعبد الرزاق من طريق ابن عباس بلفظ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار ، وللرجل أن يضع خشبة فى حائط جاره: واذا اختلفتم فى الطريق فاجعلوه سبعة أذرع » وأخرجه أحمد وابن ماجه أيضاً من حديث عكرمة بن سلمة بن ربيعة « أن أخوين من بنى المعيرة اعتق أحدهما أن لا يغرز خشباً فى جداره ، فلقيا مجمع بن يزيد الأنصارى ورجالا كثيراً فقالوا: نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يمنع جار جاره أن يغرز خشباً فى جداره فقال الحالف: أى أخى قد علمت أنك مقضى لك على ، وقد حلفت فاجعل اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر ، فغرز في الاسطوان خشبة » وهو أيضاً عند ابن ماجه والحاكم والبيهقى مسن حديث أبى سعيد ، وعند البيهقى من طريق عبادة ، وعند الطبرانى فى الكبير وأبى نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظى ، وما جاء فى بعض ألفاظه مسن جعل الطريق سبعة أذرع ثبت فى الصحيحين من حديث أبى هريرة ، وعكرمة ابن سلمة بن ربيعة مجهول ،

وقوله «لا يمنع » بالجزم على النهى • وفى رواية لأحمد « لا يمنعن » وفى لفظ للبخارى بالرفع على الخبرية المقدمة ، وهى فى معنى النهى • وقوله « خشبة » قال القاضى عياض رويناه فى مسلم وغيره من الأصــول بصــيغة

الجمع والافراد، ثم قال: وقال عبد الغنى بن سعيد: كل الناس تقوله بالجمع الا الطحاوى، فانه قال عن روح بن الفرج: سألت أبا زيد والحرث بن بكير ويونس بن عبد الأعلى عنه • فقالوا كلهم: خشبة بالتنوين، ورواية مجمع تشهد لمن رواه بلفظ الجمع • ويؤيدها أيضاً ما رواه البيهقى من طريق شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ «اذا سأل أحدكم جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه » قال القرطبى: وانما اعتنى هؤلاء الأئمة بتحقيق الرواية فى هذا الحرف ، لأن أمر الخشبة الواحدة يخف على الجار المسامحة به بخلاف الأخشاب الكثيرة •

أما أحكام الفصل فان هذه الأحاديث تدل على أنه لا يحل للجار أن يمنع جاره من غرز الخشب فى جداره ، ويجبره الحاكم اذا امتنع وبهذا قال الشافعى فى القديم وأحد قولى الجديد ، وأحمد واستحاق وابن حبيب من المالكية وأهل الحديث •

وقال الشافعى فى أحد قولى الجديد والحنفية ومالك والجمهـور مـن الفقهاء: انه يشترط اذن المالك، ولا يجبر صاحب الجدار اذا امتنع، وحملوا النهى على التنزيه جمعاً بينه وبين الأدلة القاضية بأنه « لا يحل مال امـرى، مسلم الا بطيبة من نفسه » •

وأجيب بأن هذا الحديث أخص من تلك الأدلة مطلقاً فيبنى العام على الخاص قال البيهقى: لم نجد فى السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عمومات لا يستنكر أن يخصها ، وحمل بعضهم الحديث على ما اذا تقدم استئذان الجار ، كما وقع فى رواية لأبى داود بلفظ « اذا استأذن أحدكم أخاه » وفى رواية لأحمد « من سأله جاره » وكذا فى رواية لابن حبان فاذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع الا اذا لم يتقدم ، وبهذا يصح الجمع بين الأحاديث العامة والخاصة ، والمطلقة والمقيدة والله تعالى أعلم •

والمذهب أنه اذا أراد رجل أن يضع أجذاعه على حائط جاره أو حائط مشترك بينه وبين غيره بغير اذنه ، فان كان به الى ذلك حاجه ، مثل أن يكون له براح من الأرض ويحيط له بالبراح ثلاثة جدر ولجاره أو شريكه جدار

رابع ، أو أراد صاحب الجدر الثلاثة أن يضع عليها سقفاً فهل يجيز صاحب الجدار الرابع على تمكينه من ذلك ؟ فيه قولان :

قال فى القديم: يجبر اذا كان ما يضعه لا يضر بالحائط ضرراً بيناً و وبه قال أحمد وغيره ممن مضى ذكرهم لحديث أبى هريرة الذى نكس فيه القوم رءوسهم ، فقال أبو هريرة مالى أراكم عنها معرضين ؟ والله لأرمينها بين أظهركم ، يعنى هذه السنة التى أنتم عنها معرضون و فاذا قلنا بهذا فلم يبذل الجار له أجبره الامام أن يضع خشبه على جداره و

وقال فى الجديد: لا يجبر على ذلك • قال العمرانى: وهو الصحيح ، وبه قال أبو حنيفة لحديث « لا يحل مال أمرىء مسلم الا بطيب نفس منه » ولأنه انتفاع بملك من غير ضرورة فلم يجز من غير اذنه ، كزراعة أرضه والبناء فى أرضه •

(قلت) قد ذهب المصنف الى أن للخبر تأويلين (أحدهما) أنه محمول على الاستجاب (والثانى) أن معناه اذا آراد الرجل أن يضع خشبه على جدار له لاخراج روشن أو شرفة أو جناح الى شارع نافذ فليس لجاره المحاذى له أن يمنعه من ذلك ، لأنه قال: « لا يمنع أحدكم جاره أن يضع على جداره » والضمير يرجع الى أقرب مذكور وهو الجار .

فأما اذا أراد أن يبنى على حائط أو يضع عليه خشباً يضر به ضرراً بيناً أو جداراً آخر يمكنه أن يسقف عليه ، لم يجبر الجار قولا واحداً ، فاذا قلنابقوله في الجديد فأعاره صاحب الحائط فوضع الخشب عليه لم يكن لصاحب الحائط أن يطالبه بقلعه ، لأن اذنه يقتضى البقاء على التأييد فان قلع المستعير خشبة أو سقطت فهل له أن يعيد مثلها ؟ فيه وجهان (أحدهما) له ذلك لأنه قداستحق دوام بقائها (والثاني) ليس له بغير اذن مالك الحائط وهو الصحيح ، لأن السقف اذا سقط فلا ضرر على المعير في الرجوع ، وان أراد صاحب الحائط هدم حائطه ، فان لم يكن مستهدما لم يكن له ذلك ، لأن المستعير قد استحق تبقية خشبه عليه وان كان مستهدماً فله ذلك وعلى صاحب الخشب نقله ، فاذا أعاد صاحب الحائط حائطه . فان بناه بمادة أخرى الم يكن لصاحب الخشب الماحب الخشب اعادة خشبه من غير اذنه ، لأن هذا الحائط غير الأول ،

وقالت الحنابلة: يجوز إعادة وضعه بغير اذنه و وان بناه بسادته الأولى بعينها بأن كانت عضادته خشبا فأقامه أو حجراً فرصه ، فهل له آن يعيد خشبه بغير اذن ؟ على الوجهين الأولين ، فان صالحه بمال ليضع أجذاعه على جداره في قوله الجديد أو قلنا: يجبر الجار على تمكينه من وضعها على القسديم فصالح مالك الجدار مالك الخشب ليضع عن جداره الخشب صح الصلح ، لأن ما صح بيعه صح ابتياعه كسائر الأموال ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان كان في ملكه شجرة فاستعلت وانتشرت اغصانها وحصلت في دار جاره جاز للجار مطالبته بازالة ما حصل في طلبكه ، فان لم يزله جاز للجار الله ما لو دخل رجل الى داره بفير اذنه ، فان له ان يطالبه بالخروج ، فان لم يخرج أخرجه ، فأن صالحه منه على مال فأن كأن يابساً لم يجز لأنه عقد على الهواء ، والهواء لا يفرد بالعقد ، وأن كأن رطبا لم يجلز لما ذكرناه ولأنه صلح على مجهول ، لأنه يزيد في كل وقت .

الشرح الأحكام: اذا كانت له شجرة في ملكه فانتشرت أغصانها فوق ملك جاره فللجار أن يطالب مالك الشجرة بازالة ما انتشر فوق ملكه لأن الهواء تابع للقرار، وليس له أن ينتفع بقرار أرض جاره بغيير اذنه، فكذلك هواء أرض جاره، فان لم يزل مالك الشجرة ذلك فللجار أن يزيل ذلك عن هواء أرضه بغير اذن الحاكم كما لو دخلت بهيمة لغيره الى أرضه فله أن يخرجها بنفسه وقال أصحاب أحمد: اذا امتنع من الملك له من ازالته لم يجبر لأن ذلك ليس من فعله، وعلى كلا الأمرين اذا امتنع من ازالته كان لصاحب الهواء ازالته مع عدم الاتلاف، فاذا أتلف شيئاً ضمنه كما لو دخلت البهيمة داره فعليه اخراجها بغير اتلاف فاذا أتلف شيئاً ضمنه كما لو دخلت البهيمة داره فعليه اخراجها بغير اتلاف فاذا أتلف شيئاً ضمنه كما لو دخلت البهيمة داره فعليه اخراجها بغير اتلاف فاذا أتلف شيئاً ضمنه في ملكه وازالتها الا بالاتلاف فلا شيء عليه لأنه لا يلزمه اقرار مال غيره في ملكه و

قال العمرانى فى البيان: ينظر فيه فان كان ما انتشر لينا يمكنه أن يزيل ذلك عن ملكه من غير قطع ، لواه عن ملكه ، فان قطعه لزمه أرش ما نقصت الشجرة بذلك لأنه متهم بالقطع ، وان كان يابسا لا يمكنه ازالة ذلك عن ملكه الا بقطعه فله ذلك ولا ضمان عليه ا ه . (قلت) فان صالحه على ملكه الا بقطعه فله ذلك ولا ضمان عليه ا ه . (قلت) فان صالحه على

اقرارها بعوض معلوم ، فان كان غير معتمد على حائطه لم يجز ذلك لأنه افراد للهواء بالعقد ان كان يابسا ، وان كان رطبا لم يجز أيضاً لهذه العلمة ، ولأنه يزيد فى كل وقت بنمو الأغصان .

وقال أصحاب أحمد كابن حامد وابن عقيل وابن قدامة: يجوز ذلك رطبا كان الغصن أو يابسا ، لأن الجهالة فى المصالح عنه لا تمنع الصحة لكونها لا تمنع التسليم بخلاف العوض فانه يفتقر الى العلم لوجوب تسليمه ، لأن الحاجة داعية الى الصلح عنه لكون ذلك يكثر فى الأملاك المتجاورة وفى القطع اتلاف وضرر قالوا: والزيادة المتجددة يعفى عنها كالسمن الحداث فى المستأجرة للركوب (قلت) والصلح لا يجوز عندنا الا فى حالة ما اذا كان الغصن يابسا معتمداً على حائط الجار ، كما لو صالحه على وضع خشبة على حائطه ، وأما الرطب فانه يمكن ليه ، ويمكن تهذيبه ،

فرع اذا كان سطح داره أعلا من سطح دار جاره لم يجبر من علا سطحه على بناء سترة ، وقال أحمد رضى الله عنه : يجبر من علا سطحه على بناء سترة ، لأنه اذا صعد سطحه أشرف على دار جاره ، والانسان ممنوع من الانتفاع بملكه على وجه يستضر به غيره ، كما لا يجوز أن يدق فى ملكه ما يهتز به حائط جاره ،

دليلنا: أنه حاجز بين ملكيهما فلا يجبر أحدهما على سترة كالأسفل وما ذكره فغير صحيح ، لأن الأعلى ليس له أن يشرف على الأسفل ، وانما يستضر الأسفل بالاشراف عليه دون انتفاعه بملكه ، ويخالف الدق ، لأنه يضر بملك جاره ، قاله في البيان .

فسرع قال الشيخ أبو حامد الاسفرايينى: يجوز للانسان أن يفتح فى ملكه كوة مشرفة على جاره ، وعلى جسر عليه ، ولا يجوز للجار منعه لأنه لو أراد رفع جميع الحائط لم يمنع فكذلك اذا رفع بعضه لم يمنع اه (قلت) الا اذا ترتب على ذلك اضرار بجاره وازالة للجدار الفاصل بين المسكنين مما يترتب عليه كشف سوءات البيت أو تعريض المال للضياع أو زوال صفة الصلاحية للسكنى أجبر على ازالة ذلك فان كان كوة سدها ، وان كان جدارا أقامه ، وسياتي مزيد لذلك والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وأن كان لرجل في زقاق لا ينفذ دار ، وظهرها الى الشارع فجاز ففتح بابا من الدار الى الشارع جاز ، لأن له حق الاستطراق في الشارع فجاز ان يفتح اليه بابا من الدار ، وأن كان باب الدار الى الشارع وظهرها الى الزقاق ففتح بابا من الدار الى الزقاق نظرت ، فأن فتحه ليستطرق الزقاق لم يجز لانه يجعل لنفسه حق الاستطراق في درب مملوك لاهله لا حق له في طريقه ، فأن قال : افتحه ولا اجعله طريقا ، بل أغلقه واسمره ، ففيه وجهان : (احدهما) أن له ذلك ، لانه أذا جاز له أن يرفع جميع حائط الدار ، فلأن يجوز أن يفتح فيه بابا أولى ، (والثاني) لا يجوز ، لأن الباب دليل على يجوز أن يفتح فيه بابا أولى ، (والثاني) لا يجوز ، لأن الباب دليل على بطريق ولا دليل عليه ، وأن فتح في الحائط كوة الى الزقاق جاز ، لانه ليس بطريق ولا دليل عليه ، فأن كأن له داران في زقاقين غير نافذين ، وظهر كل واحدة من الدارين الى الاخرى ففيها

(احدهما) لا يجوز، لانه يجعل الزقاقين نافذين، ولانه يجعل لنفسيه الاستطراق من كل واحد من الزقاقين الى الدار التى ليست فيه، ويثبت لاهل كل واحد من الزقاقين الشفعة في دور الزقاق الآخير على قبول من يوجب الشفعة بالطريق (والثاني) يجوز، وهو اختيار شيخنا القاضي رحمه الله ، لأن له أن يزيل الحاجز بين الدارين، ويجعلهما دارا واحدة، ويترك البابين على حالهما ، فجاز أن ينفذ احداهما الى الاخرى) ،

الشرح الأحكام: اذا كان لرجل دار فى زقاق غير نافذ وظهر الدار الى شارع عام فأراد أن يفتح باباً فى ظهر بيته الى الشارع فان فتحه وسدالباب الذى فى الزقاق جاز له ذلك قولا واحداً ، أما اذا أبقى الباب الذى فى الزقاق ظرت فاذا جعله لاستطراق المارة من الشارع الى الزقاق لم يجز له ذلك ، لأن الدرب مملوك لأهله لا يعبر أحد أجنبى من زقاقهم ، فاذا استأذن أصحاب الزقاق وقال لهم : أفتحه ولا أجعله طريقاً ، بل أجعل بابى ذا أقفال وترابيس لا يمر فيه الا أهل بيتى وضيفانى ففيه وجهان :

(أحدهما) يجـوز، لأنه اذا جاز أن يهـدم الحائط جاز له أن يهـدم معضه . (والثانى) لا يجوز ، لأن الباب ثغرة يمكن أن يستدل منها المارة على الاستطراق الى الزقاق فمنع منه ، وقالت الحنابلة : يجوز له ذلك قولا واحداً، ولأنه يرتفق بما لم يتعين ملك أحد عليه ،

وعلى القول بالجواز ان قيل: في هذا اضرار بأهل الدرب ؛ لأنه يجعله نافذا يستطرق اليه من الشارع (قلنا) لا يصير نافذا ، وانما تصير داره نافذة ، وليس لأحد استطراق داره ، فأما ان كان باب داره الى الشارع ، وليس له باب الى الدرب فأراد أن يفتح بابا فى ظهر داره الى الزقاق للاستطراق لم يكن له ذلك ، لأنه ليس له حق فى الدرب الذى قد تعين ملك أربابه ، ويحتمل الجواز كما ذكرنا فى الوجه الذى تقدم .

فرع اذا أراد أن يفتح الى الدرب كوة أو شباكاً لم يمنع منه، لأنه يتصرف فى ملكه ، وربما أراد ذلك للهواء أو النور أو الشمس •

فرع فان كان لرجل داران وباب كل واحدة منهما الى زقاق غير نافذ وظهر كل واحدة منهما الى ظهر الأخرى ، فان أراد صاحب الدارين رفع الحائط بينهما وجعلهما داراً واحدة جاز ، وان أراد أن يفتح من احداهما باباً الى الأخرى ليدخل من كل واحدة من الدارين الى الأخرى ، ويدخل من كل واحدة من الدارين الى الأخرى ، ويدخل من كل واحدة من الدارين طريقا من كل واحدة من الدارين طريقا من كل واحدة من الدارين طريقا من كل واحدة من الدارين ، ويجعل الدار كالدرب الواحد ، ولأنه يثبت الشفعة لكل واحد من الدربين لأهل الدرب الآخر فى قول من يثبت الشفعة فى الدار لاشتراكهما فى الطريق ، وهذا لا يجوز ، وقال القاضى أبو الطيب الطبرى شيخ المصنف رحمهما الله : يجوز ، لأنه يجوز له أن يرفع الحائط كله ، فجاز له أن يفت ح

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصــل) اذا كان لعاره باب في وسط درب لا ينفذ ، فاراد ان ينقل الباب نظرت فان أراد نقله الى اول العرب جاز له لأنه يترك بعض حقه من الاستطراق وان اراد ان ينقله الى آخر العرب ففيه وجهان : (احدهما) لا يجوز ، لأنه يريد ان يجعل لنفسه حق الاستطراق في موضعلم يكن له (والثاني) يجوز ، لأن حقه ثابت في جميع الدرب ، ولهندا لو ادادوا قسمته كان له حق في جميعه ، فان كان بابه في آخر الدرب وأراد أن ينقل الباب ألى وسطه ، ويجعل الى عند الباب دهليزاً ـ ان قلنا : ان من بابه في وسط الدرب ـ يجوز أن يؤخره الى آخر الدرب ، لم يجز لهذا أن يقدمه ، لأنه مشترك بين الجميع ، فلا يجوز أن يختص به ، وأن قلنا : لا يجوز جاز لهذا أن يقدمه لأنه يختص به) .

الشرح الأحكام: اذا كان لرجلين داران فى زقاق غير نافذ وباب دار أحدهما قريب من أول الدرب، ولداره فناء يمتد الى آخر الدرب، وباب دار الآخر فى وسط الدرب، فان أراد من باب داره قريب من أول الدرب أن يقدم بابه الى أول الدرب جاز لأنه يترك بعض ما كان له من استحقاق، وان أراد أن يؤخر بابه الى داخل الدرب الذى له فناء داره هناك ففيه وجهان:

(أحدهما) له ذلك لأن فناء داره يمتد فكان له تأخير بابه الى هناك ، ولأن له يدا فى الدرب، فكان الجميع فى يدهما ه

(الثانى) ليس له ذلك وهو الصحيح ، لأنه يريد أن يجعل لنفسه الاستطراق فى موضع لم يكن له ، وإن آراد مَن باب داره فى وسط الدرب أن يقدم بابه ، قال الشيخ أبو حامد : فإن أراد أن يقدمه الى الموضع الذى لا فناء لصاحبه فيه كان له ذلك وجها واحداً وإن أراد أن يقدمه الى الموضع الذى لصاحبه هناك فناء فهل له ذلك ؟ يبنى على الوجهين الأولين ،

(فان قلنا) ليس لمن باب داره فى أول الدرب أن يؤخر بابه فلمن باب داره فى وسط الدرب أن يقدم بابه وهو الصحيح • وان قلنا لمن باب داره فى أول الدرب أن يؤخر بابه الى وسط الدرب ، فليس لمن باب داره فى وسط الدرب أن يقدم بابه الى فناء دار جاره • وقال ابن الصباغ : ينبغى له أن يقدم بابه فى فناء صاحبه وجها واحدا الأنه انما يفتح الباب فى فناء نفسه ، ولا حق له فيما جاوز ذلك •

وقال أصحاب أحمد: اذا كان لرجلين بابان فى زقاق غير نافذ أحدهما قريب من باب الزقاق والآخر فى داخله ، فللقريب من الباب نقل بابه الى ما يلى باب الزقاق ، لأن له الاستطراق الى بابه القديم ، فقد نقص من استطراقه ، ومتى أراد رد بابه الى موضعه الأول جاز لأن حقه لم يسقط ، وان أراد نقل بابه تلقاء صدر الزقاق لم يكن له ذلك ، قال ابن قدامة : نص عليه أحمد ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

رفصل) اذا كان بين رجلين حائط مشترك فانهسسدم ، فدعا احدهما صاحبه الى العمارة وامتنع الآخر ، ففيه قولان ، قال في القديم : يجبر لأنه انفاق على مشترك يزول به الضرر عنه وعن شريكه فاجبر عليه كالانفاق على العبد ، وقال في الجديد : لا يجبر لأنه انفاق على ملك لو انفرد به لم يجب ، فاذا اشترانا لم يجب كزراعة الأرض ، فان قلنا بقوله القديم أجبر الحاكم المتنع على الانفاق ، فان لم يعمل وله مال باعه وانفق عليه ، فان لم يكن له مال اقترض عليه وانفق عليه ، فاذا بنى الحائط كان بينهما كما كان ، ومسن له رسم خشب أو غيره اعاده كما كان .

وان اراد الشريك أن يبنيه لم يمنع منه ، لانه يعيد رسما في ملك مشترك فلم يمنع منه ، كما لو كان على الحائط رسم خشب فوقع ، فان بنى الحائط من غير اذن الحاكم نظرت فان بناه بآلته ونقضه معا عاد الحائط بينهما كمساكان برسومه وحقوقه لأن الحائط عاد بعينه وليس للبانى فيه الا أثر في تأليفه ، وان بناه بغير آلته كان الحائط للبانى ، لا يجوز لشريكه أن ينتفع من غير اذنه ، فان أراد البانى نقضه كان له ذلك لأنه ملكه لا حق لفيره فيه فجاز له نقضه فان قال له الممتنع : لا تنقض وأنا أعطيك نصف القيمة لم يجهز له نقضه ، لأن على هذا القول يجبر على البناء ، فاذا بناه أحدهما وبذل له الآخسير نصف القيمة وجب تبقيته وأجبر عليه ، كما أجبر على البناء .

وان قلنا بقوله الجديد فاراد الشريك أن يبنيه لم يمنع ، لأنه يعيد رسما في ملك مشترك وهو عرصة الحائط فلم يمنع منه ، فان بناه بآلته فهو بينهما ، ولكل واحد منهما أن ينتفع به ويعيد ما له من رسم خشب ، وان بناه بآلة اخرى فالحائط له ، وله أن يمنع الشريك من الانتفاع به ، وان أراد نقضه كان له ، لأنه لا حق لفيره قيه ، فان قال له الشريك : لا تنقضه وأنا أعطيك نصف القيمة لم يمنع من نقضه ، لأن على هذا القول لو امتنع من البناء في

الابتداء لم يجبر ، فاذا بناه لم يجبر على تبقيته ، وان قال : قد كان لى عليسه رسم خشب وأعطيك نصف القيمة وأعيد رسم الخشب ، قلنا للبانى : اما أن تمكنه من أعادة رسمه وتأخذ نصف القيمة ، واما أن تنقضه ليبنى ممك ، لأن القرار مشترك بينهما ، فلا يجوز أن يعيد رسمه ، ويسقط حق شريكه) ،

الشرح الأحكام: اذا كان بينهما حائط مشترك فانهدم أو هدماه ، فدعا أحدهما الى بنائه وامتنع الآخر ، فهل يجبر الممتنع ؟ فيه قولان ، وهكذا لو كان بينهما نهر عظيم أو بئر ، فاجتمع فيه الطين ، فهل يجبر الممتنع من كسحها على ذلك ؟ فيه قولان ، وقال أبو حنيفة : لا يجبر الممتنع على بناء الحائط ، ويجبر على كسح النهر والبئر ، وقال أحمد لا يجبر على البناء لأنه اذا كان الممتنع مالكه لم يجبر على البناء في ملكه المختص به ، وان كان الممتنع الآخر لم يجبر على بناء ملك غيره ولا المساعدة فيه ، وقال مالك وأبو ثور ، وهو أحد القولين عندنا : يجبر ،

قال العمراني في البيان: وعندنا الجميع على قولين ـ وهو يعنى بالجميع الحائط والبئر والنهر في البناء وكسح الطين • قال في القديم: يجبر الممتنع منهما • وبه قال مالك رحمه الله تعالى • واختاره ابن الصباغ لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » •

فاذا لم يجبر الممتنع أضررنا بشريكه ، ولأنه انفاق على ملك مشترك لازالة الضرر فأجبر الممتنع منهما ، كالانفاق على الحيوان المشترك ، وقال في الجديد : لا يجبر الممتنع ، لأنه انفاق على ملك لو انفرد بملكه لم يجبر عليه ، فاذا كان مشاركا لغيره لم يجبر عليه كما لو كان بينهما براح من الأرض لا بناء عليه فدعا أحدهما الآخر الى البناء فامتنع فانه لا يجبر ، وعكس ذلك البهيمة والعبد المشتركين ، لما لزم صاحبه الانفاق عليه عند الانفراد بملكه ، أجبر على الانفاق عليه الدا المناد بملكه ،

وأما الخبر فلا حجة فيه ، لأنا لو أجبرنا الشريك لأضررنا به ؛ والضرر لا يزال بالضرر ، فاذا قلنا بقوله القديم فطالب الشريك شريكه بالبناء لزمـــه الانفاق معه بقسط ما يملك من الحائط ، فان امتنع أجبره الحاكم ، فان كان

له مال أخذ الحاكم منه وأنفق عليه ما يخصـه ، وان كان معسرا اقترض له الحاكم من الشريك أو من غيره •

وان بناه الشريك باذن الحاكم الممتنع كان الحائط ملكا بينها كما كان ويرجع الذي بناه على شريكه بحصته من النفقة ، وان بناه بغير اذن شريكه ولا اذن الحاكم لم يرجع بما أنفق ، لأنه متطوع بالانفاق ، ثم ينظر فان بنى الحائط بآلته ومادته الأولى كان ملكا بينهما كما كان ، لأن المنفق انسا أنفق على التأليف ، وذلك أثر لا عين يملكها ، وان أراد الذي بناه نقضه لم يكن له ذلك لأن الحائط ملك لهما ، وان بنى له بآلة أخرى كان الحائط للذي بناه ، فان أراد الذي بناه نقضه للذي بناه ، وله أن يمنع شريكه من الارتفاق به ، فان أراد الذي بناه نقضه كان له ذلك لأنه منفرد بملكه ،

وان قال له الممتنع: لا تنقض وأنا أدفع ما يخصنى من النفقة أجبر الذى بناه على التبقية بناه على التبقية بناه على التبقية بناه على التبقية بنذل النفقة وان كان بينهما نهر أو بئر وأنفق أحدهما بغير اذن شريكه أو اذن الحاكم فانه لا يرجع بما أنفق ، وليس له أن يمنع شريكه من نصيبه من الماء لأن الماء ينبع في ملكيهما ، وليس له الا نقل الطين ، وذلك أثر لا عين بخارف الحائط ، وان قلنا بقوله الجديد ، لم يجبر الممتنع منهما ، فان أراد أحدهما بناءه لم يكن للآخر منعه من ذلك لأنه يزول به الضرر عن الثاني فان بناه بنائه بألته كان الحائط ملكهما ، فهو كما لو لم ينفرد ببنائه ،

وان بناه بآلة له فهو ملك الذي بناه وله أن يمنع شريكه من الارتفاق به و فان أراد الذي بناه أن ينقضه كان له ذلك لأنه ملك له ينفرد به ، فان قال له المستنع : لا تنقض وأنا أدفع اليك ما يخصني من النفقة لم يجبر الذي بني على التبقية ، لأنه لما ئم يجبر على البناء في الابتداء لم يجبر على التبقية في الانتهاء .

فان طالب الشريك الممتنع بنقضه لم يكن له ذلك الا أن يكون له خشب

فيقول له :اما أن تأخذ منى ما يخصنى من النفقة وتمكننى من وضع خشبى أو تقلع حائطك لنبنيه جبيعاً فيكون له ذلك لأنه ليس للذى بناه ابطال رسوم شريكه ، هذا اذا انهدم أو هدماه من غير شرط البناء • فأما اذا هدماه على أن يبنيه أحدهما ، أو هدمه أحدهما متعديا • قال الشافعى رضى الله عنه : أجبرته على البناء • واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : هى على قولين ، كما لو هدماه من غير شرط والذى نص عليه الشافعى رضى الله عنه انما هو على القول القديم ، وهو اختيار المحاملى ، لأن الحائط لا يضمن بالمثل ؛ ومنهم من قال : يجبر قولا واحداً • قال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح ، لأن الشافعى رضى الله عنه نص على ذلك فى الجديد ، ولأنه هدمه بهذا الشرط فلزمه الوفاء به •

فرع وان كان الحائط بينهما نصفين فهدماه أو انهدم ثه اصطلحا على أن يبنياه وينفقا عليه بالسوية ويكون لأحدهما ثلث الحائط وللآخر ثلثاه ، ويحمل عليه كل واحد منهما ما شاء فلا يصح هذا الصلح ، لأن الصلح هو أن يترك بعض حقه بعوض ، وههنا قد ترك أحدهما لصاحبه سدس الحائط بغير عوض فلم يصح كما لو ادعى على رجل دارا فأقر له بها نم صالحه المدعى منها على سكناها فلا يصح لأنه ملكه الدار والمنفعة ، ثم مصالحته على منفعتها ترك حق له بلا عوض كذلك ههنا مثله ، ولأن هذا نمرط فاسد ، لأن كل واحد منهما شرط أن يحمل عليه ما شاء والحائط لا يحمل ما شاء فلم يصح ، كما لو صالحه على أن يبنى على حائطه ما شاء فانه لا يصح لأن ذلك مجهول ،

وان اصطلحا على أن يبنيا وينفق عليه أحدهما ثلث النفقة ، وينفق عليه الآخر ثلثى النفقة ، ويحمل على الحائط خشبا معلومة ، فقد قال الشيخ أبو حامد فى دراسة أولى يصح الصلح ، لأنه لما زاد فى الانفاق ترك الآخر بعض حقه بعوض ، وقال فى درسه مرة ثانية : لا يصح هذا الصلح لأن النفقة التى تزيد على نفقة حقه مجهولة ، والصلح على عوض مجهول لا يصح ، ولأنه صلح على ما ليس بموجود ، لأن الحائط وقت العقد معدوم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصـل) وأن كان لأحدهما علو والآخر سفل والسقف بينهما ؛ فأنهستم حيطان السفل لم يكن لصاحب السفل أن يجبر صاحب العلو على البناء قولا واحداً لأن حيطان السفل لصاحب السفل فلا يجبر صاحب العلو على بنائه ، وهل لصاحب العلو أجبار صاحب ألسفل على البناء ؟ فيه قولان . فان قلنا : يجبر الزمه الحاكم ، فان لم يفعل وله مال باع الحاكم عليه ماله وانفق عليه ، وان لم يكن له مال اقترض عليه ، فاذا بني الحائط كان الحائط ملكا لصاحب السفل لأنه بني له وتكون النفقة في ذمته ويعيد صاحب العلو غرفته عليسه وتكون النفقة على الغرفة وحيطانها من ملك صاحب العلو دون صاحب السفل لأنها ملكه لا حق لصاحب السفل فيه وأما السقف فهو بينهما وما ينفق عليه فهو من مالهما ، فان تبرع صاحب العلو وبني من غير اذن اتحاكم لم يرجيع صاحب العلو على صاحب السفل بشيء ، ثم ينظر فان كان قد بناها بآلتها __ كانت الحيطان لصاحب السفل لأن الآلة كلها له وليس لصاحب العلو منهه من الانتفاع بها ولا يملك نقضها لأنها لصاحب السهفل وله أن يعيد حقه من الفرفة ، وان بناها بغير آلتها كانت الحيطان لصاحب العلو وليس لصــاحب السفل أن ينتفع بها ولا أن يتد فيها و تدا ولا يفتح فيها كوة من غير اذن صاحب العلو ، ولكن له أن يسكن في قرار السفل لأن القرار له والصاحب العسو أن ينقض ما بناه من الحيطان لأنه لا حق لغيره فيها ، فإن بدل صاحب السفل القيمة ليترك نقضها لم يلزمه قبولها ، لأنه لا يلزمه بشاؤها قولا واحداً فلا يلزمه تبقيتها ببلل العوض • والله أعلم) •

الشرح قوله « يتد » مثل يعد ويزن ، وهو الفعل المسمى عند النحاة بالمثال تحذف فاء مضارعه .

أما أحكام الفصل فان كان حيطان العلو لرجل وحيطان السفل لآخر، والسقف بينهما فانهدم الجميع فليس لصاحب السفل أن يجبر صاحب العلو على البناء قولا واحدا ، لأن حيطان السفل لصاحب السفل فلا يجبر غيره على بنائها ، وهل لصاحب العلو المطالبة باجبار صاحب السفل على بناء السفل ؟ على القولين في الحائط ، فان قلنا بقوله القديم أجبر الحاكم صاحب السفل ؟ على القولين في الحائط ، فان قلنا بقوله القديم أجبر الحاكم صاحب السفل على البناء ، وان لم يكن له مال اقترض عليه من صاحب العلو ومسن السفل على البناء ، وكان ذلك دينا في ذمته الى أثر يوسر ، وهكذا اذا بنى صاحب العلو حيطان السفل باذن صاحب العلو حيطان السفل باذن صاحب المسفل أو باذن الحاكم جا ز، وكانت

حيطان السفل لصاحب السفل ولصاحب العلو أن يرجع بما أنفقه على حيطان السفل على صاحب السفل، ثم يعيد علوه كما كان •

فان أراد صاحب العلو أن يبنى من غير اذن الحاكم واذن صاحب السفل لم يمنع من ذلك لأنه يستحق الحمل على حيطان السفل ، ولا يرجع بما أتفق عليها لأنه متطوع ، فان بنى السفل بآلته كان ملكا لصاحب السفل كما كان ويرجع لصاحب العلو نقضها ، ولكن يعيد علوه عليها ، وان بناه بآلة أخرى كانت الحيطان ملكا لصاحب العلو ، وليس لصاحب السفل أن يضع عليها ميئا ، ولا يتد فيها وتدا ، ولكن له أن يسكن فى قرار السفل ، لأن ذلك قرار ألله ، فان أراد صاحب العلو نقض ذلك كان له ذلك لأنه له أن يسكن فى قرار السفل ، لأن ذلك قرار ملكه ، فان أراد صاحب العلو نقض ذلك كان له ذلك لأنه ما أنفق ولا ينقض لم يجبر صاحب العلو على التبقية فى الابتداء فلم يجبر على التبقية فى

فسالة: قال الشافعي رضى الله عنه: ولو ادعى على رجل بيت في يده فاصطلحا بعد الاقرار على أن يكون لأحدهما سطحه ، والبناء على جدرانه بناء معلوما فجائز ، واختلف أصحابنا في صورة هذه المسألة ، فقال أبو العباس بن سريج: وصورتها أن يدعى رجل على رجل دارا في يده علوها وسفلها فيقر له بها ، ثم اصطلحا على أن يكون السفل والعلو للمقر له ، ويبنى المقر على العلو بناء معلوما ، فيصح الصلح ، ويكون ذلك فرعا للعارية وليس بصلح معاوضة ، لأن صلح المعاوضة اسقاط بعض حقه بعوض ، وهذا ترك بعض حقه بلا عوض ، لأنه ملك العلو والسفل بالاقرار ، ثم ترك المقر له للمقر العلو بغير عوض فيكون عارية ، له الرجوع فيها قبل البناء ، وليس له الرجوع بعد البناء ، كما قال الشافعي رضى الله عنه : اذا ادعى على رجل داراً فأقر له بها ثم صالحه منها على سكناها فلا يكون صلحا وانما يكون عارية ،

ومنهم من قال: صورتها أن يفعى رجل على رجل سفل بيت عليه علو

ويقر أن العلو للمدعى عليه فيقر المدعى عليه للمدعى بالسفل ، ثم اصطلحا على أن يكون السفل للمدعى عليه ، على أن المدعى يبنى على العلو غسرفة معلومة البناء فيصح •

قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني : وهذا أصبح التأويلين ، وقال ابن الصباغ : الأول أشبه بكلام الشافعي رحمه الله تعالى •

مسالة ثانية اذا ادعى رجل دارا فى يد رجلين فاقر له أحدهما بنصفها، وأنكر الآخر وحلف له ، فصالح المقر للمدعى عن نصف الدار على عـوض وصار ذلك النصف للمقر ، فهل لشريكه المنكر أن يأخذ ذلك بالشفعة ؟

قال الشيخ أبو حامد: ان كان ملكا بجهتين مختلفتين ، مشل أن كان أحدهما ورث ما بيده والآخر ابتاع ما بيده ، فللشريك المنكر الشفعة ، لأن المجهتين اذا اختلفتا أمكن أن يكون نصيب أحدهما مستحقا ، فيدعيه صاحبه فبعطيه ثم يملكه بالصلح فتثبت فيه الشفعة .

وان اتفقت جهة الملك لهما بالارث مثلا أو الابتياع ، ففيه وجهان •

(أحدهما) ليس للمنكر الأخذ بالشفعة ، لأنه يقر بأن أخاه أقر بنصف الدار بغير حق ولم يملكه بالصلح ، وهذا يمنعه من المطالبة بالشفعة .

(والثانى) له المطالبة بالشفعة وهو الصحيح ، لأنه قد حكم بنصفها للمقر له وحكم بأنه انتقل الى المقر له بالصلح ؛ مع أنه يحتمل أن يكسون قد انتقل اليه نصيب المقر من غير أن يعلم الآخر ، وأما ترتيب ابن الصباغ فيها فقال : ان كان انكار المنكر مطلقاً ، كأن أنكر ما ادعاه فله الأخذ بالشفعة، وان قال : هذه الدار لنا ورثناها عن أبينا ، فهل له الأخذ بالشفعة ؟ فيه وجهان،

هسئالة ثالثة قال الشافعي رضى الله عنه: اذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصلح جائز ، والوارث المقر متطوع ولا يرجع على اخوته بشيء ، واختلف أصحابنا في صورتها ، فمنهم من قال: صورتها أن يدعى رجل على جماعة ورثة لرجل داراً في أيديهم

كان أبوهم قد غصبه أياها فأقر له أحدهم بذلك وقال صدقت فى دعواك . وقد وكلنى شركائى على مصالحتك بشىء معلوم ؛ فحكم هذا فى حق شركائه حكم الأجنبى اذا صالح عن المدعى عليه عينا مع الانكار ، على ما مضى بيانه .

وقال أبو على الطبرى: تأويلها أن يدعى رجل على جماعة ورثة ديناً على مورثهم ، وأن هذه الدار رهن عنده بالدين ، فيقر له أحدهم بصحة دعواه ويصالحه عن ذلك بشىء فحكمه حكم الأجنبى اذا صالح عن المدعى عليه بالدين مع انكاره • قال : لأن الشافعى رحمه الله قال : وأقر أحد الورثة فى دار فى أيديهم بحق • ولو أقر بالدار يقال : أقر بالدار ، وانما أراد رهن الدار ، وأيهما كان فقد مضى حكمه • قال الشيخ أبو حامد : والتأويل الأول أصح ، وقد بين الشافعى رحمه الله ذلك فى الأم •

هسئالة رابعة قال الشافعي في الأم: ولو ادعى رجل على رجل زرعا في الأرض فصالحه من ذلك على دراهم فجائز ، وهذا كما قال: اذا ادعى رجل على رجل زرعا في أرض فأقر له به فصلالحه منه بعوض ، فان كان بشرط القطع صح الصلح ، وان كانت الأرض للمقر كان له تبقية الزرع ، لأن الزرع له ، والأرض له ، فان قيل : هلا كان للمدعى اجباره على القطع ، لأن له عوضاً في ذلك ، وهو أنه ربما أصابته جائحة فرفعه الى الحاكم ، يرى ايجاب وضع الجوائح فيضمنه ذلك ؟

قال ابن الصباغ: فالجواب أن ذلك انما يكون اذا لم يشرط القطع فاما مع شرط القطع فلا يضمن البائع الجوائح، وان صالحه من غير شرط القطع، فان كانت الأرض لغير المقر لم يصح الصلح، وان كانت الأرض للمقر فهل يصح الصلح؛ فيه وجهان مضى ذكرهما فى البيع، وان كان الزرع بين رجلين، فادعى عليهما رجل به فأقر له أحدهما بنصفه وصالحه منه على عوض، فان كانت الأرض لغير المقر لم يصح، سواء كان مطلقاً أو بشرط القطع، لأنه ان كان مطلقاً فلا يصح لأنه زرع أخضر فلا يصح بيعه من غير شرط القطع، وان كان شرط القطع المن نصيب شريكه، كان شرط القطع لم يصح أيضاً لأن نصيبه لم يتمين عن نصيب شريكه، ولا يجبر شريكه على قلع زرعه، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد وابن الصباغ،

وقد مضى ذكر أقوالهما فى البيوع • وذكر القاضى أبو الطيب أن ذلك يبنى على القولين فى القسمة ، هل هى بيع أو افراز حق ؟ وان كانت الأرض للمقر فان قلنا : من اشترى زرعاً فى أرضه يصح من غير شرط القطع ، صح الصلح ههنا ، وانقلنا : لا يصح أن يشترى زرعا فى أرضه الا بشرط القطع لم يصح ههنا •

فرع قال ابن الصباغ: وان ادعى على رجل زرعا فى أرضه فاقر له بنصفه ثم صالحه منه على نصفه على نصف الأرض لم يجز ، لأن من شرط بيع الزرع قطعه ، وذلك لا يمكن فى المشاع ، وان صالحه منه على جميع الأرض بشرط القطع على أن يسلم اليه الأرض فارغة لأن قطع جميع الزرع واجب نصفه بحكم الصلح والباقى لتفريغ الأرض فأمكن القطع وجرى مجرى من اشترى أرضا فيها زرع وشرط تفريغ الأرض فانه يجوز ، كذلك مجرى من اشترى أرضا فيها زرع وشرط تفريغ الأرض فانه يجوز ، كذلك

وان أقر له بجميع الزرع وصالحه من نصفه على نصف الأرض ليكون الزرع والأرض بينهما نصفين ، وشرط القطع فى الجميع ، فان كان الزرع زرع فى الأرض بغير حق جاز الصلح لأن الزرع يجب قطع جميعه ، وان كان الزرع زرع لحق لم يصح الصلح ، لأنه لا يمكن قطع الجميع .

وذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايني في التعليق أن أصحابنا قالوا: اذا كان له زرع أرض غيره فصالح صاحب الزرع صاحب الأرض من نصف الزرع على نصف الأرض بشرط القطع جاز ، لأن نصف الزرع قد استحق قطعه بالشرط ، والنصف الآخر قد استحق أيضاً قطعه لأنه يحتاج الى تفريغ الأرض ليسلمها فوجب أن يجوز قال: وهذا ضعيف أما النصف فقد استحق قطعه ، في النصف الآخر فلا يحتاج الى قطعه ، لأنه يمكن تسليم الأرض وفيها زرع وقال ابن الصباغ: ولأن باقى الزرع ليس يمنع فلا يصح شرط قطعه في العقد ، ويفارق ما ذكرناه اذا أقر بنصف الزرع وصالحه على جميع الأرض، في العقد ، ويفارق ما ذكرناه اذا أقر بنصف الزرع وصالحه على جميع الأرض، لأنه بشرط تفريغ المبيع ، والله أعلم وبه التوفيق ومنه العون سبحانه ،

كتساب العسسوالة

الحوالة فى عرف الفقهاء فى القانون الوضعى هى انتقال الحق من ذمة الى أخرى ، وفى اصطلاح فقهاء الشرع الحنيف نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى مشغولة بمثل ذلك نقلا تبرأ به الذمة الأولى ، وهذا التعريف هو الذى اتفق عليه جمهور العلماء من أصحابنا ، وبه قالت المالكية والحنابلة وأهل الظاهر وقال أصحاب الرأى : هى نقل الدين من ذمة المدين المحيل الى ذمة أخرى وهو المحال عليه ، ويعرص الشيعة الحوالة بأنها عقد شرع لانتقال الحق من ذمة الى أخرى .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(تجوز الحوالة بالدين لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((مطل الفني ظلم فاذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع)) •

الشرح الحول: الحيلة أو القوة أو السنة ، وحال الغلام وحالت الدار أتى عليها الحول ، وحالت القوس اعوجت ، وحال اللون تغير ، والحال الطين ، والتحول التنقل والاسم الحول ، ومنه قوله تعالى (لا يبغون عنها حولا) وذكر الأزهرى عن الزجاج أن الحوال مصدر كالصغر ، وأحال الرجل أنى بالمحال ، وأحال عليه بدينه ، والاسم الحوالة بفتح الحاء ، المحسالة فى قولهم : لا محالة ، أى لا بد ، والملىء : الغنى الواسع الثراء ، ومسن هنا تكون الحوالة نقل حق من ذمة الى ذمة من قولهم : حولت الشىء من موضع الى موضع اذا نقله اليه ، وسيأتى بقية البحث ،

أما حديث أبى هريرة رضى الله عنه فرواه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه باللفظ الذى ساقه المصنف، ورواه أحسد بلفظ « مطل الغنى ظلم ، ومن أحيل على ملىء فليحتل » وعند أبن ماجه من حديث ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم « مطل الغنى ظلم واذا أحلت

على ملى، فأتبعه » واسسناده: حدثنا اسماعيل بن توبة ثنا هشيم عن يونس ابن عبيد عن نافع عن ابن عمسر ، واسسماعيل بن توبة قال ابن أبى حاتم: صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح ، وقد أخرجه الترمذي وأحمد أيضاً ،

أما الأحكام والحوالة لا تتم الا بثلاثة أنفس ، محيل ، وهو من يحيل بما عليه ، ومحال عليه وهو من بما عليه ، ومحال عليه وهو من ينتقل حق المحتال اليه ، واختلفوا هل هي بيع دين بدين ؟ ورخص فيه فاستثني عن بيع الدين بالدين بالدين ، أو هي استيفاء ؟ أوجه ، وقيل هي عقد ارفاق مستقبل ، ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف ، والمحتال عند الأكثر ، والمحال عليه عند بعضهم ، ويشترط أيضاً تماثل التقدير في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ، ومنهم من خصها بالنقدين ومنعها في الطعام لأنها بيع طعام قبل أن يستوف ،

فرع في لغات الفصل وغريبه والحوالة في اللغة بمعنى التحول والانتقال من مكان الى مكان وفي الحديث: « من أحال دخل الجنة » يريد من أسلم لأنه تحول من الكفر والحوالة أيضاً تحويل ماء من نهر الى نهسر والحائل المتغير اللون يقال: رماد حائل ونبات حائل ورجل حائل اللون اذا كان أسود متغيراً والحول الحركة ومنه « لا حول ولا قوة الا بالله » وفى الحديث « اللهم بك أصول وبك أحول » وحالات الدهر وأحواله صروفه ، وأحال الغريم زجاه عنه الى غريم آخر والاسم الحوالة ويقال: أحلت فلانا على فلان بدراهم أحيله احالة واحالا ويقال للذي يحتال عليه بالحق (حيل) وعلى فلان بدراهم أحيله احالة واحالا ويقال للذي يحتال عليه بالحق (حيل)

قوله « مطل الفنى » الجمهور على أنه من اضافة المصدر الى الفاعل ، والمعنى أنه يحرم على الغنى القادر أن يمطل صاحب الدين ، بخلاف العاجز ، وقيل : هو من اضافة المصدر الى المفعول ، أى يجب على المستدين أن يوفى صاحب الدين ، ولو كان المستحق للدين غنيا فان مطله ظلم ، فكيف اذا كان فقيراً ، فانه يكون ظلما بالأولى ، ولا يخفى بعد هذا ، كما قال الحافظ ابن حجر ،

والمطل في الأصل المد ، وقال الأزهري : المدافعة يقال : مطل الحديدة

يمطلها وأنشد الأصمعي لبعض الرجيًاز : كأن صاباً آل حتى أمطلا ، والمطل في الحق والدين مأخوذ منه وهو تطويل العدة التي يضربها العريم للطالب يقال : مطله وماطله بحقه .

قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى: والمراد هنا تأخير ما استحق أداؤه بغير عذر و قوله « واذا أتبع » بهمزة القطع المضمومة واسكان الناء المثناة الفوقية على البناء للمجهول قال الامام النووى : هذا هو المشهور فى الرواية واللغة وقال القرضبى : أما أتبع فبضم الهمزة وسكون الناء مبنيا لما لم يسم فاعله عند الجميع وأما فليتبع فالأكثر على التخفيف و وقيده بعضهم بالتشديد ، والأول أجود، وتعقب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابي : ان أكثر المحدثين يقولونه و يعنى اتبع بتشديد الناء والصواب التخفيف و والمعنى أذا أحيل نليحتل كما وقع فى الرواية الأخرى و

قوله «على ملى » قيل هو بالهمز ، وقيل بغير همز ، ويدل على ذلك قول الكرمانى : الملى كالغنى لفظا ومعنى • وقال الخطابى : انه فى الأصل بالهمز • ومن رواه بتركها فقد سهله • قوله (فاتبعه) قال الحافظ ابن حجر : هذا بتشديد التاء بلا خلاف •

اما الأحكام فإن حديث أبى هريرة وحديث ابن عمر يدلان على أنه يجب على من أحيل بحقه على ملىء أن يحتال ، والى هذا ذهب أهل الظاهر وأكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير ، وحمله الجمهور على الاستحباب . قال ابن حجر : ووهم من نقل فيه الاجماع .

وقد اختلف فى المطل من الغنى هل هو كبيرة أم لا ؟ وقد ذهب الجمهور الى أنه موجب للفسق ، واختلفوا هل يفسق بمرة أو يشترط التكرار ؟ وهل يعتبر الطلب من المستحق أم لا ؟ قال فى فتح البارى : وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذى عليه حاضراً عنده ، لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا ؟ قولان عندنا (أولهما) عدم الوجوب (والثانى) الوجوب مطلقا ، وفصل أصحاب قول ثالث بين أن يكون أصل الدين بسبب يعصى به فيجب والا فلا المحاب قول ثالث بين أن يكون أصل الدين بسبب يعصى به فيجب والا فلا

قال الشوكانى: والظاهر الأول لأن القالد على التكسب ليس بملى، ، والوجوب انما هو عليه فقط ، لأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية .

أفاد الدكتور السنهوري في الوسيط لمحة في التطــور التاريخي لانتقال الالتزام كذلك أفاده الدكتور محمد سلملام مدكور في رسالته في الفقه الاسلامي ، قد يتصور أحداًنه بالموت ينتقل الالتزام مــن ذمة المورث الى ذمة الورثة لكن بالتأمل يظهر أن ما على المورث من التزامات يبقى بعد موته معلقاً بذمته ، وكان لصاحب الحق أن يستوفى حقه من التركة اذ حق الورثة لا يتعلق بها الا بثلثى الباقى بعد سداد الدين • أن كان هناك وصايا والا فبكل الباقي لأن الله تعالى يقول (من بعد وصية توصون بهـــا أو دين) ولذا وجدت في الفقه الاسلامي قاعدة وهي لا تركة الا بعد سداد الدين وهي قاعدة عادلة لكن بالنسبة للدائن اذا مات فان حقه قبل المدين ينتقل الى ورثته ويكون الموت سبباً من أسباب انتقال الحق بلا شك وعلى هذا يمكن للالتزام أن ينقسم اذا نقل الحق الى ورثة الدائن ــ ولقد كان القانون الروماني يجبر انتقال الالتزام من الوارث الى المورث سواء مسن ناحية الدائن أو المدين ، اذ كان يعتبر شخصية الوارث استمراراً لشخصية المورث وكان القانون الفرنسي والقوانين التي تدور في فلكه على هذا غمير أنه لما تبين للمشرع عندهم عدم عدالة هذه القاعدة جنح الى ناحية قاعدة الفقه الاسلامي .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا تجوز الا على دين يجوز بيعه ، كعوض القرض ، وبدل المتلف ، فأما مالا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به ؛ لأن الحوالة بيع في الحقيقة ، لأن المحتال يبيع ماله في ذمة المحيل بما له في ذمة المحال عليه والمحيل يبيع ماله في ذمة المحال عليه بما عليه من الدين ، فلا يجوز الا فيما يجوز بيعه) .

الشرح الأحكام: تجوز الحوالة بعوض القرض وبدل المتلف ، لأنه حق ثابت مستقر فى الذمة ، فجازت الحوالة به كبيعه ، قال الشيخ أبو حامد الاسفراييني : وتجوز الحوالة بثمن المبيع لأنه دين مستقر ، وهــل

تجوز الحوالة بالثمن فهدة الخيار ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ (أحدهما) وهو قول القاضي أبي حامد: لا تصبح الحوالة به لأنه ليس بثابت .

(والثاني) يصح لأنه يؤول الى اللزوم . ولا تجوز الحوالة بالمبيع لأنه غير مستقر ، لأنه قد يتلف قبل القبض فيبطل البيع فيه .

فسرع لا تجوز الحوالة بدين السلم ولا عليه ، لأن دين السلم غير مستقر لأنه يعرضه للفسخ انقطاع المسلم فيه ، ولا تصح الحوالة به لأنها لم تصح الا فيما يجوز أخذ العوض عنه ، والسلم لا يجوز أخذ العوض عنه وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « من أسلم فى شىء فلا يصرفه الى غيره » .

وأما المكاتب أذا حصلت عليه ديون لغير سيده من المعاملة ، وله ديون جاز أن يحيل بعض غرمائه على بعض ، وجاز لغرمائه أن يحيلوا عليه بما لهم في ذمته و لأن الحق ثابت في ذمته وأما ما في ذمته من مال الكتابة فلا يجوز لسيده أن يحيل به عليه ، لأنه غير مستقر ، لأن له أن يعجز تفسه متى شاء ، فلا معنى للحوالة به ، وأن أراد المكاتب أن يحيل سيده بمال الكتابة المذى عليه على غريم للمكاتب قال ابن الصباغ : صحت الحوالة .

(قلت) وقد قال أصحاب أحمد كقولنا فى كل ما ذكرنا وفى المدين على المكاتب وله حكمه حكم الأحرار ، وكذلك ما فى ذمته من مال الكتابة له أن يحيل سيده على غرمائه وتبرأ ذمته من مال الكتابة بهذه الحوالة ، ويكون ذلك بمنزلة القبض ، ولا يصح لسيده أن يحيل مال الكتابة الى غرمائه لأنه يستطيع أن يعجز نفسه .

واشترط المحاملي صاحب المجموع أن يكون النجم قد حل لأنه بمنزلة أن يقضيه ذلك من يده ، وان كان لسيده عليه مال من جهة المعاملة فهل يجوز للسيد أن يحيل غريماً له عليه ؟ فيه وجهان حكاهما الطبرى (أحدهما) يصح • ولم يذكر ابن الصباغ غيره ، لأنه دين لازم (والثاني) لا يصحح

الوسيط فلدكتور السنهودي جو ٣ ص ١١٦ : ١٤٤ .

لأنه قد يعجز نفسه فيسقط ما فى دُمته لنفسه من دين للعاملة وغيرها ، لأن السيد لا يثبت له مال على العبد قال الصيمرى : وان أحاله رجل على عبده فان كان مأذونا له فى التجارة _ جاز ، وان كان غير مأذون ففيه وجهان ، الأصح لا تصح الحوالة .

فسسوع اذا أحالت المرأة على زوجها بصداقها قبل الدخول لم يصح لأنه دين غير مستقر، وان أحالها الزوج به صح ، لأنه له تسليمه اليها وحوالته به تقوم مقام تسليمه ، وان أحالت به بعد الدخول صح لأنه مستقر.

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) واختلف اصحابنا في جنس المال الذي تجوز به الحوالة ، فمنهم من قال : لا تجوز الا بماله مثل ، كالأثمان والحبوب وما اشبهها ، لان القصيد بالحوالة اتصال الغريم الى حقه على الوفاء من غير زيادة ولا نقصان ، ولا يمكنه ذلك الا فيما له مثل ، فوجب أن لا يجوز فيما سواه ، ومنهم من قال : تجوز في كل ما يثبت في الذمة بعقد السلم كالثياب والحيوان ، لأنه مال ثابت في الذمة يجوز بيمه قبل القبض ، فجازت الحوالة به كنوات الامثال .

(فصل) ولا تجوز الا بمال معلوم ، لأنا بينا انه بيع فلا تجوز في مجهول واختلف اصحابنا في ابل الدية ، فمنهم من قال : لا تجوز وهو الصحيح لانه مجهول الصفة فلم تجز الحوالة به كفيره ، ومنهم من قال : تجوز لأنه معلوم العدد والسن فجازت الحوالة به) .

الشرح الأحكام: تجوز الحوالة بالدراهم والدنانير وبما له مثل كالطعام والأدهان، وما استحدث في عصرنا هذا من صناعات بخارية وكهربية كالسيارة والثلاجة والغسالة والمرئاة (التلفزيون) والمذياع بشرط أن تكون جديدة محددة الصفات حتى تتحقق المثلية، فاذا كانت مستعملة وأمكن تحديد الأرش من حيث زمن الاستعمال وقدر الأرش وضبطه ووجد المثيل بشهادة الخبير الأمين من غير زيادة أو نقصان جازت الحوالة ، لأن القصد بالحوالة الغريم حقه من غير زيادة ولا نقصان ، وذلك يحصل بما ذكرناه بالحوالة الغريم حقه من غير زيادة ولا نقصان ، وذلك يحصل بما ذكرناه

وهل تصح الحوالة بما لا مثل له مما يضبط بالصفة كالثياب والحيوان والعروض التي يصح السلم عليها ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يصح ، لأنه مال ثابت فى الذمة مستقر فصحت الحوالة به ، كالدراهم والدنانير .

(والثانى) لا يصح ، لأن المثل فيه لا يتحصر ، ولهذا لا يضمن بمثله فى الاثلاف ، فاذا قلنا بهذا لم تجز الحوالة بابل الدية ، واذا قلنا بالأول فهل تصح الحوالة بابل الدية ؟ فيه وجهان مخرجان من القولين للشافعى رضى الله عنه : اذا جنت امرأة على رجل موضحة فتزوجها على خمس من الابل فى ذمتها له آرش جنايتها عليه ، وكذلك قال فى الصلح : اذا كان له فى ذمته أرش جناية خمس من الابل فصالح عنها ، فهل يصح ؟ فيه قولان (أحدهما) يصح جناية خمس من الابل فصالح عنها ، فهل يصح ؟ فيه قولان (أحدهما) يصح لأنه دين مستقر فى الذمة معلوم العدد والسن ، (والثانى) لا يصحح وهو الصحيح ، لأنها مجهولة الصفة ، لا يتعين على من وجبت عليه أن يسلمها وصوصها ،

وقال أصحاب أحمد: لا تصبح الحوالة فيما لا يصبح السلم فيه ، لأنه لا يثبت في الذمة ، ومن شرط الحوالة تساوى الدينين ، فأما ما يثبت في الذمة سلما غير المثليات كالمذروع والمعدود ، ففي صحة الحوالة به وجهان (أحدهما) لا يصح لأن المثل فيه لا يتحرر ، ولهذا لا يضمنه بمثله في حالة الاتلاف ، (الثاني) يصح ، ذكره القاضى أبو بكر من الحنابلة ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا تجوز الا ان يكون الحقان متساويين في الصفة والحسلول والتأجيل، فان اختلفا في شيء من ذلك لم تصح الحوالة ، لان الحوالة ادفاق كالقرض، فلو جوزنا مع الاختلاف صاد المطلوب منه طلب الفضل، فتخرج عن موضوعها، فان كان لرجل على رجلين الف على كل واحد منهما خمسمائة، وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه خمسمائة، فأحال عليهما رجلا له عليه الف ، على ان يطالب من شاء منهما بالف ففيه وجهان (احدهما) تصح، وهو قول الشحيخ أبى حامد الاسفرايني رحمه الله ، لأنه لا يأخذ الا قدر حقه ، (والثاني) لا تصح، وهو قول شيخنا القاضي ابى الطيب رحمه الله لأنه يستفيد بالحوالة زيادة في المطالبة ، وذلك لا يجوز ؛ ولأن الحوالة بيع فأذا خيرناه بين الرجلين صاد كما لو قال : بعتك احد هذين العبدين) ،

الشرح ولا تصح الحوالة الا ان كان الحقان من جنس واحد ، فان كان عليه لرجل دنانير فأحاله بها على رجل له عليه دراهم ، أو حال من له عليه حنطة على من له شعير أو ذرة أو حال من له عليه ريالات سعودية على من عنده جنيهات مصرية أو غيرها من صنوف النقد لم تصح الحوالة ، لأن موضوع الحوالة أنها لا تفتقر الى رضى المحــال عليه ، فلو صــححناها بغير جنس الحق لاشترط فيها رضاه ، لأنه لا يجبر على تسليم غير الجنس الذي عليه ، ولأن الحوالة تجرى مجرى المقاصة ، لأن المحيل سقط ما فى دمته بما له فى ذمة المحال عليه ، ثم المقاصة لا تصح من جنس بجنس آخر ، وكذلك الحوالة ، ولا تصح الحوالة الا ان كان الحقان من نوع واحد لما ذكرناه في الجنس ، فان كان له على رجل ألف صحاح فأحاله بها على من له عليه ألف مكسرة ، أو كان بالعكس من ذلك لم تصح الحوالة ، لأن الحوالة في الحقيقة بيع دين بدين ، وبيع الدراهم بالدراهم صرف من شرطه القبض في المجلس الا ان جوزنا تأخير القبض في الحوالة ، لأنه عقد ارفاق معروف ، فاذا دخل فيه الفضل صار بيعاً وتجارة ، وبيسع الدين بالدين لا يجسوز • ألا ترى أن القرض في الحقيقة صرف ، لأنب يعطى درهما بدرهم ، ولكن جبوز تأخير القبض فيه لأنه ارفاق • ولو قال أقرضتك هذه الدراهم المكسرة لتردها على صحاحاً لم يصح . وكذلك هذا مثله . واذا قال : أقرضتك هذه الجنيهات لتردها على دولارات لم يصح القرض •

فسوع وان كان لرجل على رجلين ألف درهم كل واحسد خمسمائة ، وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه ، فأحاله أحدهما على آخر بألف برئت ذمتهما مما له عليهما وان أحال عليهما رجلا له عليه ألف ليأخذ من كل واحد منهما خمسمائه صح ، وان أحاله عليه على أن يطالب من شاء منهما بالألف فهل تصح الحوالة ؟ فيه وجهان حكاهما أبو العباس بن سريج (أحدهما) تصح الحوالة ، وهو اختيار الشيخ أبى حامد الاسفرايبني، لأن المحتال لا يأخذ الا قدر حقه ، لأن الزيادة انما تكون في القدر أو الصفة ، ألا ترى أنه يجوز أن يحيل على من هو أملا منه (والثاني) لا تصح الحوالة ، وهو اختيار القاضى أبى الطيب لأنه يستفيد بهذه الحوالة زيادة في الحوالة زيادة في

المطالبة ، لأنه كان يطالب واحداً فصار يطالب اثنين ، ولأن الحوالة بيع فاذا كان الحق على اثنين كان المقبوض منهما مجهولا فلم يصح والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز الحوالة الاعلى من له عليه دين ، لأنا بينا أن الحوالة بيع ما في الذمة بها في الذمة ، فاذا أحال من لا دين له عليه كان بيع معدوم فلم تصح ، ومن أصحابنا من قال تصح اذا رضى المحال عليه ، لأنه تحمل دين يصح اذا كان عليه مثله فصح ، وان لم يكن عليه مثله كالضمان فعلى هسلا يطالب الحيل بتخليصه ، كما يطالب الضامن المضمون عنه بتخليصه ، فان قضاه باذنه رجع على المحيل ، وان قضاه بغير اذنه لم يرجع) .

الشرح الأحكام: اذا كان لرجل على رجل حق فأحاله على من لا حق عليه ؛ فأن لم يقبل المحال عليه الحوالة لم تصبح الحوالة ولم يبرأ المحيل لأنه لا يستحق شيئاً على المحال عليه . وأن قبل المحال عليه الحوالة فهل تصح الحوالة ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا تصح . وهو قول أكثر أصحابنا ، وهو ظاهر كلام المزنى لأن الحوالة معاوضة ، فأذا كان لا يملك شيئاً في ذمة المحال عليه لم يصح ، كما لو اشترى شأة حية بشأة ميتة ، ولأنه لو أحال على من له عليه دين غير لازم أو غير مستقر أو مخالف لصفة دينه لم يصح ، فلأن لا تصح الحوالة على من لا دين له عليه أولى (الثاني) تصح الحوالة ، فلأن لا تصح الحوالة صار كأنه قال لصاحب الحق : أسقط عنه حقك وأبرئه وعلى عوضه ، ولو قال ذلك للزمه قال استدعى اثلاف ملك بعوض فكذلك هذا مثله فأذا قلنا بهذا فللمحال عليه أن يطالب المحيل بتخليصه ، كما يطالب الضامن المضمون عنه بتخليصه ،

وان قبض المحتال الحق من المحال عليه باذن المحيل ، ثم وهبه المحتال للمحال عليه فهل يرجع المحال عليه على المحيل بشيء ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يرجع عليه بشيء ، لأنه لم يغرم شيئا ، لأن ما دفع اليه رجع اليه (التاني) يرجع عليه وهو المذهب ، لا أنه قد غرم ، وانما يرجع عليه بمسبب آخر ، وان كان عليه حق مؤجل فأحال به على رجل لا شيء له عليه ، وقبل المحال عليه الحوالة _ وقلنا : تصح _ فان قضاه المحال عليه الحق فى محله باذن المحيل

رجع عليه ، وان قضاه قبل حلول الحق لم يرجع على المحيل قبل محل الدين ، لأنه متطوع بالتقديم .

فان اختلف المحيل والمحال عليه فقال المحال عليه : أحلت على ولا حق لك على ، فأنا أستحق الرجوع عليك لأنى قضيت باذنك ، وقال المحيل : بل أحلت بحق لمى عليك ، فالقول قول المحال عليه مع يمينه ، لأن الأصل براءة ذمته من الدين • والله أعلم •

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال ، لانه نقل حق من ذمسة الى غيرها فلم يجز من غير رضا صاحب الحق ، كما لو اراد أن يعطيه بالدين عينا ، وهل تصح من غير رضا المحال عليه ؟ ينظر فيه فان كان على من لا حق له عليه وقلنا : آنه تصح الحوالة على من لا حق له عليه لم تجز الا برضاه ، وان كان على من له عليه حق ففيه وجهان (أحدهما) وهو قول أبى سسعيد الاصطخرى واختيار المزنى أنه لا تجوز الا برضاه لانه أحد من تتم به الحوالة فاعتبر رضاه في الحوالة كالمحتال (والثاني) وهو المذهب أنه تجسوز ، لأنه تغويض قبض فلا يعتبر فيه رضى من عليه ، كالتوكيل في قبضسه ، ويخالف المحتال فان الحق له فلا ينقل بغير رضاه كالبائع ، وههنا الحق عليه فلا يعتبر رضاه كالعبد في البيع) .

الشرح الأحكام: اعتبار رضى المحتال ، هو مذهبنا ومذهب مالك رضى الله عنه وقال أصحاب أبى حنيفة : اذا لزم المحال عليه بالحق بغير التزام منه كان مكرها فاذا قبلها مع الاكراه فسدت الحوالة آلا ترى أنه سيصبح المدين والملتزم ؟ وقد اشترط كذلك الامام جعفر بن محمد أنه لابد من تحقيق رضاء المحال عليه في مجلس عقد الحوالة وقد يكون المحال عليه غير مدين ففي جوازه بغير رضاه نظر • أما المدين للمحيل ففي جوازه وجهان • وسيأتي ، أما ما ابتدأ المصنف به فصله من أنه لا تصح الحوالة من غير رضا المحتال فصحيح ، لأن بعض ذوى المروءات تأبي عليهم همهمم أن يتحمل غيرهم دينهم • وقال أحمد وأصحابه وداود وأهل الظاهر : لا يعتبر الرضا • قال الخرقي : ومن أحيل بحقه على مليء فواجب عليه أن يحتال •

وقال ابن قدامة قال أحمد فى تفسير الملىء «كأن الملىء عنده أن يكون مليئاً بماله » وقوله: وبدنه ونحو هذا فاذا أحيل على من هذه صفته لزم المحتال والمحال عليه القبول ولم يعتبر رضاهما وقال: أبو حنيفة: يعتبر رضاهما لأنها معاوضة فيقتضى الرضى من المتعاقدين .

(قلت) ودليل أحمد وداود وأهل الظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : « اذا أحيل على ملىء فليحتل » وهذا أمر ، والأمر يقتضي الوجوب .

أما دليلنا فان الحق قد تعلق بذمة المحيل فلا يملك نقله الى غير ذمته بغير رضى من له الحق ، كما لو تعلق بعين فليس له أن ينقله الى عين أخرى بغير رضى من له الحق ، وأما الحديث فمحمول على الاستحباب وأما المحيل فان البغداديين من أصحابنا قالوا يعتبر رضاه لأن الحق عليه فلا يتعين عليه جهة قضائه ، كما لو كان له دراهم فى كيسه فليس لصاحب الحق أن يطالب باجباره على أن يقضيه حقه من كيس معين .

وأما الخراسانيون فقالوا: هل يعتبر رضى المحيل ؟ فيه وجهان وصورتها أن يقول المحتال عليه لرجل أحلتك على نفسى بالحق الذى لك على فلان ، فاذا قال : قبلت فهل يصح ؟ على الوجهين بناء على الوجهين فيما لو قال :ضمنت عنه بشرط أن تبرئه ، وعندى أن هدين الوجهين انما يتصوران في المحال عليه اذا لم يكن على المحيل عليه حق للمحيل _ وقلنا : تصح الحوالة على من لا حق له عليه برضاه _ فأما اذا كان عليه حق للمحيل فهل يعتبر في صحة الحوالة ؟ فيه وجهان .

(أحدهما) وهو قول ابن القاص وأبى سعيد الاصطخرى أن الحوالة لا تصح الا برضاه وهو قول الزهرى ، لأنه أحد من تتم به الحوالة فاعتبر رضاه كالمحيل والمحتال .

(والثانى) وهو المدهب أن الحوالة تصح من غير رضاه لأن المحيل أقام المحتال مقامه فى القبض فلم يعتبر رضى من عليه الحق ، كما لو وكل من له الحق وكيلا في القبض فانه لا يعتبر رضى من عليه الحق .

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن الحوالة تصرف على المحال عليه بنقسل الحق الى ذمته فلا يتم الا بقبوله ورضاه، بخلاف التوكيل بقبض الدين لأنه ليس تصرفا عليه بنقل الواجب اليه ابتداء، بل هو تصرف بأداء الواجب فلا يشترط قبوله ورضاه، ولأن الناس فى اقتضاء الديون والمطالبة بها على التفاوت بعضهم أسهل مطالبة واقتضاء، وبعضهم أصعب، فلا بد من قبوله ليكون لزوم ضرر الصعوبة مضافا الى التزامه و هكذا أفاده الكاساني فى البدائع ومنه نقلته والله الموفق والمعين و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) أذا أحال بالدين انتقل الحق الى المحال عليه وبرئت ذمة المحيل، لأن الحوالة أما أن تكون تحويل حق أو بيع حق ، وايهما كان وجب أن تبرأ به ذمة المحيل .

(فصل) ولا يجوز شرط الخيار فيه ، لأنه لم يبن على المفابنة فلا يثبت فيه خيار الشرط ، وفي خيار المجلس وجهان (احدهما) يثبت لأنه بيع فيثبت فيه خيار المجلس كالصلح (والثاني) لا يثبت ، لأنه يجرى مجرى الابراء ولهذا لا يجوز بلفظ البيع ، فلم يثبت فيه خيار المجلس) .

الشرح الأحكام وقال الشيخ أبو حامد الاسفرايني: اختلف أصحابنا في العوالة هل هي بيع أو رفق ؟ على وجهين ، فمنهم من قال: انها رفق لقوله صلى الله عليه وسلم « فاذا أحيل أحدكم على ملىء فليحتل » فندب الى العوالة و والبيع مباح لا مندوب اليه ، وانما المندوب اليه الرفق لقوله صلى الله عليه وسلم في القرض: « قرض درهم خير من صدقة » ولأن الحوالة لو كانت بيعاً لدخل فيها الفضل ، ولما صحت بالدين ، ومنهم من قال: ان الحوالة بيع ، لأن البيع ضربان: ضرب بلفظ البيع فيدخله الربح والفضل والمغابنة ، وضرب منه بغير لفظ البيع القصد منه الرفق فلا يدخله الفضل والمغابنة ولا يقتضى التمليك كالبيع ، لأن المحيل يملك المحتال ماله فى ذمة المحال عليه الا أنهما اختلفا في الاسم ليعرف به المطلوب من كل واحد منهما والمحال عليه الا أنهما اختلفا في الاسم ليعرف به المطلوب من كل واحد منهما و

فاذا قلنا: انها رفق لم يدخلها خيار المجلس كالقرض • واذا قلنا: انها بيع دخلها خيار المجلس في الصرف وآما خيار الثلاث فلا يدخلها بالاجماع • وعندى أن الوجهين فى الحوالة على من لا حوالة عليه برضى المجال مأخوذان من هذا (فاذا قلنا) ان الحوالة رفق صحت (وان قلنا) انها بيع لم تصبح وقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه الى القول بأن الحوالة فيها معنى المعاوضة وعلى هذا لا تصبح بغير رضى المحيل لأن الحوالة ابراء فيها معنى المتمليك فلا تصبح بغير رضاه أو بالاكراه كسائر التمليكات والله أعلم والله أعلم والله الحيار التمليكات والله أعلم والله الحيار التمليكات والله أعلم والله أو بالاكراه كسائر التمليكات والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أله المراء فيها معنى المنائر التمليكات والله أعلم والله أله الله المراء فيها معنى المنائر التمليكات والله أعلم والله أله المراء فيها معنى المنائر التمليكات والله أله أله المراء فيها معنى المنائر التمليكات والله أله أله المراء فيها معنى المنائر التمليكات والله أله المراء فيها معنى المراء في المراء فيها معنى المراء في المراء فيها معنى المراء فيها معنى المراء في المراء فيها معنى المراء

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان احاله على ملىء فافلس أو جحد الحق وحلف عليه لم يرجع الى المحيل ، لانه انتقل حقه الى مال يملك بيعه فسقط حقه من الرجوع ، كما لو أخذ بالدين سلعة ثم تلفت بعد القبض ، وأن أحاله على رجل بشرط أنه ملىء فبان أنه معسر فقد ذكر المزنى أنه لا خيار له ، وأنكر أبو العباس هسدا وقال : له الخيار ، لأنه غره بالشرط فثبت له الخيار ، كما لو باعه عبداً بشرط أنه كاتب ثم بأن أنه ليس بكاتب ، وقال عامة أصحابنا : لا خيار له لأن الاعسار نقص فلو ثبت به الخيار لثبت من غير شرط كالعيب في المبيع ويخالف الكتابة فأن عدم الكتابة ليس بنقص ، وأنما هو عدم فضيلة فاختلف الامر فيه بين أن شرط وبين ألا يشرط) .

الشرح الأحكام و اذا أحال بالحق انتقل الحق من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه و وبرئت ذمة المحيل وهو قول العلماء كلفة وقال زفر: لا ينتقل الحق من ذمة المحيل وانما يكون له مطالبة أيهما شاء كالضمان وقال: الحوالة لا توجب براءة المحيل والحق فى ذمته بعد الحوالة على ما كان عليه قبلها كالكفالة سواء وقال الكاسانى: وجه قوله أن الحوالة شرعت وثيقة للدين كالكفالة وليس من الوثيقة براءة الأول فى مطالبة الثانى مع بقاء الدين على حاله فى ذمة الأول من غير تغيير كما فى الكفالة سواء و

ولنا أن الحوالة مشتقة من التحويل وهو النقل فكان معنى الانتقال لازما فيها • والشيء اذا انتقل الى موضع لا يبقى فى المحل الأول ضرورة ، ومعنى الوثيقة يحصل بسهولة الوصول من حيث الملاءة والانصاف واختلف متأخرو الحنفية فى كيفية النقل مع اتفاقهم على ثبوت أصله موجباً للحروالة ، قال بعضهم : انها نقل المطالبة والدين جميعاً ، وقال بعضهم انها نقل المطالبة فحسب • فأما أصل الدين فباق فى ذمة المحيل •

قلت: ان الحوالة مشتقة من تحويل الحق ، والضمان مشتق من ضمه ذمة الى ذمة فيجب أن يعطى كل لفظ ما يقتضيه • اذا ثبت أن الحق انتقل من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه ، فإن الحق لا يعود الى ذمة المحيل بافلاس المحال عليه ، ولا بجحوده ويمينه ، وبه قال مالك والليث وأحمد رضى الله عنهم ، وروى ذلك عن على كرم الله وجهه •

وقال أبو حنيفة : يرجع اليه فى حالين اذا مات المحال عليه مفلساً ، واذا جحد الحق وحلف وقال أبو يوسف ومحمد : يرجع اليه فى هذين الحالين ، وفى حالة ثالثة اذا أفلس المحال عليه وحجر عليه وقال الحكم : يرجع عليه فى حالة واحدة اذا مات المحال عليه مفلساً وأيس من الوصول الى حقه لقوله صلى الله عليه وسلم « مطل الغنى ظلم ، واذا أتبع على ملىء فليتبع » •

وقد حمل الامام ابن حزم حملة قاسية على هذا الرأى بقوله: قال أبو محمد : هذا قول فاسد (وهو يعنى قول أبى حنيفة مع قــول أبى يوسف ومحمد) لمخالفته أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنهم مجمعون معنا على أن الحوالة اذا صح أمرها فقد سقط الحق عن المحيل ، واذ قد أقــروا بسقوطه فمن الباطل رجوعه ، ومن الباطل رجوع حق سقط بغير نص يوجب رجوعه ولا اجماع يوجب رجوعه ، فان قالوا : قد روى عن عثمان أنه قال في الحوالات (ليس عن مسلم تو) (١) ومن طريق عبد الرزاق عن معمر أو غيره عنه عن قتادة عن على بن أبي طالب أنه قال في الذي أحيل لا يرجع على صاحبه الا أن يفلس أو يموت وهو قول شريح والحسن والنخعي والشعبي كلهم يقول : أن لم ينصفه رجع على المحيل ، وعن الحكم : لا يرجع على المحيل الا أن يموت المحال عليه قبل أن ينتصف فانه يرجع الى المحيل ، قلنا : لا حجة فى أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وقد رويناه منا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحق عن على بن عبيد الله عن سعيد ابن المسيب « أنه كان لأبيه المسيب دين على انسان ألف درهم ولرجل آخر على على بن أبى طالب ألف درهم فقال ذلك الرجل للمسيب: أنا أحيلك على على وأحلني أنت على فلان ففعل فانتصف المسيب من على وتلف مال الذي

 ⁽١) التوراألها (١)

أحاله المسيب عليه فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب فقال له على : أبعده الله » فهذا خلاف الرواية عن عثمان والذي ذكرنا عن على وهذه موافق لقولنا و واذا اختلف السلف فليس بعض ما روى عنهم بأولى من بعض باتفاقكم معنا في ذلك ولسنا نرى احالة من لاحق للمحال عنده لأنه أكل مال بالباطل ، وانما يجوز عندنا مثل فعل على والمسيب رضى الله عنهما على الضمان ، فاذا ضمن كل واحد من العربمين ما على الآخر من شرط جاز ذلك ولزم وتحول الحق الذي على كل واحد منهما على الآخر ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجبر المحال على قبول الحوالة ، واحتجوا في ذلك بأن قالوا : لو وجب اجباره لوجب أيضا أذا أحاله المحال عليه على آخر أن يجبر على اتباعه وهكذا أبدا ، قال أبو محمد : هذه معارضة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ما فيه، أبو محمد : هذه معارضة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ما فيه، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملىء، فكيف والذي اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملىء، ومطل الغنى ظلم » والحوالة على غير ملىء لم يؤمر بأن يقبلها ا هه ه

وقال أصحاب أحمد رضى الله عنه : لأنه شرط ما فيه المصلحة للعقد في عقد معاوضة • فيثبت الفسخ بفواته ويرجع على المحيل ، كما لو شرط صفة في المبيع وقد يثبت بالشرط مالا يثبت باطلاق العقد ، بدليل اشتراط صفة في المبيع ، وقال الشافعي رضى الله عنه : فلما ندب المحتال الى اتباع المحال عليه مليئا علم أن الحق يتحول عن المحيل الى دمة المحال عليه مليئا علم أن الحق يتحول عن المحيل الى دمة المحال عليه تحولا يمنع المحتال من الرجوع الى المحيل ، اذ لو كان له الرجوع اليه لم يكن لعقد هذا الشرط ضرورة ، وقال الربيع بن سليمان : أخبرنا الشافعي في الاملاء قال : والقول عندنا _ والله أعلم _ ما قال مالك أخبرنا الشافعي في الاملاء قال : والقول عندنا _ والله أعلم _ ما قال مالك عليه أو مات لم يرجع المحال على المحيل أبداً ، فان قال قائل : ما الحجة فيه ؟ قال مالك بن أنس أخبرنا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مطل الفني ظلم ، واذا أتبع عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مطل الفني ظلم ، واذا أتبع عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مطل الفني ظلم ، واذا أتبع قد أما أمدكم على ملىء فليتبع » فان قال قائل : وما في هذا مما يدل على تقوية قولك ؟ قيل : أرايت لو كان المحال يرجع على المحيل ، هل يصير المحال على قولك أقال محمد بن أحسن اذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على الحسن اذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على

من أحيل ؟ أرأيت لو أحيل على مفلس وكان حقه نائباً عن المحيل هل كان يزداد بذلك الاخيرا ان أيسر المفلس ، والا فحقه حيث كان ؟ ولا يجوز الا أن يكون في هذا . ثم قال : أما قولنا : اذا برئت من حقك وضمنه غيرى فالبراءة لا ترجع الى أن تكون مضمونة ، واما آلا تكون الحوالة جائزة ، فكيف يجوز أن أكون بريئا من دينك اذا أحلتك لو حلفت وحلفت ما لك على حق بررنا ، فان أفلس عدت على بشيء بعد أن برئت منه بأمر قد رضيت به جائزا بين المسلمين .

واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان قال فى الحوالة والكفالة : يرجمع صاحبه لا توى على مسلم ، وهو فى أصل قوله يبطل من وجهين ، ولو كان تابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة انما شك فيه عثمان ، ولو ثبت ذلك عسن عثمان احتمل حديث عثمان خلافه •

واذا أحال الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للمحتال أن يرجع على المحيل ، من قبل أن الحوالة تحول حق من موضعه الى غيره ، وما تحول لم يعد، والحوالة مخالفة للحمالة ، ما تحول عنه لم يعد الا بتجديد عودته عليه ، ونأخذ المحتال عليه دون المحيل بكل حال ، ا ه .

قال أصحابنا: ولأن عموم الخبر يدل على أنه يتبع أبداً ، وان مات مفلساً أو جحد فعلف ، فروى أن جد سعيد بن المسيب كان له على على " بن أبى طالب رضى الله عنه حق فسأله أن يحيل به على رجل فأحاله به عليسه فمات المحال عليه فعاد جد سعيد يسأل علياً رضى الله عنه حقه فقال له على: « اخترت علينا غيرنا أبعدك الله » وقد سبق نقلها فى كلام ابن حزم فثبت أنه اجماع لأنه لم ينكر على على رضى الله عنه أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، ولأنه لا يخلو اما أن يكون بالحوالة سقط حقه من ذمة المحيسل ، أو لم يسقط ، فان لم يسقط حقه عنه كان له الرجوع عليه ، سواء مات المحال عليه أو لم يمت ، وسواء أفلس أو لم يفلس وان كان قد سقط حقه عنه فكيف يرجع بالاعسار والجحود ؟ لأن الحوالة كالقبض للحق فلم يرجع على المحيل، كما لو قبض عن حقه عوضاً فتلف فى يده ،

فسوع المحال عليه دين لرجل فأحاله على من له عليه دين ؛ ثم ان المحيل قضى المحتال صح القضاء ، ولا يرجع المحيل على المحال عليه بشىء اذا قضى بغير اذنه • وقال أبو حنيفة رضى الله عنه واصحابه : يكون له الرجوع عليه •

دلیلنا أن الحوالة قد صحت ، وانما یتبرع بالقضاء ، فلم یرجع علیه بشیء ، ولأنه لا یملك ابطال الحوالة فكان بدفعه متبرعا ، كما لو قضی عنه أجنبی .

فسرع فان أحاله على رجل ولم يشترط أنه ملى، أو معسر فبان أنه معسر لم يرجع المحتال على المحيل سواء علم باعساره أو لم يعلم ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : اذا لم يعلم باعساره كان له الرجوع على المحيل،

دليلنا أن الاعسار لو حدث بعد الحوالة وقبل القبض لم يثبت للمحتال الخيار فكذلك اذا ثبت أنه معسر حال العقد ، وأما اذا أحاله على رجل بشرط أنه ملىء قال الشيخ أبو حامد : فإن قال أحلتك على فلان الموسر أو على فلان وهو موسر فقبل الحوالة ، ثم بإن أنه معسر فقد روى المزنى عن الشافعى أنه لا يرجع على المحيل أبداً ، سواء كان المحال عليه غنيا أو فقيراً أفلس أو مات معدما ، غره أو لم يغره .

واختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس بن سريج : له أن يرجع على الحيل كما لو باعه سلعة بشرط أنها سليمة من العيب فبانت بخلافها ، قال : وما نقله المزنى فلا أعرفه للشافعى رحمه الله فى شىء من كتب م وقال أكثر أصحابنا : ليس له أن يرجع عليه كما نقله المزنى ، لأن الاعسار لو كان غنيا فى الحوالة لثبت له به الخيار من غير شرط كالعيب فى المبيع لأن التفريط فى البيع من جهة البائع حيث لم يبين العيب فى سلعته م فاذا لم يبين ثبت للمشترى الخيار ، والتفريط ههنا من جهة المحتال حيث لم يختبر حال المحال عليه ، ولأن السلعة حق للمشترى فاذا وجدها ناقصة كان له الرجوع الى الثمن ، وليس كذلك ذمة المحال عليه لأنها ليسنت بنفس حق المحتال وانما هى معلى لحقه فوجود الاعسار بذمة المحال عليه ليس بنقصان فى حقه ، وانما يتأخى لحقه فوجود الاعسار بذمة المحال عليه ليس بنقصان فى حقه ، وانما يتأخى

حقه ، ألا ترى أنه قد يتوصل الى حقه من هذه الذمة الخربة • بأن يوسر أو يستدين فيقضيه حقه بخلاف المبيع اذا وجده معيبا • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان اشترى رجل من رجل شيئا بالف ، واحال المسترى البائع على رجل بالألف ، ثم وجد بالمبيع عيبا فرده فقد اختلف اصحابنا فيه ، فقال أبو على الطبرى : لا تبطل الحوالة ، فيطالب البائع المحال عليه بالمال ويرجع المسترى على البائع بالثمن لأنه تصرف في احد عوضى البيع فلا يبطل بالرد بالميب كما لو اشترى عبداً بثوب وقبضه وباعه ، ثم وجد البائع بالثوب عيبا فرده .

وقال ابو اسحاق: تبطل الحوالة ، وهو الذى ذكره المزنى في المختصر ، فلا يجوز للبائع مطالبة المحال عليه ، لأن الحوالة وقعت بالثمن ، فلاا فسيخ البيع خرج المحال به عن أن يكون ثمناً فاذا خرج عن أن يكون ثمناً ولم يتعلق به حق غيرهما وجب أن تبطل الحوالة ويخالف هذا اذا اشترى عبداً وقبضه وماعه لأن العبد تعلق به حق غير المتبايعين وهو المشترى الثانى ، فلم يمكن ابطاله ، والحوالة لم يتعلق بها حق غيرهما ، فوجب ابطالها ، وأن أحال الزوج زوجته بالمهر على رجل ، ثم ارتدت المرأة قبل الدخول ففى الحوالة وجهان بناء على المسئلة قبلها ، وأن أحال البائع رجلا على المشترى بالإلف ، ثم رد بلاء على المسئلة قبلها ، وأن أحال البائع رجلا على المشترى بالإلف ، ثم رد المشترى المنبع بالعيب لم تبطل الحوالة وجها واحداً ، لانه تعلق بالحوالة حق غير المتعاقدين ، وهو الأجنبى المحتال ، فلم يجز ابطالها) .

المشرع البائع بالألف على وجل عليه للمشترى ألف ، ثم وجد المشترى السيارة عيبا فردها ، فان ردها بعد قبض البائع مال الحوالة انفسخ البيع بالسيارة عيبا فردها ، فان ردها بعد قبض البائع مال الحوالة انفسخ البيع ولم تبطل الحوالة بلا خلاف على المذهب ، بل تثبت فى ذمة المحال عليه ويرجع المشترى على البائع بالثمن ، وان رده قبل قبض البائع مال الحوالة فقد ذكر المؤنى فى المختصر أن الحوالة باطلة ، وقال فى الجامع الكبير : الحوالة ثابتة ، واختلف أصحابنا فيها على أربع طرق ، فقال أبو العباس بن سريج وأبو على ابن أبى هريرة : تبطل الحوالة كما ذكر فى المختصر ، لأن الحسوالة وقعت بالثمن فاذا رد المبيع بالعيب انفسخ البيع فسقط الثمن فبطلت الحوالة ، وقال أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الموالة الموالة الموالة الموالة المحوالة ، وقال الموالة على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الموالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الموالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الموالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة كما في المؤرد المبياء الموالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة كما في المؤرد المبيرة المؤرد المبيرة المؤرد المبيرة المحامة الكبير ، لأن الحوالة كما في المبيرة المبيرة

كالقبض فلم تبطل برد المبيع ، كما لو قبض المحتال مال الحوالة ثم وجد المشترى بالمبيع عيب فرده ولأن المبتاع دفع الى البائع بدل ماله فى ذمته وعاوضه بما فى ذمة المحال عليه ، فاذا انفسخ العقد الأول لم ينفسخ الثانى ، كما لو أعطاء بالثمن ثوبا وسلمه اليه ثم وجد بالمبيع عيب فرده فان العقد لا ينفسخ فى الثوب .

ومنهم من قال: هي على حالين ، فحيث قال: الحوالة باطلة أراد اذا رد المبيع قبل أن يقبض البائع مال الحوالة ، وحيث قال: الحوالة لا تبطل أراد اذا رد المبيع بعد قبض البائع مال الحوالة ، ومنهم من قال: هي على حالين أخريين ، فحيث قال تبطل الحوالة أراد اذا ادعى المسترى وجود العيب فصدقه البائع ، لأن الحوالة تمت بهما جميعاً فانحلت بهما ، وحيث قال: لا تبطل أراد دعوى المشترى أن الغيب كان موجوداً حال العقد ، وقال البائع: بل حدث في يدك وكان مما يمكن حدوثه فلم يحلف البائع وحلف المشترى ، فأن الحوالة لا تنفسخ ، لأن الحوالة تمت بهما فلم ينفسخ بأحدهما ، هذا اذا كان الرد بغير مدة الخيار ،

فأما اذا كان الرد فى مدة الخيار فان البيع ينفسخ بأحدهما ، هذا اذا كان الرد بغير مدة الخيار ، فأما اذا كان الرد فى مدة الخيار فان البيع ينفسخ والحوالة تبطل وجها واحدا ، سواء كان قبل القبض أو بعده ، لأن البيع لا يلزم قبل انقضاء الخيار ، واذا لم يلزم لم تلزم الحوالة لأنها متعلقة بالثمن، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد ، وهذا بدل من قوله : ان الحوالة بالثمن فى مدة الخيار تصح ، وقد مضى فيها وجهان .

فرع وان أحال الزوج زوجته بالمهر ثم ارتدت قبل الدخول، أو وجد أحدهما بالآخر عيباً ففسخ النكاح، فاذا كان ذلك بعد أن قبضت المرأة مال العوالة لم تبطل الحوالة، وأن كان ذلك قبل القبض فعلى الخلاف المذكور في البيوع.

فسرع وان أحال البائع رجلا بالثمن على المشترى ثم وجد المشترى بالمبيع عيبا فرده لم تنفسخ الحوالة وجها واحداً ، لأنه تعلق بالحوالة

حق غير المتعاقدين وهو الأجنبي فلم يبطل حقه بغير رضاه ، وهكذا لو أحالت الزوجة بمهرها على الزوج رجلا ثم ارتدت قبل الدخول لم تبطل الحوالة ، لأنه تعلق بالحوالة حق أجنبي وهو المحتال فلا يبطل من غير رضاه ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان أحال البائع على المسترى رجلا بالف ثم اتفقا على أن العبد كان حراً فان كذبهما المحتال لم تبطل الحوالة ، كما لو اشترى عبداً وباعب ثم اتفق البائع والمسترى انه كان حراً فان اقاما على ذلك بيئة لم تسمع لانهما كلبا البيئة بدخولهما في البيع ، وان صدقهما المحتال بطلت الحوالة لائه ثبتت الحرية وسقط الثمن فبطلت الحوالة) .

الشرح الأحكام: لو اشترى رجل عبداً بألف ثم احال البائع رجلا له ألف على المشترى ثم صادف البائع والمشترى أن العبد كان حرا وقت البيع فان صدقهما المحتال على حرية العبد وقت البيع وأن الحروالة وقعت بالثمن حكم ببطلان الحوالة وكان للمحتال أن يطالب البائع بما له عليه لأن الحوالة وقعت بالثمن وقد صدقهما أنه لا ثمن للبائع على المشترى ، وان كذبهما المحتال ولم يكن هناك بينة فالقول قول المحتال مع يمينه لأن الحوالة تمت بالمحيل والمحتال فلا يتحلل الا بهما ، كما أن البيع لما تم بالبائع والمشترى لا ينفسخ البيع الا بهما ، ولأنه قد تعلق بالثمن حق غير المتعاقدين فلا يبطل حقه بقول المتبايعين كما لو اشترى عبداً فقبضه وباعه من آخر ثم اتفق المتبايعان الأولان أن العبد كان حراً فانهما لا يحيلان على المبتاع الثاني ، فاذا حلف المحتال قبض المال من المشترى وهل يرجع المشترى على البائع بذلك ؟ فيه وجهان ،

قال صاحب الفروع: يرجع عليه • لأن المسترى قضى عن البائع دينه باذنه فرجع عليه • وقال الطبرى فى العدة: لا يرجع عليه لأن المسترى يقر أن المحتال ظلمه بأخذ ذلك منه فلا يرجع به على غير من ظلمه وان أقام البائع والمسترى بينة فهل تسمع ؟ فيه وجهان •

قال الشيخ أبو استحاق: لا تسمع ، لأنهما كذبا البينة بدخولهما في

البيع ، وقال الشيخ أبو حامد وصاحب الفروع: ان شهدت البينة أن العبد حر الأصل ، وأن الحوالة وقعت بالثمن أو شهدت بأنه حر الأصل وأقر المحتال بأن الحوالة وقعت بالثمن بطلت الحوالة ، لأنه اذا ثبت أنه حر تبينا أنه لم يتعلق بذمة المشترى شيء فحكم ببطلان الحوالة ، وأن أقام العبد بينة بحريته ، قال ابن الصباغ : تثبت حريته وبطلت الحوالة ، ولم يذكر له وجها والذي يقتضى المذهب أن الحوالة لا تبطل بذلك فكذلك اذا أقام العبد بينة ولأن المتبايعين اذا كانا مقرين بحريته فلا حاجة به الى اقامة البينة فلا تبطل الحوالة باقامته البينة والمينة والحوالة باقامة البينة فلا تبطل الحوالة باقامته البينة والمينة والمتوالة باقامته البينة والمينة والمتوالة باقامته البينة والمينة والمتوالة باقامته البينة والمينة والمتوالة باقامته البينة والمتوالة باقلون المتوالة باقامة المتوالة باقلام المتوالة المتوالة المتوالة باقلام المتوالة المت

وان صدقهما المحتال أنه كان حرا وادعى أن الحوالة وقعت بغير الثمن وقالا: بل وقعت بالثمن أو أقاما البينة أن العبد كان حرا ، ولم يذكر البينة أن الحوالة وقعت بالثمن ، فالقول قول المحتال مع يمينه ، لأنهما يدعيان ما يفسدها ، والأصل صحتها ، قال الشيخ أبو حامد : ويحلف على العلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) اذا احال رجل رجلا له عليه دين على رجل له عليه دين ثم اختلفا فقال المحيل: وكلتك ، وقال المحتال: بل أحلتنى نظرت ، فان اختلفا في اللفظ فقال المحيل وكلتك ، بلفظ الوكائة ، وقال المحتال: بل أحلتنى ؛ بلفظ الحوالة ، فالقول قول المحيل ، لأنهما اختلفا في لفظه ، فكان القول فيه قوله ، وان اتفقا على لفظ الحوالة ثم اختلفا فقال المحيل: وكلتك ، وقال المحتال: بل أحلتنى ففيه وجهان .

قال أبو المياس: القول قول المحتال ، لأن اللفظ يشهد له ، ومن أصحابنا من قال: القول قول المحيل ، وهو قول المزنى ، لأنه يدعى بقاء الحق في الذمة والمحتال يدعى انتقال الحق من الذمة ، والاصل بقاء الحق في الذمة ، فأن قلنا بقول أبى المياس ، وحلف المحتال ثبتت الحوالة وبرىء المحيل وثبتت له مطالبة المحال عليه ، وأن قلنا بقول المزنى فحلف المحيل ثبتت الوكالة فأن لم يقبض المال انعزل عن الوكالة بانكاره فأن كان قد قبض المال أخذه المحيل وهل يرجع هو على المحيل بدينه ؟ فيه وجهان : (احدهما) لا يرجع ، لانه اقسر ببراءة ذمته من دينه ، (والثاني) له أن يرجع لأنه يقول : أن كنت محتالا فقد أسترجع منى ما أخذته بحكم الحوالة ، وأن كنت وكيلا فحقى بأق في ذمته فيجب أن يعطينى ، وأن هلك في يده لم يكن للمحيل الرجوع عليه ، لأنه يقسر فيجب أن يعطينى ، وأن هلك في يده لم يكن للمحيل الرجوع عليه ، لأنه يقسر

بأن ماله تلف في يد وكيله من غير عدوان ، وليس المحتال أن يطالب المحيل بحقه لأنه يقر بأنه استوفى حقه وتلف عنده ، وأن قال المحيل : أحلتك ، وقال المحتال : بل وكلتنى ، فقد قال أبو العباس : القول قول المحيل ، لأن اللفظ يشهد له .

وقال الزنى: القول قول المحتال ، لأنه يدعى بقاء دينه فى ذمة المحيسل ، والأصل بقاؤه فى ذمته ، فأن قلنا بقول أبى المباس فحلف المحيل برىء من دين المحتال ، وللمحتال مطالبة المحال عليه بالدين ، لأنه أن كأن محتالا فله مطالبته بمال الحوالة ، وأن كأن وكيلا فله المطالبة بحكم الوكائة ، فأذا قبض المال صرف اليه ، لأن المحيل يقول : هو له بحكم الحوالة ، والمحتال يقيول : هو له بحكم الحوالة ، والمحتال يقيول : هو لى فيما لى عليه من المدين الذي لم يوصلنى اليه ، وأن قلنا بقول الزني وحلف المحتال ، ثبت أنه وكيل ، فأن لم يقبض المال كأن له مطالبة المحيل بماله في ذمته ، وهل يرجع المحيل على المحال عليه بشىء ؟ فيه وجهان .

(احدهما) لا يرجع ، لأنه مقر بأن المال صار للمحتال ، (والثاني) يرجع، لأنه ان كان وكيلا فدينه ثابت في ذمة المحال عليه وان كان محتالا فقد قبض المحتال المال منه ظلما ، وهو مقر بان ما في ذمة المحال عليه للمحتال فكان له قبضه عوضاً عما اخذه منه ظلما ، فان كان قد قبض المال - فان كان باقيا صحرف اليه عالاته قبضه بحوالة فهو له ، وان قبضه بوكالة فله ان ياخذه عماله في ذمة المحيل ، وان كان تالفا نظرت ، فان تلف بتفريط لزمه ضمانه ، وثبت للمحيل عليه مثل ما ثبت له في ذمته فتقاصا ، وان تلف من غسبي تغريط لم المحيل عليه مثل ما ثبت له في ذمته فتقاصا ، وان تلف من غسبي تغريط لم يؤمه الضمان ، لأنه وكيل ، ويرجع على المحيل بدينه ، ويبرا المحال عليه ، لأنه ان كان محتالا فقد وفاه حقه وان كان وكيلا فقد دفع اليه) .

الأحكام: قال أبو العباس بن سريج: اذا كان لرجل عند رجل ألف فقال من له الدين لرجل لا شيء له عليه: أحلتك على فلان بألف ، فهذا توكيل منه في القبض ، ولميس بحوالة ، لأن الحوالة انسا تكون عمن له حق ، ولا حق للمحتال ههنا فثبت أن ذلك توكيل .

وان كان لزيد على عمرو ألف درهم ولعمرو على خالد ألف ، فاختلف زيد وعمرو ، فقال زيد : أحلتنى بالألف التي عليك لي بالألف التي لك على خالد بلفظ الحوالة ، وقال عمرو : بل وكلتك بأن تقبضها لي منه بلفظ الوكالة ، فالقول قول عمرو لأنهما اختلفا في لفظه ، وهو أعلم بلفظه ، ولأنه قد ثبت استحقاق عمرو الألف في ذمة خالد ، وزيديدعي أن ملكها قد انتقل اليه بالحوالة ، والأصل بقاء ملك عمرو عليها ، وعدم ملك زيد .

فان قال عمرو لزيد : أحلتك على خالد بالألف التى لى عليه ، فقبل زيد ثم اختلفا فقال عمرو : وكلتك لتقبضها لى منه ، ومعنى قولى أحلتك أى سلطتك عليه وقال زيد : بل أحلتنى عليه بدينى الذى لى عليك ، فاختلف أصحابنا فقال المزنى : القول قول المحيل وهو عمرو .

وقال الشيخ أبو حامد والطبرى: وبه قال المصنف وأبو العباس بن سريح وأكثر أصحابنا ، وهو قول أبى حنيفة • لأنهما قد اتفقا على ملك عمرو للألف التي فى ذمة خالد ، واختلفا فى انتقالها الى زيد وهو المحتال كان القول قول عمرو لأن الأصل بقاء ملكه عليها ، وأن كان الظاهر مع زيد ؛ كما لو كان لرجل سيارة فى يد آخر فادعى من هى ييده أن مالكها وهبها منه • وقال المالك : بل أعرتكها فالقول قول المالك •

وكما لو كانت دار فى يد رجل فادعى رجل أنه ورثها من أبيه أو ابتاعها ، وأقام على ذلك بينة ، وادعى من هى بيده أنها ملكه فانه يحكم بها لصاحب البينة لأنه قد عرف له أصل ملك ، وان كان الظاهر مع صاحب اليد .

(والوجه الثانى) حكاء المصنف وابن الصباغ عن أبى العباس بن سريج أن القول قول زيد وهو المحتال ، لأن اسم الحوالة موضوع لتحويل الحق من ذمة الى ذمة ، فكان اللفظ يشهد له ، كما لو تنازعا داراً وهى فى يد أحدهما فوجهان فذهب بعض أصحابنا الى أنه لا يرجع عليه (والثانى) له أن يرجع عليه ، لأن المحتال ان كان صادقا فالذى فى ذمة المحال عليه يمكنه أخذه عن حقه ، فاذا قلنا : يرجع عليه لأن المحال ان كان صادقا فالذى فى ذمة المحال عليه يمكنه أخذه عن حقه ، وان كان المحتال كاذبا فقد استحق المحيل على المحتال ما أخذه منه ظلما ، وللمحتال حق على المحال عليه يمكنه أخذه عن حقه ،

فاذا قلنا: يرجع عليه ، فالذي يقتضى المذهب أنه يرجع عليه بأقل الأمرين مما أخذ منه المحتال أو الدين الذي على المحال عليه لأنه ان أعطى المحتال أكثر من حقه فلم يستحق الرجوع على المحال عليه بأكثر مما عنده ، وان أعطى المحتال أقل من حقه فهو يقر أن جميع ما على المحال عليه للمحتال ، وانما يرجع من ماله بالقدر الذي أخذه منه ، وما زاد عليه يقر به المحتال .

وان قلنا:القول قول المحيل فحلف فبرىء من دين المحتال،وكان للمحتال مطالبة المحال عليه اما بحكم الحوالة أو الوكالة فاذا أخذ منه المال أمسكه بحقه لأن المحيل يقول : هو للمحيل ولى عليه المحيل يقول : هو للمحيل ولى عليه مثله وهو غير قادر على حقه من جهة المحيل ، فكان له أخذه .

هسسالة اذا كان لزيد على عمرو ألف درهم ، ولخالد على زيد ألف درهم فجاء خالد الى عمرو وقال : قد أحالنى زيد بالألف التى عليك له فان صدقه وجب عليه دفع المال اليه ثم ينظر فى زيد فان صدقه فلا كلام ، وان كذبه كان القول قوله مع يسينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فاذا حلف رجع زيد بالألف على عمرو ، ولا يرجع خالد على زيد بشىء ، لأنه ان كان قسد قبض حقه من عمرو فقد استوفى ، وان لم يقبضه فله أن يطالبه بحقه ، لأنهما متصادقان على الحوالة .

وان كذب عمرو خالداً ولا بينة فالقول قول عمرو مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة فاذا حلف سقطت دعوى خالد ، ولم يكن لخالد الرجوع على زيد بشىء لأنه يقر أن ذمته قد برئت من حقه ، ثم ينظر فى زيد فان كذب خالداً كان له مطالبة عمرو بدينه ، وان صدق خالداً ففيه وجهان .

قال عامة أصحابنا : يبرأ من دين زيد لأنه قد أقر بذلك • وقال ابن الصباغ اذا قلنا : ليس من شرط الحوالة رضى المحال عليه ، فان الحوالة ثبتت بتصادق المحيل والمحتال •

فسرع ادا كان لرجل على رجل ألف درهم فطالبه بها فقال من عليه الدين أحلت بها على فلان الغائب ، فأنكر المحيل فالقول قوله مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فأن أقام من عليه الدين بينة بالحوالة ، قال ابن الصباغ : سمعت البينة لاسقاط حق المحيل عليه ، ولا يثبت بها الحق للغائب، لأن الغائب لا يقضى له بالبينة فاذا قدم الفائب وادعى فانما يدعى على المحال عليه دون المحيل وهو مقر له بذلك فلا يحتاج الى اقامة البينة ، ولو ادعى رجل أنه أحاله على فلان الفائب ، وأنكر المدعى عليه فالقول قوله مع يمينه ، وان أقام المدعى بينه ثبتت فى حق الفائب ، لأن البينة يقضى بها على الغائب،

فان شهد للمحتال ابناء لم تقبل شهادتهما الأنهما يشهدان لأييهما ، وأن شهد له ابنا المحال عليه أو ابنا المحيل قبلت شهادتهما الأنهما يشهدان على أبيهما ، والله تبارك وتعالى أعلم .

فرع في مذهب الحنفية في تعريف الحوالة

سبق فى أول الكتاب أن قلنا: ان الحوالة معناها لغة النقل من محل الى محل ، والمعنى اللغوى هنا عام يشمل نقل العين كنقل الكتاب من مكان الى مكان ، ونقل الدين من ذمة الى ذمة والحوالة فى حقيقتها عندنا عشرة أوجه أصحها: بيع دين بدين جو "ز للحاجة ، وقيل : عين بعين وقيل : عين بدين وقيل ليست بيعا ، بل استيفاء وقرض ، وقيل : لا يمحض واحد وانما الخلاف فى المغلب فان غلب البيع جرت الأوجه السابقة ، فهذه تسمعة ، والعاشر : ضمان بابراء ، أفاده فى الأشباه والنظائر ،

والحوالة اسم مصدر أحال يحيل احالة ، واسم الفاعل محيل وأسم المفعول محال ومحتال عليه أو محتال عليه والمال محال به •

وأما المعنى الشرعى فهو نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى بدين مماثل له ، فتبرأ بذلك النقل الذمة الأولى وضرب الجزيرى مثلا لذلك فقال : فاذا كان لزيد مائة جنيه على عمرو يحل موعد دفعها بعد ثلاثة أشهر مثلا ، ولعمرو مثل هذه المائة على خالد يحل موعدها فى ذلك الوقت ، فأحال عمرو زيداً على خالد بالشرائط الآتية فان ذمة عمرو تبرأ من دين زيد وتشغل ذمة خالد بدل عمرو .

ونأتى الى شرح مفهوم الحوالة عند أبى حنيفة وأصحابه في هذا البحث قالوا:

فى تعريف الحوالة رأيان (أحدهما) آنها نقل المطالبة فقط من ذمة المديون الى نمة الملتزم، فاذا كان لشخص دين عند آخر فأحاله على آخر وقبل المحالة عليه ذلك الدين والتزم به، فان مطالبة الدائن بدينه تنتقل من ذمة المديون الأصلى الى ذمة المحال عليه الذي التزم بسداده عن المديون، وأما الدين فهو باق بذمة المدين الأصلى.

(ثانيهما) أنها نقل المطالبة ونقل الدين معاً بمعنى أن ذمة المدين الأصلى تبرأ بحوالة الدائن الى الشخص الملتزم بدفع الدين .

وقد يوجد من يقول بأنها نقل المطالبة فقط بأمور:

(منها) أن المدين الأصلى وهو المحيل اذا أراد أن يسدد الدين بنفسه فان صاحب الدين يجبر على قبوله ، ولو انتقل الدين الى ذمة المحال عليه لم يجبر صاحب الدين على قبوله منه ، لأن المديون الأصلى فى هذه الحالة يكون متبرعاً بالسداد ولا يجبر شخص على قبول التبرع من غيره .

(ومنها) أن صاحب الدين وهو المحال ، لو برآ المحال عليه بالدين فانه لا يصح له أن يرد ذلك بخلاف ما اذا وهبه ذلك الدين فان له أن يرد هذه الهبة ، ولو كان الدين قد انتقل الى ذمته لكان له حق الابراء والهبة ، ولكنه لما لم ينتقل الدين وكان باقياً بذمة المحيل ، لم يكن من حق المحال عليه رد الابراء منه بخلاف هبته ، فانه صاحب الحق فى عدم قبولها ، ونظير ذلك ما اذا كفل شخص آخر فى دين فأبرأ الدائن الكفيل فانه ليس له أن يرد ذلك الابراء ، لأن الدين متعلق بالأول على الصحيح كما سيأتى .

أما اذا وهبه الدين فان له أن يرد هبته ، لأن الهبة مقصورة على الكفيل ، فهو صاحب الحق في قبولها أو ردها (ومنها) آن صاحب الدين وهو المحال اذا أبرأ المحال عليه فان دمة المدين الأصلى تبرأ ، وليس للمحال الحق فى مطالبته تنيا . أما اذا وهبه الدين فان للمحال عليه الحق فى أخذ الدين من المدين الأصلى ان لم يكن للمدين الأصلى دين عليه يقع فى مقابلته قصاصا . (ومنها أن صاحب الدين المحال) اذا وكل المدين الأصلى وهو المحيل على آن يقبض الدين من المحال عليه فانه لا يصح ، ولو كان الدين قد انتقل من ذمته لصح نوكيله بالقبض ، لأنه يكون أجنبيا فى هذه الحالة .

(ومنها) أنه يصح فسخ الحوالة ، فلو انتقل الدين من ذمة الى ذمة لكانت الحوالة لازمة فلا يصح لأحدهما فسخها (ومنها) اذا اشترى سلعة ولم يدفع ثمنها وأجال البائع بالثمن على شخص آخر ، فان المبائع أن يحبس السلعة عن المشترى ولا يسلمها اياه الا اذا أعطاه ثمنها ، فلو كان الدين قد انتقل

الى ذمة المحال لما صلح للبائع حبس السلعة عن المشترى وقد استدل من بقول: انها نقل المطالبة والدين معاً بأن صاحب السلعة وهو المحال اذا أبر أالمحال عليه من الدين فانه لا يصح ، فلو كان الدين باقياً بذمة المدين الأصلى وهو المحيل لصح ابراؤه منه وهبته اياه .

وقد اتفقوا على هذه الأحكام فكيف التوفيق بينها وبين التعريف على القولين ؟

(والجواب) أن الحوالة تارة تعتبر تأجيلا للدين فتكون نقلا للمطالبة كما فى الأحكام التى تفيد أنها نقل المطالبة فقط ، وتارة تعتبر ابراء للمدين الأصلى ، فتكون نقلا للدين والمطالبة ، كما فى الصورة الأخيرة ، وعلى هذا فيصح أن يقال : انها نقل المطالبة فقط ، ولا ضرر من التنويع فى مثل هذه المفهومات الاصطلاحية لأنها ليست حدوداً حقيقية .

(فرع) في مذاهب العلماء في تعريف الضمان

مذهبنا أن أركان الحوالة ستة ، وأن شروطها ستة فأما أركانها السستة فهى : محيل ، ومحال ، ومحال عليه ، ودينان : دين للمحال على المحيل ، ودين للمحيل على المحال عليه ، وصيغة ، وهى الايجاب والقبول ، كأن يقول : أحلتك على فلان بالدين الذي لك على ، أو احلتك على فلان بعشرين جنيها ولم يذكر الدين ، أو يقول : نقلت حقك الى فلان أو جعلت ما استحقه على فلان لك ، أو ملكتك الدين الذي لى عليك بحقك أو نحو ذلك ، مما يؤدى معنى الحوالة فلا يشترط أن يكون بلفظ الحوالة ولا تصح الحوالة بلفظ البيع ، ولا تدخلها الاقالة .

وأما الشروط الستة فبيانها هكذا وهي خلاصة ما تقدم في شرح فصول الكتاب :

(الأول) رضا المحيل الذي عليه الدين فان لم يرض فلا تصح الحوالة، ثم ان أريد بالرضا عدم الاكراه كان عده شرطاً ظاهراً أما اذا أريد به الايجاب وهو قوله أحلتك ونحوه فيكون عده شرطاً تسامحاً ، لأن الايجاب جزء من الصيغة وقد عرفت أن الصيغة ركن لا شرط .

(الثانى) رضا المحال ، وهو صاحب الدين فاذا لم يقبل الحوالة لا يجبر عليها ، ولا تصح بدون رضاه ، أما المحال عليه فلا يشترط رضاه لأن صاحب الدين له أن يستوفيه بنفسه وبغيره ، كما اذا وكل عنه من يستوفى دينه فليس للمحال عليه أن يمتنع عن أداء الحق الذي عليه للمحال ، وهذا القول هـوالاصح ، وقيل : يشترط رضا المحال عليه أيضاً ،

(الثالث) أن يكون الدين المحال به معلوماً قدراً أو صفة ، فلو كان الدين مجهولا عند العاقدين أو أحدهما فان الحوالة كون باطلة .

(الرابع) أن يكون الدين المحال به لازما في الحال أو في المآل ، فالدين اللازم هو الذي لا يسقط عن المدين في وقت من الأوقات ، كصداق المرأة بعد الدخول بها ، وثمن المبيع بعد انقضاء مدة الخيار ، أما الدين الذي يؤول الى اللزوم كصداق المرأة قبل الدخول بها وثمن المبيع قب ل انقضاء مدة الخيار ، فكل ذلك تصح به الحوالة •

واذا شخص سلعة بالخيار وقبل أن تمضى مدة الخيار أحال ذلك المسترى بائع السلعة بثمنها على شخص آخر بطل خياره ، لأن عقد الحسوالة لازم لا يقبل الاقالة ، فمتى رضى البائع والمشترى بالاحالة فقد اتفتا على لزوم البيع ، فاذا بقى الخيار بطل ما تقتضيه الحوالة من اللزوم ، وكذا لو باع شخص سلعة بالخيار ولم يقبض نمنها ثم أحال شخصاً آخر على المشترى ليأخذ منه النمن حانه يبطل خياره .

آما المشترى فانه لا يبطل خياره الا اذا رضى بالحوالة ، فاذا لم يرض بها لم يبطل خياره على المعتمد ، وتصح الحوالة بدين الكتابة ، اذا كانت من العبد ، فمن كاتب عبده بمال يدفعه أقساطاً فأحاله العبد المكاتب على شخص ثالث ، فانه يصح ، لأن الكتابة لازمة فى حق السيد ، فلا يصح له الرجوع عنها .

أما اذا أحال السيد شخصاً على العبد فان الحوالة لا تصح وذلك دين الكتابة غير لازم بالنسبة للعبد •

المحاس) أن يساوى الدين الذي على المحيل بالدين الذي على المحال عليه في الجنس والقدر والحلول والتأجيل والصحة والتكسير ، فلا تصح الحوالة بالجنيهات على القروش والريالات لاختلاف الجنس ، ولا تصح الحوالة بخمسة علم عشرة ، أو بعشرة على خمسة لاختلاف القدر ، نعب تصح بخمسة من العشرة التي على فلان ، وكذا لا تصح بدين حل موعده على دين لم يحل موعده وعكسه ، وكذا لا تصح بقروش مكسرة على ريالات صحيحة وعكسه ،

ولا يسترط التساوى فى التوثق ، فاذا كان لزيد دين على عمرو ، وكان بعد زيد رهن على دينه ، أو كان له كفيل به ، وكان لعمرو دين على خالد بدون رهن وكفيل ثم أحال عمرو زيداً على خالد ، فان الحوالة تصح ، وينتقل الدين بدون رهن أو كفيل ، وينفك الرهن ويبرآ الكفيل ، لأن الحوالة بمنزلة القبض ، ألا ترى أنه لو اشترى شخص من آخر سلعة ولم يعطه ثمنها فلم يسلم البائع للمشترى لعدم قبض الثمن ، فاذا أحاله المشترى بالثمن على أخر ورضى به فانه لا يكون له حق فى منع السلعة لأن الحوالة بمنزلة القبض

وكذا اذا أحال الزوج زوجه بالصداق على آخر ورضيت بذلك ، فانه لا يكون لها حق منع نفسها عنه ، واذا شرط المحال _ وهو صاحب الدين _ أن يأتى له المحيل برهن أو كفيل لم تصح الحوالة ، لأن المحيل ببرأ بمجرد الحوالة ، فلا معنى لاشتراط ما يكفل الدين .

أما اذا اشترط الرهن أو الكفيل على المحال عليه ، فان الحوالة تصــح ولا يلزم المحال عليه بتنفيذ الشرط .

(السادس) أن يكون دين المحيل ودين المحال عليه من الديون التي يصح يبعها واستبدالها بغيرها، فلا تصح الحوالة بدين السلم، سواء كان رأس المال أو كان المسلم فيه، فاذا قال شخص لآخر أسلمت اليك عشرين جنيها في عشرين اردبا من القمح فانه لا يجوز للمسلم وهو صاحب رأس المال أن يحيل المسلم اليه وهو صاحب السلعة على شخص آخر ليقيض منه رأس مال السلم، لأنه لا يمكن أن يستبدل بغيره، فان المحال عليه اذا دفع

المبلغ للمحال فانما يدفعه عن نفسه وهو غير صاحب رأس مال السلم وهــو المسلم •

نعم يجوز أن يحيل المسلم اليه وهو صاحب السلعة شخصاً له عليه دين ليأخذ رأس مال السلم من المسلم في المجلس لأن المسلم في هذه الحالة يدفع رأس مال السلم عن نفسه •

ومثل ذلك المسلم فيه وهو السلعة ، لأنه لا يصح بيعها واستبدالها ، ومثال مال المسلم مال الزكاة ، فانه لا يصح لرب المال أن يحيل الفقير على غيره ، ليأخذ منه مال الزكاة ، لأن الزكاة لا يصح بيعها .

أما أركان الحوالة عند مانك وأصحابه فهى : محيل ، ومحال عليه ، وصيغة ، ولا تنحصر صيغة الحوالة فى لفظ مشتق من الاحالة ، فتصح بكل ما يدل على نقل الدين كقوله : خذ حقك من فلان وأنا برىء منه ، كما تصح بقوله : أحلتك على فلان وحولت حقك عليه ، أنت محال على فلان ، وتكفى الاشارة الدالة على الحوالة من الأخرس لا من الناطق .

وأما شروطها فستة اذا اعتبرنا الصيغة ركنا ، واذا اعتبرنا الصيغة شرطا فسبعة ، أما الستة فهي :

(أولا) رضا المحيل والمحال ، أما المحال عليه فلا يشترط رضاه على المشهور ، كما لا يشترط حضوره واقراره ، نعم اذا ثبت أن بينه وبين المحال عداوة فان الحوالة لا تصح على المشهور ، فاذا طرأت العداوة بعد الاحالة فان المحال يمنع من أخذ الدين من المحال عليه في هذه الحالة ، حتى لا يتفاقم الشر وتزيد الخصومة التي نهى عنها الشارع .

(ثانيا) أن يكون للمحال دين على المحيل، وأن يكون للمحيل دين على المحال عليه، فاذا لم يكن للمحال دين على المحيل، كان عقد وكالة لا حوالة، لأنه طلب ممن ليس له دين عليه أن يتقاضى له من المحال عليه ماله عنده وذلك هو معنى الوكالة، واذا لم يكن للمحيل دين على المحال عليه كان عقد محالة، لأن المحال عليه احتمل سداد الدين عن المحيل للمحال، وفي هذه الحالة لو أفلس المحال عليه لأنه ترك حقه باختياره، وبعضهم يقول: اذا

أفلس المحال عليه أو مات فان للمحال أن يرجع على المحيل حتى ولو شرط عليه البراءة ، ثم انه دفع المحال عليه الدين بالفعل فهل له أن يرجع به على المحيل ليأخذه منه ؟

(والجواب) أنه اذا قامت قرينة على أنه متبرع به لم يكن له حـق الرجوع ، والا فله حق الرجوع لجواز أن يكـون قد دفعـه بطريق القرض للمحيل .

(ثالثاً) أن يكون أحد الدينين حالاً ، فان كان الذي على المحيل مؤجلاً والدين الذي على المحال عليه مؤجلاً مثله ، فان الحوالة لا تصبح لما يترتب عليه من بيع الدين بالدين الممنوع .

أما اذا كان كل منهما معجلا أو كان أحدهما معجلا والآخر مؤجلا فانه يصح لعدم بيع الدين بالدين .

(رابعاً) أن يكون الدين لازماً فلا تصح الحوالة بدين غير لازم كما اذا أحال السيد دائنه على عبده المكاتب لأن الدين غير لازم على المكاتب • أما اذا أحال المكاتب سيده على من يقبض له دينه فانه يصح •

(خامساً) أن يساوى الدين الذى على المحيل الدين الذى على المحال عليه فى القدر والصفة (ومعنى التساوى فى القدر) أنه لا يجوز آن يأخذ من المحال عليه أكثر مما يستحقه عند المحيل • فاذا كان لشخص دين عند آخر قدره خمسة ، فأحاله المدين على شخص عنده عشرة ، فيجب آن يحيله بالخمسة فقط بحيث لا يأخذ أكثر منها ، لأنه اذا كان الدين فرضاً كانت الزيادة فى الحوالة ربا ، واذا كان الدين ثمن سلعة باعها له فانه _ وان كان يصح أن يعطيه أكثر من ثمنها _ ولكنه يكون من باب بيع الدين بالدين ، الذى لم يرخص فيه ، وكذا لا يصح أن يختلف الدينان فى الصفة فلا تصل الاحالة بالجنيهات المتساوية فى القدر المختلفة فى الجنس مثلا كالجنيه الاسترليني والمصرى اذا فرض تساويهما فى القيمة .

(سادساً) أن لا يكون الدينان (دين المحيل ودين المحال عليه) حاصلين من بيع الطعام كالحبوب ونحوها ، فاذا أسلم زيد الى بكر عشرين جنيها في قمح ، وأسلم بكر الى خالد مثلها عشرين جنيها فى قمح أيضاً ، فانه لا يجوز نبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه القمح المسلم فيه • أما اذا اقترض بكر من زيد عشرين اردبا من القمح ، واقترض خالد من بكر عشرين اردبا كذلك فانه يجوز لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه قمحه •

ففى الصورة الأولى كان الدينان من بيع سلم ، وفى الصورة الثانية كان الدينان من قرض ، والأول ممنوع لما يلزم عليه من بيع الطعام قبل قبضه وهو ممنوع فى الطعام المستبدل ، والثانى جائز ، فاذا كان أحد الدينين من بيع والآخر من قرض فانه يجوز ، فاذا أسلم زيد لبكر عشرين اردبا وأقرض بكر خالدا مثلها أو أكثر أو أقل فانه يجوز لبكر أن يحيل زيداً على خالد نياخذ منه حقه من الغلة بشرط أن يكون الذى عند بكر حالا لا مؤجلا ، ومثل ذلك ما اذا كان الدينان من قرض فانه يشترط أن يكون الدين المحال به حالا .

وبعضهم يقول: انه لا يجوز مطلقاً اذا ترتب عليه بيع طعام المقاوضة قبل قبضه، فلا تجوز الحوالة في صورة ما اذا كان أحدهما دين قرض والآخر دين سلم، فليس لبكر أن يحيل زيداً بدين الطعام الذي أسلم فيه ليأخذ دين القرض الذي أقرضه بكر لخالد، لأن فيه بيع طعام القرض الذي يستحقه بكر عند خالد لزيد قبل قبضه ، نعم يجوز احالة صاحب القرض على دين البيع، فاذا أقرض زيد عشرين اردباً لبكر وأسلم بكر لخالد عشرين جنيها في عشرين اردبا فانه يصح لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه حقه وذلك لأنه لا يجوز القرض بطعام البيع ، اذ ليس فيه بيع الطعام قبل قبضه بل فيه سداد القرض ، هذا ما ورد من شروط الحوالة عند المالكية ،

أما أركان الحوالة عند أحمد بن حنبل وأصحابه رضى الله عنهم فهى : ما تتحقق به من محيل ومحال به وعليه وصيغه الخ •

ولا يشترط فى الصيغة أن تكون بلفظ الحوالة ، بل تصح بمعناها كما اذا قال شخص لآخر : أتبعك بدينك على زيد وشروط الحوالة خمسة : (أحدها) أن يتفق الدين المحال به مع دين المحال عليه في الجنس والصفة والحلول والأجل، فيلزم أن يحيل الدين من ذهب على مشله فاذا أحال ذهباً على فضة فأنه لا يصح ، لاختلاف الجنس وكذا لا يصح أن يحيل بدين مكسور على دين صحيح لاختلاف الصفة ولا يحيل ديناً حل دفعه مؤجل وبالعكس .

(ثانيها) أن يكون قدر كل من الدينين دين المحال به ودين المحال عليه معلوماً قدره فاذا كان مجهولا فلا تصبح الحوالة .

(ثالثها) أن يكون الدين المحال به مستقرا فلا تصح أن تحيل المرأة المدينة دائنها على صداقها قبل الدخول لأنه غير مستقر ، وكذا لا يصح للسيد الذي بكاتب عبده أن يحيل دائنه على العبد ليأخذ منه دين الكتابة ، لأن دين الكتابة غير لازم اذ للعبد أن ينقضه .

(رابعها) أن يكون الدين المحال عليه يمكن ضبطه بأن يكون مما يوزن أو يكال أو يعد أو يقدر بالذراع .

(خامسها) رضا المحيل، أما المحال فلا يشترط رضاه اذا كان المحال عليه قادراً على السداد وغير مماطل لحديث النبي صلى الله عليه وسلم « لي الواجد ظلم » وكذلك المحال عليه فانه يشترط رضاه .

(فرع) في مذاهب العلماء في براءة ذمة المدين بالحوالة

مذهبا أنه يترتب على الحوالة براءة ذمة المحيل من دين المحال عليه ، وبراءة ذمة المحال عليه من دين المحيل الى ذمة المحال عليه من دين المحيل ، ولكن يتحول نظير دين المحيل الى ذمة المحال عليه للمحال ، وليس للمحال الحق في الرجوع الى المحيل بعد الحوالة على أى حال ، سواء أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر ما عليه من الدين ، ومثل

ذلك ما اذا أنكر الدين قبل الحوالة ، سواء علم المحال بذلك أو لم يعلم ، وذلك لأن قبول المحال عليه الحوالة اقرار ضمنى بالدين ، فانكاره لا يضر المحال ، وكذا اذا كان المحال عليه مفلساً قبل الحوالة ، فانه لا حق للمحال في الرجوع .

نعم اذا أنكر الدين قبل الحوالة وحلف ثم أحاله بعد ذلك فللمحال أن يحلف المحيل بأنه لم يكن يعلم ببراءة ذمة المحال عليه بيمينه فان حلف المحيل فلا حق للمحال في الرجوع ، وان لم يحلف حلف المحال وبطلت الحوالة ، وكذا لو قامت بينة على أن المحال عليه قد أعطى المحيل دينه •

أما الحنفية فانهم يبرئون المدين باحالة الدائن براءة مؤقته ، ومعنساه أن المحال بالدين ليس له حق الرجوع على المحيل الا في حالة أن يفلس المحال عليه أو يموت ففي هذه الحالة يصح للمحال أن يرجع على المديون الأول ــ المحيل ــ ويترتب على براءة المحيل أنه اذا مات لا يأخذ المحـــال الدين من ورثته بل له الحق في المطالبة بكفيل من الورثة يحفظ له حقه من الضياع ، فاذا أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر بعسد الحـــوالة لا يكون للمحـال الحـق بذلك في الرجـوع على المحيـــل _ المدين له الأصلى _ أما اذا أنكر المحال عليه الدين الذي للمحيل عنده قبل الحوالة ولا بينة عليه ، فإن الحوالة لا تصح أصلا ، لأن من شروط صحتها أن يكون الدين ثابتًا ، فاذا كان المحال عليه مفلسًا قبل الحوالة ولا بينة عليه ، فان الحوالة لا تصح أصلا لأن من شروط صحتها أن يكون الدين ثابتاً ، فاذا كان المحال عليه مفلساً قبل الحوالة فان الحوالة تكون صحيحة ، ولكن اذا كان المحال _ صاحب الدين _ عالماً بافلاسه وقبل الحوالة ، فلاحق له في الرجوع على المحيل سواء كان المدين عالمًا بافلاس المحال عليه أولا ، فاذا نم يعلم صاحب الدين بذلك الافلاس وعلم به المديون ، كان لصاحب الدين الرجوع عليه بدينه لأنه غره ، واذا اختلفا في العلم فقال المحال : ان المحيل يعلم بأفلاسه ، وأنكر ، فانه يحلف ان كان ممن يظن فيه الكذب والا فلا يحلف ، وان اتهمه المحال •

اما المالكية فقد قالوا: يتحول حق المحال على المحال عليه بمجرد الحوالة وتبرأ بذلك ذمة المدين .

اها العنابلة فعندهم أنه متى توفرت شروط الحوالة التى أشرنا اليها آنفاً وأتينا عليها تفصيلا قان المحيل يبرأ من الدين بمجرد الحوالة ، سواء أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر الدين _ أما اذا لم تتوفر الشروط فان الحوالة لم تصح وتكون وكالة حكمها حكم الوكالة ، ومثل ذلك ما اذا أحال شخصاً لا دين له عليه على شخص مدين له ، فان ذلك وكالة وان كان بلفظ الحوالة .

واذا أحال شخصاً لا دين له عليه على شخص غـير مدين له ، فان ذلك ــ وان كان بلفظ الحوالة ــ كان وكالة في اقتراض منه .

قال المصنف رحمه الله تعالى كتـــاب الضـــمان (١)

الشرح اللغة: الضمان مشتق من ضم ذمة الى ذمة وقال فى البسيط: هو مشتق من التضمين ومعناه تضمين الدين فى ذمة من لا دين عليه وقد غلط من قال: هو مأخوذ من الضم ، فان النون أصلية فيه ،وهذا لام فعل منه ميم وأصله ضمم والضمان لام فعل منه نون ويسمى حمالة وكفالة واصطلاحاً هو التزام مكلف عاقل غير محجور عليه لسفه على ما سيأتى:

أما الأحكام فالأصل في جواز الضمان الكتاب والسنة والأجماع •

اما الكتاب فقوله تعالى « قالوا تفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم » (٢) • قال ابن عباس : الزعيم الكفيل • ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « أنا زعيم ببيت فى رَبض ِ الجنة لمن ترك المراء وهو محق » ونمة ست مسائل :

(الأولى) قال علماؤنا: آية يوسف نص فى جواز الكفالة وقال القاضى أبو اسحق المرشوذى: ليس هذا من باب الكفالة فانها ليس فيها كفالة انسان عن انسان وانما هو رجل التزم عن نفسه وضمن منها وذلك جائز لغة ، لازم شرعاً قال الشاعر:

فلست بآمر فيها بسلم ولكنى على نفسى زعيم

⁽١) الضمان عندنا كتاب مستقل وبعض المالكية يجعله بابا من كتاب الغصب كما صنع ابن وشد في بداية المجتهد .

⁽٢) الآية ٢٢ من سورة يوسف .

وانی زعیم ان رجعت مملکا بسیر تری منه الغرانق أزورا

قال الامام أبو بكر بن العربى : هــذا الذى قاله القــاضى أبو اسحق صحيح ، بيد أن الزعامة فيه نص ، فاذا قال : أنا زعيم فمعناه انى ملتزم ، وأى فرق بين أن يقول : ألتزمه عن نفسى أو التزمت به عن غيرى ؟

(الثانية) قوله : (وأنابه زعيم) (١) انما يكون فى الحقوق التي تجوز النيابة فيها ، وأما كل حق لا يقوم فيه أحد عن أحد كالحدود فلا كفالة فيها ، وتركب على هذا مسألة وهي :

(الثالثة) اذا قال أنا زعيم لك بوجه فلان وقال مالك على الشافعي الا بلزمه لأنه غرر اذ لا يدرى هل يجحده أم لا ؟ والدليل على جوازه أن المقصود بالزعامة تنزيل الزعيم مقام الأصل ، والمقصود من حضور الأصل أولا المال ، فكذلك الزعيم و

(الرابعة) كما أن لفظ الآية نص فى الزعامة فمعناها نص فى الجعالة ، وهى نوع من الاجارة ، لكن الفرق بين الجعالة والاجارة أن الاجارة يتقدر فيها العوض والمعوض من الجهتين ، والجعالة يتقدر فيها الجعل والعمل غير مقدر .

ودليله أن الله سبحانه شرع البيع والابتياع فى الأموال لاختلاف الأغراض وتبدل الأحوال ، فلما دعت الحاجة الى انتقال الأملاك شرع لها سبيل البيع وبين أحكامه ، ولما كانت المنافع كالأموال فى حاجة الى استيفائها اذ لا يقدر كل أحد أن يتصرف لنفسه فى جميع أغراضه نصب الله الاجارة فى استيفاء المنافع بالأعواض لما فى ذلك من الأغراض .

(الخامسة) فاذا ثبت هذا فقد يمكن تقدير العمل بالزمان كقوله : تخدمنى اليوم وقد يقول : تخيط لى هذا الثوب فيقدر العمل بالوجهين ، وقد يتعذر تقدير العمل كقوله : من جاءنى بضالتى فله كذا ، فأحد العوضين

⁽١ٍ) من ٣١ية ٧٢ من سورة يوسف .

لا يصح تقديره والعوض الآخر لابد من تقديره فان ما يستقط بالضرورة لا يتعدى سقوطه الى مالا ضرورة فيه والأصل فيه الحديث الذي ورد من أخذ الأجرة على الرقبة ، وهو عمل لا يتقدر ، وقد كانت الاجارة والجعالة فبل الاسلام فأقرتهما الشريعة ، ونفت عنهما الغرر والجهالة •

(السادسة) فى حقيقة القول فى الآية: أن المنادى لم يكن مالكاً ولكن كان نائباً عن يوسف ورسولا له ، فشرط حمل البعير على يوسف لمن جاء بالصواع ، وتحمل هو به عن يوسف فصارت فيه ثلاث فوائد:

(الأولى) الجعالة • وهي عقد يتقدر فيه الثمن ولا يتقدر فيه المثمن • أ

(الثانية) الكفالة وهي ههنا مضافة الي سبب موجب على وجه التعليق بالشرط، وقد اختلف الناس فيها اختلافاً متبايناً تقريره في المسائل قال المالكية: وهذا دليل على جوازه فانه فعل نبي ولا يكون الا شرعاً وقد اختلف الأئمة في الكفالة ، فجوزها أصحاب أبي حنيفة محالة على سبب كقوله : ما كان لك على فلان فهو على و أو اذا أهل الهلال فلك على عنه كذا بخلاف أن تكون معلقة على شرط محض ، كقوله : ان قسدم فلان ، وان كلمت زيداً وقال الشافعي رضى الله عنه : لا يجوز بشيء من ذلك ، وهدده الآية ، نص على جوازها محالة على سبب الوجوب و

(الثالثة) جهالة المضمون له و فقالت المالكية : هي جائزة وتجوز عندهم أيضاً مع جهالة الشيء المضمون أو كليهما وهذا يخالف ما ذهب اليه أصحابنا الشافعية ووافقنا فيه الحنفيون من أنهم لا تجوز عندهم الكفالة مع جهالة المكفول له و وادعى أصحاب أبي حنيفة أذ هذا الخبر منسوخ من الآية خاصة

وقال الأصحاب من أئمة مذهب الشافعي: هذه الآية دليل على جواز الجعل وهي شرع من قبلنا وقالوا أيضاً: ان معرفة المضمون عنه والمضمون له فيه ثلاثة أقوال:

(أحدها) أنه لابد من معرفتهما ، أما معرفة المضمون غنه فليعلم هل هو أهل للاحسان أم لا ؟ وأما معرفة المضمون له فليعلم هل يصلح للمعاملة أم لا؟

(الثاني) أنه افتقر الى معرفة المضمون له خاصــة ، لأن المعاملة معــه خاصة .

(الثالث) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منهما وهو الصحيح فى حديث أبى قتادة «أنه ضمن عن الميت » ولم يسأله النبى صلى الله عليه وسلم عن المضمون له و والآية نص فى جهالة المضمون له ، وحمل حهالة المضمون عليه أخف .

وقال القرطبي : ان قيل : كيف ضمن حمل البعير وهو مجهول ، وضمان المجهولة لا يصح ؟ قيل له :

حمل البعير كان معيناً معلوما عندهم كالوسق فصح ضمانه ، غير أنه بذل مال للسارق ولا يحل للسارق ذلك ، فلعله كان يصح فى شرعهم ، أو كان هذا جعالة ، وبذل مال لمن يفتش ويطلب ثم قال :

قال بعض العلماء في هذه الآية دليلان (أحدهما) جواز الجعل وقد أجيز للضرورة ثم ساق كلام الشافعي الذي سبق ايراده (الثاني) جواز الكفالة على الرجل لأن المؤذن الضامن هو غير يوسف وقال : قال علماؤنا : اذا قال الرجل : تحملت أو تكفلت أو ضمنت أو أنا حميل لك أو زعيم لك أو كفيل لك أو ضامن أو قبيل ؛ أو هو لك عندي أو على أو الي أو قبلي ، فذلك كله حمالة لازمة والزعامة لا تكون الا في الحقوق التي تجوز النيابة فيها مما يتعلق بالذمة في الأموال وكان ثابتاً مستقراً فلا تصمح الحمالة ، والكتابة لأنها ليست بدين ثابت مستقر ، لأن العبد ان عجز رق وانفسخت الكتابة ، وأما كل حق لا يقوم به أحد عن أحمد كالحدود فلا كفالة فيه ، وسبجن المدعى عليه الحد حتى ينظر في أمره وسبجن المدعى عليه الحد حتى ينظر في أمره و

وشد أبو يوسف ومحمد فأجازا الكفالة فى الحدود والقصاص وقالا :اذاقال المقذوف أو المدعى القصاص : بينتى حاضرة كفله أيام ، واحتج الطحاوى لهم بما رواه حمزة بن عمر و عن عمر و ابن مسعود وجرير بن عبد الله والأشعث أنهم « حكموا بالكفالة بالنفس بمحضر الصحابة رضى الله عنهم » .

واما السمنة فنى حديث أبى هريرة عند أبى داود والترمذى وقال: حديث حسن وأن النبى صلى الله عليه وسلم خطب يوم مكة فقال: «ألا ان الله تعالى قد أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا تنفق امرأة شيئا من يبتهما الا باذن زوجها ، والعارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعم غارم » فلولا أن الضمان يلزمه اذا ضمن لم يجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم غارما ، وروى قبيضة بن المخارق الهلالى أن النبي صلى الله عليه وسلم قل : « لا تحل المسألة الا لئلائة ، فذكر رجلا تحمل بحمالة فحائت المسألة قد لزمته وروى عن سلمة بن الأكوع « أن النبى صلى الله عليه وسام أتى قد لزمته وروى عن سلمة بن الأكوع « أن النبى صلى الله عليه وسام أتى برجل ليصلى عليه فقال : هل عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران قال : هل ترك بمما وفاء ؟ قالوا لا فتأخر فقيل : لم لا تصلى عليه ؟ فقال : ما تنفعه صلاتى وذمته مرهو نة الا ان قام أحدكم فضمنه فقام أبو قتادة فقال : هما على يارسول وضححه ، والنسائى وابن ماجه وقالا : فقال أبو قتادة : « أنا أتكفل به » ،

وقد أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى عن جابر بن عبد الله وأخرجه أيضاً ابن حبان والدار قطنى والحاكم فيه: «آنا آولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديناً فعلى ، ومن ترك مالا فلورثته » وفى معناه عند الدار قطنى والبيهقى عن أبى سعيد الحدرى رضى الله عنه وفيه أن عليا قال: «أنا ضامن ، من ثم دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم ثم قال: «ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة » قال الحافظ ابن حجر: فى اسناده ضعف ، وعن سلمان عند الطبرانى بنحو حديث أبى هريرة رضى الله عنه وزاد: «وعلى الولاة من بعدى من بيت مال المسلمين » وفى اسناده عبد الله بن سعيد الأنصارى متروك ومتهم ، وعن أبى أمامة عند ابن حبان فى ثقاته وفيه ضعف ،

والحكمة فى ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة على من عليه دين تحريض الناس على قضاء الديون فى حياتهم والتوصل الى البراءة ، وقد توسع أمامنا النووى رضى الله عنه فى كتاب الجنائز من المجموع فارجع اليه واشدد به يديك .

واما الاجماع فان أحداً من العلماء لم يخالف فى صحة الضمان ، وان اختلفوا فى فروع منه على مابيناه فى اقوالهم فى الكتاب ويسمى هذا فى القوانين الوضعية بالالتزام ولها كتب تسمى (نظرية الالتزام) على ما يأتى

اذا ثبت هذا فانه يقال: ضمين وكفيل وقبيل وحميل وزعيم وصبير كلها بمعنى واحد .

ولابد فى الضمان من ضامن ومضمون عنه ومضمون له ولابد من رضى الضامن ، فاذا أكره على الضمان لم يصح ، ولا يعتبر رضى المضمون ، لا نعلم فى ذلك خلافاً ، لأنه لو قضى الدين بعير اذنه ورضاه صح ، فكذلك اذا ضمن عنه ولا يعتبر رضى المضمون له ، وقال أبو حنيفة : يعتبر الرضى لانه اثبات مال لآدمى فلم يثبت الا برضاه أو رضى من ينوب عنه كالبيع والشراء والله تعالى أعلم بالصواب .

(فرع) في مذاهب العلماء في تعريف الضمان

مذهبنا أن الضمان شرعاً عقد يقتضى التزام حق ثابت فى ذمة الغير أو احضار عين مضمونة ، أو احضار بدن من يستحق حضوره .

ومعنى التعريف أن الضمان ثلاثة أقسام :

(القسم الأول) ضمان الدين ومعناه أن الضامن يلتزم ما فى ذمة المديون من حق، بحيث تشغل به ذمته، كما شغلت ذمة المديون، واذا دفع أحدهما برئت ذمة الآخر، وهذا معنى قوله: التزام حق ثابت .

(القسم الثانى) ضمان رد العين المضمونة كالعين المغصوبة ، والعين المستعارة ، فاذا اغتصب زيد من عمرو سلعة فانه يصح لخالد أن يضمن زيدا الغاصب فى رد تلك السلعة المغصوبة ، ويكون ملزما بردها مادامت باقية ، أما اذا هلكت فلا شىء عليه ، ومثل ذلك ما اذا استعار منه عيناً .

(القسم الثالث) التزام احضار شخص ضمنه فى ذلك ، فان كان لزيد عند عمرو دين فانه يصح لخالد أن يضمن احضار نفس المدين عند الحاجة ، وهذا الضمان يسمى كفالة ، فالكفالة نوع من الضمان وهى خاصة بضمان الأبدان .

(وقال مألك وأصحابه): الضمان والكفالة والحمالة بمعنى واحد ، وهو أن يشغل صاحب الحق ذمة الضامن مع ذمة المضمون سواء كان شغل الذمة متوقفاً على شيء أو لم يكن متوقفاً ، وبيان ذلك أن الضمان عندهم ينقسم الى ثلاثة أقسام:

(القسم الأول) ضمان المال، فاذا ضمن شخص آخر فى مال فان ذمت شغل بذلك المال كما شغلت به ذمة الرسيل بدون أن يتوقف على أمر آخر و القسم الثانى) ضمان الوجه وهو التزام الاثيان بالغريم الذي عليه الدين عند الحاجة و فهذا الضمان لم يصح فى غير المال، ولا تشغل ذمسة انضامن بالمال الا اذا لم يحضر المديون، أما اذا أحضره فلا يلزم بالدين، فهذا القسم يتوقف فيه شغل الذمة بالحق على عدم احضار المضمون و

(القسم الثالث) ضمان الطلب، وهو أن يلتزم الضامن طلب الغريب والتفنيش عليه وهذا القسم يصح فيه ضمان غير المال ، ولا تشغل ذمنة الضامن بالمال اذا ثبت تفريطه في الاتيان بالمضمون أو في الدلالة عليمه بأن علم موضعه وتركه فشغل ذمة الضامن في هذا القسم تتوقف ويتوقف على عدم الاتيان بالمضمون في ضمان الوجه ، ويتوقف على تفريط الضمامن في ضمان الطلب ، فالتعريف على الوجه الذي ذكر يشمل أقسام الضمان الثلاثة

(وقال احمد واصحابه) : الضمان هو النزام ما وجب أو يجب على الغبر مع بقائه على المضمون أو النزام احضار من عليه حق وهو أربعة أقسام:

(القسم الأول) ضمان الديون الثابتة فاذا ضمن شخص آخر فى دين فقد شغلت ذمته بذلك الدين كذمة المدين الأصلى فلم ينتقل الدين من ذمة المضمون الى الضامن ، بل هو باق مع شغل ذمة الضمامن ولصاحب الدين

الحق فى مطالبة الأثنين ، فاذا برئت ذمة المضمون الأصلى بقضاء أو حوالة فقد برئت ذمة الضامن لأنه تابع للمضمون .

أما اذا برئت ذمة الضامن من الضمان فان المضمون لم تبرأ ذمته ، مثلا اذا قضى الحاكم ببراءة دمة الضامن أو أحال الضامن صاحب الدين بدينه ، فان المديون الأصلى لا تبرأ ذمته بدلك ، ويكون لصاحب الدين حق مطالبته ،

أما اذا قبض دينه من أحدهما فعلا فان ذمتهما تبرأ من دينه ثم اذا دفع الضامن ونوى الرجوع على المضمون صح له أن يرجع ، أما اذا لم ينو فليس له حق الرجوع .

(القسم الثانى) ضمان ما يؤول الى الوجوب وان لم يكن واجباً بالفعل وذلك كالأعيان المفصوبة والمستعارة ، فان مثل هذه الأعيان وان لم كن واجبة فى دمة العاصب أو المستعير بالفعل ولكنها تؤول الى الوجوب لأنها يجب ردها أو ضمان قيمتها عند هلاكها .

ومثل الأعيان المفصوبة والمستعارة الأعيان المقبوضة على سوم الشراء ، ومعنى الأعيان المقبوضة على سوم الشراء هو أن يسلم شخص فى شراء سلعة ولم يتعاقد معه نهائيا سواء قطع معه ثمنها وقبضها ولم يسلمه الثمن أو لم يقطع معه ثمنها ، ولمكن قبضها لينط لمع عليها أهله أو أصحابه ، فمثل هذه السلمة تكون مضمونة كالعارية والعين المعصوبة بحيث اذا هلكت وجب عليه رد قيمتها والا ردها بعينها .

أما اذا أخذ العين بغير مساومة الأعيان غير المضمونة كالوديعة ومال الشركة والعين المستأجرة فإنها لا يصح فيها الضمان، وذلك لأنه لا يجب على من وضع عليها يده أن يردها، فكذا لا يجب على ضامنه، نعم لا يصح ضمان التعدى عليها بمعنى أنه ان تعدى عليها من كانت بيده فانها تجب عليه فكذا ضامنه .

(القسم الثالث) ضماف الديون التي تجب في المستقبل بأن يضمن

ما يلزمه من دين ، مثلا : اذا كان شخص يعامل تاجرا فان له أن ياتي بضامن يضمنه فيما يلزمه من دين التجارة التي يأخذها شيئاً فشيئاً .

(القسم الرابع) أن يضمن احضار من عليه حق مالي عند الحاجة وهي الكفالة ، فالتعريف قد شمل كل هذه الأقسام .

(أما اصحاب ابى حنيفة) فان لهم فى تعريف الكفالة رأيان مع العلم بأن الحنفية لا يفرقون بين الكفالة والضمان .

(أحدهما) أنها ضم ذمة الى ذمة فى المطالبة بنفس أو دين أو عين ، فالأقسام ثلاثة : كفالة بالنفس وكفالة بالدين وكفالة بالعين .

(ثانى الرأيين) أنها ضم دمة الى دمه فى أصل الدين ، ولكن التعريف الأول أصح من الثانى ، وذلك لأنه عام يشمل أقسام الكفالة الثلاثة .

أما الأول فانه مقصور على الكفالة في الدين فقط ، بيان ذلك أنه اذا كان لشخص عند آخر دين فان له أن يطالبه بكفيل موثوق به عنده ليضمه الى المدين الأصلى ، وهنا اختلفت آراء علماء الحنفية فمنهم من يقول : ان ضم الكفيل الى الأصيل يجعل لصاحب الدين الحق في مطالبته بالدين من غير أن تشغل ذمته بذلك الدين ، لأن الدين مشغولة به ذمة الأصيل فقط .

وصاحب هذا الرأى يستدل عليه بأننا اذا قلنا: ان ضم ذمة الكفيل الى الأصيل يترتب عليها شغل ذمة الكفيل ، لا يكون التعريف جامعاً لكل أقسام الكفالة ، فان الضمان بالنفس ليس فيه شغل لذمة الكفيل بلا خلاف ، فليس نصاحب الدين الا أن يطالبه باحضار الشخص المدين بذاته ، ومشل ذلك الكفالة بالأعيان وهي ثلاثة أقسام:

- (الأول) الأعيان المضمونة بنفسها .
- (الثاني) الأعيان المضمونة بغيرها .
 - (الثالث) الأعيان غير المضمونة .

فأما الأعيان المضمونة بنفسها فهى التى يجب على من أخذها أن يردها بعينها ان كانت موجودة ، فان هلكت كان عليه أن يأتى بمثلها ان كان لها مثل ، والا فعليه تيمتها ، وذلك كالمغصوب والمبيع بيما فاسدا ، فاذا غصب شخص من آخر بقرة مثلا فانه يجب على العاصب أن يرد البقرة مادامت موجودة ، فاذا ماتت وجب عليه أن يشترى مثلها لصاحبها واذا اغتصب جوهرة ليس لها مثل وفقدت فان عليه أن يرد لصاحبها قيمتها متى ثبت ضياعها ببيئة أو اقرار ، وكذلك اذا اشترى سلعة بعقد فاسد كما سيأتى في مبحث شروط الكفالة أن شاء الله تعالى .

أما الأعيان المضمونة بغيرها فهى الأعيان التى يجب تسليمها مادامت موجودة ، فاذا هلكت لا يجب تسليم مثلها ولا قيمتها فانه مضمون بغيره وهو الثمن ، فاذا اشترى سلعه وأعطاه ثمنها ولم يقبضها وكفلها شخص للمشترى فان الكفيل لا يلزم برد مثلها ولا قيمتها ، ومثل ذلك الرهن ، فانه مضمون بغيره وهو الدين ، فاذا كان لشخص عند آخر دين وأعطاه سلعة رهنا عن ذلك الدين ثم كفل السلعة آخر وهلكت السلعة لا يلزم الكفيل بثمنها ولا قيمتها، فالأعيان المضمونة بنفسها والمضمونة بغيرها تصح كفالتها ، ولكن ذمة الكفيل لا تشغل بها اتفاقا ، فليس لصاحبها الا أن يطالب الكفيل باحضارها في حال وجودها ، وبدفع قيمتها أو رد مثلها اذا هلكت في الأعيان المضمونة بنفسها، ولا يطالب بشيء عند هلاك الأعيان المضمونة بغيرها فمن أجل ذلك قلنا : ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة ليشمل التعريف أقسام الكفالة الثلاثة ،

أما الأعيان غير المضلونة لا بنفسها ولا بغيرها فانها لا يجب تسليمها ، ولا تصبح كفالتها ، وهي الأمانات ، كالوديعة ، ومال المضاربة ، والشركة ونحوها .

وقد اعترض على التعريف الثانى ، وهو : ضم ذمة الى ذمة فى الدين ، بأن هذا التعريف يستلزم تعدد الدين ومضاعفته ، فاذا كان لشخص دين عند آخر قدره ألف ثم كمله فيه غيره ، وشغلت ذمة الكفيل به كان فى ذمة كل منهما ألف ولكن هذا الاعتراض ليس بشىء ، لأن الدين وان شغلت به ذمة الكفيل الا أنه ليس لصاحبه أن يأخذ دينه الا من أحدهما فقط ، ومتى

دفعه أحدهما فقد برئت ذمة الآخر منه فلا يلزم من شغل الذمتين به أن يأخذه من اثنين ، ونظير هذا الغصب من الفاصب ، فان كلا من زيد الغاصب الأول ، وخالد الغاصب الثانى منه ، يكون ضامناً لتلك السلعة لا يتعدد حقه بذلك ، فليس له الا أن يستوفى حقه من أحدهما ، الا أنه فى مسألة الغاصب تبرأ ذمة أحدهما اذا اختار صاحب السلعة الثانى وضمنه سلعته ، بخلاف الكفالة فى الدين فانه لا تبرأ الذمة لمجرد اختيار واحد منهما الا ليضمن له دينه ، بل لا تبرأ الا بالقبض فعلا .

فوجهة نظر من يقول: ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة فى المطالبـــة فقط، هى جعل التعريف عاماً يشمل الأقـــام الثلاثة .

أما من قال : انها ضم فى نفس الدين مع المطالبة أيضا فقد استدل بأدلة منها :

أن صاحب الدين اذا وهبه للكفيل فانه يصح ، ويكون للكفيل الحق فى أن يرجع به على الأصيل ، فلو لم تكن ذمة الكفيل مشغولة بالدين لما صحح أن يهبه له الدائن ، لأن الدين لا تصح هبت لمن ليس عليه الدين الا اذا أمره بفيضه كما يأتى فى الهبه ، فدل ذلك على ان ذمة الكنيل مشعولة بالدين ، وأيضا فان صاحب الدين ادا اشترى من الكفيل سلمة بدينه ، فانه يصح مع أن الشراء بالدين لا يصح الا ممن عليه الدين ، وأيضا فان الكفيل اذا مات يؤخذ الدين من تركته ولو كانت ذمته غير مشغولة بالدين ، فان المطالبة في شقط عنه بموته ،

وهذه المسائل منفق عليها فكيف نقولون أنها شم في المطالبة فقط ا

والجواب عن ذلك أن من قال أن الكفالة هم الضم في المطالبة ، لا ينفى أنها قد تكون ضما في أصل الدن و تعرفها بدلك نقص لأنه لا يشمل أقسامها الثلاثة التي ذكرناها ، وذلك لأن الذي يتصور فيه ضم ذمة الى ذمة في أصل الدين هو الكفالة في الدين فقط .

أما القسمان الآخران فانه لا يتصور فيهما ذلك اتفاقاً ولا يقال: ان مسن

عرفها بأنها ضم ذمة فى نفس الدين لاحظ تعريف قسم واحد ، فان ذلك لا يسنع كون التعريف ناقصاً . وأن الأصح التعريف بما يشمل الأقسام الثلاثة وعلى هذا يكون الخلاف فى التعريف لا ثمرة له .

أما كون شربه نظهر فى اليمين لأن من حلف أن لا دين عليه يحنث على القول بأن ذمته مشغولة بالمطالبة ، فهذا مما لا معنى له .

هذا والمراد بالذمة العهد المتعلق بالانسان ، فقولهم فى ذمته كذا أى فى نفسه باعتبار عهدها المتعلق بها فقولهم : ضم ذمته الى ذمة ، معناه ضبخص الى شخص الى شخص فى التعهد بالحق ، وبعضهم يقول : انها وصف شرعى تتحقق به الأهلية لوجوب ماله وعليه ، والأول أوضح وكما سبق أن قلنا : ال الكفالة والضمان بمعنى واحد عند الحنفية .

اذا ثبت هذا فان الكفالة لا تصبح الا اذا أمر بها المدين كما سياتى ، واذا كانت الكفالة بالأمر فانها توجب ديناً ومطالبة للكفيل على المدين بعد أن يدفع دينه ، ومطالبة فقط لصاحب الدين على كفيل فهى توجب دينين وثلاث مطالبات ، والله تعالى أعلم .

(فرع) في اركان الضمان

أركان الضمان عندنا حمسة قال في الروضة:

الركن الأول: المضمون عنه ، ولا يشترط رضاه بالاتفاق لأن قضاء دينه بغير اذنه جائز ، فضمانه أولى • وكما يصح الضمان على الميت اتفاقا سواء خلف وفاء أم لا • ولا يشترط معرفة المضمون عنه على الاصح •

قلت : وسواء كان المضمون عنه حراً أم عبداً أم معسراً والله أعلم .

الركن الثانى: المضمون له ، ويشترط معرفته على الأصح ، وعلى هذا لا يشترط رضاه على الأصح وقول الأكثرين ــ فان شرطناه ــ لم يشترط قبوله لفظاً على الأصح ، وان لم نشرطه ، جاز أن يتقدم الرضا على الضمان ،

ما بين الايجاب والقبول في سائر العقود وان لم نشترطه ، جاز أن يتقدم الضمان ما بين الايجاب والقبول في سائر العقود وان لم نشترطه ، جاز أن يتقدم الرضى على الضمان ، فان تأخر عنه فهو اجازه ان جوزنا وقف العقود ، قاله الامام ، وفرع على قولنا : لا يشترط رضاه ، فقال : اذا ضمن بغير رضاه نظر ، ان ضمن بغير اذن المضمون عنه للفضون له بالخيار ، ان شاء طالب الضامن وان شاء تركه ، وان ضمن باذنه فحيث قلنا : يرجع الضامن على المضمون عنه يجبر المضمون له على قبوله ، لأن ما يؤديه في حكم المضمون عنه ، وان قلنا : لا يرجع فهو كما لو قال لغيره : أد ديني ، ولم يشترط الرجوع ، وقلنا : لا يرجع ، وهل لمستحق الدين والحالة هذه أن يبتنع من القبول ؟ وجهان بناء على أن المؤدى يقع فداء أم موهوبا لمن عليه الدين له ان قلنا وجهان بناء على أن المؤدى يقع فداء أم موهوبا لمن عليه الدين له ان قلنا عليه المرب الم يكن عليه الامتناع وهو الاشهر ، فحصل في معرفة المضمون عنه ، وله أوجه ، أصحها يشترط معرفة المضمون فقط ، والثانى : يشترط معرفة المضمون فقط ، والثانى : لا ، والرابع حكاه الامام : يشترط معرفة المضمون عنه فقط ، وهو غريب ضعيف ،

قلت : واذا شرطنا قبول المضمون له ، فللضامن الرجوع عن الضمان قبل قبوله ، قاله فى الحاوى لأنه لم يتم الضمان فأشبه البيع والله أعلم •

الركن الثالث: الضامن وشرطه: صحة العبارة وأهلية التبرع و الما صحة العبارة فيخرج منه الصغير والمجنون والمبرسم الذي يهذى فلا يصح ضمانهم و ولو ضمن انسان ، ثم قال: كنت صبيا يوم الضمان ، وكان محتملا، قبل قوله مع يسينه ، وكذا لو قال: كنت مجنونا ، وقد عرف له جنون سابق، أو أقام بينة ، والا فالقول قول المضمون له مع يمينه و وفى ضمان السكران الخلاف المذكور فى تصرفاته و قلت: هذا فى السكران بمعصية ، فأما السكران ساح فكالمجنون والله أعلم و

وأما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة ولا كتابة لم نعرف ضمن حتى نصحح أو نبطل ، وان كانت له اشارة مفهومة صح ضمانه بها كبيعه وسائر تصرفاته ، وفي وجه : لا يصح ضمانه ، اذ لا ضرورة اليه بخلاف

سائر التصرفات • ولو ضمن الكتابة فوجهان ، سواء أحسن الاشارة أم لا (أصحهما:) الصحة ، وذلك عند القرينة المشعرة ويجرى الوجهان في الناطق وفي سائر التصرفات •

واما أهلية التبرع فلا يصح صمان المحجور عليه لسفه ، وان آذن الولى ، لأنه تبرع ، وتبرعه لا يصح باذن الولى ، كذا قال الامام والغزالى: ان الضمان تبرع ، انما يظهر هذا حيث لا رجوع ، وأما حيث ثبت الرجوع فهو قرض محض ، ويدل عليه نص السافعي رضى الله عنه أنه لو ضمن في مرض موته بغير اذن المضمون عنه حسب من ثلثه ، وان ضمن باذنه فمن رأس المال لأن للورثة الرجوع على الأصيل ، وهو _ وان لم يكن تبرعا _ فلا يصح لسفه كالبيع وسائر التصرفات المالية ، فان أذن فيه الولى فليكن كما لو كان في البيع .

قلت: الذي قاله الامام هو الصواب، وقد صرح الأصحاب بأنه لا يصح ضمانه من غير فرق بين الاذن وعدمه • وقول الرافعي: انه ليس تبرعاً فاسد، فانه لو سلم أنه كالقرض كان القرض تبرعاً • وقوله: اذا أذن الولى كان كالبيع، يعنى فيجرى فيه الوجهان، فاسد أيضاً، فان البيع انما صح على وجه، لأنه لا يأذن الا فيما فيه ربح أو مصلحة، والضمان غرر كله بلا مصلحة •

وأما ضمان المريض ، فقال صاحب الحاوى : هو معتبر من الثلث لأنه نبرع ، فان كان عليه دين مستغرق فالضمان باطل ، وان خرج بعضه من الثلث صح فيه ، فلو ضمن فى مرضه ثم أقر بدين مستغرق قدم الدين ، ولا يؤثر تأخر الاقرار به ، والله أعلم ،

فسرع ضمان المرأة صحيح مزوجة أو غير مزوجة ، ولا حاجة الى اذن الزوج كسائر تصرفاتها .

الركن الرابع: الحق المضمون، وشرطه ثلاث صفات: كونه ثابتاً ، لازماً، معلوماً . الصفة الأولى : الثبوت وفيها مسائل :

(احداها): اذا فسن ما لم يجب وسيجب بقرض أو بيع وشبههما، فطريقان • (أحدهما) القطع بالبطلان ، لأنها وثيقة ، فلا سبق وجوب الحق كالشهادة ، وأشهرهما على تولين : الجديد البطلان ، والقديم الصحة ، لأن الحاجة قد تدعو اليه • ونقل الامام فروعا على القديم :

(أحدها): اذا قال: ضمنت لك ثمن ما تبيع فلانا ، فباع نبيئاً بعد شيء ، كان ضامناً للجميع ، لأن (ما) من أدوات الشرط ، فتقتضى التعميم ، بخلاف ما اذا قال: اذا بعت فلاماً ، فأنا ضامن ، لا يلون ضامناً الا ثمن ما باعه أولا ، لأن اذا ليست من أدوات الشرط .

(الثاني): أن شرطنا معرفة المضمون له عند ثبوت الدين فهنا أولى، والا فوجهان • وكذا معرفة المضمون عنه •

(الثالث): لا يطالب الضامن ما لم يجب الدين على الأصيل، وليس له الرجوع بعد لزومه، وأما قبله، فعن ابن سريج أن له الرجوع، وقال غيره. لا ، لأن وضعه عند اللزوم، وأما اذا قلنا بالجديد، فقال: أقرض فلانا كذا وعلى ضمانه، فأقرضه فالصحيح؛ أنه لا يجوز، وجوزه ابن سريج.

(المسألة الثانية): ضمان نفقة المدة الماضية للزوجة صحيح اسمواء كانت نفقة الموسرين أو المعسرين اوكذا ضمان الأدم ونفقة الخادم وسائر المؤن ولو ضمن نفقة اليوم فكمثل الأنها تجب بطلوع الفجر اوفى ضمان نفقة الغد والشهر المستقبل قولان بناء على أن النفقة تجب بالعقد أم بالتمكين للأول وهو القدم صحاء وان قلنا بالثاني وهو الجديد الأظهر فلا المكذا نقله عامة الأصحاب وأشار الامام الى أنه على قولين مع قولنا: ضمان ما لم يجب باطل الأن سبب وجوب النفقة ناجز وهو النكاح افان جوزنا ضمان نفقة المستقبل الخله شرطان:

ر أحدهما) : أن يقدر مدة ، فان أطلق لم يصح فيما بعد العلم ، وفي ، وجهان كما لو قال : أجرتك كلشهر بدرهم ، هل يصح في الشهر الأول ؟

(الشرط الثاني) أن يكون المضمون نفقة المعسر ، وان كان المضمون عنه موسراً لأنه ربما أعسر ، وفي التتمة وجه أنه يجوز ضــــمان نفقة الموسر والمتوسط ، لأن الظاهر استمرار حاله .

فسرع لا يجوز ضمان نفقة القريب لمدة مستقبلة ، وفي نفقة يومه وجهان ، لأن سبيلها سبيل البر والصلة ، ولهذا تسقط بمضى الزمان وبضيافة الغير .

(المسألة الثالثة): باع شيئا فخرج مستحقا ، لزمه رد الثمن ، ولا حاجة فيه الى شرط والتزام • قال القفال: ومن الحماقة اشتراط ذلك في القبالات وان ضمن عنه ضامن ليرجع المشترى عليه بالثمن لو خرج المبيع مستحقا ، فهذا ضمان ويسمى ضمان الدرك وسيأتى تفصيل في فصول صحة ضمان الدرك ان شاء الله تعالى •

(الركن الخامس) الصيعة وفيه مسائل :

(الأولى): لا بد من صيعة دالة على التزام، كقوله: ضمنت لك مالك على فلان، أو تكفلت ببدن فلان، أو أنا باحضار هذا المال أو هذا الشخص كفيل أو ضامن أو زعيم، أو حميل، أو قبيل، وفي (البيان للعمراني) وجه أن لفظ القبيل ليس بصريح وبطرد هذا الوجه في الحميل، وما ليس بمشهور في العقد وقال: خل عن فلان، والدين الذي لك عليه عندى، فليس بصريح في الضمان، ولو قال: دين فلان الى فوجهان .

قلت : أقواهما : ليس بصريح والله أعلم •

ولو قال : أؤدى المال ، أو أحضر الشخص ، فهذا ليس بالتزام ، وانما هو وعد ، ولو تكفل فأبرأه المستحق ثم وجده ملازما للخصم فقال : خله وأنا على ما كنت عليه من الكفالة ، صار كفيلا .

(الثانية): لو شرط الضامن أو الكفيل الخيار لنفسه لم يصح الضمان، فلو شرط للمضمون له لم يضر، لأن الخيار في المطالبة والابراء له أبدا.

﴿ الثَّالَثُهُ ﴾ : لو علق الضمان بوقت أو غيره فقال : اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت ، أو ان لم يؤد مالك غدا فأنا ضامن ، لم يصح على المذهب ، كما لا يصح مؤقتا ، كقوله : أنا ضامن الى شهر ، فاذا مضى ولم أغرم فأنا برى.. وعن ابن سريج أنه أذا جاز على القديم ضمان المجهول وما لم يجب جاز التعليق • قال الامام : ويجيء في تعليق الابراء القولان ، لأنه اسقاط ، فاذا قلنا بالقديم فقال: اذا بعت عبدك بألف فأنا ضامن للثمن ، فباعه بألفين ، قال ابن سريج : لا يكون ضامناً لشيء ، وفي وجه يصير ضامناً لألف ولو باعـــه بخمسمائة ففي كونه ضامناً لها الوجهان • ولو قال : اذا أقرضته عشرة فأنا ضامن لها ، فأقرضه خمسه عشر فهو ضامن للعشرة على الوجهين ، لأن من أقرض خمسة عشر فقد أقرض عشرة ، والبيع بخمسة عشر ليس بيعا بعشرة ، وان أقرضه خمسة _ فعن ابن سريج تسليم كونه ضامناً لها _ قال الامام: وهو خلاف قياسه ، لأن الشرط لم يتحقق ولو علق كفالة البدن بمجيء الشهر ــ فان جوزنا تعليق المال ــ فهي أولى ، والا فوجهان ، كالخلاف في تعليق الوكالة ، والفرق أن الكفالة مبنية على المصلحة والحاجة • ولو علقهــــا بحصاد الزرع فوجهان مرتبان ، وأولى بالمنع لانضمام الجهالة وان علقها بقدوم زيد فأولى بالمنع، للجهل بأصل حصول القدوم، فان جوزنا فوجد الشيرط المعلق صار كفيلا .

(الرابعة:) لو وقت كفالة البدن فقال: أنا كميل به الى شهر، فاذا همى برئت فوجهان، وقيل قولان أصحهما: البطلان كضمان المال، ولو نجز الكفالة وشرط التأخير فى الاحضار شهرا جاز للحاجة كمشله فى الوكائة، وتوقف فيه الامام، وجعل الغزالى فى الوسيط هذا التوقف وجها، فاذا صححنا فأحضره قبل المدة وسلمه، وامتنع المكفول له من قبوله نظر، هل له غرض فى الامتناع بأن كانت بينته غائبة أو دينه مؤجلا أم لا ؟ وحكم القسمين على ما سبق فيمن سلمه فى غير المكان المعين، ولوشرط لاحشاره أجلا مجهولا كالحصاد ففى صحة الكفالة وجهان أصحهما: المنع،

(الخامسة :) لو ضمن الدين الحال حالا ، أو أطلق لزمه حالا ، وان ضمن المؤجل بأجل أو أطلق لزمه لأجله ، وإن ضمن الحال مؤجلا بأجـــل معلوم فوجهان ، أحدهما : لا يصح الضمان للاختلاف ، وأصحهما : الصحة للحاجة ، وعلى هذا فالمذهب ثبوت الأجل فلا يطالب الا كما التزم ، وبهذا قطع الجمهور ، وشذ أمام الحرمين فادعى اجماع الأصحاب على أن الأجل لا يثبت ، وأن في فساد الضمان لفساده وجهين ، أصحهما : الفساد ، أما لو ضمن المؤجل حالا ، والتزم التبرع بالتعجيل مضموناً الى التبرع بأصل الضمان فوجهان كعكسه ، أصحهما : الصحة ، وعلى هذا ، هل يثبت الأجل في حقه مقصوداً ، أم تبعا ؟ فيه وجهان _ وفائدتهما فيما لو مات الأصيل والحالة هذه ، ولو ضمن المؤجل الى شهر ين مؤجلا الى شهر ، فهو كضمان المؤجل حالا ،

(السادسة): لو تكفل ببدن رجل أو نفسه أو جسمه أو روحه صح ، وان تكفل بعضو منه فأربعة أوجه :

(أحدها): أنه باطل كالبيع والاجارة بخلاف العتق والطلاق ، لأن لهما قوة وسراية ، وبهذا قال الشيخ أبو حامد ، والقاضى أبو الطيب ، واختساره ابن الصباغ .

(والثاني): يصح .

(والثالث) : أن كان عضواً لا يبقى البدن دونه كالرأس والقلب والكبد والدماع صح ، وقال في التهذيب : هذا أصح ،

(والرابع): ما عبر به عن جميع البدن كالرأس والرقبة يصبح ومالا كاليد والرجل فلا ـ قال القفال: هذا أصح، وللوجه حكم سائر الأعضاء، كذا قاله الجمهور • وقال الامام: يصح قطعاً لشهرة هذا العقد بكفالة الوجه، وأما الجزء الشائع كالنصف والثلث، فكالجزء الذي لا يبقى البدن دونه، فيكون فيه وجهان •

قلت : قطع ساحب الحاوى سحه الكفالة فيما لو كفل براسه أو وجهه أو عينه أو قلبه وفؤاده وغيرها مما لا يعيى دونه أو جزء شائع والله أعلم .

قال المصنف رحه الله تعالى

يصع ضمان الدين عن الميت لما روى ابو قتادة قال: ﴿ اقبل بجنازة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: هل على صاحبكم من دين ؟ فقالوا: عليه ديناران قال صلى الله عليه وسلم: صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة: هما على يا رسول الله فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ›› ويصبح عن الحى لأنه دين لازم فصح ضمانه كالدين على الميت .

الشرح الترجمة .

أما الأحكام فانه يصح ضمان الدين عن الميت سواء خلف وفاء بدينه أو لم يخلف، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد • وقال الثوري وأبو حنيفة: لا يصح الضمان عن الميت اذا لم يخلف وفاء بماله أو بضمان ضامن . دلیلنا ما روی أبو هریرة رضی الله عنه قال : «كان النبی صلی الله علیه وسلم يؤتى بالميت وعليه دين فيقول : هل خلف لدينه قضاء ؟ وروى : وفاء ؟ فاذا قيل له: لم يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا عليه · فلما فتح الله الفتــوح قال : من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف ديناً فعلى قضاؤه » فضمن النبي صلى الله عليه وسلم القضاء • وكذلك حديث جابر رضى الله عنه الذي أشرنا الى تخريجه فى شرح ترجمة هذا الكتاب ولفظه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى على رجل مات عليه دين فأتى بميت فسأل : هل عليه دين ؟ قالوا: نعم ديناران قال: صلوا على صاحبكم » • الحديث • وهي أحاديث تدل على جواز الضمان عن الميت ، ولأنه لم يكن يمتنع من الصلاة الا على من مات وعليه دين ، ولم يخلف وفاء ، ولأن صلاة رسول الله صلى الله عليـــه وسلم رحمه والدين يحجبها بدليل ما روى أنس رضى الله عنه قال: ﴿ مَن استطاع منكم أن يموت وليس عليه دين فليفعل ، فاني شهدت النبي صلى الله عليه وسلم وقد أتى بجنازة فقالوا : صل عليها فقال : أليس عليه دين ؟ فظالوا : بلى فقال : ما ينفعكم صلاتي عليها وهو مرتهن في قبره ، فان ضمنه أحدكم قمت وصليت عليه » •

قال في البيان بعد أن ساق هذا الحديث: « فكانت صلاتي تنفعه » لأن

كل من صح الضمان عنه اذا كان له وفاء بما عليه صح الضمان عنه وان لم يكن له وفاء كالحي .

فلان صع ، وان قال : أنا به قبيل لم يكن صريحاً فى أحد الوجهين خلافاً لأبى حنيفة ، لأن القبيل بمعنى قابل كالسميع بمعنى سامع ، وايجاب الضمان لا يكون موقوفاً على قبوله فلم يصح ، وان قال : الى دين فلان ، لم يكن صريحاً فى الضمان فى أحد الوجهين خلافاً لأبى حنيفة ، دليلنا أنه يعتمل موجع الى بعق أستحقه ، ولو قال : قوله : الى بمعنى اذن عنه ، ويحتمل مرجعه الى بحق أستحقه ، ولو قال : خل عن فلان والذى عليه لك عندى لم يكن صريحاً فى الضمان خلافاً لأبى حنيفة ، لأن كلمة عندى تستعمل فى غير مضمون كقولهم : الوزير عند الأمير ،

(**قاعدة**) ما صح الرهن به صح ضمانه ، وما لا فلا .

ويستثنى من الثاني

ضمان العهدة ، ورد الأعيان المضمونة ، يصح ضمانها الا الرهن بها . (ضابط): ليس لنا ضمان دين بعقد فى عين لا يتعدى الى غيرها ، الا فيما أعاره شيئاً ليرهنه .

(قاعدة) من ضمن بالاذن رجع ، وان أدى بلا اذن ، ومن لا فلا ، وان أدى باذن . ويستثنى من ذلك صور :

احداها: أن يكون الضمان بالاذن قد ثبت بالبينة وهو منكر ، كما اذا ادعى على زيد وعلى غائب ألفا ، وأن كلا منهما ضمن ما على الآخر ، فأنكر زيد ، فأقام المدعى بينة بذلك ، وأخذ من زيد ، فلا رجوع لزيد على الغائب في الأصح لأنه مظلوم بزعمه فلا يطالب غير ظالمه .

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ويصع ذلك من كل جائز التصرف في ماله ، فاما من يحجس عليه لصغر أو جنون أو سفه فلا يصح ضمانه ، لأنه أيجاب مال بعقد فلم يصع من الصبى والمجنون والسفيه كالبيع ، ومن حبر عليه للفلس يصح ضمانه ، لأنه أيجاب مال في الذمة بالمقد فصح من المفلس كالشراء بثمن في الذمة ، وأما العبد فأنه أن ضمن بغير أذن المولى ففيه وجهان ، قال أبو اسحاق : يصحح ضمانه ويتبع به أذا عتق لأنه لا ضرر فيه على المولى ، لأنه يطالب به بعسد المتق ، فصح منه كالاقسرار باتلاف ماله ، وقال أبو سسعيد الاصسطخرى : لا يصح لأنه عقد تضمن أيجاب مال فئم يصح منه بغير أذن المولى كالنكاح ، فأن ضمن بأذن مولاه صح ضمانه ، لأن الحجر لحقه فزال بأذنه ، ومن أين فأن ضمن بأذن مولاه صح ضمانه ، لأن الحجر لحقه فزال بأذنه ، ومن أين يقضى ؟ ينظر فيه فأن قال له المولى : أقضه من كسبك قضاه منه ، وأن قال : أقضه مما في يدك للتجارة قضاه منه لأن المال له ، وقد أذن له فيه ، وأن لم ينتبع مها في يدكر القضاء ففيه وجهان (أحدهما) يتبع به أذا أعتق لأنه أذن في الضمان دون الأداء .

(والثانى) يقضى من كسبه ان كان له كسب او مما في يده ان كان ماذونا له في التجارة ، لأن الضمان يقتضى الفرم كما يقتضى النكاح المهر ، ثم اذا أذن له في النكاح وجب قضعاء المهر مما في يده فكذلك اذا اذن له في الضمان وجب قضاء الفرم مما في يده ، فان كان على الماذون له دين وقلنا : ان دين الضمان يقضيه مما في يده ، فهل يشارك فيه الفرماء ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يشارك به ، لأن المال للمولى وقد اذن له في القضاء منه ، اما بصريح الاذن او من جهة الحكم فوجب الشاركة به .

(والثانى) انه لا يشارك به لأن المال تعلق به الفرماء فلا يشسسارك بمال الضمان كالرهن ، واما المكاتب فانه ضمن بفير اذن المولى فهو كالعبد القن ، وان ضمن باذنه فهو تبرع ، وفي تبرعات المكاتب باذن المولى قولان نذكرهما في المكاتب ان شاء الله تعالى) .

الشرح الأحكام: يصح الضمان من كل جائز التصرف في المال ، فاما الصبى والمجنون والسفيه فلا يصح ضمان أحد منهم لأنه ايجاب مال بعقد فلم يصح كالبيع فقوله: بعقد احتراز من ايجاب المال عليه بالجناية ومن تفقته من تجب عليه نفقته والزكاة _ وهو التزام مكلف _ من اضافة المصدر لفاعله ، وأما المحجور عليه للافلاس فيصح ضمانه لأنه ايجاب مال في الذمة بالعقد فصح من المفلس كالشراء بشمن في ذمته كما مضى في التفليس ، وأما بالعقد فصح من المفلس كالشراء بشمن في ذمته كما مضى في التفليس ، وأما

المرأة فانه يصح الضمان منها اذا كانت جائزة التصرف • وقال مالك : لا يصح الا أن يكون باذن زوجها • دليلنا أن كل من لزمه الثمن فى البيع والأجرة فى الاجارة صح ضمانه كالرجل •

ولا يصح الضمان من المبرسم – على ما لم يسم فاعله – والبرسم علة تصيب الأعصاب – الذي لا يعقل لأنه لا حكم لكلامه ، فأما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة وكناية معقولة أو كتابة مقروءة لم يصعح ضمانه ، وان كانت له اشارة مفهومة وكناية معقولة لأنه حصل مع الكتاية اشارة مفهومة ، والا فالكتابة المقروءة تنفرد مكانهما أو مكان النطق مادام ذلك يؤدى الى فهم قصده من الضمان على أحد القولين ، وان انفردت الشارته المفهومة بالضمان صح ، وان انفردت الكتابة فى الضمان عن اشارة يفهم بها أن قصده الضمان قال ابن الصباغ : لم يصحح الضمان ، لأن الكتابة يفهم بها أن قصده الضمان قال ابن الصباغ : لم يصحح الضمان ، لأن الكتابة يقد تكون عبثا أو تجربة للقلم أو حكاية للخط ، فلم يلزمه الضمان بمجردها ، قد تكون عبثا أو تجربة للقلم أو حكاية للخط ، فلم يلزمه الضمان بمجردها ،

التجارة - نظرت فان كان بغير اذن سيده - فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان . التجارة - نظرت فان كان بغير اذن سيده - فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان . (أحدهما) يصح ضمانه لأنه مكلف له قول صحيح ، وانما منع من التصرف فيما فيه ضرر على السيد ولا ضرر في ضمانه ، فهو كما لو أقر لغيره بمال ، فعلى هذا يثبت في ذمته الى أن يعتق (والثاني) لا يصح لأنه اثبات مال لآدمى بعقد ، فلم يصح من العبد بغير اذن سيده كالمهر ، فقولنا : لآدمى ، احتراز من النذر ، وقولنا : بعقد احتراز من الاقرار لأنه اجبار ، ومن الجناية على غير سيده وان ضمن باذن سيده صح ، لأن المنع منه لحق السيد ، وقد أذن فيه ، و فان أذن فيه أن يؤديه من كسبه قضاه منه ، وان أطلق الاذن ففيه وجهان :

(أحدهما) يقضيه من كسبه كما لو أذن له سيده فى النكاح ، فان المهر والنفقة يقضيان من كسبه ه

(والشاني) لا يقضيه من كسبه ، ولكن يتبع به اذا أعتق ، لأن السبيد انما أذن في الضمان دون النضاء فيعلق ذلك بذمة العبد لأنهسا

محل للضمان ، ويفارق المهر والنفقة فانهما يجبان عوضاً من الاستحماع المعجل ، وكان ما فى مقابلهما معجلا ، وحكى أبو على السنجى وجها آخر أنه يتعلق برقبته وليس بشىء وان كان العبد مأذونا له فى التجارة فلا يخلو اما أن يضمن باذن السيد أو بغير اذنه ، فان ضمن بغير اذنه نظرت فان قال : ضمنت لك حتى أؤدى من هذا المال لم يصح الضمان ، لأن السيد انما أذن له فى التجارة فيما ينمى المال لا فيما يتلفه ، وان ضمن له مطلقاً فهل يصح ضمانه ؟ على الوجهين فى غير المأذون ، فاذا قلنا : لا يصح فلا كلام ، وان قلنا : يصح فانه يجوز له أن يقضى مما فى يده من مال التجارة ، ولكن شبت فى ذمته الى أن يعتق ، وان ضمن باذنه صح الضمان ،

فان كان اذن السيد بالضمان مطلقاً فمن أين يقضى العبد دين الضمان ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) من كسبه (والثانى) يثبت فى ذمته الى أن يعتق و وان أذن له السيد بالضمان فى المال الذى فى يده فقال: ضمنت لك حقك الذى لك على فلان حتى أؤدى من المال الذى فى يدى صح الضمان ولزمه أن يؤدى من المال الذى فى يده للتجارة ، لأن المنع منه لأجل السيد ، وقد أذن فجاز و فاذا قال الحر: ضمنت لك دينك على فلان فى هذا المال لم يصح الضمان والفرق بينهما أن العبد ضمن الحق فى ذمته ، وانما علق الأداء فى مال بعينه ، والحر لم يضمن الحق فى ذمته ، وانما ضمنه فى المال بعينه ، فوزانه أن يقول الحر: صمنت لك دينك على فلان ، وأزنه من هذا المال ، فيصح الضمان ، فان كان صمنت لك دينك على فلان ، وأزنه من هذا المال ، فيصح الضمان ، فان كان على المأذون له (العبد) دين يستغرق ما بيده ثم أذن له السيد بالضمان والقضاء مما فى يده من مال التجارة ، أو قلنا : يلزمه القضاء منه ، على أحد الوجهين ، فهل يشارك المضمون له الغرماء ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يشاركهم لأن المال للسيد، وقد أذن بالقضاء منه اما بصريح القول أو من جهة الحكم • (والثاني) لا يشاركهم لأن حقوق أصحاب الديون متعلقة بما في يده فصار ذلك كالمرهون بحقوقهم، نرى أن السيد لو أراد أخذ ذلك قبل قضاء الغرماء لم يكن له ذلك •

فرع وان كان فى ذمة العبد دين فضمن عنه ضامن صح الضمان لأن الدين فى ذمته لازم ، وانما لا يطالب به لعجزه فى حال رقه فصح الضمان عنه كالدين على المعسر ، قال الصيمرى : لو ثبت على عبده دين بالمعاملة فضمنه عنه سيده صح ضمانه كالأجنبى .

فرع وأما المكاتب فانه اذا ضمن ديناً على سيده _ فان كان بغير اذنه _ فهل يصح ؟ فيه وجهان كما قلنا في غير المكاتب ، وان قلنا : لا يصح فلا كلام ، وان قلنا : يصح كان ذلك فى ذمته الى أن يعتق وان ضمن باذن سيده ، فان قلنا يجوز للمكاتب أن يهب شيئاً من ماله باذن سيده على ما مضى من بياننا لحكمه ، وان قلنا : لا يجوز للمكاتب أن يهب شيئاً لغيره بغير اذن سيده فالذي يقتضى المذهب أن يصح الضمان ويتبع به اذا عتق ولا يقضى من المال الذي بيده قبل أداء الكتابة والله أعلم .

فراًى فقهاء القانون الوضعى (وهم يزعمون اقتباسه من الشريعة السمحة الاسلامية) ويسمون هذا بنظرية الالتزام وهو ينقسم الى ايجابى وسلبى •

Obligation Positive et Obligation Négative

الالتزام باعطاء ويقصد به التزام بنقل الملكية أو أى حق عينى •

وهناك أحوال يتعين فيها الكلام فى الالتزام باعطاء حق فى العقود التى أعدت لنقل الملكية وذلك عندما يوجد ما يحول دون تحقق هذا الالتزام من تلقاء نفسه ، ويشترط لصحة الوفاء أن يكون الموفى مالكاً للشيء الذي وفى به (المادة ٣٢٥ مدنى مصرى) •

ويقولون: اذا كان الأداء قيمياً فلا يجوز أن يقوم شخص آخر بالتنفيذ بدلا من المدين وللدائن أن يرفض التنفيذ الحاصل من غير المدين وتقول المادة ٢٠٨ اذا نص الاتفاق أو استوجبت طبيعة الدين أن ينفذ المدين بنفسه جاز للدائن أن يرفض الوفاء من غير المدين •

أما الالتزام السلبي فهو التزام يقتضي المدين أن يمتنع عن اتيان عمل

كان يجوز له أن يقوم به لولا وجود هذا الالتزام كما ينقسم الى التزام عينى وشخصى •

ويرتبون على الوفاء الحاصل من الغير آثاراً معينة سواء فى علاقة المدين بالدائن ، أو فى علاقة الغير بالدائن ، وتنص المادة ٣٥٩ مسن التقنين المدنى المصرى على ما يأتى :

١ ـ تتم الانابة ادا حصل المدين على رضاء الدائن بشخص أجنبى يلتزم بوفاء الدين مكان المدين وهذه المادة تقتضى اشتراك ثلاثة أشخاص: المنيب Délégant والمناب لديه Délégant وهذا المنيب لديه Délégant وهذا العقد يعتبر بنص المادة ٣٥٩ تصرفاً واحداً متعدد الأطراف ، الا أنه يتبين عند التحقيق أن دور المنيب ليس ضرورياً أو منشئاً في العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين المناب والمنيب لديه بمعنى أنه يمكن أن تنشأ العلاقة دون تدخل المنيب ويعتبر القانونيون المنيب احتياطياً والمناب مديناً أصليا ، لأنهم يعتبرون الانابة انشاء التزام جديد وفي نظرية الالتزام بحوث مكانها كتاب القرض ، وفقهنا أغنى وأعدل وأقوم من هذا الفقه الذي يعتبر النائب مديناً أصلياً والمنوب عنه مدينا احتياطياً وفي نظرية الالتزام من البحث ما يتصل بكتاب القرض والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصح الضمان من غير رضى المضمون عنه لأنه لما جاز قضلاء دينه من غير رضاه جاز ضمان ما عليه من غير رضاه ، واختلف أصحابنا في رضى المضمون له ، فقال أبو على الطبرى : يعتبر رضاه لأنه اثبات مال في الذمة بعقد لازم ، فشرط فيه رضاه كالثمن في البيع ، وقال أبو العباس : لا يعتبر ، (لأن أبا قتادة ضمن الدين عن الميت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ») ولم يعتبر النبي صلى الله عليه وسلم رضى المضمون له ،

(فصل) وهل يفتقر الى معرفة المضمون له والمضمون عنه ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه يفتقر الى معرفة المضمون عنه ليعلم أنه هل هو ممن يسمدى اليه الجميل ويفتقر الى معرفة المضمون له ليعلم همل يصالح لمعاملته ام لا يصلح ؟ كما يفتقر الى معرفة ما تضمنه من المال هل يقدر عليه أم لا يقدد

عليه (والثاني) أنه يفتقر الى معرفة المضهون له ، لأن معاملته معه ، ولا يفتقر الى معرفة المضمون عنه لانه لا معاملة بينه وبينه (والثالث) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منهما لأن أبا قتادة ضمن عن الميت ولم يساله النبي صلى الله عليه وسلم عن المضمون له والمضمون عنه) .

الشرح حدیث وفاء أبی قتادة أخرجه البخاری والنسائی من حدیث سلمة بن الأکوع وفیه قوله صلی الله علیه وسلم: «صلوا علی صاحبکم فقال آبو قتادة: صل علیه یا رسول الله وعلی دینه فصلی علیه » وأورده الترمذی وأبو داود •

أما الأحكام فانه يصح الضمان من غير رضى المضمون عنه ، لأن عليا رضى الله عنه وأبا قتادة ضمنا عن الميت بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم والميت لا يمكن رضاه ، ولأنه لما جاز له أن يقضى الدين بعير اذنه جاز أن يضمن عنه الدين بعير اذنه ، وأما المضمون له فهل يعتبر رضاه ؟ قيه وجهان قال أبو على الطبرى : يعتبر رضاه ، وهو قول أبى حنيفة كما سبق فى شرح ترجمة الباب الا فى مسألة واحدة ، وهو اذا قال المريض لبعض ورثته : اضمن عنى دينا لفلان العائب ضمن عنه بعير اذن المضمون له وان لم يسم الدين استحساناً لأنه اثبات مال لآدمى فلم يصح الا برضاه أو من ينوب عنه كالبيع والشراء .

فقولنا: الآدمى ، احتراز كما قلنا من النذر ، وقال أبو العباس بن سريج : يصح من غير رضاه ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره ، وبه قال أبو يوسف الأن علياً وأبا قتادة ضمنا فى حضرة النبى صلى الله عليه وسلم بغير رضى المضمون له ولأن الضمان وثيقة بالحق فلم يفتقر الى رضى من له الوثيقة كما لو أشهد من عليه الدين بنفسه فصحت الشهادة وان لم يرض المشهود له •

أما ضمان أبى قتادة فقد مضى تخريجه آنفا وأما ضمان على فقد أخرجه البيهقى من طرق ضعيفة من حديث أبى سعيد الخدرى وفيه قوله صلى الله عليه وسلم «جزاك الله عن الاسلام خيراً وفك رهانك كما فككت رهان أخيك ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة » •

وأما معرفة الضامن للمضمون له والمضمون عنه فهل يفتقر الى ذلك ؟ فيه ثلاثة أوجه : (أحدها) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منها وانما يضمن بالاسم والنسب، ووجهه ضمان أبى قتادة وعلى ولم يسأل النبى صلى الله عليه وسلم هل يعرفان عين المضمون له والمضمون عنه أم لا ، ولو كان الحكم يختلف بذلك لبينه النبى صلى الله عليه وسلم ولأن الواجب أداء الحق فلا حاجة الى معرفة ما سوى ذلك .

(والثاني) أنه لا يصح حتى يعرف الضامن عينهما • لأن معاملته المضمون أنه فلابد من معرفته بعينه ليعلم هل هو أهل لأن يسدى اليه الجميل أم لا ؟ •

(والثالث) أنه يفتقر الى معرفة عين المضمون له لأن معاملته معه، ولا يفتقر الى معرفة المضمون عنه لأنه لا معاملة بينه وبينه • قال المحاملى : فاذا قلنا بهذا افتقر الى قبوله ، فان قيل : لزم الضمان وان رد بطل ، وان رجع الضامن قبل قبول المضمون له صح رجوعه •

(فرع) في مذاهب العلماء في شروط الضمان

مذهبنا أن شروط الضمان تنقسم الى أربعة أقسام :

(القسم الأول :) يرجع الى الضامن فيشترط فيه شروط :

أحدها : أن يكون عاقلا فلا يصــح ضــمان المجنــون بخلاف الذي غــاب عقله بسبب السكر فان ضمانه يصح .

ثانيها : أن يكون بالغا فلا يصح ضمان الصبي .

ثالثها: ألا يكون محجوراً عليه لسفه ، فلا يصح ضمان المحجور عليــه بسبب السفه ، أما المحجور عليه بسبب الافلاس فان ضمانه يصح ، وكذا ضمان السفيه الذي لم يحجر عليه .

رابعها : أن لا يكون مريضاً مرض الموت وهو لا يصح ضمانه بشرطين :

(الأول) أن يكون عليه دين يستغرق كل ماله ، فان لم يكن عليه دين مستغرق فان ضمانه يصح . (الثاني) أن لا يطرأ له مال جديد بعد الموت فلو ظهر أن له استحقاقاً في مال بعد موته فانه يضح الضمان بالنسبة له ، ويؤخذ المضمون من ذلك المال ، أما الذي يبرأ من مرضه فان ضمانه يصح .

(القسم الثانى:) يرجع الى المضمون له وهو صاحب الحق، ويشترط أن يكون معروفاً للضامن بشخصه فلا تكفى معرفة اسمه لتفاوت الناس فى المطالبة شدة وليناً، وهل تكفى معرفة شخص وكيل المضمون له ؟ نعم تكفى على المعتمد.

ولا يشترط رضاء المضمون له ، لأن الضمان لا يضره اذ هو التزام يزيد دنه تأكيداً .

وكذا لا يشترط معرفة المضمون عليه ، وهو الذي عليه الحق ، ولا رضاه، فيجوز للانسان أن بضمن دين الميت الذي لا يعرفه ، وهذا في غير ضمان النفس ، فانه يشترط فيه رضاء المكفول ، لأنه لا يلزمه أن يذهب معه للتسليم الا اذا أذنه بأن يكفله ، ومن ضمن بغير اذن كان متبرعاً فلا رجوع له •

(القسم الثالث:) يرجع الى الصيغة فيشترط شرطان:

أحدهما: أن يكون لفظاً يشعر بالالتزام كأن يقول: ضمنت دينك الذي لك على او تكلفت لك بدن فلان و نحو ذلك مما يدل على أنه قد التزم بالشيء الذي ضمن به •

أما اذا أتى بصيغة لا تشعر بالالتزام كما اذا قال : أؤدى المال الذى لك عند فلان أو أحضر الشخص الذى لك عنده كذا فمثل هذه الصيغة لا تكون ضماناً وانما تكون وعدا الا اذا نوى به الضمان فانها تكون ضماناً •

ثانيهما : أن لا تكون معلقة أو مؤقتة ، فاذا قال : ان جاء الغد ضمنتك أو قال : أنا ضامن من مال فلان شهراً أو كافل بدنه أسبوعاً فانه لا يصح ، نعم اذا كفل دين فلان الحال أن يدفعه مؤجلا بعد شهر مثلا فانه يصح ، نعم اذا كفل دين فلان الحال أن يدفعه مؤجلا بعد شهر مثلا فانه يصح ، فاذا كان لشخص دين عند آخر أجل موعد دفعه ثم كفله شخص على أن يدفع ذلك

الدين بعد شهر صحت الكفالة ويثبت الأجل للكفيل لا للأصيل ، حتى لو مات الأصيل لم يحل الدين على الكفيل •

أما اذا كان الدين مؤجلا ثم ضمنه على أن يدفعه حالا ، فان الضامن لا يلزم يدفعه حالا ، لأن الأجل ثابت فى حق الأصيل استقلالا ، وفى حق الكفيل تبعاً ، فلا يطالب أحد منهما قبل حول الأجل ، فاذا مات الأصيل حل الدين عليهما معاً .

(القسم الرابع): يرجع الى المضمون به سواء كان ديناً أو عيناً أو نفساً فيشترط فى الدين أن يكون لازما فى الحال أو المآل • ومثال الدين اللازم فى الحال القرض ، وثمن السلعة المبيعة ونحو ذلك •

والدين الذي يؤول للزوم ثمن السلعة في مدة الخيار ، فانه _ وان لم يلزم في الحال ولكنه يلزم مآلا _ فيصح ضمانه _ وكذا يشترط أن يكون الدين معلوما فلا يصح ضمان المجهول قدرا أو جنسا أو صفة ، فلابد من بيان ذلك ، كأن يقول : ضمنت مالك على زيد من دين قدره عشرون جنيها مصريا أو استرلينيا أو نحو ذلك ، فلو قال : ضمنت مالك على زيد من دين وسكت أو قال : ضمنت لك العشر من الذي عند زيد ولم يبين ، أو قال : ضمنت لك العشر من الذي عند زيد ولم يبين ، أو قال : ضمنت لك العشرين جنيها ولم يبين صفتها فانه لا يصح ، ويستثنى من ذلك الم الدية ، فانه يصحضمانها مع عدم ذكر صفتها ، لأنها معروفة السن والعدد، ويرجع في صفتها الى غالب ابل البلاد فلا حاجة الى ذكر صفتها .

أما الأعيان فانها تنقسم الى قسمين مضمونة كما تقددم فى التعريف ، في في في في في التعريف ، في مالكها فمعنى ضمانها ضمان ردها الى مالكها .

أما ضمان قيمتها اذا تلفت فانه لا يصح لأنها لم تتلف وقت الضمان لتثبيت قيمتها في الذمة ، فان تلفت بالفعل فانه يصح ضمان قيمتها بعد تلفها لثبوته في الذمة حينئذ .

ومثال العين المضمونة العين المفصوبة والمستعارة • ومثال العين غير المضمونة الموصى بها والمؤجرة ، فهذه الأعيان لا يصح ضمان ردها ،

لأن ردها لا يجب على واضع اليد ، وانما الذى يجب هو أن يخلى بينها وبين مالكها • وأما كفالة النفس فيشترط لصحتها أن يكون على المكفول ببدنه حق لآدمى مالا كان أو عقوبة •

(اما مذهب المالكية): فانهم قالوا: يشترط للكفالة شروط بعضها يتعلق بالمكفول عنه ، وبعضها يتعلق بالكفول به ، وبعضها يتعلق بالمال المكفول به ، وبعضها يتعلق بالمصيغة ، فيشترط فى المكفول عنه ألا يكون محجوراً عليه بسفه فى الشيء الذي يضمن فيه ، وذلك لأن تصرف السهية ينقسم الى قسمين :

أحدهما: أن يشترى أو يبيع أو ينفق شيئاً لازماً له لابد منه فى ضروريات أموره •

ثانيهما: أن يتصرف كذلك فيما ليس بلازم له ، بل يمكنه الاستغناءعنه. فاذا انصرف شيء لازم له فانه يصح كفالته فى ذلك الشيء ، واذا دفعه الكفيل يرجع به على المحجور عليه ، ويؤخذ من ماله على الراجح ، أما اذا تصرف فى شيء مستغنى عنه فان الكفالة فيه لا تصح ، ولا يرجع على المحجور عليه .

وهل يلزم الكفيل أن يدفع المال الذي ضمنه لصاحب الدين أولا أ فى ذلك تفصيل هو أن الضامن اذا كان يعلم أنه محجور عليه ثم ضمنه بعد ذلك وكان المضمون له لا يعلم فان الضامن يدفع المال الذي ضمن به اتفاقاً ويضيع ما دفعه عليه ، فلا حق له فى الرجوع على المحجور عليه .

أما اذا كان العكس، وهو أن الضامن لا يعلم بأن المضمون له ، ـ وهو صاحب المال ـ يعلم أنه محجور عليه أو كانا لا يعلمان شيئاً فان فى ذلك خلافا، فبعضهم يقول: يلزم الضامن أن يدفع ما ضمن به وبعضهم يقول: لا يلزمه شيء ، فاذا ضمن بحق بغير أمر وليه صح الضمان ، ويرجع الضامن بما دفعه فى مال الصبى ، ومثل ذلك ما اذا كسر الصبى زجاجا ونحوه أو أتلف شيئا فدفع أحد قيمته لصاحبه ، فان له أن يرجع بمادفعه فى مال الصبى الا اذا كان الصبى صغيرا جدا مثل ابن ستة أشهر لا ينزجر بالزجر ، لأن ما يتلف فى هذه الحالة لا يلزم به .

ولا يشترط فى المكفول عنه (المديون) أن يكون قادراً غلى تسليم المكفول به فيصح كفالة الميت المفلس ، بمعنى حمل الدين عنه ، لا بمعنى ضم ذمة الكفيل الى ذمة الميت ، لأن ذمة الميت قد انتهت ، ثم اذا كان الضامن يعلم أنه لا مال ثم طرأ للميت مال لم يكن فى الحسبان فليس للضامن أن يأخذ منه لأنه دفع متبرعا ، أما اذا كان يظن أن له مالا أو يشك ثم ظهر أن له مالا ، فانه يرجع عليه ، والقول فى ذلك للكفيل الا اذا قامت قرينة على أنه متبرع .

ويشترط فى الكفيل أمور:

أولاً : أن يكون بالغا فلا يصح للصبي أن يضمن غيره •

ثانيا : أن يكون عاقلا فلا يصح كفالة المجنون •

ثالثًا: أن لا يكون محجورًا عليه لسفه فلا يصح للسفيه أن يضمن غيره .

رابعاً: أن لا تكون امرأة متزوجة اذا أرادت أن تضمن فى مقدار يزيد عن نلث مالها بغير اذن زوجها ، فاذا تكفلت المرأة بشىء أكثر من ثلث مالها فان فلزوجها الحق فى رد الكفالة ، أما اذا تكفلت بمقدار يساوى ثلث مالها فان كفالتها تصح ، ولو لم يأذن زوجها ، ومثل ذلك ما اذا تصدقت أو وهبت أو أعتقت أو نحو ذلك ، فان تصرفها ينفذ فى مقدار الثلث فقط ، فان فعلت أكثر من ذلك بدون زوجها فان له الحق فى رد كل ما تصرفت فيه ،

خامساً: أن يكون مريضاً (خطراً) اذا أراد أن يضمن فى أكثر من ثلث ماله ، فاذا ضمن المريض فى أكثر من ثلث ماله بشىء يزيد على الدينار ، فان ضمانه لا ينفذ الا اذا أجازته الورثة .

واعلم أن الشرطين الرابع والخامس من شروط النفاذ لا من شروط الصحة، فان الكفالة بدونهما تصح ، ولكن لا تنفذ الا بأذن الزوج والورثة .

أما الأول والشانى والثالث فهى شروط صحة ، ومن شروط النفساذ أيضاً أن لا يكون رقيقاً ، فاذا ضمن العبد بغير اذن سيده فان ضمانه يصح ولا ينفذ الا اذا أجازه السيد ، واذا عتق العبد فان الضمان يلزمه بعد العتق .

سادسا : أن لا يكون الضامن عليه دين يستغرق جميع ماله فان كان عليه دين يستغرق جميع ماله فان كفالته لا تصح ، ولا يكون أهلا للتبرع ويشترط في المال المكفول به أن يكون دينا ، فلا تصح الكفالة في الأمانات _ كالعين المستعارة ، والعين المودعة _ وكذا مال المضاربة والشركة ، فاذا استعار أحد سلعة من آخر وأتى له بضامن يضمنه في رد تلك السلعة فانه لا تصح ، وكذا اذا أودع عند آخر وديعة أو مالا يعمل به مضاربة ، نعم يصح أن يأتى بضامن يضمن قيمتها له اذا فقدت بسبب تعد أو تفريط في المحافظة عليها ، واذا فرط المستعير في العارية أو الشريك في مال شريكه أو أتلفه بتعديه لزم الضامن قيمة ما أتلفه المضمون ،

ويشترط فى الدين أن يكون لازما أو يؤول الى اللزوم فمشال اللازم الذى يصح ضمانه دين القرض ، وثمن السلعة المبيعة ، فاذا اشترى شخص سلعة من آخر بثمن مؤجل وأتى بضامن ثمنها فانه يصح ويلزم مشل ذلك ما اذا استأجر أرضاً بأجرة معلومة وأتى بضامن فانه يصح الضمان ويلزم .

ومثال الدين غير اللازم الذي لا يصح ضمانه دين الصبي بغير اذن وليه والسفيه المحجور عليه على التفصيل المتقدم ، ودين الرقيق بغير اذن سيده ، ودين المكاتب فاذا أتى بضامن فانه لا يصح لأن دينه غير لازم ، اذ يجوز له آن يبطل عقد الكتابة ، فهذا الدين لا يصح ضمانه لأنه لا يلزم المدين ان بقى به ،

ومثال الدين الذي لا يلزم في الحال ولكن يلزم في المآل دين الجعل ، فان من جعل لآخر جعلا على عمل يعمله فان الجعل يلزم بعد الفراغ من ذلك العمل ، فيصح ضمانه ، لأنه _ وان لم يلزم في الحال لكن _ يلزم في المآل ، فاذا قال شخص لآخر : أن جئتني بابلي الضالة فلك عشرة جنيهات ، وأتى له بضامن بضمنه فيها ، يصح وان لم يشرع في العمل ، لأنه إن جاء بها ثبت له المبلغ في ذمة الأصيل ، فكذلك في ذمة الكفيل ، وان لم يأت بها لم يثبت له شيء وهذا هو الراجح ، وبعضهم يقول : دين الجعل قبل الشروع في العمل كدين الكتابة لا تصح كفالته ،

ويصح ضمان الدين الحال مؤجلاكما اذاكان لزيد عشرة جنيهات عند

عمرو وحل موعد سدادها فانه يجوز لخالد أن يقول لزيد أجل له الدفع شهراً أو نجو ذلك ، وأنا ضامن لك ذلك الدين ، وانما يصح ذلك اذا تحقق واحد من أمرين :

أحدهما: أن يكون المدين موسراً وقت الضمان بحيث يمكن لصاحب الدين أن يأخذ منه .

أما اذا كان معسراً حين الضمان فانه لا يصح وذلك لأنه يكون التأجيل سلفاً جر نفعاً وهو ممنوع ، وذلك لأن صاحب الدين فى الحالة الأولى ضامن لحقه وقادر على أخذه فاذا أجله بضامن لا تكون له فائدة من الضامن، فرضاؤه مد الأجل يكون بمنزلة القرض بدون منفعة تعود عليه .

أما اذا كان المدين معسراً فان صاحب الدين لم يكن قادراً على أخـذ دينه ما فاذا أجل له الدين نظير انتفاعه بالضامن فانه يكون قد أسلفه بفائدة .

ثانيهما: أن لا يكون المدين موسراً وقت الضمان ،ولكن الضامن ضمنهمدة لا يتصور أن يطرأ عليه فيها يسر بل يظلل معسراً الى انتهائها ، وذلك لأن صاحب الدين يجب عليه أن ينتظر المدين الى ميسرته بطبيعة الحال ، فالضمان لم يفده شيئاً .

أما اذا أيسر فى أثناء المدة فانه لا يجوز ، فانه اذا كان لشخص عند آخر عشرة حل موعد دفعها اليوم فطلب منه أن يؤجلها له ثلاثة أشهر بضمانه الغير ـ فان كان للمديون ما يسد به العشرة قبل حلول الأجهل عادة _ فان الضمان يصح .

أما اذا أيسر بعد شهر أو شهرين كأن كان مستحقا فى وقف ينتظر الحصول على غلته أو موظفا بوظيفة ينتظر قبض راتبها فان الضمان لا يصح ، وذلك لأن صاحب الدين فى هذه الحالة يكون قد أجل دينه فى نظير أنه ينتفع بالضامن المدة التى يكون فيها معسراً ، وقد يقال : انه قد انتفع فى الصورة الأولى بالضامن فى مدة الاعسار جميعها فاى فرق ؟ .

وكذا يصح ضمان الدين المؤجل حالا كما اذا كان لشخص دين عند آخر

مؤجلا الى شهرين مثلا فقال له المدين: انه تنازل عن الأجل وصار الدين حالا، ثم جاء له بضامن يضمنه ، وهذه الصورة غير عملية ، اذ لا يعقل آن يتنازل المدين عن المدة التي يحل فيها دينه ، ثم يأتي بضامن يضمنه خوفاً من المماطلة ، ولهم في ذلك تفصيل لا قائدة من ذكره .

ولا يشترط فى المضمون به أن يكون معيناً ، فاذا قال شخص لآخر : داين فلاناً وأنا ضامن له ، فانه يصبح الضمان فيما داينه به ببينة ، واقراره لا يكون حجة على الضامن ، وهل يلزمه ضمان جميع ما استدانه مهما بلغ قدره ؟ أو يلزمه ضمان ما يعامل به مثله فقط ؟ قولان وللضامن فى هذه الحالة أن يرجع عن الضمان له قبل المعاملة لا بعدها له فان عامله فى البعض لزم الضمان فيما عامل به فقط .

وأما الصيّغة فيشترط فيها أن تدل على الحفظ والحياطة عرفاً مثل قوله: أنا حميل بفلان أو زعيم أو وكيل أو قبيل أو هو لك عندى أو الى "أو قبلى أو أنا قبيل به أو أدين أو عوين أو صبير أو كوين ونحو ذلك فهذه كلها ألفاظ ينعقد بها الضمان •

ولاستعمال الصيغة ثلاثة أحوال:

(الحالة الأولى) أن يذكر لفظ الضمان مطلقاً غير مقيد بما يدل على أنه ضمان عن المال أو النفس ، كما اذا قال : أنا ضامن لفلان ، ولم يقل : في المال الذي عليه ، أو في احضاره بنفسه ، وفي هذه الحالة خلاف ، فبعضهم يقول : أنها تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول : بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول : بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول : بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول . بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول . بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول . بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول . بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول . بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول . بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول . بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول . بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول . بل تحمل على الفس .

(الحالة الثانية) أن يذكر لفظ الضمان مقيداً بما يدل على المضمون به لفظاً كأن يقول له : أنا ضامن لما على فلان من الدين أو ضامن لنفس فلان ، وهذه الحالة لا خلاف في معاملة الضامن بما قيد به الصليغة من ذلك .

(الحالة الثالثة) أن يذكر لفظ الضمان مقيداً بما يدل على المضمون به فيه ، كأن يقول : أنا ضامن لفلان وينوى دينه أو نفسه ، وحكم هـذه

الحالة أن الضامن يعامل بما نواه ويصدق فى ذلك لأنه متبرع ، والأصل براءة ذمته والله أعلم .

(أما مذهب الحنابلة): فانهم قالوا: يشترط للضمان شروط منها ما يتعلق بالضمان فيشترط فيه أن يكون أهلا للتصرف ، فلا يصح ضمان المجنون والصغير والسفيه ، ويصح ضمان المفلس ، لأن الضمان يتعلق بالذمة ، وكذا يشترط رضاء الضامن ، فلا يصح ضمان المكره ولا يشترط في الضامن أن يعرف المضمون له ، وهو صاحب الحق ، كما لا يشترط أن يعرف الضامن عنه ، وهو الذي عليه الحق ، فيجوز أن يضمن من لا يعرفه حيا كان أو مينا ،

ومنها ما يتعلق بالمضمون به وهو الدين أو العين أو النفس فيشترط لصحة الضمان بالدين أن يكون الدين لازما حالا أو مآلا ، والأول : كالقرض وسمن المبيع الذي لا خيار فيه ، والثاني : كثمن المبيع قبل مضى مدة الخيار فانه يتول للزوم ، فلا يصح الضمان بالدين غير اللازم كدين الكتابة ، فان للمكاتب أن ينقض العقد ويمتنع عن الأداء فدينه ليس بلازم لا حالا ولا مآلا

ويشترط لصحة ضمان العين أن تكون مضمونة على من هي في يده كالعين المغصوبة والمستعارة .

ومعنى ضمان هذه الأعيان ضمان ردها أو قيمتها عند تلفها ، أما الأعيان غير المضمونة فانه لا يصح ضمانها كالوديعة والعين المؤجرة ومال الشركة والمضاربة والعين المدفوعة الى الخياط والصباغ ونحو ذلك ، نعم يصيح ضمان التعدى عليها كما تقدم في التعريف مفصلا .

ومنها ما يتعلق بالصيغة ويشترط فيها أن تكون بلفظ يفهم منه الضمان عرفاً كقوله: أنا ضمين وكفيل وحميل وصبير وزعيم ونحو ذلك .

ويصح الضمان بلفظ معلق ومنجز كقوله: ان أعطيت فلانا كدا فأنا ضامنه كقوله: وأنا ضامن لفلان ، وكذلك يصح أن يكون بلفظ مؤقت كأن يقول: اذا جاء رأس الشهر فأنا ضامن لفلان . ويصح أن يضمن شخص دينا حالا الى أجل معلوم ، فاذا كان لزيد عند عمر و دين حل موعد دفعه فضمنه خالد على أن يدفعه بعد سنة فانه يصبح ويثبت الأجل فى حق الضامن بحيث لو مات المضمون لا يحل موعد دفعه .

(اما مذهب ابى حنيفة): فان شروط الكفالة عندهم تنقسم الى خمسة أقسام:

(القسم الأول) يرجع الى الكفيل، فيشترط فى الكفيل أن يكون عاقلا بالغا، فلا تنعقد كفالة المجنون ولا الصبى أصلا الا فى حالة واحدة، يصح للصبى أن يكفل ذلك المال لا بالنفس، وهى ما اذا كان الصبى يتيما واستدان وليه، سواء كان أبا أو غيره لينفق على ذلك الصبى فيما لا بد له منه، فانه يجوز للصبى أن يكفل ذلك المال بأمر وليه، وتصح كفالته فى هذه الحالة ويطالب بالمال كما يطالب وليه بذلك .

أما اذا أمره أن يكفل نفس الولى لصاحب المال بمعنى أن الصبى يحضر الولى عند الحاجة ، فإن الكفالة لا تصح ، لأن الصبى في كفالة المال الذي أنفق في ضرورياته ملزم به ، فكفالته للولى في ذلك المال تزيد في تأكيده ، بخلاف كفالته في النفس ، فإنها محض تبرع منه ، وهو ليس أهلا للتبرع ، وكذا يشترط في الكفيل أن يكون حرا ، وهذا شرط نفاذ لا شرط انعقاد ، فإن كفالة العبد تصح ، ولكن لا تنفذ الا باذن السيد أو بعد عتقه ، فإذا عتى كان ملزماً بما كفل به وهو رقيق ، وكذا تشترط الصحة فيما زاد عن ثلث المال ، فلا يصح للمريض أن يكفل دينا يزيد عن ثلث ماله ، وإذا كان عليه دين يستغرق جميع ماله بطلت كفالته ، ولا يصح للمريض أن يكون كفيلا لوارث أصلا ، ولو كان الدين أقل من ثلث ماله فيشترط في الكفيل البلوغ والعقل شرطا انعقاد ، والحرية وهي شرط نفاذ ، والصحة وهي شرط فيما زاد عن الثلث من ماله .

(القسم الثانى): يرجع الى الأصيل وهو المدين ، فيشترط فيه أن يكون قادراً على تسليم المكفول به بنفسه أو نائبه ، فاذا كفل ميتا مفلساً لا تصح كفالته ، لأن الميت المفلس عاجز عن تسليم المكفول به بنفسه وبنائبه من

الورثة لأنه مفلس ، فاذا ترك الميت مالا فانه يصح الكفالة عنه بقدر ذلك المال ، وهذا القول هو الصحيح .

وكذا يشترط فى الأصيل أن يكون معلوماً ، فلا تصح كفالة المجهول اذا كانت الكفالة فى المستقبل ، وتسمى مضافة ، فاذا قال شخص لآخر : كفلت لك ما تبيعه للناس بالدين فان الكفالة لا تصح ، وقد يقع هذا فيما اذا أراد شخص أن يعلم ولده التجارة ويجلب له الناس الذين يشترون منه فيقول له : بع للناس ولو بالدين وأنا أضمن لك ما تبيعه من ذلك ، فهده الكفالة غير صحيحة ، لأن الناس الذين كفلهم مجهولون .

ومثل ذلك ما اذا قال له: ان غصب منك أحد شيئاً فأنا كافل ، وتسمى هذه كفالة معلقة بالشرط ، وهى فى معنى الكفالة المضافة فالمراد بالمضافة والمعلقة ما يقع فى المستقبل ، ويقابلهما الكفالة المنجزة الواقعة فى الحال ، وهذه لا يشترط فيها أن يكون الأصيل الذى يراد كفالته معلوما ، ومشال ذلك أن يقول له: كفلت لك بما ثبت لك على الناس فهذه صحيحة ، ويلزمه أن يقوم بما ثبت له فى الماضى على الناس الذين يعينهم المكفول له صاحب الدين ، لأن بذلك يكون له الحق فى تعيين من له عليه الدين .

ولا يشترط فى الأصيل المكفول عنه أن يكون حرا بالغاً عاقلا ، فتصح كفالة الصبى بالمال والنفس سواء كان مميزاً أولا ، وسواء كان مأذوناً له فى التجارة أولا ، ثم ان كانت الكفالة بأمر الولى يجبر الصبى على الحضور مع الكفيل فى الكفالة بالنفس ، ويرجع الكفيل بما غرم على مال الصبى .

أما اذا لم تكن بأمر الولى فان كانت بأمر الصبى وكان مأذوناً بالتجارة غير محجور عليه ـ فان الكفيل يرجع بما غرم على مال الصبى فى كفالة المال، ويجبر الصبى على الحضور معه فى كفالة النفس والا فلا .

(القسم الثالث): يرجع الى المكفول له وهو صاحب الدين ، فيشترط أن يكون معلوماً فلا يصح للشخص أن يكفل شخصاً لمن يجهله ، وأن يكون عاقلا فلا تصح الكفالة عند المجنون ومثله الصبى الذى لا يعقل ، لأن المكفول

له لا تتم له الكفالة الا بقبوله على الصحيح ، فيجب أن يكون من أهــــل القبول ، ولا تصح الكفالة بقبول وليهما عنهما • أما حرية المكفول له فانها ليست بشرط •

(القسم الرابع): يرجع الى المكفول به سواء كان ديناً أو عيناً أو نفساً فيشترط لصحة الكفالة في الدين شرطان:

(الشرط الأول): أن يكون ديناً صحيحاً ، والدين الصحيح هو الذي لا يسقط الا بأدائه لصاحبه أو بالبراءة منه ، بأن يسامح فيه صاحبه ، ويقوم مقام الابراء منه أن يفعل صاحبه ما يستلزم سقوطه ، مثال ذلك : مهر الزوجة قبل الدخول ، فانه يسقط اذا رضيت لابنه البالغ أن يقبلها بشهوة ، فهى وان لم تبرئه حقيقة ولكنها بفعلها هذا أبرأته حكماً ،

فالدين الصحيح هو الذي لا يسقط الا بقضائه أو الابراء منه حقيقة أو حكماً ، وهذا هو الدين الذي يصح ضمانه ، أما غيره فانه لا يصح كدين الكتابة ، فان للمدين وهو العبد المكاتب أن يفسخ عقد الكتابة متى شاء ، ويستثنى من ذلك الدين المشترك بين اثنين فانه ـ وان كان صحيحا ـ ولكن لا يصح لأحد الشريكين أن يضمنه .

مثلا: اذا اشترى شخص من تاجرين شريكين سلعة بعشرين جنيها الى أجل فانه لا يصح لأحد الشريكين أن يضمن المشترى فى الثمن لأنه ان ضمنه مع بقاء الشركة بأن ضمنه فى نصف شائع كان ضامناً لنفسه ، لأن كل جسزء يوديه الكفيل أو يؤديه الأصيل يكون له فيه نصيب ، وان ضمنه فى نصف صاحبه بدون شيوع كان معناه قسمة الدين قبل قبضه ، وهى لا تجوز ، لأن معنى القسمة هى أن يفرز كل منهما نصيبه ويحرزه ، وذلك لا يتصور فى الدين قبل قبضه لأنه شغل ذمة المدين ، وهو أمر معنوى ، فاذا كان الضامن أجنبيا فانه يصح مع بقاء الشركة ، فمن اشترى سلعة من تاجرين وأتى لهما بضامن فانه يصح ، ويكون ما يدفعه الضامن بمنزلة ما يدفعه الأصيل ، وكذا استثنى النفقة المقررة بالقضاء أو بالتراضى ، فانها دين غير صحيح ، لأنها مستقط بالموت أو بالطلاق ، ومع ذلك يصحح ضمانها ومحل كون النفقة تسقط بالموت أو بالطلاق ، ومع ذلك يصحح ضمانها ومحل كون النفقة

سقط بالموت أو الطلاق اذا لم تكن مستدانة بأمر القاضى ، والا فهى دين صحيح لا يسقط أصلا •

(الشرط الثانى): أن يكون الدين قائماً ، ومعنى كونه قائماً أن يكون باقياً غير ساقط ، فاذا كان له دين على ميت مفلس فانه لا يصح ضمانه لان الميت المفلس سقط عنه الدين ، ولا يشترط أن يكون الدين معلوماً بل تصح الكفالة بالمجهول ، ولم يدفع ثمنها ، ثم كفله شخص فيها ومثال الدين الصحيح القرض وثمن المبيع بعقد صحيح ، فاذا اشترى شخص سلعة من آخر ودفع نمنها ثم ظهر فساد العقد بعد ذلك كان الكفيل مخيراً بين أن يرجع بما دفعه على البائع أو على المشترى .

أما اذا كان عقد البيع صحيحاً وقت الكفالة ، ثم أضيف اليه شرط أفسده بعد ذلك ، فان الكفيل يرجع بما دفعه على المشترى فقط ، والمشترى يرجع على البائع ، والفرق أن البائع فى الحالة الأولى قبض ما يستحقه لأن العقد وقت الكفالة كان فاسداً ، فيصح للكفيل أن يرجع عليه .

أما الحالة الثانية فان البائع قد قبض ما يستحقه ، لأن العقد كان صحيحاً، والكفيل يرجع على المشترى لا على البائع .

ويشترط فى كفالة الأعيان أن تكون مضمونة بنفسها أو بغيرها كما ذكرنا فى تعريف الكفالة • ومن الأعيان المضمونة بنفسها المبيع على سوم الشراء ، فاذا ساوم شخص آخر على سلعة سمى له ثمنها ثم استلمها على أن ينظر اليها أهله مثلا قبل أن يبت فى شرائها ، فان كفالتها تصح •

أما اذا لم يسم ثمنها فانها تكون أمانة ، ولا تصبح بما ليس مضموناً كالوديعة ومال المضاربة والشركة ، فان هذه لا يجبر على تسليمها فلا تصح فيها الكفالة ، وهناك قسم آخر وهو الأعيان التي يجب تسليمها ولكنها أمانة كالعارية ، والمستأجر (بالبناء على المفعول) في يد المستأجر (بالبناء للمعلوم كاسم فاعل) وهذه تصح كفالتها ، ولكن اذا هلكت لا يجب على الكفيسل قيمتها ، فاذا استأجر شخص دابة من آخر وضمنه فيها شخص ثم هلكت قيمتها ، فاذا استأجر شخص دابة من آخر وضمنه فيها شخص ثم هلكت

الدابة فى يد المستأجر فان الكفيل لا تلزمه قيمتها ، ثم ان الكفالة وان كانت لا تصح بنفس الأعيان غير المضمونة كما ذكرنا ولكنها تصح بتصليمها ، فاذا كفل شخص لآخر تسليم الوديعة التى عند فلان فانها تصح ، ومثل ذلك ما اذا كفل له بتسليم العاربة التى عنده ، ويشترط فى الكفالة بالنفس أن تكون النفس مقدورة التسليم ، فلا يصح أن يكفل شخصا غائباً لا يدرى مكانه لأنه لا يقدر على احضاره وتسليمه ، ومثل ذلك ما اذا اتفق شخص مع آخر على أن يبنى له داراً بشرط أن يتولى بناءها بنفسه ، فانه لا يصح كفالة الشخص الذي يتولى العمل بنفسه بحيث يتولى الكفيل أن يرغمه على العمل ، فعم تصح كفالته بنفسه بحيث يتولى الكفيل احضاره عند الحاجة ،

ومن الشروط التى ترجع الى المكفول به أن لا يكون حدا أو قصاصاً ، فلا تصح الكفالة بهما ، لأنهما لا يمكن تسليمهما ، وانما تصح كفالة الشخص الذى وجب عليه حد أو قصاص بمعنى احضاره عند اللزوم .

(القسم الخامس): يرجع الى الصيغة ، فيشترط لها أن لا تكون معلقة على شرط غير موافق للكفالة كأن يقول له أكفل لك مالك على فلان من دين ان نزل المطرأو هبت الريح و نحو ذلك فمثل هذه الصيغة لا تصبح بها الكفالة ، لأنها معلقة على شرط غير محقق الوقوع والغرض من الكفالة التأكيد ، فهذا الشرط لا يناسبها ، أما المعلقة على شرط موافق فهى صحيحة، ويكون الشرط موافقا للكفالة بواحد من أمور ثلاثة :

(الأول): أن يكون الشرط سبباً للزوم الحق، كأن يقول له أكفل لك هذه السلعة المبيعة ان ظهر أنها ملك لغير بائعها فالشرط هنا وهو ظهور كون المبيع ليس ملكا للبائع سبباً للزوم الحق المكفول به، وهو وجوب التمسن للبائع على المشترى •

ومثل ذلك ما اذا قال له: أكفل لك السلعة المودعة عند فلان ان أنكرها ، وذلك لأن انكارها سبب لوجوب ثمنها عليه وهكذا • بخلاف ما اذا قال له ، امش فى طريق كذا ، وان أكلك سبع فأنا ضامن فانه ضمان غير صحيح ، لأن فعل السبع غير مضمون •

(الأمر الثانى): أن يكون سبباً لسهولة تمكن الكفيل من استيفاء المال من الأصيل، كقوله: ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين، فالشرط فى هذا المثال وهو قدوم زيد سبب فى تسهيل استيفاء صاحب الدين حقه من القادم الذى عليه الدين وهو زيد، ويشترط أن يكون زيد القادم مدينا للمكفول له كما ذكرنا أو مضارباً أو غاصباً أو نحو ذلك، أما اذا كان أجنبيا كأن يقول: ضمنت لك ما على زيد عند حضور عمرو من سفره فانه لا يصح كأن يقول: ضمنت لك ما على زيد عند حضور عمرو من سفره فانه لا يصح كأن عمراً الأجنبي الذي ليس مديناً ولا علاقة له بالدين لا يصح التعليق على حضوره •

(الأمر الثالث): أن يكون سبباً لتعذر الاستيفاء نحو ان غاب زيد عن البلد فعلى ، فالشرط وهو غياب زيد سبب لتعذر استيفاء الدين منه ، فيصح أن يكفله فيه .

ومثل ذلك ما اذا قال : ضمنت لك ما على فلان من الدين ان مات ولم يترك شيئاً ونحو ذلك •

وحاصل هذا المقام أن تعليق الكفالة الى أجل مجهول جهالة شديدة كما اذا قال له : أكفل لك نفس زيد عند هبوب الريح ، أو نزول المطر ،، وفى هذه الحالة تثبت الكفالة ويبطل الأجل .

أما اذا أجل الى أجل مجهول جهالة يسيرة كما اذا قال له: كفلت لك زيداً الى الحصاد أو الى موسم النيروز ونحو ذلك فانه يصح ، وثبتت الكفـــالة والأجل .

أما اذا أجل الكفالة الى وقت معين كما اذا قال له : أكفل لك زيدا أو ما على زيد من هذه الساعة الى شهر فانه يكون كفيلا مدة شهر بلا خلاف أما اذا قال له : أكفله لك شهراً بدونأن يذكر (من و الى) ، فان فيه خلافا، فبعضهم يقول : انه كفيل فى المدة التى يقول : انه يكون كعيل دائماً ، وبعضهم يقول : انه كفيل فى المدة التى ذكرها ، ولا يكون كفيلا بعد ذلك ، أما اذا قال : أكفل الى شهر فقط بدون

ذَكَر : (من) فكذلك فيها الخلاف فبعضهم يقول : انها كالأول وبعضهم يقول: انها كالثاني :

والتحقيق في ذنك أن صيغ الكفالة مبنية على العرف ، فاذا كان العرف جاريًا على أن هذه الصيغ لا يقصد منها الا تأجيل الكفالة بأجل معلوم فأنها الحمل عليه ، ولا فرق بين أن يذكر (من والى) أو لم يذكر شيئاً منهما ، فلوقال : كفلته لك شهرا يكون كفيلا له في هذه المدة فقط ولا يكفله بعد ذلك الا اذا قامت قرينة على خلاف العرف فيعمل بها .

وكما أن الكفالة نفسها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم ، فكذلك البراءة منها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم ، فاذا قال صاحب الدين للكفيل: ان جاء الغد فأنت برىء من الدين لا تصح البراءة ، ويكون لصاحب الدين مطالبة الكفيل كما كان من قبل ، والمراد بالشرط غير الملائم هنا هو كل شرط لا يستفيد منه صاحب الدين شيئاً كما مثالنا ، وكقوله ان دخلت النار فأنت برىء من الكفالة ونحو ذلك من الشروط التي لم يتعارف عليها الناس ، أما الشروط المتعارفة التي يستفيد منها صاحب الدين فانه يصح تعليق البراءة من الكفالة عليها ، كقوله : ان دفعت لي بعض الدين فأنت برىء من الكفالة في الماقي .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وأن باعه بشرط أن يضمن الثمن ضامن لم يجهز حتى يعين الضامن ، لأن الفرض يختلف باختلاف من يضمن ، كما يختلف باختسلاف ما يرهن من الرهون ، وأن شرط أن يضمنه ثقه لم يجز حتى يعين ، لأن الثقات يتفاوتون ، فأن لم يف له بما شرط من الضمين ثبت للبائع الخياد ، لانه دخل في العقد بشرط الوثيقة ولم يسلم له الشرط فثبت له الخياد ، كما لو شرط له رهنا ولم يف له بالرهن .

وان شرط أن يشهد له شهداه جاز من غير تعيين ، لأن الأغراض لا تختلف باختلاف الشهود ، فان عين له شاهدين فهل يجوز أبدائهما بفيرهما ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يجوز ، كما لا يجوز في الضمان (والثاني) يجوز لأن الفرض لا يختلف) • الشرح الأحكام: اذا باع رجل من غيره شيئًا بنمن في ذمت بشرط أن يضمن له بالثمن ضامن معين صح البيع والشرط ، لأن الحاجة تدعو الى شرط الضمين في عقد البيع لأنه انما دخل في البيع بهذا الشرط ، فاذا لم يف له المشترى بالشرط ثبت للبائع الخيار ، وان أتاه المشترى بضمين غير الضمين المعين لم يلزم البائع قبوله ، بل يثبت له الخيار ، وان كان الذي جاءه به أملا من المعين لأنه قد يكون له غرض في ضمانة المعين ، وان شرط في البيع به أملا من المعين لأنه قد يكون له غرض في ضمانة المعين ، وان شرط في البيع أن يضمن له بالثمن معه لم يصح الشرط وبطل البيع لأن الثقات يتفاوتون ، وإذا كان الشرط مجهولا بطل البيع .

فسرع وان باعه سلعة بثمن بشرط أن يشهد له شاهدين جاز من غير تعيين وان كان عليه أن يشهد له شاهدين معينين فأشهد له شاهدين عدلين غير المعينين ، فهل يسقط خيار الآخر ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يلزم الآخر قبول ذلك بل يثبت له الخيار فى فسخ البيع ، كما قلنا فى الضمين المعين (والثانى) يلزم قبول ذلك ولا خيار له لأنه لا غرض له فى أعيان الشهود اذا حصلت العدالة ، ولهذا قلنا : لابد فى شرط الضمين من تعيينه وفى الشهادة يجوز شرط شاهدين عدلين وان كانا غير معينين ، والذى يقتضى المذهب أن هذا الشرط فى الشهادة يصح أن يكون وثيقة لكل واحد من المتبايعين ويثبت لكل واحد منهما الخيار اذا شرط ذلك على الآخر ولم يف الآخر له بذلك ، لأن للبائع غرضاً فى الاستيثاق بالشهادة خوفاً أن يستحق عليه المبيع فيرجع بالثمن على البائع .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصح ضمان كل دين لازم كالثمن والأجرة وعوض القرض ودين السلم وأرش الجناية وغرامة المتلف لأنه وثيقة يستوفى منها الحق فصح في كل دين لازم كالرهن ، وأما مالا يلزم بحال وهو دين الكتابة فلا يصح ضمانه لأنه لا يلزم المكاتب أداؤه فلم يلزم ضمانه ، ولأن الضمان يراد لتوثيق الدين ، ودين الكتابة لا يمكن توثيقه لانه يملك اسقاطه اذا شاء فلا معنى لضمانه ، وفي مال الجعالة والثمن في منة الخيار ثلاثة أوجه ،

(أحدها) لا يصح ضمانه لانه دين غير لازم فلم يصح ضمانه كدين الكتابة (والثانى) يصح لأنه يؤول الى اللزوم فصح ضمانه (والثالث) يصح ضمان الثمن في مدة الخيار ولا يصح ضمان مال الجعالة لان عقد البيع يؤول الى اللزوم وعقد الجعالة لا يلزم بحال ، فأما المال الشروط في السبق والرمى ففيه قولان (احدهما) أنه كالإجارة فيصح ضمانه (والثانى) أنه كالجمالة فيكون في ضمانه وجهان) ،

الشرح الأحكام: قال أصحابنا: الحقوق على أربعة أضرب (أحدها) حق لازم كالثمن في الذمة بعد قبض المبيع، والأجرة في الذمة بعد انقضاء الاجارة ومال الجعالة بعد العمل، والمهر بعد الدخول أو نصفه بعد العقد وقبل الدخول وعوض القرض وقيم المتلفات فهذا يصح ضمانه لأنه دين لازم مستقر،

(الضرب الثانى) دين لازم غير مستقر كالمهر قبل الدخول وثمن المبيع قبل قبض المبيع والأجرة قبل انقضاء الاجارة ودين السلم، فهذا يصح ضمائه أيضاً • وقال أحمد بن حنبل فى احدى الروايتين: لا يصح ضمان المسلم فيه لأنه يؤدى الى استيفاء المسلم فيه من غير المسلم عليه فهو كالحوالة ودليلنا أنه دين لازم فصح ضمانه كالمهر بعد الدخول •

(الضرب الثالث) دين ليس بلازم ولا يئول الى اللزوم وهو دين الكتابة فلا يصح ضمانه لأن المكاتب يملك اسقاطه بتعجيز نفسه فلا معنى لضمانه ، ولأن ذمة الضامن فرع لذمة المضمون ، فاذا لم يلزم الأصل لم يلزم الفرع ، ومن حكم الضمان أن يكون لازما ، وان كان على المكاتبة دين لأجنبى صحضمانه لأنه دين لازم عليه ، وان كان عليه لسيده دين من غير جهة الكتابة فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح ضمانه ، لأنه يجبر على أدائه (والثاني) لا يصح ضمانه لأنه قد يعجز نفسه فيسقط ما فى ذمته لسيده ، قال العمرانى : وأصلهما الوجهان ، هل يستدام ثبوت الدين فى ذمته لسيده بعد أن يصير ملكا له ؟ فيه وجهان (فان قلنا) يستدام ثبوته صح ضمانه ، وان قلنا كالمتدام ثبوته صح ضمانه ، وان قلنا كالمتدام ثبوته صح ضمانه ،

(الضرب الرابع) دين غير لازم الا أنه يئول الى اللزوم وهو مال الجعالة

قبل العمل بأن يقول: من رد ضالتي فله دينار ، فان أضمن عنه غيره ذلك فبل رد الضالة هل يصح ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح لقوله تعالى: (قالوا تفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم (١)) فضمن المنادى مال الجعالة وحمل البعير معلوم (والثاني) لا يصح لأنه دين غير لازم فلا يصح ضمانه كمال الكتابة ، ومنهم من قال: لم يضمن المنادى وانما أخبر عن الملك أنه بذل لمن رده حمل البعير ، وأن الملك قال: وأنابه زعيم .

وأما ضمان ثمن المبيع فى مدة الخيار فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : يصح ضمانه قال : فيه وجهان كمال الجعالة قبل العمل ، ومنهم من قال : يصح ضمانه وجها واحداً لأنه يئول الى اللزوم ، ولأن الثمن قد لزم ، وانما له اسقاطه لأنه دين لازم مستقر ، فهو كالمهر بعد الدخول ، وأما قبل العمل _ فان كان المخرج للسبق أحدهما أو أجنبيا _ فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان كمال الجعالة _ وان كان مال السبق منهما وبينهما محلل _ فان قلنا : ان ذلك كالاجارة _ صح ضمانه ، كضمان الأجرة قبل انقضاء مدة الاجارة ، وان قلنا : انها كالجعالة كان في ضمان المال عنهما أو عن أحدهما وجهان كمال الجعالة .

فرع وأما أرش الجنابة والدية _ فان كان دراهم أو دنانير مثل أن جنى على عبد أو كانت الابل معدومة ، أو قلنا يجب ألف مثقال أو اثنا عشر ألف درهم صح ضمانها ، وان كان الواجب الابل فهل يصــــح ضمانها ؟ فيه وجهان بناء على القولين في جواز بيعها .

فسرع وأما ضمان نفقة الزوجة _ فان ضمن عنه نفقة مدة قد مضت _ صح ضمانها ، لأنه دين لازم مستقر فهى كالمهر بعد الدخول ، وان ضمن عنه نفقة يومه الذى هو فيه صح أيضاً لأنه دين لازم فصح ضمانه ، وان كان غير مستقر كضمان المهر قبل الدخول لم يصح ، وان ضمن عنه نفقة مدة مستقبلة معلومة فهل يصح ؟ فيه قولان بناء على أن النفقة تجب بالعقد

⁽١) الآية ٨٢ من سورة يوسف ٥٠٠

أو بالعقد والتمكين من الاستمتاع ، فقال فى القديم : يجب بالعقد وانما يجب استيفاؤها يوماً بيوم ، فعلى هذا يصح أن يضمن نفقة مدة معلومة ،ولكن لا يضمن الا نفقة المعسر ، وان كان الزوج وقت الضمان موسراً ، لأن نفقه المعسر متحققه وما زاد على ذلك مشكوك فيه ، وقال فى الجديد : لا تجب النفقة الا بالعقد والتمكين من الاستمتاع فعلى هذا لا يصح أن يضمن نفقة مدة مستقبلة بحال ، وقد مضى تفصيل ذلك آنفا فى فرع أركان الضمان فى المسألة الثانية من مسائل الركن الرابع من روضة الطالبين للامام النووى رضى الله عنه ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز ضمان المجهول لأنه اثبات مال في الذمة بعقد الآدمى فلم يجز مع الجهالة كالثمن في البيع ، وفي أبل الدية وجهان (أحدهما) لا يجوز ضمانه ، لأنه مجهول اللون والصفة (والثاني) أنه يجوز لأنه معلوم السن والعدد ويرجع في اللون والصفة الى عرف البلد .

(فصل) ولا يصح ضمان ما لم يجب وهو أن يقول : ما تداين فلانا فأنا ضامن له ، لأنه وثيقة بحق فلا يسبق الحق كالشهادة) .

الشرح الأحكام: لا يصح ضمان مال المجهول ، وضمان ما لم يجب ، وقال أبو العباس بن سريج : وهو قول الشافعى فى القديم كما قال الشافعى فى القديم : يصح ضمان نفقة الزوجة عن مدة مستقبلة ، وهذا ضمان ما لم يجب وضمان مجهول ، وهو طريقة الخراسانيين أنها على قولين • قال الشيخ أبو حامد : خالف سائر أصحابنا ذلك وقالوا : لا يصح قولا واحدا ، وما قاله الشافعى رحمه الله فى القديم انه يصح ضمان نفقة الزوجة مسدة مستقبلة ، فانما أجازه لأن النفقة تجب على هذا بالعقد فقد ضمن ما وجب ، ولا يصح منها الا ضمان شىء مقدر وليس بمجهول .

دليلنا على أنه لا يصح ضمانها: أنه اثبات مال فى الذمة بعقد لازم فلم يصح مع جهله ، ولا قبل ثبوته كالثمن فى البيع والمهر فى النكاح ، فقولنا :

فى الذمة احتراز ممن غصب من رجل شيئاً مجهولا ، وقولنا : بعقد ، احتراز ممن أتلف على غيره مالا أو وطىء امرأة بعقد فاسد ، فان ذلك يثبت فى ذمته مالا وان كان لا يعلم قدره ٠

فرع قال في الابانة: فلو جهل مقدار الدين الا أنه قال: ضمنت لك من درهم الى عشرة _ وقلنا: لا يصح ضمان المجهول فهل يصح هذا ؟ فيه قولان (أحدهما) قال: وهو الأشهر: يصح ، لأن جملة ما ضمن معلومة (والثاني) وهو الأقيس: انه لا يصح ، لأن مقدار الحق مجهول •

في ما اذا قال الرجل لغيره ضمنت لك ما تعطى وكيلى وما يأخذ منك فانه يلزمه ذلك لا من جهة الضمان ولكن من جهة التوكيل و وذلك أن يد الوكيل يد الموكل •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصلل) ولا يجوز تعليقه على شرط ، لانه أيجاب مال الآدمى بعقله فلم يجز تعليقه على شرط كالبيسع ، وأن قال : الق متاعك في البحر وعلى ضمانه صح ، فأذا القاه وجب ما ضمنه ، لانه استدعاء اتلاف بعوض لفرض صحيح فاشبه أذا قال : طلق أمرأتك أو أعتق عبدك على ألف وأن قال : بع عبدك من زيد بخمسمائة ولك على خمسمائة أخرى فباعه ففيه وجهان (احدهما) يصح البيع ويستحق ما بذله لانه مأل بذله في مقابلة أزالة الملك فاشبه أذا قال : طلق أمرأتك أو أعتق عبدك على ألف (والثاني) لا يصلح لأنه بذل مأل لفرض غير صحيح فلم يجز ، ويخالف ما بذله في الطلاقي والعتق ، فأن ذلك بذل مأل لفرض صحيح وهو تخليص الرأة من الزوج وتخليص العبد من الرق) .

الشرح الأحكام: لا يصح تعليق الضمان على شرط بأن يقول: اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت لك دينك على فلان ـ وحكى المسعودى أن أبا حنيفة قال: يصح •

دليلنا أنه ايجاب مال لآدمي بعقد فلم يصح تعليقه على شرط كالبيسع •

وقوله (لآدمى) احتراز من الندر كما سبق تقريره ، وقولنا : بعقد ، احتراز من وجوب النفقة للقريب والزوجة فانه معلق بشرط .

فرع الدا قال لغيره فى البحر عند هيجان الموج وخوف الغرق: ألق متاعك فى البحر وعلى ضمانه فألقاه وجب على المستدعى ضمانه • وقال أبو ثور: لا يصح ضمان ما لم يجب •

دليلنا أنه استدعاء اتلاف ملك لغرض صحيح فصح ، كما لو قال : طلق امرأتك بمائة درهم على وكان الغرض صحيحاً لحسم نزاع أو درء مضارة صح الضمان ، وكذا لو قال : اعتق عبدك بمائة على فان ذلك غرض صحيح لأن فيه فكاكا لآدمى من الرق وهو قربة الى الله تعالى ومقصد من مقاصد الشريعة السمحة .

فان قال لرجل بع عبدك من زيد بألف وعلى خمسمائة فباعه ، قال الصيدلانى : وقاله فى العقد فهل يصح العقد ؟ فيه وجهان لأبى العباس بن سريج (أحدهما) يصح البيع ويستحق البائع على المشترى خمسمائة وعلى المستدعى خمسمائة ، لأنه مال بذله فى مقابلة ازالة ملكه فيصح (والثانى) لا يصح ولا يستحق على الباذل شيئًا لأن الثمن يجب أن يكون جميعه على المشترى ، فاذا شرط بعضه على غيره لم يصح .

واذا قال: بع سيارتك من فلان بألف على ان أذن منه خمسمائة _ جاز وينظر _ فان ضمن قبل المبيع _ لم يلزمه ، لأنه ضامن قبل الوجوب ، وان ضمنه بعده لزمه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويجوز أن يضمن الدين الحال الى اجل لأنه رفق ومعسروف فكان على حسب ما يدخل فيه وهل يجوز ان يضمن المؤجل حالا ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يجوز ، كما يجوز أن يضمن المال مؤجلا ،

(والثاني) لا يجوز لأن الضمان فرع لما على المضمون عنه ، فلا يجوز ان يكون الفرع معجلا والأصل مؤجلا) .

الشرح الأحكام: اذا كان لرجل على غيره دين حال فضمنه عنه ضامن الى أجل معلوم صح الضمان وكان معجلا على المضمون ، مؤجلا على الضامن ، لأن الضمان رفق ومعروف ، فكان على حسب الشرط ، وكذلك اذا كان الدين مؤجلا الى شهر فضمنه عنه ضامن مؤجلا الى شهرين كان مؤجلا على المضمون عنه الى شهر وعلى الضامن الى شهرين ، فان قيل: فعندكم الدين الحال لا يتأجل فكيف تأجل على هذا الضامن و

فالجواب: أن الدين لم يثبت على الضامن حالا _ وانما ثبت عليه مؤجلا، والدين يتأجل فى ابتداء ثبوته ، وان كان الدين على رجل مؤجلا فضمنه ضامن حالا أو كان مؤجلا على من هو عليه الى شهرين فضمنه عنه ضامن الى شهر ففيه ثلاثة أوجه حكاها المحاملي وابن الصباغ:

(أحدها) يصح الضمان ويلزم الضامن تعجيل الدين دون المضمون عنه، لأنه ضمن له ديناً بعقد فكان على حسب ما ضمنه كما لو ضمن المعجل مؤجلا .

(والثاني) لا يصح الضمان ، لأن الضامن فرع للمضمون عنه ، فلا يجوز أن يستحق مطالبة الضامن دون المضمون عنه .

(والثالث) يصح الضمان ولا يلزمه التعجيل كأصله •

اذا ثبت هذا فضمن الحال مؤجلا فمات الضامن ، حل عليه الدين ووجب دفع ذلك من تركته ، ولو لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه حتى يحل الأجل • وقال زفر : يرجعون عليه فى الحال ، لأنه أدخله فى ذلك مع علمه أنه يحل بموته •

دليلنا: أن المضمون عنه لم يأذن فى الضمان عنه الا الى أجل ؛ فلا يستحق الرجوع عليه فى الحال • وان مات المضمون عنه ـ فان اختار المضمون له الرجوع على الضامن لم يطالبه قبل حلول الأجل ، وان اختار المطالبة من تركة المضمون عنه كان له ذلك فى الحال وبه قال أحمد وأصحابه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يثبت في الضمان خيار ، لأن الخيسار لدفع الفبن وطلب الحظ والضامن يدخل في العقد على بصيرة أنه مفسون ، وأنه لاحظ له في العقد ، ولهذا يقال الكفالة أولها ندامة ، وأوسطها ملامة ، وآخرها غرامة) .

الشرح قوله: الكفالة أولها الخ لعلها من الكلام الذي يعبر به الانسان المكروث بسبب قيامه بالمعونة والرفق لمن لا وفاء عنده ، وليس هذا الكلام على اطلاقه بصحيح .

أما أحكام الفصل فانه لا يجوز شرط الخيار في الضمان، فاذا شرط فيه أبطله .

لأن الخيار يراد لطالب الحظ • والضامن يعلم أنه مغبون لا من جهـة المال بل من جهة الثواب • ولهذا يقال : الكفالة أولهـا ندامة ، وأوسـطها ملامة وآخرها غرامة ، وادا ثبت أنه لا وجه لشرط الخيار فيه • قلنا عقـد لا يدخله خيار الشرط فأبطله كالصرف والسلم •

فروع في مذاهب العلماء و يتضح مما سبق أنه لا يدخسل الضمان والكفالة خيار لأن الخيار جعل ليعرف ما فيه الحظ والضمين والكفيل على بصيرة أنه لا حظ لهما ، ولأنه عقد لا يفتقر الى القبول فلم يدخله خيار كالنذر وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد قال في المغنى من الحنابلة : ولا نعلم عن أحد خلافهم والله تعالى أعلم و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويبطل بالشروط الفاسدة ، لأنه عقد يبطل بجهالة المال فبطل بالشرط الفاسد كالبيع ، وان شرط ضمانا فاسداً في عقد بيع فهل يبط النبيع ؟ فيه قولان كالقولين في الرهن الفاسد اذا شرطه في البيع ، وقد بينا وجه القولين في الرهن) .

الأحكام: يبطل الضمان بالشروط الفاسدة، لأنه عقـــد

يبطل بجهالة المال فبطل بالشروط الفاسدة كالبيع ، وفيه احتراز من الوصية ، فان قال : بعتك سيارتي بألف على أن يضمن لى فلان عليك على أنه بالخيار ، فهذا شرط يفسد الضمان ، وهل يفسد البيع فى السيارة بذلك ؟ فيه قولان كالقولين فيمن شرط رهنا فاسدا فى بيع ؛ وقد سبق توجيههما فى الرهن •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويجب بالضمان الدين في ذمة الضامن ولا يسقط عن المضمون عنه ، والدليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه قال (توفى رجل منا فأتينا النبى صلى الله عليه وسلم ليصلى عليه ، فخطا خطوة ثم قال : اعليه دين ؟ قلنا : ديناران فتحملهما أبو قتادة ، ثم قال بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران ؟ قال : (انما مات أمس ثم اعاد عليه بالفد ، قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه جلده) ولانه وثيقة بدين في الذمة فلا يسقط الدين عن النمسة كالرهست ، ويجوز للمضمون له مطالبة الفسامن والمضمون عنه ، لأن الدين ثابت في ذمتهما فكان له مطالبتهما ، فان ضمن عن الضامن ثالث جاز لانه ضمان دين ثابت فجاز كالضمان الأول ، وان ضمن المضسمون عنه عن الضامن لم يجز لأن المضمون عنه أصل والضامن فرع ، فلا يجوز أن يصبير الأصل فرعاً والفرع أصلا ، ولانه يضمن ما في ذمته ولانه لا فائدة في ضمانه وهو ثابت في ذمته) .

الشرح حديث جابر رضى الله عنه ولفظه « توفى رجل فعسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به النبى صلى الله عليه وسلم فقلنا : تصلى عليه و فعطا خطوة ثم قال : أعليه دين ؟ قلنا : ديناران فانصرف ، فتحملهما أبو قتادة ، فقال أبو قتادة : الديناران على " ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : قد أوفى الله حق الغريم وبرى ، منه الميت ؟ قال : نعم • فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران ؟ انما مات أمس • قال فعاد اليه من الفد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم الآن بردت عليه جلده » رواه أحمد وأبو داود والنسائى والدارقطنى وصححه ابن حبان والحاكم •

وفى قوله «أتينا به النبى صلى الله عليه وسلم » زاد الحاكم « ووضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل عليه السلام » قوله « فانصرف » لفظ البخارى فى حديث أبى هريرة : فقال النبى صلى الله عليه وسلم « صلوا على صاحبكم » •

قال الحافظ في التلخيص : حديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة ليصلى عليها فقال: هل على صاحبكم من دين ؟ فقالوا: نعم ديناران فقال أبو قتادة: هما على يا رسول الله قال : فصلى عليه صلى الله عليه وسلم» رواه البخارى من حديث سلمة بن الأكوع مطولا ، وفيه « أن الدين كان ثلاثة دنانير » ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان من حديث جابر وفيه: «أن الدين كان دينارين » وزاد أحمد والدار قطني والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما قضى دينه : «الآن بردت عليــه جلده » وفي رواية « قبره » ورواه النسائي والترمذي وصححه من حديث أبي قتادة بدون تعيين الدين، وابن ماجه وأحمد وابن حبان من حديثه بتعيينه: سبعة عشر درهما ، وفى رواية لأبن حبان: ثمانية عشر ، وروى ابن حبان أيضا من حديث أبي قتادة : « أن الدين كان دينارين » وروى في ثقاته من حديث أبي أمامة نحو ذلك، وأبهم القائل قال: « فقام رجل من القوم فقال: أنا أقضيهما عنه » قوله. انه لما ضمن أبو قتادة عن الميت قال النبي صلى الله عليه وسلم « هما عليك حق الغريم وبرىء الميت ؟ وقال : نعم فصلى عليه » رواه الدارقطني بنحوه والبيهقي بلفظه وفي آخره عنده « الآن بردت عليه جلده » ثم قال : ثم نقل العلماء أن هذا كان أول الاسلام فلما فتح الله الفتوح قال « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ •

قلت: وفى حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ما يعضد حديث أبى قتادة ويشهد له: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وسلم: هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا: نعم درهمان • قال : صلوا على صاحبكم فقال على : يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقام فصلى عليه ثم أقبل على على "وقال : جزاك الله عن الاسلام خيراً ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك » رواه الدارقطنى والبيهقى من طرق بأسانيد ضعيفة ، وفى آخره «ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله طرق بأسانيد ضعيفة ، وفى آخره «ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله

رهانه يوم القيامة » وفى جميعها « أن الدين كان دينارين » وفيه زيادة فقـــال بعضهم : « هذا لعلى خاصة أم للمسلمين عامة ؟ فقال : للمسلمين عامة » •

أما الأحكام فانه اذا ضمن عن غيره دينا تعلق الدين بذمة الضامن ولا يبرأ المضمون عنه بالضمان ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأهل العلم ، وقال ابن أبى ليلى وابن شبرمة وداود ، وأبو ثور : تبرآ ذمة المضمون عنه بالضمان ويتحول الحق الى ذمة الضامن ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم لأبى قتادة رضى الله عنه : « حق الغريم عليك والميت منه برىء ؟ قال نعم » ، ولقوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه : « فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك » ودليلنا ما روى جابر رضى الله عنه الحديث الذى سقناه وفيه « الآن بردت عليه جلده » فلو كان قد تحول الدين عن المضمون عنه بالضمان لكان قد برد جلده بالضمان ، ولأن الضمان وثيقة بدين ، فلم يتحول الى الوثيقة ويسقط عن الذمة كالرهن والشهادة ،

وأما قوله صلى الله عليه وسلم لأبى قتادة رضى الله عنه « والميت منه برىء ؟ » يريد به من الرجوع فى تركته • وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه « فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك » أراد به لامتناعه صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه لأجل ما عليه من الدين فلماضمنهما عنه فك رهانه لصلاة النبى صلى الله عليه وسلم لأن صلاته رحمة •

اذا ثبت هذا فيجوز للمضمون له مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : لا يطالب الضامن الا اذا تعذرت مطالبة المضمون عنه • دليلنا أن الحق متعلق بذمة كل واحد منهما ، فكان له مطالبة كل واحد منهما كالضامنين •

فسرع قال العمرانى فى البيان: فان ضمن عن الضامن ضامن أجنبى صح الضمان لأنه دين لازم عليه كالضمان الأول ، وان ضمن عن الضامن المضمون عنه لم يصح ضمانه ، لأن الضمان يستفاد به حق المطالبة ، ولا فائدة فى هذا الضمان لأن الحق ثابت فى ذمته قبل الضمان ، ولأن الضامن فرع المضمون عنه فلا يجوز أن ينقلب الأصل فرعا والفرع أصلا ، اه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان ضمن عن رجل ديناً بغير اذنه لم يجز له مطالبة المضمون عنه بتخليصه ؛ لأنه لم يدخل فيه باذنه فلم يلزمه تخليصه ، وأن ضمن باذنه نظرت ، فأن طالبه صاحب الحق جاز له مطالبته بتخليصه ، لأنه أذا جاز أن يغرمه أذا غسرم جاز أن يطالبه بما طولب ، وأن لم يطالب ففيه وجهان احدهما): له أن يطالبه ، لأنه شغل ذمته بالدين باذنه فجاز له المطالبة بتفريغ ذمته ، كما لو أعاره عينا ليرهنها فرهنها (والثاني): ليس له ، وهو الصحيح ، لأنه لما لم يغرمه قبل أن يغرابه قبل أن يطالب ، ويخالف أذا أعاره عينا ليرهنها فرهنها لأن عليه ضرراً في حبس ألمين والمنع من التصرف فيها ولا ضرر عليه في دين في ذمته لا يطالب به ، فأن دفع المضمون عنه مالا إلى الضامن وقال : عليه في دين في ذمته لا يطالب به ، فأن دفع المضمون عنه مالا إلى الضامن وقال : خذ هذا بدلا عما يجب لك بالقضاء ، ففيه وجهان :

(احدهما) يملكه ، لأن الرجوع يتعلق بسببين: الضمان والفرم ، وقد وجد احدهما فجاز تقديمه على الآخر ، كاخراج الزكاة قبل الحول ، واخراج الكفارة قبل الحنث ، فأن قضى عنه الدين استقر ملكه على ما قبض ، وأن أبرىء من الدين قبل القضاء وجب رد ما أخذ ، كما يجب رد ما عجل من الزكاة أذا هلك النصاب قبل الحول ،

(والثاني) لا يملك لانه اخذه بدلا عما يجب في الثاني فلا يملكه ، كمسا لو دفع اليه شيئاً عن بيع لم يعقده فعلى هذا يجب رده ، فان هلك ضمنه لانه قبضه على وجه البدل فضمنه كالمقبوض بسوم البيع) .

الأحكام: اذا ضمن الرجل ديناً عن رجل آخر بغير اذنه لم يكن للضامن مطالبة المضمون عنه بتخليص ذمته لأنه لم يدخل فيه باذنه فلزمه تخليصه ، وان ضمن عنه باذنه ، فان طالب المضمون له الضامن بالحق كان للضامن أن يطالب المضمون عنه بتخليصه لأنه دخل فى الضمان باذنه وان نم يطالب المضمون له الضامن فهل للضامن أن يطالب عنه ؟ قال الشيخ أبو حامد: نظرت فان قال: أعطنى المال الذي ضمنته عنك ليكون عندى حتى اذا طالبني المضمون له أعطيته ذلك ، لم يكن له ذلك ، لأنه لم يعرم ،

وان قال: خلصنى من حق المضمون له وفك ذمتى من حقه ، كما أوقعتنى فبه فهل له ذلك ؟ فيه وجهان (أحدهما) له ذلك لأنه لزمه هذا الحق من جهته وبأمره فكان له مطالبته بتخليصه كما لو استعار كتاباً ليرهنه فرهنه فللمعير أن يطالب المستعير بقضاء الدين وفك الرهن عن الكتاب . (والثانى) ليس له

ذلك ، لأنه اذا لم يطالبه المضمون له ، فلا ضرر عليه فى كون الحق فى ذمته ، فلم يكن له مطالبته بذلك ، ويفارق الكتاب المرهون لأن على صاحب الكتاب بقع الضرر فى كون الكتاب مرهونا .

قال المسعودى : وأصل هذين الوجهين ما قال ابن سريج : هل ينعقد بين الضامن والمضمون عنه حكم بنفس الضمان ؟ على قولين • ولهذا خمس فوائد : (احداهن) هذه المسألة المتقدمة •

(الثانية) اذا دفع المضمون عنه الى الضامن مال الضمان عوضاً عسا ميغرم فهل يملكه الضامن؟ فيه وجهان:

(أحدهما) يملكه لأن الرجوع يتعلق بسببين بالضمان والغرم ، وقد وجد أحدهما فجاز تقديمه على الآخر ، كاخراج الزكاة بعد النصاب وقبل الحول ؛ فعلى هذا اذا قضى الحق استقر ملكه على ما قبض ، وال أبرأه من الدين قبل القضاء وجب رد ما أخذ .

(الثانى) لا يملك ما قبض لأنه أخذه بدلا عما يجب فى الثانى فلا يملكه، كما لو دفع اليه شيئاً عن بيع لم يعقد ، فعلى هذا يجب رده ، وان تلف صمنه لأنه قبضه على وجه البدل فضمنه كالمقبوض بسوم البيع .

(الفائدة الثالثة) لو أبرأ الضامن المضمون عنه عما سيغرم ، هل يصح ؟ على الوجهين •

(الفائدة الرابعة) لو ضمن الضامن ضامن عن المضمون عنه ؛ هل يصح ؟ فيه وجهان وعلى قياس هذا اذا رهن المضمون عنه الضامن بما ضمن عنه . هل يصح ؟ على الوجهين .

(الفائدة الخامسة) لو ضمن فى الابتداء بشرط أن يعطيه المضمون عسم ضامناً معينا بما ضمن هل يصح ؟ على الوجهين •

وعلى قياس هذا اذا ضمن عنه باذنه بشرط أن يرهنه رهنا معلوما هـــل يصح ؟ على الوجهين ، والله تعالى الموفق للصواب •

ف مذاهب العلماء قال الأمام أبو جعفر الطحاوى في

مختصره: ولا تجوز الكفالة ولا الضمان ولا الحمالة ولا تجب في قول أبى حنيفة الا بعد قبول المكفول له والمضمون له والمتحمل بها له كان ذلك من الضامن أو من الحميل أو من الكفيل مخاطباً له بذلك الا في خصلة واحدة فان أبا حنيفة كان يجيز الضمان فيها بغير قبول ممن ضمن له وهي أن يحضر رجلا الوفاة فيقول لورثته ان على ديونا فاضمنوها عنى فيضمنونها بغير محضر من أهلها ثم يموت الذي هي عليه لهم فيكون الضمان عنده بذلك جائزا استحسانا وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكانا يجيزان الضمان والكفالة والحمالة بغير قبول من المكفول له ومن المضمون له ومن المتحمل له عميم ما ذكرنا قال الطحاوى: وبه نأخذ م

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان قبض المضمون له الحق من المضمون عنه ، برىء الضامن لأنه وثيقة بحق فانحلت بقبض الحق كالرهن ، وان قبضه من الضامن برىء المضمون عنه ، لأنه استوفى الحق من الوثيقة فبرىء من عليه الدين ، ثما لو قضى الدين من ثمن الرهن ، وان أبرىء المضمون عنه برىء الضامن ، لأن الضامن وثيقة بالدين ، فاذا أبرىء من عليه الدين انحلت الوثيقة ، كما ينحل الرهن اذا أبرىء الراهن من الدين ، وان أبرىء الضامن لم يبرا المضمون عنه لأن أبراءه اسقاط وثيقة من غير قبض ، فلم يبرأ به من عليه الدين كفسخ عنه لأن أبراءه اسقاط وثيقة من غير قبض ، فلم يبرأ به من عليه الدين كفسخ الرهن) .

الشرح الأحكام: اذا قبض المضمون له حقه من المضمون عنه برىء الضامن ، لأن الضمان وتيقة بالحق فانحلت باستيفاء الحق ، كما لو استوفى المرتهن الحق من غير الرهن فان قبض الحق من الضامن برىء المضمون عنه لأنه قبض الحق من الوثيقة فبرىء من عليه الحق كالمرتهن اذا استوفى حقه من ثمن الرهن ، وان أبرأ المضمون له المضمون عنه ، برىء المضمون عنه وبرىء الضامن ، لأن المضمون عنه أصل والضامن فرع ، فاذا برىء الأصل برىء الفرع .

وان أبرأ الضامن برىء الضامن ولم يبرأ المضمون عنه كالمرتهن ادا أسقط حقه من الرهن فان الراهن لا يبرأ • قال المسعودى : وان قال المضمون له

للضامن : وهبت الحق منك ، أو تصدقت به عليك كان ابراء منه للضامن ، وقال أبو حنيفة : يكون كما لو استوفى منه الحق ،

دليلنا أن الاستيفاء منه هو أن يغرم الضامن ولم يغرم شيئا هنا •

فسرع وان ضمن عن الضامن ثم ضمن عن الثانى ثالث ثم رابع عن الثالث صح ذلك ، فاذا قبض المضمون له الحق حقه من أحدهم برىء الجميع ، لأنه قد استوفى حقه ، وان أبرأ المضمون له المضمون أولا برئوا جميعا ، وان أبرأ أحد الضمناء برىء وبرىء فرعه وفرع فرعه ، ولا يبرأ أصله ، لما ذكرناه فى المسألة قبلها ، ولأنه وثيقة انحلت من غير استيفاء الدين منها فلم تبرأ ذمة الأصل كالرهن اذا انفسخ من غير استيفائه ، وأى الضامنين قضى الحق برىء الباقون من المضمون له لأنه حق واحد ، وبهذا كله قال أصحاب أحمد والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان قضى الضامن الدين نظرت ، فان ضمن باذن المسسمون عنه وقضى باذنه رجع عليه ، لانه أذن له في الضمان والقضاء ، وأن ضمن بغير اذنه وقضى بفير اذنه لم يرجع لأنه تبرع بالقضاء فلم يرجع ، وأن ضمن بغير اذنه وقضى باذنه ففيه وجهان ، من أصحابنا من قال : يرجع لانه قضى باذنه (والثانى) لا يرجع وهو المذهب ، لانه لرمه بغير اذنه فلم يؤثر اذنه في قضائه ، وأن ضمن باذنه وقضى بفير اذنه فالمنصوص أنه يرجع عليه ، وهو قول أبى على بن أبى هريرة ، لانه اشتغلت ذمته بالدين باذنه فاذا استوفى منه رجع ، كما لو أعاره مالا فرهنه في دينه وبيع في الدين .

وقال أبو اسحاق: أن أمكنه أن يستأذنه لم يرجع لأنه قضاه باختياره وأن لم يمكنه رجع لأنه قضاه بفير اختياره وأن أحاله الضامن على رجل له عليه دين برئت ذمة المضمون عنه الأن الحوالة بيع فصار كما لو أعطاه عسن الدين عوضاً وأن أحاله على من لا دين له عليه وقبل المحال عليه وقلنا: يصح برىء الضامن الأن بالحوالة تحول ما ضمن ولا يرجع على المضمون عنه لأنه لم يفرم افان قبضه منه ثم وهبه له فهل يرجع على الفسامن المفاها فيه وجهان بناء على القولين في المرأة أذا وهبت الصداق من الزوج ثم طلقها قبل الدخول الدخول الدخول الدخول المناه المناه المناه الدخول المناه المناه الدخول الدخول المناه المناه المناه المناه المناه الدخول المناه المناه المناه المناه المناه المناه الدخول المناه المناه

(فصل) وان دفع الضامن الى المضمون له ثوباً عن الدين في موضع

يثبت له الرجوع رجع بأقل الأمرين من قيمة الثوب أو قدر الدين ، فأن كأن فيمه الثوب عشرة وأندين عشرين نم يرجع بما زاد على العشرة ، لانه لم يعرم ، وأن كأن قيمة الثوب عشرين والدين عشرة لم يرجع بما زاد على العسرة دنه تبرع بما زاد فلا يرجع به ، وأن كأن الدين الذي ضمنه مؤجلا فعجل قضاءه م يرجع به قبل المحل لأنه تبرع بالتعجيل) .

أَنْشُوع الأَجْكَام : اذا قضى الضامن الحق فهل يرجع على المضمون عنه ، فيه أربع مسائل :

(الأولى) ان قال: اضمن عنى هذا الدين أو آنفذ عنى رجع عليه ، وان قال: اضمن هذا الدين أو أنفذ هذا الدين ولم يقل: عنى لم يرجع عليه ، الا أن يكون بينهما خلطة ، مثل أن كان يودع أحدهما الآخر أو يستقرض أحدهما من الآخر ، أو يكون ذا قرابة أو مصاهرة فالاستحسان أن يرجع عليه ،

لأنه ضمن عنه بأمره ، وقضى عنه بأمره ، فرجع عليه ، كمــــا لو قال : اضمن عنى أو كان بينهما قرابة .

(الثانية) أن يضمن عنه بغير أمره ويقضى عنه بعير اذنه فانه لا يرجع عليه وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك وأحمد رضى الله عنهما : له أن يرجع .

دلیلنا أن النبی صلی الله علیه وسلم لم یکن یصلی علی من علیه دین ، وقد ضمن علی وآبو قتادة عن المیتین بحضرة النبی صلی الله علیه وسلم بغیر اذبهما فصلی علیهما النبی صلی الله علیه وسلم ولأن النبی صلی الله علیه وسلم قال لأبی قتادة « الآن بردت علیه جلده » فلو كان اذا قضی عنه یستحق علیه الرجوع لم یبرد علیه جلده ، ولأنه ضمن عنه بغیر اذنه وقضی عنه بغیر اذنه فلم یرجع ، كما لو علف دوابه أو أطعم خادمه .

(الثالثة) اذا ضمن بغير اذنه نم قضى باذنه فهل يرجع عليه ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يرجع عليه وهو المذهب ، لأنه لزمه بغير اذنه وأمره بالقضاء انصرف الى ما وجب عليه بالضمان (والثانى) يرجع عليه لأنه أدى عنه بأمره فرجع عليه كما لو ضمن عنه باذنه ، وأصل هذين الوجهين من قال لغيره: اقض

عنى دينى ، فقضى عنه فهل له أن يرجع عليه ؟ فيه وجهان ، قال المسعودى والصيمرى : الا أن الأصح ههنا أن يرجع ، والأصح فى الأولى أن لا يرجع ، والفرق بينهما أن فى الضمان وجب فى ذمته بغير اذنه ، وفى القضاء لم يتعلق الحق بذمته ، بل حصل القضاء باذنه ، وان قال : اقض الدين ولم يقل : عنى فان قلنا : لا يرجع عليه فها هنا أولى أن لا يرجع ، وان قلنا هناك : يرجع فها هنا فيه وجهان حكاهما الصيمرى الصحيح لا يرجع ،

وان قال: اقض عنى دينى لترجع على فقضى عنه رجع عليه وجها واحدا لقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمنون عند شروطهم » وان قال اقض عنن فلان دينه فقضى عنه ؛ قال المسعودى : لم يرجع عليه وجها واحداً لأنه لا غرض عليه في ذلك .

(الرابعة) اذا ضمن عنه بأمره وقضى بغير أمره ، فهل له أن يرجع عليه ؟
عيد ثلاثة أوجه حكاها الشيخ أبو حامد : (أحدها) يرجع عليه وهو
المذهب ، لأنه دين لازم باذنه ، فرجع عليه كما لو ضمن باذنه وقضى باذنه
(والثانى) لا يرجع عليه لأنه أسقط الدين عنه بغير اذنه فلم يرجع عليه ،
كما لو ضمن بغير اذنه وقضى بغير اذنه (والثالث) وهوقول أبى اسحاق ان
كان الضامن مضطرا الى القضاء مثل أن طالبه المضمون له والمضمون عنه
غائب أو حاضر معسر فقضى المضمون له رجع الضامن لأنه مضطر الى القضاء
وان كان غير مضطر الى القضاء ، مثل أن كان المضمون عنه حاضراً موسرا
مكنه أن يطالبه بتخليصه من الضمان ، فقضى لم يرجع لأنه متطوع بالأداء ،
وكل موضع ثبت للضامن الرجوع على المضمون عنه ، فأحال الضميان
المضمون له بالحق على من له عليه دين فانه يرجع على المضمون عنه في الحال،
لأن الحوالة كالقبض •

وان أحاله على من لاحق له عليه وقبل المحال عليه وقلنا : يصبح برىء الضامن والمضمون عنه ولا يرجع الضامن على المضمون عنه بشىء فى الحال لأنه لم يغرم شيئاً ، فان قبض المحتال من المحال عليه ورجع المحال عليه على الضامن رجع الضامن على المضمون عنه ، وأن أبرأ المحتال المحال

عليه من مال الحوالة لم يرجع المحال عليه على المحيل وهو الضامن بشيء ، ولم يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأنه لم يعرم واحد منهما شيئاً ، وان قبض المحتال الحق من المحال عليه ثم وهبه منه ، أو قبض المضمون له الحق من الضامن ثم وهبه منه فهل لهما الرجوع ؟ فيه وجهان ، بناء على القولين في المرأة اذا وهبت صداقها من الزوج ثم طلقها قبل الدخول .

فسوع ادا كان لرجل على رجلين ألف دينار على كل واحسد منهما ضامن عن صاحبه ، فلمن له الدين أن يطالب بالألف من شاء منهما ، فان قبض من أحدهما ألفا برئا جميعاً ، وكان للدافع أن يرجع على صاحبه بخمسمائة ان ضمن باذنه وقضى باذنه ، وان قبض من أحدهما خمسمائة ، فان قال الدافع : خذها عن التي على "لك أصلا لم يرجع الدافع على صاحبه بشيء ، وان قال : خذها عن التي ضمنت برئا منها وكان رجوعه على صاحبه على ما مضى ،

وان دفعها اليه وأطلق ، فاختلف الدافع والقابض فقال الدافع دفعتها وعينتها عن التى ضمنتها أو نويتها عنها ، وقال المضمون له : بل عينتها أو نويتها عنها ، فالقول قول الدافع مع يمينه لأنه أعلم مقوله ونيته وأن اتفقا أنه لم يعينها عن أحدهما ولا نواها ، ثم اختلفا في جهة صرفها ، ففيه وجهان .

(أحدهما) يصرف اليهما نصفين .

(والثانى) للدافع أن يصرفها الى أيهما شاء . وقد مضى دليل الوجهين فى الرهن . وان أبرأه المضمون له عن خمسمائة واختلفا فيما وقعت عليه البراءة ، فقى هذه المسائل القول قول المضمون له فيما أبرأ عنه ادا اختلف فى تعيينه أو نيته وان أطلق ففيه وجهان (أحدهما) ينصرف اليهما (والثانى) يعينه المضمون له فيما شاء .

فرع اذا ضمن عن غيره ألف درهم • قال العمراني في البيان: وكانت هذه الألف مكسرة فدفع اليه ألفاً صحاحاً في موضع يثبت له الرجوع على المضمون عنه فانه لا يرجع عليه بالصحاح لأنه تطوع بتسليمها وانما يرجع بالمكسرة ، قال : وان ضمن عنه ألف درهم صحاحا فدفع ألفاً مكسرة لم يرجع الا بالمكسرة لأنه لم يغرم غيرها ، وان صالح الضامن عن الألف على ثوب ففيه وجهان :

(أحدهما) وهو المشهور أنه يرجع على المضمون عنه بأقل الأمرين من قيمة الثوب أو الألف ، لأنه ان كانت قيمة الثوب أقل لم يرجع بما زاد عليه لأنه لم يغرم غير ذلك ، وان كانت قيمة الثوب أكثر من الألف لم يرجع بمازاد على الألف لأنه متطوع بالزيادة عليه ،

(والوجه الثاني) حكاه المسعودي والشيخ أبو نصر المربُوذي أنه يرجع بالألف وهو قول أبى حنيفة رحمه الله ، كما لو اشترى رجل شقصا بألف ثم أعطاه عن الألف ثوباً يساوى خمسمائة فان المشترى يرجع على الشفيع بألف •

وأما اذا صالح الضامن المضمون له عن الألف على خمسمائة ؛ وقلنا : يصح ، فان الضامن والمضمون عنه يسقط عنهما الألف كما لو أخذ بالألف ثوبا يساوى خمسمائة ، قال المسعودى : ولا يرجع الضامن على المضمون عنه الا بخمسمائة وجها واحدا ، لأنه لم يغرم غيرها .

فيسرع اذا كان على مسلم لذمى ألف درهم فضمن عنه ذمى ، ثم ان الضامن صالح المضمون له عن الدين الذى ضمنه على المسلم على خمر أو خنزير • فهل يصح الصلح ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) لا يصح ولا يبرأ واحد منهما عن حق المضمون له لأنه متصل بحق المسلم •

(والشانى) يصبح لأن المعاملة بين ذمتين ، فاذا قلنا بهذا فبماذا يرجع الضامن على المسلم ؟ ان قلنا انه اذا صالحه على ثوب يرجع عليه بأقل الأمرين، لم يرجع ها هنا بشيء ، وان قلنا : يرجع بالألف رجع ها هنا فيها أيضاً •

فرع اذا ضمن غيره ديناً مؤجلاً باذنه ثم ان الضامن عجـــل الدين المضمون له قبل أجله لم يرجع على المضمون عنه قبل حلول الأجــل

لتطوعه بالتأجيل ، فاذا ضمن رجل صداق امرأة فأداه اليها الضامن فارتدت قبل الدخول سقط مهرها .

قال المسعودى : وترد المرأة ما قبضت من الصداق الى الزوج ثم ترده الى الضامن •

فرع ادا ضمن رجل عن غيره ألف درهم باذنه ، ثم ادعى الضامن أنه دفعها الى المضمون له وأنكر المضمون له ذلك ولم يكن هناك بينة فالقول قول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل عدم القبض ، فاذا حلف كان له أن يطالب أيهما شاء ، لأن حقه ثابت فى ذمتهما ، فان أخذ الألف من المضمون عنه برئت ذمته و دمة الضامن وهل للضامن أن يرجع بالألف الأولى على المضمون عنه ؟ لا يخلو اما أن يكون دفع بغير محضر المضمون او بمحضره فان دفع بغير محضره فلا يخلو اما أن يشهد على الدفع أو لم يشهد بمعضره فان دفع بغير محضره فلا يخلو اما أن يشهد على الدفع أو لم يشهد على الدفع ، فان لم يشهد على الدفع ، فهل له الرجوع عليه ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ ،

(أحدهما) وهو قول أبى على بن أبى هريرة: انه يرجع عليه لأنه قد صدقه أنه أبرأ دمته بدفع الألف فكان له الرجوع عليه • كما لو كان دفع بحضرته •

(والثانى) وهو قول أبى اسحاق أنه لا يرجع عليه بشىء وهو المشهور ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايينى غيره ، لأنه يقول : ان دفعت فلم تدفع دفعاً يبرئنى من حقه ، لانك لم تسقط عنى بذلك المطالبة ، فلم تستحق على بذلك رجوعا .

قال صاحب البيان: ويخالف اذا كان بحضرته، فان المفرط هو للمضمون عنه، وان كذبه المضمون عنه فهل عليه اليمين ، ان قلنا: لو صدقه كان له الرجوع كان على المضمون عنه أن يحلف أنه ما يعلم أنه دفع ، وان قلنا لو صدقه لا رجوع له عليه ، فلا يمين عليه ،

وان اختار المضمون له آن يرجع على الضامن فيرجع عليــه برئت ذمة

المضمون عنه والضامن ، وهل للضامن أن يرجع عن المضمون عنه اذا صدقه في دفع الأولة ، أن قلنا بقول أبى على بن أبى هريرة أن للضامن أن يرجمع بالأولة على المضمون عنه اذا رجع المضمون له على المضمون عنه رجع الضامن ههنا بالألف الأولة على المضمون عنه ، ولا يرجع عليه بالثانية لأنه يعتسرف أن المضمون له ظلم بأخذها فلا يرجع بها على غير من ظلمه ،

وان قلنا بالشهود وأنه لا يرجع عليه في الأولة فهل يرجع ها هنا بشيء ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباع: (أحدهما) لا يرجع عليه بشيء و أما الأولة فقد ذكرنا الدليل عليها و وأما الثانية فلا يرجع بها ، لأنه يعترف أن المضمون له ظلم بأخذها ، فلا يرجع بها على غير من ظلمه (والثاني) يرجع عليه ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره ، لأنه قد أبرأ المضمون عنه بدفعه عنه ظاهرا و باطنا فكان له الرجوع عليه كما لو دفع بالبينة ، فاذا قلنا بهدا فبأيتهما يرجع ؟ فيه ثلاثة أوجه :

(احدها) وهو قول أبى حامد الاسفرايينى أنه يرجع عليه بالثانية ، لأن المطالبة عن المضمون عنه سقطت بها فى الظاهر .

(والثاني) يرجع بالأولة لأن براءة الدمة حصلت بها في الباطن •

(والثالث) وهو قول ابن الصباغ: أنه يرجع بأقلهما لأنه ان كان قد ادعى أنه دفع فى المرة الأولة ثوباً قيمته دون الألف وفى الثانية دفع الألف، فقد أقر بأن الثانية ظلمه بها المضمون له فلا يرجع بها على غير من ظلمه، وان كان يدعى أنه دفع فى المرة الأولة ألف درهم، وفى المرة الثانية ثوباً قيمت دون الألف لم يرجع الا بقيمة الثوب، لأنه لم يستحق الرجوع بالأولة فلم يستحق الا قيمة الثوب، فإن كان الضامن حين دفع الألف الأولة بغير محضر المضمون عنه قد أشهد على الدفع، فإن كانت البينة قائمة حكم على المضمون له ولم يقبل يمينه ويكون للضامن أن يرجع على المضمون عنه و

وان كانت البينة غيرقائمة وصدقه المضمون له أنه قد دفع وأشهد نظرت، ذان كان قد أشهد شاهدين عدلين الا أنهما غابا أو ماتا أو فسقا فان المضمون

له اذا حلف كان له أن يرجع على أيهما شاء ، فان رجع على المضمون عنه ، كان للضامن أن يرجع أيضاً على المضمون عنه بالألف التي قد دفعها عنه ، وأن لأنه قد اعترف أنه دفع عنه دفعاً يبرئه ولا صنع له فى تعذر الشهادة ، وأن رجع المضمون له على الضامن لم يرجع بالثانية لأنه ظلمه بها ، وأنما يرجع بالأولة لما ذكرناه ، وأن أشهد شاهدين كافرين أو فاسقين ظاهرى الفسق فهو بالأولة لما ذكرناه ، وأن أشهد شاهدين كافرين أو فاسقين ظاهرى الفسق فهو كما لو لم يشهد ، هل له أن يرجع على المضمون عنه ؟ على الوجه ين ، أذا صدقه على الدفع ولم يشهد على ما مضى فى الأولة من التفريع ،

وان أشهد شاهدين ظاهرهما العدالة ثم بان أنهما كانا فاسقين ففيه وجهان:

(أحدهما) يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأنه لم يفرط فى الاشهاد ، وليس عليه المعرفة فى الباطن ، فعلى هذا حكمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم ماتا .

(والثانى) حكمه حكم ما لو لم يشهد لأنه أشهد من لا يثبت الحقوق شهادته وان أشهد شاهدا واحداً عدلا حراً ، فان كان موجوداً حلف معه ، وكان كما لو أشهد عدلين وحكم بشهادتهما • وان كان ميتاً أو غائباً أو طراً الفسق عليه ، فقيه وجهان : (أحدهما) حكمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم فسقا لأنه دفع بحجته ، وانما عدمت كالشاهدين •

(والثاني) حكمه حكم ما لو لم يشهد ، لأنه فرط حيث اقتصر على بينة مختلف في قبولها ، فهو كما لو لم يشهد .

وأما اذا دفع الضامن الألف الأولة بمحضر من المضمون عنه ؛ فان أشهد على الدفع فان كانت البينة قائمة أقامها وحكم بها ، وان كانت غير قائمه فعلى ما مضى وان لم يشهد فحلف المضمون له رجع على من يشاء منهما ، وهل للضامن أن يرجع على المضمون عنه ؟ فيه وجهان ، من أصحابنا من فال : حكمه حكم ما لو لم يشهد ، فكان الدفع بعين المضمون عنه ، لأنه فرط فى ترك الاشهاد فصار الدفع بعين المضمون عنه ، لأنه فرط فى ترك الاشهاد فصار الدفع بعين المضمون عنه ، لأنه فرط فى ترك الاشهاد فصار الدفع بعين المضمون عنه ، وط فى ترك الاشهاد فصار كما لو دفع فى عين المضمون عنه .

(والثاني) وهو المنصوص أنه يرجع عليه ، لأن المفرط في ترك الاشهاد هو المضمون عنه .

وان ادعى الضامن أنه دفع الحق الى المضمون له فأنكر ذلك المضمون له، والمضمون عنه و ولم تكن هناك بينة فالقول قول المضمون له مع يمينه ، فأن لم يحلف ردت اليمين على الضامن ، فأن حلف بنينا على القولين في يمين المدعى مع نكول المدعى عليه و فأن قلنا : أنه كالبينة برىء الضامن والمضمون عنه من دين المضمون له و وكان للضامن أن يرجع على المضمون عنه و

وان قلنا: ان يمين المدعى مع نكول المدعى عليه كاقرار المدعى عليه ، فهو كما لو صدق المضمون له الضامن على الدفع ، وأنكر المضمون عنه الدفع ، فانه لا مطالبة للمضمون له على أحدهما ، لأنه قد استقر باستيفاء الحق •

وهل للضامن أن يرجع بشىء على المضمون عنه الأفيه وجهان الأبى العباس ابن سريج (أحدهما) القول قول المضمون عنه مع يمينه ، ولا يرجع الضامن عليه بشىء ، الأن الضامن يدعى القضاء ليرجع ، فلن يقبل ، الأن الأصل عدمه ، والمضمون له يشهد على فعل نفسه فلم يقبل ، (والثاني) يرجع الضامن على المضمون عنه ، الأن قبض المضمون له يثبت مرة بالبينة ومرة بالاقرار ، والله تبارك ولو ثبت القبض بالبينة لرجع عليه ، وكذلك اذا ثبت بالاقرار ، والله تبارك وتعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصح ضمان الدرك على المنصوص ، وخرج أبو العباس قولا آخر أنه لا يصح لأنه ضمان ما يستحق من البيع ، وذلك مجهول ، والصحيح أنه يصح قولا واحداً ، لأن الحاجة داعية اليه لأنه يسلم الثمن ولا يأمن أن يستحق عليه المبيع ، ولا يمكنه أن يأخذ على الثمن رهنا ، لأن البائع لا يعطيهمع المبيع رهنا ولا يمكنه أن يستوثق بالشهادة ، لانه قد يفلس البائع فلا تنفعه الشهادة ، فلم يبق ما يستوثق به غير الضمان ، ولا يمكن أن يجعل القدر الذي يستحق معلوما فعفى عن الجهالة فيه ، كما عفى عن الجهل باسلس الحيطان ، ويخالف ضمان المجهول لأنه يمكنه أن يعلم قدر الدين ثم يضمنه ، وفي وقت ضمانه وجهان :

(احدهما) لا يصح حتى يقبض البائع الثمن لأنه قبل أن يقبض ما وجب له شيء ؛ وضمان ما لم يجب لا يصح .

(والثانى) يصح قبل قبض الثمن ، لأن الحاجة داعية الى هذا الضمان فى عقد البيع فجاز قبل قبض الثمن ، وان اشترى جارية وضمن دركها فخرج بمضها مستحقاً - فان قلنا ان البيع يصح فى الباقى - رجع بثمن ما استحق ، وان قلنا يبطل البيع في الجميع رجع على الضامن بثمن ما استحق ، وهل يرجع عليه بثمن الباقى ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يرجع عليه ، لأنه بطل البيع فيه لأجل الاستحقاق ، فضلهن كالمستحق .

(والثنائي) لا يرجع لأنه لم يضمن الا ما يستحق فلم يضمن ما سنواه ، وأن ضمن الدرك فوجد بالبيع عيباً فرده فهل يرجع على الضامن بالثمن ؟ فيه وجهان:

(احدهما) لا يرجع ، وهو قول المرنى وابى العباس ، لانه زال ملكه عنه بأسر حادث فلم يرجع عليه بالثمن ، كما لو كان شقصا فاخذه الشفيع .

(والثانى) يرجع لأنه رجع اليه الثمن بمعنى قارن العقب ، فثبت له الرجوع على الضامن ، كما لو خرج مستحقا ، وان وجد به الميب وقد حدث عنده عيب فهل يرجع بارش الميب ؟ على ما ذكرناه من الوجهين) .

الشرح قوله « الدرك » التبعة بفتح الراء وسكونها ، قال في الصحاح : يقال ما لحقك من درك فعلى خلاصه .

أما الأحكام فانه يصح ضيان العقد على المنصوص فى الأم ، وهو ان يشترى رجل عينا بثمن فى ذمته فيضمن رجل عن البائع الثمن ان خسرج المبيع مستحقا ، وخرج أبو العباس بن سريج قولا آخر أنه لا يصح ، وبه قال ابن القاص ، لأنه ضمان ما لم يجب ، ولأنه ضمان مجهول لأنه لا يعلم هل يستحق المبيع أو بعضه ، والصحيح أنه يصح ، لأن البائع لا يعطيه مع المبيع رهنا ، والشهادة لا تفيد لأن البائع قد يفلس فلا تفيد الشهادة ، فلم يستق ما يستوثق المشترى به غير الضمان ، وأما قول ابن القاص : انه ضمان ما لم يجب وضمان مجهول فغير صحيح ، لأنه ان لم يكن المبيع مستحقا فلا ضمان أصلا ، وأن كان مستحقا فقد ضمن الحق بعد وجويه ، وأنما صح الضمان عجمانا مع جهالة ما يستحقه المشترى لأن الحاجة تدعو الى ذلك ،

وقال أبو يوسف: اذا ضمن له العهد كان ضامنا لنكبات الابتياع وقال الماوردي في الحاوى: وهذا ليس بصحيح لأن العرف قد صار في العهد عبارة عن الدرك وضمان الثمن فانصرف الاطلاق اليه ، فاذا قلنا: يصحضمان العهد صح بعد قبض الثمن وجها واحداً ، لأنه ضمان الحت بعد وجوبه ، وهل يصح ضمانه قبل أن يقبض البائع الثمن الحيد وجهان (أحدهما) يصح لأن الحاجة تدعو الى هذا الضمان قبل قبض الثمن كساتدعو اليه بعد قبضه (والثاني) ولم يذكر ابن الصباغ غيره أنه يصح لأنه ضمان الحق قبل وجوبه فلم يصح وصمان الحق قبل وجوبه فلم يصح وسمان الحق قبل وجوبه فلم يصح وسمان الحق قبل وجوبه فلم يصح

قال ابن الصباغ: وألفاظه أن يقول: ضمنت عهدته أو ثمنه أو دركه او يقول للمشترى: ضمنت خلاصك منه أو يقول: متى خرج البيع مستحق فقد ضمنت لك الثمن ، فان قال: ضمنت لك خلاص المبيع لم يصح لأن التقدير على ذلك متى خرج مستحقاً ، قال ابن سريج: لا يضمن درك المبيع الا أحمق ،

اذا ثبت هذا فانه أدا ضمن له عهدة دار اشتراها أو خلاصها فاستحقت رجع بالثمن على الضامن أن شاء الخلاص الحال يسلم اليه ، فتأول أصحابنا دلك تأويلين (أحدهما) أنه أراد خلاصك به (والثاني) أنه أراد وخلاصها ، وقد جاءت (أو) بمعنى الواو قال تعالى (وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) (وقال تعالى : (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) () .

وأما (ما) فتكتب فى الوثائق: ضمن فلان البائع لفلان بن فلان المشترى قيمة ما أحدث فى المبيع من غراس أو بناء أو غير ذلك اذا خرج مستحقا وقال أصحابنا: فإن هذا ضمان باطل بلا خلاف على المذهب الأنه ضمان ما لم يجب وضمان مجهول ، فإن قيد ذلك وقال: من درهم الى درهم لم يصح لأنه ضمان ما لم يجب وضمان ما لم يجب وضمان معهول ، فإن قيد ذلك وقال: من درهم الى ألف لم يصح لأنه ضمان ما لم يجب و

⁽١) الآية ١٤٧ من سيورة الصافات .

⁽٢) الآية ٢٤ من سورة الانسان .

وقال أبو حنيفة رحمه الله: يصح ضمان هذا ، وقال الامام أبو جعف الطحاوى من أصحابه فى المختصر: ومن ضمن لرجل عهدة فى دار ابتاعها فان أبا حنيفة قال: ضمانه باطل ، وقال: ضمان العهدة عندى انما هو ضمان الصحيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد: الضمان فى ذلك جائز وهو ضمان الدرك فى الدار المبيعة ، فان استحقت كان لمبتاعها آن يرجع بثمنها على بائعها، وبقيمة بناء ان كان أحدثه فيها قائمة على بائعه ، فاذا قضى له بذلك عليه كان له أن يطالب به كل واحد من بائعه ومن الضامن له العهدة على بائعه ومه نأخذ ،

قال محمد نجيب المطيعي بن الشيخ ابراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد ابن بحيت غفر الله له ولآبائه: وضمان العهدة في كلام الطحاوي هو ضمان الصحيفة يعنى ضمان الصك وهو غير مضمون على البائع حتى يصح الضمان به • فان ضمن خلاص المبيع أو ضمن قيمة ما يحدث في المبيع مسن بناء أو غراس لله فان كان في غير عقد البيع نظرت فان أفرد ذلك عن ضمان العهدة لم يبطل البيع ولا ضمان العهدة ، بل يبطل ضمان خلاص المبيع وضلمان ما يحدث فيه من بناء أو غراس • وان قرنه مع ضمان العهدة بطل خلاص المبيع وما يحدث فيه ، وهل يبطل ضمان العهدة ؟ فيه قولان بناء على القولين في تفريق الصفقة •

وان شرط ذلك فى البيع بأن قال: بعنى هذه الأرض بمائة دينار بشرط أن يضمن لى فلان خلاصها وقيمة ما أحدثته فيها من بناء أو غراس اذا استحقت فقال: بعتك و أو كان هذا الشرط فى زمان الخيار فسد البيع لأنه بيع بشرط فاسد و قال الشيخ أبو حامد: ويجىء فيه قول آخر أنه لا يبطل البيع اذا شرط ضمان قيمة ما يحدث فى الأرض كما قلنا فيمن شرط رهنا فاسدا فى البيع ، والأول أصبح و

فسرع المبيع على المنافع المبيع على المنافع المبيع على المنطق المبيع على المنطق المنافع المبيع المبيع المبيع المنطق المنطق المبيع المبي

خرج منه مستحقاً ، وهل يبطل البيع فى الباقى ؟ فيه قولان ، فاذا قلنا : يبطل البيع أو قلنا : لا يبطل الا أن المشترى اختار فسنخ البيع فيه فهل للمشترى أن يرجع بثمن ذلك القدر على الضامن ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يرجع عليه ، لأنه ثبت له بسبب الاستحقاق .

(والثانى) لا يرجع عليه لأنه لم يضمن الا ثمن ما استحق، وانما بطل البيع فيه لأنه لا يفرق الصفقة ، ويفسخه المشترى .

وان وجد المسترى بالمبيع عيباً فرده فهل له أن يطالب الضامن بالنمن ؟ قال أصحابنا: ان قال الضامن: ضمنت لك درك ما يلحقك فى المبيع ، أو ضمنت لك درك ما يلحقك فى المبيع ، الضامن ضمنت لك درك المبيع لكل عيب تجد فيه ، فله أن يرجع بالثمن على الضامن وجها واحدا ، وكذلك ان حدث عند المشترى عيب وقد وجد به عيبا فله أن يرجع بالأرش على الضامن ، لأن ضمانه يقتضى ذلك ،

وان ضمن درك المبيع أو عهدته لا غير ؛ فهل له أن يرجع بالثمن على الضامن اذا وجد به عيباً ؟ أو بالأرش ان حدث عنده عيب آخر ؟ فيه وجهان (أحدهما) يرجع عليه بالثمن ، لأن الثمن رجع اليه بمعنى قارن عقد البيم بتفريط من البائع فرجع به على الضامن كما لو استحق المبيع .

(والثانى) لا يرجع به عليه بل يرجع به على البائع وهو قول المزنى وأبى العباس بن سريج ، لأنه زال ملكه عن المبيع بغير الاستحقاق فلم يرجع بالثمن على الضامن ، كما لو كان المبيع شقصاً فأخذه الشفيع .

فسرع فأن ضمن العهدة فبان أن البيع كان باطلا بغير الاستحقاق فهل للمشترى أن يرجع بالثمن على الضامن ؟ فيه وجهان حكاهما في الابانة .

(أحدهما) يرجع به عليه ، لأنه رجع اليه الثمن لمعنى قارن عقد البيع ، فصار كما لو استحق ، (والثانى) لا يرجع عليه به لأنه يمكنه أن يمسك العين المبيعة الا أن يسترجع ما دفع من الثمن ، فلم يرجع به على الضامن ، بخلاف ما لو استحق المبيع فى يد البائع قبل القبض أو فسخ المبيع ، أو كان شقصاً فأخذه الشفيع بالشفعة ، فإن المشترى لا يرجع بالثمن على الضامن ،

لأن النمن رجع اليه بمعنى حادث بعد العقد ولم يضمن الضامن الا النمن عند استحقاق المبيع وسيأتى لهذه الفروع مزيد فى فرع فى مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة فاشدد به يديك والله الموفق •

فرع قال المسعودى: لو اشترى رجل شيئاً بنمن وسلمه وضمن رجل للبائع نقصان الوزن أو رداءة النمن ، فخرج النمن ناقصاً أو رديئاً أو معيباً فله أن يطالب الضامن بما نقص من النمن ، وله أن يرد الردى، والمعيب على المشترى ويطالب الضامن بالنمن ، اه .

فى مذهب أبى حنيفة فيما تقدم • قال الامام على بن محمد الاسبيجاني في شرح مختصر الطحاوى : ولو أن المشتري بني في الدار ثم استحقها رجل بالبينة ونقض عليه بناءه فللمشترى أن يرجع على البائع بالثمن وبقيمة بنائه مبنياً اذا سلم النقض الى البائع ، وان حبس النقض ولم يسلمه الى البائع لا يرجع عليه الا بالثمن خاصة • وروى عن أبي يوسف أنه قال : يرجع عليه بالثمن وبقيمة بنائه مبنياً •قال الطحاوى : أن يأخذ بهما جميعـــا أيهما شاء أن شاء أخدهما من البائع وأن شاء أخذهما من الكفيل بالدرك ويرجع الكفيل على البائع ان كانت كفالته بأمره ، وجعل الطحاوى هذا غير سديد . وذكر محمد في ظاهر الرواية أن قيمة البناء على البائع خاصة ولم يؤاخذ بها الكفيل الخ ا هـ • وقال فى موضع آخر بعد هذا : وبيان ذلك أن من ضمن لرجل عن رجل بما ذاب له عليه أو ما قضى له عليه أو ضمن تمن ما بايعه أو ما أقرضه أو ضمن له ما استهلك من ماله فان هذه الكفالة صحيحة ، وأن لم يكن الضمان ما ينافي الحال ، لأنه أضيف الى سبب مضمون به والمضمون له وعنه معلوم مقدور على الايفاء ، فأن قال الكفيل: ما بايعت فلاناً قيمته على ، أو قال : كلما بايعت فلاناً أو قال : الذي بايعت فانه يقـم دلك في جميع ما بايعه ولو لم تكن الكفالة بهذه الألفاظ الثلاثة ولكنه قال: الكفيل بثمن أول المبايعة ولا يؤاخــذ بثمن ما بايعه بعــدها • ولو قال له : ما ذاب لك على أخذ من الناس فهو على ً فانه لا يصح لجهالة المضمون عنه • وكذلك لو قال : ماذاب عليك لأحد من الناس فهو على فانه لا يصح لجهالة المضمون عليه و

(فرع) في مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة

(احداها): من ألفاظ هذا الضمان أن يقول للمشترى: ضمنت لك عهدته أو دركه ، أو خلاصك منه ، ولو قال: ضمنت لك خلاص المبيع ، لم يصح لأنه لا يستقل بتخليصه إذا استحق ، ولو ضمن عهدة الثمن وخلاص المبيع معاً لم يصح ضمان الخلاص ، وفى العهدة قولا الصفقة ، ولو شرط فى البيع كفيلا بخلاص المبيع بطل ، بخلاف ما لو شرط كفيلا بالثمن •

(الثانية): يشترط أن يكون قدر الثمن معلوماً للضامن ، فان لم يكن قدر الثمن في المرابحة معلوماً •

(الثالثة): يجوز ضمان المسلم فيه للمسلم اليه لو خرج رأس المان مستحقا بعد تسليم المسلم فيه مستحقا ، لأن المسلم فيه في الذمة ، والأستحقاق لا يتصور فيه ، وانها يتصور في المقبوض ، وحينتذ يطالبه المسلم بمثله لا برأس المال .

(الرابعة) اذا ظهر الاستحقاق فالمشترى يطالب من شهداء من البائع والضامن، ولا فرق فى الاستحقاق بين أن يخرج مستحقا، أو كان شقصا ثبت فيه شفعة ببيع سابق، فأخذه الشفيع بدلك البيع، ولو بان فساد البيع أو غيره ففى مطالبته الضامن وجهان:

(أحدهما) نعم كالاستحقاق • (والثانى): لا ، للاستغناء عنه بامكان حبس المبيع حتى يسترد الثمن ، ولو خرج المبيع معيباً فرده المسترى ففى مطالبته الضامن بالثمن وجهان ، وأولى بأن لا يطالب ، لأن الرد هنا بسبب حادث ، وهو مختار فيه ، فأشبه الفسخ بخيار مجلس أو تقايل ، هذا اذا كان العيب مقروناً بالعقد •

أما اذا حدث فى يد البائع بعد العقد ففى (التنمة) أنه لا يطالب الضامن بالثمن وجها واحداً ، لأنه لم يكن سبب رد الثمن مقروناً بالعقد • ولم يكن من البائع تفريط فيه ، وفى العيب الموجود عند العقد سبب موجود عند العقد البائع مفرط بالاخفاء ، فالتحق بالاستحقاق على رأى •

قلت : أصح الوجهين الأولين : لا يطالب • ولو خرج معيبا وقد حـــدث عند المشترى عيب ففي رجوعه بالأر°ش على الضامن الوجهان • والله أعلم •

فرع ولو تلف المبيع قبل القبض بعد قبض الثمن وانفسح العقد ، هل يطالب الضامن بالثمن ؟ ان قلنا : ينفسخ من أصله فهو كظهور الفساد بعير الاستحقاق ، وان قلنا : من حينه فكالرد بالعيب ، ولو خرج بعض المبيع مستحقا فقى صحة البيع فى الباقى قولا الصفقة ، وان قلنا : يصح وأجاز المشترى _ فأن قلنا : يجيز بجميع الثمن _ لم يطالب الضامن بشىء ، وان قلنا بالقسط ، طالبه بقسط المستحق من الثمن ، وان فسح طالبه بالقسط ، ومطالبته حصة الباقى من الثمن ، كمطالبته عند الفسح بالعيب ، وان قلنا : لا يصح ففى مطالبته بالثمن طريقان :

(أحدهما) أنه كما لو بان فساد العقد بشرط ونحوه .

(والثانى) القطع بتوجه المطالبة لاستناد الفساد الى الاستحقاق ، هذا كله اذا كانت صيغة الضمان كما ذكرنا فى المسألة الأولى ، أما اذا عين جهة الاستحقاق فقال : ضمنت لك الثمن متى خرج المبيع مستحقا ، فلا يطالب بجهة أخرى ، وكذا لو عين جهة غير الاستحقاق لم يطالب عند الاستحقاق .

(الخامسة): اشترى أرضاً وبنى فيها أو غرس ثم خرجت متسحقه ، فقلع المستحق البناء والغراس ، فهل يجب آرش النقص على البائع وهو ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ؟ وجهان: الأصح المنصوص وجوبه ، فعلى هذا لو ضمنه ضامن – نظر ، ان كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعده وقب ل القلع – لم يصح ، وأن كان بعدهما ، صح أن كان قدره معلوماً ، ولو ضمن رجل عهدة الأرض وأرش نقص البناء والغراس في عقد واحد لم يصح في الأرش ، وفي العهدة قولا الصفقة ،

ولو كان المبيع بشرط أن يعطيه كفيلا بهما فهو كما لو شرط فى البيع رهناً فاسداً • وقال جماعة من الأصحاب: ضمان نقص البناء والغراس ، كما لا يصح من غير البائع ، لا يصح من البائع ، وهذا ان أريد به أنه لغو ، كما

لو ضمن العهدة لوجوب الأرش عليه من غير النزام، فهو جار على ظاهـــر المذهب، والا فهو ذهاب منهم الى أنه لا أرش عليه •

الصفة الثانية : اللزوم • والديون الثابتة ضربان :

(أحدهما): ما لا يصير الى اللزوم بحال، وهو نجوم الكتابة ، فلايصح صمانها على الصحيح ، ولو ضمن رجل عن المكاتب غير النجوم _ فان ضمن لأجببي _ صح ، واذا غرم رجع على المكاتب ان ضمنه باذنه ، وان ضمنه للجببي _ على أن ذلك الدين هل يسقط بعجزه ؟ وفيه وجهان _ ان قلنا : نعم وهو الأصح _ لم يصح كضمان النجوم ،

(الضرب الثانى): ماله مصير الى اللزوم ، فان كان لازماً فى حال الضمان صح ضمانه سواء كان يستقر أم لا كالمهر قبل الدخول ، والثمن قبل قبض المبيع ، ولا نظر الى احتمال سقوطه ، كما لا نظر الى احتمال سقوط المستقر بالابراء والرد بالعيب وشبههما ، وان لم يكن لازماً حال الضمان فهو نوعان :

أحدهما: الأصل فى وضعه اللزوم ، كالثمن فى مدة الخيار ، وفى ضمانه وجهان (أصحهما) الصحة ، قال فى (التتمة): هذا الخلاف اذا كان الخيار للمشترى أولهما ،أما اذا كان للبائع فقط ، فيصح قطعاً ، لأن الدين لازم فى حق من عليه ، وأشار الامام الى أن تصحيح الضمان مفرع على أن الخيار لا يسنع نقل الملك فى الثمن الى البائع ، أما اذا منعه فهو ضمان ما لم يجب ، النوع الثانى: ما الأصل فى وضعه الجواز كالجعل فى الجعالة ، وفيه وجهان كما سبق فى الرهن به ، وموضع الوجهين بعد الشروع فى العمل وقبل تمامه كما سبق هناك ، وضمان مال المسابقة _ ان جعلناها اجارة _ صح والا كالجعل .

الصفة الثالثة: العلم وفيه صور:

(احداها): ضمان المجهول فيه طريقان ، كضمان ما لم يجب فان صححناه في فشرطه بأن يمكن الاحاطة به ، بأن يقول : أنا ضامن ثمن ما بعته

فلاناً ، وهو جاهل به ، لأن معرفته متيسرة ، أما اذا قال : ضمنت لك شيئاً مما لك على فلان ، فباطل قطعاً ، والقولان في صحة ضمان المجهول يجريان في صحة الابراء عنه ، وذكروا للخلاف في الابراء مأخذين :

أحدهما: الخلاف في صحة شرط البراءة عن العيدوب، فإن العيدوب مجهولة الأنواع والأقدار •

والثانى: أن الابراء هل هو اسقاط كالاعتاق ؟ أم تمليك المديون ما فى ذمته ثم اذا ملكه سقط ؟ وفيه رأيان _ ان قلنا : استقاط _ صحح ، والا فيشترط علمه كالمتهب ، ومنها : لو كان له دين على هذا ، ودين على هذا فقال : أبرأت أحدكما _ ان قلنا : اسقاط _ صح ، وأخذ بالبيان ، والا فلا ، كما نو كان له فى يدكل واحد عبد ، فقال : ملكت أحدكما العبد الذى فى يده ومنها : لو كان لأبيه دين على رجل فأبرأه منه وهو لا يعلم موت الأب ، ان قلنا : اسقاط صح ، كما لو قال لعبد أبيه : أعتقك ، وهو لا يعلم موت الأب ان قلنا : تمليك ، فهو على الخلاف فيما لو باع مال أبيه على ظن أنه حى ، فبان ميتا ، ومنها : أنه لا يحتاج الى القبول ان جعلناه اسقاطا ، وان جعلنا فبان ميتا ، ومنها : أنه لا يحتاج الى القبول ان جعلناه اسقاطا ، وان جعلنا والا فوجهان ،

قلت: أصحهما: لا يرتد والله أعلم •

وهذه المسائل ذكرها في (التتمة) مع أخوات لها ، واحتج للتمليك بأنه لو قال للمديون: ملكتك ما في ذمتك صح وبرئت ذمته من غير نية وقرينة ، ولولا أنه تمليك ، لافتقر إلى نية أو قرينة ، كما اذا قال لعسده: ملكتك بقبتك ، أو لزوجته: ملكتك نفسك فانه يحتاج الى النية ،

فسرع لو اغتابه فقال: اغتبتك فاجعلنى فى حل ففعل، وهـو لا يدرى ما اغتابه به، فوجهان، أحدهما: يبرأ لأنه اسقاط محض، كمـن قطع عضواً من عبد ثم عفا سيده عن القصاص، وهو لا يعلم عين المقطوع، فانه يصح.

والثانى: لا ، لأن المقصود رضاه ، ولا يمكن الرضى بالمجهول ، ويخالف الفصاص ، فانه مبنى على التغليب والسراية بخلاف اسقاط المظالم .

(الصورة الثانية): ضمان أروش الجنايات، صحيح ان كان دراهم أو دنانير، وفى ضمان ابل الدية ـ اذا لم نجوز ضمان المجهول ـ وجهان ويقال: قولان وأصحهما: الصحة وقيل: يصح قطعاً كما يصح الابراء عنها، واذا دفع الحيوان وكان الضمان يقتضى الرجوع، فهل يرجع بانحيوان وأم بالقيمة وقال الامام: لا يبعد أن يجرى فيه الخلاف المذكور في اقراض الحيوان ولا يجوز ضمان الدية عن العاقلة فبل تمام السنة، لأنها غير ثابتة بعد و

(الصورة الثالثة): اذا منعنا ضمان المجهول، فقال: ضمنت مما لك على فلان من درهم الى عشرة، فوجهان • وقيل: قولان •

أصحهما: الصحة لاتنفاء الغرر، فعلى هذا يلزمه عشرة على الأصــح، وقيل: ثمانية، وقيل: تسعة ٠

قلت : الأصبح تسعة ، وسنوضحه في الاقرار ان شاء الله تعالى والله أعلم.

فرع وان قال: ضمنت لك ما بين درهم وعشرة ، فان عرف أن دينه لا ينقص عن عشرة ، صح وكان ضامناً لثمانية ، والا ففى صحته في الثمانية القولان أو الوجهان ، ولو قال: ضمنت لك الدراهم التي لك على فلان ، وهو لا يعرف مبلغها ، فهل يصح الضمان في ثلاثة لدخولها في اللفظ على كل حال ؟ وجهان ، كما لو أجر كل شهر بدرهم ، فهل يصح في الشهر الأول ، وهذه المسائل بعينها جارية في الابراء ،

فـــرع يصح ضمان الزكاة عمن هي عليه على الصحيح ، وقيل : لا ، لأنها حق لله تعالى ، كفالة بدن الشاهد لأداء الشهادة فعلى الصحيح يعتبر الاذن عند الأداء على الأصح .

فيرع يجوز ضمان المنافع الثابتة فى الذمة كالأموال • أفاد هذا كله النووى رحمه الله فى الروضة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وتجوز كفالة البدن صعيفة ، فمن اصحابنا من قال : تصح قولا واحداً ، وفوله ضعيفة اراد من جهة القياس ، ومن اصحابنا من قال : فيه قولان : وفوله ضعيفة اراد من جهة القياس ، ومن اصحابنا من قال : فيه قولان : (احدهما) أنها لا تصح ، لأنه ضمان عين في اللمة بعقد فلم يصح كالسلم في نمرة نخلة بعينها (والثاني) يصح ، وهو الأظهر لما روى أبو اسحاق السبيعى عن حارثة بن مضرب قال (صليت مع عبد الله بن مسعود الغداة فلما سلم قام رجل فحمد الله واثنى عليه وقال : أما بعد فوالله لقد بت البارحة وما في نفسى على أحد احنة ، وانى كنت استطرقت رجلا من بنى حنيفة وكان أمرنى أن آتيه بغلس فانتهيت الى مسجد بنى حنيفة ، مسبجد عبد الله بن النواحه ، فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا أله ألا ألله ، وأن مسيلمة رسول ألله ، فكذبت عبد الله بن مسعود : على سمعت أهل المسبجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود : على بعبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف ، فقال له : تب عبد الله بن مسعود : على السوق فجز رأسه ثم شاور اصحاب محمد على في بقية القوم ، فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد أطلع راسه فاحسمه)) .

وقال جرير بن عبد الله والأشعت بن قيس: ((استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا ، وكفلهم عشائرهم)) ولأن البدن يستحق تسليمه بالعقد فجاز الكفالة به كالدين ، فان قلنا: تصح جازت الكفالة ببدن كل من يلزمه الحضور في مجلس الحكم بدين ، لأنه حق لازم لآدمي فصحت الكفالة به كالدين ، وان كان عليه حد فان كان لله تعالى لم تصح الكفالة به ، لأن الكفالة للاستيثاق وحق الله تعالى مبنى على الدرء والاسقاط ، فلم يجز الاستيثاق بمن عليه ، وان كان قصاصاً أو حد قدف ففيه وجهان:

(أحدهما) لا تصح ، لأنه لا تصح الكفالة بما عليه فلم تصح الكفالة به ، كمن عليه حد لله تعالى . (والثانى) تصح لأنه حق لآدمى فجازت الكفالة ببدن من عليه كالدين . ومن عليه دين غير لازم كالكاتب لا تجوز الكفالة ببدنه ، لأن الحضور لا يلزمه فلا تجوز الكفالة به كدين الكتابة) .

الشرح حديث أبى اسحاق السبيعى أخرجه أبو داود من طريق حارثة بن مضرب وهو بتشديد الراء المكسورة ــ العبدى الكوفى، وهو ثقة

من الطبقة الثانية ، وقد غلط من نقل عن المديني أنه تركه ، هكذا في التهذيب لابن حجر ، أنه أتى عبد الله بن مسعود فقال « ما بيني وبين أحد من العرب احنة ، واني مررت بمسجد لبني حنيفة فاذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل اليهم عبد الله فجيء بهم فاستتابهم غير ابن النواحة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لولا أنك رسول لضربت عنقك ، فأنت اليوم لست ، برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق ، ثم قال : من أراد أن ينظر الى ابن النواحة قتيلا في السوق » .

وترجع قصة ابن النواحة هذا الى أيام النبى صلى الله عليه وسلم حين أرسله مسيلمة مع آخر هو ثمامة بن أثال بضم الهمزة بعدها مثلثة بفقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم « أتشهدان أنى رسول الله ؟ قالا : نشهد أن مسيلمة رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنت بالله ورسوله ، ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما ، قال عبد الله : فمضت السنة أن الرسل لا تقتل » رواه أحمد وأبو داود والحاكم والنسائى مختصراً من حديث عبد الله بن مسعود ، وليس فى رواية من الروايات أن ابن النواحة قد أسلم ، وانما كان هناك من الصحابة عندما أعلن مسيلمة أكذوبته من انضم اليه وارتد عن الاسلام ، مع أنه كان من حفظة القرآن وهو الفقية الخوان الأثيم ، القارىء للقرآن الرجال بن عنفوة ، وقد كان على مقدمة جيش مسيلمة حين هاجمهم المسلمون بقيادة خالد بن الوليد ، وقد قتل فى هذه المعركة وعجل الله به الى النار ،

أما ابن النواحة فلعله كان قد أسلم ثم ارتد مع مسيلمة ثم ظل على ولائه لمسيلمة عصبية جاهلية لأنهم كانوا يقولون : كذاب ربيعة خير من صادق مضر •

فلما لم يقتل النبى صلى الله عليه وسلم الرسولين وفيهما ابن النواحة، وبعد حروب الردة « ذهب عبد الله بن مسعود يستطرق لفرسه ذكراً من بنى حنيفة وقد اتفق مع صاحب الفرس الذكر أن يأتيه بغلس فانتهى الى مسجد للقوم وكان الذي بناه عبد الله بن النواحة ، فسمع المؤذن يشهد لمسيلمة بالرسالة ، حتى اذا استيقن عبد الله من هذه المهاجأة المذهلة واستوضحه فاعترف «وكان

رأى الصحابة الذين استشارهم أن تؤلول كفر _ والثؤلول بضم الثاء واسكان الهمزة والثآليل أورام خبيثة تظهر كالدرن فى الجسم _ قد أطلع رأســـه ويجب أن يحسم » •

قوله (عدى بن حاتم الطائى) كان ممن ثبت على الاسلام فى الردة وحضر فتوح العراق، وحارب مع على ومات سنة ثمان وستين، وكان أبوه مضرب المثل فى الكرم •

قوله (جریر بن عبد الله) هو ابن جابر البجلی صحابی مشهور ویکنی أبا عمرو ، ویقال له : الشلیل بن مالك من ولد أنمار بن نزار ، ولم یختلف النسابون أن بجیلة أمهم نسبوا الیها ، وهی بجیلة بنت صعب ، وكان جریر سید قبیلته ، وكان اسلامه فی العام الذی توفی فیه رسول الله صلی الله علیه وسلم وقد قال هو عن نفسه أنه «أسلم قبل موت النبی صلی الله علیه وسلم باربعین یوما » وفیه قال رسول الله صلی الله علیه وسلم فریم قوم فاكرموه » وفی جریر قال الشاع :

لولا جرير هلكت بجيلة نعم الفتي وبئست القبيلة

فقال عمر بن الخطاب رضى الله: « ما مدح من هجمى قومه » وكان عمر يقول: « جرير بن عبد الله يوسف هذه الأمة » يعنى فى حسنه • وكان جرير رسول على بن أبى طالب الى معاوية فحبسه مدة طويلة روى عنه أنس ابن مالك وقيس بن أبى حازم وهمام بن الحارث والشعبى • وروى عنه بنوه عبيد الله والمنذر وابراهيم •

ونذكر هنا ما قاله الحافظ النووى فى تهذيب الأسماء واللغات قال رضى الله عنه : جرير بن عبد الله الصحابى تكرر فى المختصر والمهذب ، هو أبو عمرو جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك بن نصر بن تعلبة البجلى الأحمس بالمهملتين الكوفى وبجيلة هى بنت صعب بن سعد العشيرة أم ولد أنمار ابن أراش نسبوا اليها • نزل جرير الكوفة ثم تحول الى قرقيسيا وتوفى بها منة احدى وخمسين ، روى له عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

مائة حديث اتفقا منها على ثمانية وانفرد البخارى بحديث ومسلم بستة ، وروى عنه أنس بن مالك وقيس بن أبى حازم والشعبى وبنوه الثلاثة ، عبيد الله وابراهيم والمنذر ، بنو جرير وآخرون ، قال ابن قتيبة : «قدم جرير على النبى صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى شهر رمضان فبايعه وأسلم »وقال: «وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : جرير يوسف هذه الأمة لحسنه » وقال : وكان طويلا يصل الى سنام البعير ، وكانت نعله ذراعاً ويخضب لحيته بزعفران بالليل ، ويغسلها اذا أصبح ، واعتزل عليا ومعاوية وأقام بالجزيرة ونواحيها حتى توفى سنة أربع وخمسين رضى الله تعالى عنه ،

روينا في صحيحي البخاري ومسلم عن أنس قال : «خرجت مع جرير في سفر فكان يخدمني فقلت أنه : لا تفعل فقال : اني رأيت الأنصار تصنع برسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء آليت ألا أصحب أحداً منهم الا خدمته » • وكان جرير أكبر من أنس رضى الله تعالى عنهما •

وروينا في صحيحهما عن جرير قال: « بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اقام الصلاة وابناء الزكاة والنصح لكل مسلم» • وفي صحيحيهما عن جرير قال: « ما حجبني ١١ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منذ أسلمت ولا رآنى الا تبسم في وجهى ، ولقد شكوت اليه أنى لا أثبت على الخيل فضرب بيده على صدرى وقال: اللهم ثبته واجعله هادياً مهديكاً » وفي صحيحيهما عن جرير قال: قال لى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: « استنصت لى الناس» وفي صحيحيهما عن جسرير قال (كان في الجاهلية بيت لخشعم يقال له: ذو الخلصة والكعبة اليمانية فقال لى رسول الله البمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من أحمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس) وفي رواية قال: (افطلق فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فبرك رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فبرك رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فبرك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على خيل أحمس ورجالها خمس مرات) ومناقبه كثيرة ، ومن متستنطر كفاتها «أنه اشترى له وكيله فرسا

⁽۱) أي رآه بحاجبه وهو كثابة عما يجاور الحاجب وهو العين ٠

بثلاثمائة درهم فرآها جرير فتخيل أنها تساوى أربعمائة درهم فقال لصاحبها أتبيعها بأربعمائة درهم قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال: أتبيعها بخمسمائة قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم شمانمائة درهم قاشتراها بثمانمائة رضى الله عنه » •

(أما الأشعث بن قيس)فقد قال الحافظ النووى في التهذيب: الأشعث أبن قيس مذكور في كتاب المهذب في كفالة البدن ، وذكره في الوسيط في أول النكاح هو أبو محمد الأشعث بن قيس بن معديكرب جد معاوية بن جبلة ابن عدى بن ربيعة بن الحارث بن معاوية بن الحارث الأصغر بن معاوية بن الحارث الأكبر بن معاوية بن ثور بن مرتع (بضم الميم وفتح الراء وكسر التاء المثناة فوق المشددة) بن معاوية بن تور بن عفير الكندى وثور بن عفير هو كندة وانما قيل له كندة لأنه كند أباه النعمة أى كفرها • ومنه قول الله سبحانه وتعالى: (أن الأنسان لربه لكنود) (١) وفد الأشعث الى النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة في وفد كندة ، وكانوا ستين راكباً ، فأسلموا ورجع الى اليمن وكان الأشعث ممن ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فبعث أبو بكر رضى الله عنه الجنود الى اليمن فأسروه فأحضروه بين يديه فأسلم وقال : استبقني لحربك وزوجني أختك فأطلقه أبو بكر وزوجه أخته ، وهي أم محمد بن الأشعث ، وشهد الأشعث البرموك بالشام ثم بالقادسية بالعراق والمدائن وجلولا ونهاوند ، وسكن الكوفة وشهد صفين مع على " رضى الله عنه ، وشهد الحكمين بدومة الجندل ، وكان غثمان استعمله على آزربيجان وكان الحسن بن على تزوج ابنته •

روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة أحاديث اتفق البخارى ومسلم على حديث منها • روى عنه قيس بن أبى حازم وأبو وائل والسعبى وآخرون • نزل الكوفة وتوفى بها بعد قتل على بن أبى طالب بأربعين ليلة وقيل : يعده ، سنة ثنتين وأربعين •

وقد ساق نسبه ابن منده وأبو نعيم هــكذا: الأشعث بن قيس بن

⁽۱) الآیة ۲ من سورة العادیات .

معديكرب بن معاوية بن تعلبة بن عدى بن ربيعة الكندى وكنيته أو محمد مثم قال:

وفد الى النبى صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى وفد كندة وكانوا ستين راكباً فأسلموا • وقال الأشعث لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنت منا فقال : « نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو أمنا ولا ننتفى من أبينا » فكان الأشعث يقول : « لا أوتى بأحد ينفى قريشا من النضر بن كنانة الا جلدته » • ولما أسلم خطب أم فروة أخت أبى بكر الصديق رضى الله عنه ثم عاد الى اليمن •

شهد اليرموك وفقت عينه ، ثم سار الى العراق فشهد القادسية والمدائن وجلولاء ونهاوند ، وسكن الكوفة وشهد صفين مع على ، وكان ممن ألزم عليا بالتحكيم ، وشهد الحكمين بدومة الجندل ، وكان عثمان قد استعمله على أذربيجان وكان الحسن بن على تزوج ابنته ، فقيل هى التى دست السم له فمات منه ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أحاديث وروى عنه قيس بن أبى حازم وأبو وائل ،

وقد نزل فى الأشعث بن قيس قوله تعالى ﴿ أَنَ الذَينَ يَشْتُرُونَ بِعَهِدُ اللهُ وَأَيْمَانِهُمْ ثَمِناً قليلا ﴾ (أ) الآية • لأنه خاصم رجلا فى بئر ، توفى سنة ثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن على • وقال ابن منده : هــــذا وهم ، لأن الحسن لم يكن بالكوفة ، وانما كان قد سلم الأمر الى معاوية تم رجع الى المدينة • ولكن أبا نعيم يؤكد أنه توفى بعد على بأربعين ليلة وصلى عليه الحسن •

أما أحكام الفصل فان المنصوص للشافعي رضي الله عنه في أكثر كتبه أن الكفالة بالبدن تصح وقال في الدعوى والبيئات: كفالة الوجه عندى ضعيف واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال: تصح الكفالة بالبدن قدولا وأحداً ، وقوله في الدعوى والبيئات ضعيف ، يريد في القياس ، وهو قدوى في الأثر ، وذهب المزنى وأبو اسحاق الى أن المسألة على قولين (أحدهما)

⁽١) الآية ١٧ من سورة آل عمران ٠

لا يصح لأن الكفالة بعين فلم تصح كالكفالة بالزوجة وبدن الشاهد ، ولأنه ضمان عين في الدمة بعقد فلم يصح ، كما لو أسلم في ثمرة نخلة بعينها .

فقوله (في الذمة) احتراز من البائع فانه يضمن العين المبيعة في يده لا في دمته فلو تلفت قبل القبض لم يضمنها في ذمته • وقوله (بعقد) احستراز من الفاصب ، فانه يضمن العين المفصوبة في يده وفي ذمته •

(والقول الثانى) أن الكفالة بالبدن صحيحة ، وهو قول شريح والشعبى ومالك وأبى حنيفة والليث بن سعد وعبد الله بن الحسن وأحمد رضى الله عنهم ، وهو الصحيح لقوله تعالى: « فخذ أحدنا مكانه انا نراك من المحسنين » (۱) ولحديث عبد الله بن مسعود الذى استشار في الذين كانوا بضجون في مسجدهم مسيلمة استشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار عليه جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس أن يستابوا ويتكفل بهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم فدل على أن الكفالة بالبدن بهم عشائرهم فدل على أن الكفالة بالبدن الصحابة ذلك ، وان كان هذا الموضع لم يتوجه عليهم فيسه حتى فلم يكن موضعا تصح فيه الكفالة بالبدن ، الا أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وأصحابه الذين معه أرادوا بهذا الاستظهار على هؤلاء المارقين ،

فاذا قلنا: لا تصح الكفالة بالبدن فلا تفريع عليه ، واذا قلنا تصح ، فانما نصح ببدن كل من يلزمه الحضور الى مجلس الحكم بدين • لأنه لازم فصحت الكفالة بها ببدن من عليه كالدين •

فـــرع وأما الكفالة ببدن من عليه جلد _ فان كان لله تعالى كحد الزنا وحد شرب الخمر وما أشبههما _ لم يصح لمعنيين :

(أحدهما) أنه لما لم تصح الكفالة بما عليه من الحق لم تصح الكفالة ببدن من عليه ٠

(والثاني) لا ، لأن الكفالة وثيقة وحدود الله لا يستوثق بها لأنها تسقط

⁽١) الآية ٧٨ من سورة يُوسيف. .

بالشبهات وان كان الحد للادمى كحد القذف والقصاص ، فهل تصح الكفالة ببدن من عليه ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا تصح ، لأنها لا تصح الكفالة بما عليه من الحق ، فلم تصح الكفالة ببدنه • كمن عليه حد الزنا •

(والثاني) تصح الكفالة ببدنه لأن عليه حقاً لآدمي فصحت الكفالة ببدنه ٠ كما لو كان له عليه دين ٠

فرع وان تكفل ببدن مكاتب السيدة لأجل مال الكتابة لم يصح ، لأن الحق الذي عليه غير لازم له فلم تصح الكفالة ، قال ابن الصباغ . وان تكفل ببدن صبى أو مجنون صحت الكفالة لأن الحق يجب عليهما ، وقد يحتاج الى احضارهما للشهادة عليهما للاتلاف ، وان رهن رجل شيئا ولم يسلمه فتكفل رجل عليه بتسليمه لم يصح ، لأن تسليمه غير لازم له فلم تصح الكفالة به ، وان ادعى على رجل حقا فأنكره جازت الكفالة ببدئه ، لأن عليه حق الحضور ، والكفالة واقعة على احضاره ،

فسرع اذا قال رجل لرجل: تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر و لأن المتكفل فعل ذلك باختياره، والأمر بذلك حث على المعروف و هكذا في الضمان مثله و والله تعالى الموفق للصواب و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان كان عليه دين مجهول ففيه وجهان ، قال ابو العباس : لا تصح الكفالة ببدنه لانه قد يموت الكفول به فيلزمه الدين ، فاذا كان مجهولاً لم تكن المطالبة (والثاني) أنه تصح ، وهو المذهب ، لأن الكفالة بالبدن لا تعلق لها بالدين ،

(فصــل) وتصح الكفالة ببدن الكفيل كمايصح ضمان الدين عن الضمين).

الأحكام • اذا تكفل ببدن رجل لرجل له عليه دين فسأت الكفول به من الدين • الكفول به من الدين •

وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه • وقال مالك رضى الله عنه وأبو العباس ابن سريج: يلزم الكفيل ما كان على المكفول به من الدين المكفول له ، لأن الكفالة وثيقة بالحق ، قاذا تعذر الحق من جهة من عليه الدين استوفى من الوثيقة كالرهن •

دليلنا: أنه تكفل ببدنه لا بدينه فلم يلزمه ما عليه من الدين ، كما لو غاب ويفارق الرهن لأنه علق به الدين فاستوفى منه وها هنا لم يتكفل الا باحضاره ، وقد تعذر احضاره بموته و فاذا قلنا بالمذهب صحت الكفالة ببدن من عليه دين مجهول عند الكفيل و وان قلنا بقول أبى العباس لم تصح الكفالة ببدن من عليه دين مجهول عند الكفيل و

فسرع وان نكفل ببدن رجل وشرط أنه متى لم يحضر فعليه الحق الذى عليه أو قال: على كذا وكذا لم تصح الكفالة ولم يجب عليه المال المضمون به، وبه قال محمد بن الحسن • وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: ان لم يحضره عليه المال •

دليلنا: أن هذا حظر فلم يجز تعليق الضمان عليه ، كما لو قال: ان جاء المطر فأنا ضامن ببدنه ، وأن قال: تكفلت لك ببدن زيد على أن جئت به ، والا فأنا كفيل لك ببدن عمرو ، لم يصح ، لأنه لم يلتزم باحضار أحدهما فصار كما لو تكفل بأحدهما لا بعينه ، وأن تكفل ببدن رجل بشرط الخيار لم تصح الكفالة ، وقال أبو حنيفة: يفسد الشرط وتصح الكفالة ،

دليلنا :أنه عقد لا يجوز فيه شرط الخيار، فاذا شرط فيه الخيار، أفسده كالصرف ولو أقر رجل فقال: انما تكفلت لك ببدن فلان على أن لى الخيار، ففية قولان:

(أحدهما) يقبل اقراره فى الجميع فيحكم ببطلان الكفالة ، كما لو قال : له على ألف درهم الا خمسمائة .

(والثاني) يقبل افراره في الكفالة ولا يقبل في أنه كان بشرط الخيار ،

لأنه وصل اقراره بما يسقط فلم يصح ، كما لو قال : له على ألف درهم الأ ألف درهم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصلل) وتجوز الكفالة حالا ومؤجلا ، كملك يجوز ضمان الدين حالا ومؤجلا ، وهل يجوز الى أجل معلوم ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يجوز، لأنه تبرع من غير عوض فجناز في المجهنول كاباحة الطعام .

(والمنانى) لا يجوز لأنه اثبات حق فى الذمة لآدمى فلا يجوز الى أجــل مجهول كالبيع ، ويخالف الاباحة فانه لو أباحه احد الطعامين جاز ، ولو تكفل ببدن أحد الرجلين لم يجز) .

الشرح الأحكام: إذا تكفل ببدن رجل _ نظرت ، فإن شرط احضاره حالا _ لزمه احضاره فى الحال ، كما لو تكفل ببدنه وأطلق اقتضى ذلك احضاره فى الحال ، كما قلنا فيمن باع بشمن وأطلق فإن ذلك يقتضى الحلول ، وإن تكفل ببدنه إلى أجل معلوم صحت الكفالة ، ولا يلزمه احضاره قبل ذلك ، كما إذا ضمن الدين إلى أجل معلوم .

وان تكفل ببدنه الى أجل مجهول فهل يصح ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يصح ، كما تصح العارية الى أجل مجهول •

(والثانى) لا يصح وهو الصحيح ، لأنه اثبات حق فى الذمة لآدمى فلم يصح الى أجل مجهول ، كضمان المال ، ويخالف العارية فانها لا تلزم ، ولهذا لو أعاره الى مدة كان له الرجوع فيها قبل انقضائها ، ولو تكفل له ببدنه الى أجل معلوم لم تكن له المطالبة به قبل حلول الأجل ، ولأن العارية تجوز من غير تعيين ، ولهذا لو قال : أعرتك أحد هذين الكتابين جاز ، ولو قال : كفلت لك ببدن أحد هذين الرجلين لم يجز والله أعلم ،

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وتجوز الكفالة به ليسلم في مكان معين ، وتجوز مطلقا ، فأن

اطلق وجب التسليم في موضع العقد كما تجوز حالا ومؤجلا ، واذا أطلق وجب التسليم في حال العقد) .

ألشرح الأحكام: وتجوز الكفالة ببدن رجل ليسلمه في مسكان معين ؛ كما يصح السلم بشرط أن يسلم المسلم فيه في موضع معين ، وتجوز الكفالة ببدن رجل وان لم يذكر موضع التسليم ، فعلى هذا في موضع العقد ، كما تصح الكفالة بالبدن حالا ومؤجلا ، واذا أطلق اقتضى الحلول ، فاذا تكفل له ببدن رجل ليسلمه اليه في موضع معين ، فسلمه اليه في غير ذلك البلد لم يلزم المكفول له قبوله لأن عليه مشقة في تسلمه في غير ذلك البلد ، وقد يكون له غرض بتسليمه في ذلك البلد ، وان تكفل له ببدنه ليسلمه في موضع معين من البلد ، بأن يقول في مجلس القاضي أو في مسجده : سلمه موضع معين من البلد ، بأن يقول في مجلس القاضي أو في مسجده : سلمه اليه في ذلك البلد في غير ذلك الموضع المعين ، فهل يلزمه قبوله ؟ فيه وجهان اليه في ذلك البلد في غير ذلك الموضع المعين ، فهل يلزمه قبوله ؟ فيه وجهان اليه في ذلك البلد في غير ذلك الموضع المعين ، فهل يلزمه قبوله ؟ فيه وجهان

(أحدهما) لا يلزمه قبوله ، كما لو سلمه في غير ذلك البلد .

(والثاني) يلزمه قبوله ، لأن العادة أنه لا مؤنة عليه فى نقله من موضع فى البلد الى موضع فيه والله الموفق والمعين .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصسل) ولا تصح الكفالة بالبدن من غير اذن الكفول به ، لأنه اذا تكفل به من غير اذنه لم يقدر على تسليمه ، ومن أصحابنا من قال : تصح كما تصح الكفالة بالدين من غير اذن من عليه الدين) .

الشرح الأحكام: اذا تكفل ببدن رجل باذن المكفول به صحت الكفالة فاذا سأل المكفول له لكفيل احضار المكفول به وجب على الكفيل أن يحضره ووجب على المكفول أن يحضر لأنه يكفل به باذنه ، وأن لم يطالب المكفول له ، فقال الكفيل للمكفول به : احضر معى لأردك الى المكفول له لتبرىء ذمتى من الكفالة ، كان عليه أن يحضر معه ، لأنه قد تعلق عليه احضاره بأمره ، فلزمه تخليصه منه .

وان تكفل رجل لرجل ببدن رجل بغير اذن المكفول به ، فهل يصح ؟ فيه وجهان : قال عامة أصحابنا : لا يصح ، لأن المقصود بالكفالة بالبدن احضار المكفول به عند المطالبة ، فاذا كان ذلك بغير اذنه لم يلزمه الحضور معه فلا تفيد الكفالة شيئا ، فعلى هذا اذا تكفل ببدن صبى أو مجنون لم يصح ذلك الا باذن وليه ، لأن الصبى والمجنون لا اذن لهما ،

وقال أبو العباس بن سريج: تصح الكفالة بانبدن من غير اذن المكفول به كما يصح الضمان عليه بالدين من غير اذنه • قال أبو العباس: فعلى هذا اذا قال المكفول له للكفيل أحضر المكفول به ، وجب على الكفيل أن يطالب المكفول به بالحضور ، فاذا طالبه وجب على المكفول به الحضور من غير جهة الكفالة بل لأن صاحب الحق قد وكل الكفيل باحضاره •

وان قال المكفول له للكفيل: أخرج الى من كفالتك ، أو رد على كفالتى، فهل يلزم المكفول به الحضور؟ فيه وجهان (أحدهما) يلزمه ، لأن ذلك يتضمن الاذن فى احضاره ، فهو كما لو كلفه باحضاره (والثانى) لا يلزمه الحضور ، لأنه انما طالبه بما عليه من الاحضار ، فقال آبو العباس: فعلى هذا للمكفول له حبس الكفيل ، قال ابن الصباغ: وهذا يدن عندى على فساد ما قاله ، لأنه يحبس على مالا يقدر عليه ، والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

- (فصل) وان تكفل بعضو منه ففيه ثلاثة اوجه :
- (احدها) انه يصح لأن في تسليمه تسليم جميعه .
- (والثاني) لا يجوز ، لأن افراد العضو بالعقب لا يصح ، وتسريته الى الباقي لا تمكن لانه لا سراية له فبطلت .
- (والثالث) ان كان العضو لا يبقى البدن دونه كالراس والقلب جاز لانه لا يمكن تسليمه الا بتسليم البدن ، وان كان عضوا يبقى البدن دونه كاليسد والرجل لم يصح ، لانه قد يقطع فيبرا مع بقائه) .

الشرح الأحكام: اذا تكفل بعضو رجل كيده أو رجله أو رأسه أو بجزء مشاع منه كنصفه ، أو ثلثه ، أو ربعه ، ففيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) يصح لأنه لا يمكن تسليم نصفه أو ثلثه الا بتسليم جميع البدن، ولا يسلم اليد والرجل الاعلى هيئتها عند الكفالة، وذلك لا يمكن الا بتسليم جميعه.

(والثانى) وهو قول القاضى أبى الطيب، وحكاه ابن الصباغ عن الشيخ أبى حامد • أنه لا يصح لأن مالا يسرى اذا خص به عضو أو جزء مشاع لم يصح كالبيع منه، والاجارة والوصية، وفيه احتراز من العتق والطلاق •

(والثالث) ان تكفل بمالا يبقى البدن الا به كالرأس والقلب والكبد ، والنصف والثلث ، فانه يصبح لأنه لا يمكن تسليم ذلك الا بتسليم جميع البدن ، وان تكفل بما يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح ، لأنه قد يقطع منه ويبقى البدن ، ولافائدة فى تسليمه وحده ، والله تعالى أعلم .

قال الصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان أحضر الكفول به قبل المحل او فى غير الموضع الذى سرط فيه التسليم ، فان كان عليه فى قبوله ضرر ، أو له فى رده غرض ، لم يلزمه قبوله ، وان لم يكن عليه ضرر ولا له فى رده غرض وجب قبسوله ، فان لم يتسلمه احضره عند الحاكم ليتسلم عنه ويبرأ كما قلنا فى دين السلم ، وان احضره وهناك يد حائلة لم يبرأ ، لأن التسليم المستحق هو التسليم من غير حائل ، ولهذا لو سلم المبيع مع الحائل لم يصح تسليمه ، وان سامه وهو فى حبس الحاكم ليس بحائل ، ويمكن احضاره ومطالبته بما عليه من الحق .

وان حضر الكفول به بنفسه ؛ وسلم نفسه برىء الكفيل كما يبرا الضامن اذا أدى المضمون عنه الدين ، وان غاب الكفول به الى موضع لا يعرف خبره ، لم يطالب به حتى يمضى زمان لم يطالب به حتى يمضى زمان يمكن فيه النهاب والمجىء ، لأن ما لزم تسليمه لم يلزم الا بامكان التسليم .

فان مضى زمان الامكان ولم يفعل حبس الكفيل الى ان يحضره ، فان ابراه المكفول له من الكفالة برىء كما يبرأ الضامن اذا ابراه المضمون له ، فان جاء رجل وقال أبرىء الكفيل وانا كفيل بمن تكفل به ، ففيه وجهان :

قال أبو العباس: يصح ، لأنه نقل للضمان الى نفسه فصار كما لو ضمن رجل مالا فأحال الضامن المضمون له على آخسر ، وقال الشسسيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب الطبرى رحمهمًا ألله لا يصح لأنه تكفل بشرط أن يبسسرا الكفيل ، وذلك شرط فاسد فمنع صحة العقد ،

وان تكفل ببدن رجل لنفسين ، فسلمه الى أحدهما لم يبرا من حق الآخر ، لأنه ضمن تسليمين فلم يبرأ بأحدهما ، كما لو ضمن لهمسا دينين فادى دين أحدهما ، وان تكفل اثنان لرجل ببدن رجل فأحضره أحدهما ، فقسد قال شيخنا القاضى أبو الطيب رحمه الله : انه لا يبرأ الآخر ، لأنه لو أبرىء أحدهما لم يبرأ الآخر فاذا سلمه أحدهما لم يبرأ الآخر ، وعندى أنه يبرأ ، لان المستحق أحضاره وقد حصل فبرنًا ، كما لو ضمن رجلا دينا فأداه أحدهما ، ويخالف الدين عوضا ، وان أحاله على من لا دين له عليه وقبل المحال عليه وقلنا : الابراء فان الابراء مخالف للاداء ، والدليل عليه أن في ضمان المال لو أبرىء أحد الضامنين لم يبرأ الآخر ، ولو أدى أحد الضامنين برىء) .

الشرح الأحكام: اذا تكفل ببدن ليحضره الى أجل ، فأحضره الكفيل قبل الأجل – فان قبل المكفول له برىء الكفيل و وان امتنع المكفول له من القبول – فظرت ، فان كان عليه فى قبوله ضرر ، بأن كان حقه مؤجلا ، أو كان حقه حالا الا أن له بينة غائبة – فانه لا يلزمه قبوله لأن عليه ضرراً فى قبوله ، فان امتنع من تسلمه ، قال الشيخ أبو حامد : رفعه الكفيل الى الحاكم وسلمه الى المكفول له ليبرأ ، وان لم يجد حاكما أحضر شاهدين يشهدان بتسليمه أو امتناع المكفول له .

وذكر القاضى أبو الطيب أنه يشهد على امتناعه رجلين ، قال ابن الصباغ: وهذا أقيس لأنه مع وجود صاحب الحق لا يلزمه دفعه الى من ينوب عنه من حاكم أو غيره ، وان أحضره الكفيل وهناك يد سلطان لا يقدر عليه يمنع منه لم يبرأ الكفيل بذلك ، لأن المستحق تسليمه من غير حائل ، وان سلمه وهو فى حبس الحاكم لزمه تسليمه ، لأن حبس الحاكم لا يمنعه من استيفاء حقه ، فان كان حقه قد ثبت عليه بالبينة وطلب احضاره ، فان الحاكم يحضره ليحكم بينهما ، فان ثبت عليه وطلب حبسه فان الحاكم يحبسه به وبالحق المحكم بينهما ، فان ثبت عليه وطلب حبسه فان الحاكم يحبسه به وبالحق

فاذا سقط حق أحدهما لم يجز تخليته الا بعد سقوط حق الآخر • واز،

جاء المكفول به الى المكفول له وسلم نفسه اليه برىء الكفيــل كمــا يبرأ الضامن اذا دفع المضمون عنه مال الضمانة •

فسرع اذا تكفل ببدن رجل ثم ارتد المكفول به ولحق بدار الحرب ؛ أو حبس بحق لزم الكفيل احضاره فيخرج الى دار الحرب الاحضاره، والمحبوس يمكنه أن يقضى عنه الحق ويطلق من الحبس •

فرع معلوم _ فعلى الكفيل أن يحضره • فاذا مضت مدة يمكنه فيها الذهاب اليه والمجيء به ، ولم يأت به حبسه الحاكم ، هذا قولنا • وقال ابن شبرمه : يحبس في الحال ، لأن حقه قد توجه عليه ، وهذا ليس بصحيح لان الحق وان كان قد حل ، فانه يعتبر فيه امكان التسليم • وأنما يجب عليه احضار الغائب عند امكان ذلك وان كان غائبا غيبة منقطعة ، لا يعلم مكانه لم يطالب الكفيل باحضاره وان أبرأ المكفول به من الحق برىء المكفول به كما فلنا في المضمون له اذا أبرأ الضامن •

فرع اذا تكفل ببدن رجل ثم جاء رجل الى المكفول له وقال تكفلت لك ببدن فلان المكفول به على أن تبرىء فلانا الكفيل ففيه وجهان : قال أبو العباس: تصح كفالة الثانى ويبرأ الأول ، لأن الثانى قد حول الكفالة الى تفسه فبرىء الأول كما لو كان له حق فاحتال به على آخر ، وقال الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب: تصح الكفالة الثانية ، ولا يبرأ الأول لان الكفالة والضمان لا يحول الحق ، فكفالة الثانى لا تبرىء الأول من كفالته ، واذا لم يبرأ الأول فلم يتكفل به الثانى ألا بهذا الشرط ، واذا لم يصح الشرط لم تصح الكفالة .

فرع وان تكفل رجل لرجلين بعقد فرد على أحدهما برىء من حقه ولم يبرأ من حق الآخر حتى يرد عليه ، لأن العقد مع اثنين بمنزلة العقدين فهو كما لو تكفل لكل واحد منهما بعقد منفرد • وان تكفل رجلان لرجب لبدن رجل فأحضره أحدهما الى المكفول له برىء الذى أحضره • وهل يبرآ الكفيل الآخر ؟ فيه وجهان:

(أحدهما) وهو قول المزنى والشيخ أبى اسحاق هنا فى المهذب أنه يبرأ وكما لو ضمن رجلان لرجل دينا على رجل فأداه أحدهما، فان الآخر يبرأ •

(والثانى) وهو قول أبى العباس والشيخ أبى حامد والقاضى أبى الطيب وابن الصباغ أنه لا يبرأ الآخر ، لأن الحق باق لم يسقط ، والكفيلان وثيقتان فلا تنفك احدى الوثيقتين بانفكاك الأخرى ، كما لو كان الحق مرهونا فانفك أحدها مع بقاء الحق فانه لا ينفك الباقى منها • ويفارق اذا قضى أحد الضامنين المال المضمون به • فان الحق هناك قد سقط ، فانفكت الوثيقة ، وههنا الحق لم يسقط •

فيرع اذا تكفل رجل لرجل ببدن رجل فقال المكفول له: مالى قبل المكفول به حق • قال أبو العباس: ففيه وجهان:

(أحدهما) يبرأ الكفول به مما عليه • وتبطل الكفالة لأن قوله لا حق لى قبله نفى فى سياق نكرة فاقتضى العموم •

(والنانى) يرجع اليه ، فان قال : أردت به لا شى الى عليه بطلت الكفالة ، وبرى المكفول ، وأن قال : أردت به لا حق لى عليه من عارية أو وديعة ، وصدقه الكفيل والمكفول به قبل قوله ، وأن كذباه أو أحدهما فالقول قوله مع يمينه لأنه أعلم بنيته ، وأن قال لا حق لى فى ذمته ولا فى يده برئا جميعا ، قبل للشيخ أبى حامد : فأذا كان لرجل على رجمل دين ، فقال : لا حق لى قبله ، فقال : هو على هذين الوجهين ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان تكفل ببدن رجل فمات الكفول به برىء الكفيسل ، وقال أبو العباس : يلزمه ما على الكفول به من الدين لأنه وثيقة ، فاذا مات من عليه الدين وجب أن يستوفى الدين منها كالرهن ، والمذهب الأول ، لأنه لم يضمن الدين فلا يلزمه ،

(فصل) وان تكفل بعين ـ نظرت ، فان كان أمانة كالوديعة ـ لم يصح، لانه اذا لم يجب ضمانها على من هي عنده ، فلأن لا يجب على من يضمن عنه

اولى ، وان كان عينا مضمونة كالمفصوب والعارية والمبيع قبل القبض ففيه وجهان ، بناء على القولين في كفالة البدن ، فان قلنا انها تصح فهلكت العين فقد قال أبو العباس : فيه وجهان (احدهما) يجب عليه ضمانها ، (والثاني) لا يجب ، وقال الشيخ أبو حامد : لا يجوز بناء ذلك على كفالة البدن ، فان البدن لو تلف لم يضمن بدله ، ولى هلكت العين ضمنها) .

الشرح الأحكام • اذا تكفل رجل ببدن رجل لرجل فأبرأ المكفول له الكفيل ثم رآه ملازماً له فقال له : خل عنه وأنا على ما كنت عليه من الكفالة ، أو على مثل ما كنت عليه ، قال أبو العباس بن سريج : صحت كفالته لأنه اما أن يكون هذا اخباراً عن كفالته ، أو اقراراً به ، أو ابتداء كفالة في الحال ، وأنها كانت فوجب أن يصح .

وان تكفل رجل ببدن رجل ، ورابع بالثالث ؛ فيصح الجميع ، فان أحضر الكفول به الأول نفسه أو أحضره الكفيل برىء جميع الكفلاء ، وان مات الكفول به الذى عليه الدين برىء الكفلاء على المذهب ، فان مات الكفيل الأول برىء جميع الكفلاء ، وان مات الكفيل الثاني برىء الثالث والرابع ، وان مات الكفيل الثاني برىء الثالث والرابع ، وان مات الثالث برىء الرابع ولم يبرأ الأولون ، وان مات الرابع بطلت كفالته وحده وحكم البراءة حكم الموت ، وان مات المكفول به سقطت الكفالة ولم يلزم الكفيل شيء وبهذا قال شريح والشعبي وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة وأحمد ،

وقال الحكم ومالك والليث : يجب على الكفيل غرم ما عليه •

وحكى ذلك عن ابن سريج ، لأن الكفيل وثيقة بحق ، فاذا تعذرت من جهة من عليه الدين استوفى من الوثيقة كالرهن ، ولأنه تعذر احضاره فلزم كفيله ما عليه كما لو غاب .

دليلنا :أن الحضور سقط عن المكفول به فبرىء الكفيل ، كما لو برىء من الدين ولأن ما التزمه من أجله سقط عن الأصل فبرىء الفرع ، كالضامن ادا قضى المضمون عنه الدين أو أبرىء منه ، وفارق ما اذا غاب ، فان الحضور لم يسقط عنه ، ويفارق الرهن فانه علق به المال فاستوفى منه .

فسسرع اذا ضمن الرجل فى مرض موته عن غيره دينا ، فان ذلك معتبر من ثلث ماله لأنه تبرع ، فهو كما لو ذهب لغيره مآلا .

أذا ثبت هذا فاذا ضمن رجل فى مرض موته عن غيره تسعين درهما باذنه ومات الضامن ، وخلف تسعين درهما لا غير ومات المضمون عنه ، ولا يُملَكُ غير خمسة وأربعين درهما ، فإن طالب المضمون له بحقه من تركة الضامن وقع في هذه المسألة دور ، والعمل فيه أن يقول : يذهب بالضمان من التسعين شيء ، ولكنه يرجع اليهم نصف شيء ، لأن ما خلفه المضمون عنـــه مثل نصف تركة الضامن فيعلم أنه ما دهب عنهم بالضمان الا نصف شيء ، ويجب أن تكون هذه التسوية الانصف شيء الباقية معهم تعدل شيئاً كاملا مثلى ما ذهب عنهم بالضمان فأجبر التسعين بنصف الشيء الناقص عنها ، ثم رده على الشيء الكامل ، فيكون تسعون تعدل شيئاً ونصف شيء ، ثلثاها الضامن الرجوع في تركة المضمون عنه بها ، لأن الضمان باذنه ويبقى للمضمون له من دينه ثلاثون ، فيرجع بها في تركة المضمون عنه وتركته أقل من ذلك فيقاسم المضمون له ورثة الضامن الخمسة والأربعين على قدر حقهم ، فيكون لورثة الضامن ثلثاها ، وهو ثلاثون، وللمضمون له ثلثها ، وهو حمسة عشر ، فيجتمع لورثة الضامن ستون ، وخرج منهم بالضمان ثلاثون ، فقد بقي معهم مثلا ما خرج عنهم •

فاذا تقرر هذا ، وعرف ما يستحقه المضمون له من تركة الضامن بالعمل فهو بالخيار ، ان شاء فعل ما ذكرناه ، وان شاء أخذ من ورثة الضامن خمسة وسبعين ورجع ورثة الضامن بجميع تركة المضمون عنه ، فان كانت بحالها الا أن المضمون عنه خلف ثلاثين درهما لا غير ، فالعمل فيه يخرج من التسعين شيء بالضمان ، ويرجع اليهم ثلث شيء ، لأن تركة المضمون له ثلث تركة المضامن ، فيبقى مع ورثة الضامن تسعون الا ثلثى شيء يعدل شيئا وثلث شيء .

فاذا أجبرت التسعون عدلت شيئين الشيء نصفها وهو خمسة وأربعون م فيأخذها من تركة الضامن ويرجم المضمون له وورثة الضامن في تركة المضمون عنه بنصفين لاستواء حقهما فيرجع الى ورثة الضامن خمسة عشر فيجتمع لهم ستون، وخرلج منهم ثلاثون، ويجتمع للمضلمون له ستون، ويسقط من دينه ثلاثون، فإن شاء فعل ما ذكرناه، وإن شاء أخذ الستين كلها من تركة الضامن ورجع ورثة الضامن بجميع تركة المضمون عنه، وإن شاء المضمون له أخد جميع تركة المضمون عنه وهو ثلاثون، وأخذ من تركة المضامن من ثلثها، وهو تلاثون، ويبقى لهم ستون مثلا ما خرج منهم، فإن خلف المضمون عنه ستين فإن المضمون له لا ينقص شىء من ديسه ههنا، والعمل فيه على قياس ما مضى والله تبارك وتعالى المستعان،

هسسائلة ادا ادعى رجل على رجل حاضر أنه ابتاع منه همو ورجل غائب سيارة بألف دينار على كل واحد منهما خمسمائة ، وقبضاها وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه فان أقر الحاضر بذلك لزمه أن يدفع الى المدعى ألفا ، فاذا قدم الغائب فان صدق الحاضر رجع عليه الحاضر بما قضى عنه ، وهمو خمسمائة ، وان كذبه فالقول قوله مع يمينه ، فاذا حلف سقط حق الحاضر ، وان أنكر الحاضر المدعى فان لم يكن للمدعى بينة ، فالقول قول الحاضر مع يمينه فاذا حلف سقطت عنه المطالبة ،

فاذا قدم الغاتب فادعى عليه البائع _ فان أنكره _ حلف له أيضاً ولا كلام وان أقر بما ادعاه عليهما لزم القادم الخمسمائة التي أقر أنه اشترى هو بها وهل يلزمه الخمسمائة التي أقر شربكه أنه اشترى بها وضمن هو عليه ؟ فيه وجهان و قال القاضى أبو الطيب: لا يلزمه لأنا قد حكمنا بستوطها عن الحاضر بيمينه و

وقال ابن الصباغ: يلزم القادم لأن اليمين لم تبرئه من الثمن ، وانسا سقطت عنه المطالبة في الظاهر ، فاذا أقر أنه الضامن لزمه ، ولهذا لو أقام بينة عليه بعد يمينه لزمه الثمن ، ولزم الضامن فثبت أن الحق لم يسقط عن الحاضر وعن الغائب .

فاذا أقام المدعى بينة على الحاضر بأنهما اشتريا منه السيارة بألف وقبضاها وضمن كل واحد منهما عن صاحبه الخمسمائة فللمدعى أن يطالب الحاضر

بجميع الألف ، لأن البينة قد شهدت عليه بذلك ، وهل للحاضر أن يرجع بنصفها على الغائب اذا قدم ؟ نقل المزنى أنه يرجع بالنصف على الغائب و واختلف أصحابنا فى ذلك ، فمنهم من قال : لا يرجع عليه بشىء ؛ ولم يذكر ابن الصباغ غيره و لأنه منكر لما شهدت له البينة ، مقر أن المدعى ظالم له فلا يرجع على عين من ظلمه ، ومن قال بهذا تأول ما نقله المزنى أربع تأويلات:

(أحدها) يحتمل أن يكون الحاضر صدق المدعى فيما ادعى غير أن المدعى قال : وأنا أقيم البينة أيضاً فأقامها ، فيرجع ههنا ، لأنه ليس فيه تكذيب البينة •

(الثانى) أن يكون الحاضر لم يقر ولم ينكر ، بل سكت ، فأقام المدعى البينة فليس فيه تكذيب .

(الثالث) أن يكون الحاضر أنكر شراء نفسه ، ولم يعرض لشراء شريكه فقامت عليه البينة •

(الرابع) أن يكون الحاضر أنكر شراءه وشراء شريكه وضمانهما الاأن الحاضر لما قامت البينة وأخذ من المدعى الألف ظلما ثبت على الغائب خمسمائة بالبينة ، وقد أخذ المدعى من الحاضر خمسمائة ظلماً فيكون للحاضر أن يأخذ ما ثبت للمدعى على الغائب .

ومن أصحابنا من وافق المزنى وقال: يرجع الحاضر على الغائب بخمسمائة وان أنكر الشراء والضمان لأنه يقول: كان عندى اشكال فى ذلك ، وقد كشمت هذه البينة هذا الاشكال وأزالته ، فهو كمن اشترى شيئاً وادعاه عليه آخر بأنه له وأنكر المشترى ذلك ، وأقام المدعى بينة وانتزع منه فان له أن يرجع على البائع بالثمن ، ولا يقال: ان باقراره أن المدعى ظالم يسقط حقه من الرجوع .

وقال الشيخ أبو حامد فى التعليق: ينظر فى الحاضر فان تقدم منه تكذيب البينة مثل أن قال من يبيع منك شيئاً ولا يستحق علينا شيئاً ثم قامت البينة بذلك فانه لا يرجع على صاحبه بشىء لأنه قد كذب البينة بما شهدت وأن

هذا المدعى ظالم قيل له: فان قدم الغائب واعترف بصدق المدعى وقال : لا يرجع عليه بشىء لأنه يقر له بمالا يدعيه • وان لم يتقدم منه تكذيب البينة مثل أن قال : مالك عندى شىء • فانه يرجع على صاحبه بخمسمائة لأنه ضمن عنه باذنه ودفع عنه (قلت) ولعل صاحب الوجه الأول لا يخالف تفصيل الشيخ أبى حامد فى جواب الحاضر وأن الحكم يختلف باختلاف جوابه كما ذكر والله الموفق والمعين •

قال المصنف رحه الله تعالى

(فعسل) وان ضمن عنه ديناتم اختلفا فقال الضامن: ضمنت وأنا صبى، وقال المضمون له: ضمنت وأنت بالغ ، فالقول قول الضامن ، لأن الأصل عدم البلوغ ، وأن قال: ضمنت وأنا مجنون ، وقال: بل ضمنت وأنت عاقل ، فأن لم يعرف له حالة جنون فالقول قول المضمون له ، لأن الأصل العقسل وصحة الضمان ، وأن عرف له حالة جنون فالقول قول الضامن ، لانه يحتمل أن يكون الضمان في حالة الافاقة ، ويحتمل أن يكون في حالة الجنون ، والأصل عدم الضمان وبراءة اللعة .

وان ضمن عن رجل شيئا وادى المال ثم ادعى انه ضمن باذنه وادى باذنه ليرجع ، وانكر المضمون عنه الاذن لم يرجع عليه ، لأن الاصل عدم الاذن ، وان تكفل ببدن رجل ثم ادعى انه تكفل به ولا حق عليه فالقول قول المكفول له لان الكفيل قد أقر بالكفالة ، والكفالة لا تكون الا بمن عليه حق فكان القول قسول المكفول له ، فان طلب الكفيل يمين المكفول له على ذلك ففيه وجهان :

(أحدهما) يحلف ، لأن ما يدعيه الكفيل ممكن ، فحلف عليه الخصم .

(والثاني) لا يحلف ، لأن اقراره بالكفالة يقتضي وجوب الحق وما يدعيه يكنب اقراره ، فلم يحلف الخصم ، وأن ادعى الضامن أنه قضى الحق عسن المضمون عنه ، وقر المضمون له ، وأنكر المضمون عنه ، ففيه وجهان :

(احدهما) أن القول قول المضمون عنه ولأن الضامن يدعى القضيياء ليرجع فلم يقبل قوله والمضمون له يشهد على فعل نفسه انه قبض فلم تقبل شهادته وسقط قولهما وحلف المضمون عنه (والثاني) أن القول قيدول الضامن لأن قبض المضمون له يثبت بالاقرار مرة وبالبيئة اخرى ولو ثبت قبضه بالبيئة رجع الضامن وكذلك اذا ثبت بالاقرار).

الشرح الأحكام و اذا ضمن عن رجل ديناً ثم اختلفا ، فقال الضامن:

ضمنت وأنا صبى و وقال المضــمون له: بل ضمنت وأنت بالغ فان أقام المضمون له بينة أنه ضمن وهو بالغ حكم بصحة الضمان ، وأن لم تكن بينة فالقول قول الضامن لأن الأصل عدم البلوغ وأن قال الضامن: ضمنت وأنا مجنون ، وقال المضمون له: بل ضمنت وأنت عاقل ، فأن أقام المضمون له بينة أنه ضمن له وهو عاقل حكم له بصحة الضمان وأن لم تكن له بينة له يعرف للضامن حال جنون _ فالقول قول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل صحة الضامن وأن عرف له حال جنون فالقول قول الضامن مع يمينه المنه يحتمل أنه ضمن في حال المجنون ، ويحتمل أنه ضمن في حال المجنون ، ويحتمل أنه ضمن في حال الأفاقة ، والأصل براءة ذمته و

فرع وان ادعى الضامن أن المضمون له أبرأه عن الضمون عنه وأنكر المضمون له البراءة ، فأحضر الضامن شاهدين أحدهما المضمون عنه وال الصيمرى : فان لم يأمره بالضمان عنه قبلت شهادته ، وان أمره بالضمان عنه لم تقبل شهادته ،

فرع وان ادعى على رجل أنه ضمن له دينا على غائب معين وأنكر الضامن وأحضر المضمون له بينة تشهد بالضمان ، فان بين قدر المال المضمون له وشهدت معه البينة بذلك حكم بها ، وان ادعى الضمان بمال معلوم والمضمون مجهول وشهدت له بينة بذلك فهل تسمع بينته ؟ فيله وجهان :

(أحدهما) لا تسمع هذه البينة ولا يحكم له على الضامن بشيء ، لأن الذي عليه الحق اذا كان مجهولاً لم يثبت حقه ، واذا لم يثبت على الأصل لم يثبت على الضامن .

(والثاني) يحكم له على الضامن لأن البينة قد قامت عليه بذلك ، ألا ترى أنها لو شهدت بأن عليه ألفاً من جهة الضامن سمعت ، فكذلك هذا مثله .

فسرع اذا ضمن الرجل لغيره ديناً وقضاه ، وادعى الضامن على المضمون عنه المضمون ع

الادن ، فان أقام الضامن بينة حكم له بالرجوع على المضمون عنه ، وأن لم يقم بينة فالقول قول المضمون عنه مع يمينه لأن الأصل عدم الادن .

فسرع فان قال: تكفلت لك ببدن فلان مؤجلا ، وقال المكفول له: تكفلت به معجلا ، وأقام كل وأحد منهما شاهداً واحداً بما قال ، ففيه مولان حكاهما الصيدلاني (أحدهما) لا يلزمه الا مؤجلا لأنه لم يقر بغيره (والثاني) يحلف كل وأحد منهما مع شاهده ويتعارضان ويسقطان ويبقي الضمان معجلا ،

فرع ادا ادعى الكفيل أن المكفول به برىء من الحق ، وأن الكفانة قد سقطت ، وأنكر ذلك المكفول له ولم تكن بينة ، فالقول قول المكفول له مع يمينه لأن الأصل بقاء الحق ، لأنه لا ببرا بيمين غيره ، وأن قال الكفيل : تكفلت به ولا حق لك عليه فالقول قول المكفول له لأن الظاهر صحة الكفالة ، وهل يحلف ؟ قال أبو العباس : فيه وجهان (أحدهما) لا يحلف ، لأن دعوى الكفيل تخالف ظاهر قوله ،

(والثانى) يحلف لأن ما يدعيه الكفيل ممكن ، فان حلف فلا كلام ، وان نكل رد اليمين على الكفيل لأنه لا يجوز أن يعلم أنه لا حق للمكفول له بافراره ، والله تعالى أعلم •

(فرع) مذاهب العلماء في أحكام تؤخذ مما مضى

علمنا مما مضي من مذهبنا من أحكام ما هي:

منها: أنه لا يضح الضمان بشرط براءة المضمون الأصلى الخاطئ المنحص : ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة المضمون الأصلى فاذا قال شخص : ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة ذمته ، فانه لا يصح قال شخص : ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة ذمته ، فانه لا يصح لأن عقد الكفالة يقتضى شغل ذمة المدين والضامن معا ، ومثل ذلك الكفالة ، فاذا كان لشخص كميل فجاء آخر وقال : اننى أكفله بشرط براءة الكفيل الأول ، فانه لا يصح ،

ومنها: أن لصاحب الدين أو وارثه مطالبة الضامن والمضمون معا ، أو مطالبة احدهما برئت ذمة الآخر كما مطالبة احدهما بكل الدين أو ببعضه ، فاذا دفع أحدهما برئت ذمة الآخر كما تفدم لأن الذمتين قد شغلتا بدين واحد ، فالدين بمنزله فرض الكفاية يتعلق بذمة المتعدد ، ويسقط بأداء البعض .

ومنها: أن براءة المدين الأصلى تستنزم براءة الضلامن ، فادا برىء الضامن بأن أدى الدين أو أبرأه صاحب الدين أو غير ذلك فان دمت تبرأ بذلك .

أما براءة الكفيل بغير دفع الدين ، فأنها لا تستلزم براءة الأصيل ، أما اذا برئت ذمة الضامن ـ فأن كانت البراءة بدفع الدين فأنها تستلزم براءة ذمة المديون الأصلى ، أما أذا كانت بغير الدفع كأن أبرا صاحب الدين _ فأن كانت براءته من الضمان فقط فأنها لا تستلزم براءة ذمة المدين ، أما أن كانت من المدين فأنها تستلزم براءة الأصيل أن قصد صاحب الدين ابراءه أيضا والا فلا ،

ومنها: أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو موت الضامن ، فان مات المدين الأصلى فلصاحب الدين أخذ دينه من تركته قبل حلول أجل الدين ، فأن تأخر عن أخذ دينه فللضامن الذي أمره المدين بأن يضمنه أن يطالبه بأخذه من تركته أو ابرائه من الضمان اذ يجوز أن تبدد التركة ، فلا يجد ما يرجع عليه ان دفع .

أما الضامن الذي ضمن بدون أمر المدين فليس له أن يحث صاحب الدين على أخذ دينه من التركة ، لأنه لا حق له فى الرجـــوع كما تقدم فى الشروط .

واذا مات الضامن قبل حلول أجل الدين فان لصاحب الدين أن يأخـــذ دينه من تركته حالا ، وليس لورثته الحق فى مطالبـــة المدين الأصلى الذى أذن بالضمان قبل حلول الأجل .

ومنها : أن الكفيل اذا عقد صلحاً مع صاحب الدين بأن يأخذ أقل من

الدين فلاحق له أن يأخذ أكثر مما صالح عليه ، فاذا كان ضامناً لمئة فصالح على سبعين منها رجع على المدين بالسبعين فقط ، وكذا لو كان الدين أثواباً جيدة فصالح على أثواب رديئة نانه لا يستحق الا الأثواب التي دفعها •

واذا كان لصاحب الدين مائة جنيه مثلا فباعه الضامن بها أثواما فانه يرجع على المدين الأصلى بالمائة التي باع بها لا بقيمة الثوب سواء كان أقل من المائة أو أكثر •

ومنها: أن الحوالة بالدين كأدائه ، فاذا أحال الضامن صاحب الدين بدينه على آخر فان كان الضامن مأذوناً بالضمان من المدين كان له حق مطالبته والرجوع عليه والافلا •

وأما مذهب الحنابلة فقد مضى تفصيل مذهبه وبالجملة :

فاذا قال شخص لآخر: اضمن عن فلان أو اكفل عنه كان الضمان والكفالة لازمين لنفس الذي ضمن أو كفل ، أما الآمر فانه لا يلزم بشيء ، ومنها غير ذلك مما تقدم في تعريف الضمان وشروطه .

أما الحنفية فان الأحكام العامة التي تناولت الكفالة فكما يلى (١) : يتعلق بالكفالة أحكام كثيرة :

منها: أن الكفالة تصح بدون أمر المدين ، فاذا كفل شخص آخر بدون أمره كان متبرعاً ، فليس له أن برجع عليه بما أداه من الدين ، ومشل ذلك ما اذا كفله بأمر أجنبى ، فاذا قال زيد لعمرو : اضمن خالداً فى الدين الذى عليه لبكر ، ففعل ، فانه يكون متبرعاً ، وليس له الرجوع لا على المدين ولا على زيد الأجنبى •

أما اذا كفل المدين بأمره فانه يرجع عليه بشرطين:

⁽¹⁾ النقة على المداهب الأربعة للشيخ عبد الرحمن الجزيري ج ٣

(الشرط الأول): أن ينص على أن الحق الذي يضمنه فيه يكون ملزما به ، كأن يقول له: اضمن لفلان مائة جنيه على أن ما تضممنه يكون على سداده فهذه الصيغة تجعل للضامن الحق في الرجوع على المدين بلا خلاف وفي حكم ذلك ما اذا قال له: اضمن لفلان مائة جنيه على "، أو عنى • لأن التصريح بكلمة (على "أو عنى) معناه الالتزام بالدين الذي يدفعه عنه •

وبعضهم يقول: أن هذه الصميغة مختلف فيهما ، ولكمن التحقيق أنه لا خلاف في أن للضامن حق الرجوع فيها .

أما الصيغة التي فيها الخلاف فهي أن يقول له: اضمن لفلان مائة جنيه ، ولم يصرح بكلمة (عنى) أو (على ") ولم ينص على أنه يكون ملزماً بهــا فبعضهم يقول: ان له حق الرجوع مظلقاً ، وبعضهم يقول: ليس له الرجوع الا اذا كان الضامن الذي قال له ذلك خليطه ، كأن يكون والدا أو زوجه أو جيراً أو شريكاً شركة عنان أو نحو ذلك .

(الشرط الثانى): أن لا يكون الأمر صبيا محجوراً عليه أو رقيقاً فان أمره صبى بأن يضمنه فليس له حق الرجوع فى ماله، كما تقدم فى مبحث الشروط • أما اذا كان رقيقاً فانه لا يرجع عليه الا اذا أعتق •

ومنها: أنه اذا كان للضامن الدين ، فان ذمة المدين الأصلى تبرأ ، ولا يكون لصاحب الدين حق عنده ، بل ينتقل الحق للكفيل الذى دفع ، وقد يبرأ الضامن ولا يبرأ الأصيل ، وذلك فيما اذا كان للضامن دين عند آخر ، ثم أحال الضامن صاحب الدين على مديونه ، وشرط براءة نفسه فقط ، فان ذمة الضامن تبرأ في هذه الحالة ، ولصاحب الدين أن يطالب الأصيل أو المحال عليه ، بشرط أن يكون المحال عليه مفلساً أو منكراً للدين ولا بينة عليه ،

أما اذا كان المحال عليه مقرآ بالدين ، وكان ذا مال فان ذمة الأصيل تبرأ أيضاً ، ويكون المطالب هو المحال عليه فقط .

وكذا اذا دفع الأصيل الدين فان الكفيل يبرأ ببراءة ذمة الأصيل ، ومثل ذلك ما اذا أبرأ صاحب الدين المدين أو مد له فى أجل الدين ، فان الكفيل

يتبعه فى ذلك الا اذا كفله بشرط أن يبرئه ، فلو قال الضامن لصاحب الدين أضمن لك دينك بشرط أن تبرىء المدين منه وفعل فان دمه المدين تبرا وتبقى دمة الضامن مشغولة بالدين وحده ، لأنها فى هذه الحالة تكون حواله لا كفالة ، واذا مات صاحب الدين وكان المدين وارثه ، فأن ذمة الضامن تبرأ .

واذا أبرأ صاحب الدين المدين فلم يقبل منه هذه المنة فان ذمت المدين لا تبرأ لأنه يشترط قبوله ابراء صاحب الدين ، وهل تبرأ ذمة الكفيل ولا يعود الدين عليه ؟ خلاف ،أما اذا أبرأ صاحب الدين الضامن فانه يصح ولو لم يقبل الضامن ، لأنه ليس مدينا ، وانما هو مطالب ، ولا يشترط في سقوط المطالبة القبول ، كما تقدم في تعريف الكفالة ، ولا يلزم من ابراء المضامن ابراء المدين الأصلى ، ولكن ليس للكفيل أن يرجع عليه بالمال الذي كفله بعد ذلك ، بل لصاحب الدين مطالبة المدين الأصلى .

أما اذا تصدق صاحب الدين على الكفيل فلا يلزم منه تأجيله للأصيل ، فاذا حل أجل الدين فمد صاحبه الأجل للضامن شهراً مثلاً فليس له الحق فى مطالبته ، ولكن له الحق فى مطالبة المدين الأصلى لأنه انما أجل مطالبة الكفيل لا مطالبة المدين .

ومنها: أن الضامن بالمال اذا ضمن بألف ثم صالح صاحب الدين على خمسمائة فانه يرجع بخمسمائة لا بالألف التي ضمنها •

أما اذا ضمن عيناً جيدة ، ثم دفع لصاحبها عيناً رديئسة فانه يرجع على المضمون له بالعين الجيدة ، وذلك لأن حكم الكفالة أن الكفيل يملك الدين بأدائه ، فهو يحل محل صاحب الدين الجيد ، ويملك المطالبة به متصفاً بالجودة ، فكذلك الكفيل يملك الدين بأدائه ، فهو يحل محل صاحب الدين الجيد ، ويملك المطالبة به متصفاً بالجودة ، فكذلك الكفيل الذي حل محله ، ولا يضره أنه دفع الدين رديناً ورضى به صاحب الدين مثلا اذا استدان شخص من آخر ثياباً من القماش (١) الجيد وضمنه فيها آخر ثم دفع الضامن

⁽۱) يطلق العامة على الثياب المنسوجة لفظ (القماش) وكان الفقهاء قديما كسبا سبرى في مواضع اخرى من هذا الكتاب يطلقون على بقايا المخلفات المتنائرة في الدار بعد اخلائها ، ورفع الامتعة منهافيقال : اشتريت الدار يقماشها أو أجرت الدار بها فيها من الهاش ، أو اشترت قماش الدار وهكذا (المطبعي) .

لصاحبها ثياباً من القماش الردى، ورضى بها ، فان للضامن الحق فى أخسف القماش الجيد الذى ضمن فيه لأنه أصبح مالكاً للدين الجيد ، وتنازل صاحب الحق للضامن عن بعض حقه لا يلزم منه تنازله للمدين الأصلى ، ألا ترى أنه يصح لصاحب الدين أن يهدد الكفيل ، فاذا وهب صاحب الدين دينه للكفيل فان الكفيل يملكه ، ويطالب به المدين على أن يدفعه له بعينه .

أما اذا أمر شخص آخر بأن يدفع عنه السلعة الجيدة التي استدانها من فلان فدفع له سلعة رديئة ورضى بها صاحبها ، فانه لا يرجع على المدين الأصلى الا بالسلعة الرديئة ، وذلك لأن المأمور بسداد الدين لا يملك الدين بالأداء كما يملكه الضامن ، فلا يأخذ الا ما دفعه .

ومنها: أنه ليس للضامن الحق فى مطالبة المدين الأصلى قبل أن يدفع عنه الدين الذى ضمنه فيه ، لأنه لا يملك الدين الا بعد أدائه كما تقدم .

ومثل ذلك ما اذا دفع الدين قبل وجوب دفعه على الأصيل ، فاذا استأجر شخص منزلا بأجرة يدفعها فى آخر الشهر وضمنه فيها شخص ، ثم دفعها الضامن ، فان الضامن لا يرجع بها ، وذلك لأن الأجرة لا تجب على المستأجر بمجرد العقد ، ولا تملك بالعقد أيضاً كما تقدم فى الاجارة ، فالضامن دفع مالا يملكه صاحب الدين أيضاً .

واذا دفع المدين الأصلى الدين ولم يعلم الكفيل بذلك فدفعه الكفيـــل لصاحب الدين مرة أخرى فانه لا يرجع على المدين الأصلى، وانما يرجع على صاحب الدين حيث أخذ حقه مرتين •

وهذا بخلاف ما اذا حل الدين على المدين قبل أن يكفله أحد ثم أتى بكفيل يضمنه اذا مدله صاحب الدين الأجل فقبل ، فان التأجيل يكون للأصيل والضامن معاً في هذه الحالة .

والفرق بين الحالتين ظاهر ، لأن الكفالة فى الحالة الأولى كانت مقررة من قبل ، فكان لصاحب الدين الحق فى مطالبة الضامن والكفيل ولا يلزم من مد المطالبة للكفيل تأجيل الدين للأصيل . أما فى الحالة الثانية فان الكفالة لم تكن موجودة ، وليس لصاحب الدين حق يصح تأجيله الا نفس الدين ، ومتى تأجل الدين فقد تأجل بالنسبة للمدين وللضامن •

ومع ذلك فان صاحب الدين اذا اشترط أن يكون التأجيل خاصاً بالضامن لا بالأصيل ، فانه يعمل بشرطه ويكون له الحق فى مطالبة الأصيل بسداد دينه متى شاء ، ومثل ذلك ما اذا قال الكفيل أجلنى أنا فأضاف الأجل الى نفسه خاصة .

ومنها: أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو بموت الضامن ، فاذا مات الضامن وأخذ صاحب الدين حقه من ورثته فليس له الحق فى مطالبة المدين الا عند حلول أجل الدين ، وكذلك اذا مات المدين وحل دينه فليس لصاحب الدين مطالبة الضامن الا عند حلول الأجل ، واذا مات اثنان معاً كان صاحب الحق مخيراً بين أن يأخذه من تركة أيهما شاء .

ومنها: أنه اذا صالح الكفيل صاحب الدين على نفسه بأن كان دينـــه ألفا فرض بأن يأخذ خمسمائة ويترك الباقى ، فان الصـــلح ينفـــذ بالنســـبة للأصيل والوكيل فى ثلاثة أحوال:

- (الحالة الأولى): أن يشترط الكفيل براءتهما معا •
- (الحالة الثانية): أن يشترط براءة الأصيل ويسكت عن نفسه •

(الحالة الثالثة): أن يسكت ولم يشترط شيئاً ، أما اذا اشترط براءة نفسه فقط فان ذلك يكون فسخاً للكفالة ، ويبقى الدين فى ذمة الأصلى فيأخذ منه صاحب الدين الخمسمائة الباقية له ، ويأخذ الكفيل الخمسمائة التى دفعها لصاحب الدين .

ومنها : أن المدين اذا دفع الدين للكفيل قبل أن يدفعه الكفيل لصاحب الدين فان ذلك يحتمل ثلاثة أمور :

الأمر الأول: أن يدفعه تعجيلا لقضاء الدين كأن يقول له: خذ ما على من الدين الذى ضمنتنى فيه قبل أن تؤديه ، وفى هذه الحالة يصبح ذلك الدين ملكا للضامن ، فليس للمدين أن يسترده منه ثانياً ، ولو لم يسلمه لصاحبه ، لأنك قد عرفت فى تعريف الكفالة أن الكفالة تقتضى دينا ومطالبة للدائن فى ذمة المدين مؤجلين الى أن يدفع الدين لصاحبه ، فاذا عجل المدين دفع الدين للضامن فقد ملكه ملكاً صحيحاً ، فاذا اتجر فيه وربح كان له ربحه حلالا طيباً ، واذا هلك فى يده كان ضامناً له ومسئولا عنه .

الأمر الثانى: أن يدفعه له على وجه الرسالة ، كأن يقول له : خذ دين فلان الذى ضمنتنى فيه وادفعه له ، فان الدين يكون أمانة فى يده ، وللمدين أن يسترده منه ثانيا قبل أن يدفعه لصاحبه على التحقيق ، واذا أتجر فيه وربح لا يحل له أن يأكل ربحه ، بل عليه أن يتصدق به كالغاصب ، واذا هلك الدين فى يده بدون تفريط فانه لا يضمنه ولا يكون مسئولا عنه ، لأنه أمين عليه .

الأمر الثالث: أن يدفعه له بدون أن يذكر أنه على وجه الرسالة أو على وجه تعجيل قضاء الدين ، وفي هذه الحالة يحمل على وجه القضاء • وعلى أى حال فاذا دفع المدين لصاحبه بعد أن أعطاه للضامن فانه يرجع على الضامن بما أعطاه له •

ومنها: أن الكفالة فى الضرائب ونحوها جائزة سواء كانت عادلة أو ظالمة فبجوز للشخص أن يضمن غيره فى عوائد الاملاك المقررة سنويا ، وفى الخراج المقرر كذلك ونحو ذلك [مما يأخذه الحاكم من مكوس واتاوات ورسوم وغيرها لينفقه فى أوجه حفظ الأمن وانشاء المصالح العامة والمرافق النافعة من شق الأنهار وبناء القناطر وتعبيد الطرق وتعيين الشرط ومطاردة اللصوص واقامة الحدود] وغير ذلك من المصالح العامة .

وبعضهم يقول: أن المكوس والاتاوات والضرائب الجائرة والظالمة لا يصح فيها الضمان، والرأيان مصححان ولكن الأول أرجح، ويرجع الكفيل بما دفعه على المضمون أن كانت الكفالة بأمره .

ومنها: أن الخبر المبنى على غلبة ظن الشخص واجتهاده لا يكون ضماناً ملزماً للمخبر به م مثلا: اذا قال شخص لآخر: اسلك هذه الطريق فانها أمن فسلكها فلقيه لص سلبه ماله ، فإن المخبر الذي قال له: انها أمن لا يضمن لأن عبارته هذه مبنية على ما يظنه ، وقد يكون مخطئاً أو يكون قد عرض عليها خلل الأمن وهو لا يدرى .

نعم اذا كانهذا القول بأن قال له: اسلك هذا الطريق فان كان مخوفاً ونهب مالك فانا ضامن ، فقعل ونهب ماله ، فقد اختلف فيه ، فقال بعضهم : إن يضمن ما فقده من المال ، وبعضهم قال : لا يضمن ، وذلك لأنه يشترط لصحة الضمان أن يكون المضمون معلوماً ، وأمن الطريق مجهول ، فكيف يصح الضمان ؟

وقد أجاب القائلون بصحة الضمان في مثل هذا مع جهل المكفول عنه بطريقة استثنائية زجراً للتاس عنه ، فان خطورة هذه الأمور تستدعى احتياطاً خاصاً ، فاذا عرف الناس عدم المؤاخذة فيما يقولونه من ذلك يقدمون عليه بلا مبالاة وان كان مجهولا ولكن الضمان صحيح لأن فيه تغريراً ، والعسرر يوجب الرجوع على من غرر اذا كان بالشرط ، فانه جواب لا يجدى ، لأن ضمان الغرر هو في الحقيقة ضمان الكفالة ، فيشترط له ما يشترط لها .

ومنها: أنه اذا قال زيد لعمرو: ضمنت لك خالداً بما يقضى لك به عليه القاضى ثم غاب خالد المضمون ، فادعى عمرو المضمون له على زيد الضامن أن له كذا على خالد المضمون الفائب وبرهن على ذلك ، فانه لا يقبل منه وذلك لأنه لا يمكن القضاء على الغائب الا اذا ادعى حقا على الحاضر لا يمكن اثباته الا على الغائب ، وليس للمدعى حق على الكفيل ، لأنه انما كفله بما يقضى به القاضى على الغائب ، فاذا أقام البينة على أن القساضى قضى على المضمون عليه بكذا قبل غيامه وبعد الكفالة ، فاذا كانت الكفالة بأمر الغائب ، فانه يقضى له على الكفيل قصداً وعلى الغائب ضمناً ، وان حضر الغائب وأنكر فلا يلتفت لانكاره ، أما إذا كانت الكفالة بغير أمره قضى على الكفيل دون الفائب فلا يلتفت لانكاره ، أما إذا كانت الكفالة بغير أمره قضى على الكفيل دون

أما المالكية فقالوا: (١) تتعلق بالكفالة أحكام كثيرة:

منها: أنه يصح الضمان بدون اذن من عليه الدين ، وهو المضمون عنه ، فاذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن من عليه الدين وهو المضمون عنه ، فاذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن المدين صح الضمان ولزم ، وبعضهم يقول : لا يصح الضمان بدون اذن المدين ، والا فلا يلزمه الدفع ، وكذا يصح لشخص أن يؤدى دين آخر بدون اذنه ، ويجبر صاحب الدين على قبوله بشرط أن يكون الغرض مدن ذلك الشفقة والرفق بالمدين ،

أما اذا كان الغرض سداد دينه ليشهر بمطالبته عنه الرجوع عليه أو يؤديه بمداينته اياه لعداوة بينهما فانه لا يصح ، وليس لمن سدد دين غهره بقصد الاضرار به مطالبة عليه مطلقاً .

ومثل ذلك ما اذا اشترى شخص دين آخر ليغيظه بالمطالبة ، ويشهر به لعداوة بينهما فان ذلك الشراء لا يصح ، وعلى رب الدين أن يرد الثمن الذى باع به الدين للمشترى ، فان ضاع منه _ فان كان من الأشياء المثلية _ فعليه رد مثله ، وان كان من الأشياء التى لها قيمة _ فان مات قبل أن يرد الثمن أو غاب عن البلد _ فليس للذى اشترى منه الدين أن يطالب المدين ، بل الذى يتولى مطالبته الحاكم ليأخذ منه المبلغ ، ويدفعه للمشترى ، ولكن لا يجب على البائع أن يرد ثمن الدين الذى قبضه ، الا اذا علم أن غرض الشيرى هو الاضرار بالمدين والتشهير به .

أما اذا لم يعلم بذلك ، فان البيع ينفذ ، ولا يجب عليه رد الثمن ، وفى هذه الحالة لا يكون للمشترى الحق فى أن يتولى مطالبة المدين ، بل يبيع الدين لغيره ، وبعضهم يقول : يفسخ الدين مطلقاً علم أو لم يعلم ، والأول أظهر •

⁽١) المرجع السابق! •

ومنها: أنه اذا ادعى شخص أن له دينا على غائب فقال آخر: أنا ضامن لذلك الدين ثم حضر الغائب وأنكر الدين ولم يثبت الدين ببينة ونحوها ، فاذ القر الغائب بالدين وكان موسرا فان الضمان يلزم • أما اذا كان معسرا فان الضمان يسقط لاحتمال أنه قد تواطأ مع المدعى على أكل مال الضامن •

ومنها: أنه يلزم من براءة المضمون براءة الضامن ، ولا يلزم من براءة الضامن براءة المدين .

مثلا: اذا ضمن شخص ديناً فى ذمة آخر فتنازل صاحب الدين عن دينه كأن وهبه للمديون أو أبرأه منه أو أحاله على دين ثابت لازم فان ذمة الضامن تبرأ • ومثل ذلك ما اذا مات المدين عن مال ، وصاحب الدين وارثه ، فان ذمته تبرأ ، وذمة الضامن تبعاً ، بخلاف ما اذا مات المدين مفلساً فان ذمة الضامن لا تبرأ بموته ، فهذه أمثلة براءة الضامن ببراءة المضمون •

أما اذا برىء الضامن ؛ فان المضمون قد لا يبرأ ، فالأول كما اذا دفع الضامن الدين فان ذمة كل منهما تبرأ من الدين ، فلا يكون لصاحبه حق فبلهما • والثانى : كما اذا وهب صاحب الدين للضامن الا اذا قبض الدين قبل أن يحصل لصاحب الدين مانع يمنع من الهبة •

وكذا اذا كان الضمان مؤقتاً بمدة كأن يقول الضامن ضمان دين فلان على في مدة شهرين مثلا ، بحيث اذا مات أو أفلس فيهما كنت ملزماً بدينه • فازمه الضامن تبرأ بعد انقضاء الشهرين ، وتبرأ ذمة المدين الأصلى _ ومن ذلك تعلم أنه يجوز أن يكون الضمان مؤقتاً بمدة معينة •

ومنها أنه لا يجوز لصاحب الدين أن يطالب الضامن الا فى أربعة أحوال : الحالة الأولى : أن يكون المضمون الأصلى مقلساً •

الحالة الثانية: أن يكون موسراً ، ولكنه مماطل معروف باللدد في الخصومة والشدة فيها •

الحالة الثالثة: أن يكون المدين الأصلى غائباً ، وليس له مال يمكن سداد الدين منه ، أما اذا كان له مال يستطيع صاحب الدين أن يأخذ منه بدون صعوبة ولا مشقة فليس له فى هذه الحالة مطالبة الضامن .

ka Si

الحالة الرابعة: أن يشترط صاحب الدين أن يأخذ دينه من أيهما جاءً، فان له فى هذه الحالة أن يطالب، ومثل ذلك أن يشترط مطالبة الضامن فى حالة معينة كعسر المضمون أو موته أو نحو ذلك هو الراجح و وبعضهم يقول: ان صاحب الدين مخير بين أن يطالب الضامن أو يطالب المضمون على أى حال و

ومنها أن الدين المؤجل يصح فى ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى: موت الضامن اذا ترك مالا يكفى لسداد كل الدين أو بعضه ، فاذا ترك كل الدين كان لصاحب الدين الخيار فى أن يأخذ دينه من تركة الضامن ، وكة الضامن أو أن يتبع المضمون الأصلى ، فاذا أخذ دينه من تركة الضامن ، فليس لورثته مطالبة المضمون ، الا بعد حلول أجل الدين ، ولو كان المضمون حاضراً أو موسراً ، لأن الدين فى هذه الحالة يعجل بالنسبة للضامن فقط ، بسبب موته موسرا ، فاذا مات الضامن معسراً فلا حسق لصاحب الدين فى المطالبة الا عند حلول الأجل ، واذا ترك بعض الدين كان له الحق فى أخذه ويصبر بالبعض الآخر الى حلول الأجل .

الحالة الثانية: أن يفلس الضامن ، وفى هذه الحالة يكون صاحب الدين مخيراً بين أن يدخل مع الدائنين فى تصفية مال الضامن ، ويأخذ الحصة التى يستحقها معهم ، وليس للضامن أن يطالب بها الا بعد أن يحل الأجل .

الحالة الثالثة: أن يموت المدين موسراً وفى هذه الحالة لصاحب الدين أن يأخذ دينه من تركة الميت ولو لم يحل أجل الدين • أما اذا مات معسراً فليس لصاحب الدين أن يطالب الضامن الا بعد حلول الأجل ، لأنه لا يلزم من حلول الدين على الأصيل حلوله على الضامن •

ومنها أن الضامن اذا دفع الدين يرجع به على المضمون بعد أن يثبت أنه

دفعه ببينة أو اقرار من صاحب الدين بأنه استلم دينه أو نحو ذلك ، فاذا لم يثبت ذلك فليس له الحق فى الرجوع على المضمون ، ثم ان كان الدين من الأشياء التى تقوم كالثياب _ فان كان الضامن قد دفع الدين ثياباً من جنس الثياب التى أخذها المدين _ فانه يستحق أن يأخذ من المدين ثياباً مثلها .

أما أذا كان قد دفع قيمة الثياب فأنه يلزم بالقيمة أن كانت القيمة أقل من الثياب ، فأن كانت أكثر فأن الذي يلزم المضمون بدفعه هو الثياب لا القيمة • هدا أذا كان الضامن قد دفع الثياب عنده ، أما أذا كان قد اشتراها من الغير – فأن كان بثمن المثل بدون محاباة – فأن المدين يلزم به بدون خلاف •

أما اذا كان قد اشتراها بغبن ومحاباة ، فليس على المديون الاثمن المثل فقط ، فاذا اشترى ثياباً بعشرة وهي تساوى خمسة كان على المدين خمسة لا عشرة •

أما الكفالة بالحياة والكف الة بالتعويض على الحوادث أو الآفات أو المصائب التي قد تقع للانسان أو لسيارته أو لتجارته فسنبحثها في كتاب الشركة أن شاء الله تعالى •

عقد التامين واعتباره عقد كفائة وحكم الشرع في هذه العقود والفرق بين التامين وبين كفائة المعاش الحكومي لمن يبلغ سسسن التقاعد

لا شك أن صورة عقد التأمين لم يكن له مثيل فى عصور الاسلام الأولى، الأمر الذى فتح الباب على مصراعيه فى تناول هذه العقود من الفقهاء والباحثين فكانوا بين مؤيد لها باطلاق ، وبين مؤيد لبعضها منكر للبعض الآخر ، وبين منكر لها باطلاق .

وقد كان من شأن المحلين أن يسخروا عقولهم لالتماس الأدلة المبيحة ،

وسنرى من تفصيل هذه العقود بما يمكن تبين مكان الغرر والجهالة والجزاف فيها مما لا يسم المنصف الا الحكم بحرمتها ، لما فيها من عنصر الربا وبيسع المعدوم .

ولهم ادعاء أن التأمين تعاون على البر والتقوى ، وأنه يحقق أهدافاً ندب اليها الدين وحث عليها ، ويصبون أدلتهم فى هذا القالب : « عقود التأمين المساهمة تحقق التعاون والتضامن ، والتعاون والتضامن مقصودان للشارع ، وما كان من مقاصد الشرع فلا يصادر » ويقول الدكتور حسين حامد حسان : (ونحن نوافقهم على المقدمة الثانية ونخالفهم في الأولى ، لأن مشروعية الغاية والمقصد لا تستلزم بالضرورة مشروعية وسيلة معينة توصل اليها) .

وبداية صناعة عقود التأمين الذي كان يسمى بالسيكورتاه قام على أيدى اليهود في أوربا وأمريكا ثم انتقل بعد أن اجتاحت الشرق جيوش العـــرب ونظمه وقوانينه وأعرافه بفسادها وشططها وعمدم ملاءمتها ، وما فيها مسن مجافاة للاسلام وتعاليمه • ولقد توهم بعض المشتغلين بالفقه ويميلون الى كل شيء عصري حديث أن التأمين لا يوجد دليل شرعي على حرمته باعتبار كونه نظاماً مستحدثاً ليس للشارع نص فى حرمته فضلا عن أنه بالنسبة للأفسراد: « انضمام الى اتفاق تعاوني نظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس يتعرضون جميعاً للخطــر » « وأن ما يدفع الى شركات التأمين من أقســاط فمركــزها ووضعها بالنسبة اليه مركز المال الذي يوضع تحت وصايتها وولايتها » وأن المعاوضة في عقد التأمين « انما هي بين القسط الذي يدفعه المؤمن له ، والأمان الذي يحصل عليه سقتضى العقد » « وأن المستأمن بحصل على هذا العوض بمجرد عقد التأمين دون توقف على وقوع الخطر » ويصل بعضهم في الاغراق فى تسويغ عقد التأمين وحله الى القسول بأن العقب الذي يربط بين شركة التأمين والمؤمن له في التأمين على الحياة لحالة البقاء ، هو عقد مضاربة بجانب عقد التأمين ، وأن الأقساط التي يدفعها المؤمن في هذه الحالة هي مال المضاربة وأن الشركة لا تملكها ، بل تتجر له فيها والربح بينها وبين المؤمن له ، وأن مبلغ التأمين الذي تدفعه الشركة للمؤمن له عند بقائه حيا في المدة المتفسق

عليها ، هو رأس مال المضاربة مضافا اليه الربح ، وأنه لا مانع يمنع فى الشرع من أن يسكون الربح فى عقد المضاربة محدداً بنسبة من رأس المال لا من الربح ، فهذه كلها افتراضات غير قائمة ، وليس لها سند من نصوص القانون ولا آراء الشراح ، ومن ثم يحكم على معاملة غير موجودة فى حين أنه يترك الحكم فى المعاملة القائمة التى طلب منه بيان حكم الشرع فيها .

وقال هؤلاء: ان نظرية التأمين ليست الا تعاوتاً منظماً تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد حتى اذا تحقق الخطر بالنسبة الى بعضهم تعاون الجميع فى مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم ، يتلافون بها أخطاراً وأضراراً جسيمة ، تحقيق بمن نزل به الخطر منهم لولا هذا التعاون ، فالتأمين اذن تعاون محمود ، تعاون على البر والتقوى ، يبر به المتعاونون بعضهم بعضاً ، ويتقون جميعاً شر المخاطر التى تهددهم .

ويقول هؤلاء أيضاً : انه _ أى التأمين _ ليس الا انضماما الى اتفاق تعاونى منظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس الذين يتعرضون جميعاً الخطر ، حتى اذا حاق الخطر ببعضهم تعاون الجميع على رفعه أو تخفيف ضرره ببذل ميسور لكل منهم يتلافون به ضرراً عظيماً نزل ببعضهم .

ثم يقولون أيضا: ان المفهوم الماثل فى أذهان علماء القانون لنظام التأمين أنه نظام تعاونى يؤدى الى تفتيت أجزاء المخاطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذى يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة أقساطهم، بدلا من أن يبقى الضرر على عاتق المصاب وحده، وبقولون: ان الاسلام فى جميع تشريعاته المتعلقة بتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية يهدف الى اقامة مجتمع على أساس التعاون والتكافل المطلق فى الحقوق والواجبات،

وهذا الكلام فيه من التجاوزات والمغالطات ما يدعو الى الغفلة عن الوسائل المحظورة لغاية ليست مطابقة لغايات الشارع فى تنقيلة الكسب والمعاوضات من الجهالة والضرر والربا • ولكن الذين يصفون التأمين بالصيع

التى سقناها آنفا يقولون: ان التأمين باعتباره فكرة ونظاماً غير منظور الى الوسائل العملية لتحقيق الفكرة وتطبيق النظام يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدل عليه أو تدعو اليه أدلتها الجزئية .

ولو كان عقد التأمين عقد معونة ورفق كما يزعمون لما جاز لهم أن يأكلوا أكثر ما دفعه اذا انقطع عن سداد الأقساط لمرض أو عجز أو عمد ، فأين المعونة وأين الرفق ؟ ••

والأصوليون يقولون: « التصرفات (١) ثلاثة أقسام: طرفان وواسطة . فالطرفان أحدهما: معاوضة صرفة فيتجنب فيها ذلك ـــ أى الجهــــالة والغرر ـــ لا ما دعت الضرورة اليه .

وثانيهما: ما هو احسان صرف لا يقصد به تنمية المال ، كالصدقة والهبة والابراء ، فان هذه التصرفات لا يقصد بها تنمية المال ، بل ان فاتت على من أحسن اليه بها فلا ضرر عليه ، فانه لم يبذل شيئاً ، بخلاف القسم الأول اذا فات بالغرر والجهالات ضاع المال المبذول فى مقابلته ، فاقتضت حكمة الشرع منع الجهالة فيه ، أما الاحسان الصرف فلا ضرر فيه ، فاقتضت حكمة الشرع وحثه على الاحسان التوسعة فيه بكل طريق ، بالمعلوم وبالمجهول ، فان ذلك أيسر لكثرة وقوعه قطعاً ، وفى المنع من ذلك الى تقليله ، فاذا وهب له بعير شارد جاز أن يجده فيحصل له ما ينتفع به ولا ضرر عليه ان لم يجده ، بين الطرفين فهو النكاح » .

وأصحابنا الذين يرفضون عقد التأمين ينكرون أن يكون هذا العقد مقصوداً به التعاون وبذل الاحسان ، بل انه عمل تجارى مقصود به الربح والكسب ، فهو عقد معاوضة وليس عقد تبرع باتفاق فقهاء القانون الوضعى

⁽١) الغروق للقرافي جا ﴿ مِنْ يَوْهِ ١

وعلماء الشريعة اذ ليس بين المتعاملين مع الشركة علاقات أو اتفاق على التعاون أو بذل الاحسان ، ولا ذكر لهذا في العقود المبسرمة بين الشركات وبين آحاد المتعاملين .

الضمان الاجتماعي ، والتأمين التعاوني

وما يقال فى شركات التأمين وعقبودها لا يقبال بالضرورة فى الضبان الاجتماعى الذى ترتبه وزارة الشئون الاجتماعية لمنح العمال عند العجبز أو الشيخوخة أو المرض أرزاقاً تجرى عليهم مقابل نسبة محتسلة تقتطع من رواتبهم ، وهذه من الأمور التى لا يقصد منها الربح أو الكسب التجارى ، وقد تتبرع الحكومة بالفرق حين عجز ما يجمع من العاملين عن الوفاء بأعباء النفقات والأرزاق والرواتب التى التزمت بها ، وقد تمنح مسن تتوفر فيهسم صفات العجز أو الشيخوخة أو المرض دون أن يكون منهم اشتراك بأقساط دفعه ها .

وقد أصدر المجمع الفقهى برابطة العالم الاسلامى فتواه الآتية: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى جداه •• أما بعد:

قان مجمع الفقه الاسلامي في دورته الأولى المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ بمكة المكرمة بمقر رابطة العالم الاسلامي نظر في موضوع التأمين بأنواعه المختلفة بعد ما اطلع على كثير مما كتبه العلماء في ذلك ، وبعد ما اطلع أيضاً على ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السحودية في دورته العاشرة المنعقدة بمدينة الرياض بتاريخ ٤-٤-١٣٩٧ هـ من التحريم بأنواعه وبعد الدراسة الوافية وتداول الرآى في ذلك قرر المجلس بالأكثرية تحريم التأمين بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك من الأموال .

كما قرر مجلس المجمع بالاجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبــار

العلماء من جواز التأمين التعاوني بدلا من التأمين التجاري المحرم والمنوه عنه آنفا ، وعهد بصياغة القرار الى لجنة خاصة .

تقرير اللجنة المكلفة باعداد قرار مجلس المجمع حول التامين

بناء على قرار مجلس المجمع المتخذ بجلسة الأربعاء ١٤ شعبان ١٣٩٨ هـ المتضمن تكليف كل من أصحاب الفضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد محمود الصواف والشيخ محمد بن عبد الله السبيل بصياغة قسرار المجمع حول التأمين بشتى أنواعه وأشكاله • وعليه فقد حضرت اللجنة المشار اليها وبعد المداولة أقرت ما يلى :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصبحابه ومن اهتدى بهداه ٠٠ أما بعد :

فان مجمع الفقه الاسلامي في دورته الأولى المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ بمكة المكرمة بمقر رابطة العالم الاسلامي نظر في موضوع التأمين بأنواعه المختلفة بعد ما اطلع على كثير مما كتبه العلماء في ذلك ، وبعد ما اطلع أيضا على ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في دورته العاشرة بمدينة الرياض بتاريخ ٤ــ٤ـ٧٩ هـ بقراره رقم (٥٥) من التحريم للتأمين التجاري بأنواعه ٠

وبعد الدراسة الوافية وتداول الرأى فى ذلك قرر مجلس المجمع الفقهى بالاجماع عدا فضيلة الشبيخ مصطفى الزرقا تحريم التأمين بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك للأدلة الآتية :

أولا: عقد التأمين التجارى من عقود المعاوضات المالية الاجتماعية المشتملة على الغرر الفاحش ، لأن المستأمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد مقدار ما يعطى أو يأخذ فقد يدفع قسطا أو قسطين ثم تقبع الكارثة فيستحق ما التزم به المؤمن ، وقد لا تقع الكارثة أصلا فيدفع الأقساط ولا يأخذ شيئاً ، وكذلك المؤمن لا يستطيع أن يحدد ما يعطى ويأخذ بالنسبة لكل عقد بمقرده،

وقد ورد فى الحديث الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم النهى عن بيسع الغرر •

الثانى: عقد التأمين التجارى ضرب من ضروب المقامرة لما فيه من المخاطرة في معاوضات مالية ، ومن الغرم بلا جناية أو تسبب فيها ، ومن الغنم بلا مقابل أو مقابل غير مكافى ، فان المستأمن قد يدفع قسطا من التأمين ثم يقع الحادث فيغرم المؤمن كل مبلغ التأمين، وقد لا يقع الحطر ، ومع ذلك يغنم المؤمن أقساط الثأمين بلا مقابل ، واذا استحكمت فيه الجهالة كان قماراً ، ودخل فى عموم النهى عن الميسر فى قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) (١)

الثالث: عقد التأمين التجارى يشتمل على ربا الفضل والنساء ، فان الشركة اذا دفعت للمستأمن أو لورثته أو للمستفيد أكثر مما دفعه من النقود نها فهو ربا فضل ، والمؤمن يدفع ذلك للمستأمن بعد مدة ، فيكون ربا نساء ، واذا دفعت الشركة للمستأمن مثل ما دفعه لها يكون ربا نساء فقط ، وكلاهما محرم بالنص والاجماع .

الرابع: عقد التأمين التجارى من الرهان المحرم ، لأن كلا منهما فيه جهالة وغرر ومقامرة ، ولم يبح الشرع من الرهان الا ما فيه نصرة للاسلام ، وظهور لأعلامه بالحجة والسنان ، وقد حصر النبى صلى الله عليه وسلم رخصه الرهان بعوض في ثلاثة بقوله صلى الله عليه وسلم :

« لا سبق الا فى خف أو حافر أو نصل (٢) » وليس التأمين من ذلك ولا شبيها به ، فكان محرماً .

الخامس: عقد التأمين التجارى فيه أخذ مال الغير بلا مقابل، وأخذ بلا مقابل في عقود المعاوضات التجارية محرم لدخوله في عموم النهي في قوله

ر ، (١) الآية ٨٠ مِن سورة المائدة بي

⁽۲) رواه ابو داود الطيالسي واحمد في مسنده وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والسعةي،

تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (١) .

السادس: فى عقد التأمين التجارى الالزام بما لا يلزم شرعاً ، فان المؤمن لم يحدث الخطر منه ، ولم يتسبب فى حدوثه ، وانما كان منه مجرد التعاقد مع المستأمن على ضمان الخطر على تقدير وقوعه مقابل مبلغ يدفعه المستأمن له ، والمؤمن لم يبذل عملا للمستأمن فكان حراماً وأما ما استدل به المبيحون للتأمين التجارى مطلقاً أو فى بعض أنواعه فالجواب عنه ما يلى:

(أ) الاستدلال بالاستصلاح غير صحيح ، فان المصالح في الشريعية الاسلامية ثلاثة أقسام:

قسم شهد الشرع باعتباره فهو حجة .

وقسم سكت الشرع عنه فلم يشهد له بالغاء ولا اعتبار فهو (مصلحة مرسلة) وهذا محل اجتهاد والمجتهدين .

والقسم الثالث ما شهد الشرع بالغائه ، وعقود التأمين التجارى فيها جهالة ، وغرر ، وقمار ، وربا ، فكانت مما شهد الشرع بالغائه لغلبة جانب المصلحة .

(ب) الاباحة الأصلية لا تصلح دليلا هنا ، لأن عقود التأمين التجارى قامت الأدلة على مناقضتها لأدلة الكتاب والسنة ، والعمل بالاباحة الأصلية مشروط بعدم المنافى بينها أو المنافى لها ، وقد وجد فبطل الاستدلال بها .

(ج) ـ الضرورات تبيح المحظورات ـ لا يسمح الاستدلال به هنا ، فان ما أباحه من طرق كسب الطيبات أكثر أضعافاً مضاعفة مما حرمه عليهـم فلبس هناك ضرورة معتبرة شرعاً تلجىء الى ما حرمته الشريعة من التأمين .

د) لا يصح الاستدلال بالعرف فان العرف ليس من أدلة تشريع الأحكام وانما يبنى عليه في تطبيق الأحكام وفهم المراد من ألفاظ النصــوص ، ومن

⁽١) من الآية ٢٩ من سورة التبساء .

عبارات الناس فى ايمانهم وتداعيهم وأخبارهم وسائر ما يحتاج الى تحديد المقصود منه من الأفعال والأقوال ، فلا تأثير له فيما تبين أمره ، وتعيين المقصود منه ، وقد دلت الأدلة دلالة واضحة على منع التأمين فلا اعتبار به معها .

(ه) الاستدلال بأن عقود التأمين التجارى من عقود المضاربة أو فى معناها غير صحيح ، فان رأس المال فى المضاربة لم يخرج عن ملك صاحبه ، وما يدفعه المستأمن يخرج بعقد التأمين من ملكه الى ملك الشركة حسبما يقضى به نظام التأمين ، وان رأس مال المضاربة يستحقه ورثة مالكه عند موته، وفى التأمين قد يستحق الورثة لورثة للمامين أو مبلغاً غير محدود ،

(و) قياس عقود التأمين على ولاء الموالاة عند من يقول به غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق و ومن الفروق بينهما أن عقود التأمين هدفها الربح المادى المشوب بالغرر والقمار وفاحش الجهالة بخلاف عقد ولاء الموالاة ، فالقصد الأول فيه التآخى في الاسلام والتناصر والتعاون في الشدة والرخاء وسائر الأحوال ، وما يكون من كسب مادى فالقصد اليه بالتبع .

(ز) قياس عقد التأمين التجارى على الوعد الملزم عند من يقول به لا يصح ، لأنه قياس مع الفارق ، ومن الفروق أن الوعد بقرض أو اعارة أو تحمل خسارة مثلا من باب المعروف المحض ، فكان الوفاء به واجبا أو مسن مكارم الأخلاق ، بخلاف عقود التأمين فانها معاوضة تجارية باعثها الربح المادى ، فلا يفتقر فيها ما يفتقر في التبرعات من الجهالة والغرر .

(حُ) قياس عقود التأمين التجارى على ضمان المجهول ، وضمان ما لم يجب ، قياس غير صحيح ، لأنه قياس مع الفارق أيضاً ، ومن الفروق ان الضمان نوع من التبرع يقصد به الاحسان المحض ، بخلاف التأمين فانه عقد معاوضة تجارية يقصد منها أولا الكسب المادى فانترتب عليه معروف فهو تابع غير مقصود اليه ، والأحكام يراعى فيها الأصل لا التابع مادام تابعاً غير مقصود اليه ،

(ط) قياس عقود التأمين التجارى على ضمان خطر الطريق لا يصبح ، فانه قياس مع الفارق كما سبق في الدليل قبله .

(ى) قياس عقود التأمين التجارى على ظام التقاعد غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق أيضاً ، لأن ما يعطى من التقاعد حق الترم به ولى الأمر باعتباره مسئولا عن رعيته ، وراعى في صرفه ما قام به الموظف من خدمة الأمة، ووضع له نظاماً يراعى فيه مصلحة أقرب الناس الى الموظف ، ونظر الى مظنة الحاجه بهم ، فليس نظام التقاعد من باب المعاوضة المالية بين الدولة وموظفيها، وعلى هذا لا شبه بينه وبين التأمين الذى هو من عقود المعاوضات الماليسة التجارية التى يقصد بها استغلال الشركات للمستأمنين والكسب من ورائهم بطرق غير مشروعة ، لأن ما يعطى فى حال التقاعد يعتبر حقا التزم به مسن حكومات مسئولة عن رعيتها ، وتصرفها لمن قام بخدمة الأمة كفاء لمعروفه وتعاوناً معه جزاء تعاونه ببدنه وفكره ، وقطع الكثير من فراغه فى سسبيل النهوض معها بالأمة ،

(ك) قياس ظام التأمين التجارى وعقوده على ظام العاقلة لا يصبح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن الفروق أن الأصل فى تحمل العاقلة لدية الخطف وشبه العمد ما يينهما وبين القاتل خطأ أو شبه العمد من الرحم والقرابة التى تدعو الى النصرة والتواصل والتعاون واسداء المعسروف ولو دون مقابل ، وعقود التأمين تجارية استغلالية ، تقوم على معاوضات مالية محضة ، لا تمت الى عاطفة الاحسان وبواعث المعروف بصلة .

(ل) قياس عقود التأمين التجارى على عقود الحراسة غير صحيح لأنب قياس مع الفارق أيضاً • ومن الفروق أن الأمان ليس محلا للعقد في المسألتين، وانما محله في تأمين الأقساط ، ومبلغ التأمين وفي الحراسة الأجرة وعمسل الحارس • أما الأمان فغاية ونتيجة والالما استحق الحارس الأجرة عند ضياع المحروس •

(م) قياس التأمين على الايداع لا يصح لأنه قياس مع الفارق أيضاً فان الأجرة فى الايداع عوض عن قيام الأمين بحفظ شىء فى حوزته يحوطه بخلاف التأمين ، فان ما يدفعه المستأمن لا يقابله عمل من المؤمن ، ويعود الى المستأمن بمنفعة ، انما هو ضمان الأمن والطمأنينة ، وشرط العوض عن

الضمان لا يصح ، بل هو مفد للعقد ، وان جعل مبلغ التأمين في مقابلة الأقساط كان معاوضه تجارية جعل فيها مبلغ التأمين أو رهنه (!) فاختلف على عقد الايداع بأجر .

(ن) قياس التأمين على ما عرف بقضية تجار البز مع الحاكة لا يصح ، والفرق بينهما أن المقيس عليه من التأمين التعاونى وهو تعاون محض والمقيس تجارئ تجارئ وهو معاوضات تجارية فلا يصح القياش .

كما قرر مجلس المجمع بالاجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبار العلماء فى المملكة العربية السعودية رقم (٥١) وتاريخ ٤-٤-١٣٩٧ هـ من جواز التأمين التعاوني بدلا من التأمين التجاري المحرم، والمنوه عنه آنف للأدلة الآتية:

الأول: ان التأمين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق اسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر

الثانى: خلو التأمين التعاونى من الربا بنوعيه: ربا الفضل، وربا النساء، فليس عقود المساهمين ربوية، ولا يستغلون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية .

الثالث: أنه لا يضر جهل المساهمين فى التأمين التعاونى بتحديد ما يعود عليه من النفع لأنهم متبرعون ، فلا مخاطرة ولا غرر ، ولا مقامرة بخلاف انتامين التجارى فانه عقد معاوضة مالية تجارية .

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع مسن الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشىء هذا التعساون، سسواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين .

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة للأمور الآتية :

آولا: الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذى يترك للأفراد مسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية ولا يأتى دور الدولة الاكمنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به ، وكدور موجه ورقيب لضمان نجاح هده المشروعات وسلامة عملياتها .

تانياً: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشغيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ، ومسئولية اداره المشروع ٠

ثالثاً: تدريب الأهالي على مباشرة التأمين التعاوني وايجاد المبادرات الفردية ، والاستفادة من البواعث الشخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة يجعلهم أكثر حرصاً ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها مما يحقق بالتالي مصلحة لهم في انجاح التمامين التعاوني ، اذ أن تجنب المخاطر يعود عليهم بأقساط أقل في المستقبل ، كما أن وقوعها قد يحملهم على أقساط أكبر في المستقبل .

رابعاً: ان صورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم فقط لحمايتهم ومساندتهم ، باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موقف أكثر ايجابية ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ولا يعفيهم في نفس الوقت من المسئولية .

ويرى المجلس أن يراعى فى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاونى على الأسس الآتية :

أسس التأمين التعساوني كما وضعها الفقهساء

الأول : أن يكون لمنظمة التأمين التعاوني مركز له فرع فى كافة المدن ، وأن يكون بالمنظمة أقسام تتوزع وأن يكون بالمنظمة أقسام تتوزع بحسب الأخطار المراد تعطيتها ، وبحسب مختلف فئات ومن المتعاونين ، كأن يكون هناك قسم للتأمين الصحى ، وثان للتأمين ضد العجز والشيخوخة . . النخ . . .

الثانى: أن تكون منظمة التأمين التعاوني على درجـة كبيرة من المرونة والبعد عن الأساليب المعقدة .

الثالث: أن يكون للمنظمة مجلس أعلى يقرر خطط العمل ، ويقترح ما يلزمها من لوائح وقرارات تكون نافذة اذا اتفقت مع قواعد الشريعة .

الرابع: يمثل الحكومة فى هذا المجلس من تختاره من الأعضاء، ويمثل المساهمين من يختارونه ليكونوا أعضاء فى المجلس ليساعد ذلك على اشراف الحكومة عليها واطمئنانها على سلامة سيرها وحفظها من التلاعب والفشل.

الخامس: اذا تجاوزت المخاطر موارد الصندوق بما قد يستلزم زيادة الأقسام فتقوم الدولة والمشتركون بتحمل هذه الزيادة .

ويؤيد مجلس المجمع الفقهي ما اقترحه مجلس هيئة كبار العلماء في

⁽۱) براعی أن كافة لم ترد فی الكتاب العزیز الا حالا ، ولم تسمع من العرب مضافة قال تعالی (وقاتلوا المشركین كافة كما یقاتلونكم كافة) وقال تعالی (وما ارسلتاك الا كافة للتساس بشیرا وندیرا) وقال تعالی (وما كان المؤمنین لینفروا كافة) وعلی هذا كان ینیغی آن یقسال (وأن یكون بالمنظمة فروع فی المدن كافة) والله أعلم (المطیعی) :

قراره المذكور بأن يتولى وضع المواد التفصيلية لهذه الشركة التعاونية جماعة من الخبراء المتخصصين في هذا الشأن ·

والله ولى التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ••

نائب الرئيس محمد على الحركان الأمين العام لرابطة العالم الاسلامي الرئيس عبد الله بن حميد رئيس مجلس القضاء الأعلى

عبد العزيز بن عبد الله بن بازا الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية

الأعض في الم

بیل صالح بن عثیمین محمد رشیدی

محمد بن عبد الله السبيل مصطفى الزرقا أبو بكر جومى محمد محمود الصواف محمد رشید قبانی عبد القدوس الهاشمی

مخالفة الاستاذ الدكتور مصطفى الزرقا :

اخواني الأساتذة الفضلاء أعضاء المجمع الفقهي:

انى أخالف ما ذهبتم اليه من اعتبار التأمين الذى اسميتموه تجاريا بمختلف أنواعه وصوره حراماً ، وميزتم بينه وبين ما أسميتموه تعاونيا ، وأرى أن التأمين من حيث انه طريق تعاونى منظم لترميم الأضرار التى تقع على رءوس أصحابها من المخاطر التى يتعرضون لها وهو فى ذاته جائز شرعاً بجميع صوره الثلاث ، وهى التأمين على الأشياء ، والتأمين من المسئولية ، المسمى بالتأمين ضد الغير ، والمسمى خطأ بالتأمين على الحياة جائز شرعاً ،

وان أدلتي الشرعية من الكتاب العزيز والسنة النبوية ، وقواعد الشريعة ومقاصدها العامة ، والشواهد الفقهية بالقياس السليم عليها ، ودفع توهم أنه يدخل فى نطاق القمار أو الرهان المحرمين ، ودفع شبهة أنه ربا ، كل موضح تمام الايضاح فى كتابى المنشور بعنوان (عقد التأمين ، وموقف الشريعة الاسلامية منه) وأنتم مطلعون عليه مع بيان حاجة الناس فى العالم كله اليه •

وقد بينت لكم فى هذه الجلسة أيضاً أن التمييز بين تأمين تعاونى وتجارى لا سند له ، فكل التأمين قائم على فكرة التعلم اون على تفتيت الأضرار ، وترميمها ونقلها عن رأس المصاب ، وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الرءوس لقاء كلفة بسيطة .

ولكن التأمين البدائي لما كان بين عدد قليل من الأشخاص الذين تجمعهم حرفة صغيرة أو سوق ، ويتعرضون لنوع من الأخطار فيساهمون فى تكوين صندوق مشترك حتى اذا أصاب أحدهم الخطر والضرر عوضوه عنه من الصندوق الذى هو أيضاً مساهم فيه ، وهذا النوع الذى يسمى فى الاصطلاح تبادليا ، وسميتموه (تعاونيا) لا تحتاج ادارته الى متفرغين لها ولا الى نفقات ادارة وتنظيم حساب الح ،

فاذا كثرت الرغبات فى التأمين وأصبح يدخل فيه الألوف ـ عشراتها أو الافها من الراغبين ، وأصبح يتناول عدداً كبيراً من أنواع الأخطار المختلفة ـ فانه عندئذ يحتاج الى ادارة متفرغة ، وتنظيم ونفقات كبيرة من أجور محلات وموظفين ووسائل آلية وغير آلية الخ ٠٠ وعندئذ لابد لمن يتفرغون لادارته وتنظيمه من أن يعيشوا على حساب هذه الادارة الواسعة كما يعيش أى تاجر أو صانع أو محترف أو موظف على حساب عمله ٠

وعندئذ لابد من أن يوجد فرق بين الأقساط التى تجبى من المستأمنين وبين ما يؤدى من نفقات وتعويضات للمصابين عن اضرارهم لتربح الادارة المتفرغة هذا الفرق وتعيش منه كما يعيش التاجر من فرق السعر بين ما يشترى ويبيع •

ولتحقيق هذا الربح ببنى التأمين الذى أسميتموه تجاريا على حساب احصائى دقيق لتحديد القسط الذى يجب أن يدفعه المستأمن فى أنواع مسن

الأخطار • هذا هو الفرق الحقيقى بين النوعين ، أما المعنى التعاوني فلا فرق فيه بينهما أصلا من حيث الموضوع •

كما أنى أحب أن أضيف الى ذلك أن هذه الدورة الأولى لهذا المجمع الفقهى الميمون الذى لم يجتمع فيه الا نصف أعضائه فقط ، والباقون تخلفوا أو اعتذروا عن العضوية لظروفهم الخاصة لا ينبغى أن يتخذ فيها قرار بهذه السرعة بتحريم موضوع كالتأمين من أكبر الموضوعات المهمة اليوم خطورة وشأنا ، لارتباط مصالح جميع الناس به فى جميع أنحاء المعمورة ، والدول كلها تفرضه الزاميا فى حالات كالتأمين على السيارات ضد الغير ، صيانة لدماء المصابين فى حوادث السيارة من أفئدة تذهب هدراً اذا كان قائد السيارة أو مالكها مفلسا .

فاذا أريد اتخاذ قرار خطير كهذا ، وفى موضوع اختلفت فيه آراء علماء العصر اختلافاً كبيراً فى حله أو حرمته يجب فى نظرى أن يكون فى دورة يجتمع فيها أعضاء المجمع كلهم أو الا قليلا منهم ، وعلى أن يكتب لغير أعضاء المجمع من علماء العالم الاسلامى الذين لهم وزنهم العلمى ثم يبت فى مشل هذا الموضوع الخطير فى ضوء أجوبتهم على أساس الميل الى التيسير على الناس عند اختلاف آراء العلماء لا الى التعسير عليهم .

ولابد لى ختاماً من القول بأنه اذا كانت شركات التأمين تفرض فى عقودها مع المستأمنين شروطاً لا يقرها الشرع ، أو تفرض أسعاراً للاقساط فى أنواع الإخطار عالية بغية الربح الفاحش ، فهذا يجب أن تتدخسل فيه المسلطات المسئولة ، لفرض رقابة وتسعير لمنع الاستغلال ، كما توجب المذاهب الفقهية وجوب التسعير والضرب على أيدى المحتكرين لحاجات الناس الضرورية ، وليس علاجه تحريم التأمين ،

لذلك أرجو تسجيل مخالفتي هذه مع مزيد الاحترام لآرائكم •

دكتور مصطفى الزرقا

المملكة العربية السعودية رياسة ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

ملخص قرار هيئة كبار العلماء في جواز التامين التعاوني

وبعد الدراسة والمناقشة وتداول الرأى قرر المجلس جوازه ، وامكان الاكتفاء به عن التأمين التجارى فى تحقيق ما تحتاجه الأمة من التعاون على وفق قواعد الشريعة الاسلامية للأمور الآتية :

الأول: ان التأمين التعاونى من عقود التبرع يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق اسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاونى لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر.

الثانى: خلو التأمين التعاونى من الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة، فليس عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية .

الثالث: انه لا يضر جهل المساهمين فى التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من النفع ، لأنهم منبرعون فلا مخاطرة ولا غـرر ولا مقامرة بخـلاف التأمين التجارى ، فانه عقد معاوضة مالية تجارية .

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشىء هذا التعاون سواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين .

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة الأمور الآتية:

أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذى يترك للأفراد مسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية به ، ولا يأتى دور الدولة الاكعنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به وكدور موجه ورقيب لضمان نجاح هذه المشروعات وسلامة عملياتها .

ثانياً: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشغيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ومسئولية ادارة المشروع .

ثالثاً: تدريب الأهالي على مباشرة التأمين ، وايجاد المبادرات الفردية والاستفادة من البواعث الشخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة تجعلهم أكثر حرصاً ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها مما يحقق بالتالي مصلحة لهم في انجاح التأمين التعاوني أذ أن تجنب المخاطر يعود عليهم بأقساط أقل في المستقبل ، كما أن وقوعها قد يحملهم أقساطاً أكبر في المستقبل ،

رابعا: ان صورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم ، فقط لحمايتهم ومسائدتهم باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موقف أكثر إيجابية ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ، ولا يعفيهم في نفس الوقت من المسئولية .

هذا وقد نص القرار على أن يتولى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاوني جماعة من الخبراء المختصين في هذا الشأن تختارهم الدولة ، وبعد انتهائهم من ذلك يعاد ما كتبوه الى مجلس هيئة كبار العلماء لدراسته وتطبيقه على قواعد الشريعة ، وبالله التوفيق ، الخاتم والتوقيع ،

عقد التامين على الحياة

عرفنا من ثنايا ما أثبتناه آنها أن عقد التأمين هـ و أن يدفع المستأمن المشركة قسطا معيناً لمدة مسماة ، فاذا توفى فى أثناء هـ ذه المدة فان الشركة تؤدى لورثته القدر المتفق عليــ ، بين الميت وبين الشركة ، ويتوقف دفع الأقساط من حين الوفاة ، وتكون الوفاة ايذاناً بحلول دفع المبلغ المؤمن به ، ولو لم يدفع منه الا قسطا واحداً ، وقد ينص فى العقد على أنه اذا توقف عن دفع الأقساط لعذر أو عسرة وهو حى يخسر كل ما دفعه أو بعضه ، ويصمى العقد بخسارة باهظة على المستأمن ، واذا استمر على قيد الحياة وأدى الأقساط جميعاً حتى الأجل المسمى أخذ القدر المتفق عليه ، أو أخذ ما دفعه مضافاً اليه فوائد تقدر بحسب الشروط المتفق عليها فى العقد .

ولا شك في بطلان هذا العقد وحرمته لما يأتيي :

أولاً : لأنه عقد قمار في حقيقته ومعناه •

ثانياً: لأنه تسليم نقود منجمة في نقود أكثر منها مؤجلة ، قد يتخصل عنيها وقد تفوت عليه .

ثالثاً: ليس له ضرورة تلجىء اليه ولا حاجة يسوغ معها مثل هذا العقد ولا تقتضيه مصلحة وحتى لو أن حاجة سوغته أو مصلحة اقتضته فاننا نقول بحرمته .

ادلة المجيزين لعقود التامين قالوا:

أولا: ان عقد التأمين عقد تعاون وتضامن اجتماعي اذ الفكرة الأساسية فيه هي التعاون على رأب آثار الكوارث الواقعة على الانسان في نفسه أو ماله عن طريق تجزئتها وتوزيعها على مجموع المستأمنين بدلا من أن يتحمل أضرارها الشخص المصاب وحده ، تأسيساً على أن التعاون على الخير أمسر تدعو اليه الشريعة .

ثانيا: ان عقد التأمين يمنح الأمان والاطمئنان للمسستامن على ماله ومستقبل حياته ، هذا الأمان من أعظم نعم الله وهو الذي من به على قريش بقوله: ((١) فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم مسن خوف) .

ثالثاً: ليست العقود في الشريعة محددة محصورة ، بل يجوز استحداث صور جديدة من العقود كلما دعت الحاجة ، والأصل في العقود الاباحة عند أكثر العلماء ما لم يرد نص يمنعها ، أو تكون مخالفة لقواعد الشريعة العامة القطعية ، وعقد التأمين لم يرد نص يمنعه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن أن حاجة الناس تقتضيه فيكون جائزاً ،

رابعاً: ثم ان فى أحكام الشريعة وأصول فقهها ونصوص الفقهاء ما يصلح أن يكون مستنداً قياسيا واضحاً فى جواز التأمين من ذلك :

(أ) عقد الموالاة فى مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى يتم بين شخص غير عربى مجهول النسب ، وشخص عربى يقول الأول للثانى: (أنت مولاى ترثنى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت) فاذا قبل الآخر ، يصبح وليا للأول ، يرثه ادا مات من غير وارث ، وذلك فى مقابل أن يتحمل الدية عن صاحبه ، اذا ارتكب جناية خطأ توجب عليه الدية ، وهذا معنى : (تعقل عنى اذا جنيت) .

قالوا: وعقد الموالاة هذا الذي أجازه الأحناف فيه شبه كبير بعقد التأمين من المسئولية المدنية ، أى الضمان المالي الذي يترتب على المولى نتيجة لجناية الخطأ الصادرة عنه ، وذلك بسبب العقد رغم أن الولى المتعاقد لم يجن شيئاً ، وفي مقابل هذا التحمل ـ الاحتمالي غير المحقق _ يستفيد الولى الارث من المولى اذا مات من غير وارث ، وهو أيضاً عوض غير محقق .

قالوا: والتأمين من المسئولية يشبه عقد الموالاة تماماً ، فمالك السيارة أو سائقها مسئول ماليا عما تلحق السيارة بالغير من الأضرار ، وشركة

اسورة الخريش ۱)

التأمين نحل محله فى تحمل هذه المسئولية ، كما يحل الولى محل المولى من الأرث عند وفاة المولى بدون وارث .

(ب) نظام العاقلة في الاسلام:

وهو نظام وردت به السنة الصحيحة وأخذ به أئمة المذاهب ، وخلاصته أنه اذا جنى أحد جناية قتل غير عمد فوجبت عليه الدية فان الشريعة تفرض الديه على أفراد العاقلة (عاقلة القاتل) الذين يكون بينه وبينهم التناصر عادة وهم الرجال البالغون من عشيرته ، ويسسون العاقلة ، فتقسط عليهم الدية فى ثلاث سنين بحيث لا يصيب أحدا منهم ما هو فوق طاقته .

ولقد كانت عاقلة القاتل تتحمل عنه قبل الاسلام تبرعاً منها ، فجاء الشرع وجعله لازماً • ويقول هؤلاء : ان نظام العواقل في الاسلام يهدف الى غايتين:

(الأولى) تخفيف أثر المصيبة على الجاني المخطىء •

(والثانية) صيانة دماء ضحايا الخطأ من أن تذهب هدراً ، لأن الجانى المخطىء قد يكون فقيراً لا يستطيع التادية فتضيع الدية .

واذا كان الشرع قد قرر هذا النظام التعاوني ابتداء أفلا يجوز اقرار مثله بطريق التعاقد كما في صورة عقد التأمين ؟!! لكي تخفف آثار الكوارث بتوزيعها على كثيرين ؟!!

وهل المصلحة التي يراها الشارع بالغة من القوة درجة توجب جعلها الزامية بحكم الشرع تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطريق التعاقد والمعاوضة التي يدفع فيها القليل لصيانة الكثير ؟!! لازلنا ننقل كلام المجيزين •

(ج) نظام التقاعد:

وهو يقوم على اقتطاع جزء من الراتب الشهرى للموظفين ، حتى اذا بلغ

أحدهم سن الشيخوخة القانونية وأحيل الى التقاعد أخذ راتباً شهريا يبلغ أضعافاً مضاعفة عن المبلغ الذي كان يقتطع منه شهريا ، ويستمر هذا المرتب التقاعدي مادام حيا ، مهما طالت حياته ، وينتقل الى أسرته التي يعولها من زوجة وأولاد وغيرهم بشروط معينة بعد وفاته ، فما الفرق بين هذا النظام وبين التأمين على الحياة ؟

ان فى كليهما يدفع المرء قسطا ضئيلا دوريا أيضاً فى التقاعد ، وفوريا ق التأمين على الحياة يتجاوز كثيراً مجموع الأقساط وهذا المبلغ لا يعرف مقداره حتى ينقضى الاستحقاق بينما هو محدود معلوم المقدار فى التأمين على الحياة.

ان نظام التقاعد يقره علماء الشريعة ، ويعملون به ، ويرونه أساساً ضروريا في نظام وظائف الدولة وموظفيها ، ولا يجوز نظيره تعاقداً ملزماً بين الناس .

(د) قاعدة الوعد الملزم عند المالكية :

وخلاصتها: أن الشخص اذا وعد غيره هــل يلزم قضــاء بالوفاء بوعده أم لا ؟

الرأى الراجح فى مذهب المالكية _ من بين أربعة آراء _ أن الواعـــد لا يلزم بوعده الا اذا بنى الوعد على سبب ، ودخل الموعود فى ذلك السبب فعلا ، كما لو وعده أن يدفع له المهر ليتزوج فتزوج .

أما عند الشافعية والحنفية فان الوعد لا يكون ملزماً بحال ، قالوا: وبناء على الرأى الراجح من مذهب مالك يمكن تخريج عقد التأمين على أساس أنه التزام من الشركة للمستأمن ولو بلا مقابل على سبيل الوعد ، بأن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض عليه خسائره .

(ه) ضمان خطر الطريق عند الأحناف :

نص الحنفية فى باب الكفالة أنه اذا قال شخص لآخر : (اسلك هــــذا الطريق فهو آمن ، وان أصابك فيه شيء فأنا ضامن) فسلكه وسرق ماله ،

وجب على الضامن أن ينفذ ضمانه ، ويدفع بدل المال المسروق ـ وهذا دليل في كلام الأستاذ الشيخ مصطفى الزرقا يعد نصا استثنائيا قويا في اباحــة التأمين على الأموال من الأخطار •

(و) عقد الاستئجار على الحراسة:

بالمقارنة بين عقد الاستئجار على الحراسة وعقد التأمين يجد الأسستاذ الشيخ مصطفى الزرقا بينهما تشابها كبيراً وذلك أن الحارس وان كان يقوم بعمل هو الحراسة الا أن عمله هذا ليست له أية تتيجة سوى تحقيق الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها ، ويناقش الشيخ فيصل مولوى هذه الأدلة في صحيفة الأمان فيقول:

أولاً : يقول الأستاذ الزرقا : ان عقد التأمين عقد تعاون وتضامن اجتماعي وان التعاون على الخير أمر تقره الشريعة وتدعو اليه •

ونحن نسجل هنا الملاحظ التالية :

أولا ــ اذا سلمنا أن فكرة التعاون والتضامن الاجتماعي موجودة في نظام التأمين التجاري فاننا لا نسلم أنها هي الأساس والغاية من هذا التأمين ، وفي رأينا أن الفكرة الأساسية التي دفعت وتدفع لانشاء شركات التأمين النجارية انما هي الأرباح الباهظة الخيالية من أقصر الطرق ، ثم ان جماهير الفقراء ومتوسطي الحال أقبلوا على التعاقد مع هذه الشركات التجارية دون أن تخطر على بالهم فكرة التعاون والتضامن ، بل ان كل واحد منهم ينطلق من ظروفه الفردية فيرى أنه يدفع القليل ليأخذ الكثير عندما يتعرض لحادث معين ، وفي هذا ربح فوق أنه اطمئنان للمستقبل ، وقد قال الله تعالى في الخمر والميسر « قل فيهما اثم كثير ومنافع للناس (١) » .

ولو كانت فكرة التعاون والتضامن الاجتماعي هي الأساس لدى مجموع المؤمنين (بتشديد الميم) لأقدموا على انشاء مؤسسة تقوم على التأمين التعاوني

⁽۱) من الآية ۲۱۹ من سورة البقرة •

أو التبادلي حيث لا يتحقق أي ربح لأي واحد منهم على حساب الآخــرين ، بل يتعاونون فعلا وبشكل منظم على ترميم آثار الحوادث التي تنزل بأحدهم

تانيا: ان التعاون على الخير أمر تتشوف اليه الشريعة وتحض عليه وهذه أمور لا رب فيها ، ولكن الخير لا يكون في الغايات والمقاصد وحدها ، ولكن في الوسائل والوسائط المفضية الى الغايات ، والخلاف حول التأمين ليس خلافا حول (تعاون الناس مع بعضهم لتلافي آثار المصائب والنكبات) ولكنه في هذه الوسائل المؤدية الى ذلك وكونها وسائل غير مشروعة ، ومسن ذلك التأمين التجاري كوسيلة ، تؤدى الى هذه الغاية ولكن تكتنفها المسبهات وتنتج عنها المنكرات ، وعند هذا يكون من حق المسلمين سبل من الواجب عليهم كفائيا للبحث عن وسائل أخرى تحقق الغاية المقصودة دون الوقوع في الشبهات أو ارتكاب المنكرات ،

واذا كان هناك أسلوب شرعى يحقق التعاون ويرأب آثار المصائب بتوزيعها على الجماعة ، وهو مبرأ من الشبهات ولكنه غير مطبق لتقصير المسلمين ، فهل يجوز في هذه الحالة استحداث أسلوب جديد تحوم حوله الشبهات وقد تترتب عليه سيئات جديدة والبحث عن أدلة شرعية تبرره ؟

ثم يقول الأستاذ مصطفى الزرقا:

ان الأصل فى العقود الاباحة ما لم يرد نص يمنعها ، أو تكون مخالفة فقواعد الشريعة العامة ، وعقد التأمين لم يرد نص بخصوصه يمنعه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن أن حاجة الناس تقتضيه فيكون جائزا شرعا ، ونحن مسلمون بأن الأصل فى العقود الاباحة وان خالف فى ذلك كثير من الفقهاء بونسلم بأنه لم يرد نص من الشارع بتحريم التأمين بعينه لأنه أصلا لم يكن معروفاً عند نزول الشريعة ، ولكنا نناقش فى مسألتين اثنتين :

(الأولى) القول أنه لا يوجد في عقد التأمين ما يخالف الشريعة العامة ، وسنأتى على ذلك فيما بعد .

(الثانية) القول أن حاجة الناس تقتضى ايجاه حل لمسكلة الحدوادث المفاجئة وما يترتب عليها سواء كان هذا الحل بالتأمين أو بغيره، وإذا كان التأمين التجارى هو النظام الشائع فليس ذلك لأن حاجة الناس تقتضيه بل لأن أنظمة الحكم الجاهلية متواطئة مع أصحاب شركات التأمين مدن الرأسماليين المحتكرين حيث أبعدت أسلوب الاسلام الأصيل في معالجة هذه القضية، وقيدت وحجمت فكرة التأمين التعاوني، ولم تترك للناس الا التأمين التجارى، فلجأوا اليه ووقعوا فيه لعدم وجود البديل الأفضل .

وقد يمكن اعتبار هذا الوضع دليلا على قيام حالة ضرورة تبيح للناس الوقوع فى الشبهات أو المحرمات بحسب شروط الضرورة الشرعية ، ولكن لا يمكن أن يصبح دليلا على اباحة نظام التأمين ابتداء ، لأن حاجة الناس نيست اليه بذاته ، وانعا حاجتهم الى أسلوب معين يخفف عنهم آثار المصائب المفاجئة .

عقسد الموالاة والتأمين

يرى الاستاذ مصطفى الزرقا شبها كبيرا بين عقد الموالاة _ عند مذهب أبى حنيفة _ وبين عقد التأمين من المسئولية فقى عقد الموالاة يتحمل الولى المسئولية المالية الناتجة عن خطأ المولى وذلك بسبب العقد كما تتحمل الشركة المسئولية المالية عن صاحب السيارة الناتجة أحداثها بسبب العقد أيضاً علما بأن الولى لم يرتكب خطأ كما إن الشركة لم ترتكب خطأ ، وفى مقابل هذا التحمل يكون للولى الحق فى أن يرث المولى اذا مات بغير وارث ويكون الحق فى العق فى أن يرث المولى اذا مات بغير وارث ويكون الحق فى القسط الذى يدفع لها .

وهنا يجب أن نقف أمام هذا التصور بالاعتراضات التالية :

أولا: ان عقد الموالاة مختلف فيه ، وان أكثر المذاهب يرون عدم جوازه الا فقهاء الأحناف .

ثانياً: _ ان عقد الموالاة كان بمثابة حل استثنائي لمشكلة انسان غير

عربى فى الاسلام ويراد التحاقه بالمجتمع الاسلامى وليس له فى هذا المجتمع عاقلة (أى ذوو عصبات من أقربائه يحملون مسئولية الجنايات الخطأ اذا وقعت منه) فكان الحل فيما رآه الامام أبو حنيفة رضى الله عنه وأصحابه جواز هذا العقد بحيث يتفق هذا الانسان المسلم مع مسلم آخر فى عقد موالاة صيغته أن يقول له: أنت مولاى ترثنى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت •

وقد اشترطوا أن يكون صاحبه غير عربى وليست له عاقله • فلا يجوز لاثنين من العرب أن يعقد عقد موالاة كما لا يجوز لعربى أن يعقد عقد موالاة مع غير عربى اذا كان لغير العربى هذا عاقله دخلوا معه فى الاسلام •

ان هذه الشروط تجعل عقد الموالاة جاء حلا استثنائيا على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره كما هي القاعدة المشهورة (ما جاء على غير قياس فلا يقاس عليه غيره) •

وأقول حتى ما جاء مقيسا على غيره فلا يكون هو محل قياس غيره عليه ، وانما القياس يكون على الأصل المقيس عليه ، وليس على الفرع الذى لا نص فيه أصلا فيه واجتمع مع الأصل في علة ، فلا يتخذ هذا الفرع الذى لا نص فيه أصلا يقاس عليه بحال من الأحوال .

ثالثاً: نعم انه يوجد بين عقد الموالاة وعقد التأمين من المسئولية فروق أساسية تعتبر أقوى من وجوه التشابه وهذه الفروق هي:

- (أ) ان عقد التشابه أساسه التناصر بين طرفين متعادلين بينما عقد التأمين من المسئولية عمل تجارى بين طرفين غير متكافئين .
- (ب) ان عقد الموالاة يقصد منه انتماء هذا المسلم الغريب الى مجموعة من المجتمع الاسلامي (أنت مولاي) وأن الواجبات المالية تنتج عن هذا الانتماء، بينما يكون القصد الأول من عقد التأمين المال، ولا يطلب الانتماء الفركة الالتحقيق هذا القصد .
- (ج) في عقد الموالاة يكون تحمل الولى للمسئولية المالية المترتبة على

جناية الخطأ أمراً احتماليا كما أن اكتساب الارث أمر احتمالي أيضاً فينعدم التعادل بين الطرفين . التعادل بين الطرفين .

بناء على هذه المناقشة نقول: ان عقد الموالاة لا يصلح دليلا قياسيا ولا أصلا ينبنى عليه جواز عقد التأمين •

نظام العاقلة في الاسسلام

العاقلة هم أقرباء الانسان البالغون الذين يكون بينه وبينهم التناصر عادة _ كما سيأتى فى الجنايات _ وهؤلاء يحملون عنه دية الجناية فى القتل الخطأ _ وهذا النظام يفيد أمرين ، الأول : _ تخفيف أثر المصيبة على الجانى المخطىء ، الثانية : _ عدم تضييع الدية على أهل المجنى عليه ان كان القاتل المخطىء فقيراً ، فى حين أنها تجب على العاقلة سواء كان الجانى غنيا أو ققيراً في كون أداؤها فى حالة فقره عنصر ضمان لأولياء المجنى عليه ألا يهدد دم وليهم .

والأستاذ مصطفى الزرقا يقول :

اذا كان الشرع قد قرر هذا النظام التعاوني ابتداء أفلا يجوز أقرار مثله بطريق التعاقد كما في صورة عقد التأمين ؟ وهل المصلحة التي يراها الشارع بالغة من القوة درجة توجب جعلها الزامية ، تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطرق التعاقد والمعاوضة التي يدفع فيها القليل لصيانة الكثير؟

قال الشيخ فيصل مولوى في الأمان مجيبًا على هذه التساؤلات:

أولا: ان نظام العاقلة نظام تعاوني بحت وأنه يجوز اقرار مثله بالتعاقد على أن يكون أيضاً تعاونيا ، فاذا صار تجاريا فلا يعود مثله ، وأن الاغتماد على نظام العاقلة لاباحة التأمين التعاوني صحيح ، لأنهما متشملهان تماما ولا يختلفان الا من حيث ان نظام العاقلة الزامي بحكم الشرع ونظام التأمين التعاوني لا يقوم الا بتراض واتفاق فئة من الناس ، ويستمد الزامية مسن تعاقدهم .

أما قياس التأمين التجارى على ظام العاقلة فهو قياس مع الفارق فى كل اركانه فى الأصل وفى المقيس وفى المقيس عليه • ثم انه اذا كان نظام العاقلة ظاماً شرعيا بلا خلاف فلماذا لا نطبقه الزاميا فى حدوده الشرعية ، واختياريا فيما تتعاقد عليه ، بدل أن نلجأ الى نظام جديد ليس أفضل منه ولا أيسر فى التطبيق ، وليس له من ميزة الا أنه نظام قائم موجود وفد الينا مع سائر الأنظمة العربية •

ثانيا: ان المصلحة التى قدرها الشارع وجعلها الزامية فلا يمكن أن تتحول الى مفسدة اذا حققها الناس بطريق التعاقد والمعاوضة _ ويمضى الشسيخ مولوى هنا فيقول: ولكن الناس فى نظام التأمين التجارى لم يستطيعوا أن يحققوا المصلحة المقصودة الا مختلطة مع مضرات أفسدتها ، ومن هنا كان التوقف فى اباحة الوسيلة التى اتبعها الناس لما يترتب عليها من الضرر والظلم الذى سنشرحه قريباً •

أما المصلحة القائمة على التعاون لدرء آثار المصائب فليست موضع خلاف ولا يسكن لأحد أن يعتبرها مفسدة •

نظام التقاعد

ويرى المجيزون لنظام التأمين على الحياة شبها بينه وبين نظام التقاعد ، بل انهم لا يرون أى فرق بينهما ، ففى كلا النظامين يدفع الشخص قسطا ضئيلا دوريا لا يدرى كم يستمر به دفعه ، وكم يبلغ مجموعه عند التقاعد أو الوفاة وفى كليهما يأخذ الشخص أو أسرته مبلغاً كبيراً _ دوريا فى التقاعد وفوريا فى التأمين على الحياة _ يتجاوز كثيراً مجموع الأقساط .

والفرق بين النظامين _ كما يرى المجيزون _ أن المبلغ الذي يمكن قبضه في التقاعد لا يعرف مقداره حتى ينقضي الاستحقاق ، بينما هو محدد معلوم المقدار في التأمين على الحياة ، فالضرر والجهالة ، في نظام التقاعد أعظم منها في التأمين على الحياة .

ونقول : أن الفرق الوحيد بين النظامين أن نظام التقاعد تقوم به الدولة

بينما التأمين على الحياة تقوم به شركة تجارية • وهذا الفرق فى رأينا ينقض التأمين على الحياة تماماً ، ذلك أن الأساس فى نظام التقاعد شمعور الدولة بواجبها فى حماية موظف عمل فى خدمتها حتى بلغ سن الشيخوخة والعجز عن العمل ، وأنه حين يبلغ هذه السن لا يستطيع العمل لكسب رزقه فكيف يعيش ؟ ثم ان مسئولياته العائلية تزداد فكيف يقوم بها ؟

ان واجب الدولة هنا فى ظر الاسلام أن تقدم له كل حاجاته الفسردية والعائلية سواء اقتطعت من راتبه أيام عمله أم لم تقتطع ، ولكن عندما لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها هذه خاصة فى هدا العصر ، وبعد ما كثرت وتنوعت هذه الالتزامات هنا فقط أباح لها العلماء أن تقتطع مسن راتب الموظف نسبة ضئيلة لتتمكن من تنفيذ الالتزامات ، ففكرة المعاوضة ليست قائمة هنا ، ولكنها فكرة اسهام الموظف بنسبة مما سيتلقى من الدولة بعد نهاية خدمته ، وفكرة قيام الدولة بواجبها نحو موظفيها وتجاه سسائر رعاياها هو واجب لا يجوز لها التخلى عنه ، كما أنها عندما تقوم به لا تكون غايتها الربح ، بل مجرد أداء الواجب ،

ثم اننا ننتهز الفرصة لنتساءل هنا : اذا كان نظام التقاعد نظاماً مشروعاً فلماذا لا نطالب بتعميمه ليسمل جميع الناس ، وهل الشركات التجارية أقدر على تأمين الناس من الدولة ؟ ثم ألا يكون تبنى الدولة لهذه الضمانات أقل كلفة على الناس من شركات التأمين التجارية ؟ واذا كان الراسماليون في الدول الغربية منعوا الدولة من القيام بهذا العمل ليظلوا يمتصون دماء الناس ويسيطرون بقدرتهم المالية والاقتصادية على مسيرة الدولة ، فهل يجوز لنا كمسلمين أن نتبعهم في كل شيء ؟ (حتى لو دخلوا حجر ضب لدخلناه) .

قاعدة الوعد الملزم عند مالك

ويرى المجيزون لعقد التأمين أنه يشبه الوعد الملزم لصاحبه حيث تلتزم الشركة للمستأمن وبلا مقابل أن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض له خسائره • فاذا وقع الحادث وجب علينا الوفاء بالوعد بناء على أحد أقوال المذهب المالكي ، وهو موجود عندنا في الضمان فيما مضى من فضول الضمان

ولا ندرى ما وجه الشبه بين الوعد الملزم وبين عقود التأمين والضمان قائم على المعونة والرفق والتبرر ، وليس فيه استشراف للابتزاز والربح والاثراء من طريق وعود البر والرفق والمعونة ، وهم في هذا أشبه بمن يسلك الصدقة في عقود البيوع .

عقد الاستئجار على الحراسية

ويرى المجيزون شبها كبيراً بين عقد التأمين وعقد الاستئجار على الحراسة حيث ان عمل الحارس ليست له أى نتيجة سوى تحقيق الأمان لصاحب الشيء المحروس، وفي عقد التأمين يحصل المستأمن على الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها مقابل القسط الذي يدفعه ونقول:

أولا _ ان عمل الحارس لا يعطى فقط الأمان للشيء المحروس ، بل انه ربما اضطر الى الدخول فى معركة دفاعاً عن الشيء المحروس ، وربما لحق بسبب هذه المعركة ضرر فادح أو ربما مات .

أما فى عقد التأمين فان الشركة لا تقوم بأى عمل لمنع الخطر من الوقوع ولكنها فقط تنتظر وقوعه لتدفع ما اتفق عليه •

ثانيا _ ولذلك فان عقد الحراسة يقوم على عمل معين بينما عقد التأمين لا يقوم على أى عمل ، واذا كان الأمان والاطمئنان هـ و النتيجة الأسـاسية وربما الوحيدة لعقد التأمين ، فانه احدى النتائج لعقد الحراسة •

التامين ليس بعقد تعويض

يقول المغفور له الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا فى الجزء السابع من الوسيط ص ١٤١٣ :

« فالتأمين على الأشخاص ليس بعقد تعويض » بمعنى أنه لا يقصد به التعويض عن ضرر ، سواء كان تأميناً على الحياة أو تأميناً من المرض أو الاصابات ، بل قد لا يلحق المؤمن له أى ضرر فى بعض صدور التأمين على

الحياة ، كالتأمين لحالة البقاء حيث يؤمن نفسه من حادث لا ضرر منه بل مرغوب فيه ، وهو أن يبقى على قيد الحياة ، ومشل ذلك بعض أنواع التأمين على الأشخاص ، كتامين الزواج وتأمين الأولاد ، ولذلك استقر رأى شراح القانون على أنه لا يشسترط فى التسامين على الأشخاص أن يكون للمؤمن له مصلحة فى التأمين أى مصلحة فى عدم تحقق الحادث المؤمن منه » وهذا الكلام يرد الزعم بأن « المعاوضة فى التأمين بأقساط انما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن وبين الأمان الذي يحصل عليه ، وهذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد دون توقف على الخطر المؤمس منه بعد ذلك ، لأنه بهذا الأمان الذي حصل عليه واطمأن اليه لم يبق بالنسبة له فرق بين وقوع الخطر عليها أحياها التعويض ، فوقوع الخطر وعدمه بالنسبة اليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والاطمئان الذي منحه اياها المؤمن نتيجة للعقد في مقابل القسط ، وهنا المعاوضة الحقيقية » من بحث للأستاذ مصطفى الزرقا ،

وقد ارتضيت في هذا ما ذهب اليه الدكتور حسين الحامد من أن القول بأن المعاوضة تنم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التأمين ، وأن المستأمن لا يبقى لديه بعد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه ، فوق أنه محض تصور وخيال يناقضه ما قدمناه من أن وقوع الخطر الذي يتوفف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين لحق التأمين على الأشخاص لله يكون مرغوبا فيه ، لأنه يعطى المستأمن الحق في الحصول على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر ، لأنه حادث سعيد كما قلنا ، في حين أن عدم وقوع هذا الخطر غير مرغوب فيه ، لأنه يفوت على المستأمن أقسلط التأمين التي دفعها رغبة في الحصول على مبلغ تأمين أكبر ، ولا يمكن القول والحال كذلك لل ترتب عليه ضرر جذه الأموال والحقوق ، فوقوع الخطر وعدم الخطر لا يترتب عليه ضرر جذه الأموال والحقوق ، فوقوع الخطر وعدم

وقوعه يمنحه مبلغ التأمين الذي بذل الأقساط في مقابلته وأملا في الحصول عليه ، وعدم وقوعه يفقده هذا المبلغ ويجعل الأقساط التي دفعها في مقابلته خسارة محققة ، وبناء على هذا التصوير الصحيح لا يكون وقوع الخطر وعدم وقوعه سواء ، ولا يكفى القول بأن العوض الذي حصل عليه المستأمن في مثل هذه الأحوال هو الأمان من عدم وقوع الخطر ، لأن هذا الخطر على العكس من ذلك قد يكون مرغوب الوقوع لما قدمنا ، وهذه بعض نتائج الاغراق في التصور والخيال عند اصدار الأحكام الشرعية على عقد التأمين ،

ومما يؤكد بطلان القول بأن الأمان هو العوض الذي تمنحه شركة التآمين ويحصل عليه المستأمن ، وأن وقوع الخطر وعدم وقوعه فى ظر هذا المستأمن و بعد حصوله على الأمان و سواء ، ما يصرح به شراح القانون من أن وظيفة التأمين على الأشخاص هى الادخار وتكوين رءوس الأموال ، لأن المستأمن فى هذه الحالة لا يؤمن من خطر يترتب على وقوعه ضرر ببدنه وأمواله ، وريد الحصول على مبلغ التأمين لترميم آثاره ، لأنه لو فعل لكان ما أخذه من مبلغ التأمين مساويا للضرر الذي أصابه دون زيادة ، كما هو الحال فى التأمين على الأشياء ، ولم يؤد التأمين الى ادخار ولا تكوين رأس مال ، بل ان المستأمن فى هذه الأنواع من التأمين يعلق الحصول على مبلغ التأمين على حادث احتمال ، ان وقع كسب مبلغ التأمين وهو مبلغ مبلغ التأمين على حادث احتمال ، ان وقع كسب مبلغ التأمين وهو مبلغ كبير بالنسبة لما دفعه من أقساط وان لم يقع خسر ما دفعه من الأقساط دون أن يأمن شيئا أو يطمئن الى شيء ، لأن الفرض أنه ليس هناك ما يوجب الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط فى مقابل الحصول على الأمن منه والطمأنينة على عدم وقوعه ،

عقد التامين عقد غرر لا عقد لحقه غرر

وقد أورد القانون المدنى المصرى هذا العقد فى الباب الذى خصصه لعقود الغرر بعد المقامرة والرهان والايراد المرتب مدى الحياة ، وكلها عقود احتمالية أو عقود غرر ، ومعنى أن عقد التأمين احتمالي أن كلا من طرفيه المؤمن والمؤمن له لا يعرف وقت ابرام العقد مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، اذ

أن ذلك متوقف على الخطر المؤمن منه أو عدم وقوعه ، وهذا لا يعرفه الا الله والغرر حاصل من الجهالة بالخطر الذي قد يقع وقد لا يقع .

واذا قدر وجود التزام المؤمن بوقوع الكارثة ، واستحق المؤمن له مبلغ التأمين فان المؤمن له لا يدرى عند العقد مقدار ما يحصل عليه من تعويض في التأمين من الأضرار ، ولا قدر ما يدفع من الأقساط للمؤمن قبل وقوع الخطر واستحقاقه لمبلغ التأمين ، فقد يدفع قسطا واحدا ، ثم تقع الكارثة ، فيستحق مبلغ التأمين ، وقد يدفع أكثر من ذلك .

وبالنسبة للمؤمن فانه لا يدرى وقت ابرام العقد مقدار الأقساط التى يحصل عليها قبل وقوع الحادث الذى علق تعده بدفع مبلغ التأمين عليه ، فقد يقع الحادث بعد أن يدفع المستأمن قسطاً واحداً فيغرم المؤمن مبلغ التأمين ، وهذا كله وقد يأخذ الأقساط كلها ولا تقع الحادثة فلا يلتزم بمبلغ التأمين ، وهذا كله غرر واحتمال لا يعرفه العاقدان وقت الدخول في العقد .

وتعريفات الغرر كلها منطبقة على عقد التأمين التجارى بلا مراء .

فقد عرف الحافظ ابن حجر فى الفتح الغرر بأنه (كل ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، وكذلك مالا يصح غالباً) .

وعرف عبد الكريم الرافعى الغرر بأنه (التردد بين جانبين الأغلب منهما أخوفهما) أو (ما الذي ملك بازاء ما بذل) وعرف قليو بي في حاشيته على المحلى على المنهاج : (أنه ما لا يوثق بحصول العوض فيه) .

والتأمين انما يجمع الآفات الآتية :

أولا _ الضمان فيه التزام ما لا يلزم

ثانياً ـ فيه أكل أموال الناس بالباطل •

ثالثا _ فيه رهان وقمار أو شبه قمار على الأقل

رابعاً ــ فيه غرر وجهالة وبهما لا تصلح العقود

خامساً _ يخالف قواعد الميراث والوصية

سادسا _ بتضمن ربا

سابعا ــ معظم شروطه

ثامنا ــ لا توجد ضرورة اقتصادية توجبه

التامين التبادلي البديل من التأمين التجاري

يقوم هذا التأمين على اتفاق جماعة على التعاون فيما بينهم لمجابهة الخطر الذي يتعرض له واحد منهم ، فيوزعوا المال اللازم لدرء هذا الخطر وعلاجه على عدد رءوسهم ، ويدفع كل منهم حصته من المال ، واذا كان أكبر من طاقتهم ساهموا بما يطيقون وهو سيخفف العبء على من تصيبه جائحة أو يلحقه ضرر ، فيعينونه على استئناف حياته من الأقساط التي دفعوها على سبيل التبرر والتبرغ ، وما عساهم يقدمونة له زيادة على ما يأخذ مما تجود به أريحيتهم .

فقد يقوم أهل حرفة واحدة أو أهل نمط واحد من أنماط العيش كأصحاب السيارات الخاصة مثلا، أو أصحاب السيارات الأجرة أو أهل النقابة حيث تضمن هذه الفئة أو هذه النقابة درء الخطر النازل على أحد المشتركين فيها و وتعريفه أنه اتحاد فيما بين المؤمن لهم أنفسهم يأخذون على عاتقهم دفع الاشتراكات الدورية _ وفق جدول متفق عليه _ تستخدم حصيلتها فى تغطية الخسائر التى يتعرض لها واحد منهم و

ومعنى أن يكون المستأمن _ أو المؤمن بالميم المسددة المكسورة _ فهو يؤمن غيره ونفسه ، وغيره يصنع صنيعه ، ولذلك سمى بالتأمين التبادلي التعاوني ، ويكون جميع المستركين هم أصحاب الجمعية أو الاتحاد أو الشركة فيحافظ كل منهم عليها ، ويعمل على تقويتها ، وقد يتبرع الرجل بعمله في تنظيم الدفاتر وقيد الحسابات ، وهذا المناخ يمنع التحايل على الابتزاز وأخذ مال غير مستحق كما يحصل في شركات التأمين التجارى •

ويقول الدكتور الجمال رحمه الله تعالى فى كتابه (التأمين بين الشريعـــة والقانون) :

ان الخط البارز في التأمين التبادلي هو أن المؤمن له تتمثل فيه مصلحة الجهاز التبادلي نفسه ، ولذلك يبذل قصاري جهده لنجاح هذا الجهاز ، ويستبعد اندماج معدومي الضمير والمتآمرين ، ومفتعلي الكوارث من مجال التأمين التبادلي ، ا ه

ويمكن أن يقوم هذا التأمين في كل موقع عمل أو تجمع بين الزراع أو بين مالكي المصانع أو بين العمال أو التجار أو أصحاب العقارات وهكذا ، بحيث يؤلف كل جماعة فيما بينهم اتحاداً يؤمنهم تأميناً شاملا ، حسب النظام الذي يرتضونه .

ويمكن أن تقتصر جمعيات أو اتحادات التأمين التبادلي على جمع الأقساط وسداد التعويضات، ويمكن استثمار المال المتجمع في عمليات مشروعة مربحة، وهذا الربح يمكن أن يمد رواقه على جميع اآفاق تحتاج الى التأمين، فيغنى غناء كاملا عن التعامل مع شركات التأمين التجارى، وقد رأى العالم من غير المسلمين فوائد التأمين التعاوني فصار يمثل ٧٠ / مسن عمليات التأمين في سويسرا وألمانيا والولايات المتحدة هذا والله تعالى الموفق الى الصواب ومنه نستند العون وحسن الثواب.

ويعُلص الشبيخ فيصل مولوى فيذهب الى ما ذهب اليه الاستاذ يوسف كمال في رسالته اضـواء على الاقتصـاد الاسلامي فيقول:

أولا: مزأيا التأمين الاسلامي:

١ ــ ان الجهة التي ترعى قضيه التأمين والامان في الاسلام انما هي بيت مال المسلمين • بيت المال هذا ينظم التكافل فيأخذ من الأغنياء ليعطى الفقراء ، وهو يقوم بواجباته دون قصد الربح والمتاجرة بآلام الناس ومصائبهم •

٧ ـ وان من أهم الفوارق بين التأمين الاسلامي الذي يرعاه بيت المال وبين التأمين التجاري الذي تقوم به الشركات التجارية أن التأمين الاسلامي شمل جميع المواطنين سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين يعيشون في ظل دولة الاسلام، وهو يشمل بالذات الفئة من الناس التي لا تستطيع ان تدفع أقساط التأمين، وهذه بالتأكيد أشد حاجة للتأمين من القادرين على دفع القسط بينما التأمين التجاري محصور بالمتعاملين مع الشركة دون سواهم ولو كانوا أحوج منهم، لان هدف الشركة الاول انما هو الربح بينما هدف بيت المال الاول انما هو تنظيم التكافل وسد حاجات الناس •

س_ وان من أهم الفوارق أيضا ان التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر لا الى تحقيق الارباح والمكاسب و ان مبادى؛ الاسلام ترفض فكرة التأمين على الحياة التي يكسب بها بعض الناس أموالا طائلة لا لرفع ضرر نزل بهم ولكن احتياطا ومحافظة على مستوى معين من البذخ والترف و ان التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر الواقع ، آما جمع الأموال وتحقيق الارباح فهذا له طريق آخر مشروع هو طريق العمل في التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو الخدمات أو أي عمل مشروع الخرو

ع _ وان من مزايا التأمين الاسلامي أنه يضمن حاجات الناس في شيخوختهم،

ويضبن حاجاتهم اذا عجزوا عن العمل والانتاج لاى سبب من الاسباب و فهو أشمل بكثير من تأمين الشركات التجارية الذى ينحصر ببعض الاموال أو ببعض الحوادث و فاذا هلك المال المتفق على تأمينه نال صاحبه التعويض واذا سلم هذا المال وهلك غيره لم ينل أى تعويض واذا وقع حادث معين شروط معينة نال الانسان التعويض فاذا وقع حادث لا يخضع للشروط المتفق عليها لم يكن للانسان أى تعويض بينما نجد التأمين الاسلامي الشامل يتناول كل أنواع الأموال وكل أنواع الحوادث عندما تؤدى الى ضرر لا يستطيع صاحبه أن يتحمله و

والعيال بعد وفاة معيلهم • وهو يضمنها بدون أن يدفع المعيل أى قسط ،
 ويضمنها فى حدود الحاجات الاساسية فقط ، أما الغنى فطريقه المشروع هو المبادرة والعمل المنتج من الانسان •

ثانيا: نصوص خالدة:

وحتى لا يتبادر الى الظن أن هذا الكلام الذى سقناه ليس له أصل فى الاسلام فاتنا نقتطف بعض النصوص التى تؤكد كل ما ذكرناه من مزايا التأمين الاسلامى:

ا ـ فالزكاه ـ وهى أحد أركان الاسلام الخمسة ـ انما شرعت لتأمين حاجات الفقراء وقد بين الله تعالى مصارفها فى القرآن الكريم فجعلها (للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والفارمين وفى سبيل الله وابن السبيل) وهى تشمل اذا:

ـ الفقراء والمساكين بغض النظر عن سبب فقرهم .

تحرير الارقاء ، ومساعدة المنقطعين .

مساعدة الغارمين الذين تكاثرت عليهم الديون لأى سبب كان (مصيبة _ خسارة _ حوادث ١٠٠٠ الخ) .

وفى سبيل الله ٥٠ باطلاق وبغير تحديد ، وان كان أكثر العلماء قد جعلوا هذا الباب خاصا بالقتال ونفقاته ٠

كل ذلك بالاضافة الى نفقات الموظفين العاملين لجباية الزكاة وتوزيعها • والمؤلفة قلوبهم مما لا يدخل في موضوعنا الخاص عن التأمين •

۲ وحتى تظهر لنا بوضوح مسؤولية بيت مال المسلمين عن كل فرد من أفرادهم نذكر قصة الاعرابية التي جاءت الي عمر بن الخطاب وهو يقيل فى ظل شجرة وهي لا تعرفه فقالت له :

(انی أمرأة مسكينة ، ولی بنون ، وان أمير المؤمنين عمر كان بعث محمد بن مسلمة ساعيا ــ أی جابيا وموزعا للزكاة ــ فلم يعطنا ، فلعلك ــ يرحمك الله ــ أن تشفع لنا اليه) •

انها تعرف حقها فى بيت مال المسلمين ، وتطلب من عمر وهى لا تعسرفه أن يشفع لها عند محمد بن مسلمة ليعطيها حقها ، ولكن عمر صاح بخادمه (برفأ) وطلب منه أن يدعو محمد بن مسلمة اليه ، والاعرابية حتى الآن الم تعرف شخص عمر فقالت له : انه أنجح لحاجتى أن تقوم معى اليه ..

فقال عمر : انه سيفعل أن شاء الله •

فلما جاء محمد بن مسلمة قال: السلام عليك يا أمير المؤمنين .

فاستحيت الاعرابية ، وقال عمر :

والله ما آلو أن اختار خياركم ، كيف أنت قائل اذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد ، ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة (١) .

⁽۱) كتاب الأموال لأبي عبيد

انها أرملة مسكينة ولها بنون ، مات زوجها وليس لها معيل ، ولكنها لم كن ضائعة لأن حقها في بيت المال ثابت ، ولم يكن هذا مجرد اجتهاد من عمر ، ولكنه كان تطبيقا صحيحا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنا أولى بكل مسلم من تفسه ، من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك دينا أو ضياعا فالى وعلى) رواه الشيخان ، والضياع : هم الاولاد الضائعون الذين لا مال لهم ،

هل التامين على الحياة لمصلحة الاولادلدى الشركات التجارية المستحدثة يعالج مشكلة هؤلاء الاولاد كما عالجها الاسلام ؟

س وعندما دخل خالد بن الوليد الحيرة بالعراق صالحه أهلها وهم من النصارى وظلوا على دينهم ، فكتب لهم وثيقة سياسية ضمنها نوعا من التأمين يعتبر أول ضمان اجتماعي في التاريخ ، ولا يزال يعتبر أشمل أنواع الضمان والتأمين ، يقول خالد:

(وجعلت لهم : أيما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أوكان عنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم) (٢) .

أى تأمين تجارى يقف أمام هذا التأمين الاسلامى ؟ أنه يضمن شيخوخة الناس عندما يعجزون عن العمل والانتاج • • ويضمن الحوادث الطارئة التى تصيبهم بآفة تقعدهم عن العمل •

ويضمن الافتقار مهما كان سببه ، ويجعل على بيت مال المسلمين واجب اعالة هذا الانسان مع عياله ، وهو لا يزال على دينه .

أنها قمة شامخة • • يتطلع الانسان اليها • • ثم ينظر الى المسلمين وهم

⁽٢) كتاب الخراج لأبي يوسف .

يتناقشون فى صور ممسوخة من التامين التجارى مع فلا يكاد ينقضى منسه العجب .

ولكنها الهزيمة النفسية غابت علينا •

٤ ـ وروى المؤرخون عن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه أن زوجته فاطمة دخلت عليه يوما وهو جالس فى مصلاه ، واضعا خده على يسده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له : ما لك ۴ قال : (ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ، ففكرت فى الفقير الجسائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير ، وذى العيال الكثير والمال القليل وأشباههم فى أقطار الأرض وأطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالنى عنهم يوم القيامة ، وان خصمى دونهم محمد صلى الله عليه وسلم ، فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته فرحمت نفسى وبكيت) (1) .

انها اذا مسؤولية ولى الأمر المسلم ، ومسؤولية بيت مال المسلمين فى جعل التأمين شاملا كل محتاج من أبناء الامة جميعا • هكذا شرعها محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهكذا طبقها من بعده أصحابه رضوان الله عليهم •

ثالثا: أسس التكافل الاسلامي

مما تقدم نستطيع أن نستلخص أسس التكافل الاسلامي الدي نسميه تجاوزا « التأمين الاسلامي » وهي :

١ ــ أن ولى الأمر المسلم أو بيت مال المسلمين هو الجهة التي يجب عليها تنظيم التأمين ٠

۲ _ وان بیت المال حین یقوم بهذه المهمة انما بهدف الی تنظیم التکافل
 بین الناس علی أفضل وجه ممکن لا الی تحقیق الربح .

⁽٢) البداية والنهاية لابن كثير

٣ ــ وان التامين الاسلامي يشمل كل الحالات التي تؤدى الى ظهور الحاجة ، فيشمل تأمين الحوادث وتأمين الأموال وما يسمى التأمين على الحياة وفق أصوله الخاصة .

وان التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر اللاحق بالانسان لا الى حقيق الغنى . فهو وسيلة تكافل وليس وسيلة كسب .

رابعا: التامين التعاوني:

واذا كان بيت مال المسلمين غير موجود ، أو أنه موجود ولكنه لا يقوم بواجبه في مجال التأمين كما ذكرنا ، فماذا يفعل المسلم ؟ وهل يظل يعيش تحت ضغط الخوف من كل مفاجأة ؟ وهل كتب على المسلم اذا أراد أن يكون ملتزما بالاسلام أن يظل في قلق دائم حتى اذا حلت به مصيبة لم يستطع التغلب عليها وعاش في ضيق شديد ، وربما شعلته عن عبادته فضلا عن وأجباته الاسلامية الأخرى ٠٠

ولا زيد الاستطراد في وصف حالة المسلم الذي يعيش في مجتمع جاهلي فيتحمل كل سيئاته لأنه لا يستطيع التخلص منها ، ولا يستفيد من حسناته لأنها حرام فيعيش في ضيق كامل ٥٠ ولا نريد أيضا أن نذكر بالأسس التي تحكم حياة المسلم في مجتمع جاهلي ليعيش مسلماً بدون أعنات وبدون تشنج وبدون تميع ، فأن هذا الموضوع له مجال آخر ، ولكنا نريد أن نتحدث في هذا المجال عن التأمين التعاوني ليس باعتباره حلا بديلا مؤقتا يمكن أن يلجأ اليه المسلمون في مجتمع غير اسلامي ، ولكن أيضا باعتباره وسيلة من وسائل تنظيم التكافل الاسلامي يمكن أن يلجأ اليها المسلمون حتى في ظل حكم اسلامي لأنها تقوم على أسس تتوافق تماما مع الأسس الشرعية للتكافل والتعاون .

فالتأمين التعاوني هو اشتراك مجموعة من الناس فى انشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم ، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيبا معينا اذا أصابه حادث معين ، والفارق بينه وبين التأمين

التجارى أن الأموال المتجمعة من الأقساط تبقى ملكا للجميع بدل أن تؤولالى أصحاب الشركة ، فهو بهذا الشكل نوع من أنواع التكافل المحض • ولكنه تكافل منظم بدل أن يكون متروكا للظروف •

وتنظيم التكافل ليكون أقدر على مجابهة الحوادث والمصائب والاضرار التى تنزل بالناس أمر مشكور • والزكاة فى حقيقتها تعتبر نوعا من أنواع التنظيم للتكافل • ولكنها تقوم على الاخذ من العنى لاعطاء الفقير • بينما التأمين التعاوني ليس مقيدا بهذا المبدأ • ولكنه يشبه نوعا آخر من أنواع تنظيم التكافل فى الاسلام وهو نظام العاقلة ، حيث يشترك أفراد العائلة جميعا فى دفع دية القتل الخطأ عن القاتل المخطىء أو بالاشتراك معه • وهذا نوع من أنواع تنظيم التكافل بين أبناء العائلة الواحدة فرضته الشريعة ، وهو يؤكد جواز اقدام مجموعة من المسلمين على تنظيم التكافل فيما بينهم مع مراعاة أسس التكافل الاسلامي التي ذكر ناها سابقا •

فالتأمين التعاوني لا يهدف لتحقيق الربح للقائمين به ، ولا يهدف لتحقيق الغنى لأعضائه ، بل مجرد رفع الضرر اللاحق بهم ، واذا لم يمكن أن يكون شاملا لكل الحالات فلا بأس أن يشمل بعضها لأن القاعدة الشرعية أن (الضرر يزال ما أمكن) ، واذا تعذر وجود بيت مال للمسلمين يرعى كل جوانب التكافل فان فكرة التأمين التعاوني يسكن أن تكون بيت مال مصغر لجموعة من المسلمين ترعى بعض جوانب التكافل الأكثر ضرورة عندهم ، فيمكن أن يتفق بعض أصحاب السيارات على تأمين تعساوني فيما بينهم ، فيمكن أن يتعاقد بعض التجار على نوع من التأمين التعاوني فيما بينهم ، ان هذا التأمين تجيزه القوانين المدنية القائمة ولا يتعارض مع مبادىء الاسلام هذا التكافل ، فيمكن اللجوء اليه باطمئنان كامل ، بل ان دولة الاسلام يمكن أن تعتمد هذا النوع من تنظيم التكافل فيهما اذا لم تف الزكاة في وقت مهن الأوقات بكل نفقات التكافل .

خامسا: التامين التجارى:

واذا لم يظهر الى الوجود هذا النوع من التأمين التعاوني فهل يباح للمسلم أن يشترك في التأمين التجاري ؟

وجوابنا ما يلى:

١ ــ الاصل فى رأينا أن التأمين التجارى بكل أنواعه حرام ، وأن المسلم
 يجب عليه أن يحرص على الابتعاد عنه ما أمكن .

٢ ــ فاذا قررت الدولة الزام الناس على التأمين فى مجال من المجالات فهى حالة ضرورة مشروعة ، الا اذا كان يستطيع التهرب من التعامل فى ذلك المجال بدون أن يلحق به عنت أو مشقة .

س_ فاذا بقى التأمين اختياريا ، ولكن المسلم كان فى وضع خاص يتعرض معه الى ضرر كبير لا يستطيع احتماله ، فانه يجوز له عند دلك الوقوع فى التأمين لأن (الضرورات ترفع المحظورات) • الا أن هذا الرأى ليس حكما عاما لجميع المسلمين بل هو مبدأ مجرد قد ينطبق على انسان ولا ينطبق على آخر، اذ لا بد من التحقق من الضرر الكبير المحتمل ، ومن عدم قدرة المسلم على احتماله •

٤ ــ وهذه الاباحة لتعاطى التأمين عند الضرورة محصورة بأنواع التأمين على الأموال وعلى المسؤولية من الحوادث • أما التأمين على الحياة فتصور الضرورة فيه مستبعد أصلا ، فضلا عن أنه فى أصله انما يهدف الى الكسب لا الى رفع ضرر حاصل • وهذا بالاضافة الى أنه لا يجوز اطعام الأولاد من مال حرام بناء على احتمال الحاجة والفقر ، اذ ربما لا يتعرضون لهـــا ولا يحتاجون بالتالى الى أكل الحرام •

ما قلناه في كتاب الشركات من الطبعة السابقة

عقسود التأمين وشركاتها

فعندهم مثلا عقد يسمى عقد المهر وهو عقد على مبلغ معين يعطى للابن او البنت اذا بلغت أو بلغ سن الزواج فيكون هذا المبلغ من المال معد القبضة لينغق في صلاح حال المؤمن له ، ويؤدى المؤمن عليه نجوماً سنوية بغير فوائد، فاذا أراد أن يحولها الى أقساط شهرية أضيف اليها نسبة مئوية بصفة فوائد ، ويكون التأمين لمدة تسمح حالة المؤمن عليه الظاهرة في صحته وسلامة اعضائه بحيث تطمئن الشركة الى أن أقساطها ستؤدى كاملة على غالب الظن، والا فان الآجال بيد الله تعالى فاذا مات المؤمن عليه ولو بعد قسط واحد من كتابة العقد فان الاقساط تحط عن ورثته وتوقف فوراً ويأتى المستحق وهو المؤمن له في موعد القبض ليقبض قيمة البوليصة كاملة ، واذا أراد أن بسترد ما دفعه فانه لا يحصل الا نحو نصفه أو أقل حسب جدول موضح في العقد ، ان هذه الصورة فيها بعض الخلل الذي ترفضه الشريعة السمحة ولكي يكون عقدا صحيحا يجب مراعاة ما يأتي :

١ _ أن يخلو من الفوائد الربوية على الأقساط الشهرية •

٢ _ أن يسترد من يريد الفسخ ما بذله من الأقساط حتى ينتفى الغرر •

٣ ـ أن يصرف للمؤمن له ما دفعه المؤمن عليه فوراً ، الا اذا أراد أن يستأنف العقد فيتولى بنفسه سداد الأقساط فانه يبنى على ما بذله المؤمن عليه •

٤ ــ أن يكون عقد ادخار فالأقساط تحفظها الشركة لتردها عند الطلب بغير زيادة أو نقصان •

وبذلك تنتفى الجهالة من حيث عمر المؤمن عليه وينتفى الغرر من حيث اخذ المؤمن عليه أكثر مما بذله ، ويوقف ذفع الأقساط بزيادة ربوية مع رد

ما عساه یکون قد دفعه من ذلك (فان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون رلا تظلمون) (۱) .

ومن عقود التأمين ما كان على الحياة ، وصورته أن يعقد عقداً على مبلغ مده خمسة آلاف جنيه مثلا تدفع لورثته بعد وفاته اذا مات بحادث أو مات حتف أنفه وفى هذه الصورة من القمار الصريح ما يتضح فى جهالة الأجل لتعلقه بعلم الله تعالى والعرر القائم فى العقد لجهالة ما سيدفعه المؤمن على حياته .

ومن صور التأمين أن يؤمن صاحب المصنع أو صاحب السيارة على ما عساه يقع للعمال أو المارة من اصابات تنجم أثناء العمل عنه أو من سيارته أثناء سيره بها فانه يعد بمثابة ايجاد ما ينوب عن العاقلة فى أداء ما عليه من الدية ، وذلك نظير مبلغ متعاقد عليه يؤديه منجماً سنوياً أو شهريا ، على أن تتولى الشركة دفع الضان أو قيمة التأمين وهو بمثابة الدية أو التعويض لمن وقع عليه هذا القضاء وهذه الصورة جائزة من حيث أن المستفيد مسن العقد با أعنى المؤمن له بخص آخر مشاعاً فى الناس غير متعين ، وفى القسامة نوع من التضامن بين أهل حى أو ربع فى بدل الدية بعد أن يحلفوا أنهم لا يعرفون له قاتلا ، وفى الساب بحث سنوفيه فى العمرى والرقبى أن شاء الله وأعان ،

وقد أفتى ببطلان عقد التأمين على الحياة من فقهاء العصر جدنا فى العلم والأرومة الشيخ محمد نجيب المطيعى مفتى الديار المصرية رحمه الله والشيخ محمد أحمد ابراهيم من كبار فقهاء الشريعة فى عصره وقد أجاز الشهيخ محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى عقد التأمين التعاوني أو الاجتماعي وحرم ما عدا ذلك من صور التأمين ويقول الدكتور محمد سلام مدكور فى بحث له (٢) عن آراء الفقهاء فيقول « ومنهم من أجاز كل أنواع عقود التأمين التي تدعو الحاجة اليها ، ورأى أن عقد التأمين على الحياة لا تدعو اليه الحاجة ، ومسن هؤلاء الأساتذة الحجوى و ولما تفشت هذه العقود بأنواعها بين الناس

⁽١) من الآية ٢٨٩ من سبوذة اليقرة .

⁽٢) مجلة العربي الكويشية العدد (١٦٥

وفى مختلف الأوساط وألفها الناس واعتادوها دون أن يترتب عليها بذاتها وبالنسبة لجوهرها أى نزاع ومن هنا ظهرت آراء آخرين يجيزون عقود التأمين بأنواعها ومن هؤلاء الأستاذ مصطفى الزرقا (الأستاذ بجامعة دمشق) وفضيلة الشيخ على الخفيف رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق الذى قال في بحثه المقدم للمؤتمر الثاني بمجمع البحوث الاسلامية « ان حكم التأمين شرعاً هو الجواز ، لأنه عقد جديد لم يشمله نص حاضر ، وهو يحقق مصلحة دون أن يكون من ورائه ضرر ، فأصبح بعد أن تفشى وشاع عرفا عاما دعت اليه كل من المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وأن المصلحة التي تدعو اليه تقارب الضرورة ومعها لأ يكون للاشتباه فيها موضع اذا فرض وكان فيه شبهة » .

الشبه التي يستند اليها الحرمون

تتلخص الشبه التى أثيرت حول عدم مشروعية عقود التأمين فى أنها تقوم على الجهالة والغرر وهما يمنعان من صحة التعاقد شرعاً لنهى الشارع عن يبع الغرر ، وقالوا أيضاً: ان الضمان فيه من قبيل البر والخير فلا يجوز أخذ العوض عنه ، كما أنه ضمان لشىء معدوم وقت العقد وان كان على خطر الوجود ، كما أن هذه العقود من قبيل المقامرة وهي ممنوعة شرعا فضلا عن أنها أكل لأموال الناس بالباطل – وأنها تتصل بالمعاملات الربوية من ناحية استغلال الشركة لأموالها أو لبعض منها فى القروض الربوية ، ومن ناحية رد الأقساط المدخرة مع فائدة ربوية لها فى بعض أنواع العقود و

وقد أخذ فى رد الشبه بأجوبة لا تقوى على دفعها فضلا عن اقرار الكاتب بأن بعض شروط شركات التأمين تقوم على التعسف والاستغلال ، وقد أقر بأن الشركات تتعامل بالربا فى أموال المؤمنين مما يجعل أرباحها من ثمرات ذلك التعامل المحظور •

أعمال شركات التأمين نوعان (١) •

 ⁽۱) من البحوث المقدمة لمؤتمر علماء المسلمين السابع الذي مقده مجمع البحوث الإسلامية في القاهرة للدكتور عبد الرحمن تاج رحمه الله تعالى -

الأول : تأمين على الحياة •

الثاني : تأمين على الأموال •

والتأمين في كلا النوعين مقتضاه ضمان السلامة ، ولكن ذلك ليس معناه منع المخاطر والحيلولة دون أسباب التلف والهلاك ، فانه ليس في مقدور أحد أن يصد طارق الموت اذا حل ، أو يمنع النوازل السماوية اذا عرضت ، فيكون من أكبر العبث وأعظم الحماقة أن تضمن السلامة في شيء من ذلك أو يقبل هذا الضمان ممن يزعمه .

ان ضمان السلامة في مثل هذه الحالات ليس الا ضربا من المراهنات على معنى أن شركة التأمين تتفق مع من يتعاقد معها عقد تأمين على الحياة أو المال على أنه ان وقع عطب أو تلف أو هلاك للشخص أو للشيء المؤمن عليه كان عليها تعويض تلك الخسارة بدفع ما التزمت دفعه من المال .

وصورة التأمين على الحياة أن يعقد شخص مع الشركة عقدا على مقدار معين من المال لمدة محدودة من الزمن ، كخمسة آلاف جنيه لمدة عشرين سنة، يلتزم الشخص بهذا العقد للشركة دفع ذلك المقدار على أقساط شهرية مثلا ، وتلتزم الشركة له دفع هذا المال كله ان تمت له السلامة الى نهاية المدة المحددة ، تدفع له هذا المال مع أرباحه الربوية أو من غير أرباح على حسب الشرط المتفق عليه ، وكذلك تلتزم دفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خلف الشرط المتفق عليه ، وكذلك تلتزم دفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خلف اله في هذا المال اذا مات في أثناء المدة ، ولو لم يدفع من مال التأمين الا قسطا واحدا ، ويلحق بالتأمين على الحياة التأمين ضد اصابة جزء من أجهزاء الجسم ،

أما التأمين على الأموال فصورته أن يعقد شخص مع الشركة عقدا تضمن له به سلامة داره، أو سيارته، أو أثاث منزله، أو بضاعته التي في متجره، أو التي يريد نقلها من جهة الى أخرى في البر أو البحر أو ما الى ذلك من مختلف الأموال، ويلتزم صاحب المال المؤمن عليه أن يدفع للشركة ضريبة معينة من المال كل سنة أو كل شهر على حسب الشرط.

ويختلف مقدار هذه الضريبة على حسب المال المؤمن عليه الذي يتفق الطرفان على مقدار قيمته •

وهذه الضريبة لا يستردها صاحب المال على كل حال ، وانما تكون خالصة لشركة التأمين على خلاف الحكم فى أقساط التأمين على الحياة ، ثم تلتزم الشركة لصاحب المال المؤمن عليه بأن تدفع له قيمة هذا المال كلها اذا هلك أو تلف بحرق أو غرق أو غير ذلك ما دام عقد التأمين قائماً ، ولو لم يدفع صاحب المال من الضريبة الا دفعة واحدة .

الحكم الشرعي في نوعي التأمين

راجع البحث الموسع فى آخر الجزء الثالث عشر

لم يؤثر عن المتقدمين من علماء الاسلام كلام فى موضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ، فلم يعرف لهم فيه قول بالحل أو الحرمة ، لأن هذا الفرب من التعامل لم يكن معروفا فى زمنهم فى المحيط الاسلامى ولا فى المحيطات القريبة منه ولكنه _ فى ظل قواعد الشريعة ومبادئها وعلى ضوء ما استنبطه العلماء المجتهدون من مصادرها من قيود وشروط _ يمكن أن يوقف على حكم التأمين بنوعيه ، من وجهة نظر الشريعة الاسلامية ، بعد أن تعرف أوضاع هذا التأمين وآثاره القانونية ، وشروطه وقيوده العرفية التي تسير عليها شركات التأمين ، وبعد أن يوزن ذلك كله بموازين الشريعة فى نصوصها التفصيلية ، وعموماتها الكلية ، وما استقاه الأئمة المجتهدون من مصادر الفقه الاسلامي من ضوابط وقوانين ، فان ذلك اذا أخذ على وجهه الصحيح ، وفهم فهما جيدا عميقا مستوعبا ، أمكن أن يستخرج منه حكم التأمين ، وكذلك حكم غير التأمين من كل ما يعرض فى الحياة من شئون لم يكن للفقهاء السابقين عهد بها من قبل ،

وعلى هذا الأساس نقول: ان عقود التأمين على الصورة التى قدمناها ____ ليس لها مسوغ من الوجهة الشرعية الاسلامية ، حتى فى الحـــالة التى لا يشترط فيها على الشركة _ فى عقد التأمين على الحياة _ دفع فوائد ربوية

من أصل مبلغ التأمين المتفق عليه لصاحب العقد على فرض بقائه حيا الى فهاية المدة المعينة ، فان العقد ذاته فاسد مشتمل على شروط فاسدة ، وعلى طريقة يستباح بها أكل أموال الناس بالباطل • ومثل ذلك يقال فى حكم التأمين على الأموال كما سيأتى بيان ذلك بالتفصيل •

هذا وقد أورد ابن عابدين _ فى حاشيته على الدر المختار (١) _ بحث قيما استخرج به حكم الشريعة فى التأمين على الأموال ، لأنه هو الذى كثر السؤال عنه فى زمنه معبراً عنه باسم (السوكرة) وقد قال فى صدورتها ، « انه جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركبا من حربى يدفعون له أجرته ويدفعون أيضاً مالا معلوما لرجل حربى مقيم فى بلاده ، يسمى ذلك المال (سوكرة) على أنه مهما هلك من المال الذى فى المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم وله وكيل عنه مستأمن فى دارنا يقيم فى بلاد السواحل الاسلامية باذن السلطان يقبض من التجار مال السوكرة ، واذا هلك من مالهم فى البحر شىء يؤدى ذلك المسمان له بمقابلة ما للتجار بدله تماما » .

قال ابن عابدين: « والذي يظهر لي أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله ، لأن هذا التزام ما لا يلزم » •

أى أن ما لا يلزم شرعاً لا يصح التزامه ولا الالزام به ، فلا يحل لمسلم أخذه ، ولا يجوز التعاقد عليه ، فان العقد حينئذ يكون فاسدا .

واذا كان هذا هو حكم عقد التأمين الذي يجرى بين مسلم ومستأمن ، من حيث ان المستأمن قد التزم أحكام الاسلام في التعامل مدة بقائه في دار الاسلام ، وأنه لذلك قد صارت أمواله كأموال الذميين فلا يجوز أخذ شيء من ماله بعدر أو بعقد فاسد _ اذا كان الأمر كذلك بين المسلم والمستأمن

⁽۱) حاشية « رد المحتار على الدر المحتار » في [فصل استثمان الكافر] من ياتيه المستأمن (الجزء الثالث ص ٢٥٥ - ٣٤٦) .

وأبن عابدين هو من علماء القرن الثالث عشر الهجرى أى أنه لم يكن من التقدمين اللهبي قررنا أنه لم يؤثر عنه كلام في موضوع التأمين .

فأولى أن يكون العقد (عقد التأمين) فاسدا ولا يحل أن يؤخذ به شيء من المال اذا جرى بين مسلم وذمى ، أو بين مسلم ومسلم .

وخلاصة القول أن المسلم ممنوع من الغدر ومن الاستيلاء ، على مال أحد بغير حق ، سواء أكان مسلما أم ذميا أم مستأمنا • ولا يحل له أن يعقد في دار الاسلام مع أحد من الذميين أو المستأمنين الا ما يحل أن يعقده مع المسلمين •

هذا _ وان وضع مسألة التأمين على الأموال على الصورة التى عرضها (ابن عابدين) واضح منه أن عنصر المستأمنين قام وسيطا بين التاجر المسلم والحربي الذي هو الطرف الآخر في عقد التأمين • وقد علم أنه لا بجوز للمسلم مباشرة عقد فاسد في دار الاسلام مع أحد من المستأمنين ولا يحل له أن يأخذ بهذا العقد شيئا من مال حربي أو مستأمن • فاذا لم يكن في المسألة ذلك العنصر الوسيط المستأمن ، وأجرى عقد التأمين في دار الاسلام بين المسلم والحربي مباشرة بطريق المراسلة ، أو أجرى بينهما في دار الحرب بعد دخول المسلم مستأمنا في تلك الدار أو أجرى بين الحربي وبين حربي آخر شريك للتاجر المسلم فماذا يكون الحكم من حيث صفة العقد ؟ ومست حيث استيلاء المسلم به على مال التأمين من الحربي ؟ • •

و (الجواب) أنه فى دار الاسلام لا يحل للمسلم أن يعقد عقداً فاسداً مطلقا كما قدمنا • • وعلى هذا اذا عقد المسلم عقد التأمين وهو فى بلد الاسلام بطريق المراسلة مع الحربى فلا يحل له أن يأخذ مال التأمين ولو كان القبض قد حصل فى بلاد الحرب لأنه انما يأخذه بناء على عقد فاسد وقع فى بلد الاسلام •

واذا كان العقد قد أجرى فى دار الحرب بين الحربى والتاجر المسلم الذى دخل تلك الديار مستأمنا فان هذا العقد لا يأخذ أحكام الاسلام هنالك، لأن دار الحرب ليست دار أحكام • فاذا تم قبض المال هناك أيضاً جاز للمسلم أخذه لأنه يكون أخذ مال لحربى برضاه وأخذ مال الحربى برضاه جائز بكل

حال ، وبكل وجه وسبيل ، حتى من طريق الربا والقمار ، مادام ليس فى ذلك غدر فان الغدر ممنوع على كل حال .

أما اذا اتفق على أن يكون القبض فى بلد الاسلام بعد تمام العقد فى بلد الحرب فان تم القبض بتراض من غير خصومة جاز للمسلم أخذ المال ، كما جاز ذلك فى بلد الحرب ٠٠ وان كان هناك تناكر وخصومة فلا يسع القاضى المسلم أن يحكم بذلك المال الذى لم يكن التزامه الا لعقد فاسد ١٠ هـ

ومن هذا يعلم أيضاً حكم المسألة اذا كان للتاجر المسلم شريك في التجارة حربي هو الذي أجرى عقد التأمين مع حربي آخر وقبض منه مال التأمين بعد هلاك التجارة وبعث به الى شريك المسلم فانه يحل له أخذه ، لأنه مال حربي أخذ برضاه بناء على عقد أجرى في دار الحرب وتم فيه القبض هنالك .

* * *

مما تقدم يعلم أن الأصل فى الحكم بفساد عقد التأمين وعدم جواز أخذ المال الذى يدفع تعويضا عن الهالك أو التالف هو أن الشركة التى يطلب منها أن تدفع التعويض لا دخل لها ولا تسبب من قبلها فى ذلك التلف أو الهلاك ، ولم يكن منها غدر ولا تعرير بالشخص المتعاقد معها فى نفس أو مال ، فيكون الزامها بمال التعويض أكلا لأموال الناس بالباطل وذلك منهى عنه أشد النهى ٠٠

(قد يقال) ان عقود التأمين تجرى دائما مع شركات مساهمة يمكن أن تعتبر شركات تعاونية على الخير والبر ، يتعاون أصحاب الأسهم فيها على تعويض الخسارة ـ التى تلحق أحدهم فى نفسه أو ماله ـ مما يدفعونه من أقساط شهرية أو سنوية ، تجمع وتستثمر لينفق منها فى مثل هذا الغرض • وحينئذ تكون هذه الشركات شبيهة شبها قويا بجمعيات البر التعاونية التى بتكون صندوقها من اكتتابات شهرية مثلا لينفق منها على المحتاجين من أعضاء الجمعية بسبب توقف عن الكسب ، أو بسبب المرض أو غيره من الطوارىء التى يحتاج فيها الى المعونة •

والجواب عن هذا أنه لا يمكن قياس شركات التأمين على جمعيات البر انتعاونية ، ولا يكفى لتصحيح هذا القياس أن يكون فى كلا الطرفين اكتتاب من الأعضاء المشتركين فى المنشأة بجزء من المال لينفق من المجموع على النحو المذكور ، فان الأمر فى جمعيات البر التعاونية لا يخرج عن نطاق التبرع المحض من جميع المكتتبين ، والانفاق من المال المجموع فى الوجوه المخصوصة هو تبرع أيضاً مبنى على تبرعات أعضاء الجمعية بتلك الأقساط ، فليس هناك الزام بواجب ولا التزام بحق يصبح أن يكون محلا للتقاضى والخصومة والحكم به ممن يحكم بالشريعة الاسلامية ، وليس الأمر كذلك فى التعويض الذى تدفعه شركة التأمين لمن يصاب فى نفسه أو ماله فان عقد التأمين يوجب له بحكم القانون حقا على الشركة يستطيع أن يقاضيها عليه ، ويطلب من أجله ما الخرى عليها بجميع ما التزمت به تعويضا عن الخسارة التى لحقته ، وذلك الزام بشىء لا يلزم شرعا ،

قد يقال أيضاً: اذا كان التأمين غير جائز شرعا للمعنى الذى بين هنا وهو أن فيه التزاما والزاما بشىء لا يلزم شرعا ، وفيه أيضاً استباحة لأكل أموال الناس بالباطل ، فكيف يتفق ذلك مع ما اشتهر عن المرحوم الشيخ (محمد عبده) من أنه أجاز عقد التأمين على الحياة مع اشتماله على ذلك المعنى عينه:

« النزام لما لا يلزم شرعا وأكل للأموال بالباطل » •• ؟

نعم، قد اشتهر عن الشيخ محمد عبده (رحمه الله) أنه قد أفتى فى موضوع التأمين على الحياة فتوى أصدرها حينما كان مفتيا للديار المصرية ، ولم يعقب عليها أحد من العلماء ولا من غيرهم ممن تعنيهم شئون الاسلام (١)

وقبل الجواب عن ذلك يحسن أن نورد نص الســـؤال الذي تقـــدم به

⁽۱) بالرجوع الى السجلات الرسمية لدار الافتاء يعلم أن هذه القتوى صدرت في فسيهر صفر من سنة ١٣٢١ بناء على طلب من يدعى الخواجة (هور روسل) ويعلم أيضا أن فنخصا الخرر لم من من وراء هذه الفتوى تقدم الى إدار الافتاء يطلب صورة منها ، وأنه أجيب إلى طلبه من فير توقف ، وكان ذلك في شهر ذي القعدة من سنة ١٣٤٥ (مايو سنة ١٩٢٩) على عهد مغتى الديار المصرية المرحوم الشيخ عبد المجيد سليم ،

المستفتى الى دار الافتاء ونتبعه بنص الفتوى التى أصدرها الشيخ (محمد عبده) ثم ننظر فى هذه الفتوى ومبلغ ما تدل عليه وما يمكن أن يتمسك به من منطوقها أو مفهومها ، لتقر الأمور فى نصابها ، وليهدأ بال الناس ويطمئنوا الى أحكام الشريعة وما ينبغى أن يقال فى موضوع التأمين على الحياة أو على الأموال .

وهذا هو نص ما ورد في صوغ السؤال

« سأل جناب المسيو هور روسل ، فى رجل يريد أن يتعاقد مع جماعة (شركة) مثلا على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معيسة ليعملوا فيها بالتجارة واشترط عليهم أنه اذا قام بما ذكر وانتهى أن الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة ، وكانوا قد عملوا فى ذلك المال وكان حيا فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخصه من الأرباح ، واذا مات فى أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية فى ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورثهم مع الأرباح ، فهل مثل هذا التعاقد الذى يكون مفيداً لأربابه بما ينتجه لهم من الربح جائز شرعا ٥٠٠ ترجو التكرم بالافادة » ٥٠٠

وقد أجاب الشيخ محمد عبده عن ذلك بما يلى وهدو نص الفتوى المشهورة:

« لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة كان ذلك جائزاً شرعا ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الأقسساط والعمل في المال وحصول الربح أن يأخذ ولو كان حيا ما يكون له من المال مع ما خصه في الربح وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو مسن له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما أتتجه من الربح والله أعلم » (۱) •

هذه هي الفتوي التي اشتهرت عن الشبيخ محمد عبده في موضوع

⁽۱) وقد حررت صورة من هذه الفتوى باذن من مفتى الديار المعربة المرحسوم الشمسيط عبد المجيد سليم واعطيت للخواجة (جورج فوشيه) وكيل كروكة التامين على الحياة (لاجتفرانا) بناء على طلبه .

التأمين والتي كان يستخدمها أصحاب المصالح فى الترويج لشركات التأمين وهي التي يستند اليها من يستشكل عليه الحكم بفساد عقود التأمين من وجهة الشريعة الاسلامية وأن أخد مال التأمين من قبيل أكل أموال الناس بالباطل •

والمطلع على السؤال وعلى جوابه لا يرى فيهما شيئاً يتعلق بموضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ولا يجد فى السؤال ولا فى جوابه أثراً الأساسية التى يشتمل عليها كل عقد من عقود التأمين والتى بسببها يكون الحكم على تلك العقود بالفساد •

ان هذا السؤال لا ينطبق الاعلى نوع من الشركات الشرعية التى يكون المال فيها من جانب والعمل فيه بطرق الاستثمار التجارية أو الصناعية منجانب آخر ، وهو ما يسمى فى عرف الفقهاء (بالمضاربة) كما يسمى بالقراض •

لم يعرض السؤال للعناصر الجوهرية فى عقود التأمين ، مثل اشتراط أن تدفع شركة التأمين جميع المال المؤمس به ولو كان عشرات آلاف أو مئات آلاف الجنيهات اذا حصل هلاك أو عطب لصاحب التأمين ولو لم يدفع من الأقساط المنجمة على عدة سنوات الاقسطا واحدا ، فان هذا الشرط هو صلب المخاطرة ، وهو الذى يلتزم به ما لا يلزم شرعاً ويستباح به من المال ما ليس بحق ، وتؤكل به أموال الناس بالباطل .

ليس فى سؤال المستر (هور روسل) الذى نقدم به الى دار الافتاء تعرض لمثل هذا الشرط الذى يفسد به التعاقد ، ولم يعرض السؤال أيضاً لنوع الربح الذى ينتج من استثمار المال ولا لطريقة هذا الاستثمار (١) .

⁽۱) نعم لم يعرض السؤال لنوع الربح ولم يبين هل هو جزء نسبى من الأرباح المحاصسلة من عمل المشركة ، كعشرة أو خمسة في المائة مثلا من هذه الأرباح أو جزء نسبى من المائل المدنوع للشركة لتعمل فيه ، كأن يشترط لصاحب المال من الأرباح ما يساوى عشرة في المائة مثلا من المال ذفعه لنشركة ، وفرق كبير بين الأمرين هو الفرق بين الحلال والحرام ،

هذا ولا شك أن الجارى في عقود التأمين هو النوع الثاني الذي يكون فيه الربع المشروط جزءا نسبيا من وأس المال المدفوع للشركة وهو المحرم باجماع المسلمين لكن السؤال قد أخلى هذه الحقيقة الواقعة ليلقى بذلك الإبهام ستارا على النقط المحرمة التي توجب فعماد العقيف غرعا .

والمفتى لا يسعه الاأن يجيب عما يعرض عليه من سؤال وليس عليه ذنب ولا تسعة اذا كانت فتواه تستخدم فى غير ما وضعت له الا اذا أعلم بذلك بعد وقوعه فلم ينكره أو كان يعلم من قبل أن فتواه الصريحة فى تجدويز شركة المضاربة والقراض مثلا ستتخذ ذريعة للترويج لشركات التأمين •

واجب على المفتى فى هذه الحالة الثانية أن يسد طريق الفساد على من يريده ، فيبين فى نص فتواه الحكم الشرعى ــ وان لم يكن مسئولا عنه ــ فى الموضوع الذى يظن استخدام فتواه فيه ، كموضوع التأمين .

قد يقال: ان أبوابا كثيرة فى الفقه الاسلامى ـ مثل أبواب الوديعـة والاجارة والكفالة قد اشتملت على مسائل وصور عقود قرر الفقهاء الحكم بصحتها ، وبأنه يجب فيها ضمان ما يتلف أو يهلك من مال لأحد المتعاقدين على الآخر وهذه المسائل والعقود يمكن أن تقاس عليها مسالة التأمين على الأموال فيحكم فيها بصحة العقد ووجوب ضمان المال المؤمن عليه لصاحبه في حالة التلف أو الهلاك .

فقى باب الوديعة قال الفقهاء: «انه اذا أودع شخص عند آخر وديعة وجعل له أجراً على حفظها فان المودع المشروط له الأجريض هذه الوديعة ادا هلكت و فينبغى أن تكون مسالة التأمين على الأموال كذلك ، فان ما يدفعه صاحب البضاعة مثلا من مال لشركة التأمين يعتبر بمنزلة الأجرة على حفظ هذه البضاعة ، كأجرة المودع على حفظ الوديعة و فاذا هلكت البضاعة كلها أو بعضها كان على شركة التأمين ضمان ذلك » و

وفى باب الاجارة قال الفقهاء في الأجير المشترك، وهو الذي لا يقصر نفسه على العمل في لشخص بعينه كالخباز والطحان والكواء والخياط في المستؤل عن سلامة ما في يده من مال للمستأجر فاذا تلف شيء منه كان علي ضمانه وعلى هذا يمكن اجراء هذا الحكم في مسألة التأمين على الأموال فتكوف شركة التأمين بمنزلة الأجير المشترك الذي يضمن المال لصاحبه ادا تلف أو هلك و

وفى بابالكفالة قال الفقهاء أيضاً : «انه اذا كان رجل معه ماليريد الانتقال به من بلد الى بلد آخر وهو يخشى اللصوص وقطاع الطريق ولا يدرى أى الطرق المأمونة وأيها المخوفة فأشار عليه رجل بسلوك طريق معين » وقال له : « اسلك هذا الطريق فانه طريق مأمون ، ولو أخذ مالك فيه فأنا ضامن له ، فانه يجب عليه ضمان ذلك المال اذا أخذ من صاحبه فى ذلك الطريق » .

فهذه مسألة يمكن أن تكون من المسائل أو أقرب المسائل التي ينبعي أن تحمل عليها مسألة التأمين على الأموال التي يراد نقلها بالبر أو البحر أو التي يؤمن عليها في المتاجر أو المصانع أو المنازل خشية الحرائق أو السرقات أو ما شابه ذلك .

هذه هي المسائل التي يمكن أن يتعلق بها من يريد اباحة عقود التأمين على الأموال ممن يأخذون الأمور أخذا ظاهرياً من غير بحث ولا تمحيص .

لكن هذه المسائل جميعها لا يصح التمسك بشيء منها لاباحة التأمين اذا أخذت على أصولها وفهم فهما جيداً ما قاله العلماء فيها .

وذلك أن مسألة الوديعة على الصورة التي قدمناها _ وهي ما تكون بأجر على الحفظ _ لا يثبت فيها ضمان المال بالتلف أو الهلاك في كل حال . الما ذلك في الأحوال التي يمكن فيها الاحتراز عن أسباب الهلاك أو التلف . فأما اذا كان السبب مما لا يمكن الاحتراز عنه كالموت والغرق فلا يجب فيها ضمان على المودع ، واذأ لا يفيد شيئاً حمل عقود التأمين على هذه الوديعة، فان مقتضى عقود التأمين وجوب ضمان المال في كل حال وبكل سبب من فان مقتضى عقود التأمين وجوب ضمان المال في كل حال وبكل سبب من أسباب الهلاك ، من غير فرق بين ما يمكن الاحتراز منه وما لا يمكن ، فيها الاحتراز من هذه العقود أنها مقتضية للضمان في الأحوال التي لا يمكن فيها الاحتراز من أسباب الهلاك ، كما هو معروف .

على أنه لا يمكن اعتبار المال المؤمن عليه وديعة عند شركة التأمين ولا يمكن اعتبار هذه الشركة أجيرة على حفظه حتى يصح قياس مسألة التأمين على مسألة الوديعة ، فان المال المؤمن عليه ليس في يد الشركة ولا تعلق للشركة به ،

فليست المتاجر والمخازن والمصانع التى فيها المال المؤمن عليه أماكن لشركات، التأمين ، وليست البضائع المنقولة فى البحر محمولة فى مراكب هذه الشركات، فلا علاقة لهذه الشركات بالمال المؤمن عليه بحال من الأحوال ، واذا لا يكون هناك وجه شرعى لا يجاب الضمان عليها فى حالات العطب أو الهلاك ، فانها ليست جهة مودعة عندها الأموال ، ولا أجيرة على حفظها ،

ثم اذا كانت شركة التأمين هي صاحبة المراكب التي تنقل عليها البضائع في البحر مثلا فانه يمكن اعتبارها أجيرة على النقل وعلى الحفظ من قبيل الأجير المشترك الذي تقرر في الفقه الاسلامي حكمه ، وهو أنه لا يجب الضمان عليه في حالات التلف أو الهلائ اذا كان سبب ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه ، وليس كذلك الحال في عقود التأمين كما علمنا .

بقى الكلام فى المسألة الأخيرة التى قلنا انها أقرب المسائل التى قد يتعلق بها من يريد اباحة التأمين على الأموال ، وهى مسألة الكفالة وضان سلامة الطريق ، والحكم الذى قرره الفقهاء فيها هو أن مسن أشار على صاحب مال بسلوك طريق معين ملتزماً ضمان المال اذا هلك من صاحبه فى ذلك الطريق لا يجب عليه ضمان شىء الا اذا كان صاحب المال لا يعلم حقاً ما فى الطريق من خطر وكان المرشد لسلوكه ذلك الطريق يعلم جيداً ما فيسه من معاطب ومخاوف فانه اذا كان الأمر كذلك كان المرشد للطريق غاشا غارا صاحب المال ، فيغرم ما ضاع منه ، أما اذا كان المرشد لا يعلم ما فى غارا صاحب المال ، فيغرم ما ضاع منه ، أما اذا كان المرشد لا يعلم ما فى عليه ضمان شىء ، وكذلك أذا كان المرشد يعلم بخطر الطريق وكان صاحب المال يعلم ذلك أيضاً فانه لا ضمان على المرشد يعلم بخطر الطريق وكان صاحب المال ولا أحفظ له من صاحبه ، فارشاد المرشد في هذه الحالة لم يأت بشى، المال ولا أحفظ له من صاحبه ، فارشاد المرشد في هذه الحالة لم يأت بشى، جديد ولم يحصل شيئاً كان غير حاصل ، فلا يكون موجباً لضمان ،

(وبعد) قان استقصاء قواعد الشريعة وأحكامها وما بنيت عليه هذه القواعد والأحكام من نصوص خاصة وعمومات شاملة يثبت أنه لا يجب على أحد ضمان مال لغيره بالمثل أو بالقيمة الا اذا كان قد استولى على هذا

المال بغير حق أو أضاعه على صاحبه ، أو أفسد عليه الانتفاع به بطريق المباشرة أو التسبب ، ولا شيء من ذلك بمتحقق في شركة التأمين التي يقضى التعاقد معها أن تضمن لصاحب المال ما جلك أو يتلف أو يضيع بغرق أو حرق أو بفعل اللصوص وقطاع الطريق أو ما الى ذلك ،سواء أكان ذلك مما يمكن الاحتراز عنه أم لا • و و و صحيح الأموال بهذه الصورة شيء لا تعرفه الشريعة الاسلامية العادلة التي لا تقر الغبن والحيف ولا تبيع أكل أموال الناس بغير الحق •

شركات التأمين لا علاقة لها مطلقا بالأموال المؤمن عليها ، وكل عملها أضا تكون من أقساط التأمين _ التي تجمعها من المتعاقدين معها أصحاب تلك الأموال رأس مال كبير توجه للاسترباح في قروض وغير قروض ثم تدفع من أرباحه العظيمة ما يجب عليها قانونا من تعويضات عن الخسائر التي لحقت الأموال المؤمن عليها ، وليس للشركة دخل في أسباب هذه الخسارة لا بالمباشرة ولا بالتسبب فمطالبتها بتعويض الخسارة ليس لها وجه شرعي ، كما أن الأقساط التي تجمعها من أصحاب الأموال بمقتضي عقد التأمين ليس لها وجه شرعي أيضا ، فهذه اشتراطات والتزامات فاسدة ، والعقد اذا اشتمل على شرط فاسد كان فاسدا ،

ان شركات التأمين هي شركات استرباح بارعة ، رأس مالها في أغلب الأمر هو ما تجمعه من أقساط من أصحاب عقود التأمين ، تستغل هذه الأموال وتستشرها ، والأرباح التي تستفيدها منها أعظم بالضرورة مما تخسره في حالات التعويض لمن تلحقهم خسارات في الأموال المؤمن عليها ، وذلك أن أعمال شركات التأمين مبنية على دراسات دقيقة واحصاءات شاملة لوسائل النقل في البر والبحر وحالات السلامة وحالات العطب في الظروف العادية وأوقات السلم والأمن ، هذه الدراسات والاحصاءات تثبت أن مرات العطب والتلف قليلة جدا ، بل هي نادرة بالنسبة لمرات السلامة ، فلا يضير شركات والتأمين أن تعوض من كسبها الواسع عن خسارة هذه الحالات النادرة ، ثم يكون لها الباقي ربحا خالها .

هذا شيء واضح ومعهود في شركات التأمين على الأموال • ومثله يقال

في شركات التلمين على الحياة مهما اختلفت الأساليب وتنوعت الطرائق والشروط •

وخلاصة القول أن تعاقد شركات التأمين على الأرواح أو الأموال لا يمكن أن يدخل في باب صحيح من أبواب المعاملات الشرعية وغاية ما يمكن تصويره به أنه من قبيل النوع الثالث الذي أشرنا اليه وهو ضمان أمن الظريق فيكون ضمانا لسلامة الأنفس والأموال ، وقد قلنا في ذلك النوع الثالث: « أنه لا يثبت فيه الضمان شرعا الا أذا كان هناك تعرير من هذا الضامن بأن كان يعلم ما في الطريق من مخاوف ومعاطب ، وكان صاحب المال الذي يسلك به الطريق – بناه على ذلك الارشاد – لا يعلم أصلا بهذه المخاوف والمعاطب ، فضامن السلامة حينت ذ يجب تضمينه المال الهالك ، بسبب التعرير ألذي كان منه لا بسبب آخر ، والتعرير منتف في موضوع عقود التأمين ،

التعاون لا الاستغلال أساس عقد التسامين الاسسلامي

قدم أحد الاساتذة المصريين المشتغلين بالشئون الاقتصادية الأكاديميه اسمه الدكتور شوقى الفنجرى بحثا بهذا العنوان لهيئة كبار العلماء بالمملكة السعودية يقول بين يدى بحثه يقول عبد السميع المصرى: أعجبها قوله : « آلا نتعرض لمختلف المسائل الفقهية التي يثيرها عقد التأمين الا بالقدر الذي نراه ضروريا لمجرد الربط وبايجاز شديد » نم يقول : « الشرع الاسلامي حاكم وليس محكوماً ، فهو الأصل الذي يجب أن نطوع حياننا في ضوء تعاليمه ، لا أن نطوع الشرع لنبرر به الأوضاع القائمة » _ تم يختتم لمهيده بقوله : « أن الضرورات التي تبينح المعظورات والحاجات يختتم لمهيده بقوله : « أن الضرورات التي تبينح المعظورات والحاجات التي نبيح المستخدام المعظور أو الشري الله المنا لم نجد سبيلا غيره » •

وهذ القول انسايراد به عاب الشريعة حاكميتها على شئون المال ختى ليمكن تعطيل الحكم الشرعى لمجرد شميمة حاجة تقف بازاء هذا الحكم الخصوصة الزعم بأنه ما أعنى التامين ما يس حاجة ففط تدعو الى تسويعه وانما الضرورة أيضاً •

بين أنز كاه وأثنامين

فسم المعسنف البحث أقسام اربعه أو فصول اربعة أولها بهذا العنوان (بين الزكاة والتأمين) يقول :

" الأسارم دين الكافل الاجتماعي بسعني كفالة الحياة الكريمة لكل فرد ملتزم فرد في المجتمع الاسلامي بحيث يعيش عياه آمنة مطمئنة ، فكل فرد ملتزم معول آحيه المحتاج، وتامين حاجته على أساس من حق القرابة، وحق الجوار، رحق المنسيافة وواجب الصداقة ..

وعلى مستوى الدولة يتمثل التكافل المادى فى الزكاة ، الركن الشانى بعد الصلاة . وتعتبر الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاجتماعى فى الاسلام من فهى تكفل لكل فرد حد الكفاية لا حد الكفاف .

ويطلق على بيت مال الركاة اسم (مؤسسة الزكاة) ويقول :

سبق الاسلام مند أربعة عشر قرنا أحدث التشريعات المتقدمة في التأمين والضمان الاجتماعي، وتعدى هذا الصندوق ضمان حد الكفاية للمسلمين الى صور أخرى عديدة مثل:

- ١ _ تأمين الأطفال •
- ٢ _ تأمين البطالة •
- ٣ _ تأمين الشيخوخة والمرض •

بل لقد شمل تأمين الزكاة المنصوص عليه فى القرآن والسنة صوراً آخرى الم تصل اليها أحدث التشريعات ولن تصل اليها أحدثها تقدماً ومن قبيل ذلك

(۱) تأمين العارمين لمن تنزل به جائحة أو حريق أو دين فى غير معصية ، وكذا كل من يتعرض لاملاق أو فاقة بعد غنى ويسر يأخذ من سهم العارمين بقدر ما يعوض خسارته ، ويوفى به دينه ويذهب به ضائقته .

وما أروع ما فعله أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، اذ اعتبر من لديه المسكن والأثاث والفرس والخادم غارماً يقضى عنه دينه ، وكأنه ينبه الى أن مسئولية الحاكم فى الاسلام تفرض عليه أن يحقق لكل فرد ما يسمى بالرخاء أو الرفاهية الاقتصادية ، أو ما عرف « بتمام الكفاية » •

(ب) تأمين ابن السبيل وهو من انقطعت موارده بسبب خارج عن ارادته،

ويخلص الباحث الى أن الزكاة لو جمعت بحسب ثروات كل مجتسع اسلامى لبلغت بلايين البلايين من الدنانير أو الجنيهات ، باعتبار النسب التى نبلغ ٢٠ / على الركاز وما في حكمه ٠٠ بحيث ينعدم ــ اذا جمعت ــ وجود

وهل يكون الائتمان بفوائد أو على أساس القرض الحسن ؟ وهل تجميع المدخرات سيكون بفوائد أو بماذا ؟

بل انتقل سريعاً بعد هذا الاجمال ليخلص في الفصل الثاني عن التأمين التعاوني ، والتأمين التجاري والتأمين الحكومي:

« الفكرة الأساسية في التأمين التعاوني : هو أن تتولاه جمعيات تعاونية يجمع أعضاءها الأخطار التي يتعرضون لها ، ويلتزمون بتعويض من يلحفه الضرر منهم ، وذلك من الاشتراك الذي يؤديه كل عضو ، وهو اشتراك متغير يزيد أو ينقص بحسب قيمة التعويضات التي تلتزم الجمعية بأدائها في خلال السنة ، وقد لا يدفع العضو اشتراكه الا عند وقوع الخطر ، وبقدر نصيبه من التعويض ٠٠ وهي جمعيات لا تستهدف الربح وانما التعاون لجبر الخطر أو الضرر الذي يلحق بأحد الأعضاء بتوزيعه عليهم جميعا ١ ه

اذن يكون القسط أو الاشتراك في هذه الجمعيات التعاونية من قبيل التبرع، وهو عقد تبرع يقره الاسلام، وهذه الجمعيات هي الصورة الوحيدة التي أقرها مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية لعام ١٩٦٥ م وضرب المثل فيله بصناديق الزمالة التي يقوم بها موظفو شركة أو مصلحة لدفع مبلغ كمعونة سريعة لأسرة العضو المتوفى مثلا .

لكن الفنجرى يقفز من هذا التعريف وبلا مقدمات ليقول «كما سمى أيضاً هذا التأمين بالتأمين التبادلي ، لأن الأعضاء أنفسهم مؤمننون ومؤمس لهم (مستأمنون) في وقت واحد ، فليس بينهم وسيط أو مساهمون يتقاضون أرباحاً » وكانت هذه القفزة ليسبغ على التأمين التبادلي المعروف في أوربا وأمريكا اسم (التأمين التعماوني) وليقدم مشروعه بعد ذلك لهيئة كسار العلماء على أسس التأمين التبادلي بعد أن سماه (التأمين التعماوني) وذلك بعد أن عرض للتأمين التجاري وقال عنه: (انه تتولاه شركات منبتة الصلة عن مجموع المستأمنين اذ تقتصر علاقتها بكل مستأمن على حدة ، فهي ليست الا وسيطاً لتنظيم التعاون بين علاقتها بكل مستأمن لديها والكسب من وراء ذلك ، أو هي بعبارة صريحة

(تاجر أمين) يبيع الأمن للناس بقصد الربح ، ويترتب على ذلك ارتفاع نسط التأمين التجارى ، لأنه لا يقصد به مجرد تغطية المخاطر المحسوبة أو كاليف الادارة ، وانما أيضا وأساسا تحقيق أكبر قدر من الأرباح لمساهمي الشركة .

ويؤخذ على التأمين أمران :

- (أولهما) فرض شروط تعسفية على المستأمنين استغلالا لحاجة الناس النامين و فضلا عن مطالبة شركات النامين بأقساط تأمين مبالغ فيها جرياً وراء الكسب ، بالاضافة الى استئثارها وحدها بكافة الأرباح الناجمة عن استشار مدخرات المستأمنين ، مما يهدر حقوق هؤلاء المستأمنين ويجحف بهسم .
- (ثانيهما) سيطرتها على الاقتصاد القومى بما يتجمع لديها من رءوس أموال ضخمة _ بلغت فى الولايات المتحدة عشرة بلايين من الدولارات _ • فضلا عن جنوحها الى استغلال أموالها فى الكسب السريع ، مما يضر بصالح المجتمع •

وكم كانت خيبة المستأمنين الذين ظروا للتأمين على أنه وسيلة ادخار على المدى الطويل ، وكم كانت خسارتهم عند قبضهم مبالغ التأمين المتفق عليها عند الاستحقاق أو الوفاة ، اذ يقبضونها بقيمة مخفضة للغاية ، وذلك بسبب التغمخم وارتفاع القيمة للسلع ، مع انخفاض قيمة العملة الورقية المتعامل بها ، فوجدوا بدلا من رءوس الأموال المرتقبة سراباً وضياعا ، في الموال بها ، فوجدوا بدلا من رءوس الأموال المرتقبة سراباً وضياعا ، في الوقت الذي أدوا أقساط هذه الوثائق في سنوات سابقة بقيمة حقيقية مرتفعة ،

توصيات المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي

يرى المؤتمر آن التأمين التجارى فى هذا العصر لا يحقق الصيغة الشرعية المتعاون والتضامن ، لأنه لم تتوافر فيه الشروط الشرعية التى تقتضى حله ، ويقترح المؤتمر تأليف لجنة من ذوى الاختصاص من علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد المسلمين لاقتراح صيغة للتأمين خالية من الربا والغسرر ، وتحقق التعاون المنشود بدلا من التأمين التجارى .

وجاء فى البيان : ان هناك أقلية من علماء الشريعة ترى عقد التأمين جائز مطلقاً ، وأغلبية ترى التفرقة بين أنواع التامين ، فتجيز بعضها كالتأمين التعاوني ، والتأمينات الاجتماعية ، وتحرم بعضها كالتآمين التجارى ، لاسيما اذا كان فى صورة التأمين على الحياة . لأن فيه :

١ ــ معنى القمار والرهان والميسر ، الأنه تعلق على خطر قد يقع وقد
 لا يقع ٠

٢ ــ ولأن فيه أيضاً تحديا للقدر الالهى لاسيما عقد التامين على الحياة •
 ٣ ــ ولأن فيه غرراً وجهالة ، اذ لا يدرى أى من طرفى العقد عند انشائه ما ستأخذ وما سيعطى •

٤ ــ ولأن فيه غبنا وذلك باعتباره عقدا احتماليا من عقود الغرر .

وقع الخطر تعويضاً كبيراً بلا مقابل ، ومن جهة اعطاء فوائد فى بعض النواعه ،
 فضلا عن أن شركات التأمين قد تستغل ما تحصله من اقساط فى معاملات يومية محرمة .

لكن الباحث المقدم للتوصيات للمؤتمر المشار اليه يمضى في توضيع

حجج المؤيدين للتأمين ، وقد ركز على أنه عقد معاوضة قد بنى على أسس فنية وحسابات دقيقة ، مما تنتفى معه صفات الاحتمال أو الغبن ، علما أن كون عقد التأمين هو عقد معاوضة يجعله من أكبر مفاسد التأمين بصورته الراهنة .

لأننا اذا حاولنا تحديد طبيعة هذه العقود وخصائصها الجوهرية التي تميزها عن غيرها ، بعيداً عن الاغراق في الفروض والتقديرات ، وعلى ضوء واقع المعاملة كما تقع ، لا كما يتوهم بعض الناس من وجود اتفاقات على التعاون والبر تقوم فيها شركات التأمين بدور الوسيط بين المستأمنين الذين يضعون أموالهم لدى الشركة التي تقوم مقام الشربك المضارب الذي يتجرف أموالهم وينميها وحوجدنا أن عقد التأمين هو (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدى الى المؤمن له أو الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ايرادا مرتبا أو أي عرض مالى آخر في حالة وقوع الحادث ، أو تحقيق الخطر المبين في العقد ، وذلك ظير قسط أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن و وذلك ما جاء بالمادة ٧٤٧ من القانون المدني المصرى و

اركان عقد التامين

وبذلك تكون أركان عقد التأمين هي الخطر المؤمن منه ، ومبلغ التأمين وقسط التأمين ، واذا كان الخطر أو الاحتمال هو الركن الأساسي في عقد التأمين ، وأصلا للركنين الآخرين _ قسط ومبلغ التأمين _ كان الغرر ملازما لعقد التأمين لا ينفك عنه ، بل ان ذلك جعل عقد التأمين ذاته غررا لأن الستأمن والشركة كلاهما لا يدري شيئاً عن وقوع الحريق مثلا ، لأنه قد لا يقع ، ولا متى تحدث الوفاة في تأمين الحياة ، وبالتالي استحقاق مبلغ التأمين غير معلوم ، وكلاهما جهل فاحش يبطل المعاوضة بإنفاق الفقهاء .

والتزام المستأمن فى العقد بدفع الأقساط التزام محقق ، أما التزام المؤمن فهو التزام غير محقق ، أى قديكون أو لا يكون ،لأنه مقترن بوقوع الحادث، وهذه أعلى درجات الغرر فى الشدة والفحش ، لأنه غور فى حصول العوض وقدره ، أو فى أجله م، فاذا حرمت الشريعة شيئاً من الغرر لكان هو الغرر

فى عقد التأمين ، لأنه لا يقل عن الغرر فى المعاوضة على الحمل فى البطن ، أو السمك فى الماء أو ضربة القانص مما أجمع العلماء على تحريمه (١) ويقول عبد السميع المصرى :

واضح مما نقدم أن عقد التأمين بمواصفاته وشروطه الحالية وبنص القانون هو عقد معاوضة بينما الصيغة المقبولة للتعاون المنشود من عمليات التأمين لا تكون الا بعقود التبرع و التامين لا تكون الا بعقود التبرع و التامين لا تكون الا بعقود التبرع و التامين الا تكون الا بعقود التبرع و التعرب التامين التامين التامين التامين التامين التعرب التعرب

لكن الدكتور الفنجرى يزعم فى بحثه أن الخلاف بين مؤيدى التأمين ومعارضيه من فقهاء الشريعة هو خلاف ظاهرى وليس خلافاً حقيقياً أو جوهرياً • • رغم ما نقلته من توصيات مؤتمر مكة العالمي للاقتصاد لسنة ١٩٧٦ م من استنكار للصيغة الحالية للتامين التجارى •

ويلح الدكتور على فكرة أن التأمين يقوم جنباً الى جنب مع الزكاة محققاً أهدافها ، لأن الزكاة للفقراء والتأمين يؤمن القادرين .

واذا كانوا قادرين فما حاجتهم الى التأمين وما فيه من شبهات ؟

ومع هذا النافس في أقوال الدكتور نراه يعود ليقرر في صفحة ٣١ من حته:

« لقد سبق أن أوضحنا في الفصل الأول من هذا البحث أن الزكاة هي مفلة التأمين الكبرى في الاسلام ، وأن سندها الشرعي هو النص » كسا ينفق معنا في أن التعاون على البر لا يكون الا في صيغة التبرع ، فيقول في ص ٣٣ « فالتأمين التعاوني هو معاملة أساسها التعاون والتبرع ، فهي خالبة من معنى المعاوضة البتة ، وإذا انعدم في هذا النوع من التأمين معنى المعاوضة فقد انتفت عنه مفاسد الجهالة والغرر والغبن وشبهة الربا .

وهو نفس الأساس الذي قام عليه نوع التأمين الذي أقره مؤتمر مجمع

⁽۱) من كتاب التامين الاسلامي من ۳۱ ، ۳۲ لمبد السميع المصرى عن التضامن الاستسلامي، التي تصدرها وزارة الحج والأوقاف السمودية ومنها نقلته عدد رجب ۱(۱) المجزء الأول يم

عقد التسامين التبادلي

لكنه يتخذ هذا القرار حجة ليهاجم معارضي التأمين التجارى ، ويزعم الن ما يدفعه العامل للتأمينات الاجتماعية من أجل معاش الشيخوخة هو قسط في عقد معاوضة يساهم فيه رب العمل مثله مثل عقد التأمين التجارى ٥٠ فهل هذا يتفق مع الواقع يا دكتور ؟!

اليس ما يدفعه العامل قسطاً مدخراً له ولأولاده ، وما يدفعه رب العمل هو تبرع أو هبة منه يجيزها الشرع ؟ وانصافاً للدكتور الفنجرى فان مسن بقرأ بحثه يحسب أنه متعاطف بشدة مع معارضى التأمين التجارى ، لكن يبدو أن هذا التعاطف مظلة يخفى تحتها حقيقة المشروع أو الفكرة التى يتقدم بها الى هيئة كبار علماء المملكة العربية السعودية وقد مهد لهذا المشروع بقوله : ان الفكرة الأساسية فى التأمين التعاونى الحديث ، هى اتباع جميسم الأساليب الفنية الحديثة ، التى تتبعها شركات التأمين التجارية ، بما فى ذلك الأقساط الثابتة المحسوبة والعقود الفردية ، ولا تختلف عن التأمين التجارى الافى استبعاد قصد الربح والاتجار بالتأمين ، ومن ثم كانت اقساطه مخفضة ، ولا يعرف الاستغلال أو الشروط التعسفية ،

والتأمين التعاوني الحديث غير محصور بنوع من المخاطر ، بل يلبي جميع طلبات التأمين من مختلف الأخطار ، وهو يجمع أعداداً غفيرة معرضة لنفس الأخطار دون أن يعرف بعضهم بعضاً .

كما تتولى الادارة فى التأمين التعاونى ، منظمة متفرغة ومتخصصة بأسلوب علمى وفنى دقيق ، وتحصل أقساطاً ثابتة نسبياتدفع مقدماً وبالتظام، وهى فى هذا العمل تنوب عن المستأمنين وتعمل لحسابهم دون استغلال ويدلل على صدق هذه الأقوال أن الاحصاءات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية

ولما كان الهدف من التأمين التبادلي هو تحقيق الأمس لحمسلة الوثائق لا توزيع الأرباح ، فان فوائض هذه الشركات تحتفظ لمواجهة المطسالبات المقبلة ، وهي التزامات لا تتحقق الا اذا قيست بمقاييس التجربة والاحتمالات ونذلك نتحول هذه الفوائض الى السول ، تبقى ضمن أصول الشركة التبادلية الى ما شاء الله ، مما أدى الى زيادة تضخم الشركات التبادلية ، مما اضطر الحكومة السويدية الى التدخل ، واصدار قانون يلزم هذه الشركات بتوزيع المحكومة السويدية الى التدخل ، واصدار قانون يلزم هذه الشركات بتوزيع بعض فوائض الأرباح على حملة الوثائق التي لا تتمتع بحق المسساركة في الأرباح ،

كما تدخل هذا القانون لسنة ١٩٤٨ لتحديد رسوم التأمين المختلفة ، حسى لا تزيد عن الحدود المناسبة التي لا تصيب المستأمن أو حامل الوثيقة بالعبن كما تدخل في تحديد استياطيات الشركة وأنواعها .

وهكذا تحول التأمين التبادلي ــ الذي نشــاً تعاونيا ــ في ظل النظم الرأسمالية الى صورة مسوخة من شركات التأمين التجاري ، وأصبح خاضعاً للحسابات الاكتوارية وأنظمة الفوائد في عملياته .

هذا هو التأمين التبادلي المعروف في العالم الغربي ، والذي يرى الدكتور الفنجرى بعد أن أسماه التأمين التعاوني (نه الصيغة المناسبة للتأمين ، والتي لا تتعارض مع الشريعة .

ويعترف الدكتور صراحة فى الصفحة ٧٧ من بحث بذلك اذ يقول: (لقد أصبح التأمين التعاوني فى صورته الحديثة المتطورة _ كما رأينا _ علما رياضيا يقوم على الاحصاءات الدقيقة والأرقام، وأصبح قوة اقتصادية مؤثرة من ناحية جمع مدخرات المستأمنين، ومن ناحية استثمارها، وأصبح صناعة يتطلب أجهزة متخصصة فنية ومالية وادارية) .

التامين الحـــكومي

ثم ينتقل بعد ذلك فيخطو خطوة أخرى ليعرض فى الفصل الرابع من البحث الشكل الذي يقترحه للمشروع الذي يطالب هيئة كبار علماء السعودية بتبنيه واخراجه الى حيز التنفيذ كشيء لا يتعارض مع أصول المال فى الاسلام .

فيشير بأن يتم التأمين التعاوني على شكل مؤسسة عامسة ملك للدولة ، أو شركة تأمينات تعاونية خاصة ، انما تكون معانة أيضاً من الدولة . وفي كلتا الحالتين يعمل هذا الجهاز باسم المستأمنين ولحسابهم ، ومعسونة الحسكومة كون كالآتي :

- ١ ـ بمثابة رأس مال للصندوق ٠
 - ٢ ــ اعانة مقطوعة أخرى
 - ٣ ــ قروض عند الحاجة •

٤ - وتلزم الدولة فى جميع الأحوال بتغطية حسائر الصندوق فيما اد تعرض لذلك فى ظروف استثنائية أو غير عادية .

والدكتور يفضل شكل الشركة المختلطة لا المؤسسة العامة ، حتى لا يكون التأمين منحة أو هبة من الدولة للمستفيدين • • (بل مشاركه منها معهم فقط لحمايتهم ومساندتهم باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موقف أكثر ايجابية يشعر معه المستأمنون بدور الدولة . ولا يعفيهم في نفس الوقت من المسئولية) •

ويرى قيام مؤسسة أو شركة التأمين التعاونية في المجتمع السعودي لسد حاجة المواطنين الى التأمين بطريقة مقبولة شرعاً ، بل وحاجة الحكومة نفسها التى تلجأ خطوط طيرانها للاستعانة بشركات التأمين التجارى الأجنبية

بل انه يضيف الى ذلك ضرورة أن يكون هذا التأمين التعاوني الزاميا . لاسيما بالنسبة لرجل الأعمال وأصحاب المصانع .

ثم ينطلق ليصور الملامح الرئيسية لمنظمة التأمين التعاوني المقترحة ، كشركة ينقسم العمل فيها الى أقسام ، كل قسم يغطى أحد المخاطر المطلوب التأمين منها كالعجز والتجارة والباعة المتجولين وكل المهن وجميع الأخطار وهذه المنظمة يكون لها مجلس أعلى ، ويتصف عملها بالمرونة والتحرر من الأساليب والروتين الحكومي • كما يجب على هذه المؤسسة أن تكتنن الاحتياطيات تحسباً للخسائر المستقبلة، وأن تقوم باستثمار هذه الاحتياطيات.

ويكرر القول بالنسبة لجداول التأمين التعاوني وأنه (ليس هناك ما يمنع الاستعانة بجداول التأمين المتعارف عليها لدى منظمات التأمين التعاوني بالدول الأجنبية الى أن تتكون الخبرة الكافية) •

ادن فهذه الخبرة ستتربى فى أحضان جداول التسأمين التجارى الذي يعارضه الدكتور الباحث ظاهراً ٥٠ وهو يدعو الى الأصول الفنية الحديتة الني بنيت عليها عقود التأمين ٥٠ فما هى هذه الأصول الفنية ؟ وما هى هذه الجداول ٥٠٠ ؟

أليست هذه الجداول هي التي تحدد القسط على أسس إ

- ١ _ الاحتمالات ٠
- ٢ ــ جداول الحياة والوفاة •
- ٣ _ نظرية الأعداد الكبيرة •
- ٤ ـ التحميل بمصاريف الشركة والادارة
 - ه _ فائدة رأس المال •
 - ٦ _ نسبة الأرباح المطلوبة ٥٠٠

وما معنى العقود الفردية ؟ أليس هو قيام المؤسسة بدور الوسيط بين المستأمنين ، ألا تنتفى مع هذه العقود فكرة التعاون الذي يقتضى المشاركة الجماعية ؟

واذا أصبح التأمين فى ظل هذا النظام وسيلة للائتمان وتجميع المدخرات، فما هو الفرق بينه وبين صيغة التأمين التجارى ؟ وأى ائتمان يعنى ؟ أهـو الاقراض بالربا ؟ ولمن تجمع المدخرات ؟ وكيف تجمع ؟ وهو يدعو لأن يكون القسط بقدر ما يتحقق من الخسائر ؟ وألا يرى فى ذلك خروجاً عن الهدف الأول للتامين ، وهو تحقيق الأمن للناس لا تجميع المدخرات وبذل الائتمان ٥٠٠ ؟

وبماذا تسمى مشاركة الدولة فى مؤسسات التأمين التى يقترحها الدكتور الفنجرى والتى تتمثل فى رأسمال ومعونات وتغطية خسائر •• ؟ أهى منحه من الدولة •• ؟ أم ستكه ن من مصارف الزكاة ؟ ••

الزكاة . . . وليس التامين

لعل الدكتور الباحث قد نسى فى آخر بحثه ما قاله فى مطلع البحث من أن الزكاة للفقراء ، والتأمين سيكون للقادرين .

واذا كان التأمين للقادرين فلماذا يحمل الباحث الدولة كل هذه الأعباء من أجل القادرين ؟ ٠٠

ولماذا لا تنسحب الزكاة على الجميع آذن ؟ ..

ولماذا لا نعود الى ظام الزكاة المتكامل وتقوم الدولة بجمع الزكاة الزاما وو ا

ولماذا نجفل دائماً من تطبيق النظام الاسلامي في المال ونهرب منه ٠٠ ؟

وهل نسى الدكتور أنه قال فى الصفحة الرابعة من بحثه (وتعتبر الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاجتماعي فى الاسلام، فهى تكفل لكل فرد حد الكفاية لا حد الكفاف، بحيث اذا لم تسعفه ظروفه الخاصة كمرض أو شيخوخة أو تعطل عن العمل من تحقيق المستوى اللائق للمعيشة، والذى يختلف باختلاف ظروف الزمان والمسكان، تكفلت بذلك الدولة عن طريق صندوق الزكاة).

وهو یعنی بیت مال الزکاة •• وهل یرید ابن آدم من الدنیا آکثر مــن ذلك ؟ ••

ولماذا لا نتنادى الى أداء الزكاة كركن من أركان الاسلام الخمسة ، من نم يقمه جحوداً فقد ارتد عن دينه • • ولقد قاتل أبو بكر رضى الله عنه من أجل هذا الركن وقال : « والله لو منعونى عقال بعير كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها » •

أما اذا كان الدكتور مشفقاً على أغنياء الأمة أن تتناقص أموالهم ، فانى أعرض عليه ظاماً غربيا يلجأ اليه بعض رجال الأعمال فى الغرب ، ليتحرروا من استغلال شركات التأمين لتغطية مخاطر المهنة ، بدلا من استغلال التأمين منها لدى شركات التأمين ، ويعرف بالتأمين الذاتى .

ويلج اليه المستأمن لأنه يجد من المفيد له ماليا عدم نقل عبء الخطر الى شركات التأمين التبادلي ـ مثلا ـ حتى لا يضطر الى أن يتحمل مع باقى الأعضاء نصيبه فى الخسائر المالية التى تتحقق بين حين و آخر .

وقد يجد المستأمن أنه من المفيد ، ألا ينقبل عب الخطر الى شركة التأمين التجارى ، حتى لا يضطر الى دفع قسط التأمين المثقبل بالأعباء والفوائد ، بينما التأمين الذاتى لن يكلفه الا تجنيب مبالغ مالية به انشاء مخصص به مقابل أقساط التأمين ، توضع فى حساب خاص ويقوم باستثمارها بنفسه ليعوض نفسه منها كلما تحققت له خسارة ،

ألا يرى الباحث أن هذا أولى بالأغنياء بدلا من أن يلجأوا الى الدولة لتعينهم وتتحمل عنهم وهم من غير مستحقى الزكاة •

وبعد فما هو الجديد فى مشروع الدكتــور الفنجــرى ، اذا كان هــذ! المشروع قد بنى على :

١ ــ قسط التأمين وفق الجداول الاكتوارية المثقلة بكل سوءات التأمين
 التجارى ٠٠

٢ ــ توفير الأمن للقادرين دون الفقراء والمساكين ٠

٣ ــ تجميع المدخرات وتوجيهها الى الائتمان والاستثمار ••

وهل نسى الباحث أنه قال فى مطلع بحثه أن الزكاة لو جمعت لانعدم وجود حائع أو محتاج ، ولتحققت الحياة الآمنة المطمئنة لكل مواطن ٠٠ ؟

من قرارات المؤتمسر الاسلامي العام المنعقد بمكة الكسرمة (الدورة الثانية) من 10 من ذي الحجة 1884 الى 22 من ذي الحجة 1884 الشيئون الاقتصادية والاجتماعية

درس المؤتمر البيانات والدراسات التي قدمت اليه حسول الشهود الاقتصادية والاجتماعية وقرر ما يلي:

الله المنانية المنظم علاقة الفرد بالمجتمع ويحدد حقوق كل وواجباته المنائلة الانسانية المنظم علاقة الفرد بالمجتمع ويحدد حقوق كل وواجباته ازاء الآخر، في شكل يضمن التكافل ويحفظ على الفرد انسانيته وحريته ككائن كرمه الله ، وكأساس متين للمجتمع الصحيح ، ويرسم معالم المجتمع الاسلامي بما يضمن تطوره ونموه وتقدمه في مضمار العلم والحضارة •

٧ ــ يرى المؤتمر أن الدول الاسلامية تقف في الوقت الحاضر على مفترق طرق متعارضة تريد أن تتعدى مرحلة التخلف الاقتصادى فتولى وجهها تارة شطر المذاهب الاشتراكية المختلفة وتارة شطر المذاهب الديموقراطينة الرأسمالية ، وواقع الأمر أن هذا الموقف لن يصل بها الى بر الأمان ، فكلا المذهبين لم يعد قادراً على حل المشكلة الانسانية كما أثبتت التجارب قصورهما عن تحقيق السلام العالمي ، ويرى المؤتمر ألا محيص عن اتباع التعاليم الاسلامية للوصول الى هذا الغرض .

سيجابه كل باحث فى الاقتصاد الاسلامى بأن يعين المؤتمر لحنة دائمة من المسائل الاقتصادية التى ستجابه كل باحث فى الاقتصاد الاسلامى بأن يعين المؤتمر لحنة دائمة من الفقهاء والاقتصاديين تقوم هى أو تعهد الى المتخصصين ببحث موضوعات محددة فى آماد معلومة ، ثم تدعو اللجنة نخبة من الأخصائيين لمناقشة ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لاتخساذ

ما براه من قرارات بشأنها • وبرى المؤتمر أن هـــذا الأمــر ضرورى بحيث لا يتحمل التأجيل •

إلى الاقتصاد الحديث يقوم فى صلبه على الانتاج الكبير ، وحيث ان الدول الاسلامية غالبيتها دول صغيرة ، تمنعها ظروفها الخاصة وامكانياتها المتفرقة عن أن تحقق وحدها هذا الانتاج الكبير وهو انتاج فى مصلحة الانسانية جمعاء .

لذلك يحث المؤتمر الدول الاسلامية الى اقرار مبدأ وحدة التخطيط الاقتصادى كما يوصى بأن يكون هذا الأمر ضمن برنامج مؤتمر رؤساء الدول الاسلامية المرجو انعقاده فى القريب ان شاء الله ٠

و للمردية في الاسلام مصونة محترمة كحرمة الدماء في حدود ما تقضى به الشريعة الفراء ، وأن الأموال في الأصل هي لله تعالى ، استخلف فيها عباده لينفقوا منها في الوجوه المشروعة لاقامة الحياة ، ويتصرفوا لمصلحتهم بما لا يضر مصالح الجماعة .

٦ لكل فرد في المجتمع الاسلامي حق ثابت في الضمان في حالة البطالة،
 الخارجة عن ارادته ، والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وفي جميع الأحوال
 التي يفقد فيها المرء وسائل معيشته لأسباب لا دخل لارادته فيها •

قرارات مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية الفترة الثانية من الأربعاء ٢٥ من المحرم سنة ١٣٨٥ الى الأربعاء ١٦ من صفر سنة ١٣٨٥

والتى حضرها أعضاء المجمع من مصر ومن غيرها من الأقطار ، فقد ألقيت فيها بقية البحوث ، واستكملت المناقشات ، ووصل أعضاء المؤتمر في بحوثهم ودراساتهم الى القرارات والتوصيات الآتية :

قرارات المؤتمر وتوصسياته في الفترة الثانية الشسئون المالية والاقتصسادية

أولا : ألتسامن :

قرر المؤتمر بشأن التأمين ما يلي

۱ - التأمين الذي تقوم جمعيات تعاونية يشترك فيها جميع المستأمنين لتؤدي لأعضائها ما يحتاجون اليه من معونات وخدمات ، آمر مشروع وهه من التعاون على البر •

٢ ـ نظام المعاشات الحكومى وما يشبهه من نظام الضمان الاجتماعى المتبع فى دول أخرى ، كل هذا من الأعمال الجائزة .

٣ - أما أنواع التأمينات التى تقوم بها الشركات أيا كان وضعها ، مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن ، والتأمين الخاص بما يقع على المستأمن من غيره والتأمين الخاص بالحوادث التى لا مسئول فيها ، والتأمين على الحياة ، وما في حكمه .

فقد قرر المؤتمر الاستمرار فى دراستها بواسطة لجنة جامعة لعلم، الشريعة وخبراء اقتصاديين وقانونيين واجتماعيين مع الوقوف _ ببل ابداء

الرأى _ على آراء علماء المسلمين في جميع الأقطار الاسلامية بالقدر المستطاع •

ثانيا: المعاملات المصرفية:

قرر المؤتمر بشأن المعاملات المصرفية مآيلي

ر _ الفاء الفائدة على أنواع القروض وكلها ربا محرم ، لا فرق فى ذلك بيز ما يسمى بالقرض الانتاجى ، لأن نصوص الكتاب والسنة فى مجموعها قاطعة فى تحريم النوعين .

٢ _ كثير الربا وقليله حرام كما يشير الى ذلك الفهم الصحيح فى قوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة » •

٣_ الاقراض بالربا محرم لا تبيعه حاجة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك ، ولا يرتفع اثمه الا اذا دعت اليه ضرورة ، وكل امرىء منروك لدينه فى تقدير ضرورته .

إلى البنوك من الحسابات الجارية ، وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد ، والكميالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل ، كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة ، وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من الربا .

ه _ الحسابات ذات الأجل ، وفتح الاعتماد بفائدة ، وسائر أنواع الاقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهى محرمة •

٦ أما المعاملات المصرفية المتعلقة بالكمبيالات الخارجية ، فقد أجل النظر فيها الى أن يتم بحثها .

ب _ ولما كان للنظام المصرفى أثر واضح فى النشاط الاقتصادى المعاصر ،
 ولما كان الاسلام حريصاً على الاحتفاظ بالنافع من كل مستحدث مع اتقاء

أوزاره وآثامه ؛ فان مجمع البحوث الاسلامية بصدد درس بديل اسلامى للنظام المصرف الحالى ، ويدعو علماء المسلمين ورجال المال والاقتصاد الى أن يتقدموا اليه بمقترحاتهم فى هذا الصدد .

ثالثا: استثمار الأموال:

قرر المؤتمر أن استثمار المال الخاص وما يتبع فيه من الطرق حق خالص لصاحب المال ، على أنه اذا سلك في هذا مسلكاً يؤدى الى ضياع المصلحة العامة ، وجب على ولى الأمر أن يتدخل ليمنع الضرر ، وليصون المصلحة العامة بطريق لا عدوان فيه على الحق المشروع لصاحب المال .

رابعا: الزكاة وصدقات التطوع:

قرر المؤتمر بشأن الزكاة ما يلي :

١ - أن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغنى القيام به عن أداء
 الزكاة المفروضة .

٢ - يكون تقويم نصاب الزكاة فى نقود التعامل المعدنية ، وأوراق النقد ، والأوراق النقدية ، وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهبا ، فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالا ذهبيا وجبت فيه الزكاة .

وذلك لأن الذهب أقرب الى الثبات من غيره ، ويرجع فى معرفة قيمه مثقال الذهب بالنسبة الى النقد الحاضر الى ما يقرره الخبراء .

٣ ــ الأموال النامية التي لم يرد نص ولا رأى فقهى بايجاب الزكاة فيها
 حكمها كالآتي :

(أ) لا تجب الزكاة فى أعيان العمائر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شابهها • بل تجب الزكاة فى صافى غلتها عند توافر النصاب وحولان الحول •

- (ب) واذا لم يتحقق فيها نصاب وكان لصاحبها أموال أخرى تضم السها وتحب الزكاة في المجموع اذا توافر شرط النصاب وحولان الحول •
- (ج) مقدار النسبة الواجب اخراجها هو ربع عشر صافى الغلة في نهساية الحول •
- د) فى الشركات التى يساهم فيها عدد من الأفراد لا ينظر فى تطبيق هذه الأحكام الى مجموع أرباح الشركات وانما ينظر الى ما يخص كل شريك على حدة •
- ٤ ــ تجب الزكاة على المكلف في ماله ، وتجب أيضاً في مال غير المكلف،
 ويؤديها عنه من ماله من له الولاية على هذا المال .
- هـ تعتبر الزكاة أساساً للتكافل الاجتماعي في البلاد الاسلامية كلها ،
 وهي مصدر لما تستوجبه الدعوة الى الاسلام ، والتعريف بحقائقه ، واعانة المجاهدين في سبيل تحرير الأوطان الاسلامية .
 - ٦ _ تنرك طريقة جمع الزكاة وصرفها لكل اقليم بما يناسبه ٠

وبشأن صدقات التطوع يبين المؤتمر ما يلي :

١ _ الاسلام يدعو الى الاتفاق فى سبيل الله ، وينهى عن البخل وقبض اليد عن بذل الخير •

٢ ــ الاسلام يحذر من السؤال ، ومن قبول الصدقة الا في حالات الضرورة •

٣ الاسلام يدعو الى البر بغير المسلمين ، مساواة لهم باخوانهم المواطنين
 من المسلمين ، ورعاية لكل فرد من الأفراد فى المجتمع الاسلامى • ا هـ

راينا في مشكلة الضمان المعاصر

يجب أن يعتمد على الأصول التي سلكها سلف هذه الأمة

ان لهذه الأمة سلماً كانت لهم مناهجهم وضوابطهم في سد الحاجة لكل فرد تظله حماية الامامة العظمى ويستمتع بوارف خفق راية الاسلام المنيعة .

فقد نظروا فى حالات الضرورة لكل مسلم فعرفوا من أدب النسوة وأهداف الرسالة ، أن الشريعة تقوم على حفظ المسلم فى عقله ودينه وعرضه وماله ونفسه .

هذه هي العناصر الفارهة العظيمة التي هي في حفظها وصيانتها غايب الغايات من الشريعة الالملامية ولقد بلغ عصر النبوة من السمو مبلغاً جعل الأنصار جديرين بنعت الله تبارك وتعالى لهم أنهم « يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » هذا كان واضحاً زمن الهجرة أولى ثم ظل هسذا الإيثار ينمو حتى تجلى في فيء بني النضير حين قال صلى الله عليه وسلم للانصار : « ان اخوانكم من المهاجرين ليست لهم أموال ، فإن شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا ، وأن شئتم آمسكتم أموالكم وقسمت هذه فيهم ، فقالت الأنصار : « بل ثقسم يا رسول الله هده فيهم ، واقسم لهم ما شئت من أموالنا » وقد، أخذ الصحابة اخذ نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم « فقد قدم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى الجابية وأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه : والله وأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه : والله الذن ليكونن ما تكره ، الك ان قسمتها صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم يبيدون ، فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو الرأة ، ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الأسلام مسداوه لا يجدون شيئا ، فانظر أمراً يسع أوله سدون من الأسلام مسداوه لا يجدون شيئا ، فانظر أمراً يسع أوله مسدون من الأسلام مسداله وهم لا يجدون شيئا ، فانظر أمراً يسع أوله وآخرهم » .

وكان رضى الله عنه يقول: « لولا أنى أخشى أن يُتــُرك آخر النــاس لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهماناً كما قسمت خيبر سهماناً ، ولكنى أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم » .

وقد قرر أبو يوسف القاضى صاحب أبى حنيفة رضى الله عنهما: « بأن ما رآه عمر بن الخطاب من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها عندما عرفه الله ما كان فى كتابه من بيان ذلك ، توفيقاً من الله كان له فيما صنع ، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم ».

ولقد أوصى رضى الله عنه بعد أن أجهز عليه عدو الله أبو لؤلؤة فى المحراب: «أوص الخليفة من بعدى بأهل الأمصار خيراً، فانهم جباة المال ، وعيظ العدو ، ورد وء المسلمين ، وأن يقسم بينهم فيئهم بالعدل ، وألا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم » •

وقد جاءت فی حد الفقر آراء المذاهب فالفقیر عند الشافعی هو الذی یحصل علی ما تزول به حاجته من أداة یعمل بها ان کانت به قوة لأنه لا یجد ما یقع موقعاً من کفایته ، فیعطی بضاعة یتجر فیها حتی لو احتاج الی مال (۱) کثیر للبضاعة التی تصلح له ، ویحسن التجارة فیه ، وجب أن یدفع الیه و شرح النووی هذا النص لأبی اسحاق الشیرازی فقال رضی الله عنه :

« فى حقيقة الفقر الذى يستحق سهما من الركاة ، قال الشافعى والأصحاب: هو الذى لا يقدر على ما يقع موقعاً من كفايته بمال ولا بكسب، وشرحه الأصحاب فقالوا: هو من لا مال له ولا كسب أصلا، أوله ما لا يقع موقعاً من كفايته ، فأن لم يملك الا شيئاً يسيراً بالنسبة الى حاجته بأن يحتاج كل يوم الى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير ، لأن هذا القدر لا يقع موقعاً من الكفاية ، قال البغوى : ولو كان له دار يسكنها أو ثوب يلبسه متجملا به فهو فقير ، ولا يمنع ذلك فقره لضرورته اليه ، قال الرافعى : ولم يتعرضوا لعبده الذى يحتاج اليه للخدمة ، وهو فى سائر الأصول ملحق بالمسكن ،

قلت : قد صرح ابن كج فى كتابه التجريد بأن العبد الذى يحتاج اليه للحدمة كالمسكن ، وأنهما لا يمنعان آخذ الزكاة لأنهما مما يحتاج اليه كثيابه م

⁽١) راجع صفحة ١٦٩ من الجزء السائس من المجموع في هذه الطبعة ،

وقد أطال النووى فى بحث الفقير والفقيرة التى لها زوج عنى فارجع اليه فانه يروى علتك ويشفى غلتك ان شاء الله وقد خلص بأن الفقير يأخذ مسن المال بقدر ما يخرجه وكذلك المسكين من الحاجة الى الغنى وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام •

أما المسكين فانه هو الذي يقدر على ما يقع موقعاً من كفايت الآأنه لا يكفيه ، فأما الذي لا يجد موقعاً من كفايته فهو الفقير ، وأما الذي يقدر على ما يقع موقعاً من كفايته الآأنه لا يكفيه فهو المسكين ، قال أصحابنا : مثاله : يحتاج الى عشرة ويقدر على سبعة أو ثمانية والله تعالى إعلم .

ويرى مالك رضى الله عنه أن الفقير الذي يعطى ما يغنيه هو الذي لا يملك قوت عامه •

ويرى أبو حنيفة رضى الله عنه أن الفقير الذى يستحق من سهمان الزكاة هو الذي لا يملك نصاب الزكاة •

ويرى أحمد بن حنبل أن الفقير هو ما وصف به الشافعى رضى الله عنهما المسكين « وهو الذى لو ملك من العروض أو الحبوب أو السائمة أو العقار ما لا تحصل به الكفاية ولو ملك نصاباً ، فاذا لم يكن محتاجاً حرمت عليب الصدقة ولو لم يملك شيئاً ، وان كان محتاجاً حلت له الصدقة وان ملك نصاباً ، ونقل ابن قدامة فى المعنى عن ميمون قال : ذاكرت أبا عبد الله لي عنى أحمد بن حنبل رضى الله عنه له فقلت : يكون للرجل الابل والغنم وتجب فيها الزكاة وهو فقير ، ويكون له آربعون شاة وتكون له الضيعة لا تكفيه فيعطى من الصدقة ؟ قال : نعم ،

ويرى ابن حزم الأمام الظاهرى رحمه الله تعالى: أن من كان له مال تجب فيه الصدقة كمائتى درهم أو أربعين شاة وهو لا يقوم ما معه بقو الته لكثرة عياله أو لغلا السعر ، فهو مسكين يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجب فيه من ماله لقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « اذا أعطيتم فأغنوا » •

وقال أبو عبيد (١): « وقد روى عن عمر بن عبد العزيز: « ان اقضوا عن الغارمين » فكتب اليه: انا نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والأثاث فكتب عمر:

«أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته نعم ، فاقضوا عنه فانه غارم » •

فانظر كيف ان الضمان فى الاسلام أعم من هذه الشركات التى تسمى (بالتأمين التعاوني) ذلك لقصوره على أعيان المتعاونين والقائمين بسهمانهم على الشركة ومن عداهم فلأمه الهبل •

والأمر يكون ملهاة كبرى لو نظر اليه من جهة الحل والحسرم كسا في بيانات مجامع الفقهاء والبحوث الاسلامية وهيئات كبار العلماء ، وهى نظرة غير ثاقبة لقصرها على الحكم عليها فقط ، دون النظر الى ما فى الاسلام من صور أنبل وأشرف لشموليتها واستيعابها جميع أفراد الأمة وشعوبها مسن عرب وعجم وأبيض وأحمر وأسود وكبير وصغير وذكر وأنثى وحى وميت ، نعم وحى وميت ، فعن أبى هريرة وغيره رضى الله عنهم «أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتى بالميت عليه الدين فيقول : هل ترك لدينه وفاء ؟ عليه وآله وسلم كان يؤتى بالميت عليه الدين فيقول : هل ترك لدينه وفاء ؟ فان قيل : انه ترك لدينه وفاء ، صلى عليه ، والا قال : صلوا على صاحبكم » فلما فتح الله عليه الفتوح قال : «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته » .

مذهبا أبي بكر وعمر في القسم واختلافهما الراشد

فعن يزيد بن حبيب وغيره (٢) أن أبا بكر كُلِيِّم فى أن يفضل بين الناس فى القسم فقال: فضائلهم عند الله فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير » ومن آثاره « ان المسلمين انما هم بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء فى

⁽۱) الأموال صفحة : ٦٦١

⁽٢) آلأموال صنعة ١٣٥٠ .

الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وان كان بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير » •

ويروى القاضى أبو يوسف فى كتاب الخراج أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما تولى الخلافة خطب فى الناس قائلا: « انما أنا ومالسكم كولى الناس خصال أذكرها لكم فخذونى اليتم سالى أن قال : ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذونى بها ، لكم أن لا أجتبى شيئا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا مسن وجهه ، ولكم على اذا وقع فى يدى أن لا يخرج منى الا فى حقه ، ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم » (١) •

وفى كتاب الأموال لأبى عبيد أن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه « أمر بجريب من طعام فعجن ثم خبز ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا ، فأكلوا منه غداءهم حتى أصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان _ وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئاً _ كل شهر ، فكان يرزق الناس ، المرأة والرجل والمملوك جريبين كل شهر » (٢) •

« وقد مر أمير المؤمنين رضى الله عنه يتفقد الرعية فسمع الصبى يتضاغى من الجوع فسأل أمه أن ترضعه ، فقالت : انى أريد أن أفطمه ، لأن عمر لا يسجل الصغار فى ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال فى نفسه هاسسا : ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ثم بعث فى الأمصار وفى سكت المدينة من ينادى : لا تعجلوا أولادكم على الفطام ، فانا نفرض اكل مولود فى الاسلام » وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود فى الاسلام » وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود فى الاسلام » •

وفى كتاب الخراج لأبى يوسف: « وقيل: انه كان يعطى الوليد اذا طرحته أمه مائة درهم ، فاذا ترعرع بلغ به مائتين » وفى هذا المرجع أيضاً: أن الخليفة عمر عندما أتاه مال كثير قسم لكل رجل نصف دينار اذا كان عزباً وله مع امرأته ديناراً » وكان رضى الله عنه يرشد عماله الى حقيقة يجب أن

⁽۱) المخراج ص ۱۲۷

⁽٢) الأموال صفحة ٢٣٧

تكون ماثلة أمامهم وهي أن الله تعالى بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً . حتى صارت هذه شعاراً للدولة يؤكد عليها من جاء بعده من صالحي الأمراء والخلفاء ، وكان يكتبها عمر بن عبد العــزيز الى أمــراء الأمصــار ، حتى لا يتمادوا في تحصيل الجزية بعد اسلام من كان ذمياً .

وقد ورد « ان معاذ بن جبل فی أول تأمیر أمیر المؤمنین عمر رضی الله عنه له علی الیمن بعث الی عمر بثلث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر رضی الله عنه وقال له : لم أبعثك جابیا ، ولا آخذ جزیة ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنیاء الناس فتردها علی الفقراء ، فقال معاذ : ما بعثت الیك بشیء ، وأنا أجد أحداً مأخذه منی ، فلما كان العام القابل بعث الیه شطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث الیه بها كلها ، فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك فقال معاذ : ما وجدت أحداً بأخذ منی شیئاً » •

وقال عمر أيضياً: «أما والله لئن بقيت لأرامل أهــل العراق لأدعنهــم لا يفتقرون الى أمير بعدى » •

أما فى عهد عثمان رضى الله عنه فقد كانت امرأة تدخل عليه ففقدها يوما فقال لأهله (۱): «مالى لا أرى فلانة ؟ فقالت له زوجته انها ولدت غلاماً فأرسل اليها بخمسين درهما وكسوته ، وذكر لها بأنه اذا مرت به سنة رفعه الى مائة » وقال الزبير بن العوام لعثمان رضى الله عنهما بعد ما مات عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه : «أعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق به من بيت المال ، فأعطاه عثمان خمسة عشر ألفاً » (۲) .

وقد كتب عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه الى واليه على العسراق « أن أخرج للناس أعطياتهم » فكتب اليه الوالى : « أن انظر من ادان فى غبر أعطياتهم ، وقد بقى فى بيت المال » فكتب اليه : « أن انظر من ادان فى غبر سكفكه ولا سكر ف فاقض عنه » فكتب اليه : « انى قد قضيت عنهم وبقى فى سكفكه ولا سكر ف فاقض عنه » فكتب اليه : « انى قد قضيت عنهم وبقى فى

⁽۱) الأموال ص ٣٠٣٠

⁽Y). الأموال ص ٣٢٢

بيت مال المسلمين مال » فكتب اليه: «أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى على عمل أرضه فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين» وكان قد كتب له قبل ذلك: «أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تؤوجه فزوجه وأصدق عنه » فكتب اليه: «انى قد زوجت كل من وجدت وقد بفى فى بيت المال مال » فكتب اليه بعد مخرج هذا بخصوص من ضعف على الجزية من أهل الكتاب .

وقد ورد فى صحيح مسلم والسنن مرفوعاً : « من كان له فضل ظهـــر فليعد به على من لا زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا فى فضل » .

بل لقد ورد الضمان في الماشية والسائمة والغنم ، فقد أوصى والى الحمى بقوله : « اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وأدخل رب الصُّر يَسْمة والغنيمة ودعنى من نعم ابن عفان وابن عوف ، فانهما ان هلكت ماشيته علكت ماشيته الى نخل وزرع ، وان هذا المسكين ان هلكت ماشيته جاءنى ببنيه يصرخ : يا أمير المؤمنين ـ أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الذهب والورق » .

ويرسل الى عماله يقول لهم: «ألا وانى لم أبعثكم آمراء ولا جبارين ، لكن بعثتكم أئمة الهدى يهتدى بكم ، فأ در أوا على المسلمين حقوقهم . ولا تضربوهم • • ولا تعلقوا الأبواب دونهم فيأكل قويهم ضعيفهم ، ولا تستأثروا عليهم فتظلموهم (١) » •

وعمر بن عبد العزيز الذي روت عنه زوجته ما يكاد يكون هم كل امام عادل في أمة محمد صلى الله عليه وسلم « اذ دخلت عليه وهو جالس في مصلاه واضعاً خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له مالك ؟ فقال : ويحك فاطمة ، لقد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة

⁽۱) الخراج ص ۱۲۷ .

الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير والشيخ الكبير وذى العيال الكثير والمال القليل ، وأشباههم في أقطار الأرض وأطراف البلاد فعلمت أن ربى عز وجل سيسألني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد صلى الله عليه وسلم فخشيت ألا يثبت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي فبكيت »

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشرح موقفه من المال:

« انى أنزلت نفسى من مال الله منزلة مال اليتيم ، أن استغنيت استعففت وان افتقرت أكلت بالمعروف ثم أنا باد بأصحابى ـ يعنى المهاجرين ـ أخرجنا من مكة » (١) سنن البيهقى •

ويقول: «والذي لا اله الا هو (ثلاثاً) ما من الناس أحد الا له في هذا المال حق ، أعظيه أو منه ه وما أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه (٢)» .

ولما رأى ابنة ولده عبد الله تطيش هزالا سأل عنها وهو لا يعرفها ، فقال أبوها : انها ابنتك ، ولما سأله ما بها ؟ قال له : عملك اتك لا تنفق عليها ، أو قال له : منعك ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك أن تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك فى المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بينى وبينكم (٣) » •

ولما حصلت المجاعة عام الرمادة فى المدينة وما حولها رأى فى يد بعض أولاده بطيخة فقال: « بخ بخ يا ابن أمير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمد هزلى ؟ » فخرج الصبى هارباً وبكى ، « وما سكت عمر حتى علم أنه اشتراها بكف من نوى » •

⁽۱) جزء ۲ ص ۲۶۹ ۰

⁽٢) الطبقات الكبرى لابن سعد والخراج لابي يوسف .

⁽٢) عمر بن الخطاب لابي الفرج بن الجوزى -

« وكان رضى الله عنه قد أسود لونه لشدة ما عانى فى هذا العام مسن الجوع والاستمرار على الأكل بالزيت فقط ، وحرم على نفسه اللحم والسمن واللبن فى هذا العام حتى يحيى الناس » ويقول أسلم مولاه : كنا نقول . لو لم يرفع الله المحال عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر المسلمين » •

عمر بن الخطاب أول من فرض العطاء وفاضل فيه في الاسلام

لما كان عمر رضى الله أول من أنشأ بيت المال وأول من دون الدواوين وترتب على هذا أن وزع الأموال على المسلمين :

١ ــ حيث جعل العطاء دوريا •

۲ ــ فاضل بین الناس وجعلهم درجات .

٣ _ قد ر العطاء لكل فئة •

قد حدث أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يفرق بين الناس فى قسمة المال وكان صلى الله عليه وسلم يقول : « يا سعد انى لأعشى الرجل وغيره أحب الى منه خشية أن يكبه الله فى النار » •

ولكن أبا بكر رضى الله عنه كان يقسم بالسوية ويقول: «أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفنى بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة » •

واتخد الفاروق سياسة جديدة فى تقسيم الأموال العامة (١) حيث فرض العطاء وجعله دوريا ، وقد كان من قبل يصل المال فيقسم فى حينه ، فأعلن عمر رأيه للصحابة فى فرض العطاء دوريا حيث قال : فانى أرى أن أجعل عطاء الناس فى كل سنة ، وأجمع المال فانه أعظم للبركة ، قالوا : اصنع مأ رأيت ، فانك _ ان شاء الله _ موفق ففرض الأعطيات وانته ج نهجا جديدا فى المفاضلة بين الناس أعلن ذلك بقوله : ان أبا بكر _ رضى الله عنه _ جديدا فى المفاضلة بين الناس أعلن ذلك بقوله : ان أبا بكر _ رضى الله عنه _

⁽١) (أوليات الفاروق السيّاسية) غالب عبد الباتي القرشي .

رأى فى هذا المال رأيا ولى فيه رأى آخر ، لا أجعل من قاتلُ رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » •

وكانت الأقسام على النحو التالي :

(القسم الأول) : ذووا السوابق الذين حصل المال بسابقتهم •

(القسم الثاني): من يغنى عن المسلمين فى جلب المنافع لهم كولاة الأمور والعلماء الذين يجلبون لهم منافع الدين والدنيا •

(القسم الثالث): من يبلى بلاء حسناً فى دفع الضرر عنهم كالمجاهدين في سبيل الله من الجنود والعيون من القصاد والناصحين ونحوهم •

(القسم الرابع) : ذووا الحاجات • ٠

قسم الفاروق الناس الى درجات كما رأينا ولكنه لم يسو بين أصحاب كل درجة فى العطاء ، بل انه فرق بين السابقين الأولين من المهاجرين غير السابقين والمهاجر البدرى غير المهاجر بعد بدر ، والسابقون من المهاجرين غير السابقين من الأنصار وقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من غير السابقين فقد استثناهم من القاعدة ورفعهم الى مستوى السابقين وزيادة ، فالعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن بدريا ولا من السابقين الأولين قد جعله فوق مستوى البدريين السابقين في العطاء ، والحسن والحسين لم يكونا بدريين ولا من السابقين المهاجرين قد ألحقهما بأبيهما ، وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فضلهن فى العطاء على المهاجرين والأنصار لمنزلتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما مقادير العظاء التي فرضها رضى الله عنه ، فقد روى البخارى فى صحيحه عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضى الله عنها قال : « كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف وفرض لابن عمسر عنهما من أربعه ثلاثة تلاف وخمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعه ثلاثة تلاف وخمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعه الله ؛ فقال : انما هاجر به أبواه ، يقول : ليس هو كمن هاجر بنفسه » (۱)

⁽١) لمتع الباري عرح صحيح البخاري جـ ٧ ص ١٥٢ طبعة السلفية .

وقد وردعن قيس بن أبي حازم أوهو مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام له رؤية وليست له صحبة _ قال كان عطاء البدريين خسسة آلاف ، وقال الماوردى : « فرض لكل من شهد بدراً من الأنصار أربعة آلاف درهم ، وقال أبو يوسف : « ففرض لأهل السوابق والقدم خمسة آلاف » :

وقد ألحق العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبدريين ، وألحق الحسن والحسين بأهل بدر لمكانهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم قفرض لهما خمسة آلاف ، وفضل أزواج النبى صلى الله عليه وسلم على أهل بدر ففرض لكل واحدة منهن عشرة آلاف درهم الا عائشة فانه فرض لها اثنى عشر ألف درهم ، وألحق بهن جويرية بنت الحارث وصفية بنت حيى ، وقيل ، بل فرض لكل واحدة منهن ستة آلاف درهم .

أما من تأخرت هجرته وهاجر قبل الفتح فانه فرض له ثلاثة آلاف درهم، وفرض لمن أسلم بعد الفتح ألفى درهم وفرض لأبناء غلمان أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمى الفتح .

ثم فرض للناس على قدر منازلهم وقراءتهم للقرآن وجهادهم ، وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق لكل رجل منهم ألفين الى ألف الى خمسمائة الى ثلاثمائة .

وفرض للنساء ، فرض لصفية عمة النبى صلى الله عليه وسلم ستة آلاف درهم ، ولأسماء بنت عميس زوجة أبى بكر الصديق وأم كلثوم بنت عقب قوأم عبد الله بن مسعود ألف درهم ، وفرض لنساء المساجرين والأنصار ستمائة وأربعمائة ، أربعمائة وثلاثمائة ، ثلاثمائة ومائتين ، مائتين .

ولما تولي على بعده سوسي بين الناس • أ

الفاروق أول من فرض العطاء لكل مولود في الاسسلام

قد سبق أن ذكرنا أن بعض الأمهات كن يعجلن الفطام ليستفدن من العطاء وذات ليلة قدمت رفقة من التجار بقافلة تجارية فنزلوا المصلى ولما عرف عنهم عمر خاف عليهم السرق ، فذهب الى عبد الرحمن بن عوف وأخيره الخبر وقال له : هل لك أن نحر سهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان

ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه : اتقى الله وأحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال : ويحك انى لأراك أم سوء ، مالى أرى ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبرمتنى منذ الليلة (أى اضجرتنى) انى أريعه عن الفطام حسائى أريده أن يفطم حفيابى قال : ولم ؟

قالت: لأن عمر لا يفرض الا للفطيم، قال: وكم له ؟ قالت: كذا وكذا شهرا، قال: ويُحك لا تعجليه، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء، فلما سلم قال: يا بؤسا لعمر، كم قتل من أولاد المسلمين، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام» وبعث بذلك الى الأمصار •

الفاروق أول من جعل نفقة اللقيط في بيت المال

قال ابن سعد: وكان عمر اذا أتى بلقيط فرض له مائة درهم وفرض له رزقاً بأخذه وليه كل شهر بما يصلحه ، ثم ينقله من سنة الى سنة وكان يوصى بهم خيراً ويجعل نفقتهم ورضاعتهم من بيت المال .

هذا فالى الذين يتبارون بتقديم البحوث وترصيف الفصول ، وعقد الندوات والمؤتمرات ، ونشر المقالات الضافيات ، أقول لهم : على رسلكم فلقد كان يكفيكم سيرة الصحابة فى منهج الضمان والتأمين بدلا من هذا العناء الذي ناء بكم أو نؤتم بها فما التأمين التعاوني بمغن فتيلا ولايصلح الالمن كان معه فضل مال يبذله ليدخل فى هذه اللعبة ، ولا التأمين التبادلي حتى ولا التأمين الحكومي يؤخذ مقدما من المشتركين من العمال والا فانه يفتقر الى أن يسعى قبل أن تقعده الشيخوخة أو المرض عن اسماع صوته الى من يدهم منحة معاش الشيخوخة ممتنين عليه باسم الزعيم أو الرئيس فيسمى معاش فلان ، وكان فلانا هذا هو الرازق المانح المانع ، وما سمى السلف معاش فلان ، وكان فلانا هذا هو الرازق المانح المانع ، وما سمى السلف أو الديوان العمري أو التاريخ العمري ، وليرجع من شاء مرة أخرى لقراءة أو الديوان العمري أو التاريخ العمري ، وليرجع من شاء مرة أخرى لقراءة ما مضي والله جل ثناؤه له المنة وله الحمد على ما أولى وهو أعلم بالصواب واليه المرجم والمات والمات والمات والمات المنات والمات المنات والمنات والمنات المنات والمنات المنات المنات والمنات والمنا

شركات التامين عند عبد الله آل محمود

كان للأخ العلامة الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود رئيس المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر بحث في مجموعة رسائل أهديت الينا في مؤتمر السيرة الثالث الذي عقد بالدوحة عام ألف وأربعمائة في شهر المحرم فكان مما وقع نظرى عليه بعد الانتهاء من بحث التأمين ما جاء في رسالته مما يلفت النظر من تجويز بعض صور التأمين كالتأمين على السيارات وتحريم صور أخرى كتحريم عقد التأمين نفسه وتحريم عقد التأمين على الحياة ويعزو ذلك الى أنه لما كثرت الخيرات واتسعت التجارات وفاض المال على الناس من جميع الجهات ، اخترع الناس لهم فنونا من المعاملات والشركات لم تكن معروفة في سالف السنين ، ولم يقع لها ذكر عند الفقهاء المتقدمين .

من ذلك شركات التأمين على اختلاف أنواعها ، وهي قضية ذات أهمية وليدة هذا العصر ، وقد راجت بين العالم وصارت حديث القوم في مسمرهم ومجالسهم ، وأخذ بعض الناس يموج في بعض في موضوعها بالتجهيل والتضليل وبالتحريم والتحليل .

وأسبق من رأيناه طرق موضوع الكلام فيها من علماء المسلمين هـو الشيخ ابن عابدين المتوفى عام ١٢٥٢ هـ فقد ذكـرها فى كتـابه (الرد على المختار) ونصه:

« انها جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركبا من حربي يدفعون له أجرته ، ثم يدفعون أيضاً مالا معلوماً لرجل مقيم في بلاده يسمى ذلك المال (سوكرة) على أنه مهما هلك المال الذي في المركب بغرق أو حرق أو نهب أو غيره ، فذلك الرجل ضامن له بثمنه في مقابلة ما يأخذه منهم ، فاذا هلك من مالهم شيء يؤدي ذلك المستأمن للتجار بدله تماماً ٠٠ قال : والذي يظهر لي أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك ، لأن هذا التزام ما لا يلزم » انتهى .

ويظهر أن مبدأ عملية التأمين هو الخوف من الحوادث والكوارث

الشديدة التي تفاجئهم فتحف بذهاب أنفسهم وأموالهم ، فأراد بعض التجار بهذا التأمين التحفظ على ضمان أموالهم كما أراد الآخرون التأمين على بدل حياتهم ، وهذا كله لم يكن معروفا في بلدان المسلمين قبل هبده السنين ، ثم أخذ علماء هذا العصر يتكلمون في موضوعها ، حيث دعت الحاجة والضرورة التي البحث فيها ، « لأن لكل حادث حديث ، ولكل مقام مقال » .

فمنهم من قال بتحريم عقد التأمين بكل أنواعه ، ومنهم من أباحه بكل أنواعه ، ومنهم من أباحه بكل أنواعه ، ومنهم من توسط فيه فقال باباحة شيء ومنع شيء منه ولسنا من المجازفين القائلين باباحته بكل أنواعه ، ولا من الجافين القائلين بتحريمه بكل أنواعه .

وانما موقفنا منه موقف التفصيل لأحكامه ، ثم التمييز بين حلاله وحرامه، والذي ترجع عندنا هو أن التأمين على حوادث السيارات والطائرات والسفن والمصانع والمتاجر أنه مباح لا محظور فيه ، اذ هو من باب ضمان المجهول ومالا يجب ، وقد نص الامام أحمد ومالك وأبو حنيفة على جوازه •

وهذا نوع منه يقاس عليه لالحاق النظير بنظيره ، كما سيأتي بيانه •

أما التأمين على الحياة ، فأنه غير صحيح ولا يباح لأننا لم نجد له محملا من الصحة ، لأن وسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته ، فهو نوع من القمار ، ويدخل في بيع الغرر ، كبيع الآبق الذي لا يدري أيقدر على تحصيله أم لا ، ويدخل في مسمى الربا الذي هو شراء درهم بدراهم مؤجلة ، ويدخل في يبع الدين بالدين ، حيث أن المؤمن يدفع قيمة التأمين مقسطة في سبيل الحصول على دراهم أكثر منها مؤجلة أضف اليه أنها لا تقتضيه الضرورة ولا توجبه المصلحة كما سيأتي بيانه أن شاء الله تعالى .

التأمين على السيارات

ان الله سبحانه وتعالى فى كتابه وعلى لسان نبيه بيئن الحلال والحسرام بياناً واضحاً فقال تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم

اليه » (١) وقال: «ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا جلال وهذا حِوْلُم لِنَفْتُرُوا عَلَى الله لكم من حِوْلُم لَتَفْتُرُوا عَلَى الله الكذب » (٢) وقال: « أرايتم ما أنزل الله لكم من رفق فجعلتم منه حراماً وحلالاً ، قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون » (٣) .

وفى البخاري ومسلم عن النعمان بن بشير ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى التبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ألا وان لكل ملك حمى ألا وان حمى الله محارمه ، آلا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله ألا وهى القلس » .

فأخبر النبى صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أن الحلال المحض بين واضح لا مجال للشك فيه وأن الحرام المحض بين لا يختلج في القلب الجهل به ولكن بينهما أمور مشتبهات لا يعلم أكثر الناس حقيقة الحسكم فيها ، هل هي من الحلال أو من الحرام • ومفهوم الحديث أن القليل من الناس وهم أهل العلم والمعرفة يعرفون حكم الله في هذه المشتبهات فيلحقون الحلال بنظيره من الحرام • والحرام بنظيره من الحرام •

فالذي يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهم للمشتبهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ويتجاسرون على الأشياء المشتبهات بدون سؤال عن الحلال والحرام ، كما أن العلماء ينبغي أن يتركوا المشتبهات عندما يحقى عليهم المحكم فيها لحديث: « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » .

ثم ان هذه المستهات تقع فى العقود والشروط والمبايعات والأنكحة والأطعمة والرضاع ، وقد ترجم البخارى فى صحيحه فقال : « باب تفسير المشتبهات » ثم ساق الحديث بسنده عن عقبة بن الحارث أنه تزوج امراة

repart was a second of the

⁽١) (ا) (سورة الانعام : ١١٩.

⁽٢) سورة النحل ﴿ ١١٦

هى أم يحيى بنت أبى أهاب ، فجاءت أمرأة سوداء فقالت : أني أرضعتكما ، فسأل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : كيف وقد قبل ؟ ، ففارقها عقبة ، وتكحت زوجة غيره ثم ذكر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبة بن أبى وقاص ، جيث قال رسول الله يصلى الله عليه وسلم : « الولد لك يا عبد الله بن فرمعة ، واحتجبي منه يا سودة » فأمر سودة أن تحتجب عنه مع أنه محكوم بكونه أخاها لكن لما قرب شبهه بعتبة بن أبى وقاص أمرها أن تحتجب عنه وهو من أن أتقاء الشبهات .

فمن هذه المستبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من مخرجه من خيز الاشتباء والعموض الى حيز التجلى والظهور حتى يصب واضحاً جليا ، لا مجال فيه للاشتباه •

فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات ، فهى وان أشكل على الكثير من الناس حكمها ، من أجل تجدد حدوثها ، وغموض أمرها ، وعدم سبق الحكم من الفقهاء باسمها ، فان لها فى الفقه الاسلامى أشباها ونظائر ينبغى أن ترد اليها ، ويؤخذ قياسها منها ، كما يرد الفرع الى أصله ، والنظير الى قطيره .

وهذا يعد من القياس الصحيح الذي نزل به الكتاب والسنة وعمل به الصحابة رضى الله عنهم ، فانهم كانوا يمثلون الوقائع بنظائرها ويشبهونها بأمثالها ، ويردون بعضها الى بعض فى أحكامها ، ففتحوا للعلماء باب الاجتهاد، ونهجوا لهم طريقه ، وبينوا لهم يسنة بمحقيقه وتطبيقه ، كما سيأتى بيانه . •

الأصل في العقود الأباحة حتى يقوم دليل التحريم

ذهب الإمام أبو حنيفة وحمة الله إلى أن الأصل فى العقود والشروط الخطر الى أن يقوم دليل الاباحة ، وهذا هو مذهب الظاهرية ، وعليه تدل نصوص الشافعي وأصوله ، وذهب الامام مالك الى أن الأصل فى العقود الاباحة : الا ما دل الدليل على تحريمه وعليه تدل نصوص الإمام أحمد وأصوله ، وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .

فقد قال شيخ الاسلام _ رحمه الله _ : « أن الأصل في العقود الصحة والجواز ، ولا يحرم ويبطل منها الا ما دل الشرع على ابطاله وتحريمه ينص صحيح أو قياس صريح » قال : « وأصول الامام أحمد المنصوصة عنه تجري على هذا القول ، ومالك قريب منه » (١) انتهى وقد نهج العلامة ابن القيم _ رحمه الله _ قال في الاعلام:

« الخطأ الرابع: فساد اعتقاد من قال: ان عقود المسلمين وشروطهم ومعاملتهم على البطلان حتى يقوم دليل الصحة ، فاذا لم يقم عندهم دليل على صحة عقد أو شرط أو معاملة ، استصحبوا بطلانه فأفسدوا بذلك عقود كثيرة من معاملات الناس وشروطهم بلا برهان من الله بناء على هذا الأصل ، وجمهور الفقهاء على خلافه ، وأن الأصل في العقود والشروط الصحة ، حتى يقوم الدليل على البطلان ، وهذا القول هو الصحيح ، فانه لا حرام الا ما حرم الله ورسوله ، كما أنه لا واجب الا ما أوجبه الله ورسوله ، ولا دين الا ما شرعه الله ورسوله » .

اذا ثبت هذا فان صنعة عقد التأمين على حوادث السيارات ، وهـو أن يتفق الشخص الذي يريد التأمين على سيارته مع شركات التأمين سـواء كان التأمين كاملا أو ضد الغير ، فيدفع قدرا يسيرا من المال على تأمينها مدة معلومة من الزمان ، كعام كامل بشروط وقيود والتزامات معروفة عند الجميع ، من أهمها :

ويستفيد المؤمن على سيارته حصول الأمان والاطمئنان على نفسه وعلى سيارته التى يسوقها بنفسه أو يسوقها رجل فقير لا مال له ولا عاقبة ، فيستفيد عدم المطالبة والمخاصمة في سائر الحوادث التى تقع بالسيارة ، متى

⁽۱) جا ۲ من القتاوى القديمة مس ۳۲۳

كان التأمين كاملا ، وتقوم شركة التأمين باصلاحها عند حدوث شيء من الأضرار بها ، ومثل هذا الأمان والاطمئنان يستحق أن يبذل في حصدوله نهيس الأثمان وليس فيه من المجذور سوى الجهالة بالأضرار التي قد تعظم في بعض الأحوال ، فتقضى جلاك بعض النفوس والأموال وقد لا تقع بحال .

وهذه الجهالة مُعْتَفَرَةً فِيهِ كَنْظَائُرهُ مِنْ سَائَرُ الْقَبِيمَانَاتِ • فِقَدَّ ذِكُرُ الْفَقَهَاءُ صَحَةُ الضَّمَانُ عَنَ الْمُجَهُولُ ، وعما لا يجب •

قال في المغنى: ويصبح ضمان الجنايات، سواء كانت نقوداً كقيم المتلفات أو نقوساً كالديات، لأن جهل ذلك لا يمنع وجوبه بالاتلاف فلم يمنع جوازه بالالتزام وقال: ولا يشترط معرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا علمه بالمضمون به لصحة ضمان ما لم يجب ا هم و

وهذه هي نفس قضية التأمين على ضمان حوادث السيارات ، ثم ال هذه الجهالة في عقد التأمين لا تفضى الى نزاع أبدآ لتوطين الشركة أمرها في عقدها على التزام الضمان بالغا ما بلغ ، فلا تحس بدفع ما يلزمها من الغرامة في جنب ما تتحصل عليه من الأرباح الهائلة .

وقد دعت اليها الحاجة والضرورة فى أكثر البلدان العربية ، بحيث لا يمنح السائق رخصة السواقه الا فى سيارة مؤمنة ، والا اعتبروه مخالفاً لنظلماً سير البلد ، وهذه مما يزول بها شبهة الشك فى أباحتها ، وتتمخص للجواز بلا اشكال .

وفى هذا التأمين مصلحة كبيرة أيضا ، وهى أن المتصرفين بقيادة السيارات هم غالباً يكونون من الفقراء الذين ليس لهم مال ولا عاقلة فمتى ذهبت أرواح بعض الناس بسببهم وبسوء تصرفهم فلن تذهب معها دياتهم لورثتهم بل يجب أن تكول مضمونة بهذه الطريقة و اذ من المعلوم أن حوادث السيارات تقع دائماً باستمرار ، وأن الحادثة الواحدة تجتاح هلاك العدد الكثير من الناس ، ومن الحزم وفعل أولى الحزم ملاحظة حفظ دماء الناس وأموالهم وأموالهم وأموالهم وأموالهم والموالية المعلية المناس الم

ن وهذا التأمين وان كان يراه الفقير أنه من الشيء الثقيل في نفسه ، ويعده عرامة مالية عليه ، حلل دفعه ، لكنه يتحمل عنه عبئا ثقيلا من خطر الحوادث، مما يدخل تحت رحمته وعهدته ، وهما يتلاشى معها ما يحس من العرامة لكون المضار الجرئية تعتفر في ضمن المصالح العمومية ... والله أعلم و

ازالة الشبهات اللاحقة لتامين السيارات

ان العقود والشروط عفو حتى شبت تحريمها بالنص أو بالقياس الصحيح من والتحريم هو حكم الله المقتضى للترك اقتضاء جازما ، كما حقه أهل الأولول ، وهذه الشركة المتعقدة للقامين ان رأت في نفسها من مقاصدها أو رأها التناس تجارية استغلالية ، لكن حقيقة الأمر فيها والمواقع منها أنسه يتحصل منها اجتماع المنتفعين منفعتها في نفسها في حصول الأرباح لها ومنفعة الناس بها ، فهي شركة تعاونية محلية اجتماعية تشبه شركة الكهرباء والاسمنت وغيرهما ، فكل هذه الشركات الذخل في مسمى التعاون بين التساس ، لأن الشخص غني باخوانه ، قوى باعواله ، ويد الله مع الشريكين ما لم يخس الشخص غني باخوانه ، قوى باعواله ، ويد الله مع الشريكين ما لم يخس أحدهما ضاحية ، فهي من جنس المشاركات بالوجوه ، ومشاركة الأبدان ومشاركة الأبدان الشاركات ، فمنهم من قال بحوازها ، ومنهم من قال بمنعها ، كما حصل الخلاف في شركة التأمين على حد سواء ، ثم زال الخلاف عن هذه الشركات المناسقة الأمر على الماحتها على اختلاف أنواعها .

ووجه الاشكال دعوى دخولها في مسمى الجهالة والغرر الدي نهى عنه الشارع .

عن بنيج الغرر » وافسر هذا الغرو المنهى عنه بشلاثة أمور:

﴿ أَحَدُهَا ﴾ المعدوم ، كبيع حبل الحبلة ، وبيع مَا في بطون الأنعام ، وبيع ما ليس عندك ونحوه .

(الثاني) بيع المعجوز عن تسليمه ، كبيع الآبق .

و (الثالث) المجهول المطلق ، كبعتك عبداً من عبيدى أو ما في بيتى .

ومنه بيع الحصاة ، وبيع الملامسة ، والمنابذة ، وضربة العائص ، وبيسع الحظ ، والنصيب المسمى باليانصيب ، فكل هذه داخلة فى بيع الغرر المنهى عنه شرعا ، لكونها يقع فيها النزاع غالباً نظير ما يقع فى القمار ، فان هدا العبد الآبق انعا يبيعه صاحبه بدون ثمن مثله مخاطرة ، فإن تحصل عليه قال البائع ؛ نعبتنى و على ثمنى .

وهذا المعنى منتف في هذه المساركة التي مبناها على التعاون الاجتماعي ، الصادر عن طريق الرضاء والاختبار بدون غرر ولا خداع .

فجواز المشاركة هذه أشبه بأصول الشريعة ، وأبعده عن كل معذور الدُّ هي مصلحة محضة للناس بلا فساد .

غير أن فيها تسليم شيء من النقود اليسيرة في توطيد تأمين المسيارة ، ومن السهل أن يختصرها الشخص من زائد نفقت كذبيحة يذبحها الأدني سبب أو بلا سبب ، الأن كل عمل كهذا فانه يحتاج بداعي الضرورة الى مال ينظمه ، ويقوم بالتزام لوازمه ، وليس عندنا ما يمنع بذل المال في التزام الضمان ، كما قالوا بجواز : اقترض لي ألفا ولك منه مائة ، وأنه جائز ، ومنه ضمان الجارس بأجره .

فصحة هذا الضمان والتزام لوازمه يتمشى على نصوص الأمام أحسد وأصوله • ...

قال في المعنى: « دلت مسألة الخرقي على ضمان المجهول كقوله : ما أعطيته فهو على ، وهذا مجهول ، فمتى قال : أنها ضامن لك ما على في إو ما يقوم به البينة ، أو ما يقوبه لك ، في ما يخرجه الجهواب ، صح الضمان بهذا كله ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك » :

قال : « وفيه صحة ضمان ما لم يجب ، وصحة الضمان عن كل من وجب

عليه حق عروفى صحة الضيمان في كل حق من الحقوق المالية الوراجية أو التي تؤول الى الوجوب » • • انتهى •

وَقَالَ فِي الْمُغِنِي أَيْضًا :

« ويصح ضمان الجنايات ، سواء كانت نقودا كقيم المتلفات أو نفوسيا كالديات ، لأن جهل ذلك لا يسم وجويه بالاتلاف فلم يمنع جوازه بالالتزام » قال : « ولا يشترط معرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا العلم بالمغمون به ، وهذه هي نفس قضية ضمان التأمين على السيارات ، فان شركة التأمين تلتزم ضمان الديات وأروش الجنايات وقيم المتلقات عما ذكر جوازه صاحب المغنى توالشرح الكبير والاقناع ، ولا يقدح في صحته جهل الضامئ المنضمون به ، ولا المضمون عنه ، فنصوص الامام أحمد وأصوله تتسبع لقبولها كنظائرها من الضمانات ، وكذلك الامام مالك وأبو حنيفة كما ذكرنا موافقتهما على ذلك ،

غير أن الأمام أحمد أكثر تصحيحاً للعقود والشروط من سائر الأئمة ، ونصوص مذهبه تساير التطور في العقود المستحدثة .

واتماً وقع اللبس على من قال بتحريمها من علماء هذا العصر ، كابن عابدين وغيره من جهة أنهم اعتقدوها قماراً أو جهالة أو غرراً ، أو الترام مالا يلزم أو كونها على عمل مجهول قد يفضى الى غرامات باهظة .

ويتمسكون بما بلغهم من العمومات اللفظية ، والقياسات الفقهية التي اعتقدوا شمولها لمثل هذا العقد بظنونها عامة أو مطلقة ، وهي لا تنطبق في الدلالة والمعنى على ما ذكروا • أو يعللون بطلان مثل هذا العقد بكونه لم يرد به أثر ولا قياس •

والله سبحانه قد أمر عباده بالوفاء بالعقود في قوله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » (١) وهو شامل لكل عقد يتعاقده الناس فيما بينهم ويلتزمون الوفاء به ، ولم يكن قمارا ولا ربا ولا خديعة .

⁽١) سنوراة المائدة : ١

اذ الأصل فى العقود الصحة ، والاباحة ، الا ما قام الدليل على تحريمه ، لكون العقود والشروط والمشاركات من باب الأفعال العادية التى يفعلها المسلم مع الكافر ، وليست من العبادات الشرعية التى تفتقر الى دليل التشريع .

فمن أعطى الشركة مالا على حساب التزام ضمان سيارته بطيب نفس منه، والتزمت الشركة لوازمه ، فان مقتضى الشرع يحكم بصحة هذا الضمان ، أخذا من قوله تعالى : «أوفوا بالعقود » ومن قوله : «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (١) وفى الحديث : «لا يحل مال امرى، مسلم الا عن طيب نفس منه » فثبت بذلك اباحت وفواعد الشرع لا تمنعه ، لأنه عمل مقصود للناس يحتاجون اليه ، وربما يجبرون بطريق النظام عليه ، اذ لولا حاجتهم اليه لما فعلوه ، لأن المال عزيز على النفوس لا تسخر ببذله الا فى سبيل منفعتها ، وفى هذا المقام هو فى حاجة الى تأمين سيارته لحصول الاطمئنان والأمان ، عما عسى أن ينجم عنه من حواث الزمان ،

وبما أن هذه الشركة هي من ضمن العقود التي أمر الله بالوفاء بها ، ومن جنس التجارة الواقعة بين الناس بالتراضى ، ومن جنس المشاركة بالأبدات والوجوه والمفاوضة ، فانها أيضا من جنس الصلح الجائز بين المسلمين ، لما روى أبو داود والدارقطني من حديث سليمان بن بلال حدثنا كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ، والمسلمون على شروطهم ، الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا » قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : ان هذا الحديث يترقى الى الصحة بتعدد طرقه ، مع العمل عليه باجماع أهل العلم ،

فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد للضمان في تأمين حسوادث السيارات يعتبر من التعاون المباح ، وما ينتج عنه من الأرباح فحلال لا شبهة

⁽¹⁾ سورة النساء : ۲۹.

فيه أشبه بشركات الكهرباء والأسمنت ونحوها ، ويدخل في عموم الصلح الجائز بين المسلمين واباحته تتمشى على ظاهر نصوص مذهب الإمام أحمد .

قال فى الاقناع (١): ويصح ضمان أروش الجنايات نقوداً كانت كقيم المتلفات أو حيواناً كالديات ، لأنها واجبة أو تؤول الى الوجوب وسسبق قول صاحب المغنى •

وهذه تشبه قضية ضمان التأمين على السيارات ، حيث تلتزم الشركة ضمان الديات وأروش الجنايات وقيم المتلفات ، كأضرار ونحوها من كل ما هو واجب بالضمان أو يؤول الى الوجوب ولا يشترط معرفة المضمون عنه ولا المضمون به ، ولا يقدح في صحة هذا الضمان كون المؤمن على سيارته يدفع شيئاً من المال ، فان هذا لا يقدح في صحة الضمان والحالة هذه ، الديس عندنا ما يمنعه .

ولا يقدح فى صحة هذا الضمان تبرع الشركة بدفع الديات وقيم الأضرار والمتلفات بدون رجوع فيه الى أحد ، فان هذا كله جائز على قواعد المذهب اذ من المعلوم شرعا وعرفا أن الجناية تتعلق بالجانى المباشر لها فى خاصة العمد ، وعلى العاقلة فى قتل الخطأ فيما زاد على الثلث من الدية ، غير أن التزام الشركة بضمان هذه الجناية ، وان عظم أمرها وعدم الرجوع منها على أحد فى غرمها أنه صحيح جائز ، وهو مما يجعل الجانى الذى لم يتعمد وكذا عاقلته فى راحة عن المطالبة والغرامة ، وهو خير من كونهم يتكففون الناس فى سؤال هذه الغرامة ، أعطوهم أو منعوهم .

وغاية ما يدركون عليها هو الجهالة عن قدر الغرامة ، وهي مغتفرة فيها كسائر أمثالها من الضمانات والشركات التي لا تخلو من الجهالة كشركة الأبدان والوجوه والمفاوضة ، فان فيها كلها شيئاً من الجهالة ، وقد تسكلم بعض الفقهاء المتقدمين بعدم جوازها من أجله ثم استقر الأمر على أن مشل هذه الجهالة معتفرة .

⁽١) هو من الكتب المعتمدة عند العنابلة الولفة موسى الحجاري م

قال فى الاقاع: « ويصح ضمان ما لم يجب ، وضمان المجهول كضمان السوق ، وهو أن يضمن ما يجب على التاجر للناس من الديون ، وهو جائز عند أكثر أهل العلم كمالك وأبى حنيفة وأحمد » انتهى .

وقال فى الاختبارات: « ويصح ضمان المجهول ، ومنه ضمان السوق وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين ومايقضة من عين مضمونة وتجوز كتابته والشهادة به لمن لم ير جوازه ، لأن ذلك مجل اجتهاده » ا هم •

فهذه المشاركات وما يترتب عليها من الالتزامات التي هي بمعنى الضمانات كلها من الأشباه والأمثال والنظائر التي يجب أن يقاس بعضها على بعض في الاباحة كشركة الأبدان وشركة الوجوه، وشركة المفاوضة، ومثله شركة الكهرباء والاسمنت، ولأن حمل معاملة الناس وعقودهم وشروطهم على الصحة حسب الامكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل ولا برهان والله أعلم •

تسيامح مذهب الحنابلة في تقبل التامين على السيارات وكثير من العقود والشروط والعاملات

ان كل مختص فى فقه الأئمة الأربعة ، فانه سيعرف تمام المعرفة أن نصوص الامام أحمد وأصوله تستصحب الحكم بصحة عقد التأمين وأن جوازها يتمشى على مذهبة كما يوافقه مذهب الامام مالك وأبي حنيفة •

ولا تعنى بذلك أن الحنابلة ذكروا هذا العقد باسمه وصفته فى كتبهم، بل ولا غيرهم من سائر المذاهب لكونها حديثة الاختسراع ولكل حادث . حديث .

وانما نعنى أن نصوص الامام أحمد ، تتسع لقبولها كسائر ظائرها من الشركات والضمانات وبيع اسهم الشركات ٠

لكون الامام أجمد أكثر تصحيحاً للعقود للعقود والشروط من سلمر

الأئمة ، وتضوص مذهبه تساير التطور في العقود المستحدثة ، لأن نصوصه وان لم تنص على كل عقد أو شرط باسمه لكنها كافية لحل جميع مشاكل العقود والشروط والشركات بالنص أو الاقتضاء أو التضمن ، غير أنهسا تحتاج الى فهم ثاقب وتطبيق سليم وتبحر في فقه النصوص والقصود .

وقد اشتهر عند المتأخرين تسامح مذهب الامام أبى حنيفة في مسايرة التطور في العقود المستحدثة ، من أجل أن أصحابه نشروا عنه ذلك وهو صحيح ، غير أن مذهب الامام أحمد يمتاز في كثير من المسائل التي تقتضيها الحاجة وتوجبها المصلحة ، من ذلك أن نصوص الامام أحمد وأصوله عدل على أن الأصل في العقود والشروط الصحة ، الا ما دل الدليل على التحريم خلاف ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة من أن الأصل في العقود والشروط الخطر الا ما دل الدليل على الاباحة وهو قول الظاهرية ، وهو مذهب الشافعي .

ومنها عقد المساقاة على النخل والشجر بالثلث أو النصف أو بشيء مسا بخرج منها أو من غيرها بالنقود • فقد أنكرها الامام أبو حنيفة والامام الشافعي وقالا: انها بيع ما لم يخلق ، وإنها من الاجازة المجهولة وتفضى الى الفرر •

أما الامام أحمد فقد أجازها عملا بعديث خيبر ، وكما أن الضرورة والحاجة وعموم المصلحة تقتضى ذلك وعليه العمل فى هذا الزمان ومنه شركة المفاوضة ، وهى أن يفوض كل واحد منهما الى شربكه التصرف فى ماله مع حضور صاحبه وغيبته ، فقد قال الامام الشافعى : لا يجوز واتفق الامام أحمد ومالك وأبو حنيفة على جوازها .

ومنها شركة الأبدان فقد قال الامام الشافعي بمنعها ، وأشـــترط الامام مالك لصحتها اتحاد الصنعة بين الشريكين .

أما الامام أحمد فقد أجازها مع اختلاف الصنعة واتفاقها ، كما أجاز الاشتراك على الدابة له تصف وللدابة النصف الثاني .

ومنها شركة الوجوه ، فقد قال الامامان مالك والشافعي ببطلانها لكون الاشتراك الصحيح يتعلق على المال وعلى العمل وكلاهما معدومان في هذه المشاركة مع ما فيه من الغرر ، لأن كل واحد منهما عاوض صاحبه بكسب غير محدود ، لا بصناعة ولا بعمل مخصوص ، هذا حجة من قال بمنعها كمالك والشافعي .

أما الامام أحمد فقال بجوازها لأنها عمل من الأعمال فجاز انعقاد الاشتراك عليها • وهذا هو الظاهر من مذهب الامام أبى حنيفة وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية •

ومنها شرط الخيار فى البيع ، فقد قال الأئمة مالك والشاهعى وأبو حنيفة: لا يجوز الخيار فوق ثلاثة أيام ، الا أن الامام مالكاً قال : لا يزاد الخيار على ثلاثة أيام الا بقدر الحاجة ، كأن يصل الى البلد وهو لا يصل اليها الا فـوق ثلاثة أيام .

أما الامام أحمد فانه قال بجواز شرط الخيار على ما يتفقان عليه ، زادت المدة أو قصرت ، حتى ولو زاد على الشهر ، لأنه حق ثابت بالشرع فرجع في تقديره الى مشترطه كالأجل ، ويحكم بالملك في مدة الخيار للمشترى له غنمه وعليه غرمه .

ومنها اذا باع شيئاً واستثنى نفعه المباح مدة معلومة غير الوطء ودواعيه، كما لو باع بيتاً واستثنى سكناه حولاً أو أكثر . فقد قال الامامان أبو حليفة والشافعى: لا يصح هذا الشرط ، لأنه ينافى مقتضى البيع ، أشبه ما لو اشترط أن لا يسلمه اليه ،

أما الامام أحمد فقد قال بصحة هذا الشرط ولازم ما يترتب عليه لقصة جابر حين « باع بعيره على النبى صلى الله عليه وسلم واستثنى حملانه الى المدينة » وتأخير تسليم المبيع الى المدة المحدودة لا ينفى صحة البيع كالدار المؤجرة ، فانه يصح البيع فيها مع تأخير تسليمها •

ومنها بيع التلجئة وهمي اذا خشي انسان سلطاناً أو ظالماً أن ينتزع ملكه

منه قهراً ، فاتفق مع انسان بأن يظهر للناس أنه اشتراه منه ليحتمى بذلك من هذا الظالم ، ولا يريد بيعه على الحقيقة ، فان هذا يسمى بيع التلجئة .

وقد قال الأمامان أبو حنيفة والشافعي : هو بيع صحيح ، تم بأركانه وشروطه فلزم العقد فيه .

أما الامام أحمد فقال بعدم لزوم البيع ، لأنهما لم يقصدا البيع الحقيقى الذي هو انتقال المبيع الى المشترى ، فلم يصح بناء على ما اتفقا عليه قبل العقد ، لكون العقود محمولة على القصود .

ومنها بيع العربون وهو أن يشترى شيئاً فيسلم بعض ثمنه ويقول : ان جئتك ببقية الثمن ، والا فالعربون لك .

فقد قال مالك والشافعي وأبو حنيفة : هذا لا يصح لأنه بمثابة الخيــار المجهول .

أما الامام أحمد فقد قال: لا بأس به ، وفعله عمر وأجازه ابن عمر ، وضعَّف حديث النهى عن بيع العربون .

ومنها لو اشترطت الزوجة فى صلب العقد بأن لا يتزوج عليها أو أن لا يتسرى عليها أو أن لا يخرجها من دار أهلها أو بلدها أو نحو ذلك ، فقد قال أبو حنيفة ومالك والشافعى: هذا شرط باطل لحديث « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط » وحديث « الا شرطا أحل حراماً أو حرم حلالا » وهذا الشرط يقتضى تحريم الحلال من التزوج بغيرها أو السفر ،

أما الامام أحمد فقد قال بصحة هذا الشرط ولزومه ، وأنه ان لم يف به فلها الخيار بين البقاء أو فسخ النكاح ، لما روى البخارى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ان أحق الشروط أن الوفوا ما استحللتم به الفروج » وحديث « المسلمون على شروطهم » •

والقول بصحة هذا الشرط ولزومه يروى عن عمر وسعد بن أبى وقاص وسعاوية وعمرو بن العاص، ولا يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعاً •

« وتزوج رجل بامرأة واشترطت عليه دارها فأراد نقلها بغير اختيارها فخاصموه الى عمر فقال : لها شرطها ، فقال الرجل : اذن يطلق ننك يا أمير المؤمنين فقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط » •

فهذه العقود والمشاركات والشروط وما يترتب عليها من الالتزامات والضمانات كلها من الأشباه والأمثال والنظائر التي يقاس بعضها على بعض في الاباحة لملاءمتها للمعاملات المستحدثة في هذا العصر والتي لا توجد عند غيره من الأئمة •

وكل ما يصححه من العقود والشروط فان لديه دليلا خاصاً من أثر أو قياس لكونه يستنبط دلائل مذهبه من مسنده وقد بلغه في العقود والشروط من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ما لم يبلغ غيره من الأئمة فقال به •

فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد لضمان تأمين السيارات والطائرات والسفن ونحوها ، يعتبر من التعاون المباح ، ويدخل فى حدود التعامل الجائز ، وما ينتج عنه من الأرباح فحلال لا شبهة فيه ، أشبه شركة الكهرباء والأسمنت ونحوهما •

لأن حمل معاملة الناس على الصحة ، حسب الامكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل ولا برهان ، لكون العقد الصحيح عند أهل الأصول هو ما يتعلق به النفوذ من بلوغ المقصود ويعتد به ، والباطل بخلافه وهو ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به ، وهذا الاشتراك وما يترتب عليه مستكمل لشروط الصحة شرعاً .

ومن تأمل هذا تبين له أن جواز هذا الاشتراك واباحة ما يترتب عليـــه من الربح أنه أشبه بأصول الشريعة ، وأبعد عن كل محذور • لكون الأصل فى العقود والشروط الاباحة الا ما دل الدليل على تحريمه ، وأصول الامام أحمد ونصوصه وقواعد مذهبه تقبل هذا العقد وتنافى تحريمه ، لكن بعض العلماء فى هذا العصر القائلين بمنعه انما أخدوه من العموميات اللفظية والقياسات الفقهية التى اعتقدوا شمولها لمثل هذا العقد ظنا منهم أنه جهالة أو غرر ، وما عارضوا به لم يصح عن الشارع القول بموجبه ، ولم يدخل فى عموم المنهى عنه فى أصل الشرع ، ولا فى نصوص أحمد وأصوله ، لكون الجهالة فيه معتفرة ، وليست من العرر المنهى عنه ، بل هى من النوع الجائر كسائر أمثاله من الضمانات والشركات .

وبهذا تندفع الاعتراضات وتبقى الأدلة الشرعية كافية للاقساع العلمى الذي تزول به الشكوك والشبهات •

لهذا يجوز للقاضى السرعى أن يحكم بصحة هذا العقد ولزوم ما يترتب عليه من الضمان .

ومتى صعر الأمر به من الحكومة يتمحض للحتم والالزام ٠٠

وهو يدخل فى ضمن عقد الضمان الذى ذكره الفقهاء من الحسابلة والمالكية والأحناف ، حيث قالوا بصحة ضمان ما لم يجب ، وضمان أروش الجنايات ، سواء كانت نقودا أو ديات ، وكونه لا يشترط لصحة مثل هذا الضمان معرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا قدر المضمون به ، فمتى قابل انعاقل بين هذا الضمان الموصوف بما ذكر وبين ضمان التأمين على السيارات وجده منطبقاً عليه بجميع صفاته ، وان اختلفت مسمياته وقواعد الشرع تعطى الشيء حكم نظيره ، والله أعلم ،

مناقشة الشبيغ فيما ذهب اليه

نعم مناقشة الشيخ فى كل ما استخلصه من مذهب أحمد مدعيا تفرده بما لم يشاركه فيه غيره ونلخص العناصر التى بنى عليها حكمه فيما يلى :

أولا: تمهيده لعقد التأمين على السيارات بمقدمة عامة طويلة لا علاقة لها بالموضوع كقوله: ان الله تعالى بيَّن الحلال والحرام بياناً واضحاً فقال تعالى:

« وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (۱) وقال: « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب» (۲) وقال: « أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون » (۲) و وأطال فى المقدمة و آتى بأحاديث شبيهة بالآيات فى عموماتها وعدم مباشرتها للقضية التى محل البحث (التأمين على السيارات) ويذكر حديث عقبة بن الحارث فى الرضاع ، ويذكر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبة بن أبى وقاص فى ولد زمعة الذى أمر النبى صلى الله عليه وسلم سودة أن تحتجب منه لشبهه بعتبة بن أبى وقاص ، مما لو صرف الى محاجته به لكان ابطال عقد التأمين على السيارات هو الأحوط والأقيس فى أخذ الأحاديث التى ساقها بعين الاعتبار ولكن الشيخ حفظه الله وأثابنا واياه وهدانا واياه للحق قال ـ وذلك عقب قوله: وهو من باب اتقاء الشبهات ـ: « فمن هذه المستبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من يخرجه من حيز الاشتباه والغموض الى حيز التجلى والظهور ، حتى يصير يخرجه من حيز الاشتباه والغموض الى حيز التجلى والظهور ، حتى يصير واضحاً جليا لا مجال فيه للاشتباه و

فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات ، فهى وان أشكل على الكثير من الناس حكمها من أجل تجدد حدوثها وغموض أمرها وعدم سبق الحكم من الفقهاء فيها باسمها ».

وهذا الكلام يرده أن فقيها كبيرا صنف أكبر حاشية فى فقه أبى حنيفة هو الشيخ محمد بن عابدين فقد سبقنا جميعاً الى الحكم على (السيكورتاه) وكان اليهود حديثى عهد باختراعها ، ولم يتخلف منها شرط من شروط الغرر، بل استفحات شروطها المحرمة بعد ذلك وتفاقمت ، فكانت هى الآن بالنسبة لما كانت عليه فى عهد الامام ابن عابدين كقذيفة الصيد الى جانب قنبلة عنقودية ساحقة ماحقة لا تبقى ولا تذر وكان مقتضى التجاوب من الشيخ مع ما ساقه من تشوف الشارع الى ترك الشبهات والتحذير من الوقوع فى

⁽¹⁾ سورة الأنعام : 119

⁽٢) سورة النحل : ١١٦

⁽۳) سورة يونس : ۹۹

المحرمات بسبب الوقوع فيها أن ينسجم منطقه انسجاماً تاما فيقف أمام التأمين على السيارات فلا يحاول تحليله وتسويغه بهذا التكلف الواضح ولي عنق العبارات الواردة هنا وهناك مستدلا بها على الاباحة ، وهى في حقيقتها أجنبية عن موضوع البحث .

ونقل الشيخ أحاديث المشتبهات وتوسع فيها ولكنه بدأها بداية خطيرة فيها اغراء بتعطيلها ، وحض على التفلت منها بقوله : فالذى يخاف عليهم من الوقوع فى الحرام عند مقاربتهم للمشتبهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ، ويتجاسرون على الأشياء المشتبهات بدون سؤال عسن الحلال والحرام ، كما أن العلماء ينبغى أن يتركوا المشتبهات عندما يخفى عليهم طريق الحكم فيها لحديث « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » ثم يقول :

فمن هذه المستبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من يخرجه من حيز الاشتباه والعموض الى حيز التجلى والظهور حتى يصير واضحاً جليا لا مجال فيه للاشتباء . ١ هـ

ولعمرى كيف ينهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرتع فى المستبهات ثم نخالفه فنقتحمها حتى تصير واضحة لنا وتخرج من حيز الغموض الى حيز التجلى والظهور، وكيف وصل الشيخ الى هذه النتيجة الخطيرة أبمخالفته للحديث ؟ فأنعم الله عليه بعمة تجلى المشتبهات وظهورها، حتى استأنس بها، وتحالف معها ، وصارت عنده مساوية لما هو بين من الحلال لا من الحرام ؟ أم ماذا ؟ ثم يقول : فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات .

ويتكلم الشيخ عن القياس الصحيح ورد الشيء الى نظيره ، ولا ندرى أين الأصول التي هي أحكام من الشارع اعتبرت أصولا في مناط النزاع نقسنا عليها ما هو معلول بعلتها ، ولكن أن يأتي بجمل فقهية في ضلمان المجهول وضمان المعلوم ويريد أن يطبقها على التأمين على السيارات ، وكأن هذه القاعدة لم تصغ الا من أجل التأمين على السيارات ، وكأن التأمين على السيارات كان لائحا في خاطر أحمد وأصحابه كأنهم يرونه من حجب الغيب فجاءت أحكامهم في هذه النازلة ماضية لا شك فيها ، ولا تتزحزح عن مكانها،

فكان الشيخ فى هذا أشبه بمن يتكلم عن شىء مستدير مفرغ من وسطه فوضع له الخاتم بين يديه فقاس على الخاتم حجر الرحى وحجر الطاحون ، أنيس يجمع الجميع الاستدارة وفراغها جميعاً من داخلها ؟؟ !! والا ما العلاقة بين التأمين وشركة المفاوضة وشركة الأبدان وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء؟

على أن القياس الذى يتوسعون فيه أحياناً ومنهم شيخنا هذا مقيد بأن يكون المقيس عليه نصاً من الشارع أى من الوحى كتاباً أو سنة أما أن يقاس على مقيس يعنى أن نأتى على أمر أجزناه قياساً على شبيهه بجامع العسلة ينهما فنأتى على أمر آخر لا يجتمع مع الأصل المقيس عليه فى علته ، ولكن له شبه من بعض الوجوه بالمقيس فنجعل هذا المقيس أصلا ونقيس عليه مقيساً آخر لوجه شبه بينهما لا يكفى ولا يرقى الى مستوى العلة الجامعة بين المقيس الثانى وبين المقيس عليه الأول .

ومع ذلك فان بحث الشيخ خلا من أصول يقاس عليها وتجتمع مع النازلة التي نحن بصددها من التأمين على السيارات بعلة واحدة •

يقول الشيخ الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم ، ونحن ننازعه في هذا الأصل الذي استعان على تأصيله بكلام العلامة ابن القيم وشيخ الاسلام ابن تيمية .

والأصل الذي اعتمد عليه الشافعي وأبو حنيفة وداود بن على وأبو محمد على بن حزم وغيرهم أن الأصل في الأبضاع والأموال الحرمة حتى يجيزها الشارع ، فالنساء جميعاً محرمات على الرجال الا ما كانت معقوداً عليها عقدا صحيحاً لا فساد فيه ، والأموال جميعها لحائزيها وأربابها الا ما كان مسوقا الى آخذه بهبة أو هدية أو صدقة أو معاوضة فيتحقق ملكها بالقبض • والعقود المفضية الى الملك وانتقاله من يد الى يد ينبغي أن تكون صادرة عن اباحة الشارع واجازتها ، فكل عقد ليس في كتاب الله فهو باطل وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وكل شرط ليس

وعقد التأمين على السيارات يشبهه الشيخ بعقد الشركة كشركة الأبدان وشركة المفاوضة وشركة الحديد والصلب وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء!! وهكذا يأخذ الشيخ شغفه بتسويغ عقد التأمين على السيارات وكلفه بالتماس كل ما هب ودب من أسماء لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالموضوع ، وليس هناك وجه شبه بحال من الأحوال أن يذهب الى ما ذهب اليه ونقول للشيخ ولمن يذهب مذهبه هدانا الله تعالى جميعا الى السداد والصواب :

ان الشركات تنقسم الى قسمين شركات انتاج كالحديد والصلب والأسمنت والزراعات والصناعات والى شركات خدمات كشركات النظاف وشركات النقل والتليفونات وبرامج الاذاعة والرائى (التلفاز) وغيرها، وشركات التأمين ليست من شركات الانتاج الا من حيث كونها شركات النزاز وتجميع للمال وتكديس للأرصدة، وامتلاك أكبر العمارات وليست هذه العمارات الفارهة الضخمة بالتى يمتلك فيها أحد المؤمنين قيد أنملة، وانما قد جمعت من أقساطهم ونجومهم التى كبلتهم بها هذه العقود الجائرة، ولو أن الشيخ ذهب الى شركة التأمين ورأى الربا المركب الذي يجتاح المتأخرين فى دفع قسط من الأقساط وكيف يصل هذا الربا الى الانتقاص من المتأخرين فى دفع قسط من الأقساط وكيف يصل هذا الربا الى الانتقاص من قدر التأمين المؤمن به عند القبض مما يجعله يفيق من غفلته ، لقد كان يظن أن القسط الذى تأخر فيه سينقص من المبلغ المؤمن به بقدره اذا به يتضاعف ويتضاعف حتى يقتطع مبلغاً يتضح فيه الغبن الفاحش والربا المركب، وتكون هذه المذبحة هي العمل الدائم ليلا ونهاراً لشركات التأمين ، لا تأخذهم شفقة بعسر ، ولا رحمة بمفتقر الى القدر الذى أمن به مع نقص يسير فى احتساب معسر ، ولا رحمة بمفتقر الى القدر الذى أمن به مع نقص يسير فى احتساب ما اقترضه ،

شركات التأمين ، هي شركات خلت منها الرحمة التي بنها الله بين عباده ، شركات التأمين يهودية النسب والنشأة والفكرة والاختراع .

واذا ادعى الشيخ بغير برهان ولا مثل ولا دليل على أن الامام أحمد مذهبه مسنده فليطالع المغنى لابن قدامه عمدة المذهب فائه سيجد أن الأدلة التي يستدل بها على الأحكام ليس من مسند أحمد منها واحد في المائة وكلها من الصحيحين أو من السنن وكثير منها من مسند سعيد بن منصور ، فمن أين أتى الشيخ بأن مذهبه مسنده ، وفي المسند كثير من الأحاديث التي لا علاقة

الها بمذهبه ثم ان الشيخ يقول: ان الامام أحمد بلغه من الأحاديث والآثار والأخبار ما لم يبلغ الأئمة الآخرين لهذا كان يحكم بما وصل اليه منها ، والواقع أنه لا يوجد دليل عند أحمد يجهله غيره من الأئمة ، وانما يكون الاختلاف فى فهم الدليل ، وتوجيه المعنى بحسب اجتهاد كل امام ، وكلهم بحمد الله أولوا آفاق رحبة وعقول مدركة ، وعلم بالسنة متقارب ، وفى مسئلتنا هذه لو أخذنا بقاعدة من حفظ حجة على من لم يحفظ ومن كان عنده زيادة فهو حجة على من كان أقل منه ، أقول: لو أعملنا هذه القاعدة فى مسئلتنا هذه لقلنا: ان القائلين بالتحريم أو بعدم الاباحة عندهم زيادة على من قال بالاباحة فقولهم حجة على غيرهم ،

وقول المفنى: ويصح ضمان الجنايات فهذا لا علاقة له بشركات التأمين، لأنه لم يقل يصح ضمان الجنايات بعوض مقبوض •

ان شركات التأمين ، لم تأت لكل سيارة وقعت في جناية فضمنت جنايتها، انما تضمن ما اشترك في سلكها بدفع أقساط سواء أكانت بأمر الحكومة فيكون عقد اذعان أو كان باختيار العاقد فيكون عقد غبن وخداع ، وهذا مجال واسع لفشو الرشاوي ونهب الأموال بالباطل، فهذا تحدث لسيارته بعض الكدمات فيكون له من يحابيه من القائمين على المعاينة أو تقدير التلف، فيقدر له مبلغاً كبيراً لا يتناسب مع الخدوش الظاهرة في السيارة • وهمكذا تكون شركات التأمين حقلا لغرس المساوىء والأباطيل والنهب، وهنـاك سيارة اذا لم يبلغ عاماً عن حادث لها ينقص قسطه في العام القابل عشرين في المائة ، فيرى أن الحادث اذا بلغ عنه سيكون المقبوض أقل من المقدر له اذا لم يبلغ بمعنى أن التصليح يتكلف عشرين جنيها ، اذا أصلحها بنفسه فاذا لم يبلغ سيأخذ ثلاثين جنيها فهو يفضل اصلاحها بنفسه عن التبليغ لما يعود عليه من الفرق في تخفيض القسط أما عقد التأمين الرسمي الذي لا تصدر رخصة تسيير السيارة الأبه ، فهذا ربما يكون في الوقت الراهن ضروريا حتى لا تهدر حقوق المجنى عليهم ، ولا يفلس المخطىء بسبب خطئه . وحبذا لو كانت هذه الأموال التي تجمع من أصحاب السيارات يكون لها صندوق مستقل ، ويشرف على هذا الصندوق فئة لا علاقة لها بصناعة التأمين ولا بشركات التأمين ، ينتخبهم كل عام أصحاب هذه السيارات ويستثمرون هذه الأموال ، ويدفعون منها بدل الجوائح والديات والتعويضات ، وأصلاح الطرق وتعبيدها واصلاح الاشارات وانشاء ورش لاصلاح السيارات ، وطائر لمبيت السيارات على نمط القائم في السعودية وجميع أنحاء العالم ، فإن هذه الهيئة (هيئة حراس السبيل) تغنى الناس عن العقبود المحبرمة، وتكون بمثابة جمعية تعاونية حقيقية تسهر على رعاية أعضائها وحفظ كرامتها وليعلم الشبيخ أن كل امام من الأئمة له مسائل تفرد بها عن غيره ، فلا يقال انه عنده من الأدلة ما ليس عند غيره ، لأن الحديث قد يكون واحداً وهو في الوقت عينه دليل للجميع على اختلاف مذاهبهم مثل حديث: (ذكاة منه الجنبين ذكاه أمه) فان الثلاثة قالوا بأن الأم أذا ذكيت كانت ذكاتهــــا ذكاة لجنينها ، وهم يعربون ذكاة في المبتدأ والخبر بالرفع ويقسول أبو حنيفة رحمه الله: بل يجب تذكية الجنين عملا بهذا الحديث نفسه ولكنه يعرب ذكاة الأولى بالرفع على الابتداء وينصب الثانية على أنها منصوب بحذف الخافض ، والخافض المحذوف هو أداة التشبيه وهو الكاف ، ويعني (كذكاة أمه) فيذكي كما تذكي أمه ، والأمر كله يدور على نص واحــد والحــكم متباين ، فلماذا اذن نقضى الجهل بعض الأئمة بأدلة البعض الآخر ، وقد خلف من بعدهم من الحفاظ والمحدثين وأهل الحديث من تقصى أدلة شيخه وصنفوا لها مصنفات فى تخريج هذه الأدلة وبيان طرقها وشواهدها ومتابعاتها كالتلخيص الحبير للحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث فتح العزيز للرافعي على الوجيز للعزالي في مذهب الشافعي ، وكتاب نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي على مذهب أبي حنيفة ، وكتاب (منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار) للامام الحافظ أبى البركات مجد الدين عبد السلام ابن تيمية الحنبلي الذي شرحه الشوكاني بكتابه نيل الأوطار .

والخلاصة أننى لم أر فيما ساقه الشيخ دليلا واحداً على جواز التأمين على السيارات بواسطة شركات التأمين هذه وأكمل هذا البحث في التأمين بما كتبه الشيخ وهو عبد الله بن زيد آل محمود أطال الله بقاءه ونفع بعلمه الناس كافة:

التأمين على الحيساة

ان الله سبحانه فى كتابه وعلى لسان نبيه نصب أعلاماً وحدوداً للحلل يعرف بها الحلال ، وأعلاماً وحدوداً للحرام يعرف بها الحرام فقال : « تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » (١) وحدود الله محرماته ، وقال : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (٢) •

وقد أنزل الله الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، فالكتاب هو الهادئ الى الحق ، والميزان هو الذي توزن به أعمال الخلق فيعرف عدلها من عائلها ، وصحيحها من فاسدها ، فترد الفروع الى أصولها ، ويلحق النظير بنظيره ، ويعطى حكمه فى الجواز والمنع ، كما فى رسالة عمر بن الخطاب الى أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما حيث قال : « ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما لم يكن فى كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه والأمثال والنظائر وقيس الأمور على ذلك ، ثم اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وآشبهها بالحق » انتهى ،

لهذا يعتبر من الجور وعدم العدل الحاق الحرام بالحلال ، وكذا عكسه بحجة رواجه بين الناس أو مسايرته للتطور الجديد ، أو حكم الأنظمة بموجبه « ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن » (٦) •

لأن كل تعامل أو اشتراك أو اشتراط ينافيه الشرع مهمو باطل ، وان كان مائة شرط .

ان التأمين على اختلاف أنواعه لا ينبغى أن ينظر اليه بنظرات سلبية سطحية ليس لها غرض الا فى المادة والحصول على المادة والتسلجيع على كسب المادة بشتى الطرق الملتوية والحيل المنحرفة عن المكاسب الصحيحة الى المكاسب الخبيثة •

⁽١) سورة الطلاق: ١

⁽٢) سورة الأنعام: ١١٩

⁽٣) حسورة المؤمنون : ٧١

وربما تحاملوا بالملام والانحاء بالمذام على من قال فى الحرام هو حرام ، كأن همهم توسيع الطرق لكسب المال من حلال أو من حرام ، كما فى البخارى أذ النبى صلى الله عليه وسلم قال : « يأتى على الناس زمان لا يبالى الرجل من أين أخذ المال أمن حلال أو حرام » .

صفة عقد التأمين على الحياة

هو أن يأتى من يريد التأمين على حياته الى شركة التأمين فيتفق معها على تأمين حياته عشرين عاماً أو أقل أو أكثر ، فى مقابلة شيء معلوم من النقود، كاربعة آلاف أو أقل أو أكثر ، يدفعها مقسطة بين عشر سنين كل سنة يدفع مثلا أربعمائة ريال ، على أنه ان مات فى خلال هذه المدة المحدودة فان شركة التأمين ملزمة بدفع أربعين ألفاً أو خمسين ألفاً على حسب ما يتفقان عليه حتى ولو لم يكمل دفع الأقساط كلها فاذ دفع بعض الأقساط ثم عجز عن دفع الباقى ذهب عليه كل ما دفعه ، وفيه شروط ومصطلحات بينهما ، منها كون الشركة تشترط على نفسها أن تدفع ربحاً خمسة فى المائة فى حسالة استمرار عقد التأمين .

ولا شك أن هذا انعقد بهذه الصفة باطل قطعاً ، ولن تجد له محملا من الصحة ، وان حذلقه من يحتال لاباحته ، فان وسائل البطلان محيطة به من جماعه .

منها أنها تسليم دراهم مقسطة فى دراهم أكثر منها مؤجلة قد يتحصل عليها وقد تفوت عليه فى حالة عجزه عن بعض الأقساط ، فحقيقتها أنها شراء دين بدين ، وشراء دراهم بدراهم أكثر منها ، وتشبه بيع الآبق المنهى عنه فى حالة جهالة الحصول على العوض المشروط ، وقد يفوت عليه من رأس ماله ومع ما فيه من الربا وسائر وسائل البطلان ، فانها لا تقتضيه الحاجة ، ولا نوجبه المصلحة ، ويمجه العقل فضلا عن الشرع ، والحاصل أن قضية التأمين على الحياة هى من المعاملات المستحدثة الفاسدة لمشابهتها لعقد الميسر حقيقة ومعنى ، من باب اجتماع الفرع بالأصل ومساواته له فى المعنى والحكم،

لأن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يمثلون الوقائع بنظـائرها ، ويشـبهونها ، فأمثالها ، ويردون بعضها الى بعض فى أحكامها .

لأنه بمقتضى تحقيق النظر فى حكم هذا العقد ، ثم فى تطبيقه على ما يشاكله من نظائر ، ثم الحكم فيه بالميزان العادل غير العائل على ضوء النصوص الصحيحة ، المبنية على حفظ الدين والنفس والمال ، بدراسة عميقة سليمة من الأهواء النفسية ، والأغراض الشخصية ، دراسة تبين الأحسكام وعللها وشمول مصالحها ، وترد الأشياء الى أصولها بدون اطراد عرف ، ولا اقتضاء عقلى ، فانه حينئذ يتبين بذلك فساد هذا العقد ، وخروجه عن حدود ميزان العدل والحق ، لأن الحلال هو ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرمه الله ورسوله « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (۱) وانما حرم الله الميسر من أجل أنه أكل للمال بغير حق ، مع كونه يورث العداوة والبغضاء على أثر سلب المال بغير حق ، والله يقول : يورث العداوة والبغضاء على أثر سلب المال بغير حق ، والله يقول : من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون » (۲) .

والنبى صلى الله عليه وسلم قد فصل ما أجمله الله فى كتابه من شئون نحريم بعض العقود والمعاملات صيانة للأموال عن التلاعب بها بغير حق ، فنهى عن بيع الغرر ، وهو المجهول العاقبة وغير الموثوق بالحصول عليه كبيع الآبق ، وبيع ما فى بطون الأنعام ، وبيع حبل الحبلة ، وبيع الحصاة والملامسة والمنابذة وضربة الغائص ، وبيع ما ليس عندك ، كما حرم الربا والميسر وهو القمار ، وكما حرم الخمر شربه وبيعه وأكل ثمنه كما حسرم الخداع والغش والكذب ،

كل هذه حرمها الشارع من أجل أنها تفضى الى مفسدة الميسر الذي يثير انعداوة والبغضاء بين الناس ، والذي هو أكل أموال الناس بالباطل .

وقد أخذ الناس تتجارى بهم الأهواء في تأمين الحياة حتى أخذوا يؤمنون

⁽۱) سورة الانمام : ۱۱۹

⁽٢) سورة أالبقرة: ١١٨

على أعضاء الانسان ، فبعضهم يؤمن على يده ، وبعضهم يؤمن على رجله ، وبعضهم يؤمن على رجله ، وبعضهم يؤمن على الحياة من وبعضهم يؤمن على الحياة من أصله فانه مفض للبطلان في أبعاضه من باب الأولى والأحرى ، كما قلنا ببطلان الميسر بكل أنواعه .

وقضية عقد التأمين على الحياة هي من نوع ذلك بمقتضى المطابقة والتضمن ، فان المؤمن على حياته يدفع نقوداً قليلة مقسطة في نقود كثيرة مؤجلة ، وغير موثوق بالحصول عليها ، فقد تفوت عليه بعجزه عن دفع بقية الأقساط ، وقد يقوت عليه معظمها ببقائه حيا الى نهاية المدة المحدودة .

والفرق بينه وبين التأمين على السيارات والطائرات ونحوهما واضح جداً فان المؤمن على سيارته لا يريد بتأمينها الحصول على نقود أكثر مما دفع ولا أقل ، لا في حياته ولا بعد مماته ، وانما يريد الأمان والاطمئنان عسن الحوادث منها أو عليها ، بحيث تتكفل الشركة بضمان ما وقع عليها فقط ، وهذا الأمان والاطمئنان هو مما يستوعب أن يدفع فيه نفيس الأثمان ، والضامن غارم ، كما ثبت بذلك الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم : «الزعيم غارم والعارية مؤداة » •

فدعوى المبيحين له بأن عقد التأمين على الحياة يقع بالتراضى ، وأن شركة التأمين تدفع العوض المتفق عليه بحالة الاختيار بدون اجبار وأنه لن يثير العداوة والبغضاء كما يثيرها القمار ، وأنه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف الذين قد تحيط بهم الحاجة والفقر بعد موته ، فهذا ليس على اطلاقه ولا يبرر انعقاده ، فدعوى انعقاده بالتراضى يبطله كون العقود المحرمة كلها تقع بالتراضى ولا يحللها رضى المتعاقدين ، وقد سبق حكم الله بتحريمه وبطلانها .

⁽۱) ان شركة التأمين على الحياة في حالة ابرام المقد مع من يريد تأمين حياته تقوم بمغلبة الفحص عن صحته وسلامته ، فان كان جسمه غير سليم امتنعوا عن التعاقد معه ، أو عرفوة أنه سكير يشرب الخمر امتنموا عن التعاقد معه على تأمين حياته ، لملمهم أن أدمان السكر يقصم العمر فيل انتهاء العمر المعتاد ، ومن صفة الخمر أنها تقمين الأعماد ، وتولد في الجسم أفياً ع المضاف ، الحد هامش البحث ومنه نقلته (ط) ه

وأما دفع الشركة للعوض بمقتضى الرضاء بدون أن يقع فيه عسداوة ولا بفضاء فهذا ليس على اطلاقه ، فمتى أردت أن تعرف عدم صحته فافرض أن رجلا اتفق مع شخص آخر على تأمين حياته لكون عقد التأمين على الحياة يصح من الفرد مع الفرد ، كما يصح مع الشركة ، اذ الحكم واحد • فاتفق معه على أن يدفع المؤمن على حياته قدر أربعة آلاف أو أقل أو أكثر مقسطة، بحيث يدفع فى كل سنة جزءاً منها على حساب تأمين حياته عشرين سنة أو عشر سنين ، ان مات فى خلال هذه المدة المضروبة لزم الملتزم عشرين سنة أو عشر سنين ، ان مات فى خلال هذه المدة المضروبة لزم الملتزم المؤمن لحياته ، بعيث يدفعها لورثة المؤمن لحياته ، فبعد ابرام العقد ودفع أول الأقساط توفى المؤمن لحياته ، أفتراه يدفع هذا القدر الذى التزمه أى أربعين ألفاً أو خمسين ألفاً الى الورثة بطريق الرضى والاختيار ، أم تراه يتهرب عن الدفع ويعمل ألف حيلة فى الامتناع وعدم السماح بالدفع ، وعلى أثره يقع النزاع بينه وبين خصمه فى حال امتناعه ، ثم ينعقد بينهما العداوة والبغضاء أعظم مما يقع بين أهل القمار •

وفي حالة الاصرار على الامتناع تستدعيهما الحاجة والضرورة الى الترافع الى قاضى الشرع ليقطع عنهما النزاع ويريحهما من مشقة الخصام بالحكم بالعدل و أفترى هذا القاضى يحكم بالتزام الملتزم بدفع ما التزم به على نفسه سواء كان أربعين أو خمسين ألفا الى ورثة المؤمن على حياته ؟ أم تراه يرد الأشياء الى أصوصها ، فيحكم بارجاع ما قبض كل واحد منهما ، ثم التحاسب فيما لكل منهما أو عليه ، لا وكس ولا شطط ،عملا بقوله تعالى : « وان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » (١) وكيف ننسى فى مثل هذه القضية حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاءه فى وجوب رد المال على صاحبه عند تعذر أخذ عوضه كما روى مسلم فى صحيحه عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لو بعت على أخيك بميراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخه منه شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق » •

⁽۱) البقرة : ۲۲۸٪

فهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مثل هذا العقد الواقع صحيحاً فى بداية الأمر ، وبطريق الرضى والاختيار من كل منهما ، ولكن لم يقبض عوض ما اشتراه القبض التام الذى يحصل به الانتفاع حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم برد الثمن على صاحبه ، وكونه لا يحل للبائع أن يأكل مال أخيه بغير حق ، والذى لا يحل هو الحرام لكون الأمسوال محترمة لا يحل أخذها الا عن طريق الحق .

أفترى شرع الاسلام المبنى على المصالح للخاص والعام وعلى حفظ الدماء والأموال ، أفتراه يحكم بفساد هذا العقد ووجوب رد الثمن على المشترى كاملا لما لم يتحصل على قبض ما اشتراه ، ثم يبيح أخذ هذا المال الكثير بدون مقابل من العوض ، ما عدا الالتزام على نفسه به ، فلا يقول بصحة هذا العقد وأباحة ما يترتب عليه من العوض ما عدا الالتزام على نفست به ، فلا يقول بصحة هذا العقد ، وأباحة ما يترتب عليه من العوض الا من يقول بصحة عقد الميسر ، أى القمار ، وأباحة ما يترتب عليه من المال ، أذ هما فى الحكم سواء ، والكل واقع بالتراضى بينهما .

ثم ان العقود المحرمة مقرون بها الشؤم والفشل ، ومحق الرزق وانتزاع البركة ، يقود بعضها الى بعض في الشركما قيل من أن المعاصي بريد الكفر •

لهذا يظهر من مساوى، مثل هذا العقد أن الورثة من الأولاد والزوجة متى عرفوا من مورثهم تأمين حياته بهذا المال العظيم ، أى قدر خمسين ألف أو أربعين وخشوا فوات هذا المال بطول حياته وتجاوزه للمدة المحدودة فانهم سيعملون عملهم مباشرة أو بالتسبب بالقضاء على حياته حرصاً على الخصول على هذا المال ، وحذراً من فواته بطول حياته ، لكون المال معناطيس النفوس يسيل لعابها على حبه والتحيل على فنون كسبه ، مع العلم أن الناس قد ساءت طباعهم وفسدت أوضاعهم ، وضعف ايمانهم ، وفاض الفدر والخيانة منهم .

وقد قص الله علينا خبر من كان قبلنا ليكون لنا بمثابة العظة والعبرة ، وخير الناس من وعظ بغيره ٠ قال تعالى: « واذ قتاتم نفساً فادَّاراًتم فيها ، والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون » (١) فمعنى ادَّاراًتم ، أى تدافعتم فى الخصام •

وذكر ابن كثير فى التفسير عن ابن أبى حاتم ، حدثنا الحسن بن محمد ابن الصباح ، حدثنا يزيد بن هارون ، أنبأنا هشام بن حسان عن محمد ابن سيرين عن عبيدة السكامانى قال : كان رجل من بنى اسرائيل عقيما لا يولد له ، وكان له مال كثيب هو وارثه ، فاستبطأ موته فقتله ، ثم حمله فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ويقول : أنتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض ، فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السيلام فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فعثه الله حيا سويا ، فقال : قتلنى ابن أخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ، ورواه ابن جرير بنحوه ،

وتاريخ هذا العصر يحكى عن مثله ، وهو أن رجلا أمّن حياة والدته لدى شركة التأمين ، فبعد ابرام العقد وتسليم بعض الأقساط صنع له قنبلة ووضعها تحت كرسى ثم أمر والدته أن تجلس على الكرسى ، فثارت بها القنبلة حتى جعلتها قطعا ، فذهب الى شركة التأمين يطالبهم بعوض حياة والدته ، فبعد اجراء البحث والتفتيش عرفوا تمام المعرفة أنها خيانة ومكيدة من الولد على والدته حرصا منه على الحصول على عوض حياتها ، وقد اعترف لهم بذلك بعد تحديده بالأمارات والدلائل .

وأما قولهم: انه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف ، فان حسن المقاصد لا يبيح المحرمات « ان يكن غنيــــــ أو فقيراً فالله أولى بهما » (٢) فكم مـــن غنى خلف أموالا كثيرة فاجتاحتها أيدى الظلمة وأجلســـوهم على حصـــير

⁽١) سورة البقرة : ٧٢

⁽٢) سورة النساء : ١٣٥

الفقر، أو صار هذا المال سبباً فى فسقهم وفسادهم ، وكم من رجل نشاف فقيراً فرزقه الله مالا كثيراً ، وفى الحديث : « من أحب أن يحفظ فى عقب وعقب عقبه فليتق الله » فاحفظ الله يحفظك أى فى دينك ودنياك ، وفى أهلك وعيالك .

ثم أن القائلين باباحة التأمين على الحياة لما لم يجدوا نصوصاً يعتمدون عليها ، ولا قياساً يستندون اليه ، أخذوا يركبون التعاسيف فى الصدر والورد ، ويستدلون بما يعد بعيداً عن المقصود ، شأن العاجز المبهوت ، يتمسك فى استدلاله بما هو أوهى من سلك العنكبوت ، أشبه من يحاول اقتباس ضوئه من نار الحباحب ، والتماس ريه من السراب الكاذب ، من ذلك استدلالهم ببيع الوفاء ، وهو أجنبى عن البحث فى الحقيقة ، والمعنى ، فلا يمت اليه بصلة ولا صفة .

وصفته عند الأحناف هو أن يضع الرجل عقاره التي تساوى فيمسه ألفا أو ألفين ، فيضعه عند رجل في خمسمائة أو أكثر ويكتب عليه بيع وفاء ، يريدون من هذه التسمية أن يستحل المرتهن غلة هذا العقار مادام باقياً في يده بدون أن يرجع عليه مالكه في شيء من قيمة غلته في مقابلة ما ينتفع صاحبه بالدراهم ، واذا تحصل صاحب العقار على النقود استرجع عقاره بدون منازعة لاعتقاد الجميع بأنه باق على ملك صاحبه .

وقد حدث هذا التعامل بهذه الصفة في بلدان فارس وقيل في القرن الخامس، وأفتى الكثير من الفقهاء بكونه رهنا لا ينصرف الى غيره، وان سموه بيعاً لكون الاعتبار في العقود بالمقاصد، وهما لم يقصدا التبايع الحقيقي، وهذا هو الصحيح، لأنهما انما قصدا بهذه التسمية محض التوثقة، واستباحة الفلة فقط، والأسماء لا تغير الأسياء عن حقائقها، ثم انه على فرض صحة ماذكروا من أنه بيع مستقل بحالته وعلى صفته فانه مخالف للقياس في صيغ البيوع الصحيحة، وما خالف القياس لا يقاس عليه عند أهل

الأصول ، مع كونه بعيداً في القياس عن مشابهة التأمين على الحياة (۱) ثم استشهدوا أيضاً على جوازه بقضية عقد الموالاة عند الأحناف ، وصفته أن يقول رجل لآخر :أنت مولاى ترثنى اذا مت ، وتعقل عنى ، فيصبح ذلك عندهم ، ويرثه ان لم يوجد من يرثه بفرض أو تعصيب أو ذى رحم ، ويستدلون عليه بما روى عن تميم الدارى قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: الله عليه وسلم عمن أسلم على يد رجل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هو أحق الناس به محياه ومماته » وفسروا محياه بالعقل ومماته بالميراث ، هو أحق الناس به محياه ومماته » وفسروا محياه بالعقل ومماته بالميراث ، وينسبون القول به عن على وابن عمر وابن مسعود ، وهذا الحديث ضعيف جدا ، قال في المغنى : انه ضعيف لا يصح ، وقال الشافعى : الموالاة ليست بشيء ،

والامام أبو حنيفة يعترف على نفسه بأنه مزجى البضاعة من الحديث (٢) وقد ظنه صحيحاً ، فبنى على ظنه القول به ، وأخذه عنه أصحابه ، كما فى الهداية وبدائع الصنائع وغيرهما ، وكان أصل الحديث صحيحاً فى بداية الأمر ثم نسخ الحكم به وانقطع العمل بموجبه .

وأصل الموالاة فى بدء الاسلام هو أن النبى صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والأنصار وكانوا تسعين رجلا نصفهم من المهاجرين ونصفهم من الأنصار، فآخى النبى صلى الله عليه وسلم بينهم على المواساة، ويتوارثون بعد الموت دون ذوى أرحامهم، الى حين وقعة بدر، قال ابن عباس: كان المهاجرى يرث الأنصارى دون قرابته وذوى رحمه للأخوة التى آخى بينهما

⁽۱) نقل مصطفى الزرقا فى كتاب (المتامين) عن محمد يوسف موسى ص ٢٩ قال أ ولا الجدا فى تاريخ الفقه الاسلامى واتعة أشبه بواقعة التأمين من بيع الوفاء فى أول ظهوره ، وقال أيضا ص ٢٢ : أن التأمين بكل أنواعه ضرب من ضروب التماون التى تفيد المجتمع ـ قال : والتأمين على الحياة يفيد اللؤمن كما يفيد الشركة ، قال : وأرى شرعا أنه لا يأس به الذار خلا من الربا) ها واخذ الشيخ مصطفى الروقا بصوب استجادة هذا الاستنباط ، وكانه رآه عين الصواب والسداد وجعله بمثابة المعدة والعمدة فى القياس والاستناد ولا ثبك أن مشابهة التأمين على الحياة بييع الوفاء أنه بميد جدا ، فلا مداناة فضلا عن المساواة وكيف يقول : أنه لا بأس بالتأمين على الحياة اذا خلا من الربا وهو غارق فى الربا الى الآذان لكون ومماثل الربا والبطلان محيطة به من جميع جهاته .

⁽۲) لا أدرى من أبن أتى الشيخ بهذا ولا دليل عليه ، بل أن لابى حنيفة مسبعة عشر مسندا في الحديث _ المطيعي.

رسول الله صلى الله عليه وسلم • ولهذا يقول الزبير بن العوام: انا معشر قريش لما قدمنا المدينة قدمناها ولا مال لنا ، فوجدنا الأنصار ، نعم الاخوان ، فواخيناهم ووارثناهم ، فآخى أبو بكر خارجه بن زيد ، وآخى عمر فلانا وآخى عثمان رجلا من بنى زريق بن سعد ، قال الزبير : وآخيت أنا كعب ابن مالك ، فوالله يابنى لو مات عن الدنيا ما ورثه غيرى حتى أنزل الله تعالى : « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ، الا أن تفعلوا الى أوليائكم معروفاً ، كان ذلك فى الكتاب مسطوراً » (١) فرجعنا الى مواريثنا ، وبقيت المناصرة الدينية • ذكره ابن كثير فى النفسير عن أبى حاتم •

فما ينسب عن عمر وعلى وابن مسعود فمحمول على ذلك فى بداية الاسلام، والا فقد أجمع الصحابة على نسخه، فلم يحفظ عن أحد منهم القول به ولا الحكم بموجبه.

والوصية بماله كله ممن لا وارث له جائزة فى ظاهر مذهب الامام أحمد، ولهذا قالوا: وتجوز الوصية بماله كله ممن لا وارث له •

والحكم في الموالاة على العقل هو الحكم في الارث، على حسب ما ذكرنا وأنه منسوخ، وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايجاب دية الخطأ على العاقلة كما في الصحيحين عن أبي هريرة قال: « اقتتلت امرأتان مسن هذيل فرمت احداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية الحنين غرة عبد ، أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن النابغة الهذلي فقال: يا رسول الله ، كيف نغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما هذا من اخوان الكهان » من أجل سجعه الذي سجعه ، فعضى الأمر على هذا وانعقد عليه الاجماع .

⁽١) سنورة اللاحوالي الم ال

فكانت القبيلة تجلس لتوزيع الدية بينهم فيحملون كل شخص مايستحقه على حسب مقدرته وقربه ، وهذا من التعاون الواجب بحكم الشرع •

ومن محاسن الشريعة وقيامها بمصالح العباد فى المعاش والمعاد أن أوجب الله دية الخطأ على من عليه موالاة القاتل ونصرته ، فحيث أن هذا القاتل هو قريبهم ورحمهم ، ولم يتعمد القتل ، وانما وقع بغير اختياره وقصده ، فوجب عليه فى خاصة نفسه عتق رقبة مؤمنة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، كما أوجب الدية على العاقلة .

ومن المعلوم أن الجناية فى الأصل تتعلق بالجانى ، فلا يجنى جان الا على نفسه ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، أى لا يحمل أحد ذنب الآخر ، وكانت الدية فى الأصل مائة من الابل ، وفى الغالب أن القاتل لا يستطيع حملها بجملتها ، فايجابها مع الكفارة عليه فى ماله فيها ضرر عليه لعدم قدرته عليها ، واهدار دم القتيل من غير ضمان فيه ضرر على ورثته .

فكان من محاسن الشريعة أن أوجب دية الخطأ على أقارب القاتل ، أى عاقلته ، كما أوجب الله النفقة على الأقارب ، فايجاب الدية على العاقلة من حبس ما أوجبه الشرع من النفقة على المضطرين ونحوهم ، والأقربون هم أحق بالمعروف .

لأن المؤمن كثير باخوانه ، غنى بأعوانه « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (١) وهذه هي حقيقة التعاون بين الأرحام الواجبة في دين الاسلام •

ولا تحمل العاقلة العمد المحض ولا المال من قيمة عبد ونحـــوه، ولا ما دون ثلث الدية .

والحاصل هو أن الأمة التي يبذل أغنياؤها المال ، وتقــوم بفريضـــة

⁽۱) سپورة المائدة 🤄 ۲

التعاون على الأعمال ، فيكفل أغنياؤهم فقراءهم ، ويعول أقوياؤهم ضعفاءهم، ويعودوا بفضل ما أوتوا الى اخوانهم المعوزين ، ويعطفوا على البائسمين والمنكوبين أنها لابد أن تتسع تجارتها وأن تتوفر سعادتها ، وأن تدوم على أفرادها النعمة ما استقاموا على هذه الفضيلة ، ثم يكونون مستحقين لسعادة الدنيا والآخرة .

ثم نزید البحث هذا التقسیم الذی یستوعب أمر التأمین آتم استیعاب فلا یدع زیادة لمستزید ونرتضی فی صلبه ما ارتضاء أخونا الاستاذ الدكتور حسین الحامد حسان والدكتور مصطفی كمال الصیاد فنقول:

أقسام التأمين من حيث الصيفة التي يتم بها

أولا: التسامين الاجتماعي

وهو تأمين تقوم به الدولة لمصلحة طبقة العمال التى تعتمد فى كسب رزقها على العمل ، ويقصد بهذا التأمين تأمين هؤلاء العمال من اصابات العمل ، ومن المرض والعجز والشيخوخة ، ويساهم فى حصيلته العمال وأصحاب الأعمال والدولة ، وقد تستعين الدولة فى تنظيم هذا التأمين وادارته ببعض هيئاتها العامة كالهبئات العامة للتأمينات الاجتماعية فى مصر وادارته ببعض هيئاتها العامة كالهبئات العامة للتأمينات الاجتماعية فى مصر

ثانياً: التامين التبادلي

وتقوم به جمعيات تعاونية تتكون من أعضاء يجمع بينهم تماثل الأخطار ائتى يتعرضون لها ويتفقون جميعاً على تعويض من يتحقق الخطر بالنسبة اليه منهم فى سنة معينة من الاشتراك الذى يؤديه كل عضو .

ومن ثم يكون الاشتراك متغيراً يزيد وينقص بحسب قيمة التعويضات التى تدفعها الجمعية فى خلال السنة ، ويدفع العضو الاشتراك فى البداية مقداراً معيناً ، وفى نهاية السنة تحسب قيمة التعويضات التى دفعت لمن تضرر بوقوع الخطر من الأعضاء ، فاذا كان المقدار الذى دفعه العضو أقل من الواجب لزمه اكماله ، وان كان أكثر رد اليه ما زاد ، ولقد وجد الى جانب هذه الجمعيات جمعيات تأمين ذات شكل تبادلى باشتراكات متغيرة أو ثابتة ويكون لها مال يقدمه المؤسسون ، ويقوم مقام رأس المال فى شركات التأمين المساهمة ، والذى يميز جمعيات التأمين التبادلية سواء كانت جمعيات تبادلية أو جمعيات ذات شكل تبادلى عن الشركات المساهمة أن الأولى لا تعمل للربح ، فليس لها رأس مال ، وليس فيها مساهمون يتقاضون أرباحاً على أسهمها ، ويكونون هم المؤمنين ، ويكون العملاء هم المؤمنين لهم ، بل ان أصفاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم

بعضاً ، فهم فى وقت واحد مؤميِّنون ومؤميّن لهم ، ومن هنا وضعت هــذه الجمعيات بأنها تبادلية .

والأصل فى الجمعية التبادلية أن تنغير فيها الأقساط سنة عن سنة بحسب ما تدفعه الجمعية كل سنة لأعضائها من تعويضات ، ومن ثم تكون الأقساط أنتى يدفعها الأعضاء اشتراكات متفيرة ، وان كان هناك اتجاه واضح فى المعهود الأخيرة الى جعل الأقساط اشتراكات ثابتة .

أما شركات التأمين المساهمة ، فانها تسعى للربح ، ويكون لها رأس مال تضع القوانين عادة حداً أدنى له ، وأقساط التأمين فى الشركات المساهمة دائماً أقساط ثابتة ، ولذلك سميت بالشركات ذات الأقساط الثابتة •

ثالثا: التامين بقسط ثابت

وتقوم بهذا التأمين شركات التأمين المساهمة ، وهي شركات تنشأ برأسمال يقدمه المساهمون بقصد الحصول على ربح من ورائه و وشركة التأمين مستقلة تمام الاستقلال عن المؤمن لهم ، وهي التي تتعاقد معهم فالمساهمون في هذه الشركات هم المؤمنة والعملاء ، الذين يبرمون عقود التأمين مع هذه الشركة هم المؤمن لهم ومصالح الطائفتين في علاقاتهم تختلف وتتعارض ، وواضح مما تقدم أن المؤمن اذا كان شركة فان السب الدافع لها الى هذا التعاقد هو الحصول على المال الذي يدفع اليها أقساطا لاستثماره بوسائل الاستثمار المتعددة التي تختارها الشركة ليكون لها في النهاية ما يفضل منها بعد قيامها بأداء جميع التزاماتها للمؤمن لهم ، تعريضاً عما حل بهم من ضرر ، وفي هذا الفاضل يكون أجرها على العمل وربحها لرأس حال بهم من ضرر ، وفي هذا الفاضل يكون أجرها على العمل وربحها لرأس

أما اذا كان المؤمن جمعية تعاوية كونها المشتركون أو كان همئة أقامتها الدولة فان السبب الدافع لها الى هذا التعاقد هو القصد الى تحقيق التعاون والتضامن بين المشتركين المؤمكن لهم ، وذلك بتوزيع عبء الأخطار

والأضرار التي تنزل بأحدهم عليهم جميعاً فيعوض المضرور من الأقساط التي جمعت ، وهي في واقع الأمر مال الجميع بما يدفع عنه سوء الأثر الذي ينوء بحمله .

وفى ذلك تفتيت الضرر أو تجزئته الى درجة تذهب الشعور به ، دون أن يصحب ذلك رغبة فى جمع المال من أجل الربح والثراء ، ولا قصد الى تثمير رأس مال أعده صاحبه للتنمية والاستغلال ، واذا كان شىء من ذلك فمن غير قصد وهدف ، وسنرى أن هذا الفرق فى الغرض والهدف والتأمين الاجتماعى والتبادلى من جهة ، والتأمين الذى تقوم به شركات التأمين المساهمة من جهة أخرى ، يؤثر فى الحكم الشرعى على عمليات التأمين التى تباشرها كل منها ،

ذلك أن عقود التأمين معاملة تقوم على الضرر والخطر دائماً ، ومشل هذا الضرر والخطر يصح فى التبرعات دون المعاوضات ، والعقود التى تبرمها شركات التأمين مع عملائها معاوضة لا تبرع قطعاً ، ومن ثم وجب القول ببطلانها .

أما التأمين الاجتماعي والتبادلي فان يأخذ صفة التبرع لأنه لا مجمال فيه للربح ، فكل عضو في الجمعية التبادلية يتبرع بقسط ليكون من مجموع المال المتبرع به رصيد يكفي لتعويض من نزل الضرر به من جراء وقوع الخطر .

نعود الى حكم التأمين في الشريعة الاسسلامية

قلنا فى بداية هذا البحث أن عقد التأمين من العقود الحادثة التى لم يكن لها وجود فى عصور الاجتهاد ، فذكرنا أن حداثة هذا العقد كانت سببا لاختلاف علماء هذا العصر فى حكمهم ، فرأى بعض هؤلاء العلماء أن عقد التأمين جائز مباح ، لأنه لم يثبت لديهم دليل يفيد التحريم فحملوه على القاعدة الشرعية المعروفة ، وهى أن الأصل فى كل شىء الاباحة ، وأن الحظر استثناء يحتاج الى دليل ، ورأى فريق آخر من العلماء أن هذا العقد باطل

حرام ، لأن دليل التحريم والبطلان قد ثبت لديهم ، وليس هناك فى ظهرهم دليل آخر يمنع من العمل بهذا الدليل ، وهناك فريق ثالث من الباحثين فرق بين أنواع التأمين بدليل اقتضى هذا التطبيق فى ظره ، ولقد رأيت أن أقسم هذا الى مباحث ثلاثة ، أخصص المبحث الأول منها لأهم نقطة يجب التركيز عليها عند بيان حكم الشرع فى مثل هذا النوع من العقود ، وهى تحديد محل النزاع ، أو بيان نقط الوفاق والخلاف بين الباحثين فى عقود التأمين وفان هذا التحديد كما قلت من قبل يحصر النقاش فى نظاق ضيق ، ويعين الباحثين على الوصول الى وجه الحق فى هذه العقود .

وأما المبحث الثانى (١) فسوف أعرض فيه الرأى الذى انتهيت اليه في محل الخلاف الذى حددته في المبحث الأول ، وأذكر أدلة هذا الرأى ، ثم أدفع ما قد يرد في هذه الأدلة من اعتراضات .

وأما المبحث الثالث فقد خصصته لعرض شبه المخالفين ، فيما توصلت اليه من رأى فى عقود التأمين ، ثم رد هذه الشبه بالحجة والدليل •

أولا: نظرية التامين

لا نظن أن أحداً من الباحثين في عقود التأمين يخالف في شرعية التأمين باعتباره نظرية ونظاماً يسعى لتحقيق أهداف التعاون والتضامن بين المسلمين، ذلك أن كلا من التعاون والتضامن بين أفراد الجماعة الاسلامية أمر يتقق مع مقاصد الشريعة العامة و تدعو اليه نصوصها •

وأرى أن هذا الأمر من الظهور بحيث لا نحتاج الى عرض الحجة وبيان الدليل ، ولعله من الأمر البين أيضاً أن شرعية الغاية والمقصد شيء ، وشرعية الوسيلة التى تؤدى الى هذه الغاية وتحقق ذلك المقصد شيء آخر ، فالشريعة الاسلامية اذ حددت الغايات وبينت المقاصد رسمت الطرق التى توصل الى هذه الغايات ، وتحقق تلك المقاصد ، ومن ثم لزم أن يكون المقصد مشروعاً

⁽۱) الدكتور حسين حامد ص ٣٨٤ من بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي .

والوسيلة التي تؤدى اليه مشروعة أيضاً ، فليس للمبدأ القائل بأن الغاية نبرر الوسيلة عمل في الاسلام الا بالنسبة للوسائل المسكوت عنها في الشرع، أي التي لم يرد في المنع منها دليل ، وسنرى أن العقود التي تبرمها شركات التأمين قد قام الدليل الشرعي على المنع منها ، فليست من الوسائل المسكوت عنها بيقين ، وأنه لا يجوز في منهج الاستدلال الصحيح أن يستدل بشرعية الغاية على جواز كل ما يوصل اليها من وسائل مع اهمال الأدلة الشرعية المانعة من بعض هذه الوسائل وسوف نرى عند رد شبهات القائلين بجواز عقود التأمين أن بعض هذه الشبهات ليست الا استدلالا بشرعية التعاون والتضامن والتنمية الاقتصادية على شرعية هذه العقود مع تسليمهم بقيام هذه العقود على الغرر والمخاطرة •

والنهج الصحيح أن يقال: ان عقود التأمين اذا تضمنت الغرر كانت عقوداً باطلة ، وان زعم زاعم أنها تحقق التعاون والتضامن ، واذا لم تتضمن انغرر كانت صحيحة ، دون حاجة فى الحكم بصحتها الى القول بأنها تؤدى الى التعاون والتضامن لأن الأصل فى العقود والتصرفات الحل والجواز • والمنع والحظر هو الاستثناء الذي لا يثبت الا بالدليل •

والخلاصة اذن هي أن الغايات والأهداف التي تتضمنها فكرة التأمين غايات وأهداف شرعية فالتعاون والتضامن يتفق مع مقاصد الشريعة العامة ، وتدعو اليه أدلتها الجزئية •

فالتأمين بمعنى الفكرة والنظرية اذن ليس داخلا فى محل الخلاف ، وشرعيته بهذا المعنى لا تستلزم بالضرورة شرعية ما تضمن الغرر من العقود التى يقصد بها تحقيق الفكرة وتطبيق النظرية .

ثانياً: التامين الاجتـماعي

عرفنا أن التأمين الاجتماعي هو الذي تقوم به الدولة نفسها أو تعهد بادارته الى احدى هيئاتها العامة ، ويقصد به تأمين بعض طبقات الشعب ضد أخطار معينة ، كتأمين العمال ضد البطالة والمرض والعجز والشسيخوخة ،

والذي نراه أن هذا النوع من التأمين جائز لا لشيء فيه ويشاركنا في هذا الرأى جميع الباحثين في عقود التأمين من علماء الشريعة ، ذلك أن دليل المنع من التأمين هو الغرر وهذا الدليل يقتصر على عقود المعاوضات دون التبرعات على رأى الامام مالك رضى الله عنه ممن نرتضى رأيهم من المجتهدين ، وواضح أذ نظام التأمينات الاجتماعية على النحو الذي قدمناه لا يدخل في عقود المعاوضات ، فليست الدولة في مركز المعاوض الذي يطلب مقابلا لما بذل ، ويسعى في تحديد هذا المقابل المي طلب الربح الذي يتمثل في زيادة ما يأخذ على ما يعطى ، بل على العكس من ذلك ، فان الدولة تساهم مع العمال وأرباب الأعمال بجزء في مال النظام ، وبهذا النظر يكون التأمين الاجتماعي خارجاً عن محل البحث ، وموضوع النزاع ،

ثالثا التأمين التبادلي

اتفق الكاتبون فى التأمين من الوجهة الشرعية الدين اطلعت على أبحاثهم على جواز التأمين التبادلى الذى تمارسه الجمعيات التعاونية ونحن نوافق هؤلاء الباحثين فى هذا الحكم • ودليلنا على الجواز ما تقدمت الاشارة اليه غير مرة من أن أساس المنع فى التأمين هو اشتماله على الغرر الذى نهى الشارع عنه ونهى الشارع عن الغرر كما قدمنا ينطبق على العقود التى يقصد بها المعاوضة لأن النهى عن الغرر ورد فى عقد البيع وهو عقد معاوضة فكأن حكم النهى شاملا لجميع المعاوضات أما التبرعات فقد بقيت على أصل الحل والجواز وان دخلها الغرر عند من يعتد برأيه من الفقهاء •

وواضح مما قدمناه من بيان طبيعة التأمين الذي تمارسه جمعيات التأمين التبادلي أن هذا التأمين لا يقصد به المعاوضة بل أنه بحق تعاوني يقصد به التضامن بين جماعة من الناس يتعرضون لأخطار من نوع واحد في معاونة من تعرض منهم للخطر على تفادى آثاره بدفع مبلغ مما تعاون الجميع في جمعه ، يكفى لجبر ما لحقه من ضرر هذا الخطر فهذه الجمعيات لا تهدف من وراء عملية التأمين الى الربح فليس فيها كما قلنا مؤمن ومستأمن بل جميع أعضاء هذه الجمعيات مؤمنون ومستأمنون في نفس الوقت ، وما يدفعه جميع أعضاء هذه الجمعيات مؤمنون ومستأمنون في نفس الوقت ، وما يدفعه

كل عضو فى هذه الجمعيات من اشتراك يقصد به التبرع لمن لحقه ضرر من جراء خطر معين من أعضاء جمعيته •

ولا شك أن المتبرع اذا تبرع لجماعة وصفت بصفة معينه فانه يدخل فى الاستحقاق مع هذه الجماعة اذا توافرت فيه هذه الصفة كمن تبرع لطلاب العلم فانه يستحق نصيبا فى هذا التبرع اذا طلب العلم ومن تصدق أو وقف على فقراء مكة دخل فيهم واستحق معهم اذا صار نفيراً وعلى ذلك فياذل القسط أو الاشتراك فى هذه الجمعيات يعد متبرعا وقد يقال بأن المشتركين فى هذه الجمعيات لا يعرفون على وجه التحديد عند دفع الأقساط مقدار ما يخصهم من مبالغ تلزم لجبر من وقع عليه الضرر من أعضاء الجمعية لأنهم يدفعون اشتراكا محدداً فى أول العام ثم تحسب التعويضات التى دفعت لمن وقع عليه الضرر من أعضاء الجمعية فى نقص من قيمة اشتراك العضو عما خصه من هذه التعويضات طولب به وما زاد رد اليه وهذا غرر و

فالجواب على ذلك القول هو ما قدمناه من أن هذه الجمعيات تقوم على مبدأ التعاون والبذل والتبرع وليس بشرط فى جواز التبرع أن يعرف المتبرع عند التبرع مقدار ما يتبرع به على وجه التحديد وهذا هو معنى القول بأن الغرر والجهالة يغتفران فى التبرعات تشجيعا على فعل الخير من جهة ولعدم تضرر المتبرع اليه بالغرر والجهالة من جهة أخرى لأنه لم يبذل عوضاً فى مقابل هذا التبرع •

رابعاً: التأمين بقسط ثابت

التأمين بقسط ثابت هو ما تقوم به شركات التأمين ووسيلتها في ذلك هي عقد التأمين وهو عقد يتم بين شركة التأمين ومستأمن معين بمقتضاه تتعهد هذه الشركة بدفع مبلغ من المال يسمى مبلغ التأمين لهذا المستأمن عند وقوع خطر معين في مقابل التزام المستأمن بدفع مبلغ مالى يسمى بقسط التأمين •

وهذه الشركة تسعى من وراء عقود التأمين الى تحقيق ربح هو الفسرق بين ما تأخذه من المستأمنين من أقساط وما تدفعه لهم عند وقوع الخطر من تعويضات وهي تحاول دائما بواسطة الوسائل العلمية المتاحة لها أن تجعل مجموع هذه الأقساط أكبر مما تتوقع دفعه من تعويضات وانساقه من مصروفات حتى يكون لها في هذا الفرق ما تريد من ربح توزعه على الشركاء المساهمين •

فالوسيلة الوحيدة فى هذه الشركات للوصول الى تحقيق فكرة التأمين الذى يتم بين الشركة وكل مستأمن وهذا العقد ينشىء علاقة ويرتب التزامات وحقوقا بين الشركة والمستأمن المعين وليست هناك عقود نبرمها شركة التأمين مع جماعة تسمى جماعة المستأمنين كما أنه ليس هناك اتفاق أو عقد ينشىء علاقة بين جميع المستأمنين لدى شركة معينة من شركات التأمين .

ولقد ذهب بعض الباحثين فى عقود التأمين الى التدليل على جواز هذه العقود بأنها اتفاق على التعاون والتضامن بين المستأمنين وأن دور المستأمن المعين انما هو فى الانضمام الى هذا الاتفاق التعاونى المنظم ولما كان مثل هذا الاتفاق التعاونى بين جماعة من الناس على ترميم الأخطار التى قد تلحق بعضهم جائز وأن الانضمام اليه مباح ومشروع وهذا مسلم به غير أنه لا يفيد المطلوب لأن عقد التأمين ليس اتفاقا تعاونيا بين جماعة من الناس ، بل هو عقد معاوضة بين الشركة والمستأمن لا ذكر فيه للتعاون والتضامن .

ان مثل هذا الاتفاق التعاوني الذي يتم بين عدد من الناس بقصد تخفيف آثار الأضرار التي قد تلحق بعضهم والذي ببذل فيه كل واحد منهم تضحية مالية يتكون من مجموعها ما يكفي لتعويض هذه الأضرار ، ان متل هذا الاتفاق لا يدخل ضمن نشاطات شركات التأمين المساهمة ولا مكان له فيها بل هو محض تصور وافتراض وما تقوم به شركات التأمين غير ذلك وهو عقود مع الأفراد مقصود بها الربح كما قلنا .

واذا فرضنا وجود مثل هذا الاتفاق لكان حكمنا عليه بالجواز بل ان الهذه الصورة من التعاون هي التي يقصدها الشارع وتدعو لها أدلته اذ يتجلى

فيها التعاون والبذل والتضحية والتبرع فى أوضح صـوره وأبعـدها عن المحظور •

وشركة التأمين بوضعها الحالى لا تصلح نائباً ولا وسيطا ذلك أن النائب في حكم الشريعة يعمل لمصلحة المنوب عنه وليس له أن يبرم من التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المنوب عنه وليس له أن يبرم مسن التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المنوب عنه ولا شك أنشركة التأمين بوضعها الحالى لا تعمل الا لحساب نفسها ومصالحها تتعارض دائما مع مصالح المستأمن فهى تسعى للحصول على أكبر ربح وتحدد قدر الأقساط على النحو الذي يمكنها من ذلك وتحاول التخلص من تعهداتها بأسباب وعلل تعص بها ساحات القضاء •

وسوف نرى كذلك أن بعض الباحثين فى عقود التأمين يؤسس حكمه لا على العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن له المعين هذه العلاقة التى أنشأها عقد التأمين الذى عقدته الشركة مع هذا المستأمن مسن جهة ومجموع المستأمنين من جهة أخرى وظاهر أن مثل هذه العلاقة غير قائمة والعقد الذى ينشئها غير موجود وسنرى أن هؤلاء الباحثين يقصدون من وراء هذا الغرض والتقدير الى القول بأن شركة التأمين فى علاقتها مع مجموع المستأمنين تستطيع بما أتيح لها من امكانيات هائلة وباستخدام حساب الاحتمالات أن

تعرف على وجه يقرب من الدقة والتحديد مقدار ما تعطى وما تأخذ أى ما تعطى لمن نزل بهم الخطر من المستأمنين في مجموعهم وما تأخذ من أقساط من هذا المجموع •

وسوف نرى عند الكلام فى الرد على شبهات الذين يجوزون التأمين ان هذا المسلك فوق أنه ينافى الواقع ويجنح الى الفرض والتقدير لا يؤدى النتائج التى يقصدها منه أصحابه ذلك أننا لا نسلم بقدرة لشركة على معرفة ما تأخذ وما تعطى فى مدة معينة مهما تقدمت وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء فهذه كلها لا تمع احتمال الربح والخسارة واحتمال تفاوت الأرباح من سنة لأخرى وأكبر دليل على ذلك ما حدث من افلاس بعض الشركات فى أوروبا وفى انجلترا بالذات و

واذا سلمنا بقدرة الشركة على معرفة ما تعطى لمجموع المستأمنين وما تأخذ منهم فان هذا لا يدل على خلو المعاملة من الغرر ذلك أن المؤمس له المعين وهو الذي يبرم عقد التأمين مع الشركة ليست لديه الوسائل التي توافرت لشركات التأمين حتى يتمكن بها هو الآخر من تحديد مقدار ما يعطى وما يأخذ وبذلك تبقى المعاملة غرراً ويحكم عليها بالمنع لأن الغرر في أحد جانبي المعاوضة ببطلها كما سنراه مفصلا •

والخلاصة: أن البحث يجب أن ينصب على العلاقة القائمة بين شركة التأمين والمستأمن المعين تلك العلاقة التى أنشأها عقد التأمين الذي عقد بينهما فهذه العلاقة وحدها هي الأمر الواقع وأما العلاقة بين شركة التأمين والمستأمنين في مجموعهم والعلاقة بين مجموع المستأمنين الذين توسطت شركة التأمين بينهم أو نائب عنهم فليست موضوع بحث ولا محل جدال لأن هذه العلاقات فضلا عن عدم وجودها في الواقع فان الحكم عليها بالجواز لا ينطبق على ما تقوم به الآن شركات التأمين .

أدلة بطلان العقسود التي تبرمها شركات التسأمين

والدليل الأول على بطلان عقود التأمين التى تبرمها شركات التأمين مع المستأمن هو أن هذه العقود عقود معاوضات مالية ، تضمنت غرراً كثيراً أو فاحشاً فبطلت ، فهاتان مقدمتان لابد منهما لاثباتهما حتى ينتج الدليل الدعوى ، وهى بطلان عقود التأمين التى تبرمها هذه الشركات •

أما المقدمة الأولى: فهى أن عقود التأمين معاوضات مالية ، وأما المقدمة الثانية: فهى أن هذه العقود تضمنت الغرر الكثير •

المقدمة الأولى: عقود التأمين مماوضات مالية:

أما أن عقود التأمين معاوضات مالية فلا نظن أن أحداً يخالفنا فيه ، لا من شراح القانون ولا من علماء الشريعة الذين تصدوا لبيان حكم الشرع فى هذه العقود ، وذلك اذا نظر الى هذه العقود من جانب العلقات بين المؤمسن والمستأمن .

ولقد رأينا عند تعريف القانون لعقد التأمين أن المعاوضة فى هذا العقد تنم بين القسط الذى يدفعه المستأمن ومبلغ التأمين الذى تتعهد شركة التأمين بدفعه عند وقوع الخطر المؤمن منه ٠

وسوف نرى أن بعض علماء الشريعة يجادلون فى هذه الحقيقة ، ويقولون: أذ هذه المعاوضة انما هى بين القسط الذى يدفعه المستأمن من جهة ، والأمان الذى تمنحه له شركة التأمين من جهة أخرى ، ويزيدون على ذلك قولهم بأن هذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد ، دون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه . وسوف نرد على هذه الشبهة مع ردنا على بقية الشبه التى قد ترد على هذا الدليل •

القدمة الثانية: عقود التامين تتضمن الفرر الكثير

جاء النهى عن بيع الغرر عاما ، واتفق المجتهدون على الحاق المعاوضات الخالصة بالبيع فى هذا النهى ، ثم خصوا منه الغرر اليسمير بقيود وشروط حدودها .

وسوف نذكر تعريفات للفقهاء فى الغرر ، لنثبت دخول عقد ود التأمين تحت هذه التعريفات أولا ، ثم نبين المقصود بالغرر اليسير الذى يغتفر فى المعاوضات المالية ، ونحدد شروطه ، ونذكر أمثلته لنثبت عدم دخول عقود التأمين تحته ثانيا ، ونقدم لذلك بمقدمة فى بيان أهمية الرضا بالمعاوضة فى صحتها ، وأن هذا الرضا لابد أن ينصب على أمر يعرفه الراضى .

الرضي منساط صسحة التصرف

اتفق المجتهدون على أن الرضى مناط صحة العقود والتصرفات ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما البيع عن تراض » فاذا عدم الرضى بالتصرف كان هذا التصرف باطلا لا يحل به أخذ مال الغير باتفاق الفقهاء •

المسلم مناط صحة الرضي

اتفق الفقهاء على أن العلم بمحل التصرف شرط فى صحة الرضى ، لأن الرضى بما لا يعلمه الراضى غير متصور والعلم بمحل التصرف يقتضى أن يعرف كل متعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض فى مقابل ما بذل للمتعاقد الآخر وأن يعرف الأجل الذى يحصل فيه على هذا العوض ، وأن يكون _ فوق ذلك كله _ واثقاً من حصوله على هذا العوض .

ويقول الرافعي في فتح العزيز شرح الوجيز معللا لوجوب معرفة محل

البيع للحكم بصحته: « لأن الرضى قبل حقيقة المعرفة لا يتصور » الجـزء الثامن من المجموع طبعة المشايخ المفصول بينه وبين فتح العـزيز بجـدول صفحة ١٥٣ .

ويقول ابن حزم فى المحلى ج ٩ ص ٣٧٢ : « وبالضرورة يدرى كل أحد أنه لا يمكن ألبتة وجود الرضى على مجهول وهو أكل مال بالباطل » •

واذا انتفى العلم عند التعاقد بمحل المعاوضة لعدم وثوق أحد عاقديها بحصوله على العوض أو لعدم معرفته بقدر هذا العوض ، أو أجل الوفاء به ، فان المعاوضة تبطل لانتفاء الرضى بها ، ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتمال المعاوضة على الجهالة والغرر ، ويعنون بذلك أن الرضى بالمعاوضة لا يترتب عليه حكمه شرعاً ، اذا اشتملت هذه المعاوضة على الجهالة والغرر .

وسوف نرى بعد قليل أن عقود التأمين تنطوى على الغرر بأنواعه الثلاثة السابقة: الغرر فى حصول العوض ، والغرر فى قدره ، والغرر فى أجله ، وكل واحد من هذه الثلاثة يكفى وحده لبطلان المعاوضة ، فما بالك اذا اجتمعت معا وأما الغرر فى حصول العوض ، فلأن المستأمن فى التأمين لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ وهو العوض الذى بذل أقساط التأمين فى مقابلته ،

وأما الغرر فى قدر العوض ، فلأن المستأمن فى التأمين من الأضرار لا يدرى وقت التعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض اذا قدر حصوله عليه بوقوع الحادث المؤمن منه ، وكذا شركة التأمين لا تدرى وقت التعاقد مقدار ما تحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر المؤمن منه ، وهذه الأقساط هى العوض الذى تعهدت بدفع مبلغ التأمين فى مقابلته ، فكانت بذلك غير عارفة بمقدار هذا العوض وقت التعاقد ،

وأما الغرر فى الأجل فواضح فى التأمين على الحياة لحالة الموت ، فان المؤ من على حياته لا يدرى عند التعاقد الوقت الذى يحصل ورثته فيه على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته . والتأجيل بموت انسان جهالة فاحشة تبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء كما نرى ذلك فيما يلى :

أولا: دحُول عقود التأمين تحت تعريفات الغرر

زيد هنا أن نعرض أهم تعريفات الغرر عند الفقهاء ثم نثبت دخول عقود التأمين تحت كل تعريف منها ، ويجب أن نلاحظ أن التعريفات التى يذكرها الفقهاء هى تعريفات للغرر الفاحش أو الكثير الذى تبطل به المعاوضات .

أما الغرر اليسير الذي لا يؤثر في المعاوضة ، فهو استثناء حددوا ضابطه وبينوا شروطه ، وسوف نثبت أن هذا الضابط وتلك الشروط لا تتوافر في عقود التأمين •

(فرع) في مذاهب العلماء في تعريف الغرر

عرف المالكية الغرر بتعريفات كثيرة نذكر أهمها ، ثم نثبت دخول عقود التأمين تحتها .

عرف ابن عرفة المالكي الغرر بأنه: « ما شك في حصول أحد عوضيه ، أو مقصود منه غالباً » (١) ونقل عن مالك رضي الله عنه أنه عرف الغرر بأنه: « ما لا يدري أيتم أم لا (٢) » وعرف الشيخ الدسوقي الغرر بأنه: « ما يحتمل حصوله وعدم حصوله » (٣) وعرف المازري الغرر بأنه « ما تردد بين السلامة والعطب » (١) •

وهذه التعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين ، فعقد التأمين يشك في حصول أحد عوضيه • وهو مبلغ التأمين ، ذلك أن المستأمن يشك عند

⁽۱) مواهب الجليل ٤ ٢٦٢ ٠٠

⁽٢) المرجع السابق } ٢٦٨ ٠:

⁽٣) حاشية اللسوتي على الشرح الكبير ٣ : ٢٥

⁽۱) حاشية الدسوقى المرجع السابق في موضعه أيضاً وهذا كله من مُختارات المؤتمر العالمي الأولى للاقتصاد الاسلامي المركز العالمي لابحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبد العزين بجدة ،

التعاقد فى حصوله على مبلغ التأمين وهو العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته ، لأن حصوله على ذلك يتوقف على خطر احتمال قد يقع وقد لا يقع ، فأن وقع حصل على العوض ، والا فلا •

وبالمثل فان عقد التأمين يرتب النزاماً فى ذمـة شركة التأمين وهو دين احتمالى باتفاق لا يدرى المستأمن عند التعاقد ان كان هذا الدين يتم أم لا ، ذلك أن تمامه وعـدم تمامه يتوقف على حادث احتمالى ان وقع تم التـزام انشركة والا فلا .

وأما أن العوض الذي تتعهد بدفعه شركة التأمين للمستأمن ، يحتمل حصوله له وعدم حصوله ، فأمر ظاهر لا يحتاج الى بيان ، وأما التردد بين السلامة ، أي سلامة العوض والعطب أي فوات هذا العوض فظاهر انطباقه على مبلغ التأمين الذي تتعهد الشركة بدفعه للمستأمن عند وقوع الخطر ،

ومما مثل به المالكية للغرر الذي عرفوه وحكموا ببطلان المعاوضة معه بيع الطير في الهواء ، والسمك في الماء ، والحيوان بشرط الحمل ، لأن المشترى يدفع الثمن في هذه الأشياء ، وهو لا يدرى عند التعاقد هل تحصل له أم لا ، فهو يشك في الحصول ، وهذا هو الحال في عقد التأمين تماما ، فان المستأمن يدفع أقساط التأمين في عوض ، هو مبلغ التأمين ، لا يدرى عند التعاقد ، هل يحصل له أم لا ، فهو يشك في الحصول ، وهذا هو الحال في عقد التأمين تماما ، فان المستأمن يدفع الأقساط في عوض ، هو مبلغ في عقد التأمين ، لا يدرى عند التعاقد هل يحصل عليه أم لا ؟ فهو يشك في حصول المستأمن وتمامه وسلامته ، ويزيد التأمين على ذلك أنه على فرض حصول المستأمن على العوض فانه لا يدرى عند التعاقد مقدار هذا العوض في التأمين من الأضرار .

وهذه الأمثلة التى قدمناها يحكى فقهاء المالكية الاجماع على بطلانها وهذا يعنى أن المالكية وهم أكثر الناس تساهلا فى ابطال العقود بالغرر يرون أز الغرر الواقع فى الحصول وعدم الحصول غرر فاحش يبطل المعاوضة اجماعاً •

وقد رأينا أن الغرر فى عقد التأمين أشد وأفحش من الغرر فى هذه الأمثلة، لأنه غرر فى الحصول انضم اليه غرر فى المقدار على فرض الحصول •

ومما مثل به المالكية للغرر الفاحش الذي تبطل به المعاوضة عندهم اتفاقاً شراء الدين على الرجل الغائب أو الحاضر غير المقر، أو الميت وإن علم الذي تركه ، لأن المشترى لهذا الدين لا يدرى عند الشراء أيتم له الحصول عليه أم لا ؟ وعلى فرض الحصول فانه لا يدرى مقدار ماسيحصل عليه ، فقد يحصل له منه كثير وقد يحصل له منه قليل ، فشراء دين الميت فيه نوعان من الغرر : الغرر في الحصول ، والغرر في مقدار الحاصل ، فإن من يشترى دين الميت وأن عرف مقدار تركته ، لا يعرف ما يحصل عليه منه ، لأن ذلك بتوقف على عدد دائني الميت ومقدار ديونهم ، وهو لا يعرف ذلك عند التعاقد ، بالتالي لا يعرف مقدار ما يصيبه في قسمة الغرماء .

تعريف الحنفية للفسرر

جاء فى بدائع الصنائع للكاسانى أن « الغرر هو الخطر الذى استوى فيه طرفا الوجود والعدم » (١) وواضح أن هذا التعريف يصدق على عقد التأمين فهو عقد ركنه الأساسى وعنصره الجوهرى ومحله الأصلى هو الغرر، كما يقول شراح القانون بحيث لا يتصور لعقد وجود بدون هذا الخطر، وهـذا الخطر هـو الحادث الاحتمالي الذي يستوى فيه طرفا الوجود والعدم كما يقول شراح القانون أيضاً، وعلى هذا يكون تعريف الحنفية للخطر مطابقاً لتعريف شراح القانون له ، حتى لكانك تحس أن الكاساني يعرف الخطر في عقد التأمين .

⁽١) جـ ٦ ص ٣٠٥٣ طبطة القلعة (مطبعة الامام)

الشبكة مرة بكذا أو ما يسقط برمية السهم بكذا وكذلك بيع الملامسة والمنابذة والقاء الحجر وكل ما علق فيه ملك المشترى للعوض بالخطر ، فان هذه البيوع في معنى: اذا وقع حجرى على ثوب فقد بعت بكذا ، أو اذا نبذته أو لمسته فقد بعتكه أو بعتنيه بكذا » (٢) فالمعاوضة في هذه الأمشلة علقت أو توقف التزام العوض فيها ، على خطر قد يوجد وقد لا يوجد ، فمن يشترى رمية الصائد ، يعلق حصول العوض له على خروج سمك في شبكة الصائد في الرمية المشتراة ، وهو خطر احتمالي ، قد يكون وقد لا يكون •

واذا كان فان قدر ما يحصل عليه من الملك غير معروف ، وكذا الأمر فى ضربة القانص وغوصة الغائص • وظاهر أن حال المستأمن هو حال من يشترى ضربة الصائد ، فانه يعلق حصوله على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل الأقساط بازائه ، على خطر احتمالي قد يكون وقد لا يكون •

فمن يدفع أقساطاً لشركة التأمين فى مقابل تعهدها بدفع مبلغ التأمين فى مقابل هذه الأقساط ، اذا بقى حيا الى سن الخمسين مثلا ، يعلق حصوله على هذا المقابل ، على أمر احتمالى يستوى فيه جانبا الوجود والعدم ، فقد يعيش المؤمن على حياته الى هذه السن فيستحق مبلغ التأمين ، وقد يموت قبلها فتبرأ ذمة شركة التأمين من هذا المبلغ وتضيع الأقساط عليه تماما كما يضيع الشمن على من اشترى رمية الصائد اذا لم يخرج فى الشبكة شىء ٠

وبالمثل فان وجه التطابق ظاهر بين من يدفع الأقساط فى مقابل تعهد الشركة باعطائه مبلغ التأمين اذا بقى حيا الى وقت معين ، وبين من يدفع الثمن فى ثوب اذا وقع عليه بالحجر أو لمسه المشترى ، فكلاهما يبذل مالا فى مقابل عوض ، قد يكون وقد لا يكون ، واذا كان ، فقد يكون قليل القيمة وقد يكون كثيرا ، واذا قيل بوجود الفارق بين الحالين ، وهو أن الخطر فى عقد التأمين حادث يترتب على وقوعه الضرر ، ويقصد بعقد التأمين جبره وترميمه، بخلاف الخطر فى رمية الصائد وضربة القانص والملامسة والمنابذة والقاء الحجر ، وهو خروج السمك ، وموت الصيد ، ووقوع اللمس والنبذ ،

⁽٢) حاشية أبن عابدين جا ٤. ١٠٠١

فان هذه الأخطار ليست كوارث يخشاها المشترى ويلحقه بوقوعها ضرر يقصد بالمعاوضة جبره •

قلنا: هذا الفارق غير مؤثر ، اذ لم يفرق أحد من المجتهدين عند الحكم على بطلان المعاوضة التي علقت بالخطر بين خطر يحبه المتعاقد أو يكرهه ، يخشى وقوعه أو يحبه ، يترتب على ذلك الضرر أم لا اذ مناط البطلان هو الغرر ، أى عدم الوثوق بحصول العوض أو عدم معرفة الحاصل منه .

واذا تركنا فقهاء الشريعة وذهبنا الى شراح القانون لوجدناهم يصرحون بعدم تأثير هذا الفارق ، ذلك أن الخطر عندهم ليس هو الكارثة التى يكرهها المؤمن له ويصيبه من جسراء وقوعها الضرر ، وهو معنى الخطر فى عسرف الاستعمال الدارج ، بل ان معناه الفنى فى مجال التأمين أعم وأشمل ، فيدخل فيه باتفاق شراح القانون الحادث السعيد الذى يحب المؤمن له وقوعه ، ولا يترتب على وقوعه ضرر ، بل قد يكون وقوعه مصدر ثراء للمؤمن له أو لورثته كما تقدم ، وذلك كالتأمين على الحياة لحالة البقاء ، وتأمين الأولاد وتأمين الأزواج ،

تعريف الفسرر عند الحنابلة

جاء فى شرح منتهى الارادات ، أن القاضى وجماعة فسروا الغرر بأنه « ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر » ثم مثل له بشراء الجمل الشارد ، والسمك فى الماء ، والطير فى الهواء ، والمغصوب من غير غاصبه ، اذ أن هذه المعاوضات تتردد بين أمرين هما : حصول المشترى على ما بدل فيه العوض وعدم حصوله عليه ، وليس أحد هذين الأمرين أظهر فى الحصول ، ذلك أنه لو كان أظهر كبيع المغصوب من غاصبه لصحت المعاوضة عليه عندهم ،

ولا خفاء فى دخول عقد التأمين فى هذا التعريف ، فان مبلغ التأمين الذى بذل المستأمن بازائه الأقساط ، يتردد بين أمرين : هما الحصول عليه اذا وقع الخطر ، وعدم الحصول عند عدم وقوعه ، وليس الحصول على مبلغ

التأمين أظهر ، لأن ذلك يتوقف على الحادث المؤمن منه ، وليس وقوع هذا الحادث بأظهر من عدم وقوعه •

وأما الأمثلة التي مثل بها الحنابلة للغرر الذي يؤثر فهي جميعاً تشارك عقود التأمين في التردد بين حصول العوض فيها وعدم حصوله ، لأن ذلك يتوقف كما رأينا على أمر يحتمل الوجود والعدم • فقد يتمكن المشترى من العصول على البعير الشارد وقد لا يتمكن ، وقد يستطيع صيد السمك من الماء والطير من الهواء ، وقد لا يستطيع • وقد يمكنه تخليص المغصوب وقد لا يمكنه ، ويترتب على ذلك كله أنه قد يحصل على المقابل الذي بذل فيه الثمن وقد لا يحصل ، كالشأن في المستأمن تماماً ، فانه قد يحصل على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل فيه العوض ، وقد لا يحصل ، لأن الحصول وعدمه في جميع هذه الحالات يتوقف على أمر لا دخل لارادته في نوعه أو وجوده ، ولا قدرة له على ايجاده •

تعريف الفرر عند الظاهرية

يعرف ابن حزم الغرر بأنه « ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد » ومثل له ببيع الثمار قبل أن تخلق وبيع الشيء المجهول أو بالثمن المجهول .

والتأمين من هذا القبيل ، لأن المستأمن لا يدرى مقدار العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته عند التعاقد فى التأمين من الأضرار ، لأن هذا العوض يتحدد بقدر ما أصاب المال المؤمن عليه بسبب وقوع الخطر من ضرر و ولذا فالمعاوضة على مبلغ التأمين معاوضة على مجهول القدر ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة التأمين فانها لا تدرى عند ابرامها لعقد التأمين مقدار ما تحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر ، وقد تحصل أكثر من ذلك ثم يقع الضرر، وبالمثل فان شركة التأمين فى التأمين على الحياة لحالة الوفاة لا تعرف عدد الأقساط التى تحصلها قبل موت المؤمن على حياته لمدة معينة ، والتزامها بسبب ذلك بدفع مبلغ التأمين ، فقد تحصل قسطا واحداً ثم تحدث الوفاة فتغرم مبلغ التأمين كله ، وقد تحصل جميع الأقساط ولا يموت المؤمن على فتغرم مبلغ التأمين كله ، وقد تحصل جميع الأقساط ولا يموت المؤمن على

حياته خلال المدة المعينة ، فهى لا تدرى عند التعاقد اذن مقدار ما تحصل عليه من عوض فى مقابل التزامها بدفع مبلغ التأمين ، وهذا دون شك جهل بمقدار العوض حين العقد .

وبعد كل ما ذكرنا من تعريفات الغرر الذي يبطل المعاوضة المالية عند جميع الفقهاء ، وبيان أن هذه التعريفات تشمل عقود التأمين ، يثبت يقينا أن عقد التأمين بجميع أنواعه وفي كل حالاته وصوره من عقود الغرر ، وأن ما فيه من غرر هو أشد أنواع الغرر وأفحشه ، لأنه غرر في الوجود والحصول والمقدار والأجل .

ولقد رأينا أكثر من مرة أن شراح القانون وعلماء الشريعة الذين ينازعون في حرمة عقود التأمين يؤكدون أن هذه العقود تنطوى على غرر فاحش تبطل المعاوضة بمثله ، غير أنهم يقولون : إن هذا الحكم قاصر على العلاقة بين شركة التأمين ومؤمن له معين .

أما علاقة هذه الشركة بمجموع المؤمن لهم ، فهى علاقة خالية من الغرر من جانب شركة التأمين التى لجأت الى الوسائل العلمية لتحديد ما نعطى لمجموع المؤمن لهم ، وما تأخذ منهم ، ولقد لاحظنا مراراً أن هدا حكم على علاقة ورابطة لا وجود لها ، لأن عقد التأمين لا ينشئها ، فهو لا يفرض التزامات ولا يرتب حقوقاً لغير عاقديه ، شركة التأمين والمؤمس له المعين ، وأهمال لرابطة قائمة وعلاقة موجودة ، وهى علاقة شركة التأمين بالمستأمن المعين ، تلك العلاقة التى أنشأها عقد التأمين ورتب آثارها ، وبين ما تمنحه هذه الرابطة من حقوق وما ترتبه من التزامات بالنسبة لطرفيها .

تعريف الغرر عند أصحابنا الشافعية

عرف أصحابنا الشافعية الغرر الذى يبطل العقود عندهم بعدة تعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين • واليك بعض هذه التعريفات وبيان وجه انطباقها عليه ونحن مع حسين الحامد اذ يقول :

(جاء فى فتح العــزيز شرح الوجيز أن الغــرر هو « التردد بين جانيين

الأغلب منهما أخوفهما » وأنه « الذي تنطوى على الشخص عاقبته » وجاء فيه أيضاً أن الغرر لا ينتفى عن المعاوضة الا اذا عرف المتعاقد فيها « ما الذي ملك بازاء ما بذل » وجاء في فتح البارى « أن الغرر هـو كل ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، وكذلك ما لا يصح غالباً » وجاء في حاشية « قليوبي وعميرة على شرح المنهاج » أن عقد الغرر هو « ما لا يوثق بحصول العوض فيـه » •

وواضح أن هذه التعريفات تنطبق على عقد التأمين ، فتعريف الغرر بأنه ما تردد بين جانبين الأغلب منهما أخوفهما ينطبق على عقد التأمين ، فان فى هذا العقد تردداً بين جانبين هما جانب الحصول على العوض ، وجانب عدم الحصول عليه ، فاذا وقع الحادث المؤمن منه حصل المستأمن على العوض ، وهو مبلغ التأمين الذى دفع الأقساط فى مقابلته واذا لم يقع هذا الحدادث نم يحصل عليه ، والمستأمن عند التعاقد لا يدرى أى الجانبين يكون ، وان كان جانب حصوله على مبلغ التأمين أغلب ، لأن التأمين يكون عادة من أخطار الغالب فيها عدم الوقوع ، وعدم الوقوع أخوف الاحتمالين بالنسبة للمستأمن ، لأنه يفوت مبلغ التأمين عليه فى بعض أنواع التأمين وهو التأمين على الحياة لحالة البقاء ،

وتعريف الغرر بأنه « ما انطوت على الشخص عاقبته » ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق ، فكل من شركة التأمين والمستأمن قد انطوت عليه عاقبة هذا البند عند التعاقد ، فهو لا يدرى عند هذا الوقت مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، لأن هذه العاقبة تتوقف على حادث احتمالي قد يقع وقد لا يقع ، واذا كان الحادث محققاً كالموت في التأمين على الحياة لحالة الموت فان أحداً منهما لا يعرف عند التعاقد وقت الوقوع .

وتعريف الغرر بأنه ما لم يعرف فيه التعاقد « ما الذي ملك بازاء ما بذل » هو تعريف لعقد التأمين ، فان كلا من شركة التأمين ومن تعاقد معها لا يعرف وقت التعاقد « ما الذي ملك بازاء ما بذل » فالمستأمن يبذل الأقساط وهو لا يدرى ما يملك بازائها ، فقد لا يملك شيئاً ما بازاء ما بذل اذا لم يقع الخطر ، وقد يملك القليل ، وقد يملك الكثير ، اذا وقع ، فهو لا يجهل قدر

ما يملكه من العوض فقط ، بل يجهل ان كان سيملك هذا العوض أصلا أم لا . ولذا كان الغرر في عقود التأمين دائماً من أشد أنواع الغرر وأفحشه ، لأن الضرر الواقع للمستأمن بجهالة قدر العوض لا يقاس بالضرر الواقع عليه بجهالة حصوله على هذا العوض بالكلية .

وظاهر كذلك دخول عقد التأمين تحت تعريف الغرر بأنه « ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، أو ما كان عدم وجوده غالباً » لأن التزام المؤمن بمبلغ التأمين الذي بذل المستأمن من الأقساط في مقابلته ، قد يوجد وقد لا يوجد، فهو على حد قول شراح القانون التزام غير محقق الوجود عند التعاقد ، اذا وجد الحادث المؤمن منه وجد ، واذا انتفى هذا الحادث لم يوجد .

أما تعريف الغرر بأنه « ما لا يوثق بحصول العوض فيه » فانه ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق ، فان هناك اجماعاً بين الشراح للقانون الوضعى وعلماء الشرع الحنيف على أن العوض في عقد التأمين لا يوثق بحصوله ، فالمستأمن لا يثق عند التعاقد مع الشركة ب شركة التأمين بف حصوله على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذي بذل الأقساط بازائه ، لأن حصوله على مبلغ التأمين وهو العوض الذي بذل الأقساط بازائه ، يتوقف على وقوع على مبلغ المؤمن منه وهو حادث احتمالي قد يحصل وقد لا يحصل ، فان حصل الخطر المؤمن منه وهو حادث احتمالي قد يحصل وقد لا يحصل ، فان حصل حصل له العوض ، والا فات عليه ، وهذا غيب لا يعلمه المستأمن وقت ابرامه لعقد التأمين .

أنواع الفرر في عقد التأمين

ويمكننا بعد ما قدمنا من تعريفات الغرر والأمثلة التى سقناها لما اتفق المجتهدون على تأثير الغرر فيها ، أن نلخص أنواع الغرر التى تضمنها عقد التأمين ، والتى اتفق المجتهدون على تأثيرها فى المعاوضة ، وسوف نركز على الفقه المالكي فى هذا الخصوص لأن أكثر القائلين بجواز التأمين يحتجون لرأيهم بفقه مالك رضى الله عنه ، فان هذا الفقه قد اشتهر عنه تضييق دائرة البطلان فى المعاملات بسبب الجهالة والغرر .

يقول الامام القرافي المالكي: ان الغرر والجهالة يقعان في سبعة أشياء ، في يذكر منها الغرر في الوجود كالآبق ، وفي الحصول كالطير في الهدواء ، وفي المقدار كالبيع الى مبلغ رمى الحصاة وفي الأجل » الفروق للقرافي جوس ٣٦٥ والغرر في هذه الأمور الأربعة التي ذكرها القرافي تبطل عقود المعاوضات لا عند المالكية وحدهم ، بل عند جميع المجتهدين كما رأينا ، وهذا يعني أن الغرر الواقع فيها من باب الغرر الفاحش أو الكثير ، واذا عرضنا عقد الأمانة على هذه الضوابط الأربعة وأخذنا في اعتبارنا الأمثلة التي ذكرت بازائها ، ثبت لنا يقينا أن عقد التأمين يندرج تحت كل واحد منها ، ويزيد على ذلك أن يجمع بينها ، وبيان ذلك :

أولا: الفسرر في الوجسود

لا خلاف بين علماء الأمصار أن الغرر فى الوجود هو أشد أنواع الغرر على الاطلاق ، ولم يختلف أحد منهم فى الحكم ببطلان المعاوضة التى تضمنت هذا النوع من الغرر ، ولم يختلف أحد منهم فى الحكم ببطلان المعاوضة على المعدوم ، بل يلحقون به ما احتمل الوجود والعدم ، فالبعير الشارد الذى بشك فى وجوده لا تجوز المعاوضة عليه ، لأن حصول المشترى عليه معلق على خطر وجوده ، فاذا لم يجده فقد فات عليه العوض الذى بذله فى مقابلته فهو اذن يخاطر على واقعة غير محققة ، هى وجود ما بذل العوض فى مقابلته

وهذا ينطبق تماماً على عقد التأمين ، فان مبلغ التأمين وهو دين فى ذمة شركة التأمين غير محقق الوجود • لأن وجوده يتوقف على وجود الخطر المؤمن منه ، ان وجد وجد ، وان انتفى لم يوجد ، ولقد رأينا شراح القانون يسلمون بذلك ويرونه خاصية التأمين التى لا يتصور وجوده بدونها •

ثانية: الفسرر في الحصول

ولقد اتفق الفقهاء على أن الغرر فى الحصول يبطل المعاوضة ، ولقد تواترت عباراتهم فى ذلك المعنى ، ومعنى الغرر فى الحصول أن العاقد _ فى عقود المعاوضات _ لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على المقابل الذى بذل فيه العوض أم لا ؟ فيكون دخوله على هذا مخاطرة على الحصول ،

واذا تتبعنا الأمثلة التى ذكرها الفقهاء للغرر فى الحصول ، تبين لنا أن هذه الأمثلة مما أجمع الفقهاء على بطلانها بسبب الغرر فى الحصول ، فدل ذلك عنى أن هذا النوع من الغرر يبطل المعاوضة باتفاق ، ومما مثل به الفقهاء للغرر فى الحصول المعاوضة على الطير فى الهواء والسمك فى الماء ، فأن من يدفع الثمن فى هذا يخاطر به على الحصول ، فهو لا يدرى عند التعاقد أن يدفع الثمن فى هذا يخاطر به على الحصول ، فهو لا يدرى عند التعاقد أن كان سيحصل على ما بدل فيه الثمن أم لا ، وهو ما بذل الثمن الا فى مقابل هذا الحصول .

واذا طبقنا هذا الضابط على عقد التأمين ظهر لنا بما لا يدع مجالا للشك أن عقد التأمين يتضمن الخطر في الحصول ، لأن المستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل فيه الأقساط أم لا ؟ لأن حصوله عليه يتوقف على حادث احتمالي قد يكون وقد لا يكون .

واذا كان هذا النوع من الغرر مما أجمع الفقهاء على بطلان العقد به ، وجب القول ببطلان عقد التأمين ، لأن الغرر فى الحصول هو ركنه الأساسى، وعنصره الجوهرى ، ومحله الذى لا ينفك عنه ، بحيث لا يتصور لعقد التأمين وجود باتفاق شراح القانون بدون وجود عنصر الخطر ، أى احتمال الحصول وعدم الحصول .

ويحكى الامام النووى الشافعي اجماع الفقهاء على بطلان ما تضمن الغرر في الوجود أو الحصول من المعاوضات فيقول: «أجمعوا على بطلان بيع الأجنة في البطون والطير في الهواء» .

ويقول القراف المالكى فى بيان أقسام الجهالة والغرر وحكم كل قسم « الغرر والجهالة ثلاثة أقسام : كثير ممتنع كالطير فى الهواء والسمك فى الماء » (١) .

فبيع الأجنة في بطون الأمهات ، والطير في الهواء ، والسمك في الماء باطل

⁽۱) القروق ۳ ا م۲۲

باجماع الفقهاء ، لما ينطوى عليه من غرر فى الوجود أو الحصول ، بمعنى أن المبيع قد يوجد وقد لا يوجد ، وقد يحصل للمشترى على فرض وجوده ، وقد لا يحصل ، فالمشترى يبذل العوض فى مقابلة الحصول على المبيع ، غير أن وجوده وحصوله عليه مجرد احتمال ، قد يكون وقد لا يكون .

ومما يدخل تحت الغرر فى الحصول وعدم الحصول المعاوضة على ضربة القانص ، ورمية الصائد ، فهو عقد باطل باجماع المجتهدين ، وعلة هذا البطلان هو الغرر فى الحصول ، فقد يحصل للمشترى شىء وقد لا يحصل وعلى فرض حصول شىء فانه لا يدرى مقداره عند التعاقد ، وما أشبه هذا بعقد التأمين الذى يعقده المستأمن مع احدى شركات التأمين ، فإن المستأمن لا يدرى عند ابرامه هل سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ وعلى فرض حصوله عليه فإنه لا يدرى مقداره فى أهم أنواع التأمين ، وهى التأمين من الأضرار .

ثالثاً: الفرر في مقدار العوض

اتفق الفقهاء على أن الغرر فى مقدار العوض كالغرر فى وجوده ، وحصوله يبطل المعاوضة ، ما لم يكن ذلك من الغــرر التــافه الذى نذكر ضـــابطه فيما بعد •

ولقد رأينا فقهاء المالكية يصرحون بذلك فى مواضع كثيرة من كتبهم ، فقد نص القرافى كما تقدم على أن الغرر فى مقدار العوض كالبيع الى مبلغ رمى الحصاة مما نص الفقهاء على تأثيره فى المعاوضة (١) .

ويقول ابن قدامة الحنبلى فى المغنى (٢) « بيع الملامسة والمنابذة باطل العلتين : احداهما الجهالة • والثانية كونه معلقًا على شرط • وبيع الحصاة باطل لما فيه من الغرر والجهل ، وبيع الحمل فى بطن أمه فاسد لجهالته ، فانه لا تعلم صفته ، ولا حياته ، وعدم القدرة على تسليمه » •

⁽۱) الفروق ج ۳ ص ۲،۲۵ .٠.

⁽٢) المغنى شرح متن ألخرتى ج ٤ ص ١٨٦ ٠

ولم يفرق الفقهاء في أشتراط العلم بالعوض بين العوض المعين ، والعوض الذي يثبت في الذمة كالعوض في عقد التأمين .

جاء فى فتح العزيز (1) من كتب الشافعية: « وأما القدر فالجهل به فيما فى الذمة ثمناً أو مثمنا مبطل » وجاء أيضاً « فما كان فى الذمة من العوضين فلابد وأن يكون معلوم القدر » (٢) •

وجاء فيه أيضا « أن العلم بقدر العوض لايد منه اذا كان في الذمة » (٣)

وجاء فى الحطاب: «أنه متى حصل الجهل بأحد العوضين من المتبايعين أو أحدهما فسد البيع» (٤) وجاء فى بداية المجتهد: «أن الغرر لا ينتفى عن الشيء الا اذا كان معلوم القدر» (٥) وقال مالك فى المدونة (٢): «لا تجوز شراء أشياء بعينها بقيمتها أو على حكمه أو حكم البائع أو رضاه أو رضا البائع ، أو على حكم غيرهما أو رضاه لأنه غير « وقال أيضا : « من اشترى داراً على أن ينفق على البائع حياته لم يجز لأن أجل حياته مجهول فهو غرد » •

وجاء فى الفروع: « ان من شروط صحة البيع معرفة الثمن ، فلا يصع برقم مجهول ، أو بما ينقطع سعره ، أو كما يبيع الناس ، وجاء فى منتهى الارادات « أن معرفة العوض حال العقد شرط فى صحة المعاوضة ، سواء كان العوض ثمناً فى بيع أو أجرة فى اجارة ومن ثم فقد حكى بطلان بيع السلعة بما يبيع به الناس ، وبما باع به زيد ولا يعلمان ذلك » (٩) .

وجاء في الفتاوي الهندية (١٠) أن « جهالة البدل تبطل مبادلة المال بالمال

⁽۱) فتح العزيز شرح الوجيّز جـ ٨ ص ١٣٩

⁽٢) فتح العزيز شرح الوجياز جـ ٨ ص ١٤٠

⁽٣) فتح العزيز شرح الوجيز جـ ٨ ص ١٤٣

⁽٤) مواهب الجليل للحطاب ج ٤ ص ٢٧٦

⁽٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ١٧٢

⁽٦) نقله الحطاب في مواهب الجليل ج } ص ٣٦٢

⁽۷) منتهی الارادات جد ۱ ص ۳٤٥

⁽٨) الفتاوى الهندية جه ٤ ص ٩٢٥

كالبيع والاجارة والقسمة والصلح على مال » وجاء فى بدائع الصنائع: (١) « ولو قال بعت هذا العبد بقيمته فالبيع فاسد ، لأنه جعل ثمنه قيمته ، وأنها تختلف باختلاف تقويم المقومين ، فكان الثمن مجهولا ، وكذا إذا باع بحكم فلان لأن الثمن مجهول » •

وجاء فى حاشية ابن عابدين (٢): « أن معرفة قدر الثمن شرط فى صحة البيع ، فلو كان الثمن مجهولا كالبيع بقيمته ، ورأس ماله أو بمثل ما اشتراه هو أو فلان ، وبمثل ما بيع للناس ، كان البيع باطلا » .

فهذه النصوص تفيد أن العوض الذي يلتزم به المعاوض ولو في ذمت به بمقتضى عقد المعاوضة يجب أن يكون معلوم القدر ، فان كان مجهولا بطلت المعاوضة باتفاق الفقهاء ، ولقد رأينا بعض الفقهاء يعلل ذلك البطلان بالغرر في قدر العوض ، وبعضهم يعلله بجهالة العوض ، والمعنى في العبارتين واحد ، وهو يرجع كما بينا من قبل الى بطلان الرضى شرعاً ، لأن الرضى بالمعاوضة شرط في صحتها ، والرضى بالمجهول لا يتصور ، فكان الجهل بالعوض مؤثراً في صحتها ، والرضى بالمجهول لا يتصور ، فكان الجهل بالعوض مؤثراً في صحة الرضى بالمعاوضة ، فلم تصلح سببا شرعيا لجواز أخذ انعوض ، فيكون أخذه أكلا للمال بالباطل ، كما نصت عليه الآيات والأحاديث .

ولا خلاف بين شراح القانون الوضعى ولا بين علماء الشريعة الذين كتبوا في عقود التأمين أن عقد التأمين ينطوى على الغرر في مقدار العوض الذي فالمستأمن في التأمين من الأضرار ، يجهل وقت التعاقد مقدار العوض الذي تدفعه له شركة التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ذلك أن هذا النوع من التأمين لا يمنح المستأمن الا مقدار ما أصابه من ضرر بسبب وقوع الحادث المؤمن منه ، ولو كان مبلغ التأمين الذي اتفق عليه آكبر من ذلك .

وبالمثل فان شركة التأمين التى تعهدت بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر تجهل عند التعاقد مقدار العوض الذى تحصل عليه من

⁽۱) بدائع الصنائع للكاسائي طبعة الامام جد ٦ ص ٢٠٤١

⁽۲) حاشیة ابن عابدین ج) ص ۲۱

المستأمن فى مقابل ما تعهدت به ، فقد تحصل على قسط واحد ثم تقع الكارثة فتغرم مبلغ التأمين ، وقد تحصل أكثر من ذلك ، وقد تحصل الأقساط كلها ولا يقع الخطر ، فتبرأ دمتها قبل المستأمن مما تعهدت بأدائه له •

وهذا النوع من الغرر في مقدار العوض أو الجهالة من النوع الذي اتفق الفقهاء على تأثير مثله في المعاوضة ، لأنه غرر كثير دون شك • أما في جانب شركة التأمين فواضح ، لأنها تحصل قسطا واحداً ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التامين كله ، أو مقدار الضرر ، وقد تحصل عدداً كبيراً من الأقساط قبل وقوع الحادث المؤمن منه ، وبين الحالين فرق كبير قد يصل الى بضعة آلاف من الجنيهات ، وأما بالنسبة الى المستأمن فانه يدفع قسطا ثابتاً في مقابل تعهد الشركة بدفع مبلغ معين تحدد القسط على أساسه ، غير أن الشركة قد تدفع هذا المبلغ بتمامه ، وقد ندفع نصفه ، وقد تدفع عشره حسب جسامة ما أصاب المؤمن عليه من ضرر •

وقد يقال: ان شركة التأمين تستطيع بما لديها من وسائل حساب الاحتمالات ، وقواعد الاحصاء ، وقانون الكثرة أن تعرف على وجه يقرب من التجديد مقدار العوض الذي تحصل عليه من مجموع المستأمنين فى مدة معينة ، كما تستطيع باستعمال هذه الوسائل نفسها أن تعسرف مقدار ما تدفعه لبعضهم من تعويضات عند وقوع الخطر •

ولقد قلنا ردا على ذلك أكثر من مرة ان مثل هذه المعرفة غير ممكنة ، ويبقى معها الاحتمال قائماً ، وذلك ما يفسر التفاوت بين شركات التأمين فى الربح ، بل قد يكون ربح الشركة الواحدة فى سنة معينة أكثر أو أقل من فى سنة أخرى ، واحتمال الخسارة احتمال غير بعيد ، فقد أعلنت بعض شركات التأمين فى أوربا الافلاس على الرغم من توافر هذه الوسائل العلمية لديها .

واذا سلمنا ذلك فانه لا يفيد فى محل البحث وموضوع النزاع • لأن البحث والخلاف فى العقد الذى تبرمه شركة التأمين مع المستأمن المعين ، وفى حدود العلاقة التى ينشئها هذا العقد ، والحقوق والواجبات التى ترتبها بين طرفيه ، شركة التأمين والمستأمن •

أما العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المستأمنين فليست أمراً قائماً ، اذ لا ينشىء عقد التأمين مثل هذه العلاقة ، ولو أن مثل هذه العلاقة موجودة لبحثنا في طبيعة العقد الذي ينشئها ثم بينا الحكم الشرعي بناء على ذلك .

ومن جهة ثالثة فان التسليم بقدرة شركة التأمين على معرفة مقدار ما تحصل عليه من أقساط ، وما تغرمه من تعويضات لا يفيد حل عقد التأمين ، ذلك أن المستأمن لازال عاجزا عن معرفة مقدار ما يبذل وما يأخذ من عوض ، لأن قانون الكثرة لا يعمل فى حقه ، ولأن وسلائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء ليست متوفرة لديه ، واذا وجد الغرر والجهالة بقدر العوض من أحد طرفى المعاوضة كانت باطلة ، وان كان الطرف الآخر على علم به كما تقدم مثله فيما نقلناه آنها من كلام الفقهاء .

رابعاً: الفسرر في الأجسل

اتفق الفقهاء على أن الجهالة بالأجل فى عقود المعاوضات تبطل المعاوضة ، فاذا كان أحد العوضين فى عقود المعاوضات ديناً مؤجلا وجب أن يكون أجله معلوماً ، فان كان مجهولا بطلت المعاوضة .

ويقول ابن رشد فى كتابه (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) (١) : « والغرر ينتفى عن الشيء اذا كان معلوم الأجل ان كان بيعا » وجاء فى البدائع للكاسانى الحنفى (٢) : « ان من شروط البيع أن يكون هذا الأجل معلوماً ، فان كان مجهولا كقدوم زيد ومجىء المطر فهو فاسد » وجاء فى فتح البارى أن علة النهى عن حبل الحبلة والحكم ببطلانه وهو البيع الى أن تنتج التى فى بطنها ، انما هو جهالة الأجل » •

فالذى يؤخذ من هذه النصوص أن جهالة الأجل فى العوض المؤجل تبطل المعاوضة ، ولا أعرف خلافاً بين المجتهدين فى أن التأجيل بموت انسان يعد من الجهالة الفاحشة التي تبطل المعاوضة .

⁽۱) الجزء الثاني ص ۱۸۲

⁽٢) الجزء السابع من بدائع الصنائع جد ٧ ص ٣٠٩٣

ولا خلاف فى أن بعض عقود التأمين تتضمن الغرر فى أجمل العوض ، فشراح القانون الوضعى يصرحون بأن مبلغ التأمين وهو التزام فى ذمسة المؤمن ، قد يكون مضافا الى أجل غير معين ، وذلك فى بعض صور التأمين على الحياة وهو التأمين العثمر ي .

ذلك أن شركة التأمين تلتزم في هذه الصورة من التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له ، وهو أجل مجهول يبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء ، فكان مثل هذا العقد باطلا •

ثانيا: الفرر في عقود التأمين ليس من الفرر اليسير 🗥

قلنا: ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن يبع الغرر ، وجاء النهى عاما مطلقاً ، وان بعض الفقهاء خصوا منه الغرر اليسير وقد حدد هؤلاء الفقهاء المقصود من الغرر اليسير وبينوا شروطه ، وضربوا له الأمثلة الكاشفة عن حقيقته و واذا أراد الباحث أن يعرف حكم الشرع فى معاوضة معينة ، فعليه أن يبحث عما اذا كانت هذه المعاوضة تدخل تحت الغرر بالمعنى الذى قدمناه أم لا أفاذا لم تكن داخلة تحته أجازها والا فعليه أن يبحث عما اذا كانت تدخل تحت ضابط الغرر اليسير الذى استثناه المجتهدون من حكم النهى أم لا ، فان لم تكن داخلة تحت ضابط الغرر اليسير حكم عليها بالمنع والبطلان ، فان لم تكن داخلة تحت ضابط الغرر اليسير حكم عليها بالمنع والبطلان ، والا فهى من الغرر اليسير الذى لا يؤثر فى صحة المعاوضات .

ولقد أثبتنا فيما سبق أن عقود التأمين تدخل تحت معنى الغرر كما عرفه الفقهاء وضربوا له الأمثلة ، ويبقى علينا الآن أن نثبت أن الغرر في هـذه العقود ليس من الغرر اليسير الذي عفى عنه .

(فسرع) في التعريف بالفرر الذي يفتفر في الماوضات

لعل المالكية هم أكثر الفقهاء تيسيراً في موضوع الغرر ، ولذلك رأينا الذين يقولون بجواز التأمين يجنحون الى الاستدلال دائماً برأيهم على هذا الجيواز ، ولذلك كان من المفيد أن نصدد المقصود بالغرر اليسير الذي لا يؤثر في صحة المعاوضات عند المالكية ، حتى اذا ثبت أن مثل هذا النوع من الغرر لا ينطبق على عقود التأمين ، كان الحكم بذلك عند غير المالكية من المجتهدين أولى •

⁽١) وأجع أولا: دخول عقود النامين تحت تعريفات الغرر .

يحدد الشيخ الدردير الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، ويبين شروطه فيقول: « واغتفر في غرر يسير للحاجة ، أي للضرورة لم يقصد ، أي غير المقصود ، فخرج بقيد اليسارة الكثير ، كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء ، فلا يغتفر اجماعاً ، وبقيد عدم القصد بيع الحيوان بشه ط الحمل ، أي فانه يقصد في البيع عادة ، وهو غرر اذ يحتمل حصوله وعدم حصوله ، وعلى تقدير حصوله فهل تسلم أمه أم لا ؟ » •

ثم يضرب الأمثلة التي توضح هذا النوع من الغرر وتكشف عن طبيعته فيقول: «كأساس الدار فأنها تشتري من غير معرفة عمقه ولا عرضه ولا متاته ، وكاجارتها مشاهرة ، مع احتمال نقصان الشهور ، وكجبة محشوة أو لحاف ، والحشو معيب ، وشرب من سقاء ودخول الحمام مع اختلاف الشرب والاستعمال و

ويقول الحطاب (١) « واغفر غرر يسير للحاجة لم يقصد ، ابن عرفة : زاد المازرى كون متعلق الغرر اليسير غير مقصود ، وضرورة ارتكابه ، وقرره بقوله : منع بيع الأجنة ، وجواز بيع الجبة المجهول قدر حشوها الممنوع بيعه وحده ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقصه وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، ولبثهم فيه ، والشرب من السقاء اجماعاً ، دليل على الغاء ما هو يسير غير مقصود دعت اليه الضرورة » .

(فرع) في عناصر الغرد المغتفر

والذي يؤخذ من هذين النصين أن عناصر الغرر الذي يغتفر في المعاوضات عند المالكية ثلاثة ، اذا اجتمعت في الغرر كان معفوا عنه ، وكانت المعاملة معه صحيحة ، وان فقد واحد منها كان الغرر مؤثراً وحكم على المعاوضة بالطلان ، وهذه العناصر الثلاثة هي أن يكون الغرر يسيراً وغير مقصود ودعت اليه الضرورة ،

⁽۱) مواهب الجليل ج) ص ١١٥٥

العنصر الأول: يسسارة الفسرر

اتفق فقهاء المالكية وغيرهم على أن الغرر الذي يغتفر في المعاوضات يجب أز يكون يسيراً أو تافها ، والذي يؤخذ من عبارات الفقهاء يعنون بيسارة الغرر أن تكون الزيادة أو النقص المحتمل في قيمة العوض عما قدره المتعاقدان قليلة أو تافهة بحيث لا تتعلق بها النفوس عادة ، وهذا يعرف بمقارنة قيمة الزيادة أو النقص المحتمل فيما يحصل من العوض بالقيمة الكلية لهذا العوض، فان كانت النسبة بينهما قليلة تافهة كان الغرر في مقدار العوض يسميرا ، ففي مثال بيع الجبة المحشوة مع جهالة نوع حشوتها ، اذا كان الثسن الذي اتفق عليه العاقدان مائة ، وكانت قيمة الجبة على أعلى الاحتمالات ، وهو احتمال أن حشوها من أجود الأنواع تساوى مائة وعشرة ريالات مثلا، فان مثل هذه الزيادة تكون يسيرة يتسامح الناس في ملكها عادة ، وبالمشل فاذا كانت الجبة على أدنى مستوى من الاحتمالات ، وهمو احتمال أن فاذا كانت الجبة على أدنى مستوى من الاحتمالات ، وهمو احتمال أن عشوها من أردأ الأنواع ، تساوى تسمين فان همذا النقص يعد يسميرا عشرة في المائة ،

ولقد رأينا أن هـــذه النسبة بلغت واحـداً على ثلاثين زيادة أو نقصاً تقريباً فى ايجار الدار لمدة شهر ، وكذلك الدار مع الأساس والشرب من السقاء ، ودخول الحمام ، فان الفرق فى القيمة فى هذه المعاوضات ، زيادة على أو نقصاً عما توقعه العاقد فرق تافه يسير اذا ما قورن بقيمة العوض فى تقديره .

الفرر في الحصول ليس يسيراً

واذا كان ما تقدم على معنى يسارة الغرر ، فان الغرر فى الحصول ليس من الغرر اليسير قطعاً ، لأن هذا الغرر غير واقع فى قيمة العوض ، وانما فى حصوله وعدم حصوله بالكلية ، ومما يؤكد أن الغرر فى حصول العوض لا يدخل البتة فى مفهوم الغرر اليسير أمران :

(اولهما): قول الشيخ الدردير السابق « فخرج بقيد اليسارة الكثير كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء ، فلا يغتفر اجماعاً » فهو يحكى الاجماع على أن الغرر الموجود في بيع الطير في الهواء والسمك في الماء مما لا يغتفر ، ولقد رأينا القرافي المالكي يدخل هذين المثالين في الغرر في الحصول، وهذا يجعلنا نؤكد أن الغرر في الحصول ليس من العرر الذي يغتفر في المعاوضات ، بل أنه أشد صور الغرر وأفحشها مما جعل المجتهدين يجمعون على بطلان ما اشتمل عليه من المعاوضات .

والغرر في عقود التأمين غرر في الحصول ، باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، لأن المستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على ملغ التأمين أم لا ؟ ، وهو العوض الذي بذل الأقساط في مقابلته ، فهذا غرر واحتمال في حصول العوض ، لا في قدره فقط ، وبهذا لا يكون الغرر في عقد التأمين من الغرر اليسير •

(وثانيهما): أن جميع الأمثلة التي ضربها الفقهاء للغرر اليسير ليس فيها غرر في الحصول على العوض، فجواز بيع الدار من غير رؤية أساسها وجواز بيع الجبة أو اللحاف مع جهالة حشوها، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء المستعمل ومدة اللبث فيه، والشرب من السقاء مع اختلاف قدر المشروب، كل ذلك ليس غررا في الحصول على العوض، لأن العوض في هذه المعاملات حاصل على كل حال ، غير أن الحاصل منه قد يزيد وقد ينقص قليلا عما قدره المتعاقدان ،

ولقد عرفنا أن التأمين يتضمن فوق الغرر فى حصول العوض ، غرا فى مقدار الحاصل منه ، على فرض الحصول فى أهم أنواع التأمين وهو التأمين من الأضرار ، والغرر فى المقدار فى عقود التأمين غرر كثير فاحش ، لا يقاس ألبتة بالغرر اليسير بالمعنى المفهوم من الأمثلة التى وضح بها المالكية المقصود من هذا الغرر _ فمن يؤمن على منزله ضد الحريق أو بضاعته ضد الغرق بلزم بدفع أقساط تتناسب مع قيمة هذا المنزل أو تلك البضاعة ، غير أن

الحريق أو الغرق قد يأتى على الشيء المؤمن عليه كلية ، وهنا تدفع شركة التأمين قيمة المنزل أو البضاعة كاملة ، مادامت هذه القيمة في حدود مبلغ التأمين ، الذي حددت الأقساط بناء عليه ، وقد تؤدى الكارثة الى تلف جزئى يقدر بالنصف أو بالثلث ، فيستحق المؤمن له من مبلغ التأمين بهذه النسبة ، والفرق بين الاحتمالين كبير جدا ، اذ قد يكون العوض الذي تدفعه شركة التأمين في الحالة الأولى عشرة آلاف ريال ، وفي الحالة الثانية ألف ريال فقط ، وقد تقع الكارثة ولا تدفع شركة التأمين شيئاً ، لوجود مسئول عن الحريق أو الغرق ، فقد قدمنا أن المستأمن في التأمين من الأضرار ، ومبلغ التأمين الخرى دفع الأقساط في مقابلته ،

وأما فى جانب شركة التأمين فان الغرر فى مقدار ما تحصل عليه من عوض غرر كثير أيضاً ، لأنها قد تحصل على قسط واحد قدره ألف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر كاملة ، وقد تحصل عشرة أقساط بعشرة آلاف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر الكاملة ، وقد تحصل الأقساط كلها ولا تقع الكارثة فى مدة التأمين فلا تخسر شيئا ، وواضح أن التفاوت فى مقدار ما تحصل عليه شركة من عوض تبعاً لوجود هذه الاحتمالات كبير ، لا يقاس ألبتة بالتفاوت التافه فى القيمة الذى يترتب على الاحتمالات الموجودة فى الصور التى مثل بها المالكية للغرر اليسير ،

فالفرق فى قدر ما يحصل عليه المتعاقد من عوض زيادة ونقصاً تبعاً الأعلى الاحتمالات وأدناها فى عقود التأمين كبير جدا اذا قيس بنظيره فى الأمشلة التى مثل بها المالكية للغرر الذى لا يؤثر فى المعاوضات ، ومن هذا يبدو أن اختلال التعادل المحتمل بين الالتزامات المتبادلة بسبب الغرر فى عقود التأمين أكبر بكثير من الاختلال المحتمل ، ودخول الحمام والشرب من السقاء مع جهالة قدر الماء المستعمل ومدة اللبث ، فمن يشترى جبة دون معرفة صفة حشوها بمائة ريال ، يتوقع أن يكون الحشو من النوع المتاز أو النوع الردىء أو من النوع الوسط ، والفرق بين هذه الاحتمالات الثلاثة تاف القيمة .

ذلك أن الجبة مع الحشو المتاز قد تساوى مائة ريال وعشرة ، ومع الحشو الردىء قد تساوى تسعين ، ومع الوسط قد تساوى المائة ، والفرق بين أعلى احتمال وأدناه فرق يتساهل الناس فى مشله عادة ، فكان غرراً يسيراً لا يؤثر ، وكذلك غرر الماء المشروب أو المستعمل فى الاستحمام ، اذ أن قيمة الماء بالنسبة الى قيمة منفعة دخول الحمام تافهة جداً لا تكاد تذكر .

المنصر الثاني: أن يكون متعلق الفرر غير مقصود

العنصر الثانى من عناصر الغرر الذى يغتفر فى المعاوضات هو «أن يكون متعلق الغرر اليسير غير مقصود » ومعنى هذا أن لا ينصب الغرر على أصل محل المعاوضة ، أى العوضين أو أحدهما ، ولا على أمر تابع للعوض يقصد من المعاوضة عادة ، بل ينصب فقط على آمر تابع لمحل المعاوضة ، غير مقصود للمتعاقدين غالباً ، وعلى ذلك فالغرر فى بيع الثمار قبل أن تخلق ، وفى بيع الطائر فى الهواء والسمك فى الماء ليس غرراً فى أمر تابع غير مقصود ، لأن الغرر ينصب على محل المعاوضة نفسه ، فهو غرر فى الوجود أو الحصول ، وبالمثل فان الغرر فى بيع الحيوان بشرط الحمل ليس غرراً فى أمر تابع غير مقصود ، بل غرر فى أمر تابع مقصود ، فمحل المعاوضة هنا وان كان هو الحيوان وهو لا غرر فيه ، الا أن الحمل الذى تعلق به الغرر تابع لمحل المعاوضة ، وهو مقصود للمعاوض ،

والأمثلة التي يتوافر فيها هذا العصر هي ما ذكرها فقهاء المالكية ، وهي يع الدار من غير معرفة أساسها ، والجبة من غير معرفة حشوها ، واجارة الدارة لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه ، والشرب من السقاء ، ودخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، واللبث ، ذلك أن الغير في هذه المعاوضات لا ينصب على أصل العوض بحيث يكون هذا العوض محتمل الوجود والعدم ، أو الحصول وعدم الحصول ، ولا آمر تابع يتصل بهذا المحل ويقصده المتعاقدان عادة ، ان الغرر في هذه الأمثلة يتعلق بأمر تابع لا يتجه اليه قصد المتعاقدين عند الدخول في العوض الأصلى تبعال لا قصدا .

فالغرر فى بيع الدار مع جهل أساسها لا ينصب على محل المعاوضة ذاته وهو الدار ، اذ الدار لا غرر فيها ولكن الغرر فى أساسها وهو لا يقصد عادة عند ابرام عقد البيع ، بل يدخل فيه تبعا ، والغرر فى بيع الحبة مع الجهل بحشوها ليس غررا فى أصل العوض وهو الحبة ، بل فى أمر تابع لها لا يقصد فى المعاوضة أصلا بل يدخل فيها تبعا ، والغرر فى دخول الحمام مع الجهل بقدر الماء المستعمل ليس غررا فى أصل العوض وهو دخول الحمام نفسه ، وهو ما دفع فيه الأجرة ، بل فى أمر تابع وهو قدر الماء المستعمل ، وهو لا يقصد عند دخول الحمام عادة ، وكذلك الغرر فى اجارة الدار شهراً فالغرر ليس منصبا على أصل المدة لأن أصل الشهر لا غرر فيه ، بل فى عدد الأيام وهو أمر لا يقصد عادة ،

والغرر فى عقد التأمين يتعلق بأصل العوض ، لا بأمر تابع غير مقصود ، فلقد تبين لنا مما سبق أن الغرر فى عقد التأمين يتعلق بوجود العوض وبقدره وأجله ، وهذه كلها أمور مقصودة للمتعاقد ، فالمستأمن ما بذل الأقساط الا فى مقابل الحصول على مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وحصوله عليه أمر احتمالي قد يكون وقد لا يكون ، وكذا قدر العوض ، وأجل الوفاء به من الأمور المقصودة باتفاق الفقهاء ،

والخلاصة أن الغرر فى عقد التأمين يتعلق بمقصود العقد نفسه ، وهو مبلغ التأمين ، ومقدار الأقساط ، فالمستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ، والمؤمن لا يدرى مقدار ما يحصله مسن أقساط التأمين قبل وقوع الخطر المؤمن منه ، وبالتالى فان كلا من المؤمن والمؤمن له لا يستطيع وقت التعاقد أن يعرف مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، فى حين أن الغرر فى الأمثلة المذكورة لا يتعلق بمحل التعاقد أو مقصود المعاوضة الأصلى ، وهو الدار والجبة واللحاف ودخول الحمام والشرب والانتفاع فى الجارة الدار شهرا اذ المحل أو المقصود فى هدده المعاوضات لا غرر ولا احتمال ، بل الغرر فى أمور تابعة للمحل لا تقصد عند التعاقد .

المنصر الثالث : أن يكون ارتكاب الفسور ضرورياً

العنصر الثالث من عناصر الغرر الذي يغتفر في المعاوضات هو أن تكون الضرورة داعية الى ارتكاب هذا الغرر فان لم تدع الضرورة الى ارتكاب الغرر لم يكن من الغرر الذي يغتفر في المعاوضة ، وهذا يعنى أن تكون هناك معاوضة مشروعة أصلا ، كالبيع والاجارة وغيرهما مما يحتاج الناس اليه ، وفي منعهم منه كلية حرج شديد ومشقة زائدة ، ويكون هناك غرر يسير في أمر تابع غير مقصود ، لا تنفك عنه المعاوضة غالباً ، بحيث اذا شرطنا نهيه في صحة المعاوضة نكون منعنا الناس منها ، وقد مثل المالكية لذلك ببيع منع الغرر في مشل ذلك نكون قد منعنا يبع الدور والملابس المحشوة ، فلو شرطنا منع الغرر في مشل ذلك نكون قد منعنا يبع الدور والملابس المحشوة ، اليها ، وبيع الدار والحبة لا ينفك عن غرر جهالة الأساس والحشو ، فلو شرطنا منع الغرر في مثل ذلك نكون قد منعنا يبع الدور والملابس المحشوة ، شرطنا منع الغرر في مثل ذلك نكون قد منعنا يبع الدور والملابس المحشوة ، أو كلفناهم باخراج الحشو والحفر على أساس الدار ، وهذا متعذر لما فيسه من اتلاف المال ،

واذا طبقنا هذا العنصر على عقد التأمين لظهر لنا أن الغرر فيه ليس من الفرر الذي تدعو الضرورة الى ارتكابه لأمرين:

(اولهما): أننا لسنا أمام معاوضة وردت الأدلة الشرعة بجوازها بحيث لو منعنا الناس منها أصابهم من ذلك الحرج الشديد والمشقة الزائدة ، بل ان موضوع البحث الآن هو مشروعية التأمين ، فان التأمين اذا كان يحقق التعاون والتضامن فليست الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف ، وتحقيق ذلك المقصد هي التأمين الذي تقوم به الشركات المساهمة ، بل هناك أخرى بمكن أن يتم بها التأمين .

(وثانيهما): أننا لسنا أمام عقد دعت الضرورة الى ارتكاب الغرر فيه ، بل على العكس من ذلك فان عقد التأمين هو تفسه غرر ، فلا يقال: ان الضرورة قد اقتضت ارتكاب الغرر فيه ، وهذا يؤخذ من الأمثلة ، التى ضربها

المالكية للغرر الذى توافرت فيه عناصر الغرر الذى لا يؤثر فى المعاوضات ، فهناك معاوضة محلها الدار اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها ، لأن الحفر يهدم الدار ، وهناك معاوضة محلها الجبة ، اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لأن اخراج الحشو يفسدها ، وهناك اجارة على دخول الحمام اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لمشقة التقدير لمدة اللبث وقدر الماء المستعمل ، الما عقد التأمين فليس معنا عقد مشروع أصلا ثم اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيه ، بل ان العقد نفسه غرر ،



الدليل الثاني (١): عقود النامين تتضمن الرهان والمقامرة

الدليل الثانى على تحريم العقود التى تبرمها شركات التأمين أن هذه العقود تعد قماراً ومراهنة ، والقمار والمراهنة حرام شرعاً باتفاق والشريعة ، فيكون التأمين حراماً باتفاق .

وكون التأمين قماراً ومراهنة يبدو واضحاً من تعريف كل من القمار والمراهنة وبيان خصائصها الجوهرية ، ثم اثبات دخول عقد التأمين تحت هذا التعريف وتوافر هذه الخصائص فيه ٠

أولا: تعريف المقامرة والرهان :

المقامرة أو الرهان عقد يتعهد فيه كل من العاقدين (المقامرين أو المتراهنين) أن يدفع الى الآخر مبلغاً من النقود أو أى عوض مالى آخر يتفق عليه ، اذا حدثت واقعة معينة (خسارة اللعب فى المقامرة ،وعدم صدق قول المراهن فى واقعة غير محققة فى الرهان) •

والذى يظهر من تعريفهما أن المقامرة توافق الرهان فى أن حق المتعاقد فى كل منهما يتوقف على واقعة محققة ، هى أن يكسب المقامر اللعب فى المقامرة ، أو أن يصدق قول المتراهن فى الرهان .

ثانياً: خصائص المقامرة أو الرهان:

يتفق شراح القانون الوضعى على أن خصائص عقود المقامرة والرهان هى نفسها خصائص عقود التأمين ، وهى أنها عقود ملزمة للجانبين ، فلأن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخرين بدفع المال المتفق عليه اذا وقعت الحادثة المعينة ، أي خسارة المقامرة أو الرهان •

⁽١) راجع : أدلة بطلان العقود التي تبرمها شركات التأمين : الدليل الأول - الخ

وأما أنها عقود احتمالية أو من عقود الغرر فلأن «كلا من المقامرة أو الرهان عقد لا يستطيع فيه كل من المقامرين أو المتراهنين أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطى ، ولا يتحدد ذلك الا في المستقبل تبعاً لحدوث أمر غير محقق ، هو الكسب ، فيعرف القدر الذي أخذ ، أو الخسارة ، فيعرف القدر الذي أعطى •

وأما أن عقد المقامرة أو الرهان من عقدود المعاوضات ، فلأن كلا من المقامر أو المتراهن اذا كسب شيئاً فذلك فى مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئاً فذلك فى مقابل احتمال الكسب ، فهذا الاحتمال فى الكسب أو الخسارة هو الأساس الذى يقوم عليه العقد • هكذا أفاده فى الوسيط فى الجزء السابع ص ٩٨٦ ، ٩٨٨ الدكتور عبد الرزاق السنهورى رحمه الله •

ثالثاً: دخول عقد التأمين تحت تعريف ألقمار والمراهنة:

وواضح من تعريف عقدى المقامرة والرهان ، وبيان الخصائص التى تحدد طبيعة العقدين ، أن هذا التعريف ينطبق ، وتلك الخصائص توجد فى عقد التأمين تماماً ، ذلك أن عقد التأمين عقد يتعهد بموجبه أحد العاقدين (شركة التأمين) أن يدفع الى المتعاقد الآخر المستأمن مبلغاً من النقود أو أى عوض مالى يتفق عليه ، اذا حدثت واقعة معينة (الخطر المؤمس منه) فى مقابل تعهد العاقد الآخر بدفع مبلغ آخر هو أقساط التأمين مدة عدم وقوع الحادث ، فطبيعة عقد التأمين هى طبيعة عقدى القمار والمراهنة ، وان اختلفت أسماء عناصره وأطرافه .

رابعاً: وجود خصائص القمار والمراهنة في عقد التامين:

أما من حيث الخصائص فلا أظن أحدا من شراح القانون أو علماء الشريعة الذين كتبوا في عقود التأمين يخالف في أن الخصائص الشلاثة السابقة توجد في عقد التأمين كما جاء ذلك في عباراتهم ، وان كان بعض علماء الشريعة يرى أن القمار والمراهنة تتضمن عناصر أخرى لا توجد في عقد التأمين ، ونحن نخالفهم في ذلك كما سنرى •

وييان ذلك أن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخرين بدفع المال المتفق عليه اذا وقعت الحادثة خسارة المقامرة أو الرهان ، وهذا هـ و الحال في عقد التأمين وهي وقوع الخطر المؤمن منه ، في مقابل تعهد المستأمن بدفع أقساط التأمين مدة عدم وقوع هذه الحادثة .

واذا كان كل من المقامر والمتراهن لا يعرف عند عقد المقامرة أو الرهان مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ لتوقف ذلك على أمر غير محقق ، فكذلك كل من شركة التأمين والمستأمن لا يعرف عند ابرام عقد التأمين ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ لتوقف ذلك أيضا على حدوث أمر غير محقق ، هو الخطر المؤمن منه .

واذا كانت عقود المقامرة والرهان من عقود المعاوضات لأن كلا من المقامر أو المتراهن اذا كسب شيئاً فذلك فى مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئاً فذلك فى مقابل احتمال الكسب ، فان هذا المعنى بعينه موجود فى عقود التأمين ، فشركة التأمين اذا كسبت الأقساط فى حالة عدم وقوع هذا الخطر المؤمن منه فذلك فى مقابل تعرضها للخسارة فى حالة وقوع هذا الخطر ، واذا خسرت شيئاً فى حالة وقوع الحادث ، فذلك فى مقابل احتمال الكسب فى حالة عدم وقوعه ، فهذه العقود كلها فى هذا الأمر سواء .

واذا قيل بأن الاحتمال فى الكسب أو الخسارة هو الأساس الذى يقوم عليه عقد المقامرة أو الرهان ، فان هذا الأساس نفسه يوجد فى عقود التأمين بلا نزاع .

والواقع أننا لم نكن بحاجة الى بيان أن تعريف عقود القمار والمراهنة ينطبق على عقد التأمين ، ولا الى بيان أن خصائص هذين العقدين موجودة في عقود التأمين ، ذلك أن يخالفوننا في حرمة عقود التأمين من شراح القانون وعلماء الشريعة لا ينكرون أن هذه العقود قمار ومراهنة اذا نظر اليها مسن جانب العلاقة بين التأمين والمستأمن المعين ، وهذا يعنى في نظرهم أن تعريف وخصائص عقود التأمين له دخل في نفى الغرر ، وسلب صفة الرهان والمقامرة عن هذه العقود .

وسوف نرى أن هذا قول باطل لا يستند الى دليل ، فعقد التأمين الذى نريد الحكم عليه بالحل والحرمة لا ينشىء الا علاقة واحدة ، هى العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين الذى أبرم هذا العقد معها .

أما العلاقة بين شركة التأمين ، ومجموع المؤمن لهم فهى علاقة موهومة ، اذ العقد لا ينشئها كما ذكرنا ، وليس هناك عقد أو اتفاق آخر ، يطلب الحكم عليه بالمنع أو الجواز ، ينشىء مثل هذه العلاقة ، وعلى فرض وجود مشل هذا العقد الذى ينشىء علاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم ، فانه يجب الحكم عليه وفقاً لما اشتمل عليه من حقوق والتزامات متبادلة تعرف من قصد العاقدين كما يظهر من صيغة العقد وشروطه .

وسوف نرى فوق ذلك أن كثرة العقود التى تبرمها شركات التأمين لا ترفع الغرر كلية ، ولا تنفى وصف الرهان والمقامرة من عقد التأمين ، بل يبقى كل ذلك معها ، واذا سلمنا انتفاء الغرر فى جانب شركة التأمين لتوافر انوسائل العلمية لحسابات الاحتمالات لديها ، واستفادتها من هذا الحساب من قانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، فقد بقى الغرر والقمار والمراهنة فى جانب المستأمن الذى لم تتوافر لدبه هذه الوسائل ولا يعمل قانون الكثرة وقواعد الاحصاء فى حقه ، وبقاء وصف الغرر والقمار والمراهنة فى أحد جانبى المعاوضة يبطل المعاوضة .

واليك عبارات شراح القانون وعلماء الشريعة التي تسلم بأن عقد التأمين قمار ومراهنة ، اذا نظر اليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن أله المعين ، مع ملاحظة ما سبق أكثر من مرة ، أن هذه العلاقة هي العلمة الوحيدة التي ينشئها عقد التأمين ، ولا ينشىء غيرها ، وأنه لا يجوز الحكم على عقد ما بالحل والحرمة بالنظر الى علاقة موهومة لا ينشئها هذا العقد ولا يوجد لها مصدر غيره .

ا - عبارة شراح القانون:

يقول الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى الوسميط: « فشركة التأمين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له واحد ، أو مع عدد قليل من المؤمَّن لهم ،

ولو أنها فعلت لكان عقد التأمين مقامرة أو رهاناً ، ولكان عقداً غير مشروع، اذ تكون الشركة قد تعاقدت مع مؤمن له على أنه اذا احترق منزله مثلا دفعت له قيمته ، واذا لم يحترق كان مقامل التأمين الذي دفعه المؤمن له حقا خالصا، وهذا هو الرهان بعينه » •

٢ ـ عبارة علماء الشريعة:

ويقول المرحوم الشيخ على الخفيف « اذا اقتصر التعاقد في التأمين على فرد مثلا فانه يكون عقد رهان ومقامرة ، لا يقره قانون ولا شريعة لمكان الغرر والمقامرة الظاهرين فيه حينئذ لانتهاء الأمر فيه الى خسارة لأحد الطرفين وربح للطرف الآخر » والذي يؤخذ من عبارة مصطفى الزرقا أن عقد التأمين اذا فظر اليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين يكون قمارا ومراهنة أيضاً ، لأنه وضح في بحثه أن مناط الحل في عقد التأمين تعدد عقود التأمين التي تبرمها شركاته فهو يقول : « فالتأمين فيه عنصر احتمالي بالنسبة الى المؤمن فقط حيث يؤدي التعويض الى المستأمن ان وقع الخطر المؤمن عنه ، فان لم يقع لا يؤدي شيئاً ، على أن هذا الاحتمال انما هو بالنسبة الى كل عقد تأميني على حدة ، لا بالنسبة الى مجموع العقود التي يجريها المؤمن ، ولا بالنسبة لنظام التأمين في ذاته ، لأن النظام وكذا مجموع العقود يرتكزان على أساس حصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » ويرتكزان على أساس حصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » ويرتكزان على أساس حصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » ويتوران على أساس حصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » ويتركزان على أساس حصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » ويتركزان على أساس حصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » ويتركزان على أساس حصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » ويتركزان على أساس حصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » ويتركزان على أساس حصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » ويتركزان على أساس حصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة »

فنحن نراه فى هذا النص يسلم بوجود الاحتمال فى عقد التأمين بالنسبة للمؤمن اذا نظرنا الى كل عقد تأمينى على حدة ، وهذا هو الواقع الموجود كما قلنا ، أما اذا نظرنا الى مجموع العقود ونظام التأمين فى ذاته ، فان الاحتمال يزول مع ملاحظة ، قلناها أكثر من مرة ، وهى أننا نحكم على كل عقد على حدة ولا نحكم على نظام التأمين ولا على علاقة الشركة بمجموع المؤمن لهم ، لأننا نحكم على الموجود القائم ولا نحكم على المتصور المفروض ولا ملى المتصور المفروض ولا على المتصور المفروض ولا على على المتصور المفروض ولا على المتصور المفروض ولا على على المتصور المفروض ولا المتحدد ولا المتحدد ولا المتحدد القائم ولا نحكم على المتحدد ولا المتحدد ولا المتحدد القائم ولا نحكم على المتحدد ولا المتحدد

الدليل الثالث: عقدود التأمين تتضمن الربا بنوعيه

ان عقود التأمين تتضمن الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة ، وذلك لأمور ثلاثة :

(اولها): أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمن ، مقتضاه يتعهد المستأمن بأن يدفع مبلغاً من المال ، دفعة واحدة ، أو على اقساط دورية ، فى مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً آخر من المال قد يكون مساوياً لما دفعه أو أكثر أو أقل منه وفان كان مساوياً كنا أمام ربا الفضل والنساء معاً ، كنا أمام ربا الفضل والنساء معاً ، ذلك أن الفقهاء متفقون على أن يبع النقد بالنقد الى أجل هو ربا النساء عند التساوى ، فان كان المؤجل أكبر انضم الى ربا النساء ربا الفضل أيضاً وهذا ينطبق على عقد التأمين ، لأن مقتضى هذا العقد ـ كما ذكرنا _ أن يتعهد المستأمن بدفع مبلغ من المال ، دفعة واحدة عند العقد ، وعلى أقساط دورية تدفع بعده ، فى مقابل تعهد الشركة بأن ترد اليه أو الى ورثته أو الى دورية تدفع بعده ، فى مقابل تعهد الشركة بأن ترد اليه أو الى ورثته أو الى المستفيد الذى يعينه مبلغاً من المال قد يكون مساويا لما دفعه من أقساط أو أكبر أو أقل ، والمستأمن لا يدرى عند التعاقد مقدار ما يأخذ ، فيكون جاهلا بالتماثل ، والجهل بالتماثل كالعلم بالتفاضل يحقق الربا باتفاق .

ولقد وجدنا الشارع يشترط قبض العوض فى عقد الصرف قبل التفرق من مجلس العقد خروجاً من باب ربا النساء ، لأن تأجيل أحد العوضين فيما يجرى فيه الربا ومنه النقود غير جائز شرعاً ، وان تساوى العوضان واختلف نوع النقد ، ولا شك أن أحد العوضين فى عقد التأمين وهو مبلغ التأمين ، فقد تأخر دفعه عن دفع الأقساط ، وهى العوض النقدى الآخر ، فكان ربا نساء ان تساوى مبلغ التأمين مع الأقساط ، وربا نساء وفضل ان زاد مبلغ التأمين عليها .

واليك من عبارات الفقهاء ما يدل على صحة ما نقول: جاء في تحفة المحتاج (١) في مذهب الشافعي:

« اذا بيع النقد بالنقد ، ان كان جنساً اشترط الحلول والماثلة والتقابض فمتى اقترن بأحدهما تأجيل ولو للحظة وهما فى المجلس لم يصبح ، والتقابض يعنى القبض الحقيقي قبل التفرق ، أو جنسين كذهب وفضة جاز التفاضل واشترط الحلول والتقابض » وجاء فى حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٣): « ربا النساء يحرم فى النقود مطلقاً » وهو من كتب المالكية وجاء فى المبسوط (٣): « ان الزيادة الخالية عن عوض هو مال من الربا الذى لا يخفى على أحد » •

وجاء فى بداية المجتهد لابن رشد المالكى: «أجمع العلماء على أن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة (أى النقد بالنقد) لا يجوز الا مثلا بمثل ، يدآ بيد » •

(وثانيها): أن عقد التأمين على الحياة لحالة البقاء بتضمن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن في حالة بقائه حيا الى المدة المحددة في العقد ، الأقساط التي دفعها مدة العقد مضافاً اليها فائدة ربوية فيكون هذا العقد حراماً •

(وثالثها): أن آكثر العمليات التي تقوم بها شركات التأمين تقوم على أساس الربا، فهي تستثمر أموالها في سندات بفائدة وتقرض منها بضاف وثيقة التأمين بفائدة •

التأمين بيع دين بدين فيحرم

ومما يتصل بهذا الدليل أن عقد التأمين يتضمن بيع دين بدين فيبطل ، لأن بيع الدين بالدين باطل باتفاق الفقهاء ، ومما يدل على بطلانه ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الكالىء » وفسره جميع المجتهدين

⁽١) تحقة المحتاج بشرح المنهاج ج. ٤ ص ٢٧٣

⁽٢) الجزء الثالث ص ١٥

⁽٣) المبسوط للامام السرخسي الحنفي جد ١١ ص ١١٧

بأنه بيع الدين بالدين ، ولذلك تجدهم يشترطون فى عقد السلم أن يتم قبض رأس مال السلم فى مجلس العقد خروجاً من بيع الدين بالدين • لأن المسلم فبه دين مؤجل أيضاً فاذا لم يقبض رأس مال السلم فى مجلس العقد كان العقد باطلا ، لأنه بيع دين فى دين ، وقد نهى الشارع عنه •

وانما كان عقد التأمين بيع دين بدين ، لأن المستأمن فيه يتعهد بدفع أقساط التأمين ، وهي دين في ذمته ، لأنه لا يدفعها في مجلس العقد ، بل يدفعها بعد العقد على أقساط دورية ، في مقابل تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين ، وهو دين في ذمة شركة التأمين أيضاً ، فكان هذا العقد بيع دين في دين فبطل شرعاً .

وشراح القانون الوضعى يسلمون بهذه الحقيقة ، يقول الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى الوسيط ١١٤٨/٣/٧ : « فمبلغ التأمين وهو التزام فى ذمة المؤمن هو المقابل لقسط التأمين ، وهو التزام فى ذمة المؤمن له » فقسط التأمين هو التزام اذن ، أى دين فى ذمة المؤمن له ، وهو العوض المقابل لمبلغ التأمين الذى هو التزام ، أى دين أيضاً فى ذمة المؤمن .

وجاء فى مواهب الجليل عند بيان البيوع المنهى عنها «وكالكالىء بمثله ، وفى الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: نهى عن بيع الكالىء بالكالىء » ابن عرفة: تلقى الأئمة هذا الحديث بالقبول ، يغنى عن طلب الاسناد فيه ، كما قالوا فى : لا وصبه لوارث قال ابن المنذر: أجمعوا على أن بيع الدين لا يجوز ، وحقيقته بيع شىء فى ذمة بشىء فى ذمة أخرى غير سابق تقرر أحدهما على الآخر ، وهو معنى قولهم: ابتداء الدين بالدين وما تقدم فيه تقرر الدين ، يسمى فسخ الدين فى الدين ، وفسخ ما فى الناجز على مؤخر » .

وجاء فى مواهب الجليل أيضاً : وان تأجلا _ أى العِوضان _ معا ابتداء فهو الدين بالدين ، وهو ممنوع •

وجاء فى مطالب أولى النهى : « واذا لم يقبض رأس مال السلم فى المجلس امتنع لأنه بيع دين بدين » •

ومما يجب التنبيه عليه في هذا المقام أن معاوضة الدين بالدين لا تجوز ، وان لم يشترك الدينان في علة الربا ، بأن كان أحد الدينين ربويا والآخر ليس كذلك ، أو لم يكن واحد منهما من أموال الربا ، فبيع الدين بالدين باب آخر غير باب ربا النساء الذي تقدم ذكره .

فقد ذكرنا أن عدم قبض رأس المال فى السلم فى مجلس عقده يجعله باطلا، بعلة بيع الدين بالدين ، مع أن أحد العوضين نقد والآخر غير نقد ، عرضاً أو غيره ، فيدخل فيه عقد التأمين من باب أولى •

رد شبه المغالفين في حرمة التأمين

سبق أن قلنا ان فكرة التأمين باعتبارها نظاماً يسعى الى التعاون والتضامن بين طائفة من الناس لا غبار عليها بيد أن الذى لا نقره فى بعض صوره التطبيقية • فالتعاون بين جمع من الناس وتضامنهم أمر يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وأصولها الكلية ، ولقد قلنا ان التطبيق العملى والممارسة الفعلية لفكرة التأمين وتحقيق أهدافه قد ظهرت فى صور ثلاث:

(الأولى): التأمين الاجتماعي الذي تقوم به الدولة ، أو تعهد بادارته و تنظيمه الى احدى هيئاتها العامة .

(الثانية): التأمين التبادلي الذي تقوم به جمعيات التأمين التعاونية •

(الثالثة): التأمين التجارى ذو القسط الثابت، وهو الذى تقوم به شركات التأمين .

ولقد قررنا أن كلا من التأمين الاجتماعي والتبادلي لا حرمة فيه ، لأن أساس الحرمة في عقود التأمين ــ كما رأينا ــ هو الغرر ، والغرر يؤثر في المعاوضات دون التبرعات ، عند من يعتد برأيه من الفقهاء ، وهذان النوعان من التأمين يقومان على التبرع وعدم قصد الربح ، فارتفع مناط التحريم فيهما .

وأما العقود التى تبرمها شركات التأمين فقد حكمنا بحرمتها وبطلانها للأدلة التى سقناها فى المبحث الثانى من هذا الفصل ، وسنعرض فى هذا المبحث الثالث شبه المخالفين فى حرمة العقود والتى تبرمها شركات التأمين ثم ندفع هذه الشبهات ، وسوف نقسم هذا المبحث الى مطالب نجمع فى كل مطلب منها الشبهات الواردة على كل دليل من الأدلة التى قدمناها للحكم بحرمة عقود التأمين التى تبرمها شركات التأمين .

فقد أقمنا على حرمة هذه العقود أدلة ثلاثة ، ولقد أورد المخالفون فى هذا الحكم بعض الشبهات على كل دليل من هذه الأدلة ، وسوف أذكر الدليل بايجاز ثم أذكر ما ورد عليه من شبهة وأوردها فى كل مطلب .

المطلب الأول: الشبه الواردة على دليل الفسرد:

ان أهم ما يستدل به على عقود التأمين هو دليل الغرر ، وحاصل هذا الدليل أن عقود التأمين معاوضات مالية قد دخلها الغرر الفاحش أو الكثير ، وعقود المعاوضات اذا دخلها الغرر الكثير تكون باطلة باتفاق ٠

أما المقدمة الأولى من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين معاوضات مالية فقد تقدم أن الدليل عليها هو واقع عقود التأمين ، كما ينظمها قانونه وتباشرها شركاته ، ولقد رأينا أن شراح القانون الوضعي وعلماء الشريعة يسلمون بأن عقود التأمين معاوضات مالية ، اذا نظر اليها من جانب العلاقة بين شركات التأمين والمؤمن لهم ، فهم يرون أن صفة المعاوضة ، تنتفي عن هذه العقود ، وتأخذ صفة البذل والتضحية والتعاون والتضامن ، أي تأخذ صفة التبرع .

ولقد قلنا مراراً ان العلاقة بين المستأمنين محض فرض وتقدير لا يسنده دنيل ، ولا يؤيده واقع ، ذلك أن القول بوجود مثل هذه العلاقة يقتضى أولا وجود عقد أو اتفاق يكون مصدرها ، ثم يقتضى ثانيا أن يكون ظاهرياً من هذا العقد أو الاتفاق قصد المتعاقدين في البذل والتضحية والتعاون والتضامن، وهذا كله محض افتراض لا وجود له ، ومن ثم يتعذر الحكم عليها .

وعقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المؤمن له المعين ، لا ينشى علاقة بين جماعة المستأمنين أساسها أو القصد منها التعاون والتضامن والبذل والتضحية ، فكيف يحكم على عقد ، على أساس علاقة لم ينشئها ، وقصد لا وجود له فيه ، وحقوق والتزامات متبادلة لم ينظمها ، ان مثل هذا ان جاز في القانون فانه يتعذر في الشرع .

أما المقدمة الثانية : وهي أن عقود التأمين قد اشتملت على الغرر الفاحش الذي يؤثر في عقود المعاوضات بالخطر والمنع فقد قدمنا عليها دليلين :

(أولهما): دخول الغرر الذي تتضمنه عقود التأمين تحت تعريف الغرر عند جميع المجتهدين، فلقد ذكرنا تعريفات الغرر عند الأئمة أصحاب المذاهب المختلفة، ثم أثبتنا أن كل تعريف من هذه التعريفات ينطبق تمام الانطباق على عقد التأمين، فكان هذا العقد داخلا في الغرر المنهى عنه •

(وثانيهما): عدم دخول الغرر الذي يتضمنه عقد التأمين تحت ضابط انغرر المستثنى الذي لا يؤثر في المعاوضات، فلقد ذكرنا حقيقة الغرر الذي يغتفر في المعاوضات، وبينا عناصره، وعرضنا أمثلته، ثم أثبتنا أن هذا الضابط، وتلك العناصر لا توجد في الغرر الذي حواه عقد التأمين و الضابط، وتلك العناصر لا توجد في الغرر الذي حواه عقد التأمين و

ومن مجموع هذين الدليلين ، دليل دخول غرر التأمين في الغرر الذي ورد الشرع بمنعه ، ودليل عدم انطباق ضابط الغرر المغتفر في المعاوضات عليه ، يتم اثبات المقدمة المشار اليها ، وهي أن عقود التأمين قد تضمنت الغرر الفاحش أو الكثير .

وأما المقدمة الثالثة ، وهي أن ما تضمن الغرر الكثير أو الفاحش مسن المعاوضات يحكم ببطلانه وحرمته ، فلا أظن أن أحداً يجادل فيها ، لأنها من الأصول المسلمة في الشريعة الاسلامية ،ودليلها « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الغرر » واتفاق المجتهدين على الحاق جميع المعاوضات المالية بالبيع في هذا الحكم ، ولما كان النهى عن الغرر في الحديث قد جاء عاما مطلقاً ، فانه يكون دليلا على المنع من كل معاوضة تضمنت الغرر ، حتى يثبت بالدليل دخولها تحت ضابط الغرر المعتفر الذي استثناه المجتهدون من هذا العموم والاطلاق .

والشبه التي أثارها القائلون بجواز عقود التأمين واردة على المقدمة الأولى والثانية من هذا الدليل ، وهما أن عقود التأمين معاوضات مالية ، وأن ما اشتملت عليه هذه العقود من الغرر فهو من باب الغرر الكثير ، واليك هذه الشبه والرد عليها .

الشميهة الاولى: التامين ليس من عقود العاوضات:

يحاول بعض الباحثين في عقود التأمين نفى صفة المعاوضة عن هذه العقود وادخالها في دائرة التبرع بمقولة أن هذه العقود تعاون وتضامن وبذل وتضحية ، ويطبقون هذا القول على العقود التي تبرمها شركات التأمين ، وغرضهم من نفى صفة المعاوضة المالية عن العقود وصبغها بصبغة التعاون والبذل والتضحية والتبرع هو الوصول من ذلك الى القول بعدم تأثير الغرر الفاحش في هذه العقدود ، لأن العرر الفاحش يؤثر في المعاوضات دون التبرعات ، ومن جهة أخرى فانهم يرتبون على هذا القول نفى دخول عقود التأمين تحت القمار والمراهنة ، أو الممنوع لأنه لا مجال للقمار والمراهنة ، من والربا في عقد أساسه لل كما يقولون التفاق تعاولي يعقد بين جماعة من والربا في عقد أساسه لل كما يقولون التجود به نفسه من تضحيات ليكون في مجموع هذه التضجيات ما يفي بجبر الضرر الذي ينزل بأحد أفراد الجماعة من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون هذه الشبهة وردنا عليها .

أَوْلاً: عَبَارَاتَ القَائِلِينَ مِأْنُ عَقُودُ التَّأْمِينَ ليست معاوضة بل تعاوناً وتبرعاً:

يقول المرحوم الشيخ على الخفيف: ان الوقوف عند أحد جانبي عقد التامين والنظر اليه وحده، وهو جانب العلاقة بين المؤمن ومجموع المؤمن له بالذات دون نظر الى جانبه الآخر، وهو العلاقة بين المؤمن ومجموع المؤمن لهم، حيث لا يكون المؤمن حينئذ الا وسيطا يجمع أقساطهم وينظم تعاونهم جميعاً على مواجهة الخسارة التي تحيق بقلة منهم، هو الذي دعا كثيراً من الذين تصدوا للافتاء في مشروعية التأمين الى القول بعدم جوازه، لأنه وقف عند هذه النظرة دون تجاوزها، ويبدو أن عقد التأمين عقد مقامرة أو رهان غيرمشروع في الفقه الاسلامي، بل وفي الفقه الوضعي، ولكن النظر الى جانبه الآخسر هو الذي يظهر عقد التأمين في صورته الحقيقية، وببرز طبيعته ويحددها، ويبين أنه ليس الا انضماماً الى اتفاق تعاوني نظم تنظيماً دقيقا بين عدد كبير من الناس، معرضين جميعاً للخطر، حتى اذا حاق الخطر ببعضهم تعاون من الناس، معرضين جميعاً للخطر، حتى اذا حاق الخطر ببعضهم تعاون

الجميع على رفعه أو تخفيف ضرر ببذل ميسور لكل منهم ، يتلافون به ضررا عظيماً نزل ببعضهم » ويقول : «أما ما يدفع اليه _ أى المؤمن _ من أقساط التأمين فمركزه ووضعه بالنسبة اليه ، مركز المال يوضع تحت وصايته وولايته التى تنظمها القوانين الصادرة فى شأن ذلك » •

ويقول: «أما المستأمن فانه لا يريد بتعاقده أن يكون له ربح مادى من وراء الحظ والمصادفة ، وانما يريد أن يتوقى به مغبة الحظ والمصادفة لهم جميعاً بحيث لا ينال أيا منهم الا مقدار يسير منها يستطيع تحمله فى غير عناء ولا مشقة » •

ويقول: « ان كلا منهما _ أى التأمين التعاوني والتأمين التجارى الذى تقوم به شركات التأمين _ قائم على التعاون بين المستأمنين والتضامن بينهم جميعا فى دفع ما يصيب أحدهم من ضرر أصابه لخطر معين نزل به ، وذلك بوأسطة ما يجمع منهم من مال يقوم على جمعه واستغلاله وحفظه هيئة تنوب عنه فى الحالين » •

ويقول الأستاذ مصطفى الزرقا: « ان الأسس الفنية للتأمين تستند كلها الى محور واحد تدور عليه ، وهو تحقيق التضامن بين جماعة من الناس تنهددها مخاطر واحدة ، وهذا التعاون تختلف درجة ظهوره بحسب شكل التأمين » •

ويقول أيضاً (١): « وأما شبهة الربا من حيث ان المستأمن يدفع قسطا ضئيلا ويتلقى ـ اذا وقع الخطر المؤمن منه ـ تعويضاً لضرره قد يكون أكثر أضعافاً مضاعفة من القسط الذى التزم به ، فهى شبهة فى ظاهرها ، موهمة ، وفى الحقيقة واهية لا تنهض وذلك متى تذكرنا أن موضوع التأمين التعاقدى قائم من أساسه على فكرة التعاون على جبر المصائب ، والأضرار انناشئة من مفاجآت الأخطار ، واذا صح أن يعتبر هذا فيه ربا أو شبهة ربا وجب القول أيضاً بحرمة التأمين التبادلى ، لأن المستأمن فيه أيضاً يدفع

 ⁽۱) بحث مقدم للمؤتمر العالمى فلاقتصاد الاسلامى بمكة المكرمة بعنوان : نظام التأمين ،
 موقعه فى المبدان الاقتصادى بوجه عام وموقف الشريعة منه ص ٣٥

قسطا ضئيلا ، ويتلقى فى مقابلة تعويضاً أكبر قيمة بكثير عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ولو صحت شبهة الربا أيضاً لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفى الدولة » •

ويقول أيضاً: « فالتأمين على الحياة موضوعه مجرد الاتفاق على تقديم معونة محددة بجبر من يصاب المستأمن بعض الجبر ، فلا فرق أصلا في الفكرة يبنه وبين سائر النوعين الآخرين ، أعنى التأمين على الأشياء ، والتأمين مسن المسئولية » •

ويقول: «ان الموضوع الأصلى الذي تقوم عليه عقوده _ آى عقود التأمين الذي تقوم به الشركات _ هو ازاحة الضرر الذي يحدثه وقوع المخاطر عن رأس من ينزل به الى رءوس كثيرة جداً هي رءوس بقية المستأمنين عن طريق تعويض ذلك الضرر الذي ينزل بأحدهم من الأقساط التي يدفعونها، وهذا هو عين التعاون » •

ثانياً: رد هــنه الشــبهة

ان النصوص السابقة التي عرضت بها هذه الشبهة تدل على أن هـــذه الشبهة تقوم على أمور ثلاثة :

الأمر الأول: أن عقد التأمين « ليس الا انضماماً الى عقد تعاونى منظم بين عدد كبير من الناس يتعرضون لخطر معين ، وأن موضوع هذا الاتفاق هو تعاون الجميع على رفع أو تخفيف الضرر الذى ينزل بأحدهم ، من جراء وقوع خطر معين ، وأن هذا التعاون يتحقق ببذل ميسور لكل منهم » •

وهذا التصوير يخالف الواقع من جهتين :

(أولهـما): أنه يفترض وجود اتفاق تعاوني سابق بين جماعة من الناس على تخفيف آثار الأضرار التي تنزلها بأحدهم المخاطر •

(وثانيهما): أن عقد التأمين يمثل انضماماً من المستأمن لهذا الاتفاق ،

وكلا الاتفاقين غير قائم ، وقصد التعاون مع عدم قيامها غير موجود ، ولا يثبت التعاون والتبرع شرعاً ، بحيث يترتب عليه أثره من جواز الغرر الواقع فيه ، الا اذا وجدت نية التبرع ، وهذه النية تعرف من صيغة العقد وعبارته ، فأين العقد أو الاتفاق حتى نتعرف على قصد العاقدين فبه ؟

ان الأحكام الشرعية لا تبنى على مثل هذه الفروض البعيدة ، وانما تبنى على الواقع الذي يدل عليه الدليل •

فعقد التأمين ، وفقاً لنصوص القانون ينظمه ، ولما يجرى عليه العمل ، ليس اتفاقاً بين عدد كبير من الناس على التعاون والتضامن على تفتيت آثار المخاطر وجبر الأضرار ، لأن طرفين اثنين فقط ، هما شركة التأمين والمؤمن له المعين ، فأين اذن ذلك العدد الكثير من الناس الذين اتحدت ارادتهم واتفقت على البذل والتعاون والتضامن ؟ ،

ان أحداً من المتعاملين مع شركة التأمين لا يعرف الآخر فضلا عن أن يكو "ن معه اتفاقاً تعاونيا على البر والتقوى •

وأما الانضمام الى هذا الاتفاق فغير موجود فى عقود التأمين ، والموجود فبها هو تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر المؤمن منه فى مقابل تعهد المستأمن بدفع الأقساط ، فأين التعاون وقصد التبرع من جانب شركة التأمين والمستأمن المعين ،

ولقد قلنا مراراً: ان عقد التأمين ينشىء علاقة واحدة ، هى العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين ، وأن ما يترتب على هذه العلاقة من أحكام وحقوق والتزامات ، فانما تسرى فى حق طرفى هذه العلاقة فقط ، وفقاً نسبية آثار العقود ، وهى قاعدة مسلمة فى الفقه والقانون ، ولم يقل أحد فظ : ان العقد الذى تبرمه شركة التأمين مع مستأمن معين يرتب حقوقاً أو يفرض التزامات على غيره من المستأمنين .

وتشبيه العقود التي تبرمها شركات التأمين بالتأمين التبادلي الذي تقوم

به الجمعيات التعاونية ، أو بنظام المعاشات التي تقوم به الدولة تشبيه للشيء بنقيضه ، اذ التأمين التبادلي ليس فيه مؤمن ومستأمن ، بل فيه تعاون وتبرع من جميع أعضاء الجمعية لغرض معين ، وهو جبر آثار الأضرار التي تقلع لأحدهم من جراء خطر معين ، فاذا وقع هذا الخطر لأحدهم أخذ ما يعوضه عنه من المال المتبرع به ، لأن شرط الاستحقاق أو الصفة التي علق بها هذا الاستحقاق قد وجدت فيه ، وليس ما يأخذه عوضاً عن الاشتراك أو القسط، وكذلك الحال بالنسبة للمعاشات ونظامها ، فانه نظام يقوم على التبرع لمن تواورت شروط معينة ، وليس فيه قصد للربح ، ومع ذلك ذاننا نقول بوجوب النص في أنظمة التأمين التعاوني والمعاشات وغيرها على هذه الصفة ، وهي قيامه على التبرع للغرض المعين .

الأمر الثانى: أن دور شركة لتأمين فى عقود التأمين التى تبرمها مع المستأمنين انما هو (دور الوسيط) الذى يجمع أقساطهم وينظم تعاونهم وينوب عنهم •

وهذا كما نرى لا يقل اغراقاً فى الفرض والتقدير عن سابقه ، فشركة التأمين طرف أصيل فى عقد التأمين ، وطرفه الآخر هو المستأمن ، وعقد التأمين لا يتم بين عدد من المستأمنين تتوسط شركة التأمين بينهم حتى يبرموا العقد ، وتكون العلاقة التى ينشئها العقد قائمة بينهم ، وما ترتبه هذه العلاقة من حقوق والتزامات بين شركة التأمين ومن تفاقدت معه وهو المستأمن ، ولا تنفذ آثار هذا العقد فى حق غيره من المستأمنين .

الأمر الثالث: أن مركز الشركة ووضعها بالنسبة للأقساط التي تجمعها من المستأمنين هو مركز الوصى أو الولى الذي يوضع المال تحت وصايته وولايته، فشركة التأمين على هذا التصوير لا تملك ما يدفع لها من أقساط التأمين ، بل يكون أمانة تحت يدها باعتبارها وصياً أو وليا يتصرف لمصلحة القاصر أو المولى عليه .

ولا شك أن هذا نوع بعيد من الفرض والتقدير ، اذ المعروف أن الولاية أو الوصاية تفرض على ناقص الأهلية ، وأنها لا تثبت الا بنص شرعى يثبتها ، ويين أحكامها ثم ان الولى والوصى لا يثبت من التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المولى عليه ، فأين هذه الأحكام فى عقد التأمين ؟ ان عقد التأمين لا فكر فيه لولاية أو وصاية ، وانما تعهد من جانب الشركة بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وتعهد يقابله من جهة المستأمن بدفع أقساط التأمين فى مدة عدم وقوعه ، ثم ان مصالح شركة التأمين متعارضة تماماً مع مصالح المؤمن لهم ، فهى تسعى الى أكبر ربح ، وتحاول الافلات من التزاماتها بكل طيق ، والمستأمن يعمل من جانبه على حماية نفسه ، وحفظ حقوقه قبل هذه الشركة ، فكيف يقال : ان الشركة وصى وولى ؟ وهل يعمل الوصى أو الولى الصلحة نفسه ضد مصلحة القاصر أو المولى عليه ؟

وأما القول بأن شركة التأمين لا تملك ما يدفع لها من أقساط ، بل تضعه أمانة تحت يدها بوصفها وليا أو وصيا على المستأمنين فقول ينافى أبسط القواعد الشرعية ، ويتجاهل واقع المعاملة وما يرتبه عليها القانون من أحكام، فهناك اجماع بين شراح القانون ، على أن شركة التأمين تتمتع على هذه الأقساط بحق ملكية كاملة تمنح الشركة جميع حقوق المالك ، فاذا كانت هذه هي حقيقة المعادلة كما قصدها العاقدان ، وكما نظمها القانون ، فكيف يحق لعالم الشريعة أن يتجاهل كل ذلك ويؤسس حكمه على أحكام وهمية للمعاملة وآتار غريبة لم يرتبها القانون عليها ؟

وهناك ملاحظة تجدر الاشارة اليها في هـذا الوضع، وهي أن بعض الباحثين كما بدا من عبارته ، يرى اجتماع التعاون مع الربح فهو يرى أن عقود التأمين التي تبرمها شركات التأمين تعد من قبيل التعاون والتضامن مع وجود قصد الحصول على الربح فيها •

وهذا فهم غريب للفقه الاسلامى ، أن التعاون الذى يعد تبرعاً ولا يضر فيه الغرر ، ولا يدخل فيه الربا ، أى لا يعد دفع القليل وأخذ الكثير فيه ربا ، هو التبرع بالمعنى الذى بينه فقهاء الاسلام ، وهو بعنى أن باذل المال لا ينتظر عوضاً مقابلا ، ولا يبغى ربحاً من وراء تبرعه ، فاذا دفع المتعاقد العوض فى مقابل عوض آخر ، وقصد من المعاملة الحصول على الربح فليست

تبرعاً ولا تعاوناً ، لأن القول بذلك جمع بين النقيضين ، اللهم الا اذا فهم التعاون بمعنى آخر غير معنى التبرع فى الاصطلاح الشرعى ، وفى هذه الحال لا يفيد هذا الباحث القول بوجود التعاون فى عقود التأمين ، لأن الغرر يفتقر فى التعاون بالمعنى الشرعى دون غيره ، ولأن اعطاء القليل وأخذ الكثير لا يعدر با فى التعاون بمعنى التبرع الشرعى ، لا التعاون الذى يجتمع مع القصد للربح وطلب العوض .

الشبهة الثانية: يسارة الفرر في عقود التأمين لعدم أدائه الى نزاع وخصومة:

يرى بعض الباحثين فى عقود التأمين أن الغرر الذى تتضمنه هذه العقود هو من نوع الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه بطلان المعاوضات المالية ، وقد أسس هؤلاء الباحثون القول بيسارة الغرر على ضابط غربب للغرر اليسير ليس له دليل فى الشرع ، ولا سند فى أقوال أحد المجتهدين ، واليك عرض هذه الشبهة ثم ردنا عليها:

أولاً: عرض هسنه الشبهة

يقول المرحوم الشيخ على الخفيف: « وما فى عقود التأمين من غرر فهو غرر لا يؤدى الى نزاع ، بدليل كثرة تعامل الناس به ، وشسيوعه فيهم ، وانتشاره فى كل مجال نشاطهم الاقتصادى ، وعليه فهو غرر يسير لا يترتب عليه منع ولا حظر ، وقد اتفق الفقهاء على أن اليسير من الغرر لا يترتب عليه منع ولا حظر » •

ثانية : الرد على هذه الشبهة

تقوم هذه الشبهة على مقدمتين ، احداهما أن الغرر فى عقبود التأمين لا يؤدى الى نزاع ، وقد استدل أصحاب هذه الشبهة على هذه المقسدمة « بكثرة تعامل الناس به لل التأمين للله وشيوعه فيهم ، وانتشاره فى كل مجال انشاطهم الاقتصادى » اذ « ما يظن أنهم يتعارفون عقداً يحوى غرراً يؤدى الى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه ، بل المقبول أنهم اذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه » •

وهذه المقدمة غير مسلمة ، وما استدل به عليها غير صحيح ، آما عدم تسليمها فدليله ما تغص به المحاكم من قضايا تتعلق بمنازعات فى عقود التأمين، أما القول بأن «هذه المنازعات لا ترجع الى الخلاف فى عنصر من عناصره المجوهرية التى تقوم عليها هذه العقود ، وانما ترجع الى خلاف فى قينام المستأمن بما اشترطه عليه المؤمن من شروط تضمنتها هذه العقود » فهو قول يخالف الواقع ، فالمنازعات التى ترجع الى عدم قيام شركة التأمين بما اشترط عليها القيام به ، وتعسفها فى تفسير بنود العقد ، ومحاولاتها التهرب بأسباب واهية ـ من دفع مبلغ التأمين ، تزيد مرات على المنازعات التى ترجع الى عدم قيام المستأمن بما اشترط عليه من شروط .

وأما عدم صحة ما استدل به على هذه المقدمة ، فلأنه استدلال غريب يخالف الواقع من أحوال الناس • فأداء المعاملة الى النزاع لا يلزم منه حتماً ترك الناس لها حتى يستدل بكثرة تعاملهم بها وشيوعها فيهم ، وانتشارها فى كل مجال نشاطهم على أنها لا تثير خلافاً ولا تؤدى الى نزاع ، فان بيوع الغرر المجمع على تحريمها قد كثر تعامل الناس فى الجاهلية بها ، وشاعت فيهم وانتشرت بينهم ، مع أن الفرر فى هذه المعاملات يؤدى الى النزاع حتماً حتى فى رأى هؤلاء الباحثين •

واذا كان لا يظن بالناس فى حياتهم «أنهم يتعارفون عقداً _ يحوى غرراً يؤدى الى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه » وأن «المقبول أنهم اذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه » فلماذا جاءت الشريعة بنصوص آمرة تمنع ما حوى غرراً من المعاملات ؟ ان الحاجة الى هذه النصوص لا تكون قائمة مادام الناس لا بقبلون الا على ما لا يؤدى الى نزاع منها .

المقدمة الثانية : ما لا يؤدى الى النزاع من الفرر فهو يسي :

المقدمة الثانية التى تقوم عليها هذه الشبهة هى أن ما لا يؤدى الى النزاع من الغرر فهو يسير ، لا يترتب عليه منع ولا حظر ، وقد استدل أصحاب هذه الشبهة على هذه المقدمة بما روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أنه قال :

«كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثمار فاذا جدها الناس وحل تعاليهم ، قال المبتاع: انه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثرت عنده هذه الخصومات: لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر » وقالوا في وجه دلالة هذا الحديث على المقدمة التي ادعوها « فقد ثبت أن سبب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ما أفضت اليه من الخصام » وأخذوا من ذلك قاعدة عامة مضمونها أن « ما يؤدى الى نزاع من الغرر يمنع ، وما لا يؤدى الى نزاع من الأمور لا يمنع » وهذه المقدمة بدورها غير صحيحة ، وعدم صحتها تظهر من الأمور الأربعة الآتية:

الأمر الأول: أن جميع تعريفات الغرر المؤثر التى قدمناها عن الفقهاء للم تجعل لوقوع النزاع بسببه دخلا فى التعريف فليس أداء الغرر الى النزاع جزءا من ماهية الغرر ، الذى نهى الشرع عنه ، ولا شرطاً فى وجوده .

فالغرر عند أهل اللغة « هو الخطر الذي لا يدرى أيكون أم لا يكون » (۱) وعند فقهاء الشريعة هو « ما لا يدرى هل يحصل أم لا » (۲) أو « ما طوى عنك وخفى عليك باطنه وسره » (۲) أو « ما تردد بين السلامة والعطب » أو « ما شك في حصول أحد عوضيه » (٤) أو « ما لا يدرى أيتم أم لا يتم » (٥) أو « الذي استوى فيه طرفا الوجود والعدم » (١) أو « الذي قد يحصل وقد لا يحصل » (٧) أو « التردد بين جانبين الأغلب منهما » (٨) أو « الذي ينطوى عن الشخص عاقبته » (٩) أو « الذي لا يعرف كل طرف

⁽۱) معجم مقاییس لابن فارس جه ٤ ص ٣٨٠

⁽٢) الفروق للقرافي ج ٣ ص ٣٦٥

⁽٣) شرح مختصر سلنن ابي داود جه ٥ ص ٤٧٠

⁽٤) مواهب الجليل جـ ٤ ص ٣٦٢

⁽٥) مواهب الجليل ج ٤ ص ٣٦٨

⁽٦) مواهب الجليل إج ٤ ص ٢٦٨

⁽٧) مطالب اولی النهی جـ ٣ ص ٣٠٥

⁽A) التلخيص الحبير في تخريج احاديث الشرح الكبير جـ ٣ ص ٦ طبعة عبد الله هاشم البماني بالمدينة المنورة ٠

⁽٩) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير جـ ٣ ص ٦ طبعة عبد الله هاشم اليماني بالمدينة المتورة .

فيه ما الذي ملك بازاء ما بذل » (١) أو « ما لا يوثق بحصـول العـوض فيه » (٢) أو « ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر » (٣) .

فالذى يؤخذ من هذه التعريفات أن أداء الغرر الى النزاع ليس جزءً من حقيقة الغرر الذى ورد النهى عنه ، ولا عنصراً جوهريا فيه ، ولا شرطاً فى تحقيقه ، فيكون القول بأن عدم أداء الغرر الى المنازعة يجعله من باب الغرر اليسير الذى لا يؤثر قولا غير صحيح ، لأن هذه التعريفات كما قدمنا تعريفات للغرر الذى يؤثر فى عقود المعاوضات ما لم يثبت أن الغرر الذى الشعر الذى على اشتملت عليه المعاوضة من الغرر المغتفر ، وهو ما لا ينطبق كما سنرى على عقد التأمين .

الأمر الثانى: أن الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه منع ولا حظر باتفاق الفقهاء هو ما توافرت فيه العناصر الثلاثة التى قدمناها ، يسارة الغرر ، وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه • فمناط تحقق الغرر الذى لا يؤثر فى المعاوضات هو اجتماع هذه العناصر الثلاثة فيه ، وليس عدم ترتب النزاع عليه ، كما يدعى هؤلاء الباحثون •

ولقد أثبتنا عند ضابط الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، أن هذا الضابط لا ينطبق يقيناً على ما في عقود التأمين من غرر ، ذلك أن الغرر في عقود التأمين غرر في الحصول على العوض نفسه ، ولا يمكن القول بأن مثل هذا الغرر يسير غير مقصود ، دعت الضرورة الى ارتكابه ، ولقد رأينا فقهاء المالكية الذين وضعوا ضابط الغرر المغتفر وبينوا عناصره يخرجون منه ما انطوى على غرر في الحصول من المعاوضات ، كبيع الطير في الهواء ، والحيوان بشرط الحمل .

ولقد رأينا أن ما انطوى عليه عقد التأمين من غرر فى مقدار العوض وأجل الوفاء به ، لا يدخل كذلك تحت ضابط الغرر المغتفر ، لأنه غرر فاحش

⁽١) فتح العزيز طبعة المشابخ مع المجموع جـ ٨ ص ١٣٤

⁽٢) حاشية قلبوبي وعميرة على شرح المنهاج ج ٢ ص ١٨٥

⁽۱) شرح منتهی الارادات ج ۲ ص ۱۲۵

في القيمة والأجل ، فلا يوجد فيه شرط اليسارة ، ويتعلق بأمر مقصود ، فلايقال والحال كذلك أن متعلقه غير مقصود ، وفوق ذلك كله ، فان مشل هذا الغرر لا تدعو ضرورة المعاوضة الى ارتكابه ، لأن مثل هذا القول لا يصح كما سبق البيان ، الا اذا كنا أمام عقد مشروع في الأصل يترتب عليه من المصالح ثم عرضت ضرورة تقتضي ارتكاب غرر يسير غير مقصود فيه ، وعقد التأمين ليس كذلك ، لأنه غرر في نفسه ، فالخطر ركنه الأساسي وعنصره الجوهري ومحله الذي لا يوجد بدونه ،

الأمر الثالث: أن كثرة النزاع والخصومات الواردة فى الحديث الذى احتجوا به ليس هو العلة فى منع بيع الثمار قبل بدو صلاحها عند القائلين بهذا المنع من المجتهدين ، بدليل أن أحدا منهم لا يقول بجواز بيع الثمار قبل بدو الصلاح اذا لم يؤد هذا البيع الى خصومة أو نزاع ، بل انهم متفقون على المنع فى كل حال ، ومن جهة أخرى فان أحدا من المجتهدين لا يقول بمنع المعاملة التي لا تنطوى على غرر أو جهالة اذا كثر بشأنها الخصام والنزاع ، فثبت أن وقوع النزاع والخصام ليس علة المنع ولا مناط الحظر فى المعاوضات .

فالمعاوضة تجوز اذا خلت من الغرر ، وان أدت الى نزاع ، وتمنع اذا انطوت على غرر وان لم يثر بشأنها نزاع ولا خصام .

ولعل سبب اللبس الذي وقع فيه أصحاب هذه الشبهة هو الخلط بين علة المنع في بيع الثمار قبل بدو صلاحه وحكمته ، فعلة المنع التي يدور معها الحكم وجوداً وعدماً ، وهي ما يتضمنه بيع الثمار قبل بدو الصلاح من غرر، وهو غرر يؤثر في المعاوضة ، لأنه من باب الغرر في الحصول ، أما حكمة هذا المنع فهي ما قد يترتب على هذه المعاملة من نزاع وخصام ، ومن المقرر في أصول الفقه أن الحكم بدور مع العلة وجوداً وعدماً ، فاذا وجدت العلة ترتب عليها الحكم ، وان انتفت الحكمة .

واذا انعدمت العلة لم يترتب الحكم ، وان وجدت الحكمة • فترتب النزاع بيع الثمار قبل بدو الصلاح علة فى جعل الغرر الذى تضمنه هذا البيع علة المنع ، وعلة العلة هى الحكمة •

ولا يجادل أحد أن البيوع التي وردت كالسنة بمنعها واتفق المجتهدون على أن علة المنع فيها هي الغرر ، هي بيوع يحكم بمنعها وبطلانها سواء وقع نزاع بشأنها أم لم يقع ، وذلك كبيع الطير في الهواء ، والسمك في الماء ، والحمل في الفطن ، وبيع الثمار قبل أن يخلق ، وبيع الملامسة والمنابذة وغيرها ، فهذه البيوع باطلة باجماع المجتهدين ، ولا خلاف بينهم في أن علة البطلان هي الغرر ، ومع ذلك فانها تبطل يقيناً ، ولو لم يترتب عليها نزاع ، ولم تثر بشأنها خصومة بين المتعاملين بها ، ولو كان لوقوع النزاع دخل في العلية لدار الحكم معه وجوداً وعدماً .

الأمر الرابع: أننا اذا سلمنا التعليل بالحكمة فليس أداء الغرر الى النزاع والخصام هو الحكمة ، أى العلة الوحيدة للنهى عن بيع الغرر ، بل ان هناك حكمة أخرى جاءت بها السنة ونص عليها العلماء ، وهى تحصين الأموال من الضياع ، وبذلك يكون وقوع النزاع بشأن بيوع الغرر جزء علة وليس علة كاملة .

والحكم يدور مع العلة الكاملة ، لا مع جزئها ، وجوداً وعدماً • وعلى ذلك فان المنع من بيع الغرر لا يرتفع بارتفاع النزاع بشأنه فقط لبقاء ضياع الأموال بسببه ، فقد جاء فى بعض روايات حديث النهى عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح « أرأيت ان منع الله الثمرة فبم يستحل أحدكم مال صاحبه ؟ » فهذه الرواية تدل على أن الحكمة فى النهى عن بيع الثمر قبل بدو الصلاح هى أنه أكل لمال أخيه بالباطل ، على تقدير عدم حصول الثمر للمشترى بصفة الصلاح التى تم الشراء على أساسها •

يقول الخطابى: «أصل الغرر ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطنه وسره، وكل بيع كان المقصود منه مجهولا غير معلوم ومعجوزاً عنه غير مقدور عليه فهو غرر، وذلك مثل أن يبيعه سمكاً فى الماء أو طيراً فى الهواء أو لؤلؤا فى البحر أو جملا شارداً أو ولد بهيمة لم يولد، أو ثمر شجرة لم تثمر ونحوها من الأمور التى لا يسلم ولا يدرى هل تكون أم لا • فان البيع يكون مفسوخاً فيها، وانما فهى النبى صلى الله عليه وسلم عن هذه البيوع تحصيناً

للأموال من أن تضيع ومنعا للخصومة والنزاع أن يقعا بين الناس فيهـــا، وأبواب الغرر كثيرة، وجماعها ما دخل في المقصود منه الجهل » •

والنتيجة التى انتهينا اليها فى الرد على هذه الشبهة أن الغرر فى عقود التأمين ليس من الغرر اليسير بل من الغرر الكثير الذى يترتب عليه الحظو والمنع فى المعاوضات ، لأنه يدخل فى تعريف الغرر الذى ورد النهى بمنعه من جهة ، ولعدم انطباق ضابط الغرر اليسير عليه ، من جهة أخرى ، ذلك أن ضابط هذا النوع من الغرر هو يسارته وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه ، والغرر فى عقد التأمين لا توجد فيه هذه العناصر ، والقول بأن ضابط الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه منع ولا حظر فى المعاوضات هو عدم أدائه الى نزاع وخصومة قول لا سند له فى الشرع ، ولم يقل به أحد من المجتهدين ، وقد ظهر فساده بالدليل .

الشبهة الثالثة: يسارة الغرر في جانب الشركة لكثرة العقود

أولاً: عرض هذه الشبهة

ذكر بعض القائلين بجواز العقود التى تبرمها شركات التأمين أن لعقد التامين جانبين (أحدهما) جانب العلقة بين الشركة ومؤمن له معين (وثانيهما) جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم، وأن الحكم على عقد التأمين شرعاً بجب أن ينظر فيه الى الجانب الثانى دون الأول •

ثم أضاف قوله: « اذا نظرنا الى عقد التأمين من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن كان هذا العقد غرراً ، بل قماراً ومراهنة ، أما اذا نظرنا اليهمن جانب العلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم كان الغرر فيه يسيراً ، ان لم يكن منتفيا ، وقد بنى ذلك على أن كثرة العقود التى تبرمها شركات التأمين والوسائل العلمية التى تلجأ اليها لحساب الاحتمالات تمكنها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم من تعويضات ، وما تأخذه منهم من أقساط فى مدة معينة ، تحديداً يقرب من الدقة ، فينتفى بذلك الغرر أو يقل في جانب الشركة ،

ثانياً: الرد على هذه الشبهة

وهذه الشبهة باطلة من وجوه ثلاثة :

(اولها): أن عقد التأمين الذي تبرمه الشركة مع مؤمن له بالذات ، لا ينشىء علاقة بين هذه الشركة ومجموع المؤمن لهم ، بل انه ينشىء فقط علاقة بين هذه الشركة والمؤمن له المعين ، وفقاً لقاعدة نسبية آثار العقود . فالعلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم علاقة مفترضة لا وجود لها فى الواقع .

واذا فرضنا أن مثل هذه العلاقة موجودة لوجب علينا البحث عن مصدرها أو العقد الذي ينشئها ، ثم الحكم على هذا العقد أساس هذه العسلاقة وما ترتبه من حقوق ، وما تفرضه من واجبات على طرفيها ، فعقود التأمين اذن ليس لها الاجانب واحد هو جانب العلاقة التي تنشئها هذه العقود بين شركة التأمين والمؤمن له المعين ، واذا كان الأمر كذلك وجب على الفقيه أن ينظر عند الحكم على عقد التأمين بالجواز أو المنع الى ما ينشئه هذا العقد من علاقة بين طرفيه ، وما يترتب على هذه العلقة من حقوق والتزامات متبادلة وليس في أصول الاجتهاد الاسلامي ما يجيز لهذا الفقيه أن يؤسس هذا الحكم على علاقة وهمية لم ينشئها عقد التأمين ، وبالتالي يتعذر عليه معرفة ما ترتبه مثل هذه العلاقة من حقوق والتزامات متبادلة بين طرفيها ، هذه المعرفة التي تعد لازمة لمثل هذا الحكم ،

(ثانيها): اذا سلمنا وجود مثل هذه العسلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم فاننا لا نسلم أن الوسائل العلمية المتاحة لشركات التأمين كحساب الاحتمالات وقانون الكثرة ، وقواعد الاحصاء ، تمكن هذه الشركات من تحديد ما تعطى لجماعة المؤمن لهم ، وما تأخذه منهم فى مدة معينة ، تحديداً يمنع الغرر والاحتمال ، فقد تحدث كوارث لا تتوقعها شركات التأمين كالحروب والفيضانات والأوبئة وغيرها مما يعرض شركات التأمين للافلاس كما حدث فى حالات كثيرة .

(ثالثها): اذا سلمنا أن الغرر في عقد التأمين غرر يسسير في جانب شركة التأمين بسبب كثرة العقود التي تبرمها ، وبفضل ما توافر لدها مسن وسائل علمية لحساب الاحتمالات مكنتها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم وما تأخذه منهم ، فان هذا لا يفيد جواز عقد التأمين لخلوه من الغرر ، بل يجب أن يبقى هذا العقد غراً وقماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن ، كماكان ، ذلك أن الوسائل العلمية التي قضت على الاحتمال والغرر ، أو خففت منه في جانب الشركة ، لم تتوافر للمستأمن المعين ، فلم يقدر والحال كذلك على تحديد ما يعطى هو للشركة وما يأخذ ، فلم يتغير موقفه ، وبقى العقد في حقه قماراً ومراهنة كماكان : ذلك أن الغرر في عقود المعاوضات يبطل المعاوضة ، ولو كان في جانب واحد ، فإن المستأمن اذا حرم عليه بذل العوض في هذه الحالة حرم على الشركة أخذه ،

واذا حرم عليه أخذ العوض حرم على الشركة بذله له ، وفق القاعدة : « أن ما حرم أخذه حرم اعطاؤه وبالعكس •

والخلاصة أن أصحاب هذه الشبهة اذا سلموا أن العقد يعد غرراً وقماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن فى علاقته بشركة التأمين ، فان الحكم يجب أن يبقى كذلك فى حقه حتى بعد التسليم بقدرة شركة التأمين على تحديد ما تعطى لمجموع المستأمنين .

وما تأخذه منهم باستعمال الوسائل العلمية المتاحة لها في حساب الاحتمالات ، واستعانتها في هذا الحساب بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، لأن مثل هذه الوسائل لم تتوافر في جانب المستأمن وبقى بالتالى على حكم علاقته الأصلية مع شركة التأمين ، وقد كانت باتفاق هؤلاء الباحثين غرراً وقماراً ومراهنة .

الشبهة الرابعة : يسارة الفرر ، لأنه متوقع غير مفاجىء : أولا : عرض هذه الشبهة

يرى بعض القائلين أن العرر فى عقود التأمين غرر يسير بالنسبة لشركة التأمين ، فلا يؤثر فى العقد بالبطلان والمنع ، واستدل هؤلاء الباحثون على

يسارة الغرر بأن شركة التأمين تتوقع هذا الغرر وتقدره ، وتحسب حسابه ، وتعد له ما يكفى لازالة آثاره ، ورفع ضرره عند وقوعه ، فلم يكن من العرر المربك المفاجىء •

وظاهر من عرض هذه الشبهة أنها تقوم على أساس التفرقة بين الغــرد المفاجىء والغرر المتوقع ، واعتبار الأول من الغرر الفاحش الذى يترتب عليه المنع والحظر بخلاف الثانى ، فانه لا يؤثر فى صحة المعاملة .

ثانياً: رد هـنه الشبهة

وردنا على هذه الشبهة من وجهين :

(أولهما): أن اعتبار المفاجأة أو التوقع مناطأ للتفرقة بين العمرر انفاحش والغرر اليسير أمر لا دليل عليه في الشرع ولا سند له في أقــوال المجتهدين ، فهو قول غريب على الفقه الاسلامي • فلقد ذكرنا تعريفات الفقهاء للغرر الكثير الذي يؤثر في المعاوضات، ثم بينا ضابط الغرر اليسير الذي يغتفر فيها ، ولم نجد أحداً من المجتهدين يجعل المفاجأة والتوقع مناطأ للتفرقة بينهما ، فقد قدمنا عن فقهاء المالكية وغيرهم أن ضابط الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، هو اليسارة وعدم القصد ،وضرورة ارتكابه • فما وجدت فيه هذه العناصر الثلاثة من الغرر ، كان غرراً يسميراً ، لا يؤثر في صحة المعاوضة وان كان مفاجئًا مربكاً • أما ما لا توجد فيه هذه العناصر من الغرر فهو الغرر الفاحش الذي يترتب عليـــه المنع والحظـــر ، وان ثبت أن المتعاقد قد توقع هذا الغرر وحسب حسابه ، وأعد له مايكفي لازالة ضرره، ودفع آثاره ، فبيوت القمار ومحلات الرهان تتوقع الأخطار التي تقدم عليها، وتحسب حسابها ، وتعد لها ما يفي بجبر الخسارة المترتسة على وقوعها بوسائل تشبه تلك الوسائل التي تلجأ اليها شركات التأمين في حساب الاحتمالات ، ولا يقول أحد بجواز عقد المراهنة والقمار ، ثم ان قصد الدخول في عقد يعلم المتعاقد ما فيه من غرر وجهالة بحجة أنه قد حسب حساب هذا الغرر وأعد العدة لتلافى آثاره قصد مناقض لقصد الشارع فيبطل ولايترتب عليه أي أثر • (وثانيهما): على فرض تسليم أن الغرر في عقد التأمين غرر يسير في جاب الشركة ، لأنها تتوقع هذا الغرر وتحسب حسابه وتعد له ما يفي بجبر ضرره ومحو آثاره ، اعتماداً على حساب الاحتمالات ، والاستعانة في هذا بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، اذا سلمنا ذلك في جانب الشركة لهذا السبب ، فانه يبقى الغرر الفاحش في عقد التأمين في جانب المستأمن الذي لا يعمل في حقه قانون الكثرة ، ولا تفيده الوسائل العلمية لحسباب الاحتمالات ، وبالتالي لا يدري عند التعاقد مع شركة التأمين مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، ومن المعلوم أن الغرر في أحد جانبي المعاوضة يبطلها كما قدمناه عند جميع الفقهاء •

واذا كان أصحاب هذا القول يسلمون بأن عقد التأمين يعد قماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن المعين في علاقته بشركة التأمين ، لأنه لا يدرى مقدار ما يعطى وما يأخذ ، فإن هذا الحكم يبقى لعقد التأمين بالنسبة للمستأمن ، حتى بعد التسليم بقدرة شركات التأمين على توقع الغرر وحسابه ، واعداد ما يفي بمفاجآته ويذهب بضرره ، ذلك أن الوسائل العلمية لتقدير التوقعات وحساب الاحتمالات التي استعانت بها شركة التأمين ، وهي سبب نفي الغرر وعلة تقليله ، لا تعمل في حق المستأمن ، وليست متوفرة لديه ، فلم تكن علة نفي الغرر في حق الشركة موجودة في حق المستأمن المعين ، والحكم لا يوجد بدون وجود علته ،

الشبهة الخامسة : عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن لحصوله على الأمان مقابل الأقساط :

أولا: عرض هذه الشسبهة

يقول بعض المجيزين للتأمين: ان عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن ، لأن الاحتمال فيه معدوم ، ويفسرون ذلك بقولهم: ان المعاوضة في التأمين بأقساط ، انما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن ، وبين الأمان الذي يحصل عليه بعد العقد ودون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، فالمستأمن على هذا التصوير يحصل على العوض دائماً ، لأنه عوض محقق فالمستأمن على هذا التصوير يحصل على العوض دائماً ، لأنه عوض محقق

الوجود عند التعاقد ، وليس احتماليا يتوقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، ثم يستدلون على جواز بذل المال بطريق التعاقد فى مقابل العصول على الأمان بقياس عقد التأمين عقد الاجارة للحراسة ، فان المستأجر يبذل الأجرة فى مقابل الحصول على الأمان ، فكذلك المستأمن يسذل الأقساط فى مقابل الحصول على الأمان ،

يقول الأستاذ مصطفى الزرقا: « ان الغرر المنهى عنه هو نوع فاحش ، بحيث يجعل العقد كالقمار المحض ، اعتماداً على الحظر المجرد في خسارة واحد وربح آخر دون مقابل » ثم يستطرد قائلا « فاذا طبقنا هذا المقياس على تظام وعقده ، وجدنا الفرق كبيرا ، أما بالنسبة الى المستأمن فان الاحتمال فيه معدوم ، ذلك لأن المعاضة الحقيقية في التأمين بأقساط انما هي بين انقسط الذي يدفعه المستأمن ، وبين الأمان الذي يحصل عليه ، وهذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد ، دون توقف على الخطر المؤمن منه بعد ذلك، لأنه بهذا الأمان الذي حصل عليه واطمأن اليه لم يبق بالنسبة اليه فرق بين وقوع الخطر وعدمه ، فانه ان لم يقع الخطر ظلت أمواله وحقوقه ومصالحه سليمة ، وان وقع الخطر أحياها التعويض ، فوقوع الخطر وعدمه بالنسبة اليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والاطمئنان الذي منحه اياهما المؤمن تتيجة للعقد في مقابل القسط » ثم يستدل سيادته على جواز بذل المال في مقابل الأمان فيقول : « اننا نجد في بعض النقود القديمة المتفق بين جميع المذاهب الفقهية على شرعيتها ما يشهد لجواز بذل المال بطريق التعاقد بغية الأمان والاطمئنان على الأموال ، ذلك هو عقد الاستئجار على الحراسة، فالأجير الحارس هنا ، وان كان مستأجراً على عمل يؤديه هو القيام بالحراسة، نجد أن عمله المستأجر عليه ليس له أى أثر أو تتيجة ســوى تحقيق الأمان للمستأجر على الشيء المحروس ، واطمئنانه الى استمرار سلامته من عدوان شخص أو حيوان يخشى أن يسطو عليه ، فالحارس ليس لعمله أية تتيجـة سوى هذا الأمان الذي بذل المستأجر ماله للحصول عليه ، فكذا الحال في عقد التأمين يبذل فيه المستأمن جزءا من ماله في سبيل الحصول على الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها » •

ثانياً: الرد على هذه الشبهة

وهده الشبهة باطلة من وجوه تسعة:

الوجه الاول: لا نسلم أن الغرر المنهى عنه هو الذى يجعل العقد كالقمار المحض يعتمد على الخطر المجرد، فى خسارة واحد وربح آخر دون مقابل، فان هذا نوع من الغرر الذى ورد فيه النهى، وهو الغرر فى الحصول، أى فى حصول أصل العوض، وقد تقدم أن الغرر المنهى عنه كما يقع فى حصول أصل العوض، يقع كذلك فى قدره، وفى أجله، وأن الكل مؤثر فى بطلان المعاوضة باتفاق الفقهاء، وعلى ذلك فاننا اذا سلمنا جدلا خلو عقد التأمين من الغرر فى حصول أصل العوض، فاننا لا نسلم خلوه من الغرر فى مقداره وأجله كما سنبينه.

الوجه الثانى: القول بأن المعاوضة فى التأمين تحصل بين القسط الذى يدفعه المستأمن والأمان الذى يحصل بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن فيه قول يخالف الواقع من جهتين:

(اولهما): أن الذي يظهر من نص القانون وقصد العاقدين، أن العوض الذي تتعهد شركة التأمين ببذله للمستأمن في مقابل الأقساط همو مبلغ التأمين، عند وقوع الخطر، وليس الأمان المدعى، وعلى هذا اتفقت كلمة شراح القانون الوضعى، وجرى العمل في شركات التأمين.

ومن القواعد المسلمة في مناهج الاجتهاد أن الحكم على عقد ما بالحل أو بالحرمة يجب أن يؤسس على واقع هذا العقد وحقيقته وما قصد العاقدان ترتيبه عليه من حقوق والتزامات متبادلة ، لا على أمور مفروضة لا سند لها من نصوص القانون ، ولا دليل عليها من قصد العاقدين .

واذا كان للفقيه أن يفترض ما ينافى قصد العاقدين فى عقدهما ثم يصدر حكمه بناء على هذا الغرض ، فانه يكون قد حكم فى عقد غير قائم ، موهماً أن هذا الحكم ينطبق على العقد الموجود .

ثانيهها: أن نصوص القانون صريحة فى أن التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين التزام احتمالى غيرمحقق، بمعنى أن تحققه يتوقف على وقوع الخطر المؤمن منه، وهذا ما اتفق عليه شراح القانون وجرت عليه شركات التأمين فى عقودها مع المستأمنين فكيف يحق للفقيه وهو يتصدى لبيان حكم الشرع فى عقد التأمين أن يفترض أن تعهد الشركة تعهد محقق لا احتمال فيه، وأن المستأمن قد حصل على العوض بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر، أليس محض تصور وافتراض يناقض نص القانون وعبارة العقد، وفصد العاقدين ؟

الوجه الثالث: القول بأن العوض الذي منحته الشركة للمستأمن في مقابل الأقساط هو الأمان والطمأنينة قول يجانب الصواب. ذلك أن قواعد الشريعة ومبادىء القانون تؤكد أن العوض الذي يجوز أخذ المال في مقابلته يجب أن يكون مالا خرج من ذمة أحد المتعاقدين ، ودخل في ذمة الآخر ، أو عملا قام به أحد العاقدين لنفع الآخر ، كالحراسة والبناء والتعليم والرعى ونقل البضائع مثلا ، وواضح أن الأمان الذي قيل بأن شركة التأمين قد تعهدت ببذله للمستأمنين ليس مالا خرج من ذمة الشركة ودخل في ذمسة المستأمن ، وليس عملا قامت به الشركة لمصلحة المستأمن ، ترتب عليه نفع نه ، كالحراسة للأموال المؤمن عليها ، أو الرعاية الطبية للمؤمن على حياتهم مثلا ، ذلك أن المتعاقد اذا لم يخرج من ذمته مالا ولم يكلف نفسه عملا ، لا يستحق مقابلا ماليا من المتعاقد الآخر لأنه لم يخسر شيئاً يستحق أخذ العوض عنه ،

الوجه الرابع: القول بأن شركه التأمين هي التي تمنح الأمان والطمأنينة للمستأمن في مقابل الأقساط قول غير صحيح لأن الأمان والطمأنينة كالثقة والأمل والرجاء، احساس وشعور لا يستطيع أحد من البشر منحه لغيره، فيكون التعهد بمنحه تعهداً بما لا يقدر المتعهد على الوفاء به فيبطل باتفاق الفقهاء كالتعهد باسعاد شخص أو بمنحه الثقة أو الرجا أو الأمل •

واذا قيل بأن شركة التأمين تقدر على منح الأمان بقدرتها على فعل سببه،

وهو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر قلنا: نسلم ذلك ولكنا نقول: ان المقابل للأقساط اذن هو ذلك السبب المقدور، وهو دفع مبلغ التأمين اذا وقع الخطر •

الوجه الخامس: القول بأن الأمان هو العوض الذي منحته شركة التأمين للمستأجر في مقابل الأقساط التي يدفعها ، وان التزام الشركة بدفع مبلغ التآمين عند وقوع الخطر نتيجة هذا الأمان وثمرته ، قلب للحقائق ، فالواقع أن شركة التأمين قد تعهدت بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر ، في مقابل تعهده بدفع الأقساط ، وهذا التعهد من جانب شركة التأمين وان كان احتماليا غير محقق هو الذي منح الأمان للمستأمن ، وجعله يحس بالطمأنية على عدم وقوع الضرر ، لأن هذا الضرر لو وقع لعوضته شركة التأمين عند ، فانحقيقة هي أن تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر هو سبب الأمان ، وليس نتيجة لمنحه ولا ثمرة للحصول عليه فكان مبلغ التأمين هم مبلغ الأمان أي الأمان ثمرته وغايته ،

الوجه السادس: أن قياس عقد التأمين على عقد الحراسة ، فى أن الأمان فى كل منهما يقابل بمال هو الأجرة فى عقد الحراسة ، والأقساط فى عقد التأمين ، قياس فاسد لسببين :

(السبب الأول): أن الأجرة التي بذلها المستأجر في عقد الحراسة انما هي في مقابلة الذي أحس به المستأجر في مدة الأجارة •

والحراسة عمل له قيمة مالية يبذلها الحارس وتفوت عليه كسباً كان بمكنه الحصول عليه ولو لم يحبس نفسه لحراسة مال المستأجر مدة الحراسة فاستحق عوضاً عن ذلك •

ومما يدل على أن الأجرة في مقابلة العمل لا الأمان أمور ثلاثة :

(أولها): أن الحارس يستحق الأجرة المتفق عليها اجماعاً ، ولو فات

الأمان بسرقة المال المحروس أو هلاكه ، لأن العوض المقابل للأجـرة هو الحراسة وقد قام بها دون تقصير .

(وثانيها): أن الحارس يستحق هذه الأجرة اذا قام بالحراسة ، ولو ادعى المستأجر أنه لم يحس قط بالأمان في مدة حراسته لأن الأجسرة في مقابل الحراسة لا الأمان .

(وثالثها) أن الحارس لا يستحق الأجرة المتفق عليها اذا لم يقم بالحراسة على الوجه المتفق عليه ، ولو وجد الأمان فى جانب المستأجر وسلم المال المحروس ، ذلك أن الأجرة فى مقابلة عمل الحراسة ولم يقم به ، لا فى مقابلة الأمان .

وبذلك ثبت يقينا أن مناط استحقاق الأجرة هو العمل لا الأمان ، فلم يكن مبذولا فيه ، فاذا طبقنا هذا على شركة التأمين ، تأكد لنا ما قلناه من أن القياس على عقد الحراسة قياس مع الفارق ، فشركة التأمين لم تقم بالعمل قط فى سبيل منح الأمان كما فعل الحارس ، واذا قيل بأنها قامت بعمل هو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر ، قلنا : اذن يكون مبلغ التأمين الذى تعهدت به هو المقابل للأقساط التى تعهد بها المستأمن ، فهناك تعهدان متقابلان فى عقد التأمين : تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر ، وتعهد المستأمن بدفع الأقساط ، فاذا كان مبلغ الأقساط وهو محل التزام المستأمن وهو العوض من جانبه ، كان مبلغ التأمين وهو محل التزام شركة التأمين و هو العوض من جانبه ، كان مبلغ التأمين وهو محل التزام شركة التأمين وهو العوض من جانبه ، كان مبلغ التأمين وهو محل التزام شركة التأمين وهو العوض المقابل من جانبها ،

أما الأمان فهو غاية المستأمن من عقد التأمين والثمرة التي يحصل عليها من ورائه ، غير أن ثمرة العقد وغايته ليست هي العوض الذي يقابل بالمال فيه ، بل ترتب عليه الأمان وكان سبباً فيه كما تقدم .

السبب الثانى: أن أصحاب هذه الشبهة لم يقولوا بموجب هذا القياس ، ذلك أن موجبه أن شركة التأمين لا تلزم بتعويض المستأمن عند هلاك المال المؤمن عليه فى مدة العقد ، بسبب لا يد لها فيه ، قياساً على الحارس

فانه لا يضمن المال المحروس عند هلاكه في هذه الحالة ، مادام الأمان هـو المعوض الذي تعهد ببذله كل منهما ، وقد وفي بالتزاماته من وقت العقد ، ولا خلاف في ذلك بالنسبة لشركة التأمين عند أصحاب هذه الشبهة ، فأنهب يقولون : ان المستأمن قد حصل على الأمان الذي منحته له شركة التأمين من وقت العقد دون توقف على وقوع الخطر ، وأن وقوع الخطر ليس بسبب من جانب الشركة ، غير أنهم لم يقولوا بموجب القياس ، بل ألزموا شركة التأمين بتعويض المستأمن عما لحق المال المؤمن عليه من ضرر تتيجة وقوع الحادث مع أن وقوعه لم يكن بسبب من جانبه ، لأنه وفي بما التزم به مسن حين العقد ، وهو منح الأمان للمستأمن كما قلنا ٠

الوجه السابع: اذا سلمنا أن الأمان هو العوض المقابل لأقساط التأمين وأن هذا الأمان حاصل للمستأمن فى الحالين: حال وقوع الخطر وحال عدم وقوعه ، فانه لا يلزم منه نفى الغرر والاحتمال ، بل لازال الاحتمال قائماً والغرر موجوداً ، لأن غاية ما يفيده هو القول بأن المستأمن يعرف عند التعاقد مقدار ما يأخذه فى الحالين ، لأنه يأخذ الأمان فيهما .

اما في حالة عدم وقوع الخطر فالأمان حاصل له بسلامة أمواله وحقوقه ومصالحه ، واما في حالة وقوعه فالأمان حاصل له بقيام مبلغ التأمين باحيائها، ويبقى بعد ذلك أن هذا المستأمن لا يعرف عند التعاقد مقدار ما يبذل عوضاً لهذا الأمان ، لأن معرفة هذا المقدار تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه، فان وقع كان ما بذله من الأقساط في مقابل الأمان قليلا ، وان لم يقع كان ما بذله منها في مقابل الأمان كثيراً . ذلك أن الحادث المؤمن منه قد يقع بعد دفع قسط واحد فيقوم مبلغ التأمين باحياء الأموال والحقوق والمصالح التي أضيرت من جراء وقوعه ، ويكون المستأمن قد دفع في هذه الحالة مقابلا للأمان قليلا ، واذا لم يقع الحادث المؤمن منه ، فانه يكون قد دفع الأقساط كلها في مقابل هذا الأمان ، والنتيجة هي أن المستأمن وان استطاع أن يعرف مقدار ما يأخذ من شركة التأمين في حالة وقوع الخطر وفي حالة عدم وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو الأمان في الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوع الخوا

مقدار ما يبذل من أقساط فى مقابلة هذا الأمان ، وهو غرر من المقدار يمنع صحة المعاوضة باتفاق المجتهدين كما تقدم •

ولقد قال بعض هؤلاء الباحثين: ان المستأمن يعرف مقدار كل قسط فينتفى بذلك الغرر، ويندفع الاحتمال، وهذا غير صحيح، فان المقابلة للأمان ليس قسطا واحدا، بل عدة أقساط، والمستأمن وان عرف عند التعاقد مقدار القسط، الا أنه لا يعرف عدد الأقساط التي سيدفعها في مقابل الأمان، لأن معرفة ذلك تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه •

الوجه الثامن: القول بأن المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التأمين ، وأن المستأمن لا يبقى لديه بعد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه ، فوق أنــه محض تصور وخيال ، يناقضه ما قدمناه من أن وقوع الخطر الذي يتوقف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين ، في التأمين على الأشخاص قد يكون مرغوباً فيه ، لأنه يعطى المستأمن الحق في الحصول على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر ، لأنه حادث سعيد كما قلنا ، في حين أن عدم وقوع هذا الخطر غير مرغوب فيه ، لأنه يفوت على المستأمن أقساط التأمين التي دفعها رغبة في الحصــول على مبلغ تأمين أكبر منها ، ولا يمكن القول والحال كذلك أن عدم وقوع الخطر في هذه الحالة مصلحة للمستأمن ، لبقاء أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة ، فهذا غير صحيح ، لأن القرض أن وقوع الخطر لا بترتب علبه ضرر بهـــذه الأموال والحقوق ، فوقوع الخطر وعدم وقوعه سواء بالنسبة لهذه الأمـوال والحقوق والمصالح ، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للمؤمن له ، لأن وقوعه يمنحه مبلغ التأمين الذي بذل الأقساط في مقابلته ، وأملا في الحصول عليه ، وعدم وقوعه يفقده هذا المبلغ ويجعل الأقساط التي دفعها في مقابلته خسارة محققة •

وبناء على هذا التصوير الصحيح لا يكون وقوع الخطر وعدم وقوعه سواء ، ولا يكفى القول بأن العوض الذي حصل عليه المستأمن في مثل هذه الأحوال هو الأمان من عدم وقوع الخطر ، لأن هذا الخطر على العكس من ذلك ، قد يكون مرغوب الوقوع لما قدمنا ، وهذه بعض نتائج الاغراق فى التصور والخيال عند اصدار الأحكام الشرعية على عقد التأمين الذي تبرمه شركات التأمين مع الأفراد .

ومما يؤكد بطلان القول بأن الأمان هـ و العوض الذي تمنحه شركة التأمين ويحصل عليه المستأمن ، وأن وقوع الخطر وعدم وقوعه في ظر هذا المستأمن بعد حصوله على الأمان سواء ، ما يصرح به شراح القانون الوضعى من أن وظيفة التأمين على الأشخاص هي الادخار وتكوين رءوس الأمـوال لأن المستأمن في هذه الحالة لا يؤمن من خطر يترتب على وقوعه ضرر ببدنه أو ماله ، ويريد الحصول على مبلغ التأمين لترميم آثاره ، لأنه لو فعل لكان ما أخذه من مبلغ التأمين مساوياً للضرر الذي أصابه دون زيادة ، كما هـ و الحال في التأمين على الأشياء ، ولم يؤد التأمين الى ادخار ولا الى تكوين رأس مال ، بل ان المستأمن في هذه الأنواع من التأمين يعلق الحصول على مبلغ التأمين على حادث احتمالي ، ان وقع كسب مبلغ التأمين ، وهو مبلغ مبلغ التأمين على حادث احتمالي ، ان وقع كسب مبلغ التأمين ، وهو مبلغ كيو بالنسبة لما دفعه من أقساط ، وان لم يقع خسر ما دفعه من الأقساط دون الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمن منه الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمن منه والطمأنينة على عدم وقوعه والطمأنينة على عدم وقوعه و

الوجه التاسع: أن الأمان لو كان هو العوض الذي التزمت شركة التأمين ببذله للمستأمن في مقابل الأقساط لاستحال على شركة التأمين الوفاء بهذا الالتزام، عند وقوع الخطر المؤمن منه، وهلاك المال المؤمن عليه واستحالة الوفاء بمحل الالتزام التعاقدي، يترتب عليه فسخ العقد باتفاق شراح القانون الوضعى وفقهاء الشريعة •

ويترتب على هذا الفسخ عدم استحقاق شركة الثامين للأقساط في الستقبل من الزمان، دون التزامها بتعويض المستامن عما لحقه من خسارة يسبب هلاك المال المؤمن عليه، لأن فوات الأمان بوقوع الخطر الذي ترتب

عليه هلاك المال المؤمن عليه كان بسبب لا يد للشركة فيه ، فلم تكن مقصرة في عدم الوفاء بالتزامها الناشىء من العقد ، وعلى ذلك يكون الزام شركة النأمين بتعويض المستأمن عما هلك من ماله بسبب وقوع الخطر لاسند له لا فى الفقه ولا فى القانون ، اذا جرينا على أن محل التزام شركة التأمين هو منح الأمان فقط ، لأنها منحت المستأمن هذا الأمان بمجرد العقد ، ولم يكن فوات الأمان بسبب وقوع الخطر بتقصير منها حتى نوجب عليها العوض •

الثبهة السادسة: عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن لرضاه بالفرر أولا: عرض هذه الشبهة

يذكر بعض القائلين بجواز التأمين أن عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن ، لأن عملية التأمين بالنسبة له نفع محض ، أن نزل به الخطر ، لأنه يأخذ من شركة التأمين أكثر مما أعطى من الأقساط ، وأما أذا لم ينزل به الخطر فى مدة التأمين فأنه يكون قد حصل على الأمن فى مقابل ما دفعه من أقساط يعرف مقدارها ويدفعها طواعية واختياراً ، وبرضا ومسرة بالسلامة التى كان ينشدها طوال مدة التأمين ، وذلك ما لا يجتمع معه غبن ولا غرر ،

ثانياً: رد هسنه الشبهة

ويجاب عن هذه الشبهة بأجوبة ثلاثة :

الجواب الأول: ان القول بأن الأمان هو العوض الذي يحصل عليه المستأمن في مقابل أقساط التأمين ، فوق أنه محض تصور وافتراض ينافى ما ظهر من قصد العاقدين في العقد ، فهو قول غير مسلم ، لأن الأمان ليس مالا يخرج من ذهة شركة التأمين ، ويدخل في ذمة المستأمن فيزيد من عناصرها الايجابية ، وليس عملا تقوم به شركة التأمين لمصلحة المستأمن كالحراسة مثلا ، وهو فوق ذلك احساس وشعور لا تملكه شركة التأمين ، ولا تستطيع بثه في نفس المستأمن ، وقد تكلمنا في ذلك مفصلا فيما تقدم .

الجواب الثانى: ان الاستدلال على نفى الغرر فى عقد التأمين بالقول بأن المستأمن يأخذ أكثر مما أعطى فى حالة وقوع الخطر، ويأخذ الأمان فى مقابل

الأقساط في حالة عدم وقوع الخطر ، مع التسليم بأن الأمان يصلح عوضاً ماليا في عقد التأمين ، وأنه يقابل الأقساط ويساويها ، استدلال ينتج نقيض المقصود ، ذلك أن المستأمن على هذا القول لا يدرى عند التعاقد أن كان سيأخذ أكثر مما أعطى أم لا يأخذ الا مقدار ما أعطى فقط ، وهو الأمان من وقوع الضرر ، اذ أن معرفة ذلك تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه ، فان وقع الخطر أخذ المستأمن أكثر مما أعطى ، وان لم يقع أخذ مقدار ما أعطى فقط (لأننا فرضنا جدلا أن الأمان يقابل الأقساط ويساويها) وهذا هو الغرر ، وبعبارة أوضح : اذا وقع الخطر بعد أن دفع المستأمن قسطاً واحداً مثلا فانه يأخذ مبلغ التأمين وهو أكثر من القسط قطعاً ، وأما اذا لم يقع الخطر فانه يكون قد دفع الأقساط كلها في مقابل الأمان من وقوع الضرر بأمواله وحقوقه ومصالحه ، فهو يحصل على الأمان في الحالين ، في حالة عدم وقوع الخطر ، وذلك ببقاء أمواله ومصالحه سليمة ، وفي حالة وقوعه ، بقيام التأمين باحياء ما هلك من هذه الأموال والحقوق والمصالح ، غير أن ثمن الأمان أو مقابله ليس واحداً في الحالين ، فهو في حالة عدم وقوع الحادث المؤمن منه أكثر منه في حالة وقوعه ، لأن المستأمن يدفع جميع الأقســـاط في مقابل الأمان في حالة عدم الوقوع ، ويدفع قسطاً واحداً أو أكثر في مقابله في حالة الوقوع • فيكون مقدار العوض الذي يبذله في الحصول على الأمان غير معروف عند التعاقد ، وهو غرر في المقدار يبطل المعاوضة كالغـرر في الحصول على ما قدمنا •

الجواب الثالث: لا نسلم أن الغبن والغرر لا يجتمعان مع الرضى والطواعية والاختيار والمسرة ، فمن المبادىء المسلمة عند جميع المجتهدين أن الرضا بالغرر فى المعاوضة لا يصححها بدليل أن المقامر والمر هن ومن يشترى الحمل فى بطن أمه ، وضربة القانص ، راض بالمعاوضة مختار للغرر والجهالة، ومع ذلك فهذه معاوضات باطلة باجماع ، والصحيح أن صحة المعاوضة تناط بالأمرين معا الرضا بالمعاوضة وخلوها عن الغرر والجهالة ، فاذا انتفى واحد منهما فى المعاوضة بطلت ، وان وجد الآخر ، ولقد تقدم القول بأن العلم بمحل التعاقد شرط فى صحة الرضا به ، وأن الرضى بما لا يعرفه الراضى الذى يعتد به فى نظر الشرع وان سمى رضى فى الظاهر ،

المطلب الثاني: الشبهة الواردة على دليل القمار والمراهنة

قدمنا أن الدليل الثاني على تحريم العقود التي تبرمها شركات التأمين هو أن هذه العقود تنضمن القمار ، والمراهنة ، ولما كان كل من القمار والمراهنة حراماً باتفاق الفقهاء كانت عقود التأمين كذلك .

ولما كانت المقدمة الثانية من هذا الدليل وهى أن عقود القمار والمراهنة حرام مسلمة بالاتفاق عند الفقهاء ، فاننا لم نشغل أتفسنا بالاستدلال عليها • أما المقدمة الثانية من هذا الدليل ، وهى أن عقود التأمين تتضمن القمار والمراهنة فقد أثبتناها بأمرين:

(اولهـما): دخول عقود التأمين تحت تعريف كل من القمار والمراهنة، وهذا يعنى أن حقيقة هذه العقود واحدة •

(وثانيهما): توافر الخصائص الجوهرية لعقود المعامرة والرهان في عقود التأمين ، وقد اعترض القائلون بجواز عقود التأمين على المقدمة الثانية من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين تعد قماراً ومراهنة ، بعدة شبه تقوم كلها على أساس واحد ، وهو وجود الفارق المؤثر بين عقود التأمين من جهة ، وعقود القمار والمراهنة من جهة أخرى ، وسوف نذكر هذه الشبه ثم نجيب عليها واحدة واحدة :

الشبهة الأولى

اولا: عرض هذه الشببهة

حاصل هذه الشبهة هي أن المراهنة كالقمار لعب بالحظوظ تضيع في التلهي به أوقات المقامر والمتراهن ، فيقتل بذلك فاعليته ونشاطه .

ثانياً: رد هـنه الشـبهة

والرد على هذه الشبهة هو أن اللعب والتلهى وضياع الوقت ليس هو الوصف المؤثر فى الحكم • فتحريم الشارع للرهان والمقامرة ليس لما فيهما من لعب وتلهية وضياع للوقت ، فهذه كلها حكم النهى ، أما سبب التحريم وعلته فهو أن كلا من المتراهنين أو المقامرين لا يعرف عند التعاقد مقددار ما يعطى وما يأخذ ، لأن ذلك يتوقف على حادث احتمالى فنتيجة العقد اذن خسارة فى جانب وكسب فى جانب آخر •

ومما يدل على أن العلة فى تحريم القمار والمراهنة هى الاحتمال والغرر ، وليس اللعب والتلهى وضياع الوقت أمران :

(أولهما): أن المجتهدين يقررون بطلان صور من المعاملات على أنها قمار ومراهنة وليس فيها مجال للعب والتلهى وتضييع الوقت ، بل لما فيها من احتمال الربح فى جانب والخسارة فى جانب آخر ، أى لما فيها من الغسرر والاحتمال ، فلو كان اللعب والتلهى وضياع الوقت هو العلة أو جزء العلة لما حكموا ببطلان هذه المعاوضات وعللوا البطلان بما فيها من قمار ومراهنة ، واليك بعض هذه العبارات ;

يقول ابن عابدين صاحب الحاشية على مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه : « وفى الفتح أن البيع بالرقم فاسد ، لأن الجهالة تمكنت منه فى صلب العقد ، وهى جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت بمنزلة القمار للخطر الذى فيه أنه سيظهر كذا وكذا ، وجوازه فيما اذا علم فى المجلس بعقد آخر هو التعاطى كما قاله الحلوانى » •

ويقول أيضاً عند ذكر البيوع الفاسدة: « وضربة الغائص والملامسة والمنابذة ، والقاء الحجر ومعنى النهى ما فى كل من الجهالة وتعليق التمليك بالخطر ، فانه فى معنى: إذا وقع حجرى على ثوب فقد بعنه منك أو بعتنيه بكذا ، أو اذا لمسته أو نبدته ، وهى بيوع الجاهلية ، فكانت قماراً بسبب تعليق التمليك بأحد هذه الأفعال » •

وجاء فى فتح البارى بعد ذكر الصور المختلفة لبيوع الجاهلية من الملامسة والمنابذة: فهذا من أبواب القمار •

ويقول ابن رشد المالكى: « وأما بيع الحصاة فكانت صورته عندهم أن يقول المشترى: أى ثوب وقعت عليه الحصاة من يدى فقد وجب البيع ، وهذا قمار » ثم يقول بعد ذكر بقية بيوع الجاهلية كالملامسة والمنابذة والمضامين والملاقيح ، « فهذه كلها بيوع جاهلية متفق على تحريمها ، وهى محرمة من تلك الأوجه التى ذكرناها ، أى القمار وجهالة الأجل •

وجاء فى الفروع: « وجوز شيخنا بيع الصفة والسلم حالا ان كان فى ملكه قال: وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام: لا تبع هذا سواء كان عنده ما ليس عندك و فلو لم يجز السلم حالا لقال: لا تبع هذا سواء كان عنده أو لا ، وأما اذا لم يكن عنده ، فانما يفعله لقصد التجارة والربح ، فيبيعه بسعر ، ويشتريه بأرخص ويلزمه تسليمه فى الحال ، وقد يقدر عليه وقد لا وقد لا تحصل له تلك السلعة الا بشمن أعلى مما تسلف فيندم وان حصلت بسعر أرخص من ذلك ندم المسلف ، اذ كان يمكنه أن يشتريه هو بذلك الثمن فصار هذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة ، كبيع الآبق والبعير الشارد يباع بدون ثمنه ، فان حصل ندم البائع وان لم يحصل ندم المشترى، وأما مخاطرة التجارة فيشترى السلعة بقصد أن يبيعها بربح ويتوكل على الله تعالى فى ذلك ، فهذا الذى أحله الله » •

فهذه النصوص جميعها تدل على أن المقامرة تدخل فى البيوع ، وهى جد لا لعب فيه ، لأن مناط التحريم فى المقامرة هو الاحتمال والخطر الذى يجعل أحد المتعاقدين كاسباً والآخر خاسراً ، لا اللعب والتلهى وضياع الوقت، وان كانت هذه مفسدة تترتب على القمار غالباً .

(وثانى الأمرين): اللذين يدلان على اللعب والتلهى وضياع الوقت ليس هو مناط النهى فى القمار والمراهنة أن أحداً من المجتهدين لا يقول بأن ما اشتمل على اللعب والتلهى وضياع الوقت من التصرفات التى لا ربا فيها ولا غرر قمار ومراهنة أو تحرم حرمة القمار والمراهنة لاشتراكها فى

علة الحكم ، وهى اللعب والتلهى وضياع الوقت ، فالعلة التى يدور معها الحكم فى الرهان والمقامرة وجوداً وعدماً هى ما فيهما من الاحتمال فى كسب أحد العاقدين ، وخسارة المتعاقد الآخر •

الشبهة الثانية: أن القمار والراهنة آفات خلقية وأدوات اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الانسان:

اولا: عرض هذه الشبهة

يقول أصحاب هذه الشبهة: ان القرآن الكريم وصف القمار بأنه حبالة من حبائل الشيطان ووسيلة من وسائله ، يوقع بها بين الناس العلمات والبغضاء ويلهيهم بها عن ذكر الله وعن الصلاة « وهذه آفات خلقية وأدواء اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الانسان » وليس في عقد التأمين شيء من ذلك .

ثانياً: الرد على هذه الشبهة

والرد على هذه الشبهة هو أن ايقاع العداوة والبغضاء بين الناس والصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وشلل القدرة المنتجة في الانسان بضياع أوقاته في القمار ، وغير ذلك من الآفات الخلقية والأدواء الاجتماعية ، كل هذه حكم للنهى عن القمار والمراهنات ، وبيان للمفاسد والمضار المترتبة عليهما ، وليست علة التحريم أو الوصف الذي يناط به النهى ، فالوصف المؤثر في التحريم والنهى هو الغرر ، والاجتماع ، الذي يترتب عليه كسب أحد العاقدين وخسارة الآخر ، فهذا هو الوصف الذي يدور معه الحكم وجودا وعدما ، فاذا وجد احتمال الكسب في جانب والخسارة في جانب آخر في المعاملة حرمت ، ولن يترتب عليها عداوة ولا بغضاء ، واذا وجدت العداوة والبغضاء مع معاملة لا غرر فيها ولا احتمال فانها لا تكون قماراً ولا يطبق في شأنها حكم القمار .

والدليل على ذلك أن المجتهدين متفقون على أن القمار حرام وان لم يصد المقامرين عن ذكر الله وأداء الصلاة ، وهل يجوز القمار اذا ظمت بيوته بطريقة لا تضيع وقت المقامرين كما هو واقع الآن ، بحيث يستطيع المقامر

أو المتراهن أن يدخل فى المقامرة أو الرهان بمكالمة تليفونية (هاتفية) لا تأخذ أكثر من دقيقة واحدة ، فليس على المتراهن الا أن يقول : أراهن على الحصان فلان مثلا بعشرة جنيهات _ اذا أراد المراهنة فى سباق الخيل _ ان هذا المراهن لا يضيع فى ذلك وقته ، ولا يتلهى به عن أداء عمله أو أعماله ، ولا تصده هذه الكلمة عن ذكر الله وأداء الصلاة ، ومع ذلك فان هذه المراهنة حرام بلا ريب ولا مراء .

ان هذه المفاسد تحصل غالباً فى عقود الرهان والمقامرة ، ولكن التحريم يثبت لهما فى الحالات التى تتخلف فيها هذه المفاسد لوجود احتمال الكسب لأحد العاقدين والخسارة للآخر ، وهو أكل لمال الغير بالباطل ، فالنهى عن الزنا وتوقيع العقاب على الزانى لصيانة الأنساب ، لأن الزنا يؤدى الى مفسدة اختلاطها ، ولم يقل فقيه قط بقصر التحريم فى الزنا على الحالات التى يؤدى فيها الى ذلك ، بخلاف الحالات التى يثبت فيها يقيناً عدم اختلاط النسب كأن تكون المزنى بها صغيرة أو كبيرة لا تنجب أو استعملت مانعا من موانع الانجاب .

والربا حرام لما يؤدى اليه من قعود المرابى عن العمل والانتاج ، واستغلال حاجة الفقير والمحتاج ، ولم يقل أحد: ان الحكم يدور مع هذه الحكم وجوداً وعدماً ، بل يدور مع العلة للربا المعروفة المحددة عند جميع الفقهاء ، فاذا كان الله عز وجل يقول: « انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة » (١) فهل يقول مجتهد: ان الخمر تحل اذا انتفت العداوة والبغضاء ، ولم يحصل بها صد عن ذكر الله وعن الصلاة ؟ ان الخمر تحرم على كل حال ، لما فيها من اسكار يفسد العقول ، سواء ترتب على الاسكار العداوة والبغضاء أم لا ، وسواء صد الاسكار عن ذكر الله وعن الصلاة أم لا ؟ وكذلك الحال فى الميسر فانه يحرم لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل دون مقابل مسن مال يخرج من ذمة ويدخل فى ذمة أخرى ، أو عمل جهد يبذله المقامر أو

⁽¹⁾ سورة المائدة : الآ

المتراهن، ولو نظمت صالات القمار وبيوت الرهان، واستعملت في هذا التنظيم وسائل العلم الحديث، بحيث لا يضيع في الرهان والقمار وقت، ولا توجد بين المتراهنين أو المقامرين عداوة ولا بغضاء لأنه (لا يعرف بعضهم بعضاً حتى يكن له هذه العداوة وتلك البغضاء) فان التحريم يبقى والنهى بستمر لأن علة التحريم علة اقتصادية وهي الدخول في المعاوضة على أساس الغرر والاحتمال، بحيث تكون تتيجتها ربحاً في جانب، وخسارة في جانب آخر، يترتب عليه عداوة وبغضاء، وكون الاشتغال بها يصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ويضيع الوقت بدلا من التوجه الى الانتاج أمر غالب، لكنه نيس المناط الذي يناط به الحل والحرمة ، لأنه ليس وصفاً ظاهراً منضبطاً تدور معه الأحكام،

ان أحداً من المجتهدين لا يقول بأن من شرب الخمر أو لعب الميسر لا يترتب على فعله حرمة ، ولا نحكم عليه بالعقاب في شرب الخمر ولا بالبطلان في عقد الميسر الا اذا ثبت أن هناك عداوة وقعت ، أو صلاة تركت أو ذكرا واجباً فات .

والخلاصة أن أداء الميسر الى العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة وضياع الوقت فى التلهى به ، وعدم أداء التأمين الى ذلك ليس فارقا مؤثراً فى الحكم ، لأنه ليس علة التحريم فى عقود الرهان والمقامرة ، وانسا العلة ما فى هذه العقود من غرر واحتمال وخسارة فى جانب وكسب فى الجانب الآخر ، وهذه العلة موجودة فى عقود التأمين كما قدمنا ، ولا يغير من هذا الحكم أن القمار والمراهنة تترتب عليهما من المفاسد والآفات والأضرار ما لا يترتب على عقود التأمين ، لأن الاشتراك فى العلة يكفى ، ولا يضر الاختلاف فى الحكمة المترتبة على الحكم .

الشبهة الثالثة: عقد التأمين يقوم على اساس ترميم آثار الكوارث أولا: عرض هذه الشبهة

يقول أصحاب هذه الشبهة: ان عقد التأمين يقوم على أساس ترميم الكوارث التي تصيب الإنسان في نفسه أو ماله في مجال نشاطه العملي،

ومن ثم فان التأمين يمنح المستأمن الأمان من أضرار هذه الكوارث قبـــل وقوعها ، بخلاف عقدى القمار والمراهنة فليس فيهما ترميم لآثار المخاطر بعد وقوعها ولا أمان من أضرارها بعد الوقوع •

وهذا الفارق يرجع الى أن الخطر الذى يتوقف عليه حصول المستأمن على ميلغ التأمين كارثة يترتب عليها ضرر ببدن المستأمن أو ماله ، ومن ثم يكون مبلغ التأمين لازماً لترميم آثارها ، أما الخطر الذى يتوقف عليه حصول المقامر أو المتراهن على مبلغ القمار والمراهنة ، فانه لا يترتب على وقوعه ضرر بمال المقامر أو المتراهن أو بدنه ، ومن ثم لم يكن مبلغ القمار أو المراهنة لازماً لترميم آثاره ، فهذا فارق مؤثر يمنع من قياس عقد التأمين على عقدى القمار والمراهنة عند أصحاب هذه الشبهة •

ثانياً: رد هـنه الشبهة

وردنا على هذه الشبهه هو أن الأمان من أضرار الكوارث قبل وقوعها وترميم آثارها بعد الوقوع أمر لا يؤثر فى المعاوضة بالحل والتحريم لأمور:

(أولها): أن توقع الضرر من حادث معين لا يجيز لمن توقع هذا الضرر أن يعقد معاوضة محرمة لما تنطوى عليه من ربا أو غرر أو قمار ، بغية اصلاح هذا الضرر ، لأن الشارع وان أوجب عليه أن يتوقى المخاطر ، وأن يعد العدة لتلافى آثار ما يتوقعه منها ، الا أنه بين الوسائل التي تؤدى الى هذه الغاية ، وهي الأسباب الجائزة ، ولم يبح الوصول الى هذه الغاية ، وهي الأسباب الجائزة ، ولم يبح الوصول الى هذه الغاية ، وهي الأسباب الجائزة ، ولم يبح الوصول الى هذه الغلية بوسيلة محرمة ، كالمعاوضات التي تنطوى على الغرر والقمار •

ان من الأصول المسلمة فى الشريعة الاسلامية ، أن الغايات والمقاصد المشروعة لا يجوز الوصول اليها وتحصيلها بالطرق الحرام ، بل يجب أن يحقق المقصد الشرعى بالوسيلة الشرعية ، دون الوسيلة المحرمة ، فترميم آثار الأخطار وجبر ما تجره على الناس من أضرار أمر يتفق مع مقاصد الشارع العامة ، ولكن هذا الترميم ، وذلك الجبر يجب أن يكون بالوسائل

المشروعة ، وليس عقد التأمين واحداً منها لما ينطوى عليه من غرر وخطر كما بينا آنها •

ان سلوك الوسيلة المحرمة لتحقيق المقصد المشروع يفوت مقصداً شرعيا آخر ، والشارع قاصد تحقيق جميع مقاصده ، ولقد شرع سبحانه من المعاملات وسن من الأحكام والطرق ما يكفى لتحقيق جميع مقاصده ، بحيث اذا منع طريقاً أو سد سبيلا لمقصد شرعى فتح لتحقيق هذا المقصد طرقاً ووسائل أخرى جائزة ، وتكون النتيجة اذن هى أن الوسائل المشروعة تكفى لتحقيق جميع المقاصد الشرعية دون تفويت واحد منها •

فجميع المدخرات واستثمارها مثلا مقصد مباح وهدف حلال ، ولكن لا يجوز تحقيق هذا المقصد ، والوصول الى ذلك الهدف عن طريق المصارف التى تقوم على أساس نظرية الفائدة ، بل على أساس شركات المساهمة ، أو عقود القراض مثلا ، وتبادل الأموال مقصد مشروع ، ولكن هذا التبادل يجب أن يتم بمعاوضات لا تنطوى على ربا أو غرر ، وبقاء النسل ، واشباع الغريزة مقصد مشروع ، ولكن تحقيقه يجب أن يتم بطريق الزواج ، واذا فرض أن مقصدا شرعيا لا يتحقق في بعض الظروف والأحوال الطارئة غير العادية الا بوسيلة غير حائزة ، فان باب الرخص وقاعدة الضرورة تعمل في مثل هذه الأحوال ، على أن الضرورة تقدر بقدرها ، والرخصة ترتفع بارتفاع أسبابها وهي الظروف والأحوال التى أباحتها .

ومن المقطوع به أن أهداف التأمين ومقاصده من التعاون والتضامن بين الناس على تفتيت آثار المخاطر التي قد تحل بأحدهم وتوزيع الأضرار التي تنتج هذه المخاطر بين عدد كبير من الناس ، يمكن تحقيقها بوسائل مشروعة ، كالتأمين التبادلي والاجتماعي ، اذا وسعت دائرة هذين النوعين من التأمين ، واتجهت الوسائل العلمية والعملية الى تنظيمهما على شكل يحقق هذه المقاصد .

ثم ان الشريعة جاءت بنظام محكم وأحكام عادلة فى مجال التضـــامن والتكافل والتعاون • فالدولة فى نظر الاسلام تلتزم بتأمين القادر على العمل

بتوفير فرص العمل الكريمة له ، وبتأمين العاجز عنه باعطائه ما يكفيه مأكلا ومشرباً وملبساً ومركبا ومسكنا ، كما يقول بعض المجتهدين • فليس التأمين الذي تقوم به الشركات في نظرنا هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مقاصد الشرع من التعاون والتضامن ، كما أن هؤلاء الذين يلجأون الى هذه العقود ليسوا في حالة ضرورة تلجئهم الى ارتكاب الغرم الحرام •

(ثانيها): أن الوصف وهو ترميم آثار المخاطر قد يوجد فى المعاوضة ويتخلف الحكم بالجواز عنه ، فالمقامرة والرهان يمنعان شرعاً ولو ترتب عليهما ترميم آثار المخاطر ، واصلاح ما تجره هذه المخاطر على المقامر أو المتراهن من أضرار ، فاذا كان الحادث الذى يتوقف عليه استحقاق المقامر أو المتراهن لمبلغ القمار أو المراهنة كارثة تصيب كلا منهما بضرر فى بدنه أو ماله ، كالحرق والغرق مثلا ، فان المراهنة على وقوعها وعدم وقوعها تكون حراماً بدون نزاع ، فلو أن شخصاً قال لآخر : اذا غرقت بضاعتك دفعت لك عشرة آلاف ريال ، وان سلمت دفعت لى مثل هذا المبلغ أو أقل ، لكان هذا الاتفاق رهاناً محرماً باتفاق ، مع أن مبلغ التأمين قد قصد به ترميم آثار كارثة الغرق فى هذه الحالة ، فهنا يتخلف الحكم ، وهو جواز المعاوضة مع وجود الوصف وهو ترميم آثار الكوارث ،

(ثالثها): ان أصحاب هذه الشبهة من علماء الشريعة وشراح القانون الوضعى يسلمون بأن عقد التأمين يعد قماراً ومراهنة ، اذا عقد مع مستأمن واحد أو عدد قليل منهم ، مع أن العقد في هذه الحالة يقصد به ترميم آثار الكارثة التي علق عليها استحقاق مبلغ التأمين وهذا يعنى أن ترميم آثار الكوارث ليس وصفاً مؤثراً في جواز المعاملة اذا وجدت علة التحريم بأن تضمنت الغرر أو دخلت تحت القمار والمراهنة ، فالوصف وهو جواز المعاملة آثار الكوارث موجود في هذه المعاملة ، غير أن الحكم وهو جواز المعاملة قد تخلف عنه ، فدل وجوده وتخلف الحكم عنه على أنه وصف غير مؤثر لا يصلح للفرق ، فلم يمنع نبوت حكم الأصل في الفرع .

(رابعها): أن أصحاب هذه الشبهة يسلمون بجواز عقود التأمين في حالات

لا يقوم فيها التأمين بترميم آثار الكوارث ، بل لا يقصد به فيها الا الادخار، وتكوين رءوس الأموال ، كالتأمين على الأشخاص فى كثير من حالاته ، فالمستأمن أو ورثته يستحق مبلغ التأمين كاملا فى حالات التأمين على الحياة، فى جميع الحالات ، أى سواء أصابه ضرر يكون مبلغ التأمين لازماً لاصلاحه أم لا ؟ • بل ان المستأمن يستحق هذا المبلغ ولو كان الخطر المؤمن منه من الحوادث السعيدة التى يحبها الانسان ويتمنى وقوعها ، كالتأمين على الحياة لحالة البقاء وتأمين الزواج والأولاد •

ففي التأمين على الحياة لحالة البقاء مثلا ، يستحق المستأمن مبلغ التأمين ادا بقى حيا في مدة معينة ، وبقاؤه حيا الى هذه المدة أمر يحبه ولا يخشساه ، لأنه لا يترتب على وقوعه ضرر ، بل أن هذا الوقوع يفيده ، لأنه يحصل به على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر • فليس للتأمين هنا شـــأن بترميـــم آثار الكوارث ، أذ الأضرار بعد الوقوع ، ففي هذه الحالات من التأمين ينتفي وصف ترميـــم آثار الكوارث بعد وقوعها ، والأمن من ضررها قبل الوقوع ، ويبقى الحكم وهو جواز التأمين على رأى أصحاب هذه الشبهة ، ولذلك وجــــدنا شراح القانون الوضعي يصرحون بأن شرط المصلحة في هذه الأنواع من التامين ليس لازماً ، ويعنون بذلك أنه ليس بشرط فى صحة عقد التأمين أن تكون للمستأمن مصلحة في عدم وقوع الخطر ، بل ان عقد التأمين يصح ولو كانت له مصلحة في هذا الوقوع ، لأن هذا الوقوع فوق أنه لا يصيبه بضرر ما بل قد يجر له نفعاً ، فانه يمكنه من الحصول على مبلغ التأمين ، وهذا هو القمار والرهان بعينه ، فالحادث الذي يتوقف عليه استحقاق مسلغ التأمين حادث سعيد ، لا يترتب عليه ضرر بالمستأمن بحيث يحتاج لمبلغ التأمين في اصلاحه وترميم آثاره ، فالمستأمن هنا كالمقامر والمراهن يتمنى وقوع الحادث ولا يخشاه ، لأن وقوعه يسبب له ربحاً خالصاً دون خسارة وعدم وقوعه يسبب له خسارة خالصة دون ربح .

(خامسها): ما تقدم من أن الأمان الذي يمنحه عقد التأمين للمستأمن

وصف غير معتبر في افادة الحل ، لأنه لم ينف عن عقد التأمين وصف الغرر ، فهو وصف غير مؤثر لأن تأثيره يتوقف على اعتباره عوضاً يقابل بالمال ، حتى بسح دفع الأقساط في مقابلته عند عدم وقوع الحادث المؤمن منه في مدة العقد ، ولقد تقدم أن الأمان الذي يدعى أن شركات التأمين تمنحمه للمستأمنين ليس عوضاً ماليا يقابل بالمال ، لأنه ليس مالا يخرج من ذمة شركة التأمين ويدخل في ذمة المستأمن ، حتى تعوض عنه بالأقساط ، وليس عملا وجهدا تبذله الشركة حتى تكون الأقساط أجراً لهذا العمل ، بل ان الأمان والطمأنينة شعور واحساس لا يقدر على منحه للناس الا خالق الناس ، وكل ما تستطيع شركة التأمين فعله هو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الكارثة في مقابل الأقساط ، وقد تقدم أن هذا هو الغرر والاحتمال والقمار بعينه ،

واذا كان مثل هذا الشعور والاحساس يصلح عوضاً يقابل بالمال ، وله تأثير في الحل والتحريم ، فاننا نقول : ان عقود المراهنة والقمار تبعث في نفس المقامر والمتراهن الأمل في الحل والتحريم ، فاننا نقول : ان عقود المراهنة والقمار تبعث في نفس المقامر والمتراهن الأمل في الحصول على ربح دون خسارة ، فهذا الأمل في الربح هو الباعث الدافع له على الدخول في الرهان أو المقامرة ، فأذا لم يكسب الرهان أو المقامرة فقد عاش في هذا الأمل ، ونعم به وقتا من الزمن ، وأن من يشترى القمار قبل بدو الصلاح ، ومسن يشترى ضربة القانص ، ورمية الصائد يدفع الثمن في مقابل الأمل في أن يحصل على أكثر مما دفع ، لأنه يدفع ثمناً بخساً عادة في مثل هذه المعاوضات، يحصل على أكثر مما دفع ، لأنه يدفع ثمناً بخساً عادة في مثل هذه المعاوضات، أفلا يكون هذا الأمل عوضاً ماليا ، يقابل بالمال ثم يقال : اذا اجتاحت الثمار آفة أو لم يخرج في الشبكة صيد فقد نعم بالأمل الذي منحه له البائع .

المطلب الثالث : الشبهات الواردة على دليل الربأ

قلنا في الدليل الثالث على حرمة العقود التي تبرمها شركات التأمين : ان هذه العقود تتضمن الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة من وجوه ثلاثة :

(الوجه الأول): أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمن على أن يدفع المستأمن مبلغاً من المال فى مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً آخر ، فكان بيع النقد بالنقد الى أجل ، وهو النشاء عند التساوى ، فان كان المؤجل أكبر انضم الى ربا النساء ربا الفضل أيضاً .

(ثانيها): أن عقد التأمين على الحياة لحالة البقاء يتضمن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن في حالة بقائه حيا الى المدة المحدد في العقد الأقساط التي دفعها مدة العقد ، مضافاً اليها فائدة ربوية فيكون رباً •

(ثالثها): أن أكثر العمليات التي تمارسها شركات التأمين تقوم على أساس الربا فهي تستثمر أموالها في سندات بفائدة ، وتقرض منها بضمان وثيقة التأمين بفائدة ، وتشترط على تأخير دفع الأقساط فائدة ، والعقد اذا تضمن شرط الربا بطل .

وقد أورد القائلون بجواز التأمين بعض الشبهات على هذا الدليل، ونحن نوردها كما ذكروها ثم تتولى الاجابة عليها :

الشبهة الأولى

اولاً: عرض هذه الشبيهة

« اننا نتكلم فى التأمين من حيث هو نظام قانونى ، ولا نتكلم فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى مشروعة أو ممنوعة ، واذا وجدنا أن فواعد الشريعة ونصوصها لا تقتضى منع التأمين ، فانما نحكم بصحته من حيث كونه نظاماً يؤدى بمقتضى فكرته الأصلية وطريقته الفنية الى مصلحة مشروعة ، وحكمنا بالمشروعية على النظام ذاته ليس معناه اقرار جميع الأساليب التعاملية والاقتصادية التى تلجأ اليها شركات التأمين » •

فصاحب هذه الشبهة يسلم ببطلان عقود التأمين لاشتمالها على الربا لكنه يرى أن هذا الدليل فى غير محل النزاع ، ذلك أن النزاع فى نظره انما هو فى التأمين من حيث هو نظام قانونى ، وليس فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى ممنوعة أو مشروعة .

ثانيا : رد هـنه الشبهة

والجواب عن هذه الشبهة من وجهين : ً

(اولهمه): ما تقدم غير مرة من أن الفقيه انما يحكم على التامين باعتباره عقدا أبرمته شركة التأمين مع المستأمن ، على أساس ما أنشأه هذا العقد من علاقة وما رتبه من حقوق وواجبات متبادلة بين طرفيه ، ولا يحكم على التأمين من حيث كونه نظاماً يؤدى بمقتضى فكرته الأصلية وطريقته الفنية الى مصلحة مشروعة ، فالتأمين من حيث كونه نظرية ونظاماً يقصد به التعاون والتضامن لا غبار عليه من الوجهة الشرعية ، غير أن هذا لا يستلزم جواز تحقيق هذه النظرية أو تطبيق هذا النظام بعقود ووسائل محرمة لاشتمالها على الربا المحرم شرعاً ، فالمصلحة المشروعة لا ينبغى أن تحصل بطريق غير مشروع ، وهل يمكن للفقيه أن يحكم على عقود الربا التي تبرمها المصارف المدخرات واستثمارها فيما يعود على الأمة الاسلامية بالرخاء بحجة أن هذه مصالح مشروعة ، وهل القول بأن تبادل الأموال مصلحة شرعية ، يعنى جواز مصلحة شرعية ، يعنى جواز تحقيق هذه المصلحة بالمعاوضة على الثمار قبل أن تخلق ، والحمل قبل أن تحقيق هذه المصلحة بالمعاوضة على الثمار قبل أن تخلق ، والحمل قبل أن تحقيق هذه المصلحة المعاوضة على الثمار قبل أن تخلق ، والحمل قبل أن يولد وضربة القانص ورمية الصائد ؟ •

ان صاحب هذه الشبهة يسلم بحرمة العقود التي تبرمها شركات التأمين

لاشتمال هذه العقود على الربا ، وهذا يفيدنا فيما نحن فيه ، وهو بيان حكم الشرع في هذه العقود باعتبارها فعلا من أفعال المكلفين يراد به حكم الشرع فيه ، وأما أن الأهداف التي يقصد بالنظام تحقيقها وهي التعلون والتضامن بين طائفة من الناس ، فنحن نقول باتفاقه مع مقاصد الشرع على أن تكون وسائل تحقيقه مشروعة خالية عن الربا والغرر ، وهو ما لا يتوافى في عقود التأمين كما يجرى عليه العمل في هذه الشركات ،

(وثانيهها): أن مع التسليم بامكان وجود عقد تأمين لا تقترن به شروط ربوية ، وأن شركات التأمين قبلت ان تخلص عقودها من هذه الشروط، فردت قيمة الأقساط للمستأمن في التأمين لحالة البقاء دون زيادة ربوية ، ولم تشرط فوائد ربوية ، ولم تقرض بفائدة على وثائق التأمين ، خلصت جميع العقود من مثل هذه الشروط ، وهو ما يتعذر عليها فعله في نظام اقتصادي يقوم كله على الربا ، وتقوم فيه الفائدة بجانب العمل بدور كبير في توزيع الاتتاج ، فانه يبقى بعد ذلك كله الربا كامنا في طبيعة هذه العقود ، بحيث لا تتصور هذه العقود بدون الربا ، لأن مقتضى هذه العقود كما قدمنا هو اعطاء المستأمن لشركة التأمين مبلغاً من النقود قد يدفع مرة واحدة ، أو على أقساط دورية في مقابل تعهد الشركة بأن تدفع له مبلغاً من النقود دفعية واحدة ، أو مرتبا دوريا عند وقوع الخطر ، أي بعد أجل غير معين ، هي المذة التي تمضى بين دفع القسط أو الأقساط ووقوع الخطر المؤمن منه . وهذا التي تمضى بين دفع القسط أو الأقساط ووقوع الخطر المؤمن منه . وهذا

الشببهة الثانية

أولاً: عرض هذه الشسبهة

ان القول بحرمة عقد التأمين بناء على ما تضمنه من الربا من حيث ان المستأمن يدفع قسطا ضئيلا ويتلقى اذا وقع الخطر المؤمن منه، تعويضاً لضرر وقد يكون أكثر أضعافاً مضاعفة من القسط الذى التزم به شبهة فى ظاهرها موهمة، وفى الحقيقة واهية لا تنهض ذلك أن موضوع التأمين التعاقدى قائم من أساسه على فكرة التعاون على جبر المصائب والأضرار الناشئة من مفاجآت

الأخطار، واذا صح أن يعتبر في هذا ربا أو شبهة ربا وجب القول عندئذ بحرمة التأمين التبادلي، لأن المستأمن فيه يدفع قسطا ضئيلا ويتلقى في مقابله تعويضاً أكبر قيمة بكثير عند وقوع الخطر المؤمن منه ولو صحت شبهة الربا أيضاً لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفى الدولة، لأن الموظف يفتطع من راتبه نسبة صغيرة، ويتلقى عند تقاعده، أو تتلقى أسرته عند وفاته راتباً شهريا يكون حتماً بمجموعه في النهاية أقل أو أكثر مما اقتطع من مرتبه مدة الوظيفة (۱) .

وحاصل هذه الشبهة هو أن دفع مبلغ ضئيل من النقود وتلقى مبلغ أكبر منه بعد مدة يعد ربا فى غير عقود التأمين ، أما فى عقود التأمين فانه لا يعد ربا ولا شبهة ربا ، لأن التأمين التعاقدى تعاون على جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار ، كالتأمين التبادلى ونظام معاشات الموظفين سواء بسواء .

ثانياً : الرد على هذه الشميهة

لا نسلم أن العقود التى تبرمها شركات التأمين مع المؤمن لهم تعاون على جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار المؤمن منها لأن التعاون تبرع لا يقصد المتبرع من ورائه ربحاً ولا ينتظر عوضاً ماليا ، وعقود التأمين التى تبرمها شركاته معاوضات مالية يقصد من ورائها الربح باتفاق ، فشركة التأمين تتعهد بأن تدفع مبلغ التأمين في مقابل عوض هو تعهد المستأمن بدفع الأقساط ، والمستأمن يتعهد بدفع أقساط التأمين في مقابل عوض هو تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين ، ولا قصد فيه للتبرع لا من جانب شركة التأمين ولا من جانب المستأمن ، والحكم على العقد بأنه معاوضة أو تبرع تجب على قصد العاقدين كما يظهر من نصوص العقد ، ولا يمكن فرض نية التبرع فرضاً وذلك لما تقرر كما يظهر من نصوص العقد ، ولا يمكن فرض نية التبرع فرضاً وذلك لما تقرر العبادات والعادات والمعاملات ،

والتبرع المدعى في التأمين يقوم على افتراض أن هناك اتفاقاً أو عقداً

 ⁽۱) نظام التأمين موقعه في النظام الاقتصادي وموقف الثيريعة الاستسلامية منه للاستستاذ مصطفى الزراقا صفحة هـ»

بين جميع المستأمنين ، وأن هذا الاتفاق أنشأ علاقة بينهم ، وأن هذه العلاقة تقوم على نية البذل والتضحية والتبرع بما يدفعون من أقساط لغرض جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار التي تصيب واحداً منهم ، وأن من يستحق التعويض منهم لا يأخذه من المال المتبرع به عوضاً عما دفع من أقساط أو اشتراكات ، وانما يأخذ ذلك بوصفه أحد المستحقين في المال المتبرع به ، على قاعدة أن من تبرع لجهة أو جماعة تجمعهم صفة ، فإن له سهما في المال المتبرع به ، اذا كان من أهل الجهة أو وجدت فيه الصفة ، كمن وقف على أهلٍ مكة ، أو أوصى لطلاب العلم ، فانه يستحق سهماً في الوقف أو الوصية اذا كان من أهل الجهة أو وجدت فيه الوصية ، فلا يقال في هذه الحالة ، انه يأخذ مقابلاً أو عوضاً للبدل ، وانما يقال : انه يستحق نصيباً في المال المتبرع به لتوافر صفة الاستحقاق فيه ، فهو يدفع متبرعاً ، ويأخذ من مال التبرع ، فانتفت المعاوضة تماماً في مثل هذه الحالة وهذا موجود في التأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية ، وكذا نظام المعاشات الذي تتولاه الدولة ، فان ما يدفعه المسترك أو المستأمن من قسط أو اشتراك في جمعيات التأمين التبادلي يقصد به التبرع ، وما يأخذه من مال يكفي لجبر الضرر عند وقوع الخطر ، فانه لا يأخذه عوضاً أو مقابلا للأقساط التي بذلها ، وانما يأخــذ تبرعاً بوصــفه أحد الذين وجدت فيهم صفة الاستحقاق التي بينت في نظام الجمعية •

واذا قيل بأن نظام الجمعيات قد لا يتضمن النص على أن ما يدفع من أفساط ، فانما يدفع بطريق التبرع ، وأن ما يستحق من تعويضات فانما يعطى تبرعاً لمن وجدت فيه صفة الاستحقاق ، وبالتالى فان نية التبرع لا تكون قائمة فى مثل هذه الجمعيات ، قلنا : اننا لا نحكم بجواز هذا النوع من التأمين الا اذا كان قصد التبرع واضحاً فى نظام هذه الجمعيات ، والا قلنا بعدم الجواز .

وكذلك الحال فى نظام المعاشات التى تقوم الدولة به ، فانه لا يقصد من ورائه الربح ، وما يتنازل عنه الموظف من أقساط يقصد به التبرع لكل من وجدت فيه صفة معينة ، أو وجد فى ظروف خاصة ، وما يأخذه هو أو ورثته من معاش بعد ترك العمل أو موته ، فانما يأخذه لتوافر شرط الاستحقاق

فيه ، واذا لم يكن قصد التبرع واضحاً فى نظام المعاشات فينبغى أن ينص فيه على ذلك ، واذا قيل بأن الموظف يدفع القسط جبراً قلنا : بل اختياراً ان أراد أن تتوافر فيه صفة الاستحقاق التى نص عليها فى هذا النظام لأنه اذا نم يدفع لم يدخل فى أهل الاستحقاق كما نص عليهم فى النظام .

ولقد ذكرنا أكثر من مرة أن عقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المستأمنين ، لا ينشىء الا علاقة واحدة هى العلاقة بين هذا المستأمن والشركة المؤمنة ، وأن هذه العلاقة تقوم على المعاوضة وقصد الربح باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، وأن القول بوجود اتفاق تعاوني ينشىء عدلقة أساسها التعاون والتضامن بين جميع المستأمنين الذين يتعاملون مع شركة تأمين معينة ، مجرد فرض لا تبنى على مثله الأحكام الشرعية ، لأن نية التبرع لا تظهر الا من عقد أو اتفاق يقرره ، ولا وجود لمثل هذا العقد أو الاتفاق الذي يقرر التعاون وينظمه بين المستأمنين والعقد القائم بين شركة التأمين والمستأمن لا ينشىء مثل هذه العلاقة بحال ، فهذا مجرد فرض لا تقره قواعد القانون ولا أصول الشريعة ، فهل يطمأن لحكم شرعى مبناه فرض وتقدير دون واقع وحقيقة ؟

وعلى هذا فعقد التأمين معاوضة خالصة لا أثر فيها للبذل والتضحية والتعاون والتضامن ، كما يقول أنصار التأمين لدى هذه الشركات واذ كان الأمر كذلك فاذ الرما فيه يكون مؤثرا بدون نزاع .

ونخلص بعد هذا الى هذه الخلاصة التى تحتوى على منطق موصل الى تائج قطعية واستعمال الأرقام الرياضية لعالم الاحصاء الدكتور جلال مصطفى الصياد

لقد شاع التأمين وأصبح يرافق حياة الانسان ويتدخل فى كثير من شئونه، وتنوع وتفرع حتى أصبح الآن أسلوباً تعامليا فى اقتصاديات معظم دول العالم، وبدأ ينتشر كذلك فى غالبية الدول الاسلامية ويعرف التأمين كالآتى:

التأمين عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤممّن (بكسر الميم المشددة والثانى المؤمن له (بفتح الميم المشددة) ويلتزم فيه المؤمن بأن يؤدى مبلغاً من المال الى المؤمن له (مبلغ التأمين) فى حالة وقوع حادث ، أو تحقق خطر مبين فى العقد ، وذلك فى مقابل قسط يؤديه المؤمن له الى المؤمن .

وينقسم التأمين من حيث الشكل الى نوعين أساسيين وهما :

- (١) التأمين التبادلي أو التعاوني ٠
 - (ب) التأمين بقسط •

وسوف تكون دراستنا حول الشكل الثانى ، لأنه هو الذى يدور حوله الخلاف ، وهذا النوع من التأمين تقوم به الشركات على أساس تجارى ، وتقوم الشركة بدور المؤمن ، وتتفق مع عملائها (كل على حدة) المؤمن لهم على تعويضهم ، وذلك بدفع مبلغ التأمين عن الأضرار التى تلحق بهم عند تحقيق خطر معين نظير دفع قسط معين .

وهذا الشكل من التأمين يضم أنواعاً كثيرة تبعاً للأخطار التي يتعرض لها الانسان • ويمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسية •

- (أ) التأمين الشخصى (ومنه التأمين على الحياة)
 - (ب) تأمين الممتلكات (التأمين على الأشياء) •
- (ج) تأمين المسئولية المدنية (التأمين من المسئولية) .

ولقد انقسمت الآراء الى ثلاثة اتجاهات حول الحكم على التأمين بأنواعه.

الاتجاه الأول:

تحريم التأمين على أساس:

- ١ _ الضمان فيه الترام مالا يلزم ٠
- ٣ _ فيه أكل أموال الناس بالباطل •

- ٣ _ فيه رهان وقمار أو شبه قمار على الأقل
 - ٤ _ فيه غرر وجهالة وبهما لا تصلح العقود
 - ه ـ يخالف قواعد الميراث والوصية
 - ٦ _ يتضمن الربا ٠
 - ٧ ــ معظم شروطه فاسده •
 - ٨ ــ لا توجد ضرورة اقتصادية توجبه ٠

الاتجاه الثاني:

اباحة التأمين على أساس:

- ١ ــ الأصل في العقود الاباحة •
- ٢ _ التعاون على دفع الضرر •
- ٣ ــ هو تجارة تتم عن تراض ٠
 - ع _ الأخذ بأسباب الحذر
 - ہ ــ هو ضرورة وعرف .
 - ٦ ــ يقاس على :
 - (أ) ضمان خطر الحريق .
- (ب) الاستئجار على الحراسة •
- (ج) نظام العواقل في الجنايات
 - (د) عقد الموالاة •

الاتجاه الثالث:

اباحة بعض أنواع التأمين وتحريم بعضها الآخر

والآن لن نتدخل فى تفاصيل جميع الشبهات التى تدور حول التأمين والتى سبق مناقشتها هنا ـ قال : ولكنى سوف أركز على الشبهات التى تتعلق

بالمخاطرة والحظوظ والصدف والتى لها علاقة وثيقة بنظربة الاحتمالات ، وعلم الاحصاء ، وسوف تدور الدراسة حول بيان كيفية حساب القسط الذى يدفعه المؤمَّن له الى المؤمَّن ، ومن ثم نستطيع مناقشة وجسود رهان (أو قمار) ـ رباً ـ غرر فى التأمين •

الرهان أو القمار

أول ما نبدأ به هو تعريف الرهان المنهى عنه أو القمار • مع العلم أنه أصبح من المتعذر التفرقة بين الرهان والقمار لأنهاما أصبحا متداخلين في بعضهما البعض ، ولكن نستطيع أن نقول: ان أنواع الرهان والقمار الموجودة في عصرنا هذا يمكن حصرها في التعريف الآتي :

الرهان أو القمار اتفاق بين طرفين أحدهما يسمى (المراهن) والشائى (اللاعب) ويلتزم فيه المراهن بأن يدفع الى اللاعب مبلغاً من المال (مبلغ الرهان) فى حالة وقوع حادث معين، وذلك مقابل اشتراك يؤديه اللاعب الى المراهن •

المقارنة بين عقد التأمين واتفاق الرهان

يلاحظ من التعريف الشبه التام بين عقد التأمين واتفاق الرهان كما هــو موضح بالجدول الآتى :

| (تعریف) | | (تقریف) |
|----------------------------|--------|----------------------------|
| الرهان | يناظره | التأمين |
| المراهن | يناظره | المؤمن |
| اللاعب | يناظره | المؤمن له |
| مبلغ الرهان | يثاظره | مبلغ التأمين |
| اشتراك الرهان | يناظره | قسط التأمين |
| يؤخذ مبلغ الرهان عند تحقيق | يناظره | يؤخذ مبلغ التأمين عند تحقق |
| حدث معين | . ' | حدث معين |
| | | |

حساب الاشتراك في حالة الرهان (أو القمار):

حتى لا يخسر المراهن فهو يأخذ اشتراكاً من اللاعبين (كل على حدة) يحدده حسب المعادلة :

الاشتراك = القيمة المتوقع أن يكسبها اللاعب •

= مبلغ الرهان × احتمال وقوع الحادث المعين •

فيما يلى يعطى مثالا بسيطا يوضح للقارىء كيفية استخدام المعادلة

(مثــال):

اتفق مراهن مع لاعب على أن يدفع له عشرة دنانير اذا رمى قطعة نقود وظهرت الصورة الى أعلى ، فما هي قيمة الاشتراك الذي يحدده المراهن ؟

(الحـــل) :

الاشتراك = مبلغ الرهان × احتمال ظهور الصورة الى أعلى = الاشتراك = مبلغ الرهان × أنهال خلور الصورة الى أعلى

يلاحظ أنه فى حساب قيمة الاشتراك يستخدم المراهن احتمال وقوع الحدث المتفق عليه ، وكيفية تحديد مقدارهذا الاحتمال يمكن معرفتها بعدة طرق. •

فى هذا المثال أخذنا قطعة النقود كأداة أو آلة • أما فى الحياة العملية ، فأدوات المقامرة كثيرة ومختلفة منها الورقية والرولية والكعاب (الزهـــ) وغيرها •

(الاحتمالات)

السبب من تعريف الاحتمالات في هذا المجال أن بعض العلماء الذين ناقشوا موضوع التأمين ذكروا أن نظام التأمين يرتكز على أساس احصائي

ينفى عنصر الاحتمال • والحقيقة غير ذلك ، لأن علم الاحصـــاء مبنى على أساس ظرية الاحتمالات وبدونها ما كان لهذا العلم وجود •

ولقد ظهرت الاحتمالات على موائد القمار فى القرن السابع عشر الميلادى وهى تلعب اليوم دوراً أساسياً فى معظم العلوم وخاصة التأمين ، حيث انب بواسطتها يمكن معرفة :

(أ) احتمالات الحياة والوفاة والمدة المتوقع أن يعيشها المؤمَّن له في حالة التأمين على الحياة ، وتستخدم هذه الاحتمالات في حساب القسط .

(ب) التوزيعات الاحتمالية لقيم موضوع الخطر فى الأنواع الأخسرى للتأمين ، فمثلا ، فى حالة التأمين على حوادث السيارات فبواسطة الاحتمالات تعرف شركات التأمين التوزيع الاحتمالي لعدد حوادث السيارات وهو عبارة عن جدول أو صيغة رياضية تبين عدد الحوادث ، واحتمالات وقوعها •

وفيما يلى تعريفان للاحتمالات :

(التعريف الأول)

اذا كان عدد الطرق التي يمكن أن تقع بها نتائج تجربة ما هو (ن) وكانت هذه الطرق جميعها متساوية في امكانية وقوعها ، وكان من بينها (س) طريقة يمكن أن تقع بها حادثة ما (أ مثلا) فانه يقال: ان احتمال وقوع الحادث (أ) هو = س/ن .

التمريف الثاني (التعريف التجريبي)

اذا كان عدد المرات التي أجريت فيها تجربة ما تحت نفس الظروف هي (ن) وكان عدد المرات (من بينها) التي لوحظ فيها حدث (أ مثلا) هي (س) فيقال: ان احتمال وقوع الحادث (أ) هو القيمة التي تؤول اليها النسبة ن/س عندما يزداد عدد مرات اجراء التجربة زيادة كبيرة • من هذا التعريف يتضح أن التكرار النسبي للحدث (أ) هو س/ن • وقد لوحظ

أنه عندما يزداد عدد المحاولات (ن) فان هذه النسبة تستقر الى قيمة معينة هي احتمال وقوع هذا الحادث ٠

لبيان الفرق بين التعريفين نعود الى مثال قطعة النقود السابق .

(١) باستخدام التعريف الأول:

اذا ألقيت قطعة النقود مرة واحدة ، فسوف يظهر وجه واحد لها على أعلى ، وبفرض أنها مصنوعة من مادة متجانسة تماماً فان كل وجه من وجهيها يسكن أن يظهر الى أعلى ، وعلى ذلك فان الوجهين متساويان فى امكانية ظهورهما • أى أن عدد الطرق التى يمكن أن يظهر بها السطح العلوى :ن=٢

أى أن عدد الطرق التى يمكن أن يظهر بها السطح العلوى صورة :س=١ .'. احتمال ظهوره = د

(ب) باستخدام التعريف الثاني:

اذا ألقيت قطعة نقود (ن) مرة وظهرت الصورة (س) مرة فان نسبة ظهور الصورة = i / m وهذه النسبة ليست من الضرورة أن تساوى للم ولكننا نلاحظ أنه عندما يزداد عدد مرات القاء قطعة النقود فان هذه النسبة تستقر عند للم فيكون احتمال ظهور الصورة فى أى رمية يساوى k •

نلاحظ من هذا المثال أن النتيجة واحدة ، ولكن النظرة الى الموضوع هي التي تختلف •

التعريف الأول يستخدمه المقامر لحساب احتمال وقوع الحادث المتفق عليه ، بينما تستخدم شركات التأمين التعريف الثاني .

فمثلا فى التأمين على الحياة اذا أرادت شركة التأمين أن تعرف ما هــو احتمال أن شخصاً عمره الآن (م) سنة يعيش (ل) سنة أخــذ شركة التأمين مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين يبلغون العمر (م) وليكن

(ن) ثم نرى كم منهم قد بلغ السن (م+ ل) وليكن س • وبذلك يكون الاحتمال المطلوب هو تقريباً:

عدد الأشخاص فى السن م + ل = س/ن

جداول الحيساة (٢)

التأمين من أهم التطبيقات العملية لنظرية الاحتمالات ، فمثلا التأمين على الحياة مبنى على احتمالات الحياة والوفاة ، والتي يمكن حسابها عن طريق تتبع (أو احصاء) مجموعة كبيرة من المواليد الذين يعيشون في بيئة واحدة ، وتحت ظروف واحدة من يوم ميلادهم الى أن يتوفى آخر شخص منهم معحساب احتمالات الحياة والوفاة ، وتوقع الحياة (أى المدة المتوقع أن يعيشها الشخص) ثم وضع هذه المعلومات التي تستخدمها شركات التأمين في جداول الحياة والوفاة ،

قاعدة الأعسداد الكبيرة

لقد ذكر العلماء الذين ناقشوا موضوع التأمين أن الأساس الفنى للتأمين مبنى على قانون الأعداد الكبيرة ، وقالوا : انه يتلخص فى أن التقلب والتغير الاحتمالي فى حوادث المجموع الكبيرة ، أقل منه فى الأفراد ، وأن عسد الحوادث فى المجموع الكبير أكثر ثباتاً منه فى الأفراد ، فرأيت من واجبى أن أذكر هذا القانون (فى أبسط صورة) حتى لا نحمله أكثر من حقه ،

هذا القانون له علاقة كبيرة بالتعريف التجريبي للاحتمالات ، فاذا كانت (س) هي عدد مرات ظهور حادث معين في عدد (ن) من المحـــاولات أو التجارب المستقلة ، وكان احتمال ظهور الحادث في أي محاولة هو (ح) والتكرار النسبي للظهور = س/ن • فقانون الأعداد الكبرة ينص على :

« احتمال أن يكون الفرق بين ن/س ، ح أقل من أى قمة صغيرة يؤول الى الواحد كلما زادت عدد المحاولات (ن) الى مالا نهاية » •

بمعنى آخر كلما زادت عدد المحاولات (ن) الى ما لا نهاية فان التكرار النسبى س/ن يؤول الى الاحتمال الحقيقى (ح) لظهور الحادث فى أى محاولة • وعلى ذلك لتعيين القيمة المجهولة لاحتمال ظهور الحادث (ح) فاننا نستخدم التكرار النسبى س/ن كتقدير الاحتمال • وأن هذا التقدير يكون صحيحاً تماما كلما زاد عدد المحاولات (ن) زيادة لا نهائية •

ونظراً لأن عدد المحاولات فى الحياة العملية يكون محدوداً فانه يمكن حد أدنى لعدد المحاولات، بحيث يكون الفرق بين التكرار النسبى والاحتمال الحقيقى لظهور الحادث فى أى محاولة صغيرة جداً .

فيما يلى نعطى مثالا يبين أن عدد الحوادث فى المجموع الكبير ليس أكثر ثباتاً منه فى الأفراد كما ذكر بعض العلماء •

(مثال):

شركة (١) تملك ٢٠٠٠ سيارة فى مدينة ما وشركة (ب) تملك ١٠٠ سيارة فى نفس المدينة ، فاذا كان احتمال وقوع حادثة لأى سيارة فى هذه المدينة فى فترة ما هو ٢٠٠٠ ، فما هو عدد الحوادث المتوقع للشركتين ؟

(الحـــل) :

عدد الحوادث التي تتوقعها الشركة (أ) هو:

عدد السيارات imes الاحتمال = ۲۰۰۰ imes ۱۰ر۰ = ۲۰ حادثة

عدد الحوادث التي تتوقعها الشركة (ب) هو :

= ٠٠٠ × ١٠٠٠ = ١ حادثة ٠

نلاحظ أن نسبة الحوادث في الشركة ين = نسبة السيارات في الشركتين.

قسسط التأمين

لكى تحدد شركة التأمين قيمة القسط الذى يدفعه المؤمن له ، تراعى أن تكون الأقساط واستثمارها بسعر فائدة مركبة كافية للأمور الآتية :

١ ــ تعويض الخسائر (أو دفع مبلغ التأمين) في المستقبل •
 ٢ ــ دفع المصاريف الادارية •

٣ _ تكوين احتياطي لمقابلة الطوارىء اذا حدثت خسائر أكثر من المتوقع

٤ ــ ترك فائض معقول من الربح •

ويلاحظ أن القسط الذي يكفي لسد هذه المصاريف هو القسط الفعلى (القسط التجاري) الذي يدفعه العميل • أما القسط الذي يكفي فقط لدفع مبلغ التأمين دون أن يعطى أي مصاريف أخرى يسمى القسط الصافى •

ولحساب القسط التجارى يحسب أولا القسط الصافى ثم يضاف اليـــه نسب معينة بما يقابل المصروفات أعلاه ٠

حساب القسط الصاف:

لحساب القسط الصافى فان شركة التأمين تستخدم نفس المعادلة التى يستخدمها المراهن حتى لا تخسر وهى:

القسط الوحيد الصافي _ القيمة الحالية لمبلغ التأمين × احتمال وقوع الحادث المؤمن ضمده

ويمكن تجزئة القسط الوحيد الصافى على أقساط دورية متساوية بحيث تكون :

القيمة الحالية لجميع الأقساط = القسط الوحيد الصافي

الفرق الوحيد بين المعادلة التي يستخدمها المراهن والمؤمن ـ هـ و أن المراهن يدفع مبلغ الرهان مباشرة عند وقوع الحدث المتفق عليه (بالطبع اذا تأخر عن دفع مبلغ الرهان ، فانه يدفع نظير ذلك فوائد تأخير) ولكن المؤمن يدفع مبلغ التأمين عندما يتحقق الخطر المؤمن ضده ، وعادة يـكون بعد مرور مدة زمنية من توقيع عقد التأمين والقيمة الحالية لمبلغ التأمين هي مبلغ يستثمر بسعر فائدة مركبة (بتفق عليها بين المؤمن والمؤمن له) حتى مبلغ يستثمر بسعر فائدة مركبة (بتفق عليها بين المؤمن والمؤمن له) حتى

تكون جملتها فى نهاية مدة التأمين مساوية لمبلغ التأمين ، أى بمعنى آخر فان المراهن لا يستعمل فائدة ولكن يستعملها المؤمن .

كما يجب ملاحظة أن المؤمن له اذا تأخر عن دفع قسط من الأقسل فأنه يدفع عنه فوائد تأخير بمعدل يزيد عن المعدل المحسوب به هذا القسط اذن لا يجاد قيمة القسط :

١ _ تحسب القيمة الحالية لمبلغ التأمين باستخدام جداول الفائدة المركبة
 ٢ _ يحسب وقوع الخطر باستخدام:

(أ) جداول الحياة لايجاد احتمالات الحياة أو الوفاة فى حالة التأمين على الحياة •

(ب) التوزيع الاحتمالي لقيم الحطر المؤمن ضـــده في حالات التأمين الأخرى ٠

وعلى ذلك فاننا نلاحظ أن :

- (أ) الفائدة الربوية من صميم عمليات التأمين •
- (ب) الاحتمالات تلعب دوراً أساسيا في التأمين •
- وبدونها لا تستطيع شركات التأمين أن تقوم بمهامها .

(تطبیــــق)

نطبق المعادلة السابقة على مثالين من أمثلة التأمين على الحياة وهما:

المثال الأول: عقد الوقفية البحتة:

« وفيه تتعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين الى المؤمَّت ن له اذا عاش حتى بلوغه سنا معينة وفى هذه الحالة:

القسط الوحيد الصافى _ القيمة الحالية لمبلغ التأمين x احتمال أن يعيش المؤمن له حتى بلوغه السن المعينة

الجزء الأول من الطرف الأيسر نحصل عليه من جداول الفائدة المركبة • أما الجزء الثاني فنحصل عليه من جداول الحياة •

المثال الثاني: عقد التأمين لدى الحياة

« وفيه تتعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له » وفى هذه الحالة :

القسط الوحيد الصافي = القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن عام :

- بيد احتمال أن يموت المؤمَّن له خلال العام الأول .
 - 🚜 القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن عامين •
- 🚜 احتمال أن يموت المؤمَّن له خلال العام الثاني .
 - 🦋 القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن ثلاثة عوام ٠
- 🦗 احتمال أن يموت المؤمسَّن له خلال العام الثالث
 - پې وهکذا ..

بعض الملاحظات

التأمين والربا

ان استعمال الفائدة الربوية ضرورة من ضروريات التأمين ولوازمه وبيست شرطاً يشترط في العقد وذلك للآتي :

- (أ) فى حساب أى قسط تستخدم شركات التأمين سعر الفائدة ، وبدونه لا يتم حساب القسط •
- (ب) مبلغ التأمين وهو من ضروريات ولوازم ومحل عقد التأمين ، عبارة عن الأقساط مضافاً اليها فائدتها الربوية ، أى أن الفائدة ليست شرطاً بشترط فى العقد ، ولكنها من صميم نظام التأمين ذاته .
 - (ج) شركات التأمين تستثمر احتياطي أموالها بسعر فائدة ،وهذا ربا •
- (د) فى معظم حالات التأمين (فى حالة تحقق أو عدم تحقق الخطر المؤمن ضده) نجد أن أحد الطرفين يدفع قليلا ويأخذ كثيراً ، وهذا ربا .
- (هـ) اذا تأخر المؤمَّن له عن دفع قسط من الأقساط كان ملزماً بدفع فوائد تأخير، وهذا شرط مقتــرن بالتأمين ويجــرى العمــل به، وهذا ربا النسيئة وهو حرام .

التأمين والرهان والقمسار:

من تعریف کل من التأمین والرهان، أو القمار والمقارنة بینهما و كذلك من طریقة ایجاد القسط والاشنراك لكل منهما ، فاننی أعتقد أن التأمین فیه رهان وقمار، وذلك للاتی:

١ ــ نلاحظ أن كلا من التأمين والرهان (أو القمار) فيه مخاطرة تعتمد على الحظ والمصادفة والمخاطرة فيهما تعتمد أساساً على نظرية الاحتمالات والمؤمن والمراهن فى توقعه للخطر يبنى كل منهما حساباته على أساس احتمال وقوع الخطر المؤمن ضده •

٢ - « ربما يقال ان المخاطرة فى الرهان هدفها اللعب وكسب الربح الموهوم ، أما المخاطرة فى التأمين فهدفها ترميم الأضرار الناشئة عن الخطر المؤمن ضده » •

ولكن الحقيقة أن المخاطرة فى الرهان هدفها كسب مبلغ الرهان كالمخاطرة لماماً فى حالة عقد الوقفية البحتة مثلا ، هدفها الحصول على مبلغ التأمين .

٣ ـ « ربما يقال : ان المؤمن والمؤمن له لا يتراهنان على وقوع الخطر،
 فكلاهما لا يرغب فى وقوعه ، بينما يرغب أحد المتراهنين فى وقوع واقعـة
 الرهان ولا يرغب الآخر فى ذلك فاختلف التأمين عن الرهان » •

وهذا غير صحيح ، لأن فى حالة عقد الوقفية البحتة مثلا ، فال المؤمس يسره ويسعده أن يموت المؤمن له قبل انتهاء مدة التأمين أى قبل بلوغ المؤمن له المدة التي يأخذ بعدها مبلغ التأمين ، وكذلك للمؤمس له ، فهسو بنمنى أن يعيش حتى يأخذ مبلغ التأمين ولا يموت حزيناً عليه .

٤ ــ « ربما يقال: ان القمار ينطوى على عمل غير مشروع هو ايقاع المتعاقد الآخر في خطر ليخسر فيربح الآخر وبغير هذا العمل غير المشروع لا يتم القمار »

والتأمين يخلو من ذلك ، حيث لا يسعى كل من المؤمنِّن والمؤمنَّن له الى أن يخسر الآخر ليربح هو فافترق التأمين عن القمار » •

ونعتقد أن هذه الحجة داحضة مع ايماننا بأن القمار عمل غير مشروع ، لأن لعبة القمار لها قواعدها وعلى المقامر أن يستعمل ذكاءه وخبرته وحساباته المبنية على قواعد اللعبة ، ونظرية الاحتمالات كما يفعل بالضبط المؤمن نفهو يعمل حساباته بطرق تعتمد على احتمالات وقوع الحدث المؤمن ضده .

هـ لقد اتضح أن فى كل من التأمين والقمار مخاطرة ناتجة عن عـدم التأكد من تحقق الخطر المؤمن ضده ، وعلى ذلك فان المكسب لا يتناسب مع الخسارة (فى حالة تحقق الخطر قبل المدة المتفق عليها) أى أن أحد الطرفين يغرم بينما يغنم الطرف الآخر •

التامين والفسرر:

يلاحظ أن مبلغ التأمين (فى كثير من حالات التأمين لا يستحق) الاعند وقوع الخطر، فاذا لم يقع الخطر دفع المؤمن له الأقساط دون أن يقبض شيئاً من مبلغ التأمين •

كما أنه أصبح واضحاً أن عقد التأمين من العقود الاحتمالية ، وعلى ذلك فهو من عقود الغرر ، ولقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الغرر فى المعاملات أما كون هذا الغرر فاحشاً أم يسيراً فقد تبين مما بحثه تفصيلا ونقلا وعقلا وفقها وعرفاً الدكتور حسين حامد أنه غبن وغرر فاحشان ••

ونسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يوفق المسلمين الى البدائل الصالحة حتى تتطهر المجتمعات المسلمة من مثل هذه المؤسسات التى استقر الحق على حرمة معاملاتها وله مقاليد كل شيء سبحانه ••

هـــذا وبالله التوفيـــق ٥٠٠

تم الجزء الثالث عشر ويليه الجزء الرابع عشر واوله: كتــاب الشركة

* * *

فهارس الجزء الثالث عشرً من المجموع شرح المهذب

أولا: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الأحاديث والأخبار والآثار

ثالثاً: فهرس الأشعار الاستشهادية

رابعاً: فهرس الأعسلام

خامساً: فهرس الأحسكام

أولا _ فهرس الآيات القرآنية

حرف الألف

| 434—45 L | • • | • • | | • • | رون | تفتر | ى الله | م أم عل | أذن لك | ùΤ |
|-----------------|-----|--------|------|-------|--------|---------|---------------|---------|----------|------------|
| -417-6-4 | | | | | | | | | ستم من | |
| 07_ 07_ 78 | | | | - | | | | • | • | |
| ٤ . | | | | | • • | إرا | لطور ن | عانب اا | ں من - | آند |
| 10-18 | | | | | | | | | أنفقوا ل | |
| 7-3-11-17-7 | | | | | | | | | بلفوا ا | |
| 01-10 | | | | | | | | | تداينته | |
| | | | | | | | | | يتم ما | |
| 70V_7 {1 | | | | | _ | | - | | • | وحلالا |
| 11-6 | • • | • • | | • • | • • | روا | ن ٰیکبر | دارآ آ | رافة وب | اسر |
| 70 | • • | | • • | • • | • • | | | ، خير | لاح لها | اص |
| ٣٧٢ | • • | | | • • • | عرو فأ | کم م | أوليات | وا الى | أنً تفعل | λ Ι |
| 71 _007_P3T | • • | | | کم | ض من | تراط | ة عن | ن تجار | أن تكو | γl |
| 7-11-31-01 | | • • | | | • • | ٠. | ن | ھی اح | بالتي | וע |
| 71-70 | | | | | | | | | | |
| ۲٦. | • • | ••. | | | برآ . | ِ ونَدُ | ہشیرا | لناس | كافة ا | γI |
| *70_*7*_*0V_* | | | | | | | | | | |
| 7.0 | • • | • • | • • | • • | • • | ون | يزيد | الف أو | مائة ا | الى |
| | • • | | | | | | | | | |
| 401-461 | * • | | • • | | • • | • • | ن … | تفترو | على الله | 1م |
| 17-10 | • • | • • | • • | • • | • • | • - | to | امی ظل | ال اليت | امو |
| 417 | • • | • • | • • | | • • | ډ | لكنو | ن لربه | الانسا | أن |
| ۲۲. | • • | • • | • • | | | | سنين | ن المحم | نراك م | Ul |
| | ئف | يأكلور | انما | ظلما | تامی | , الي | اموا ل | ياكلون | الذين. | ان |
| ۱۵- ۱۵ | • • | • • | | • • | | • • | • • • • | • • • | نارآ | بطو نهم ا |
| 719 | | _ | | 1 | - | | • | | الذين | _ |
| | | _ | | • | | | | | ا الخمر | |
| 708 | | | | | | | | | | الثبيطا |
| 11-10 | | 1 | سعر | للون | وسيم | ار آ | ونهمن | ى فى بط | اباكلور | انم |

| | انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء |
|---|--|
| ٧٥٤ | في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ٠٠ |
| 77 | ان يُريدا اصلاحًا يوفق الله بينهما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 77 | ان يصلحا بينهما صلحاً ، والصلح خير ٠٠٠٠٠٠٠ |
| 779 | ان بكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما |
| 11 | او تسریح باحسان ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| 414-414 | أو تسريح باحسان |
| 777 | أولى ببعض في كتاب الله من أأوَّمنين والمهاجرين |
| | |
| | حرف الباء |
| | |
| 19-1 | بداراً أن يكبروا |
| 77. | بشيراً ونذيراً ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| 410 | بالأثم وأنتم تعلمون مستعدد والمتعدد وال |
| | بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال |
| 770 | الناس بالاثم وانتم تعلمون و وانتم تعلمون و وانتم تعلمون و وانتم بعض في كتاب الله و ووانتم و ووانتم و ووانتم و وانتم و و وانتم و و و و و و و و و و و و و و و و و و و |
| *** | |
| 44 | بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا |
| , , , , , , , , , , , , , , , , , , , | المنهم المناسبة المنا |
| | بفت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى |
| | تفیء الی امر الله ۱۰ مر ۱۰ مر الله ۱۰ مر ۱۰ مر ۱۰ مر الله ۱۰ مر ۱۰ م |
| 11-17-17-11 | , |
| | بلغوا النكاح |
| 10 44 a | بین ذلک قواماً |
| 1 (0 | بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم |
| 14 10 | عن ذكر الله وعن الصلاة عن العمل والميسر ويصدوم |
| · · · · · · · · · · · · · · · · · · · | |
| | بينهما صلحا والصلح خير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | حرف التـاء |
| | |
| 377-777 | تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظامون ولا تظلمون |
| | ب تبغى حتى تفيء الى أمر الله |
| | تجارة عن تراض منكم |
| W1-00-1X | تراض منکم ۱۰ ۱۰ ۱۰ تراض |
| | تسريح باحسان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا |
| • | |

| ي الله الكذب ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢١٣ ـ ٢٥٣ ـ ٣٦٣ ـ | ىلى |
|---|----------------|
| *** | |
| تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ٣٦٣ | |
| توصون بها او دین ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰۷ | |
| حرف الجيم | |
| | |
| جاء به حمل بعیر وانا به زعیم · · · · · · ۱۸۹ – ۱۸۳ | |
| جُعلتُم منه حَرَامًا وحلالا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٣٥٧ــ٣٥٢ | |
| جُوع وآمنهم من خوف 🕟 ن ۲۹۷ | |
| حرف الحاء | |
| حتى اذا بلفوا النكاح فان آنستم منهم رشدآ فادفعوا | - |
| عنی ادا بنتو، انتقاع کا منتقاع از منتقل منتقل المنتقل المنتقل المنتقل المنتقل المنتقل المنتقل المنتقل المنتقل ا بهم اموالهم المنتقل ال | 1: |
| بهم المواتهم حتى يبلغ أشده ٥٢ | ، ب |
| حجراً محجوراً ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٣ | |
| حجر مصطبور. حكما من أهله وحكما من أهلها · · · · · · ٢٦ | |
| حمل بعير وأنابه زعيم ١٨٩ - ١٨٨ | |
| | |
| حرف الغاء | |
| خافت من بعلها تشوراً أو أعراضاً فلا جناح عليهما أن | |
| صلحا بينهما صلحا والصلح خير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ | - 1 |
| خذ أحدثًا مكانه أنا نراك من المحسنين | - - |
| خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكماً من | |
| ملها | .1 |
| صفح خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب ٢٦ | • • |
| خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم أحسن عملاً ٠٠٠٠ } | |
| الخمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عمسل | |
| العام فاجتنبوه لعلكم تفلحون ٢٥٤٠٠٠٠٠٠ | 11 |
| سيطان فاجتمعود مصم مصول الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ٢٥٧٠٠ | ! ! |
| | |
| حرف الدال | |
| ادًاراتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون ٢٦٩ ٠٠٠ | |
| دافق يخرج من بين الصلب والترائب ٢٦ ٠٠٠ ٢٦ | |
| ادقعوا البهم أموالهم | |
| دفعتم اليهم أموالهم ١٩-٢٨ ١٩ | |

حرف الراء

| ٠. | |
|-----|--|
| - : | رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ٢٥٢_٧٥١ |
| w | رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ٢٨-١٩-٨٠. |
| | -1/-1 (-1/-1) -07-07-T{ |
| | رءوس أمو الكم لا تظلمون ولا تظلمون ۲۹۲ |
| | حرف السين |
| | سبيل الله وابن السبيل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل |
| 01- | وليه بالعدل |
| | سيقول السفهاء من الناس ماولاهم عن قبلتهم التي |
| : | کانوا علیها ۲۰۰۰ کانوا علیها |
| : . | حرف الشسين |
| | مر تسمین |
| | شاء الله ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٥٠٠ |
| 1 . | شقاق بينهما فابعثوا 77 |
| | الشيطان أن يوقع بينكم ١٥٧ |
| | الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ٢٥٤ |
| | al all à a |
| : . | حرف الضاد |
| | الصلب والترائب انه على رجعه لقادر ٢٦ |
| | صلحا والصلح خير |
| | |
| | حرف الضاد |
| | اضطررتم الیه ۲۵۷_۳۹۰ |
| • | اصطررتم الیه المد ۱۳۵۰ الله الموتی ویریکم آیاته المدی الله الموتی ویریکم آیاته |
| | علکم تعقلون |
| • | |
| | حرف الطاء |
| | طائفة ليتفقهوا في الدين ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| : | طائفتان من آلوُمنين الله الله المؤمنين المؤمنين الله المؤمنين المؤمنين الله المؤمنين الله المؤمنين المؤ |
| | الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تسريح باحسان ١) |
| | - |

حرف الظاء

| 11-10 777 | | | | •• | •• | • • | • • | - | انما ياً | | |
|---|-------|-----------------|------------|---------------|-----------------|-----------------|---------------|------------------|-------------------|--------------------|---|
| • | | | | | , , | •• | | • • | فسه | طلم د | |
| | | | بين | ب الم | ىرف | > | • | | | • | |
| ₹ 0 V | | | | | | | | | رة والب الحق ا | | • |
| 01-0 47- 47- | | | | . يست | | | | | | علیه ا هو ۰۰ | |
| rr | | • • | | | | | | | ا ان | | |
| 100-11 | | | | | | | | | اض ه | | |
| { ø Y | | | | | | | | | کر الا | | |
| 717 | • • | • •• | •• | | | | | | ىنە ئەلە وايد | | |
| | | | غىن | نا ال | ءِ ف | > . | | | | | |
| Mar A' | | | | | _ | | | | | | |
| 779 | | •• | i. | د المنسود | ہما | ِلَى ب <u>و</u> | الله أو م | يرآفا | او فق | غنيا | |
| 14-14 | | و ف | بالمعر | لياكل | نيرا فا | ئان فة | ومن کم | مفف | فليست | غنيا | |
| | | | لفاء | ف ال | حرف | | | | | | |
| | . 14 | اد. د | ماما | | | ć | 41-1 | . 1 | وا حک | A .13 | |
| 77 | رید. | ٠., | | -ن ۰۰ | ر <u>م</u> ب سر | | | _ | _ | عابقہ اصلاحاً ہ | |
| 708 | | | | | | | | | وقق ا نبوه ل | - | |
| , , , | 411 | | | | | | | | مبوء د انکم و | | |
| 10 | | - - | ی رو | - | ٠. ٠ | | | | , تعم و | واحو الأعنتكم · | |
| ٣ 7. 9 | | | ه نموان | نہ تکت | ما کن: | ي فن جو د | الله مـــ | la ta. | راتم ف | .عصم فادا، | |
| 1 | | و بدار | ۔ افا | م ها اس | تأكله | -رب •لا | ىب بەرالەم | بهد و. رم. اه | . حم حـ عوا ال | قادة قادة | |
| -719- 4- 4 | • • • | | ٠. | | • • • | | و صم | پهما | | یکبروا یکبروا | |
| -07-78-777 | | | | | | | | | | ببرر | |
| ٣٥ | | | | · 1 | 1 | | | | | | |
| 1.8 | | | | ١ | | ِ بَاللهُ | و کفہ | علىم | هدوا . | فأشد | |
| | | | | | | | | | پيور. لحوا ب | | |
| 77 | • • | • | | - | | | | | | التي تبغ | |
| ٤١ | | | | | | | | | ں۔۔ ساك بە | | |
| | | | | | | | | | بفت ا | | |
| 77 | | | | | | | , • • • • | | | تفيء الي | |
| | | | | | | | | | | | |

| • | 797 | فان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون |
|------------|---|---|
| : | | فان كان الذي عليه الحق سهيها أو ضعيفا أو |
| 01- | .079_71_8 | لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل .٠٠ |
| : . | | فجملتم منه حراما وحلالا قل آلله اذن لكم أم على الله |
| : . | T0V_TET | تفترون ، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، |
| ! ' | ۲۲. | فخذ أحدنا مكانه أنا نراك من المحسنين |
| : | 770 | قريقاً من أموال الناس بالاثم وانتم تعلمون . |
| ٣ | 17-404-481 | فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه |
| | 770 | |
| · ; · · | 75 | فقد ظلم نفسه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| ; · | | فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويريكم |
| | 779 | ایاته لملکم تعقلون |
| : | 777 | فقرآ فالله أولى بهما |
| ; ; . | 11/-17 | فقيرا فليأكل بالمعروف ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| : . | 77 | فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير |
| | **** | فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون |
| : | • • • • | فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ٠٠٠٠٠٠ |
| : | 18 | فليأكل بالمعروف |
| | 191-37-33 | فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم |
| | 14-14 | فليستعفف ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف |
| . · | | فليعبدوا رب هـ ذا البيت الذي اطعمهـ من جوع |
| | YFY | وآمنهم من خوف |
| 01- | -059-57 | فليملل وليه بالعدل |
| | 11-10 | في بطونهم نارأ وسيصلون سعيرا |
| | (0 Y | في الخمر والمسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة |
| | * | فی ذلک قسم ل ذی حج ر |
| · .' . | 3.4.7 | في الرقاب والفارمين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | 3 4.7 | في سبيل الله وابن السبيل |
| : | | في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى |
| - . | 777 | أوليائكم معروفا من من معروفا من من معروفا |
| : | *************************************** | في الكتاب مسطورا ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| : | | حرف القاف |
| | | حرف العاقب |
| | - | قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وانابه |
| 1 | ۲۳۱-۱۶۰-۱۳۹ | |
| | | <u>. 11 </u> |

¢

| 70V_T{7 | قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون |
|---------------------------------------|---|
| | قل اصلاح لهم خير ، وان تخالطوهم فاخوانكم والله |
| 10 | يعلم المفسد من المصلح ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| ۲۷۰ | قل فيهما أثم كبير ومنافع للناس سيسما |
| | ي قلوبهم ، وفي الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن |
| 3.47 | ١٠٠ ج. ١٠ ٠٠ ج. ١٠ ٠٠ ج. ١٠ ٢٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| | حرف الكاف |
| | |
| ۲7. | كافة كما يقاتلونكم كافة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 777 | کان بهم خصاصة ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| *** | كان ذلك في الكتاب مسطوراً |
| 10_18 | كان بين ذلك قواماً ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 779 | كذلك يحيى الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون |
| ۲٦. | كما يقاتلونكم كافة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | حرف اللام |
| · | |
| 10 | المعنتكم المسادا المسادا المسادا المسادا |
| 270 | لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون |
| 7°V. | لتفتروا على الله الكذب |
| ٣ | لدی حجر ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| * * * * * * * * * * * * * * * * * * * | لر به لکنود . ۰۰ ، ۰۰ ، ۱۰ ، ۱۰ ، ۱۰ ، ۱۰ |
| 779 | لملكم تعقلون ن ن ن ن ن ن ن |
| 307 | لملكم تفلحون ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| ٣٦٣ | لفسدت السموات والأرض ومن فيهن |
| | لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل آلله اذن |
| 73 7_ V07 | لكم أم على الله تفترون |
| 717 | لكنود وانه على ذلك لشهيد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى |
| 3.4.7 | الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ٠٠٠٠٠٠ |
| 10-18 | لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما |
| . 184-144 | لمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم |
| ξ | ليبلوكم أيكم أحسن عملا |
| ۲٦. | لينفروا كافة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| - • | حرف الميم |
| | · |
| 77 | ماء دافق بخرج من بين الصلب والترائب |

| | | ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا |
|------|----------------|---|
| | 737-407 | |
| 47 | Y_TOY_TE1 | |
| | 470 | |
| | . 779 | ما كنتم تكتمون |
| ٥ | 7_Y_11_31 | مال اليتيم الا بالتي هي أحسن |
| | · ٢0 | |
| | ۲.0 | مائة ألف أو يزيدون ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ |
| • | 779 | مخرج ما کنتم تکتمون ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| | (1) (1) | مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان |
| | i ! | المساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب |
| | የ ለዩ | والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل نسبيل |
| | 10 | مسمى فاكتبوه |
| | 777 | معروفا كان ذلك في الكتاب مسطوراً ٠٠٠٠٠٠٠ |
| | 10 | المفسد من المصلح ولو شاء الله لأعنتكم |
| • . | 77. | مكانه أنا تراك من المحسنين ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | ۲۷. | منافع للناس ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| | · ! | من أهله وحكماً من أهلها ان يريدا اصلاحاً يوفق الله |
| | 77 | بیتهما ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ب |
| | ! | من بعلها نشورا أو أعراضا فلا جناح عليهــما أن |
| | 77 | يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | | من بين الصلب والترائب ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | 777 | من جوع وآمنهم من حوف |
| | | من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا ، قل الله أذن لكم |
| | . TOV_TET | أم على الله تفترون ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | 307 | J. J. J. J. |
| ξ ξ_ | | منكم الحلم فليستأذنوا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| • | • | من كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل |
| | 1/-17 | بالمعروف ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| | | من كان فقيراً فليأكل بالمعروف ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | | من المصلح ولو شاء الله لاعنتكم |
| | | من الوُمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما |
| | | من المؤمنين والمهاجرين ألا أن تفعــــلوا الى أوليائكم |
| | , ۳۷۲ | معروفاً ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ معروفاً |
| • | | منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تأكلوها اسرافا |

وبدارا آن یکبروا ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۰ ۳۰ ۳۰ ۳۰ ۲۸-۲۱-۲۸ 07-01-78-7. ومن يتمد حدود الله فقد ظلم نفسه ... ******* ... حرف النون نارآ وسیصلون سعیرا ۲۰۰۰۰۰ 14-10 نفر من كل فرقة منهم طائفة ٢٦٠ ٠٠ ٠٠ ٢٦٠ نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم ١٣٩–١٧٠ النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ٣-١٩-٢٠-٢٨ -{7-7{-71-7. 04-01 حرف الهاء هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ٢٥٧–٣٥٧ هو الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم أحسن عملا } حرف الواو (الأصلية والزائدة) ر?منهم من خوف ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲٦٧ والله يعلم المفسد من المصلح ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ وابتلوا اليتامى حتى اذا بلفوا النكاح فان انستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ١٠٠٠٠ ٢٠ ٣-١-٢٨-٣١ رادًا بنغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا ١٥٠٠ ١٩ - ٢٠- ٢٠- ١٤ واذ متلتم نفسا فاداراتم فيها والله مخسرج ما كنتسم 411 تكتمون ٠٠٠٠٠٠ وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون مائة الف أو 4.0 والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ 10-18 وان امراة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير .٠٠ ٠٠٠ 77 وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدا أصلاحاً يوفق الله بينهما من من 77 10 وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ٦٦

| 18179 | وآنابه زعیم ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
|------------------------|--|
| | واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من |
| 777 | ال نين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى أوليائكم معسروفا |
| 719 | وايمانهم ثمنا قليلا ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| 771 | وتماونوا على البروالتِّقوى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 11-10 | ، میصلو ن معیرا |
| ۲٦. | ر الموا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة الم |
| -777-707-781 | وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه |
| 770 | |
| 144-141 | ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم |
| | ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والارض |
| ٣٦٣ | ارمن فیهن د ده ده این ده ده ده ده این ده این |
| 10 m 10 m | ولو شاء الله لاعنتكم |
| ۸۲۳ | ران کان بهم خصاصة ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| 3-27-10 | وليه بالعدل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 77. | وما أرسلناك الاكافة للناس بشيرا ونذيرا ومناك |
| ۲٦. | وما كان المؤمنون لينفروا كافة ١٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| * : * * * * * * | دمنافع للناس ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| 1/-1/ | ب کان فقیراً فلیاکل بالمعروف ، ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| 1/-17 | ان غنیا فلیستعفف ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| 777 | ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه |
| | ولا كلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها ألى الحكام |
| 770 | لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون م |
| | ولا تأكلوها اسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا |
| 1A | ىيىلىتغىقى دە دە دە دە دە دە دە دە |
| 7.0 | ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| {Y { | ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن |
| 70 | |
| | ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا |
| • | حرام لنفتروا على الله الكذب |
| | ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما |
| 779 | ويريكم آياته لعلكم تعقلون منسم |
| | ريد مُلرنك عن الستامي قل اصلاح لهم خــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 10 | تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح |

حـرف ((لا))

| 7{1_71_ | | • • | •• | ••• | لا تماكلوا أموالكم بينكم بالباطل |
|---------|-----|-----|----|-----|----------------------------------|
| 1.8 | • • | | | • • | لا يبغون عنها حولا ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| 777_77 | • • | • • | | • • | لا تظلمون ولا تظلمون |
| | | | | | لا يستطيع أن يمل هو فليملل ولي |
| 01 | | | | | |

حرف الياء

| | يأيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى |
|-------------|---|
| 01 · | فاكتبوه ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| | يأبها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصباب |
| | والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون |
| | يأيها الذين آمنوا أو فوا بالعقود |
| 440 | يأيها الذين آمنوا لا تاكلوا الربا أضعافا مضاعفة |

ثانياً _ الأحاديث والآثار والأخبار حرف الألف

| : | | \mathbf{i} |
|-------|------------------------|--|
| : : | | آفة من الآفات أصابته أو كان غنيا فافتقر وصار أهل |
| : : | : | ينه يتصدقون عليه طرحت جزيته واعيل من بيت مال |
| : : | | لمسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام |
| | | ان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسسلام فليس |
| i | F \(\bar{Y} \) | |
| | 717 | آليت ألا اصحب احداً منهم الا خدمته |
| | , , | آمنت بالله ورسوله ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما |
| | 710 | نال عبد الله : قمضت السنة أن الرسل لا تقتل |
| 17-19 | PA11 | الآن بردت جلده وفي رواية (قبره) |
| | • | اتدا نمي الله موسم فذكروا له ذلك فأمرهم أن يذبحوا |
| | λλ | قرة وأن يضربوه ببعضها ففعلوا فبعثه الله حيا |
| : : | | اتى بحنازة ليصلى عليها فقال: هل على صاحبكم من : |
| : | | يس ؟ فقالوا: نعم ، ديناران فقال أبو قتادة : هما على - |
| | 19. | يا رسول الله . قال : قصلي عليه صلى الله عليه وسلم |
| ; | | اتى رحل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أنى فقير |
| | | لیس لی شیء ولی بتیم فقال : کل من مال بتیمك غسیر |
| | 17 | مسرف ولا مبذر ولا متأثل |
| . : | | يأتى على الناس زمان لا يبالى الرجل من أين أخذ المال |
| | 475 | من حَلال أو حرام ﴿ |
| : . | | يأتي من بعدهم قوم يسدون من الاسلام مسدآ ، وهم |
| | 777 | لا يجدون شيئا فانظر أمرا يسمع أولهم وآخرهم |
| | 414 | اتينا رسول الله عَلِيْكُم فأخبرناه فدعا لنا ولاحمس |
| : | | اتينا النبي عليه المسلى عليه فخطا خطوة ثم قال: |
| | | اعليه دين ؟ قلنا : ديناران فتحملهما ابو قتادة ثم قال بعد |
| - | | ذلك بيوم: ما فعل الديناران ؟ قال: انما مات أمس ثم |
| ; 1 | 177 | أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما قال : الآن بردت جلده |
| : . | | اتى عَلِيكَ بجنازة فقالوا: صل عليها فقال: اليس عليه |
| | | دين ؟ فقالوا: بلى ، فقال: ما ينفعكم صلاتي عليها ، وهو |
| • | η ο γ | مرتهن في قبره فأن ضمنه احدكم قمت وصليت عليه |

| | أتينا به النبي ﷺ ووضعناه حيث توضع الجنائز عند |
|-------------|--|
| ۱۸۹ | مقام جبريل عليه السلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | أتيناً به النبي عُرِيكَ فقلنا: تصلى عليه ؟ فخطا خطوة |
| | ثم قال: اعليه دين ؟ فقلنا: ديناران ، فقال أبو قتادة : |
| | الديناران على. فقال النبي عَلِيُّكُم : قد اوفي الله حق الفريم |
| | وبرىء منه الميت ؟ قال: نعم فصلى عليه ثم قال بعد ذلك |
| | بيوم: ما فعل الديناران ؟ قال: انما مات أمس، قال: فماد |
| | اليه من الغد فقال: قد قضيتهما فقال النبي عَلَيْكُم : الآن |
| 1ለ1 | ردت علیه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| | أتى عُرَضًا بميت فسأل هل عليه دين ؟ قالوا: نعـــم |
| 107 | دیناران قال : صلوا علی صاحبکم ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | يؤتى بالميت وعليه دين فيقول : هـل خلف لدينـه |
| · | قضاء ؛ وروى : وفاء ؛ فاذا قيل له : لم يخلف وفاء قال |
| | للمسلمين : صلوا عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال : من |
| . 107 | خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا فعلى قضاقه ٠٠٠٠٠٠ |
| | اتى برجل ليصلى عليه ، فقال: هل عليه دين ؟ قالوا: |
| | نعم ديناران ، قال : هل ترك لهما وفاء ؟ قالوا : لا ، فتأخر |
| | فقيل: لم لا تصلى عليه ؟ فقال: ما تنفعه صلاتي وذمته |
| | مرهونة الا أن قام أحدكم فضمنه فقام أبو قلابة فقال: |
| 1 8 7 | هما على أبا رسول الله ، فصلى عليه النبي عَلَيْكُ |
| | أتى النبي عَلَيْكُم النساء فوعظهن وقال : تصدقن ولو |
| ٠ ٣٤ | من حلیکن فتصدقن بحلیهن ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| | ادروا على المسلمين حقوقهم ، ولا تضربوهم ، ولا |
| | تفلقوا الابواب دونهم فيأكل قويهم ضعيفهم ولاتستأثروا |
| 377 | عليهم فتظلموهم ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، |
| F17 | اذا أتاكم كريم قوم فأكرموه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | اذا استأذن احدكم أخاه أن يدعم جذوعه على حائطه |
| W | فلا يمنعه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | اذا بلغت المراة المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا |
| 71-7. | وهذا وأشار الى وجهه وكفيه |
| 01-19 | اذا بايمت فقل: لا خلابة ولك الخيار ثلاثا |
| 114-117-1-7 | اذا أتبع على ملىء فليتبع ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | اذا جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المبتاع : انه |
| | أصاب التمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال رسول |
| | الله مُلْقِطَة حين كثرت عنده هذه الخصومات : لا تتبايموا |
| 3 | حتى يبدو صلاح الثمر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |

| -118 | اذا أحيل أحدكم على ملىء فليحتل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ |
|------------|---|
| AY | اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع |
| 3.7 | اذا رأت ذلك _ يعنى ماء الاحتلام _ فلتفتسل ٠٠ |
| | اذا سأل احدكم جاره أن يدعم جلوعه على حائطه |
| ٨٨ | فلا يمنعه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| ٣٣. | اذا اعطيتم فأغنوا |
| • • | اذا قيل له: لم يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا |
| s in | عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال : من خلف مالا فلورثته ، |
| 100 | ومن خلف ديناً فعلى قضاؤه |
| • . • | اذا كان ولى اليتيم فقيرا نزلت « ومن كان غنيا |
| 17 | فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف » ٠٠٠٠٠ |
| | اذا استكمل الفلام خمس عشرة سنة كتب ما له |
| 70 | وما عليه وأخذت منه الحدود |
| * *** | اذا مرت به سنة رفعه الى مائة سنست |
| · . | اذن يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر: مقاطع الحقوق |
| . 400 | عند الشروط ١٠٠٠٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | اذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل اليهم عبد الله |
| • | فجيء بهم فاستتابهم غير ابن النواحة فقـال: سمعت |
| | رسول الله عَلَيْكَ يقول : لولا أنك رسول لضربت عنقك ، |
| | فأنت اليوم لسبت بوسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب |
| | عنقه في السوق ثم قال: من اراد أن ينظر إلى أبن النواحه |
| 110 | قتبلا في السوق ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | اراد الضحاك ان بجرى خليجا في أرض محمد |
| | ابن مسلمة فامتنع فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله |
| Y { | عنه فقال: والله لأمرنه ولو على بطنك ن ن ن ن |
| • | بريد أن يسأل عثمان الحجر على عبد الله بن جعفر |
| · | فقال الزبير: أنا شريكك فجاء على ألى عثمان وسأله أن |
| To | يحجر عليه فقال : كيف أحجر على من شريكه الزبير |
| | أسلم جرير بن عبد الله قبل موت النبي عليه بأربعين |
| . 717 | يوماً ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | اللهم بك أصول وبك أجول وبك أحول ٠٠٠٠٠٠ |
| TIV | اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا |
| · | ألا تأخذ على يد أبن أخيك _ يعنى عبد الله بن جعفر _ |
| | وتحم عليه ، اشترى سبخه _ أي أرضاً لا تنبت _ |
| ٣٧ | بستين الف درهم ، ما يسرني انها لي ببغلي |
| | الا أن الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية |

:

. :-'

| | لوارث ، ولا تنفق امرأة شيئًا من بيتها الا بانن زوجها |
|-------------|--|
| | والمارية مؤداة ، والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم |
| 184 | غارم ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، |
| | الا اني انزلت نفسي من مال الله منزلة الولى من مال |
| | ليتيم ان استغنيت استعففت وان افتقرت أكلت بالمعروف |
| ነአ | فاذا أيسرت قضيت من من من من المنا |
| | الا وان في الجسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد |
| 737 | كله ، واذا فسندت فسند الحسند كله ألا وهي القلب ٠٠٠ |
| | الا وأن لكل ملك حمى ، الا وأن حمى الله محارمه . |
| 787 | لا وان في الجسد مضفة الحديث |
| | الا واني لم ابعثكم أمراء ولا جبارين لكن بعثتكم أئمة |
| | الهدى مهتدى بكم ، فأدروا على السلمين حقوقه المسلم ، |
| | ولا تضربوهم ولا تفلقوا الابواب دونهم فيأكل قويهــــم |
| 778 | ضميفهم ، ولا تستاثروا عليهم فتظلموهم |
| | الا أن قام أحدكم فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال : |
| 184 | هما على يا رسول الله . فصلى عليه النبي عَلِيْكُ |
| . ٣٢٩ | والا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم |
| T0{_T{1-7} | الا شرطا حرم حلالا أو أحل حراماً ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 05-55-17-17 | الا صلحا احل حراما او حرم حلالا 🕟 😶 |
| ** | الا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى ٠٠ |
| | الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا ، ولكني |
| ۸۲۳ | اخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم .٠٠ ٠٠ |
| 19178 | الا فك الله رهانه يوم القيامة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني |
| 19 | فى الذرية ولم أقتل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | امن اللربة أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عَلَيْكَ: |
| • | انظروا فان كان قد انبث والا فلا تقتلوه فنظروا فاذا عانتي |
| - 19 | لم تنبت فجعلوني في الذرية |
| | أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني |
| | بدلك وانما ذلك شيء توابه على الله جل ثناؤه وهذا معاش |
| . *** | فالأسوة فيه خير من الأثرة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | اما والله لئن بقيت لأرامل أهـــل العراق لأدعنهــم |
| ٣٣٣ | لا یفتقرون الی امیر بعدی ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| 191 | أم للمسلمين عامة ؟ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| 44.1 | اما هذا المعاش فالتسوية فيه خير ٢٠٠٠٠٠٠ |
| | امر امير المؤمنين بجريب من طعام فعجن ثم خبز ثم |

- , --

| | ترد بزیت ثم دعا علیه ثلاثین رجلا فأکلوا منه غداءهم حتی |
|-------|--|
| | اصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال: يكفى الرجل جريبان |
| | وهو نحو أردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئًا كل شهر ، |
| 777 | فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر |
| | امر الوصى جائز في كل شيء الا في الابتياع ، واذا باع |
| 17 | بيعاً لم يقبل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | امر عمر بقلع ميزاب العباس رضى الله عنه فقال له: |
| • | خلعت ميزابا ركبه رسول الله صلى الله عليه وسللم |
| | فقال عمر: والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهــرى ، |
| ٧٨ | |
| | امرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين |
| | آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها |
| ۲۸٥ | من الزكاة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| | امر النبي عليه ان يكشنف عن مؤتزريهم ، فمن انبت |
| . • | منهم فهو من المقاتلين ومن لم ينبت فهو من الذراري ، |
| - | فبلغ ذلك النبي عليه فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من |
| 77 | فوق سبعة ارقعة ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ |
| • | أن أخوين من بني المفيرة أعتق أحدهما الا يفرز خشيا |
| | في جداره فلقيا مجمع بن بزيد الأنصاري ورجالا كثيرين |
| ı | فقالوا: نشهد أن رسول الله عَلَيْكُ قال: لا يمنع جار جاره |
| : | أن يفرز خشباً في جداره فقال الحالف أي أخي قد علمت |
| | انك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل اسطوانا دون |
| | جدارى ففعل ففرز في الاسطوانة الخشبة ٠٠٠٠٠٠ |
| | وأنا أبن أربع عشرة سنة عرضت على رسول الله عَلَيْكُ |
| | عام أحد فردوني ، وعرضت وانا ابن خمس عشرة سنة ا |
| | فأجازوني في المقاتلة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | ان ربى عز وجل سيسالنى عنهم يوم القيامة وان |
| | خصمی دونهم محمد عُرَضِهُ فخشیت آن لا بشبت لی حجة |
| TAY | عند خصومته فرحمت نفسی وبکیت ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | أنا شريكك فجاء على الى عثمان رضى الله عنهما وساله |
| ۳۷_۳٥ | أن يحجر عليه فقال: كيف أحجر على من شريكه الزبير |
| | انا أحيلك على على وأحلني انت على فــلان ففعــل |
| | فانتصف السيب مسن على ، وتلف مال الذي احساله |
| - | المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب فقال أبي على المن الله على الله الله الله الله الله الله الله ال |
| | |

| | أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، فمن ترك دينا فعلى ً |
|-------------|--|
| 731-11-577- | قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 771 | |
| 189 | انا زعيم ببيت في ربض الجنة لن ترك المراء وهو محق |
| | أنا ضامن _ قالها على _ من ثم دعا له الرسول عَلَيْكُ |
| | ثم قال : ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه |
| 188 | يوم القيامة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 14. | |
| | أنا لهما ضامن وهما على " فقام فصلى عليه ثم أقبل على |
| | على " وقال جزاك الله عن الاسلام خيراً وفك رهانك كما |
| 19. | فککت رهان اخیك ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| | انا أولى بكل مسلم من نفسه . من ترك مالا فلورثته ، |
| 7 | ومن ترك دينا أو ضياعا فالي وعلى " ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | انا ومالكم كولى البتيم ـ ولكم على أيها الناس خصال |
| | اذكرها لكم فخدوني بها ، لكم أن لا أجتبي شبيئًا من |
| | خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على |
| | اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم على " |
| 777 | ان ازید اعطیاتکم وارزاقکم ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | انًا لا أجد أحداً بأخذه منى _ بعنى مال الصدقة _ |
| • | فلما كان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعا |
| | بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلهـــا |
| | فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك ، فقال معاد : |
| ٣٣٣ | ما وجدت احداً يأخذ منى شيئاً ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠٠ |
| • | أن أخرج للناس أعطياتهم فكتب اليه: أنى قد أخرجت |
| | للناس أعطياتهم وقد بقى في بيت المال فكتب اليه: أن |
| | انظر من اداًن في غير سفه ولا سرف فاقض عنه . فكتب |
| | اليه: انى قد قضيت عنهم وبقى في بيت المال فكتب اليه: |
| 777 | ان انظر من كانت عليه جزية فأسلفه ٢٠٠٠٠٠ |
| | انتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم بعضا |
| | فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم علام يقتل بعضكم بعضا ا |
| | وهدا نبى الله موسى فيكم فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله |
| | موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فامرهم أن يذبحوا بقرة |
| | وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا |
| | فقال: قتلنى ابن اخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله |
| 779 | بعد ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |

| , . | انت منا فقال: نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو امنا |
|------------|--|
| | ولا ننتفى من أبينا . فكان الاشعث يقول : لا أوتي باحد |
| 414 | ينفى قريشا من النظر بن كنانة الا جلدته ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | ان شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميما |
| : • | وان شئتم امسكتم الموالكم وقسمت هده فيهم خاصة |
| | فقالت الأنصار : بل تقسم هذه فيهم واقسم لهم ما شنت |
| 7.7% | من أموالنا ب ب ب من من اموالنا |
| | ان استفنیت استعففت ، وان افتقرت اکلت بالمعروف |
| ٥٣٣ | ثم أنا باد باصحابي _ يعنى المهاجرين _ أخرجنا من مكة |
| | ان كان له عمل صالح أخد منه بقدر مظلمته ، وان لم |
| 77 | تكن له حسنات اخل من سيئات صاحبه فحمل عليه |
| 77 | ان كان قد أخضر مبرزه فاقطعوه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 01 | ان كنت غير تارك البيع فقل: هاء وهاء ولا خلابة ٠٠ |
| | ان انظر كل بكر ليسي له مال قشاء ان تزوجه فزوجه |
| | واصدق عنه فكتب البه: انى قد زوجت كل من وجدت |
| 778 | وقد بقى فى بيت المال مال ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | ان هلکت ماشیتهما رجعا الی نخل وزرع ، وان هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| : . | المسكين أن هلكت ماشيته جاءني ببنيسه يصرح: يا أمير |
| · <u>-</u> | المؤمنين . افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على مسن |
| 748 | الذهب والورق ، ، ، ، ، ، ، ، |
| | أن لابد للمرء المسلم من مسكن يسكنه وخادم يكفيه |
| | مهنته وفرس يجاهد عليه عـــدوه ومن أن يكون له |
| 771 | الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | ان أبا بكر رضى الله عنه رأى في هذا المال رأيا ولى فيه |
| *** | راى آخر ، لا أجعل من قاتل رسول الله عليه كمن قاتل معه |
| | ان أبا بكر كلم في أن يفضل بين الناس في القسم فقال: |
| • | فضائلهم عند الله ، قاما هذا المعاشى فالتسوية فيه خير |
| 708 | ان أحق الشروط أن توقوا ما استحللتم به الفروج |
| | ان اخوانكم من المهاجرين ليست لهم أموال فان شئتم |
| | قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا وان شئتم |
| | امسكتم اموالكم وقسمت هذه فيهم خاصية ، فقالت |
| | الأنصار: بل تقسم يا رسول الله هــده فيهــم وأقســم |
| 777 | ما شئت من أموالنا الما مع مع مع ما يعمل معاد |
| · | ان حبان بن منقد كان بنتاع وفي عقله ضعف فقيل |
| | يا رسول الله : احجر عليه فانه يبتاع وفي عقيله ضعف |
| | فاستدعاه رسول الله عليه فقال: لا تبع ، قال: لا أصبر ، |
| | |

| 79 | فقال: اذا بايعت فقل: لا خيلابه ، ولك الخيسار ثلاثا |
|-----------|---|
| | ان رجلا كان في عقدته ضعف فجاءوا به الى النبي عَلَيْكُ |
| | فقالوا: يا رسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا |
| • | نحجر عليه فقال يا رسول الله اني لا أصب عن البيع |
| 01 | فقال النبي عَيْنَ : اذا بعث فقل : لا خلابة . ٠٠ ٠٠ |
| 710 | ان الرسل لا تقتل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | ان عليا يريد أن يسال عثمان رضي الله عنها أن |
| • | يحجر عليه فقال الزبير: أنا شريكك ، فجاء على ألى عثمان |
| To | رضى الله عنهما وسأله أن يحجر عليه فقال إكيف أحجر |
| | على من شريكه الزبير ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | ان عقبة بن الحارث تزوج امرأة هي أم يحيى بنت |
| | أبي أهاب فجاءت أمرأة سوداء فقالت: أني أرضعتكما ، |
| | فسال النبي عَلَيْكُم فقال : كيف وقد قيل ؟ ففارقها عقبة |
| • | ونکح <i>ت زوجا غیره ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰</i> |
| | ان غلاما من الأنصار شبب بامراة في شعره فرفع الى |
| | عمر رضى الله عنه فلم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشمر |
| ۲. | لحددتك ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، |
| | أن فاطمة زوجة أمير المؤمنين عمر بن عبد العربز دخلت |
| | هلیه یوماً وهو جالس فی مصلاه واضعاً خده علی یده ۱۰ م |
| | ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك |
| | يا فاطمة قد وليت من امر هذه الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجالع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، |
| | الفجير الجامع ، والمربط الصحاح ، والمظلوم المقهور ، والبطلوم المقهور ، |
| | والفريب الأسير ، والشيخ الكبير وذي العيال الكثير ، |
| | والمال القليل وأشباههم في أقطار الأرضٌ ؛ واطراف البلاد ، |
| | فوامت إن بي عد و حل سيسالني عنهم به م القيامة ، وإن |
| | خصمى دونهم محمد عليه فخشيت أن لا يثبت لى حجة |
| ۲۸۷ | خصمی دونهم محمد علی فخشیت آن لا یثبت لی حجة عند خصومته ، فرحمت نفسی وبکیت |
| • | الف أن وماهم كوني ألينيم ــ أني أن قال • ــ وهم |
| | على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها ، لكم |
| | , |
| | الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى |
| ٣٣٢ | الا في حقه ، ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم |
| | انما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش |
| 777 | فالاسوة فيه خير من الأثرة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 0.40 | |
| 0+0 | |
| | |

| | انما مات أمس قال فعاد اليه من الغد فقال: قد |
|-------------|--|
| 1.41 | قضيتهما ، فقال النبي عليه : الآن بردت عليه جلده |
| 777 | انما هذا من اخوان الكهان ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| • | انما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش |
| 447 | فالأسوة فيه خير من الأثرة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| . ٣٣٧ | انما هاجر به أبواه يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه |
| • | ان المراة اذا بلغت المحيض لا يصلح أن يرى منها الا |
| 11-Ť- | هذا وهذا المناسب المناسب المناسب |
| | ان المسلمين انما هم بنو الاسسلام كاخوة ، ورثوا |
| | أباهم فهم شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم وأن كان |
| 777 | بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدبن والخبر |
| : | انها ولدت غلاما فأرسل اليها بخمسين درهما |
| ም ምም | وكسوته ، وذكر لها بانه أذا مرت به سنة رقعه الى مائة |
| | انه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال |
| | رسول الله عَلَيْكُم حين كثرت عنده هذه الخصـــومات: |
| ٤٣٤ | لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | انها ابنتك هكذا قال عبد الله لابيه ، ولما ساله ما بها ؟ |
| | قال له : عملك انك لا تنفيق عليها ، أو قال له : منعك |
| | ما عندك . قال : ومنعى ما عندى ، منعك أن تطلب |
| 440 | لبناتك ما يطلب القوم لبناته ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | أنه والله مالك عندى غير سهمك في المسلمين وسعك |
| 440 | أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني وبينكم 🖟 \cdots 🕟 |
| 184 | انه ضمن عن الميت _ يعنى أبا قتادة |
| | انه أعظم للبركة ، قالوا: اصنع ما رأيت فانك ان |
| 77 7 | شاء الله موفق ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| - | انه كان لابيه المسيب دين على انسان الف درهم ، |
| | ولرجل آخر على على بن ابى طالب الف درهم فقال ذلك |
| • | الرجل للمسيب: أنا أحيلك على على ، وأحلني أنت على |
| | فلان ففعل ، فانتصف السيب من على وتلف مال الذي |
| | أحاله المسيب عليه فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب |
| HY | فقال له على: أبعده الله ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | انهم جباة المال وغيظ العدو وردء المسلمين ، وأن |
| | يقسم بينهم فينهم بالعدل ، والا يحصل من عندهم فضل |
| , | الا بطيب نفس منهم ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| 708 | ان توفوا ما استحللتم به الفروج ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | اني أربد أن أفظمه ، لأن عمر لا يستجل الصفار في |

:

: :

| | ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه |
|------------|--|
| | هامسا ويح عمر ، هلك عمر ثم عاد الى دار الخلافة ، |
| | ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينة من ينادي : لا تعجلوا |
| | اولادكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ، |
| 222 | وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام |
| 77 | ائي لاراكم عنها معرضين ، والله لارمينها بين أظهركم |
| | انى ارى أن اجعل عطاء الناس فى كل سنة ، واجمع |
| | المال فانه اعظم للسركة قالوا: اصنع ما رأيت فانك |
| 777 | ان شاء الله موفق ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | اني رأيت الانصار تصنع برسول الله عليه أشياء آليت |
| 414 | الا أصحب احدا منهم الا خدمته .٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠٠ |
| | انى ارضعتكما فسأل النبى عَلِيُّكُم فقال: كيف وقد |
| 414 | قيل ؟ ففارقها ونكحت زوجاً غيره ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | اني لاعطى الرجل وغيره أحب الي منه خشية أن يكبه |
| ٣٣٦ | الله في النار ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| | انی فقیر لیس لی شیء ولی یتیم فقال : کل من مال |
| 17 | يتيمك غير مسرف ولا مبدر ولا متاثل ٠٠٠٠٠٠ |
| | انی آنزلت نفسی من مال الله منزلة مال الیتیه ان |
| | استفنيت استعففت وإن أفتقرت أكلت بالمعروف، ثم أنا |
| 440 | باد بأصحابي ــ يمنى المهاجرين ــ أخرجنا من مكة ٠٠٠٠٠٠ |
| | انی لا اثبت علی الخیل ، فضرب بیده علی صدری |
| 117 | وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | اني لا أصبر ، فقال عَلَيْكَ : من بايعته فقل : لا خلابة |
| 44 | ولك الخيار ثلاثا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | اى أخى قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت |
| 144 | فاجعل اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر ففرز في |
| γΛ | الاسطوانة الخشبة ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| | أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصلابته آفة من الآنانة للمن المنافقة من ا |
| | الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون |
| | عليه طرحت جزيته وأعيل من بيت مال السلمين هو وعياله |
| | ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| ¥ 4 3 | دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم |
| ٢٨٢ | ايها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها ، لكم على" |
| | أن لا أجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا |
| | ان و البعدي عليه الله على اذا وقع في يدي أن لا يخرج مني الله مني الله عليه الله عليه الله عليه الله الله الله عليه الله الله عليه الله عليه الله عليه الله الله عليه الله الله عليه الله الله الله عليه الله الله الله الله الله الله الله ا |
| 444 | س وجهه ، ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم |
| | |

Ŧ

.

حرف البساء

| | | ** | · · · · · · · · · · · · · · · · · · · |
|------|-----|---------------------------------------|--|
| | | . ! . : : | بخ بخ يا ابن أمير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمد |
| • | | | هرلي ؟ فَخْرَج الصبي هاربا وبكي ، وما سكت عمر حتى |
| | | : | علم أنه أشتر أها بكف من نوى ، وكان رضى ألله عنه قد |
| | | • | استود لوته لشندة ما عانى في هندا العام من الجنوع |
| | | | والاستمرار على الأكل بالزيت فقط وحرم على نفسه اللحم |
| ÷ | ٠ | 441 | والسمن واللبن في هذا العام حتى يحيى الناس |
| | | -189 | بردت عليه جلده |
| | | 19. | برىء الميت ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ٠٠٠٠٠٠٠ |
| | | | برك رسول الله عُرِيْكُم على خيل احمس ورجالها خمس |
| | | *11 | مرات در |
| | | | استبطأ موت عمه ثم حمله فوضعه ليلا على باب |
| | | 479 | رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه فركب بعضهم على بعض |
| | | | بعث النبي عَرِيسًا الى سعد بن معاذ فجاء على حمار ، |
| . 15 | | سوب | فبلغ قريبا من المسجد قال عَلَيْكُ : قوموا الى سسيدكم |
| | | 11 | أو قال خيركم المنافع ا |
| | | | بعث الى عمر بثلث صدقة الناس فانكر ذلك عمر |
| | | | رضى الله عنه وقال له: لم أبعثك جابيا ولا آخــ حزية، ولكن بعثتك لتأخل من أغنياء الناس فتردها على الفقراء ، |
| | | | ولمن بعثت بالمحد من الحداء الناس فتردها على الفقراء ا |
| • | | | منى ، فلماكان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعا |
| | | | بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلها ، |
| | | | فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك فقال معاذ : |
| | · | - | ما وجدت احدا باخد مني شيئا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | , | | بعث جرير ألى رسول الله عليه رجلا يبشره فبرك |
| | | ·- | رسول الله على خيل أحمس ورجالها خمس مسرات |
| | | | بعثه الله حيا فقال : قتلني ابن أخي فلان ، فلم يورث |
| | | 479 | قاتل من قاتله بمد ذلك بنين بنين بنين |
| | | : : | بعد ذلك بيوم قال: ما فعل الديناران؟ قال: اثما مات |
| | | | امس ، ثم اعاد علیه ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | 1 | | بعد ما مات عبد الله بن مسعود قال الزبير لعثمان : |
| | | | اعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق من بيت المال ، |
| • | | | فأعطاه خمسة عشر ألفا والمعادد والمسابق المسابق |
| | | · | بقى فى بيت المال شىء ، فكتب اليه أن انظر من أدان ف غد سفه ولا ساف فاقض عنه ، فكتب اليه : أن قد |
| | • • | - • | فَا غِدِ سِفِهِ وَلا سِ فِي فَاقِضَ عِنْهِ } فكتب اللهِ : أَنَا قَلْبُ |

| w. v. | | قضيت وقد بقى في بيت المال مال ، فكتب اليه أن انظر من |
|----------|-------------|---|
| | | كانت عليه جزية فضعف عن ارضه فأسلفه ما يقوى على |
| | 448 | |
| | | بلغ ذلك النبي عَنْ فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله |
| <i>:</i> | 77 | من فوق سبعة ارقعـة ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | | بلغ ذلك عليا وعزم أن يسال عثمان الحجر عليه فجاء |
| | | عبد الله الى الزبير وذكر أن عليها يريد أن يسهال عثمان |
| | | ان يحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فجاء على الى |
| | ۳٥ | عثمان ، وسأله الحجر عليه ، فقال : كيف أحجر على من شريكه الزبير |
| | | سريد عربير بلغ قريباً من المسجد قال : قوموا الى سيدكم أو |
| | 77 | فال : خرکم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| • | • • | بلغت المراة المحيض = اذا · · · · · · · · · · · · · · · · · · |
| | - | بل تقسم يا رسول الله هــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| | ٣ ٢٨ | ما شئت من أموالنا ١٠٠ ٠٠ من من من من |
| | 189 | بم تأخذ مال اخيك بغير حق |
| • | ٤٣٧ | بم يستحل احدكم مال صاحبه ٢٠٠٠٠٠ |
| | | بم يشبهها ولدها ثم قال عليه : اذا رأت ذلك فلتفتسل |
| | | بيت لخثم يقال له ذو الخلصة والكمبة اليمانية فقال |
| | • | عَيْثُهُ لَجَرِيرِ : هُلُ انت مريحي من ذي الخلصة والكعبة |
| | | اليمانية فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من احمس |
| | | فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا |
| | TIY | ولأحمس ١٠ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| | 189 | ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وهو محق |
| · | | ابتاع عبد الله بن جعفر ارضا سبخة بستين الفا ، |
| | | فقال عثمان : ما يسرني أن تكون لي بنعلي معا فبلغ ذلك |
| | | عليا كرم الله وجهه ، وعزم أن يسال عثمان أن يحجر عليه ، فجاء عبد الله بن جعفر الى الزبير وذكر له أن عليا يريد أن |
| | | سال عثمان رضى الله عنهما أن يحجر عليه فقال الزبير: |
| | | أنا شريكك فجاء على الى عشمان وسأله أن يحجر عليه |
| | 80 | فقال : كيف أحجر على من شريكه الزبير |
| | | ابتاع حبان بن منقف وفي عقله ضعف ، فقيل : |
| • | | يا رسول الله احجر عليه فانه يستاع وفي عقبله ضعف |
| | | فاستدعاه رسول الله عليه فقال: لا تبسع قال: |
| | • | لا أصبر ، فقال : أذا بايعت فقل : لا خلابة ولك الخيار |
| | | |

باع جابر رضي الله عنه بعيره على النبي عُلِيُّكُم واستثنى حملانه الى المدينة 302 بات عمر وعبد الرحمن رضى الله عنهما بحرسان قافلة التجارة ويصليان حتى سمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لامه : اتقى الله وأحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال : ويحسك انى لاراك ام سلموء ، مالى أرى أينك لا تقرر منه الليالة ؟ قالت يا عبد الله قد أبرمتنى منذ الليلة انل أريفه عن الفطام فيأبى . قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم قال : وكم له : قالت: كذا وكذا شهرا قال: ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤسا لعمر ، كم قتل من أولاد المسلمين ثم أمر منادياً فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠ **۳**۳۸ بايعت رسول الله عَيْدٍ على اقام الصلاة وابتاء الزكاة والنصح لكل مسلم 217 بايع جرير بن عبد الله رسول الله عَيْسَةُ سنة عشر من الهجرة في شهر رمضان وأسلم 🕠 **YIY** بینی وبینکم کتاب اللہ **TTO** ... يتبايعون الثمار على عهد رسول الله عليه فأذا جدها الناس وحل تماطيهم قال المبتاع: انه اصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال رسول الله عَلَيْتُهُ حين كثرت عنده هذه الخصومات : إلا تتبايعوا حتى يبدو الصلاح **٤٣**٤ بنو الاسلام كاخوة ورثوا اباهم فهم شركاء في المراث تتساوى فيه سهامهم وأن كان بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير 441

حرف التساء

731-111-58

441

افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الذهب

حرف الثياء

تؤلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه ، وقال جرير ابن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم قان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم ٠٠٠٠٠ 118 واستثنى حملانه إلى المدينة في بيعه على النبي عليه الله عليه المالية واستثنى ثم بعث جرير الى رسول الله عليه الله عليه ما يبشره فبرك رسول الله ﷺ على خيل احمس ورجالها خمس مرات ٢١٧ ثم شاور أصحاب محمد عليه في بقية القوم فقال عدى ابن حاتم: ثؤلول كفر قد أطلع رأسه فاحسمه ٢١٤٠٠ ثم تخيل انها تساوى خمسمائة فقال: اتبيعهسا بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم ، فاشتراها بشمانمائة رضى الله عنه ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠٠٠٠٠ 717 ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما قال : الآن بردت علیه جلده ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ 189 ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك ، مما لم يكن في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه والأمشال والنظائر وقس الأمور عليها ثم أعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ 777 ئرد بزیت ثم دعا علیه ثلاثین رجلا فاکلوا منه غداءهم حتی آصدرهم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ۲۲۲ ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئا كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين

| : | ثم أقبل على على" وقال حزاك الله عن الاسلام خيراً ؛ |
|------|---|
| 19. | و فك رهانك كما فككت رهان أخيك |
| | ثم دعا لها بحمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق |
| • | به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريشما يصل اليها |
| ۲۸٥ | محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة |
| | ثم قال عليه علم ما من مسلم فك رهان اخيه الا فك الله |
| 184 | رهانه يوم القيامة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| • | ثم قال بعد ذلك : ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات |
| | امس ، ثم اعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : |
| IXN | الآن بردت عليه جلده الآن بردت عليه جلده |
| | ثلاثون رجلا دعاهم فأكلوا منه غداءهم حتى أصدرهم |
| | ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل حريبان وهو |
| *** | نحو اردب من القمح أو نصفه |
| | ثمراً بعته على اخيك اصابته جائحة ، فلا يحل لك |
| 474 | ان تأخذ منه شيئًا . بم تأخذ مال أخيك بفير حق |
| | ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش فالاسوة فيه |
| ٣٣٦ | خير من الأثرة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| ; | ثوب جربر جعلنا نلمسه ونتعجب منه ، فقال النبي |
| | عَلَيْكُ : والذي نفسى بيده لمنادبل سعد في الجنة أحسن من |
| . 77 | 140 |
| ٠. | حرف الجيم |
| | حر ت احبيم |
| • | جابر بن عبد الله رضي الله عنه باع بعيره على النبي |
| 707 | طلط واستثنى حملانه الى المدينة |
| | جائحة اصابت ثمرا بعثه على اخيك ، فلا يحل لك أن |
| | تأخذ منه شيئًا ، بم تأخذ مال اخيك بفير حق ٠٠٠٠٠٠ |
| | جاءنی هذا السكين ان هلكت ماشيته ببنيه يصرخ |
| | يا أمر المؤمنين . افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على " |
| 448 | سن انذهب والورق ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | اجازني في المقاتلة وأنا أبن خمس عشرة سنة |
| | حائز امر الوصى في كل شيء الافي الابتياع ، واذا باع |
| 17 | بيعاً لم يقبل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | حاء سعد بن معاذ على حمار فبلغ قريباً من المسجد ، |
| : 77 | قال عليه : قوموا الى سيدكم أو قال : خيركم و |
| | فجاءوا برجل في عقد لدته ضعف الى النبي عليه |

| | فقالوا: يا رسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا ، |
|-------------------------|--|
| | فحجر عليه فقال: يا رسول الله اني لا اصبر عن البيع |
| ۱٥ | فقال النبي عَلَيْكُ : اذا بعت فقل لا خلابة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | جاء عبد الله بن جعفر الى الزبير فدكـــر له ذلك ، |
| | فقال الزبير: أنا شريكك ، فلما سأل على عثمان الحجر |
| ۳۷-۳٥ | عليه قال: كيف أحجر على من شريكه الزبير ١ ١ ٠٠٠٠ |
| | حاءت امرأة سوداء الى عقبة بن الحارث فقالت: |
| | اني أرضعتكما ، فسأل النبي عَرَيْكُ فقال : كيف وقد قيل |
| 737 | ففارقها عقبة ونكحت زوجا غيره ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | جار لا يمنع جاره ان يفرس خشبا في جداره ، وقال |
| ΛY | الحالف: أي اخى قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت |
| | جباة المال ، وغيظ العدو ، وردء المسلمين ، اوصى ان |
| | يقسم بينهم فيؤهم بالعدل ، والا يحصل من عندهم |
| 414 | فضل الا بطيب نفس منهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المبتاع : انه أصاب |
| | الثمر عاهات يذكرونها ، ويحتجون بها فقال الرسول عَلَيْكُ |
| | حين كثرت عنده هذه الخصومات: لا تتبايعوا حتى يبدو |
| 373 | صلاح الثمر ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| ፖ ፖፖ— አ አ | جذوع جاره اذا سأله دعمها على حائطه فلا يمنعه |
| | جریب من طعام عجن ثم خبز ثم ثرد ثم دعا علیه ثلاثین |
| | رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ثم فعل بالفشاء |
| د بون | ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان وهو نحو اردب مين القمح أو نصفه أو يزيد شيئاً كل شهر |
| 777 | جرير بن عبد الله بعث الى الرسول يَرْضِعُ يبشره فبرك |
| 717 | رسول الله عَلَيْكُم على خيل احمس ورجالها خمس مرات |
| | حرير بن عبد الله قال: قال لى النبي عَرَيْكُ في حجة |
| 717 | الوداع : استنصت لي الناس |
| 71Y_Y17 | حرير بن عبد الله يوسف هذه الأمة لحسنه |
| , , , — , , , | جزاك الله عن الاسلام خيراً ، وفك رهانك كما فككت |
| 19. | رهان آخيك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | جز عبد الله بن مسعود راس عبد الله بن النواحة في |
| | السوق ، ثم شاور اصحاب محمد عَلَيْكُم في بقية القوم |
| | فقال عدى بن حاتم: ثؤلول كفر قد أطلُّع رأسه فاحسمه ، |
| | وقال جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان |
| | تابع أكفاه من المن في تنابع فتار أكفار من المنابع |

جزية كانت عليه فضعف على حمل أرضه فأسلفه ما يقوى على عمل ارضه ، فانا لا نريدهم لمام ولا لعامين ٢٣٤ احمل اسطوانا دون جداري فقمل الآخر ففسرز في الاسطوان الخشئة وجعلت لهم: ايما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته واعيل من بيت مال السلمين هو وعياله ما اقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام ، فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ፖሊን فجملوني في الذرية ولم أقتل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ 13 اجعلوا الطريق _ اذا اختلفتم فيه _ سبعة أذرع ... ۸۷ جِعلنا نلمسه ونتعجب منه ، فقال النبي عَلَيْنَهُ : والذي أجمل عطاء الناس في كل سنة ، وأجمع المال فانه أعظم للبركة ، قالوا : أصنع ما رأيت فانك أن شاء الله **777.** حلس عمر بن عبد العزيز في مصلاه ، واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على حديه ، فقالت له : مالك ؟ قال: ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هـــده الأمة ما وليت ، ففكرت في الفقير الجائع ؛ والريض الضائع والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والفريب والأسير ، وذوى العيال الكثير والمال القليل ؛ واشباههم في اقطار الأرض واطراف البلاد ؛ فعلمت أن ربى سيسالني عنهم يوم القيامة وأن خصمي دونهم محمد علي فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند **TAY** ... خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت ۲۳٦ فالأسوة فيه خير من الأثرة ... اجمع المال فانه أعظم للبركة ، قالوا: اصنع ما رأيت 777 فانك ان شاء الله موفق

حرف العاء

حيان بن منقذ كان يبتاع وفى عقله ضعف ، فقيل : يا رسول الله احجر عليه ، فانه يبتاع وفى عقله ضعف ، فاستدعاه رسول الله عَيْنَةُ فقال: لا تسم ، قال: لا أصبر ،

| "9 T 1 TA | فقال: اذا بايمت فقل: لا خلابة ، ولك الخيار ثلاثا |
|------------------|--|
| | احب الى غيره منه ، فاعطيه خشية أن يكبه الله في |
| 777 | النار أن أن أن المان |
| 187 | حتى يؤديها _ أى الحمالة _ ثم يمسك .٠٠٠٠٠ |
| | حتى أصدرهم ثم فعل بالمشساء ذلك وقال: يكفى |
| • | الرجل جريبان وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو |
| | يزيد شيئا كل شهر فكان يرزق الناس المرأة والرجل |
| . "" | والمملوك جريبين كل شهر ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | حتى تسملحوا وركب بعضمهم على بعض ، فقسال |
| | عقلاؤهم وذوو الرأى منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ |
| | وهذا نبى الله موسى فيكم فأسألوه ، فأتوا نبى الله موسى |
| | فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه |
| W 7 A | بعضها ، فبعثه الله حيا سويا ، فقال : قتلني ابن أخي |
| 779 | فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ٠٠٠٠٠٠ |
| | احتجبی منه یا سودهٔ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| | احجر عليه فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه رسو لالله عَلَيْكُ فقال : لا أصبر ، فقال : |
| 71-79 | اذا بايمت فقل: لا خلابة ، ولك الخيار ثلاثا |
| , ,_, , | حجة لا تثبت لي عند خصيومته ، فرحمت نفسي |
| Y A7 | وبكيت ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| Y17. | حجة الوداع قال لى النبي عَلَيْكُ : استنصت لى الناس |
| | نحرسهم الليلة من السرق أ فباتا يحرسانهم ويصليان |
| | ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه ، |
| ۳۳۸ | فقال الأمه: اتقى الله واحسني الى صبيك ٠٠٠٠٠٠ |
| | حرم على نفسه اللحم والسمن واللبن في هذا العام |
| | حتى يحيى الناس ، ويقول أسلم مولاه : كنا نقول : لو لم |
| | يرفع الله المحل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر |
| 777 | المسلمين و والله و |
| | حرير جعلنا نلمسه ونتعجب منه فقال النبي عَلَيْكُم : |
| . " | والذى نفسى بيده لمناديل سعد في الجنة احسن من هذا |
| - | احسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من اخر الليل سمع بكاءه ، فأتى أمه فقال : ويحك انى لأراك |
| | آخر الليل سمع بهاءه ، قائي الله قفال . ويعف الى درات أم سوء ، مالى ارى ابنك لا يقر منذ الليلة ، قالت : |
| | يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليلة ، انى اريفه عن الفطام |
| | _ ای احمله علی الفطام _ فیابی ، قال : ولم ؟ قالت : لأن |
| | عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا |
| , . | وكذا شهرا قال: ويحك لا تعجليه فصلى الفجسر ، |
| | |

وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلمــا سلم قال : يا بؤسا لعمر كم قتل من اولاد المسلمين ، ثم امر مناديا فنادى : أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا **ፕ**ፕሌ حصلت المجاعة عام الرمادة في المدينة وما حولها ؟ رای فی ید بعض اولاده بطیخیة نقیسال: بخ بخ يا ابن امير المؤمنين تأكل الفاكهة وامة محمد هزلى ؟ فخرج الصبي هارباً وبكي 4 وما سكت عمر حتى علم أنه اشتراها بكف من نوى 220 حضر عبد الله بن النواحة واعترف فقال له عبد الله ابن مسعود: أين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال : كنت اتقيكم به فقال له: تب فأبى ، فأمر به فأخرج الى السوق فجز راسه ، ثم شاور أصحاب محمد عليته في بقية القوم فقالوا : استتبهم فأن تابوا اكفلهم عشائرهم .٠٠ 317. أحق الشروط أن توفوا ما استحللتم به الفروج ٠٠ ٢٥٤ حق حقه ، فلا وضية لوارث ، ولا تنفق المرأة شيئا من بيتها الا باذن زوجها ، والمسارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقطى ، والزعيم غارم ، ، ، ١٤٣ ، حق أعطيه أو أمنعه ، وما أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله ، وقسمنا من رسول الله عَيْثُهُ فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء خطه من هذا المال وهو مكانه معمد ٢٨٧ - ٣٣٥ ا حق الغريم عليك ، والميت منه برىء ؟ قال : نعم 191 حكم فينا سعد بن معاذ ؛ فشكوا في امن الذرية انا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عَرَضِي انظروا فان كان كان قد أنبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم أقتل الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى التسبهات فقد اسستبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشسبهات وقسع في الحسرام كالراعي يرعى حسول الحمي يوشك أن يقع فيه ، ألا وأن لكل ملك حمى ألا وأن حمى الله محارمه 4 ألا وأن في الجسد مضفة أذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي 787: حلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك ... 184

حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جداری ، فقعــل الآخر ، ففرز في الاسطوانة الخشبة ۸۷ الحالف قال: أي أخي ، قلد علمت أنك مقضى لك على ، وقد حلفت ، فاجعل استطوانا دون جداري ، ففعل الآخر ، فغرز في الاسطوانة الخشبة .. . ٧٠ ٨٧ حل تعاطيهم ، قال المبتاع: انه اصاب الثمر عاهات يدكرونها ويحتجون بها ، فقال عليه حين كثرت عنده الخصومات: لا تتبايعوا حتى يبدو ضلاح الثمر .. 373 تحمل حمالة فحلت له المسالة حتى يؤديها ثم يمسك ١٤٣ حمل بن النابغة الهذلي قال: يا رسيول الله كيف نغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل فقال رسول الله عُرضي : انما هذا من اخوان الكهان ٣٧٢ حمله فوضعه على باب رجل منهم ، ثم اصبح يدعيه ويقول: انتم قتلتم عمى ، حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ تحملهما _ أى الدينارين _ أبو قتادة فأتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على فقال رسول الله عليه قد اوفى 174 حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، ألا وأن لكل ملك حمى ألا وأن حمى الله محارمه ، ألا وأن في الجسد مضفة اذا صلحت صلح الجسيد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله ، الا وهي ألقلب ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٤٣ حين بعث رسول الله عليه الى سعد بن معاذ فجاء على حماد فبلغ قريبا من المسجد قال: قوموا الى سيدكم او قال خــركم ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٣

حرف الغاء

اخبر عمر عبد الرحمن بن عوف وقال له: هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه اتقى الله واحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال : ويحك أنى لأراك أم سوء ، مالى أرى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبرمتنى منذ الليلة ، أنى أريفه عن الفطام فيابى قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا

للفطيم قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا قال : ويحك لا تعجليه ، فضلى الفجر وما يستنبين الناس قراتمه من غلبة البكاء فلما سلم قال: يا بؤسا لعمركم قتل من اولاد المسلمين ثم امر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام ، فإنا نفرض لكل مولود في الاسلام ۳۳۸ خبر جريب من طعام ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ، ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان وهو نحو اردب مسن القمح أو نصفه أو يزيد شيئًا كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر ... ٣٣٢ خادم بكفيه مهنته وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن 441 ان يكون له الأثاث في بيته نعم فاقضوا عنيه فانه غارم

خده على يده ، ودموعه تسبيل على خديه ، فقالت له : الامة ما وليت ، ففكرت في الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المسور ، والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والفريب الأسير ، والشيخ الكبير ، وذي العيال الكثير ، والمال القليل ، وأشباههم في اقطار الأرض واطراف البلاد ، فعلمت أن ربي عز وجل سيسالني يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد مُرْقِيَّةً فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته ، فرحمت نفسى وبكيت

*******~** اخرجنا من مكة وأنا باد باصحابي ـ يعني المهاحرين ـ وانى انزلت نفسى من مال الله منسؤلة مال البتيسم ، ان 777-770

استفنيت استعففت ، وان افتقرت اكلت بالمروف ٠٠٠

اخرج الى الناس أعطياتهم فكتب اليه الوالى: انى قد اخرجت للناس اعطياتهم ، وقد بقي شيء في بيت المال ، فكتب اليه : أن انظر من ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه: أنى قد قضيت عنهم ، وبقى في بيت مال المسلمين مال ، فكتب اليه أن أنظر من كانت عليه جزية ، فضعف عن ارضه فاسلفه ما يقوى على عمل ارضه فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشساء أن يتنزوج فزوجه ، واصدق عنه ، فكتب اليه أن قد زوجت كل من وجدت وقد بقى في بيت المال مال ... خرجت مع جریر بن عبد الله فی سفر فکان یخدمنی

| | فقلت له: لا تفعل ، فقال : اني رابت الانصار تصنع |
|----------|--|
| | برسول الله علي اشياء آليت الا اصحب احدا منهم |
| 717 | الإخدمته ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| | خرج اليه العباس فقال له: خلعت ميزابا ركبــه |
| | رسول الله عَلَيْكُ بيده ، فقال عمر : والله لا يصـــعد من |
| ٧٧ | ينصبه الاعلى ظهرى ، فصعد العباس على ظهره ونصبه |
| | خرجوا الى غير دار الهجرة ، ودار الاسلام فليس |
| 7.7.7 | على المسلمين النفقة على عيالهم ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| • | خرج الصبی هاربا وبکی 4 وما سکت عمر حتی علم |
| | أنه اشتراها بكف من نوى ، وكان رضى الله عنه قد أسود |
| | لونه لشدة ما عانى من الجوع والاسستمرار على الأكل |
| | بالزيت فقط ؛ وحرم على نفسه اللحم والسمن واللبن |
| • | حتى يحيى الناس، ويقول مولاه: كنا نقول: لو كم يرفع الله |
| ۵۳۳ــ۲۳۳ | المحل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر المسلمين |
| | خشباً يفرزه احدهما في جداره ، فلقب مجمع |
| | ابن بزید الانصاری ورجالا کثیراً فقالواً: نشهد أن رسول |
| | الله عَلَيْكُمْ قَالَ: لا يمنع جار جاره أن يفسرز خشسبا في |
| | جداره ، نقال الحالف : أي أخى قد علمت أنك مقضى · |
| | لك على" ، وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جدارى ، |
| ۸۸ | ففعل الآخر ففرز في الاسطوانة الخشية |
| | خشیت أن لا يشبت لى حجة عند خصومته فرحمت |
| 777 | نفسی وبکیت ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| ۲۳٦ | خشية أن يكبه الله في النار ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | خصال اذكرها لكم أيها الناس ، فخدوني بها . |
| - | لكم أن لا أجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله |
| | عليكم الا من وجهه ، ولكم على" اذا وقع في بدى أن |
| فد مادمه | لا يخرج منى الا فى حقه ، ولكم على ً أن أزيد أعطياتكم . أ . أسم |
| 777 | وارزاقكم معدد معادد ما دوراقكم |
| | اختصموا الى رسول الله عليه فقضى أن دبة الجنين |
| | غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة ، |
| | وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن النابغة الهذاي |
| | فقال: يا رسول الله كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولا |
| ف 4 عبرہ | نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ؟ فقال عَلَيْكُمْ : انمـــا . |
| 777 | هذا من اخوان الكهان من من من اخوان الكهان من من من المناه من الكهان من من المناه من المناه من المناه المناه ال |
| | خصمی دونهم محمد مرایخ فخشیت آن لا یثبت لی |
| 777 | حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |

| ; | خاءسموه آلي عمر رؤضي آلله عنه فعال • لها سرطها • |
|--------------|---|
| | فقال الرحل : أذَّن يطلقتُنا با أمير المؤمنين ، فقال عمر : |
| 700 | مقاطع الحقوق عند الشروط . |
| | الخصومات كثرت عُنده عَلِيْكُم قال : لا تتبايعوا حتى |
| ₹ ₹\$ | يبدو صلاح الثمر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 7.7 | أخضر مبرزه ، فاقطعوه ، قالها عثمان في غلام سرق |
| | خطب النبي عَلِيكِ يوم فتح مكة فقال: الا أن الله قد |
| ٠. | أعطى كل ذي حقّ حقّه فلا وصبية لوارث ، ولا تنفق |
| | أمرأة شيئًا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية مؤداة ، |
| 188 | والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، والزعيم غارم .٠٠ .٠٠ |
| | خطب عليه في العيد فلما فرغ من خطبته أتى النساء |
| : | فوعظهن وقال : تصدقن ولو من حليكن ، فتصــدقن |
| 78 | بحليهن ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | خطب عمر رضي الله عنه في الناس قائلا: انما أنا |
| : | ومالكم كولى اليتيم _ الى أن قال : _ ولكم على أيها |
| | الناس خصال اذكرها لكم فخذوني بها ، لكم أن لا أجتبي |
| | شيئًا من خراحكم ولا مما افاء الله عليكم الا من وجهه ، |
| | ولكم على ً اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى الا في حقه ، |
| ٣٣٢ | ولكم على أن ازيد اعطياتكم وارزاقكم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | خطا رسول الله عَلِيْكُ خطوة ثم قال: أعليه دين ؟ |
| | قلنا: ديناران فانصرف فتحملهما أبو قتادة فأتيناه ، |
| | فقال ابو قتادة: الديناران على فقال النبي عَلَيْكُم : قد |
| . '. | اوفى الله حق الغريم وبرميء منه الميت ؟ قال : نعم . فصلى |
| 1/1 | عليه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ عليه |
| .: | اختلفا في خليج اراد الضحاك أن يجريه في أرض |
| ; | محمد بن مسلمة فامتنع ، فترافعا الى أمير المؤمنين عمر |
| ΛĒ | رضى الله عنه فقال: والله لامرته ولو على بطنك |
| 10 | خمس عشرة سنة بلفتها فأجازني عُرَبِيُّكُم في المقاتلة |
| | خاف عمر رضى الله عنه على القافلة السرق ، فذهب |
| | الى عبد الرحمن بن عوف واخبره الخبير وقال له : |
| : | هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم |
| | ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه |
| : | نحوه فقال لامه: اتقى الله واحسنى الى صبيك ، ثم عاد |
| • | الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه |
| · . · | فقال: ويحك اني لاراك ام سوء ، مالي اري ابنك لا يقر |
| | منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أد متد منذ اللبيلة |

حرف الدال

ፖፖለ

119

41

777

دار الهجرة ودار الاسمال ، أعيل من بيت مال المسلمين ما اقام بهما فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ٢٨٦٠٠ دخلت عليه زوجته يوما وهو في مصلاه ، واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له: مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجائع ، والمربض الضائع ، والمارى المجهود ، والبتيم الكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والفريب الأسير ، والشيخ الكبير ، وذى الميال الكثير والمال القليل ، وأشباههم في اقطار الأرض ، وأطراف البلاد فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمى دونهم محمد عليه فخشيت أن لا يشت لى حجة عند حصيومته ، فرحمت نفسی وبکیت ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۸۷ ۳۳۵ دخلت اسماء على النبي عليه وعليها ثباب رقاق ، فاعرض عنها وقال لها: يا اسماء ان المراة اذا بلفت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا ، وأشار الى وجهه وكفيه آ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، 17 دعنى من نعم ابن عفان وابن عوف فانهما ان هلكت ماشيتهما رجعا الى نخل وزع ، وان هذا المسكين أن هلکت ماشیته جاءنی ببنیه بصرخ با امیر المؤمنین افتارکهم أنا لا أبالك ؟ فالكلأ أيسر على" من الذهب والورق ن ن ن 377 درجات الدين والخير بعضهم فيها أعلى من بعض 771

| | | استدعى رسول الله عليك حبان بن منف فقال |
|-----|---------------------------------------|---|
| | | لا تبع ، قال : لا أصبر ، فقال : اذا بايمت فقلل : |
| , | ٣٦_٢٦ | لا خَلَابة ، ولك الخيــار ثلاثا ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| ! | | يدعيه عليهم ويقول: انتم قتلتم عمى ، حتى تسلحوا |
| ; | | وركب بعضهم على بعض فقال عقب الأؤهم وذوو الراى |
| ; | 474 | منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| : | | دعا عليه ثلاثين رجلا فاكلوا منه غداءهم حتى |
| | | اصدرهم ، ثم فعل بالعثاء مثل ذلك ، وقال: يكفى |
| ; | 444 | الرجل جريبان وهو لحو اردب من القمح أو نصفه .٠٠ |
| | 797 | دعا لنا رسول الله طلطي ولاحمس |
| | : · | دعا لها بجمل فاعطاها دقيقا وزينا وامرها أن تلحق |
| | | به الى خيبر حيث اعطاها جملين آخرين ريشما يصل اليها |
| . ; | 710 | محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة ٠٠٠٠٠٠ |
| - : | 717 | دعا رسول الله عليه لنا وبرك لخيل اخمس |
| | · • | دمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر: أن بعثتك |
| | | فأد اليها صدقة المسام ، وعام أول وما أدرى لملى |
| · · | 440 | لا أبعثك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| | · · | دموعه نسيل على خديه ، فقالت له : مالك ؟ قال : |
| | 770 _7AY | ويحك يا فاطمة ، قد وليت من امر هذه الامة ماوليت |
| | | ديناران دين عليه ، فانصر ف عليه ابو قتادة |
| . ; | | فاتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على فقال النبي عليه |
| | F | قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، |
| , | | فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ |
| | | قال أنما مات أمس ، قال : فعاد اليه من الفد فقال : قد |
| ۱۸۹ | 171-104 | قضيتهما ، فقال النبي ملك : الآن بردت عليه جلده |
| | 19. | |
| , | · · | والدين مقضى ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، |
| • | 157 | والزعيم غارم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | | ادان في غير سفه ، ولا سرف ، فاقض عنه دينه ، |
| ; | 778 | فكتب اليه: أنى قد قضيت عنهم ، وبقى في بيت المال مال |
| | · · · · · · · · · · · · · · · · · · · | دية الجنين غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على |
| . ; | | عاقلة القاتلة وورئها ولدها ومن ممهم فقام حمل بن النابغة |
| ٠ ; | | الهدلى فقال: يا رسول الله ، كيف نفرم من لا شرب ولا |
| ; | | أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل فقال عَيْسِلُم |
| ; | ۲۷۲ | انما هذا من اخوان الكهان |
| | ; ; | ديوان الأرزاق لا يسلجل من كان دون الفطام فقال |
| | • | · · |

حرف الذال 🐇

ذات ليلة قدمت رفقة من التجار بقافلة تجارية ، فنزلوا المصلي ، ولما عرف عنهم عمر خاف عليهم السرق فدهب الى عبد الرحمن بن عوف وأخبره الخبر ، وقال له : هـل لك أن تحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرساتهم ، ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه الى أن قال: يا بؤسا لعمر كم قتل من اولاد المسلمين ؟ كم امر مناديا فنادي أن لا تعجــــلوا صبياتكم عن القطام فانا نفرض لكل مولود في الاسسلام ٣٣٨ ذكاة الحنين ذكاة أمه ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ 777 ذكر عليه من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لاحد منا في فضل ٠٠ 222 ذو الخلصة والكعبة اليمانية كان في الجاهلية بيتاً لخثم فقال لى رسول الله عليه على الله مريحى من ذى الخلصة والكعبة اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من احمس فكسرناه ، وقتلنا من وجدنا عنده ، فاتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس ٠٠٠٠٠٠ 417 اذكرها لكم فخذوئي بها ، لكم أن لا أجتبي شيئاً من خراجكم ، ولا مما افاء الله عليكم الا من وجهه ولكم على اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم على أن أزىد أعطباتكم وأرزاقكم ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ 444 بذكرون عاهات أصابت الشمر ويحتجون بها ، فقال رسول الله عليه عين كشرت عنسده هسده الخصومات لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر ١٠ ٠٠ ٠٠ ٣٤ ذكر لها عثمان بأنه اذا مرت به سنة رفعه الى مائة ۳۳۳ ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني بدلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه وهدا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة 🕠 🕠 👵 ۳۳٦ ذكر عبد الله بن جعفر للزبير أن عليا يريد أن يسأل عثمان أن يحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك فجأء على

الى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه ؛ فقال : 47-40 كيف أحجر على من شريكه الزبير ذكروا ذلك لنبى الله موسى فأمرهم أن يدبحوا بقرة وأن يضربوه ببمضها ففعلوا ذلك فبمثه الله حيا سنويا فقال قتلنى ابن أخى فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد 411 والمارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم 124 ذهب الى عبد الرحمن بن عوف وأخبره الخبر وقال له: هل لك أن تحرسهم الليلة من السرق قباتًا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهما **ጞ**ጞ፞፞፞፞ ذو العيال الكثير ، والمال القليل وأشباههم في أقطار الارض واطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمى دونهم محمد عليه فخشيت الا يثبت لى حجة عند خصومته فرحمت نفسي وبكيت ٣٣٥ ذوو الرأى منهم وعقلاؤهم قالوا : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسالوه ، قال : فاتوا نبي الله موسى عليه السلام فذكروا ... 411

حرف الراء

رآها جربر أنها تساوى اربعمائة درهم فقال لصاحبها : البيعها باربعمائة درهم ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة درهم ، نقال: أتبيعها بخمسمائة درهم ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تسلساوى ستمائة درهم ، فقال : اتبيعها بسيستمائة درهم ؟ قال نعم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة دوهم فاشسستراها بتمانمائة درهم اراك أم سوء مالي أرى ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبرمتنى منذ الليلة « أي أضجر تني » أني اریقه عن القطام ـ ای ارایده ان یقطم ـ فیابی ، قال: ولم ? قالت : لأن عمر لا يفوض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه ، قصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من قلبة البكاء ، قلما سلم قال : يا بؤسا لعمر ، كم قتيل من أولاد السلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبياتكم عن الفطام ، قانا نفرض لكل مولود في الاسلام ...

| | ارايت ان منع الله الشمرة لا فيم يستحل أحدكم مال |
|-------------------|--|
| 177 | صاحبه الم ١٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| | رأى أبو بكر في هذا المال رأيا ولى فيه رأى آخر ، |
| 847 | لا أجمل من قاتل رسول الله مُركِئة كمن فاتل معه |
| : | رايت الانصار تصنع برسول له مَلِينًا اشياء آليت |
| 414 | الا أصحب احداً منهم الآخدمته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| ۲۸ | اراكم عنها معرضين والله لأرمينها بين أظهرهم |
| • | راى عمر في يد بعض أولاده بطيخه ، فقال : بخ بخ |
| | يا ابن أمير المؤمنين ، تأكل الفاكهة وأمة محمد هزلى أ |
| ***** | فخرج الصبى هارباً وبكى ، وما سكت عمر حتى علم أنه |
| 777 | اشتراها بکف من نوی ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| | ترى المرأة في منامها ما يرى الرجل ، فقالت عائشة |
| | رضى ألله عنها فضحت النساء ، أو يكون ذلك أ فقال |
| 78 | مَرْضَةُ : فيم يشبهها ولدها ؟ ثم قال عَرَبْضَةُ : اذا رأت الماء |
| 179 | فلتفتسل والجنة لمن ترك المراء وهو محق والجنة لمن ترك المراء وهو محق |
| | ربص الجنه بن ترك المراء وهو سعنی ربی عز وجل سیسالنی یوم القیسامة عنهم ، وان |
| | خصمی دونهم محمد عُرِی فخشیت آن لا یثبت لی حجة |
| ۲۸۷_۰ ۲ ۸۷ | عند خصومته ، فرحمت نفسی فبکیت |
| | فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه |
| 444 | بها كلها فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك من من |
| | رجل أتوا به النبي عُلِيَّة كان في عقدته ضعف فقالوا: |
| | يا رسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا فحجر |
| | عليه ، فقال : يا رسول الله انى لا اصبر عن البيع فقال |
| 01- 49- 49 | النبي عَلَيْكُ : أذا بعت فقل : لا خلابة ٠٠٠٠٠٠ |
| | رجل توفی ففسلناه وحنطناه وکفناه ، ثم أتينا به |
| | النبى عُيني فقلنا: تصلى عليه ؟ فخطا خطوة ثم قال: |
| • | اعليه دين ؟ قلنا: ديناران فانصرف فتحملهما أبو قتادة ، |
| | فأتيناه فقال أبو قتادة: الديناران على مُ فقال النبي عَلَيْكُم |
| | قد اوفى الله حق الفريم ، وبرىء منه الميت ؟ قال : نعم ، |
| | فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ |
| | انما مات أمس قال: فعاد اليه من الفهد فقال: قد |
| 19189 | قضيتهما فقال النبي عُرِيْكُم : الآن بردت عليه جلده |
| | الرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال |
| 770 | وهو مکانه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| 110 | |

| ··- · · · | לבו פון אני ושפין שטו יוט ובשתיי אט בער |
|-----------|---|
| • | رجالا كثيرا لقيا فقالوا : نشبهد أن رسول الله عَلَيْكُم |
| _ | قال : لا يمنع جار جاره أن يفرز خشـــــاً في جداره |
| | فقال الحالف: أي أخى قد علمت أنك مقضى لك على ، |
| | وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جدوى ففعل الآخر |
| ΑV | ففرز في الاسطوانة خشبة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | رجل تحمل بحمالة فحلت له السالة حتى يؤديها |
| 188 | ئم يمسك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | الرجل يكفيه جريبان وهو نحو اردب من القمح أو |
| | نصفه أو يزيد شيئا كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة |
| 777 | والرجل والمملوك جريبين كل شهر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 777 | يرزق الناس المرأة والرجل والمملوك جريبين كل شهر |
| , | الرسول ﷺ قال : انظروا فان كان قــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| | والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني |
| 19 | |
| 110 | الرسل لا تقتل بدا مضت السنة ٢٠٠٠٠٠ |
| | الراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه الا |
| | وان لكل ملك حمى ، الا وان حمى الله محارمه ، الا وان |
| | في الجسد مضفة أذا صلحت صلح الجسد كله ، وأذا |
| 787 | فسدت فسد الجسد كله ، الأوهى القلب |
| | الراعى بجبل صنعاء يأتيه حظه من هذا المال وهو في |
| 770 | مكانه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | رفع القلم عن ثلاثة عن الصبى حتى يحتلم ، وعن |
| 1-7-33 | النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق .٠٠٠٠٠ |
| | رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ ، وعن |
| -74-7 | المبتلى حتى يبرا ، وعن الصبى حتى يحتلم ، ، ، |
| | فترافعا الى امير المؤمنين عمر رضى الله عنه في خليج |
| | اراد الضحاك أن يجريه في ارض محمد بن مسلمة ، |
| , ,,λξ | فامتنع فقال: والله لأمرنه ولو على بطنك |
| | رفقة من التجار قدمت بقافلة فنزلوا المصلى ، ولما |
| | عرف عنهم عمر خاف عليهمم السرق فلهب الى |
| | عبد الرحمن بن عوف وأخبره ، وقال له : هل لك أن |
| | تحرسهم الليلة فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب لهما ، |
| | فسمع بكاء صبى فتوجه نحوه فقسال لأمه اتقى الله |
| | وأحسنى الى صبيك ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | وكرو هذا المنازيون والالان التي المالية المنازع والمنازع |

٤٤.

والله لايصمه من ينصبه الاعلى ظهرى ، قصمه العباس على ظهره ونصبه رمت امراة من هذيل امراة أخرى من قبيلتها بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى رسول الله عَيْسَةً فقضى أن دية الجنين غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة ، وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن النابغة الهذلي فقال: يا رسول الله كيف نفسرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ، فقال عَرَيْكُم : انما هذا من اخوان الكهان **TVT** رهانك فكه الله كما فككت رهان أخيك ، ما من مسلم 178 فك رهان اخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة ٠٠٠٠٠٠٠ مريحي أنت من ذي الخلصــة والكعبة اليمانية ؟ فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من احمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده ؟ فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولاحمس ٢١٧ اريفه عن الفطام _ اى اريده ان يفطم _ فيأبى قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه فصلى الفجر ، وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤسا لعمر كم قتل من أولاد السلمين ؟ ثم امر مناديا فنادى ان لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا نفرض لكل، مولود في الاسلام عسم **ፖ**ፖሊ ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة ، ويعطيها حقها 700 من الزكاة

حرف الزاي

محتلما او نبتت عانته قتل ٠٠٠٠٠ 17-13 زوجة عشمان رضى الله عنهما قالت له: ان فلانة ولدت غلاما 6 فأرسل اليها بخمسين درهما وكسوته وذكر لها بأنه اذا مرت سنة رفعه الى مائة ٠٠٠٠٠٠ ٣٣٣ تزوج عقبة بن الحارث امرأة هي أم يحيي بنت أبي ا اهاب فجاءت امراة سوداء فقالت: أنى ارضعتكما فسأل النبي ﷺ فقال : كيف وقد قيل ؟ ففارقها عقبة ونكحت 737 زوج كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه ، فزوجه ، وأصدق عنه ، فكتب اليه : أنى قد زوجت كل من وجدت وقد بقى في بيت المال مال ٠٠٠٠٠٠ 377 تزوج رجل بامراة واشترطت عليه دارها ، فاراد زيت ثرد به الطعام ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال: يكفى الرجل جريبان ، وهو نحو اردب من القمح أو نصفه ازید اعطیاتکم وارزاقیکم ، ولیکم علی ان لا احتبی شيئاً من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على ً اذا وقع في يدى أن لا يخسرج منى الا في حقب ٣٣٢ يزيد كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهار 277

حرف السين

| | | حيث أعطاها جملين آخرين ، ريثما يصل اليها محمد |
|---|-----------|---|
| | 440 | ابن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | | سألت رسول الله عَلَيْكُم عمن أسلم على يد رجل ؟ فقال |
| | 401 | رسول الله عَرِيْكَ هو احق الناس محياه ومماته |
| | | استالوا نبى الله موسى قال: فأتوا نبى الله موسى |
| | | عليه السلام ، فذكروا ذلك له ، فأمرهم ان يذبحوا بقرة ، |
| | | وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا |
| | | فقال: قتلنى ابن أخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله |
| | 413 | بعد ذلك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | | سألك الله عز وجل عن هــذه ، كيف أنت قائل ؟ |
| | | فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمسر: أن بعثتك |
| | • | فأد اليها صدقة العام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك |
| | | ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق |
| | | به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريشما يصل اليها |
| | 440 | محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة ٠٠٠٠٠٠ |
| | | سأل عمر أم الصبى أن ترضعه فقالت : انى أريد أن |
| | | افطمه ، لأن عمر لا يسجل الصلفار في ديوان الأرزاق |
| | | الذين هم دون الفطام فقال في نفسه هامسا: ويح عمر |
| | | هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ، ثم بعث في الأمصار |
| | | وفي سكك المدينة من يذدى: لا تعجاوا أولادكم على الفطام ، |
| | | فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق |
| | 441 | بالفرض لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | | سأل عمر ولده عبد الله عن أبنته التي رآها تطيش |
| | | هزالا ، وهو لا يعرفها أبنته فقال أبوها : أنها أبنتك ، |
| | | ولما سأله ما بها ؟ قال له : عملك انك لا تنفق عليها أو قال |
| | | له منعك ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك ان |
| | | تطلب لناك ما يطاب القوم لناتهم ؟ انه والله مالك |
| | . | عندى غير سهمك في المسلمين وسعك أو عجز عنك ، هذا |
| | 440 | کتاب الله بینی وبیدکم می در |
| | ۸۸۸۷ | سأله جاره أن يدعم جلوعه على حائطه فلا يمنعه |
| | سدر | انسألة لا تحل الالشائة ، فذكر رجلا تحمل بحمالة |
| | 184 | فحات له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك |
| • | | سأل على عثمان أن يحجر على عبد الله بن جعفس حيث الع أرضاً بعدة بسدين ألفا فقسسال عثمان : |
| | | ما يسرنى أن تكون لى بنعلى معا فبلغ ذلك عليا كرم الله |
| | | وحمه وعدم أن بسأل عثمان أن رحم والم الله |

عبد الله بن جعفر الى الزبير ، وذكر أن عليا يريسند أن يسأل عثمان ان يحجر عليه ، فقال الزبير: أنا شريكك ، فجاء على الى عثمان وسأله الحجر عليه ، فقال : كيف احجر على من شريكة الزبير **47-40** سبخة من الأرض اشتراها عبد الله بن جعفر ، قال عثمان لعلى : الا تأخذ على يد ابن أخيك _ يعنى عبد الله ابن جعفر _ وتحجر عليه ، اشترى سبخة ، أى أرضا لا تنبت بستين الف درهم ما يسرني أنها لي ببقلي ٠٠٠٠٠ السوابق والقدم والفضل ما أعرفني بذلك ، وانما ذلك شيء توابه على الله جل تناؤه وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة ستون راكبا اسلموا في وقد كندة سيسنة عشر من الهجرة ، وقال الأشعث لرسول الله عُرْبِيَّة : أنت منا ، فقال: نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا امنا ولا ننتفي من أبينًا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفي قريشا من النضر بن كنانة الا جلدته ... يسدون من الاسلام مسدا وهم لا يجدون شيئاً ، فانظر امرأ يسمع أولهم وآخرهم ۳۲۸ سعد بن معاذ كنت فيمن حكم فيهم سعد بن معاذ فشكوا في أمن الذرية أنا ؟ أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عَلَيْكِ : انظروا فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ، ولم أقتل سعد بن معاذ لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا أو قال: والذي نفسي بيده لمناديل سعد في الجنة احسن من هذا سعد بن معاذ بعث له النبي على فجاء على حمار فبلغ قريباً من المسجد قال رسول الله عليه العرب قوموا الى سيدكم او قال: خير کم٠٠ سعد بن معاذ حكمه رسول الله عَلَيْكُ في بني قريظة ، فحكم بسبى ذراريهم ونسائهم ، وقسم أموالهم ، وقتل من جرت عليه الموسى ، فأمر أن يكشف عن مؤتزريهم ، فمن انبت منهم فهو من المقاتلة ، ومن لم ينبت فهو من الذرارى فبلغ ذلك النبي عليه فقال: لقد حكمت فيهم 77 سعد بن معاد حكم على كل من أنبت قتله ، ومن لم

ينبت منهم استحياه فكنت فيمن لم ينبت فتركني

المسكن والخادم والفرس والأثاث نجدها عند الرجل ، فكتب عمر بن عبد العزيز : أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم ٣٣١

تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقال عقلاؤهم ، وذوو الراى منهم علام يقتل بعضكم بعضا ، وهذا نبى الله موسى فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقسرة ، وأن يضربوه بعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلنى أبن أخى فلان ، فلم يرث قاتل من قاتله بعد ذلك

اسلفه ما يقوى على عمل ارضه ، فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن يتزوج فزوجه وأصدق عنه ، فكتب المه أنى قد زوجت كل من وجدت ، وقد بقى فى بيت المال

سمع عمر رضى الله عنه بكاء صبى فتوجه نحوه فقال الأمه : اتقى الله واحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه افلما كان من آخر الليل اسمع بكاءه فأتى امه فقال ويحك انى لأراك أم سوء الله قد أبرمتنى منذ الليلة (أى الليلة الليلة الليلة الليلة (أى السجرتنى) انى أريفه عن الفطام — أى أريده أن يفطم ساخيانى قال ولم الفطيم النال ولم الله قال الفطيم الله قال وكم له القالم الفجر وما يستبين الناس قراءته من لا تعجليه الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء الفلما سلم قال اليابؤسا لعمر كم قتل من اولاد المسلمين الم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام الفائل فائا نفرض لكل مولود في الاسلام ٢٣٨

سمع أمير المؤمنين الصبى يتضاغى من الجوع فسال. أمه أن ترضعه ، فقالت: أنى أربد أن أفظمه ، لأن عمر

413

| | لا يستجل في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال ِ |
|-------------|--|
| | في نفسه هامسا: ويح عمر ، هلك عمر ثم عاد الى دار |
| | الحلافة ، ثم بعث في الآمصار وفي سكك المدينة من ينادى: |
| | لا تمحلوا أولادكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في |
| | الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في |
| ٣٣٢ | الاسلام ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، |
| ۲1 0 | السنة مضت أن الرسل لا تقتل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| • • • | سنة عشر من الهجرة وفد الأشعث الى النبي عَلَيْتُهُ |
| : | في و فد كندة وكانوا ستين راكبا فأسلموا ، وقال الأشعث |
| | · · · · · · · · · · · · · · · · · · · |
| | لرسول الله عَلَيْكَ : انت منا فقال النبي عَلَيْكَ : نحن |
| | بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا ننتفى من أبينا ؟ |
| | فكان الأشعث يقول: لا أوتى بأحد ينفى قريشاً من النضر |
| 413 | ابن كنائة الا جلدته ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | سنة عشر من الهجرة قدم جسرير على النبي عليه |
| TIV | فی شهر رمضان فبایعه واسلم ۲۰٬۰۰۰ ۲۰٬۰۰۰ |
| | سهمك في المسلمين ، ليس عندى غيره وسعك او عجز |
| 440 | عنك ، هذا كتاب الله بيني وبينكم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| ٣٦ | سوقنا ، من لم يتفقه لا يتجر فيه |
| | التسوية في المعاش خير من التفضيل بين الناس ، |
| | ان المسلمين انما هم بنو الاسلام كاخسوة ورثوا أباهم ، |
| 441 | فهم شركاء في الميراث ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | تتساوی فیه سهامهم ، وان کان بعضهم اعلی من |
| 441 | بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير ٠٠٠٠٠٠ |
| 77. | |
| | تساوى اربعمائة درهم فقال لصاحبها اتبيعهـــا |
| | بأربعمائة درهم قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة |
| | فقال: اتبيعها بخمسمائة قال: نعم ثم تخيل انها تساوى |
| | ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم |
| 717 | فاشتراها بثمانمائة درهم مستعدد درهم |
| · • | |

حرف الشين

| | الشبهات نقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات |
|------|--|
| | وقع في الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن |
| | يقع فيه ، ألا وأن لكل ملك حمى، ألا وأن حمى الله محارمه، |
| | الا وان في الجسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد كله ، |
| ۳٤٣ | واذا فسندت فسند الجسند كله الا وهي القلب ٠٠٠٠٠٠ |
| | شبب غلام من الأنصار في شمره فرفع الى عمر رضي |
| ۲. | الله عنه فلم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشعر لحددتك |
| | اشترى لجرير وكيله فرسا بثلاثمائة درهم فرآها أنها |
| | تساوى أربعمائة درهم ، فقال لصاحبها أتبيعها بأربعمائة |
| | درهم ، قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة |
| | درهم ، فقال : اتبيمها بخمسمائة درهم ؟ قال : نعم ، |
| | ثم تخیل انها تساوی ستمائة درهم ، ثم سبعمائة درهم |
| 414 | ثم تمانمائة درهم ، فاشتراها بشمانمائة ٠٠٠٠٠٠ |
| | اشترى عبد الله بن جعفر ارضا سبخة ، فبلغ ذلك |
| | عليا فعزم على أن يسال عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله |
| | الى الزبير فذكر له ذلك ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فلما |
| | سال على عثمان الحجر عليه ، قال : كيف أحجر على من |
| ٤٧ | شریکه الزبیر ؟ ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | اشترى ارضا سبخة _ أى لا تنبت _ بسيتين الف |
| ٤٧ | درهم ما یسرنی انها لی بیفلی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| | اشترى عبد الله بن جعفر أرضا سبخة بستين ألفا |
| | فقال عثمان: ما سرنى أن تكون لى بنعلى معا قبلغ ذلك |
| | عليا كرم الله وجهه وعزم أن يسال عثمان أن يحجر عليه |
| | فجاء عبد الله الى الزبير وذكر أن عليا يريد أن يسال عثمان |
| | الحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فجاء على الى |
| | عثمان ، وسأله أن يحجر عليه فقال : كيف أحجر على |
| 30 | من شریکه الزبیر ؟ ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | م شرط ليس في كتاب الله فهمو باطل ، ولو كان مائة |
| 201 | شرط ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | اشترطت علیه حین تزوجها دارها ، فاراد ان ینقلها |
| | بفير اختيارها فخاصموه الى عمر فقال: لها شرطها ، |
| | فقال الرجل : اذن يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر : |
| 400 | مقاطع الحقوق عند الشروط ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وأن كان |
| 441. | بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير |
| | والمراكبة المراجع المر |

| | عبد الله بن جعفر ، فقال : كيف أحجر على من شريكه |
|--------------|---|
| EY_ TY_ TO | الزبير ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| | شميكوا في امن الذرية أنا أم من المقاتلة ؟ قال |
| • | رسول الله عَلِيْكُ : انظروا والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا |
| 19 | عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم أقتل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| · | شكوت اليه عَلِي اني لا اثبت على الخيل ، فضرب |
| 117 | بيده على صدرى وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا |
| | اتشهدان أنى رسول الله ؟ قالا : نشهد أن مسيلمة |
| . ! | رسول الله ، فقال رسول الله عليه : آمنت بالله ورسوله ، |
| · · · · | ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما ، قال عبد الله : فمضت |
| 710 | السنة أن الرسل لا تقتل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | شهدت النبي عليه وقد اتى بجنازة فقالوا : صل |
| : | عليها ، فقال: اليس عليه دين ؟ فقالوا: بلي ، فقال: |
| | ما ينفعكم صلاتي عليها ، وهو مرتهن في قبره ، فان ضمنه |
| 104 | احدكم قمت وصليت عليه ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | شهر رمضان فیه قدم جریر علی النبی مرتیج سنة |
| 717 | عشر من الهجرة قبايعه وأسلم .٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| · : | يشهد أن لا أله الا الله ، وأن مسيلمة رسول الله ، |
| | فكذبت سمعي ، وكففت فرسي ، حتى سمعت أهل المسجد |
| | تواطاوا على ذلك . فقال عبد الله بن مسعود على بعبد الله |
| | ابن النواحة ، فحضر وأعترف ، فقال له عبد الله : أين |
| ; | ما كنت تقرأ من القرآن؟قال : كنت أتقيكم به ، فقال له : |
| | تب ، فابی فامر به فاخرج الی السوق فجز راسه ، ثم |
| | شاور اصحاب محمد عليه في بقية القوم فقال عدى |
| . | ابن حاتم: ثوءلول كفر قد أطلع راسه فاحسمه ، وقال |
| | جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان تابوا |
| | كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم |
| | يشهد لمسيلمة الكذاب بالرسالة حتى اذا استيقن |
| | من سماع هذه المفاجأة المذهلة ، واستوضحه فاعترف |
| | وكان رأى الصحابة الذين شاورهم أن تؤلول كفر قد |
| 410 | أطلع ، ويحب حسمه المساه المساهدات المساهدات |
| • | شاور عبد الله بن مسعود اصحاب محمد عليه في بقية |
| | القوم ، فقال عدى بن حاتم : تؤلول كفر قد أطلع رأسه |
| | فاحسمه ، وقال جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : |
| | استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا |
| 110_T18 | و کفلهم عشبائر هم ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |

شيئًا يزيد عن نصف الأردب كل شهر ، فكان يرزق الناس ، المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر · · · · ۲۳۲ شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالأسوة 777 فيه خير من الأثرة شيء من مظلمة لأخيه عنده فليتحلل منه اليوم ، قبل ألا يكون دينار ولا درهم ، أن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات 77 صاحبه فحمل عليه .٠٠٠٠٠ شيئًا تأخذه منه ، بم تأخذ مال أخيك بفير حق ٣٦٧ شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنياً فافتقر ، وصار أهل دينه يتصلقون عليله طرحت جزيته واعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام ؛ فليس على المسلمين النفقة على TA7 عيالهم

حرف الصاد

اصبح يدعيه عليهم ويقول: انتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقال عقلاؤهم وذوو الراى منهم: علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه قال: فأتوا نبي الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمسرهم أن يذبحوا بقسرة وأن يضربوه ببعضها ففعلوا ذلك ، فبعثه الله حيا سويا فقال: قتلني ابن أخي فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ٢٦٩٠٠ الصبى سمعه عمر يتضاغى من الجوع ، فسأل أمه ان ترضعه فقالت: ائى أريد أن أفطمه لأن عمر لا يستجل الصفار في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه هامسا: ويح غمر ، هلك غمسر ، ثم عاد الى دار الخلافة ، ثم بعث في الأمصار ، وفي سكك الدينة من ينادى لا تعجلوا اولادكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بدلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام ... 222 صبى سمع بكاءه فتوجه نحوه ، فقال لأمه اتقى الله واحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى أمه فقال: ويحك أنى لأراك أم سوء ، مالي أرى أبنك لا يقر منذ الليالة ؟ قالت :

يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليلة (اى اضجرتنى) انى اديفه عن الفطام _ أى أريد أن يقطم _ فيابى قال : ولم ? قالت : لأن عمر لا يقرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤسا لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام ، فانا نفرض لكل مولود في الاسلام مد مد مد **777** الصبى حتى يحتلم ، ورفع القبلم عن النائم حتى 17-13 اصحابي باد بهم _ يعنى المهاجرين _ اخرجنا من مكة 440 صاحبها قال له جرير: أتبيعها بأربعمائة درهم قال: نعم ، ثم أنها تساوى أكثر من هــــــــــا فقال : أتبيعهـــــا بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل انها تسلوى ستمائة درهم ، ثم سيعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بثمانمائة درهم رضى الله عنه مسمون 717 صاحبكم عليه من دين ؟ قالوا : ديناران ، قال : صلوا على صاحبكم فقال على : يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على وقال: جزاله الله عن الاسلام خيراً وقك رهانك كما فككت رهان صاحب الذكر الفرس أن يأتيه بفلس ، فانتهى الى مسجد للقوم ، وكان الذي بناه عبد الله بن النواحة فسمع المؤذن يشهد لمسيلمة بالرسالة ، حتى اذا استيقن من هذه المفاجاة واستوضحه فاعترف ٠٠٠٠٠٠٠ 110 صاحب الفرس باعها لوكيل جرير بثلاثمائة درهم ، فراها جرير فتخيل أنها تساوى أربعمائة درهم ، فقال لصاحبها : أتبيمها باربعمائة درهم ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال: أتبيعها بخمسهمائة ؟ قال: نعم ثم تخیل أنها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم ، فاشتراها بثمانمائة درهم ٠٠ 414 الصحابة الذين استشارهم عبد الله أن تُؤلول كفر قد اطلع راسه ، ويجب ان يحسم 110 صدری ضرب علیه رسول الله علی بیده وقال: اللهم ثبته وأجعله هاديا مهديا **417** يتصدقون عليه أهل دينه ، طرحت جزيته وأعيل من

| | بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجره ودار |
|-------------|--|
| | الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام |
| ٢٨٢ | فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | أصدق كل بكر ليس له مال فشياء أن تزوجه فزوجه ، |
| | فكتب اليه الى قد زوجت كل من وجدت وقد بقى في بيت |
| 778 | المال مال ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| • | يصرخ هذا المسكين أن هلكت ماشسسيته: يا أمير |
| | المؤمنين ، أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلأ أيسر على مسن |
| ٣٣٣ | الذَّهب والورق ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| { A | تتصرف المراة باذن زوجها ٢٠ ٠٠ ٠٠ |
| | يصعد من ينصب الميزاب على ظهرى ، فصعد العباس |
| V A | على ظهره ونصبه ۲۰۰۰، ۲۰۰۰، ۲۰۰۰، ۲۰۰۰، |
| | الصفار لا يسجلون في ديوان الأرزاق الذين هم دون |
| ے لایہ بنیہ | الفطام فقال في نفسه هامسا: ويح عمر ثم عاد الى دار |
| *** | الخلافة وبعث من ينادى: لا تعجلوا اولادكم على الفطام |
| Y1-77-70-78 | الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً حرم حلالا أو أحل |
| 7V13_12 | حراما ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| 100-100-11 | صلح الجسد كله ، وأذا فسدت فسد الجسد كله |
| ٣٤٢ | الا وهي القلب الم المالية المستدك المبتد المبتد الم |
| 17 | رويصلح ماله أن كان فقيراً أكل منه بالمعروف |
| | ليصلى النبي عَلِيْكُ عليه ، فخطا خطوة ثم قال : أعليه |
| · | دين ؟ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد |
| | ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس ثم أعاد |
| | عليه بالفد قال: قد قضيتهما ، قال: الآن بردت عليه |
| 174-174 | جلده ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ |
| | صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة : هما على ا |
| 19104 | يا رسول الله فصلى عليه رسول الله عَيْسُهُ ٠٠٠٠٠٠ |
| · | ليصلي على الرجل الذي أتى به فقال: هـل عليه |
| | دين ؟ قالوا : نعم ديناران ، قال : هل ترك لهما وفاء ؟ |
| | قالوا: لا ، فتأخر فقيل ": لم لا تصلى عليه ؟ فقال : |
| | ما تنفعه صلاتي و ذمته مرهونة الا أن قام أحدكم فضمنه |
| . | فقام أبو قتادة فقال: هما على با رسول الله فصلى عليه |
| 154 | النبي عَلِيْكُ النبي عَلِيْكُ |
| | يصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى |
| | فتوجه نحوه وقال لامه: اتقى الله وأحسنى الى صبيك |

| | | ثم عاد الى مكانه فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى |
|------|---------------------------------------|---|
| | : | أمه فقال: ويحك ، ائى لأراك أم سوء ، مالى ارى ابنك |
| | · · · · · · · · · · · · · · · · · · · | لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتنى منه |
| | | الليلة ، اني أريفه عن الفطام فيأبي ، قال : ولم ؟ قالت : |
| | | لأن عمر لا يفرض الا للفطيم قال : وكم له ؟ قالت : |
| | : | كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه فصلى الفجر |
| | · · · | وما يستبين الناس قراءته من البكاء ، فلما سلم قال : |
| | | يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد السلمين ؟ ثم أمر مناديا |
| | | فنادى : لا تعجلوا صبيانكم على الفطبام ، فإنا نفرض |
| ٠. | 777 | لكل مولود في الاسلام |
| | • | صلوا على صاحبكم ، فلما فتح الله عليه الفتوح قال: |
| | | أنا أولى بالومنين من أنفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى " |
| | 771-107 | قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ، ، ، ، ، |
| • | | صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة : صل عليه |
| ۱۹ | 371-111- | يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | : | صلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبـــة |
| ! | : | البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤسا لعمر ، كم قتل من أولاد |
| | · ! | المسلمين ؟ ثم أمر مناديا فنادى : لا تعجلوا صبيانكم على |
| | ۲۳۸ | الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام |
| | 777 | اصنع ما رایت فانك ان شاء الله موفق |
| | · ·· | أصناف المال يعددها حتى ظننا أنه لاحق لأحد منا في |
| | 777 | فضل بن بن بن بن بن بن بن بن |
| ٠, ، | | أصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ، بم |
| ٠. | 777 | تأخذ مال أخيك بفير حق |
| • | | أصابته أفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار |
| 1 | | أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته وأعيل من بيت |
| | | مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجيرة ، ودار |
| | | الاسلام ، فإن حرجوا إلى غير دار الهجرة ودار الاسلام |
| | 7.7.7 | فليس على المسلمين النفقة على عيالهم |
| | 1.0 | اصول بك ، وبك احول |
| | ! | وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته واعيل |
| | · · | من بيت مال المسامين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة وذار |
| | | الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام ، |
| • | FX7_777 | فليس على السلمين النفقة على عيالهم |
| | | صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم يبيدون فيصير |
| | · · | ذلك الى الرحل الواحد أو الماة ثم بأتر من تعدهم قوم |

| | أمرآ | فانظر | نيئا | ِڻ ٿ | يحدو | Y | مسدآ | الإسلام | من | يسدون |
|-------------|------|-------|------|------|------|---|------|---------|-------|-----------|
| ጞ የአ | • • | • • | • • | • • | • • | | | آخرهم | پہم و | يسبع او ا |

حرف الضاد

| | الضحاك ومحمد بن مسلمة اختلفا في أرض محمد |
|-----|--|
| | ابن مسلمة بحرى الضحاك فيها خليجا فامتنع فترافعا |
| | الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فقال: والله الأمرته |
| Υ£ | و لو على بطنك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | اضحرتني منذ الليلة يا عبد الله ، اني أريغسه عن |
| | الفطام _ أي أريده أن يفطم _ فيأبي قال : ولم ؟ قالت : |
| | لان عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : |
| • | كذا وكذا شهرا قال: ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر |
| | وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ١٠ فلما سلم |
| • | قال: يا بؤسا لعمر كم قتل من أولاد السلمين ، ثم أمر |
| | منادياً فنادي أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فأنا نفرض |
| ጞጞለ | لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | لضربت عنقك لولا أنك رسول ، فأنت اليوم لست |
| | برسول ، فامر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق |
| | ثم قال: من أراد أن ينظــر الى أبن النواحة قتيلا في |
| 110 | السوق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| | اضربوه ببعضها ففعلوا ، فبعثه الله حيا فقسال : |
| ٣٣٣ | قتلنی ابن آخی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | فضربوه ببعضها فبعثه الله حيا سويا فقال قتلنى |
| 473 | ابن آخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك |
| | ضرب النبي عَلِيُّكُمْ بيده على صدرى وقال: اللهم ثبته |
| YIY | واجعله هاديا مهديا المحادث المحادث |
| | ضرب قرظة بن كعب عنــق عبد الله بن النواحة في |
| . · | السوق بامر عبد الله بن مستعود ثم قال : من أراد أن |
| | ينظر الى ابن النواحة قتيلا في السوق |
| 44 | اضربوا الجزية على من جرت عليه المواسى |
| | ضعيفهم ياكله قويهمهم اذا ضربتموهم ، فلا تفلقوا |
| | الأبواب دونهم ، فياكل تويهم ضعيفهم ولا تســــتاثروا |
| 778 | عليهم فتظلموهم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| | ضعف كان في عقدة رجل فجاءوا به الى النبي عليها |

| | فقالوا: يارسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا |
|----------|---|
| • | فحجر عليه فقال : يا رسول الله اني لا أصبر عن البيع |
| 01 | فقال عَلَيْكُ اذا بعت فقل : لا خلابة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان |
| | غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت |
| | جزيته وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام |
| | بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجـــوا الى غير دارً |
| • | الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على |
| 7 | عيالهم ١٠٠٠٠ عيالهم |
| 100 | فعف عن أرضه ، وكانت عليه جيزية فأسلفه |
| | ما يقوى على عمل ارضه ، فإنا لا نريدهم لعسام ولا |
| | لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس |
| | له مال فشاء أن تزوجه فزوجه واصدق عنه ، فكتب اليه |
| | انى قد زوجت كل من وحدت ، وقد بقى فى بيت المال |
| ww.c | مال در |
| 44.8 | الله عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها المسلم عناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها |
| | |
| . ' | مجابة ، وأدخل رب الصريمة والفنيمة ودعني من نعم . أدر مفاد ولد عدف / فاند الناد اكترباه عدا . |
| | أبن عفان وابن عوف ، فائهما أن هلكت ماشيتهما رجعا . المنظم من عرب المحاليا كرب المحاكة المحاد |
| | الى نخل وزرع ، وان هذا المسكين ان هلكت ماشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| م تبوينو | جاءنی ببنیه یصرخ یا أمیر الومنین ، أفتار کهم أنا لا أبالك ؟ مناكلاً أنه مناكلاً أنه مناكلاً أنه الله الله الله الله الله الله الله ال |
| 778 | فالكلأ أيسر على من الذهب والورق |
| 4 | ضمنه احدكم ، فقام أبو قتادة فقال : هما على المادة في ال |
| 184 | يا رسول الله فصلى عليه النبي عليه |
| | ضامن لدينه أنا يا رسول الله ، من ثم دعا له رسول |
| | الله عَلَيْكُم ثم قال: ما من مسلم فك رهان اخيه الافك الله |
| 114 | رهانه يوم القيامة (الضامن هنا على) |
| | ضامن أنا وهما على يا رسول الله فقام عُرِيْكُمْ فصلى |
| | عليه ، ثم أقبل على على وقال : جزاك الله عن الاسلام |
| 19. | خبراً وفك رهائك كما فككت رهان الحيك |
| 731 | ضمن أبو قتادة عن الميت |
| | ضياعاً تركها أو ديناً فالي وعلى ، ومن ترك مالا |
| ۲۸۲ | فلورثته فأنا أولى بكل من نفسه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | يتضاغى الصبى من الجوع فسأل امه أن ترضيعه |
| | فقالت: أنى أربد أن أفظمه ، لأن عمر لا يسجل الصفار: |
| | فى دبوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال فى نفسه |
| · | هامسا : ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة |
| | ئم بعث في الأمصار ، وفي سكك المدينة من ينيادي : |

| | ولود | کل م | ض ا | ا نفر | م فان | فطسا | ی ال | کم عل | أولاد | تعجلوا | አ |
|-----|------|------|-----|-------|-------|------|------|-------|-------|---------|----|
| | | | | | | | | | | الاسلام | |
| 777 | | + + | • • | • • | • • | • • | • • | | م | الاسسلا | في |

حرف الطاء

| | طرحت جزيته واعيل من بيت المال هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ، ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار |
|------------|---|
| | الهجرة ، ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على |
| 777 | عيالهم ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ عيالهم |
| | استطرقت رجلا من بنى حنيفة وكان أمرنى أن آتيه |
| | بفلس ، فانتهیت الی مسجد بنی جنیفة مسجد عبد الله |
| | ابن النواحة فسمعت مؤذنهم يشهد أن مسيلمة رسول الله |
| | فكذبت سمعى وكففت فرسى حتى سمعت أهل المسجد |
| | قد تواطأوا على ذلك فقال ابن مسمود على بعبد الله بن |
| | النواحــة فحضر واعترف فقال : اين ما كنت تقــرا من |
| | القرآن ؟ قال : كنت أتقيكم به ؟ فقال له : تب فأبى فأمر |
| 377 | به فأخرج الى السوق فجز رأسه ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | يستطرق لفرسه ذكراً من بنى حنيفة ، وقد اتفق |
| | مع صاحب الذكر الفرس أن يأتيسه بفلس فانتهى الى |
| | مسجد للقوم بناه ابن النواحة فسمع المؤذن يشهد أن |
| | مسيلمة رسول الله حتى اذا استيقن واستستوضحه |
| | فاعترف ، وكان رأى الضحابة الذين استشارهم أن ثولول |
| 110 | كفر قد أطلع ويجب أن يحسم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| ۸V | الطريق اذا اختلفتم فيه اجعلوه سبعة أذرع ٠٠٠ |
| | تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك |
| | غير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب |
| 800 | الله بینی وبینکم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| | اطلع تُؤلول الكفر رأسه فاحسمه ، وقال جمرير |
| | ابن عبد الله استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم |
| 317- | فَتَابُواْ وَكَفَلُهُمْ عَشْمَانُرُهُمْ مَنْ مَ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ |
| | يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر : مقاطع الحقوق |
| 400 | عند الشروطُ أن أن الله الأالله الله الله الله |
| | انطلق فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله |
| | رجلا يبشره ، فبرك رسول الله على خيل أحمس |
| 717 | ورحالها خُمس مرات نن نن نن نن |

حرف الظاء

المظلوم له دعوة مجابة فاتق دعوة المظلوم ، وأدخل رب الصريمة والفنيمة ، ودعنى من نعم ابن عفان وابن عوف فانهما أن هلكت ماشيتهما رجعا الى نخلل وزرع ، وأن هذا المسكين أن هلكت ماشيته جاءنى ببنيه يصرخ يا أمير المؤمنين ، أفتاركهام أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الذهب والورق من من غلم مظلمة عنده لاخيه من عرضه أو شيء فليتحلل منه اليوم ، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، أن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه من من سيئات صاحبه فحمل عليه من لا ظهر كان له فضله فليعد به على من لا ظهر له ، ومن ظهر كان له فضله فليعد به على من لا زاد له قال : فذكر من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا في فضل عليه من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا في فضل

حرف العين

| | مجمع بن يزيد الانصاري ورجالا كثيراً ؛ فقالواً • نشهد |
|-------------|--|
| | ان رسول الله عَلَيْكُم قال: لا يمنع جار جاره أن يفرز |
| | خشبا في جداره فقال الحالف: قد علمت أنك مقضى |
| ٨٧ | لك على وقد حلفت فاجعل اسطوانا دون جداري |
| 77 | عرش الرحمن اهتز لموت سعد بن معاذ رضى الله عنه |
| | عرض رسول الله عليه بني قريظة ، فكل من أنبت |
| | منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ومن لم ينبت استحياه |
| 77 | • |
| | عرضت على النبي ﷺ وأنا ابن اربع عشرة ســنة |
| 41 | فردنی ۰۰ ۰۰ ما ما ما ما ما ما ما ما ما |
| | عرضنا على رسول الله عليه ومن قريظة فمن كان |
| 13 | محتلما أو نبتت عانته قتل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | عرضت على رســـول الله عليه علم أحــد وأنا ابن |
| | اربع عشرة سنة فلم يجزئي ولم يرني بلفت ، وعرضت |
| 19 | عليه وانا ابن خمس عشرة سنة فرآني بلفت فأجازني |
| | اعترف عبد الله بن النواحة ، وكان رأى الصـحابة |
| | الذين استشارهم أن ثؤلول كفر قد أطلع رأسه ويجب |
| 317-017 | ان يحسم ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ |
| | اعرف الاشباه والامثال والنظائر ، وقس الامور على |
| 777 | ذلك ثم اعمد فيما ترى الى احبها الى الله واشبهها بالحق |
| | عرف عنهم عمير خاف عليهيم السرق فذهب الى |
| | عبد الرحمن بن عوف واخبره الخبر وقال له: هل لك أن |
| ጞ ጞ፟ | نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ٠٠٠٠٠٠ |
| | عطاء الناس اجعله في كل سنة ، واجمع المال فانه |
| • | أعظم للبركة ، قالوا : أصنع ما رأيت فانك أن شاء الله |
| ٣٣٦ | موفق آ |
| | أعطى الله كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا |
| , | تنفق امرأة شيئا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية |
| . 184 | مؤداة والمنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم . |
| | لأعطى الرجل وغيره احب الى منه خشية أن يكبه |
| ٢٣٦ | الله في النار ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| - | اعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله احق به من بيت |
| 4.44 | المال فأعطاه عثمان خمسة عشر الفا |
| , | عطية القرظى رضى الله عنه قال: كنت فيمن حكم |

| | į |
|---------------|---|
| | فيهم سعد بن معاذ فشكوا في امسن الذرية أنا أم مسن |
| | المقاتلة ؟ فقال عَرِيكِ : انظروا فان كان قد انبت والا فلا |
| | تقتلوه ، فنظروا فاذا عائتلي لم تنبت فجعلوني في الذرية |
| 13 | ولم أقتل ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | اعطاها دقيقا وزيتا ، وأمرها أن تلحق به الى خيبر |
| | حيث أعطاها جملين آخرين ريشما يصل أليها محمد |
| 440 | ابن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة مسلمة ويعطيها حقها |
| , | اعطى حقه او منعه وما احد احق به من احد الاعبد |
| | مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من |
| | كتاب الله وقسمنا من رسول الله عَيْضَةً فالرجل وبالأؤه |
| | في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين |
| 770 | الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه |
| | اعطيات الناس اخرجها لهم ، فكتب اليه الوالى : |
| | أنى قد أجريت للناس أعطياتهم ، وقد بقى في بيت المال . |
| | فكتب اليه : أن انظر من ادان في غير سفه ولا سرف فاقض |
| • • | عنه . فكتب اليه : انى قد قصيت عنهم ، وبقى في بيت |
| | مال المسلمين مال . فكتب اليه : أن انظر من كانت عليه |
| | جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقدى على عمدل |
| • | أرضه ، فأنا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب |
| | له قبل ذلك: أن أنظر كل بكر ليس له مال فشساء أن |
| | تزوجه فزوجه واصدق غليه فكتب اليه أنى قد زوجت |
| . ५ ٣٤ | كل من قد وجدت ، وقد لقى فى بيت المال مال ٠٠٠٠٠٠ |
| . ! | استعففت ان استغنیت ، وان افتقرت اکلت |
| | بالمعروف ، ثم أنا باد بأصحابي ــ يعنى المهــــاجرين ـــ |
| To- 11 | أخرجنا من مكة ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ |
| | عقال بعير كانوا يؤدونها الى رسول الله عَلِيُّكُم |
| . T1. | لو منعونیها لقاتلتهم علیها |
| | عقبة بن الحارث تزوج امسسراة هي ام يحيي بنت |
| | ابی اهاب ، فجاءت امرأة سوداء فقالت : انی ارضعتکما |
| | فسأل النبي عَلَيْنَ فقال : كيف وقد قيل ؟ ففارقها عقبة |
| 737 | ونكحت زوجاً غيره من |
| | عقدته فيها ضعف فجاءوا به الى النبي عَلَيْكُم فقالوا: |
| | با رسول الله احجر على هذا ، فان في عقدته ضعفا ، |
| | نحجر عليه ، فقال: يارسول الله أنى لا أصبر عن البيع ، |
| - 22-19 | عقال النبي عَلَيْكُم : اذا بعث فقل : لا خلابة |
| • | عقله نیه ضعف ، و کان بستاع فقیل : یا رسول الله |

| | احجر عليه ، فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه |
|---------------|--|
| | رسول الله عليه فقال له: لا تبع قال: لا أصبر فقال: |
| ٣9_ ٢9 | اذا بايمت فقل : لا خلابة ولك الخيار ثلاثا ··· ··· |
| | عُقيـــما لا يولد له ولد ، وكان له مال كثير ، وكان |
| | ابن أخيه هو وارئه ، فاستبطأ موته فقتله ثم حمـــله |
| | فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم |
| | ويقول: أنتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضسهم |
| | على بعض ، نقــال عقـالاؤهم وذوو الراى منهـم : |
| | عسلام يقتسل بعضكم بعضها ؟ وهذا نبى الله موسى |
| | فيكم فاسالوه فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة |
| | وأن يضربوه ببعضها ففعلوا فبعثه الله حيا سويا فقال: |
| 414 | قتلنى أبن أخى فلان ، فلم يرث قاتل من قاتله بعد ذلك |
| | علمت ائك مقضى لك على وقد حلفت فاجعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| | اسطوانا دون جداري ففعل الآخر ، ففرز في الاسطوانة |
| | الخشب المرابع المساورة |
| | أعلم يا بلال أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً |
| ٧١ | حرم حلالا أو أحل حراماً من من معلالا أو أحل حراماً |
| | علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم |
| | فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا |
| | ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ، |
| *44 | ففعلوا ذلك ، فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلني ابن أخي ا |
| 1 () | فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك من قاتله على المسلمين عامة ، فقسال المسلمين عامة ، فقسال |
| 141 | للمسلمين عامة ١٠٠٠٠٠ ١٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ |
| 1 . 1 | |
| Y (U | على اقام الصلاة وايتاء الزكاة والنصح لكل مسلم |
| 114 | (بایعت) |
| | حرم حلالا أو أحل حراماً ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ |
| | على الله توابه جل تناؤه ، وهذا معاش فالأسموة |
| **7 | فيه خير من الأثرة ١٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠ |
| | على لكم أيها الناس خصال أذكرها لكم ، فخذوني |
| | بها ، لكم أن لا أجتبى شــيئاً من خراجكم ولا مما أفاء |
| | الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على " اذا وقع في يدى أن |
| | لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم على أن أزيد في أعطياتكم |
| 747 - | وارزاقكم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| | على صاحبكم من دين أ قالها : نعم ديناران فقال |

| 19189-104 | أبو قتادة هما على با رسول الله قال : فصلى عليه عَيْنَا الله قال : فصلى عليه عَيْنَا ا |
|--------------|--|
| | على عاقلة القاتلة دية المرأة وورثها ولدها ومن معهم |
| | فقام حمل بن النابغة الهذلي فقال : يا رسول الله كيف |
| | نفرم من لا شرب ولاأكل ولا نطق ولا استهل ومثل هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 777 | يطل ؟ فقال رسول الله عَلَيْكُم : انما هذا من اخوان الكهان |
| 1111-1-7-1-8 | على ملىء احيل فليحتل |
| | على الناس يأتي زمان لا يبالي الرجل من أين آخذ المال |
| 778 | من حلال او من حرام ۲۰۰۰ ت |
| ; · | علیك حق الفریم وبرىء المیت ؟ قال : نعم ، فصلى |
| 19. | عليه المراجع ا |
| | على صاحبكم من دين ؟ قالوا: نعم درهمان ، قال: |
| | صاوا على صاحبكم فقال على يا رسول الله هما على" |
| 4 | وانا لهما ضامن ، فقام عَلِي فصلى عليه ، ثم اقبل على |
| | على وقال: جزاك الله عن الاسلام خبرا وفك رهانك كما |
| 19. | فككت رهان اخيك سين من من سين |
| | علیه دین ؟ قالوا : نعم دیناران ، قال : هل ترك |
| | لهما وفاء ؟ قالوا : لا فتأخر فقيل : لم لا تصلى عليه ؟ |
| | فقال : ما تنفعه صلاتي ، وذمته مرهونة الا أن قام أحدكم |
| | فضمنه فقام أبو قتادة ، فقال : هما على يا رسول الله |
| 7316 | فصلی علیه النبی عَلَیْتُهُ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| 77 | على من جرت عليه المواسى اضربوا عليه الجزية · · |
| | على كرم الله وجهه عزم أن يسأل عثمان أن يحجر عليه |
| | فجاء عبدالله بن حمفر الى الزبير وذكر أن عليا يريد أن يسال |
| | عثمان أن يحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك فجاء على |
| | الى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه فقال: |
| | كيف أحجر على من شريكه الزبير ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | عليه دين ؟ قلنا: ديناران فتحملهما أبو قتادة ثم قال: |
| | بعد ذلك بيوم: ما فعل الديناران ؟ قال: انما مات أمس |
| | ثم اعاد عليه بالفد قال: قد قضيتهما ، قال : الآن بردت |
| | عليه حلده ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ عليه |
| | على على بن أبى طالب الف درهم لرجل فقال ذلك |
| | الرجل للمسيب بن حزن : أنّا أحيلك على على" ، وأحلني |
| | انت على فلان فقعل ، فانتصف المسيب من على ، وتلف |
| | مال الذي أحاله المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على |
| • | ابن ابى طالب فقال له على : ابعده الله ١٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | عليه دن ؟ مها ترك لدينه مقاء ؟ صلى عليه والا |

قال : صلوا على صاحبكم ، فلما فتح الله عليه الفتوح قال : انا أولى بالمؤمنين من انفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى ً قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ۲۳۱ على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله عَلَيْكُم فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بفيت لياتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو 240 على صدرى ضرب بيده وقال: اللهم ثبته وأحسله 411 عند شروطهم (المؤمنون) 197 عن بيع الكالىء بالكالىء (النهى) ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٦ ٢٦٤٤ عن بيع الفرر (النهي) ٠٠ ٠٠ ٠٠ 101 عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يحتلم (رفع القلم) ٠٠٠٠٠٠٠ 37 عن الصبي حتى يحتلم ٠٠٠٠٠ 17-13 وعلى الولاة من بعدى من بيت مال المسلمين ٠٠٠ ١٤٣ اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق ٣٦٣ عيال عبد الله بن مسمود أحق بعطاء عبد الله من بيت 227 أعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فإن خرجوا الى غير دار الهجرة. ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ٢٨٦٠٠ عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاء الصبى فأتى أمه وقال: ويحك أني لأراك أم سوء ، مالي ارى ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليلة ، اني أريفه عن الفطام (أي أريده أن يفطم) فيأبي قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا قال : ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ٣٣٨

حرف الغين

غداءهم اكلوه حتى اصدرهم ، ثم فعل بالعشاء مثل ذلك اذ امر بحريب من طعام فعجن ثم خبز ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم ثم عشاءهم وقال : يكفى الرجل جريبان ، وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو بزيد شيئًا كل شهر ، فكان يرزق الناس

| 777 | المرأة والرجل والمملوك جريبين كل شهر المراه والرجل |
|------------|---|
| • | غرة عبد هي دية الجنين أو وليسسدة ، وقضى بدية |
| | المراة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم فقسام |
| | حمل بن النابغة الهذلي فقال: يا رسول الله كيف نفرم |
| | من لا شرب ولا أكل 4 ولا نطق ولا استستهل ومثل ذلك . |
| 777 | يطل ؟ فقال رسول الله عَيْنَة : انما هذا من اخوان الكهان |
| | يغرز خشباً في جداره ، فقال الحالف : أي أخي قد |
| | علمت أنك مقضى لك على ، وقد حلفت فاجعل أسطوانا |
| . AY | دون جدارى ففعل الآخر ففرز في الاسطوانة الخشسسية |
| 777 | غارم (الزعيم) والعارية مؤداة علاما معادم |
| | الفارمين (اقضوا عن) فكتب اليه أنا نجد الرجل |
| .: | له المسكن والخادم والفسرس والأثاث فكتب عمسر |
| | ابن عبد العزيز : أن الابد للمرء المسلم من سكن يستكنه |
| | وخادم بكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن |
| ۳۳۱ | أن يكون له الأثاث في بيته نعم فاقضوا عنه فانه غارم |
| | نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، |
| | ومثل ذلك يطل . فقال رسول الله مُرَيِّكَ : انما هذا من |
| 777 | اخوان الكهان |
| 191 | الفريم حقه عليك والميت منه برىء ؟ قال : نعم |
| | غلام سرق قال فیه عثمان رضی الله عنه : انظروا |
| . ** | |
| • | غلام من الأنصار شبب يامراة في شعره فرفع الى |
| | عمر رضى الله عنه فلم يجده أنبت فقال : لو أنبت الشعر |
| 7. | <u>רבר ב דלי יי י</u> |
| . ست | الفلام أذا أستكمل خمس عشرة سنة كتب ماله وما |
| 7 0 | عليه وأخذت منه الحدود |
| • | غلاماً ولدت فلائة ، فارسل عثمان اليها بخمسين |
| | درهما وكسوته ، وذكر لها بأنه اذا مرت به سنة رفعه |
| 441 | الى مائة بى |
| ; | استفنیت استعففت ، وان افتقرت اکلت بالمعروف ، فاذا ایسرت قضیت أقال تعالی : « ومن کان غنیسسا |
| k 137 | فادا ایسرت قصیت قان تقالی - « ومن قان علیست فلیست فلیست قلیب المروف » · · · · · · · · · · · · · · · · · · |
| | فيستعمل ومن في فعيرا فيان بالمروف » المناهر فقال : بفير اختيارها أراد نقلها فخاصموه الى عمر فقال : |
| • • | بقير احتيارها اراد سنه فحاصموه الى عمر فقال الها شرطها فقال الرجل: اذن يطلقننا يا أمير الومنين فقال |
| . . | عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط |
| , 00 | وغيره احب الى منه (انى لاعطى الرجل) خشية ان |
| 447 | نكنه الله في النار المن الله على الرجل الله عليه ال |
| | |

حرف الفاء

فانهم جباة المال ، وغيظ العدو ، وردء المسلمين ، وأن يقسم بينهم فيؤهم بالعدل وألا يحصل من عندهم 277 فتح الله على المسلمين أى قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا ، ولكنى اخشى أن يبقى آخسر **ለ**ሃሃ ألناس لا شيء لهم ٠٠ الفرس الذكرى اتفق عبد الله مع صاحبه أن يأتيه بفلس ، فانتهى الى مستجد للقوم ، وكان الذي بناه عبد الله ابن النواحة ، فسمع المؤذن يشهد لمسيلمة بالرسسالة حتى اذا استيقن من هذه المفاجأة المذهلة واستوضحه فاعترف ، وكان راى الصحابة الذين استشسسارهم أن ثۇلول كفر قد اطلع راسە ويجب أن يحسم 110 الفرس والأثاث نجد الرجل هذه عنده والمسكن والخادم فكتب عمر: أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم .٠٠ 271 فرض عمر رضى الله عنه للمهاجرين الأولين أربعة الاف ، و فرض لابن عمر ثلاثة الاف وخمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين الأولين ، فلم نقصته من أربعة آلاف ؟ فقال : انما هاجر به أبواه يقول : ليس هو كمن هاجر 277 فرغ من خطبة العيد ، اتى عَلِيْكُ النساء فوعظهن وقال : تصدقن ولو من حليكن فتصدقن بحليمن ... 37

| : | | | فقر لیس لی شیء ولی بتیم ، فقال : کل من مال |
|----------|-------|--------|---|
| | : : | • | يتيمك غير مسرف ولا مسافر ولا متاثل ١٠٠٠٠٠ |
| | . • 1 | • • | فلما فتح الله الفتوح ، قال : من خلف مالا فلورثته ، |
| | . " | T1-10Y | ومن خلف دينا فعلى قضاؤه |
| | | · · | فلما فتح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين |
| : | | | من انفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك |
| : | . : | 771 | مالا فلورثته من من من من من من |
| | | | فضل ظهر له فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان |
| : | | | عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر |
| : | | 778 | من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا في فضل |
| ; | | | يفضل بين الناس في القسم ، فقال : فضائلهم عند الله |
| | | 771 | فاما هذا المعاش فالتسوية فيه خير ١٠٠٠٠٠٠ |
| ; | . ; | , | فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك ، ما من مسلم |
| ٩ | 1-1 | 3717 | فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة |
| : | | • | فلما سلم من صلاته قام رجل فحمد الله وأثنى عليه |
| .; | | 1 | وقال: أما بعد فوالله لقد بت البارحة وما في نفسي على |
| | | F. | احد احنة ، واني كنت استطرقت رجلا من بني حنيفة |
| | • | : • | وكان أمرنى أن آتيــه بفلس ، فانتهيت الى مســـجد |
| : | | | بنى حنيفة مسجد عبد الله بن النواحة وسمعت مؤذنهم |
| | | | يشهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت |
| | | • | سمعى ، وكففت فرسى حتى سمعت أهل السجد قد |
| | : | | تواطاوا على ذلك فقال عبد الله بن مستعود: على "بعبد الله |
| • | ; ; | | ابن النواحة ، فحضر واعترف فقال له عبد الله : أين |
| | : | | ما كنت تقرأ من القرآن أ قال : كنت اتقيكم به ، فقال |
| | | | له: تب فأبي فأمر به فأحرج الى السوق فجز رأسه ، |
| : | | , | ثم شاور أصحاب محمد عليه في بقية القوم فقـــال عدى |
| | | • | ابن حاتم : ثۇلول كفر قد اطلع فاحسىمە ، وقال جرير |
| : | | | والأشعث بن قيس استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم |
| : | | 317 | فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم مسائرهم |
| : | | | فوق سبعة أرقة (لقد حكمت فيهم بحكم الله من |
| . : : | | * ** | فوق سبعة أرقعة) ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | : | .• | في كل سنة ارى أن أجعل عطاء الناس ، وأجمع |
| | : | | المال ، فانه أعظم البركة ، قالوا: اصنع ما رأيت فائك |
| : | . : | 777 | ان شاء الله موفق المناه الله موفق المناه الله موفق |
| ; | | | |
| : . | | 71. | واذا باع بيعا لم يقبل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |

حرف القاف

| 717 | قبل موت النبي عليه باربعين يوما اسسلم جرير |
|---------|--|
| • | اقبل بجنازة على عهد رسول الله عليه فقال: هل على |
| | صاحبكم من دين ؟ فقالوا : عليه دينـــاران قال عَلَيْكُم : |
| | صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة : هما على يا رسول الله |
| 104 | فصلى عليه رسول الله عليه |
| | قتلني ابن آخي فــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 411 | بعد ذلك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | . وقتل من جرت عليه المواسى ، فامر أن يكشف عن |
| | موتزريهم فمن أنت منهم فهو من المقاتلة ومن لم ينبت |
| | فهو من الذراري فبلغ ذلك النبي عليه فقال: لقد حكمت |
| 77 | فيهم بحكم الله من فوق سبعة ارقعة ٢٠٠٠٠٠٠٠ |
| | اقتتلت امرأتان من هذيل فرمت احداهما الأخرى |
| - | بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى رسول الله |
| | عَلَيْكُ أَن دية الحنين غرة عبد أو وليـــدة ، وقضى بدية |
| | المرأة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم فقام |
| - | حمل بن النابغة الهذلي فقال: يا رسول الله كيف نفرم |
| | من لا شرب ولا اكل ، ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك |
| ۳۷۲ | يطل ؟ فقال رسول الله مَلْكُلُهُ : انما هذا من اخوان الكهان |
| | قدم جرير على النبي عليه سنة عشر من الهجرة في |
| 414 | شهر رمضان فبایعه واسلم ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | قدم امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى |
| | الجابية ، واراد قسمة الأرض بين المسلمين فقال له معاذ |
| • | ابن حبل رضى الله عنه: والله اذن ليكونن ما تكره ، انك |
| | ان قسسمتها صار الربع العظيم في أبدى القوم ثم يبيدون ، |
| | فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو المراة ، ثم يأتى من |
| | بعدهم قوم يسدون من الاسلام مسدا وهم لا يجدون |
| ۳۲۸ | شيئًا ، فانظر أمرأ يسع أولهم وآخرهم |
| | قد أعطى الله كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث ، |
| 4 2 544 | ولا تنفق امرأة شيئًا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية |
| 188 | مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم |
| · | قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقى في بيت المال . |
| | فكتب اليه: أن انظر من أدان في غير سنفه ولا سرف |
| | فاقض عنه . فكتب اليه : أنى قد قضيت عنهم وبقى في |
| • | ابيت مال المسلمين مال . فكتب البه : أن انظر من كانت |

| | عليه جزية فضعف عن ارضه فاسلفه ما يقوى على عمل |
|---------------|---|
| | ارضه ، فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين . وكأن قد كتب |
| | له قبل ذلك : أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه |
| | فزوجه واصدق عنه . فكتب اليه : انى قد زوجت كل من |
| 778 | وجدت وقد بقى فى بيت المال مال مال مال ما |
| | قد قضيت عنهم دينهم وبقى في بيت مال المسلمين |
| 448 | مال ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| 1-10 | قرض درهم خیر من صدقة |
| | قرية الا قسمتها سهمانا ، ولكنى أخشى أن يبقى آخر |
| 777 | الناس لا شيء لهم ١٠٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ ٠٠٠٠٠ الناس لا شيء لهم |
| | قسمت هذه أن شئتم وأموالكم بينكم وبينهم جميعا ، |
| | وان شئتم امسكتم اموالكم وقسمت هده فيهم خاصة |
| • | فقالت الأنصار: بل تقسم يا رسول الله هذه فيهم ، |
| 777 | واقسم لهم ما شئت من أموالنا ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | يقسم بينهم فيؤهم بالعدل ، وألا يحصل من عندهم |
| 411 | فضل الا بطيب نفس منهم بي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| i | قسمة الأرض بين المسلمين هم عمر بها فقال له معاذ |
| | ابن جبل: والله اذن ليكونن ما تكره ، انك أن قسمتها |
| | صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم يبيدون فيصير ذلك |
| | الى الرجل الواحد أو المراة ثم ياتى من بعدهم قــوم |
| | يسدون من الاسلام مسدا وهم لا يجدون شيئا فانظر |
| . ٣٢٨ | أمرآ يستم أولهم وآخرهم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا ، ولكنى |
| . ٣٢ ٨ | أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم ٢٠٠٠٠٠ |
| | اقض عمن ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه . |
| | فكتب اليه : أنى قد قضيت عنهـم وبقى في بيت مال |
| 777 | المسلمين مال ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، |
| 777 | وقضى بدية المسرأة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها |
| | اقضوا عن الغارمين ، فكتب اليه : أنا نجد الرجل له |
| | المسكن والخادم والفرس والائاث فكتب عمر أن لابد للمرء |
| | السلم من سكن يسكنه وخادم يكفيسه مهنتسه ، و فرس |
| , | بحاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم |
| | فاقضوا عنه فانه غارم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| | مقاطع الحقــوق عند الشروط |
| | قال النبي عليه السماء بنت أبي بكر الصديق: أن |
| | لراة إذا للفت المحيض ، لا يصلح أن دى منها الا هذا |

:

:

۲. فقال لصاحب الفرس وقد تخيل أنها تساوى أربعمائة: انبيعها باربعمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال: اتبيعها بخمسمائة ؟ قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بثمانمائة TIV قال عثمان : ما يسرني أن تكون لي بنعلي معا فبلغ ذلك علياً كرم الله وجهه ، وعــزم ··· ·· ·· قال ابن سيرين : قال عثمان لعلى : الا تأخذ على يد ابن اخيك _ يعنى عبد الله بن جعفر _ وتحجر عليه ، اشترى سبخة أى أرضاً لا تنبت بستين ألفا ما يسرنى انها بیفلی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ٣٧ قل: هاء وهاء ؛ ولا خلابة 🕠 😶 01 قال الزبير لعثمان بعد ما مات عبد الله بن مسعود : أعطني عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق به من بيت المال ، فأعطاه عثمان خمسة عشر ألفأ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٣٣٣ قام رجل من القوم فقال: أنا أقضيهما عنه 19. قام حمل بن النابغة الهدلى فقال: يارسول الله كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولانطق ولا استهل، ومثل ذلك يطل ؟ فقال رسول الله عليه عليه انما هذا من اخوان الكهان ۳۷۲ قوموا الى سيدكم أو قال خيركم _ يعنى سعد بن معاذ

حرف الكاف

22

| . : | كتب على من أستستكمل خمس عشرة ستنة ماله |
|-------------|--|
| 10 | وما عليه ٤ واخلت منه الحدود |
| : | كذبت سلمعي وكففت فرسي حتى سلمعت أهل |
| 317 | المسجد قد تواطأوا على ذلك |
| · .; | كسرناه وقتلنا من وحدنا عنده فأتينا رسول لله عرضي |
| YIY | فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس والمستعدد والمستعدد |
| | يكشف عن مؤتزريهم 4 فمن أنبت منهم فهو من المقاتلة |
| : | ومن لم ينبت فهر من الذرارى فبلغ ذلك النبي علي الم |
| 77 | فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة ارقعة |
| | يكفى الرجل حريبان وهو نحو اردب من القمح أو |
| • | تصفه أو يزيد شيئاً كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة . |
| 777 | والرجل والمملوك جريبين كل شهر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | كلم أبو بكر أن يفضل بين الناس في القسيم فقال: |
| | فضائلهم عند الله فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير . ان |
| | المسلمين أنما هم بنو الأسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم |
| : | شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وان كان بعضهم |
| 771 | أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير |
| | استكمل الفلام خمس عشرة سينة كتب ماله وما |
| Yo | عليه ، وأخذت منه الحدود |
| : . | كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة |
| TP 8. | شرط |
| | كل من أنبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن |
| | لم ينبت فهو من الذرارى استحياه ، فكنت فيمن لم |
| ۲۲. | ينست فتركني |
| . ! | کان عمر یقول: لولا آنی اختی آن بترك آخر الناس |
| 6 6 1 | لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها |
| و جد کند | سهمانا کما قسمت خیبر ، ولکنی اخشی آن یبقی آخر |
| 477 | |
| 7 I V | |
| r • | كان رأى الصحابة الذين استشارهم أن ثولول كفر |
| 710 | قد أطلع رأسه ويجب أن يحسم |
| : | كان فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف ، وفرض |
| | لابن عمر ثلاثة آلاف وخمسهائة ، فقيل له : هـو من الماحد بي المادد الله الماحد بي الماحد المادد |
| | المهاجرين ، فلم نقصته من أربعة آلاف ؟ فقال: أنما |
| 777 | هاجر به ابواه ، يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه كان النبي عليه يؤتي بالميت وعليه دين فيقول: هل |
| | ال اللبي عرفيه يولي الميت وعليه دين فيقول . هل |

:

4 1

:

خلف لدينه قضاء ؟ وروى : وفاء ؟ فاذا قيل له : لم -يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال: من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا فعلى " 741-104 نضاؤه كان رجل من بنى اسرائيل عقيما لا يولد له ، وكان له مال كثير ، وكان أبن أخيه هو وارثه ، فاستبطأ موته فقتله ثم حمله فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ويقول: أنتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض ، فقال عقلاؤهم وذوو الراي منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسالوه قال: فأتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه ببعضها ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سستويا ، فقال : 'قتلنى ابن أخى قلان ، فلم يورث قاتل من قاتله 411 ىعد ذلك كان لابى سعيد بن المسيب دين على انسان ألف درهم ، ولرجل آخر على على بن أبي طالب ألف درهم فقال ذلك الرجل للمسميب: أنا أحيلك على على ، و واحلنى انت على فلان ، ففعل ، فانتصف المسيب من على ، وتلف مال الذي أحاله المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على بن ابي طالب فقال على : ابعده الله ١١٧ كان حبان بن منقد يبتاع وفي عقله ضعف فقيل: يا رسول الله احجر علية فانه يبتاع وفي عقسله ضعف فاستدعاه رسول الله صليك فقسسال: لا تسم ، قال: لا أصبر ، فقال : اذا بايعت فقل : لا خلابة ولُّك الخيار 01-49-10 كانوا سيتين راكسا فاستسلموا وقال الأشعث لرسول الله عليه : أنت منا فقال : نحسن بنو النضر ابن كنائة لا نقفوا أمنا ولا ننتفى من أبينا . فكان الأشعث

كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه بتصدقون عليه طرحت جزيته وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فأن خرجوا ألى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم

777

19

كنت فيمن حكم فيهم سعد بن معاذ فشكوا في أمن الذرية انا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عليه انظروا فاذا عانتي فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم أقتل

كنا مع رسول الله عُرِينَةِ في جنازة ، فلما وضعت قال عُرِينَةِ : هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم درهمان قال : صلوا على صاحبكم فقال على : يا رسول الله هما على وانا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على وقال : جزاك الله عن الاسلام خيرا ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك

كنت استطرقت رجلا من بنى حنيفة ، وكان امرنى ان آتيه بفلس ، فانتهيت الى مسجد بنى حنيفة مسجد عبد الله بن النواحة ، فسمعت مؤذنهم يشهد ان لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعى وكففت فرسى حتى سمعت اهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف فقال له عبد الله : أين ما كنت تقرأ من القرآن أقال : كنت اتقيكم به فقال له : تب فأبى فأمر به فأخرج الى السوق فجز راسه ، ثم شاور اصحاب محمد عليه في بقية القوم فقال عدى بن حاتم : تؤلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه ، وقال جرير بن صحد الله والاشعث ابن قيس : استبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستابهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم فاستابهم

فتابوا و كفلهم عشائرهم مسائرهم كيف أحجر على من شريكه الزبير كيف أحجر على من شريكه الزبير كيف وقد قيل أهسكذا أجاب رسسول الله عليف عقبة بن الحارث ، ففارقها عقبة وتكحت زوجاً غيره كيف أنت قائل أذا سألك الله عز وجل عن هسذه أفدمهت عينا محمد ثم قال عمر : أن بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقاً وزيتا وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها حملين آخرين ريثما يصل اليها

حرف اللام

| | لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا |
|-----|--|
| 440 | المال وهو مكانه ۲۰۰۰ ته ۲۰۰۰ ته ۲۰۰۰ ت |
| | لئن بقيت لأرامل العراق ، لأدعنهم لا يفتقرون الى |
| ٣٣٣ | اُمیر بع دی در در در در در در در |
| | لعلى لا أبعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزبتا |
| | وامرها أن تلحق به الى حيبر حيث أعطاها جملين آخرين |
| ۲۸٥ | ريثمًا يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة |
| | لقيا مجمع بن يزيد الإنصاري ورجالا كثيراً ، فقالوا : |
| | نشبهد أن رسول الله عليه عليه قال : لا يمنع جار جاره أن |
| | يفرز خشبا في جداره ، فقال الحالف ! أي أخى قد |
| | علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل أسطوانا |
| ٨٧ | دون جدارى ففعَّل الآخر ، ففرز في الاسطرانة الخشبة |
| ۲. | لم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشعر لحددتك |
| | لكُم عَلَى ايها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها ، |
| | لكم أن لا أجتبي شيئًا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم |
| | الأمن وجهه ، ولكم على؛ أذا وقع في يدى أن لا يخسرج |
| ۲۳۲ | منى الا في حقه ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم |
| | لم نقصته من أربع آلاف ؟ وهو من المهاجرين . |
| | فقال: أنما هاجر به أبواه يقول: ليسى هو كمن هاجر |
| ٣٣٧ | بنفسیه ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | لم يخلف لدينه وفاء ـ اذا قيل ذلك ـ قال : صلوا |
| | عليه فلما فتح الله عليه الفتوح قال : من خلف مالا فلورثته |
| 107 | ومن خلف دينا فعلى قضاؤه مسمس مسمسس |
| | لو بعت على أخيك ثمراً فأصابته جائحة ، فلا يحل |
| 777 | لك أن تأخذ منه شيئا بم تأخذ مال أخيك بفير حق |
| ** | لو جرت عليه المواسى لحددته |
| 411 | لم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك عند ورث |
| ۲۸۵ | لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه |
| | لو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما قال عبد الله : فمضت |
| 410 | السنة أن الرسل لا تقتل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| ۲. | لو أنبت الشعر لحددتك · · · · · · · · · · · · · · · · · · · |
| | لولا أني أخشى أن بترك آخر الناس لا شيء لهم ما فتح |

| • | الله على المسلمين قرية الأقسمتها سهمانا كما قسمت |
|-------------|--|
| • | خيبر سيهمانا ، ولكنى اخشى أن يبقى آخير النساس |
| *** | لا شيء لهم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 14 | لم تنبت عانتي فجعلوني في الذرية ولم أقتل |
| | لم ابعثكم امراء ولا جبارين ، لكن بعثتكم أئمة يهتدى |
| - | بكم فأدروا على المسلمين حقوقهم ولا تضربوهم ولا تفلقوا |
| | الأبواب دونهم ، فيأكل قويهم ضعيفهم ولا تستأثروا عليهم |
| 777 | فتظلموهم محمد المستعدد المستعدد |
| | ليس له مال فشماء أن تزوجه فزوجه ، وأصدق عنه ، |
| | فكتب اليه: انى قد زوحت كل من وجدت وقد بقى في |
| 377 | بيت المال مال ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ المال مال ١٠٠٠ ١٠٠ |
| | ليس لى شيء ولى يتيم فقال: كل من مال يتيمك |
| ١٧ | غير مسرف ولا مبذر ولا متأثل |
| FA7 | ليس على المسلمين النفقة على عيالهم |
| 117 | ليسى عن مسلم تو |
| ŤŤV | ليس هو كمن هاجر بنفسه |
| 177 | لَى الواجد ظلم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | |
| | حرف اليم |
| | |
| | ما آلو أن اختار خياركم ، كيف أنت قائل أذا سألك |
| | الله عز وحل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد بن مسلمة |
| | ثم قال عمر : أن بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول |
| | وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بحمل فأعطاها دقيقا |
| | وريتاً ، وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين |
| | آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها |
| 'YAO . | من الزكاة |
| | وما احد احق به من احد الا عبد مملوك ، وما أنا |
| | |
| | |
| | فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتساب الله ، |
| | فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتسباب الله ، وقسمنا من رسول الله عَلَيْتُ فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، |
| ** 0 | فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتسباب الله ، وقسمنا من رسول الله عَلَيْتُ فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعى بحبل |
| 770 | فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتباب الله ، وقسمنا من رسول الله على فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكائه |
| · . | فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتباب الله ، وقسمنا من رسول الله على فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكائه |
| · . | فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتباب الله ، وقسمنا من رسول الله على فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكائه |

| sa. | لضربت عنقك ، فانت اليوم لست برسول ، فأمر قرظة |
|-------------------|---|
| 710 | ابن كعب فضرب عقه في السيوق ثم قال: من أراد أن ينظر الى ابن النواحة قتيلا في السيوق |
| | ما حجبنی رسول الله علیه منذ اسلمت ، ولا رآنی |
| | الا تبسم في وجهى ، ولقد شكوت اليه أنى لا أثبت على |
| | الخيل ، فضرب على صدرى وقال : اللهم ثبته واجعله |
| 117 | هاديا مهديا المنافقة |
| | ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما اعرفني |
| | بدلك ، وأنما ذلك شيء ثوابه على الله جل تناؤه وهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| ٣٣٦ | · · · · · · · · · · · · · · · · · · · |
| | ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس ثم أعاد |
| | عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه |
| 184 | جلده به |
| | مالی لا اری فلانة ؟ فقالت له زوجته: انها و لدت غلاما |
| -11 -11 | فأرسل اليها بخمسين درهما وكسوته وذكر لها بأنه اذا |
| 777 | مرت به سنة رفعه الى مائة من من من من |
| 19178-188 | ما من مسلم فك رهان اخيه الا فك الله رهانه يوم |
| 111-111-111 | القيامة والمناف |
| | ما تنفعه صلاتي وذمته مرهونة ، الا أن قام أحدكم |
| LCW | فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال : هما على يا رسول الله ، |
| 1 1. 1.1.1 | فصلى عليه النبى عليه عليه مالك عندى غير سهمك في المسلمين ، وسعك او عجز |
| | مانك عندى غير سهمك في المستمين ، وتعدف او تعبره ، ما ينفعكم ضلاتي عليه ، وهو مرتهن في قبــره ، |
| 107 | فان ضمنه احدكم قمت وصليت عليه |
| , | مررت بمسجد لبنى حنيفة = ما بينى وبين أحد من |
| | المرب احنة ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ |
| | مر امر المؤمنين رضى الله عنه يتفقد الرعية ، فسسمع |
| | الصبي يتضاغى من الجوع ، فسأل أمه أن ترضعه ، |
| | فقالتُ : اني اريد أن أفظمه ، لأن عمر لا يسجل الصغار |
| | في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ؛ فقال في نفسه |
| | هامسا : ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة |
| | ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينية من ينسادى : |
| | لا تمجلوا اولادكم على الفطام ، فانا نفرض لكل مولود في |
| | الاسلام . وكتب بدلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود |
| 777 | في الإسلام |
| λξ. | لامرنه و او على بطنك |

| : | مر عمر بن الخطاب بميزاب للعباس رضي الله عنهما |
|-------------|--|
| | فقطر عليه ، فأمر بقلعه ، فخرج اليه العباس رضى الله |
| | عنه فقال له: خلعت ميزابا ركبه رسول الله عليه فقال |
| | عمر: والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهرى فصلعد |
| ٧٨ | العباس على ظهره ونصبه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠٠ |
| 7.8 | المسلمون على شروطهم ،والصلح جائز بين المسلمين |
| | المسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا ، او احل |
| 708-789-78 | حراما ب ب ب ب ب ب ب ب |
| 117 | المؤمنون عند شروطهم ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ١٠ |
| | مضت السنة أن الرسل لا تقتل من من من |
| 114-114-1-8 | مطل الفني ظلم ، فاذا اتبع احدكم على ملىء فليتبع |
| 111-1-7-1-8 | مطل الفني ظلم ، ومن أحيل على مليء فليحتل |
| 188 | من ترك دينا فعلى"، ومن ترك مالا فلورثته ٠٠٠٠٠٠ |
| | من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك دينا أو ضياعا فالي " |
| | وعلى ً ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| ٣٧. | من أحب أن يحفظ في عقبه وعقب عقبه فليتق الله ٠٠٠ |
| 1.0 | من أحال دخل الجنة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| ١٠٨ | من أسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره |
| 107 | من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا فعلي قضاؤه |
| ٨٨ | من ساله جاره أن يدعم جدوعه على حائطه فلا يمنعه |
| | امتنع محمد بن مسلمة أن يجرى خليجا للضحاك |
| | فى أرضه فترافعا الى أمر الوُمنين عمر بن الخطاب رضى الله |
| • | عنه فقال: والله لأمر ته ولو على بطنك ، ، ، ، |
| | منعك ما عندك ، قال : منعى ما عنــدى منعك ان |
| i i | نطلب لبناتك ما يطلب القصوم لبناتهم أ انه والله مالك |
| | عندى غير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجيز عنك |
| 440 | هذا كتاب الله بينى وبينكم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| c | من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له |
| - | ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له قال: |
| AUAU - | فذكر من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا |
| 177 | فی فضل ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| | " פתי ייט عليه فليستعمل ، ومستن ייט فلستر |
| | فليأكل بالمعروف » نزلت في ولى اليتيم اذا كان فقسيرا |
| • | أنه يأكل بالمعروف مكان قيامه عليه بالمعروف |
| | من كانت عنده مظلمة لأحيه من عرض أو شيء فليتحلل منه الموم كان كان منه الموم كان كان |
| | علكه اللمحمة فطار إركاكا الكماث والثان متلا والمحمة فالبرد والمردان |

:

÷

:

:

:

ı

:

l.

له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسئات اخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه ٠٠٠٠٠٠ 77 من كان محتلماً أو نبتت عانته قتل ٢١-٢١-٢٢ من لم يتفقه فلا يتجر في سوقنا ٢٩ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٩ من لم ينبت فهو من اللرارى فبلغ ذلك النبي مركك الم فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق مسبعة أرقعة ٢٦ من اتقى الشبهات فقد استبرا لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى بوشك أن يقع فيه ، الا وان لكل ملك حمى ، الا وان حمى الله محارمه ، ألا وأن في الجسد مضسفة. اذا صلحت صلح المجسد ، واذا فسد فسد الجسد كله ، الا وهي القلب 🗽 737 من ولى يتيما له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة Y_7 ·· ·· ·· من توفی وعلیه دین فعلی و قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته ۳۳۱

حرف النون

نادى مناد أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام ، فانا **ጞጞ**ለ انبت منهم قتله بحكم صعد بن معلد ، ومن لم ينبت منهم استحیاه ، فکنت فیمن لم ینبت فترکنی ۰۰۰۰۰۰۰ 77 نبى الله موسى فيكم فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمرهم أن ينبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك ، فبعثه الله حيا سوي ، فقال تتلنى ابن أخى فـــــلان فلم يورث قاتل من ئاتلە ى**عد ذلك** 277 نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا امنا ، ولا ننتفي من أبينا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشاً 414 نحو اردب من القمح او نصفه او يزيد شسينا كل شهر ، فكان يرزق الناس المرأة والرجل والمملوك جريبين ئل شهر ۱۰ ۲۰ ۲۰ 777 أنزلت نفسى من مال الله منزلة مال اليتيم أن استفنيت استعففت ، وان افتقرت اكلت بالمعسروف ثم أنا باد باصحابی ـ یعنی المهاجرین ـ اخرجنا مـن مکة ما ۳۳۵ أنزلت نفسى من مال الله منزلة الولى من مال اليتيم

| : | ان استغنيت استعففت وان افتقرت اكلت بالمعروف فاذا |
|------------|--|
| 18 | أيسرت قضيت ١٠٠ ٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ المراجع ١٠٠ |
| 717 | استنصت لي الناس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 117 | النصح لكل مسلم المعادية ومعادية ومعادية |
| • | انتصف المسيب من على وتلف مال الذي احساله |
| | المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب ، |
| 117 | فقال له ابعده الله ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| ۲ ۲ | انظروا ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه |
| | انظر من ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه فكتب |
| : | اليه : أنى قد قضيت عنهم وبقى في بيت مال المسلمين |
| 44.6 | مال ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | انظر من كانت عليسه جزية فضعف عن ارضسه |
| • | فأسلفه ما يقوى على عمل ارضه فانا لا نريدهم لعام ولا |
| 377 | العامين المناجع مناجع المناجع المناجع المناجع |
| · | انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه ، |
| | وأصدق عنه ، فكتب البه أنى قد زوجت كل من وجدت ، |
| 377 | وقد بقى في بيت المال مال ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | انظروا فان كان قد أنبت ، والا فلا تقتلوه ، فنظروا |
| 19 | فاذا عانتي لم تنبت فحملوني في الذرية ولم أقتل |
| ٠. | نم درهمان . قال صلوا على صاحبكم ، فقال على : |
| | يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقسام قصلى |
| | عليه ، ثم أقبل على على وقال : حزاك الله عن الاسلام |
| | خيراً وفك رهانك كما فككت رهان أخيك ٠٠٠٠٠٠ |
| | نمم دیناران فقال آبو قتادة هما علی یا رسول الله |
| | قال: فصلی علیه علیه علیه علیه علیه علیه علیه عل |
| | نعم 6 فصلی علیه |
| | نمم ، فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل |
| | الديداران ؟ قال انما مات أمس قال: فعاد اليه من الفد |
| 184 | فقال قد قضيتهما فقال النبي عَلَيْكُ الآن بردت عليه جلده |
| | نمم ، ثم تخیل انها تساوی خمسمانة فقال: اتبیعها |
| | بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى ستمائة |
| : | درهم ثم سيعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها |
| TIV. | بشمانمائة درهم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| 771 | نم فاقضوا عنه فانه غارم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| • | نعم ابن عفان وابن عوف ، فانهما ان هلکت ماشیتهما |
| 5 , | رجما إلى نخل وزرع أوان هذا المسكين أن هلكت مأشبته |

:

:

جاءني ببنيه يصرخ يا امير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الذهب والورق من من 377 نفرت اليه في مائة وخمسين فارساً من أحمس ، فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا 717 ولأحمس ولأحمس النفقة على عيالهم لا تلزم المسلمين ٢٨٦٠٠٠٠٠ نقصته من اربعة آلاف ؟ فقال : انما هاجـــر به ابواه ، يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه ٢٣٧٠٠٠٠٠ 737 نهي ﷺ عن بيع الفرر ٠٠٠٠٠٠٠٠ ٥٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٦ نهي عَلَيْكُ عن بيع الكاليء بالكاليء ٠٠٠٠٠٠ ٢١-٢١ انتهبت الى مسجد بنى حنيفة ، مسجد عبد الله أبن النواحة فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعى ، وكففت فرسى حتى سمعت اهل المسجد قد تواطاوا على ذلك فقال عبد الله بن مستعود على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف ، فقال له عبد الله : اين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال: كنت اتقيكم به فقال له: تب فأبى فأمر به فأخرج الى السوق فجز راسه ثم شاور اصحاب محمد عليه في بقية القوم فقال عدى بن حاتم: ثؤلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه وقال جرير والأشعث : استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم ٢١٠-٢١٥

حرف الهاء

| 440 | هذا کتاب الله بینی وبینکم ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
|-------------|---|
| i | هذه أن شئتم قسمتها وأموالكم بينكم وبينهم جميعا |
| | وان شئتم امسكتم اموالكم ، وقسمت هذه فيهم خاصة ، |
| | فقالت الأنصار: بل تقسم يا رسول الله هذه فيهم واقسم |
| 77 X | لهم ما شئت من أموالنا ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| • | هذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه فاتوا نبى الله موسى |
| | فذكروا ذلك له فامرهم ان بدبحوا بقسيرة وأن يضربوه |
| | ببعضها ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلني |
| 779 | ابن أخى فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك |
| *** | هذا معاش ٬ فالأسوة فيه خير من الأثرة |
| • • • • | هذا المعاش التسوية فيه خير ، ان المسلمين انما هم |
| | بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهـــم شركاء في المراث |
| | تنساوی سهامهم ، وان کان بعضهم اعلی من بعض فی |
| 77.1 | الفضائل ودرجات الدين والخير ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 74 | اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ |
| | هزال طاش بابنة عبد الله بن عمر ، ولما ساله : ما بها |
| | قال له : عملك ، أنك لا تنفق عليها ، أو قال له منعك |
| | ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك أن تطلب ليناتك |
| | ما يطلب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك |
| • | في المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني |
| 270 | وبینکم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| : . | هل انت مريحي من ذي الخلصة والكعبة اليمانية ، |
| | فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسياً من احمس ، |
| | فكسرناه ، وقتلنا من وجدنا عنده ، فأتيناه فاخبرناه |
| 414 | فدعا لنا ولأحمس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| • | هل ترك لدينه وفاء أصلى عليه والاقال: صلوا على |
| | |
| ٠. | بالوَّمنين من انفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه |
| 771 | ومن ترك مالا فلورثته معمد معمد معمد |
| | هل خلف لدينه قضاء ؟ فاذا قيـل : لم يخلف وفاء |
| | قال للمسلمين: صلوا عليه، فلما فتح الله الفتوح قال: |
| 104 | من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا قعلي قضياؤه |
| • | هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا: نعم درهمان ، |
| - | قال صلوا على صاحبكم فقالعلى : يارسول الله هما على |
| | وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على وقال: |
| | جزاك الله عن الاسلام خبراً ، وفك رهانك كمـــا فككت |

| 19. | رهان اخیك ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
|--------------|---|
| | هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم دينــاران |
| | فقال أبو قتادة: هما على يا رسول الله قال: فصلى عليه |
| 1104 | مالله |
| | هل عليه دين ؟ قالوا: نعم ديناران ، قال: هل ترك لهما |
| | و فاء ؟ قالوا: لا ، فتأخر فقيل: لم لا تصلي عليه ؟ فقال: |
| | ما تنفعه صلاتي ، وذمته مرهوئة الا أن قام أحسدكم. |
| | فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال : هما على يا رسول الله |
| 184 | فصلی علیه النبی عُرضی الله عُرضی الله علیه النبی عُرضی الله الله عُرضی الله الله الله الله الله الله الله الل |
| | هما عليك حق الفريم وبرىء الميت ؟ قال : نعم ، |
| 19. | قصلی علیه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| | هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعة آلاف ؟ فقال : |
| . 444 | انما هاجر به أبواه ، يقول : ليس هو كمن هاجر بنفسه |
| | هو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئًا كل |
| | شهر ، فكان يرزق الناس المرأة والرجل والمملوك جريبين |
| ٣٣٢ | كل شهر ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| - | هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاستسلام ، |
| | فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على |
| ٢٨٦ | المسلمين النفقة على عيالهم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| TY 1 | هو أحق الناس به محياه ومماته |
| • | هو وارثه فاستبطأ موته فقتله ثم حمله فوضعه ليلا |
| | على باب رجل منهم ، ثم أصبح بدعيه عليهم ويقول : |
| ٠. | انتم قتلتم عمى ، حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض |
| | فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم علام يقتل بعضكم بعضا ؟ |
| | وهذا ثبى الله موسى فيكم فاسالوه ، فذكروا ذلك له |
| | فأمرهم أن يذبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا |
| | ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال: قتلني ابن أخي فلان ، |
| 411 | فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك |

حرف الواو

والذى لا أنه الا هو (ثلاثا) ما من الناس أحد الا له فى هذا المال حق أعطيه أو منعه ، وما أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا قيه الا كأحدهم ، ولكنسا على منازلنا من كتاب الله ، وقسمنا من رسول الله على فالرجل وبلاؤه فى الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله كثن بقيت لياتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه ٣٣٥

| | : | والله ما ألو أن أختار خياركم ، ليف أنت قائل أذا |
|----|---------------------------------------|---|
| | · · | سألك الله عز وجل عن هذه ؟ قدمعت عينا محمسد ثم |
| | | قال عمر: أن بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول ، |
| | | وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا |
| | . 1 | وزيتا وامرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين |
| | ! | آخرين ريشما يصل أليها محمد بن مسلمة ، ويعطيها حقها |
| • | 440 | من الزكاة المالية |
| | ۸٦ | والله لارمينها بين اظهركم ، اني لاراكم عنها معرضين |
| | 1 | والله لو منعوني عقبال بعير كانوا يؤدونها الى |
| ٠. | 77. | رسول الله عربي لقاتلتهم عليها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | : · · . : · · · · · | والذى نفسى بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة |
| | 74 | احسن من هذا ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| | | وَاللهُ آذَن ليكونن ما تكره انك أن قسمتها صار الربع |
| • | : '' ! | العظيم في ايدى القوم ثم يبيدون فيصبر ذلك الى الرجل |
| | | الواحد أو المراة ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الاسلام |
| | 777 | مسدا وهم لا يجدون شيئا فانظر أمرا يسبع أولهم وآخرهم |
| | ; .: | والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهرى قصعد العباس |
| • | ٧٨ | على ظهره ونصبه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | λŧ | والله لأمرنه ولو على بطنك ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | | والله لئن بقيت لارامل أهل العراق لادعنهم لا يفتقرون |
| | 777 | الی آمیر بعدی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| ۲ | 737_1 | دع ما يريبك الى ما لا يريبك ١٠ ١٠ ١٠٠ |
| | | دعنى من نعم ابن عفان وأبن عوف فانهما أن هلكت |
| | | ماشيتهما رجعا الى نخل وزرع ، وان هذا المسكين ان |
| | ÷ | هلکت ماشیته جاءنی ببنیه بصرخ : یا امیر الومنین ، |
| | ! | افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلأ أيسر عنسدى من الذهب |
| | 778 | والورق |
| | · · · · · · · · · · · · · · · · · · · | نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والأثاث ، |
| | | فكتب عمر : أن لا بد للمرء المسلم من سيكن سيكنه |
| | : : | وخادم بكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن |
| | ***1 | أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم |
| | | ورد عليك مما لم يكن في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف |
| | : : | الاشباه والأمثال والنظائر ، وقس الأمور على ذلك ثم |
| | 777 | اعمد فيما ترى الى احبها الى الله واشبهها بالحق |
| r | | اوصى الخليفة من بعدى باهل الامصار خيرا فانهم جباة |
| | ļ. : `- | المال ، وغيظ العدو ، وردء السيلمين وأن يقسيسه سنه |

| | فيوُّهم بالمدل ، والا يحصل من عندهم فضل الا بطيب |
|-------------|---|
| 413 | نفسى منهم المناسب المناسب المناسب المناسب المناسب |
| | استوضحه فاعتسرف ، وكان رأى الصحابة الذين |
| 110 | استشارهم أن تؤلول كفر قد أطلع رأسه ويجب أن يحسم |
| | وضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل عليه |
| 188 | السلام ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| | تواطأ أهل المسجد على ذلك فقال عبد الله بن مسعود: |
| | على بمبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف، ، فقال له |
| | عبد الله : اين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال : كنت أتقيكم |
| | به فقال له : تب فابي ، قامر به فاخرج الى السوق فجز |
| | راسه، ثم شاور اصحاب محمد عَلَيْكُم في بقية القوم فقال عدى |
| | ابن حاتم: ثۇلول كفر قد أطلع رأسه فاحسمه ، وقال |
| | جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس: استتبهم فان تابوا |
| 111 | كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم |
| , | وعظهن رسول الله عَلِيْكُم وقال : تصــدقن ولو مــن |
| 4.5 | حلیکن ، فتصدقن بخلیهن ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| • | توفی رجل وعلیه دین فعلی وضاؤه ، ومن ترك مالا |
| 441 | فلورثته ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| | توفى رجل ففسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به النبي |
| | عَلَيْكُم فَقَلْنَا : تصلى عليه أ فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين أ |
| | قلّنا: ديناران فانصرف ، فتحملهما أبو قتادة ، فأتيناه ، |
| - | فقال ابو قتادة الديناران على ، فقال النبي عَلَيْكُ : قد |
| | اوفى الله حق الفريم ، وبرىء منه الميت ؟ قال : نعم ، |
| | فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم: ما فعل الديناران اقال |
| 1.43 | انما مات امسى قال: فعاد اليه من الفد ، فقال: قــد |
| | قضيتهما . فقال النبي مُلِيِّة : الآن بردت عليه جلده |
| 70 { | توفون ما استحللتم به الفروج ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| ٠. | اتقى الله واحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه فلما |
| | كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى أمه فقال: وبحك أتى |
| | لأراك أم سوء مالى أرى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : |
| | يا عبد الله قد ابرمتنى انى اريفه عن الفطام فيأبى قال : ولم ؟ قالت لأن عمر لا يفرض الاللفطيم الى قوله: إنا نفرض |
| 44 % | ولم المحالف الراعم و يعرض المنطقيم الى الوك الوك الوك الوك الاسلام المحال الوك الوك الوك الوك الوك الوك الوك ا |
| • | للال مولود في المسلام عنه المجابة ، وأدخل رب الصريمة . وأدخل رب الصريمة |
| | والغنيمة ، ودعني من نعم ابن عفان وابن عوف ، فانهما أن |
| | هلكت ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع، وأن هذا السكين |

: :

ان هلکت ماشیته جاءنی ببنیه یصرخ یا امیر المؤمنین افتاركهم أنا لا أبالك ، فالكلا أيسر على من الذهب والورق . TT { الولد لك يا عبد الله بن زمعة ، واحتجبي منه يا سودة ٣٤٣ ولى يتيما وله مال فليتجر له بماله ، ولا يتركه حتى *I_*V الولى من مال اليتيم ، أن استغنيت استعففت ، وان افتقرت أكلت بالمعروف ، فاذا أيسرت قضيت ... 11 الولاة من بعدى عاليهم من بيت مال المسلمين 188 ویحك انی لاراك ام سوء مالی اری ابنك لا يقر متل الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليلة انى اريغه عن الفطام فيابي قال: ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفوض الا للفطيم ، قال: وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤساً لعمو كم قتل من اولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم

حرف ((لا)).

| 717 | لا أوتى باحد ينفى قريشا من النضر بن كنانة الإ جلدته |
|------------------|--|
| | لا أثبت على الخيل يا رسول الله فضرب بيده على |
| 717 | صدری وقال: اللهم ثبته واجعله هادیا مهدیا |
| 17 | لا مبدر ولا منائل ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| | لا تبع قال: لا أصبر ، فقال: أذا بايمت فقيل : |
| 41-14 | لا خلابة ولك الخيار ثلاثا ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| 100 | لا تبع ما ليس عندك من من من من |
| 377 | لا يبالي الرجل من اين اخذ المال من حلال أو حرام |
| | لا أجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم |
| : • | الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى أن لا يخسرج |
| 777 | منى الا في حقه ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم |
| | لا تحل المسألة الا لثلاثة فذكر رجلا تحمل بحمالة |
| 1.54 | فحلت له المسالة حتى يؤديها ثم يمسك |
| FA-PA-P3T | لا يحل مال امرىء مسلم الاعن طيب تقس منه |
| | لا يحل لك أن تأخذ من ثمر بعته على أخيك فأصابته |
| YTY | جائحة ، بم تأخل مال اخيك بغير حق ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 117 | لا يرجع على صاحبه الا أن يقلس أو يموت |
| 708 | لا سبق الا في خف او حافر او نصل |
| • | |

| 11-11 | لا يشسري الوصي من مال اليشيم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ |
|----------|--|
| | لا يصلي على رجل مات عليه دين ، فأتى بميت فسأل |
| | هل عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران ، قال : صلوا على |
| 100 | صاحبكم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | لا تتصرف المراة الا باذن زوجها ٢٠ ٠٠ ٠٠ |
| | لا يصلح أن يرى منها أذا بلغت المحيض الا هذا وهذا |
| 17-44-49 | لا ضرر ولا ضرا ر ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ |
| | لا ضرر ولا ضرار ، وللرجل ان يضع خشبة في حائط |
| ٨٧ | جاره ، وأذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع |
| 77 | لا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى |
| 77 | لا يقبل الله صلاة أمرأة تحيض ألا بخمار ٠٠٠٠٠ |
| ٨٩ | لا يمنع أحدكم جاره أن يضع على جداره ٠٠٠٠٠ |
| | لا يمنقن أحدكم جاره أن يضع خشبة على جداره |
| | _ قال أبو هريرة رضى الله عنسه ـ : انى لأراكم عنهسا |
| ۲۸ | ممرضين ، وَأَنَّهُ لأرمينها بين اظهركم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | لا يفرز خشبا في جداره فلقيا مجمع بن يزيد الانصاري |
| | رضى الله عنه ، ورجالا كثيرًا فقالوا : نشبهد أن وسول الله |
| | عَلِينَا لَهُ اللَّهُ عَالَ : لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبا في جداره |
| | فقال الحالف: أي أخى قد علمت أنك مقضى لك على " ، |
| | وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جداري ففعل الآخر |
| λY | ففرز في الاسطوان الخشبة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | لا نقفو تحسن بنو النضر بن كنانة أمنسا ، ولا تنتفي |
| | من أبينًا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشًا |
| 717 | من النضر بن كنانة الا جلدته ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| | لا وصية لوارث ، ولا تنفق امراة شيئًا من بيتهما الا |
| | باذن زوجها والعارية مؤداة والمنحة مردودة ، والدين |
| 187 | مقضی والزعیم غارم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| ξ | لا يتم بعد احتلام ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| • | |

حرف الياء

| | يا أمير المؤمنين أذن يطلقننا فقال عمر : مقاطع الحقوق |
|-----------------|--|
| 400 | عند الشروط |
| | يا بلال ، اعلم أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا |
| ٧١ | حرم حلالا أو أحل حراماً من من من من من |
| | يا سعد ، اني لأعطى الرجل وغيره احب الى منسسه |
| 777 | خسية أن يكبه الله في النار ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| | استيقن من هذه المفاجاة واستوضحه فاعترف ، |
| : | وكان رأى الصحابة الذين استشارهم أن تؤلول كفر قد |
| 110 | أطلع راسه ويجب أن يحسم |
| 717 <u>-</u> 71 | يوسف هذه الأمة جرير بن عبد الله (لحسنه) |
| | |

-1-

:

i

ثالثاً ـ الأشعار الاستشهادية

الصفحة بفات الطسيم اكثرها فراخا وام الساز مقسلات نسزور 11 وما اهتز عرش الله من موت هالك سمعنا به الالسعد ابي عمرو ٢٤ كان رحلى وقد زال النهار بنا يوم الجليل على مستأنس وحد 14 كان صابا ال حتى امطلا 1.7 فلست بآمر فيها بسلم ولكنى على نفسى زعيــم 144 واني زعيم ان رجعت مملكا بسير ترى منه الفرائق انورا ١٤٠ لو جرير هلكت بجيله نعم الفتي وبنست القبيله

رابعاً ـ الأعـــلام

حرف الألف

| أبرأهيم بن جرير بن عبد الله البجلي ٠٠٠٠٠٠ ٢١٧ ، ٢١٧ |
|--|
| ابراهیم بن جریر بن عبد الله البجلی ۰۰ ۰۰ ۲۱۷ ، ۲۱۷ ، ۲۱۷ الله البحلی ۱۸ ۰۰ ۰۰ ۲۱۷ ، ۲۱۷ ، ۲۱۷ الله البحلی ۱۸ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱۸ ، ۲۸ ، ۲۸ ، ۲۸ ، ۲۸ ، ۲۸ ، ۲۸ ، ۲۸ |
| ابن أثال _ ثمامة من |
| احمد ابراهيم (الشيخ) ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٩٢ |
| احمد بن حنبل (احمد بن محمد بن حنبل الشبيباني رضي الله عنهم) ٦ ، |
| (Y4 (YX (YE (77 (70 (ET (79 (TE (TT (T) ()Y |
| 6 1.X 6 1.0 6 1.8 6 37 6 30 6 31 6 3. 6 A9 6 AX 6 AY 6 A0 6 AT |
| 6 1A9 6 1AA 6 1AV 6 1AY6 188 6 180 6 11V 6 118 6 118 6 11. |
| « YET « YET « YT. « YOE « YT. « YT. « Y 10 ° 197 « 190 ° 19. |
| 6 TOX 6 TOT 6 TOE 6 TOT 6 TOT 6 TO1 6 TO. 6 TEX 6 TEV 6 TEE |
| |
| ۰۳۳ ، ۲۳۱ ، ۳۷۲ ، |
| الأزهري أبو منصور صاحب الزاهر في غريب مختصر المزني ٢٨ ، ١٠٤، |
| 1.0 |
| الاسبيجاني = على محمد الاسبيجاني ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| اسحاق بن ابراهيم الحنضلي المعروف بابن راهوية ۲۲ ، ۲۹ ، ۸۸ ، ۸۸ |
| ابو اسحاق السبيعي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| أبو اسحاق الشيرازي _ الشيرازي مصنف المهدب |
| ابو اسحاق المروزي ۲۰ ۲۰ ۱۱، ۲۱، ۲۱، ۲۹، ۲۹، ۳۸، ۲۷، ۷۳، |
| ۲۱۹ (۲ (۱۹۷) ۱۹۱ (۸٤ (۸۲ |
| أبو أسحاق المرودي القاضي ١٣٩ ، ١٤٠ |
| اسلم مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ۲۲ ، ۳۳۳ |
| اسماعیل بن توبة (صدوق) |
| أسماء بنت أبى بكر الصديق ذات النطاقين رضى الله عنهما ٠٠ ، ٢١ |
| اسماء بنت عميس رضى الله عنها ۱۳۸۸ |
| الاستوى |
| الأشعث بن قيس بن معديكرب الكندى ١٤٢ ، ٢١٨ ، ٢١٨ ، ٢٢٩ ، ٢٢٠ |
| الأشعرى أبو موسى عبد الله بن قيس رضى الله ٠٠٠٠٠ ٦٦ ، ٣٦٣ |
| أصبغ بن الفرج ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٢٧ ٢٧ |

| الاصطخرى أبو سعيد ١٠٠٠٠ ٥٠ ٢١ ١١٤، ١١٩ ١٥٩١ |
|--|
| الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز) ۱۱۸ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۱۸ ۱۱۸ |
| امام الحرمين (أبو المعالى عبد الملك بن محمد الجويني ٢٠٠٠٠٠ |
| أبو أمامة رضى الله عنه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| أنس بن مالك رضى الله عنه ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٥٥ ، ١٥٧ ، ٢١٦ ، ٢١٧ |
| انمار بن اراش ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱۲ |
| المار بن نوار ۱۰۰ مه مه مه ۱۰۰ مه ۱۰۰ مه ۱۲۰۱ ما |
| الأوزاعي (عبد الرحمن بن عمرو) ١٠٠٠ ١٨ ، ٢١ ، ٢٩ ، ٨٧ ، ٣٨ |

حرف الباء

| ٢ | 17 | | • • | | • • | • • | • • | • • | • • | • • | صعب | حيلة بنت |) |
|----------|------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|-------|---------|-------|----------|--------------|------|
| (| عفى | ه الج | بردزب | رة بن | المفير | يم بن | ابراه | بن | ماعيل | ن است | محمد بر | لبخاری (| 1 |
| <u> </u> | ۱٩. | 617 | 186 | 188 | ٤١. | ξ 4 | ۱۷ ، | ٦ | ٦ 4 | 78 6 | 7 ° | 27 6 71 | 4 17 |
| | | | | | | | | | | | | ' 4 TIA 4 | |
| 4 | ٣٣٦ | 1 6 4 | ۳۱ ۶ | 44. | 6 Y | ۱۹ ، | 111 | _ه | الله عن | .ضي | ــديق ر | بو بكر الص | ł |
| | • • | | • • | | | | | | | | | . 777 4 | |
| | • • | • • | • • | • • | - • | هقي | ۽ البي | ى ≃ | بن عل | سين | . بن الح | بوبكر احمد | 1 |
| | | • • | | | | | | | | | | بو بکر حو | |
| | 74 | • • | • • | • • | • • | • • | • • | • • | عنه | 41 | زب رضي | لبراء بن عا | 1 |
| , | 77 | • • | • • | • • | • • | • • | • • | | • • | • • | العوام | لبصري أبو | J |
| ٣ | 79 6 | ξo | | | -يب) | التها | باحب | ر ص | منصو | ن بن | الحسير | لبغوی 🕳 (| 1 |
| | • • | • • | | • • | | عربی | ابن ال | = | المالكي | باضي | عربي الق | بو بکر بن اا | f , |
| ٤ | 77 | 670 | 6 m | ٧ ، ٧ | ΙΟ, | بو بکر | ى) آ | ن علم | ين بر | الحس | حمد بن | لبيهقى (أ | ١ |
| | • • | * * | • • | • • | | 41 | ، ه | 807 | 6 19 | | 178 6 | 184 6 77 | 4 ۸۷ |

حرف التساء

حرف الثساء

| | ثابت بن رفاعة |
|--|--|
| ظی ابو یحیی له رؤیة ۲۷۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ | |
| Υ٩ | |
| له عنه الحنفي اليمامي لم يرتد مع من ارتد من | ثمامة بن أثال رضي الا |
| Y10 | قومه ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| Υ1Λ ··· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· · | أأثور بن عقر هو كندة |
| سعيد ٠٠ ٠٠ ٠٠ ۲۹ ۲۹ ۲۵ ۲۵ | الثورى _ سفيان بن |
| بن خالد بن أبي اليمان ٢٢ ، ٢٩ ، ١٠٦ ، | أبو ثور الامام أبراهيم |
| | 111 (171 |
| | |
| حرف الجيم | |
| المنتام | |
| حرام رضی الله عنهما ۲۳ ، ۱۹۳ ، ۱۵۷ ، ۱۸۹ ، | حاد بغاد الله ب |
| | 111611 |
| رير بن عبد الله ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ | · |
| 1A ··· ·· ·· ·· ·· ·· | |
| لام · · · · · · · · · · · · · · · · · ۱۸۹ | جب بل الأمن عليه ال |
| | ادر جاد محمد الطب |
| لی ۱۱۲۰ ، ۲۱۸ ، ۲۱۷ ، ۲۱۸ ، ۲۲۸ | حرير عبد الله الب |
| الرحمن صاحب الفقه على المذاهب الأربعة ١٢٨ ، | الحرري الشيخ عبد |
| | ·· ·· ·· ·· ·· ٢٣٨ |
| ن علی الرازی .ه ، ه ه ، ۷ه ، ۸ه ، ۹ه ، ۲۲ ، ۲۳ | الحصاص ــ أبو بكر د |
| ن في روح غر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين) | |
| | |
| (الدكتور) ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹ | III IN I |
| (الدكتور) ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹ | العجدل البنطيسي حاد |
| 7AY | الحمال (الدكتور) |
| Y. . | حور حوشسه |
| ξο ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· | بورج الحوري ٠٠٠٠٠ |
| ξο ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· | ابن الحوزي أبو الفرج |
| لمصطلقية أم المؤمنين رضي الله عنها ٢٣٨٠٠٠ | حورية بنت الحارث ا |
| رمين | |
| حمد والد امام الحرمين ٢١٨ ، ١٧٧ ، ٢١٨ | |
| | |

حرف الحاء

| ابو حاتم الرازی ۲۷۲ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۷۲ ۲۰ ۲۷۳ |
|---|
| ابو حاتم الرازی ۲۷۲ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۷۳ ۳۲۹ ۱۰۵ ۲۳۹۰ ۱۰۵ ۲۳۹۰ ۳۲۹ |
| الحارث بن بكير ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٨٨ |
| الحاكم أبو عبد الله بن البيع النيسابوري ٢٤ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٧ ، |
| Y10 6.19. 6 1A9 6 1ET |
| ابن حامد صاحب احمد بن حنبل ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰۰ ۱۹ |
| أبو حامد الاسفرايني الشيخ ٢٧ ، ٣١ ، ٨٦ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، |
| £ 1.7 6 1.8 6 1.7 6 1.1 6 9.4 6 9.8 6 9.8 6 9.1 6 AT 6 A1 6 VY 6 VT |
| 6 1AE 617E 6 107 6 177 6 17E 6 177 6 17. 6 110 6 111 6 11. |
| ·· ·· ۲۲۹ 6 ۲۲۸ 6 ۲۲۷ 6 ۲۲٦ 6 ۲.٦ 6 ۲.1 6 ۲ 6 19V 6 197 |
| ابو حامد المروذي القاضي ٢١٤ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢١٤ |
| ابن حبان الامام الحافظ ٢٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٨ ، ١٤٣ ، ١٩٩ ، ١٩٠ |
| حبان بن منقذ ألى ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٩ ٢٩ |
| ابن حبیب ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۸۸ |
| ابن حجر المسقلاني الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد ١٧ ، ٣٧ ، |
| |
| ابن حربویة او عبید بن حربویة |
| الحركان = محمد على الحركان ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| ابن حزم آبو محمد على بن حزم الظاهرى الأندلسي ٣٧ ، ٦٥ ، ١١٧ ، |
| · · · · · · · · · · · · · · · · · · · |
| الحسن بن على رضى الله عنهما ١٠٠٠ ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣٨ |
| الحسن البصري بن أبي الحسن ١٠٠٠٠٠ ١٨ ، ٢٩ ، ٢٩ ، ١١٧ |
| الحسن اللولوى (الحسن بن زياد اللولوى) ٢٥٠٠٠٠٠٠ |
| الحسن بن على رضى الله عنهما ١٠٠٠٠٠ ٢٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٨ |
| الحسن بن محمد الصباح ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| الحسين بن على رضى الله عنهما ١٠٠٠٠٠ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٨٠ |
| حسين حامد حسان (الدكتور) ٢٤٩ ، ٢٧٨ ، ٣٧٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ |
| الحسين بن منصور نے البقوى المحسين بن منصور نے البقوى المحسين بن منصور نے البقوى المحسين بن المحسين |
| حفصة بنت عمر أم المؤمنين رضى الله عنها من من من من الله |
| ٧٣٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| حکیم بن حزام ٥٥٤ |
| النظوائق مع بد مع بد مد بد بد بد بد به به المحلواتين |
| ا کا حماد بن زید بن درهم ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۷ ۱۰ ۳۷ ۲۰ |
| حماد بن سلمة بن دينار ١٠ ٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١١٧ |
| حماد بن ایی سلیمان ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۳۰ |

| حمزة بن عمرو ۱۹۲۰ ته ۲۰ ته ۲۰ ته ۲۰ ت |
|---|
| حمل بن النابغة الهذالي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| ابو حنيفة النعمان بن ثابت ٦، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٠ ، ٣٤ ، |
| . AT . AE . VA . VY . V . TT . TI . OT . OT . OI . O TA |
| * 177 (17. (11A (11V (117 (110 (118 (11W (117 (97 |
| 4 144 4 146 4 |
| · · · · · · · · · · · · · · · · · · · |
| · TOI · TEX · TEY · TET · TEI · TT. · TTT · TYT · TYT · TTY |
| ·· ·· • • • • • • • • • • • • • • • • • |
| |
| حرف الخاء |
| |
| خارجة برزيل برين برين برين برين والاست |
| خارجة بن زيد ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢١ ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢١ خالد بن دريك |
| خالد بن الوليد (سيف الله المسلول) ۲۸۰ ، ۲۱۰ |
| الخرقي صاحب المتن في مذهب احمد بن حنبـــل (ابو القاسم عمـر |
| ابن عبد الله بن احمد) |
| ابن طبع الله بن الحمد بن عمرو بن مهير الشيباني ٥٠ ، ٣٥ ، ١٥ ، |
| ه ه ، ۷ ه ، ۸ ه ، ۹ ه ، ۲۱ ، ۲۲ سیب ی سیب ی در |
| |
| الخطابي (الامام أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم) ١٠٦ ، ٣٧ |
| ابن خلكان الامام المؤرخ صاحب وفيات الأعيان ١٠٠٠٠٠ ٧ |
| 11 .11 à . |
| حرف الدال |
| |
| الدار قطني على بن عمر أبو الحسن ٢٥ ، ١٤٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٣٤٩ |
| الدارمي ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن داود ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| الداری $=$ تمیم الداری \cdots ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| داود بن على الظاهري ۲۲ ، ۲۷ ، ۱۱۳ ، ۱۱۱ ، ۱۹۱ ، ۳۵۹ |
| ابن ابی الدم می در |
| الشبخ الدردير المالكي |
| أبو داود السجستاني صاحب السنن ١٧ ، ٢١ ، ٢١ ، ١٥ ، ١٥ ، ٥٠ ، |
| « YOE « YIO « YIE « 19. « 189 « 178 « 189 « 1.8 « AX « AY « 7 7 |
| |
| أبو داود الطيالسي صاحب المستد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| الدسوقي المالكي الشيخ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| الديلمي (صاحب مسند الفردوس) المساحب مسند الفردوس) |

حرف الذال

| لذهبي الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ١٥٠٠٠ | 70 | | , أحمد | محمد بن | عبد الله | الدين أبو | شمس | الحافظ | الذهبى |
|--|----|--|--------|---------|----------|-----------|-----|--------|--------|
|--|----|--|--------|---------|----------|-----------|-----|--------|--------|

حرف الراء

| رافع بن خدیج رضی الله عنه الانصاری الخزرجی محدیج رضی الله عنه الانصاری الخزرجی |
|--|
| الرافعي عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ٣٣ ، ٣٧ ، ٨٤ ، ١٥٢ ، |
| ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· |
| الربيع بن سليمان المرادى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٨ |
| الرجاّل بن عنفوة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢١٥ |
| ابن رشد الفقيه المالكي أبو الوليد الحفيد ١٣٥٠٠٠ ١٣٩ ، ٢٠٤ |
| روح بن الفرج ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٨٨ |

حرف الزاي

| الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى ابن أخى أم المؤمنين |
|---|
| خديجة أحد المشرة وأمه صفية عمة النبي عَلَيْكُم فرضي الله عنهم ٢٩، ٣٥، |
| ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· |
| الزجاج أبو القاسم وقد نسب اليه تلميذه أبو القاسم عبد الرحميين |
| ابن اسحاق الزجاجي صاحب الجمل في النحو ١٠٣٠٠٠٠٠٠٠ |
| الزركشى ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٩} |
| ابو زرعة الرازی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۵۰ |
| زفر بن الهذيل صاحب أبي حنيفة ٢٠٠٠٠٠٠٠ ٢٩ ، ١١٦ ، ١٨٧ |
| أبو الزناد عبد الله بن ذكوان ١١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| الزهرى محمد بن مسلم بن شهاب عالم الحجاز والشام ٠٠٠٠٠٠ |
| ابو زهرة 🚊 محمد ابو زهرة 🕠 🕠 🕠 🕠 🕠 🕠 🕠 |
| الزهرى القاضي المدنى ١٠٠٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ٢٧٠٠٠٠ ٣٧ |
| ابو زید ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۸۸ |
| زید بن اسلم العدوی مولی عمر بن الخطاب ۱۸ ۰۰ ۰۰ ۱۸ |
| زید بن ثابت الانصاری البخاری الخزرجی ، ، ، ۲۳۶ |
| الزيلمي (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي ٢٦٢٠٠٠ |

حرف السين

| السبيعي أبو اسحاق _ أبو اسحاق السبيعي |
|--|
| السدى (استماعيل بن عبد الرحمن) وهو التكبير ومحمد بن مسروان |
| (الصفير) و النب النب المنافق المنافق و الكوير ووالمعادي والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق |
| ابن سریج ہے آبو العباس ۔ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، |
| سعد بن معاد رضی الله عنه الانصاری ۱۰۰ ۱۹ ، ۲۲ ، ۲۳ ، ۲۲ ، ۲۳ |
| ابن سعد صاحب الطبقات الكبرى |
| سفلاد آب مقاص بنی بنید این مقاص این بنید بنید بنید بنید با ۲۰۰۰ |
| ابو سعید الاصطخری = الاصطخری سعید بن بشیر |
| روی ر سیها بن بشنی در چه در چه در |
| سعید بن جبیر ابو سعید الخدری رضی الله عنه ۲۳ ، ۸۷ ، ۲۳ ، ۱۹۰ ، ۱۹۰ ، ۱۹۰ |
| ابو سعید الخدری رضی الله عنه ۲۳ ، ۸۷ ، ۱۹۳ ، ۱۹۰ ، ۱۹۰ |
| و السعيد بن المسيب و المراجع |
| المعيدين منصور المناسبين |
| سفیان بن سعید الثوری = الثوری ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| سلمان الفارسي رضي الله عنه من مناه مناه الله عنه |
| سلمة بن الأكوع رضي الله عنه ١٩٠٠ ٠٠٠ ١٦٤ ، ١٦٤ ، ١٩٠ |
| السلمي عبد الرحمن المقرى |
| ام سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| سلیمان بن بلال التیمی ۲۹٬۰۳۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۳۴۹ ۳۴۹ |
| سماك بن حرب ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ |
| السنجي ابو على = ابو على ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| السنهوري الدكتور عبد الرزاق ٥ ، ١٠٧ ، ٢٧٧ ، ١٥ ؛ ١٧١ ، ٢١٠ |
| سودة بنت زمعة أم المؤمنين رضي الله عنها |
| ابن سیرین محمد مولی آنس رضی الله عنه ۲۲۰ ۰۰ ۳۷ ، ۳۲۹ |

حرف الشين

حرف الضاد

الضحاك بن سفيان بن عسوف بن كعب بن أبى بكر بن كلاب السكلابى أبن سعيد صحابى معروف كان من عمال النبى عَلَيْكَ على الصدقات ٢٩ ، ٨٤

حرف الطاء

الطبرانی ابو القاسم الحافظ صاحب المهاجم الثلاثة ۱۲۳٬۸۷۰، ۱۲۳٬۱۲۳، ۱۲۳٬۱۲۳، ۱۲۳٬۱۲۳، ۱۲۳٬۱۵۸ ۱۲۳٬۱۵۸ ۱۲۳٬۱۵۸ ۱۲۳٬۱۵۸ ۱۲۳٬۱۵۸ ۱۲۳٬۱۵۸ ۱۲۳٬۱۵۸ ۱۲۳٬۱۵۸ الطحاوی ابو جعفر صاحب شرح معانی الآثار أحمد بن محمد بن سلامة

۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰۸ ، ۲۰۸ ، ۱۹۴ ، ۱۹۳ ، ۱۶۲ ، ۸۸ ، ۳۸ ای در ۱۱۰ ، ۲۸ ، ۲۸ ، ۲۰۸ ، ۲۰۸ ، ۲۰۸ ، ۲۰۸ ، ۲۰۱ ، ۱۱۱ ، ۲۰۱ ، ۲۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۲

حرف الظاء

حرف العين

| · · · · · · · · · · · · · · · · · · · |
|---|
| عائشة (أم المؤمنين الصديقة رضي الله عنها) ٧٠ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٤ ، |
| ··· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ٣٣٨ ‹ ٦٥ ‹ ٣٩ · ٣٨ ‹ ٢٩ |
| عاصم الاحول = عاصم بن سليمان الاحول أبو عبد الرحمن البصرى ١٨ |
| ابن عابدين الشيخ محمد صاحب الحاشية الحنفي ٢٩٦ ، ٣٤٨ ، ٣٤٨ ، |
| |
| أبو العالية الرياحي من من من من من من من الم |
| عامر بن شراحیل = الشمبی ۱۸ ، ۲۹ ، ۱۱۷ ، ۲۱۲ ، ۲۱۷ ، ۲۱۸ ، ۲۳۰ |
| العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه عم النبي ﷺ ٧٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ |
| أبو العباس بن سريج ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٥ ، ١٠٠ ، ١١١ ، ١١٦ ، |
| 41A7 4 1A8 4 178 4 178 4 100 4 108 4 177 4 170 4 178 4 171 4 17. |
| |
| ······································ |
| العباس بن مرداس من من من من من من من من من العباس بن مرداس |
| عبادة بن الصامت الانصاري العقبي رضي الله عنه ٢٩ ٠٠ ٨٧ |
| عبد البر أبو عمر المالكي الأندلسي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| |
| عبد الرحمن تاج الدكتور شيخ الأزهر ١٠١٠٠٠٠ ٢٩٣ |
| عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أحد العشرة ٢٣٨ ، ٣٣٨ |
| عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنف ٢٠ ٨٧، ١١٧ |
| عبد السميع المصرى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| عبد الله بن زمعة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ١٠ ، ٥٦ |
| عبد الله بن الزبير ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| عبد الله بن زيد آل محمود ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٦٢ ، ٣٦٣ |
| عبد الله بن الحسن |
| عبد الله بن الحسين المصيصى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| عبد الله بن حميد |
| عبد الله بن سعيد الأنصاري من من من من من ١٤٣ |
| -/ 131/348/64/W/W/WA/SA-1 & |

| TY1 6 189 6 AA |
|--|
| عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ٢٠٠٠٠٠٠٠ م |
| عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ١٩ ، ٢١ ، ٢٥ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، |
| ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· |
| عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ٢٤ ، ٢٨ ، ١٤٢ ، ٢١٥ ، ٢١٥ ، |
| ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· · · · · |
| ام عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| عبد الله بن المبارك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| عبد الله بن النواحة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢١٥ ، ٢١٥ |
| عبد العزيز بن عبد الله بن باز سماحة شيخ الاسلام ٢٦١ ، ٢٥٣ ، |
| عبد الفنی بن سمید ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸۸ |
| عبد القدوس الهاشمي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| عبد الكريم الرافعي ــ الرافعي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| عبد المجيد سليم شيخ الاسلام والجامع الازهر ١٠٠٠٠٠ ٢٩٩ |
| عبد الملك الجويني أبو الممالي = امام الحرمين ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| عبد الملك بن الماجشون ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| عبده هاشم اليماني ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| أبو عبيد بن سلام صاحب كتاب الأبدال ٢٨٥٠٠ ٢٣١، ٣٣٢ |
| ابو عبيد بن حربوية ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٨٠ ٨٠ |
| عبيد الله بن جرير ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| الوعبيدة بنان بالمراب المراب المراب المراب المراب المراب |
| عبيدة السلماني ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ |
| عتبة بن أبي وقاص ٢٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٣٤٣ ، ٣٥٧ |
| عدى بن حاتم ٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠ ٢١٦ ٢١٦، ٢١٦ أبن العربي القاضي أبو بكر المالكي ٢٠٠٠٠٠ ٢١ ، ١١٠ ، ١٤٠ |
| ابن عرفة المالكي ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ٣٨٨، ٣٨٨، ٢١٤ |
| عطاء بن ابی رباح ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ ۱۸ ۲۷ ۲۷ ۵۲ |
| عطية العوفى ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٦ |
| عطیة القرظی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۹ ۲۱ ۲۱ ۲۲ ۶۶ |
| عفان بن مسلم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۷ |
| عقبة بن الحارث ١٠٠٠٠٠ ١٠١٠٠٠ ١٠١٠٠٠ ٣٥٧ ، ٣٤٢ |
| ابن عقیل ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ ۱۰ |
| عکرمهٔ مولی ابن عباش ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸۸ |
| عکرمة بن سلمة بن ربیعة ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| ابو العلاء المعرى شاعر معرة النعمان ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٣ ١٣ |
| الملاء عن ابيه ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ |

| على الخفيف |
|--|
| ابو على السنجي |
| على بن ابي طالب كرم الله وجهه ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤ ، |
| 6 197 6 191 6 19. 6 178 6 188.5 119 6.11A 6 11V 6.VE & 07 |
| |
| ابو على الطبري ۱۰۱ ، ۱۲۱ ، ۱۵۸ ، ۱۲۱ ، ۱۲۱ |
| ر ما در ما داکان المحکوم در |
| على بن عبد الكافى = السبكى |
| على بن محمد الاسبيجاني |
| على بن محمد السبيعاني |
| ابو علی ابن ابی هریره ۱۹۵۰ ۲۰۰۰ ۱۹۵۰ ۱۲۱ ۱۹۵۰ ۲۰۰۰ ۲۰۱۰ ۲۰۱ |
| العمراني القاضي يحيى بن أبي الخير سالم صاحب البيان ١٦ ، ١٩ ، |
| 5 17 6 9 - 6 A9 6 A7 6 A8 6 A - 6 YA 6 YO 6 YE 6 E1 6 TA 6 YE |
| 779 (191 (191 (197 (198 |
| عمر بن الخطاب أمير المؤمنين الفاروق رضى الله عنه ٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، |
| · 7 / 0 / 7 / 7 / 7 / 7 / 7 / 7 / 7 / 7 / |
| · TTA · TTV · TTT · TTO · TTT · TTT · TTT · TTT · TTT |
| *** *** *** *** *** *** *** *** *** ** |
| عمر بن ابي ربيعة المخزومي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| ابن عمر بن عبد البر = عبد البر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد أمير المؤمنين ٢١ ، ٢٢ ، ٢٨٧ ، |
| 778 6 777 6 771 6 70 A |
| عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ١٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| عمرو بن عوف بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا بنا ۱۹ ، ۲۹ ، ۲۳ |
| عمرو بن الماص ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ |
| عمرة صاحب الحاشية على المنهاج مع قليوبي ١٠٠٠٠٠ ٣٩٥ |
| أبو العوام البصري |
| ابو العوام البصرى |
| عيسى الثقفي هو اين عمر النحوى |
| ابو عیسی محمد بن عیسی بن سورة الترمذی صاحب السنن = الترمذی |
| |
| حرف الغين |
| المانية الماني |
| الفزالي أبو حامد محمد بن محمد الطوسي صاحب الوجيسير والإحناء وغيرهما ١٥٥ / ١٥٥ / ٣٦٢ / ٣٦٢ / ١٥٥ / ٣٦٢ |
| |
| حرف الفاء |
| |
| فاطمة زوج عمر بن عبد العزيق ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ |

| المران فارس ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۳۶ |
|--|
| فرحات زيادة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| آم فروة المناسب المناسب المناسب المناسب المناسب المناسب المناسب |
| ۱۱ الفراري التاج الفراري المالكي ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| الفنجري الدكتور شوقي الفنجري ۳۱۷، ۳۱۷، ۳۱۵، ۳۱۷، ۳۱۷، |
| |
| · فوشیه جورج فوشیه ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۰۰ ۳۰۰ ۳۰۰ ۳۰۰ ۳ |
| فيصل مولوى الشيخ ٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٧٤ ، ٢٧٠ ، ٢٨٣ ، ٢٧٥ |
| |
| حرف القاف |
| ابن القاسم المالكي ١٠٠٠٠٠ ،٠٠٠٠٠ ٢٢ |
| أبن القاص أبو المباس بن القاص ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| . قييصة بن المخارق الهلالي رضي الله عنه ١٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| قتادة بن دعامة السِيدوسي الأكمه بي م ١١٧ ، ٢٦ ، ٢١ ، ١١٧ |
| ابو قتادة رضي الله عنه ﴿ ٧٤ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، |
| |
| ۱۹۰٬۱۸۹٬۱۸۹٬۱۹۱٬۱۹۱٬۱۹۰٬۱۸۹٬۱۹۰٬۱۹۰٬۱۸۹٬۱۹۰٬۱۹۰٬۱۹۰٬۱۹۰٬۱۹۰٬۱۹۰٬۱۹۰٬۱۹۰٬۱۹۰٬۱۹ |
| ابن قدامة القدسي موفق الدين ابو محمد عبد ألله بن أحمد بن محمد ٩١ ، |
| 799.6 TT. 6 90 |
| القرافي المالكي المناسب ١٠٠٠ ، ٢٥١٠ ، ٣٩٧ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ |
| القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ٠٠٠ ١٨، ٣٩، ٨٨، ٤ |
| The state of the s |
| قرظة بن كعب و در |
| القفال محمد بن على بن اسماعيل الشاشي ١٥٦ ١٥٤ ١٥٦ ١٥٦٠ |
| قليوبي صاحب الحاشية على المنهاج مع عميرة ٢٨٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٥ |
| القمولي المرابع |
| قیس بن ابی حازم تابعی مخضرم ۲۱۰ ، ۲۱۷ ، ۲۱۸ ، ۲۱۹ ، ۳۳۸ |
| ابن قيم الجوزية الامام شمس الدين الزرعى الحنبلي ٢٤٤٠ ، ٣٥٩ |
| حرف الكاف |
| |
| الكاساني الامام الحقفي صاحب بدائع الصنائع وهو علاء الدين أبو بكر |
| ابن مستعود ۱۱۳، ۱۰۰، ۲۰۰۰ برود ۱۱۰، ۱۱۵، ۱۱۳، ۱۱۳، ۲۰۱۹ ، ۲۰۱۹ ، ۲۰۱۹ ، ۳۰، ۲۰۱۳ |
| كبشة بنت رافع رضى الله عنها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| المن كثير الخافظ عماد الدين أبو الفداء استماعيل ٢٨٧، ١٦٩ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ |
| ا این کشیر بن زید ۱۰۰ ماه ۱۰۰ ماه ۱۰۰ ماه ۱۰۰ ماه ۱۳۶۹ ۲۶ م ۲۵ م |
| كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف. ١٠٠٠ من من من من من من من |

| ابن کج . ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۲۳ |
|--|
| الكرماني صاحب شرح البخاري ۱۰۹۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| ام كلثوم بنت عقبة رضى الله عنها ١٠٠٠٠ ١٠٠ ٢٠٠ ٢٣٨ |
| الكيا الطبري ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| and a |
| حرف اللام |
| أبو اؤاؤة (لحاه الله) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| اللؤلوى الحسن بن محمد الصباح ١٠ ١٠ ١٠ ٢٥ ٢٥ |
| الليث بن سعد الفهمي المصري ٢٣٠ ، ٢٢٠ ، ١١٧ |
| ابن ابی لیلی ۱۹۱٬۷۱٬۰۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۹۱٬۷۱٬۰۱۱ |
| 11 Å |
| حرف الميم |
| الماجشون عبد الملك المالكي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| أبن ماجه القرويتي أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي الحافظ ٢١ ، ٦٥ ، |
| YOE 6 19. 6 188 6 1.E 6 AV 6 V9 |
| المازري المالكي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| مالك بن أنس الأصبحي أمام دار الهجرة ٢ ٢، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٤ ، ٣٤ ، |
| £ 17. 4 11A 4 11Y 4 11T 4 17 4 AA 4 AT 4 VA 4 V. 4 EA 4 TA 4 TV |
| 6 TT. 6 TTT 6 TT. 6 197 6 191 6 17. 6 10V 6 180 6 18. 6 1TT |
| 4 TOT 4 TOT 4 TOT 4 TEX 4 TEV 4 TET 4 TT. 4 TYT 4 TYT 4 TOT |
| |
| الماوردى أقضى قضاة العراق صاحب الحاوى والأحكام السلطانية وغيرهما |
| 77 7 73 3 0.7 3 77 |
| المتولى أبو سعيد صاحب التتمة ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٥٠ ٥٠ |
| مجد الدين أبو البركات عبد السلام أبن تيمية = أبن تيمية ١٠٠٠٠٠٠ |
| مجمع بن يزيد الاتصاري ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| المحاملي احمد بن محمد بن احمد بن القاسم صاحب المجموع (غير هذا) |
| |
| محمد بن ادریس الشافعی ۱۰ ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| محمد بن اسحاق ۱۱۷ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۱۷ |
| محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفى البخارى = |
| البخاری ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ |
| أم محمد بن الأشعث ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ |
| محمد بخيت المطيعي الثبيغ الفقيه المفتى الأكبر بالديار المصرية ٢٩٢ |
| $oldsymbol{v}$ محمد بن آبی بکر $oldsymbol{v}$ محمد بن آبی بکر $oldsymbol{v}$ محمد الجویئی $oldsymbol{v}$ الجویئی $oldsymbol{v}$ الجویئی $oldsymbol{v}$ |
| |
| |

: : : : : :

| محمد بن الحسن الثبيباني صاحب أبي حنيفة ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٧ ، |
|---|
| £ AT 6 VA 6 71 67. 609 60A 607 600 607 60. 6 8. 6 TA |
| ··· ·· ۲۲۲ 6 ۲. 7 6 198 6 107 6 187 6 119 6 117 6 117 |
| محمد رشید قبائی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۲۱ |
| محمد رشیدی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۳۲ |
| محمد أبو زهرة (الشيخ) ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ٢٩٢ ٠٠ ٢٩٢ |
| محمد سلام مدکور (الدکتور) ۲۹۲،۱۰۷ ۰۰ ۰۰ ۲۹۲، ۲۹۲ |
| محمد بن عبد الله السبيل (الشيخ) ٠٠٠٠٠٠ ٢٦١ ، ٢٦١ |
| محمد عبده (الشيخ) ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۲۹۹ که ۳۰۰ |
| محمد على الحركان ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٦١ |
| محمد بن المبارك ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| محمد بن مسلمة رضي الله عنه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| محمد محمود الصواف (الشيخ) ٠٠٠٠٠ ٢٦١ ، ٢٦٢ |
| محمد نجيب المطيعي ابن الشيخ ابراهيم بن عبد الرحمين بن أحميد |
| ابن بخیت ۲۲، ۲۲، ۲۲، ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۲۲، ۲۲، ۲۲۱ ، ۲۲۱ |
| محمد بن یحیی بن حبان ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱ ۲۱ ۲۱ |
| محمد يوسف موسى (الدكتور) ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۲۰۰ ۲۰۰ ۳۷۱ |
| المديني على بن عبد الله المديني |
| المر وذي الشيخ أبو نصر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| المربُوذي القاضي أبو اسحاق ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١١٠٠١١٠٠١١ |
| المروزي ابو استحاق ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۹ ۲۹ ، ۳۸ |
| المزنى صاحب الشمافعي وصاحب المختصر اسماعيل بن يحيى ١١٢ ، |
| 6 719 6 7.V 6 7.E 6 177 6 170 6 17E 6 171 6 17. 6.717 6 14P |
| · · · · · · · · · · · · · · · · · · · |
| المسعودى (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مستعود المروزى) ٢٤ ، |
| · ٢ · · · 199 · 198 · 198 · 198 · 100 · VE · 79 · 78 · 78 |
| |
| مسلم بن الحجاج القشيرى صاحب الجامع الصحيح ١٧ ، ٢١ ، ٢٢ ، |
| ·· ·· ·· ·· ٣٦٧ : ٣٤٦ : ٣٣٤ : ٢١٨ : ١٠٤ : ٨٧ : ٢٣ |
| المسيب بن حزن رضي الله عنه والد سعيد ١١٨٠٠٠٠٠٠٠ |
| مسيلمة الكذاب لحاه الله ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢١٤ ٠٠ ٢١٥ |
| مصعب بن عمير رضي الله عنه ٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| مصطفى الزرقا (الدكتور الفقيه) ٢٥٣ ، ٢٦١ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، |
| \$\forall \cdot \cd |
| مصطفی کمال الصیاد (الدکتور) ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| معاذ بن جبل رضی الله عنه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۲۸ ۳۲۲ ۳۳۳ |

| معاوية بن أور بن مرتع بن الحارث الأصفر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
|--|
| |
| معاویة بن ابی سفیان رضی الله عنه ۱۰۰۰ ۲۱۸ ، ۲۱۷ ، ۲۱۹ ، ۳۵۰ |
| المعرى ہے ابو العلاء ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ۱۳ |
| معمر بن راشد ۱۱۷ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۱۷ |
| ابن معین ہے بحیی |
| مكحول الشامى أبو عبد الله |
| ابن مندة |
| و وابن المنفر و و دو |
| المنذر بن جرير بن عبد الله البجلي ١٠٠٠٠٠٠٠ ٢١٧ ، ٢١٦ |
| ابن منظور الأفريقي صاحب لسان المرب |
| أبو موسى الأشبعري عبد الله بن قيس رضي الله عنه ١٥٠٠ ، ٦٦ ، ٣٦٣ |
| موسی الحجاوی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۵۰ |
| مؤمل بن الفضل الحراني ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| میمون در بر در |
| |
| حرف النون |
| |
| آبو تعیم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ۲۱۸ ۸۷ ۲۲۸ |
| النووى الحافظ محيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف صاحب المحموع |
| 6 444 6 414 6 414 6 144 6 154 6 1.4 6 40 6 80 6 88 6 44 6 4 |
| 79A 6 TT. |
| النسائي احمد بن شعيب بن على بن بحر بن سنان بن دينار الخراسائي |
| أبو عبد الرحمن ١٧ ، ٢٥ ، ١ ، ١ ، ١٦٤ ، ١٦٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٢ |
| النعمان بن بشير رضى الله عنهما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| 40 - 7 - 1 - 20 - 11 - 11 - 11 - 11 - 11 - 11 |
| النابقة الجفدي الصحابي رضي الله عنه واستمه فيسي بن عبد الله برر عمرو |
| النابغة الجعدى الصحابي رضى الله عنه واسمه قيس بن عبد الله بن عمرو ابن عدس بن ربيعة بن جعدة |
| ابن عدس بن ربيعة بن جعدة المناسبة من المناسبة ال |
| ابن عدس بن ربيعة بن جعدة المنابعة الهدلى والدحمل صاحب سجع الكهان النابعة الهدلى والدحمل صاحب سجع الكهان |
| ابن عدس بن ربيعة بن جعدة المرابعة المدلى والدحمل صاحب سجع الكهان النابعة الهدلى والدحمل صاحب سجع الكهان الله بن عمر رضى الله عنه بن عمر رضى الله بن عمر رضى الله عنه بن عمر رضى الله بن عمر رضى ا |
| ابن عدس بن ربیعة بن جعدة الله الله الله والدحمل صاحب سجع الكهان الله الله الله بن عمر رضى الله عنه الله بن عمر رضى الله عنه الله بن عمر رضى الله عنه الله بن عمر رضى الله عنه الله عنه الله بن عمر رضى الله عنه الله عنه الله بن عمر رضى الله بن الله بن عمر رضى الله بن الله بن عمر رضى الله عنه الله بن عمر رضى الله بن عمر رضى الله بن اله |
| ابن عدس بن ربیعة بن جعدة النابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان النابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان الله عبد الله بن عمر رضی الله عبه الله بن عبد الله بن عمر رضی الله عبه النخعی به ابراهیم بن یزید بن قیس النخعی به ابراهیم بن یزید بن قیس النخعی النظم بن کنانة النظم بن کنانه به النظم بن کنانه به کنانه ب |
| ابن عدس بن ربیعة بن جعدة النابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان القابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان الله عبد الله بن عمر رضی الله عنه ۱۱۷٬ ۲۹٬ ۳۸٬ ۱۱٬ ۴۸٬ ۲۹٬ ۱۱۷٬ ۱۱۷٬ ۱۱۲٬ ۳۸٬ ۲۹٬ ۱۱۷٬ ۱۱۷٬ ۱۱۲٬ ۳۸٬ ۱۱۰٬ ۲۱۹٬ ۱۱۵٬ ۲۱۹٬ ۱۱۵٬ ۲۱۹٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱ |
| ابن عدس بن ربیعة بن جعدة النابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان القابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان الله عبد الله بن عمر رضی الله عنه ۱۱۷٬ ۲۹٬ ۳۸٬ ۱۱٬ ۴۸٬ ۲۹٬ ۱۱۷٬ ۱۱۷٬ ۱۱۲٬ ۳۸٬ ۲۹٬ ۱۱۷٬ ۱۱۷٬ ۱۱۲٬ ۳۸٬ ۱۱۰٬ ۲۱۹٬ ۱۱۵٬ ۲۱۹٬ ۱۱۵٬ ۲۱۹٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱ |
| ابن عدس بن ربیعة بن جعدة النابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان النابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان الله عبد الله بن عمر رضی الله عبه الله بن عبد الله بن عمر رضی الله عبه النخعی به ابراهیم بن یزید بن قیس النخعی به ابراهیم بن یزید بن قیس النخعی النظم بن کنانة النظم بن کنانه به النظم بن کنانه به کنانه ب |
| ابن عدس بن ربیعة بن جعدة النابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان القابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان الله عبد الله بن عمر رضی الله عنه ۱۱۷٬ ۲۹٬ ۳۸٬ ۱۱٬ ۴۸٬ ۲۹٬ ۱۱۷٬ ۱۱۷٬ ۱۱۲٬ ۳۸٬ ۲۹٬ ۱۱۷٬ ۱۱۷٬ ۱۱۲٬ ۳۸٬ ۱۱۰٬ ۲۱۹٬ ۱۱۵٬ ۲۱۹٬ ۱۱۵٬ ۲۱۹٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱۱۵٬ ۱ |
| ابن عدس بن ربیعة بن جعدة النابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان ناقع مولی عبد الله بن عمر رضی الله عنه النخعی = ابراهیم بن یزید بن قیس النخعی ۱۱، ۲۹، ۳۸، ۱۱، ۲۱۹ النظر بن کتانة النفمان بن کتابت = ابو حنیقة الامام رضی الله عنه حرف الهاء ابو هریرة عبد الرحمن بن صخر امیر اهل الصفة رضی الله عنه ۲۱۸ |
| ابن عدس بن ربیعة بن جعدة النابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان ناقع مولی عبد الله بن عمر رضی الله عنه النخعی به ابراهیم بن یزید بن قیس النخعی ۱۱۸ ، ۲۹ ، ۲۹ ، ۱۱۷ ، ۱۱۷ ، ۱۱۷ ، ۱۱۹ ، |
| ابن عدس بن ربیعة بن جعدة النابغة الهذلی والدحمل صاحب سجع الکهان ناقع مولی عبد الله بن عمر رضی الله عنه النخعی = ابراهیم بن یزید بن قیس النخعی ۱۱، ۲۹، ۳۸، ۱۱، ۲۱۹ النظر بن کتانة النفمان بن کتابت = ابو حنیقة الامام رضی الله عنه حرف الهاء ابو هریرة عبد الرحمن بن صخر امیر اهل الصفة رضی الله عنه ۲۱۸ |

:

- ...

| ۱۹۰ ، ۳۳۱ ، ۶۹ ۳، ۳۷۲ ،۰ ،۰ ،۰ ،۰ ،۱۲۱ ، ۳۳۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ ، ۲۰۱ |
|--|
| هشام بن حسان ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۳۷ ۳۷ ۳۲۹ |
| هشام بن عروة بن الزبير بن العوام ۲۷ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۷ ۳۰ ۳۷ |
| هشیم ۱۰۵ |
| همام بن الحارث ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۱۲ |
| هور روسل ۲۰۰۰، ۲۹۹ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۹ ۲۹۹ ۳۰۱٬۳۰۰ |
| |
| حرف الواو |
| |
| ابو وائل ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱۸ ۲۱۸ |
| الوليد عن سعيد بن نشير ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٢١ |
| الوليد بن رباح التابعي ٠٠٠٠٠٠ ٢١ ، ٥٦ ، ٣٤٩ ، ٣٤٩ |
| ابن وهب عبد الله بن وهب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٠١١ |
| |
| حرف الياء |
| ام یحیی بنت ابی اهاب ۲۴۳ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۴۳ |
| ہم بیطنی بنگ بھی ہنے۔ یحیی بن حمزة |
| یحیی بن معین ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| يرفأ مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| یزید بن حبیب ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۳۱ |
| یزید بن هارون ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ |
| يعقوب بن كعب الانطاكي |
| يُوسف كمال الاستاذ الاقتصادى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| يوسف بن يعقوب عليه السلام ١٤١٠، ١٤١، ٢١٦، ٢١٧، |
| أبو يؤسف القاضي صاحب أبي حنيفة ١٨ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٢٠ ، ٣٨ ، |
| £ 187 (117 (AT (VA (T) (OA (OT (OO (OT (O. (E) (E.) |
| · TTY · TT9 · TA7 · TTY · T.A · T.7 · T.0 · 198 · 178 · 100 |
| THE THE STATE OF T |
| یونس بن عبد الأعلی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۸۸ |
| يولين بي عبيد در |

خامسياً: الأحكام

| الاحكام | رقم الصفحة | مكام , | لفحة الأ | رقم الص |
|------------------------------------|--------------|---------------------------------|--------------------------|------------|
| ع الايناس موضيع | کما وضہ | | باب الحجر | ٣ |
| ر قوله تعالى « آنس | * | و المحنون مالا | اذا ملك الصبي ا | |
| ب الطور نارا » | | | حجر عليه لقو له ا | |
| ة اليتيم في ثابت ابن |) نوات آن | الملفوا النكاح | | |
| في عَمَّه لَمَّا تُوفِّي رَفَاعَةً | | _ | فان آنستم منهم | |
| ه صفيراً | • | . • | فادفعوا اليهم أمو | |
| افعى : فلما علق الله | | النع والنضيق | 1 | |
| نع المال الى البنيـــم | | _ | رمنه سمى الحرأ | |
| وأيناس الرشد علم أنه | بالبلوغ و | ن حجـــرا | مالى: «ويقولو | ٠ ق |
| وغ ممنوع | قبل ألبل | راماً محرماً | ىحجورا » أي ح | • |
| اهل بالأحكام وان كان | ة وأما الح | ح الم | ريسمى المقل ح | ۳ ا |
| جور عليه لتنميته لماله | غير محد | ا ك قسيم ل ذ ي | نمالى: « هل فى د | , |
| بيره | وعدم تد | جرا النميسية | حجر » سمی ح | , · |
|) في أهلية الأداء : أن |) (فائدة | ب المقابح | صاحبه من ارتكا | |
| مى صلاحية الشخص | - الأهلية ، | ع الابسان من | وفي الشريعة منه | ۳ , |
| صدور الفعل عنه على | الكلف لد | سبب خاص، | لتصرف في ماله | 1 |
| سد به شرعاً وتتسم به | وجه يمت | ، ومنه حجر | ما لمصلحة الفير | 1 |
| | العقود | الفـــرماء ، | لمفلس لحــــق | † . |
| عوم الدكتور السنهورى | • | ر <i>تهن</i> وا لمر يض ا | الراهن للمسم | 5 |
| المادة ٦] مدني | فی شرح | سلحة النفس | لورثة ، واما لمط | 1 |
|) وينظر في ماله الاب |) (قصل | ب ، | رهو مقصود البا |) |
| الأنها ولاية في حسيق | · · · · · · | | أما الأحكام) ف | |
| نقدم الاب والجد فيها | | عليهم لخسق | مانية ثلاثة حجر | † |
| هما كولاية النكاح | | ة حجر عليهم | ئفسهم ، وخمسا | 1 |
| اذا ملك الصبى مالا | ، الأحكام: | | حق غيرهم | 1 |
| ى ينظر في ماله أبوه | | | اليتيم من مات ا | |
| مدلا ، فان لم يوجــد | וט: צוט ב | لايتم بعسد | لبلوغ ولقوله « | |
| كان ممن لا يصلح للنظر | الأب أو | | حتلام » | |
| الى الجد ابي الآب اذا | كان النظر | ضيع العلم | ضع الايناس مو | ٤ و |

١.

11

٧

کان عدلا

(فصل) ولا يتصرف الناظر في ٨. ماله الا على النظر والاحتياط، ولا يتصرف الا ما فيه حظ واغتناط

ويجوز أن يتجر في ماله لحديث ٩ ٦ عبد الله بن عمسسرو مرفوعاً: « من ولى يتيمها وله مال ٩ فليتجر له بماله ولا يتسمركه حتى تأكله الصدقة »

قال الشافعي : وأحب أن يتجر ٧ الوصى بأموال من يلى عليه ٩ ولا ضمان

(قلت) ولأن ذلك أحظ للمولى · V عليه لتكون نفقته من الربح قال الصيمرى : لا يتجر له في هدا الزمان لفساده وجسور الساطان على التجار بل يشترى له الأرض أو ما فيه منفعسة ١٠ قال الصيمرى : ولا يبيع له الا بالحال أو بالدين على ملىء ثقة أهد

> ويبتاع له المقار لأنه يبقى ٧ وينتفع بفلته

> ولا يبيع له بالمقار في موضعين ٧ (أحدهما) أن تدعو اليسسه ضرورة بأن يفتقر الى نفقـة ، وليس له مال غيره

> (والثاني) أن يكون له في بيعه ۸. غبطة ، وهنو أن يطلب منه باكثر من لمنه فيبسساع له ويشترى ببعض الثمن مثله

(الأحكام) يجوز أن يبتاع له ٨ المقار لانه أقل غرراً 4 لأنه

ينتفع بفلته مع بقاء أصله (قلت) فاذا كان الناظر في مال الصبى عدلا ذا مهارة 4 ورأى ان يبنى بالخرسانة المسلحة كان له ذلك بل كان هو الأفضل (فرع) وان ملك الصبى عقارة لم يبع عليه الافي موضعين (احدهما) أن يكون في بيعه غبطة كأن يكون له شركة من غيره او مجاورة لغيره فيبلل الفير فيه بذلك أكثر من قيمته (الثاني) أن يكون له عقار قد أشرف على الهلاك بالفرق او الخراب فيجوز له بيعسه عليه لأن النظيير له في ذلك البيع

وهل يحتاج الحاكم الى ثبوت عدالتهما عنده ؟

(فيسرع) وان بيع شقص في شركة الصبى فان كان للصبى حظ في الأخذ بأن كان له مال يريد أن يشترى له به عقاداً أخذ له بالشفعة

قال على بن عبد الكافي السبكي في فتاويه : ومن مصالح الصبي ان الولى يضونه على اكل ما فيه شبهة وعن أن يخلط ماله به ويحرض على اطعامه الحلال المحض

(فصل) ولا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطنة ، فان كانت السلعة تساوى مائة نقدا ومائة وعشرين تسيئة فباعها بمائلة نسيئة ، قالبيع باطل لأنه باع

على المسافرة به جاز أن يودعه يدون الثمن ولا يكاتب عباده ولو كان أو تقرضه. وان فدر على الاقراض فعيه بأضعاف القيمة لأله يأخسد 18 العوض من كسبه وهو مال له وجهان (احدهما) يجوز لأن كل واحد فيصير كالعتق من غير عوض منهما يجوز فيميز بينهما (الشرح) ينبغي أن لا يبيع (والثاني) لا يحسور لأن 18 ماله بنسيئة من غير غبطة اى الاقراض احظ له فاذا تــرك . راحة نفسي الأحظ ضمن (فصل) ولا يسافر بماله من 15 فأما الاقراض له فيجوز اذا 18 غير ضرورة لأن فيه تفسسويرا دعته الى ذلك حاجة للنفسية بالمال عليه والكسوة او النقف على ويروي « أن السافر ومالة عقاره المتهدم على قلت » (فصل) وينفق عليه بالمروف بیت العباس بن مزداس ومعناه ۱۱ 15 من غير اسراف ولا افتار لعوله واقحامه في الفصل من المصنف تمالى: « والذين اذا انفقوا دون أن يكون مسوغ وأضبح لم يسرفوا ولم يعتروا وكان بين للاستشهاد به · ذلك قواما » ١٣ (أما الأحكام) فانه لا يجموز وان رأى ان يخلط ماله بماله ران بسافر بماله من غسسير 18 ضرورة ، لأن في ذلك تفسريرا في النفعة جاز لقوله تعالى: بالمال وتعريضا له للهلاك « ويسسئلونك عن اليتامى مل اصلاح لهسم خير ، وان الخبر اخرجه السلفي من اخبار 14 تخالطوهم فاخوانكم والله يبلم ابى الملاء المسلوى وكذلك المفسد من المصلح:» الديلمي في مسند الفردوس من وأن كانت الفائدة في افراده هذا الوجه أيضا 10 والصواب ما رواه ابن منظور لم تجز الخلطة لقوله تعـالى صاحب لسان العرب في مادتها « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هى أحسن ٢ وقال أعرابي: إن المسافر وماله (فصل) وأن أراد أن يبيع، لملى قلت 17 . ١٣: (فصلل) ولا أودع ماله ولا ماله بماله فان كان أبا أو جدا حاز ذلك لانهسما لا يتهمان في . يقرضه من غير حاجة ، لأنه يخرجه من يده فلم يحز ذلك لكمال شفقتهما اذا ثبت هذا فانه يجوز للأب اذا خاف على ماله من نهب 17 والجد أن يبيعها ما لهما مهن او غرق او حرق ولم يقدر الولى

۲.

۲.

۲.

۲1

71

الصبى ويشتريا ماله لأنفسهما اذا رابا الحظ في ذلك لأنهسما لا يتهمان في ذلك

الإحكام

وأما غير الأب والحسسد مسن 17 الاولياء كالموصى وأمين الحاكم فلا يجوز أن يبيع ماله مسن الصبى ويتولى هو وحده طرفي المقد

(فصل) وأن أراد أن يأكل من 17 ماله نظرت ، فان كان غنيا لم يجز لقوله تعالى « ومن كان غنيا فليستعفف »

وان كان فقسيرا جاز أن يأكل لقوله تعالى: « ومن كان فقيرآ ُ فَلَيْأُكُلُ بِالْمُرُوفُ » ﴿

واختلف الجمهـــود في الأكل - ۱۸ ن بالمروف ما هو ؟

قال عمر : ألا أنى أنزلت نفسى ١٨ من مال الله منزلة الولى من مال اليتيـــم ، ان اســـتغنيت الستمففت ، وان افتقرت أكلت بالمعروف

(فصل) ولا يفك الحجر عن الصبى حتى يبلغ ويؤنس منه الرشد لقوله تعالى « حتى أذا بلغوا النكاح ، فان السستم منهم رشدا فادفوا اليهسم أموالهم »

قاما الانزال فهسو انزال المنى السامين الزل صار بالفا القوله ثمالى : « فاذا بلغ الأظفـال منكم الحلم فليستأذنوا » فأمرهم و الاستثلثان بعد الاحتلام

١٩ ﴿ وَأَمَا الْأَبْسَاتُ فَهُـو الشَّسْعَرِ }

الخشن الذي ينبت على العانة وهو بلوغ في حَق الكافر،

كنت فيمن حكم فيهم سيعد ابن معاذ رضى الله عنه ، فشكوا في أمسن الذرية أنا أم مسن المقاتلة ؟

قال ﷺ: « انظروا ان كان قد انبت والا فلا تقتـــلوه » فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجفلوني في الذرية ولم يقتلوني وحال النكاح والبلوغ يكون بحمسة اشياء ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء ، وأثنان بختصان بالنساء

أما حديث أبن عمر : «عرضت على النبى مُرَيِّكُم وأنا ابن أربع عشرة سنة الحديث فقد اخرجه البخارى ومسلم وغيرهما .

وأما حديث عطية القسسرظي 11 فسيأتي

وأما حسديث اذا بلفت المسرأة المحيض فقد اخرجه ابو داود عن خالد بن دریك قال ابو داود : هدا مرسل خالد بن دریك لم يدرك عائشة 🕝

واختلفوا في الشلك ، فأما 1.7 الانبات والسن فقال الأوزاعي والشافعي وابن حنبل : خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتلم ٢١ قال ابن عبد البر : هذا فيمن المراج عرف مولده 4 وأما من جهسل مسامولاه وعدم سنه أو جحساه · فالعمل فيه يما روى نافع عن ، أسسلم عن عمس : أن تضربوا

| وفي الصحيحين أن رسول الله | 37 | الجزية الا من جرت عليه المواسي | • |
|-------------------------------------|------|------------------------------------|-----|
| عَلَيْنَا عِمْثُ الى معاذِ فجاء على | | وقال مالك : بلوغيه بفلظ | 77 |
| حمار فبلغ قريباً من المسجد | | صوته وتنشق ارنبته | |
| قال : قوموا الى سيدكم او | | وعن أبى حنيفة تسسيع عشرة | 77 |
| قال: خیرکم ۵ | | وهى الأشهر | , , |
| وهل يكون الاحتسلام بلوغا من | 78 | وقال داود: لا يبلغ بالسنان | 77 |
| الصبية ؟ فيه وجهان: | | ما لم يحتسلم ولو بلغ ادبعين | , , |
| (أحدهما) لا يكون لقوله عُرِيسًا | ۲ŧ . | سنة | |
| « وعن الصبى حتى يحتلم » | | فاما الانبات فمنهم من قال : | 77 |
| فخص الصبى بالاحتلام | | يستدل به على البلوغ | |
| (والثاني) وهو طريقة أصحابنا | 7:8 | وقال مالك: العمل عندي على | |
| البقداديين انه بلوغ | | حديث عمر بن الخطـــاب . | , , |
| وحكى المسعودي وجها لبعض | 7 8 | « او جــرت علينه المواسى | |
| أصحابنا أن البلوغ بالطعن في | | لحددته » . | |
| أول سنة الخمس عشرة والأول | | قال ابن المربى: أذا لم يكن | 77 |
| اصح | • | حديث ابن عمر دليلا في السن | |
| وقال أبو حنيف أ لا يبلغ | To . | فكل عدد يذكرونه من السنين | |
| الفلام الا بتسم عشرة . | | فانه دموي | • |
| دليلنا حديث آبن عمر عرضت | 40 | على أن أبن العربي تبعا لامير | 77 |
| على رسيول الله صلى الله | | المؤمنين عمس بن عبد العسزيز | |
| عليه وسالم عام أحد وأنا | | تأول حديث أبن عمر في الأنفال | |
| ابن اربع عشرة سسنة فردني | | وان موجبه الفرق بين من | |
| وعرضت عليه عام الخندق وانا | - | يطيق القتال ومن لا يطقه | |
| ابن خمس عشرة فاجازني | | واما سمد بن معاذ الذي حكمه | |
| وأما الانبات فهو أنبات الشعر | • | الرسول في أمر بني قريظسة | |
| القوى الذي لا يحتسساج الى | | ورضوا به حكما فلهو أبو عمسر | |
| الموسى ، تخلف المسلمين عسن | | سعد بن معاذ بن النعمان الخ | |
| نظامهم السابق الذي كان يتحلى | | وفي الصحيحين عن السيراء | 74 |
| به مجتمعهم | | ابن عازب قال : « اهــــدى | • • |
| وقال أبو حنيفة : الانسسات | | لرسول الله ﷺ ئوب حـــرير | |
| لا يكسسون بلوغا ولا دلالة على | | فجملنا للمسه ونتمجب منسه | |
| البلوغ في حق المسلم والكافر | | فقال النبي مَلِيُّكُم : والذي نفسي | |
| دليلنا تحكيم الرسسول مُرْكِنَة | 70 | بيده لمناديل سمد بن معاذ في | |
| لسعد بن معاذ في بني قريظسة | | الجنة خير من هذا والين » . | |

فحكم بسبى ذراريهم ونسائهم وقسم أموالهم وقتل من جرت عليه الموسى

وأما الحيض فهو بلوغ لقوله 77 مُنْفِئِهُ : ﴿ لَا يُقْبِلُ اللهِ صَلَّاةَ امْرَاةَ ١V تحيض الا بخمار » فجعلها مكلعة بوجود الحيض ، فدل على انه بلو غ

وأما الحمل فانه ليس ببلوغ في 77 نفسه وانما هو دلالة على البلوغ ٢٧ فاذا حملت المراة علمنا أنه قد خرج منها المني لقوله تعالى: « خلق من ماء دافق بخرج من بين الصلب والترائب »

فاذا وضعت المرأة الحميل 77 حكمنا بأنها بلغت قبل الوضع ٢٨ بستة أشهر

وأما الفلام الذي شبب في شعره 27 فهو عمر بن أبي ربيعة ، وكانت له جولات في الفزل على عهـــد. عمر ومن بعده

والتشبب أشتقاقه من وجهين: (أحدهما) من الشبيبة وأصلها ۲٧ الارتفاع عن الطفولية

(والآخر) أن يكون من الجلاء 77 يقال شب وجه الجارية اذا جلاه وابدى ما يخفى مــــن محاسته

(فرع) وأما الخنثي المشكل 27 فاذا اسسستكمل خمس عشرة سنة أو نبت له الشعر الخشن على عانته حكم ببلوغه

قال الشافعي : وإن حاض أو أمنى لم يبلغ واختلف اصحابنا

فيه فقال الصيمري : اذا حاض من فرج النساء وأمنى -من فرج الرجال لم يحسم ببلوغه

ومال الشبيح ابو حامد وعامــة اصحابنا ، يحكم ببلوغه لاسه ان كان رجلا فقد احتلم ، وان كالت امراة فقلد حاضت وما ذكره الشسافمي فله تأويلان (احدهما) أبه أراد امنى وحاض من فرج واحد

(والثاني) أراد حاض وأمني. فان قيل : هلا جعلتم خروج المنى منه من احسد الفرجين دليلا على ذكوريته وانوثيته (فصل) فأما أيناس الرشد فهو اصلاح الدين واصلاح المال أن يكون حافظا غير مسلسلر ويختبره الولى اختبار مشله من تجارة أن كان تاجرا

واختلف العلمــــاء في تأويل (رشداً) فقال الحسن وقتادة وغيرهما صلاحا فىالدين والعقل وقال الضحاك: لا يعطى اليتيم ماله أن بلغ مائة سينة حتى يعلم منه صلاح ماله

27

49

17

17

وقال أبو حنيفة : لا يحجر على الحر البالغ اذا بلغ مبلغ الرجال ولو كان أفسق الناس واشدهم تبديرا اذا كان عاقلا

حديث حيان بن منقذ وكان في عقله ضعف ولا يستفنى عسن البيع والشراء ولا يصب على تركه فقال مُراتِينَ : « اذا بايمت

X1

27

. 47

٣٣

37

· فقل : لا خلابة .. أولك ألخيار . . ثلاثة أيام »

٢٩ قال الشميافعي: (أن كان مفسدا لماله ودينسه او كان 🕒 🗠 مفسدا لماله دون دينه حجس ٣٢ (فرع) فيمن قامت بينسسة عليه)

> ٢٩ وان كان مفسدا لدينه مصلحا الله فعلى وجهين

٢٩ : (احدهما) وهو اختيار ابن سريج : يحجر عليه

۲۹ (والثاني) لا حجر عليه ، وهو اختيار ابي اسمحاق المروزي والأظهر من مدهب الشافعي

٣٠ وقال مالك وأبو حقيقة : اذا بلغ الرجل مصلحاً لماله دفع اليه ماله وأن كان مفسدا لدينه

٣٠ يدليلنا قول الله تعسالي : (فان آنستم منهم رشدآ)

٣٢ . ٣٠ قال ابن عباس : الرشد الحلم والعقل والوقار) والحلم والوقار لا يكونان الا لن كان مصلحا لماله ودينه ولأن انساده لدينه يمنع رشده ، والثقة في حفظ ٣٢ رد يا أماله .

> اذا ثبت هذا فبلغ غير مصلح لماله ولدينه فانه يستدام عليه الحجر وان صار شيخا

٣٠ وقال ابو حنيفسة : ١١١ بلغ خمسا وعشرين سنة انفك عنه الحجر أودفع الله ماله ، وأن كان مفسدا لدينسه وماله لأنه قد آن له أن يصير جدا

وكيف يختبر بالبيع والشراء أ . فيه ثلاثة اوجه

(أحيدهما) يأميره الولى أن يساوم في السلع ويقدر الثمن وليس يعقد علان عقب الصبى لا يصح

برشده ثم قامت بینة أخرى بسقهه

اجابة الشمسيخ تقى الدين السبكي على سبوال ولده عبد الوهاب في امراة سفيهة قامت بينة برشسدها وهي تحت الحجر ، وأخرى بسفهها فهل تسمع بينته ويستدام عليها الحجر فقال

« اما كون بينة السفه لا تقبل الا مفسرة فينبغى دلك ، لأن الناس مختلفون في اسسساب السفه والرشد

ومن السفه ما يكون طارنا ومنه ما يكون مستداما ؟ والشاهد قد یکون عامیا ، وقد یکون فقیها ويرى سفها ما ليسن بسفه وقال ابن ابى الدم: الذى تلقيته في كلام المراوزة وفهمته من مدارج مباحثاتهم الذهبية ان الشـــاهد ليس له أن يرتب الاحكام على اسبابها بل وظيفته نقل ما سمعه أو الشاهده فهو سفيره الى الحاكم فيما ينقسله من قول سمعه أو فعل رآه اما اطلاق الرشد من غير بيان الدين والمال فلا يكفى

(فرع) اذا بلفت المراة مرتبـــة من الادراك والتصون تجعلها

1 - - - - 82

٣٧

٣٧

3

٣.

مصلحة لمالها ودينها فك عنها ٣٦ الحجر ودفع اليها مالها سواء تزوجت أو لم تتزوج

دليلنا أن النبي مرسلة خطب العيد 41 فلما فرغ اتى النساء فوعظهن وقال: « تصدقن ولو مــن حليكن فتصدقن بحليهن » فاو كان لا ينفذ تصرفهن بغير اذن ازواجهن لما أمرهن النبى ﷺ بالصدقة

(فصل) وان بلغ مصلحاً للدين ٣٤ والمال فك عنسه الحجر لقسوله تعالى: « فان آنستم منهسم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » ٣٤ وهل يفتقر فك الحجسر الي

الجاكم أ فيه وجهان (أحدِهما)لا يفتقن الى الحاكم لأنه حجر ثبت من غير حكم فزال من غير حكم

٣٤ : (والثاني) انه يفتقر الى الحاكم لأنه يحتاج الى نظر واحتبار فافتقر إلى الحاكم كفك المحجر عن السفيه

هذا هو المشبهور وقال الصيمرى ان كان الناظر في ماله هو الاب أو الجد لم يفتقر الى الحمام (فصل) وأن فك عنه الحجر م صار میلرا حجر علیه لما روی أن عبد الله بن جمفر ابتـــــــ ارضا سبخة بستين الفا نقال عثمان : ما يسرني ان تكسرن ئی بنملی مما

ويستحب أن يشهر على الحجر 80 ليعلم الناس بحاله

وان غصب مالا واتلفيه وجب عليه ضمانه

قصة عبد الله بن جعفر رواها الشافعي في مسنده عن محمد ابن الحسين عن أبي يوسف القاضى عن هشام بن عروة عن أبيه

ما في القصية من التصحيف وخطأ النساخ

(أما أحكام الفصل) فقسد استدل بهذه الواقعة من أجاز الحجر على من كان سيء التصرف قال الشافعي : والسُّفيه هــو المفسد لماله ودينه ، والضعيف هو الصبي والشيح الفياني ، والذى لا يسمستطيع أن يمل المجنون ، والسفيه اسمم ذم يتناول المبذر

قول عمر: من لم يتفقه فلا يتجر في سوقنا

عدم الحجر على المتسير على نفسه رغم يساره ، قاذا تحول الى مبذر فلا يقيم الحجر عليه الا الحاكم كاعادة الججر عمن فك عنه الحجر

فاذا باع أو أشترى بعد الحجر ι. كان ذك باطلاً ، ويســـــرجع الحاكم ما حصل في يد غيره من ماله ان كان باقيا

(فرع) وان طلق المسفيه أو خالع صع طلاقه وخلعه الا ان المراة لا تسلم المال اليه ، بل تسلم آلى وليه

اذا سلمت المراة عوض الخلع (1

للشك في الولاية عند العقد للسفيه فتلف في يده او أتلفه وجب عليها الضمان وهي شرط وهو لابد من تحققه ۱) وقال ابن ابی لیای والنخمی ۳) والبلوغ في الذكر والأنثى انما وأبو يوسف : لا يصح طلاقه بتحقق في أحد شيئين : وخلعه دليلنا قوله تعسالي : ١٤ (أحدهما) يسمى بلوغا بالسن « الطلاق مرتان فامســــاك باستكمال خمس عشرة سنة بمعروف او تسریع باخسان » قمرية تحديدا من انفصال حميم ولم يفرق بين السفيه وغيره الولد بشهادة عدلين خبيرين ، وشد من قال بخلاف ذلك (فرع) ولا يصح نكاحه بغير اذن الولى ، لأن النكاح يتضمن بالاحتلام وهو خروج المنى وجوب المال فلم يصح بغير اذن ٤١ ووقت امكانه فيهما تسمع سنين قمرية تقريباً نظمير ما مرفى (فرع) وأن أذن الولى في البيع الحيض والشراء فباع او اشترى فهل ولو حاض الخنثي يفرجه وامنى 80 يصلح أ فيه وجهان بذكره حكم ببلوغه فان وجد (احدهما) يصح كما يســـح النكاح اذا اذن له فيه أحدهما فلاعند الجمهور (والثاني) لا يصبح لأن البيسع ٥٤ والرشد صلاح الذين والمال معا 13 والشراء يحتلف حكمه ساعة كما فسر ابن عباس وغيره قوله تمالي (واذا بلغ الاطفال منكم الحلم) (فرع) وان حلف انعقدت يمينه قال ابن الصلطح: ولا يلزم فان حنث كفر بالصوم ، ولا ٦ يكفر بالمال لأنه محجور عليه في شاهد الرشيد معرفة عبدالة الشسهود له باطنسا فلا يكفى معرفتها ظاهرا ﴿ فرع) وان أقر بنسب بلحقه في الظاهر ثبت النسب ، لأن ٦ ذلك لا يتضمن اتلاف المال والسرف بأن الأول الجهمل بمواقع الحقوق ، والشـــاني (فرع) المرتد اذا قلنسا : أن الجهل بمقاديرها ملكيته باقية على ماله ، فانه ٨٤ ويشترط تكور الاختبار مرتين محجوز عليه او اكثر حتى يفلب على الظن (فرع) ذكر ابن حجر في التحفة: رشده ، لأنه قد يصيب مسرة غاب يتيم فبلغ ولم يعلم رشده لم يجز لوليه النظير في ماله لا عن قصد ووقت الاختبار قبلسل البلوغ ممتمدأ استتصحاب الحجر ٨١

OS

10

00

00

70

لاناطة الاختبار في الآية باليتيم (فرع) ليس للولى اخذ شيء من مال ان كان كان غنيا مطلقا وياخل ان كان فقيرا أو انقطع كسبه بسببه أو يأخذ أجسرة مثله في قول المصنف

٤٠ نعم لذى المال أن يحلف بقيسة
 الورثة على أن أباه أنفق عليسه
 ما كان له تحت يده

ن كلام ابى حنيفة واصحابه فى حجر الفساد قال الخصاف قال ابو حنيفة : (الحجر على الحر باطل) وهذا صحيح من مذهب أبى حنيفة سواء كان الحجر لإجل السفه أو التبادير أو الإفلاس

ترجمة الامامين الخصــاف
 والجصاص الحنفيين

۲۵ ولا پجوز للولی أن يشولی مع
 بقاء ولايته فی ماله ، وهــــذا
 لا يكون الا محجورا عليه

٢٥ وقال أبو حنيفسة : وأن كان الرجل غير رئسسيد ولم يبلغ خمسا وعشرين سنة

رو فان باع هذا المحجور عليه او اشترى نظر الحاكم فى ذلك له فان كانت اجازته خيرا له اجاز ذلك اذا كان فى اجازته توفير لماله وزيادة له ، وان كان رد ذلك خيرا له رده

٥٣ قال الخصاف : والمفسد الله والذي لم يبلغ سواء الافى اشياء
 ٣٥ اما الذي بلغ فانه يخسرج مسن ولاية الوصى عليه ، ولا يجهوذ

امر الوصى عليه فى شىء وتجوز وصاياه فيما يتقرب به الى الله تعالى من قبل أن الذى اوجب عليه الحجر كونه مفسداً للمال فيحجر عليه لئلا يبقى مفلسا ، فيحتاج أن يسال

(فصل) لو طلق وقع الطلاق على امرأته ، لأن هذا مكلف لم يزل عنه التكليف بالحجر

(فصل) قال الخصاف : ولو حنث في يمين اجزأه الصوم ، ولم يكن له أن يكفر من ماله ، ولو ظاهر كان عليه الصوم قال الخصاف : والمرأة الفسدة في هذا كالرجل

قال الجسساس: لأن المعنم الذي يوجب الحجر على الرجل موجود في المراة ، وهو الاسراف والتبذير فلا فرق بينهما

۱۰۰ (مسألة) قال مُحمد ـ يعنى
ابن الحسن الشيباني ـ افا
بلغ مبلغ الرجال وهو مفسد
غير مصلح فهو محجور عليه ،
حجر القاضى عليه أو لم يحجر
٥٥ قال الجصاص : قول ابي يوسف
وعند أبي يوسف لا يكسون
محجورا حتى يحجر عليسه
القاضى

والأصل في هذا أن أبا يوسف ومحمد قد اتفقا جميعا أن المفلس لا يعد محجوراً عليه بنفس الافلاس والمريض يكون محجوراً بالمرض عند الجميع

٥Λ

. 09

وأما فرق محمد بين مسئلتنا وبين مسئلة الافلاس أن الافلاس الما هو حكم من الحاكم ، الا ترى أنه يامره بأذاء حق الطالب فان امتنع من ذلك حجر عليه ، ويمنعه من التصرف في ماله قال الخصاف: ولو أن القاضي أمر هذا المفسد بعد الحجر عليه أن يبيع شيئا من ماله ويشترى فباع واشترى وقبض الثمسن جاز جميع ما صنع من ذلك قال الجصاص تعقيب : اما اطلاقه عن الحجر بأمر بالشراء والبيع كان اذنا في التصرف في التجارة ، ولم يُوجب جـواز الهبة والصدقة

قَالُ المخصاف : وَاللَّهُ للهُ : -قد اذنت لك في التجارة بمحضر من أهل سوقه ، ولا أحيـــز م عليك من ذلك الأما كان بمعاينة من الشبهواد 🛴 🗇

٧٥ - وقال الحصياص تعقيب : فلا يجوز اقراره ، ولا مايتصرف ٥٩ واما ما ابطله الأول فانما لم يجز به من غير معاينة الشبهود

م ٨٥ ا قال الخصاف : وأو أن غلاما أدرك وهو مصلح لماله فاتجير في ماله وأقسر بديون ووهب وتصدق ثم أفسد بعسد ذلك وصار الى حال من يستحق الحجر جاز ما صلع من ذلك في حال الصلاح

وقال الحصاص تعليقًا: وأما ما قمله في حال الفساد يعني أن ٥٩ القاضي اذا رفع الله امره اجاز

ما صنع في حال الصلاح ويبطل ما صنعه في حال الفساد ٨ ٥ الخصاف : والفسساد الذي سنتحق الحجر كل مسن كان و مفسدا لماله مضيما لا يبالي بما صنع به ٥٨ فأما من كان فاسدا في دينه

فاجرا في نفسه الا أنه حسافظ لماله لم يستحق الحجر ٥٨ الجصاص: لأن الحجر هنا وجب لأجل تلف المال لا لغير ذلك فلا بحجر على غمير متلف لماله على وجه السنفه والتبذير الخصاف : ولو أن قاضيا حجر على رجل مسلم مفسلسد لماله فجاء قاض آخــر فأطلقه عن حجره وأجاز ما صنع في ماله

الحصاص: وذلك لأن ما لم يبطله القاضي الأول من التصرف كان موقوفا لم يجز الحكم عليه بالجواز

قبل الاطلاق فهو جائز

للثاني انفاذه ، لأن القاضي الأول قد حكم بابطاله في موضـــــع يسوغ الاجتهاد نيه أذ كانت مسالة الحجر مما يسوغ فيسه الاحتهاد

الخصاف: قان باع هذا المفسد المحجور عليه شمسيئا من ماله وقبض ثمنه لم یکن للدی دفع اليه المال أن برجع عليه بماله الجصاص: كذا قال الخصاف ولم يبين أن المبيع هو في يسد

37

٥٢

77

المشترى أو فيزيد البائع المفسد ـــــــــ في بدي الهائع أولا أ . ٦ وامال اذا الم ينفقه على الوجه الذي بينا ولكنه استستهلكه على

وجه الافشاد فانه قال: ينبغي و المان ببطل القاضي بيعبه وان لم يريكن فيه مخاباة للمشترى

بر ٦ رقال: لانه او أجاز له البيع جاز ه الثمن الذ لا يلزمه مسن - 🚎 فيمان الثمن شيءً 🦖 -

ريه. . وكذلك لو قبضه واستستهلكه بمحضر من الشنسهود لم يلزمه . ضمانه ، قال : وان كان الثمن الما بعينه

٦١٠ وادًا استهلكه بأمره من غسير ايجاب قول يوجب الضمان عليه لم يلزمه شيء 🖖 ٦٢ من لا يملك ولاية نفسسه في

التصرف لا يلي على غيره بدلالة المجنون والصبى لما لم يليسا التصرف في ماليهما لم يليسا عقد النكاخ على غيرهما

٢٤ : كتاب الضبلع ...

٦٤ اذا كان عند رجل مين في يده أو منا الدين في ذمته جاز أن يصالح منه لقوله عليه : « المسلمون الفلى شروطهم الأوالضلح جنائر بين السلمين »

٦٢ أَ فَأَنْ صَنَالِحٍ عَنِ المَالِ عَلَى مَالِ تُ نَا فهو بيع يثبت فيسه ما يثبت في البيع من الخيار ويحسرم ع الله ما ينحوم في البيغ من الفرس والجهالة والربا

ويفسند بما يفسد به البيع من الشروط الفاسدة

فان صالحه من دين على عين 37. وتفرقا قبل القبض ففيسه وجهان ا

حديث ابي هريرة اخرجه ابو داود والحاكم من طريق كثير ابن زيد عن الوليد بن رباح عن ابی هریرة.

كثير بن عبد الله بن عوف عسن ابيه ضعيف جدا ، قال فيه الشافعي وابو داود : هو ركن من أركان الكذب .

وقيد نوقش التسرمذي في 70 تصحيحه لهذا الحديث وقال: لا يعتمد العلماء على تصحيحه وقال أبن كثير في ارشاده: قد 70 نوقش ابو عيسى الترماى في تصحيحه هسلا الحسديث وما شاكلة

وقد اعتدر له ابن حجر في باوغ 70 المرام: وكانه اعتبره بكثرة طرقه وكثير بن زيد قال أبو زرعسة 70 صدوق ووثقه ابن معين

وقال في التلخيص الحبر: ٥٢ حديث أبي هريرة « الصلح 77 حائز بين المسلمين الا صلحاً احل حراماً أو حرم خلالا » ووقفه على عمر أشهر في كتابه 77

لابي موسى : والصلح جائز الخ أما اللفات: فالصلح هو التوفيق ومنه صلح الحديبية ، والصلاح هو الخير والصواب في فسلان صالح للأمر أي له أهلية القيامية

77

77

79

79

وفي الدين أقسام: صلح المسلم الزوجين والصلح بين الفدين الباغية والعادلة ، والصلح بين المنقاضيين ، والصَّلَّح في الحرُّ والصلح لقطع الخصيومة اذا وقعت المزاحمة اما في الاملاك أو في المستركات

أما الاحكام: فالإصل في جوازه الكتاب والسنة والاجماع

أما الكتاب فقوله تعالى: (وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) وقوله تعالى: (وأن أمرأة خافت من بعلهــــا نشوزا او اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وقوله تعمالي : (وأن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها بينهما)

٦٦ أما السنة: فقد روى البخاري وأحمد والترمذي وصححه عن ٩٩ أبى هريرة رضى الله عنه قال مُلْكُ : ١ من كانت عنده مظلمة لأخبه من عرضيات أو شيء فليتحلل منه اليوم قبل أن لا یکون دینار ولا درهم آن کان له عمل صالح أخذ منه بقـــدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات اخد من سيئات صاحبه فحمل عليه ا

وأما الاجماع فان الامة اجمعت

على حوازه

اذا ثبت هذا فان الصلح فسرع على غيره وهو خمسة اقسام (قسم) هو قرع على البيسم فيعتبر فيه ما يعتبر في البيع من الربا ويبطل بما يبطل فيسه البيع من الفرر ، وثبت فيسه ما ثبت في البيع من الخيار

(القسم الثاني) صلح هو فرع على الاجارة وهو أن يدعى عليه عينا في بده او دينا في ذمت فيقر له به ثم يصالحه من ذلك على سكنى داره شهرا

(القسم الثالث) صلح هو فرع على الابراء والحطيطة ، وهــو أن يدعى عليه الفا في ذمتــه فيقر له بها فيصلاحه على بعضها

(القسم الرابع) صلح هو قرع على الهبة وهو أن يدعى عليه دارا نیقر بها

(القسم الخامس) صلح هـو فرع على العارية

(فرع) قال الشافعي : فان صالح أخاه من مورثه ، فان عرفا ما صالحه عليسته بشيء بجوز في البيع جاز

(فرع) وأن صـــالحه عن الدراهم على الدنانير أو على دراهـــم قان ذلك صرف ، ويشترط قيه قبض الموض في المحلس

· (قرع) اذا اللف عليه تويا او حيوانا قيمته دينار قاقر له به

· 7 Y

ئم صالحه من ذلك على أكثـر منه لم يصبح الصلح

دليلنا أن الواجب في ذمته قيمة المتلف فلم يصح الصلح على اكثر منه كما لا يصح تأجيل الموض خلافا لأبي حنيفة

دليلنا أنه دين حال في ذمته 79 فاذا كان العوض عنه مؤجلا كان بيع الدين بالدين وذلك لا يجوز وأن أدعى عليه مالا مجهنولا 71 فاقراله يه وصالحه عليه بموض

> لم يصبح الصلح وقال أبو حنيفة : بصح

79 قال الشاقمي : اذا ادعى على ٧. رجل شيئا مجملا فاقر له به ثم صالحه منه على شيء صبح الصلح

قال آلشيخ ابو حامد: اذا كان ٧. المعقود عليه معلوما فبسما بين ٧٤ المتعاقدين فيصح وأن لم يسمياه وان ادعى عليه عينا في يده أو ديناً في ذمته فانكر المدعى عليه فصالحه منه على عوض لم يصح الصلح

٧١ والصلح على الانكار من أكل المال بالباطل لقوله عليه لبلال أبن الحارث رضى الله عنه: « يا بلال اعلم أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حسرم حلالا أو أحل حراماً »

والذى جعل المالكية والحنفيــة والحنابلة يجيزون الصلح مع الانكار ولا يفرقون بين الابسراء والشرط فاعدتهم في أن الصلح

يبيح لكل واحد منهمًا ما كان محرما عليه قبله

قال الشافعي فيمن ادعى على . آخر الفا في ذمته فأنكره عنها ثم صالحه على بعضها وقبض ذلك وابراه عن الحق الذي عليه قال:

فالصلح باطل والابراء لا يلزم ، فاما الصلح فيبطل لأنه صالح على انكار وعلى المصالح رد ما اخده ، وأما البراءة فلا تلزمه لأنه انمسا أبرأه براءة قبض واستيفاء

٧٣ (فرع) واذا ادعى عينا فصالحه منها على عوض ثم اختلفا فقال المدعى: انما صالحت منها على الانكار فالصلل ولى الرجوع الى أصل الخصومة

وقال اصحاب احمسد: وان صالح عند المنكر اجنبي صبح سواء اعترف للمدعى بصحة دعواه أو لم يعترف ، وسواء كان باذنه أو بغير اذنه لأن عليا وأبا قتادة قضييا عن الميت فأجازه النبى عليه

قلت : وان كان المدعى عليه لم ٧٤ يوكل الاجنبى في الصلح فهل يملك العين أ فيه وجهـــان - المنصوص أنه لا يملكها

٧٤ اذا اشترى رجل ارضا وبناها مسجدا وجاء رجل فادعاها ، فان صدقه لزمه قيمتها ، وأن كذبه فجاء رجل من جسيران المسجد فصالحه صح الصلح

قال العمراني : وهسدا ليس بصحيح لأنه لا يجوز أن يملك غيره بغير ولاية ولا وكالة ، فعلى هذا يكون الصلح باطلا في الباطن صحيحا في الظاهر

(قلت) وأما المسألة المذكورة في المسجد فلا تثبه هــده ، لأن الواجب على المدعى عليه القيمة ، لأنه قد وقفها ، ويجوز الصلح عما في ذمة غيرة بفسير

(فرع) اذا صالح الأجنبي عن المدعى عليه بعوض بعينسه ، فوجسد المدعى بالعوض الذي قبضه من الأجنبي عيبا كان له الرد بالعيب

٧٥ (فرع) وان ادعى عينا في يـد رجل فانكره المدعى عليه فقال المدعى : أعطيك الف درهم على أن تقرلي بها فقعل لم يكن صلحا اذا أقر المدعى عليه بالحق ثم 77 انكر جاز الصلح ، فان انكــر فصولح ثم أقر كان الصلح باطلا

فلو أنكر الحق فقامت عليه البينة جاز الصلح عليه للزوم ٧٩ الحق بالبينة كلزومه بالاقسرار لفظا ويقاس عليه ما او نـــكل ٧٩ المدعى عليه فحلف المدعى منن طريق الأولى

> وان ادعى عليه مالا فأنكره ثم قال: صالحني عنه لم يكن ذلك اقرارا له بالمال

لأنه بذل مال على وجه البر . ٧٧ . (فصل) وان أخرج جناحا الى طريق لم يخــل إما أن يكــون الطريق نافذا أو غير نافذ ، فإن . كان: الطريق للفدا لنظر ، فان كان الجناح لا يضر بالمارة جاز ولم بعترض عليه الما

٧٧ قوله : جناحا فعله جنح أي مال ، وبابه خضع ودخـــل ، والجوابح الاضلاع التي تحت المجيد التوائب وجناح الطنائو يدهرب وقد شبه به المناء النائي البارز من جدار البيت معلقا في الهواء ٧٧ (أما الاحكام) قانه اذا أخرج جناحا أو روشنا وهو نافذة. تشبه الشرفة إلى شارع نافذ فان كان لا يضر بالمسلمين جاز دلیلنا ما روی اردامین المؤمنین عمر بن الخطاب رضى الله عنه « مر بميزاب للعباس رضي الله عنه فقطر عليه فامر بقلمه فخرج اليسه المباس رضي الله عنسمة فقال له : خلعت ميزابا ركيــه رسول الله عليه بيده فقسال عمر : والله لا يضعد من ينصبه الا على ظهرى فصحعد العباس على ظهره وتصبه

(قصل) فان صالحه الامام عن . الجناح على شيء لم يصنح الصلح (أما الأحكام) فأنه أذا صالحه الامام على هــذا الجناح الذي لا يضر بعوض أو برسم من المال يؤديه لينفق من هذا ومثله على تعبيد الطرق ورصف الشوارع (فرع) وان اراد اخراج روش

٨٤·

۸٥

او جناح الى شسادع نافذ يضر بالمار منه لم يجز ، فان فعل ذلك ازيل للحديث « لا ضرر ولا ضرار »

٨٠ ويرجع فيما يضر وفيما لا يضر ١٠٠ والظاهر دون الباطن الله حال الطريق
 ٨٠ (ف ع) في مذاهب العالم حال الطريق

اما كيفية الضرر فان ذلك معتبر بالعادة في ذلك الشارع ، فان كان شارعا لا تمر فيه القوافل والجيوش والركبان أو التروللي أو الترام فيشترط أن يكون الجناح عاليا

۸۰ وقال آبو عبید بن حربویه :
یشترط آن یمر الفارس تحته
ورمحه منصدوب بیده لان
الفرسیان قید یزدحمون
فیحتاجون الی نصب الرماح

۸. قال المصنف: وهذا غير صحيح
 لأن القارس يمكنه أن يحط
 رمحه على كنفه

۱۸ (فصل) وان أخرج جناحاً الى دار جاره من غير اذنه لم يجـز ۱۸ وان صالحه على ذلك بعوض لم

يصبح لأن الهواء تابع فلا يفسرد بالمقك

۸۱ وان آخسرج جناحا الى درب غير نافل نظرت ، فان لم يكن له يكن له في الدرب طريق لم يجز ، لما ذكرناه في دار الجار

۸۲ وان أراد أن يعمل ساباطا وهو سقيفة بين حائطين تحتها طريق
 ۸۲ ولابد أن تكون الاختماب معلومة أما بالمشاهدة أو بالضفة

٨٣ فان أقر صاحب الحائط لصاحب

الخشب أن له حق الوضع على جداره لزم ذلك في الحكم . فأن تقدمه صلح لزم ظاهرا وباطنا وأن لم يتقدمه صلح لزم في الظاهر دون الباطن

۸۳ (فرع) فی مذاهب العلماء .
قلنا : ان مذهبنا انه یجیبوز
الوضع علی جدار جاره اذا لم
یضر بالمیبارة وبه قال مالك
والاوزاعی وابو یوسف ومحمد
وقد اشترطوا عدم الضرر بالمارة
وبه قلنا فكان جائزا كالمشى فى

وقال اصحاب احمد: لا يجوز ان يشرع الى طريق نافذ جناحا وهو الروشن سسواء كان ذلك يضر بالمارة او لا يضر وسسواء اذن الامام او لم ياذن

٨٤ ولا يجوز أن يقتح كوة ولا يسمر
 مسمارا في حائط جاره الا باذنه

الطريق والجلوس فيها

۸٤ (فرع) ولا يجوز أن يجــرى الماء في أرض غيره ولا على سطحه يفير اذنه

وقال فى القديم : اذا ساق رجل عينا أو بئرا فلزمته مؤنة ودعته الضرورة التى اجرائه فى ملك غيره ولم يكن على المجرى فى ملكه ضرر بين فقد له قال بعض اصحابنا : يجبر عليه

۸۱ (قلت) فاذا صالح رجلا على موضع قناة من ارضه بحرى فيها ماء وبينا موضعهاوعرضها وطولها جاز

(فرع) اذا كانتُ الأرض في يد

 $\Gamma \Lambda$

٨٨

. ۸۹

۸٩

رجل باجارة جاز أن يصالح رجلا على اجراء الماء فيها في ساقية محفورة مدة لا تتجاوز مدة احارته

فأقر له به ثم قال اصالحنى فيه على أن أعطيك مسيل ماء في ملكي _ قال الشافعي : _ فان بينا الموضع وقدر الطبول ٨٦ ولانه انتفاع بملك غيره من غير والعرض صح

قال ابن الصباغ: وأن صالحه على أن يجرى الماء في ساقية في ارض للمصالح - قال في الأم: فان هذا اجارة يفتقر الى تقدير المدة

> قال الممسراني: وان كانت 77 الأرض في يد المقر باجارة جاز له أن يصالحه على أجراء الماء في إساقية فيها محفورة مستدة لا تجاوز مدة اجارته

وقال ابن الصباغ: ولا يحتاج الى ذكر المدة ويكون ذلك فرعا ٨٩٪ للاحارة ، لأن ذلك لا يستوفى به منافع السطح بخلاف الساقية فانه يستوفي منفعتها ، فكانت مدتها مقدرة ن

(فصل) وفي وضع الجذوع على ٨٦ حائط الجار والحائط الذي بينه ٨٩ وبين شريكه قولان

قال في القديم : يجوز ، فاذا r_{λ} امتنع الجار او الشريك اجسر لا يضر بالحائط ولا يقـــدر على ٩٠ التسقيف الابه

دليل القديم ما رواه أبو هريرة مرفوعا: « لا يمنعن أحسدكم جاره أن يضع خشسسية على حداره »

(قرع) اذا ادعى على رجل مالا ٨٦ ، وقال في الجديد : لا يجوز بغير اذن وهو الصحيح لقوله عليها « لا يحل مال امرىء مسلم الا بطیب نفس منه ،

ضرورة ، فلا يجوز بفير اذنه كالحمل على بهيمته ، والبناء في ارضه ، وحديث ابي هريرة تحمله على الاستحباب

والمذهب أنه أذا أراد رجل أن يضع اجداعه على حائط جاره او حائط مشترك بينه وبين غيره بقير اذنه

(قلت) قد ذهب السلف الى ان للخبر تاويلين:

(احدهما) محمنيول على الاستحباب

(والثاني) أن معنساه اذا أراد وضع خشبة على جـــدار له لاخراج روشيين أو شرفة أو جناح الى شارع نافعه فليس لجاره المحاذي له أن يمنعه م ذلك

فاما اذا أراد أن يبنى على حائط او يضع عليه خشسبا يضر به ضررا بينا او جدارا آخر بمكنه أن يسقف عليه لم يجبر الجار قولا واحدا

فان صالحه بمال ليضع اجذاعه على جداره في قوله الجديد أق 9.1

98

94

94

94

94

94

4 4

قلنا بجبر الجار على تمكينه من وضعها على القديم فصالح مالك الجدار مالك الخشب صبح الصلح

الإحكام

وان كان في ملكه شجرة فاستعلت وانتشرت اغصانها وحصلت في دار جاره جاز للجار مطالبت بازالة ما حصل في ملكه ، فان لم يزله جاز للجار ازالته عن ملكه ، كما لو دخل رجل الى دار غيره بغير اذنه

٩. وقال اصحاب احمد: اذا امتنع
 من الملك له من ازالته لم يجبر،
 لأن ذلك ليس من فعله

و قال العمرانى : ينظر فيه فان كان ما انتشر لينسسا يمكنه أن يزيل ذلك عن ملكه من غير قطع لواه عن ملكه ، فان قطعه لزمه ارش ما نقصت الشجرة بذلك لانه متهم بالقطع

٩٠ - وان كان بابساً لا يمكنه ازالة
 ذلك عن ملكه الا بقطعه فله ذلك
 ولا ضمان عليه

11

وقال اصحاب احمد كابن حامد وابن عقيل وابن قدامة : يجوز ذلك رطبا كان الفصليات او يأسسالة في المصلوحة لكونها لا تمنع التسليم بخلاف العوض فانه يفتقر الى العلم لوجوب تسليمه

۱۱ (فرع) اذا كان سطح داره اعلا من سطح دار جاره لم يجبر من علا سطحه على بناء سترة

٩١ وقال أحمد : يجسبس من علا سطحه على بناء سترة

۹۱ (فرع) قال الشيخ أبو حامد : يجوز للانسان أن يفتح في ملكه كوة مشرفة على جاره ، وعلى جسر علية

۹۲ (فصل) وان كان لرجسل فى زقاق لا ينفذ دار ، وظهرها الى الشارع ، ففتح بابا من الدار الى الشارع جاز

وان كان باب الدار الى الشارع وظهرها الى الزقاق ففتح بابا من الدار الى الزقاق نظرت فان فتحه ليستطرق الزقاق لم يجز

وقالت الحنابلة : يجوز له ذلك . قولا واحداً

(فرع) اذا اراد ان یفتیح الی الدرب کوة او شباکا لم یمنیع مشه ، لانه یتصرف فی ملکه

(فرع) اذا كان لرجل داران وباب كل واحدة منهلما الى زقاق غير نافذ وظهر كل واحدة منهما الى ظهر الاخرى فان اراد رفع الحائط بينهما وجعلهما دارا واحدة جاز

وان أراد أن يفتح من احداهما بابا الى الاخرى ليدخل من كل واحدة من الدارين الى الاخرى ففيه وجهان

(فصل) اذا كان لداره باب فى وسط درب لا ينفذ فأراد أن ينقل الباب نظرت

فان أراد نقله إلى أول الدرب

٩٦

رقم الصفحة الأحكام الأحكام فیه ، وقال مالك وأبو ثور وهور حاز له ، وان اراد ان ينقسله أحد قولينا : يجبر الى آخر الدرب ففيه وجهان : نقل الطين لحفر النهر أثر لاعين٩٧ (احدهما) لا يجوز ، لأنه يريد بخلاف الحائط ان يجعل لنفسه حق الاستطراق في موضع لم يكن له وان يتاه بالة له فهو ملك الذي 97 (والثاني) يجور لأن حقه ثابت بناه وله أن يمنع شريكه من . في جميع الدرب ولهذا لو أرادوا الارتفاق به فان اراد الذي بناه أن ينقضه م قسمته كان له حق في جميعه 94 كان له ذلك لأنه ملك له ينفرد وقال اصحاب احمد : اذا كان لرجل بابان في زقاق غير ناف ذ فان طالب الشريك المتنسبع احدهما قريب من باب الزقاق 97 لم يكن له ذلك الا أن يكون له والآخر في داخله فللقريب من خشب فيقول له : اما أن تأخذ الباب نقل بابه إلى ما يلى باب منى ما يخصنى من النفقسسة الزقاق وتمكنني من وضع خشبي أو (فصل) اذا كان لرجلين حائط تقلع حائطك لنبنيه جميعسنا مشترك فانهدم فدعا احدهمنا فيكون له ذلك ، لأنه ليس للذي صاحبه الى الممازة وإمتنسع بناه ابطال رسوم شريكه الآخر ففيه قولان: قال في القديم : يجبور ، لانه ٩٨ (فرع) وأن كان الحائط بينهما نصفين فهــدماه او انهدم ثم اصطلحا على أن يبنياه وينفقسا عليه بالسوية ويكون لأحدههما

୍ୟୁ

99

99

اتفاق على منسترك يزول به الضرر عنه وعن شريكه فأجبر عليه كالإنفاق على ألعبد وقال في الجديد : لا يجبر ، لأنه 90 انفاق على ملك لو انفرد به لم

وقال أبو حنيفة الايجبر المتنع على بناء الحائط وبجبر على كسح النهن والبش . 17

وقال أحمد: لا يجبر على البناء لانه اذا كان المبتلع مالككه لم يجبر على البناء في ملكه المختص

وان كان المتنع الآخر لم يجبر ٩٦ على بناء ملك غيره ولا المساعدة

عليه كل منهما ما شاء فلا يصح هذا الصلح (فصل) وإن كان الأحدهما علو وللآخر سفل والسقف بينهما فانهدم حيطان السفل لم يكن الصاحب السفل أن يجير صاحب العلوعلى البناء

ثلث الحائط وللآخر ثلثاه ويجمل

وهل لضاحب العلق المطالسة باجبار صاحب السفل على بناء السفل ؟ على القولين في إلحائط فان قلنا بالقديم أجبر الحاكر 1.5

(والثاني) له الطالبة بالشسفعة 1.1 ·· وهو: الصحيح

وأما ترتيب ابن الصباغ فيها 1.4 فقال: ان كان انكار المنكسر . . 2 مطلقا _ كان انكر ما ادعاه فله 2 1 2 1 الأخذ بالشبقعة

١٠١ (مسالة ثالثة) قال الشافعي : اذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصلح : جائز

(مسألة رابعة) قال الشافعي : 1.7 ولو ادعى رجل على رجل زرعا في الأرض فصالحه من ذلك على دراهم فجائز

فان قيل له هلا كان للمدعى اجباره على القطع لأن له عوضا في ذلك ، وهو أنه ربما أصابته الجائحة فرفعه الى الحاكم ، يرى أيجاب وضع الجوائح فيضمنه ذلك }

قال ابن الصباغ: فالجواب أن 1.4 ذلك انما يكسون اذا لم يشرط القطع فاما مع شرط القطيع فلا يضمن البائع الجوائح

١٠٢ وان صالحه من غير شرط القطع _ فان كانت الأرض لفير المقر ــ لم يصح الصلح

ادعى على رجل زرعاً في أرضه فأقر له بنصفه ثم صالحه منه على نصفه على نصف الأرض ، لم يجز لأن من شرط بيع الزرع قطمه وذلك لا يمكن في المشاع

والمناعب السغل على البناء ٩٩ واث لم يكن له مال اقترض عليه من صاحب العلو ومن غيره وبني له سقفه ، وكان ذلك دينا في ذمته الى مسرته

١٠٠ فاذا أراد صاحب العلو أن يبنى من غير اذن الحاكم وأذن صاحب السفل لم يمنع من ذلك لأنه يستحق الحمل على حيطسان السفل ، ولا يرجع بما انفسق عليها لأنه متطوع

١٠٠ (مسالة) قال الشافعي : ولو ادعى على رجل بيتا في يده فاصطلحا بعد الاقسرار على أن يكون لاحدهما سطحه والبساء على جدرانه بناء معلوما فجائز ا ١٠١ (مسألة ثانية) اذ الأادغي رجل · دارا في يد رجلين فأقسر له · أحدهما بنصفها وأنكر الآخسر وحلف له ، فصالح المقر للمدعى على نصف الدار على عوض وصار ذلك النصف للمقر

ذلك بالشفعة ا

١٠١ قال الشبيخ أبو حامد: أن كان الملك بجهتين مختلفتين فللشريك المنكر الشفعة

١٠١ وان أتفقت جهة اللك لهـــــما بالارث مثلا أو الابتياع ففيسه ١٠٣ (فرع) قال أبن الصباغ : وأن وجهان :

> 1.1 (احدهما) ليس للمنكر الأخذ بالشفعة لانه يقر بأن أخاه أقر بنصف الدار بغير حق ولم يملكه بالصلح

١٠٤ كتاب الحسوالة

الحوالة في عوف الفقهساء في القانون الوضعي : هي انتقال الحق من ذمة الى ذمة اخرى مشغولة بمثل ذلك ' نقلا تبرا به الذمة الأولى

۱۰٤ وهذا التعريف هو الذي اتفق
 عليه جمهور العلماء من اصحابنا
 وبه قالت المالكية والحنابلة واهل
 الظاهر

وقال اصحاب الرأى : هى نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة اخرى ، وهو المحال عليه

۱۰٤ ويعرف الشيعة بأن الحوالة هو عقد شرع لانتقال الحق من ذمة الى أخرى

۱۰ تجوز الحوالة بالدین لما روی أبو هریرة رضی الله عنه أن النبی علی قال : « مطل الفنی ظلم فاذا أتبع علی ملیء فلیتبع »

ا الحول: الحيلة أو القدوة أو السعة ، وحال الفسلام وحالت الدار أتى عليها الحول ، وحالت الفرس اعوجت ، وحال اللون تغير ، والحال الطين ، والتحول التنقل ، والاسم الحول ومنه قوله تعالى : (لا يبغون عنها

۱۰۱ اما حدیث ابی هریرة فـرواه البخاری ومسلم الخ ، ورواه احمد بلفظ : «مطل الفنی ظلم، ومن أحیل علی ملیء فلیحتل » ومن أحیل علی ملیء فلیحتل » الما الاحكام) : فالحوالة لا تتم الا بثلاثة أنفس ، محیل وهـو

من بحيل بما عليه ، ومحتال وهو من الحق، ومحال عليه وهو من ينتقل حق المحتال اليه

1.0 واختلفوا هل هى بيع دين بدين ورخص فيه فاستثنى عن بيع الدين بالدين ؟ او هى استيفاء أوجه ، وقيل هى عقد ارفاق

۱۰۱ (اما الاحكام) فان حديثى ابى هريرة وابن عمر يدلان على انه يجب على من احيل بحقه على ملىء أن يحتال

۱۰۱ وقد اختلف في المطل من الفنى هو كبيرة أام لا أوقد ذهب المجمهور الى انه موجب للفسق

۱۰۷ تعلیق الحکم بالوصف مشعر بالعلیة

1.• Y

بالتأمل يظهر أن ما على المورث من التزامات يبقى بعد مسوته معلقاً بذمته ، وكان لصاحب الحق أن يستوفى حقسه من التركة أذ حق الورثة لا يتعلق الا بثلثى الباقى بعد مسداد الدين

۱۰۷ ولذا وجدت في الفقه الاسلامي قاعدة وهي لا تركة الا بعسد سنداد الدين

۱۰۷ (فصل) ولا يجوز الا على دين يجوز بيعه كعوض القرض ، وبدل المتلف

۱۰۷ فاما ما لا يجوز بيمه كدين السلم ومال الكتابة فلا يجوز الحوالة

| خمسمائة وكل واحد منهسما | | (فرع) لا تجوز الحوالة بدين | • |
|--|---------|---|-----|
| ضامن عن صاحبه (فصل) ولا تجوز الحوالة الا | 111 | السلم ولا عليه لأن دين السلم غير مستقر ، لأنه يعرضه للفسيخ | |
| على من عليه دين ، لأنا بينا أن | | انقطاع المسلم فيه لقوله مُنْ : | |
| الحوالة بيع ما في الدّمة بما في | | « من اسلم في شيء فلا يصرفه | |
| الذمة | | الى غيره » | |
| (الشرح) : اذا كان لرجل على | 111 | (فرع) أذا أحالت المــرأة على | 1.9 |
| رجل حق فأحاله على من لا حق | | زوجها بصداقها قبل الدخول | |
| عليه ، فان لم يقبل المحال عليه | | لم يصح لأنه دين غير مستقر | |
| الحوالة لم تصبح الحوالة ، ولم | | وان أحالها الزوج به صح | 1 4 |
| ببرا المحيل لأنه لا يسمستحق | | (فصل) واختلف أصحابنا في جنس المال يجوز به الحوالة | 1.9 |
| شيئاً على المحال عليه | | (فصل) ولا تجوز الا بمال | ١.٩ |
| وان قبض المحتال الحق مين | 111 | معلوم ، لانا بينا انه بيع فلا | • |
| المحال عليه باذن المحيل ثم وهبه المحتال للمحال عليه ، فهـــل | | تجوز في مجهول | |
| يرجع المحال عليه على المحيل | | وأختلف أصحابنا في ابل الدية | |
| بشيء أفيه وجهان: | | فمنهم من قال : لا تجوز وهــو | |
| (احدهما) لا يرجع عليه بشيء، | 111 | الصحيح لأنه مجهول الصفة | |
| لانه لم يفرم شيئًا لأن ما دفـع | | (الأحكام): تجوز الحـــوالة | 1.9 |
| اليه رجع اليه | | بالدراهم والدنانير وبما له مثل | |
| (الثاني) پرجع عليه وهـــو | 111 | كالطعام والأدهان ، وما استحدث | |
| المذهب ، لا أنه قد غرم ، وأنما | | فی عصرنا هذا من صبیناعات | |
| يرجع عليه بسبب آخر | | بخارية وكهربية وقال أصحاب أحمد: لا تصح | 11. |
| (فصل) ولا تصح الحوالة من | 117 | الحوالة فيما لا يصح السلم | |
| غير رضا المحتال ، لأنه نقــل | | ان المسلم ا | |
| حق من ذمة الى غيرها فلم بجز من غير رضا صاحب الحق | | (فصل) ولا تجوز الا أن يكون | 11. |
| (الشرح) الاحكام : اعتبار رضي | 115 | الحقان متسساويين في الصيفة | |
| المحتال هو مذهبنا ومذهب | , , , , | والحلول والتأجيل ، فان اختلفا | |
| مالك وقال أصحاب ابي حنيفة: | | في شيء من ذلك لم تصبح الحوالة | |
| اذا لزم المحال عليه بالحـــق | | ولا تصح الحبوالة الا أن كان | 111 |
| يفير التزام منه كان مكرها ، | | الحقان من جنس واحد | |
| فاذا قبلها مع الاكراه فسدت | | (فسرع) وأن كان لرجسل على | 111 |
| الحوالة | • | وجلين الف درهم كل وأحد | ٠. |

حقه لقوله عُرِيْكُم : « مطل الغنى ١١٤ قال أحمد : المليء عنهادي أن ظلم ، واذا اتبع على ملى يكون مليئا بماله فليتبع 🕽 ١١٥ وقال أبو حنيفة وأصحابه: أن الحوالة تصرف على المحسال ۱۱۷ وقد حمل ابن حزم على رأى الأئمة الثلاثة ورماه بالفسساد عليه بنقل الحق الى ذمته ، فلا والتطلان يتم الا بقبوله ورضاه ١١٨ واذا اختلف السلف فليس الذي ١١٥ (فصل) اذا أحال بالدين انتقل الحق الى المحال عليه ، وبرئت بعض ما روى عنهـــم بأولى من بعض باتفاقكم معنا في ذلك ذمة المحيل ١١٥ (فصل) ولا يجوز شرط الخيار ١١٨ وقال اصحاب احمد: لانهه فيه ، لأنه لم يبن على المفابسة شرط ما فيه الصلحة للعقد في فلا يثبت فيه خيار الشرط عقد معاوضة ، فيثبت الفسخ ١١٥ وفي خيار المجلس وحهان : بفواته ويرجع على المحيل ۱۱۸ وعثمان قال: يرجع صاحبه ۱۱٦ (فصل) وان احاله على مليء لا توى على مسلم ، وهو في أصل فأفلس أوجحد الحق وحلف عليه لم يرجع الى المحيل قوله يبطل من وجهين ، ولو كان ثابتاً عن عثمان لم يكن ١١٦ ولنا أن الخوالة مشستقة مسن فيه حجة انما شك فيه عثمان التحويل وهو النقل فكان معتى (فرع) اذا كان عليه دين لرجل الانتقال لازما فيها 11. ١١٧ قلت : أن الحوالة مشتقة من فأحاله على من له عليه دين ، تحويل الحق والضمان مشتق ثم ان المحيل قضى المحتال صح من ضم ذمة الى ذمة فيحب ان القضاء يعطى كل لفظ ما يقتضيه ١٢٠ (فرع) فان أحاله على رجل ولم يشرط أنه ملىء أو معسر فبان ١١٧ وقال أبو حنيفة : يرجع اليه انه معسر لم يرجع المحتال على في حالين: اذا مات المحال عليه المحيل سنواء علم باعستاره او مفلسا ، واذا جحد الحـــق لم يعلم و حلف دليلنا أن الاعسار أو حدث بعد 17. ١١٧ وقال أبو يوسف ومحمد: يرجع الحوالة وقبل القبض لم يثبت اليه في هذين الحالين ، وفي حالة للمحتال الخيار ، فكذلك اذا ، ثالثة اذا أفلس المحال عليب البت أنه مفسر حال العقد وججر علية ۱۲۱ (فصل) وان اشتری رجل من وقال الحكم : يرجع اليه في حالة رجل شيئا بالف واحال المسترى واحدة ، أذا مات المحال عليه البائع على رجل بالالف ثم وجد مفلساً وأيس من الوصول الى

170

177

بالبيع عيبا فرده فقد اختلف اصحابنا نيه

١٢١ فقال أبو على الطبرى: لا تبطل الحوالة ، فيطالب البائع المحال عليه بالمال ويرجع المسترى على إلبائع بالثمن

وقال أبو اسحاق: تبطـــل 171 الحوالة ، وهو الذي ذكره المزنى في المختصر ، فلا يجوز للبانع مطالبة المحال عليه

١٢١ الأحكام: اذا اشترى رجل من ذجل سيارة بألف ثم أحال المشترى البائع بالألف على رجل المشترى ألف ثم وجد المثنري بالسيارة عيباً فردها ـ فان ردها بعد قبض البائع مسال الحوالة انفسيخ البيسع ، ولم ب تبطل الحسوالة على المذهب ١٢٦ بلاخلاف

> ١٢٢ (فرع) وان أحسسال الزوج زوجته بالمهر ثم ارتدت قبـل س مالدخول أوروجد أحدهما بالآخر عيبا ففسخ النكاح

> ۱۲۲ فان كان ذلك بعد أن قبضت المراة مال الحوالة لم تبطـــل الحوالة ، وان كان ذلك قبل القبض فعلى الخلاف المذكور

١٢٢ (فرع) وان أحال البائع رجلا بالثمن على المسترى ثم وجد المشترى بالمبيع عيباً فرده ، لم تنفسخ الحوالة وجها واحدآ

(فصل) وأن أحال البائع على 178 المتسترى رجلا بألف ثم اتفقا على أن العبيد كان حرا فان

كلبهما المحتال لم تبطل الحوالة (فصل) اذا اجال رجل رجلا له علیه دین علی رجل له علیسه دين ثم اختلفا ، فقال المحيل : وكلتك ، بلفظ الوكالة ، وقال المحتال: بل أحلتني ، بلفظ الحوالة ، فالقول قول المحيل وان كان لزيد على عمرو الف درهم ولعمرو على خاند الف ــ فاختلف زيد وعمرو ، فقال زيد : احلتنى بالألف التي عليك لى بالألف التي لك على خالد بلفظ الحوالة ، وقال عمرو: بل وكلتك بأن تقبضها لى منه بلفظ الوكالة ، فالقول قرل عمرو ، لأنهما اختلفا في لفظه ، وهو اعلم بلفظه

فان قال عمرو لزيد: أحلتك على خالد بالألف التي لي عليه فقبل زيد ثم اختلفا فقال عمرو: وكلتك لتقبضها لي منه ، ومعنى قولى: احلتك اى سلطتك عليه ١٢٧ اذا كان لزيد على عمرو الف درهم ولخستالد على زيد الف درهم فجاء خالد الى عمــرو وقال: أحالني زيد بالألف التي عليك له ، فان صدقه فلا كلام وان كذبه كان القول قوله مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة وأن كِذب عمرو خالدا ولا بينة فالقول قول عمرو مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فاذا حلف سقطت دعوى خالد

۱۲۷ (فرع) اذا كان لرجل على رجل

111

الف درهم فطالبه بها فقال من عليه الدين : أحلت بهــا على ١٢٩ أما أذا وهبه اللين قان له أن فلان الفائب فأنكر المحسل ، يرد هبته ، لأن الهبة مقصورة فالقول قوله مع يمينه على الكفيل ، فهو صاحب الحق (فرع) في مذهب الحنفية في في قبولها أو ردها ገኘሌ ١٢٩ (ومنها) أن صاحب الدين وهو تمريف الحوالة المحال اذا أبرأ المحال عليه فان واما المعنى الشرعي فهو نقل 1 7 7 الدين من ذمة الى أذمة اخبرى إذمه المدين الأصلى تبرأ وليس بدين مماثل له فتبرأ بدك النقل للمحال الحق في مطالبته ثانيا الذمة الأولى (ومنها) أن صلحب الدين 119 في تعريف الحوالة رأيان 🤃 المحال، اذاوكل المدين الأصلى وهو ገኘለ (احدهما) أنها نقل المطالبـــة المحيل على أن يقبض الدين من 111 فقط من ذمه المديون الى ذمـة المحال عليه فأنه لا يصبح الملتزم ، فاذا كان لشخص دين ١٢٩ (ومنها) أنه يصع فسم الحوالة عند آخر فأحاله على آخر وقبل فلو انتقل الدين من ذمـة الى المحال عليه ذلك الدين والتزم ذمة لكانت الحوالة ، لازمــة فلا يصح لأحدهما فسنخها به ، فان مطالبة الدائن بدينه تنتقل من ذمة المليون الأصلى ١٢٩ (ومنها) اذا اشترى سلمة الى دمة المحال عليه ولم يدفع ثمنها وأخال البائع (ثانيهما) أنها نقل الطالبة ونقل بالثمن على شخص آخر ، فان 179 الدين معا بمعنى أنَّ ذمة المدين البائع يحبس السلمة عسين المشترى ولا يسلمها اياه الا اذا الاصلى تسرأ بحوالة الدائن الى الشخص الملتزم بدأيع الدين أعطاه ثمنها وقد اتفقوا على هذه الأحكام 17. وقد يوجد من يقول : انها نقل 1.72 المطالبة فقط بأمورك فكيف التوفيق بسنهما وبين التعريف ؟ على القولين : (منها) أن المدين الأصلى وهو 119 المحيل اذا أراد أن أيسدد الدين (والجواب) أن الحوالة تارة 14. بنفسيه ، فان صالحب الدين تعتبر تأجيلا للدين فتكون نقلا للمطالبة كما في الأحسكام التي يلزم على قبوله (ومنها) أن صاحبُ الدين وهو تفيد انها تقل المطالبة فقط ١٣٠ (فرع) في مداهب العلماء في المحال ، لو برا المجال عليه تمريف الضمان بالدين فانه لا يصحاله أن يسرد ذلك بخلاف ما اذا وهبه ذلك ١٣٠ مذهبنا أن أركان الحوالة ستة؛ وأن شروطها سنتة

17.

14.

171

171

171

177

177

رهن وكفيل ثم احال عمــرو

فأما أركانها الستة فمحيل ، زيداً على خالد ، فان الحوالة ومحال عليه ، ودينان ، دين وكذا آذا احال الزوج زوجه للمحمال على المحيسل ، ودين 141 للمحيل على المحال عليه ، الصداق على آخر ورضيت بذلك ، فانه لا يكون لها حــق وصيفه ، وهي الايجاب والقبول منع نفسها عنه وأما الشروط الستة فهي : أما اذا اشترط الرهين أو (الأول) رضا المحيل الذي عليه 188 الكفيل على المحال عليه ، فان الدين فان لم يرض فلا تصـح الحوالة تصح ، ولا يلزم المال الحوالة عليه بتنفيذ الشرط (الثاني) رضا المحال وهسو (السادس) أن يكون دين المحيل صاحب الدين فاذا لم يقبــل ١٣٢ ودين المحال عليه من الديون الحوالة لم يجبر عليها ، ولا تصح التى يصح بيعها واستبدالها بدون رضاه بغيرها ، فلا تصح الحوالة بدين (الثالث) أن يكون الدين المحال به معلوماً قدراً أو صيفة فلو السلم أما أركان الحبوالة عند مالك كان الدين مجهولا عند العاقدين 144 واصحابه فهى محيل ومحال أو أحدهما فان الحوالة تكون عليه وصيفة ، ولا تنحصر باطلة صيفة الحوالة في لفظ مشتق (الرابع) أن يكون الدين المحال من الأحالة ، فتدل بكل ما يدل به لازماً في الحال أو في المآل ، فالدين اللازم هو الذي لا يسقط على نقل الدين وأما شروطها فسئة اذا اعتبرنا عن المدين في وقت من الأوقات ١٣٣ كصداق المرأة بعد الدخول بها الصيفة ركنا واذا اعتبرنا الضيفة شرطا فسبعه (الخامس) أن يساوى الدين ١٣٣ أما السنة فهي: الذى على المحيل بالدين الذي (أولا) رضا المحيل والمحال ، على المحال عليسه في الجنس 177 أما المحال عليه فلا يشترط رضاه والقدر والحلول والتأجيسل على المشهور كما لا يشهرط والصحة والتكسير ولا يشترط التسياوي في حضوره واتراره التوثيق ، فاذا كان لزيد دين (ثانيا) أن يكون للمحال دين 177 على المحيل ، وأن يكون للمحيل على عمرو ، وكان عند زيد رهن دين على المحال عليه . على دينه ، أو كان له كفيل به، اذا افلس المحال عليه او مات وكان لعمرو دين على خالد بدون 188

فان للمحال أن يرجع على المحيل

ثم انه دفع المحال عليه الدين بالفعل فهل له أن يرجع به على المحيل لياخذه منه ؟

(والجمواب) أنه أذا قامت 188 قرينة على أنه متبرع به لم يكن له حق الرجوع ، والا فله حق الرجوع لجواز أن يكون قد دفعه بطريق القرض للمحيل

١٣٤ (ثالثاً) أن يكون أحد الدينين حالا ، فان كان الذي على المحيل مؤجلا مثله فان الحوالة لا تصح لما يترتب عليه من بيع الدين بالدين

١٣٤ (رابعا) أن يكون الدين لازما فلا تصبح الحوالة بدين غير لازم ١٣٦ (خامسها) رضا المحيل ، أما كما اذا أحال السيد دائنه على عبده الكاتب

> ١٣٤ (خامساً) أن يسساوي الدين الذي على المحيل الدين الذي على المحال عليه في القدر والصفة (ومعنى التساوى في القدر) عليه أكثر مما يستحقه عنسد المحمل

> > (سادساً) أن لا يكون الدينان (دين المحيل ودين المحال عليه) حاصلين من بيع الطعام كالحبوب وتحوها

١٣٥ أما أركان الحوالة عند أحمد واصحابه فهى ما تتحقق به من ١٣٧ نعم اذا أنكر الدين قبل الحوالة محيل ومحال به وعليه وصيفة الثم.

١٣٥ وشروط الحوالة خمسة:

حتى ولو شرط عليه البراءة ، ١٣٦ (احدها) أن يتفق الدين المحال به مع دين الحال عليه في الجنس والصفة والحلول والأحل

١٣٦ (ثانيها) أن يكون قدر كل من الدينين دين المحال به ودين المحال عليه معلوما قدره ، فاذا كان مجهولا فلا تصح الحوالة ١٣٦ (ثالثها) أن يكون الدين المحال به مستقرأ فلا تصح أن تحيـل المرأة المدينة دائنها على صداقها قبل الدخول لأنه غير مستقر ١٣٦ (رابعها) أن تكون الدين المحال عليه يمكن ضبطه بأن يكون مما يوزن أو يكال أو يعد أو يقدر بالذراع

المحال فلا يشترط رضاه اذا كان المحال عليه قادرا على السداد وغير مماطل لحديث النبي عَلَيْكُم « لي الواجد ظلم » وكذَّلَكُ الْمُحالُ عَلَيْهِ ، فانه يشترط رضاه

انه لا يجوز أن يأخذ من المحال ١٣٦ (قرع) في مداهب العلماء في براءة ذمة المدين بالحوالة

١٣٦ مدهينا أنه يترتب على الحوالة براءة دمة المحيل من دين المحال. عليه ، وبراءة ذمة المحال عليـــه من دين المحيل ، ولكن يتحول نظير دين المحيل الى ذمة المحال عليه للمحال

وحلف ثم أحاله بعسد ذلك فللمحال أن يحلف الحيل بأنه لم يكن يعلم ببراءة ذمة المحال

18.

عليه بيمينه ، فان حلف المحيل ١٣٩ فلا حق للمحال في الرجوع ، وان لم يحلف حلف المحال وبطلت الحوالة

۱۳۷ (اما الحنفية) فانهم يبرئون ۱۳۹ المدين باحسالة الدائن براءة ۱۳۹ مؤقتة ، ومعناه أن المحسال بالدين ليس له حق الرجوع على المحيل الا في حسالة أن يفلس المحال عليه أو يموت

۱۳۸ (أما المالكية) فقهد قالوا : يتحول حق المحال على المحيل عليه بمجرد الحوالة وتبرأ بذلك ذمة المدين

۱۳۸ (اما الحنابلة) فعندهم انه متى توفرت شروط الحوالة التى اشرنا اليها آنفا واتينا عليها تفصيلا ، فان المحيل ببرا من الدين بمجرد الحوالة ، سواء افلس المحال عليه او مات أو أنكر الدين

١٣٩ كتساب الفسسمان

۱۳۹ اللغة: الضمان مشتق من ضم
 ذمة الى ذمة وقال فى البسيط:
 هو مشتق من التضمين ومعناه
 تضمين الدين فى ذمة من لا دين
 عليه

۱۳۹ وأصطلاحاً: هو التزام مكلف عاقل غير محجور عليه لسفه

۱۳۹ (اما الأحكام) فالأصل في جوازه الكتاب والسنة والاجماع ١٣٩ (اما الكتاب) فقوله تعالى : (نفقد صواع الملك ولن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم)

11 قال ابن عباس: الزعيم الكفيل، ومنه قوله عليه « أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وهو محق »

١٣ وثمة ست مسائل:

(الأولى) قال علمساؤنا: أية يوسف نص فى جواز الكفاله وقال القاضى أبو اسسسحاق المروذى: ليس هذا من باب الكفالة فأنها ليس فيها كفالة أنسان عن أنسان وأنما هو رجل التزم عن نفسه وضمن منها وذلك جائز لفة لازم شرعا فلست بآمر فيها بامر

ولكنى على نفسى زعيم

الله وانى زعيم ان رجعت مملكا بسير ترى منه الفرانق ازورا بسير ترى منه الفرانق ازورا قال الامام أبو بكر بن العربى فلا الله قال الله القال الله التحق صحيح ، بيد أن الزعامة فيه نص ، فاذا قال الزعامة فيه نص ، فاذا قال النازعيم فمعناه : انى ملتزم انا زعيم فمعناه : انى ملتزم انما يكون في الحقوق التي تجوز النيابة فيها . واما كل حق النيابة فيها . واما كل حق الحسد النيابة فيها . واما كل حية الحسد النيابة فيها . واما كل حية النيابة النيابة

كالحدود فلا كفالة فيها

(الثالثة) اذا قال : أنا زعيم لك بوجه فــلان . قال مالك يلزمه ، وقال الشــافعى ، لا يلزمه لانه غرر ، اذ لا يدرى أيجحده أم لا أ والدليل على جوازه أن المقصود بالزعامــة تنزيل الزعيم مقام الأصل

181

131

184

(الرابعة) كما أن لفظ الآلة نص في الزعامة فمعناها نص في الجعالة ، وهي نوع من الاجارة والفرق بين الجمالة والاحارة أن الاجارة يتقدر فيها العوض والمعوض من الجهتين ، والجمالة يتقدر فيها الجعل والعمل غير مقلن

(الخامسة) فاذا ثبت هذا فقد 18. ممكن تقدير العمل بالزمــان كقوله: تخدمني اليوم ، وقد يقول : تخيط لي هذا الشوب فيقدر العمل بالوجهين ، وقد يتعذر تقدير العمل

١٤١ (السادسة) في حقيقة القبول في الآية أن المنادي لم يكن مالكا ولكن كان نائيا عن يوسف ورسولا له فشرط حمل البعير على يوسف لمن جاء بالصواع، وتحمل هو عن يوسف فصارت فيه ثلاث قواعد:

١٤١ تحمل عن يوسف فصارت فيه ثلاث فوائد

١٤١ (الأولى) الجعالة . وهي عقد يتقدر فيه الثمن ولا يتقدر فيه المثمن

١٤١ (الثانية) الكفالة . وهي ههنسا مضافة الى سبب موجب على وجه التعليق بالشرط ، وقــد. اختلف الناس فيه اختسلافا متباينا تقرير في المسائل

١٤١ (الثالثة) جهالة المضمون له . فقالت المالكية : هي جائزة ،

ولجوز عندهم أيضا مع جهالة الشيء المضمون أو كليهـــــما ، وهذا يخالف ما ذهب البــه أصبحابنا الشبافعية لا تجوز عندهم الكفالة مع جهالة الكفول له

قانا : أن معرفة المضمون عنه والمضمون له فيه ثلاثة اقوال: (أحدها) أنه لابد من معرفتهما اما معرفة المضمون عنه فليعلم هل هو أهل للاحسان أم لا ؟ واما معرفة المضمون له فليعلم

(الثاني) أنه افتقر الى معرفة الضمون له خاصة لأن المعاملة معه خاصة

هل يصلح للمعاملة أم لا ؟:

(الثالث) أنه لا يفتقر الى معزفة واحد منهما وهو الصنحيح في حدیث ابی قتادة (انه ضمن عن الميت) والآية نص في جهالة المضمون له ؛ وحمل جهالة المضمون عليه أخف

١٤٢ وشد أبو يوسف ومحمد فأجازا الكفالة في الحدود والقصاص ، وقال: اذا قال المقلوف أو المدعى القصاص بينتي حاضرة كفله أيام ، واحتج الطحاوي لهم بما رواه حمزة بن عمرو عن عمر وابن مستعود

١٤٢ وجرير بن عبدالله والأشعثانهم « حكموا بالكفيسالة بالنفس بمحضر الصحابة رضى الله عنهم

عين مضمونة أو احضار بدن واما السنة ففي حسديث يستحق حضوره ابي هريرة عنسند ابي داود (فرع) في مذاهب العلماء في والترمدي وقال: حديث حسن 188 وان النبي عَرَيْكُ خطب يوم مكة تعريف الضمان مذهبنا أن الضمان شرعا عقسسد يقتضى فقال: « الآ أن الله تعالى قد التزام حق ثابت في ذمة الفير اعطى كل ذي حق حقية فلا او احضار عين مضمونة أو وصية لوارث ، ولا تنفق امراة احضار بدن من يسسستحق شيئًا من بيتها الا باذن زوجها، والعاربة مؤداة والمنحة مردودة حضوره ومعنى التعريف أن الضمان ثلاثة والدين مقضى والزعيم غارم » 188 أقسام: ١٤٣ والحكمة في ترك رسول الله (القسم الأول) ضمان الدين 188 ما الصلاة على من عليه دين ومعناه أن الضامن بلتزم ما في تحريض الناس على قضياء ذمة المديون من حق ، بحيث الديون في حياتهم و التوصل الى تشفل به ذمته كما شفلت ذمة ألبر أوة المدون ، واذا دفع احدهما برئت (وأما الاجماع) فان أحداً من 111 ذمة الآخر ، وهذا معنى قوله العلماء لم يخالف في صمحة (النزام حق ثابت) الضمان وان اختلفوا في فروع (القسم الثاني) ضمان رد العين 111 المضمونة كالعين المفصدوبة ، (اذا ثبت هذا) فانه يقال: 488 والعين المستعارة ضمين وكفيل وقبيل وحميل (القسم الثالث) التزام احضار وزعيم وصبير كلها بمعني واحد 180 شخص صمه في ذلك ، فان ولابد في الضمان من ضامن 188 كان لزيد عند عمرو دين فانه ومضمون عنه ومضمون له يصح لخالد أن يضمن احضار (فرع) في مداهب العلماء في 111 نفس المدين عند الحاجة تعريف الضمان (وقال مالك وأصحابه) الضمان مدهبنا أن الضمان شرعا عقد 180 188 والكفالة والحماية بمعنى واحد يقتضى التزام حق ثابت في ذمة وهو ان يشغل صاحب الحق الفير ، أو احضار عين مضمونة ذمة الضامن مع ذمة المضمون او احضار بلن من سسستحق سبو أء حضوره وبيان ذلك أن الضمان عندهم ومعنى التعريف أن الضمان ١٤٥ ينقسم ثلاثة اقسام: شرعا عقد يقتضى التزام حق (القسم الأول) ضمان المال ثابت في دمة الفير أو احضار ١٤٥

| ١٤٧ (الأول) الأعيان المضمونة | فاذا ضمن شخص آخر فی دین |
|-------------------------------------|--------------------------------------|
| بنفسها | فقد شفلت ذمته بذلك الدين |
| ١٤٧ (الثاني) الأعيان المضيمونة | |
| بفيرها | الدين من ذمة المضمون الى ذمة |
| ١٤٧ (الثالث) الأعيان غير المضمونة | |
| ١٤٨ فأما الأعيان المضمونة بنفسها | |
| فهي التي يجب على من أخذها | الى الوجوب وان لَم يكن واجبا |
| أن يردها بعينها أن كانت | بالفعل وذلك كلأعيان المغصوبة |
| موجودة ، فان هلکت کان علیه | والمستعارة |
| أن يأتي بمثلها أن كان لها مثل ، | ١٤٦ ومثل الاعيان المفصـــوبة |
| والا فعايه قيمتها | والمستعارة الاعيان المقبوضة على |
| ١٤٨ أما الأعيان المضمونة بفسيرها | سوم الشراء |
| فهي الأعيان التي يجب تسليمها | ١٤٦ (القسم الثالث) ضمان الديون |
| مادامت موجودة ، فاذا هلكت | التي تجب في المستقبل بأن |
| لا يجب تسليم مثلها ولا قيمتها | ما یلزمه من دین مثلا اذا کان |
| فانه مضمون بفيره وهو الثمن | شخص يعامل تاجرا فان له ان |
| ١٤٨ أما الأعيان غير المضمونة | یأتی بضامن یضمنه |
| لأ بنفسها ولا بغيرها فانهلسا | ١٤٧ (القسم الرابع) أن يضسمن |
| لا يجب تسليمها ولا تصــــح | احضار من عليه حق مالي عند |
| كفالتهـــا ، وهي الأمانات ، | الحاجة وهي الكفالة |
| كالوديعة ، ومال المضاربة ، | ۱٤٧ (أما أصحاب أبي حنيفة) فأن |
| والشركة ونحوها | لهم في تمريف الكفالة رايين مع |
| ١٤٩ أما من قال : أنها ضم في نفس | أنهم لا يفرقون بين الكفـــالة |
| الدين مع المطالبة أيضاً فقيد | والضمان |
| استدل بادلة منها: | ١٤٧ (أحدهما) أنها ضم ذمة إلى |
| ١٤٩ أن صاحب الدين أذا وهسه | |
| للكفيل فانه يصح ، ويكــون | عين فأقسامها ثلاثة كفالة بالنفس |
| للكفيل الحق في أن يرجع به على | وكفالة بالدين وكفالة بالعين |
| الأصيل لا يو بي ال | ١٤٧ (ثاني الرايين) انها ضم ذمة الي |
| ١٤٠ وأيضاً فإن الكفينسل اذا مات | _ |
| يؤخذ الدين من تركته ولو كانت | ١٤٧ ليس لصاحب الدين الا أن |
| ذمته غير مشفولة بالدين فان | يطالبه باحضار الشخص المدين |
| الطالبة تسقط عنه بموته | بذاته ومثل ذلك الكفالة بالأعيان |
| ١٤٩ (والجواب) (ان من قال : ان | a of takes |
| | |

105

الكفالة هي الضم في الطالبة ١٥١ لا ينفى أنها قد تكون ضمان في اصل الدين ، وتعريفها بذلك نقص لأنه لا يشمل الأقسسام الثلاثة التى ذكرناها

(اذا ثبت هذا) فان الكفـالة لا تصح الا أذا أمر بها الدين ١٥٢ وأما أهلية التبرع فلا يصــح واذا كآنت الكفالة بالأمر فانهسا توجب دينا ومطالبة للكفيل على المدين بعد أن يدفع دينه ومطالبته فقط لصاحب الدين على كفيسل فهى توجب دينين

١٥٠ فسرع في اركان الضمان

وثلاث مطالبات

أركان الضمان عندنا خمسة قال في الروضة:

(الركن الأول) ؛ المضمون عنه ؛ ولا يشترط رضاه بالانفاق ، لأن قضاء دينه بفير اذنه جائز

(الركن الثائي) المضمون له ، ويشترط معرفته على الأصح وقول الأكثرين فان شرطناه لم يشترط قبوله لفظـــا على الأصح ، وأن لم نشرطه جاز أن يتقدم الرضا على الضمان

١٥١ (قلت) واذا شرطنا قسول المضمون له فللضامن الرجوع عن الضمان قبل قبوله

(الركن الثالث) الضـــامن 101 وشروطه: صحة المبارة وأهلية ٠ - التبرع

١٥١ أما صحة العبارة فيخرج منه الصمعير والمجنون والمبرسم الذي يهذي فلا يصح ضمانهم ١٥٣ ونقل الامام قروعاً على القديم

واما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة ، ولا كتابة لم نمرف ضمن حتى نصيحح أو نبطل

وان كانت له اشارة مفهــومة 101 صبح ضمانه

ضمان المحجور عليه لسفه ، وأن أذن الولى لأنه تبرع وتبرعه لا يصح باذن الولى

(قلت) الذي قاله الامام هسو الصواب، وقد صرح الاصحاب بأنه لا يصح ضمانه من غير فرق يين الاذن وعدمه

وقول الرافعي انه ليس تبرعا 104

(فرع) ضمان المرأة صحيح 101 مزوجة أو غير مزوجة ولا حاجة الى اذن الزوج كسائر تصرفاتها

(الركن الزابع) الحق المضمون 101 وشرطه ثلاث صفات ، كونه ثابتا لازما معلوما

١٥٢ الصفة الأولى: الثبوت وفيها مسائل

(احداها) اذا ضمن ما لم يجب وسيجب بقرض أو بيع وشبههما فطريقان (احدهما) القطع بالبطلان لانها وثيقة فلا تسبق وجوب الحق كالشكسهادة (وأشهرهما) على قولين : الجديد البطلان ، والقسديم الصحة ، لأن الحاجة إقد تدعو اليه

(احدها) أذا قال : ضمنت الفير (المسألة الثالثة) باع شيئا لك ثمن ما تبيع فلأنا فباع ١٥٤ فخرج مستحقا لزمه رد الثمن شيئًا بعد شيء كان ضـــامنا للجميع ، لأن ما مين ادوات ولا حاجة فيه الى شرط والتزام الشرط فتقتضى التعميم قال القفال : ومن الحماقة (الثاني) أن شرطنا معسرفة اشتراط ذلك في القيالات 108 المضمون له عند ثب وت الدين ١٥١ (الركن الخامس) الصيفة وفيه فهنا أولى والا فوجهان مسائل: (الثالث) لا تطالب الضامن ١٥١ (الأولى) لابد من صيفة دالة 108 ما لم يجب الدين على الأصيل، على التزام كقوله ضمنت لك مالك على فلان وليسن له الرجوع بعد لزومه ، وأما قبله _ فعن ابن سريج أنه ۱۵۱ ولو قال: اؤدى المال أو احضر له الرجوع الشخص فهذا ليس بالتـــزام (المسألة الثانية) ضمان نفقة وانما هو وعد 108 المدة الماضية للزوجة صحيح (الثانية) لو شرط الضامن أو 108 سواء كانت نفقة الموسرين او الكفيل الخيار لنفسه لم يصح الضمان ، فلو شرط للمضمون المعسرين ، وكذا ضمان الأدم ونفقة الخادم وسائر المؤن له لم يضر لأن الخيار والابراء ١٥٣ فان جوزنا ضمان نفقة المستقبل له ابدا (الثالثة) لو علق الضمان فله شرطان : 100 (أحدهما) أن يقدر مدة ، فإن بوقت أو غيره فقال : اذا جاء 108 أطلق لم يصح فيما بعد الفد رأس الشبهر فقد ضمنت او ان لم أود مالك غدا فأنا ضامن (الشرط الثاني) أن يكون 108 لم يصح على اللاهب المضمون نفقة المسر ، وان كان المضمون عنه موسرا لانه ربمها (الرابعة) لو وقت كفالة اليدن 100 أعسر ، وفي المتنمية وجه انه فقال: أنا كفيل به الى شهر ، يجوز ضـــمان نفقة الموسر فاذا مضى برئت فوجهان وقيل والمتوسيط ، لأن الظاهر استمرار قولان (أصحهما) البطـــلان كضمان المال ١٥٤ (فرع) لا يجوز ضمان نفقة ١٥٥ (الخامسة) لو ضمين الدين القريب لدة مستقبلة وفي نفقة الحال حالا أو أطلق لزمه حالا، يومه وجهان ، لأن سلسبيلها وان ضمن المؤجل بأجل أو اطلق ازمه لأحله تسقط بمضى الزمان وبضيافة ١٥٦ (السادسة) لو تكفل ببدن

101

101

101

109

109

رجل أو نفسه أو جسمه أو روحه صح وان تكفل بعضو منه فأربعة أوجه :

(احدهما) : أنه باطل كالبيع 107 والاجارة بخلاف العتق والطلاق لأن لهما قوة وسراية

(والثاني): يصح 107 (والثالث) أن كان عضــوا لا يبقى البدن دونه كالرأس والكبد والدماغ صح

(والرابع) ما عبر عنه عن جميع 107 البدن كالرأس والرقبة يصبح ومالا كالبد والرجل فلا

(قلت): قطع صاحب الحاوى بصــحة الكفالة فيما لو كفل براسه او وچهه او عینــــه او قلبه

يصح فسمان الدين عن الميت 104 لما روى ابو قتسادة قال : « اقبل بجنازة على عهد رسول الله عرضي فقال : هـــل على صاحبكم من دين ؟ فقالوا عليه ديناران قال عَرَيْكُ : صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة: هما على يا رسول الله فصلى عليه رسول الله مَرِّنْ »

ويصح عن الحي لأنه دين لازم 104 فصع ضمانه كالدين على الميت (اما الأحكام) فانه يصح ضمان 104 الدين عن الميت سواء خلَّف وفاء

او لم يخلف

(فرع) قال أبو على الطبرى : 101 لو قال : تكفلت لك بمالك على فلان صح ، وان قال : أنا به ١٥٩ قبيل لم يكن صريحاً في أحمد ١٥٩

الوجهين خلافا لأبي حنيفة ، لأن القبيل بمعنى قابل (قاعدة) ما صح الرهن به صح 101

ضمانه ومالا فلأ ويستثنى من الثانى ضلمان المهدة ورد الأعيان المفصوبة ويصح ضمانها الا الرهن بها

(ضابط) ليس لنا ضمان دين بعقد في عين لا يتعدى الى غيرها الا فيما أعاره شيئا ليرهنه

(قاعدة) من ضمن بالاذن رجع وأن أدى بلا اذن ومن لا فلا ، وان ادی باذن ویستثنی مسن ذلك صور:

احداها: أن يكون الضــمان بالاذن قد ثبت بالبينة وهسو منکر ، کما اذا ادعی علی زید وعلى غائب الفا ، وأن كلا منهما ضمن ما على الآخر فأنكر زيد ، فأقام المدعى بينة بذلك

(فصل) ويصح ذلك من كل جائز التصرف في ماله ، فأما من يحجر عليه لصفر أو جنون أو سفه فلا يصح ضمانه ، لأنه ايجاب مال بعقد فلم يصبح من الصبى والمجنون والسسفية

فان قال له الولى : اقضه مسن كسبك قضاه منه ، وان قال : اقضه مما في بدك للتجارة قضاه منه ، لأن المال له ، وقد أذن له فيه

وان لم يذكر القضاء ففيه وجهان (احدهما) يتبع به اذا أعتق

الأنه أذن في الضمان دون الأداء (والثاني) أنه لا يشارك به لأن المال تعلق به الفرماء فلا يشارك بمال الضمان كالرهن

فأما الصبى والمجنون والسفيه فلا يصح ضمان احد منهم لأنه ايجاب مال بعقد فلم يصبح كالبيع

أما المرأة فانه يصح الضمان منها اذا كانت جائزة التصرف

وقال مالك: لا يصبح ألا أن یکون باذن زوجها

(فرع) ولا يصح الضمان من المبرسم وهي عسسلة تصيب الاعصاب ، فهو لا يعقل فلا حكم لكلامه

فأما الآخرس فان لم يكسن له اشارة مفهمة أو كتابة معقبولة مقروءة لم يصح ضمانه

(فرع) وأن كان في ذمة العبد 177 فضمن عنه ضامن صح الضمان لأن الدين في ذمته لازم ، وانما لا يطالب به في حال رقه لعجن فصح الضمان عنه كالدين على

(فرع) وأما المكاتب فانه اذا 175 ضمن دينا على سيده فان كان بغير اذنه فهل يصح ؛ فيسه وجهان كما قلنا في غير المكاتب

(فرع) في رأى فقهاء القانون 177 الوضعى _ وهم يزعمون اقتباسه من الشريعة الاسمسلامية _ ويستمون هذا بنظرية الالتسزام وهو ينقسم الى ايجابي وسلبي

177 ويقولون: اذا كان الأداء قيميا فلا يجوز أن يقوم شخص آخر بالتنفيذ بدلا من المدين وللدائن أن يرفض التنفيذ الحاصل من غير المدين المسادة ٢٠٨ مسن القانون المدنى

١٦٢ والالتزام ينقسمه الى عينى وشخصي ، ويرتبون على الوفاء الحاصل من الغير آثاراً معينة ١٦٣ وتنص المادة ٢٥٩ مسن التقنين

المدنى المصرى على ما يأتي: ١٦٣ ١ ـ تتم الانابة اذا حصل المدين على رضاء الدائن بشدخص أجنبى يلتزم بوفاء الدين مكان المدين

١٦٣ وهذه المادة تقتضي اشستراك ثلاثة اشـــخاص: المنيب والمناب والمناب لديه وهسسدا العقد يعد بنص المسادة ٢٥٩ تصرفا واحدآ متعدد الأطراف (فصل) ويصح الضمان من 175 غير رضى المضمون عنه لأنه لما جاز قضاء دینه من غیر رضاه

(فصل) وهل يفتقر الى معرفة ﴿ 174 المضمون له والمضمون عنه أ فيه ثلاثة اوجه: 175

175

(أحدها) أنه يفتقر الى معرفة. المضمون عنه ليعلم أنه هسسل هو ممن يسدى اليه الحميل ، ويفتقر الى معرفة المضمون له ليعلم همل يصلح لمفاملته ام لا يصلح

ضمانه يصح ١٦٤ حديث وفاء ابى قتادة أخرجه ١٦٥ (ثانيها) أن يكون بالفا فلا البخاري والنسائي من حديث سلمة بن الأكسسوع وأورده يصح ضمان الصبي (ثالثها) الا يكون محجوراً عليه البرمذى وأبو داود 170 لسفه ، فلا يصح ضـــمان (أما الأحكام) فإنه يصح الضمان المحجور عليه بسبب السفه من غير رضى المضمون عنه ، لان عليا رضى الله عنه وأبا قتادة أما المحجور عليسه بسبب 170 ضمنا عن الميت بحضرة النبي الافلاس فان ضمائه يصح وكذا عَلِيْتُهُ والمِيت لا يمكن رضاه ضمان السفيه الذي لم يحجر واما معرفة الضامن للمضمون عليه 178 له والمضمون عنه فهل يفتقر ألى (رابعها) أن لا يكون مريضا 170 مرض الموت وهو لا يصمحح ذلك ؟ ضمانه بشرطين فيه ثلاثة أوجه: 178 (احدها) أنه لا يفتقر الى معرفة ١٦٥ (الأول) أن يكون عليه دين 170 يستفرق كل ماله ، فان لم يكن واحد منهما وانما يضمن بالاسم عليه دين مستفرق فانه يصح والنسب ضمانه ۱٦٥ (والثاني) أنه حتى يعسرف (الثاني) أن لا يطهرا له مال الضامن عينهما ، لأن معاملته ١٦٦ المضمون له فلابد من معرفته جديد بعد الموت (القسم الثاني) يرجسع الى بمينه ليعلم هل هو أهـل لأن 177 يسدى اليه الجميل أم لا ؟ المضمون له وهو صاحب الحق ويشترط أن يكون مسسروفا (والثالث) أنه يفتقر إلى معرفة 170 للضامن بشمصخصه فلا تكفى غير المضمون له لأن معاملته معه معرفة اسمه لتفاوت في المطالبة ولا يفتقر الى معرفة المضمون عنه لائه لا معاملة بينه وبينه شدة ولينا ولا يشترط رضاء المضمون له (فرع) في مذاهب العلماء في 177 170 لأن الُصْــمان لا يضره وكذا لا شروط الضمان يشترط معرفة المضمون عليه مذهبنا أن شروط الضمان 170 وهو الذى عليه الحق تنقسم الى أربعة أقسام : (القسم الثالث) يرجع الى (القسم الأول) يرجبه الى 177 170 الصيفة فيشترط شرطان الضامن فيشترط فيه شروط: أحدهما: أن يكون لفظا يشمر احدها: أن يكون عاقلا فلا يصح ١٦٦ 170 بالالتزام كأن يقول: ضمنت ضمان المجنون بخلاف الذى دنك الذي لك على أو تكفلت غاب عقله بسبب السكر فان

177

179

179

لك بيدن فلان ونحو إذلك مميا يدل على أنه قد التزام بالشيء الذي ضمن به

١٦٦ أما اذا أتى بصيغة لا تشميع بالالتزام كما اذا قال : اؤدى المال الذي لك عند فليلان أو أحضر الشخص الذي لك عنده كذا فمثل هذه الصيفة لاتكون ضماناً وانما تكون وع^لداً

ثانيهما: أن لا تكون معلقة أو مؤقته ، فاذا قال : ان جاء الفد ضمنتك أو قال : أنا ضامن من مال فلان شهراً أو كافل بدنه اسبوعا فانه لا الصح

(القسم الرابع) يرجله الى 177 المضمون به سواء كان دينا او عينا أو نفساً ، فيشلترط في الدين أن يكون الزما في الحال او المآل

أما الأعيان فانها تنقبسه اي قسمين مضمونة كما تقدم في التعريف

أما ضمان قيمتها اذا تلفت فه 177 لا يصبح لأنهــا لم تتلُّف وقت ١٦٩ الضمان لتثبيت قيمتها في الذمة لا يجب رد المفصوب على واضع $\lambda \Gamma I$ اليد ولكن يجب عليه أن يخى 179

> بينها وبين مالكها ١٦٨ واما كفالة النفس فيشترط لصحتها أن يكون على المكفول بسدنه حق لآدمي مالا كان أو عقوبة

(أما مذهب المالكية): فانهم ١٦٩ خامسا: أن يكون مريض قالوا: يشترط للكفالة شروط

بعضها يتعلق بالكفول عنييه وبعضها يتعلق بالكفيل ، وبعضها يتعلق بالمال المكفول به

وذلك لأن تصرف السفيه ينقسم الى قسمين:

(احدهما) ان يشترى او يبيع أو ينفق شيئا لازما له لابدمنه في ضروريات أموره

١٦٨ (ثانيهـما) أن يتصرف كذلك فيما لينس بلازم له ، بل يمكنه الاستفناء عنه

وهل يلزم الكفيل أن بدفع مان الذى ضمنه لصاحب الدين Y , !

ولا يشترط في الكفول عنه (المديون) أن يكون قادرا على تسليم المكفول به فيصنح كفالة الميت المفلس بمعنى حمل الدين عنه ويشترط في الكفيل أمور: أولا: أن يكون بالغا فلا يصح للصبي أن يضمن غيره

نانيا: أن يكون عاقلا فلا يصبح 179 كفالة المجنون

ثالثا: أن يكون محجورا عليه لسفه فلا يصح للسسيفيه أن يضمن غيره

رابعا : أن لا تكون امرأة متزوجة اذا أرادت أن تضمن في مقدار يزيد على ثلث مالها بفير اذن زوجها ، فاذا تكفلت المراة بأكثر من ثلث مالها فلزوجها الحق في رد الكفالة

خطراً اذا اراد ان يضمن في اكثر

174

174

من للث ماله فلا ينفذ ضمائه 179 واعسمام أن الشرطين الرابع والخامس من شروط النفاذ لا من شروط الصبحة ، فان الكفالة بدونهما تصح ولكن لا تنفل الا باذن الزوج والورثة أما الأول وإلثاني والثالث فهي

شروط صحة

17. سادسا: أن لا يكون الضامن عليه دين يستفرق جميع ماله فان كفالته لا تصح ، ولا يكون أهلا للتبرع ، ويشترط في المال المكفول أن يكون ديناً ، فلا تصح الكفالة في الأمانات

ويشترط في الدين أن يكون لازماً أو يؤول الى اللزوم ويصح ضمان الدين الحال مؤجلا كما إذا كان لزيد عشرة جنيهات عند عمرو وحل موعد سيستدادهن فانه يجوز لخالد أن يقول لزيد: أجل له الدفع شهرا او نحــو ذلك وأنا ضامن لك ذلك الدين وأما الصيفة فانه يشترط فيها أن تدل على الحفظ والحياطة عرفا مثل قوله: أنا حميسل

بفلان او زميم او وکيل او قبيل أو هو لك عندى أو الى أو قبلي ولاستعمال الصييفة ثلاثة ١٧٢ أحوال :

(الحالة الأولى) أن يذكر لفظ الضمان مطلقا غير مقيد بما يدل على أنه ضمان عسن المال أو

الضمان مقيدا بمسا بدل على المضمون به لفظا كأن بقول له: أنا ضامن لما على فلان

(الحالة الثالثة) أن يذكر لفظ الضمان مقيدا بما يسدل على المضمون به فيه

(أما مذهب الحنابلة) فانهم قالوا: يشترط للضمان شروط منها ما يتعلق بالضمان فيشترط فيه أن يكون التصرف ، فلا يصح ضمأن المجنون والصفير والسفيه ويصح ضمان المفلس

وبصح الضمان بلفظ معلق ومنجز كقوله: ان أعطيت فلانا كذا فانا ضامنه

(أما مذهب أبي حنيفة) فأن 178 شروط الكفالة عندهم تنقسه الى خمسة أقسام:

١٧٤ (القسم الأول) يرجم الي الكفيل ، فيشترط في الكفيل أن يكون عاقلا بالفا فلا تنمقه كفالة المجنون ولا الصبى اصلا الا في حالة وأحدة

١٧٤ (القسم الثاني) يرجيع الى الأصيل وهو المدين ، فيشترط فيه أن يكون قادراً على تسليم المكفول به ينفسه أو نائبه ، فاذا كفل ميتا مفلسا لا تصح كفالته (القسم الثالث) يرجع الى 140 المكفول له وهو صاحب الدين فيشترط أن يكون معلوما فلا يصح الشخص أن يكفل شخصا لمن بجهله

(الحالة الثانية) أن يذكر لفظ ١٧٦ (القسم الرابع) يرجع الى

ر الكفول به سواء كان ديساً واواعينا أوانفسا فيشسترط لصحة الكفالة في الدين شرطان: (الشرط الأول) أن يكون دينا صحيحا ، والدين الصحيح هو أندى لا يستقط الا بأدانه بصاحبه أو بالبراء منه

الأحكام

١٧٧ (الشرط الثاني) أن يكون الدين قائماً ، ومعنى كونه قائماً ان بكون باقبا غير ساقط

١٧٨ (الفسم الخامس) يرجنع الى الصيغه ، فيشب ترط لها ان لا تكون مملقة على شرط غــير موافق للكفالة ، كان يقول له : اكفل لك مالك على فلان من دين ان نزل الطبير أو هيت الربح ونحو ذلك من مثل هذه لا تصح بها الكفالة ، لأنها معلقة على شرط غير محقق الوقوع والفرض ١٧٨ ويكون الشرط موافقا للكفالة

بواحد من أمور ثلاثة: (الأول) أن يكون الشرط سببا ۱۷۸ للزوم الحق ، كأن يقول له : اكفل لك هذه السلمة المبيعة ان ظهر أنها ملك لفير بالعها فالشرط : هنا وهو ظهور كون المبيع ليس ملكا البائع سببا للزوم الحق المكفول به ، وهو وجوب الثمن البائع على المسترى

(الأمر الثاني) أن يكون سببا لسهولة تمكن الكفيل من استيعاء المال من الأصيل كقوله: ان قدم زید فعلی ما علیه من الدین (الأمر الثالث) أن يكون سببا

🗀 التعذر الاشتيفاء للعاين منسسه و فيصح أن يكفله فيه ١٧٩ وحاصل هذا المقام أن تعليق الكفالة الى أجل مجهول جهالة شديدة كما اذا قال له : اكفل لك نفس زيد عند هبوب الربح أو نزول المطر ، وفي هذه الحالة تثبت الكفالة ويبطل الأجل

الاحكام 🐇 🧎

١٧٩ أما إذا أجل السكفالة الى وقت ممين كما اذا قال ؛ اكفل لك زیدا او ما علی زید من هـده السياعة الى شهر قانه يكون كفيلا مدة شهر بلا خلاف

والتحقيق في هذا أن صييغ ١٨. الكفالة مبنية على العرف ، فادا كان العرف جاريا على أن هذه الصيغ لا يقصد منها الا تأجيل الكفالة بأجل معلوم فأنها تحمل

١٨٠ وكما أن الكفالة نفسها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم فكذلك البراءة منها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم فاذا قال صاحب الدين للكفيل: 11. ان جاء فأنت برىء من الدين

لا تصح البراءة، ويكون لصاحب الدين مطالبة الكفيل كما كان من قبل (فصل) وأن باعه بشرط أن ١٨.

يضمن الثمن ضامن لم يجيز حتى يعين الضامن ، لأن الفرض يختلف باختلاف من يضمن ، كما بختلف باختلاف ما يرهن من الرهون

الجمالة لا يلزم بحال

١٨١ -- (الأحكام) اذا باع رجل من وأما المال المشروط في السبق 187 والرمى ففيه قولان فيره شيئا بثمن في ذمته بشرط (احدهما) أنه كالاجارة فيصبح أن يضمن له بالثمن ضــامن 1ለፕ معين صح البيع والشرط ضمانه (فرع) وان باعه سلعة بشرط ﴿ وَالنَّانِي ﴾ أنَّه كالجمالة فيكون 181 أن يشهد له شاهدين جاز من في ضمانه وجهان غير لعيين (الأحكام) الحقوق على اربعه 181 ١٨١ وان كان عليسه ان يشسهد له أضرب: شاهدين عدلين غير المينين فهل (احدها) حق لازم كالثمن في 181 يسقط خيار الآخر فيه وجهان: اللمة بعد قبض المبيع ، والاجرة (أحدهما) لا يلزم الآخر قبول في الذمة بعد انقضاء الاجارة ، ذلك ، بل يثبت له الخيار في ومال الجعالة بعد العمل والمهر فسخ البيع كما قلنا في الضمين بعد الدخول او نصفه بعد العمد المين رعوض القرض وقيم المتلفات ، (والثاني) يلزم قبول ذلك ولا 181 مهذا يصبح ضـــمانه لانه دين خيار له في فسخ البيع لازم مستقر (فصل) ويصح ضمان كل دين (الضرب الثاني) دين لازم غير 141 7.8.1 مستقر كالمهر فبل الدخسول لازم كالثمن والأجرة وعسوض وثمن المبيع قبل قبض المبيع القرض ودين السنسلم وارش الجناية وغرامة المتلف لأنسسه والأجرة قبل القضساء الاجارة وثيقة يستوفى منها الحق فصح ودين السلم ، فهذا يصح ضمانه في كل دين لازم كالرهن اىضا وقال أحمد في أحدى الروايتين: وفي مال الجعالة والثمين في 181 1ለ۲ مدة الخيار ثلاثة أوجه لا يصح ضمان المسلم فيسه ، لانه يؤدى الى استيفاء المسلم (أحدها) لا يصح ضمانه لأنه ነለና دين غير لازم فلم يصح ضمانه فيه من غير المسلم عليه فهسو كدين الكتابة كالحوالة ودليلنا أنه دين لازم. فصيح (والثاني) يصح لأنه يؤول الي 181 174 ضمانه كالمهر بعد الدخول اللزوم فصح ضمانه (والثالث) يصح ضمان الثمن (الضرب الثالث) دين ليس 181 في مدة الخيار ولا يصح ضمان بلازم ولا يئول الى اللزوم وهو مال الجعالة لأن عقد البيسع دين الكتابة فلا يصبح ضـــمانه يؤول الى اللزوم ، وعقب أ لأن المكاتب يملك اسقاطه بتعجيز

نفسه فلا معنى لضمائه

رقم الصفحة الأحكام رقم الصفحة ١٨٢ (الضرب الرابع) دين غير لازم الا أنه يتول الى اللزوم وهو مال الجعالة قبل العمل بأن يقول: من رد ضالتی فله دینار واما ضمان ثمن المبيع في مسدة الخيار فاختلف اصحابنا فيه 110 فمنهم من قال : فيه وجهان كمال الجعالة قبل الفمل ، ومنهم 140 من قال: يصح ضمانه وجهـــا واحدا لأنه يئول الى اللزوم ١٨٣ (فرع) واما أرش الجنساية والديسة سه فان كان دراهم او الوكيل يد الموكل دنانیر مثل آن جنی علی عبد أو كانت الابل معدومه أو قلنا : . 1100 يجب الف مثقال أو أثنا عشرالف كالبيع

الف مثقال أو أثنا عشر الف درهم صح ضمائها لأنه دين لازم مستقر فهى كالمهر بعد الدخول وأما ضمان نفقة الزوجة _ فان ضنمن عنه نفقتة معدة قعد مضت ـ صح ضمانها لأنه دين لازم مستقر فهى كالمهر بعسد الدخول

(فصل) ولا يجوز ضـــمان المجهول لأنه اثبات مال في الذمة بعقد لآدمى فلم يحز مع الجهالة كالثمن في البيع وفي ابل الدية وجهان

١٨٤ (فصل) ولا يصح ضمان ما لم يجب وهو أن يقول : ما تداين فلانا فانا ضامن له 4 لأنه وثيقه بحق فلا يسبق الحق كالشهادة

(فرع) قال في الابانة : فلو جهل مقدار الدين الا أنه قال : ضمنت

لك مين درهم الي عشر ب وقلنا: لا يصح ضمان المجهول؛ فهل يصح هذا ؟ فيه قولان ١٨٥ (أحدهما) قال : وهو الأشهر: يصح لأن جملة ما ضمن معلومة (والثاني) وهو الأقيس: أنه لا يصح لأن مقدار الحق مجهول (فرع) فأما أذا قال الرجيل لفيره ضمنت لك ما تعطى وكيلى وما بأخذ منك فانه يلزمه ذلك لا من جهة الضمان ولكن من

(فصل) ولا يجوز تعليقه على شرط ، لانه ایجاب مال لآدمی بعقد فلم يجر تعليقه بشرط

١٨٥ وان قال: الق متاعك في البحر وعلى ضمانه صح فاذا القاه وجب ما ضمنه ، لأنه استدعاء اتلاف بعوض لفرض صحيح فأشبه اذا قال : طلق امراتك على الف

(الأحكام) لا يصلح تعليق 110 الضمان على شرط بأن يقول : اذا جاء راس الشهر فقـــد ضمنت لك دينك على فلان ١٨٥ وحكى المسمودي أن أبا حنيفة قال: يصح

دلیلنا انه ایجاب مال لآدمی 110 بمقد فلم يصح تعليقه على شرط كالبيع

وقوله: لآدمي احتسراز مسن 1771 النذر وقولنا: بعقد احتراز من

۱۸۳

- 147

781

YAY

1AV

1AY

وجوب النفقة للقريب والزوجة فانه معلق بشرط

۱۸۲ اذا قال لفيره عند هيجان البحر وخوف الفيرق: الق متاعك في البحر وعلى ضيمانه فالقاه وجب على المستدعى ضمانه

۱۸٦ وقال أبو ثور: لا يصح ضمان ما لم يجب

۱۸۱ دلیلنا انه استدعاء ملك لفرض صحیح فصح ، كما لو قال : طلق امراتك بمائة درهم علی وكان الفرض صحیحاً لحسم نزاع او لدرء مضارة صصح الضمان

۱۸٦ وكذا لو قال: اعتق عبدك بمائة وعلى خمسمائة فباعه ، قال الصيدلاني: وقاله في العقسد فهل يصح العقد ؟

۱۸۱ فیه وجهال لابی العباس بن سریج (احدهما) یصح البیع ویستحق البائع علی المستری خمسمائة وعلی المستدعی خمسمائة ، لانه مال بدله فی مقابلة ازالة ملکه فیصح

۱۸۱ (والثاني) لا يصح ولا يستحق على الباذل شيئاً لان الثمسن يجب أن يكون جميعسه على المشترى فاذا شرط بعضه على غيره لم يصح

الم واذا قال: بع سيارتك من فلان بالف على أن اذن منه خمسمائة جاز وينظر فان ضمن قبلل المبيع لم يلزمه لائه ضامن قبل الوجوب وان ضمنه بعده لزمه المه

(فصل) ويجوز أن يضمن الدين الحال ألى أجهل لأنه رفق ومعسروف فكان على حسب ما يدخل فيه ، وهل يجهوز أن يضمن المؤجل حالا أ فيه وجهان :

۱۸٦ (أحدهما) يجوز كما يجوز أن يضمن المال مؤجلا

(والثانى) لا يجوز لأن الضمان فرع لما على المضمون عنسه فلا يجوز أن يكون الفرع معجلا والأصل مؤجلا

(الأحكام) اذا كان لرجل على غيره دين حال فضمنه عنه ضامن الى أجل معلوم صحح الضمون معجلا على المضمون

۱۸۷ فان قیل: فعندکم الدین الحال لا یتاجل فکیف تأجل علی هذا الضامن

(فالجواب) ان الدین لم یشت علی الضامن حالا ، وانما ثبت علیه موجلا ، فضمنه ضامن حالا أو كان موجلا علی من هو علیه الی شهرین فضمنه عنه ضامن الی شهر ففیه ثلاثة أوجه

(احدها) يصح الضمان ويلزم الضمان تعجيسل الدين دون المضمون عنه لانه ضمن له دينا بعقد فكان على حسب ما ضمنه كما لو ضمن المعجل مؤجلا

۱۸۷ (والثاني) لا يصح الضمان لأن الضامن فرع للمضمون عنه فلا

1AA

1///

141

يجوز أن يستحق مطالبية الضامن دون المضمون عنه ۱۸۷ (والثالث) يصح الضمان ولا يلزمه التعجيل كأصله

۱۸۷ (اذا ثبت هذا) فضمن الحال مؤجلا فمات الضامن حل عليه الدين ووجب دفع ذلك مسن تركته) ولو لم يكن لورثتسه الرجوع على المضمون عنه حتى يحل الإجل

۱۸۷ وقال زفر: يرجعون عليه في الحال ، لأنه ادخله في ذلك مع علمه أنه يحل بموته

۱۸۷ دلیلنا: أن المضمون عنه لم یاذن فی الضمان عنه الا الی اجل فلا یستحق الرجوع علیه فی الحال وهذا مذهب احمهاله

۱۸۸ (فصل) ولا يثبت في الضمان خيار ، لأن الخيار لدفع الغبن وطلب الحظ ، والضامن يدخل في العقد على بصيرة أنه مغبون الكفالة أماما ندامة ماما

۱۸۸ الكفالة اولها ندامة واوسطها ملامة وآخرها غرامة

۱۸۸ (اما احكام الفصل) فانسسه
لا يجوز شرط الخيار في الضمان
فاذا شرط فيه ابطسسله لان
الضامن يعلم أنه مغسون فاذا
دخله خيار الشرط ابطسسله
كالصرف والسلم

۱۸۸ (فرع) فی مداهب العلماء: يتضح مما سبق انه لا يدخل الضمان والكفالة خيار ، لان الخيار جعل ليعرف ما فيله

الحظ ، والضمين والكفيل على بصيرة انه لاحظ لهما ، وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد قال أبن قدامة : ولا نعلم عن أحد خلافهم (فصل) ويبطيل بالشروط الفاسدة لانه عقد يبطل بجهالة المال قبطل بالشرط الفاسيد كالبيع

(الأحكام) يبطل الضـــمان بالشروط الفاسدة لأنه عقــد يبطل بجهالة المال فيطـــل بالشروط الفاسدة كالبيع

(فصل) ویجب بالضمان الدین فی ذمة الضامن ، ولا یسقط عن المضمون عنه ، والدلیال علیه ما روی جابر رضی الله عنه « توفی رجل منا فاتینا النبی علیه فخطا خطوة تم قال : اعلیه دین ؟ قلنا : ثم قال : اعلیه دین ؟ قلنا : ثم قال بعد ذلك بیوم ما فعال ثم قال بعد ذلك بیوم ما فعال الدیناران ؟ قال : انما مات امس تم اعاد علیه بالغد قال : قد قضیتهما قال : الآن بردت علیه طدته » رواه احمد وابو داود والنائی والدارقطنی وصححه وابن حیان

العسافظ في التلخيص: حديث أن النبي على النبي على النبي على النبي عليها فقال: هل على صاحبكم من دين أ فقسالوا: فم ديناران فقال أبو قتادة: هما على يا رسول الله قال: فصلى عليه عليه عليه عليه النبية رواه البخاري

من حديث سيسلمة بن الأكوع مطولا و فيسمه : ان الدين كان ثلاثة دناني

١٩٠٠ ثم قال : ثُم نقل العلماء أن هذا -كان أول الاسلام ثم فتح الله الفتوح قال: أنا أولى بالومنين من انفسهم

و ١٩ قلت : وفي حديث أبي سنعيد الخدري ما يعضب حديث أبي قتادة ويشبهد له: « هــل على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم درهمان . قال : صلوا على صاحبكم فقسال على: ١٩١ يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقام فصلی علیه ثم اقبل على على وقال: جيزاك ١٩٢ الله خيرا عن الاسسلام ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك . ۱۹ وفی آخره: « ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة ، فقال بعضهم :

> 191 (الما الأحكام) فانه اذا ضممن عن غيره دينا تعلق الدين بدمـة الضامن ، ولا يبرأ الضمون عنه بالضـــمان ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأهل العلم

هذا لعلى خاصة أم للمسلمين

عامة ؟ فقال للمسلمين عامة

وقال ابن ابی لیلی وابن شبرمة 191 وداود وأبو تور: تبـــرا ذمة المضمون عنه بالضمان ويتحول الحق الى ذمة الضامن

(اذا ثبت هذا) فيجـــوز 111 للمضمون له مطالبة من شاء من

الضامن والمضمون عنه ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : لا يطالب الضامن الا اذا تعدرت مطالبة المضمون عنه

دليلنا : أن الحق متعلق بذمة 191 كل واحد منهما ، فـــكان له مطالبة كل واحد منهـــــما كالضامنين

(فرع) قال الممسرائي : فان 191 ضمن عن الضامن أجنبي صبح الضمان لأنه دين لازم عليه كالضمان الأول

وان ضمن عن الضامن المضمون عنه لم يصح ضـــمانه ، لأن الضمان يستفاد به حق المطالبة (فصل) وان ضمن عن رجـل دينا بفير اذنه لم يجز له مطالبة المضمون عنه بتخليصيه ، لانه لم يدخل فيه باذنه فلم يلزمه تخليصه

فان دفع المضمون عنه مالا الى 198 الضامن وقال : خد هدا بدلا عما يجب لك بالقضاء ففيسه وجهان :

127

(أحدهما) يملكه ، لأن الرجوع -يتعلق بسببين : الضمان والفرم وقد وجد أخدهما فجاز تقديمه على الآخر كاخراج الزكاة تبل الحلول واخزاج الكفارة قبل الحنث كما يجب رد ما عجـل من الزكاة اذا هلك النصاب قبل الحلول

١٩٢ (والثاني) لا يملك لأنه أخذه بدلا عما يجب في النشاس فلا

190

في تول أبي حنيفة الا بعد تبول المكفول له والمضمون له رده ، قان هلك ضمنه ، لانه ١٩٤ واما أبو يوسف ومحمد قيكانا يجيزان الضمان والكفــــالة والحمالة بغير قبول من الكفول له ومن المضمون له ومن المتحمل له قال الطحاوى : وبه ناخذ ١٩٤ (فصل) وان قبض المضمون له الحق من المضمون عنه برىء الضامن لائه وثيقة بحق فانحلت بقبض الحق كالرهن (الأحكام) اذا قبض المضمون 118 له حقه من المضمون عنه بريء الضامن ، لأن الضمان وثيقة بالحق فانحلت باستيفاء الحق

اذا اسقط حقه من الرهن فان الراهن لا يبرأ (فرع) وان ضمن عن الضامن ثم ضمن عن الثاني تالث ثم رابع عن الثالث صح ذلك ، فاذا قبض المضمون له الحق حقه من احدهم برىء الجميسع ، لأنسه قد استوفى حقه

وأن أبرا الضامن برىء الضامن

ولم يبرأ المضمون عنه كالمرتهن

(فصل) وأن قضى الضامن 190 الدين ـ نظرت ، فان ضمن باذن المضمون عنه وقضى باذنه رجع عليه ، لانه اذن له في الضمان والقضاء

۱۹۵ وقال أبو اسحاق: أن أمكنه أن يستاذنه لم يرجع لانه قضاه باختياره ، وأن أحاله الضامن على رجل له عليه دن برئت ذمة

يملكه كما لو دفع اليه شيئًا عن بيع لم يعقده فعلى هذا يجب قبضه على وجه البدل فضمنه كالمقبوض بسوم البيع ١٩٣٪ ولهذا خمس فوائدً:

١٩٣ (احداهن) هذه المسالة المتقدمة ١٩٣ - (الثانية) اذا دفع المضمون عنه -الى الضامن مال الضمان عوضا عما سيغرم فهل يملكه الضامن فيه وجهان

(أحدهما) يملكه لأن الرجوع يتعلق بسببين بالضمان والفرم وقد وجد أحدهما فجاز تقديمه على الآخر كاخراج الزكاة بعد النصاب وقبل الحول

(الثاني) لا يملك ما قبض لأنه أخده بدلا عما يجب في الثاني فلا يملكه كما لو دفع اليه شيئا عن بيع لم بعقد

١٩٣ (الفيائدة الثالثية) لو أبرا الضامن المضمون غنه عمساء سيغرم هل بصبح أعلى الوجهين (الفائدة الرابعة) لو ضـــمن 198 الضامن ضامن عن المضمون عنه هل يصح أ فيه وجهان

(الفائدة الخامسة) لو ضمر في الابتداء بشرط أن يعطيه المضمون عنه ضامنا معينا بما ضمن هل يصح ؟ على الوجهين

(فرع) في مداهب العلماء . قال الامام أبو جعفر الطحاوي في مختصره: ولا تحوز الكفالة ولا الضمان ولا الحمالة ولا تجب

194

111

المضمون عنه

۱۹۵ (فصل) وان دفع الضامن الى المضمون له توباً عن الدين فى موضع بشبت له الرجوع رجع باقل الأمرين من قيمة الشوب أو قدر الدين

197 (الأحكام) اذا قضى الضامن الحق فهل يرجع على المضمون عنه ؟

١٩٦ فيه أربع مسائل:

۱۹۲ (الاولى) ان قال: اضمن عنى هدا الدين او انفذ عنى رجع عليه وان قال: اضمن هدا الدين او انفذ هذا الدين ولم يقل: عنى لم يرجع عليه ، الا ان يكون بينهما خلطة

۱۹۲ (الثانية) أن يضمن عنه بغير أمــره ، ويقضى عنــه بغير اذنه فانه لا يرجع عليه

۱۹٦ وقال ابو حنيفة بهذا وقال مالك واحمد: له أن يرجع

النبى عَلَيْ لم يكسن يوسلى على من عليه دين ، وقد فسمن على من عليه دين ، وقد فسمن على وأبو قتادة عن الميتين بحضرة النبى عَلَيْنَا بغير اذبهما فصلى عليهما النبى عَلَيْنَا في

۱۹۲ (الثالثة) اذا ضمن بغير اذنه ثم قضى باذنه فهل يرجع عليه؟ فيه وجهان :

المدهما) لا يرجع عليه وهو المدهب لانه لزمه بفيير اذنه وامره بالقضياء انصرف الى ما وجب عليه بالضمان

(والثانى) برجع عليه لانه أدى عنه بامره فرجع عليه كما لو ضمن عنه باذنه

۱۹۷ وان قـال : اقض عنى دينى لترجع على فقضى عنه رجـع على عليه وجها عليه لا غرض عليه في ذلك

۱۹۷ (الرابعة) اذا ضمن عنه بأمره وقضى بفير أمره فهـــل له أن يرجع عليه ؟ فيه ثلاثة أوجه:

۱۹۷ (احدها) يرجع عليه وهــو المذهب لانه دين لازم باذنه فرجع عليه كما لو ضمن باذنه وقضى باذنه

(والثانى) لا يرجع عليه لأنه اسقط الدين عنه بغير اذنه فلم يرجع عليه كما لو ضممن بغير اذنه وقضى بغير اذنه

۱۹۸ (فرع) اذا كان لرجــل على رجلين الف دينار على كل واحد منهما ضامن عن صاحبه ، فلمن له الدين أن يطالب بالألف من شاء منهما ، فأن قبض مــن احدهما الفا برئا جميعاً

وان دفعها اليه واطلق فاختلف الدافع : الدافع والقابض فقال الدافع : دفعتها وعينتها عن التي ضمنها أو نويتها عنها ، وقال المضمون له : بل عينتها أو نويتها عن التي هي أصل عليك ، فالقرل قول الدافع مع يمينه لانه أعلم بقوله ونيته

١٩٨ وان اتفقا أنه لم يعينهسا عسس

أحدهما ولا تواها ثم اختلفا فى جهة صرفها ففيه وحهان: (احدهما) يصرف اليهاما نصفين

(والثانى) للدافع أن يصرفها الى أيهما شاء . وقد مضى دليل الوجهين في الرهن

۱۹۸ (فرع) اذا ضمن عن غيره الف درهم - قال العماداني في البيان : وكانت هاده الآلف مكسرة فدفع اليه الفا صحاحا في موضع يثبت له الرجاع على المضمون عنه ، فانه لا يرجع على المضمون عنه ، فانه لا يرجع عليه بالصحاح لانه تطارع بالمسرة بتسليمها وانما يرجع بالمكسرة

۱۹۹ وأن صالح الضامن عن الألف على ثوب فقيه وجهان:

۱۹۹ (احدهما) وهو المسهورانه برجع على المضمون عنه باقل الأمرين من قيملة الثوب او الألف

۱۹۹ (والوجه الثانی) حسسكاه المسعودی والشسيخ ابو نصر ۲۰۰ المروزی: انه برجع بالالف و وهو قول ابی حنیفة رحمه الله كما لو اشتری رجل شسقصا بالف ثم اعطاه عسن الالف ثوبا يساوی خمسمائة فان المشتری برجع علی الشفیع بالف

۱۹۹ (فرع) اذا كان على مسلم للمى الف درهم فضمن عنه ذمى ثم ال الضامن صالح المضمون له عن الدين الذي ضـــمنه على

المسلم على خمر او خنزير فهل يصح الصلح ؟ فيه وجهان (احدهما) لا يصحح ولا يبرا واحد منهما عن حق المضمون له ، لأنه متصل بحق المسلم (والثاني) يصح لأن المعاملة بين ذمتين ، فاذا قلنا بهذا فيماذا يرجع الضامن على المسلم ؟ ان يرجع عليه باقل الأمرين لم يرجع عليه باقل الأمرين لم يرجع هاهنا بشيء

۱۹۹ (قرع) اذا ضمن غيره دينا مؤجلا باذنه ثم ان الضامن عجل الدين المضمون له قبل احله لم يرجع على المضمون عنه قبل حلول الأجل لتطوعه بالتأجيل كان قد ضمنه فارتدت قبل كان قد ضمنه فارتدت قبل الدخول سقط مهرها . قال المسعودى : وترد المسراة ما قبضت من الصيداق الى النوج ثم ترده الى الضامن

(فرع) اذا ضمن رجل عـن غيره الف درهم باذنه ثم ادعى الضامن أنه دفعها الى المضمون له وانكر المضمون له ذلك ، ولم يكن هناك بينة فالقول قـول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل عدم القبض

۲۰۰ ان لم یشهد نظرت فی المضمون عنه ، فان صدق الضامن انه دفع فهل له الرجوع علیه ؟ فیه وجهان حکاهما ابن الصباغ :

4.4

- (احدهما) وهو قول أبي على ابن ابي هريرة: انه يرجع عليه لاته قد صدقه أنه أبرأ ذمتسه بدفع الألف فكان له الرجوع عليه كما لو كان دفع بحضرته
- ۲.۰ (والثاني) وهو قول ابياسحاق انه لا يرجع عليه بشيء وهـــو ٢٠٢ آلمشهور
 - ٢٠٠٠ قال صاحب البيان : ويخالف اذا كان بحضرته ، فان المفرط المضمون عنه فهل عليه اليمين ؟ ان قلنا: لو صــدقه كان له الرجوع ، كان على المضمسون عنه إنّ يحلف أنه ما يعلم أنه دفع ، وان قلنا : لو صـــدقه لا رجوع له عليه فلا يمين عليه · · وان اختار المضمون له أن يرجع على الضامن فيرجع عليه برئت ذمة المضمون عنه والضامن
 - ٢.٢ وان اشهد شاهدين ظاهرهما العدالة ثم بأن أنهما كانا فاسقين ففيه وجهان
 - (احدهما) يرجع الضامن على 7.7 المضمون عنه ، لأنه لم يفسرط في الاشهاد ، وليس عليه المعرفة في الباطن ، فعلى هذا حكسمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم ماتا
 - ٢٠٢ (والثاني) حكمه حكم ما لو نم يشهد لانه اشهد من لا بثبت الحقوق بشهادته ، وأن أشهد شاهدا واحدا عدلا حرا مان . کان موجو**دا** حلف معه

- وان كان مينا أو غائبا أو طرأ الفسق عليه ففيه وجهان : (احدهما) حكمه حكم ما لو اشهد عداين ثم فسقا لأنه دفع بحجتممه ، وانمسا عدمتُ كالشاهدين
- (والثاني) حكمه حكم ما لو لم شهد ، لانه فرط حيث اقتصر على بينة مختلف في قبولها فهو كما لو لم يشبهد
- هو للمضمون عنه ، وأن كذبه ٢٠٣ وأن أدعى الضامن أنه دفع الحق الى المضمون له فأنكر ذلك المضمون له والمضمون عنه ، ولم تكن هناك بينة فالقول قسول المضمون له مع يمينه ، فان لم يحلف ردت اليمين على الضامن (فصل) ويصح ضمان الدرك 7.4 على المنصوص ، وخسسرج أبو العباس قولا آخر أنه لا يصح لانه ضمان ما يستحق من البيع وذلك مجهول ، والصحيح أله يصح قولا واحدا
- ويخالف ضمان المجهول ، لانه 1.4 لا يمكنه أن يعام قدر الدين ثم يضمنه ، وفي وقت ضـــاته وجهان :
- (احدهما) لا يصح حتى يقبض ۲. ٤ البائع الثمن لأنه قبل أن يقبض ما وجب له شيء ، وضـــمان ما لم يحب لا يصح
- ٢٠٢ (والثاني) يصبح قبل قبض الثمن ، إن الحاجة داعية الى هذا الضمان في عقد البيع فجاز

قبل قبض الثمن

وهل يرجع عليه بثمن الباقي ؟ فيه وجهان :

٢٠٤ (أحدهما) يرجع لأنه بطــل البيع فيه لأجل الاسستحقاق فضمن كالستحق

. ۲۲ (والثاني) لا يرجع لأنه لم يضمن الا ما يستحق فلم يضمن ماسواه وأن ضمن الدرك فوجد بالمبيع عيباً فرده ، فهـل يرجع على الضامن بالثمن ؟ فيه وجهان : (احدهما) لا يرجع وهو قبول

المنزني وابي العباس لانه زال ملكه عنه بأمر حادث فلم يرجع علیه بالثمن کما لو کان شقصا فأخذه الشيفيع

(والثاني) يرجع لانه رجع اليه الثمن بمعنى فان العقد ، فشت له الرجوع على الضامن ، كما لو خرج مستحقا ، وان وجد به العيب وقد حدث عنده عيب فهل يرجع بارش العيب على ما ذكرناه من الوجهين

قوله: (الدرك) التبعة بفتح الراء وسيحكونها ، قال في الصحاح: يقال: ما لحقك من درك فملى خلاصه

٢٠٤ (الما الأحكام) فائه يصح ضمان العقد على المنصوص في الأم ، وهو أن يشتري رجل عينا بثمن في ذمنه فيضمن رجل عـــن البائع الثمن ان خرج المبيسع مستحقا

. ٢٠٥ وقال أبو يوسف : اذا ضمن له ... المهد كان ضامنا لنك___ات الابتياع ، قال الماوردي : وهذا ليس بصحيح لأن العرف قد صار في العهد عبارة عن الدرك وضمان الثمين فانصرف الاطلاق اليه

٢٠٥ قال ابن الصباغ: والفاظه أن يقول اضمنت عهدته أو ثمنه وادركه أو يقول للمشترى: ضمنت خلاصك منه ، أو يقول متى خرج المبيع مستحقا فقد ضمنت لك الثمن

٢٠٥ (اذا ثبت هذا) فانه أذا ضمن له عهدة دار اشـــتراها او خلاصها فاستحقت رجع بالثمن على الضامن ان شاء الخلاص الحال يسلم اليه

٢٠٥ فتاول اصحابنا ذلك تاويلين (احدهما) أنه أراد خلاصك به (والثاني) أنه أراد وخلاصها وقد جاءت (أو) بمعنى الواو، قال تعالى : (وارسلناه الى مئة الف أو يزيدون) وقال تعالى : (ولا تطع منهم آثما او كفورا) ٢٠٥ وأما (ما) فتكتب في الوثائق ضمن فلان البائع لفلان ابن فلان المسترى قيمة ما أحسدت في

٢٠٥ قال اصحابنا: فان هذا ضمان باطــــل بلا خــــلاف على المدهب ، لأنه ضمان ما لم يجب

ذلك اذا خرج مستحقا

المبيع من غراس او بناء او غير

1.y

7.7

1.7

1.7

وضمان مجهول

٢٠٦ وقال أبو حنيفة رحمه الله : ٢٠٧ يصح ضمان همذا . وقال ابو جعفر الطحاوى في المختصر: ومن ضمن لرجل عهدة في دار رميا ابتاعها فان أبا حنيفة قال: ضمانه باطل ، وقال : ضمان المهدة عندى أنه ضــــمان الصحيفة

الأحكام

وقال أبو يوسف ومحمد: الضمان في ذلك جائز وهسسو ضمان الدرك في الدار المبيعة ، فان استحقت كان لمبتاعها ان يرجع بثمنها على بائعها

٢٠٦ قال محمسد نجيب المطيعي أبن الشيخ ابراهيسم بن عبد ٢٠٧ قال أصحابنا : إن قال الضامن الرحمن بن أحميه بن بخيت غفر الله له ولآبائه : وضــــمان المهدة في كلام الطحاوي هـــو ضمان الصحيفة يعنى ضمان الضك وهو غير مضمون على البائع حتى يصح الضمان به

(فرع) اذا ضمن رجل لرجل المهدة واستحق جميع المبيع على المضمون له ، وقد دفسيع الثمن الى البائع فالمسسترى بالخيار ان شاء طالب البائع بالثمن ، وأن شماء طالب به الضامن

٢٠٦ وان خرج بعضه مستحقا بطل البيع فيما خرج منه مستحقا وكان للمشمسترى أن يطالب الضامن بثمن القدر الذى خرج منه مستحقا ، وهل يبطسل

البيع في الباقي ؟

فان قلنا: لا يبطـــل الا أن المشترى اختار فسسخ البيع فيه فهل للمشترى ان يرجع بثمن ذلك القدر على الضامن ؟ فيه وجهان:

۲.٧ (أحدهما) يرجع عليه لأنه ثبت له بسبب الاستحقاق

(والثاني) لا يرجع عليه لانه لم يضمن الا ثمن ما استحق ، وانما بطل البيع فيه لأنه لا يفرق الصفقة ويفسخه المسترى وان وجد بالمبيع عيسا فسرده فهل له أن يطالب الضـــامن بالثمن ا

ضمنت لك درائ ما يلحقك في المبيع أو ضمنت لك درك المبيع لكل عيب تجــد فيـه ، فهل له أن يرجع بالثمن على الضامن اذا وجد به عيبا ؟ او بالأرش ان حدث عنده عيب آخر ؟ فيه وجهان:

(احدهما) يرجع عليه بالثمن، لأن الثمن رجع اليه بمعنى قارن المقد بتفريط من البائع فرجع به على الضامن كما لو استحق المبيع

(والثاني) لا برجع به عليه ، بل يرجع به على البائع وهـو قول المزنى وأبى العبـــاس ابن سريج ، لأنه زال ملكه عن المبيع بغير الاستحقاق فلم يرجع بالثمن على الضامن كما لو كان

المبيع شقصا فاخذه التسغيع المبيع شقصا فاخذه التسغيم ٢٠٧ (فرع) فان ضمن العهدة فبان ان البيع كان باطلا بغسمي الاستحقاق فهل للمشترى ان يرجع بالثمن على الضامن أ فيه وجهان :

۱۰۷ (احدهما) يرجع به عليه ك لانه رجع اليه الثمن لمعنى قارن عقد البيع فصار كما لو استحق ۲۰۷ (والثانى) لا يرجع عليه به لانه يمكنه أن يمسك العين المبيعة الا أن يسترجع ما دقع من الثمن فلم يرجع به على الضامن

۲۰۸ (فرع) قال المسلمودی و استری رجل شیئا بشمن وسلمه وضمن رجل لبائع نقصسان الوزن او رداءة الثمن فخرج الثمن ناقصا أو ردیئا أو معیبا فله آن بطالب الضامن بما نقص من التمسن وله أن برد الردیء والمعیب علی المستری و بطالب الضامن بالثمن

ا فرع في مذهب أبي حنيفة فقال الامام على بن محمسد الاسسيجاني في شرح مختصر الطحاوى ولو أن المسترى بني في الدار ثم استحقها رجل بالبينة ونقض عليه بنساءه فللمتترى أن يرجع على البائع بالثمن وبقيمة بنائه مبنيا اذا سلم النقص الى البائع

۲۰۹ (فرع) في مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة

الضمان أن يقول للمسترى ضـــمنت لك عهـــدته أو دركه أو خلاصك منه ولو قال له: ضمنت لك خلاص المبيع لم يصح لانه لا يستقل بتخليصه اذا استحق

۲۰۹ (الثانية) يشترط ان يكون قدر الثمن معلوما للضامن وان لم يكن قدر الثمان في المرابحة معلوما

٢٠٩ (الثالثة) يجوز ضمان المسلم فيه للمسلم اليه لو خرج رأس المال مستحقا بعد تسليم المسلم فيه في اللمة

۲.۹ (الرابعة) اذا ظهر الاستحقاق فالمسترى يطالب من شاء من البائع والضامن ، ولا فسرق في الاستحقاق بين أن يخسرج مستحقا أو كان شسقصا ثبت ميه شفعة بيع سابق فاخذه الشفيع بذلك البيع

۲۰۹ اما اذا حدث في يد البائع بعد العقد فغي التتمة أنه لا يطالب الضامن بالشمن وجها واحدا ، لانه لم يكن سبب رد الشمسن مفرونا بالعقد

۲۱۰ (فرع) ولو تلف المبيع قبل القبض بعد قبض الثمن وانفسح العقد هل يطالب الضلطامن بالثمن ؟

۲۱۰ ان قلنا: ينفسخ من اصله فهو
 كظهور الفساد بغير الاستحقاق
 وان قلنا مسن حينسه فكالرد

بالعيب

را لا روان قلنا : لا يصح ففى مطالبته بالثمن طريقان :

آل (احدهما) أنه كما لو بان فساد العقد بشرط ونحوه .

۲۱۰ (والثاني) القطع بتوجیه المطالبة
 لاستناد الفساد الى الاستحقاق
 هذا كله اذا كانت صیفة الضمان
 كما ذكرنا في المسألة الأولى

رالخامسة) اشترى ارضا (الخامسة) دوبنى فيها أو غرس ثم خرجت مستحقة فقطع المستحق البناء والفراس ، فهال يجب أرش النقص على البائع وهو ما بين ٢١١ قيمته قائما ومقلوعا أوجهان قيمته قائما ومقلوعا أوجهان (الأصح) المنصوص وجوبه ، فعلى هذا لو ضمنه ضامن نظر أن كان قبل ظهور الاستحقاق ٢١١ أو بعده وقبل القلع لم يصح ، وان كان بعدهما صح أن كان المعدم أن كان معلوما قدره معلوما

۲۱۱ الصفة الثانية: اللزوم ، والديون
 الثابتة ضربان:

۲۱۱ (احدهما): مالا يصيير الى اللزوم بحال ، وهنو نجنوم الكتابة ، فلا يصح ضمانها على الصحيح

۲۱۱ (الضرب الثاني) ماله مصير الني اللزوم ، فان كان لازما في ۲۱۲ حال الضامن صح ضمائه سواء كان يستقر أم لا كالمهر قبل الدخول

١١٢٪ وان لم يكن لازما حال الضمان ٢١٢٪ فهو نوعان:

۲۱۱ (أحدهما) الأصل في وضيح
 الازوم ، كالثمن في مدة الخيار،
 وفي ضمانه وجهان (أصحهما)
 الصحة

۲۱۱ قال في التتمة: هذا الخلاف اذا كان الخيار للمشترى أولهما . أما اذا كان للبائع فقط فيصح قطما ، لأن الدين لازم في حـق من عليه

وأشار الامام الى أن تصحيح الضمان مفرع على أن الخيار لا يمنع نقل اللك في الثمين الى البائع

(النوع الثانى) ما الأصل فى وضعه الجواز كالجعل فى الجعالة وفيه وجهان كما سلست فى الرهن به

٢ الصفة الثالثة : العلم وفيـــهصور :

(احداها) ضمان المجهول فيه طريقان كضمان ما لم يجب مان صححناه م فشرطه بأن يمكن الاحاطة به بأن يقول : انا ضامن ثمن ما بعته فلانا وهو جاهل به ، لأن معرفته متيمرة

اما اذا قال: ضمنت لك شيئا مما لك على فلان فباطل قطعا (فرع) لو اغتابه فقال اغتبتك فاجعانى فى حل ففعل وهو لا يدرى ما اغتابه به فوجهان

717

(أحدهما) تبرأ لأنه استقاط محض 6 كمن قطع عضيوا

من عبد لم عفا سيده هـــين القصاص وهو لا يعلم عـــين المقطوع فانه يصمح

۲۱۳ (والثاني) لا ، لأن المقصود رضاه ، ولا يمكن الرضاط بالمجهول ، ويخالف القصاص فانه مبنى على التغليب والسراية بخلاف اسقاط المظالم

۲۱۳ (الصورة الثانية) ضـــمان اروش الجنايات صحيح ان كان دراهم أو دناني ، وفي ضـمان ابل الدية ـ اذا لم نجوز ضمان المجهول ـ وجهان ويقــال : قولان

۲۱۳ (الصورة الثالثة) إذا منعنا ضمان المجهول فقال : ضمنت ممالك على فلان من درهم الى عشرة نوجهان وقيل : قولان ۲۱۳ فعلى هماذا يلزمه عشرة على الاصح ، وقيل : ثمانية

۲۱۳ (قلت) الأصح تسلعة وسنوضحه في الاقرار ان شاء الله

۲۱۳ (فرع) وان قال: ضمنت لك ما بين درهم وعشرة فان عرف ان دينه لا ينقص عن عشرة ، صحح وكان ضامنا لشمانية والا ففى صحته فى الشمانية القولان أو الوجهان

۲۱۳ (قرع) يصح ضمان الزكاة عمن هي عليه على الصحيح وقيل: لا ، لأنها حق الله تعالى ككفالة بدن الشاهد

٢١٤ (فرع) يجوز ضمان المنافع

الثابتة في الذمة كالأموال ٢١٤ (فصل) وتجوز كفالة البدن على المنصوص في الكتب وفي الدعاوى والبينات : ان كفالة البدن ضعيفة

۲۱۲ روی ابو اسحاق السبیعی عن حارثة بن مضرب قال : صليت مع عبد الله بن مسعود الفداة فلم سلم قام رجل فحمد الله وأثنى عليه وقال: (أما بعد) فوالله لقد بت البارحة وما في نفسى على أحد احنة وانى كنت استطرقت رجلا من بني حنيفة وکان امرنی آن آتیسه بفلس فانتهيت الى مسجد بني حنيفة مسجد عبد الله بن النواحة ، فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله، فكذبت سمى وكففت فرسي حتى سمعت أهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله ابن مسعود : على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف فقال عبد الله : أين ماكنت تقرأ من القرآن قال: كنت اتقيكم به ، فقال له : تب فابي فامسر به فأحرج الى السوق فجز راسه ثم شاور اصحاب محمد عراق في بقية القوم فقال عمدي بن حاتم : ثۇلول كفر قىلىد اطلع راسه فاحسمه

۲۱۶ وقال جـــریر بن عبد الله
 والاشعث بن قیس : « استنهم
 فان تابوا كفلهم عشــائرهم ،

فاستتابهم فتابوا ، وكفلهسم عشبائرهم ٌ

وان کان علیه حد _ فان کان 116 لله تعالى ــ لم تصح الكفيالة ، ٢١٥ لأن الكفالة للاستيثاق ، وحق الله تمسسالي مبنى على الدرء والاسقاط، فلم يجز الاستيثاق ٢١٦ بمن عليه

> وان کان قصاصاً او حد قذف 118 ففيه وجهان :

(احدهما) لا تصبح ، لأنه لا تصح الكفالة بما عليه فلم تصح الكفالة به كمن عليه حدد لله تمالي

(والثاني) تصح لأنه حق لآدمي ٢١٦ 111 فجازت الكفالة ببدن من عليه كالدين

> حدیث ابی اسحاق اخرجــه 418 أبو داود من طريق حارثة بن مضرب العبدى الكوفى وهو ثقة من الثانية

٢١٥ وترجع قصة ابن النواحة هذا الى أيام النبى عَيْنِي حين أرسله مسيلمة مع آخــر هو ثمامة ابن أثال فقال لهما رسول الله ٢١٧ عَرِينَهُ : « تشهدان انى رسول الله ؟ قالا : تشهد أن مسيلمة رسول الله ٤ فقال رسول الله صليله آمنت بالله ورسوله ، ولو كنت قاتلا رسلا لقتلتكما ، قال عبد الله فمضت الســـنة ان 717 الرسل لا تقتل »

> ٢١٥ الرجال بن عنفوة الفقيه الحوان وقد كان على مقـــدمة جيش

مسيلمة ، وقد هاجمهم خالد وقتل الخائن وعجل الله به الى النار

كانوا يقولون عصبية جاهلية : كذاب ربيعة خير من صــادق مضر

عدى بن حاتم الطائى أبــوه مضرب المثل في الكرم وكان ممن ثبت على الاسلام في بني طيء جرير بن عبد الله البجلي لم يختلف النسابون أن بجيلة أمهم وهي بجيلة بنت صعب وقد اسلم قبل وفاة النبي عليه بأربعين يومأ

717

111

417

قال عمسر رضي الله عنسه: « ما مدح من هجی قومه »

روى له عن رسول الله عرف مائة حديث اتفقا منها على تمانية وانفرد البخارى بحديث ومسلم بسنة

قال ابن قتيبة : قدم جسرير على النبي عَلَيْ سنة عشر من الهجرة في شهر رمضان ، فبالعه وأسلم .

وكان عمر يقول: جرير يوسف هذه الأمة لحسنه وكان طوللا يصل الى سنام البعير ، وكانت نطه ذراعا ويخضب لحيته بزعفران الليل ويفسسلها اذا أصبح

وكان لخثم بيت في الجاهلية يقال له : ذو الخلصة والكمية اليمانية فقال لى رسىول الله مَرِيَّةُ : هل انت مريحي من ذي

419

417

419

119

27.

24.

الخلصة والكعبة اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسياً من أحمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولاحمس

ومن مستطرفاته أن وكيسله اشترى له فرساً بثلاثمـــائة درهم ، فرآها جرير فتخيسل انها تساوى أربعمائة درهسم فقال لصاحبها: أتبيعهــــا باربعمائة درهم ؟ قال : نعـــم ثم تخيل انها تسلوى خمسمائة درهم فقسسال : اتىيمها بخمسمائة درهم ؟ قال: نعم ثم تخيل أنها تسللوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشستراها بثمانمائة درهم

أما الأشعث بن قيس فقد كان 711 ارتد في اليمن فأرسل اليسه ابو بكر رضى الله عنه الحنـود فأسروه فأحضروه بين يديسه فأسلم ، وقال : اســــتبقني لحربك وزوجني اختك فأطلقه أبو بكر وزوجه أخته وهي أم محمد بن الأشعث ، وشــهد الأشعث اليرموك بالشنسام ثم القادسية بالمسسراق والمدائن وجلولا وتهاوند وسكن الكوفة وشهد صفين مع على رضى الله

وشهد الأشعث الحكمين بدومة الجندل وكان عثمان استعمله على آذربيجان وكان الحسين

ابن على تزوج ابنته وقد نزل في الأشعث بن قيس: « أن الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا » الآية لأنه خاصم رجلا فی بئر

(اما أحكام الفصييل) فان المنصوص للشافعي في اكشمر كتبه أن الكفالة بالبدن تصبح وقال في الدعوى والبينات كفالة الوجه عنسدى ضعيف واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : تصبح الكفالة بالبدن قولا واحداً ، وقوله في الدعوى والبينات ضعيف يريسد في القياس ، وهو قوى في الأثر وذهب المزنى وأبو اسحاق الى

ان المسألة على قولين: (أحدهما) لا يصبح لأن الكفالة

بعين فلم تصح كالكفالة بالزوجة وبدن الشاهد

(والقول: الثاني) أن الكفيالة بالبدن صحيحه ، وهو قسول شريح والشميمين ومالك وأبي حنيفة والليث وعبد الله بن الحسن وأحمد رضى الله عنهم وهو الصحيح لقوله تعسالي « فخذ أحدنا مكانه أنا نراك من المحسنين ١

فاذا قلنا: لا تصح الكفسالة بالبدن فلا تفريع عليه ، واذا قلنا: تصح ، تصح ببدن كل من يلزمه الحضور الى مجلس الحكم بدين ، لأنه لازم فصحت الكفالة بها ببدن من عليه كالدين الضمين

رقم الصفحة

777

777

777

(الأحكام) اذا تكفل ببدن رجل لرجل له عليه دين فمات المكفول به بطلت الكفالة ، ولم يلزم الكفيل ما كان على المكفول به من الدين وبه قال أبو حنيفة وقال مالك وأبو العبياس ابن سريج: يلزم الكفيل ما كان على المكفول به من الدين المكفول له ، لأن الكفالة وثيقة بالحق ، فاذا تعدر الحق من جهة مين عليه المدين استوفى من الوثيقة كالرهن

دليلنا: أنه تكفل ببدئه لا بدينه فلم يلزمه ما عليه من الدين كما لو غاب

(فرع) وان تكفل ببدن رجـل وشرط أنه متى لم يحضر فعليه الحق الذي عليه أو قال: على كذا وكذا لم تصح الكفالة ، ولم يجب عليه المال المضمون به

دليلنا: أن هذا حظر فلم يجز تعليق الضمان عليه كما لو قال: أن جاء المطر فأنا ضـــامن ببدنه

وقال أبو حنيفة: يفسد الشرط وتصح الكفالة

دليلنا: أنه عقد لا يجوز فيــه 777 شرط الخيار ، فاذا شرط فيه الخيار أفسده كالصرف

ولو أقر رجل فقال: أنما تكفلت 777 لك ببدن فلان على أن لى الخيار ففيه قولان

الكفيل كما تصح الضمانة عن ٢٢٢ (احدهما) يقبل اقسراره في

(فرع) وأما الكفالة ببدن من عليه جلد ، فان كان لله تعالى ٢٢١ كحد الزنا وحد شرب الخمر وما أشبههما لم يصح لمعنيين

(أحدهما) أنه لما لم تصييح 27. الكفالة بما عليه من الحق لم تصح الكفالة ببدن من عليه

(والثاني) لا ، لأن الكفالة وثيقة 27. وحدود الله لا يستوثق منها لأنها تسقط بالشبهات ، وان كان الحد للآدمى كحد القييذف والقصاص فهل تصح الكفالة ببدن من عليه ؟ فيه وجهــان

(فرع) وان تكفل ببدن مكاتب ٢٢٢ 221 السيدة لأجل مال الكتابة لم يصح ، لأن الحق الذي عليه غير لازم له فلم تصبح الكفالة

> (فرع) اذا قال رجل لرجل : 177 تكفل بفلان لفلان ففعل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآمر ، لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والامـــر بذلك حث على المعروف

(فصل) وان كان عليه دين 177 مجهول ، ففيه وجهان : قال أبو العباس: لا تصح الكفـــالة ٢٢٢ ببدنه لأنه قد يموت المكفول به فيلزمه الدين ، فاذا كان مجهولا لم تكن الطالبة

(والثاني) أنه تصح ، وهـــو 221 المذهب ، لأن الكفالة بالبدن لا تعلق لها بالدين

(فصل) وتصح الكفالة عــن 221

الجميع فيحكم ببطلان الكفالة ، كما لو قال أله على الف درهم الا خمسمائة

۲۲۲ (والثاني) يقبل اقسراره في الكفالة ، ولا يقبل في أنه كان بشرط الخيار ، لأنه وصلل ٢٢٣ (فصل) وتجوز الكفالة به اقراره بما يستقط فلم يصبح (فصل) وتجوز الكفالة حالاً ومؤجلا كما يجوز ضمان الدين حالا ومؤجلا ، وهل يجــوز الى أجل معلوم ؟ فيه وجهان : ٢٢٣ (أحدهما) يجوز لأنه تبرع من غير عوض فجاز في المجهول كاباحة الطمام

٢٢٣ (والثاني) لا يجوز لأنه اثبات حق في الذمة لآدمي فلم يجيز الى أجل مجهول كالبيسيع ، ويخالف الاباحة فانه لو أباحــه أحد الطعامين جاز ، ولو تكفل ببدن أحد الرجلين لم يجز

(الأحكام) اذا تكفل ببدن رجل _ نظرت فان شرط احضاره حالا ـ لزمه احضاره في الحال؛ كما لو تكفل ببدنه وأطلق اقتضى ذلك احضاره في الحال كما قلنا فيمن باع بثمن وأطلق فان ذاك يقتضى الحلول وأن تكفل ببدنه الى أجل معلوم صحت الكفالة؛ ولا يلزمه احضاره قبل ذلك ، كما أذا ضمن الدين الى أجسل معلوم

۲۲۳ وان تكفل ببدنه الى أجل مجهول فهل يصح ؟ فيه وجهان : ۲۲۳ (أحدهما) يصح كما تصييح

المارية الى أجل مجهول (والثاني) لا يصح وهو الصحيح لأنه أثبات حق في الذمة لآدمي فلم يصح الى اجل مجهــول كضمان المال

ليسلم في مكان معين ، وتجوز مطلقا فان اطلق وجب التسليم في موضع العقد كما تجوز حالاً و مۇ حلا

٢٢٤ (فصل) ولا تصح الكفالة بالبدن من غير اذن الكفول به ١٠ لأنه اذا تكفل به من غير اذنه لم يقدر على تسليمه ، ومسن : اصحابنا من قال : تصح كما تصح الكفالة بالدين من غير اذن من عليه الدين

۲۲۵ وان تکفل رجل بیدن رجل بغیر اذن المكفول به فهل يصمح ؟ فيه و جهان :

٢٢٥ - قال عامة اصحابنا: لا يصح لأن المقصود بالكفالة بالبسدن احضار المكفول به عند المطالبة، فاذا كان بغير اذئه لم يلزميه الحضور معه فلا تفيد الكفالة شيئا

وقال أبو العبساس بن سريج: 770 تصح الكفالة بالبدن من غير انن المكفول به كما يصح الضمان عليه بالدين من غير اذنه (قصل) وان تكفل بعضو منه 270 ففيه ثلاثة أوجه:

(أحدها) أنه يصبح لأن في تسليمه تسليم جميعه

٢٢٥ (والثاني) لا يجوز لأن افسراد (فصل) وان أحضر المكفول به 777 قبل المحل او في غير الموضع المضو بالمقد لا يصح وتسريته الذى شرط فيه التسليم الى الباقى لا تمكن لأنه لا سراية وان حضر المكفول بنفسه وسلم له فيطلت 777 (والثالث) أن كان العضيو نفسه برىء الكفيل كمسا يبرآ الضامن اذا ادى المضمون عنه لا يبقى البــدن دونه كالرأس والقلب جاز لانه لا يمكن تسليمه الدين فان مضى زمان الامكان ولم الا بتسليم البدن 277 وأن كان عضوا يبقى البدن دونه يفعل حبس الكفيل الى أن 220 يحضره فان أبرأه المكفول له من كاليد والرجل لم يصح لانه قد الكفالة برىء كما يبرا الضامن يقطع فيبرأ مع بقائه اذا أبراه الضمون له (الأحكام) آذا تكفل بعضــو 227 رحل کیده او رحله او راســه ۲۲۷ (الأحكام) اذا تكفل بسدن أو بجزء مشاع منه كنصفه أو ليحضره الى أجسل فأحضره تلشه أو ربعه فثلاثة أوجه: الكفيل قبل الأجل _ فان قبل المكفول له _ برىء الكفيل ٢٢٦ (أحدها) يصبح لأنه لا يمكن وذكر القاضى ابو الطيب انه تسليم نصفه أو تلثه الا بتسليم ٢٢٧ جميع البدن ولا يسلم اليسد بشهد على امتناعه رجلين (فرع) اذا تكفل ببدن رجـل والرجل الاعلى هيئتها عنسد ٢٢٨ الكفالة وذلك لا يمكن الا بتسليم ثم ارتد المكفول به ولحق بدار الحرب أو حبس بحسق لزم حميعه الكفيل احضاره فيخرج الى دار (والثاني) وهو قول أبي الطيب الحرب لاحضاره أنه لا يصح لأن مالا يسرى اذا خص به عضو او جزء مشاع ۲۲۸ (فرع) اذا غاب المكفول به ـ نظرت فان كانت غيبته الى لم يصح كالبيع منه موضع معلوم ـ فعلى الكفيل (والثالث) ان تكفل بما لا يبقى 777 أن يحضره ، فاذا مضت مدة الا به كالرأس والقلب والكبــد يمكنه فيها الذهاب اليسسه والنصف والثلث فانه يصمح والجيء به ، ولم يات به حبسه لأنه لا يمكن تسليم ذلك الا الحاكم ، هذا قولنا ، وقال بتسليم جميع البدن ابن شبرمة: يحبس في الحال، وان تكفل بما يبقى البدن دونه لأن حقه قد توجه عليه كاليد والرجل لم يصمح لأنه (فرع) اذا تكفل ببدن رجـل قد يقطع منه ويبقى البدن 777 ثم جاء رجــل الى المكفول له ولا فائدة في تسليمه وحده

وقال: تكفلت لك بيدن فيلان الأخرى المكفول به على أن تبرىء فلاناً ٢٢٩ (فرع) أذا تكفل رجل لرجل الكفيل ففيه وجهان

> ٢٢٨ قال أبو العباس: تصح كفالة الثاني ويبرأ الأول ، لأن الثاني قد حول الكفالة الى نفسه فبرىء ٢٢٩ الأول كما لو كان له حق فاحتال به على آخر

> > ٢٢٨ وقال الشبيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب: تطيح الكفالة الثانية ، ولا يسمرا الأول لأن الكفالة والضمان لا يحول الحق فكفالة الثاني لا تبرىء الاول إمن كفالته

(فرع) وان تكفل رجل لرجاين 777 من حقه ولم يبرأ من حق الآخر حتى برد عليه

۲۲۸ وان تکفل رجلان لرجل بسدن المكفول له برىء الذي احضره ، وهل يبرأ الكفيل الآخر ؟ فيه وجهان :

277 والشيخ أبي استحاق هنا في المهذب أنه ببرا كما او ضمن رجلان لرجل دینا علی رجــــل فأداه أحدهما فان الآخر ببرا

(والثاني) وهو قول ابن العباس 223 والشيخ أبي حامد والقساضي ابى الطيب وابن الصباغ انه يسقط والكفيلان وثيقتان فلا تنفك احدى الوثيقتين بانفكاك

ببدن رجل فقال المكفول له مالي قبل المكفـــول به حق ، قال أبو العباس: قفيه وجهان: (أحدهما) ببرأ المكفول به مما عليه ، وتبطل الكفالة ، لأن قوله لا حق لى قبله نفى في سياق نكره فاقتضى العموم

(والثاني) يرجع اليه ، فان 779 قال : اردت به لا شيء لي عليه بطلت الكفالة ، وبرىء المكفول ۲۲۹ وان قال: اردت به لاحق لي عليه من عارية أو وديعة وصدقه الكفيل والكفول به قبل قوله بعقد فرد على أحدهما برىء ٢٢٩ (فصل) وأن تكفل بيدن رجل فمات المكفول به برىء الكفيل وقال أبو العباس: يازمه ما على المكفول به من الدين لأنه وثيقة رجل فأحضره أحداهما الى ٢٢٩ (فصل) وأن تكفل ببدن رجل فمات المكفول به برىء الكفيل ا وقال أبو العباس: يلزمه ما على المكفول به من الدين لأنه وثيقة (أحدهما) وهو قلول المزنى ٢٢٩ (فصل) وان تكفل بعين نظرت فان كان أمانة كالوديعة لم يصح لانه اذا لم يجب ضمانها على

من يضمن عنه أولى ۲۳۰ (الأحكام) اذا تكفل رجل ببدن رجل فأبرأ المكفول له الكفيل ثم رآه ملازما له فقال له: خل لا يبرأ الآخر ، لأن الحق باد لم عنه وأنا على ما كنت عليه من الكفالة أو على مثل ما كنت عليه قال أبو العباس: صحب كفالته

من هي عنده ، فلأن لا يحب على

222

۲۳۰ وان تكفل رجل ببدن رجيل ورابع بالثالث فيصح الجميع ۲۳۲ فان مات الكفيل الأول برىء

۲۳۰ فان مات الكفيسل الأول برىء جميع الكفلاء ، وان مات الثانى برىء الثالث والرابع ، وان مات الثالث برىء الرابع ولم يبسرا الأولون

۲۳۰ وان مات الرابع بطلت كفالتــه ۲۳۲ وحده وحكم البراءة حكم الموت

۲۳۰ دلیلنا آن الحضور سقط عن الکفول به فبریء الکفیل کما لو بریء من الدین

۲۳۱ (فرع) اذا ضمن الرجل فى مرض موته عن غيره ديناً فان ذلك معتبر من ثلث ماله لأنه تبرع

۲۳ (اذا ثبت هذا) فاذا ضمن رجل في مرض موته عن غير تسعين درهما باذنه ومات الضامن وخلف تسعين درهما لا غيير ومات المضمون عنه ولا يملك غير خمسة وأربعين درهما فان طالب المضمون له بحقه من تركة المضامن وقع في هذه المسألة دور ، والعمل فيه أن يقول : يذهب بالضمان من التسعين بذهب بالضمان من التسعين شيء

رجل حاضر انه ابتاع منه هـو رجل حاضر انه ابتاع منه هـو ورجل غائب سيارة بالف دينار على كل واحد منهما خمسمائة وقبضاها وكل واحد منهـما ٢٣٣ ضامن عن صاحبه ، فان أقـر الحاضر بلالك لزمه أن يدفـع

الى المدعى الفا

فاذا قدم الغائب فادعى عليه البائع _ فان أنكره _ حلف له أيضاً ولا كلام ، وان أقر بما ادعاه عليهما لزم القــــادم الخمسمائة التى أقــر أنـه اشترى هو بها

فاذا أقام المدعى بينة على الحاضر بانهما اشتريا منه السيارة بالف وقبضاها وضمن كل واحد منهما عن صاحبه الخمسائة فللمدعى أن بطالب الحاضر بجميع الألف ، لأن البينة قد شهدت عليه بذلك

وهل للحاضر أن يرجع بنصفها على الفائب أذا قدم ؟ نقل المزنى أنه يرجع بالنصف على الفائب ومنهم من تأول نقل المسزنى أربع تأويلات:

(احدها) يحتمل أن يكسون الحاضر صدق المدعى فيما ادعى غير أن المدعى قال: وأنا أقيسم البينة أيضاً فأقامها وأغير جسع ههنا والله ليس فيسه تكذيب البينة

۲۳۳ (الثانی) أن يكون الحاضر لم يقر ولم ينكر ، بل سكت فاقام المدعى عليه البينة

(الثالث) أن يكون الحساضر انكر شراء نفسه ولم يعسرض لشراء شريكه فقامت عليه البينة ٢٣٣ (الرابع) أن يكون الحاضر أنكر شراءه وشراء شريكه وضامانها الا أن الحاضر لما قامت البينة

377

وأخذ من المدعى الألف ظلما ثبت على الفائب خمسمائة بالبينة ، وقد أخذ المدعى من الحـــاضر خمسمائة ظلما فلكون للحاضر أن يأخذ ما ثبت المدعى على الفائب

ومن أصحابنا من وافق المزنى وقال : يرجع الجساضر على الفائب بخمسمائة وان انكير الشراء والضمان ، لانه يقول: كان عندى اشكال في ذلك وقد كشفت هذه البينة هذا الأشكال التعليق : ينظر في الحاضر فان تقدم منه تكذيب البينة مشل ان قال: من يبيع منك شسيلًا ولا يستحق علينا شيئا ثم قامت البينة بدلك فانه لا يرجع على صاحبه بشيء لأنه قد كدب البينة بما شهدت ، وأن هــذا المدعى ظالم ، قيل له :

فان قدم الفائب واغترف بصدق 748 المدعى وقال: لا يرجع عليه بشيء لأنه يقر له بما لا يدعيه (فصل) وان ضمن عنه دينا ٢٣١ (الاحكام) اذا ضمن رجل عن 778

ثم اختلفا فقال الضامن : ضمنت وأنا صبى وقال المضمون له: ضمنت واثت بالغ ، فالقول قول الضامن لأن الأصل عدم اللوغ

وان ضمن عن رجل شيئًا وادى 222 المال ثم ادعى انه ضمن بأذنه وادى باذنه ليرجع ، وانكـــر المضمون عنه الاذن لم يرجسع

عليه ، لأن الأصل عدم الاذن فان طلب الكفيل يمين المكفول 377 له على ذلك ففيه وجهان : (أحدهما) يطف ، لأن ما يدعيه 377 الكفيل ممكن فحلف عليه الخصم (والثاني) لا يحلف ، لأن اقراره 377 بالكفالة يقتضى وجوب الحق ، وما يدعيه مكذب اقراره فلم

يحلف الخصم

٢٣٤ وأن أدعى الضيامن أنه قضى الحق عن المضمون عنه وأقر المضمون له ، وانكر المضمون عنه ففيه وجهان :

٢٣٤ (احدهما) أن القول قــول المضمون عنه ، لأن الضــامن يدعى القضاء ليرجع فلم يقبل قوله ، والمضمون له يشــــهد على فعل نفسه أنه قبض فلم تقبل شهادته فسقط قولهما وحلف المضمون عنه

(والثاني) أن القول قسول الضامن لأن قبض المضمون له يثبت بالاقرار مرة والبينسية أخري

رجل دينا ثم اختلفا فقـــال الضامن : ضمنت وأنا صبى وقال المضمون له: بل ضمنت وأنت بالغ ، قان أقام الضمون له بينة أنه ضمن وهو بالغ حكم بصحة الضمان ، وأن لم تكن بينة فالقول قول الضامن لأن الاصل عدم البلوغ

(فرع) وأن ادعى أن المضمون 440

777

۲۳٦

777

له ابراه عن الضمان وانكــر المضمون له البراءة ، فأحضر الضامن شاهدين احدهمسسا المضمون عنه ، فان لم يأمسره بالضمان قبلت شهادته وأن امره لم يقبل شهادته

(فرع) وان ادعی علی رجـل ۲۳٦ انه ضمن له دسيا على غالب معين وانكر الضمامن وأحضر المضمون له بينة تشمهد بالضمان فان بين قدر المال المضمون له وشهدت معه البينة بذلك حكم

> وان ادعى الضمان بمال معلوم 740 والمضمون مجهول وشهدت له البينة بذلك فهل تسمع بينته؟ فيه وجهان

(احدهما) لا تسمع هذه البيئة 740 ولا يحكم له على الضامن بشيء لأن الذي عليه الحق اذا كان مجهولا لم يثبت حقه

(والثاني) يحكم له على الضامن 220 لأن البينة قد قامت عليه بذلك (فرع) اذا ضمن الرجل لفيره دينا وقضاه ، وادعى الضامن على المضمون منه باذنه وقضى باذنه فليرجع عليه ، وانكـــر المضمون عنه الاذن

فان أقسام الضسسامن 777 بينة حكم له بالرجـــوع على المضمون عنه ، وأن لم يقسم بينه فالقول قول المضمون عنه مع يمينه

٢٣٦ (فرع) فان قال : تكفلت لك ٢٣٧ ومنها : أن براءة المدين الأصلى

بيدن فلان مؤجلا وقال المكفول له: تكفلت به معجلا ، وأقام كل واحد منهما شاهدا واحدا بما قال ففيه قولان:

(احدهما) لا يلزمه الا مؤجلا لأنه لم يقر بفيره

(والثاني) يحلف كل واحسد منهما مع شاهده ويتعارضان ويسقطان ويبقى الضمان معجلا (فرع) اذا ادعى الكفيــل ان المكفول به بريء من الحق وأن الكفالة قد سقطت وأنكر ذلك المكفول له ولم تكن بينة ، فالقول قول المكفول مع يمينه ، لأن الاصل بقاء الحق لانه لا يبرأ بيمين غيره

فرع في مذاهب العلماء في أحكام 227 تؤخذ مما مضي

علمنا مما مضى من مدهبنسا 227 من أحكام ما هي

منها أنه لا يصح الضمان بشرط براءة المضمون الأصلى فاذا قال شخص: ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة المضمون الأصلى أو اذا قال : ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة دمته فائه لا يصبح ، لأن عقد الكفالة يقتضى شفل ذمة المدين والضامن معا

ومنها: أن لصاحب الدين أو وارثه مطالبة الضامن والمضمون معا أو مطالبة أحدهما بــكل الدين أو ببعضة

244

227

۲٣٨

۲۳۸

227

737

تستلزم براءة الضامن ، فاذا برىء الضامن بأن أدى الدين أو أبرأه صاحب الدين أو غير ذلك فان ذمته تبرأ بدلك أما براءة الكفيل بغير أدفع الدين فانها لا تستلزم براءة الاصيل ومنها: أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو موت الضامن ، فاذا مات المدين الأصيلي فلصاحب الدين اخذ دينه من تركته قبل حلول الألجل ومنها: أن الكفيل أذا عقد صلحاً مع صاحب الدين بأن يأخذ أقل من الدين فلا حق له أن يأخذ أكثر مما صالح عليه ومنها: أن الحوالة بالدين كأدائه فاذا أحال الضامن لمساحب الدين بدينه على آخر ، فان كان الضامن مأذونا بالضامان من المدين كان له حق مطالبت.... والرجوع عليه والا فلأ ٢٣٨ وأما مذهب الحنابلة ، فقد مضى تفصيل مدهبه وبالجملة : فاذا قال شخص لآخر : أضمن عن فلان أو أكفل عنه كان الضمان والكفالة لازمين لنفس الذي ضمن أو كفل ، أما الآمر فانه لا يلزم بشيء منها غير ذلك . أما الحنفية فان الأحكام العامة التي تناولت الكفالة فكما يلي : يتعلق بالكفالة أحكام كثيرة:

٢٤٠ ومنها: أن الضيامن بالمال الذا

منها: أن الكفالة تصلح بدون 777 امر المدين ، فاذا كفل شـخص آخر بدون امره كان متبرعا ،

فليس له أن يرجع عليه بمــا أداه من الدين

٢٣٨ . أما أذا كفل المدين بأمره فأنه يرجع عليه بشرطين 🗀

(الشرط الأول) أن ينص على . أن الحــــق الذي يضمنه فيه يكون ملزما به كان يقول له: اضمن لفلان مائــة جنيه على أن ما تضمنه يكون علی سداده

فهذه الصيفة تجعل اللضامن 449 الحق في الرجـــوع على المدين بلاخلاف

(الشرط الثاني) أن لا يكون 441 الآمر صبيا محجورا عليه او رقيقا فان أمره صبى بأن يضمنه فليس له حق الرجوع في ماله ومنها: أنه اذا كان للضـــامن 244 الدين فان ذمة المدين الاصلى تبرأ ، ولا يكون لصاحب الدين حق عنده ، بل ينتقل الحق

الضامن ولا يبرأ الأصيل واذا أبرأ صاحب الدين المدين .37. فلم يقبل منه هذه المنة فان ذمة المدين لا تبرأ لانه يشترط قبوله أبراء صاحب الدين

للكفيل الذي دفع ، وقد يبرا

. ضمن بألف ثم صالح صاحب الدين على خمسمائة فانه يرجع بخمسمائة لا بالالف التي ضمنها ٢٤١ ومنها: أنه ليس للضامن الحق في مطالبة المدين الأصلي قبل أن يدفع عنه الدين الذي ضمنه

فيه ، لأنه لا يملك الدين الا بعد ادائة

۲۶۲ ومنها : ان الدین المؤجل بحل بموت المدین او بموت الضامن فاذا مات الضامن واخذ صاحب الدین حقه من ورثته فلیس له الحق فی مطالبة المدین الا عند حلول اجل الدین

۲۶۲ ومنها : أنه أذا صالح الكفيل صاحب الدين على نفسه بأن كان دينه أنما فرض بأن يأخذ خمسمائة ويترك الباقى ، فأن الصلح ينفذ بالنسبة للأصيل والوكيل في ثلائة أحوال :

٢٤٢ (الحالة الأولى) أن يشسترط الكفيل براءتهما معا

٢٤٢ (الحالة الثانية) أن يشترط براءة الأصيل ويسكت عن نفسه

۲ (الحالة الثالثة) أن يسكت ولم يشترط شيئًا ، أما أذا أشترط ٢٤٤ براءة نفسه فقط فأن ذلك يكون فسيخًا للكفالة

٢٤٢ ومنها: أن المدين اذا دفع الدين ٢٤٤ للكفيل قبل أن يدفعه الكفيل لصاحب الدين ، فان ذلك بحتمل ثلاثة أمور:

۲٤٣ (الأمر الأول) أن يدفعه تعجيلا لقضاء الدين كأن يقلول له خطاء ما على من الدين الذى ضمنتنى قيه قبل أن تؤديه ، وفي هذه الحالة يصبح ذلك الدين ملكا للضامن ، فليس للمدين أن يسترده ثانيا منه ، ولو لم سلمه لصاحبه

۲٤٣ (الأمر الثانى) أن يدفعه له على وجه الرسالة ، كأن يقول له : خذ دين فلان الذى ضمنتنى فيه وادفعه له ، فأن الدين يكون أمانة فى يده وللمدين أن يدفعه يسترده منه ثانيا قبل أن يدفعه لصاحبه على التحقيق

(الأمر الثالث) أن يدفعه له بدون أن يذكر أنه على وجه الم الرسالة أو على وجه تعجيل قضاء الدين ، وفي هذه الحالة يحمل على وجه القضاء

۲٤٣ ومنها: ان الكفالة في الضرائب ونحوها جائزة سمواء كانت عادلة أو ظالمة ، فيجوز للشخص ان يضمن غيره في عوائد الأملاك المقررة سنويا وفي الخراج المقرر كذلك ونحو ذلك وهذا ارجح الوجهين

ومنها أن الخبر المبنى على غلبة ظن الشخص واجتهاده لا يكون ضمانا ملزما للمخبر به .

مثلا: اذا قال شخص لآخر: اسلك هذه الطريق فانها أمن فسلكها فلقيه لص سلبه ماله فان المخبر الذي قال له: انها امن لا يضمن لأن عبارته مبنية على ما يظنه

۲ نعم اذا كان هذا القول بأن قال له: اسلك هذه الطريق فأن كان مخسوفا ونهب مالك فأنا ضامن فقعل ونهب ماله ، فقد اختلف فيه فقال بعضهم: انه يضمن ما فقده ه المال وبعضهم

450

480

قال: لا يضمن ، لانه يشترط الصحة الضمان أن يكسون المضمون معلوما ، وأمن الطريق مجهول فكيف يصبح الضمان ؟ . ومنها: أنه أذا قال زيد لعــمرو ضمنت لك خالدا بما يقضى به عليك القــاضي ثم غاب خالد المضمون فادعى عمرو المضمون له على زيد الضامن أن له كذا على خالد المضمون الفـــائب وبرهن على ذلك فانه لا يقسل

أما المالكية فقيالوا: تتعلق ۲ ٤ o بالكفالة أحكام كثيرة:

منها: أنه يصح الضمان بدون 750 اذن من عليه الدين وهو المضمون عنه ، فأما اذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن من عليه الدين وهو المضـــمون عنه ، فاذا كان لندخص دین علی آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن المدين صح الضمان ولزم ، وبعضهم يقول: لا يصح الضمان بدون إذن المدين ؛ والا فلا يلزمه الدفع وكذا يصح لشمخص أن يؤدى دین آخر بدون اذنه ویجبــر صاحب الدين على قبوله بشرط أن يكون الفـــرض من ذلك الشفقة والرفق بالمدين

ه ۲۲ أما أذا كان ألفرض سداد دينه ليشهر بمطالبته عند الرجوع عليه أو يؤديه بمداينته أياه لعداوة بينهما فانه لا يصيح

ولیس لن سدد دن غره بقصد الاضرار به مطالبةعليه مطلقا ومثل ذلك ما اذا ائسترى دين شخص ليفيظه بالمطالبة ويشهر به لعداوة بينها، فان ذلك الشراء لا يصيح ، وعلى رب الدين أن يرد الثمن الذي باع به الدين للمشترى ، فأن ضاع منه _ فان كان من الاشـــياء المثلية _ فعليه رد مثله

٢٤٥ وأن كان من الأشياء التي لها قيمة _ فان مات قبل أن يرد الثمن أو غاب عن البلد ـ فليس للذى اشترى منه الدين ان يطالب المدين ، بل الذي يتولى مطالبته الحاكم ليأخذ منه المبلغ ويدفعه للمشترى

ولكن لا يجب على البائع أن يرد ثمن الدين الذي قبضه الا اذا علم أن غرض المسترى هو الاضرار بالمدين والتشهير به ٢٤٥ أما أذا لم يعلم بدلك فأن البيع ينفذ ، ولا يجب عليه رد الثمن وفي هذه الحالة لا يكــــون للمشترى الحق في أن يتولى مطالبة المدين بل يبيسع الدين لفيره ، وبعضهم يقول : يفسخ الدين مطلقا علم أو لم يعلم

٢٤٦ ومنها: أنه أذا أدعى شخص أن له ديناً على غالب فقال آخر: أنا · ضـــامن لذلك الدين ثم حضر الفائب وانكر الدين ولم يثبت الدين ببينة ونحموها فان الضمان يسقط

| كنت ملزماً بدينه ، فلزمه وذمة | | فاذا أقر الفائب بالدين وكان | 737 |
|--------------------------------|------------|--|------------|
| الضامن تبرأ بعد انقضـــاء | | موسراً فان الضمان يلزم أما ا ذا | |
| الشبهرين | | كان معسرا فان الضمان يسقط | |
| وتبرأ ذمة المدين الأصلى ومن | 737 | لاختمال انه تواطأ مع المدعى على | |
| ذلك تعلم أنه يجوز الضمان | | أكل مال الضامن | |
| مؤقتا بمدة معينة | | ومنها: انه يلزم مــــن براءه | 737 |
| ومنها: أنه لا يجبوز لصاحب | 737 | المضمون براءة الضامن ، ولا | |
| الدين أن يطالب الضامن الا في | | يلزم من براءة الضامن بسراءة | |
| أربعة أحوال: | | المدين | |
| الحالة الأولى: أن يكون المضمون | 737 | مثلا : اذا ضمن شخص دینا | 117 |
| الأصلى مفلسا | | في ذمة آخر فتنــازل صاحب | |
| الحالة الثانية : أن يكون موسرا | 737 | الدين عن دينه ، كأن وهبــه | |
| ولكنه مماطل معروف باللدد في | • | للمديون أو أبرأه منه أو أحاله | |
| الخصومة والشدة فيها | | على دين ثابت لازم فان ذمــة | |
| الحالة الثالثة: أن يكون المدس | 737 | الضامن تبرأ | |
| الأصلى غائباً ، وليس له مال | | ومشل ذلك ما اذا مات المدين | 717 |
| يمكن سداد الدين منه ، اما | | عن مال ، وصاحب الدين وارثه | 1 3 3 |
| أذا كان له مال يستطيع صاحب | | فان ذمته تبرا وذمة الضامن | |
| الدين أن يأخذ منسسه بدون | | تبعا ، بخلاف ما اذا مات المدين | ı |
| صعوبة ولا مشقة فليس له في | | مفلساً فان ذمة الضامن لا تبرأ | |
| ، هذه الحالة مطالبة الضــامن | | يمو ته | |
| الحالة الرابعة: أن يشـــترط | 737 | اما اذا برىء الضمامن فان | 7 { 7 |
| صاحب ألدين أن يأخذ دينه | | المضمون قد لا يبرأ فالأول كما | • |
| من أيهما جاء ، فان له في هذه | | اذا دفع الضامن الدين فان ذمة | |
| الحالة أن يطالب ، ومثل ذلك | | كل منهما تبرأ من الدين فلا يكون | |
| أن يشترط مطالبة الضامن في | | لصاحبه حق قبلهما | |
| حالة معينة كعسر المضمون | | والثاني : كمَّا أذَّا وهب صاحب | 737 |
| أو موته أو نُحو ذلك | | الدين للضامن الااذا قبض الدين | |
| ومنها: أن الدين يصح في ثلاثة | 787 | قبل أن يحصل لصاحب الدين | |
| أحوال: | | مانع بمنع من الهبة | |
| الحالة الأولى: موت الضامن | 787 | وكذلك اذا كان الضمان مؤقتا | 457 |
| اذا ترك مالا يكفى لسيداد كل | - | ىمدة كان ىقول: ضـــمان دين | |
| الدين أو بعضه، فاذا ترك | | فلان على في مدة شهرين مثلا ، | |
| كل الدين كان لصاحب الدين | | بحیث اذا مات أو أفلس فیهما | |
| J J. J. J. | | المناف المالية | |

الخيار من تركة النصامن او ان يتبع المضبمون الأصلى

۲ افاذا أخذ دينه من تركة الضامن فليس لورثته مطالبة المضمون الا بعد حلول اجل الدين ، ولو كان المضمون حاضراً أو موسراً، ٢٤٨ لأن الدين في هذه الحالة يعجل بالنسبة للضامن فقط بسبب ٢٤٨ موته موسراً

۲٤٧ فاذا مات الضامن معسرا فلاحق لصاحب الدين في المطالبة الاعند حلول الأجل ، واذا ترك بعض الدين كان له الحق في أخذه ويصبر بالبعض الآخر الى حلول الأجل

۲ الحالة الثانيية: أن يفلس الضامن وفي هذه الحالة يكون صاحب الدين مخيراً بين أن يدخل مع الدائنين في تصفية مال الضامن ويأخذ الحصة التي يستحقها معهم ، وليس للضامن أن يطالب بها الا بعد حلول الأجل

۱۹۷۷ الحالة الثالثة: أن يموت المدين موسراً وفي هذه الحالة لصاحب الدين أن يأخذ دينه مسن تركة الميت ولو لم يحل أجل الدين أمسا أذا مات معسراً فليس لصاحب الدين أن يطسالب الضامن الا بعد حلول الأجل النه لا يلزم من حلول الدين على الأصيل حلوله على الضامن

۲٤۱ ومنها أن الضامن أذا دفع الدين يرجع به على المضمون بعد أن

يثبت أنه دفعه ببينة أو أقرار من صاحب الدين بأن استلم دينه أو نحيو ذلك ، فاذا لم يثبت ذلك فليس له الحق في الرجوع على المضمون

عقد التامين واعتباره عقد كفالة وحكم الشرع في هذه العقود

والفرق بين المتأمين وبين كفالة المعاش الحكومي لمن يبلغ سن التقاعد

۲۱۹ بدایة صناعة عقود التأمین الذی کان یسمی بالسیکورتاه قام علی ایدی الیهود فی اوربا وامریکا ۱۶۹ ثم انتقل الی الشرق مع اجتیاح جیوش الفرب ونظمه وقوائینه واعرافه بفسادها نظمنا وتعالیم دینا

۲٤٩ وقد توهم بعض المستفلين بالفقه ليلهم الى كل مستحدث عصرى أن التأمين محمول على أصل الاباحة وهو بالنسبة للأفراد:
۲٤٩ « انضمام الى اتفاق تعاوني نظم

تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس يتعرضون جميعاً للخطر ٢٤٩ « وأن ما يدفـــع الى شركات التأمين من أقساط فمركزها ووضعها بالنسبة اليه مركــز المال الذي يوضع تحت وصابتها وولايتها

۲٤٩ وأن المعاوضة في عقد التأمين « أنما هي بين القسط الذي يدفعه المؤمن له والأمان الذي يحصل عليه بمقتضى العقد » ٢٤٩ « وأن المستامن يحصل على هذا

107

العوض بمجرد عقد التأمين دون توقف على وقوع الخطر »

ويفرق بعضهم في تسسويفه 719 فيعتبر عقد التأمين عقد مضاربة وأن الأقساط هي مال المضاربة وأن الشركة لا تملكها بل تنجر فيها والربح بينها وبين المؤمن له وقالوا : أنَّ نظـــرية التأمين 10. ليست الاتعاونا منظما تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر وأحد ، حتى اذا تحقق الخطر بالنسبة الى بعضهم تعاون الجميع في مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم يتلافون بها أخطارا واضرارا جسيمة

نم يقولون: ان المفهوم المائسل في أذهان علماء القانون لنظام التأمين انه نظام تعاوني يؤدي الى تفتيت اجزاء المخساطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذي يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة اقساطهم، بدلا من بقاء الضرر على عاتق المصاب وحده

۲۵۱ ولكن الذين يصفون التسامين بالصيغ التى سقناها يقولون: ان التأمين باعتباره فكرة ونظاما غير منظور الى الوسائل العملية لتحقيق الفكرة وتطبيق النظام يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدل عليه او تدعو اليه ادلتها الحزئية

۲۰۱ ولو كان التأمين عقد معيونة ورفق لما جاز لهم أن يأكلوا أكثر ما دفعه أذا انقطع عن سيداد الأقساط لمرض أو عجز أو عمد ١٥١ التصرفات عن الأصوليين ثلاثة أقسام:

۲۰۱ عرفان وواسطة ، فالطيرفان أحدهما معاوضة فيتجنب فيها الجهالة والغرر ، لا ما دعت الضرورة اليه

واصحابنا الذين يرفضون عقد التأمين ينكرون أن يكون هــذا المقد مقصودا به التعاون وبدل الاحسان بل انه عمل تجـارى مقصود به الربح والكسب فهو عقد معاوضة وليس عقد تبرع باتفاق فقهاء القانون الوضعى وعلماء الشريعة

۲۵۲ وليس بين المتعاملين مع الشركات علاقات أو اتفاق على التعاون أو بذل الاحسان ولا ذكر لهذا في العقود المبرمة بين الشركات وبين آحاد المتعاملين

۲۵۲ الضمان الاجتــهاعي والتامين التعاوني

۲۵۲ وما يقال في الشركات التأمينية وعقودها لا يقال بالضرورة في الضمان الاجتماعي بوزارة

101

الشئون الاجتماعية لمنح العمال عند العجز أو الشيخوخة أو المرض أرزاقا تجرى عليهمم مقابل نسبة محتملة تقتطع من رواتبهم ، وهذه أمور لا يقصد منها الربح أو الكسب التجارى وقد تتبرع الحكومة بالفرق حين عجز ما يجمع من العاملين عن الوفاء بأعباء النفق التزمت والأرزاق والرواتب التي التزمت بها .

۲۵۲ فتوى المجمع الفقهى برابطــة العالم الاسلام

۲۵۲ صدور الفتوى في دوراته المنعقدة في ١٠ شعبان سنة ١٣٩٨ بمكة المكرمة بمقر رابطة العسسالم الاسلامي

۲۵۲ تقرير اللجنة المكلفة بأعداد قرار الجلس حول التأمين التعاوني

بناء على قرار مجلس المجمسع المتخذ بجلسة الاربعاء ١٤ من شسسمان سسنة ١٣٩٨ المتضسمان تكليف كل مسسن المقضيلة الشسيخ عبد العزيز بن باز والشسيخ محمد محمود الصواف والشيخ محمد بن عبد الله السسبيل محمد بن عبد الله السسبيل التأمين بشتى انواعه وأشسكاله التأمين بشتى انواعه وأشسكاله (أولا) : عقد التأمين التجارى

۲ (أولا): عقد التأمين التجارى
 من عقود المعاوضات الماليـــة
 الاجتماعية المستملة على الغرر
 الفاحش ، لأن المستأمن
 لا يستطيع أن يعرف وقت العقد

مقدار ما يعطى أو يأخذ فقد يدفع قسطا أو قسطين ثم تقع الكارثة فيستحق ما الترم به المؤمن ، وقد لا تقع فيسدفع الاقساط ولا يأخذ شيئا

(الثانى) : عقد التأمين ضرب من ضروب المقامرة لما فيه مسن المخاطرة فى معاوضات مالية ومن الفرم بلا جناية أو تسبب فيها، ومن الفنم بلا مقابل أو مقابل غير مكافىء

(الثالث): عقدد التأمين يشتمل على الربا الفضدل والنساء ، لانها اذا دفعت له أو لورثته أكثر مما دفعه فهو ربا الفضل

(الرابع): عقد التأمين التجارى من الرهان المحرم ، لأن كسلا منهما فيه جهالة وغرر ومقامرة، ولم يبح الشرع من الرهان الا ما فيه نصرة للاسلام

۲۵۱ (الخامس) : عقد التسامين التجارى فيه أخذ مال الغير بلا مقابل في عقود مقابل في عقود المعاوضات التجارية يحسرم لدخوله في عموم النهي في قبوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم »

۲۵۵ (السادس): في عقد التامين التجاري الالزام بما لا يلزم شرعاً ، فان المؤمن لم يحدث الخطر منه، ولم يتسبب في حدوثه

707

101

107

وانما كان منه مجرد التعاقد على ضمان الخطر على تقدير وقوعه مقابل مبلغ يدفعيه المستأمن له ، والمؤمن لم يبذل عملا للمستأمن فكان حراما

والجواب عما اسمتدل به المبيحون للتامين جميعه او بعضه :

(١) الاستدلال بالاستصلاح 100 غير صحيح فان المصالح في الشريعة الآسلامية ثلاثة اقسام: ٢٥٦

قسبم شهد الشرع باعتباره فهو 100 ححة

وقسم سكت الشرع عنه فلم 800 يشهد له بالفاء ولا اعتبال وهذا محل اجتهاد المجتهدين والقسم الثالث ما شهد الشرع بالفائه وعقود التأمين التجارى فيها جهالة وغرر وقمار وربا فكانت مما شهد الشرع بالفائه

(ب) الاباحة الأصلية لا تصلح دليلا هنا ، لأن عقود التامين التجـــاري قامت الأدلة على 101 مناقضتها لأدلة الكتاب والسنة والعمل بالاباحة الاسملية مشروط بعدم المنافي

المحظورات لا يسمح الاستدلال به هنا ، فان ما أباحه من طرق كسب الطيبات اكثر اضعافا مضاعفة مما حرمه عليهم فليس ٢٥٧ هنساك ضرورة معتبرة شرعا تلجىء الى ما حرمته الشريعة ٥٥٦ (د) لا يصح الاستدلال بالمرف

فان العرف ليس مسمن أدلة تشريع الاحكام ، وانما يبنى عليه في تطبيق الأحكام وفهم المراد من الفاظ النصوص ومن عبارات الناس

(ه) الاستدلال بأن عقيود التأمين من عقود المضاربة او في معناها غير صحيح ، فان راس المال في المضاربة لم يخرج عن ملك صاحمه

(و) قياس عقدود التأمين على ولاء الموالاة عند من يقول به غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن الفروق بينهما أن عقود التأمين هدفها الربح المادى المشوب بالفرر والقمار وفاحش الجهالة ، بخلاف عقد ولاء الموالاة

(ز) قياس عقد التأمين التجارى على الوعد الملزم عند من يقول به لا يصح ، لأنه قيساس مع الفارق

(ح) قياس عقميود النامين التجارى على ضمان المجهول ، وضمان ما لم يجب قياس غير صحيح ، لأنه قياس مع الفارق (ط) قياس عقبود التامين التجاري على ضمان خط___ر الطريق لا يصح فانه قياس مع الفارق

(ى) قياس عقود التـــامين التجارى على نظام التقاعد غير صحيح فانه قياس مع الفارق أيضاً ، لأن ما يعطى من التقاعد 10V

YOX

حق التزم به ولى الأمر باعتباره مسئولا عن رعيته ، وراعى في صرفه ما قام به الموظف مــن خدمة الامة ووضميع له نظاماً يراعى فيه مصلحة أقرب الناس الى الموظف ، ونظر الى مظنة الحاجة بهم فليس نظام التقاعد من باب الماوضة الماليـــة بين الدولة وموظفيها وعلى هسندا لا شبه بينسه وبين التأمين الذي هو من عقود المعاوضات المالية

۲۵۷ (ك) قياس نظام التأمين التجارى على نظام المساقلة لا يصح فانه قياس مع أنعارف ومن الفروق أن الأصلل في تحمل العاقلة لدية الخطأ وشبه العمد ما بينها ربين القاتل خطأ أو شبه العمد من الرحموالقرابة التي تدعو الى النصرة والتواصل والتماون واسداء المروف ولو دون مقابل

٢٥٧ وعقود التأمين تجارية استغلالية تقوم على معاوضات ماليمسة محضة لا تمت الى عاطفـــة الاحسان وبواعث المعسروف

(ل) قياس عقود التمامين غير صحيح لأنه فيسساس مع الفارق أيضاً ، ومن الفروق أن الأمان ليس محلا للعقب في المسألتين ؛ وانما محله في تأمين الأقساط ومبلغ التأمين ، وفي

الحراسة الأجرة وعمل الحارس ٢٥٧ أما الأمان ففاية ونتيجة والالما استحق الحارس الأجرة عنه ضياع الحروس

٢٥٧ (م) قياس التأمين على الايداع لا يصح لانه قياس مع الفارق أيضا فان الأجرة في الايداع عوض عن قيام الأمين بحفظ شيء في حوزته يحوطه بخلاف التأمين ، فإن ما يدفعه المستأمن لا يقابله عمل من المؤمن ويعود الى المستأمن بمنفعة

انما هو ضمان الأمن والطمانينة وشرط العوض عن الضـــمان لا يصبح ، بل هو مفسد للعقد وان جعل مبلغ التأمين في مقابلة الاقساط كان معاوضة تجارية جعل فيها مبلغ التامين او رهنه فاختلف على عقد الايداع

(ن) قياس التأمين على ما عرف بقضية تجار البر مع الحاكة لا يصح ، والفرق بينهسما أن القيس عليه من التـــامين التماوني وهو تعساون محض والقيس تأمين تجارى وهسو معاوضات تجاربة فلا يصيح القياس

التجارى على عقود الحراسة ٢٥٨ كما قرر مجلس المجمسيع بالاجماع الموافقة على قسرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السنعودية رقم ١٥ وتاريخ } _ } _ ١٣٩٧ هـ من حواز التأمين التعاوني بدلا

من التجارى المحسسرم للأدلة الآتية:

الأول: أن التعاون من عقود YOX التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار ، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث

۲۰۸ الثانى : خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه ربأ الفضل ، ٢٥٩ وربا النساء ، فليس عقسود المساهمين ربوية ، ولا يستفلون ما جمع من الاقسماط في معاملات ربوية

> الثالث: أنه لا يضر جهـــل المساهمين في التأمين التعماوني بتحديد ما يعود عليه من النفع لإنهم متبرعون ، فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة بخسلاف التأمين التجارى فانه عقسد معاوضة مالية تجارية

۲۵۸ الرابع: قيام جماعة مـــن السلمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الاقساط لتحقيق الفرض الذي من أجله انشىء هذا التعاون ، ســواء كان القيام بذلك تبرعا أو مقابل أجرسين

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تماونية مختلطة للأمور الآتية : أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادي الاسلامي الذي يترك للأفهراد مسئولية القيمسمام بمختلف المشروعات الاقتصادية ولا باتي

دور الدولة الا كمنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به . ٢٥٩ . ثانيا: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه بستقل المتعاونون بالمشروع كله مسسن حيث تشفيله ومنحيث الجهاز التنفيذى ومسمئولية ادارة المشروع

تالثا : تدريب الاهــالى على مباشرة التأمين التعاوئي وايجاد المبادرات الفردية ، والاستفادة من البواعث الشـــخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة يجعلهم اكثر حرصما ويقظة على تجنب وقوع المحاطر التى يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها

رابعاً: ان صـــورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هية أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم فقط لحمايتهم ومسائدتهم

٢٥٩ ويسرى المجلس أن يراعي في وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاوني على الأسس الآتية:

٢٦٠ أسس التأمين التعاوني كمسا وضعها الفقهاء

الأول: أن يكون لمنظمة التأمين 41. التماوني مركز له فرع في المدن ٠. كافىسة ، وان يكسسون بالمنظمة أقسام تتوزع حسسب الأخطار المراد تفطيتها

177

222

777

474

177

۲٦٠ الشانى: أن تكون منظمة التأمين الشعاونى على درجة كبيرة من المرونة والبعسد عن الأساليب المقدة

۲٦٠ الثالث: أن يكون للمنظمية مجلس أعلى يقرر خطط العمل ويقترح ما يلزمها من لوائح وقرارات تكون نافذة اذا اتفقت مع قواعد الشريعة

۲٦٠ الرابع: يمثل الحكومة في هذا المجلس من تختاره من الاعضاء ويمثل المساهمين من يختارونه ليكونوا اعضاء في المجلس ليساعد ذلك على اشراف الحكومة عليها

۲٦٠ الخامس : اذا تجاوزت المخاطر موارد الصندوق بما قــــد يستلزم زيادة الأقسام ، فتقوم الدولة والمشتركون بتحمل هذه الزيادة

.٢٦ كافة **لا تأتى الا حالا ك**ما وردت فى الكتاب العزيز

77. ويؤيد مجلس المجمع الفقهى ما اقترحه مجلس هيئة كبار العلماء في قراره المذكور بأن يتولى المواد التفصيلية لهدن الشركة التعاونية جماعة مدن الخبراء المتخصصين في هدنا الشان

٢٦٠ التوقيعات من الرئيس ونائبه والرئيس العام لادارة البحوث العلمية والافتاء والدعبوة والارشاد وبقية الأعضاء

۲٦١ مخالفة الدكتور الاســـــتاذ مصطفى الزرقا:

انی اخالف ما ذهبتم الیه مین اعتبار التأمین الذی اسمیتموه تجاریا بمختلف انواعه وصوره حراما ومیسیزتم بینه وبین ما اسمیتموه تعاونیا

ثم ساق الدكتور الزرقا رايه وادلته من الكتاب والسلمانة وقواعد الشريعة ومقاصلها العامة والشواهد الفقهيات بالقياس السليم عليها ودفيع توهم أنه يدخل في نطاق القمار أو الرهان المحرمين ودفع شبهة أنه ريا

وأشار الدكتـــور الزرقا الى كتابه (عقد التـامين وموقف الشريعة الاسلامية منه)

۲٦٢ ثم بين لهم في هذه الجلسية أن التمييز بين تعاوني وتجاري لاسند له

وتدرج فضيلته في بيان التأمين البدائي ثم التأمين الذي ينتظم الألوف من الناس ثم قيام جهاز اداري به يحتاج الى ربح ليستمر في اداء مهمته من التنفيذ والاشراف

وبين كيف يحسب القسيط وكيف يضيف أن هذه الدورة وكيف يضيف أن هذه الدورة الأولى لهذا المجمع الفقهى الذى لم يجتمع فيه الا نصف أعضائه والباقون تخلفوا أو اعتسدروا عن العضوية لظروفهم الخاصة ثم بين أنه أذا أربد اتخاذ قرار خطير كهذا وفي موضع اختلفت فيه آراء علماء العصر يجب أن

770

يكون في دورة يجتمع فيهها أعضاء المجمع كلهم أو إلا قليلا

٢٦٢ ثم ناشد الحكومات والسلطات المسمئولة أن تفرض رقابة شـــديدة على شركات التأمين لمنبع الاستفلال والاحتمار لحاجات الناس الضرورية وذلك خير من التحريم

٢٦٤ ملخص قرار هيئة كبار العلماء في جواز التامين التعاوني

٢٦٤ . وبعد الدراسة والمناقشية وتداول الرأى قسرر المجلس جوازه وامكان الاكتفاء به عــن التأمين التجاري في تحقيق ما تحتاجه الأمة

٢٦٤ الأول: أن التامين التعاوني ٢٦٥ من عقود التبرع يقصد بهــا أصالة التعساون على تفتيت الأخطار ، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث ٢٦٤ فجماعة التأمين التعساوني ٢٦٥

لا يستهدفون تجارة ولا ربحا من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر

الثانى : خلو التأمين التعاوني 175 من الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة فليس عقسود المساهمين ربوية

٢٦٤ الثالث: أنه لا يضر جهـــل ٢٦٥ رابعا: أن صــورة الشركة الساهمين في التامين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم مـــن النفع ، لانهم متبرعون ، فلا

مخاطرة ولا غرر ولا مقسامرة بخلاف التأمين التجارى ، فانه عقد معاوضة مالية تجارية

٢٦٤ الرابع: تيام جماعة مـــن المساهمين أو من يمثلهــــم باستثمار ما جمع من الاقساط لتحقيق الفرض الذي من اجله انشىء هذا التعاون سواء كان تبرعا أو باجر

ورأى المجلس ان يكون التامين التعاوني غلى شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة للامور الآتية: أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادي الاسلامي الذي يترك للأفراد مسلطولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية به

ثانيا : الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتض___اه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشفيله ، ومن حيث الجهاز التنفيذي

ثالثا : تدريب الأهـــالي على مباشرة التأمين ، وايجـــاد المبادرات الفردية والاستفادة من البواعث الثب خصية ، فلا ثبك أن مشاركة الأهالي في الادارة تحملهم اكثر حرصا ويقظة على تجنب وقسيوع المخاطر التى يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها

المختلطة لا يجعل التامين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه بل بمشاركة

مثها معهم

بتولى وقد نص القرار على ان يتولى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاونى جماعة من الخبراء المختصين ثم يعرض على مجلس هيئة كبار العلماء لدراسته ومظابقته على قواعد الشريعة

٢٦٦ عقد التأمين على الجياة

۲۹۲ عرفنا من ثنايا ما اثبتناه آنفا ان عقد التأمين هو أن يدفيع المستأمن للشركة قسطاً معينا لمدة مسماة فاذا توفى فى هده المدة فان الشركة تؤدى لورثته القدر المتفق عليه بين الميت وبين الشركة

۲٦٦ ولا شك في بطلان هذا المقد وحرمته لما يأتي :

٢٦٦ أولا: لأنه عقد قمار في حقيقته ومعناه

۲۹۹ ثانیا: لانه تسلیم نقود منجمة فی نقود اکثر منها مؤجلة ، قد یتحمل علیها وقد تقوت علیه ۲۹۹ ثالثا : لیس له ضرورة تلجیء الیه ولا حاجة یسوغ معها مثل هذا العقد ، ولا تقتضیه مصلحة حتی لو أن حاجة سوغته او مصلحة اقتضته فاننا نقسول بحرمته

٢٦٦ ادلة المجيزين لعقود التأمين:

۲۲۸ اولا: ان عقد التسامین عقد تعساون و تضسامن اجتماعی ، اذ الفکرة الاساسیة فیه هی التعاون علی رأب آثار

الكوارث الذاتية أو الماليسة بتجزئتها وتوزيعها على جميع المستأمنين تأسسيسا على أن التعاون على الخير تدعو اليه الشريعة

۲٦٧ ثانيا: ان عقد التأمين يمنح الأمان والاطمئنان للسمتأمن على ماله ومستقبل حياته

ثالثاً : العقود في الشريعسة محدودة محصورة ، بل يجود استحداث صور جمديدة من العقود كلما دعت الحاجسة ، والأصل في العقود الاباحة عند اكثر العلماء ما لم ينص على منعها ، أو تكون مخالفة للقواعد الشرعية القطعية . وعقد التأمين لم يرد نص يمنعسه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن حاجة الناس اليه فيكون جائزا

۲٦٧ رابعا: ثم في أحكام الشريعية والفقهاء وأصولهم ما يصلح كونه مستندآ قياسيا وأضيحا في جوازه من ذلك:

۲۹۷ (۱) عقد الموالاة عند ابى حنيفة يتم بين شخص غير عربى مجهول النسب ، وشخص عسربى ، يقول الأول للثانى : انت مولاى ترثنى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت ، فاذا قبل يصبح وليا يرثه اذا مات منغيروارك ويعقل عنه اذا جنى جناية خطأ توجب وهو معنى (تعقل عنى)

أجازه الأحناف فيه شييبه ٢٦٧ قالوا: والتأمين من المسئولية يشب عقد الموالاة تماماً ، فمالك السيارة أو سائقها مسئول ماليا عا تلحقه السيارة بالغير وشركة التامين تحل محله في تحمـــل هذه المسئولية كما يحل الولى الكثير محل المولى من الارث

(ب) نظام العاقلة في الاسلام: 777 وهو نظام وردت به السينة **177** الصحيحة وأخذ به أئمة المذاهب وخلاصته آنه آذا جنى احـــد جناية قتل غير عمد فوجبت عليه الدية ، فان الشريع___ة تفرض الدية على أفراد العاقلة الذين يكون بينه وبينهم النصرة وهم الرجال البالفون مـــن ٢٦٩ فما الفرق بين هذا وبين التأمين عشيرته ، فتقسط عليهم الدية فى ثلاث سنين بحيث لا يصيب أحدا منهم ما هو فوق طاقته ۲٦۸ قبل الاسلام تبرعاً منها فجاء

> ٢٦٨ (الأولى) تخفيف أثر المصيبة على الجاني المخطىء

غاىتىن :

الشرع والزمها لسيبين او

(والثانية) صيانة دماء ضحايا ለፖፖ الخطأ من أن تذهب هـدرا ، لأن الجاني المخطىء قد يكون فقرأ فتهدر الدية

۲٦٨ واذا كان الشرع قد اقر هـذا النظام التعاوني أفلا يجوز اقرار

صورة عقد التأمين ؟ بالتأمين من المسئولية المدنية ٢٦٨ وهل المصلحة التي يراها الشرع بالغة من القوة درجة توجب جعلها الزامية تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نط_اق واسع بطريق التعاقد والمعاوضة التى يدفع فيها القليل لصيانة

٢٦٨ (ج) نظام التعاقد: وهو يقوم على اقتطاع جـــزء من الراتب الشهرى للموظفين وفي سن الشيخوخة يتقاعد ويأخذ رانبا يبلغ اضماعا مضاعفة عن الذي اقتطع منه شهریا ویستمر حال حیاته ثم ينتقل بعد وفاته الى زوجته وأولاده

على الحياة ، أن كليهما يدفع جزءا ضئيلا دوريا في التقاعد و فوريا في التأمين على الحياة

ولقد كانت العاقلة تتحمل عنه ٢٦٩ (د) قاعدة الوعد الملزم عند المالكية:

479

٢٦٩ وخلاصتها: أن الشيخص أذا وعد غيره هل يلزم قضاء بالوفاء بوغده أم لا ؟

الرأى الراجح في مذهب المالكية ے میں بین اربعیة آراء _ ان الواعد لا يلزم بوعده الا اذا بني الوعد على سبب ، ودخــل الموعود في ذلك السبب فعلا ، كما لو وعده أن يدفع له الهسر اليتزوج فتزوج

مثله بطريق التعساقد كما في ٢٦٩ أما عند الشافعية والحنفيسة

YV.

171

والحنابلة فان الوعد لا يكون ملزما بحال قالوا: وبناء على الراجح عند مالك يمكن تخريج عقد التأمين على أسساس انه التزام من الشركة للمستامن راو بلا مقابل على سبيل الوعد بأن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض عليه خسائره

779 الأحناف:

نص الحنفية في باب الكفالة أنه 779 اذا قال شخص لآخر: (اسلك هدا الطريق فهو؛ آمن ، وان أصابك فيه شيء فانا ضامن) فسلكه وسرق ماله ، وجب على الضامن أن ينفذ طُسمانه ، ويدفع بدل المال المسروق

. ٢٧ وهذا دليل في أكلام الأستاذ مصطفى الزرقا يعد نصا في الاحة التأمين من الأخطار

(و) عقد الاسمستئجار على 17. الحراسة : :

بالقارنة بينعقد الاستئجار على الحراسة وعقد النامين يجسد الاستاذ مصطفى الزرقا بينهما تشابها كبيراً 4 ذلك أن الحارس ــ وان كان يقوم بعمل هـــو ليست له أية نتيجة سيوى تحقيق الأمان من نتائج الأخطار التى يخشاها

۲۷۰ ويناقش الشيخ فيصل مولوى في صحيفة الأمان فيقول:

. ٢٧ أولا _ أذا سلمنا أن فك _ رة

التعاون والتضامن الاجتسماعي موجودة في نظام التأمين التجاري فاننا لا نسلم أنها هي الأساس والفاية من هذا التأمين

٢٧٠ وفي راينا أن الذي يدفع لانشاء شركات التأمين التجازية انما هى الأرباح الخيالية من أقصر الطرق

(ه) ضمان خطر الطريق عند ٢٧٠ ثم ان جماهير الفقراء ومتوسطى الدخل اندفعوا للتعاقد مع هذه الشركات دون أن تخطر على بالهم فكرة التعاون والتضامن بل أن كل وأحد منهم ينطلق من ظروفه الفردية فيرى انه يدفع القليل لياخذ الكثير عندما يتمرض لحادث

ولو كانت فكرة التعسساون والتضامن الاجتماعي هي الأساس لدى مجموع المؤمنين لأقدموا على انشاء مؤسسة تقوم على التأمين النعاوني أو التبادلي حيث لا ربح لأحد على حساب الآخرين

ثانيا : ان التعاون على الخمر 771 أمر تتشوف اليه الشريمسة ولكن الخير لا يكون في الفايات والقاصد وحسدها ، ولكن في الوسسائل والوسائط المفضية الى الفايات

والخلاف حول التامين ليس في تماون الناس مع بعضهم لتلافى آثار المصائب والنكبات ، لكنه في هذه الوسائل الودية الى ذلك

777

وكونها وسائل غير مشروعة ، ومن ذلك التأمين التجــارى الفاية ، ولكن تكتنفهــــا الشبهات وتنتج عنها المنكرات واذا كان هناك أسلوب شرعى 1771 يحقق التعساون ويرأب آثار المصائب بتوزيعها على الجماعة وهو مبرأ من الشبهات ولكنه غير مطبق لتقصير المسلمين فهل يجوز في هذه الحالة استحداث أسلوب جديد تحوم حسسوله الشبهات وقد تترتب عليه سيئات جديدة والبحث عن ادلة شرعية تبوره ا

ان الأصل في العقود الاباحة ما لم يرد نص يمنعها ، أو تكون ٢٧٢ عقد الوالاة والتامين مخالفة لقواعد الشريعة العامة وعقد التأمين لم يسسرد نص بخصوصه يمنعه وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن حاجة الناس فيكون جائزا ونحن مسلمون بأن الأصل في العقود الاباحة ، ونسلم بانه لم يرد نص من الشارع بتحريم التأمين بعينه ولكنا نناقش مسالتين

ثم يقول الأستاذ مصطفى الزرقا

(الأولى) القول أنه لا يُوجِد في 177 عقد التأمين ما يخالف الشريعة (الثانية) أن حاجة الناس 777 تقتضى ايجاد حل لمسكلة الحوادث المفاجئة وما يترتب عليها ، سواء كان هذا الحل

بالتأمين أو بفيره واذا كان التأمين التجاري هو النظام الشـائع فليس ذلك لحاجة الناس بل لأن انظمــة الجاهلية متواطئة مع شركات التأمين من الرأسيسماليين المحتكرين حيث ابعدت اسلوب الاسلام في علاج هذه القضية وقد يكن اعتبار هذا الوضيع دليلا على قيام حالة ضرورة تبيح للناس الوقوع في الشبهات او المحرمات بحسب شروط الضرورة الشرعية ولكنه لا يمكن أن يصبح دليلا على اباحة نظام التأمين ابتداء ، لأن حاجة الناس الى اسلوب يخفف عنهم آثار المصائب المفاجئة

يرى الاستاذ مصطفى الزرقا 777 شبها كبير بين عقد الموالاة - عند أبى حنيفة _ وبين عقد التأمين من المسئولية ففي عقد الموالاة يتحمل الولى المسئولية المالية الناتجة عن خطأ المولى الخ وهنا تقف أمام هذا التصور 777 بالاعتراضات الآتية :

اولا : أن عقد الموالاة مختلف 777 فيه ، وإن أكثر الذاهب برون عدم جوازه الاالاحناف

ثانيا: أن عقد الوالاة كان بمثابة 777 حل استثنائي لشكلة انسان غير عربي في الاسسلام ، ويراد التحاقه بالمجتمع الاسسسلامي وليس له في هذا المجتع عاقلة ،

جواز هذا العقدبحيث يتفقهذا الإنسان المسلم مع مسلم آخر في عقد موالاة صيفته أن يقول اله ما ذكر آنفاً.

> ان هذه الشروط تجعل عقسد الموالاة جاء حلا استثنائيا على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره كما هي القاعدة المشهورة: ما جاء على غير قياس فلا يقاس علیه غړه

غیره فلا یکون هو محل قیاس غيره عليه ، وانما القياس يكون على الاصل القيس عليه ، وليس على الفرع الذي لا نص فيـه واجتمع مُع الأصل في علة ، لا نص فيه اصلا يقاس عليه ۲۷۳ ثالثا: نمم انه بوجد بین عقد الموالاة وعقد التأمين مسين المسئولية فروق اسماسية

وهذه الفروق هي : ۲۷۳ (1) أن عقد التشابه استاسه التناصر بين طرفين متعادلين بينما عقد التأمين من المسئولية عمل تجاری بین طرفین غیسیر متكافئين

تعتبر أقوى من وجوه التشابه،

٢٧٣ (ب) أن عقد الموالاة يقصد منه انتماء هذا المسلم الغريب الى مجموعة من المجتمع الاسلامي، هدا الانتماء

فكان الحل فيما رآه أبو حنيفة ٢٧٣ (ج) في عقد الموالاة يكون تحمل الولى للمسلولية المالية المترتبة على جناية الخطأ أمرا احتماليا كما أن اكتساب الارث امر احتمالي فينعسدم التعادل بين الطرفين

٢٧٤ بناء على هذه المناقشة تقول : ان عقد الموالاة لا يصلح دليلا قياسيا ولا أصلا يبنى عليسه حواز عقد التأمين

٤٧٢ نظام الماقلة في الأسسسلام ٢٧٣ وأقول حتى ما جاء مقيساً على ٢٧٤ العاقلة هم أقرباء الانسسان البالغون الذين يكون بينسسه وبينهم التناصر عادة ، وهؤلاء بحملون عنه دية الجناية في القتل الخطأ

وهذا النظام يفيد أمرين فلا يتخذ هذا الفسرع الذي ٢٧٤ (الأول) تخفيف أثر المصيسة على الجاني المخطىء ٢٧٤ (الثانية) عدم تضييع الدية

على أهل المجنى عليه ، أن كان القاتل المخطىء فقيراً في حين انها تجب على العاقلة 4 سواء كان الجاني غنيا أو فقسيراً ، ، فيكون أداؤها في حالة القاره عنصر ضمان لاولياء المجنى عليه ٢٧٤ الاستاذ مصطفى الزرقا يقول: 377 النظام التعاوني ابتداء افلا يجوز اقرار مثله بطـــريق التعاقد كما في صيورة عقد التامين ا

وان الواحبات المالية تنتج عن ٢٧٤ وهل المصطلحة التي يراها الشارع بالفة من القوة درجة

777

777

111

الأحكام

توجب جعلها الزامية ، تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطريق التعساقد ٢٧٥ والمعاوضة التي يدفع فيهسا القليل لصيانة الكثير ؟

(اولا) ان نظام العاقلة نظام

قال الشميخ مولوى في الأمان 171 مجيباً على هذه التساؤلات

تعاونی بحت ، وانه یجوز اقرار مثله بالتعاقد على أن يكسون أيضاً تعاونيا ، فاذا صــار تجاریا فلا یکون مشله ، وأن الاعتماد على نظام العاقلة لاباحة ٢٧٦ التأمين التعاوني صحيح ، لأنهما متشابهان تمامأ ولا يختلفان الا من حيث أن نظام العساقلة الزامى بحكم الشرع ونظام التأمين التعــاوني لا يقوم الا بتراض واتفاق فئة من الناس أما قياس التأمين التجارى على

نظام العاقلة فهو قياس مع

الفارق في كل اركائه في الأصل

وفى القيس وفى القيس عليه ثم

انه اذا كان نظام الماقاة نظاماً

الزاميا في حدوده الشرعيـة ،

واختياريا فيما نتعاقد عليه (ثانيا) أن المصلحة التي قدرها الشارع وجعلها الزامية فلا يمكن ان تتحول الى مفسدة اذا حققها الناس بطريق النعاقد والمعارضة ويمضى فيقول : ولكن الناس في نظام التأمين التجساري لم يستطيعوا أن يحققوا المصلحة

المقصودة الا مختلطة مع مضرات افسدتها

نظام التقاعد

ويرى المجيزون لنظام التأمين على الحياة شبها بينه وبين نظام التقاعد ، بل انهم لا يرون أي فرق بينهما

والفرق بين النظامين _ كما يرى المجيزون ــ أن المبلغ الذي يمكن قبضه في التقاعد لآيمرف مقداره

قاعدة الوعد اللزم عند مالك ويرى المجيزون لعقد التأمين انه يشبه الوعد الملزم لصاحبه حيث تلتزم الشركة للمستأمن وبلا مقابل أن تتحمل عنه اضرار الحادث المعين وتعسوض له خسائره ، فاذا وقع الحادث وجب علينا الوفاء بالوعد بناء على أحد أقوال المذهب المالكي

عقد الاستئجار على الحراسة ويرى المجيزون شبها كبيرا بين عقد التامين وعقد الاستتجار على الحراسة ونقول:

اولا _ ان عمل الحارس لا يعطى شرعيا بلا خلاف فلماذا لا نطبقه ٢٧٧ فقط الأمان للشيء المحروس ، بل انه ربما اضطر الى الدخول في معركة دفاعا عسن الشيء الحروس فربما لحقه ضرر فادح او موت

۲۷۷ ثانیا _ ولذلك فان عقـــد الحراسة يقوم على عمل معين " بينما عقد التأمين لا يقوم على ای عمل

| بلا مراء | | التامين ليس بعقد تعويض | 777 |
|--|-------|-----------------------------------|------------|
| فقد عرف الحافظ في الفتــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | ۲۸. | يقول الدكتور السنهورى في | 777 |
| الفرر بانه (كل ما يمسكن أنَّ | | الويسيط ؛ | |
| يوجد والا يوجد وكذلك ما لا | | فالتأمين على الأشهاحاص ليس | 777 |
| يصح غالباً) | | بعقد تعويض بمعنى أنه لا يقصد | |
| وعرف الرافعي الفرر بانه | ۲۸. | به التعويض عن ضرر ، سواء | |
| (التردد بين جانبين الأغلب منهما | | كان تأميناً على الحياة أو تأميناً | · |
| أخوفهما) أو (ما الذي ملك | | من المرض أو الأصَّابات ، بل | |
| بازاء ما بذل) | | قد لا يلحق المؤمن له أي ضرر | |
| وعرف قليوبي في حاشيته على | ۲۸. | في بعض صور التأمين على الحياة | |
| المحلى على المنهاج: (أنه ما لا | | وقد ارتضت في هذا ما ذهب | LAV |
| يوثق بحصول العوض فيه) | • | اليه الدكتور حسين الحامد من | |
| والتأمين انما يجمسع الآفات | ۲۸. | ان القول بان المعاوضة تتم بين | |
| الآتية | ٠. | القسط الذي يدفعه المستامن | |
| اولا _ الضمان فيه التـــزام | ٠٨٢. | والأمسان الذي تمنحه شركة | |
| ما لا يلزم | | التأمين | |
| ثانيا _ فيه اكل أموال الناس | ٠٠٨٢٠ | تفصيل بطلان القول بأن الأمان | ٧٢٩ |
| بالباطل | • | هو العوض الذي تمنحه شركة | |
| ثالثاً _ فيه رهان وقمار أو | ۲۸. | التامين ويحصل عليه المستامن | |
| شبه قمار على الأقل | | عقد التامين عقد غرر لا عقـــد | 441 |
| رابعاً _ فيه غرر وجهالة وبهما | ۲۸. | لحقه غرر | |
| لا تملح العقود | | وقد أورد القانون المدنى المصرى | 274 |
| خامسا _ يخالف قواعد المراث | 171 | هذا العقد في السلساب الذي | |
| والوصية | | خصصه لعقود الفرر بعد | • |
| سادسا _ يتضمن ربا | 177 | المقامرة والرهان والايسسراد | |
| سابعاً ــ معظم شروطه فاسدة | 175 | المرتب مدى الحياة | |
| ثامنا _ لا توجـــد ضرورة | 171 | وأذأ قدر وجود التزام المؤمن | ۲۸. |
| اقتصادية توجبه | | بوقوع الكارثة ، واستحق | |
| التأمين التبادلي البديل مسن | 171 | المؤمس له مبلغ التامين ، فان | • |
| التامين التجاري | • | الؤمن له لا يدري عند العقد | |
| يقوم هذا التامين على اتفااق | 177 | مقدار ما يحصل عليه مـــن | |
| جماعة على التعاون فيما بينهم | | تعويض في التأمين من الأضرار | • |
| لمجابهة الخطر الذي يتعرض له | | وتعريفات الفرر كلها منطبقـــة | ۲۸. |
| واحد منهم ، فيوزعوا المال | | على عقد التأمين التجـــارى | |

اللازم لدرء الخطر وعلاجه على البذخ والترف عدد رءوسهم } _ وان من مسزايا التأمين ۲۸۲ ٢٨٢ ويقول الدكتور الجمال رحمه الاسلامي أنه يضممن حاجات الله في كتابه (التــــامين بين الناس في شيخوختهم ويضمن حاجاتهم اذا عجزوا عن العمل الشريعة والقانون) ان الخطر البارز في التــامين والانتاج لأي سبب من الأسباب 777 التبادلي هو ان المؤمن له تتمثل وان من مزايا التــامين 3 \ \ \ \ فيه مصلحة الجهاز التبادلي الاسلامي أنه بشمل ضيمان نفسه ، ولذلك يبذل قصارى حاجات الأولاد والميال بمسد جهده لنجاح هذا الجهاز وفاة معيلهم ، وهو يضمنها ويلخص الشيخ فيصل مولوى بدون أن يدفع المميل أي قسط ۲۸۳ فيذهب الى ما ذهب اليـــه ثائيا : نصوص خالدة 347 الأستاذ يوسف كمال في رسالته ١ _ فالزكاة وهي _ أحد أركان **የ**ለኒ (أضواء على الاقتصاد الاسلام الخمسة _ انما شرعت الاسلامي) لتأمين حاجات الفقراء ، وبين أولاً: مزايا التأمين الاسلامي: الله تعالى مصارفها فجعلها 777 ١ - أن الجهة التي ترعى قضية تشمل أذا: 787 ــ الفقراء والمساكين بفض النظر التأمين والأمان في الاسلام انما 3 \ هى بيت مال المسلمين ، بيت عن سبب فقرهم - تحرير الارقاء ومساعدة المال ينظم التكافل فيأخذ من 377 الأغنياء ليعطى الفقراء المنقطمين _ مـــاعدة الفارمين الذين ٢ _ وان من أهم الفوارق بين 377 تكاثرت عليهم الديون التأمين الاسلامي الذي يرعاه ـ وفي سبيل الله باطلاق وبفير بيت المال وبين التأمين التجارى 240 تحديد وأن أكثر العلماء قلل الذى تقوم به الشركات التجارية جعلوا هذا خاصاً بالقتـــال ٣- وان من أهم الفوارق أيضاً **۲**۸۳ ونفقاته أن التأمين الاسلامي يهددف _كل ذلك بالإضافة الى نفقات الى رفع الضرر لا الى تحقيق 440 الموظفين العاملين لجباية الزكاة الأرباح والمكاسب . ان مبادىء وتوزيعها ، والمؤلفة قلوبهم مما الاسلام ترفض فكرة التامين لا يدخل في موضوع التأمين على الحياة التي يكسب بهــا بعض الناس اموالا طائلة لا لرفع ۲ ـ وحتى تظهر بوضـــوح 440 ضرر نزل بهم ولكسن احتيساطآ مسئولية بيت مال المسلمين عن كل فرد من افسرادهم نذكسس ومحافظة على مستوى معين من

TAY:

ፖሊን

: .

7.47

الزكاة

انها ارملة مسكينة ولها بنون ، مات زوجها وليس لها معيل ، ولكنها لم تكن ضــائعة ، لأن

حقها ثابت في بيت المال ۲۸٦ والحديث ينص عليها « مــن ترك مالا فلورثته ، ومن تسرك دينا او ضياعا فالي وعلى " رواه الشيخان والضياع هم الأولاد الذين لا مال لهم

٣ _ وعنــدما دخــل خالد ابن الوليد الحيرة بالعسسراق صالحه أهلها وهم من النصارى وظلوا على دينهم فكتب لهمم وثيقة سياسية ضمنها نوعا من التأمين يعتبر أول ضمان اجتماعي في التاريخ

٢٨٦ . تقول خالد: « وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العميل أو اضابته آفة منسن الآفات ، أو كان غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، واعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقسام بدار الهجرة ودار الاسسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسمال فليس على المسلمين النفقة على عيالهم »

يتركون القمم الشامخة مسن التأمين ويتناقشون في صور ممسوخة من التأمين التجاري ولكنها الهزيمة النفسية غابت

٤ ــ وروى الؤرخون عن عمر

قصة الأعرابية التي جاءت الى عمر بن الخطاب وهو يقيل في ظل شجرة وهي لا تمرفه فقالت

٥٨٥ _ اني امرأة مسكينة ولي بنون وان امير المؤمنين عمر كان بعث محمد بن مسلمة ساعية فلم يعطنا فلعلك يرحمك الله أن ر تشفع لنا البه

٢٨٥ انها تعرف حقها في بيت المال وتطلب من عمر وهي لا تعرف أن يشفع لها عند محمسد ابن مسلمة ليعطيها حقها

ه ۲۸ ولکن عمر صاح بخادمه (برفأ) وطلب منه إن يدعو ابن مسلمة اليه والأعرابية حتى الآن لم تعرف شخص عمر فقالت له: انه أنجح لحاجتي أن تقسوم معى اليه فقال عمر : انه سيفعل ان شاء الله فلما جاء محمد قال : السللم عليك يا أمير المؤمنين فاستحيت الأعرابية وقال عمر:

٢٨٥ والله ماآلو أن أختار خياركم كيف أنت قائل أذا سألك الله عز وجل عن هذه ? قدمعت عينا محمد ثم قال عمر : إن بعثتك فاد اليها صدقة العام وعسام اول ، وما ادرى لعلى لا ابعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق به الى خيبـــر حيث اعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد ابن مسلمة ويعطيها حقها مسن ٢٨٧

ابن عبد العزيز رضى الله عنه ٢٨٨ أن زوجته فاطمة دخلت عليه يوما وهو جالس فى مصلاه ، واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له : مالك ؟ قال :

> ـ ويحك يا فاطمة قد وليت ۲۸Y من أمر هذه الأمــة ما وليت ففكرت في الفقير الجائع والمريض الضائع والعارى المجهدود ، واليتيم المكسور والأرمالة الوحيدة ، والمظلوم المقهــــور والفريب الأسير والشيخ الكبير وذى العيال الكثير ، والمسال القليل ، وأشباههم في اقطار الأرض وأطراف البلاد فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة وأن خصمي دونهم محمد عراض فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته . فرحمت نفسی وبکیت »

> ۲۸۷ انها اذن مسئولية ولى الأمسر المسلم

۲۸۷ ثالثاً: اسس التكافل الاسلامی ۲۸۷ ما ان ولی الامر المسلم او بیت مال المسلمین هو الجهسة التی بحب علیها تنظیم التامین

۲۸۷ ۲ ـ وان بیت المال حین یقوم بهذه المهمة انما یهدف الی تنظیم التکافل بین الناس

۲۸۸ ۳ - وان التأمين الاسسلامی ليشمل كل الحالات التى تؤدى الى ظهور الحاجة فيشسمل الحوادث والأموال والحياة

۲۰ } _ وان التأمين الاسسلامی يهدف الى رفع الضرر اللاحق بالانسسان لا الى تحقيق الفنى فهو وسسسيلة تكافل وليس وسيلة كسب

٢٨٨ رابعاً : التأمين التعاوني :

111

واذا كان بيت المال غير موجود او انه لا يقوم بواجبه فى هذا فماذا يفعل المسلم أ وهل يظل يعيش تحت ضفط الخوف من كل مفاجأة

۲۸۸ ولا نرید الاستطراد فی وصف حال المسلم الذی یعیش فی مجتمع جاهلی فیتحمسل کل سیئاته و لکنا نرید آن نتحدث عن التأمین التعسساونی لیس باعتباره حلا بدیلا مؤقتا یمکن ان یلجأ الیه المسلمون فی مجتمع غیر اسلامی

۲۸۸ فالتأمين التعاونی هو اشتراك مجموعة من الناس فى النساء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم وياخذ من يصيبه حادث معين نصيبا معينا

۲۸۹ وتنظیم التكافل لیكون اقدد علی مجابهة الحوادث والمصائب والأضرار التی تنزل بالناس امر مشكور

۲۸۹ فالتأمين التعاولي لا يهدف لتحقيق الربح للقائمين به ، ولا يهدف لتحقيق الفني لأعضائه بل مجرد رفع الضرر اللاحق بهم

على آخر

۲۹۰ } _ وهــده الاباحــة لتماطي التأمين عند الضرورة محصورة بأنواع التامين على الأموال وعلى المسئولية من الحسوادث اما التأمين على الحياة فتصــور الضرورة فيه مستبعد اصلا

ما قلناه في كتاب الشركات من 197 الطبعة السابقة

> عقود التأمين وشركاتها 221

عقد المهر وهو مبلغ يعطى للابن أو البنت أذا بلغ أحدهما سن الزواج فيكون هذا المبلغ معدا لقبضه لينفق في صلاح حال المؤمن له

لكى يكون عقد التامين عقدا 191 صحيحا يجب أن يراعى

١ ـ أن يخلو من الفـــوائد 191 الربوية على الأقساط الشهرية ٢ ـ أن يسترد من يريـــد 191 الفسخ ما بذله من الاقساط حتى ينتفى الغرر

٢٩١ ٣. ٣ أن يصرف للمؤمسن له ما دفعه المؤمن عليه فورا ، الا اذا أراد أن يستأنف المقسد فيتولى بنفسه سداد الأقساط فانه يبنى على ما بدله المؤمن إغليه

 ان یکون عقب ادخار . 191 فالأقساط تحفظها الشركة لتردها عند الطلب بفير زيادة ولا نقصان

قد ينطبق على انسان ولا ينطبق ٢٩١ وبذلك تنتفي الجهالة من حيث

واذا تعذر وجسود بيت مال للمسلمين يرعى كل جوانب التكافل ، فإن فك له التأمين التعاوني يمكن أن تكون بيت مال مصفر لمجموعة من المسلمين ترعى بعض جوانب التكافل الأكثر ضرورة عندهما

خامساً: التأمين التجاري: ۲۸۹ واذا لم يظهر الى الوجود هذا ۲۸۹ النوع من التأمين التعاوني فهل يباح للمسلم أن يشهبترك في التأمين التجاري ا

> وجوابنا ما يلى: 79.

١ ـ الأصل أن التأمين التجاري 19. بكل أنواعه حرام وال المسلم يجب عليه أن يحسوس على الابتعاد عنه ما أمكن

٢ - فاذا قررت الدولة الزام 19. الناس على التأمين في مجال من المجـــالات فهى حالة ضرورة مشروعة 4 الا اذا كان يستطبع التهرب من التعــاملُ في ذلك المجال بدون أن يلحق به عنت

٣ - فاذا بقى التأمين اختياريا 19. ولكن المسلم كان في وظِيع خاص يتعرض معسسه الى ضرر كبير لا يستطيع احتماله ، فانه يجوز له عند ذلك الوقوع في التأمين (لأن الضرورات ترفيسيع المحظورات) الا أن هذا الرأى ليس حكماً عاما لجميل المسلمين ، بل هو ميلدا مجرد

494

198

عمر المؤمن عليه وينتفى الفرر من حيث أخذ المؤمن عليه أكثر مما بذله ، ويوقف دفع الأقساط بزيادة ربوية مع رد ما عساه يكون قد دفعه من ذلك

ومن عقود التأمين ما كان على 221 الحياة وصورته أن يمقد عقدا على مبلغ ٥٠٠٠ خمسة الاف جنيه مثلا تدفع لورثته بعد وفاته اذا مات بحادث او مات حتف أنفه وفي هذه الصورة من القمار الصريح ما يتضح في جهالة الأجل لتعلقه بعلم الله تعالى والفرر القائم في العقد لجهالة ما سيدفعه المؤمن على

ومن صور التأمين أن يؤمس 797 صاحب المصنع أو السيارة على ما عساه يقع للعمال أو المارة ٢٩٣ من أصابات تنجم أثناء العمل عنه أو من سيارته فانه بعد بمثابة الحاد ما ينوب عن العاقلة فى أداء ما عليه من الدية

۲۹۲ وقد أفتى ببطلان عقد التامين على الحياة من فقهساء العصر جدنا في العلم والأرومة الشيخ محمسم بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية والشيخ احمد ابراهيم بك من فقهاء عصره

وقد أجاز الشييخ محمد 797 أبو زهرة عقد التأمين التعاوني أو الاجتماعي وحرم ما عدا ذلك من صور التامين

مدكور في بحث له عن آراء الفقهاء فيقول: ومنهم من اجاز كل عقود التأمين التي تدعيو الحاجة اليها ، ورأى أن عقد التأمين على الحياة لا تدعو اليه الحاجة ومن هؤلاء الاسستاذ الحجوى

من المجيزين لعقبود التأمين الاستاذ مصطفى الزرقا والشيخ على الخفيف

الشبه التي يسستند اليها الحرمون

تتلخص الشبه التي اثيرت حول عدم مشروعية عقود التأمين في أئها تقوم على الجهالة والفرر وهما يمنعان من صحة التماقد شرعاً لنهى الشارع عن بيـــع الفرق

وقد أخذ في رد الشبه بأجوبة عسن الاقسسرار بأن بعض شروط شركات التأمين تقـــوم على التعسف والاستفلال

أعمال شركات التأمين نوعان: 222

الأول: تأمين على الحياة . ۲98 الثاني : تأمين على الأموال

والتأمين في كلا النوعين مقتضاه ضمان السلامة

٢٩٤ - أن ضمان السلامة في هسده الحالات ليس الا ضربا مـــن المراهنات على معنى أن شركة التامين تتفق مع من يتعاقد معها عقد تأمين على الحياة أو المال ٢٩٢ ويقول الدكتور محمد سيلام ٢٩٥ الحكم الشرعى في نوعى التأمين

4.1

۲۹۵ ان عقود التأمين على الصورة التى قدمناها ليسل لها مسوغ من الوجهة الشرعية الاسلامية، حتى د الحالة التى لا يشترط فيها على الشركة دفع فوائد ربوية

۲۹۲ هذا وقد اورد ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار بحثا استخرج به حكم الشريعة في التأمين على الأموال وهـــو ما يعبر عنه بالســوكرة او السيكورتاة قال الم

۲۹٦ انه جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركبا من حربى يدفعون له أجرته ، ويدفعون أيضا مالا معلوما لرجل حربى مقيم في بلاده

۲۹٦ قال ابن عابدین والذی یظهر لی انه لا یحل التاجر أحسف بدل الهالك من ماله ، لان هذا التزام مالا یلزم

۲۹۷ وخلاصة القول ان المسسلم ممنوع من الفدر ومن الاستيلاء على مال أحد بفير حق ، سواء أكان مسلما أم ذميا أو مستامنا ولا يحل له أن يعقد في دار الاسلام مع أحد من الذميين أو المستأمنين الا ما يحل أن يعقده مع المسلمين

۲۹۸ مما تقدم يعلم أن الأصل في الحكم بفساد عقد التأمين وعدم جوازه أخد المال الذي يدفع تعويضا عن الهالك أو التالف

هو أن الشركة التي يطلب منها أن تدفع التعويض لا دخل لها ولا تسبب من قبلها في ذلك التلف أو الهلاك

۲۹۹ لا يمكن قياس شركات التأمين على جمعيات البر التعاونية ، ولا يكفى لتصحيح هذا القياس ان يكون فى كلا الطرفين اكتتاب من الاعضاء المشتركين فى المنشأة بجزء من المال لينفق من المجموع على النحو المذكور

۲۹۹ نعم قد اشتهر عن الشسيخ محمد عبده انه قد افتى فى موضوع التامين على الحيساة فتوى اصدرها حينما كان مفتيا للديار المصرية ، ولسم يعقب عليها أحد من العلماء ولا من غيرهم ممن تعنيهم شسسئون الاسلام

۳۰۱ ليس في سؤال المستر (هـور روسل) الذي تقدم به الى دار الافتاء تعرض لمثل هذا الشرط الذي يفسف به التعاقد

وقد يقال: ان ابواباً كثيرة في الفقه الاسلامي مثل الوديعة ، والاجارة ، والكفالة ، قــــد اشتملت على مسائل وصور عقود قرر الفقهاء الحكم بصحتها وبأنه يجب فيها ضمان ما يتلف أو يهلك من مال لأحد المتعاقدين على الآخر ، وهذه المسائل والعقود يمكن أن تقاس عليها مسألة التأمين على الأمسوال فيحكم فيه بصحة العقد ووجوب

7.8

٣.٤

٣.0

7.7

ضمان المال المؤمن عليه لصاحبه في حالة التلف أو الهلاك

آنه أودع شخص وديمة عند آخر وجعل لها أجرأ على حفظها فان المودع المشروط له الأجر يضمن هذه الوديعة اذا هلكت والأجير المشترك كالخبــــاز 4.1 والطحان والكواء والخيــــاط مسئول عن سلامة ما في يده من مال للمستأجر ، فاذا تلف شيء منه كان عليه ضبمانه ، وعلى هذا يمكن اجسراء هدا الحكم في مسمالة التامين على الأموال فتكون شركة التامين بمنزلة الأجير المسترك الذي يضمن المال لصاحبه اذا تلف او هلك

وفى باب الكفالة قال الفقهاء 4.4 ایضاً: آنه اذا کان رجل معــه ٣٠٦ مال يريد الانتقال به من بلد الى بلد آخر وهو يخشى اللصوص وقطاع الطريق وقال له : اسلك هذا الطريق فانه طريق مأمون ولو أخسل مالك فيسه فأنا ضامن له

لكن هذه المسائل جميعهـــا لا يصح التمسك بشيء منهسا ٣٠٧ لاباحة التأمين اذا اخذت على أصولها وفهم ما قاله العلماء فيها

على أنه لا يمكن اعتبار المسال 4.4 المؤمن عليه وديعة عند شركة التأمين ولا يمكن اعتبار هده الشركة أجيرة على حفظه حتي.

بصح قياس مسألة التأمين على مسألة الوديعة

بقى الكلام في الكفالة وضمان سلامة الطريق ، والحكم الذي قرره الفقهاء فيها

(وبعد) فإن استقصاء قواعد الشريعة واحكامها وما بنيت عليه هذه القواعد والأحكام من نصوص خاصمه وعمومات شاملة

شركات التأمين لاعلاقة لها اطِلاقا بالأموال المؤمن عليها ، وكل عملها أنها تكون من افساط التأمين التي تجمعها راس مال كبير توجهه للاسترباح في قروض وغير قروض ثم تدفع من ارباحه العظيمة ما هي ملتزمة به قانونا من تعويضات عن الخسائر

ومثله يقال في شركات التأمين على الحيساة مهما اختلفت الاساليب وتنوعت الطـــرائق والشروط

ان تعاقب شركات التأمين على الأرواح أو الأموال لا يمكن أن يدخل في باب صحيح من أبواب المعاملات الشرعية

التعاون لا الاستسفلال أساس عقد التامين الاسلامي يقول عبد السميع المصرى: أعجبني قسوله: الا نتعسرض لمختلف المسائل الفقهية التي يشيرها عقد التأمين الا بالقدر الذي نراه ضروريا لمجرد الربط وبايجاز شديد

T. A

41.

۳1.

41.

الشرع الاسلامي حاكم وليس محكوماً ، فهو الأصل الذي يجب أن نطوع حياتنا في ضوء تعاليمه لا أن نطب وع الشرع لنبرر به الأوضاع القائمـــة ولا نسلب الشريعة حاكميتها على شئون المال حبّى لا يتعطل الحكم لمجرد شميمة حاجسة تقف بازائه

3.7 بين الزكاة والتأمين

٣٠٧ الاسلام دين التكامل الاجتماعي بمعنى كفالة الحياة الكريمة لكل فرد في المجتمع الاسلامي بحيث يعيش حياة آمنة مطمئنة فكل فرد ملزم بعون اخيسه المحتاج وتأمين حاجتمه على اساس من حق القرابة وحـق الجوار ، وحق المأعون ، وحق الضيافة وواجب الصداقة

وعلى مستؤى الأولة يتمشل ٣.٨ التكافل المادى في الزكاة الركن الثاني بعد الصلاة) وتعتبسر الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاحتماعي في الاسلام فهي تكفل لكل فرد حد الكفاية لاحـــد الكفاف

سبق الاسلام منذ أربعة عشر قرنا احدث التشريعات المتقدمة في التامين والضمان الاجتماعي، وتعدى هذا الصندوق ضمان حد الكفاية للمسلمين الى صور آخری مثل:

١ _ تأمين الأطفال ٢ _ تامين البطالة

٣ _ تأمين الشيخوخة والمرض بل لقد شـــمل تأمين الزكاة ٣.٨ المنصوص عليه في القرآن والسنة صوراً اخرى لم تصل البها احدث التشريعات من قبل

٣٠٨ ﴿ (١) تأمين الفارمين لمن تنزل به جائحة أو حريق أو دين في غير معصية ، وكذا كل من افتقر بعد غنى ياخذ من ســـهم الفارمين بقدر ما يعوض خسارته ويوفى دينه ويذهب ضائقته وما اروع ما فعله أمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز اذا اعتبر من لديه المسكن والأثاث والفرس والخادم غارما بقضى عنه دينه (ب) تأمين ابن السبيل وهو من انقطمت موارده بسبب خارج عن ارادته فتفرب في بلاد يلتمس مراغما كثيرا وسعة

٣.٩ تناقض في أقواله بعيد ذلك مخالفاً لما سبق تقريره عسن ألز كاة

الاحمال ليخلص في الفصــل الثاني عن التامين التعساوني والتأمين التحارى والتمسامين الحكومي:

﴿ الفكرة الأساسية في التأمين التماوني هو أن تتولاه جمعيات تعاونية يجمع أعضاءها الأخطار التي يتعرضون لها ، ويلتزمون بتعويض من يلحقه الضرر منهم اذن يكون القسط أو الاشتراك في هذه الجمعيات التعاونيسة

من قبيل التبرع ، وهــــده الصورة هي الوحيدة التي اقرها مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية لعام ١٩٦٥ ، وضرب المشل ٣١٢ فيه بصناديق الزبالة التي يقوم بها موظفو شركة او مصلحة لدفع مبلغ كمعونة سريعة لأسرة ٣١٢ العضو المتوفي

> ويؤخذ على التأمين أمران: 411

(أولهما) فرض شروط تعسفية ٢١٢ 311 استفلالا لحاجة النساس الى التأمين . فضلا عن مطالبــة شركات التأمين بأقساط تأمين

> (ثانيهما) سيطرتها على 411 الاقتصاد القومى بما يتجمسع لديها من رءوس أموال ضخمة

> توصيات الؤتمر العالى الاول 411 للاقتصاد الاسلامي

يرى المؤتمر أن التأمين التجارى ٣١٣ أركان عقد التأمين 317 في هذا المصر لا يحقق الصيفة الشرعية للتعاون والتضامن

وجاء في البيان: ان هناك اقلية 411 من علماء الشريعة ترى ان عقد التأمين جائز مطلقا ، وأغلبية ترى التفرقة بين الواع التأمين فتجيز بعضها كالتأمين التعاوني والتأمينات الاجتماعية ، وتحرم بعضها كالتأمين التجاري لأن

١ ـ ممنى القمسار والرهان ٣١٣ والميسر لتعلقه على خطر قد يقع وقد لا يقع

٢ ـ ولأن فيه غررا وجهالة ،

اذ لا يدرى أي من طرفي العقد عند انشائه ما سيياخذ وما سيعطى

٣ _ ولأن فيه تحديا للقــدر الالهى لاسيما عقد التأمين على الحياة

ع – ولأن فيه غبنـــا وذلك باعتباره عقدأ احتماليا من عقود الفرر

ه ـ ولأن فيه ربا من جهـــة أن المستأمن قد يبذل قسطا ضئيلا ، ويأخذ اذا وقع الخطر تمويضا كبيرا بلا مقابل

مبالغ فيها جريا وراء الكسب ٣١٣ لو تأملنا عقد التأمين التجاري لوجدناه عقدا يلتزم المؤمسين بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمسن له أو الى المستفيد مبلفا من المال ، وذلك نظير قسط يدفعه المؤمن له للمؤمن

واذا كان الخطر أو الاحتمال هو الركن الأساسى في عقد التأمين وأصلا للركنين الآخرين كان الفرر ملازما لعقمد التأمين لا ينفك عنه

والتزام المستأمن في العقد 414 بدفع الأقساط التزام محقق ، أما التزام المؤمن فهو التزام غير محقق وهذه أعلى درجيات الفرر في الشدة والفحش

تقد الدكتور الفنجرى فيهما سقط فيه من تناقض

عقد التامين التبادلي 710

اتخاذ الفنجرى قرار مجمع 710 رقم الصفحة

رقم الصفحة

البحوث الاسلامية عام ١٩٦٥م حجة ليهاجم معارضي التامين التجارى زاعما أن ما يدفعه العامل للتأمينات الاجتماعية ٣١٩ وانه ليس هناك ما يمنسبع من أجل معاش الشيخوخة هو قسط في عقد معاوضة بساهم فيه رب العمل مثله مثل عقد . التأمين

> ٣١٥ أليس ما يدفعه العامل قسطا مدخراً له ولاولاده وما يدفعــه - ٣١٩ -رب العمل هو تبرع أو هبة منه يجيزه الشرع أنسن

> > ٣١٥ والتامين التماوني الحديث غير محصور بنوع من المخاطر ، بل يلبى جميع طلبات التامين من مختلف الأخطار

٣١٧ ولما كان الهدف من التامين التبادلي هو تحقيق الأمن لحملة الوثائق لا توزيع الارباح ، فان فوائض هله الشركات تحتفظ لواجهة المطالبات المقبلة ، وهي ٣٢٠ الزكاة وليس التامين بمقاييس التجربة والاحتمالات ولذلك تتحول هذه الفوائض الى أصول

٣١٧ التامين الحكومي

٣١٧ ثم ينتقل ليمرض الشكل الذي يقترحه لمشروع يطالب هيئة كبار علماء السعودية بتبنيه واخراجه الى حيز التنفيل كشيء لا يتعارض مع اصــول المال في الاسلام

٣١٨ ثم ينطيلق ليصيور الملامح ٣٢٢ قرارات المؤتمر الاسلامي الرئيسية لمنظمة التامين التعاوني

المقترحة كشركة ينقسم العمل فيها الى اقسام ، كل قسمه يفطى أحد المخاطر

الاستعانة بجسداول التامين المتعارف عليها لدى منظمات التامين التعساوني بالدول الأجنبية الى أن تتكون الخبرة الكانية

اذن فهذه الخبرة ستتربى في احضان جداول التامين التجارى ٣١٩ اليست الجسسداول هي التي تحدد القسط على أسس: ١ _ الاحتمالات

٢ _ جداول الحياة والوفاة ٣ _ نظرية الاعداد الكبيرة } _ التحميل بمصــــاريف

الشركة والادارة

 ه ـ فائدة رأس المال ٦ _ نسبة الأرباح المطلوبة

التزامات لا تتحقق الا اذا قيست ٣٢٠ لعل الدكتور الباحث قد نسى في آخر بحثه ما قاله مسن أن الزكاة للفقراء والتأمين للقادرين ٣٢٠ فلماذا لا تنسحب الزكاة على الجميع اذن ؟ ولماذا لا نعود الى نظام الزكاة المتكامل وتقسموم

الدولة بجمع الزكاة الزاما ولماذا لا نتنادى الى أداء الزكاة 44. كركن من أركان الاسمسلام الخمسة من لم يقمه جحسودا فقد ارتد عن دينه

النعقد بمكة من ١٥ ذي الحجة

414

377

377

الى ٢٢ منه

۳۲۲ درسالمؤتمر البيانات والدراسات التى قدمت اليه حول الشئون الاقتصادية والاجتماعية وقسرر ما يلى:

الأحكام

۳۲۲ ۱ ـ يقرر المؤتمر أن الاسلام نظام كامل مستقل بداته ، يكفل حل المشاكل أذ ينظم علاقة الفرد بالمجتمع

۲ ۲ ۲ یری المؤتمسیر أن الدول الاسلامیة تقف فی الوقت الحاضر علی مفترق طرق متمارضسة ترید أن تتعدی مرحلة التخلف فتولی شطر الاشتراکیة وتارة شطر الدیمو قراطیة الراسمالیة

٣٢١ ويرى المؤتمر الا محيص عــن اتباع التعاليم الاسلامية للوصول الى هذا الفرض

۳۲۲ ۳ ـ يوصى المؤتمر بانه نظرا لوجود كثير من المسلسائل الاقتصادية بأن يمين المؤتمساء لجنة دائمة من الفقهسساء والاقتصاديين تقوم أو تعهسد ببحث موضوعات محددة في آماد معلومة ويرى المؤتمر أن هسذا الأمر ضرورة لا تتحمل التاجيل

ه _ يعلن المؤتمر أن الملكيسة الخاصة والحقوق الفردية في الاسلام مصونة محترمة كحرمة الدماء في حسدود ما تقضى به الشريعة وأن الأموال في الأصل لله تعالى استخلف فيها عباده لينفقوا في الوجسوه المشروعة لاقامة الحياة

٦- لكل فرد فى المجتمعات الاسلامى حق ثابت فى الضمان فى حالة البطالة الخارجة عن ارادته ، والمرض والعجميز والترمل والشيخوخة

٣٢٤ قرارات مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية الفترة الثانية من ٢٥ محرم الى ١٦ صفر ١٣٨٥

٣٢٤ أولا التأمين:

ا _ التامين الذي تقوم جمعيات تعاونية بشترك فيها جميسع المستأمنين لتؤدى الأعضائها ما يحتاجون اليه من معسونات وخدمات أمر مشروع وهو من التعاون على البر

٣٢٤ ٢ ـ نظام المعاشات الحكومى وما يشبهه من نظام الضمان الاجتماعى المتبع في بعض الدول من الأعمال الجائزة

۴ – أما أنواع التأمينات ألتى تقوم بها ألشركات أيا كان وضعها مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن ، والتأمين الخاص بما يقع على المستأمن من غميره ، والتأمين الخاص بالحسوادث والتأمين على الحياة وما في الحياة وما في

.

حكمه فقد قزر المؤتمِّر الاستمرار في دراستها والوقوف على آراء علماء المسلمين في جميع الاقطار

٣٢٥ ثانيا: المعاملات المصرفية:

١ _ الغاء الفائدة على انواع القروض وكلها ربا محرم الافرق بين القرض الاستهلاكي والقرض الانتاجي ، لأن نصوص الكتاب والسنة قاطعة في مجموعهــــا ٣٢٦ بتحريم النوعين

> ٣٢٥ ٢ ـ كثير الربا وقليله حسرام كما يشير الى ذلك الفهــــم الصحيح في قوله تعـــالي: « يا أيها الذين آمِنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة »

٣ _ الاقراض بالربا محسرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك، ولا يرتفع أثمه الأأذا دعت اليه ضرورة

٣٢٥ ٣ ـ أعمال البنوك من الحسابات ٣٢٦ الجارية وصرف الشميكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل ٣٢٦ بين التجار والبنواد في الداخل كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة وما يؤخذ في نظيرها ليس من الربا

٣٢٥ ٥ ــ الحسابات ذات الأجــل وفتح الاعتماد بفائدة وسلسائر أنواع الاقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة ٣٢٦ ٦ ـ أما المعاملات المصرفيـة 440 المتعلقة بالكمبيالات الخارجية

فقد اجل النظر فيها الى ان . يتم بحثها

٣٢٥ ٧ ـ ولما كان النظام المصرفي اثر واضح في النشاط الاقتصادي المعاصر ، ولما كان الإسلسلام حريصا على الاحتفاظ بالنافع من كل مستحدث مع اتقـاء أوزاره وآثامه

فان مجمع البحوث الاسلامية بصدد درس بدبل استسلامي للنظام المصرفي الحالي

> ثالثاً: استثمار الأموال: 277 277

قرر المؤتمر أن استثمار الأموال الخاصة وما يتبع فيها مــن طرق حق خالص لصاحب المال على أنه أذا سلك ما يؤدي ألى ضياع المصلحة العامة وحب على ولى الأمر أن يتدخل ليمنع الصرر

رابما: الزكاة وصدقات التطوع

277 ١ ـ أن ما يفوض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يفنى القيام به عن أداء الزكاة المفروضة

٢ ـ يكون تقويم نصاب الزكاة في نقود التعامل المعدنية وأوراق النقد ، والأوراق النقدية وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهبا فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالا وجبت فيه الزكاة وذلك لأن الذهب أقرب الى الثبات من غيره

٣ _ الأموال النامية التي لم يرد نص ولا رأى فقهى بايجاب الزكاة فيها حكمها كالآتي:

(۱) لا تجب الزكاة في أعيان ٣٢٧ العمائر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شابهها بل تجب الزكاة في صافي غلتها الخير ٢ ـ الاسلام يحذر من السؤال عند توافر النصاب وحسولان ٣٢٧ الحول (ب) واذا لم يتحقق فيهـــا 447 الضرورة نصاب وكان لصاحبها أموال ٣٢٧ ٣ _ الاسلام يدعو الى البــر أخرى تضم اليها وتجب الزكاة في المجموع اذا توافيير شرط

۳ የሌ

ለፖፖ

MYX

429

٣٢٧ (ج) مقدار النسبة الواحب اخراجها هو ربع عشر صافي الفلة في نهاية الحول

النصاب وحولان الحول

(د) في الشركات التي يساهم 777 فيها عدد من الأفراد لا ينظر في تطبيق هــذه الاحـكام الى ٣٢٨ مجموع أرباح الشركات وأنما ينظر الى ما يخص كل شربك على حدة .

٤ ـ تجب الزكاة على المكلف ٣٢٩ في ماله ، وتجب أيضًا في مال غير المكلف ويؤديها عنه مــن له الولاية على هذا المال.

٣٢٧ ٥ - تعتبر الزكاة أساساً للتكافل الاجتماعي وهي مصدر لما ٣٢٩ تستوجبه الدعوة الى الاسلام والتمريف بحقائقه واعسسانة المجاهدين في سبيل تحسرير الأوطان الاسلامية

> ٣٢٧ ٦ ـ تترك طريق جمع الزكاة وصرفها لكل أقليم بما يناسبه وبشأن صدقات النطءوع يبين المؤتمر ما يلي:

١ ـ ان الاسمالم يدعو الى الانفاق في سلسبيل الله وينهى عن البخل وقبض اليد عن بذل

ومن قبول الصدقة الا في حالات

بغير المسلمين مساواة لهسم باخوانهم المواطنين من المسلمين رأينا في مشكلة الضمان المعاصر

يجب أن يعتمد على الأصول التي سلكها سلف هذه الأمة

ان لهذه الأمة سلفا كانت لهم مناهجهم وضوابطهم في سيد الحاجة لكل فرد

هده العناصر من حفظ المسلم في تفسمه ودينه وماله وعرضية وعقله تهدف الشريم...ة الى صيانتها

وقرر أبو يوسف أن ما رآه عمر من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها كان تو فيقـــاً من الله فيما صنع وفيما رآه من جمع خراج ذلك

وصية عمر بعد أن طعنه عدو الله أبو لؤلؤة في المحسسراب « أوص الخليفة من بعسدى بأهل الأمصار خيرا ، فانهـــم جباة المال ، وغيظ العدو، وردء المسلمين وأن يقسم بينهـــم . فيؤهم بالعدل

الفقير عند الشافعي هو الذي يحصل على ما تزول به حاجته

من اداة يعمل بها أن كانت به قوة لانه لا يقع موقعاً من كفايته ٣٢٩ فان لم يملك من المال الاشيئاً ٣٣١ وقد روى عن عمر بن عبدالعزيز يسيرا بالنسبة الى حاجته بأن يحتاج كل يوم الى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير

. ٣٣٠ أما المسكين فانه هيدو الذي يقدر على ما يقع موقعاً مسن كفالته الا أنه لا يكفيه

٣٣٠ مثاله: يحتاج الىعشرة ويقدر على سبعة أو ثمانية

وقال مالك: الفقير الذي يعطى ٣٣. ما يفنيه هو الذي لا يملك قوت

34. هو الذي لا يملك نصاب الزكاة ويرى أحمد أن الفقير هـــو ما وصف به الشافعي المسكين ٣٣٠ وفي المفنى عن ميماون قال : فاكرت أبا عبد الله

٣٣٠ فقلت: يكون للرجسل الابل والغنم وتجب فيها الزكاة وهو فقير ويكون له أربعون شـاة وتكون له الضيعة لا تكفيه فيعطى من الصدقة ? قال :

وبری ابن حزم الظاهری : أن من كان له مال تجب فيسسه الصـــدقة كمائتي درهم أو اربعين شاة ولا يكفيه لكشمرة عياله او لفلاء الاسمار فهــو مسكين يعطى من الصـــدقة المفروضة وتوخذ منه فيسسما

وجب فيه من ماله لقول عمر 🗀 « اذا أعطيتم فأغنوا »

« أن أقضوا عن الفسارمين » . فكتب اليه: انا نجد الرجل له المسكن والخادم والفسسسرس والأثاث ، فكتب عمس : « أن لابد للمرء من سكن يسسكنه ، وخادم یکفیه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الاثاث في بيته نعسم فاقضوا عنه فانه غارم »

٣٣١ والامر يكون ملهاة كبرى لو نظر اليه من جهة الحل والحرم كما في بيانات مجامع الفقها والبحوث الاسلامية وهيئات ثاقبة لقصرها على الحكم عليها فقط دون النظير الى ما في الاسلام من أنبل وأشرف صور الشمول والاستيعاب

وانظر الى قول الرسول صلى **44.1** الله عليه وسلم : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته »

مذهبا ابي بكر وعمر في القسم 271 واختلافهما الراشد

441

فعن يزيد بن حبيب أن أبا بكر كلم في أن يفضل بين النساس في القسم فقال : « فضائلهم فالتسوية فيه خير » ومسن آثاره: « ان المسلمين أنما هم

222

377

بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء في الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وأن كان بعضهم أعلى من بعض في الفضيائل ودرجات الدين والخير »

۳۳ وعندما تولى عمر الخلافة خطب الناس قائلا: « انما أنا ومالكم كولى اليتيم - الى أن قال - ولكم على" أبها الناس خصال اذكرها لكم فخلونى بها لكم الا أجتبى شالم الناس خراجكم ولا مما أفاء الله على عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى الا يخرج منى الا في حقه ولكم على أن أزيد أعطياتكم وارزاقكم »

۳۳۲ وفی کتاب الأموال لأبی عبید ما یفید انه کان پرزق الناس المراة والرجل والمملوك جریبین کل شهر وهو نحو اردب مین القمح او پزید عن نصفه قلیلا

۳۳۲ ونادی منادیه: لا تعجلوا اولادکم علی الفطام فانا نفرض لکل مولود فی الاسلام ، وکتب بدلك الی الآفاق بالفرض لكل مولود فی الاسلام

۳۳۳ و کان شعار عمر بن عبد العزیز « ان الله بعث محمدا هادیا ولم یبعثه جابیا » .

۳۳۳ وقال عمر بن الخطاب: «أما والله لئن بقيت لأرامل أهـــل العراق لأدعنهم لا يفتقرون الى أمير بعدى »

وقال الزبير بعد ما مات ابن مسعود: أعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق به مسن بيت المال ، فأعطاه عثسمان خمسة عشر ألفا

وكتب عمر بن عبد العبزيز:

« انظر من اد ان منهم فى غير سفه ولا سرف فاقض عنه » فكتب اليه: « انى قد قضيت عنهم وبقى فى بيت المسلمين مال فكتب اليه: « ان انظر من كانت عليه جزية فضعف عن ارضه فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين »

بل لقد ورد الضمان في الماشية والسائمة والفنم فقد أوصى والى الحمى بقوله: « اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وادخل رب الصريمة والفنيمة ودعنى من نعم ابن عفان وابن عسوف ، فانهاما ان هلكت ماشيتهما رجعا الى تخل وزرع وان هذا المسلكين أن هلكت ماشيته جاءنى ببنيه يصرخ با أمير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبالك فالكلا أسر على مسن

۳۳۶ وعمر بن عبد العزیز الذی روت عنه زوجته ما یکاد یکون هـم کل امام عادل فی امة محمــد صلی الله علیه وسلم اذ دخلت علیه وهو جالس فی مصــلاه

277

واضعا خده على يده ودموعه تسيل على خسده فقال له : مالك ؟ فقال: ويحك بافاطمة لقد وليت من أمر هذه الأمـة ما وليت ففكرت في الفقيير الجائع والمريض الضائع والعارى المجهود واليتيم الكسور والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهبور ، والفريب الأسير والشيخ الكبير وذى العيال الكثير والمال القليل وأشب اههم في اقطار الأرض واطراف البلاد ، فعلمت أن ربي عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة وأن خصمي دونهم محمد صلى الله عليسه وسلم فخشيت الايثبت لي حجة عند خصومته ، فرحمت نفسى فىكىت » .

ويقول عمر بن الخطيباب:

« والذي لا اله الا هو (ثلاثا)
ما من الناس احد الا له في
هذا المال حق اعطيه أو أمنعه
وما من احد احق به من احد
الا عبد مملوك وما أنا فيه الا
كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من
كتاب الله وقسمنا من رسول الله
وبلاؤه في الاسلام ، والرجل
وحاجته والله لئن بقيت ليأتين
الراعى بجبل صنعاء حظه من
هذا المال وهو مكانه »

٣٣٥ ولما رأى ابنة ولده تطيش هزالا سأل عنها وهو لا يعرفها ، فقال ابوها : انها ابنتك ولما ساله

ما بها ؟ قال : عملك أنك لا تنفق عليها أو قال له : منعك ما عندك قال ومنعى ما عندى منعك أن تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ أنه وألله مالك عندى غير سهمك في المسلمين وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بينى وبينكم »

۳۳۰ ولما حصلت المجاعة عام الرمادة في المدينة وما حولها رأى في يد بعض أولاده بطيخة فقسال (بخ بخ يا ابن امير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمسد هزلى ؟ » فخرج الصبى هاربا وبكى ، وما سكت عمر حتى علم انه اشتراها بكف من نوى

٣٣٦ وكان رضى الله عنه قد اشتد سواد وجهه من شدة ما عانى من الجوع فى هذا العـــام والاستمرار على الأكل بالزيت

٣٣٦ عمر اول من فرض العطــاء وفاضل فيه في الاسلام

لما كان عمر أول من أنشـــا بيت المال وأول مـــان دون الدواوين:

۱ – حیث جعل العطاء دوریا
 ۲ – فاضل بین الناس وجعلهم
 درجات

٣ ـ قدر العطاء لكل فئة
 وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرق بين الناس فى قسمة المال حبث يقسسول:
 يا سعد الى لأعطى الرجل وغيره احب الى منه خشية ان يكسه

الله في النار »

ولكن أبا بكر كان يقسم بالسوية ويقول: «أما ما ذكرتم مـــن السوابق والقدم والفضيل ٣٣٧ فما أعرفني بذلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة »

> واتخذ الفاروق سياسة جديدة فى تقسيم الأموال العامة حيث فرض العطاء وجعله دوريا حيث قال : فاني أرى أن أجعل عطاء الناس في كل سنة ، واجمع المال فانه أعظم للبركة قالوا : أصنع ما رأيت فانك _ ان شاء الله _ مُوفق

اعلن المفاضلة بين الناس بقوله: 777 ان أبا بكر رأى في هذا المال ٣٣٨ رأیا ولی فیه رأی آخر ، لا أجعل من قاتل رسيول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل

> وكانت الأقسام على النحــو التالي:

(القسم الأول) ذوو السوابق ٣٣٧ الذين حصل المال بسابقتهم

(القسم الثاني) من يفني عن 227 المسلمين في جلب المنافع لهم كولاة الأمور والعلماء الذين يجلبون لهسسم منافع الدين والدئيا

(القسم الثالث) من يبلى بلاء حسنا في دفع الضرر عنهـــم كالمجاهدين في سبيل الله من درهم الاعائشة فانه فرض لها

الجنود والعيون من القصـــاد والناصحين ونحوهم

(القسم الرابع) ذووا الحاجات فرق عمر بين السابقين الأولين من المهاجرين والأنصـــار ، والمهاجر البدرى غير المهساجر بعد بدر ، والسابقون مسسن المهاجرين غير السابقين مسسن الأنصار وقرابة ألنبى صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من غير السابقين فقد استثناهم من القاعدة ، ورفعهم الى مستوى السابقين وزيادة

۳۳۸ وقد ورد عن قیس بن حازم وهو مخضرم ادرك الجاهليسة والاسلام ، له رؤية وليست له صحبة قال :

كان عطاء البدريين خمسية آلاف وقال الماوردى : فـرض لكل من شهد بدرا من الأنصار اربعة آلاف درهـــه ، وقال ابو يوسف: ففرض لأهـــل السوابق والقدم خمسة آلاف وقد الحق العباس 771 عم النبي صلى الله عليه وسلم بالبدريين والحق الحسسن والحسين بأهل بدر الكانهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرض لهما خمسسة آلاف

وفضئل ازواج النبى صلى الله 771 عليه وسلم على أهل بدر ففرض لكل واحدة منهسن عشرة آلاف

ابنى عشر ألف درهم ، والحق بهن جويرية بنت الحـــارث وصفية بنت حيى

اما من تأخرت هجرته وهاجر **٣٣**٨ قبل الفتح فانه فرض له ثلاثة آلاف درهم ، وفرض لن أسلم بعد الفتح ألفى درهم

وفرض لأبناء غلمان احبداث من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمي الفتح

ثم فرض الناس على قـــدر **ጞ**ጞ٨ منازلهم ، وقراءاتهم للقسرآن وجهادهم وفرض لأهل اليمس وقيس بالشام والعراق لكل منهــــم الفين الى الف الى خمسمائة

و فرض للنساء ، فرض لصفية **٣**٣٨ عمة النبي صلى الله عليه وسلم ستة آلاف درهم ، ولأسماء بنت عميس أرملة أبي بكسسر وأم كلثوم بنت عقبة وأم عبد الله ابن مسعود ألف درهم

وفرض لنساء المسساجرين **۳**٣۸ والانصار ستمائة وأربعمنائة وثلاثمائة ومائتين

ولما تولى على بعده سوى بين الناس

الفاروق اول من فرض العطاء **٣**٣٨ تكل مولود في الاسلام

قدمت ذات ليلة رفقة مـــن **۳**٣٨ التجار بقافلة تجارية فنزلوا الصلى ولما عسلرف عنهم عمر خاف عليهم السرق فدهب الى عبد الرحمان بن

عوف وأخسره الخبر . وقال له : هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق ? فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهــما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه:

اتقى الله واحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى امه فقال ويحك اني لأراك أم سوء مالی أری ابنك لا يقر منسلد الليلة ؛ قالت : يا عبد إلله قد ابرمتنى منذ الليسلة (أي أضجرتني) اني أريفه عـــن الفطام فيابي قال: ولم ؟ قالت ٣٣٩ لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال: وكم له ؟ قالت: كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعطيه ، فصلى الفجر وما يسسستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤسا العمر، كم قتل من أولاد السلمين ، ثم أمر مناديا فنادى لا تعجـــلوا صبيانكم عن الفطام فانا تفرض لكل مولود في الاستسلام وبعث بذلك الى الامصان

٣٣٦ الفاروق اول من جمل نفقــة اللقيط في بيت المال

قال ابن سعد: وكان عمر اذا أتى بلقيط فرض له مائة درهم وفرض له رزقا يأخذه وليه · كل شهر ثم ينقله من سنة الى · سنة وكان يوصى بهم خسيرا ويجعل نفقتهم ورضاعتهم في

737

بيت المال

. ۳۲ شركات التامين عند عبد الله آل محمود

٣٤٠ كان للأخ الملامة الشيخ عبد الله ابن زيد آل محمود رئيس المحاكم الشرعية والشريئون الدينية بقطر بحث في مجموعة رسائل منوعة

۳٤٠ تناولت من ذلك شركات التأمين على اختلاف الواعها ، وهي قضية ذات اهمية وليدة هاذا

۳٤٠ واسبق من طرق موضـــوع الكلام فيها من العلماء هــبو الشيخ ابن عابدين فقد ذكرها في (الرد على المختار)

۳٤٠ قال: انها جرت العسادة ان التجار اذا استأجروا مركبا من حربى يدفعون له اجرته ثم يدفعون له اجرته ثم يدفعون أيضا مالا معلوما لرجل مقيم في بلاده يسمى ذلك المال (سوكرة)

على أنه مها هلك المال الذي قل المركب بغرق أو حسرق أو نهب أو غيره فذلك الرجال ضامن له بثمنه في مقال ما يأخذه منهم فاذا هلك من مالهم شيء يؤدى ذلك المستأمن للتجار بدله تماما

قال: واللدى يظهر لى انه لا يحل للتاجر اخذ بدل الهالك ، لأن هذا التزام ما لا يلزم أحد ١٩٤٣ أما التأمين على الحياة فانه على على الحياة فانه غير صحيح ، ولا يستساح لأن

وسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته

فالذي يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهـــم للمثنيهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ، ويتجاسرون على الأشسياء المشتبهات بدون سؤال عسن الحلال والحرام

وقد ترجم البخارى في صحيحه فقال: (باب تفسير الشنبهات) ثم ساق الحديث بسنده عن عقبة بن الحارث انه تزوج امرأة هی ام یحیی بنت ابی اهاب ، فجاءت امرأة سوداء فقالت : انى أرضعتكما ، فسأل النبى صلى الله عليه وسلم فقال: كيف وقد قيل ? ففارقها ونكحت زوجا غمره ثم ذكسر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبــة ابن ابى وقاص حيث قال النبى صلى الله عليه وسلم: الولد لك يا عبد الله بن زمعة واحتجبى منه یا سودة فأمر سیسودة ان ال تحتجب عنه مع إنه محسكوم بكونه اخَّاها لكن لما قرب شبهه بعتبة بن أبى وقاص أمرها أن تحتجب عنه وهو من باب اتقاء الشبهات

قال : والذي يظهر لى انه لا ٣٤٣ الأصل في العقود الاباحة حتى يحل للتاجر اخذ بدل الهالك ، يقوم دليل التحريم

ذهب الامام ابو حنيفة رحمه الله الى أن الأصل في العقود والشروط الخطر الى أن يقوم

دليل الاباحة ، وهذا هو مذهب الظاهرية وعليه تدل نصوص الشافعي وأصوله

۳۱۴ وذهب مالك الى أن الأصل في العقدود الاباحة الا ما دل الدليل على تحريمه ، وعليه تدل نصوص الامام أحمد وأصوله وهو اختيار شديخ الاسلام أبن تيمية حيث قال : ١٤ ان الأصل في العقود الصحة والجواز ، ولا يحرم ويبطل منها الا ما دل الشرع على ابطاله وتحريمه بنص صحيح أو قياس صريح » وقال العلامة ابن القيم في الاعلام

من قال: ان عقود المسلمين وشروطهم ومعاملته على البطلان حتى يقوم دليل الصحة النامين على حوادث السيارات وهو ان يتفق الشخص الذى يريد التأمين على سيارته مع شركات التأمين سيواء كان التأمين كاملا أو ضد الفي ألتأمين المنامين من المال على فيدفع قدراً يسيراً من المال على تأمينها مدة معلومة من الزمان بشروط وقي والتزامات معروفة عند الجميع من أهمها: معروفة عند الجميع من أهمها: فإن السائق يحمل رخصة ، فإن الشركة ملزمة بضمان ما يقع فان الشركة ملزمة بضمان ما يقع له بالفا ما بلغ

« الخطأ الرابع فساد اعتقاد

؟ ٣٤ وستفيد المؤمن على سيارته حصول الأمان والاطمئنان

على نفسه وعلى سيبيارته التي يسوقها رجل فقير لا مال له ولا عاقلة قال في المفتى في يصح ضمان

۳٤٥ قال في المعنى : ويصح ضمان الجنايات سواء كانت نقدودا كقيم المتلفات او نفوسك ٣٤٥ لأن جهل ذلك لا يمنع وجوبه بالاتلاف فلم يمنع جدوازه بالالترام ، ولا يشترط معرفة

الضامن للمضمون عنه ، ولا علمه

بالمضمون به لصحة ضمان ما لم

يجب
وفي هذا التأمين مصلحة كبيرة وهي أن المتصرفين بقيادة السيارات هم قالباً يكونون من الفقراء الذين أيس لهم مال ولا عاقلة فمتئ ذهبت أرواح بعض الناس بسلمهم فلن

٣٤٥ ومن الحزم وفعل اولى الحـزم ملاحظة حفظ دماء النـــاس وأموالهم

تذهب معها دباتهم لورثتهم

٣٤٦ ازالة الشبهات اللاحقة لتامين السيارات

٣٤٦ ان العقود والشروط عفو حتى يثبت تحريمها بالنص او بالقياس الصحيح

٣٤٦ والتحريم هو حكم الله المقتضى للترك اقتضاء جازما

٣٤٦ ووجه الأشكال دعوى دخولها في مسمى الجهالة والغرر الذي نهى عنه الشارع ففي صحيح مسلم: «نهى رسول الله صلى

أحمد واصوله

الله عليه وسلم عن يبع الفرر » ٣٤٧ قال في المفنى: « ليسبت مسالة ٣٤٦ وفسر هذا الفرر المنهى بثلاثة الخرقى على ضمان المجهول امور : كقوله: ما اعطيته فهو على ، (احدها) المعدوم كبيع حبـل وهذا مجهول » قال: الحبلة وبيع ما في بطون الانعام ٣٤٧ « وفيه صحة ضمان ما لم يجب وبيع ما ليس عندك ونحوه وصحة الضمان عن كل مــن (الثاني) بيع المعجـــوز عن 737 وجب عليه حق » تسليمه كبيع الآبق فمسن أعطى الشركة مالا على 489 (والثالث) المجهــول المطلق ، 787 حساب التزام ضمان سيارته كبعتك عبدا من عبيد او ما في بطيب نفس منسسه والتزمت الشركة إوازمسيه فان مقتضى ومنه بيع الحصاة وبيع الملامسة 411 والمنابذة وضربة الفـــائص ، الضمان وبيعالحظ والنصيب المسمى فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى 459 باليانصيب ، فكل هذه داخية المنعقد للضميمان في تامين في بيع الفرر المنهى عنه شرعا حوادث السيارات يعتبر من التعاون المباح الشركة التي مبنـــاها على ولا يقدح في صحة هذا الضمان 80. التعاون الاجتماعي الصادعن تبرع الشركة بدفسيع الديات طريق الرضاء والاختيسار بدون وقيم المتلفات غرر ولا خداع وغاية ما يدركون عليها هــو 40. فجواز المشاركة هذه اشهبه الجهالة عن قدر الفرامة وهي 411 مفتقرة فيها كسائر أمثالها من باصول الشريعة وأبعده عين كل محدور اذ هي مصلحة الضمانات والشركات التي لا تخلو من الجهالة كشركة الابدان محضة بلا فساد غير أن فيها تسليم شيء مسن والوجوه والمفاوضة النقود اليسيرة في توطيد تأمين تسامح مذهب الحنابلة في تقبل 401 السيارة ، ومن السيهل ان التأمين على الشسهادات وكثير يختصرها الشخص من زائد من العقــــود والشروط نفقته كذبيحة يذبحها لادنى والمعاملات سبب او بلا سبب ٣٥١ . نعنى أن نصوص الامام احمد فصحة هذا الضمان والتزام 437 تتسبع لقبولها كسائر نظائرها لوازمه يتمشى على نصيوص من ألشركات والضمانات وبيع

اسهم الشركات

707°

TOY.

٣٥١ لكون الامام أحمد أكثر تصحيحا للعقود والشروط من سسائر الأئمة ، ونصوص مذهبه تساير التطور في العقود السيتحدثة ٣٥٢ أجاز احمد شروط الحيار في البيع وقال مالك والشافعي وابو حنيفة: لا يجـــوز شرط الخيار في البيع

٣٥٤ ومنها: اذا اشترطت الزوجة في صلب المقد بأن لا يتزوج عليها او لا يتسرى عليها أو أن لا يخرجها من دار أهلها أو بلدها أو نحو ذلك فقهد قال أبو حنيفة ومالك والشافعي . هذا شرط باطل لحديث : « كل شرط ليس في كتاب الله فهــو باطل ولو كان مائة شرط »

٣٥٤ أما أحمد فقد قال بصحة هذا ٣٥٧ وقال : « قل أرأيتم ما أنزل الشرط ولزومه وان لم يف به فلها الخيار بين البقاء أو فسنح النكاح

والقول بصحة هذا الأبرط ٣٥٧ 400 ولزومه بروى عن عمر وسعد ابن أبي وقاص ومعاوية وعمرو ابن العاص ، ولا يعرف لهسم مخالف في عصرهم فكان اجماعاً فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد لضمان تأمين السيارات والطائرات والسسفن ونحوها يعتبر من التعسساون الماح ، ويدخل في حسدود التمامل الجائز وما ينتج عنه من الأرباح فحلال لا شبهة فيه ه ٣٥٥ لأن حميل معاملة النياس على

الصحة حسب الامكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل ولا برهان

٣٥٦ ومتى صدر الأمر من الحكومة يتمحض للحتم والالزام

٣٥٦ مناقشة الشيخ فيما ذهب اليه اولا: تمهيده لعقد التأمين على السيارات بمقدمة عامة طويلة لا علاقة لها بالموضوع كقوله : ان الله تعالى بين الحلال والحرام بياناً واضحاً فقال:

« وقد فصل لكم ما حسرم 707 عليكم الا ما اضطررتم اليه » وقال: « ولا تقولوا لما تصف 401 السنتكم الكذب هذا حسسلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ٣

الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا . قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون »

فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات ، فهى وان أشكل على الكثير من الناس حكمها من اجل تجدد حدوثها وغموض أمرها وعدم سبق الحكم مسن الفقهاء فيها باسمها

وهذا الكلام يرده أن فقيها كبيرا صنف اكبر حاشية في فقسه ابي حنيفة هو الشييخ محمد أبن عابدين فقد سبقنا جميما الى الحكم على السميكورتاه وكان اليه ود حايثي عهد باختراعها ولم يتخلف منها

رقم الصفحة

شرظ من شروط الفرر ، بل استفحلت شروطها المحرمة بعد ذلك وتفاقمت

ونقل الشيخ أحاديث المشتبهات وتوسع فيها ولكنه بداها بداية خطيرة فيها اغراء بتعطيلها ، وحض على التفلت منها بقوله: فالذي يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهــــم للمشسبهات هم العوام الذين عليهم غوامض الأحمكام ، وبتجاسرون على الأشمياء المستبهات بدون سؤال عسن الحلال والحرام

ولعمرى كيف ينهانا رسول الله سلى الله عليه وسلم أن ترتع في الشهوات ثم نخالفه فنقتحمها حتى تصير واضحة لنا وتخرج من حيز الفموض الى حيـــز ألتجلى والظهور

ويتكلم الشيخ عن القيـــاس الصحيح ورد الشيء الى نظيره ولا ندرى أين الأصول التي هي احكام من الشيارع اعتبرت اصولا فى مناط النزاع نقسنا عليها ما هو معلول بعلتها

على أن القياس الذي يتوسعون 809 فيه أحيانا ومنهم شيخنا هدا مقيد بان يكون القيس عليه نصا من الشارع

.٣٥٩ يقول الشيخ : الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم والأصل الذي اعتمد عليه الشافعي وأبو حنيفة وداود بن

على وابو محمد على بن حــزم وغيرهم أن الأصل في الأبضاع والأموال الحرمة حتى يجيزها التبارع

رقم الصفحة

409

٣٦.

٣٦.

وعقد التأمين على السنيارات يشبهه الشيخ بعقد الشركة كشركة الأبدان وشركة المفاوضة وشركة الحديد والصلب وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء

٣٦٠ وهكذا يأخذ الشبيخ شييخفه بتسويغ عقد التأمين وكلفيه بالتماس كل ما هب ودب

٣٦٠ ونقول للشميخ ولكل من ذهب مذهنه:

أن الشركات تنقسم ألى قسمين شركات انتاج كالحديد والصلب والأسمنت والزراعسات والصـــناعات ، والى شركات خدمات كثىركات النظافة والنقل والتليفونات وبرامج الاذاعــة و التلفا**ز**

٣٦٠ وشركات التأمين ليست مسين شركات الانتساج ألا مسن حيث كونها شركات أبتزاز وتجميع وامتلاك أكبر العمارات

شركات السامين هي شركات خلت منها الرحمة التي بثهــــا الله بين عباده ، شركات التامين يهودية النسب والنشاة والفكر والاختراع

واذا دعى الشيخ ان احمــــد ٣٦. مذهبه مسلنده فليطالع المفتى لابن قدامة فانه سيجد أن الأدلة

ለፖሻ

ألتى يستدل بها ليس للمستدل منها واحد في المائة وكلها من الصحيحين أو من أبي داود أو سعید بن منصور قمن این أتی

الأحكام

الشيخ بأن مذهبه مسنده وقول المفنى : ويصح ضمان الجنايات فهاذا لا عالقة له

بشركات التأمين لأنه لم يقل: يصح ضمان الجنايات بعوض مقبوض

ان شركات التامين لم تأت لكل 411 سيارة وقعت في جناية فضمنت جنابتها انما تضمن ما اشترك في سلكها بدفع اقساط ، سواء أكانت بأمر الحكومة فيكون عقد اذعان او كان باختيار العاقب فيكون عقد غبن وخداع

٣٦٣ التامين على الحياة

وفي البخاري أن النبي صلى الله 377 عليه وسلم قال : « بأتى على الناس زمان لا يبسالي من اين اخذ المال أمن حلال أم مـــن حرام »

٣٦٤ صفة عقد التأمين على الحياة هو أن يأتي من يريد التأمين على 475 الحياة الى شركة التأمين فيتفق معها على تأمين حياته عشرين عاما أو أقل أو أكثر وفي مقابلة شيء معلوم من النقود

٣٦٤ ولا شك أن هذا العقد بهذه الصفة باطل قطعا ، ولن تجد له محملا من الصحة

٣٦٤ ووسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته:

٣٦٤ منها: أنها تسليم درأهم مقسطة في دراهم اكثر منها مؤجلة قد يتحصل عليها وقعد تفوت عليه في حالة عجيزه عن بعض الأقسماط

۳۲۵ وقد اخد الناس تتجاری بهم الأهواء في تأمين الحياة حتى اخذوا يؤمنون على الأعضاء فبعضهم يؤمن على يده وبعضهم على رجله وبعضهم على صوته فدعوى المبيحين له بأن عقساد التأمين على الحياة يقع بالتراضي وأن شركة التأمين تدفع العوض المتفق عليه بحالة الاختيار بدون احبار وانه لن يثير العداوة والبفضاء كما يثيرها القمار

٣٦٨ - ثم أن المقود المحرمة مقرون بها الشؤم والفشل ومحق الرزق وانتزاع البركة يقود بعضها الى بعض في الشر كما قيل : أن المعاصي بريد الكفر

لهذا يظهر من مساوىء هــذا العقيد أن الورثة من الأولاد والزوجة متى عرفوا من مورثهم تأمين حياته بهذا المال العظيم فانهم سيعملون عملهم بالمباشرة او بالتسبب بالقضاء على حياته ٣٦٩ وتاريخ هـذا العصر يحكى أن رجلا أمن حياة والدته لدى شركة التأمين فبعد ابرام العقد وتسليم بعض الاقساط صنع لها قنبلة ووضعها تحت كرسي ثم امر والدته ان تجلس على الكرسى ، فثارت بها القنبسلة

TV1

474

حتى جعلتها قطعا ، فدهب الى شركة التامين يطالبهم بعوض حياة والدته ، فبعد اجمراء البحث والتفتيش عرفوا تمام المعرفة انها خيانة من الولد على والدته

المال الأولاده الضعاف فان حسن يقصدا التبايع الحقيقي ، وهذا المقاصد ال

م ان القائلين باباحة التأمين على العياة لما لم يجدوا نصوصا يعتمدون عليها ولا قياسسسا يستندون اليه اخذوا يركبون التعاسيف في الصدر والورد ويستدلون بما يعد بعيدا عن القصود

.٣٧ من ذلك استدلالهم ببيع الوفاء وهو بعيد حقيقة ومعنى

۳۷۰ وصفته عند الاحناف هو ان يضع الرجل عقاره التى تساوى قيمته الفيا أو الفين فيضعه عند رجل في خمسمائة أو اكثر ويكتب عليه بيع وفاء

سيدون بهذه التسسمية ان يستحل المرتهن غلة هذا العقار مادام باقيا في يده بدون ان يرجع عليه مالكه في شيء من قيمة غلته في مقابلة ما ينتفع صاحبه بالدراهم

۳۷۰ واذا تحصل صاحب العقار على النقود استرجع عقباره بدون منازعة لاعتقاد الجميع بانه باق

على ملك صاحبه ٣٧٠ وقد حدث هـــ

وقد حدث هسدا التعامل في المدان فارس ، قبل في القسرن الخامس وأفتى الكثير من الفقهاء بكونه رهنا لا ينصرف الى غيره وان سموه بيما لكون الاعتبار في المقود بمقاصدها ، وهما أم يقصدا التبايع الحقيقي ، وهذا هو الصحيح

وأصل الموالاة فى بدء الاسلام هو أن النبى صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والانصار وكانوا تسعين رجلا نصيفهم من المهاجرين ونصيفهم من الانصار

آخی النبی صلی الله علیه وسلم
بینهم علی الواساة ویتوارثون
بعد الموت دون ذوی ارجامهم
الی حین وقعة بدر

۳۷۱ قال ابن عباس : كان المهاجرى يرث الأنصارى دون قرابت ودوى رحمه للأخوة التى آخى بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم

والحكم في الموالاة على العقل هو الحكم في الارث على حسب ما ذكرنا وانه منسوخ وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايجاب دية الخطأ على العاقلة كما في الصحيحين عن ابي هريرة قال « اقتتلت امراتان من هذيل فرمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فاختصموا الى رسسول الله عين

فقضى أن دية الجنين غرة عبد او وليدة

٣٧٢ وقضى بدية المراة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم فقام حمل بن النابقة الهذلي فقال: يا رسول الله ، كيف نفرم مـن لا شرب ولا أكل ، ولا تطق ولا استهل ، ومثل ذلك ٢٧٥ تأنيا : التأمين التبادلي يطل ؟ فقال صلى الله عليسه وسلم : انما هذا من اخوان الكهان » قال هذا من أجـــل سحمه الذي سجمه

٣٧٣ ومن محاسن الشرع وقيسامه بمصالح العباد في المعاش والمعاد ٢٧٦ والأصل في الجمعية التبادلية ان اوجب الله دية الخطأ على من عليه موالاة القاتل ونصرته ٣٧٣ ومن المعلوم أن الجناية في الأصل تتعلق بالجائي فلا يجنى جان الا على نفسه « ولا تزر وارزة وزر اخرى » — خطاء

> ولا ما دون ثلث الدية والحاصل أن الامة التي يبذل اغنياؤها المال وتقوم بفريضسة التعاون على الأعمال ، فيكفل أغنياؤهم فقراءهم ويعسول أقوياؤهم ضعفاءهم ، ويعودوا بفضل ما اوتوا الى اخوانهـم المسوزين ، ويعطف سوا على البائسين والمنكوبين

ولا المال من قيمة عبد ونحسوه

٣٧٥ اقسام التأمين منحيث الصيفة . ٣٧٥ أولا: التأمن الاجتماعي

٣٧٥ وهو تامين تقلبوم به الدولة

لمصلحة طبقة العمال التى تعتمد في كسب رزقها على العمل ٣٧٥ ويقصد بهذا التأمين اصابات العمل والمرض والعجسسو والشميخوخة ويسماهم في

حصيلته العمال واصصحاب الاعمال والدولة

وتقوم جمعيات تعاونية تتكون من اعضاء يجمع بينهم تماثنل الاخطار التي يتعرضون لهسا و يتفقون جميما على تمويض من

بتحقق الخطر بالنسبة اليه أن تتغير فيها الاقساط سينة عن سنة بحسب ما تدفعسه الجمعية كل سنة لأعضائها من تمویضات ، ومن ثم تکسون الأقساط التي يدفعها الأعضاء <u> کتابة الأی</u>ة اشتراکات متغیرة

٣٧٣ ولا تحمل العاقلة العمد المحض ٣٧٦ أما شركات التأمين المساهمة فانها تسمى الربح ويكون لها راس مال تضع القوانين عادة حدا ادنی له

ثالثا : التأمن بقسط ثابت

47

تقوم بهمسلدا التأمين شركات الساهمة ، وهي شركات تنشأ براسمال يقدمه المساهمون بقصد الحصول على ربح من

٣٧٧ ذلك أن عقود التأمين تقوم على الضرر والخطر دائما ومثل هذا الضرر والخطر يصح في التبرعات دون المعاوضيات أما التامين

٣٨.

۳۸.

441

TA1 .

الاجتماعی والتبادلی فأن یاخذ صفة التبرع لانه لا مجال فیه للربح

٣٧٧ نعبود الى حبكم التبامين في الشريعة الإسلامية

٣٧٧ قلنا في بداية هـذا البحث ان عقد التأمين من العقود الحادثة التى لم يكن لها وجود في عصور الاجتهاد

۳۷۸ أولا: نظرية التأمين

۳۷۸ لا نظن أن أحداً من الباحثين في عقود التأمين يخالف في شرعية التأمين باعتباره نظرية ونظاما يسمى لتحقيق أهداف التعاون والتضامن بين المسلمين

۳۷۸ واری ان هذا الأمر من الظهور
 بحیث لا نحتاج الی عــرض
 الحجة وبیان الدلیل

٣٧٩ وليس للمبدأ القائل بأن الفاية تبرر الوسيلة عمل في الاسلام ٣٧٩ والنمج الصحيح لن بقال: إن

٣٧ والنهج الصحيح ان يقال: ان عقود التأمين اذا تضمنت الفرر كانت عقدودا باطلة ، واذا لم تتضمن الفرر كانت صحيحة

۳۷۹ والخلاصة اذن هي ان الفايات والاهداف التي تتضمنها فكرة التأمين غايات واهداف شرعية فالتعاون يتفق مع مقاصليد الشريعة العامة

٣٧٩ فالتأمين بمعنى الفكرة والنظرية أذن ليس محلا للخلاف

۳۷۹ ثانية: التامين الاجتماعي ۳۷۹ عرفنا أنه الذي تقوم به الدولة أو تمهد بادارته الى احسدي

هيئاتها العامة فهذا التأمين ضد المرض والعجز والشمسيخوخة وهذا جائز شرعا

والتأمين الاحتماعي لا يدخل في عقود المعاوضات ولكنه يدخل في في عقود التبرعات

.۳۸ ثالثاً: التامين التبادلي

اتفق الكاتبون من الوجهسسة الشرعية على جسسواز التأمين التبادلي الذي تمارسه الجمعيات التعاونية ، ونحن نوافق هؤلاء الباحثين في هذا الحكم

وواضح أن هذا التأمين لا يقصد به المعاوضة ، بل أنه بحسق تعاونى يقصد به التضامن بين جماعة من الناس يتعرضون لاخطار من نوع واحد في معاونة من تعرض منهم للخطر على تفادى آثاره بدفع مبلغ ممسا تعاون الجميعفي جمعه

٣٨١ رابعاً: التامين بقسط ثابت

التأمين بقسط ثابت هو ما تقوم به شركات التأمين ووسيلتها فى ذلك هى عقد التأمين ، وهو عقد يتم بين شركة التسامين ومستأمن معين بمقتضاه تتعهد هذه الشركة بدفع مبلغ مسن المال يسمى مبلغ التأمين لها المستأمن عندما يلتزم بدفي مبلغ مالى يسسمى بقسط مبلغ مالى يسسمى بقسط التأمين

وهذه الشركة نسمى من وراء عقود التأمين الى تحقيق ربح هو الفرق بين ما تأخذ مسسن

الإحكام

المستأمنين من اقسساط وما تدفعه لهم عند وقوع الخطر من تمويضات

٣٨٢ فالوسيلة الوحيدة في هـــده الشركات للوصول الى تحقيق فكرة التأمين هي عقد التأمين اللى يتسم بين الشركة وكل مستأمن ، وهذا العقد ينشىء وحقوقا بين الشركة والمستأمن المعين ، وليست هناك عقسود تبرمها شركة التامين مع جماعة تسمى جماعة المستامنين

٣٨٣ ولقد راينا بعض الباحثين يصبور الدور ألذي تقبوم به شركات التأمين بأنسسه دور الوسيط والنائب الذي يقسوم بتنظيم عمليات التأمين نيابة عن المستأمنين

٣٨٣ وشركة التامين بوضعها الحالي لا تصلح نائبا ولا وسيطا ذلك ان النائب في حكم الشريعــة يعمل لمسلحة المنوب عنه ، وليس له أن يبسرم مسسن التصرفات ما تتمارض فيسه مصلحة النوب عنه مع مصلحته ٣٨٥ وشركة التامين لا تعمـــل الا لحساب نفسها ومصلاالحها تتمارض دائما مع مصلالح المستأمن

وسلمنري أن شركة التأمين في ٣٨٥ علاقتها مع مجموع السستامنين امكانيات هائلة ، وباستخدام

حساب الاحتمالات أن تعسرف على وجه يقرب من الدقـــة والتحديد مقدار ما تعطى وما تأخذ

وسوف نرى أن هذا السيلك فوق منافاته للواقع وجنوحه للفرض والتقسيدير لا يؤدى النتائج التي يقصدها اصحابه، ذلك آننا لا نسلم بقدرة الشركة على معرفة ما تأخد وما تعطى في مدة معينة مهمسا تقدمت وسائل حسساب الاحتمالات · . وقواعد الاحصاء ·

٣٨٤ واذا سالمنا للشركة بقدرتها على ما تعطى لجموع المستامنين وما تأخذ منهم فان هذا لا يدل على خلو المعاملة من الفرر

٣٨٤ والخلاصة : أن البحث يجب أن ينصب على العلاقة القائمة بين شركة التأمين والستأمن المعين تلك العلاقة التي انشاها عقد التامين فهذه العلاقة هي الأمر الواقع

أدلة بطلان العقود التي تبرمها 4.40 شركات التأمين

والدليل الأول على بطلان عقود التامين التي تبرمها مع المستامن أنها عقود معاوضات مالية ، تضمنت غررا كثيرا أو فاحشا فهاتين مقدمتان لابد منهما اما المقدمة الأولى: فهي أن عقود

التامين معاوضات مالية تستطيع بما أتيح لها من ٣٨٥ وأما القدمة الثانية : فهي أن هذه العقود تضمنت غررا كثيرا

فاذا عدم الرضى بالتصرف كان

هذا التصرف باطلا لا يحل به

أخذ مال الفير باتفاق الفقهاء

اتفق الفقهاء على أن العلم بمحل

التصرف شرط في صحة الرضي

لأن الرضى بما لا يعلمه الراضي

العلم مناط صحة الرضى

۲۸٦

۲۸٦

المقدمة الأولى: عقسود التامين غر متصور 440 ويقول في فتح الفزيز : « لأن معاوضات مالية: **7**/ الرضى قبل حقيقة المسرفة لا نظن أحدا يخالفنا لا من شراح ۳۸٥ لا يتصور » القانون ولا من علماء الشريعية ويقول ابن حـــزم في المحلى : ۳۸۷ الذين تصدوا لبيان حسكم « وبالضرورة يدرى كل أحسد الشرع في هذه العقود إنه لا يمكن البتة وجود الرضى ولقد رأينا عند تمريف القانون ۳۸٥ على مجهول ، وهو أكل مال لعقد التأمين أن المعاوضة تتمم بالباطل » بين القسط الذي يدفعسه واذا انتفى العلم عند التعاقد المستأمن ومبلغ التأمين الذي **777** بمحل المعاوضة لعدم وثموق تتعهد شركة التأمين بدفعهه احد عاقديها بحصيصوله على عند وقوع الخطر المؤمن منه العوض أو لعدم معرفته بقدر القدمة الثانية : عقود التامين 777 هذا العوض أو أجل الوفاء به تتضمن الفرر الكثي: فان المعاوضة تبطل لانتفساء جاء النهي عن بيع الفرر عاما ، ۲۸۲ واتفق المجتهدون على الحاق الرضى بها ويمير الفقهاء عن ذلك باشتمال المعاوضات الخالصة بالبيع في **7AY** هذا النهى ، ثم خصوا منه الفرر المعاوضة على الجهالة والغرر اليسير بقيود وشروط حدودها وسوف ترى بمد قليل أن عقود ۳۸۷ الرضي مناط صحة التصرف التامين منطوية على انواع الغرر ۲۸٦ اتفقوا على أن الرضى مناط الثلاثة: ۲۸٦ صحة العقود والتصرفات قال ٣٨٧ الفرر في حصول العوض الفرر في قدره تمالى : « يا أيها الذين آمنوا ٣٨٧ لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل ٣٨٧ الفرر في أجله وأما الفرر في حصول العوض، الا أن تكون تجارة عن تراض ۳۸۷ فلأن المستامن في التأمين لا يدرى منكم » وقال صلى الله عليه عند التعاقد ان كان سيحصل وسلم « انما البيع عن تراض »

وأما الفرر في قسدر العوض فلأن في التأمين من الأضرار مالا ىدرى المستامن مقسسدار ما يحصل عليه من عوض ٣٨٧ واما الفرر في الأجل فواضح في

على مبلغ التأمين أم لا ؟

التامين على الحياة لحالة الموت،

7/

فان المؤمن على حياته لا يدرى عند التعاقد الوقت الذي يحصل ورثته فيسة على مبلغ التأمين ، وهنو العوض الذي بذل الاقساط في مقابلته

أولا: دخول عقود التأمين تحت 444 تمريفات الغرر

وأهم تعريفات الفرر عند الفقهاء فسنذكرها ثم نثبت دخسول عقود التأمين تحت كل تعريف منها ، والتعريفات هنا للغرر الفاحش الذي تبطييل به المعاوضات

أما الفرر اليسيي الذي لا يؤثر في المعاوضة فهو اسمستثناء حددوا ضابطه وبينوا شروطه

(فرع) في مذاهب العلماء في **778** تعريف الفرر

٣٨٨ عرف المالكية الغرر بتعريفات كثيرة منها تعريف ابن عسرفة المالكي: « ما شك في حصول احد عوضيه أو مقصود منه

وقال مالك : « مالا يدرى ايتم 477 α ^γ γ .

٣٨٨ وعرف الدسوقي الفرر « بأنه ٣٩٠ ومن الفرر شراء دين الميت وان ما يحتمل حصوله وعـــدم حصوله » وعرف المازري الفرر والعطب »

> وهذه التعريفات تنطبق على حصول أحد عوضييه ، لأن حصوله يتوقف على خطــــر

احتمال قد يقع وقد لا يقع ٣٨٩ وبالثل فان عقد التأمين برتب التزاما في ذمة شركة التأمين وهو دین احتمالی باتفـــاق لا يدرى المستأمن عند التفاقد أن كان هذا الدين يتم أم لا

٣٨٩ العوض الذي تتعهد به شركة التأمين للمستأمن يحتمسل حصوله وعدم حصبوله أمبره ظاهر واما التردد بين السلامة اى سلامة العوض والعطب أى فوات هذا العوض فظاهسير انطباقه على مبلغ التأمين الذي تتمهد الشركة بدفعه للمستأمن عند وقوع الخطر

٣٨٩ ومما مثل المالكية للفرر الذي عرفوه وحكموا ببطلان المعاوضة معه بيع الطير في الهـــواء ، والسمك في الماء والحيــــــوان بشرط الحمل

. ٣٩ أوقد راينا أن الفرر في عقب د التأمين أشد وأفحثى مسين الفرر في هذه الامثلة لانه غرر في الحصول انضم اليه غرر في المقدار

عرف مقدار تركته فانه لا يعرف ما يحصل عليه منه لأن ذلك يتوقف على عسدد الدائنين ومقادير ديونهم ، فهو لا يمرف ما يصيبه من قسمة الفرماء

. 39 تمريف الحنفية للفرر :

٣٩٠ جاء في البدائع أن الفرر هــو الخطر الذي استوى فيه طرفا

498

498

الوجود والعدم ، وواضح أن هذا التعريف يصدق على عقد التأمين فهو عقد ركنه الأساسي وعنصره الجوهرى ومحسسله الأصلى هو الفرر

والك اذا تتبعت المعاوضات التى اتفق الاحناف على بطلانها للفرر لوجدت فيها هذا المنى وهو أن الملك أو الالتزام فيها قد علق أو توقف على خطـــر يستوى فيه طرفا الوجسود والعدم فقد مثلوا له بشراء رمية الصائد وضربة القانص

وظاهر أن حال المستأمن هو حال من يشترى ضربة الصائد، فانه يعلق حصوله على مبلغ التأمين وهو ما بذل الاقساط بازائه على خطر احتمالي قد تكون وقد لا تكون

٣٩١ ووجه التطابق ظاهر بين مـن يدفع الاقساط في مقابل تعهد الشركة باعطائه مبلغ التأمين اذا بقى حيا الى وقت معين ، وبين من يدفع الثمن في ثـوب اذا وقع عليه بالحجر أو لمسه المسترى فكلاهما يبذل مالا في مقابل عوض قد يكون وقسد لايكون

تمريف الفرر عند الحنابلة: 487

جاء في شرح منتهي الارادات أن 491 القاضى وجماعة فسروا الفسرر بأنه « ما تردد بين امرين ليس احدهما اظهر »

٣٩٢ ولاخفاء أن عقد التامين يدخل ٣٩٤ جاء في فتح العزيز للرافعي أن

التامين الذي بذل السستامن بازائه الأقساط يتردد وبين أمرين هي الحصيول عليه اذا وقع الخطر ، وعدم الحصول عند عدم وقسسوعه ، وليس الحصول على مبلغ التأمين أظهر

تمريف الفرر عند الظاهرية يمرف ابن حزم الفـــرر بأنه « ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد » ومثــــل ذلك ببيع الثمار قبل أن تخلق وبيع الشيء المجهول أو بالثمن المجهول

٣٩٣ والتأمين من هذا القبيل ، لأن المستأمن لا يدرى مقدار العوض الذى بذل فى مقابلتـــه عند التعاقد في التامين من الأضرار وبعد كل ما ذكرنا من تعريفات الفرر الذي يبطل المعاوضكة المالية عند جميع الفقهاء ، وبيان أن هذه التعريفات تشمل عقود التأمين ، يثبت يقينا أن عقد التأمين بجميع أنواعه وفي كل حالاته وصوره من عقود الفرر لأنه غرر في الوجود والحصول والمقدار والأجل

٣٤٩ تعريف الغرر عند أصصحابنا الشافعية

عرف اصحابنا الفسرر الذي يبطل العقود عندهم بعسساة تمريفات كلها تنطبق على عقد التأمين

الغرر هــو « التــردد بين وجاء فيه أيضا « الذي تنطوي على الشخص عاقبته »

م٣٩٥ وأن الفرر لا ينتفي عن الماوضة الا اذا عرف المتعاقد فيهسسا « ما الذي ملك بازاء ما بذل » وجاء في فتح الباري « أن الفرر هو كل ما يمكن أن يوجد والا يوجد وكذلك ما لا يصح غالبا » ٣٩٧ ثانيا: الفرر في الحصول

٣٩٥ وجاء في حاشية قليوبي: أن ٣٩٧ عقد الف___رر هو ما لا يوثق بحصول العوض فيه »

> ٣٩٥ وواضح أن هذه التعريفات تنطبق على عقد التأمين وتعريف الفـــرر بانه ما انطوت على الشخص عاقبته ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق وتعريف الفرر بأنه ما لم يعرف بازاء ما بذل » هو تعریف لعقد النامين

441 تحت تعريف الفرر بانسسه « ما يمكن أن يوجد وألا يوجد او ما كان عدم وجوده غالباً » بحصول العوض فيــه » فانه

> ينطبق تمام الأنطباق ٣٩٦ أنواع الفرر في عقد التأمين

٣٩٦ . أن أكثر المجيزين لعقد التأمين يحتجون لرايهم بفقه مالك فان هذا الفقه قد اشتهر عنه تضيق

بسبب الجهالة والفرر جانبين الأغلب منهما أخو فهما. ٣٩٧ أولا: الفرر في الوجود ٣٩٧ لا شك انه اشد انواع الفرر على الاطلاق

٣٩٧ وهو ينطبق تماما على عقسد التأمين فان مبلغ التأمين وهو دين غير محقق الوجبود ، لأن وجوده يتوقف على وجود الخطر المؤمن منه

اتفق الفقهاء على أن العرر في الحصول يبطل المعاوضة ٣٩٨ واذا طبقنا هـذا الضابط على

عقد التامين ظهر لنا أن عقد التامين يتضمن الخطر في الحصول

ويقول القرافي : الفرر والجهالة 464 ثلاثة أقسام كثير ممتنع كالطير في الهواء والسمك في الماء فيه المتعاقد « ما الذي ملك ٣٩٩ ومما يدخل تحت الفرر في الحصول وعدم الحصول الماونة على ضربة القانص

وظاهر كذلك دخول عقد التأمين ٣٩٩ ثالثاً: الفرر في مقدار العوض اتفق الفقهاء على أن الفيرر في مقدار العوض كالفرر في وجوده وحصوله يبطل الماوضة

اما تعريف الفرر بانه « مالا يوثق ٣٩٩ ويقول ابن قدامة : بيع الملامسة والمنابذة باطل لعلنين : احداهما هي الجهالة ، والثانية كسونه . معلقاً على شرط

...} وجاء في فتح العــزيز : « وأما القدر فالجهل به فيما في اللمة ثمنا أو مثمنا مبطل »

دائرة البطلان في المسماملات ٥٠٠ وجاء فيه : أن العملم بقسدر

1.4

العوض لابد منه آذا كان في الذمة

.. وجاء في الخطاب « متى حصل الجهل بأحـــد العوضين من المتبايعين أو احدهما فســـد البيع »

.. وجاء في الفروع « أن مسلم شروط صحة البيع معلم مجهول » الثمن فلا يصح برقم مجهول » وجاء في البدائع : « ولو قال : بعت هذا العبد بقيمته ، فالبيع فاسد ، لأنه جعل ثمنه قيمته، فاسد ، لأنه جعل ثمنه قيمته، وائها تختلف باختلاف المقومين، فكان الثمن مجهولا ، وكذا اذا ٣.٤ باع بحكم فلان »

۱. وجاء فی حاشیة ابن عابدین :
 « ان معرفة قدر الثمن شرط فی صحة البیع ، فلو كان الثمن مجهولا كالبیع بقیمته ورأس ماله أو بمثل ما اشتراه هو أو فلان وبمثل ما بیع للناس كان ۳.٤ البیع باطلا »

۱.۱ وشركة التأمين التي تمهـــدت بدفع التأمين للمســـتأمن عنــد وقوع الخطر تجهل عند التعاقد مقدار العوض الذي تحصـــل عليه من المســـتأمن ، في مقابل ما تعهدت به

۱.۲ وقد يقال: أن شركة التامين تستطيع بما لديها من وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء وقائون الكثرة أن تعرف على وجه يقرب من التحديد مقدار العوض الذي تحصيل

عليه من مجموع المستأمنين في مدة معينة ، كما تسمستطيع باستعمال هذه الوسائل معرفة مقدار ما تدفعه لبعضهم من تعويضات عند وقوع الخطر

ومن جهة ثالثة فان التسليم بقدرة الشركة على معرفة مقدار ما تحصل عليه من اقسياط، وما تفرمه من تعويضات لا يفيد حل عقدد التأمين ، ذلك أن الستأمن لا يزال عاجزاً عسن معرفة مقدار ما يبذل وما يأخذ من عوض

لأن قانون الكثرة لا يعمل في حقه ، ولأن وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء ليست متوفرة لديه ، واذا وجد الغرر والجهالة بقدر الموض من أحد طرفى المعاوضة كانت باطلة

رابعاً: الفرد في الأجل اتفق الفقهاء على أن الجهالة بالأجل في عقود المعاوضات تبطل المعاوضة

۲۰۳ وقال ابن رشد: « والفرر ينتفى
 عن الشيء اذا كان معلوم الأجل
 ان كان بيعا »

وقال الكاسانى فى البدائع : « ان من شروط البيع أن يكون هذا الأجل معلوما ، فان كان مجهولا كقدوم زيد ومجىء المطر فهو فاسد »

على وجه يقرب من التحديد ٤٠٣ وجاء في فتح البارى: ان جهالة مقدار الموض الذي تحصيل الاجل في الموض المؤجل تبطل

1.3

8.7

المعاوضة » ولا اعرف خلافا بين المجتهدين في ان التأجيل بموت انسان بعد من الجهالة الفاحشة

ه. ٤ ثانياً: الفرد في عقبود التأمين ليس من الفرد اليسي

إ قلنا: ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الفرر ، وجاء النهى عاما مطلقا ، وأن بعض الفقهاء خصوا منه الفسود من اليسير وقد حددوا القصود من الفرر اليسير وبينوا شروطه ولقد اثبتنا أن عقدود التأمين تدخل تحت معنى الفور كما عرفه الفقهاء وضربوا له الامثلة ويبقى علينا اثبات الفرر في هذه العقود وانه ليس من اليسير اليسير من اليسير

(فرع) في التعريف بالغسرد الذي يفتفر في المعاوضات الحل المالكية اكثر الفقهاء تساهلا في موضوع الفسرر ولذا يجنح الذين يقولون بجواز التأمين الى الاستدلال بهم

ولذلك كان المفيد تحسديد

المقصود بالفرر اليسير الذي لا يؤثر في صحة المعاوضاتعند المائكية حتى نثبت عدم انطباقه على عقود التأمين ، وبدا يكون عدم انطباقه عند غيرهم أولى يحدد الدردير الفييسرر الذي يفتفر في المعاوضات ، ويبين شروطه فيقول : واغتفر في غرر يسير للحاحة أي للضرورة لم يقصاد ، أي غير القصيود ، فخرج بقيد اليسيارة الكثير ،

كبيع الطبر في الهواء والسمك في الماء ، فلا يفتفسر احماعاً ، وبقيد عدم القصد بيع الحيوان بشرط الحمل ، أي فانه يقصد في البيع عادة ، وهو غسرر اذ يحتمل حصوله وعدم حصوله فهل تسلم امه ام لا ؟ »

ثم يضرب الامثلة من هذا الغرر:

كأساس الدار فانها تشترى من
غير معرفة عمقه ولا عرضه ولا
متانته ، وكاجارتها مشاهرة ،
مع احتمال نقصان الشهور ،
وكجبة محشوة أو لحساف
والحشو مفيب ، وشرب من
سقاء ودخول الحمسام مع
اختلاف الشرب والاستعمال

ويقول الحطاب : واغتفر غرر يسير للحاجة لم يقصد . ابن عرفة . زاد المازرى : كسون متعلق الغرر اليسير غير مقصود وضرورة ارتكابه وقرره بقوله : منع بيع الأجنة وجواز بيسع الجهول قدر حشوها ، المنوع بيعه وحده ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقصه وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، ولبثهم

(فرع) في عناصر الفرد المفتفر والذي يؤخذ من هذين النصين أن عناصر الفرر الذي يفتفر في المعاوضات عند المالكية ثلاثة اذا اجتمعت في الفرر كان معفوا عنه وهذه العناصر

1.3

٤٠٩

٤1.

- ٤.٦ أن يكون الفرر يسيراً ، وغير مقصود ، ودعت اليه الضرورة
- ٧. ٤ العنصر الأول: يسارة الفرر
- اتفق الفقهاء على أن الفسسرر الفند ، ويؤخذ من عباراتهم أن يسارة الفرر ان تكون الزيادة أو النقص قليلة أو تافهة ، بحيث لا تتعلق بها النفوس عادة وهذا ما يعنيه الفقهاء بقولهم : يتفابن الناس مثله .
- ٧٠٤ ولقد رأينا أن نسبة ال ١٠ ٪
 بلغت ٣١ ٪ زيادة أو نقصاً
 تقريباً في أيجار الدار لمدة شهر
 وكذلك الدار مع الأسسساس
 والشرب من السقاء
- الغرر في الحصول ليس يسيراً

 واذا كان ما تقليم على معنى يسارة الفرر ، فإن الفيرر في الحصول ليس من الفرر اليسير قطعا ، لأن هذا الفيرر ليس واقعا في قيمة العوض ، وانما في حصوله وعدم حصيوله بالكلية
- ٠٧ ومما يؤكد أن الفرر في حصول العوض لا يدخل البتة في مفهوم الفرر اليسير أمران:
- ١٠٤ (أولهما) الطير في الهـــواء ١٠٩
 والسمك في الماء فلا يفتفـــر
 اجماعا »
 - ۱۰۸ والفرر في عقود التأمين غرر في الحصول باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، لأن المستامن لا بدري عند التعاقد ان كان

سيحصل على مبلغ التأمين أم لا أ وهو العسوض الذي بذل الاقساط في مقابلته ، فهذا غرر واحتمال في حصسول العوض لا في قدره فقط

(وثانيهما) أن جميع الأمثلة التى ضربها الفقهاء للفرد اليسير ليس فيها غرد فى الحصلول على العوض ، فجواز بيع الداد من غير رؤية اساسها وجواز بيع الجة أو اللحاف مع جهالة حشوهما ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر المشروب

ولقد عرفنا أن النامين يتضمن فوق الفرر في حصول العوض غررا في مقدار الحاصل منه على فرض الحصلول في أهم انواع التامين ، وهو التامين من الأضرار ، والفرر في المقلدار وفي عقود التامين غرر فاحش وأما في جانب شركة التامين فان الغرر في الحصول على قسط قدره ألف ريال مثلا ، ثم تقع

فالفرر في قدر ما يحصل عليه المتعاقد من عوض زيادة ونقصا تبعا لأعلى الاجتمالات وأدناها في عقود التأمين كبير حدا اذا قيس بنظيره في التي مثل بها المالكية للفرر اليسير

الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو

قيمة الضرر كاملة

المنصر الثاني: أن يكون متعلق

113

113

113

£1£

الفرر غير مقصود

الأمثلة التى يتوافر فيها هذا العنصر هى ما ذكرها فقهاء المالكية ، وهى بيع الدار ، من غير معرفة أساسها والجبة من غير معرفة حشوها غير معرفة حشوها

ا ١١٤ فالفرر في بيع الدار لا ينصب على محل المعاوضة وهو الدار اذ الدار لا غرر فيها ، ولكبن الفرر في اساسها ، وهو لا يقصد عند ابرام العقد بل يدخل فيه تيعا

والفرر في عقد التامين يتعلق بأصل العوض لا بأمر تابع غير مقصود فلقد يبين لنا مما سبق أن الفرر في عقد التأمين يتعلق بوجود العوض وبقدره وأجله، وهذه كلها أمور مقصدودة للمتعاقد

التأمين بتعلق بمقصود العقد التأمين بتعلق بمقصود العقد نفسه وهو مبلغ التأمين ومقدار الأقساط ، فالمستأمن عند التعساقد لا يسدرى ان كان سيحصل على مبلغ التأمين ام لا ، والمؤمن لا يدرى مقسدار ما يحصله من أقساط قبسل

وقوع الخطر المؤمن له ، وبالتالى فان كلا من المؤمن والمؤمن له لا يستطيع وقت التعاقد أن يعرف مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ

العنصر الشالث: أن يكسون ادتكاب الفرر ضروريا

العنصر الثالث من العناصر التى يغتفر فى المعاوضيات هو أن تكون الضرورة داعية الى ارتكاب هذا الفرر ، فأن لم تسلع الضرورة الى ارتكاب الفرر لم يكن من الفرر الذى يفتفر فى المعاوضة

۱۱۶ واذا طبقنا هذا العنصر على عقد التأمين لظهر لنا أن الفرر فيه ليس من الفرر الذي تدعيو الضرورة الى ارتكابه الأمرين:

(أولهما): أننا لسبنا أمام معاوضة وردت الأدلة الشرعية بجوازها بحيث لو منعنا الناس منها أصابهم من ذلك الحرج الشديد والمشقة الزائدة

(وثانيهما) : أننا لسنا أمام عقد دعت الضرورة الى ارتكاب الفرر فيه ، بل على العكس من ذلك فان عقد التأمين هو نفسه غرر ، فلا يقسال : أن الضرورة قد اقتضت ارتكاب الفرر فيه ، وهذا يؤخذ مسن الأمثلة ألتى ضربها المالكيسة للفرر اليسير

الدليل الثانى : عقسود التأمين تتضمن الرهان والقامرة \$10

110

110

الدليل الثاني على تحريم العقود التي تبرمها شركات التأمين أن هذه العقود تعد قماراً ومراهنة ١٥٤ والقمار والمراهنة حبرام شردأ باتفاق فقهاء الشريمة فيكون التأمين حراما باتفاق وكون التأمين قمارآ ومراهنة يبدو واضحا من تعريف كل من القمار والمراهنة وبيسسان خصائصها الجوهرية ثم اثبات دخول عقد التأمين تحت هـذا التعريف وتوافر إهذه الخصائص ١٥٤

> أولا: تعريف المقامرة والرهان: 113 المقامرة أو الرهان كل منا يتعهد 113 بأن يدفع الى الآخر مبلفا من النقود أو أي عوض مالي آخر والذى يظهر من تعريفهما أن 111

القامرة توافق الرهان في أن حق المتعاقد في كل منهـــما يتوقف على واقعة محققة هي أن يكسب المقامر أو أن يصدق قول المتراهن

ثانيا: خصائص القـــامرة أو **E11** الرهان:

يتفق شراح القانون الوضمي ١٦٤ **!!!** على أن خصائص عقود المقامرة والرهان هي نفسها خصائص عقود التأمين وهى أنها عقود ملزمة للجانبين

وأما أنها عقود احتمالية أو من 1.0 عقود الغرر فلأن كلا من المقامرة -

أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطى وأما أن عقد الرهان أو المقامرة من عقود المماوضات فلأن كلا من المقامر أو المتراهن اذا كسب شيئا فذلك في مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئًا فذلك في مقابل احتمال الكسب

ثالثاً: دخول عقد التامين تحت تعريف القمار والمراهنة:

وواضح من تعریف عقبدی المقامرة والرهان وبيسسسان الخصائص الذي تحدد طبيعسة العقدين أن هذا التعسسريف . ينطبق وتلك الخصائص توجد في عقد التأمين تماما

رابعاً: وجود خصائص القمار والمراهنة في عقد التأمين

أما من حيث الخصائص فلا اظن احداً من شراح القانون أو علماء الشريعة الذين كتبوأ في عقود التأمين يخالف في أن الخصائص الثلاثة السسسايفة توجد في عقد التأمين

واذا كانت عقود المقسسامرة والرهان من عقود المعاوضات لأن كلا من المقامر أو المتراهسين اذا كسب شيئا فذلك في مقابل الممنى بمينه موجود في عقدود التأمين

او الرهان عقد لا يستطيع فيه ١٦٤ والواقع أننا لم نكن بحاجة الى كل من المقامرين أو المتراهنين بيان أن التمريف لمقود القمار £1A

£14

113

الرهان بمينه

٢ ـ عبارة علماء الشريعة : £1A

ويقول المرحوم الشنبيخ على الخفيف: اذا اقتصر التماقد في التأمين على فسرد مثلا فانه يكون عقد قمار ومراهناة ، لا يقره قانون ولا شريعة لكان الفرر والمقامرة الظاهرين فيسه حينئذ لانتهاء الأمر فيسه الى حسارة لاحد الطرفين وربسح للآخر

والذى يؤخذ من عبارة الأستاذ مصطفى الزرقا أن عقد التأمين اذا نظر اليه من جانب العلاقة بين الشركة والمستأمن المعين يكون قمارا ومراهنة ايضا ، فالتأمين فيه عنصر احتسمائي بالنسبة الى المؤمن فقط حيث يؤدى التعويض الى المستأمن ان وقع الخطر المؤمن عنه فان لم يقع لم يؤد شيئاً

١٨٤ فنحن تراه في هذا النص يسلم بوجود الاحتمال في عقد التأمين بالنسبة للمؤمن اذا نظرنا الى كل عقد تأميني على حدة

الدليل الثالث: عقسود التأمين تتضمن الربا بنوعيه لثلاثة آمور (أولها) أن عقد التأمين هـــو اتف___اق بين شركة التأمين والمستأمن بمقتصاه يتعهسسد المستأمن بان يدفع مبلغاً من المال دفعة واحسدة أو على اقساط دورية في مقابل أن ترد اليه الشركة عند وقوع الخطر

والراهنة ينطبق على عقد التامين أما العلاقة بين شركة التامين ومجموع المؤمن لهم فهى علاقة موهومة ، وكثرة المقود التي . تبرمها شركة التأمين لا ترفع الفرر كلية ، ولا تنفى وصف الرهان والمقامرة

١٧ } واذا سلمنا انتفاء العسرر في جانب شركة التامين لتوافير الوسائل العلمية لحسمابات الاحتمالات لديها ، واستفادتها الاحصاء فقد بقى الفرر في حق المستأمن الذي لم تتوفر لديسه هذه الوسائل ولا يعمل قانون الكثرة وقواعد الاحصاء في حقه وبقاء وصف الفرار والقمسار

١٧) واليك عبارات شراح القانون وعلماء الشريعة

والمراهنة في أحد الجانبين يبطل

١١٤ ١١ ـ عبارة شراح القانون:

المعاوضة

١٧} يقول الدكتور السنهورى: « فشركة التأمين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له واحــد ، أو مع عدد قليل من المؤمن لهم ولو أنها فعلت لكان عقد التأمين مقامرة أو رهاناً ، ولكان عقدا ١٩ } غير مشروع إذ تكون الشركة قد تماقدت مع مؤمن له على أنه اذا احترق منزله مثلا دفعت له قيمته ، واذا لم يحترق كان مقابل التأمين الذي دفعه المؤمن له حقا خالصاً ، وهذا هـــو

٤٢.

173

173

مبلفا آخر قد یکون مسساویا أو اکثر أو اقل مما دفعه

۱۹ فان كان مسساويا كان أمام ربا النساء وان كان أكثر كان أمام ربا الفضل والنساء معا

113 ولقد وجدنا الشارع يشترط قبض العوض في عقد الصرف قبل التفرق من مجلس العقد خروجا من باب ربا النساء

19} ولاشك أن أحد العوضيين في عقد التأمين وهو مبلغ التأمين قد تأخر دفعه عن دفيييع الأفساط وهي العوض النقدي الآخر

۲۰ قال فی تحفة المحتاج: اذا بیع النقد بالنقد ان كان جنساً الله اشترط الحلول والمسائلة والتقابض ، فمتى اقتسرن باحدهما تاجیل ولو للحظة وهما فی المجلس لم بصع

۲۰ وقال في بداية المجتهد: اجمع الدهب العلماء على أن بيعم الدهب بالدهب بالدهب والفضة بالفضة لا يجوز الا مثلا بمثل يدا بيد

(وثانيها) أن عقد التأمين على ٢٠ الحياة لحالة البقاء يتضمن ٢٣ تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن ٢٣ في حالة بقائه حيا الى المسدة العددة في العقد الاقساط التي دفعها مدة العقد مضافا اليها فائدة ربوية فيكون هذا العقد حراما

۲۰ (وثالثها) أن أكثر العمليات
 التى تقوم بها شركة التامين ۲۳)

تقوم على اساس الربا ، فهى تستثمر أموالها فى سسندات بفائدة وتقرض منها بضسمان وثيقة التامين بفائدة

التأمين بيع دين بدين فيحرم ومما يتصل بهذا الدليل أن عقد التأمين يتضمن بيع دين بدين فيبطل ، لأن بيع الدين بالدين باطل باتفاق والدليل قـــول الراوى: « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالىء » وفسروه بانه بيع الدين بالدين ولذلك اشترطوا في عقد السلم ولذلك اشترطوا في عقد السلم في قبض راس مال السلم في مجلس العقد خروجا من بيع الدين بالدين بالدين

وانما كان عقد التأمين بيع دين بدين لأن المستامن فيه يتمهد بدفع اقساط وهى دين فى ذمته فى مقابل تمهدد الشركة بدفع مبلغ التأمين وهو دين فى ذمة الشركة

رد شبه الخالفين في حرمــة التأمين

٢٣ لقد ظهرت فكرة التامين في ثلاث صور :

۲) (الأولى) التامين الاجتماعي
 الذي تقوم به الدولة أو تعهد
 بادارته وتنظيمه الى احسدى
 هيئاتها العامة

۲۲۱ (الثانية) التسمامين التبادلي الذي تقوم به جمعيات التامين التعاونية

٢٣ (الثالثة) التأمين التجارى ذو

القسط الثابت وهو الذي تقوم به شركات التأمين

الاجتماعی والتبادای لا حرمة الاجتماعی والتبادای لا حرمة فیه واما المقود التی تبرمها شرکات التأمین فقد حکمنیا بحرمتها وبطلانها للأدلة التی سقناها فی المبحث الثانی

۲۱ الطلب الأول : الشبيه الواردةعلى دليل الفرر :

۱۲ ان أهم ما يستدل به على عقود التأمين هو دليل الفرر وحاصله أن عقود التأمين معاوضات مالية قد دخلها الفصل الفاحش وعقود المعاوضات أذا دخلها الفرر الكثير تبطل

الما المقدمة الأولى من هـــــذا عقود التأمين عقود معاوضات مالية فقد تقدم ان الدليل عليها هو واقع عقود التأمين فقال بعضهم: انه اذا التأمين فقال بعضهم: انه اذا نظر اليها من جانب العلاقة بين شركات التأمين والمؤمن لهـــم فهم يرون ان صفة المعاوضة تنتفى عن هذه العقود وتأخف صــفة البذل والتضامن اى تأخف وصفة التبرع

اما المقدمة الثانية : وهى ان عقود التأمين قد اشتملت على الفرر الفاحش الذي يؤثر في عقود المعاوضات بالحظر والمنع نقد قدمنا عليها دليلين :

٢٥) (أولهما) دخول الفرر الذي

تتضمنه عقد الثامين تحت تعريف الفرر عند جميد حميد المجتهدين وقد اثبتنا دخول هذا العقد في الفرر المنهى عنه (وثانيهما) عدم دخول الفرر الذي يتضمنه عقد التأمين تحت ضابط الفرر المستثنى الذي لا يؤثر في المعاوضات

ومن مجموع هذين الدليلين دليل دخول غرر التأمين في الفسسرر الذي ورد الشرح بمنعه ، ودليل عدم انطباق ضابط الفسسرر المفتفر في المعاوضات عليه يتسم اثبات المقدمة المشار اليها وهي ان عقود التأمين تضمنت الفرر الفاحش أو الكثير

واما المقدمة الثالثة : وهي ان ما تضمن الفسسرر الكثير أو الفاحش من المعاوضات يحمكم بيطلانه وحرمته فلا أظن أن أحداً يجادل فيها لأنها من الأصبول المسلمة ودليلها : « نهى النبى صلى ألله عليه وسلم عن الفرر» والنهى عن الفرر في الأحاديث عام مطلق يدخل فيه كل أنواعه حتى تأتى قرينه تصرف بعضه عن الفرر الفاحش فتخرج من هذا العموم، وهناك شبه :

٢٦٤ الشبهة الأولى: التأمين ليس من عقود العاوضات

٢٦} يحاول بعض الباحثين تقى صفة المعاوضة عن هذه العقد ودود وادخالها فى دائرة التسرع بمقولة أن هذه العقود تعاون

XY3

X73

وتضامن وبذل وتضيحية ، ويطبقون هذا القول على المقود التى تبرمها شركات التسامين ولهم عبارات في نفى صفة القمار والمراهنة واليك عباراتهم والرد عليها

٢٦ . أولا: عبارات القائلين بأن عقود التامين ليست معاوضه بل تعاونا وتبرعا

٢٦٤ يقول المرحوم الشيخ الخفيف: ان الوقوف عند احد جانبي عقد التأمين والنظر البه وحده دون نظر الى العلاقة بين المؤسين ومجموع المؤمن لهم

٢٦٤ - ويبدو أن عقد التأمين عقب مقامرة أو رهان غير مشروع في الفقه الاسلامي والوضعى ولكن النظر الى جانبه الآخر هو الذي يظهر عقد التأمين في صــورته الحقيقية

٤٢٧ ويقولون : واما المستأمن فانه يريد بتعاقده أن يكون له ربح مادى من وراء الحظ والمصادفة وانما يريد أن يتوقى به مفسة الحظ والمصادفة لهم جميعك بحيث لا ينال أيا منهم الا مقدار يسبر منها يستطيع تحمله في غير عناء ولا مشقة

٢٧٤ ويقول الاسماذ الزرقا: ان الأسس الفنية للتامين تسيتند كلها الى محور واحد تدور عليه وهو تحقيق التضامن بين جماعة من ألناس تتهددها مخـــاطر واحدة

ويقول أيضا: وأما شبهة الربا من حيث ان المستأمن يدفسع قسطا ضئيلا يتلقى ــ اذا وقع الخطر الؤمن منه _ تعويضاً لضرره قد يكون أكثر أضعافأ من القسط الذي التزم به فهي شبهة في ظاهرها موهمة وفي الحقيقة واهية

ويقول: فالتأمين على الحياة 473 موضوعه مجرد الاتفساق على تقديم معونة محددة بحير من يصاب من المستأمنين بعض الجبر ويقول: أن الموضوع الأصلى الذى تقوم عليه عقوده هـــو ازاحة الضرر الذي يحدثه وقوع المخاطر عن راس من بنزل به الى روءس كثيرة جسدا هي رءوس بقية المستأمنين عسن طريق تعويض ذلك الضرر الذي ينزل باحدهم من الاقساط التي يدفعونها وهذا هو عــــين التعاون

ثانيا: رد هذه الشبهة: 173

ان النصوص السسابقة التي عرضت بها هذه الشيهة تدل على أن هذه الشبهة تقوم على أمور ثلاثة:

. ٤٢٨ الأمر الأول: أن عقد التامين ليس الا انضماما ألى عقيد تعاونی منظم بین عدد کبیر من الناس يتعرضون لخطر معين، وان موضوع هذا الاتفاق هـو تعاون الجميع على رفسع أو تخفيف الضرر الذي سيهزل

رقم الصفحة

بأحدهم

وهذا التصوير يخالف الواقع من جهتين

(أولهما): أنه يفترض وجود اتفاق تعاوني سابق بين جماعة من النساس على تخفيف آثار الاضرار التي تنزلها بأحدهم المخاطر

(وثانيهما) : أن عقد التأمين يمثل انضماما من المستامن لهذا الاتفاق وكلا الاتفاقين غير قائم وقصد التعاون مع عدم ٣٠ وليس فيه قصد للربح ، ومع قيامها غير موجود ، ولا يثبت التماون والتبرع شرعا الا اذا وجدت نية النبرع وهذه النية تعرف من صيفة العقد فأين العقد أو الاتفاق حتى نتمرف على قصد الماقدين فيه ؟

> ٢٩ ان أحداً من المتعاملين مع شركة التأمين لا يعرف الآخر فضلا عن أن يكون معه أتفاقا تعاونيا على البر والتقوى

٢٩} وأما الانضمام الى هذا الاتفاق : فغير موجود في عقود التأمين ، والموجود فيها هو تمهد شركة التامين بدفيع مبلغ التأمين للمستامن عند وقوع الخطير المؤمن منه في مقابل تعهـــد المستأمن بدفع الاقساط

٢٩ لم يقل أحد قط أن المقد الذي تسسرمه شركة التسامين مع مستامن معين يرتب حقوقا أو يفرض التزامات على غيره مسن المستأمنين

وتشبيه المقود التي تبرمها شركة التأمين بالتأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيـــات التعاونية أو بنظام المعاشات التي تقوم به الدولة تشميميه للشيء بنقيضه ، اذ التأمين التبادلي ليس فيه مؤمسسن ومستأمن ، بل فيه تعسساون وتبرع من جميع أعضاء الجمعية لفرض معین ، وهو جــر آثار الخطر لأحدهم

ذلك فاننا ثقول بوجوب النص في انظمة التامين التعبياوني والمعاشات وغيرها على هسله الصفة ، وهي قيامه على التبرع للفرض المعين

الأمر الشائي : أن دور شركة ٤٣. التأمين في عقود التأمين التي تبرمها مع المستأمنين انما هو (دور الوسيط) الذي يجمع أقساطهم وينوب عنهم

وهذا لا يقل في الفرض والتقدير ٤٣. عن سابقه فشركة التأمين طرف اصيل في عقد التأمين وطيرفه الآخر هو المستأمن

.٣٠ الأمر الثالث : أن مركز الشركة ووضعها بالنسبة للأقسساط التي تجمعها من المستأمنين هو مركسيز الوصى أو الوصى الذى وضع المال تحت وصلاايته وولايته ، فشركة التامين على هذا التصوير لا تملك ما يدفع لها من أقساط التأمين بل يكون

1773

1773

177

1773

امانة تحت يدها باعتبارها وصيا او وليا يتصرف لمصلحة القاصر او المولى عليه

۱۳۰ ولا شك ان هذا بعيد مـــن الفرض والتقدير لأن الولاية او الوصاية تفــرض على ناقص الأهلية ، وانها لا تثبت الا بنص شرعى يثبتها ويبين احكامها

١٣١ ان شركة التأمين تتعهد بدفيع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وتعهدها يقابله من جهية المستأمن بدفع اقساط التأمين في مدة عدم وقوعه

۲۳۱ وأما القول بأن شركة التأمين
 لا تملك ما يدفع لها من اقساط
 بن تضعه أمانة تحت يدها بوصفها وليا أو وصيا فقول بنافى
 أبسط القواعد الشرعية

(۳۱) وهناك ملاحظة تجدر الاشارة اليها في هذا الوضع وهي أن بعض الباحثين كما بدا مسن عبارته ، يرى اجتماع التعاون مع الربح فهو يرى أن عقسود التأمين التي تبرمها شركات التأمين تعد من قبيل التعاون والتضامن مع وجود قصسد الحصول على الربح

۲۶ وهذا فهم غريب للفقه الاسلامی ۲۳۶ ان التعاون الذی يعبد تبرعا ۳۲۶ ولا يضر فيه الفرد ، و لايدخل فيه الربا أي لا يعد دفع القليل وأخذ الكثير فيه ربا هو التبرع بالمعنى الذى بينه فقهاء الاسلام وهو يعنى أن باذل المال لا ينتظر

عوضاً مقابلاً ، ولا يبغى ربحاً من وراء تبرعه ، فاذا دفسيع المتعاقد العوض فى مقابل عوض آخر وقصد الحصيول على الربح فليست تبرعا ولا تعاوناً لأن ذلك جمع بين النقيضين الشبهة الثانية : يسارة الفرد فى عقود التامين لعدم أدائه الى نزاع وخصومة :

يرى بعض الباحثين في عقدود التأمين أن الفرر الذي تتضمنه هذه العقود هو من نوع الفرر اليسير الذي لا يترتب عليه بطلان المعاوضات المالية

وقد اسس هؤلاء القول بيسارة الفرد على ضابط غريب للفرد اليسير ليس له دليل في الشرع ولا سند في أقوال أحد المجتهدين أولا: عرض هذه الشبهة:

بقول المرحوم الشيخ الخفيف وما في عقود التأمين من غرر فهو غرر لا يؤدى الى نزاع بدليل كثرة تعامل الناس به ، وشيوعه فيهم وانتشاره في كل مجلا نشاطهم الاقتصادى

وعليه فهو غرر يسمر لا يترتب عليه منع ولا حظر

ثانيا: الرد على هذه الشبهة: تقوم هذه الشبهة على مقدمتين احداهما أن الفرر في عقدود التامين لا يؤدى الى نـــزاع مستدلين بكثرة تعامل الناس بالتأمين وشيوعه فيهــم وانتشاره في كل مجال تشاطهم

£4.5

الأقتصادي

٣٣ وهذه القدمة غير مسلمة ، وما استدل به عليها غير صحيح ، أما عدم تسليمها فدليله ما تنص به المحاكم من قضيايا تتعلق بمنازعات في عقود التأمين

اما القول بأن هـــده المنازعات لا ترجع الى الخلاف في عنصر ٣٣٤ من عناصره الجلوهرية التي تقوم عليها هذه الفقود ، وانميا ترجع الى خلاف في قيمسام المستأمن بما اشترطه عليسه المؤمن من شروط اتضمنتها هذه المقود

> فالمنازعات التي ترجع الى عدم 277 قيام شركة التأمين بما اشترط عليها القيام به وتعسمها في تفسير بنود هذا العقسسد ومحاولاتها التهرب مسن دفع مبلغ التأمين ، تزيد مرات على المنازعات التي ترجع الى عدم قيام المستامن بما أشترط عليه من شروط

واما عدم صحة ما استدل ٢٣٤ به على هذه القدمة ، فلأنه استدلال غريب لخالف الواقع من احوال الناس فأداء المعاملة الى النزاع لا يلزم منه حتما ترك الناس لها حتى بستدل بكشرة تعاملهم بها وشيوعها فيهم

واذا كان لا يظن بالنساس في حياتهم « أنهم يتعارفون عقدا يحوى غررا يؤدى الى نزاعهم ثم يشبيع بينهم ولا يتركونه وأن

المقسول انهم اذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه »

فلماذا جاءت الشريعة بنصوص 1773 آمرة تمنع ما حوى غرراً من الماملات ؟

القدمة الثانية: ما لا يؤدى الى 1773 النزاع من الفرر فهو يسير :

المقدمة الثانية التى تقوم عليها هذه الشبهة هي أن ما لا يؤدي الى النزاع من القرر فهو يسير لا يترتب عليه منع ولا حظو وقد استدل اصحاب هسده الشبهة على هذه القدمة بما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال:

كان الناس في عهد رسسول الله صلى الله عليه وسلم بتبايعون الثمار ، فاذا جدها النساس وحل تماطيهم قال المبتاع : انه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال صلى الله عليه وسلم حين كثرت عنده الخصومات :

« لا تبايعوا حتى يبدو صلاح

واخذوا من هذا الحديث قاعدة 373 عامة أن ما يؤدى الى أنزاع من الفرر يمنع ، وما لا يؤدى الى نزاع لا يمنع

٣٤٤ وهذه المقدمة بدورها غـــــ صحيحة للأمور الآتية:

الأمر الأول: أن جميع تمريفات القرر الؤثر التي قدمناها لم تجعل لوقوع النزاع بسسببه

141

دخلا في التعريف ، فليس أداء الفرر الى النزاع جزءاً من ماهية الفرر ولا شرطا في وجوده

فالفرر عند أهل اللفة هو الخطر الذي لا يدري أيكون ام لا يكون وعند فقهاء الشريعة هو ما لا يدرى هل يحصل أم لا ، أو ما طوى عنك وخفى عليك باطنـــه وسره ، أو ما تردد بين السلامة والعطب أو الذي ينطوى عسن الشبخص عاقبته أو الذي الايمرف كل طرف فيه ما الذي ملك بأزاء ما بذل ، أو ما لا يوثق بحصول الموض فيه ، او ما اظهر

فالذى يؤخذ من هذه التمريفات أن أداء الفرر الى النزاع ليس جزءاً من حقيقة الفرر الذي ٣٦ ورد النهى عنه ، ولا عنصرا جوهريا فيه ولا شرطا في تحقيقه ٢٥٥ الأمر الثاني: أن الفرر اليسير الذي لا يترتب عليه منع ولا حظر باتفساق الفقهاء هو ٤٣٦ ما توافرت فيه المناصر الثلاثة التي قدمناها يسارة الفرر ، وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه ٣٥٤ فمناط تحقق الفيرر الذي لا يؤثر في المعاوضات هو اجتماع وليس عدم ترتب النزاع عليه : كما يدعى هؤلاء الباحثون

٤٣٥ ولقد راينا أن ما أنطوى عليــه عقد التأمين من غرر في مقدار

العسوض وأجل الوفاء به ، لا يدخل تحت ضابط الفرر المفتفر ، لأنه غسرر فاحش في القيمة والأجل ، فلا يؤجد فيه شرط اليسارة

الأمر الثالث : أن كثرة النزاع والخصيصومات الواردة في الحديث الذي احتجوا به ليس هو العلة في منع بيع الثمار قبل بدو صلاحها عند القائلين بهذا المنع من المحتهدين ، بدليل أن . أحدا منهم لا يقول بييع الثمار عند بدو الصلاح اذا لم يؤد هذا البيع الى خصومة أو تزاع

تردد بين أمرين ليس احدهما ٣٦} ولعل سبب اللبس الذي وقع فيه اصحاب هذه الثبهة هو الخلط بين علة المنع في بيسع الثمار قبل بدو صلاحه وحكمته فعلة المنع التي يدور معهسسا الحكم وجودأ وعسسدما وهي ما يتضمنه بيع الثمار قبل بدو الصلاح من غرر وهو غرر يؤثر في المعاوضة

واذا انعدمت العلة لم يترتب الحكم ، وأن وجدت الحكمة فترنب النزاع بيع الثمار قبل بدو الصلاح علة في جعل الفرر الذى تضمنه هذا البيع علة المنع ، وعاة العلة هي الحكمــة هذه المناصر الثلاثة فيسه ، ٤٣٧ الأمر الرابع: اننا اذا سامنا . التعليل بالحكمة فليس اداء الفرر الى النزاع والخصام هو الحكمة أي العلة الوحيدة للنهي الوحيدة للنهى عن بيع الفرر ،

847

بل ان هناك حكمة اخرى جاءت بها السنة ونص عليها العلماء ٣٧} والحكم يدور مع العلة الكاملة لا مع جزئها وجودا وعدما ، وعلى ذلك فان المنع من بيــــع الفرر لا يرتفع بارتفاع النزاع بشانه فقط لبقاء ضياع الأموال

وقد جاء في بعض روايات حديث **{ TY** النهى عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح: « أرأيث أن منعالثمرة فبم يستحل احسسدكم مال

٣٧٤ يقول الخطابي : اصل الفسرر ٣٨١ ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطنه وسره ، وكل بيـــع كان المقصود منه مجهولا غير معلوم ومعجوزا عنه غير مقدور عليه فهو غرر

> ٣٨ والنتيجة التي انتهينا اليها في الرد على هذه الشبهة أن الفرر في عقود التأمين ليس مـــن الفرد اليسير ، بل من الفرر الكثير الذي يترتب عليه الحظر والمنع في المعاوضات لأنه بدخل فى تعريف الفــــرر الذى ورد النهى بمنعه من جهة ولعــدم انطباق ضابط الفرر اليسمير عليه من جهة أخرى

> ذلك أن ضابط هذا النوع من الفرر هو بسارته وعدم قصده وضرورة ارتكابه ، والفرر في عقد التأمين لا توجد فيه هــــده المناصر ، والقول بأن ضابط

الفرر اليسمير الذي لا يترتب عليه منع ولا حظر في المعاوضات هو عدم أدائه إلى نــــزاع وخصومة ، قولا لا سند له في الشرع وقد ظهر فساده بالدليل الشبهة الثالثة: يسارة الفرر

في جانب الشركة لكثرة المقود ٣٨} اولا: عرض هله الشبهة

ذكر بعض القائلين بجـــواز العقود التى تبرمها شركات التأمين أن لعقد التأمين حانيين (أحدهما) جانب الملاقة بين الشركة ومؤمن له معين

(وثانيهما) جائب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمسن لهم ، وأن الحكم على عقب التأمين شرعا يجب أن ينظر فيه الى الجانب الثاني دون الأول ثم أضاف: « اذا نظر الى عقد التامين من جهة المـــــلاقة بين شركة التأمين والمستأمن كان

هذا المقد غرراً ، بل قماراً ومراهنة ، أما أذا نظرنا اليه: من جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم كان الفرر فيه يسيرا ان لم يكن منتقبأ

وقد بنى ذلك على أن كشرة **٤**٣٨ العقود التى تبرمها شركات التأمين والوسائل العلمية التي تلجأ اليها لحساب الاجتمالات تمكنها من تحـــدید ما تعطی لمجموع المؤمن لهم من تعويضات وما تأخده منهم من اقساط

ξξ.

ξξ.

ξξ.

εε.

فى مدة معينة تحديدا يقسرب النادقة فينتفى الفرر أو يقل

٣٩٤ أنياً: **الرد على هذه الشبهة** ٢٣٩ مر وحد

٣٩٤ وهذه الشبهة باطلة من وجوه ثلاثة :

(أولها): أن عقد النأمين الذي تبرمه الشركة مع مؤمن له بالذات لا ينشىء علامة بين هذه الشركة ومجموع المؤمن لهم

١٣٩ وليس في أصول الفقه الاسلامي ما يجيز لهذا الفقيه أن يؤسس هذا الحكم على علاقة وهمية لم ينشئها عقيد التأمين ، وبالتالي يتعذر عليه معيرفة ما ترتبه مثل هذه العلاقة مين حقوق والتزامات متبادلة بين طرفيها

(ثانيها): أذا سلمنا وجسود مثل هذه العلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم فاننا لا نسلم أن الوسائل العلمية المتاحة لشركات التأمين كحساب الاحتمالات وقانون الكشرة وقواعد الاحصاء تمكن هسده الشركات من تحديد ما تعطى لجماعة المؤمن لهم

ر ثالثها) اذا سلمنا أن الفرر في عقد التأمين غرر يسمير في جانب شركة التمامين بسبب كثرة العقود التي تبرمها وبفضل ما توافر لديها من وسائل علمية لحساب الاحتمالات مكنتها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم وما تأخده منهم

فان هذا لا يفيد جواز عقد التأمين لخلوه من الفرر ، بل يجب ان يبقى هذا العقد غرراً وقمارا ومراهنة بالنسسسبة للمستامن

والوسائل العلمية التي قضت على الاحتمال والفرر أو خففت منه في جانب الشركة لم تتوافر للمستأمن المعين فلم يقدر على تحديد ما يعطى وما يأخذ ، فلم يتفير موقفه وبقى العقد في حقه قمارا ومراهنة

والخلاصة ان اصحاب هساده
الشبهة اذا سلموا أن العقد
يعد غررا وقمارا ومراهنسة
بالنسبة للمستأمن في علاقته
بشركة التأمين فان الحكم يجب
أن يبقى كذلك في حقه حتى بعد
التسليم بقدرة شركة التأمين
على تحديد ما تعطى لمجمسوع
المستأمنين

وما تأخذه منهم باسستهمال الوسائل العلمية المتاحة لها فى حساب الاحتمالات واستعانتها فى هذا الحساب بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء لأن مثل هذه الوسسائل لم تتوفر فى جانب المستأمن فبقى على حكم علاقته بشركة التأمين وقسسد كانت باتفاق هولاء الباحثين غيررا ومراهنة

 الشبهة الرابعة : يسارة الغرر لاته متوقع غير مفاجيء :
 اولا عرض هذه الشبهة

. } } يرى بعض القائلين ان الفرد في عقود التأمين غرر يسير بالنسبة لشركة التأمين ؛ فلا أو سرف المقد بالبطلان والمنع أواستدل هولاء الباحثون على يسلوة الفرر بأن شركة التأمين تتوقع هادا وتمدله ما يكفى لازالة آثاره ، ورفع ضرره عند وقوعه فالم يكن من الفرر المربك المفاجيء

١٤١ وظاهر من عرض هذه الشبهة ٢٤١ أولا: عرض هذه الشبهة أنها تقوم على أساس التفرقة بين الغرر المفاجيء والفيرر المتوقع ، واعتبار الأولُّ من الفرر الفاحش الذي يترتب عليه المنع والحظر بحسلاف الثاني فانه لا يؤثر في صحة المعاملة

> ثانياً: رد هذه الشبهة - {{\mathred{t}}}

وردنا على هذه الشابهة من - { { } } و جهين :

ا } } (أولهما) : أن أعتبار المفاجأة أو التوقع مناطأ للتفرقة بين الفرر الفاحش والفرر اليسسير أمر لا دليل عليه في الشرع . الاسلامي ،

ا ٤٤ فبيوت القمار ومحلات الرهان تعد للأخطار المتوقعة ما يفي بجبر الخسارة المترتب ة على وقوعها بوسائل تشسسبه تلك الوسائل التي تلجأ اليها شركات التأمين في حساب الأحتمالات

أن الغرر في التأمين غرر سسير

في حانب الشركة لأنها تتوقع الخطر وتحسب حسسابه اذا سلمنا ذلك في جانب الشركة فانه يبقى هذا الفرر الفاحش في جانب المستأمن الذي لا يعمل في حقه قانون الكثرة

الفرر وتقدره وتحسب حسابه ٢٤٦ الشبهة الخامسة: عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن حصوله على الأمان مقسسابل الأقساط:

٢ } } يقول بعض المجيزين التأمين : ان عقد التأمين لا غرر فيسسه بالنسبة للمستأمن ، لأن الاحتمال فيه معدوم ويفسرون ذلك بقولهم : أن المعاوضة في التأمين بأقساط المساهى بين . القسيط الذي يدفعه المستأمن: . وبين الأمان الذي يحصل عليه بمد العقب ودون توقف على

وقوع الخطر المؤمن منه ٣٤٤ يقول الأستاذ الزرقا: أن الفرر المنهى عنمه نوع فاحش بحيث يجعل المقد كالقمار المحض فهو قول غريب على الفقيية المتمادا على الحظر المجرد في خسارة واحد وربح آخر دون مقابل

٣٤٤ ثم يقول : فاذا طبقنا هــــذا المقياس على التأمين وعقسده وجدنا الفرق كبيراً ، أما بالنسبة الى المستامن فان الاحتمال فيه معدوم

٢٤٢ (وتانيهما) على فرض تسليم ٢٤٧ ثم يقول: النا نجسد في بعض العقود القديمية المتفق على

333

!!!

شرعيتها ما نشبهد لجواز بذل المال بفية الأمان والاطمئنان على الأموال ذلك هو عقد الاستئجار على الحراسة

فالأجير المستأجر هنا على 188 الحراسة وأن كان مستأجرا على عمل هو الحراسة نجد أن عمله الستأجر عليه ليس له أي اثر او نتیجة سوی تحقیدق الأمان للمستأجر على الشيء المحروس ، واطمئنـــانه الى استمرار سلامته من عسدوان شخص أو حيوان يخشى أن سبطو عليه

> ٣٤٤ فالحارس ليس لعمسله أية نتيجة سوى هذا الأمان الذي بذل المستأجر ماله للحصول عليه ، فكذا الحال في عقب التأمين يبذل فيه المسستأمن جزءا من ماله في سبيل الحصول على الأمان من نتائج الأخطار التى يخشاها

> > }}} الرد على هذه الشبهة :

وهذه الشبهة باطلة من وجره - { { { { { { { } تسبعة :

. (الوجه الأول): لا نسلم أن الفرر المنهى عنه هو الذي يجعل العقد كالقمار المحض يعتمد على الخطر المحسرد في خسارة واحد وربح آخر دون مُقَابِلُ ، فأن هذا نوع من الفرر الذي ورد قيه المنهي ٬ وهـو الفرر في الحصول وقد تقدم

اصل العوض يقع في قدره وفي أجله ، وأن الكل مؤثر في بطلان المعاوضة

(والوجه الثاني) القنول بأن المعاوضة تحصل بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذى يحصل بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن فيه قول بخالف الواقع سن حهتين

(أولهما) أن الذي يظهر من نص القانون وقصعد العاقدين أن العوض الذي تتعهد شركة التأمين ببذله للمستأمن في مقابل الأقساط هو مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وليس الأمسان المدعى

ومن القواعد السلمة في مناهج الاجتهاد أن الحكم على عقد ما بالحل أو بالحسرمة يحب أن يؤسس على واقع هذا العقد وحقيقته وما قصد العاقدان ترتيبه عليه من حقيسسوق والتزامات متبادلة

واذا كان للفقيسه أن يفترض 111 ما سافي قصيد العاقدين في عقدهما ثم يصدر حكمه بناء على هذا الفرض فانه يكون قد حكم في عقد غير قائم موهماً ان الحكم ينطبق على المقسد الموجود

٥ } } * (ثانيهما) أن نصوص القانون صريحة أن التزام المؤمن بدفـع أن الفرر كما يقع في حصول مبلغ التأمين التزام احتمالي غير

محقق

(الوجه الثالث) القــول بأن العوض الذى منحتك الشركة للمستأمن في مقابل الأقسساط هو الأمان والطمانينة قول بجانب الصو اب

ذلك أن قواعد الشريعة ومبادىء 1 (0 القانون تؤكد أن العوض الذي يجوز اخذ المال في مقابلته يجب أن يكون مالا خرج من ذمة أحد المتعاقدين ، ودخل في ذمية

(الوجه الرابع) : القنول بأن { { o شركة التأمين هي التي تمنسح ٢٤٦ الأمان والطمأنينة كالثقة والأمل والرجاء ، احساس وشمعور لا يستطيع أحد من البشر منحه لفيره ، فيكون التعهد بمنحه تعهدا بما لا يقدر المتمهد على الوفاء به فيبطل باتفاق الفقهاء ٧٤٤ كالتمهد باسماد شيخص أو بمنحه الثقة أو الرجاء أو الأمل (الوجه الخامس) القدول بأن 111 الأمان هو العوض الذي منحته الشركة للمسسستأمن مقسابل الأقساط التي يدفعها وان ٢٤٧ التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التامين عند وقوع الخطـــر نتيجة هذا الأمان وتمرته ، قلب للحقائق

> (الوجه السادس) إن قياس **{{1**} عقد التأمين على عقد الحراسة قياس فاسد اسسين:

(السبب الأول) أن الأجرة التي ٧٤٤ وبذلك ثبت يقينا أن سبب 133

بذلها المستأجر في عقد الحراسة انما هي في مقابلة العمل الذي قام به الحارس وليس في مقابل الذي أحس به المستأجر في مدة الاجارة

والحراسة عمل له قيمة مالية يبذلها الحارس وتفوت عليه كسبأ كان يمكنه الحصول عليه لو لم يحبس نفسه لحراســة مال المستاجر مدة الحراسية قاستحق عوضاً عن ذلك . ومما يدل على أن الأجرة في مقابل الممل لا الأمان أمور ثلاثة 🗧

(اولها): أن الحسارس يستحق الأجرة المتفق عليها اجماعا ولو فات الأمان بسرقة المحروس أو هلاكه لأن الموض المقابل للأجرة هو الحراسية وقد فعل

(وثانيها) : أن الحـــارس يستحق هذه الأجرة اذا قام بالحراسة ، ولو ادعى أنه لم يحس قط بالأمان في مسلقة حراسته لأن الأجرة في مقابل الحراسة لا الأمان

(وثالثها) أن الحسسارس لا يستحق الأجرة المتفق عليها اذا لم يقم بالحراسة على الوجه المتفق عليه ، ولو وجد الأمان في جانب المستأجر وسلم المال المحروس ، ذلك أن الأجرة في مقابلة عمل الحراسة ولم يقم به لا في مقابلة الأمان

ξο.

ξο.

101

101

استحقاق الأجرة هو العميل وليس الأمان ، وعلى هذا يكون القياس على عقد الحراسية قياس مع الفارق

(السبب الثانى) : ان اصحاب هذه الشبهة لم يقولوا بموجب هذا القياس ذلك أن موجبه أن شركة التأمين لا تلزم بتعويض المستأمن عند هلاك المال المؤمن عليه في مدة العقد بسبب لا يد لها فيه قياسا على الحارس

(الوجه السابع) اذا سلمنا أن الأمان هو العوض المقابل لأقساط التامين وأن هذا الأمان حاصل للمستامن في الحالين : حال وقوع الخطر وحال عدم وقوعه فأنه لا يلزم منه نفى الفسرد والاحتمال

الله ولقد قال بعض هسولاء: ان المستأمن بعرف مقدار كل قسط فينتفى بذلك الفرر ويندفع الاحتمال وهذا غير صحيح المقابلة للأمان ليس قسطا واحدا بل عدة اقساط

(الوجه الثامن) القسول بان المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والامسان الذي تمنحه شركة التسسامين وان المستأمن لا يبقى لديه بعسد حصوله على هذا الامان فسرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه، فوق أنه محض تصور وخيال ومما به كد بطسلان القول بان

ه ومما يؤكد بطللان القول بان الأمان هو العوض الذي تمنحه

شركة التأمين ويحصل عليه المستأمن

(الوجه التاسع) : ان الأمان لو كان هو العوض الذي التزمت الشركة ببذله للمستأمن في مقابل الاقساط لاستحال على شركة التأمين الوفاء بهسلدا الالتزام

ويترتب على هذا الفسخ عدم استحقاق شركة التسسامين للأقساط فيما يستقبل من الزمان لانها منحت المستأمن هذا الأمان بمجرد العقد ولم يكسن فوات الأمان بسبب وقسوع الخطر بتقصير منها حتى نوجب عليها العوض

الشبهة السادسة: عقد التأمين
 لا غرر فيه بالنسبة للمستامن
 لرضاه بالفرر

١٥١ أولا: عرض هذه الشبيهة

يقولون: أن عقد التأمين لا غرر فيه للمستأمن لأن التأمين له نفع محض وأن نزل به الخطر، لأنه يأخذ من الشركة أكثر مما أعطى من السياط

وأما أذا لم ينزل به الخطر في مدة التأمين فأنه يكون قد حصل على الأمن في مقابل ما دفعه من أقساط ، يعرف مقدارها ويدفعها طواعية واختيارا ، وذلك مالا يجتمع معه غبن ولا غرر

اه النيا: رد هذه الشبهة

104

804

الإحكام

أنجراب الأول: أن القول بأن 101 الأمان هو العوض الذي يحصل عليه المستأمن في مقابل اقساط التأمين ، فوق أنه محض تصور وانتراض ينافي ما ظهر مــن قصد العاقدين في العقد ، فهو قول غير مسلم ، لأن الأمان ليس مالا يخرج من ذمة شركة التأمين ، ولا تستطيع بنه في تفس المستأمن

الجواب الثاني: أن الاستدلال على نفى الفرر في عقلا التأمين بالقول بأن المستامن يأخذ اكثر مما اعطى في حالة وقوع الخطر ويأخذ الأمان في مقابل الأقساط في حالة عدم وقوع الخطر

مع التسليم بأن الأمان بصلح عوضاً ماليا في عقد التأمين وانه يقابل الأقساط ويستنساويها استدلا ينتج نقيض المقصود

٥٢ مقدار العوض الذي يبذله في الحصول على الأمان قد يكون قسطا واحدأ وقد يكلسون الاقساط جميعا فهو غسير معروف عند التعاقد وهو غرر في المقدار سطل المعاوضة كالفرر في الحصول

٥٢ الحواب الثالث: لا نسلم أن الفين والفرر لا يجتمعان مع الرضى والطواعية والاختيار والمسرة فمن المبادىء المسلمةان الرضا بالفرر في المعاوضية

لا يصححها بدليل أن القسامر والمراهن ومن يشترى الحمل في بطن أمه وضربة القائص راض بالماوضة محتار للعرر والجهالة ومع ذلك فهذه معاوضات باطلة باجماع

المطلب الثاني: الشبهة الواردة على دليل القمار والمراهنة:

٥٣ لما كان كل من القمار والمراهبة حراما باتفاق الفقهياء كانت عقود التأمين كذلك وذلك يشبت بأمرين

۵۲ اولهما: دخول عقود التامين تحت تعريف كل من القمــار العقود واحدة

وثانيهما : توافر الحصائص الجوهرية لعقود المقامرة والرهان في عقود التأمين

وقد اعترض القائلون بالجواز 804 الدليل بعدة شبه تقوم كلهسا على أساس واحد ، وهو وجود الفارق الراثر بين عقود التأمين من جهة وعقود القمار والراهنة ون جهة أخرى

٢٥٣ نذكر هذه الشبه ونجيب عليها واحدة واحدة

> الشبهة الأولى 804

أولا: عرض هذه الشبهة 103

حاصل هــــده الشــــهة هي ان المراهنة كالقمار لعب بالحظوظ تضيع في التلهي به أو قات المقامر والمتراهن ، فيقتم سمل بذلك 103

(07

103

\$07

804

فاعليته ونشاطه

ثانياً :رد هذه الشبهة 101

وهو أن اللعب والتلهى وضياع {0{ الوقت ليس هو الوصف المؤثر في الحكم ، فتحريم الشــارع للرهان والمقامرة ليسى لما فيهما من لعب وتلهية وضياع للوقت والدليل على ذلك أمران:

(أولهما) أن المجتهدين يقررون ₹0{ بطلان صور من المعاملات لانها قمار ومراهنة وليس فيها لعب ولا تله بل لما فيها من احتمال الربح والخسارة أي لما فيها من

الفرر والاحتمال

يقــولابن عابدين : وفي الفتـــح ₹0{ أن البيع بالرقم فاسد ، لأن الجهالة تمكنت منه في صلب المقد ، وهي جهالة الثمين بسبب الرقم وصارت بمنزلة القمار للخطر الذي فيه

ويقم الفائض وضربة الفائض والملامسة والمنابذة والقاء الحجر ومعنى ألنهي ما في كل مــن الجهالة وتعليق التمليك بالخطر وقال ابن رشسسد : ان قال (00 المسترى: أى ثوب وقمت عليه

الحصاة من يدى فقد وجب البيع ، وهذا قمار

وجاء في الفروع وجوز شيخنا 100 بيع الصفة والسلم حالا ان كان فى ملكه وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام:

> « لا تبع ما ليس عندك » (00

(وثاني الأمرين) : كم يقل أحد 100

من المجتهدين ان ما اشتمل على اللعب والتلهى وضياع الوقت من التصرفات التي لا ربا فيها ولا غرر قمار ومراهنة أو تحرم حرمتهما لاشتراكها في علة الحكم وهى اللعب والتلهى وضيياع الو قت

الشبهة الثانية: أن القمـــار والراهنة آفات خلقية وأدوات اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الإنسان

أولا: عرض هذه الشبهة يقولون: أن القرآن الكـــريم وصف القمار بأنه حسسالة الشيطان يوقع بين النـــاس العداوة والبفضاء ويلهيهم عنن آفات خلقية وشلل للقدرة المنتجة في الانسان ، وليس في عقد التأمين شيء من ذلك

٢٥٦ أنياً: الرد على هذه الشبهة: ان أيقاع العداوة والبغضاء والصدعن ذكر الله وعن الصلاة : وشلل القدرة المنتجة وغير ذلك من الآفات بيان للمفاسد والمضار المترتبة عليهما وليس ذلك علة التحريم أو الوصف الذي به النهي

والاجماع منعقسمد على حرمة 103 القمار وان لم يصد عن ذكر وعن أداء الصلاة

والربا حرام لما يؤديه من قمود المرابى عن العمل والانتساج واستفلال حاجة الفقير والمحتاج

أمر يتفق مع مقاصد الشسارع وذلك الجبر بجب أن يكسون بالوسائل المشروعة ، وليس عقد التأمين واحدأ منها ٠٦٠ ان ساوك الوسيلة المسلمة لتحقيق القاصد المشروعة يفوت مقصدة شرعيا آخر والشارع قاصد تحقيق حميع مقاصده فجميع الدخرات واستثمارها ٤٦. مثلا مقصد مباح وهدف حلال المقصد والوصيول الى ذلك الهدف عن طريق المصارف التي تقوم على أساس نظرية الفائدة بل على أساس شركات المساهمة أو عقود القراض مثلا ٦٠} ومن القطوع به ان اهـــدان التأمين ومقاصده من التعاون بین الناس علی تفتیت آثار المخاطر التي قد تحل بأحدهم وتوزيع الاضرار التي تنتج عن هده المخاطر ثم ان الشريعة جاءت بنظــام ξ¥. محكم وأحكام عادلة في مجال التضامن والتكافل والتعاون (ثانيها) : أن الوصف وهــو 173 ترميم آثار المخاطر قد يوجد في المعاوضة ويتخلف الحسكم بالجواز عنه 4 فالقامرة والرهان يمنعان شرعا ولو ترتب عليهما ترميم آثار المخاطر

الشبهة يسلمون بأن عقد التأمين

٥٧ و كذلك الميسر يحرم لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل والخلاصة أن أداء الميسر الى العداوة والبغضاء والصبد عن ذكر الله وعن الصلاة وضياع الوقت في التلهي به وعدم أداء التامين الى ذلك ليس فارقا مؤثراً في الحكم ٨٥) الشبهة الثالثة: عقد التامين يقوم على اساس ترميم الكوارث ٨ه} أولاً: عرض هذه الشبهة : ان عقد التأمين يقوم على اساس ترميم الكوارث التي تصب الانسان في نفسه أو ماله ، ومن ثم فان التأمين يمنح الأمان من الكوارث قبل وقوعها بخلاف عقدى القمار والمراهنة فليس فيهما ترميم لآثار المخاطر ٥٩ أنياً: رد هذه الشبهة وردنا أن الأمـــان لا يؤثر في المعاوضة بالحل والتحسريم لأمور 🔃 ١٥٩ (أولها): أن توقع الضرر من حادث معين لا يجيز لمن تو قــع هذا الضرر أن يعقد معاوضة محرمة لما تنطوى عليه من ربا او غرر او قمار بفية اصلاح هدا الضرر ، ولم يبح الشسارع الوصول الى العايات بوسائل محرمة كالمماوضات التي تنطوي على الفرر والقمار ٥٩ ان ترميم آثار الأخطار وجبسر ما تجره على الناس من أضرار

171

171

{7-0

170

يعد قماراً ومراهنة ، اذا عقد من مستامن واحد أو وعدد قليل منهم فالوصف وهو ترميم اثار الكوارث موجود في هده المعاملة غير أن الحكم وهو جواز المعاملة قد تخلف عنه ، فدل وجوده على أنه وصف غير مؤثر لا يصلح للفرق ، فلم يمنع ثبوت حكم الأصل في الفرع ثبوت حكم الأصل في الفرع الشبهة يسلمون بجواز التامين الشبهة يسلمون بجواز التامين

في حالات لا يقوم فيها التأمين

بترميم آثار الكوارث ۱۹۲ ففى التامين على الحياة مثلا فى حالة البقاء مثلا يستحق مبلغ التامين اذا بقى حيا فى مسدة معينة

۱۹۲ (خامسها) ما تقسدم من أن الأمان الذي يمنحه عقد التأمين للمستأمن وصف غير معتبر في افادة الحل ، لأنه لم ينف عسن التأمين وصف الفرر

۲۱ الطلب الثالث: الشمسمهات الواردة على دليل الربا

١٦٤ غننا: ان هذه العقود تتضمن
 الربا بنوعيه ربا الفضــل وربا
 النسيئة من وجوه ثلاثة:

(الوجه الأول): ان عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمن على أن يدفل المستأمن مبلغاً من المال في مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً من المال ، فكان بيع النقد بالنقد الى اجل

وهو النساء عند التساوى
(ثانيها) أن عقد التأمين على
الحياة للبقاء ينضمن تعهدد الشركة بأن ترد للمستأمن في
حالة بقائه حيا الأقسداط المدفوعة مضافا اليها فائدة ربوية (ثالثها) أن أكثر العمليات التي تمارسها شركات التأميم التي تمارسها شركات التأميم تقوم على أسلاس الربا فهى تستثمر أموالها في سلندات بفائدة وتقرض منها بضلمان وثيقة التأمين بفائدة ، وقدد أوردوا بعض الشبهات نسوقها مردودا عليها

۲۱٤ الشبهة الاولى۲۱٤ أولاً: عرض ه

اولا: عرض هذه الشبهة اننا نتكلم في التأمين من حيثهو نظام قانوني ، ولا نتكلم فياما تقوم به شركات التأمين ملوعة أعمال وعقود أخسرى مشروعة أو ممنوعة

فصاحب هذه الشبهة يسلم ببطلان عقود التأمين لاشتماله على الربا لكنه يرى ان هسدا الدليل في غير محل النزاع ثانيا: رد هذه الشبهة

والجواب عن هذه الشبهة من وجهين :

(أولهما) أن الفقيه يحكم على التأمين باعتباره عقداً أبرمته شركة التأمين مع المستأمن ولا يحكم على التأمين من حيث كونه نظاماً يؤدى الى مصلحة مشروعة ان صاحب هذه الشبهة يسلم

£77

177

بحرمة العقود التي تبرمه ـــا شركات التأمين لاشتمالها على الربا ، وهذا يفيدبًّا فيما نحن

(وثانيهما) أن مع التسميليم ٢٦٧ ثانيا: الرد على هذه الشميهة **[77]** بامكان وجود عقد تأمين لا تقترن به شروط ربویة ۲ وان شرکات التأمين قبلت أن تخلص عقودها من هذه الشروط فردت قيمة الاقساط للمستأمن في التأمين لحالة البقاء دون زيادة ربوية ، ولم تشسترط فوائد ربوية ولم تقرض بفائدة على وأثائق التامين خلصت جميع العقواد من مشل هذه الشروط وهو ما يتعلد عليها فعله في نظام اقتصادي يقوم كله على الربا ، وتقوم فيه الفائدة بجانب العمل بدور كبير في توزيع الانتاج

77} الشبهة الثانية

اولا: عرض هذه الشبهة 177

ان فكرة التأمين المفاقدي نائمة 173 من أساسها على فكرة التعاون على جبر المصائب والأضرار من مفاجآت

٦٧٤ واذا صح أن يقال أ أن في هذا ٦٨٨ ربا لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشبات لموظفى الدولة

١٦٧ وحاصل هذه الشلهة أن دفع مبلغ ضئيل من النقود وتلقى مبلغ اكبر منه بعد مدة يعد ربا في غير عقود التأمين ، أما في عقود التأمين فانه لا يعد ربا ولا شبهة ربا ، لأن التامين

التعاقدى تعاون على جبـــر الأضرار الناشئة عن الأخطار كالتأمين التبادلي ونظمسمام المعاشات سواء بسواء

عقود التأمين التي تبرمهــــا شركاته معاوضات مالية يقصد من ورائها الربح باتفاق ؛ فشركة التامين تتمهد بدفع مبلغ التأمين في مقابل عوض هو تعهــــد المستأمن بدفع الاقساط

١٦٧ والمستأمن يتمهد بدفع أقساط التأمين في مقابل عوض هو تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين

والتبرع المدعى في التأمين يقوم على أفتراض أن هناك أتفاقا أو عقدا بين جميع المستامنين فتنتفى المعاوضة ، وهدا موجود في التأمين التبادلي

٦٨ واذا قيل بأن نظام الجمعيات قد لا يتضمن النص على أن ما يدفع من اقساط فانما يدفع بطريق التبرع ، وأن ما يستحق من تمويضات فائما يدفع تبرعا لن وجدت فيه صفة الاستحقاق

وكذلك الحال في نظام المعاشبات الذي تقوم الدولة به فانسله الا يقصد به الربح وما يتنازل عنه الموظف من اقساط يقصد به التبرع لكل من وجدت به صفة معينة

٦٩٤ ونخلص بعد هذا الى هـــده الخلاصة التي تحتبوي على منطق موصل الى نتائج قطعية

واستعمال الأرقام لعــــالم الاحصاء الدكتور جلال الصياد

التأمين عقد بين طرفين
 احدهما يسمى المؤمن والشانى
 المؤمن له ، ويلتزم فيه المؤمن
 بأن يؤدى مبلفا من المال الى
 المؤمن له فى حالة وقوع حادث
 او تحقق خطر مبين فى المقد

٧٠ وينقسم التـــامين من حيث الشكل الى نوعين اســاسيين وهما

(۱) التأمين التبادلي أو التعاوني(ب) التأمين بقسط

۱۷۰ وسوف تكون دراستنا حول الشكل الثانى ، لانه هو الذى يدور حوله الخلاف ، وهــــذا النوع من الشركات تقـوم على الساس تجارى

 (٧٠) وهذا الشكل من التأمين يضم انواعا كثيرة تبعا للأخطار ويمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسية:
 (1) التأمين الشخصى (ومنه التأمين على الحياة)

(ب) تأمين الممتلكات (التأمين على الأشياء)

(ج) تأمين المسئولية المدينية (التأمين من المسئولية)

۷۰ ولقد انقسمت الآراء الى ثلاثة التجاهات حول الحسكم على التأمين بأنواعه

٧٠} الاتجاه الأول:

٧٠ تحريم التأمين على اساس:١ - الضمان فيه التزام ما لا يلزم

٢ - فيه أكل أموال النساس
 بالباطل

٣ = فيه رهان وقمار أو شبه قمار على الأقل

٤ - فيه غرر وجهالة وبهما
 لا تصلح العقود

ه - يخالف قواعـــد المراث
 والوصية

٦ ـ يتضمن الربا

۷ ـ معظم شروطه فاسدة
 ۸ ـ لا توجد ضرورة اقتصادیة
 توجیه

٧١} الاتجاه الثاني:

اباحة التأمين على اساس:

1 - الأصل في العقود الإباحة

7 - التعاون على دفع الضرر

٣ - هو تجارة تتم عن تراض

3 - الأخذ بأسباب الحذر

ه - هو ضوورة وعوف

ە ــ ھو ضرورة وعرف ٦ ــ يقاس على :

٧١] (أ) ضمان خطر الحريق

(ب) الاستئجار على الحراسة
 (ج) نظام العواقل في الجنايات
 (د) عقد الموالاة

٧١} الاتجاه الثالث:

143

اباحة بعض أنواع التأمين وتحريم بعضها الآخر وساركز على الشبهات التي تتعلق بالمخاطرة والحظوظ والصدف ، والتي لها علاقة وثيقة بنظيرية الاحتمالات وعلم الاحصاء

٧٢} الرهان او القمار

۷۲ الرهان أو القمار اتفاق بين طرفين أحدهما (المراهن)

ظهـور الصـورة الى أعلى سید ۱۰ 🗴 🕹 🕳 ه دینارات في حالة وقوع حادث معين ، ٧٤ السبب من تعريف الاحتمالات في هذا المجال أن بعض العلماء الذين ناقشوا موضوع التامين ذكروا ان نظام التأمين يرتكن على اساس احصمائي ينفي عنصر الاحتمالات والحقيقة غير ٤٧٤ وفيما يلى تعريفان للاحتمالات: ١٧٤ (التعريف الأول) اذا كان عدد الطرق التي يمكن: أن تقع نتائج تجربة ما هو (إن) وكانت هذه الطرق جميما متساوية في امكانية وقوعها وكان من بينها (س) يمكن أن تقسع بها حادثة ما (ا _ مثلا) فانه يقال: أن أحتمال وقوع الحادث (أ) هو 😑 س / ن التعريف الثالي (التعسسريف {**Y**{ التجريبي) اشتراكا من اللاعبين (كل على ٤٧٤ اذا كان عدد المرات التي اجريت فيها تحميربة ما تحت نفس الظروف هي (ن) وكان عدد المرات (من بينها) التي لوحظ فيها حدت (1 ... مشللا) هي (س) فيقال: أن احتمال وقوع الحادث (١) هو القيمة التي تؤول اليها النسبة ن / س

عندما يزداد عدد مرات اجسراء

التمريف يتضح أن التكسسران

النسبي للحدث (١) هو س/ن

والثاني (اللاعب) ويلتزم فيه 🔻 المراهن بأن يدفع الى اللاعب مبلغاً من المال (مبلغ الرهان) ٧٣ | الاحتمالات وذلك مقابل ائسستراك يؤديه اللاعب الى الراهن ٧٢٤ المقارنة بين عقد التأمين واتفاق الرهان: يلاحظ من التعريف الشبه التام بين عقلد التأمين واتفاق الرهان كما هو موضح بالجدول الآتى ٧٢} التأمين _ الرهان المؤمن 🕳 المراهن المؤمن له = اللاعب مبلغ التأمين ... مبلغ الرهان قسط التأمين = اشتراك الرهان يؤخد مبلغ التأمين عند تحقق حدث معين ن و خدد مبلغ الرهان عند تحقيق حدث معين حساب الاشتراك في حالة الرهان **EVT** أو القمار حتى لا يخسر المراهن فهو يأخذ **{YY**} حدة) يحدده حسب المعادلة الاشتراك _ القيمة المتوقع ان يكسبها اللاعب 🚊 مبلغ الرهان x احتمال وقوع الحادث المين مثال: **{Y**Y اتفق مراهن مع لاعب على أن يدفيع له عشرة دنانير اذا رمي قطعة نقود وظهـرت الصـورة الى اعلى ٧٣} (البحل) 😳 الاشــتراك _ مبلغ الرهان 🗙

AV3

AV3

173

٤٧٩ .

وقد لوحظ أنه عنسدما يزداد عدد المحاولات (ن) فان هده النسبة تسستقر الى قيمسة ممينة هى احتمال وقوع هذا الحادث

٧٥ (1) باستخدام التعريف الأول:
 ٤٧٥ (ب) باسستخدام التعريف

الثاني:

٧٦} جدول الحياة (٢)

٧٦] قاعدة الاعداد الكبيرة

٧٧} قسط التامين:

۱۷۷ لكى تحدد شركة التامين القسط الذى يدفعه المؤمن له تراعى ان تكون الاقساط واستشمارها بسعر فائدة مركبة كافيسة

الأمور الآتية:

۱ - تعویض الخسائر أو دفع مبلغ التأمین فی المستقبل

٧٨٤ ٢- دفع المصاريف الادارية

۷۸ ۳ ـ تكوين احتياطى لمقابلة الطوارىء

٧٨٤ } ـ ترك فائض معقول من الربح

٧٨٤ ولحساب القسط التجسارى يحسب اولا القسط الصافى ثم يضاف اليه نسب معينة بما يقابل المصروفات اعلاه

٧٨ حساب القسط الصافى:

٧٨٤ القسط الوحيد الصاف ي القيمة الحالية لمبلغ التأمين x احتمال وقوع الحادث المؤمن ضده

٤٧٨ ويمكن تجزئة القسط الوحيد
 الصافى على أقسلط دورية
 متساوية بحيث تكون :

القيمة الحالية لجميع الأقساط _ القسط الوحيد الصافى

الفرق الوحيد بين المعادلة التى يستخدمها المراهن والمؤمن هو ان المراهن يدفيع مبلغ الرهان مباشرة عند وقوع الحسدث المتفق عليه (بالطبع اذا تأخر يدفع فوائد تاخير)

المراهن لا يستعمل فائدة ولكن يستعملها المؤمن . اذن لايجاد قيمة القسط :

١ - تحسب القيمة الحالية للبلغ التأمين باستخدام جداول الفائدة المركبة

٢ ـ يحسب وقوع الخطـــر
 باستخدام:

(أ) جداول الحياة لايجاد احتمالات الحياة أو الوفاة في حالة التأمين على الحياة

(ب) التوزيع الاحتمالي لقيم الخطر المؤمن ضده في حالات التأمين الأخرى

٧٩ وعلى ذلك فائنا ثلاحظ أن :(1) الفائدة الربوية من صميم عمليات التأمين

(ب) الاحتسمالات تلعب دورآ أساسيا في التأمين وبدونهسا لا تسستطيع شركات التأمين أن تقوم بمهامها

تطبيق المثال الأول: عقد الوقفية البحتة : وفيه تتعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين الى الوّمن له اذا عاش لسن معينة وفي هذه الحالة:

القسط الوحيد الصسافى = القيمة الحاليسة لمبلغ التامين x احتمال عيش المؤمن له حتى بلوغه السن المعينة

الجزء الأول من الطرف الأيسر نحصل عليه من جداول الفائدة المركبة . أما الجزء الشائي فنحصل عليه من جداول الحياة

٨٠ المثال الثاني : عقد التأمين لمدى الحياة

٨٠ القسط الوحيد الصلاق = القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن عام :

يد احتمال موت المؤمن خـلال العام الأول

م القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن عامين

پرد احتمال موت المؤمن له خلال المام الثانی

بيد القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن ثلاثة أعوام

پد احتمال أن يموت المؤمن له خلال العام الثالث وهكذا

الأخطاء المطبعية الواردة في هذا الجزء

| السطر | أم الصفحة | الصوابرقم الصفحة | |
|--------------|-------------|-------------------|-------------|
| 10 | ٣ | للفرماء | وللفرماء |
| ۳ . | ٤ | والابتلاء | والابلاء |
| . 1 | ٧ | يحابي | يجابى |
| ę. | Y | او معينا | او میتا |
| 18 | 18 | ترکه | نرکه |
| 18 | 18 | بتلف | يتلف |
| 17 | 18 | برك | نزل |
| 1,• | 10 | أن يخلط | يخلط |
| 1A | 18 | الكيا | الكليا |
| 1 | *1 . | عن عائشة | عائشة |
| ۲. | 44 | فحدوثه | فحدثه |
| 17 | ** | ابن حسان | بن حسان |
| ₹ | 44 | لتنتهين | لتنهين |
| 40 | ٣٩ . | فأتاها | فأناها |
| Υ . | ξ. | لا يعيد الحجر الا | لا يعيد الا |
| 1 | 73 × × | عاقل | علمل |
| 1. | ٤٥ | الجورى | الجوزى |
| 18 | ei | حجر | بحر. |
| 10 | ٤٦ . | صفيرة | صفره |
| 1,0 | 01 | مداينة | مدانية |
| ٥ | 20 | احتجاج | اجتجاج |
| 44 | ۳٥ | الخصاف | الجصاف |
| 1 | ٦٢ | نفسيه | نفس دمة |
| ۲ ۳ . | Υŧ | ذمة | دمة |
| ٨ | 1.0 | مستقل | مستقبل |
| 13 | 178 | قرضأ | فرضا |

| | | | _ | |
|---------------------------------------|---|-------------------|---------------|--------------|
| ····································· | | | | |
| | | | | |
| السطر | قم الصفحة | الصوابر | | الخطا |
| | | | | u |
| 18 | 140 | المقارضة | | المقارضة |
| 70 | 144 | يعلم | | بملم |
| (| 117 | والزعيم | | والزعم |
| • | 187 | رأيين | | رايان |
| * *1 | 189 | ھی | | هم |
| 18 | 10. | ومطالبته | | ومطالبة |
| 7 | ۱۸۳ | قبل | | فبل |
| 11 | 184 | الجناية | | الجنابة |
| 10 | 194 | ضمنه | | صينه |
| V | 7.9 | وان | | فان |
| ٣ | | وانفسخ | | وانفسح |
| 7 | *** *** *** *** *** *** *** *** *** ** | لق الصفقة | | قولا الصفقة |
| ** | • | بق الصفقة | قولا تفر | قولا الصققه |
| 0 | <u> </u> | ضمائها | | صمائها |
| Y | 717 | القصاص | · · · | الفصاص |
| 10 | 717 | هجی | | هحمى |
| 77 | 717 | الأحمسي | | الأحمس |
| 1 | *11 | ابو محمد | | أو محمد |
| 1. | ۲۲. | يضجون | | بضحون |
| 19 | 777 | | الأصلى فانه ا | الأصلى فاذا |
| • | 1777 | علی | | على.ّ |
| 1 | 777 | علی | | على: |
| 18 | 737 | علی | | على. |
| i i | · | مه الضمان | | فلزمه الضامر |
| 11 | 737 | لضامن بع د | و تبرأ ذمه ا | لبرأ بعد |
| • | 70. | تحيق | | تحقيق |
| | 701 | ، يۇدى الى | دلك | ذلك الى - |
| ** | 707 | تقع | | تقبع |
| ** | ۲٦. | الؤمنون | | المومنين |
| 18 | 777 | 131 | | ادا |

| | | ę. | |
|------------|--|--------------------|----------------|
| السطر | الصفحة | الصوابرقم | الخطأ |
| 17 | 74. | التجارية | النحارية |
| 71 | ************************************** | کبیر | کثیر |
| 1 | 4/0 | ابن | بن |
| ξ | 791 | معدا لقبضه | معد القبضة |
| 11 | 797 | بخيت | نجيب |
| ٦ | ٣١٠- | يلحقه | يلحفه |
| ۸. هر | ٣1 7 | تری ان عقد | تری عقد |
| 77 | 771 | وابداء | وابداع |
| 77 | 777 | غير | غبر |
| 18 | 4,41 | تۇتم بە | ئۇتم بھا |
| ** | 787 | الحظر 🦈 | الخطر |
| 18 | 488. | صيفة | وصنعة |
| 44 | 401 | للمقود | للمقود للمقود |
| 11 | 777 | وقس | وقيس |
| 18 | 777 | بينهما من العداوة | بينهما العداوة |
| 19 | *** | نقضی آن دیة | ان دية |
| Y | 770 | كالهيئات | كالهبئات |
| 19 | *** | تعويضا | تعريضا |
| ٦ | 47.1 | فقرأ | فقرآ |
| 7 | 47.1 | فباذل | فياذل |
| T1 | 3.47 | او نابت | ار نائب |
| ٦ | ************************************* | حددو ها | حدودها |
| 74 | 790 | المتعاقد | التعاقد |
| 10 | ۲.۸ | حشوهما | حثبوها |
| 18 | E1. | العنصر | العصر |
| 77 | 713 | أن اللين يخالفوننا | أن يخالفوننا |
| , Y | 673 | بالحظر | بالخطر |
| 14 | E13 | المؤ "من | المؤمن |
| | 173 | فيه | فبه |
| ** | 871 | يفرض | بفرض |
| 4.0 | 0.75 | · · | 1.040 |

| السطر | 3 | | الصفحة | الصوابرقم | | الخطأ | |
|-------|-----|-----|--------|--------------|----------|--------------|-------|
| | | | • | 1-0 (9) | | | |
| 78 | | | 277 | على النزاع | فترتب | فترتب النزاع |) |
| ۲. | . 1 | 124 | 133 | القرر | | العرر | ١. |
| 9 | 1 | | 733 | أمين وعقده | نظام الت | ظام وعقده | į |
| 1. | 1 | | 133 | المقود | | النقود | ١., |
| ٨ | | | {{0 | و قصد | 0 | وفصد | , |
| • | . , | | 733 | للمستامن | 1 | للمستأجر |] |
| 1.1 | | | 808 | المقامرة | | المفامرة | 1 |

:

- ; ;

تنبيــــه

طبقاً للقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥١ لا يعاد طبع هذا الكتاب او جسزه من أجزائه الا باذن مؤلفه ومحقق أصله سهواء منها المحقق والمؤلف أو باذن من ورثته من بعده ومن أقدم على ذلك فسوف نقدمه للقضاء العادل فأن عجزنا عن ذلك لخبث الفاعل ومكره السيء (ولا يحيق الكر السيء الاباهله) فسوف نخاصمه أذا تساوت الاقدام بين يدى الله ويعهم كل أمرىء ما قدمت يداه وناخذ حقنا عند أحكم الحاكمين ٢٠٠

وكتبه الفقير: محمد نجيب الطيمي

تم بحمد الله الجزء الثالث عشر ويليه الجزء الرابع عشر وأوله كتاب الشركة